بسم الله الرحمن الرحيم



مركز بحوث دارالحديث : ١٨١

كلينى رازى، محمّد بن يعقوب، ح ٢٥٩ ـ ٣٢٩ق.

الكافي / ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي ؛ باهتمام : محمّد حسين الدرايتي . ــ قم : دار الحديث ، ١٤٢٩ق = ١٣٨٧ش .

ج . ـ (مركز بحوث دار الحديث ؛ ١٨١) .

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 385 - 1

فهرست‌نويسى پيش از انتشار بر اساس اطلاعات فيپا .

كتاب‌نامه : به صورت زيرنويس .

١. احاديث شيعه، قرن ٤ق. الف. كلينى، محمّد بن يعقوب، ٣٢٩ق. الكافى. ب. درايتى، محمّد حسين، ١٣٤٣، محقق. ج. عنوان.

BP ١٢٩ك٨ك٢٤٠٢ ١٣٨٧

٢٩٧/٢١٢

الكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي رحمه الله
(م ٣٢٩ ق)

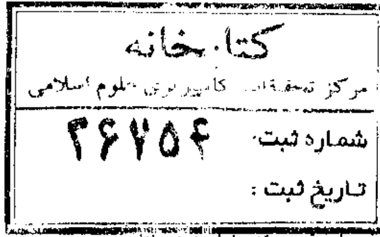
المجلد الأول

الأصول

العقل والجهل، العلم، التوحيد، الحجة

(الأحاديث ١ - ٧٥٨)

تحقيق
قسم إحياء التراث
مركز بحوث دار الحديث



الكافي / ج ١

ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي

باهتمام : محمّد حسين الدرايتي

تقويم نصّ المتن : نعمة الله الجليلي ، عليّ الحميداوي

تقويم نصّ الأسناد وتحقيقها : السيّد عليّ رضا الحسيني ، بمراجعة : محمّد رضا جديدي نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المتشابهات : السيّد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي‌زاده ، السيّد محمّد الموسوي ، حميد الكنعاني ، أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طيّار مراغه‌اي

مقابلة النسخ الخطية : السيّد محمّد الموسوي ، السيّد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي‌زاده ، حميد الكنعاني ، لطيف فرادى ، جواد فاضل بخشايشي ، حميد الأحمدي الجلفائي ، أحمد عاليشاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمدي ، غلامحسين قيصريه‌ها

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه‌جعفري ، محمود طرازكوهي ، مهدي جوهرچي ، محمود سپاسي ، مصطفى أوجي

نضد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري

الإخراج : السيّد عليّ موسوي‌كيا

الناشر : دارالحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الاولى ، ١٤٣٠ ق / ١٣٨٧ ش

المطبعة : دارالحديث

الكمية : ١٠٠٠

الثمن : ١٢٠٠٠ تومان



ايران: قم المقدسة ، شارع معلّم ، الرقم ، ١٢٥ هاتف: ٧٧٤٠٥٤٥ ـ ٧٧٤٠٥٢٣ ـ ٠٢٥١

E-mail: hadith@hadith.net

Internet: http://www.hadith.net

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 385 - 1



إرشادات و توجيهات سماحة آية الله

السيد موسى الشبيري الزنجاني (دامت بركاته)

بسم الله الرحمن الرحيم

قد سألني بعض المشرفين على تصحيح كتاب الكافي الشريف في مؤسسة دارالحديث عن المنهج الصحيح في تصحيح هذا الكتاب وكيفية نقل نسخه المختلفة، فرأيت من المناسب الإشارة إلى نكت تنبغي مراعاتها في تصحيح الكتب الحديثيّة خصوصاً هذا الكتاب:

١. بعد اختيار النسخ المعتبرة، من الضروري نقل جميع نسخ البدل التي يحتمل صحّتها حتى وإن لم يكن لها تأثير على المعنى على ما يبدو. نعم يتحاشى عن نقل النسخ الخاطئة التي يكون خطؤها واضحاً جليّاً ولا تترتّب فائدة على نقلها، وأمّا الاختلافات الأُخرى فاللازم نقلها لما يلي:

أ. قداسة كلام المعصومين عليهم السلام وأهميّته الفائقة تستدعي الحفاظ على ألفاظ الحديث قدر الإمكان، ولهذا يلزم نقل كل ما يحتمل صدوره عن تلك الشخصيات العظيمة.

ب. نقل بعض النسخ دون غيرها ـ والذي يكون على أساس استنباط مصحّح الكتاب ـ يوجب الحطّ من قيمة الكتاب، كما يسدّ الطريق على بقية الباحثين، فمن الممكن أن يستظهر بعض الباحثين صحّة نسخة أُخرى غير ما أُوردت في المتن، فمن دون نقل النسخ المعتبرة لا تتهيّأ الأرضية لأمثال هذه الأبحاث.

ج. النسخ التي تبدو أنّها غير مؤثّرة على المعنى لأوّل وهلة، قد تكون مؤثّرة عليه عند البحث الدقيق.

٢. من المفيد ذكر بعض الأمثلة للاختلافات التي يبدو عدم تأثيرها على المعنى، مع أنّ الواقع بخلافه:

أ. في كتابة اسم «محمّد بن علي بن الحنفية» ربما يغفل عن وجود الفرق بين كتابته بهذا الشكل أو بالشكل التالي: «محمّد بن علي ابن الحنفية» (أي بالألف)، مع أنّ «ابن الحنفية» في العنوان الثاني وصف لمحمّد لا لعلي، وبما أنّ «الحنفية» ليس اسماً لأُمّ علي عليه السلام بل هو وصف لأُمّ محمّد، فالصحيح أن يكتب «محمّد بن علي ابن الحنفية» بالألف.

و بهذا تتبيّن أهمّية ذكر الاختلافات في مثل ذلك فيما لو وردت كلتا العبارتين في النسخ المخطوطة.

ب. المثال الآخر شبيه بالمثال السابق وهو عنوان «أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة» فاللازم إثبات الف ابن ـ قبل عقدة ـ حيث أنّ «عقدة» لقب محمّد (والد أحمد) وليس اسماً لوالد سعيد كما يبدو لأوّل وهلة، فلو حصلنا على نسخة لهذا العنوان مع إثبات الألف فاللازم الاهتمام بها.

ج. نقرأ في باب أصحاب الصادق من كتاب رجال الشيخ الطوسي (ص ١٣٣، الرقم ١٣٧٦ / ٥٥) العبارة التالية: «الحجّاج بن أرطاة أبو أرطاة النخعي الكوفي، مات بالري في زمن أبي جعفر» وقد نقله الشيخ المامقاني؅ في تنقيح المقال، ج ١٨، ص ١١ مضيفاً إلى أبي جعفر عبارة «عليه السلام» فاعترض عليه في قاموس الرجال، ج ٣، ص ١١٠ بقوله: «ليس في رجال الشيخ رمز «عليه السلام» وكيف؟ والمراد بأبي جعفر فيه المنصور، لا الباقر عليه السلام...».

ففي النظر البدوي قد يتصوّر عدم أهمّية نقل اختلافات النسخ في التحيات، ولكن بالنظر الدقيق تظهر أهمّية نقلها، ولهذا نلاحظ في إحدى نسخ الاستبصار (التي تمّ مقابلتها على نسخة المؤلّف) الخط على لفظة «عليه السلام» غالباً؛ لعدم وجودها في النسخة الأصلية.

٣. يهتمّ الفقهاء والمحدّثون بذكر اختلاف النسخ، حتى أنّهم قد يشيرون إلى اختلاف نسخ الحديث بالواو والفاء (على سبيل المثال راجع: روضة المتقين، ج ٣، ص ٢٧٧؛ و ج ٤، ص ٥٤٦؛ مرآة العقول، ج ٤، ص ٢٨٥؛ الرسائل الأحمدية، ج ١، ص ١٨٧)، بل ربما يبدون هذا الاهتمام في اختلاف نسخ الكتب الفقهية (جامع المقاصد، ج ٤، ص ٥٥؛ و ج ١١ ص ١٣٠؛ ومسالك الأفهام، ج ٥، ص ٢٤٦؛ جواهر الكلام، ج ١٩، ص ٣٢) ومن الثمرات المترتّبة على هذا الاختلاف في متن الحديث أنّ لفظ الحديث إذا كان بالفاء ربما أمكن استفادة الحكم العام من التعليل، وإذا ما أُبدلت الفاء واواً لم يبق ما يدلّ على ذلك.

٤. من مشاكل النقل في بعض الجوامع الحديثيّة هو عدم إشارتها إلى جميع اختلافات نسخ الحديث و مصادره، ففي وسائل الشيعة لا تذكر غالباً اختلافات الكتب الأربعة في نقل الرواية فضلاً عن غيرها من الكتب، وفي جامع أحاديث الشيعة تذكر خصوص اختلافات الكتب الأربعة في نقل الرواية دون غيرها من المصادر، فالاعتماد على هذه الجوامع في نقل

الرواية وعدم الرجوع إلى أصل المصدر ربما يصير سبباً لاستنتاج خاطئ، فمثلاً وردت هذه الفقرة في الصحيحة الثانية لزرارة: «قلت: فهل عليّ إن شككت في أنّه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ قال: لا ...» فربما استنتج منها عدم لزوم الفحص ـ حتى اليسير منه ـ في الشبهات الموضوعية، إلّا أنّ هذا الاستنتاج ـ على فرض صحّته ـ مبني على هذه النسخة، مع أنّ الرواية وردت في علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٦١، وفيها بعد عبارة «أنظر فيه» زيادة قوله: «فاقلبه» ولا يصحّ الاستنتاج المتقدّم بناء على هذا النقل، كما هو ظاهر.

راجع: وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٦، ح ٤١٩٢، باب ٣٧ من أبواب النجاسات، ح ١؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٥٨٨، باب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ٦.

٥. ربما كان الالتفات إلى النسخ الخاطئة نافعاً في معرفة أصل العبارة وكيفية تبديلها إلى النسخ الخاطئة الموجودة بالفعل، وهذه الفائدة تظهر في أسماء الرواة بشكل أجلى، و توضيح ذلك خارج عن نطاق هذا المختصر ولهذا كان من اللازم التوسّع أكثر في بيان اختلاف النسخ فيما يخصّ الأسناد؛ من أجل فتح الباب أكثر أمام الباحثين في هذا المجال.

٦. إذا أردنا عرض كتبنا الحديثة بشكل مناسب على المستوى العالمي فنظراً لاهتمام المستشرقين بنسخ البدل وما ورد في مخطوطات الكتب، فإنّ استعراض نسخ البدل بشكل مفصّل سيكون ذا أهمّية بالغة وحيوية وستضفي على الكتاب قيمة أكثر ولا تحطّ من قيمته وأهمّيته تباتاً.

٧. ما ذكرناه من النقاط إنّما هو فيما يتعلّق بنشر الكتب الحديثيّة كـالكافي لانتفاع الباحثين وأهل التحقيق بها، وأمّا عامّة الناس فلا ينتفعون بنشرها بهذا الشكل، ولهذا فمن المناسب أن يطبع الكافي بشكلين مختلفين: أحدهما مشتمل على بيان اختلاف النسخ كلّها إلّا النسخ الواضحة الفساد التي لا يترتّب على نقلها فائدة. ثانيهما طبعة مقصورة على النسخة المختارة من النسخ.

أسأل الله أن يوفّقنا جميعاً لخدمة علوم أهل البيت عليهم السلام ونشر معارفهم القيّمة.

موسى الشبيري الزنجاني
١٤٣٠/١/٤٢



تقريظ سماحة آية الله الشيخ جعفر السبحاني (دامت بركاته)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحديث الشريف هو الحجة الثانية بعد كتاب الله العزيز في مجالَيْ العقيدة والشريعة، وقد بذل علماء الإسلام جهوداً كبيرة في سبيل تلقيه وتدوينه وضبطه وتنقيحه ونقله إلى الآخرين، وبذلك تركوا ثروة علمية قيّمة أضاءت الطريق للأجيال المتعاقبة.

وممن بذل جهوداً جبارة في تدوين حديث النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وعترته الطاهرة عليهم السلام هو شيخ المحدثين وأوثقهم أبو جعفر محمد بن يعقوب، المعروف بالكليني (٢٥٠ ـ ٣٢٩هـ)، الّذي ترك أثراً خالداً لا يدانيه أيّ أثر في الشمولية والتنظيم والدقة، وهو يكشف عن علوّ كعب مؤلّفه في هذا الفن، ومكانته الرفيعة بين العلماء.

وإليك كلمة الرجاليّ النقّاد الشيخ النجاشي في شأن المؤلّف، وسِفره القيّم: شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف الذي يسمّىٰ الكافي في عشرين سنة.[1]

وقد أصبح هذا الكتاب منذ تدوينه ونشره وإلىٰ يومنا هذا، مرجعاً للعلما، والفقهاء والمحدثين وغيرهم، ومحلَّ اهتمامهم وعنايتهم الفائقة. ومن هنا آثرتْ لجنة التحقيق في دار الحديث أن تعدوَ في هذا الميدان؛ لتحظىٰ بوسام المشاركة فيه، فأخذت علىٰ عاتقها تحقيق هذا الكتاب من جديد ومطابقته على أكثر من سبعين نسخة، عثروا عليها في مكتبات مختلف البلدان، وقد بذلت اللجنة كلّ ما في وسعها من جهود لإخراجه إخراجاً نقيّاً عن الغلط ومزداناً بتعاليق تزيل الصعاب من فم المتن، وتوضّح ما قد يتبادر فيه من اختلاف، إلىٰ غير ذلك من جلائل الأعمال وعظيم الجهود.

ونحن إذ نتقدّم إلى اللجنة العلمية في دار الحديث بالشكر والثناء، ندعو الله سبحانه لهم بالتسديد في أعمالهم وتحقيقاتهم، كما نبارك لهم هذه الخطوة الهامة الّتي هي باكورة خير لتحقيق سائر الآثار الحديثية للفرقة الناجية. والحمد لله رب العالمين

جعفر السبحاني
مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام
١٠ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ

---

١. النجاشي، ج ٢، ص ٢٩٠، برقم ١٠٢٧.

المــدخــل

١. حياة الشيخ الكليني

٢. كتاب الكافي

٣. عملنا في الكتاب

٤. نماذج مصوّرة من المخطوطات

١. حياة الشيخ الكليني

الأوّل

الحياة السياسيّة والفكريّة في عصر الكلينيّ

عاش الكليني ﷺ في حقبة حاسمة من تاريخ العصر العبّاسي الثاني (٢٣٢ ـ ٣٣٤ هـ) امتدّت من أوائل النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وحتّى نهاية الربع الأوّل من القرن الرابع الهجري وزاد عليها بقليل، وذلك في مكانين مختلفين، أوّلهما: موطنه الأساس (الريّ)، وثانيهما: عاصمة الدولة العبّاسيّة بغداد، حيث أقام بها زهاء عشرين سنة، الأمر الذي يعني ضرورة تسليط الضوء على أهمّ الجوانب السياسيّة والفكريّة في هاتين الحاضرتين دون غيرهما من الحواضر العلميّة الأُخرى المنتشرة في ذلك الزمان في كثير من الأمصار الإسلاميّة والتي وصل الكليني إلى بعضها، ونقل الحديث عن جملة من مشايخها.

وإذا ما علمنا أنّ الكليني ﷺ قد عاش ثلثي عمره تقريباً في الريّ، والثلث الأخير في بغداد، وعلمنا أيضاً موقع الريّ الريادي في المشرق الإسلامي يومذاك، وموقع بغداد بالذات، وثقلها السياسي والفكري كعاصمة للدولة، اتّضح أنّ الحديث عنهما بأيّ صعيد كان هو الحديث عن غيرهما بذلك الصعيد نفسه، ووجود بعض الفوارق الطفيفة لا يبرّر تناولها في عصره السياسي والفكري، سيّما بعد حصر منابع ثقافته وتطلّعاته في موطنه ومكان إقامته، وانطلاق شهرته إلى العالم الإسلامي منهما لا غير.

وبما أنّ الحياة السياسيّة والفكريّة لأيّ عصر مرتبطة بماضيها، فسيكون طرح مرتكزاتها من الحسابات الفكريّة، وإهمال جذورها التاريخيّة وخيماً على نتائج دراساتها، ما لم يتمّ الكشف فيها عن نوع ذلك الارتباط، وهو ما لوحظ باختصار في دراسة عصر الكليني سياسيّاً وفكريّاً في مبحثين:

المبحث الأوّل
الحياة السياسيّة والفكريّة في الريّ

المطلب الأوّل: الحياة السياسيّة في الريّ

تُعدّ الريّ من أوّل المدن التي بُنيت في زمان الأكاسرة بعد مدينة (جيومَرْت)، ولمّا طال عليها الأمد جدّد بناءها الملك فيروز، وسمّاها (رام فيروز)[1]، ولكنّها تعرّضت ـ بعد الفتح الإسلامي ـ للهدم والبناء والتجديد.

ومن المعارك الحاسمة في تاريخها قبل الفتح الإسلامي المعركة التي دارت بين ولدي يزدجرد بالريّ: «فيروز» و«هرمز»[2]. وقد تعرّضت الريّ لأوّل غزو من العرب قبل الإسلام على يد عمرو بن معديكرب، ثمّ انصرف منها ومات في كرمنشاه[3].

هذا قبل فتحها إسلاميّاً، وأمّا بعد فتحها فقد اختلف المؤرّخون في تاريخ دخول الإسلام بلاد الريّ، تبعاً لاختلافهم في تاريخ فتحها. والمتحصّل من جميع الأقوال: أنّ تاريخ فتح الريّ مردّد ما بين الفترة من سنة ثمان عشرة وحتّى سنة ثلاث وعشرين.

وقد شهد قاضي الريّ يحيى بن الضريس بن يسار البجلي أبو زكريّا الرازي (م ٢٠٣ هـ) على انتقاض الريّ في زماني عمر وعثمان مرّات عديدة[4]. ولا شكّ أنّ انتقاضها وتمرّد أهلها خمس مرّات متعاقبة في أقلّ من عشر سنين يشير بوضوح إلى سوء تصرّف الفاتحين، كتخريبهم المدينة وهدمها، و إلّا فالإسلام الذي أبدل عنجهيّة قريش و غيّر من معالم جاهليّتها البغيضة قادر على اجتياح نفوس أهل الريّ بفتح سليم واحد. ولعلّ ما قام به أمير المؤمنين عليه السلام يشير إلى هذه الحقيقة؛ إذ أوقف زحف الجيوش الإسلاميّة ريثما يستتبّ إصلاح الأُمّة من الداخل، و من هنا قام بعزل ولاة عثمان وعيّن ولاة جدداً آخرين مكانهم.

ولم يُؤْثَر عن أهل الريّ طيلة مدّة خلافة أمير المؤمنين الفعليّة وخلافة الحسن

---

١. تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٨٣؛ الأخبار الطوال، ص ٣٨ و ٥٩؛ معجم البلدان، ج ٣، ص ١١٦.
٢. تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٨٢.
٣. فتوح البلدان، ص ٣١٢؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٣١٢.
٤. فتوح البلدان، ص ٣١٠؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٥٠، في حوادث سنة ٢٤ هـ.

السبط عليه السلام أيّ انفصال أو انتقاض أو تمرّد يذكر، بخلاف ما كان عليه حالهم في زماني عمر وعثمان.

وحينما ظهرت دولة الطلقاء من بني أُميّة امتدّ نفوذها إلى الريّ، وَوَلِيَها لمعاوية كثير بن شهاب الحارثي[1].

ومن الحوادث السياسيّة المهمّة التي شهدتها الريّ في أوائل حكم الأمويّين قوّة الخوارج المتنامية، حيث اتّخذها من ارتثّ من الخوارج يوم النهروان موطناً كحيّان بن ظبيان السلمي وجماعته، الذين شكّلوا فيما بعد حزباً سياسيّاً قويّاً تبادل النصر والهزيمة في معارك طاحنة مع الأُمويّين.

كما تعرّضت الريّ في أواخر العهد الأُموي إلى ثورات الطالبيّين، فظهر عليها سنة (١٢٧ هـ) عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وسيطر عليها[2].

وكان آخر ولاة الأُمويّين على الريّ حبيب بن بديل النهشلي الذي خرج من الريّ ومن معه من أهل الشام خشية من جيوش العبّاسيّين بقيادة الحسن بن قحطبة بن شبيب، فأخلاها له ولحق بالشام ودخلها ابن قحطبة (سنة ١٣١هـ). وهكذا انتهت فترة حكم الأُمويّين على بلاد الريّ قبل قيام الدولة العبّاسيّة بسنة واحدة.

ثمّ نالت الريّ بعد ذلك اهتمام بني العبّاس ورعايتهم؛ نظراً لموقعها الجغرافي المميّز، ففي سنة (١٤١هـ) نزل المهدي العبّاسي بالريّ ومكث بها سنتين، وأمر ببناء مدينة الريّ، واكتملت عمارتها سنة (١٥٨هـ) وبها ولد له ابنه هارون الرشيد.

وفي سنة (١٨٩هـ) سار هارون الرشيد إلى الريّ وأقام بها أربعة أشهر، وكان قد أعطى ولاية العهد لابنه محمّد الملقّب بالأمين وولّاه الريّ وخراسان وما اتّصل بذلك.

ومن الحوادث المهمّة التي شهدتها الريّ في العصر العبّاسي الأوّل انتصار طاهر بن الحسين قائد المأمون على جند أخيه الأمين بقيادة عليّ بن عيسى بن ماهان قرب الريّ سنة (١٩٥هـ). وقد كافأ المأمون أهل الريّ لوقوفهم معه ضدّ أخيه الأمين.

---

١. فتوح البلدان، ص ٣١٠؛ الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٥، ص ٤٢٧، الرقم ٧٤٩٣.

٢. تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٣٠٣ و ٣٧١؛ الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٧، في حوادث سنة ١٢٧ هـ.

ثمّ لتعسّف السلطة العبّاسيّة تفجّرت الثورات العلويّة في أماكن شتّى، واستجاب أهل الريّ لتلك الثورات، وأسهموا فيها بشكل كبير، ففي زمان المعتصم (٢١٨ـ٢٢٧هـ) استجاب أكثر أهل الريّ لثورة محمّد بن القاسم بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام الذي ظهر في زمان المعتصم بطالقان.

وفي زمان المستعين (٢٤٨ـ٢٥٢هـ) أنشأ الحسن بن زيد العلوي الدولة العلويّة في طبرستان، وسرعان ما امتدّ نفوذها إلى الريّ. ولم يدم الأمر هكذا، إذ تمكّن قوّاد المعتزّ (٢٥٢ـ٢٥٥هـ) من الترك في أواخر عهده من السيطرة على الريّ في سنة (٢٥٥هـ)، وخضعت الريّ إلى سلطة الأتراك وتعاقب ولاتهم عليها حتّى حدثت وقعة عظيمة في الريّ بين إسماعيل بن أحمد الساماني ومحمّد بن هارون في سنة (٢٨٩هـ) وانتهت بهزيمة ابن هارون ودخول السامانيّين إلى الريّ وبسط نفوذهم وسلطتهم عليها. وهكذا استمرّ حكم الريّ بيد السامانيّين، ولم ينقطع حكمهم عليها إلّا في فترات قليلة.

ولم يلبث حال الريّ عرضة للأطراف المتنازعة عليها إلى أن تمكّن أبو عليّ بن محمّد بن المظفّر صاحب جيوش خراسان للسامانيّين من دخول الريّ سنة (٣٢٩هـ). ولم يستتب أمر الريّ بيدّ البويهيّين؛ إذ نازعهم عليها الخراسانيّون من السامانيّين، إلى أن تمكّن البويهيّون بقيادة ركن الدولة البويهي من الريّ، فانتزعوها من أيدي السامانيّين في سنة (٣٣٥هـ)[1]، أي بعد ستّ سنين على وفاة ثقة الإسلام الكليني ببغداد.

وبهذا نكون قد توفّرنا على الإطار السياسي الواضح الذي كان يلفّ الريّ منذ فتحها الإسلامي وإلى نهاية عصر الكليني الذي احتضن ثقة الإسلام زماناً ومكاناً.

المطلب الثاني: الحياة الثقافيّة والفكريّة في الريّ

امتازت الريّ عن غيرها من بلاد فارس بموقعها الجغرافي، وأهمّيّتها الاقتصاديّة، فهي كثيرة الخيرات، وافرة الغلّات، عذبة الماء، نقيّة الهواء، مع بُعدها عن مركز الخلافة العبّاسيّة ببغداد، زيادة على كونها بوّابة للشرق في حركات الفتح الإسلامي، ومَتجراً مهمّاً في ذلك الحين.

---

١. الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٢١٩؛ البداية والنهاية، ج ١١، ص ٢٤٤.

ولشهرة الريّ وموقعها قصدها بعض الصحابة[1] وكبار التابعين وتابعيهم، كسعيد بن جبير، حيث كانت له رحلة شملت مدينة الريّ، والتقى به الضحّاك (م ١٠٥هـ) وكتب عنه التفسير في الريّ[2]. ووصل الشعبي (م ١٠٣ هـ) إلى الريّ ليدخل على الحجّاج يوم كان عاملاً لطاغية عصره عبدالملك بن مروان على الريّ[3]. كما دخلها سفيان الثوري (م ١٦١هـ)[4].

ومات في الريّ الكثير من الأعلام والفقهاء والمحدّثين والأدباء والشعراء والقوّاد، كمحمّد بن الحسن الشيباني، والكسائي النحوي، والحجّاج بن أرطاة، وغيرهم. وكان للشعراء والأُدباء حضور بارز في تلك المدينة.

المذاهب والاتّجاهات الفكريّة في الريّ:

ضمّت الريّ في تاريخها الإسلامي خليطاً من المذاهب والفرق والتيّارات الفكريّة المتعدّدة، وكانت جذور هذا الخليط الواسع ممتدّة في تاريخ الريّ، ممّا نجم عن ذلك ثقل ما وصل إلى زمان الكليني ﷺ من التراث بكلّ مخلّفاته، والذي ابتعد في كثير منه عن الإسلام روحاً ومعنىً، ومعرفة كلّ هذا يفسّر لنا سبب طول الزمان الذي استغرقه ثقة الإسلام في تأليف الكافي الذي تقصّى فيه الحقائق، ودرس الآراء السائدة في مجتمعه، واستوعب اتّجاهاتها، ومحّصها بدقّة، حتّى جاء بالإجابة الشافية على جميع ما كان يحمله تراث الريّ من تساؤلات.

وفيما يأتي استعراض سريع لما شهدته الريّ من مذاهب وفرق وآراء، وهي:

١ ـ الخوارج:

كان الطابع العام لمجتمع الريّ بعد فتحها الإسلامي هو الدخول التدريجي في الدين الجديد بمعناه الإسلامي العريض؛ إذ لم تكن هناك مذاهب وفرق، وإنّما انحصر الأمر في اعتناق الإسلام بإعلان الشهادتين، ولا يمنع هذا من الميل إلى بعض الاتّجاهات الفكريّة المتطرّفة. ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ قرب العهد بالدين الجديد مع

---

١. فتوح البلدان، ص ٣١١.
٢. فتوح البلدان، ص ٣١٢.
٣. مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢٤٧، ح ٢؛ فتوح البلدان، ص ٣١٢.
٤. الجرح والتعديل، ج ١، ص ١٠٣.

اختلاط أوراقه بين نظريّتين، جعل إسلام الرازيّين ـ في ذلك الحين ـ غضّاً طريّاً قابلاً لأن يتأثّر بأيّ اتّجاه ويصطبغ بلونه، ومن هنا كانت لبقية الخوارج الذين ارتثوا في معركة النهروان سنة (٤٠ هـ) صوت يسمع في بلاد الريّ، حيث اتّخذوها موطناً، ومنها خرجت أنصارهم في معاركهم العديدة مع الأُمويّين.

٢ ـ النواصب:

انتقل النصب ـ وهو عداوة أهل البيت عليهم السلام ـ إلى الريّ منذ أن وطأت أقدام الأُمويّين السلطة بعد صلح الإمام الحسن السبط عليه السلام سنة (٤١ هـ)، حيث سنّ معاوية بدعته في سبّ أمير المؤمنين عليه السلام على منابر المسلمين، وكان منبر الريّ واحداً منها!

ولا شكّ في أنّ بقاء بدعة سبّ الوصيّ عليه السلام زهاء ستّين عاماً كافية لأن تنشأ عليها أجيال لا تعرف من إسلامها شيئاً إلّا من عصم الله.

ونتيجةً لوجود الهوى الأُموي السفياني بين أهل الريّ فقد انتشرت في أوساطهم عقيدة الإرجاء، واستمرّ وجودها إلى زمان ثقة الإسلام الكليني، تلك العقيدة الخبيثة التي شجّعتها الأُمويّة؛ لتكون غطاء شرعيّاً لعبثها في السلطة، ومبرّراً لاستهتارها بمقدّرات الأُمّة، واستباحتها لكلّ حرمة، ونبذها كتاب الله والسنّة المطهّرة.

٣ ـ المعتزلة:

تأثّرت الريّ كغيرها من مدن الإسلام بآراء المدرستين الآتيتين، وهما:

١ ـ المدرسة السلفيّة: وهي المدرسة التي كانت تهدف إلى إحياء المفاهيم السلفيّة الموروثة عن السلف وتحكيمها في مناحي الحياة، ورفض المناظرة والجدل، ويمثّل هذه المدرسة الفقهاء والمحدّثون من العامّة، وقد بسطت هذه المدرسة نفوذها على مجمل الحركة الفكريّة في بلاد الإسلام، إلّا في فترات محصورة ومحدودة ترجّحت فيها كفّة المدرسة الثانية.

٢ ـ المدرسة العقليّة: وهي المدرسة التي استخدمت المنهج العقلي في فهم وتحليل جملة من النصوص التي تستدعي التوفيق بين أحكام الشرع وأحكام العقل، وكان روّاد هذه المدرسة الشيعة والمعتزلة، حيث اعتمدوا المنهج العقلي في تفسير ما لم يرد فيه أثر صحيح.

وكان الصراع بين المدرستين يشتدّ تارة ويخفّ أو يتلاشى أخرى بحسب مواقف السلطة ومبتنياتها الفكريّة، ولهذا نجد انتعاش المدرسة العقليّة في عهد المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨ هـ) لميله إليها، وحتّى عهد الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢ هـ)، ولمّا جاء المتوكّل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ) أظهر ميله إلى المدرسة السلفيّة، وأرغم الناس على التسليم والتقليد، ونهاهم عن المناظرة والجدل، وعمّم ذلك على جميع بلاد الإسلام[١]، وسار على نهجه المعتمد والمعتضد[٢].

وممّن عرف من رجال المدرسة السلفيّة في بلاد الريّ الفضل بن غانم الخزاعي. ومن أنصار المعتزلة في الريّ قاضيها جعفر بن عيسى بن عبدالله بن الحسن بن أبي الحسن البصري (م ٢١٩ هـ)، حيث كان يدعو الناس إلى القول بخلق القرآن أيّام المحنة ببغداد.

ويكفي أنّ أشهر المعتزلة القاضي عبد الجبّار المعتزلي المولود بالريّ سنة (٣٢٥هـ) قبل وفاة ثقة الإسلام الكليني ﵁ بأربع سنين قد تقلّد منصب قاضي القضاة في الريّ.

٤ ـ الزيديّة:

كان للزيديّة وجود في بلاد الريّ، ويدلّ عليه دخول جماعة من أهل الريّ على الإمام أبي جعفر الجوادعليه السلام ببغداد، وكان فيهم رجل زيديّ، وجماعته لا يعلمون مذهبه، فكشف لهم الإمامعليه السلام عن مذهبه[٣]، ومن المستبعد أن يكون هو الزيدي الوحيد في تلك البلاد، خصوصاً و أنّ الدولة العلويّة في طبرستان قد سيطرت على الريّ، وفي قادتها من أعلام الزيديّة الكثير نظير عيسى بن محمّد العلوي أحد كبار العلماء في الريّ.

٥ ـ النجاريّة:

وهم أتباع الحسين بن محمّد النجار، وقد افترقت بناحية الريّ إلى فرق كثيرة يكفّر بعضها بعضاً[٤]، وقد عدّ المصنّفون في المقالات فرق النجاريّة من الجبريّة[٥] في حين

١. راجع: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥؛ التنبيه والإشراف، ص ٣١٤.
٢. البداية والنهاية، ج ١١، ص ٧٤؛ تاريخ الخلفاء، ص ٢٩٤ و٢٩٩.
٣. الهداية الكبرى، ص ٣٠٢؛ الخرائج والجرائح، ج ٢، ص ٦٦٩، ح ١٢.
٤. الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ٢٢.
٥. الملل والنحل، ج ١، ص ٩٥.

أنّهم وافقوا المعتزلة في كثير من المسائل.

وذكر الاسفراييني أنّ فرق النجاريّة في الريّ أكثر من عشر فرق، إلّا أنّه اكتفى بذكر أشهرها، ومثله فعل الشهرستاني في الملل، إذ ذكر ثلاث فرق فقط، هي: «البرغوثيّة» و«الزعفرانيّة» و«المستدركة»[1].

٦ ـ المذاهب العامّيّة:

انحصر وجود المذاهب العامّيّة بالريّ في مذهبين، وهما: المذهب الحنفي، والشافعي. وأمّا المذهب المالكي فقد كان امتداده في المغرب الإسلامي بفضل تلامذة مالك بن أنس، ولم يمتدّ إلى المشرق الإسلامي كثيراً، وأمّا عن مذهب أحمد بن حنبل فهو أقلّ المذاهب الأربعة أتباعاً، وآخرها نشأة، ولم تكن له تلك القدرة العلميّة الكافية التي تسمح له بالامتداد خارج محيطه بغداد في عصر نشأته، سيّما وأنّ أحمد بن حنبل لم يكن فقيهاً، بل كان محدّثاً؛ ولهذا أهمله الطبري ـ المعاصر لثقة الإسلام الكليني ـ في كتابه الشهير اختلاف الفقهاء، الأمر الذي يفسّر لنا عدم امتداد فكر أتباعه في عصر الكليني إلى الريّ على الرغم من وقوف السلطة العبّاسيّة إلى جانب الحنابلة بكلّ قوة.

ومهما يكن فإنّ أغلب أهل الريّ كانوا من الحنفيّة والشافعيّة، وأكثرهم من الأحناف، كما صرّح به الحموي[2]. ثمّ انحسر الوجود العامّي في الريّ بعد سنة (٢٧٥ هـ).

ونتيجة لهذا الخليط الواسع في الريّ، من نواصب وزيديّة ومعتزلة وجبريّةوأحناف وشافعيّة، فقد ظهر الكذّابون والمتروكون في تلك البلاد، كما كثر المنجّمون في تلك البلاد بصورة واسعة.

٧ ـ المذهب الشيعي:

إنّ اتّفاق جميع من كتب في المقالات والفرق على أسبقيّة التشيّع على سائر المذاهب والفرق التي نشأت في الإسلام، لهو دليل كافٍ على صدق ما تدّعيه الشيعة من عراقة مذهبها، وكونه المعبّر الواقعي عن مضمون رسالة الإسلام، ومن هنا حمل التشيّع عناصر

١. راجع: فرق النجاريّة وآراءهم في كتاب الفَرق بين الفِرَق، ص ٢٢ و ٢٥ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩؛ والملل والنحل، ج ١، ص ٩٨ و ٩٩.
٢. معجم البلدان، ج ٣، ص ١١٧ و ١٢١.

البقاء وأسباب الخلود على رغم العواصف العاتية التي وقفت حائلاً بوجه امتداده.

وهكذا كان للضغط السياسي المتواصل على الشيعة دورٌ في امتداد التشيّع خارج رقعته الجغرافيّة، بحيث استطاع في الشرق أن يمصِّرَ مدناً ويبني دولة في الطالقان، وأن يؤسّس في الغرب الإسلامي دولة كبرى لا زال أزهر مصر يشهد على فضلها وآثارها.

وبعد هذه المقدّمة الخاطفة لنرى كيف استطاع التشيّع أن يشقّ طريقه إلى الريّ بعد أن عرفنا نصبها وعداوتها لأهل البيت عليهم السلام، فضلاً عمّا كان فيها من اتّجاهات مذهبيّة وطوائف مختلفة، مضافاً لموقف السلطة المساند لهذا الإتّجاه أو ذاك ما خلا الشيعة؟

كانت الصفة الغالبة على أهل الريّ قبل عصر الكليني هي الأُمويّة السفيانيّة الناصبة، مع تفشّي الآراء المتطرّفة والأفكار المنحرفة، والفرق الكثيرة التي لا تدين بمذهب آل محمّد صلى الله عليه وآله، لكن لم يعدم الوجود الشيعي في الريّ، وإنّما كان هناك بعض الشيعة من الرازيّين الذين اعتنقوا التشيّع تأثّراً بمبادئه، وساعدهم على ذلك وجود بعض الموالي الشيعة من الفرس في الكوفة في زمان أمير المؤمنين عليه السلام، مضافاً لمن سكن الريّ من شيعة العراق، ومن استوطنها من أبناء وأحفاد أهل البيت عليهم السلام الذين جاؤوها هرباً من تعسّف السلطات. ويظهر من خلال بعض النصوص أنّ الشيعة فيها كانوا في تقيّة تامّة، حتّى بلغ الأمر أنّ السيّد الجليل عبدالعظيم الحسني الذي سكن الريّ وكان من أجلاء أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، لم يعرفه أحد من شيعة الريّ إلى حين وفاته، حيث وجدوا في جيبه ـ وهو على المغتسل ـ رقعة يذكر فيها اسمه ونسبه!

المبحث الثاني
بغداد سياسيّاً وفكريّاً في عصر الكليني

المطلب الأوّل: الحياة السياسيّة ببغداد

امتاز العصر العبّاسي الأوّل (١٣٢ ـ ٢٣٢ هـ) بسيطرة العبّاسيّين على زمام الأُمور سيطرة محكمة، وإدارة شؤون الدولة بحزم وقوّة، بخلاف العصر العبّاسي الثاني الذي ابتدأ بمجيء المتوكّل إلى السلطة وانتهى بدخول البويهيّين إلى بغداد سنة (٣٤٤هـ) حيث تدهورت فيه الأوضاع السياسيّة كثيراً، لاسيّما في الفترة الأخيرة منه، وهي التي

عاشها الكليني ببغداد، فلابدّ من إعطاء صورة واضحة للمؤثّرات السياسيّة والفكريّة التي أسهمت في تكوين رؤية الكليني للمجتمع الجديد وتساؤلاته التي حاول الإجابة عليها في كتابه الكافي، فنقول:

يرجع تدهور الحياة السياسيّة ببغداد في عصر الكليني إلى أسباب كثيرة أدّت إلى سقوط هيبة الدولة من أعين الناس، إليك أهمّها:

أوّلاً ـ نظام ولاية العهد:

وهو نظام سياسي عقيم، وخلاصته: أن يعهد الخليفة بالخلافة لمن يأتي بعده مع أخذ البيعة له من الأُمّة كرهاً في حياته، وهو بهذه الصورة يمثّل قمّة الاستبداد وإلغاء دور الأُمّة وغمط الحقوق السياسيّة لجميع أفرادها.

وممّا زاد الطين بلّة في العصر العبّاسي الثاني إعطاء ولاية العهد لثلاثة، وهو ما فعله المتوكّل الذي قسّم الدولة على ثلاثة من أولاده، وهم: المنتصر، والمعتزّ، والمؤيّد[1]، ممّا فسح ـ بهذا ـ المجال أمامهم للتنافس، ومحاولة كلّ واحد عزل الآخر من خلال جمع الأعوان والأنصار، بحيث أدّى ذلك في بعض الأحيان إلى معارك طاحنة كما حصل بين الأمين والمأمون.

وهذا النظام وإن انتهى بعد قتل المتوكّل، إلّا أنّ البديل كان أشدّ عقماً؛ إذ صار أمر تعيين الخليفة منوطاً بيد الأتراك لا بيد أهل الحلّ والعقد، مع التزامهم بعدم خروج السلطة عن سلالة العبّاسيّين وإن لم يكن فيهم رجل رشيد.

ثانياً ـ عبث الخلفاء العبّاسيّين ولهوهم وسوء سيرتهم:

ممّا أدّى إلى تفاقم الأوضاع في هذا العصر انشغال الخلفاء العبّاسيّين بالعبث واللهو، إلى حدّ الاستهتار بارتكاب المحرّمات علناً بلا حريجة من دين أو واعظ من ضمير.

وقد عُرِفَ عبثهم ومجونهم منذ عصرهم الأوّل، فالمنصور العبّاسي (١٣٦ ـ ١٥٨هـ) مثلاً كان في معاقرته الخمر يحتجب عن ندمائه؛ صوناً لمركزه، في حين أعلن ولده المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ) ذلك، وأبى الاحتجاب عن الندماء بل شاركهم[2].

---

١. تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٤٨٧؛ تاريخ الطبري، ج ٩، ص ١٧٦، في حوادث سنة ٢٣٥ هـ.
٢. تاريخ الخلفاء، ص ٢٢٢.

وقد بلغ الأمر في العصر العبّاسي الأوّل أن ظهر من البيت الحاكم نفسه رجال ونساء عرفوا بالخلاعة والمجون والطرب والغناء، كإبراهيم بن المهدي المطرب العبّاسي الشهير، والمغنّية الشهيرة عُلَيّة بنت المهدي العبّاسي وأُخت هارون اللارشيد. حتّى إذا ما أشرف عصرهم الأوّل على نهايته بالواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢ هـ) تفشّى الغناء والطرب والمجون بين أرباب الدولة.

ثالثاً ـ مجيء الصبيان إلى الحكم:

من آفات هذا العصر التي أدّت إلى انتكاسات سياسيّة خطيرة مجيء الصبيان إلى السلطة حتّى صاروا أُلعوبة بيد النساء والأتراك والوزراء والجند وغيرهم من رجال الدولة، نظير المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ) الذي كان عمره يوم وُلي الخلافة ثلاث عشرة سنة[١]؛ ولهذا استصباه الوزير العبّاس بن الحسن حتّى صار أُلعوبة بيده، وكان صبيّاً سفيهاً، فرّق خزينة الدولة على حظاياه وأصحابه حتّى أنفدها[٢].

رابعاً ـ تدخّل النساء والخدم والجواري في السلطة:

يرجع تاريخ تدخّل النساء في شؤون الدولة العبّاسيّة إلى عصرها الأوّل، وتحديداً إلى زمان الخيزران زوجة المهدي العبّاسي (١٥٨ ـ ١٦٩ هـ) التي تدخّلت في شؤون دولته، واستولت على زمام الأمور في عهد ابنه الهادي (١٦٩ ـ ١٧٠ هـ)[٣]، وكذلك في هذا العصر حيث تدخّلت قبيحة أُمّ المعتزّ (٢٥٢ ـ ٢٥٥ هـ) في شؤون الدولة[٤].

واستفحل أمر النساء والخدم في عهد المقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠ هـ)، قال ابن الطقطقي: «كانت دولته تدور أُمورها على تدبير النساء والخدم، وهو مشغول بلذّته، فخربت الدنيا في أيّامه، وخلت بيوت الأموال»[٥].

وذكر مسكويه ما كان لقهرمانات البلاط العبّاسي من دور كبير في رسم سياسة الدولة[٦].

١. تاريخ الطبري، ج ١٠، ص ١٢٩.
٢. البداية والنهاية، ج ١١، ص ١١٩.
٣. تاريخ الطبري، ج ٦، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢؛ فتوح البلدان، ج ٢، ص ٣٣٦.
٤. تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٤٠.
٥. الفخري في الآداب السلطانية، ص ٢٦٢.
٦. تجارب الأُمم، ج ١، ص ٤٤.

خامساً ـ تدخّل الأتراك في سياسة الدولة وتحكّمهم في مصير العبّاسيّين:

من الأُمور البارزة في تاريخ هذا العصر ظهور العنصر التركي وسيطرته على مقاليد الأمور، الأمر الذي يعبّر لنا عن ضعف السلطة المركزيّة وتدهورها؛ لانشغالهم بلهوهم ومجونهم، بحيث نتج عن هذا سيطرة الأتراك على الدولة وتدخّلهم المباشر في رسم سياستها، ويرجع تاريخ تدخّلهم في ذلك إلى عهد المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧ هـ)؛ لأنّه أوّل من جلبهم إلى الديوان، ثمّ صار جلّ اعتماده عليهم في توطيد حكمه، فانخرطوا في صفوف الجيش، وترقّوا إلى الرتب والمناصب العالية، فقويت شوكتهم إلى أن تفرّدوا بالأمر غير تاركين لسادتهم الخلفاء سوى سلطة اسميّة، وأصبح الخليفة كالأسير بيد حرسه.

وقد عانى بنو العباس من العنصر التركي وبال ماجنته أيديهم، وذاقوا منهم الأمرَّين، حتّى صار أمر البلاد بأيديهم يقتلون ويعزلون وينصبون من شاؤوا.

وأمّا في عهد المستعين بالله (٢٤٧ ـ ٢٥٢هـ)، غَلَب أُوتامش ابن أُخت بغا الكبير على التدبير والأمر والنهي [١]، وكان المستعين ألعوبة بيد وصيف، وبغا الكبير، ثمّ خلعوه، وبايعوا المعتزّ، ثمّ بدا لهم قتل المستعين، فذبحوه كما تذبح الشاة، وحملوا رأسه إلى المعتزّ [٢]. وكذا المعتزّ (٢٥٢ ـ ٢٥٥ هـ)، فقد غُلِب على الأمر في عهدُه، وتفرّد بالتدبير صالح بن وصيف، وهو الذي خلع المعتزّ وقتله حيث أمر الأتراك بالهجوم عليه [٣].

وأمّا المهتدي (٢٥٥ ـ ٢٥٦هـ) فقد خلعه الأتراك وهجموا على عسكره، فأسروه وقتلوه. وأمّا المقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ) فقد بايعه الأتراك وعزلوه، ثمّ أعادوه أكثر من مرّة.

وأما القاهر بالله (٣٢٠ ـ ٣٢٢هـ) فسرعان ما خلعوه من السلطة، وسملوا عينيه بمسمار محمي حتّى سالتا على خدّيه. وكذا الراضي (٣٢٢ ـ ٣٢٩هـ) ومن جاء بعده كالمتّقي (٣٢٩ ـ ٣٣٣هـ)، والمستكفي (٣٣٣ ـ ٣٣٤هـ) الذي دخل البويهيّون في زمانه إلى بغداد، حيث سملت أعينهم جميعاً.

---

١. التنبيه والإشراف، ص ٣١٥.

٢. تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٣٤٨ و٣٦٣ و٣٨٩ و ٣٩٠؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٤٩٩.

٣. التنبيه والإشراف، ص ٣١٦.

سادساً ـ تدهور الوزارة:

مرّت الوزارة في ظلّ الدولة العبّاسيّة في هذا العصر بتجارب قاسية، وثبت فشلها في عصر الكليني ببغداد؛ إذ أخفق الوزراء في أعمالهم، ولم يحسنوا القيام بأعباء وزاراتهم، وكان همّهم الاستحواذ على أكبر قدر من الأموال، غير آبهين بشؤون الدولة، وأمن الناس، بل كانوا إلباً مع الأتراك في معظم ما حصل من عزل وتنصيب! ويكفي مثالاً على ما وصلت إليه الوزارة في زمان ثقة الإسلام ببغداد ما ذكره الصابي بشأن وزراء المقتدر كأبي الحسن بن الفرات الذي ولي الوزارة ثلاث دفعات (٢٩٦، ٢٩٩ و ٣٠٦ هـ)، وكان يُعزل بعد كلّ مرّة ويُهان ويحبس ويؤتى بوزير جديد، ثمّ يعزل الوزير الجديد ويهان ويحبس، ويعاد ابن الفرات للوزارة من جديد، وهكذا حتّى قتل بعد عزله للمرّة الثالثة وقطعوا رأسه ورأس ولده المحسن ورموا جسديهما في دجلة[١].

سابعاً ـ الثورات الملتزمة والحركات المتطرّفة التي أضعفت السلطة:

بما أنّ الحديث عن هذه الثورات والتي أحاطت بالدولة من كلّ مكان يخرجنا عن أصل الموضوع، فسنشير إلى أهمّها كالآتي:

١ ـ الثورات العلويّة: وهي كثيرة لا سيّما في مطلع ذلك العصر التي امتدّت من الطالقان شرقاً، في حدود سنة (٢٥٠ هـ)، وإلى الدولة الفاطميّة غرباً في سنة (٢٩٦ هـ)[٢].

٢ ـ حركة الزنج: التي فتّت عضد الدولة العبّاسيّة كثيراً وراح ضحيّتها اُلوف الناس[٣].

٣ ـ حركة القرامطة: وهي من أعنف الحركات وأكثرها خطورة لا على الحكومة العبّاسيّة فحسب، بل على الإسلام ومثله العليا أيضاً، ولهذا تجرّد ثقة الإسلام الكليني ﷺ للردّ على هذه الحركة[٤].

٤ ـ ظهور الخوارج المارقة في الموصل[٥].

---

١. تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص ٢٢ و٢٦ و٢٧ و٢٩ و٣٠ و٥١.

٢. تاريخ الخلفاء، ص ٣٠٤.

٣. راجع: نشأة تلك الحركة ونهايتها في تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٤٧٠ ـ ٤٨٨ و٥٢٠ ـ ٥٢٩ و٥٣٤ ـ ٥٤٤ و٥٨٩ ـ ٥٩٩ و٦٢٨ ـ ٦٣٠ و٦٥٤ ـ ٦٦١.

٤. راجع: نشأة تلك الحركة ونهايتها في التنبيه والإشراف، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٥.

٥. البداية والنهاية، ج ١١، ص ٨٤.

ثامناً ـ انفصال الأقاليم واستقلال الأطراف:

بسبب ضعف السلطة المركزيّة ببغداد وتدهورها شهدت الدولة الإسلاميّة في عصر الكليني انفصالاً واسعاً لبعض الأقاليم، واستقلالاً كلّيّاً لجملة من الأطراف، كما هو حال الدولة الأمويّة في الأندلس والفاطميّة في شمال أفريقيا وغيرها.

وصفوة القول: إنّ العصر العبّاسي الثاني الذي عاش الكليني أواخره ببغداد، كان عصراً مليئاً بالمشاكل السياسيّة للأسباب المذكورة، وكان من نتائج ذلك أنْ عمّ الفساد، وانتشرت الرشوة، وضاعت الأموال، وابتعد الناس عن الإسلام لا سيّما خلفاء المسلمين وقادتهم ووزرائهم، وهذا ما دفع حماة الشريعة إلى ذكر فضائحهم وعتوّهم كلّما سنحت لهم الفرصة، كما فعل الكليني ﷺ الذي بيّن في كتاب القضاء من الكافي تهافت أُصول نظريّات الحكم الدخيلة على الفكر الإسلامي، فضلاً عمّا بيّنه في كتاب الحجّة وغيره من كتب الكافي من انحراف القائمين على تلك النظريّات الفاسدة بأقوى دليل، وأمتن حجّة، وأصدق برهان.

المطلب الثاني: الحياة الثقافيّة والفكريّة ببغداد

أوّلاً ـ مركزيّة بغداد وشهرتها العلميّة:

استمرّت الحياة الثقافيّة والفكريّة في عصر الكليني ببغداد بسرعة حركتها أكثر بكثير ممّا كانت عليه في العصر العبّاسي الأوّل. وقد ساعد على ذلك ما امتازت به بغداد على غيرها من الحواضر العلميّة، بتوفّر عوامل النهضة الثقافيّة والفكريّة فيها أكثر من غيرها بكثير؛ فهي من جهةٍ عاصمة لأكبر دولة في عصر الكليني، امتدّت حدودها من الصين شرقاً إلى مراكش غرباً ومن جهةٍ أُخرى تمثّل دار الخلافة وبيت الوزارة والإمارة، ومعسكر الجند، ورئاسة القضاء، وديوان الكتابة، وفيها بيت المال، وإليها يجبى الخراج.

وأمّا موقعها الجغرافي فليس له نظير، ويكفي أنّ أكبر الأقاليم الإسلاميّة يوم ذاك أربعة: بلاد فارس، والحجاز، ومصر، والشام، وهي أشبه ما تكون بنقاط متناسبة البعد وموزّعة على محيط دائرة إسلاميّة مركزها بغداد.

ومن جهةٍ أُخرى فقد ضمّت بغداد قبري الإمامين موسى بن جعفر، ومحمّد بن عليّ الجواد عليهما السلام، ومن هنا فهي مهبط روحي للشيعة، وعامل جذب للعلماء من كلّ مذهب، فلا تكاد تجد فقيهاً، أو مفسّراً، أو محدّثاً، أو أديباً من سائر المسلمين إلّا وقد شدّ ركابه إليها في عصر ثقة الإسلام.

ثانياً ـ أوجه النشاط الثقافي والفكري والمذهبي ببغداد:

الملاحظ في ذلك العصر هو اجتماع جميع المذاهب الإسلاميّة ببغداد، من الشيعة الإماميّة، والزيديّة، والواقفة، والمالكيّة، والشافعيّة، والحنبليّة، والظاهريّة، والطبريّة، والمعتزلة، مع بروز عدد كبير من فقهاء كلّ مذهب، حتّى تألّق الفقه الإسلامي تألّقاً كبيراً في هذا العصر، وممّن برز في هذا العصر جملة من أعلام وفقهاء سائر المذاهب الإسلاميّة؛

فمن المالكيّة: إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأبو الفرج عمر بن محمّد المالكي.

ومن الأحناف: عبدالحميد بن عبدالعزيز، وأحمد بن محمّد بن سلمة.

ومن الشافعيّة: محمّد بن عبدالله الصيرفي، ومحمّد بن أحمد بن إبراهيم الشافعي.

ومن الحنابلة الحشويّة والمجسّمة: ابن الحربي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل.

ومن الظاهريّة: محمّد بن عليّ بن داود، وابن المغلّس أبو الحسن عبدالله بن أحمد.

ومن الطبريّة: مؤسّس المذهب الطبري محمّد بن جرير المفسّر.

ومن الشيعة الزيديّة: عبدالعزيز بن إسحاق، أبو القاسم الزيدي، المعروف بابن البقّال.

ومن الواقفة: محمّد بن الحسن بن شمّون، أبو جعفر البغدادي.

ومن المعتزلة: الجبائي المعتزلي، وكان رأساً في الاعتزال.

وأمّا الحديث عن فقهاء وعلماء الشيعة الإماميّة ببغداد فسيأتي في مكان لاحق.

كما ازدهرت علوم اللغة العربيّة، وبرز عدد كبير من النحاة، والأُدباء، والكتّاب، والشعراء من البغداديّين أو الذين وصلوا إليها وأملوا علومهم على تلامذتها، من أمثال المبرّد، وثعلب، والزجّاج، وابن السرّاج. ومن الشعراء: البحتري وابن الرومي وغيرهم ممّن لا حصر لهم ولا تنضبط كثرتهم ببغداد في عدد.

كما شهد النثر نقلة جديدة في تاريخه في هذا العصر ببغداد، وهو ما يعرف في الدراسات الأدبيّة المعاصرة بالنثر الفنّي.

ومن خصائص هذا العصر التطوّر الكبير الذي شهده الخطّ العربي، حيث استُبدِل الخطّ الكوفي المعقّد بخطّ النسخ الرشيق السهل، ممّا ساعد على سرعة الكتابة والاستنساخ. كما نشط المؤلّفون في هذا العصر في علوم الشريعة الإسلاميّة وغيرها كالتفسير، والتاريخ، والجغرافية، والطب، والهندسة، والرياضيّات، والفلك، والفلسفة.

ومن معالم النشاط الثقافي في هذا العصر ببغداد الاندفاع نحو ترجمة الكتب النفيسة من السريانيّة، واليونانيّة، والفارسيّة إلى اللغة العربيّة.

ونتيجة منطقيّة لهذه الحركة الواسعة من التأليف والترجمة طفحت حوانيت الورّاقين بالكتب، وما أكثر الورّاقين ببغداد في ذلك العصر، حتّى كانت لهم سوق ببغداد تعرف بسوق الكتب.

هذا، وقد بلغ شغف العلماء بالكتب في عصر الكليني درجة تفوق الوصف، بحيث أنّ قسماً منها كان يكتب بماء الذهب، ومنها ما يبطن بالديباج والحرير، ومنها ما يجلّد بالأدَم الجيّد، وكانت مكتبة سابور بن أردشير، وزير بهاء الدولة البويهي التي أنشأها بالكرخ من بغداد سنة (٣٨١ هـ) تضمّ الآلاف من تلك الكتب القيّمة، ولكن الطائفيّة البغيضة جنت على حضارة الأُمّة، فأحرقت بهمجيّتها تراثها العتيد الذي شيّدته العقول الشيعيّة ببغداد.

الثاني
الهويّة الشخصيّة للشيخ الكلينيّ

توطئة:

هناك الكثير من الأُمور الغامضة في الحياة الشخصيّة لعباقرة الشيعة، لم تزل طرق البحث موصدة أمام اكتشافها؛ لعدم وجود ما يدلّ على تفاصيل تلك الحياة، خصوصاً بعد حرق مكتبات الشيعة في القرن الخامس الهجري.

ولا يفيدنا ـ في المقام ـ علم الرجال إلّا شذرات من هنا وهناك. وأمّا علم التراجم فعلى الرغم من تأخّر نشأته، وضياع أُصوله الأُولىٰ، لا زال إلى اليوم يفتقر إلى الأُسس الموضوعيّة التي لابدّ من مراعاتها، ولا يكفي وصول بعض مؤلّفاتهم أو كلّها لإزالة ذلك الغموض؛ لاختصاص كلّ كتاب بموضوعه؛ فكتب الحديث ـ مثلاً ـ لا تدلّنا على أصل مؤلّفيها، ولا توقفنا على عمود نِسَبِهم، ولا تاريخ ولاداتهم، أو نشأتهم، وهكذا في أُمور كثيرة أُخرىٰ تتّصل بهويّتهم، وإن أفادت كثيراً في معرفة ثقافتهم، وفكرهم، وتوجّههم. وانطلاقاً من هذه الحقائق المرّة سنحاول دراسة الهويّة الشخصيّة للكليني بتوظيف كلّ ما من شأنه أن يصوِّر لنا جانباً من تلك الهويّة؛ لنأتي بعد ذلك على دراسة شخصيّته العلميّة وبيان ركائزها الأساسيّة، كالآتي:

أولاً ـ اسمه:

هو محمّد بن يعقوب بن إسحاق، بلا خلاف بين سائر مترجميه، إلّا من شذّ منهم من علماء العامّة، كالوارد في الكامل في التاريخ في حوادث سنة (٣٢٨هـ) حيث قال: «وفيها تُوفّي محمّد بن يعقوب، وقُتِل محمّد بن عليّ أبو جعفر الكليني، وهو من أئمّة الإماميّة، وعلمائهم»[1].

---

١. الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٣٦٤.

وفي هذا الكلام على قصره ثلاثة أخطاء، وهي:

الأوّل: أنّه جعل وفاة الكليني في سنة (٣٢٨ هـ) وهو أحد القولين في وفاته، ولكنّ الصحيح هو الثاني، وسيأتي الكلام عن هذا في وفاة الكليني.

الثاني: الظاهر وقوع التصحيف في لفظ «وقتل» وأنّ أصله «وقيل»، ويدلّنا على ذلك أُمور وهي:

١ـ سياق العبارة؛ إذ لو كان أصل اللفظ «وقتل» فالمناسب أن يذكر الجهة أو المكان، لا أن يعيد الاسم مع الاختلاف في اسم الأب.

٢ـ لا يوجد من قال بقتل الكليني قط.

٣ـ ما ذكره ابن عساكر (م ٥٧١هـ) في ترجمة الكليني: «محمّد بن يعقوب، ويقال محمّد بن عليّ أبوجعفر الكليني».[١] وابن عساكر مات قبل ابن الأثير تسع وخمسين سنة.

الثالث: في تسمية الشيخ الكليني بمحمّد بن عليّ، وهو خطأ، ولعلّه اشتبه بمحمّد بن عليّ بن يعقوب بن إسحاق أحد مشايخ النجاشي؛[٢] لتشابه الاسمين.

ولعلّ من الطريف أنّي لم أجد من اسمه محمّد بن عليّ بن إسحاق، أبو جعفر الكليني في جميع كتب الرجال لدى الفريقين، لا في عصر الكليني، ولا في غيره. ومنه يتبيّن غلط ابن عساكر وابن الأثير، وفي المثل: «أهل مكّة أعرف بشعابها».

ثانياً ـ كنيته:

يكنّى الكليني ﵀ بأبي جعفر بالاتّفاق، كما أنّ مؤلّفي أهمّ كتب الحديث عند الإماميّة ـ وهم المحمّدون الثلاثة ـ كلّهم يكنّى بأبي جعفر.

ثالثاً ـ ألقابه:

عُرِف ﵀ بألقاب كثيرة يمكن تصنيفها ـ بحسب ما دلّت عليه ـ إلى صنفين، هما:

---

١. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٩٨، الرقم ١٠٦٦.

الصنف الأوّل ـ الألقاب المكانيّة:

وهي أربعة ألقاب، دلّ الأوّل والثاني منها على المكان الذي ولد فيه ونشأ وتربّى وأخذ العلم في ربوعه، بينما دلّ الثالث والرابع على المكان الذي استقرّ فيه إلى أن وافاه الأجل:

١ ـ الكليني:

هو نسبة إلى «كُلَيْن»، قرية من قرى الريّ. وهذا اللقب من أشهر ألقابه المكانيّة قاطبة، ومن شهرته أنّه غلب على اسمه، ولا ينصرف إلى أحد ـ عند الإطلاق ـ إلّا إليه، على الرغم ممّن تلقّبوا به قبله أو بعده.

جدير بالذكر أنّ قرية كلين اختلف العلماء في ضبطها كثيراً، كما اختلفوا في تحديد موقعها الجغرافي أيضاً، الأمر الذي لابدّ من تناوله، فنقول:

تقع قرية كُلَيْن جنوب مدينة الريّ التابعة لطهران، وهي تابعة ـ حسب التقسيم الإداري حالياً ـ إلى مدينة حسن آباد الواقعة على طريق (طهران ـ قم) على يسار القادم من طهران، ويبعد مدخلها عن طهران بمسافة (٣٥) كيلومتراً، وعن قم (٩١) كيلومتراً. ومن مدخل المدينة إلى رأس هذا الشارع مسافة (٤) كيلومترات.

٢ ـ الرازيّ:

هو نسبة إلى الريّ، المعروفة حالياً باسم (شهر ريّ) أي مدينة الريّ، وهي من الأحياء الكبيرة في جنوب العاصمة طهران، وحرف (الزاي) من زيادات النسب.

وسبب تلقيب الكليني ﷺ بالرازيّ إنّما هو على أساس تبعيّة قرية كلين لمدينة الريّ، مع أنّ الكليني قد سمع الحديث من مشايخ الريّ، وروى عنهم كثيراً جدّاً في الكافي، ممّا يشير إلى انتقاله إلى الريّ في بداية حياته العلميّة، وبقائه فيها إلى أن بلغ ذروة شهرته، حتّى قال النجاشي في ترجمته: «شيخ أصحابنا في وقته بالريّ، ووجههم»[١].

٣ ـ البغدادي:

وهو نسبة إلى بغداد عاصمة الدولة العبّاسيّة، وهذا اللقب والذي يليه هما من ألقابه

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

المكانيّة المعبّرة عن تحوّله من الريّ إلى بغداد، حيث بقي فيها زهاء عشرين عاماً إلى أن وافاه أجله المحتوم.

٤ ـ السلسلي:

عرف الكليني ﷺ بلقب (السلسلي) نسبة إلى درب السلسلة ببغداد، حيث نزل في هذا الدرب واتّخذ له مسكناً هناك، ويقع هذا الدرب في منطقة باب الكوفة؛ أحد أبواب بغداد الأربعة، وهي تقع في الجانب الشرقي من بغداد في محلّة الكرخ.

الصنف الثاني ـ الألقاب العلميّة:

هي الألقاب التي عبّرت عن شخصيّة الكليني العلميّة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، هما:

القسم الأوّل ـ الألقاب العلميّة التي أطلقها عليه علماء العامّة:

وُصِفَ الكليني على لسان الكثير من علماء العامّة بأوصاف علميّة لا تقلّ عمّا وصفه به علماء الإماميّة، ومن تلك الألقاب الكثيرة لقب «المجدّد» يعني: مجدّد المذهب الإمامي على رأس المائة الثالثة.

القسم الثاني ـ الألقاب العلميّة التي أطلقها عليه علماء الإماميّة:

لمّا كان الكليني ﷺ على حدّ تعبير العلماء هو: «... في العلم، والفقه، والحديث، والثقة، والورع، وجلالة الشأن، وعظم القدر، وعلوّ المنزلة، وسموّ الرتبة، أشهر من أن يحيط به قلم، ويستوفيه رقم»[1]، فلا غرو في أن يوصف بما يليق بشأنه، ولكثرة تداول بعض تلك الأوصاف صارت علماً له، مثل: «رئيس المحدّثين» الذي تردّد على لسان العلماء كثيراً، إلّا أنّ شهرة الشيخ الصدوق بهذا اللقب جعلته ينصرف إليه عند الإطلاق، خصوصاً مع قلّة استعماله بحقّ الكليني في الكتابات المعاصرة من جهة، وغلبة لقبه العلمي الآخر عليه من جهة أُخرى، وهو لقب «ثِقة الإسلام» الذي صار علماً للكليني ﷺ دون من سواه من علماء المسلمين.

١. تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٠٢.

رابعاً ـ ولادته:

وسنبحثها من جهتين، وهما:

١ ـ تاريخها: لم يؤرّخ أحد ولادة الشيخ الكليني، ولهذا يتعذّر علينا معرفة مدّة عمره بالضبط. نعم، يمكن تلمّس القرائن التي تفيدنا ـ على نحو التقريب ـ في تقدير عمره، ومن تلك القرائن:

أ ـ إنّه وُصِفَ من المجدّدين على رأس المائة الثالثة، والمجدّد لا يكون مجدّداً دون سنّ الأربعين عادة، وهذه القرينة تعني أنّ ولادته كانت في حدود سنة (٢٦٠ هـ).

ب ـ إنّه حدّث في **الكافي** عن بعض المشايخ الذين ماتوا قبل سنة (٣٠٠هـ)، كالصفّار (م ٢٩٠ هـ)، وأبوالحسن الجواني (م ٢٩١هـ) والهاشمي البغدادي (م ٢٩١ هـ)، وهذه القرينة تساعد التقريب المذكور.

ج ـ إنّه كان ألمع شخصيّة إماميّة في بلاد الريّ قبل رحلته إلى بغداد، كما يدلّ عليه قول النجاشي: «كان شيخ أصحابنا ـ في وقته ـ بالريّ، ووجههم».[١] مع كثرة علماء الشيعة بالريّ في عصر الكليني، وإذا علمنا أنّه غادر الريّ إلى العراق قبل سنة (٣١٠هـ)، أمكن تقدير عمره يوم مغادرته بنحو خمسين عاماً أو أقلّ منه بقليل، وهو العمر الذي يؤهّله لزعامة الإماميّة في بلاد الريّ.

د ـ إنّ غرض الكليني من تأليف **الكافي** هو أن يكون مرجعاً للشيعة في معرفة أُصول العقيدة وفروعها وآدابها، بناء على طلب قُدِّم له في هذا الخصوص، كما هو ظاهر من خطبة **الكافي**، ومثل هذا الطلب لا يوجّه إلّا لمن صَلُبَ عوده في العلم، وعرفت كفاءته، وصار قطباً يعتمد عليه في مثل هذا الأمر الخطير. وعليه، فإن قلنا بأنّ سنة (٢٩٠ هـ) هي بداية الشروع في تأليف **الكافي** بناء على وفاة بعض مشايخه حدود هذا التاريخ، فلا أقلّ من أن يكون عمره وقت التأليف ثلاثين عاماً إن لم يكن أكثر من ذلك، وهذه القرينة تقوّي ما تقدّم في تقرير ولادته في حدود سنة (٢٦٠هـ) أيضا.

ويستفاد ممّا تقدّم أنّ ولادته كانت في أواخر حياة الإمام العسكري عليه السلام أو بعدها

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

بقليل، وأنّ عمره الشريف كان بحدود سبعين عاماً.

٢ ـ مكانها: الظاهر أنّ مكان ولادة الشيخ الكليني ﷺ هو قرية كُلَين، وهناك جملة من القرائن القويّة الدالّة على ذلك، هي:

أ ـ النسبة إلى كلين، بلحاظ أنّ الرحلة لا تكون إلى القرى عادة، بل غالباً ما تكون من القرى إلى حواضر العلم والدين المشهورة، وعليه فنسبته إلى تلك القرية يشير إلى ولادته فيها، ونشأته الأُولى بين ربوعها لا إلى رحلته إليها كما هو واضح.

ب ـ إنّ قبر والده الشيخ يعقوب لا زال قائماً إلى اليوم في قرية كلين.

ج ـ أخو الشيخ الكليني منسوب إلى كلين، وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني.

د ـ أمّ الشيخ الكليني وأخوها، وأبوها، وعمّها، وجدّها من أهل تلك القرية كما سيأتي في بيان نشأته وأُسرته.

هـ ـ مشايخه الأوائل الذين تلقّى العلم عنهم كانوا من كلين، كما سيأتي في مشايخه.

وكلّ هذا ينفي القول بولادته في مكان آخر، ومنه يتبيّن خطأ الأُستاذ عبدالواحد الأنصاري بقوله: «ولد الكليني ببغداد»[١]، ولعلّه اشتبه بوفاته في بغداد.

خامساً ـ نشأته وتربيته، وعقبه، وأصله:

نشأ في قرية كُلَين الصغيرة، وانتسب إليها، فكان أشهر أعلامها في تاريخها القديم والمعاصر. وعاش طفولته في بيت جليل أباً وأُمّاً وإخوة وأخوالاً، وتلقّى علومه الأُولى من رجالات العلم والدين من أهل تلك القرية، لا سيّما من أُسرته.

ويبدو أنّ لتلك القرية ثقلاً علميّاً معروفاً في ذلك الحين؛ إذ خرّجت عدداً من الأعلام لا زال ذكرهم يتردّد في كتب الحديث والرجال، كإبراهيم بن عثمان الكليني، وأبي رجاء الكليني، وغيرهما.

وإذا ما وقفنا على من برز من أُسرة الكليني وأخواله علمنا أنّه لم يفتح عينيه على محيط مغمور ثقافيّاً، وإنّما توفّرت له في محيطه وأُسرته الأسباب الكافية لأن تكون له نشأة صالحة أهّلته في أوان شبابه لأن يتفوّق على أقرانه، فأبوه الشيخ يعقوب بن

١. أثر الشيعة الجعفريّة في تطوير الحركة الفكريّة ببغداد، ص ٦٣.

إسحاق الكليني رحمه الله من رجالات تلك القرية المشار لهم بالبنان[1]. وأمّا أُمّه فهي امرأة جليلة فاضلة؛ حيث تلقّت تربية حسنة، وعاشت حياتها قبل زواجها في بيت من البيوتات المعروفة في تلك القرية، وهو البيت المشهور ببيت علّان.

وبمناسبة الحديث عن الأُسرة التي احتضنت ثقة الإسلام نودّ التذكير بأمرين:

أحدهما: سؤالنا القديم الذي مضىٰ على طرحه زهاء عشرين عاماً: «هل للكليني ولد»؟ ولم يزل إلى الآن بلا جواب محكم، حيث لم أجد ـ رغم التتبّع الطويل الواسع ـ ما يشير إلى النفي أو الإثبات بشكل قاطع.

والآخر: في خصوص أصل الكليني؛ إذ لا دليل على انحداره من أُصول فارسيّة، خصوصاً وأنّ اسم جدّه الأعلى ليس من أسماء الفرس، فاسم جدّ البخاري صاحب الصحيح مثلاً هو «بردزبه»، وهو من أسماء المجوسيّة، ولا يكفي الانتساب إلى كلين والولادة فيها على تثبيت الأصل الفارسي. كما لا دليل على انحدار ثقة الإسلام من أُصول عربيّة أيضاً، وربّما قد يستفاد من **الكافي** نفسه ما يشير عن بعد إلى عدم فارسيّته، فقد روى بسنده عن محمّد بن الفيض، عن الإمام الصادق عليه السلام بأنّ «النرجس من ريحان الأعاجم». ثمّ قال معقّباً: «وأخبرني بعض أصحابنا أنّ الأعاجم كانت تشمّه إن صاموا، وقالوا: إنّه يمسك الجوع»[2]، حيث إنّه لو كان من الأعاجم أصلاً لما احتاج إلى الرواية بنسبة شمّ الريحان إليهم، بل يؤكّده بنفسه؛ لعدم خفاء ذلك على من انحدر منهم، ولكنّه دليل ضعيف.

سادساً ـ وفاته، تاريخها ومكانها:

١ ـ تاريخ الوفاة:

اختلف العلماء في ضبط تاريخ وفاته على قولين، هما:

الأوّل ـ تحديد تاريخ الوفاة بسنة (٣٢٨ هـ)، قال الشيخ الطوسي في الفهرست: «توفّي محمّد بن يعقوب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد، ودفن بباب الكوفة في

---

١. روضات الجنّات، ج ٦، ص ١٠٨؛ شرح أُصول الكافي، للمظفّر، ج ١، ص ١٣.

٢. الكافي، كتاب الصيام، باب الطيب والريحان للصائم، ح ٦٤٣٣.

مقبرتها»[١]. وتابعه على ذلك السيّد ابن طاووس[٢]، واختاره من العامّة ابن ماكولا[٣]، وابن عساكر الدمشقي[٤]، وغيرهما.

الثاني ـ تحديد تاريخ الوفاة بسنة (٣٢٩ هـ)، وهو القول الثاني للشيخ الطوسي، قال في الرجال: «مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة في شعبان ببغداد، ودفن بباب الكوفة»[٥]. واختاره النجاشي، قال: «ومات أبو جعفر الكليني ﷺ ببغداد، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة سنة تناثر النجوم، وصلّى عليه محمّد بن جعفر الحسني أبو قيراط»[٦]. وذهب إلى هذا القول من العامّة أبو الفداء[٧]، وإسماعيل باشا البغدادي[٨].

وهذا القول هو الراجح ؛ لجملة من الأُمور، هي:

أ ـ إنّ أسبق مصادر القول الأوّل الذي حدّد وفاة الكليني ﷺ بسنة (٣٢٨ هـ) هو فهرست الشيخ الطوسي، ولا يبعد أن يكون هو المصدر الأساس لبقية الكتب التي حدّدت الوفاة بتلك السنة، سواءً كانت شيعيّة أو غيرها.

ب ـ المشهور هو أنّ الشيخ الطوسي ألّف كتاب الفهرست قبل كتاب الرجال، وهذا يعني أنّ قوله في الرجال الموافق لقول النجاشي بمثابة الرجوع عن قوله السابق.

ج ـ توفّر القرينة الدالّة على صحّة سنة (٣٢٩هـ)، وهي ذكر شهر الوفاة، وهو شهر شعبان كما مرّ في كلام الشيخ الطوسي في رجاله، في حين تفتقر سنة (٣٢٨ هـ) إلى مثل هذا التحديد.

جدير بالذكر أنّ شهر شعبان من سنة (٣٢٩ هـ. ق) يصادف شهر مايس من سنة ٩٤١م، وشهر أرديبهشت من سنة (٣٢٢ هـ. ش).

---

١. الفهرست للطوسي، ص ١٣٥، الرقم ٥٩١.
٢. كشف المحجّة لثمرة المهجة، ص ١٥٩.
٣. إكمال الأكمال، ج ٧، ص ١٨٦.
٤. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٨، الرقم ٧١٢٦.
٥. رجال الطوسي، ص ٤٣٩، الرقم ٦٢٧٧.
٦. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٧. تاريخ أبي الفداء، ج ١، ص ٤١٩.
٨. هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، ج ٦، ص ٣٥.

٢ ـ مكان الوفاة:

اتّفق الكلّ على أنّ وفاته كانت ببغداد، ولم أجد المخالف في هذا إلّا ما كان من أحمد أمين المصري (١٣٧٣ هـ) الذي زعم أنّ وفاة الكليني بالكوفة[١]. والمعروف عن أحمد أمين أنّه لم يطّلع على كتب الشيعة في خصوص معرفة عقائدهم وأعلامهم.

وخرجت جموع الشيعة ببغداد في ذلك اليوم الحزين لتلقي نظرة الوداع الأخيرة إلى جثمان عالمها وفقيهها ومحدّثها الشيخ الكليني، واحتشدت بخشوع ليؤمّها في الصلاة نقيب الطالبيّين ببغداد السيّد محمّد بن جعفر الحسني المعروف بأبي قيراط، ثمّ نقلته بعد ذلك إلى مثواه الأخير.

جدير بالذكر، أنّه قد شهدت بغداد وغيرها في سنة (٣٢٩هـ) وفيات عدد من أقطاب الإماميّة، كالشيخ الصدوق الأوّل، والسفير الرابع الشيخ عليّ بن محمّد السمري، كما مات فيها عدد جمّ من علماء الطوائف والمذاهب الأُخرى من فقهاء ومتكلّمين ومحدّثين، حتّى سمّيت تلك السنة بسنة موت العلماء، وحصل في تلك السنة من الأحداث ما لم يعهد مثله، كتناثر النجوم فيما قاله النجاشي، مع مطر عظيم، ورعد هائل، وبرق شديد فيما قاله الخطيب البغدادي[٢]، ممّا يدلّ على شؤم تلك السنة.

٣ ـ قبره:

يُعلم ممّا تقدّم أنّ مكان قبر الكليني في الجانب الغربي من بغداد؛ لتصريح الشيخ الطوسي وغيره بأنّه دفن ببغداد في مقبرة باب الكوفة، قرب صراة الطائي، وقد رأى الشيخ أحمد بن عبدالواحد المعروف بابن عبدون (م ٤٢٣هـ) أحد مشايخ الشيخ الطوسي والنجاشي، قبر الشيخ الكليني في صراة الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم أبيه.

وصراة الطائي اسم لنهرين ببغداد وكلاهما في الجانب الغربي من بغداد؛ **أحدهما:** يسمّى الصراة العظمى، أو الصراة العليا. **والآخر:** يسمّى الصراة الصغرى، أو الصراة

---

١. ضحى الإسلام، ج ٣، ص ٢٦٧.
٢. تاريخ بغداد، ج ١، ص ٩٣.

السفلى، ومنبعهما من نهر عيسى الأعظم الذي يأخذ ماءه من جنوب بغداد، وتحديداً من المنطقة المسمّاة حالياً بجزيرة بغداد.

ولكنّ القبر المنسوب إلى الشيخ الكليني ﵀ يقع اليوم في منطقة الرصافة على الضفّة الشرقيّة لنهر دجلة، وبالضبط في جامع الصفويّة سابقاً، والآصفيّة حالياً!! جنب المدرسة المستنصريّة على يمين العابر من الكرخ إلى الرصافة على جسر المأمون الحالي، ولا يفصل هذا الجامع عن نهر دجلة إلّا بضعة أمتار، وإلى جانبه قبر آخر في الجامع نفسه.

وقد تعرّض القبر المذكور إلى محاولة هدمه في زمان العثمانيّين، وحُفر القبر في زمانهم، فوجدوا الشيخ بكفنه وكأنّه دُفِن قبل ساعات، ثمّ شُيِّد القبر وبُنيت عليه قبّة عالية. وتعرّض للهدم أيضاً في عهد الاحتلال الانجليزي للعراق، فانتفض الشيعة تجاه تلك المحاولة الخسيسة.

الثالث

أسفار الشيخ الكليني

رحلته العلميّة في طلب الحديث

بذل الشيخ الكليني﵀ جهداً مميّزاً في تأليف كتاب الكافي وتصنيفه بعد عمليّة جمع وغربلة واسعة لما روي عن أهل البيت﵈ في أُصول الشريعة وأحكامها وآدابها، كما يشهد بذلك تلوّن الثقافة الإسلاميّة الواسعة المحتشدة في كتاب الكافي أُصولاً وفروعاً وروضة، ومن الواضح أنّه ليس بوسع (كُلَيْن) تلك القرية الصغيرة تلبية حاجة الكليني لتلك المهمّة الخطيرة، ومن هنا تابع رحلته وعزم على سفر طويل لطلب العلم، خصوصاً وأنّه لابدّ من الرحلة في ذلك الوقت في طلب العلم؛ لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال، كما يقول ابن خلدون[1]، ولهذا لم يكتف أحد من علماء الحديث وأقطابه في حدود مدينته.

ولهذا طاف الكليني في الكثير من حواضر العلم والدين في بلاد الإسلام، وسمع الحديث من شيوخ البلدان التي رحل إليها. فبعد أن استوعب ما عند مشايخ كُلَيْن من أحاديث أهل البيت﵈ اتّجه إلى الريّ لقُربها من كُلَيْن، فاتّصل بمشايخها الرازيّين، وحدّث عنهم. ولا يبعد أن تكون الريّ منطلقَه إلى المراكز العلميّة المعروفة في بلاد العجم، ومن ثَمَّ العودة إلى الريّ؛ إذ التقى بمشايخ من مدن شتّى وحدّث عنهم؛ فمن مشايخ قم الذين حدّث عنهم: أحمد بن إدريس، وسعد بن عبدالله بن أبي خَلَف الأشعري، وغيرهما. كما حدّث عن بعض مشايخ سمرقند ـ كمحمّد بن عليّ الجعفري ـ ونيسابور ـ كمحمّد بن إسماعيل النيسابوري ـ وهمدان ـ كمحمّد بن عليّ بن إبراهيم الهمداني ـ وغيرهما.

---

١. تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٧٤٥.

وبعد أن طاف الكليني في المراكز العلميّة في إيران عزم على رحلة علميّة واسعة، حيث رحل إلى العراق واتّخذ من بغداد قاعدة للانطلاق إلى المراكز العلميّة الأُخرى إلى أن وافاه أجله المحتوم فيها، فقد حدّث بعد ارتحاله من بغداد إلى الكوفة عن كبار مشايخها، كأبي العبّاس الرزّاز الكوفي، وحميد بن زياد الكوفي، كما رحل إلى الشام بعد أن وقف على منابع الحديث ومشايخه في العراق، وحدّث ببعلبك، كما صرّح بهذا ابن عساكر الدمشقي في ترجمة ثقة الإسلام[1].

أسباب هجرة الكليني إلى بغداد:

لم تكن هجرة الكليني ﷺ من الريّ إلى بغداد هجرة مجهولة السبب[2]، ولا تأثّراً بالمنهج العقلي الذي عُرِفت به المدرسة البغداديّة، دون مدرسة قم، بتقريب أنّ الكليني روى في الكافي عن سهل بن زياد ـ الذي أُخرج من قم إلى الريّ ثمّ رحل إلى بغداد ـ أكثر من ألف حديث، في حين لم يكثر عنه أرباب مدرسة قم النقليّة كالشيخ الصدوق مثلاً؛ ولهذا اختار الكليني ـ كما يزعمون ـ بغداد دون قم![3] كما لم تكن هجرة الكليني إلى بغداد بدوافع سياسيّة من قبل البويهيّين، كما توهّمه صاحب كتاب الكليني والكافي[4]، بل كانت لاعتبارات علميّة محضة، فبغداد في عصره عاصمة للدولة الإسلاميّة، ومركز الحضارة، وملتقى علماء المذاهب من شتّى الأمصار، ومستوطن السفراء الأربعة رضوان الله تعالى عليهم.

ومن ثمّ فهو لم يغادر الريّ في نعومة أظفاره، بل غادرها بعد تجوال طويل في بلاد إيران، فكان عليه الانتقال إلى بغداد؛ لتكون منطلقه إلى مدن العراق والبلاد المجاورة كالشام والحجاز، خصوصاً وأنّ العراق يمثّل مركز الثقل الأعظم لتراث أهل البيت ﷺ، إذ لا يوجد في الأئمّة الإثني عشر ﷺ إمام قط لم يدخل العراق طوعاً أو كرهاً، وبالتالي وجود ستّة مراقد مقدّسة لآل الله ﷺ موزّعة على ربوع أرض السواد التي تتوسّطها

١. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٨، الرقم ٧١٢٦.

٢. الرسائل العشر، مقدّمة التحقيق، ص ١٧.

٣. بحوث حول روايات الكافي، ص ١٢.

٤. راجع: الكليني والكافي، ص ٢٦٦.

بغداد، هذا فضلاً عن كون تلامذة أهل البيت عليهم السلام من العراقيّين هم أكثر بكثير من تلامذتهم عليهم السلام في جميع بلاد الإسلام، بل لا توجد نسبة بينهما أصلاً. فالتشيّع وإن كان حجازيّ المَنْبِت والولادة، إلّا أنّه كوفيّ الثمرة، عراقيّ الشهرة، فكيف لا يكون العراق ـ بالنسبة للكليني ـ مقصوداً إذن؟ ويبدو أنّ شبهة الهجرة السياسيّة إلى عاصمة الدولة العبّاسيّة قد اعتمدت على مقولة دخول الكليني إلى بغداد بوقت متأخّر من عمره الشريف، وارتبطت بها ارتباطاً وثيقاً! وقد عرف فسادها من أنّ ثقة الإسلام هاجر إلى العراق قبل دخول البويهيّين إلى الريّ بأكثر من عشرين سنة، أي في الوقت الذي لم تظهر للبويهيّين فيه أيّة شهرة أو سلطة سياسيّة.

وأمّا عن ادّعاء التأثّر بالمنهج العقلي، والإيحاء بأنّه السبب المباشر في هجرة الكليني إلى بغداد دون قم! فهو زعم باطل من وجوه عديدة، نشير لها باختصار:

الوجه الأوّل: أنّه لو أُجري مَسْحٌ شامل لأحاديث **الكافي**، وتمّ إرجاعها إلى مشايخ الكليني المباشرين لوجدت أكثر من ثلثي **الكافي** يرجع إلى مشايخه القمّيّين دون غيرهم، ويكفي أنّ أكثر من نصف أحاديث **الكافي** عن عليّ بن إبراهيم، ومحمّد بن يحيى القمّيّين.

الوجه الثاني: أنّ شيخ المدرسة القمّيّة في زمانه الشيخ الصدوق رحمه الله الذي مثّلوا به في المقام، قد احتجّ بمسانيد ومراسيل ومقاطيع سهل بن زياد في سائر كتبه، فقد خرّج له في إثني عشر كتاباً من كتبه مائة وثلاثين حديثاً.

الوجه الثالث: المعروف أنّ الكليني يحدّث عن سهل بتوسّط «العدّة» غالباً، وبدونها أحياناً، وإذا عُدنا إلى رجال عدّة **الكافي** عن سهل لا نجد فيهم بغداديّاً واحداً، بل كلّهم من بلاد الريّ، وما رواه عنه من غير توسّط العدّة فجميعه عن القمّيّين.

الوجه الرابع: روايات **الكافي** وإن تناولت الكثير من المباحث العقلية إلّا أنّها مسندة إلى أهل البيت عليهم السلام، واختيارها لا يكوّن علامةً فارقةً في التأثّر بالمنهج العقلي، ولتأثّر مدرسة قم وقادتها بتلك الروايات أكثر من الكليني مرّات و مرّات، فالصدوق الذي عدّ ممثّلاً لمدرسة قم كانت له آراء عقليّة كثيرة جدّاً في كتبه لا سيّما في أوائل **إكمال الدين**،

ثمّ إنّه أفرد كتابا بعنوان التوحيد يتّفق في موضوعه مع أُصول **الكافي** وله **علل الشرائع** وهو أوضح في الدلالة على المقصود، وأوضح منه ما ورد في اعتقادات الصدوق.

الوجه الخامس: ما ورد في ديباجة **الكافي** يشهد على بُطلان الزعم المذكور؛ إذ بيّن الكليني أنّه سيتبع المنهج الروائي في تحصيل الأحاديث الشريفة، بل صرّح بعجز العقل عن إدراك جميع الأحكام، وأنّ المُدْرَك منها ما هو إلّا أقلّها.

الوجه السادس: إنّ سهل بن زياد نفسه كان من مشهوري الرواة، ومنهجه روائي بحت، وليست له آراء عقليّة في مرويّاته حتّى يُدعى تأثّره بالمنهج العقلي، كما أنّ مرويّاته في **الكافي** لم تنحصر بأُصوله التي ردّت على الأفكار والاتّجاهات السائدة في ذلك العصر، وإنّما كان جلّها في الأحكام الشرعية الفرعيّة التي لا تختلف بين روّاد مدرستي قم وبغداد؛ لأنّها من الأُمور التوقيفيّة التي لا دخل للآراء العقليّة في صياغتها.

الرابع
شيوخ الكليني وتلاميذه

المبحث الأوّل: شيوخه

تتلمّذ الشيخ الكليني‍ؒ على مشاهير الشيعة في شرق البلاد الإسلاميّة وغربها، وروى الحديث عن أعلام الأُمّة في الكافي وغيره من كتبه، وهم:

١ ـ أحمد بن إدريس، أبو عليّ الأشعري:

قال النجاشي: «أحمد بن إدريس بن أحمد، أبو عليّ الأشعري القمّي، كان ثقةً، فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب النوادر...»[١].

وهو من مشايخ ابن قولويه، ومحمّد بن الحسن بن الوليد، والصدوق الأوّل، ومن أشهر تلامذته ثقة الإسلام الكليني‍ؒ، فقد اعتمده في روايات كثيرة في **الكافي**، قد تزيد على خمسمائة رواية، مصرّحاً باسمه تارة، وبكنيته أُخرى، وهو من رجال عِدَّة الكافي الذين روى عنهم الكليني عن الأشعري.

٢ ـ أحمد بن عبدالله البرقي:

هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، والد عليّ بن أحمد الذي هو من مشايخ الصدوق، والمترجم له حفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ـ ابن ابنه ـ وقد روى عنه. وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، روى عنه في **الكافي** في عدّة موارد مصرّحاً باسمه[٢]، بل هو من رجال عِدّة الكليني الذين يروي عنهم عن البرقي، كما ذكره

---

١. رجال النجاشي، ص ٩٢، الرقم ٢٢٨.

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب تقديم النوافل وتأخيرها وقضائها وصلاة الضحى، ح ٥٦٠٥؛ وكتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٥؛ وكتاب الحجّ، باب من يشرك قرابته واخوته في حجّته...، ح ٧١١٤؛ وغيرها.

العلّامة الحلّي في الخلاصة.

ولوقوع أحمد بن عبد الله في طريق الشيخ الصدوق إلى محمّد بن مسلم يحكم بوثاقته، خصوصاً مع الإكثار من الرواية عن محمّد بن مسلم في الفقيه، وهي كلّها من طريق أحمد مذكور.

٣ ـ أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة الحافظ الهَمْدَاني:

قال النجاشي:

هذا رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، وكان كوفيّاً زيديّاً جاروديّاً على ذلك حتّى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إيّاهم، وعظم محلّه، وثقته، وأمانته[١].

وقال الشيخ: «وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر»[٢].

ووصفه الذهبي بأنّه نادرة الزمان، وقال: «طلب الحديث سنة بضع وستين ومائتين وكتَبَ منه ما لا يحدّ ولا يوصف عن خلق كثير بالكوفة وبغداد ومكّة»[٣]. ومات سنة (٣٣٣هـ)، وله في الكافي عِدّة روايات.

٤ ـ أحمد بن محمّد العاصمي:

هو من أجلّاء مشايخ الكليني ﷺ بلا خلاف، روى عنه وصيّة أمير المؤمنين عليّ ﷺ لأصحابه، قائلاً: «أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفي، وهو العاصمي ...»[٤]. قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سالماً، خيّراً»[٥].

٥ ـ أحمد بن مهران:

أحد مشايخ الكليني المعتمدين لديه، روى عنه اثنين وخمسين حديثاً[٦]، لم يذكره

١. رجال النجاشي، ص ٩٤، الرقم ٢٣٣.
٢. الفهرست للطوسي، ص ٢٨، الرقم ٧٦.
٣. سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٣٤١.
٤. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨١٨.
٥. رجال النجاشي، ص ٩٣، الرقم ٢٣٢.
٦. معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٤٦، الرقم ٩٨٥.

الشيخ والنجاشي في فهرستيهما؛ لكونه من غير المصنّفين، ونسب لابن الغضائري تضعيفه، وهو ليس بشيء. واختلف المتأخّرون في حاله، والصحيح وثاقته، بل جلالته، وإكثار ثقة الإسلام من الرّواية المباشرة عنه، مع الترحّم عليه[1]، قرينتان قويّتان على ذلك، ولا يمكن إغفالهما بحال.

٦ـ إسحاق بن يعقوب الكليني:

هو أحد مشايخ الكليني، روى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب[2]، وروى الصدوق بسنده عن محمّد بن يعقوب عن إسحاق بن يعقوب حديثاً يتضمّن التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزمان عليه السلام إليه: «أمّا ما سألت عنه أرشدك الله وثبّتك ـ إلى أن قال ـ: والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب، وعلى من اتّبع الهدى».[3]

والتوقيع تضمّن الدعاء الحسن لهذا الرجل من الإمام الحجّة مع سلامه عليه عليه السلام، وهو كاشف عن إخلاصه وجلالته وعلوّ رتبته، ولا يضرّ كونه هو الراوي لذلك بعد قبول هذه الرواية والتسالم على صحّتها.

٧ـ إسماعيل بن عبدالله القرشي:

روى له الكليني حديثاً واحداً في روضة الكافي[4]، والحديث مرسل، ويحتمل إرساله من الكليني إلى إسماعيل بن عبدالله القرشي؛ لوجود بعض الرواة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام بهذا الاسم وهم من قريش، وعلى هذا لا يكون الرجل من مشايخه، كما يحتمل أن يكون الإرسال من جهة إسماعيل إلى الإمام الصادق عليه السلام، وحينئذٍ سيكون من أشياخ الكليني الذين لم يذكرهم أحد.

---

١. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٤٧؛ وباب مولد الزهراء فاطمة عليها السلام، ح ١٢٤٦.

٢. الغيبة للطوسي، ص ٢٩٠.

٣. إكمال الدين، ج ٢، ص ٤٨٣، ح ٤.

٤. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٦٣.

٨ ـ حبيب بن الحسن:

روى له حديثين في **الكافي**، وهو من مشايخ الصدوق الأوّل عليّ بن بابويه القمّي رحمه الله. واتّفاق مثل ثقة الإسلام والصدوق الأوّل على الرواية عن شخصٍ كاشفة عن حسن حاله واعتماد ما يرويه.

٩ ـ الحسن بن خفيف:

روى الكليني عن الحسن بن خفيف، عن أبيه خبراً واحداً في خصوص بعث الإمام الحجّة عليه السلام بخادمين إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وكان خفيف أبو الحسن قد خرج معهما، فلمّا وصلوا الكوفة، ارتكب أحد الخادمين إثماً، فورد الكتاب من الحجّة عليه السلام قبل خروجهم من الكوفة بردّ ذلك الخادم وعزله عن الخدمة[١]. والحسن هذا إمامي كما يظهر من روايته، إلّا أنّه مجهول الحال عند بعضهم؛ إذ لم يذكره أحد من المتقدّمين، ولا أقلّ من حسنه، لاعتماد ثقة الإسلام عليه ولو في مورد واحد فقط، وحاشا لثقة الإسلام أن يروي عن شيخ ليس بثقة.

١٠ ـ الحسن بن عليّ الدينوري العلوي:

هذا السيّد من مشايخ الصدوق الأوّل المعاصر للكليني، فقد روى عنه كتاب زكّار بن يحيى كما في الفهرست[٢]. ولم يقع بهذا العنوان في جميع أسانيد **الكافي**، ولم يروِ أحد عن الكليني عنه بهذا العنوان أيضاً، وإنّما وقع بعنوان «الحسن بن عليّ العلوي» تارة، و«الحسين بن عليّ العلوي» تارة أُخرى. والجميع واحد كما نبّه عليه غير واحد من علماء الرجال[٣] ومهما يكن، فإنّ كونه شيخاً لثقة الإسلام، وللصدوق الأوّل من جهة، واعتماد رواياته في الكتب الأربعة من جهة أُخرى وكونه من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام من جهة ثالثة، وعدم وجود المضعّف من جهة رابعة، وانتسابه إلى تلك الشجرة المباركة من جهة خامسة، كلّ ذلك يشير إلى جلالته وسمّو قدره.

---

١. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الصاحب عليه السلام، ح ١٣٧٧.
٢. الفهرست، ص ٧٥، الرقم ٣٠٤.
٣. معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣١، الرقم ٢٩٥٠؛ وص ٦٩، الرقم ٣٠٢٠؛ وج ٦، ص ٥٧٠، الرقم ٣٥٥٩.

١١ ـ الحسن بن عليّ الهاشمي:

من مشايخ الكليني، وله جملة يسيرة من الروايات في **الكافي**[١]. وهذا الشيخ ثقة مشهور، ترجم له الخطيب البغدادي[٢]، وابن الجوزي[٣] والذهبي[٤].

١٢ ـ الحسن بن الفضل بن زيد اليماني:

من مشايخ الكليني، روى عنه حديثاً واحداً في مولد الإمام الحجّة عليه السلام[٥]. وعدّه الصدوق ممّن شاهد الإمام القائم عليه السلام من غير الوكلاء[٦]. ومن ملاحظة ما تضمّنه حديثه من مكاتبته إلى الناحية المقدّسة يعلم أنّه كان مورداً للطف الإمام عليه السلام ورعايته، ولهذا قال الشيخ المامقاني: «لا يبعد حسنه».[٧]

١٣ ـ الحسين بن أحمد:

من مشايخ الكليني، روى له في أُصول **الكافي**[٨]، وروى له في الروضة بعنوان: «الحسين بن أحمد بن هلال»[٩]. وهو مقبول الرواية حسن، وليس بمجهول بعد اتّفاق الشيخين على روايته.

١٤ ـ الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي العلوي الرازي:

من مشايخه وقد ذكره ابتداءً في سبعة أحاديث فقط من أحاديث **الكافي**[١٠].

---

١. الكافي، كتاب الصيام، باب صوم عرفة و عاشورا، ح ٦٥٨٢ و ٦٥٨٣ و ٦٥٨٤.

٢. تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٣٦٩، الرقم ٣٨٩١.

٣. المنتظم، ج ٣، ص ٢٦، الرقم ١٩٨٠.

٤. تاريخ الإسلام، ج ٢٢، ص ١٢٥، الرقم ١٥٤.

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الصاحب عليه السلام، ح ١٣٦٩.

٦. إكمال الدين، ج ٢، ص ٤٣٣، ذيل ح ١٦.

٧. نتائج التنقيح، ج ١، ص ٣٧، الرقم ٢٦٩٨.

٨. الكافي، كتاب الحجّة، باب في الغيبة، ح ٩١٩.

٩. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٨٥.

١٠. الكافي، كتاب فضل العلم، باب النوادر، ح ١٤١؛ وباب الإشارة والنصّ على الحسن بن عليّ عليهما السلام، ح ٧٨٠؛ وباب مولد عليّ بن الحسين عليهما السلام، ح ١٢٦٩؛ وباب مولد أبي الحسن عليّ بن محمّد عليهما السلام، ح ١٣٢٨؛ وباب مولد الصاحب عليه السلام، ح ١٣٨٦؛ وكتاب النكاح، باب آخر منه، ح ٩٥١٤.

١٥ ـ الحسين بن محمّد بن عامر، أبو عبدالله الأشعري:

من أجلّاء مشايخ الكليني، روى عنه أكثر من أربعمائة حديث في **الكافي**، ووقع في كثير من أسانيد روايات الكتب الأربعة، وقد بلغت بإحصاء السيّد الخوئي ثمانمائة وتسعة وخمسين مورداً[١]. وجاء اسمه في أسانيد **الكافي** تارة بعنوان: «الحسين بن محمّد»، وأُخرى «الحسين بن محمّد الأشعري»، وثالثة «الحسين بن محمّد بن عامر»، ورابعة «أبو عبدالله الأشعري».

وقد ترجم له ابن حجر قائلاً:

الحسين بن أحمد بن عامر الأشعري، ذكره عليّ بن الحكم في شيوخ الشيعة، وقال: كان من شيوخ أبي جعفر الكليني صاحب كتاب الكافي، وصنّف الحسين كتاب طبّ أهل البيت، وهو من خير الكتب المصنّفة في هذا الفن[٢].

وهو ممّن اتّفق الكلّ على وثاقته.[٣]

١٦ ـ حُمَيْد بن زياد:

روى عنه الكليني أكثر من ثلاثمائة حديث توزّعت على جميع أجزاء الكافي. قال النجاشي:

حُمَيْد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد هوار الدِهْقان، أبو القاسم، كوفيّ سكن سورا، وانتقل إلى نينوى ... كان ثقة، واقفاً، وجهاً فيهم، سمع الكتب، وصنّف كتاب الجامع في أنواع الشرائع، كتاب الخمس، كتاب الدعاء، كتاب الرجال ـ إلى أن قال: ـ ومات حُمَيْد سنة عشر وثلاثمائة[٤].

وقال الشيخ في رجاله: «حميد بن زياد، من أهل نينوى، قرية جنب الحائر على ساكنه

---

١. معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٧٢، الرقم ٣٦٠١.
٢. لسان الميزان، ج ٢، ص ٣٢٧، الرقم ٢٦٣٠.
٣. خلاصة الأقوال، ص ١١٩، الرقم ٢٩٨؛ الوجيزة في الرجال، ص ١٩٨، الرقم ٥٨٤؛ نقد الرجال، ج ٢، ص ١١٤؛ هداية المحدّثين، ص ١٩٦؛ منتهى المقال، ج ٣، ص ١٥، الرقم ٨٤٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٧٩، الرقم ٣٦٢٠؛ قاموس الرجال، ج ٣، ص ٥٢٣، الرقم ٢٢٤٩.
٤. رجال النجاشي، ص ١٣٢، الرقم ٣٣٩.

السلام، عالم جليل، واسع العلم، كثير التصانيف قد ذكرنا طرفاً من كتبه في الفهرست».[1]

١٧ ـ داود بن كُوْرَة، أبو سليمان القمّي:

ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن عيسى الأشعري عند ذكر كتابه النوادر[2]. وترجم له في مكان لاحق قائلاً:

داود بن كُوْرَة أبو سليمان القمّي، وهو الذي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السرّاد على معاني الفقه، له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحج ...[3].

وهو من رجال عِدّة الكافي الذين يروي الكليني بتوسّطهم عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وبهذا صرّح النجاشي في ترجمة الكليني[4].

وقد ضبط النراقي في عوائد الأيّام «كورة» بضمّ الكاف، وإسكان الواو، وفتح الراء.[5]

١٨ ـ سعد بن عبدالله الأشعري:

من مشايخ الكليني، وهو من الثقات المشهورين.

قال النجاشي:

سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة، وفقيهها، ووجهها، كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث. لقي من وجوههم الحسن بن عَرَفة، ومحمّد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا حاتم الرازي، وعبّاس الترقُفي. ولقي مولانا أبا محمّدعليه السلام، ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه لأبي محمّدعليه السلام، ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم... وصنّف سعد كتباً كثيرة ـ إلى أن قال ـ: تُوفّي سعد رحمه الله سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين[6].

١. رجال الطوسي، ص ٤٢١، الرقم ٦٠٨١.
٢. رجال النجاشي، ص ٨٢، الرقم ١٩٨.
٣. رجال النجاشي، ص ١٥٨، الرقم ٤١٦.
٤. رجال النجاشي، ص ٣٧٨، الرقم ١٠٢٦.
٥. عوائد الأيّام، ص ٢٨٩.
٦. رجال النجاشي، ص ١٧٧، الرقم ٤٦٧.

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: «جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة».[١]

١٩ ـ عبدالله بن جعفر الحميري:

من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، روى عنه في الكافي[٢]، وهو من أعاظم ثقات القمّيّين ومشاهيرهم، بل من الأجلّاء المعروفين بلا خلاف، قال النجاشي في ترجمته: «شيخ القمّيّين ووجههم...»[٣].

٢٠ ـ عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي:

روى عنه الكليني أكثر من أربعة آلاف حديث في كتاب الكافي، هذا فضلاً عن اشتراكه مع غيره في الرواية عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري بلفظ «عدّة من أصحابنا».

كما روى عنه جلّ مشايخ الشيعة وثقاتهم من أمثال الصدوق الأوّل الذي جعل روايات كتابه الفقيه حجّة بينه وبين الله عزّ وجلّ مصرّحاً بثبوتها وصحّتها عنده، كان معظمها من طريق عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي.

قال النجاشي: «عليّ بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمّي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب»[٤].

ولعليّ بن إبراهيم‏ مرقد مشهور في مدينة قم المشرّفة، لا زال شاخصاً إلى الآن يؤمّه العارفون لحقّه من كلّ حدبٍ وصوب.

٢١ ـ عليّ بن إبراهيم الهاشمي:

محدّث، جليل، نسّابة، ثقة، روى له الكليني في الكافي أربعة أحاديث فقط، اثنين منها مباشرة[٥]، واثنين بالواسطة[٦].

١. الفهرست، ص ١٣٥، الرقم ٣١٦.
٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الزهراء فاطمة، ح ١٢٤٣.
٣. رجال النجاشي، ص ٢٢٠، الرقم ٥٧٣.
٤. رجال النجاشي، ص ٢٦٠، الرقم ٦٨٠.
٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح ٢٤٣٦؛ وكتاب الصيد، باب القنبرة، ح ١١٣٦٩.
٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطو إلى الصفّ...، ح ٥٣٠٤؛ وكتاب الأطعمة، باب الجبنّ، ح ١١٩٤٦.

هذا، وقد وقع شخص آخر في أسانيد **الكافي** بهذا الاسم والنسب، وهو غير صاحب العنوان قطعاً؛ لروايته عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام مباشرة، وعنه الكليني بأربعة وسائط[1]، ولا يعنينا أمره.

قال النجاشي: «عليّ بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن ... أبو الحسن الجوّاني، ثقة، صحيح الحديث، له كتاب أخبار صاحب فخّ، وكتاب أخبار يحيى بن عبدالله بن حسن»[2].

٢٢ ـ عليّ بن الحسين السعدآبادي:

هو من مشايخ الكليني، ذكره الشيخ في رجاله، قائلاً: «يروي عنه الكليني رحمه الله، وروى عنه الزراري رحمه الله، وكان معلّمه»[3]. كما ذكره الزراري في رسالته في آل أعين مصرّحاً بأنّه مؤدّبه[4].

وكونه من مشايخ القمّيّين وفي عصر الأشعري بالذات، مع اعتماد أجلّاء المشايخ الكبار عليه، كثقة الإسلام الكليني، والفقيه الجليل الزراري، يكشف عن حسن حاله.

وهو أحد رجال عدّة **الكافي** عن البرقي.

٢٣ ـ عليّ بن محمّد بن سليمان:

من مشايخ الكليني، لم يرو عنه في **الكافي**، ومن وقع في إسناده بهذا الاسم فهو غيره.

قال الشيخ الصدوق: «حدّثنا محمّد بن محمّد بن عصام رحمه الله، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن سليمان ...»[5].

ورواية الشيخ الصدوق المذكورة لم يروها الكليني في **الكافي**. نعم، وقع في **الكافي** عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي في حدود ستّ روايات، وهو يروي عنه بواسطتين

---

١. **الكافي**، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، ح ٣٨٧.
٢. رجال النجاشي، ص ٢٦٢، الرقم ٦٨٧.
٣. رجال الطوسي، ص ٤٣٣، ح ٦١٩٩.
٤. رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٦٢، الرقم ١٤.
٥. علل الشرائع، ص ١٣٢، ح ١؛ التوحيد، ص ١٧٦، ح ٨.

تارة، وبثلاث وسائط أُخرى[1]. ويظهر أنّ المذكور في إسناد الشيخ الصدوق يختلف عمّن وقع بهذا الاسم في أسانيد الكافي؛ لاختلاف طبقتهما اختلافاً بيّناً، على أنّ كلا الرجلين لم يذكرا في كتب الرجال.

٢٤ ـ عليّ بن محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه:

هو من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي كثيراً جدّاً، فضلاً عمّا رواه عنه في ضمن رجال عِدَّته عن البرقي، وقد يعبّر عنه بلفظ عليّ بن محمّد بن بُنْدار.

قال النجاشي:

عليّ [بن محمّد][2] بن أبي القاسم، عبد الله بن عمران البرقي، المعروف أبوه بماجيلويه، يكنّى أبا الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب، رأى أحمد بن محمّد البرقي، وتأدّب عليه، وهو ابن بنته[3].

٢٥ ـ عليّ بن محمّد الكليني الرازي:

هو أحد مشايخ الكليني، ويلقّب بالكليني الرازي، ويعرف بعَلّان. وهو خال الكليني وأُستاذه، ومن رجال عِدّة الكافي الذين روى عنهم عن سهل بن زياد، وقد وثّقه جميع من ترجم له؛ قال النجاشي: «عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني، المعروف بعَلّان، يكنّى أباالحسن، ثقة، عين، له أخبار القائم عليه السلام»[4].

٢٦ ـ عليّ بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكُمَنداني:

من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، بل هو من العِدّة الّذين يروي عنهم الكليني، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي. وقد روى الكليني سائر كتب أحمد بن عيسى الأشعري عن الكُمنداني وجماعته عنه، والظاهر كونهم هم العدّة[5].

---

١. الكافي، كتاب المعيشة، باب قضاء الدين، ح ٨٤٧٣ و ٨٤٧٤؛ وكتاب الصيد، باب الهدهد والصرد، ح ١١٣٦٣؛ وباب القنبرة، ح ١١٣٦٦ و ١١٣٦٧؛ وكتاب الوصايا، باب ما يجوز من الوقف والصدقة، ح ١٣٢٣٥.

٢. سقط «بن محمّد» من جميع نسخ النجاشي الواصلة إلينا؛ التصويب من خلاصة الأقوال، ص ١٨٧، الرقم ٥٥٩.

٣. رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٣.

٤. رجال النجاشي، ص ٢٦٠، الرقم ٦٨٢.

٥. رجال النجاشي، ص ٨٢، الرقم ١٩٨.

روى الكليني عنه مضموماً إلى العِدّة، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري أحاديث كثيرة قد تزيد على سبعمائة حديث موزّعة على جميع أجزاء **الكافي**، كما روى عنه منفرداً، عن أحمد بن محمّد بن عيسى[1].

ومن مشاهير تلامذته من غير الكليني الصدوق الأوّل. ولو لم يكن ثقة جليلاً كما عمد عمدتا هذا الفن (الكليني والصدوق الأوّل) إلى الرواية عنه والتلمّذ على يديه.

٢٧ ـ القاسم بن العلاء الهَمَداني:

من أهل آذربيجان، ولد سنة (١٨٧ هـ) وتوفّي سنة (٣٠٤ هـ)، فَقَدَ بصره‌ رحمه الله بعد الثمانين، ثمّ رُدَّت له عيناه قبل وفاته بسبعة أيّام، وهو من مشايخ الكليني الثقات الأجلّاء، روى عنه في **الكافي** في موردين، وكنّاه بأبي محمّد مع الترحّم عليه في أوّلهما[2].

وعدّه الشيخ الصدوق والعلّامة الطبرسي ممّن شاهد مولانا الإمام الحجّة عليه السلام من الوكلاء من أهل آذربيجان[3].

وهناك خبر طويل صحيح بأعلى درجات الصحّة، ذكره الشيخ الطوسي‌ قدس سره في كتاب **الغيبة**[4]، فيه من فوائد جمّة في معرفة حال القاسم بن العلاء رحمه الله، فراجع.

٢٨ ـ محمّد بن أحمد الخفّاف النيسابوري:

من محدّثي العامّة ورواتهم، روى عنه الشيخ الكليني رحمه الله، وليس له في **الكافي** أيّ حديث، لكن عدّه ابن عساكر من جملة من روى الكليني عنه؛ إذ قال في ترجمة الكليني: «قدم دمشق، وحدّث ببعلبك عن أبي الحسين محمّد بن عليّ الجعفري السمرقندي، ومحمّد بن أحمد الخفّاف النيسابوري ...»[5].

---

١. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح ٥١١.
٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب جامع في فضل الإمام وصفاته، ح ٥٢٧؛ وباب مولد الصاحب عليه السلام، ح ١٣٦٥.
٣. كمال الدين، ص ٤٤٢، ذيل ح ١٦؛ إعلام الورى، ج ٢، ص ٢٧٣.
٤. الغيبة للطوسي، ص ٣١٠ـ٣١٥، ح ٢٦٣.
٥. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٢٩ ـ محمّد بن أحمد بن عبدالجبّار:

من مشايخ الكليني، حدّث عنه ببغداد كما في لسان الميزان[١]، وهو غير محمّد بن أحمد بن عبد الجبّار المعروف بمحمّد بن أبي الصهبان القمّي الذي حدّث عنه الكليني بالواسطة في جملة من أحاديث الكافي. وليس لمحمّد هذا رواية في الكافي، ولم يقع في أسانيد الكتب الأربعة ولا غيرها من كتب الشيعة.

٣٠ ـ محمّد بن أحمد القمّي:

من مشايخ ثقة الإسلام، روى عنه في روضة الكافي[٢]، ومن مشايخ الصدوق الأوّل أيضاً.

قال الشيخ الصدوق في كمال الدين: «وكان أبي رضي الله عنه يروي عنه، وكان يصف علمه، وعمله، وزهده، وفضله، وعبادته»[٣].

٣١ ـ محمّد بن إسماعيل:

من مشايخ الكليني رحمه الله، وقد تردّد بعضهم في تشخيص محمّد بن إسماعيل هذا المبدوء به في أوائل أسانيد الكافي أصولاً وفروعاً وروضةً، وبصورة كثيرة تدلّ على اعتماد ثقة الإسلام على ما يرويه، وسبب التردّد المذكور هو اشتراك جماعة من الرواة بهذا الاسم، أشهرهم ثلاثة، هم: محمّد بن إسماعيل النيسابوري، محمّد بن إسماعيل البرمكي، محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

وانتهت كلمة المحقّقين من علمائنا إلى قول واحد خلاصته: أنّ المبدوء به في أوائل أسانيد الكافي بهذا العنوان المطلق «محمّد بن إسماعيل» هو النيسابوري لا غير[٤].

٣٢ ـ محمّد بن جعفر الأسدي:

قال النجاشي:

محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الريّ، يقال له:

١. لسان الميزان، ج ٥، ص ٤٩٠، الرقم ٨٢٠٥.
٢. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٣٨.
٣. كمال الدين، ص ٣.
٤. منتقى الجمان، ج ١، ص ٤٥؛ نقد الرجال، ج ٤، ص ١٣٨، الرقم ٤٤٧٩.

محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلّا أنّه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً...»[1].

وقد أثنى عليه الشيخ في كتاب الغيبة ووثّقه بقوله: «وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي رحمه الله»[2].

وقال الشيخ في آخر التوقيعات الواردة على أقوام ثقات: «ومات الأسدي على ظاهر العدالة لم يتغيّر، ولم يطعن عليه، في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة»[3].

وترضّى عليه الشيخ الصدوق، وقدّم مايرويه على غيره في صورة التعارض.[4]

هذا، وأمّا ما قاله النجاشي في ترجمته بُعيد توثيقه صراحةً من أنّه كان يقول بالجبر والتشبيه، فلا يمكن الإذعان له:

أوّلاً: إنّ اسم كتاب الأسدي في رجال النجاشي هو كتاب الجبر والاستطاعة ـ ولعلّ ذلك هو السبب في ما نسبه إليه ـ وأمّا اسمه في فهرست الشيخ فهو كتاب الردّ على أهل الاستطاعة، ومن البعيد جدّاً أن يكون له كتابان أحدهما في الجبر والاستطاعة والآخر في الردّ على هذه المقولة، والذي يدلّ على توهّم النجاشي باسم الكتاب، وأنّ الصحيحَ ما ذكره الشيخ جملةٌ من الروايات الصحيحة الصريحة بردّ مقولات الحشويّة كالجبر والاستطاعة والرؤية وغيرها، قد رواها كلّها ثقة الإسلام الكليني عن محمّد بن جعفر الأسدي.[5]

وثانياً: شهادة شيخ الطائفة ورئيسها أنّ الأسدي رحمه الله مات على ظاهر العدالة ولم يطعن عليه في شيء، شهادةٌ معتبرة محترمة مقدّمة على غيرها خصوصاً مع تأييدها بالأمر الأوّل.

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٣، الرقم ١٠٢٠.
٢. الغيبة للطوسي، ص ٤١٥.
٣. الغيبة للطوسي، ص ٤١٧، ذيل ح ٣٩٤.
٤. الفقيه، ج ٢، ص ٧٣، ح ٣١٧.
٥. الكافي، كتاب التوحيد، باب في قوله تعالى: ﴿لَّاتُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ...﴾، ح ٢٧١؛ وباب النهي عن الجسم والصورة، ح ٢٨٨ و ٢٩٠ و ٢٩١؛ وباب جوامع التوحيد، ح ٣٥٠؛ وباب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح ٤١٢ و ٤١٣؛ وباب الاستطاعة، ح ٤١٧.

ولو تنزّلنا جدلاً وقلنا بصحّة ما ذكره النجاشي فإنّ فساد العقيدة لا ينافي الوثاقة، وعلى هذا جرت سير الرجاليّين الشيعة قديماً وحديثاً؛ لعلمهم بأنّ فساد عقيدة الراوي لا دخل لها في سلب وثاقته، ما لم يصل ذلك الفساد إلى الكفر البواح.

وأمّا عن قول النجاشي، أنّه: «كان يروي عن الضعفاء» فمن الواضح أنّ هذا لا يقتضي عدم اعتبار ما رواه الثقات. على أنّ المتّفق عليه بأنّ رواية الثقة عن الضعيف متى ما علم بأنّ لها مخرجاً صحيحاً من طريق الثقات، كان ذلك أمارة على صدق الرجل الضعيف وعدم توهّمه أو اشتباهه في حدود نقله لتلك الرواية.

٣٣ ـ محمّد بن جعفر الرزّاز، أبو العبّاس الكوفي:

هو محمّد بن جعفر بن محمّد بن الحسن، أبو العبّاس، القرشي، الرزّاز، ثقة جليل، من أجلّاء ومشاهير مشايخ الكليني. وذكر أبو غالب الزراري في رسالته الشهيرة ما يدلّ بكلّ وضوح على جلالة الرزّاز، وسمّو قدره، ومنزلته بين صفوف الشيعة في عصره[١].

وقد وقع في أسانيد الكافي بعدّة عناوين، هي: أبو العبّاس الرزّاز، وأبو العبّاس الرزّاز محمّد بن جعفر، ومحمّد بن جعفر أبو العبّاس الكوفي، ومحمّد بن جعفر الرزّاز، ومحمّد بن جعفر الرزّاز الكوفي، ومحمّد بن جعفر، وأبو العبّاس الكوفي. والمقصود من جميعها واحد إلّا في الأخيرين؛ لكونهما من المشتركات ما لم تكن قرينة دالّة على إرادة الرزّاز؛ لأنّ «محمّد بن جعفر» مشترك بين الرزّاز وشيخ الكليني الثقة محمّد بن جعفر الأسدي، وكذلك الحال مع إطلاق «أبي العبّاس الكوفي» المشترك بين الرزّاز وابن عقدة، الثقة الحافظ، وهو من شيوخ الكليني أيضاً. ومن الواضح أنّه لا يضرّ عدم التمييز بينهم في تلك الموارد القليلة؛ لدوران الأمر بين ثقات معروفين.

٣٤ ـ محمّد بن الحسن الصفّار:

قال النجاشي:

محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار... أبو جعفر الأعرج، كان وجهاً في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية ـ إلى أن قال: ـ توفّي محمّد بن الحسن

---

١. رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

الصفّار، بقمّ، سنة تسعين ومأتينﷺ[1].

وعَدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الإمام العسكريﷺ قائلاً: «له إليهﷺ مسائل، يلقّب: ممولة»[2].

وقد أكثر الصدوق من الرواية عنه بتوسّط شيخه محمّد بن الحسن بن الوليد في كتابه من لا يحضره الفقيه، وذكر فيه بعض مكاتبات الإمام العسكريﷺ إلى الصفّار[3]، وفي ذلك ما يشير إلى جلالة قدره وعلوّ مقامه عند الإمام أبي محمّد العسكريﷺ وقد وثّقه العلّامة الحلّي[4]، وابن داود[5]، وجميع المتأخّرين بلا استثناء.

٣٥ ـ محمّد بن الحسن الطائي الرازي:

من مشايخ الكليني، وليس له في الكافي رواية بهذا العنوان، ولا في غيره من كتب الحديث. نعم، روى الكليني كتب عليّ بن العبّاس الجراذيني الرازي بواسطته[6]. ولهذا عدّه الشيخ آقا بزرك من مشايخ ثقة الإسلام الكليني[7].

٣٦ ـ محمّد بن الحسن الطاطري:

روى عنه ثقة الإسلام حديثاً واحداً فقط[8]، وهو مهمل لم يذكره أحد، وليس له في الكتب الأربعة سوى هذا الحديث. على أنّ الكلينيﷺ قد روى حديثه هذا من طريق آخر.

جدير بالذكر أنّ العنوان السابق في مشايخ الكليني هو محمّد بن الحسن أيضاً، ولقبه «الطائي» كما مرّ عن النجاشي، ولقب صاحب العنوان «الطاطري»، ولقرب اللقبين في الرسم فلا يبعد تصحيف أحدهما إلى الآخر، فيكون كلا الاسمين ـ بعد أن اتّفقا بالاسم واسم الأب ـ لمسمّى واحد، والله العالم.

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٨.

٢. رجال الطوسي، ص ٤٠٢، الرقم ٥٨٩٨.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٥١، ذيل ح ٥٢٤؛ وج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٣٧؛ وج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٣٩.

٤. خلاصة الأقوال، ص ٢٦٠، الرقم ٩١٠.

٥. رجال ابن داود، ص ١٧٠، الرقم ١٣٥٩.

٦. رجال النجاشي، ص ٢٥٥، الرقم ٦٦٨.

٧. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٢٦٣. وانظر: شرح أصول الكافي للمظفّر، ج ١، ص ٢٣.

٨. الكافي، كتاب الجهاد، باب الجهاد الواجب مع من يكون، ح ٨٢٢٦.

٣٧ـ محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري:

من أجلّاء مشايخ الكليني ﷺ، قال النجاشي: «كان ثقة وجهاً، كاتب صاحب الأمر ﷺ، وسأله مسائل في أبواب الشريعة»[1]. وهو من مشايخ ابن قولويه أيضاً، وقد وثّق ابن قولويه سائر مشايخه في ديباجة كتابه كامل الزيارات. وهو من رجال عِدّة الكافي الذين يروي الكليني عنهم، عن البرقي.

٣٨ـ محمّد بن عقيل الكليني:

من مشايخ ثقة الإسلام[2]، روى عنه في فروع الكافي[3]، وهو من رجال عِدّة الكافي الذين يروي بتوسّطهم عن سهل بن زياد، كما صرّح بهذا العلّامة الحلّي.

٣٩ـ محمّد بن عليّ أبو الحسين الجعفري السمرقندي:

من شيوخ الكليني، حدّث عنه ببعلبك قال ابن عساكر في ترجمة الكليني: «قدم دمشق، وحدّث ببعلبك عن أبي الحسين محمّد بن عليّ الجعفري السمرقندي...»[4]. وليس له ذكر في الكافي، ولم يقع في إسناد الحديث الشيعي، ولم يذكره سوى ابن عساكر.

٤٠ـ محمّد بن عليّ بن معمّر الكوفي:

من مشايخ الكليني، روى له خطبة الوسيلة، وخطبة الطالوتيّة[5] وغيرهما. وروى عنه جماعة من تلامذة الكليني، كالتلعكبري[6]، ومحمّد بن الحسين البَزَوفَري[7]، وأبي المفضّل الشيباني[8]، كما روى عنه فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي صاحب التفسير[9].

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٩.
٢. الكافي، ج ١، ص ١٨، مقدّمة حسين عليّ محفوظ؛ شرح أُصول الكافي للمظفر، ج ١، ص ٢٣.
٣. الكافي، كتاب الحجّ، باب نادر، ح ٦٧٦٩.
٤. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.
٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤١٨٩ و ١٤٨٢٠.
٦. التهذيب، ج ٣، ص ٦٦، الرقم ٢١٨؛ مصباح المتهجّد، ص ٧٨٨؛ كفاية الأثر، ص ١٢٣.
٧. كفاية الأثر، ص ٢٤١.
٨. الأمالي للطوسي، ص ٣١٤، المجلس ١١، ح ٨٥.
٩. علل الشرايع، ص ١٤٢؛ الأمالي للصدوق، ص ٨، المجلس ٢، ح ٦.

٤١ ـ محمّد بن محمود، أبو عبدالله القزويني:

من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي حديثاً واحداً، بلفظ: «حدّثني»؛ فقال بعد نقله حديثاً: «وحدّثني به محمّد بن محمود، أبو عبدالله القزويني»[١]. وليس لمحمّد هذا غير هذا الحديث، كما ليس له ذكر في كتب الرجال.

٤٢ ـ محمّد بن يحيى العطّار:

من أجلّاء مشايخ الكليني، قال النجاشي: «محمّد بن يحيى، أبو جعفر العطّار القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث ...»[٢].

وذكره الشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً: «محمّد بن يحيى العطّار، روى عنه الكليني، قمّي، كثير الرواية»[٣] ووثّقه العلّامة الحلّي[٤]، وابن داود[٥]، والمتأخّرون كافّة.

وأشهر تلامذة محمّد بن يحيىٰ ثلاثة، هم: ثقة الإسلام الكليني وقد أكثر من الرواية عنه في جميع أبواب الكافي، والصدوق الأوّل، ومحمّد بن الحسن بن الوليد القمّيّين.

وهو من رجال عِدّة الكافي الذين روى عنهم الكليني عن الأشعري والبرقي.

٤٣ ـ أبو بكر الحبّال:

من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي حديثاً واحداً[٦]. ولم يذكره أحد من الرجاليّين.

٤٤ ـ أبو حامد المراغي:

هو أحمد بن إبراهيم، أبو حامد المراغي، من مشايخ الكليني، قال الطبري الصغير في دلائل الإمامة: «وعنه (يعني: أبا المفضّل الشيباني) قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب

---

١. الكافي، كتاب فضل العلم، باب النوادر، ذيل ح ١٣٢.
٢. رجال النجاشي، ص ٣٥٣، الرقم ٩٤٦.
٣. رجال الطوسي، ص ٤٣٩، الرقم ٦٢٧٤.
٤. خلاصة الأقوال، ص ٢٦٠، الرقم ٩٠٨.
٥. رجال ابن داود، ص ١٨٦، الرقم ١٥٣٣.
٦. الكافي، كتاب العشرة، باب نادر، ح ٣٦٧٦.

الكليني، قال: حدّثني أبو حامد المراغي»[١].

وروى الكشّي بسنده عن أبي جعفر محمّد بن أحمد بن جعفر القمّي العطّار توقيعاً شريفاً للإمام الحجّة يدلّ على جلالة وعلوّ منزلة أبي حامد المراغي، وما تضمّنه التوقيع أعلى من التوثيق بدرجات[٢].

٤٥ ـ أبو داود:

من مشايخ الكليني، ذكره في أوائل أسانيد **الكافي**، مبتدئاً به ثمان مرّات مستقلاً، كما اشترك في ستّة موارد أُخرى مع عِدّة **الكافي** في النقل عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد.

أمّا مَن هو أبو داود في هذه الموارد؟ فمختلف فيه[٣]، فمنهم من قال: إنّه المسترقّ (م ٢٣١هـ)، ومنهم من نفى ذلك وقال بجهالته؛ لعدم ذكر العنوان في كتب الرجال وكذلك بُعد طبقة الكليني عن طبقة المسترقّ ممّا يعني أنّ هذا غيره، والصحيح عندنا: إنّه مجهول بالنسبة لنا، معروف معتمد عند ثقة الإسلام.

مشايخ العدّة

روى الكليني في **الكافي** عن مجموعة من مشايخه معبّراً عنهم بلفظ «عِدّة من أصحابنا» روايات كثيرة بلغت بإحصائنا ثلاثة آلاف وحديثين. ويمكن تقسيم هذه العِدّة بلحاظ من روت عنه إلى طائفتين، هما:

الطائفة الأُولى ـ العِدّة المعلومة:

١ ـ عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري:

ورجال هذه العِدّة خمسة، وكلّهم من القمّيّين، وهم بحسب الترتيب:

١ ـ أحمد بن إدريس، أبو عليّ الأشعريّ القمّي.

٢ ـ داود بن كُورة القمّي.

---

١. دلائل الإمامة، ص ٢٨٨.

٢. رجال الكشّي، ص ٥٣٤، الرقم ١٠١٩.

٣. راجع: منهج المقال، ص ٣٨٧؛ وهداية المحدّثين، ص ٢٨٢؛ ومنتهى المقال، ج ٧، ص ١٦٩؛ ومعجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ١٤٩.

٣ ـ عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي.

٤ ـ عليّ بن موسى الكُمنداني ـ بالنون والدال المهملة ـ القمّي.

٥ ـ محمّد بن يحيى العطّار القمّي.

٢ ـ عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي:

ورجال هذه العِدّة سبعة، ستّة من أهل قم، وواحد مشترك بين كوفِيَّيْن، وهم:

١ ـ أحمد بن عبدالله القمّي.

٢ ـ عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي.

٣ ـ عليّ بن الحسين السعدآبادي، أبو الحسن القمّي.

٤ ـ عليّ بن محمّد بن عبدالله القمّي، يعرف بماجيلويه، وهو ابن بنت البرقي، ويقال له: محمّد بن عليّ بن بُندار.

٥ ـ محمّد بن جعفر، وهو مشترك بين أبي الحسين الأسدي الكوفي ساكن الريّ، وبين أبي العبّاس الرزّاز الكوفي، خال أبي غالب الزراري الثقة المشهور.

٦ ـ محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري القمّي.

٧ ـ محمّد بن يحيى العطّار القمّي.

٣ ـ عِدّة الكليني عن سهل بن زياد:

ورجال هذه العِدّة أربعة، فيهم قمّي، وكلينيّان رازيّان، وكوفيّ ساكن الريّ، وهم:

١ ـ عليّ بن محمّد بن علّان الكليني الرازي.

٢ ـ محمّد بن أبي عبدالله، وهو محمّد بن جعفر الأسدي الكوفيّ نزيل الريّ.

٣ ـ محمّد بن الحسن الصفّار القمّي.

٤ ـ محمّد بن عقيل الكليني الرازي.

الطائفة الثانية ـ العِدّة المجهولة في الكافي:

وهي سبع عِدَدٍ فقط، وقعت في أسناد ثمانية أحاديث، كالآتي:

١ ـ «عِدّة من أصحابنا، عن عبدالله بن البزّاز»[١].

---

١. الكافي، كتاب العقل، ح ٣٥. وذكر المحقّق في هامشه: «راجعنا جميع النسخ التي عندنا (٢٣نسخه) والحديثان ٣٥ ⇔

٢ ـ «عِدّة من أصحابنا، عن جعفر بن محمّد»[١].

٣ ـ «عِدّة من أصحابنا، عن سعد بن عبدالله»[٢].

٤ ـ «عِدّة من أصحابنا، عن الحسين بن الحسن بن يزيد»[٣].

٥ ـ «عِدّة من أصحابنا، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر»[٤].

٦ ـ «عِدّة من أصحابنا، عن صالح بن أبي حمّاد»[٥].

٧ ـ «عِدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عيسى»[٦].

المبحث الثاني: تلاميذه والراوون عنه

تتلمذ على يد الشيخ الكليني‌ عدد كثير من أعلام الشيعة وغيرهم، وقد أحصينا أكثر من ثلاثين رجلاً منهم، هم:

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبدالله الصيمري:

من مشاهير تلاميذ الكليني، وأجازه رواية ما سمعه منه من مصنّفات وأحاديث[٧]، وعدّه ابن عساكر في تاريخ دمشق من جملة من روى عن الكليني[٨]، ومثله ابن ماكولا[٩].

٢ ـ أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب:

من تلاميذ الكليني، ومن جملة رواة الكافي عنه، قال النجاشي في ترجمة الكليني:

كنت أتردّد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نفطويه النحوي، أقرأ

⇐ و ٣٦ موجودان في «ف» والمطبوع فقط. وذكر المحقّق الغفاري‌ في هامش المطبوع: أنّ الحديث غير موجود في أكثر النسخ، لكنّه موجود في نسختين من الكافي كتبتا في القرن العاشر الهجري.

١. الكافي، كتاب الحجّة، باب في النهى عن الإسم، ح ٨٨٦.

٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب في الغيبة، ح ٩١٣ و ٩١٥.

٣. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه ليس شيء من الحقّ في يد الناس إلّا ما خرج من عند الأئمّة ...، ح ١٠٥٢.

٤. الكافي، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل يوم الجمعة، ح ٤٠٠٢.

٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٦٤.

٦. الكافي، كتاب الصيام، باب الفطرة، ح ٦٦٥٨.

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٥ (المشيخة).

٨. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.

٩. إكمال الإكمال، ج ٧، ص ١٨٦.

القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرؤون كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب: حدّثكم محمّد بن يعقوب الكليني. ورأيت أبا الحسن العقراني يرويه عنه[1].

والظاهر اتّحاده مع أحمد بن محمّد بن عليّ، أبوالحسين الكوفي الكاتب الآتي.

٣ـ أحمد بن الحسن (أو الحسين)، أبو الحسين العطّار:

من تلاميذ الكليني[2]، نقل السيّد هاشم البحراني من كتاب عيون المعجزات ما يدلّ على كون صاحب العنوان من تلامذة الكليني؛ إذ قال ما هذا لفظه: «السيّد المرتضى في عيون المعجزات، قال: حدّثنا أبو الحسن أحمد بن الحسين العطّار، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن يعقوب صاحب كتاب الكافي...»[3].

٤ـ أحمد بن عليّ بن سعيد أبو الحسين الكوفي:

قال الشيخ في بيان طرقه إلى كتب ثقة الإسلام الكليني: «وأخبرنا السيّد الأجلّ المرتضى ﷺ، عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي، عن الكليني»[4].

٥ـ أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن القمّي:

من معاصري الشيخ الصدوق وابن قولويه، وأساتذة الشيخ المفيد، وابن الغضائري، وابن عبدون، ومن تلاميذ الكليني رحمهم الله. قال الكراجكي في الاستنصار:

أخبرنا الشيخ المفيد أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان، قال: أخبرنا الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه وأبو الحسن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد جميعاً، عن محمّد بن يعقوب ...[5].

وأحمد بن محمّد هذا ثقة معروف.

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٢. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٢٦ ـ ٢٧.
٣. مدينة المعاجز، ج ١، ص ١٩٤، ح ١١٥.
٤. الفهرست، ص ١٣٥، الرقم ٥٩١.
٥. الاستنصار، ص ٣١ ـ ٣٣.

٦ ـ أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفي:

من تلاميذ الكليني وأساتذة السيّد المرتضى.

قال الشيخ الطوسي في رجاله: «أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفي، يكنّى أبا الحسين، روى عن الكليني، أخبرنا عنه عليّ بن الحسين الموسويّ المرتضى»[١].

وقال في الفهرست في بيان طريقه إلى كتب الكليني: «وأخبرنا السيّد الأجلّ المرتضى ﷺ، عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي، عن الكليني»[٢].

وبهذا يظهر اتّحاد صاحب العنوان مع أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي.

٧ ـ إسحاق بن الحسن بن بكران العقراني، أبو الحسين (الحسن) التمّار:

من تلاميذ الكليني، ومن رواة كتاب الكافي عن مصنّفه، صرّح بهذا النجاشي في ترجمته قائلاً:

> إسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي التمّار، كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت علوّاً فلم أسمع منه شيئاً[٣].

وقال في ترجمة الكليني عند ذكر الكافي: «ورأيت أبا الحسن العقراني يرويه عنه»[٤].

ومن الواضح أنّ القدح في المذهب لا ينافي الوثاقة.

٨ ـ جعفر بن محمّد بن قولويه:

من أجلّاء تلامذة الكليني، روى عنه كثيراً في كتابه المشهور كامل الزيارات[٥].

قال النجاشي:

> جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبوالقاسم القمّي، وكان أبوه يلقّب: مسلمة، من خيار أصحاب سعد بن عبد الله القمّي .. وكلّ ما يوصف به الناس من جميل

---

١. رجال الطوسي، ص ٤٥٠، الرقم ٧٠.
٢. الفهرست، ص ١٣٥، الرقم ٥٩١.
٣. رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٨.
٤. رجال النجاشي، ص ٣٧٨، الرقم ١٠٢٦.
٥. راجع: كامل الزيارات، ص ٤١، ح ٤؛ و ص ٤٤، ح ٨.

وثقة وفقه، فهو فوقه.[1]

وقد تتلمذ الشيخ جعفر بن محمّد بن قولويه رحمه الله على مجموعة من المشايخ الأجلّاء ويأتي في مقدّمتهم: أبوه الثقة الجليل الشيخ محمّد بن قولويه، والشيخ ثقة الإسلام الكليني، ومحمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري، وغيرهم[2]. ومات رحمه الله ببغداد، ودفن في مقابر قريش إلى جوار مرقد الإمام الكاظم عليه السلام.

٩ ـ الحسن بن أحمد المؤدّب:

من مشايخ الصدوق، وتلاميذ الكليني، ويدلّ عليه ما رواه الصدوق عن خمسة من مشايخه، وكان أبو محمّد الحسن بن أحمد المؤدّب من جملتهم، قالوا: «حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني»[3]. وروى أيضاً عن مجموعة من مشايخه ـ وفيهم المؤدّب هذا ـ قالوا: «حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله»[4].

١٠ ـ الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب:

من مشايخ الصدوق، وتلاميذ الكليني كما يظهر من قول الشيخ الصدوق:

حدّثنا محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق، وعليّ بن عبدالله الورّاق، والحسن بن أحمد المؤدّب، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب رضي الله عنهم؛ قالوا: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني[5].

١١ ـ الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري:

من تلاميذ الكليني، قال الشيخ الطوسي في أماليه: «أخبرنا الحسين بن عبيدالله ... حدّثنا الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني...»[6].

---

١. رجال النجاشي، ص ١٢٣، الرقم ٣١٨.

٢. راجع: كامل الزيارات، فقد صرّح بالرواية عن الكليني والمذكورين وغيرهم مرّات عديدة.

٣. عيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٧، ح ١.

٤. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٢.

٥. الكافي.

٦. الأمالي للطوسي، ص ٦٥٤، المجلس ٣٤، ح ٥.

١٢ ـ عبدالله بن محمّد بن ذكوان:

من تلاميذ الكليني، ذكره ابن عساكر في ترجمة الكليني قائلاً: «روى عنه: أبو سعد الكوفي ... وعبدالله بن محمّد بن ذكوان»[١]. وليس لعبدالله هذا أيّ حديث في كتبنا، ولم يذكره أحد من علماء الإماميّة، وإنّما هو من رجال العامّة.

١٣ ـ عبدالكريم بن عبدالله بن نصر، أبو الحسين البزاز:

من تلاميذ الكليني، وأحد رواة الكافي عن مصنّفه، وكان مع الكليني ببغداد وأخذ منه جميع مصنّفاته وأحاديثه سماعاً وإجازة سنة (٣٢٧ هـ). وذكره الشيخ الطوسي في بيان طريقه إلى ما رواه عن الكليني في مشيخة التهذيب والاستبصار[٢].

١٤ ـ عليّ بن أحمد الرازي:

عدّه الشيخ الطهراني من مشايخ الصدوق وتلامذة الكليني[٣]، ونقل عن إكمال الدين قول الشيخ الصدوق: «حدّثنا عليّ بن أحمد الرازي، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب...»[٤].

ولكن في النسخة المطبوعة من إكمال الدين ابتدأ سند الحديث هكذا: «حدّثنا عليّ بن أحمد الدقّاق رضي الله عنه، قال حدّثنا محمّد بن يعقوب»، والظاهر هو الصحيح؛ لعدم وجود ما يدلّ على أنّ عليّ بن أحمد الرازي من مشايخ الصدوق، زيادة على أنّ الدقّاق لم يصفه أحد بالرازي.

١٥ ـ عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران أبو القاسم الدقّاق:

من مشايخ الشيخ الصدوق، روى عنه، عن ثقة الإسلام الكليني[٥]. ويظهر من رواياته في كتب الصدوق أنّه يروي عن مجموعة من المشايخ منهم: الكليني، وحمزة بن القاسم العلوي، وأبي العبّاس أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان، وغيرهم.

---

١. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧ ـ ٢٩ (المشيخة)؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣١٠ (المشيخة).
٣. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ١٧٠.
٤. كمال الدين، ص ٥٣٦، ح ١.
٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٥؛ علل الشرائع، ص ١٣١، ح ١؛ وص ١٦٠، ح ١؛ وص ١٧٦، ح ١؛ وغيرها.

١٦ ـ عليّ بن أحمد بن موسى الدقّاق:

عدّه جماعة من العلماء من تلامذة الكليني[١]، وهو من مشايخ الشيخ الصدوق.

١٧ ـ عليّ بن عبدالله الورّاق:

عدّه الشيخ أقا بزرك الطهراني من تلامذة الكليني، بل من رواة كتاب الكافي عن مصنفه[٢]. وهو من مشايخ الشيخ الصدوق، وروى عنه في سائر كتبه، وترضّى عليه في كتابه الفقيه[٣]، فهو ثقة؛ لانّ معنى الترضّي طلب زيادة الأجر والمثوبة، ومن يطلقه على غير مستحقّه فهو مثله، والصدوق يجلّ عن هذا. ويظهر من بعض رواياته عكوفه الطويل على الحديث الشريف وروايته.

١٨ ـ عليّ بن محمّد بن عبدوس، أبو القاسم الكوفي:

من تلاميذ الكليني، ليس له رواية في كتب الحديث الشيعي إلّا رواية واحدة فقط، وهو من رجال العامّة ورواتهم. ذكره ابن عساكر في ترجمة الكليني قائلاً: «روى عنه أبو سعد الكوفي ... وأبو القاسم عليّ بن محمّد بن عبدوس الكوفي»[٤].

١٩ ـ محمّد بن إبراهيم النعماني:

هو من تلامذة الكليني ومن المقرّبين إليه، ومن جملة من استنسخ الكافي عن نسخة مؤلّفه. وله رحلة واسعة في طلب الحديث، وهو من كبار محدّثي الشيعة الإماميّة بلا خلاف، ومن تراثه الخالد: كتاب الغيبة، وحدّث فيه عن شيخه الكليني كثيراً.

٢٠ ـ محمّد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب الشافعي:

من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني وأحد رواة كتاب الكافي[٥]، ذكره الشيخ في الفهرست قائلاً: محمّد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب، يكنّى أبا الحسن، وقال أحمد بن عبدون: هو أبو

١. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٣١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٦٢، الرقم ١٢٠٤٣.
٢. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٣١٥.
٣. الفقيه، ج ٣، ص ٦٥، ح ٢١٨.
٤. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.
٥. شرح أُصول الكافي للمظفّر، ج ١، ص ٢٤.

بكر الشافعي، مولده سنة إحدى وثمانين ومائتين بالحسينيّة، وكان يتفقّه على مذهب الشافعي في الظاهر، ويرى رأي الشيعة الإماميّة في الباطن. وكان فقيهاً على المذهبين، وله على المذهبين كتب ...»[1].

٢١ ـ محمّد بن أحمد بن حمدون أبو نصر الواسطي:

قال السيّد ابن طاوس: «حدّث أبو نصر محمّد بن أحمد بن حمدون الواسطي، قال: حدّثنا: محمّد بن يعقوب الكليني...»[2].

وأورده العلّامة المجلسي في البحار عن فتح الأبواب، وفيه «أحمد بن أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي» بين الواسطي المذكور وبين الكليني[3]، ولعلّه هو الصحيح؛ إذ تقدّم أنّ أحمد بن أحمد الكوفي من تلاميذ الكليني.

٢٢ ـ محمّد بن أحمد بن عبدالله الصفواني:

من الفقهاء الثقات الذين تتلمذوا على يد الشيخ الكليني[4]. قال النجاشي: «محمّد بن أحمد بن عبدالله بن قضاعة بن صفوان بن مِهران الجمّال، مولى بني أسد، أبو عبدالله، شيخ الطائفة، ثقة، فقيه، فاضل، وكانت له منزلة من السلطان ...»[5].

٢٣ ـ محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان، أبو عيسى الزاهري:

هو المعروف بمحمّد بن أحمد السناني، من مشايخ الصدوق، روى عنه كثيراً، مع الترضّي عليه، وفي هذا دليل واضح على حسنه، بل وثاقته. وعدّه الشيخ المظفّر من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني[6]، وهو كذلك؛ لأنّه من جملة من روى عنه الشيخ الصدوق كتاب الكافي عن مصنّفه[7].

١. الفهرست، ص ٢٠٨ـ٢٠٩، الرقم ٦٠٠.
٢. فتح الأبواب، ص ١٨٤.
٣. البحار، ج ٨٨، ص ٢٣٠.
٤. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٠.
٥. رجال النجاشي، ص ٣٩٣، الرقم ١٠٥٠.
٦. شرح أصول الكافي للمظفر، ج ١، ص ٢٤.
٧. الفقيه، ج ٤، ص ١١٦ (المشيخة).

٢٤ ـ محمّد بن الحسين البَزَوفَري:

هو من تلاميذ الكليني، ويشهد لذلك ما رواه أبو القاسم عليّ بن محمّد الخزّاز القمّي بقوله: «...حدّثنا محمّد بن الحسين البزوفري بهذا الحديث ـ يعني حديث زيد الشهيد في مشهد مولانا الحسين بن عليّ ـ قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني...»[1].

٢٥ ـ محمّد بن عليّ بن أبي طالب أبو الرجاء البلدي:

عدّه العلّامة الطهراني من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني[2]، ولم أجد له رواية عن ثقة الإسلام في كتب الحديث. كما لم أجد من ترجم له من علماء الرجال، بل لم أجد له ذكراً إلّا عند الكراجكي[3]، مع وقوع الاختلاف في ضبط اسم الرجل وكنيته في الموارد التي نقل فيها عنه.

٢٦ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه (الشيخ الصدوق):

رئيس المحدّثين، وشيخ الإماميّة وفقيههم ومحدّثهم ومتكلّمهم في زمانه، وهو غنيّ عن التعريف بعد الاتّفاق على تسميته بالصدوق ويكفي في وصفه ما ورد من كلمات بحقّه على لسان علماء العامّة، قال الذهبي:

> ابن بابويه، رأس الإماميّة، أبو جعفر، محمّد بن العلّامة عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، صاحب التصانيف السائدة بين الرافضة، يضرب بحفظه المثل، يقال له ثلاثمائة مصنّف...، وكان أبوه من كبارهم ومصنّفيهم[4].

وقال الزركلي الوهّابي: «محدّث إمامي كبير، لم يُرَ في القمّيّين مثله»[5].

والمعروف أنّ الشيخ الصدوق قد ولد قبل وفاة الكليني بأكثر من عشرين عاماً، وخلوّ كتبه الواصلة إلينا من الرواية عن الكليني بلا واسطة لا تدلّ على عدم الرواية عنه مباشرة ولو بالإجازة مثلاً.

---

١. كفاية الأثر، ص ٣٠١.
٢. طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع)، ص ٢٩٠.
٣. كنز الفوائد، ص ١٦٤.
٤. سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٣٠٣ـ٣٠٤، الرقم ٢١٢.
٥. الأعلام، ج ٦، ص ٢٧٤.

قال الشيخ المفيد رحمه الله: «أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه جميعاً؛ عن محمّد بن يعقوب الكليني ...»[١].

وفي مزار ابن المشهدي خبرٌ يدلّ على ذلك أيضاً، رواه العلّامة النوري في مستدرك الوسائل في باب استحباب الصلاة يوم عاشوراء وكيفيّتها[٢].

وبهذا يتبيّن اشتباه العلّامة النوري في قوله بعدم رواية الشيخ الصدوق عن الكليني.[٣]

٢٧ ـ محمّد بن عليّ ماجيلويه:

من تلاميذ الكليني، وهو مشترك بين راويين، وكلاهما من مشايخ الصدوق، هما:

الأوّل: محمّد بن عليّ بن محمّد بن أبي القاسم

الثاني: محمّد بن عليّ بن أبي القاسم

وأنّ كلّا منهما يدعى بمحمّد بن عليّ ماجيلويه، ووقع كلاهما في مشيخة الفقيه[٤].

هذا، وقد روى الشيخ الصدوق في الخصال، عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن محمّد بن يعقوب الكليني[٥]. فهو إذن من تلامذة ثقة الإسلام، ولكنّه مشترك بين اثنين كما عرفت، ولا يضرّ هذا؛ لاعتماد الشيخ الصدوق عليهما في الفقيه الذي حكم بصحّة جميع رواياته، مع ترضّيه عليهما في المشيخة.

٢٨ ـ محمّد بن محمّد بن عصام الكليني:

من رجالات الريّ، وأعلام كُلين، وهو من مشايخ الشيخ الصدوق، ومن تلامذة الشيخ الكليني ويؤيّده إكثار الشيخ الصدوق من الرواية عنه، عن ثقة الإسلام؛ قال في مشيخة الفقيه:

> وما كان فيه عن محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله، فقد رويته عن محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعليّ بن أحمد بن موسى، ومحمّد بن أحمد السناني رضي الله عنهم، عن محمّد بن يعقوب الكليني. وكذلك جميع كتاب الكافي، فقد رويته عنهم، عنه[٦].

---

١. ذبائح أهل الكتاب، ص ٢٧.
٢. مستدرك الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٩، ح ٦٨٤٤.
٣. راجع: خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٥٢٧.
٤. الفقيه، ج ٤، ص ٦ (المشيخة). وراجع: فيه، ص ١٨، ٢٤، ٤٠، ٦٢، ٦٣، ٧٩، ٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢ (المشيخة).
٥. الخصال، ص ٤٨٠، أبواب الإثني عشر، ح ٤٩.
٦. الفقيه، ج ٤، ص ١١٦ (المشيخة).

٢٩ ـ محمّد بن موسى المتوكّل:

من مشايخ الصدوق، وتلاميذ الكليني، ثقة بالاتّفاق. وقد أكثر الشيخ الصدوق من الرواية عنه في جميع كتبه وترضّى عليه كثيراً، ونقل المتوكّل إلى الشيخ الصدوق بعض الأحاديث التي سمعها من الكليني[1].

٣٠ ـ هارون بن موسى، أبو محمّد التلعكبري:

من تلاميذ ثقة الإسلام، وهو من أعاظم المحدّثين، وثقاتهم المشهورين، وله جلالة وذكر جميل بين علماء الرجال. روى كتاب الكافي عن الكليني كما في مشيخة التهذيب، والاستبصار، والفهرست[2]، وروى عنه في غيرهما أيضاً[3].

روى عنه وتتلمذ على يديه كبار علماء الإماميّة كابن قولويه، والنعماني، والشيخ المفيد، والنجاشي.

٣١ ـ أبو جعفر الطبري:

روى عن ثقة الإسلام الكليني، قال السيّد ابن طاوس: «...ما روينا بإسنادنا إلى الشيخ أبي جعفر الطبري، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني ...»[4].

وهو من معاصري الكليني، ثقة، جليل القدر، له كتاب المسترشد في الإمامة، ويعرف بالطبري الكبير تمييزاً له عن الطبري الصغير، صاحب كتاب دلائل الإمامة.

٣٢ ـ أبو الحسن بن داود:

من تلاميذ الكليني، ذكره النجاشي عند ذكر مصنّفات أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري قائلاً: «وقال لي أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح: أخبرنا بها أبو الحسن بن داود، عن محمّد بن اليعقوب...»[5].

---

١. أنظر: الأمالي للصدوق، ص ٦٧٤، المجلس ٩٧، ح ١؛ وكمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ١.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣ (المشيخة)؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣٠٠ (المشيخة)؛ الفهرست، ص ٢١١، الرقم ٦٠٢.

٣. كفاية الأثر، ص ٦١؛ خصائص الأئمة، ص ٦٤؛ وغيرها.

٤. فرج المهموم، ص ٢٤٥.

٥. رجال النجاشي، ص ٨٢، الرقم ١٩٨.

وقال في ترجمته:

شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القمّيّين في وقته، وفقيههم، حكى أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله أنّه لم يرَ أحداً أحفظ منه، ولا أفقه، ولا أعرف بالحديث. وأُمّه، أُخت سلامة بن محمّد الأرزني، ورد بغداد فأقام بها وحدّث[1].

ويظهر من كلام النجاشي في ترجمته أنّه حدّث عن الكليني ببغداد؛ لأنّه قدمها واستقرّ بها إلى أن وافاه أجله ودفن بمقابر قريش (منطقة الكاظميّة ببغداد حاليّاً).

٣٣ـ أبو سعد الكوفي:

روى عن ثقة الإسلام الكليني ﷺ. قال ابن عساكر في ترجمة الكليني: «قدم دمشق، وحدَّث ببعلبك ... روى عنه أبو سعد الكوفي شيخ الشريف المرتضى أبي القاسم عليّ بن الحسين بن موسى الموسوي...»[2].

٣٤ـ أبو غالب الزراري:

هو الشيخ أحمد بن محمّد بن محمّد بن أبي طاهر سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن، وُلِد سنة (٢٨٥ هـ)، ومات سنة (٣٦٨ هـ). والزراري نسبة إلى زرارة بن أعين.

قال الشيخ في الفهرست: «وكان شيخ أصحابنا في عصره، وأُستاذهم وثقتهم».

عدّه العلّامة النوري ممّن تلقّوا كتاب الكافي عن مصنّفه، ورووه عنه، واستنسخوه، ونشروه، وإلى نسخهم تنتهي نسخته[3]، ويؤيّده ما قاله أبو غالب الزراري نفسه[4].

٣٥ـ أبو المفضّل الشيباني:

من مشاهير تلامذة الكليني والراوين كتاب الكافي عنه[5]، ثقة لم يثبت التضعيف بحقّه.

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٨٤، الرقم ١٠٤٥.
٢. تاريخ دمشق، ج ٥٦، ص ٢٩٧، الرقم ٧١٢٦.
٣. خاتمة وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٧١.
٤. رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٧٦، الرقم ٩٠.
٥. الفهرست، ص ٢١١، الرقم ٦٠٢.

الخامس
مؤلّفات ثقة الإسلام الكليني

كان الكليني ﷺ قليل التأليف إذا ما قورن بغيره من علماء الإماميّة ـ كالشيخ الصدوق والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي ـ بسبب ما استغرقه الكافي من وقت طويل، وممّا يؤسف له حقّاً هو ضياع مؤلّفات الكليني ومصنّفاته سوى كتابه الكافي على الرغم من وصول بعضها إلى أزمان متأخّرة.

أوّلاً ـ كتاب تعبير الرؤيا:

المراد بالرؤيا ما يراه النائم في نومه، أو الذي خمدت حواسّه الظاهرة بإغماء أو ما يشابهه[1]، وهي على ثلاثة أقسام: صادقة لا تحتاج إلى عناء أو جهد في التأويل، كرؤيا الأنبياء ﷺ. وصادقة أيضاً ولكنّها بحاجة إلى تأويل. وكاذبة، وهي أضغاث أحلام.

وكتاب تعبير الرؤيا ذكره النجاشي من جملة كتب الكليني[2]، وسمّاه الشيخ الطوسي «كتاب تفسير الرؤيا»[3].

وممّا يكشف عن علم الكليني بتعبير الرؤيا، وصحّة نسبة هذا الكتاب إليه، أنّه قد روى أحاديث كثيرة في خصوص تعبير الرؤيا في روضة الكافي[4].

ثانياً ـ كتاب الردّ على القرامطة:

نشأت حركة القرامطة بعد منتصف القرن الثالث الهجري، وظهرت في الكوفة سنة (٢٧٨ هـ) ثمّ سنة (٢٨٦ هـ)، وقد راح ضحيّة هجماتهم المتكرّرة على مدن العراق

---

١. الميزان في تفسير القرآن، ج ١١، ص ٧٩.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٣. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

٤. راجع: الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٧٣ ـ ١٤٨٧٧ و١٥٠٢١ و١٥٠٢٢ و١٥٠٩٦.

والحجاز ودمشق آلاف الضحايا الأبرياء، وبلغت قوّتهم في عصر الكليني ﷺ أنّه لم يقدر على الوقوف بوجههم جيش مقاتل، ولم تصمد أمامهم مدينة محاربة، وقطع القرامطة الطريق على المسلمين حتّى توقّف الحجّ في زمانهم من سنة (٣٢٢ هـ) إلى سنة (٣٢٧هـ).

ومن جرائمهم الكبرى أنّهم اعتدوا على حرمة الكعبة المشرّفة سنة (٣١٧ هـ) فدخلوا الحرم المكّي الشريف، وقتلوا الحاجّ أثناء الطواف، وطرحوا القتلى في بئر زمزم، وعرّوا الكعبة المشرّفة من كسوتها، وقلعوا بابها، كما اقتلعوا الحجر الأسود وبقي عندهم أكثر من عشرين سنة في عاصمتهم «هجر» إلى أن رُدّ إلى مكانه بفضل الدولة الفاطميّة بمصر.

وكانت للقرامطة آراء وعقائد فاسدة كثيرة، والكثير منها دالّ على كفرهم ومُرُوقهم من الدين، كما نصّ على هذا أصحاب المقالات والفِرَق كالأشعري والنوبختي وغيرهم[١].

كلّ هذا حمل علماء الإماميّة للتصدّي إلى تلك الحركة قبل ظهورها بالكوفة، كما يظهر من كتاب الفضل بن شاذان (م ٢٦٠ هـ) المعنون بكتاب الردّ على الباطنية والقرامطة[٢]، والكليني المعاصر لتلك الحركة في تأليفه هذا الكتاب الذي نسبه إليه النجاشي[٣] والشيخ الطوسي[٤].

ولا يخفى ما يحمله عنوان الردّ على القرامطة من مسحة كلاميّة، الأمر الذي يشير إلى تضلّع الكليني بعلم الكلام الإسلامي.

ثالثاً ـ كتاب رسائل الأئمّة عليهم السلام:

ذكره النجاشي في مؤلّفات الكليني[٥]، وسمّاه الشيخ الطوسي بـ«كتاب الرسائل»[٦]

---

١. لخّصنا هذا الكلام بشأن تلك الحركة من مصادر عديدة، منها: التنبيه والإشراف، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٥ و ٣٤٥؛ الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٣٩٦ ـ ٤٣٧؛ وج ٧، ص ١٥ ـ ٣٢؛ البداية والنهاية، ج ١١، ص ٩٢ ـ ١١٥ و١٦٨ ـ ١٨٢.
٢. الفهرست، ص ١٩٨، الرقم ٥٦٣.
٣. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٤. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.
٥. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٦. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

وصُحِّف في معالم العلماء إلى «كتاب الوسائل»[1].

وهذا الكتاب من الكتب المفقودة أيضاً، وهو كما يبدو من اسمه خصّص لجمع رسائل الأئمّة إلى أصحابهم، أو أبنائهم عليهم السلام.

ونقل السيّد ابن طاوس (م ٦٦٤ هـ) طرفاً من هذا الكتاب مشيراً إليه صراحة حيثما ورد النقل منه. ويبدو أنّ السيّد ابن طاوس كان متأثّراً بهذا الكتاب مفضّلاً له على ما كتب بهذا المجال.

والظاهر من كلام صدر المتألّهين الشيرازي (م ١٠٥٠ هـ) في شرح أُصول الكافي وصول الكتاب إلى عصره، حيث قال:

> روى محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله في كتاب **الرسائل** بإسناده عن سنان بن طريف، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يكتب هذه الخطبة إلى أكابر الصحابة، وفيها كلام رسول الله صلى الله عليه وآله ...[2].

وهو صريح في وصول كتاب الرسائل إلى عصره، ووقوفه عليه مع النقل المباشر منه.

رابعاً ـ كتاب الرجال:

نسب النجاشي[3] والشيخ الطوسي[4] وسائر المتأخّرين هذا الكتاب إلى الكليني رحمه الله، وهو من كتبه المفقودة أيضاً، وهو علامة واضحة في معرفة الكليني رحمه الله بأحوال الرواة، وطبقاتهم، والتي يمكن تلمّس آثارها في مواقع كثيرة من **الكافي** نفسه.

خامساً ـ كتاب ما قيل في الأئمّة عليهم السلام من الشعر:

من جملة من عدّ هذا الكتاب للكليني هو النجاشي[5]، وكفى بذلك إثباتاً لصحّة نسبته إليه. وهذا الكتاب المفقود أيضاً يشير بوضوح إلى عناية الكليني بالأدب العربي، وتلوّن ثقافته، ولو قُدِّر لهذا الكتاب البقاء لوقفنا على أسماء شعراء أهل البيت عليهم السلام،

---

١. معالم العلماء، ص ٩٩، الرقم ٦٦٦.
٢. شرح أُصول الكافي لصدر المتألّهين الشيرازي، ج ٢، ص ٦١٢ ـ ٦١٥.
٣. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٤. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.
٥. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

ولاطّلعنا من خلاله على غرر القصائد الشعريّة التي قيلت في مدحهم عليهم السلام.

سادساً ـ كتاب خصائص الغدير، أو خصائص يوم الغدير:

وهذا الكتاب لم تثبت عندي نسبته إلى الكليني رحمه الله، ولم يذكر تلك النسبة أحد قطّ إلّا السيّد عبدالعزيز الطباطبائي رحمه الله، الذي ذكر هذا الكتاب وعدّه من مؤلّفات الكليني[1]، وأغلب الظن أنّه استنبطه من مكان آخر وإن لم يُفصح عنه.

ومهما يكن فإنّ جميع ما ذكرناه من كتب الكليني مفقود، وقد اتّصل النقل المباشر من بعض تلك الكتب المفقودة إلى أزمان متأخّرة كـ«رسائل الأئمّة عليهم السلام» الذي بقي موجوداً إلى القرن الحادي عشر الهجري، ثمّ فُقِد بعد ذلك، وربّما يكون في زوايا بعض المكتبات.

سابعاً ـ كتاب الكافي:

وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلّفات ثقة الإسلام، وسنعرفه في القسم الآتي.

---

١. الغدير للسيّد عبد العزيز الطباطبائي، ص ٣٨.

السادس

ما قاله العلماء الكليني

ما قاله العلماء من كلمات الثناء العاطر على شخصيّة الكليني ودوره العلمي والثقافي تدلّ على مكانته المرموقة التي قلّما وصل إليها الأفذاذ، إليك فيما يلي بعضها:

١ ـ **تلميذه الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ):** قال: «حدّثنا الشيخ الفقيه محمّد بن يعقوب رحمه الله»[١].

٢ ـ **النجاشي (م ٤٥٠ هـ)** قال في ترجمته: «شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم ...»[٢].

٣ ـ **الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)** قال في **الفهرست:** «ثقة، عارف بالأخبار»[٣]. وقال في **الرجال:** «جليل القدر، عالم بالأخبار»[٤].

٤ ـ **العلّامة الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)** قال في ذكر الدلالة على إمامة الحسن بن عليّ عليه السلام: «فمن ذلك: ما رواه محمّد بن يعقوب الكليني وهو من أجلّ رواة الشيعة وثقاتها»[٥].

٥ ـ **السيّد ابن طاوس الحلّي الحسني (م ٦٦٤ هـ)** قال في **فرج المهموم:** «الشيخ المتّفق على عدالته وفضله وأمانته محمّد بن يعقوب الكليني»[٦].

٦ ـ **العلّامة الحلي (م ٧٢٦ هـ):** قال «شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»[٧].

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٥٧٨ و غيره كثير.
٢. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.
٣. الفهرست، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.
٤. رجال الطوسي، ص ٤٣٩، الرقم ٦٢٧٧.
٥. أعلام الورى، ج ١، ص ٤٠٥. ونظيره في كشف الغمة، ج ٢، ص ١٥٤.
٦. فرج المهموم، ص ٨٦، ح ١.
٧. خلاصة الأقوال، ص ٢٤٥، الرقم ٣٧.

٧ ـ **المحقّق الكركي (م ٩٤٠ هـ)** قال في إجازته للشيخ أحمد بن أبي جامع: «وأعظم الأشياخ في تلك الطبقة ـ يعني الطبقة المتقدّمة على الشيخ الصدوق ـ الشيخ الأجلّ جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام صاحب كتاب **الكافي** في الحديث، الذي لم يعمل الأصحاب مثله»[١].

٨ ـ **الشهيد الثاني (م ٩٦٦ هـ)** قال في إجازته للسيّد عليّ بن الصائغ الحسيني الموسوي:

عن الشيخ السعيد الجليل رئيس المذهب أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، عن رجاله المتضمّنة لكتابه الكافي، الذي لا يوجد في الدنيا مثله جمعاً للأحاديث وتهذيباً للأبواب، وترتيباً، صنّفه في عشرين سنة، شكر الله تعالى سعيه، وأجزل أجره، عن رجاله المودعة بكتابه وأسانيده، المثبتة فيه بشرطه المعتبر عند أهل دراية الأثر[٢].

٩ ـ **الشيخ حسين بن عبدالصمد، والد الشيخ البهائي (م ٩٨٤ هـ)** قال في وصول الأخيار:

أمّا كتاب الكافي، فهو للشيخ أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله شيخ عصره في وقته، ووجه العلماء والنبلاء، وكان أوثق الناس في الحديث، وأنقدهم له، وأعرفهم به، صنّف الكافي وهذّبه وبوّبه في عشرين سنة، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً يحتوي على ما لا يحتوي غيره[٣].

١٠ ـ **الشهيد الثالث القاضي نور الله التستري (م ١٠١٩ هـ)** قال في مجالس المؤمنين: «ثقة الإسلام، وواحد الأعلام خصوصاً في الحديث، فإنّه جهينة الأخبار، وسابق هذا المضمار، الذي لا يُشقّ له غبار، ولا يُعثر له على عِثار»[٤].

١١ ـ **المحقّق الداماد (م ١٠٤١ هـ)**: قال في الرواشح:

وإنّ كتاب الكافي لشيخ الدين، وأمين الإسلام، نبيه الفرقة، ووجيه الطائفة، رئيس

١. بحار الأنوار، ج ١٠٥، ص ٦٣.
٢. بحار الأنوار، ج ١٠٥، ص ١٤١.
٣. وصول الأخيار إلى معرفة الأخبار، ص ٨٥.
٤. مجالس المؤمنين، ج ١، ص ٤٥٢.

المحدّثين، حجّة الفقه والعلم والحقّ واليقين، أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني رفع الله درجته في الصدّيقين، وألحقه بنبيّه وأئمّته الطاهرين [1].

١٢ ـ **صدر المتألّهين محمّد بن إبراهيم الشيرازي (م ١٠٥٠هـ)** قال في شرح أُصول الكافي: «أمين الإسلام، وثقة الأنام، الشيخ العالم الكامل، والمجتهد البارع، الفاضل محمّد بن يعقوب الكليني، أعلى الله قدره، وأنار في سماء العلم بدره» [2].

١٣ ـ **العلّامة المجلسي (م ١١١١ هـ)** قال في مرآة العقول:

وابتدأت بكتاب **الكافي** للشيخ الصدوق، ثقة الإسلام، مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاص والعام، محمّد بن يعقوب الكليني، حشره الله مع الأئمّة الكرام؛ لأنّه كان أضبط الأُصول وأجمعها، وأحسن مؤلّفات الفرقة الناجية وأعظمها [3].

١٤ ـ **السيّد بحر العلوم (م ١٢١٢ هـ)** قال:

محمّد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، ثقة الإسلام، وشيخ المشايخ الأعلام، ومروّج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام ذكره أصحابنا والمخالفون، واتّفقوا على فضله، وعظم منزلته [4].

١٥ ـ **السيّد محمّد باقر الخوانساري (م ١٣١٣ هـ)** قال ـ بعد بيان مَن مدحه من علماء العامّة ـ:

وبالجملة ، فشأن الرجل أجلّ وأعظم من أن يختفي على أعيان الفريقين، أو يكتسي ثوب الإجمال لدى ذي عينين، أو ينتفي أثر إشراقه يوماً بعد البين؛ إذ هو في الحقيقة أمين الإسلام، وفي الطريقة دليل الأعلام، وفي الشريعة جليل قدّام، ليس في وثاقته لأحد كلام، ولا في مكانته عند أئمّة الأنام، وحسب الدلالة على اختصاصه بمزيد الفضل، وإتقان الأمر، إتّفاق الطائفة على كونه أوثق المحمّدين الثلاثة الذين هم أصحاب الكتب الأربعة، ورؤساء هذه الشرعة المتَّبَعَة [5].

---

١. الرواشح السماوية، ص ٤.

٢. شرح أُصول الكافي لصدر المتألّهين الشيرازي، ج ١، ص ١٦٧.

٣. مرآة العقول، ج ١، ص ٣.

٤. الفوائد الرجاليّة، ج ٣، ص ٣٢٥.

٥. روضات الجنّات، ج ٦، ص ١٠٥، الرقم ٥٦٨.

١٦ ـ **المحدّث النوري (م ١٣٢٠ هـ)** قال في خاتمة المستدرك:

فخر الشيعة، وتاج الشريعة، ثقة الإسلام، وكهف العلماء الأعلام، أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني... الرازي، الشيخ الجليل العظيم، الكافل لأيتام آل محمّد عليهم السلام بكتابه الكافي[1].

١٧ ـ **الشيخ عبّاس القمّي (م ١٣٥٩ هـ)** قال:

الشيخ الأجلّ الأوثق الأثبت، أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الرازي، كهف العلماء الأعلام، ومفتي طوائف الإسلام، ومروّج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام ثقة الإسلام، صاحب كتاب الكافي[2].

١٨ ـ **الإمام الخميني** رحمه الله **(م ١٤٠٩ هـ)** وصف الكليني رحمه الله بأوصاف، منها:

أفضل المحدّثين، إمامهم، ثقة الإسلام والمسلمين، حجّة الفرقة، رئيس الأُمّة، ركن الإسلام وثقته، سلطان المحدّثين، شيخ المحدّثين وأفضلهم، عماد الإسلام والمسلمين، فخر الطائفة الحقّة ومقدّمهم[3].

---

١. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٢.

٢. هديّة الأحباب، ص ٣٠٧.

٣. الأربعون حديثاً، ح ٣١، ٢١، ١٩، ٢١، ١٧، ٢٢، ١٥، ٢٥، ٣٥، ١٦.

٢. كتاب الكافي

كتاب الكافي، وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلّفات ثقة الإسلام، وهو موسوعة حديثيّة، فيه إلى جانب ما يلبي حاجة الفقيه، والمحدّث، دقائق فريدة تتعلّق بشؤون العقيدة، وتهذيب السلوك، ومكارم الأخلاق.

وقد رُزق هذا الكتاب فضيلة الشهرة في حياة مؤلّفه، إذ لا نظير له في بابه، ولكون الكافي هو المعبّر الوحيد عمّا يمتلكه الكليني من طاقات علمية، فلابدّ من الحديث المختصر عنه، لتكتمل من خلاله الصورة الواضحة لشخصية مؤلّفه، ودوره العظيم في تطوير ودفع الحركة العلمية والفكرية ـ بهذا الكتاب ـ خطوات واسعة إلى الأمام، فنقول:

إنّ الطريق إلى فهم الدين الحقّ بلا عِلْم محال، والعلم بلا تعقّل الأشياء سفسطة، وكلّما ازداد الإنسان علماً ازداد فهمه وتعقّله، وازدادت معرفته بالله عزّ وجل. وكلّما تنامت معرفته بخالقه عظمت خشيته منه وامتثال أوامره؛ لأنّ أعلم الناس بأمر الله عزّ وجل أحسنهم عقلاً، وأكملهم عقلاً أرفعهم درجة في الدنيا والآخرة. وهذا هو الهدف الأسمى في الوجود كلّه، ومن هنا جعل الكليني رضي الله تعالى عنه كتاب العقل والجهل بمثابة الطريق الموصل إلى قلعة الكافي.

وبما أنّ قوّة التقليد لا تستمر إلّا بقداسة الماضي في النفوس، وإذا ما ضعفت تلك القداسة أو انعدمت انهار البناء؛ لذا صار التقليد ممقوتاً في معرفة حقائق الأشياء، فكان اللازم فهم تلك الحقائق ببديل موضوعي لا يتغيّر بتغيّر الزمان والمكان وليس هو إلّا القوّة الدائمة المتواترة التي تعكس قوّة العقيدة وتجذّرها في الأعماق، الأمر الذي هتفت به مدرسة أهل البيت ﷺ بكلّ قوّة وأوصله ثقة الإسلام إلى جميع الأُمّة بأقصر السبل وأكثرها أماناً من خلال كتابي التوحيد والحجّة من كتب الكافي.

والكافي لم يغرق في ضبابية الأفكار السطحيّة أو التجريبيّة لينفصل بهذا عن الواقع

الإسلامي ويبتعد عن حياة الناس في جميع عصورهم، كما نجده في تنظير بعض كتب الحديث لجملة من الأوهام والخرافات التاريخيّة التي لا تمتلك ما يؤهّلها لأن تتصدّر كلّ حوار إسلامي نظير خرافات التجسيم، والتشبيه، والحلول، والاستواء. فضلاً عن أساطير بعض أشراط الساعة كمعجزات الدجّال، والجسّاسة، وابن صياد!!؛ ولهذا انطلقت موسوعة الكافي في عالم الحقيقة الرحب وفضاء الدين الفسيح، لتوقّفنا على صورة رائعة وقضيّة إسلاميّة في الصميم ما أبعدها عن الخيال الذي يبحث عن موطئ قدم له في عالم الواقع؛ لأنّها تمثّل من الحياة الإسلامية عصارتها، ومن الواقع الديني لبّه، قضيّة تبيّن للناس جميعاً كيفيّة الارتقاء بالنفس إلى الملكوت الأعلى أو الهبوط بها إلى أسفل السافلين؛ الأمر الذي تصدّى له الكليني بكتاب الإيمان والكفر من كتب الكافي، وشكّل به تحدّياً لجميع كتب الحديث.

وهكذا يتمّ استكشاف طبيعة الدور الفكري والحضاري الذي لعبته كتب الكافي الأُخرى في حركة التاريخ الشيعي بعد عصر الغيبة وإلى اليوم، ومن خلال تسليط الباحثين الضوء على بقيّتها بدراسات موضوعيّة يُعْلَم واقع ما كان يمتلكه الكليني من قدرة في عمليّة البناء والإبداع والتجديد.

ولعلّ شعور الفقيه والمحدّث والفيلسوف والمتكلّم والباحث والمثقّف الإسلامي بالحاجة الملحّة إلى ما يسعفه ويؤيّد رأيه من الكافي دليلٌ على أنّ روح الكليني لم تزل تحيا مع الجميع وإن مضى الجسد الطاهر في أعماق التاريخ.

ومن هنا عرف العلماء قيمة الكافي بوقت مبكّر، ويأتي في طليعتهم تلامذة الكليني الذين بذلوا قصارى جهدهم في استنساخ هذا الكتاب ونشره على الملأ الإسلامي، ويدلّ على ذلك أنّ أوّل من استعان بهذا الكتاب وأشار إليه صراحةً معاصرُ الكليني الشيخ إبراهيم بن سليمان بن وهب، من آل وهب الشيعة الإماميّة المعروفين، المتوفّى سنة (٣٣٤هـ) بعد وفاة الكليني ﵀ بخمس سنين فقط، إذ استعان بكتاب الكافي في كتابه البرهان في وجوه البيان.[1]

١. ذكر هذا الدكتور حسين مدرسي طباطبائي في مجموعة مقالات باللغة الفارسية بعنوان (مكتب در فرايند تكامل) ص ١٦، هامش ٩١.

والمنهج المتّبع في الكافي الشريف لأجل الوصول إلى أُصول الشريعة وفروعها وآدابها وأخلاقها، إنّما هو بالاعتماد على حَمَلَة آثار النبوّة من نقلة حديث الآل عليهم السلام، الذي هو حديث الرسول صلى الله عليه وآله، إذ صرّح أهل البيت عليهم السلام مراراً وتكراراً بأنّهم لا يحدّثون الناس إلّا بما هو ثابت عندهم من أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله، وأنّهم كانوا يكنزونها كما يكنز الناس ذهبهم وورقهم، وأنّها كلّها تنتهي إلى مصدر واحد، وبإسناد واحد[1]، لو قرأته ـ كما يقول أحمد بن حنبل (م / ٢٤٠ هـ) ـ على مجنون لبرئ من جِنّته[2].

ومن ثمرات هذا التضييق في رواية السنّة المطهّرة في الكافي، وحصرها بذلك النمط من حملة الآثار، أنّك لا تجد بينهم لرجال الشجرة الملعونة وأذنابهم وأنصارهم وزناً ولا اعتباراً، ولا للخوارج والنواصب ورواتهم ذِكراً، ولا لمن لم يحفظ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في أهل بيته عليهم السلام[3] عيناً ولا أثراً[4].

كما لا تجد في أخبار الكافي لمن نافق ممّن تسمّى بالصحابة ولصق بهم خبراً[5]، وأمّا عن أخبار المؤمنين منهم، فهي إمّا أن تمرّ طرقها عبر من تجنّب الكليني رواياتهم، فلا يروي عنهم ولا كرامة، وإمّا أنْ تمرّ عبر غيرهم ممّن لا طريق لنا في معرفة درجة وثاقتهم؛ إذ لم يسلم علماء جرحهم وتعديلهم من الجرح في أنفسهم، ومن يكن هكذا حاله فلا عبرة في أقواله.

---

١. وردت أحاديث كثيرة بهذا المعنى يمكن أن تكوّن بمجموعها مثالاً جيّداً للتواتر المعنوي، أنظر: المحاسن، ص ١٥٦، ح ٨٧؛ و ص ١٨٥، ح ١٩٤؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٣١، ح ٤٦؛ الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، ح ١٥٦؛ وباب الردّ إلى الكتاب والسنّة...، ح ١٩٢؛ كفاية الأثر، ص ٣٢٧؛ الاحتجاج، ص ٣٢٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٠٤، ح ٣٣٣٣٠ و ٣٣٣٣١؛ وص ١٤٧، ح ٣٣٤٤٧.

٢. الصواعق المحرقة، ص ٣٠٣.

٣. ورد في الحديث الشريف: «من حفظني في أهل بيتي فقد اتّخذ عند الله عهداً» الصواعق المحرقة، ص ١٥٠.

٤. يدخل في هذا الصنف جميع رواة العامّة الذين عاصروا أهل البيت عليهم السلام، وتعمّدوا ترك الرواية عنهم عليهم السلام.

٥. كان ابن عبّاس رضي الله عنه يسمّي سورة التوبة بالفاضحة؛ لأنّها فضحت المنافقين من الصحابة ولم تدع أحداً منهم إلّا أتت عليه، وسمّاها قتادة بن دعامة التابعي بالمثيرة؛ لأنّها أثارت مخازيهم، وسمّاها آخر بالمبعثرة؛ لأنّها بعثرت أسرارهم. راجع: معالم التنزيل، ج ٣، ص ٣؛ التبيان في تفسير القرآن، ج ٥، ص ١٦٧؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٧٨، وعلى الرغم من هذه الحقائق القرآنية تجد من يقول إلى اليوم بأُسطورة عدالتهم جميعاً بما في ذلك الوغد المجرم معاوية وزبانيته!!

ولو تنزّلنا عن ذلك وقلنا باعتبارها لوثاقة ناقليها جدلاً، فالكليني ﵀ في غنىً عن تكلّف إسنادها، إذ لا يحتاج في وصلها ـ على طبق منهجه وفرض صحّتها ـ أكثر من أن يسندها إلى من حدّث بها من أهل البيت ﷺ؛ لثبوت حجّية سنّتهم، مع كونهم من أحرص الناس في الحفاظ على السنّة النبوية وتدوينها والأمر بكتابتها وحفظها، هذا فضلاً عن كون الإسناد إلى أئمّة أهل البيت ﷺ بعد أصحاب الكساء ﷺ أعلى من الإسناد إلى الصحابة، ومن مثل الكليني لا يدع علوّ الإسناد في الرواية عن أهل البيت ﷺ لأجل زيد أو عمر، ومن البداهة بمكان أنّه لا يعدل بأهل البيت ﷺ أحد من الصحابة وإن جلّ، ولا يوجد فيهم من هو أعلم بما في البيت النبوي الطاهر من أهله المطهّرين، وفي المثل: أهل البيت أدرى بالذي فيه.

إذن، نقل السنّة الشريفة على وفق هذا المنهج، هو من أسدّ النقل وأكثره احتياطاً في الدين، والتزاماً بحديث الثقلين: كتاب الله، والعترة.

وهذا المنهج وإن كان هو المنهج العامّ عند محدّثي العترة، إلّا أنّ شدّة التزام الكليني به مع ميزات كتابه الأُخرىٰ هي التي حملت الشيخ المفيد ﵀ على القول: بأنّ الكافي من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة[1]، كما حملت غيره على الإعجاب بكتاب الكافي والثناء على مؤلّفه[2].

ومن هنا بذل علماء الشيعة ـ قديماً وحديثاً ـ جهوداً علمية مضنية حول الكافي، فاستنسخوه كثيراً، وشرحوا أحاديثه، وأكثروا من تحشيته وتهميشه، وبيّنوا مشتركاته، ووضّحوا مسائله، واختصروه، وحقّقوا أسانيده، ورتّبوا أحاديثه، وصنّفوها على ضوء المصطلح الجديد، وترجموه إلى عِدّة لغات، وطبعوه مرّاتٍ ومرّاتٍ، ووضعوا الفهارس الفنيّة لأبوابه، وأحاديثه، وألفاظه، بحيث وصلت جهودهم حول الكافي إلى

١. تصحيح الاعتقاد، ص ٧٠.

٢. كما في مرآة العقول، ج ١، ص ٣؛ الوافي، ج ١، ص ٦؛ رياض العلماء، ج ٢، ص ٢٦١؛ لؤلؤة البحرين، ص ٥؛ الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ٣٣٠؛ كشف الحجب، ص ٤١٨؛ مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٥٣٢؛ روضات الجنّات، ج ٦، ص ١١٦؛ الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٩٨؛ سفينة البحار، ج ٢، ص ٤٩٤؛ تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٠٢؛ الذريعة، ج ١٧، ص ٢٤٥.

أكثر من مائتي كتاب، وبلغ بعضها أكثر من عشرين مجلّداً، فضلاً عن الدراسات الحديثة حوله.

وهم مع كلّ هذه الجهود لم يقل أحد منهم بوجوب الاعتقاد والعمل بجميع ما بين دفّتيه، ولا ادعي إجماع على صحّة جميع ما فيه، كما قيل: إنّه انعقد إجماع العامّة على صحّة البخاري ومسلم.[1]

ولم يُفْتِ أحد من فقهاء الشيعة بشأن **الكافي** نظير فتيا إمام الحرمين بشأن صحيحي البخاري ومسلم بأنّه: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ كلّ ما في البخاري ومسلم هو من قول النبي ﷺ لما أُلزِم بالطلاق ولا الحنث بيمينه!![2]

ولا كان يقرأ في الشدّة لتفرج، ولا في المراكب لكي لا تغرق، ولم يستسق شيعيّ بقراءته الغَمام كما كان يفعل بكتاب البخاري[3].

ولم ير أحد مناماً بشأن **الكافي** كمنامات الفربري المضحكة بشأن صحيح البخاري[4].

ولم يتجرّأ أحد على القول بأنّ كلّ من روى عنه الكليني صار فوق مستوى الشبهات، كما كان يصرّح أبو الحسن المقدسي بأنّ كلّ من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة، أي لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وأيّده على ذلك أبو الفتح القشيري[5].

ولم يُغالِ أحد من شعراء الشيعة بوصف أخبار **الكافي**، كما غالى البرهان القيراطي في قصيدته العينية بأخبار البخاري، وزاد عليه أبو الفتوح إذ يقول:

كأنّ البخاريَّ في جمعه تلقّى من المصطفى ما اكتتب!!![6]

هذا مع أنّ بعض ما اكتتبه البخاري كان من رواية عمران بن حطّان، وعكرمة، وإسماعيل بن أبي أُويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وسُويد بن سعيد وعشرات من نظائرهم الذين عُرفوا بأسوأ ما يُعرف به الرواة.

---

١. فيض الباري على صحيح البخاري، ج ١، ص ٥٧.
٢. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١، ص ١٩.
٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٩.
٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٩٠.
٥. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨١.
٦. إرشاد الساري، ج ١، ص ٣٠.

نعم، لم يقل أحد من الشيعة بنحو هذه الأقوال بشأن الكافي. وإذا كان الأسترآبادي الأخباري رامَ أن يجعل كلّ أحاديث الكافي قطعيّة الصدور بقرائن لم تنهض بمدّعاه، فقد ردّه محقّقو الشيعة وأثبتوا بطلان هذه الدعوى، ويكفي أنّ من جملة الرادّين عليه هو خاتمة المحدّثين وشيخ الأخباريين العلّامة النوري (م ١٣٢٠ هـ)[1].

ولم يذهب أحد إلى القول بأنّ الكليني لم يخرّج الحديث إلّا عن الثقة، عن مثله في سائر الطبقات، بل غاية ما يُستفاد من كلامهم، هو أنّ أخبار الكافي مستخرجة من الأُصول المعتبرة التي شاع بين قدماء الشيعة الوثوق بها والاعتماد عليها، إذ كانت مشهورة معلومة النسبة إلى مؤلّفيها الثقات الأثبات.

كما أنّ إعراض الفقهاء عن بعض مرويّات الكافي، لا يدلّ على عدم صحّتها عندهم، ولا ينافي كون الكافي من أجلّ كتبهم، إذ ربّ صحيح لم يُعمل به؛ لمخالفته المشهور، وقد يكون وجه الإعراض لدليل آخر وعلّة أُخرى لا تقدح بصحّة الخبر.

وإذا ما عدنا إلى معنى «الصحيح» عند متقدّمي الشيعة وعرفنا المصطلح الجديد فيه، علمنا أنّ الكليني رحمه الله لم يَجْرِ في الكافي إلّا على متعارف الأقدمين في إطلاق الصحيح على كلّ حديثٍ اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، أو اقترنَ بما يوجب الوثوق به والركون إليه. كوجوده في كتب الأُصول الأربعمائة، أو في كتب مشهورة متداولة، أو لتكرّره في أصل أو أصلين، أو لوجوده في أصل معروف الانتساب إلى واحد ممّن أجمعوا على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه والعلم كزُرارة وأضرابه، أو كان منقولاً من أحد الكتب التي شاع الاعتماد عليها سواء كانت من كتب الإماميّة ككتاب الصلاة لحريز بن عبدالله السجستاني، أو من كتب غير الإمامية ككتاب حفص بن غياث القاضي، وكتاب الحسين ابن عبدالله السعدي، وكتاب القبلة لعليّ بن الحسن الطاطري[2].

وعلى أثر فقدان تلك القرائن أو معظمها في عصر السيّد أحمد بن طاووس

---

١. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٥٣٣.

٢. راجع معنى الصحيح عند القدماء في منتقى الجمان، ج ١، ص ١٤؛ مشرق الشمسين، ص ٣؛ الفوائد المدنية، ص ٥٣؛ خاتمة وسائل الشيعة، ج ٣٠، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧؛ الوافي، ج ١، ص ٢٢ ـ ٢٣؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٣٩؛ مستدركات مقباس الهداية، ج ٥، ص ٩٠ ـ ٩٣.

(م ٦٧٤هـ)، أظهر التصنيف الجديد للحديث، ثمّ تطوّر على يد تلميذه العلّامة الحلّي (م ٧٢٦هـ)، إذ قسّموا الحديث إلى أقسامه المعروفة، وهي:

١ ـ الصحيح: وعرّفوه بأنّه ما اتّصل سنده إلى المعصوم ﷺ بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات[١]، وهو كما ترى لا ينطبق على متعارف المحمّدين الثلاثة في إطلاق الصحيح.

٢ ـ الحَسَن: وهو ما اتّصل سنده إلى المعصوم ﷺ بإماميّ ممدوح مدحاً معتدّاً به، من غير نصّ على عدالته، مع تحقّق ذلك في جميع مراتب السند، أو في بعض مراتبه ولو في واحدٍ، مع كون باقي رجال السند من رجال الصحيح[٢].

٣ ـ الموثّق: وهو ما دخل في طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقي السند على ضعيف. ويقال له: القوي، وقد يميّز بينهما بإطلاق القوي على مرويّ الإماميّ الذي لم يُمدح ولم يُذمّ[٣].

٤ ـ الضعيف: وهو ما لم تجتمع فيه شروط أيٍّ من الأصناف الثلاثة المتقدّمة[٤].

ثمّ حاول المتأخّرون وشرّاح الكافي تطبيق هذا الاصطلاح على أحاديث الكافي حتى بلغ الضعيف من أحاديث الكافي ـ بحسب الاصطلاح الجديد ـ (٩٤٨٥) حديثاً، وما تبقّى من الأحاديث موزّعاً كالآتي: الصحيح = (٥٠٧٢) حديثاً، والحسن = (١٤٤) حديثاً والموثّق = (١١٢٨) حديثاً.

وقد علمت أنّ تطبيق الاصطلاح على أحاديث الكافي لم يُلحظ فيه ما جرى عليه ثقة الإسلام من إطلاق لفظ الصحيح على ما اقترن بالقرائن المتقدّمة التي صار فقدان معظمها سبباً للتصنيف الجديد.

---

١. وصول الأخيار، ص ٩٢؛ الدراية، ص ١٩؛ الرواشح السماوية، ص ٤٠؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٤٦ و ١٥٧.

٢. وصول الأخيار، ص ٩٥؛ الدراية، ص ٢١؛ الرواشح السماوية، ص ٤١؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٦٠؛ نهاية الدراية للصدر، ص ٢٥٩.

٣. وصول الأخيار، ص ٩٧؛ الدراية، ص ٢٣؛ الرواشح السماوية، ص ٤١؛ المقباس، ج ١، ص ١٦٨؛ نهاية الدراية، ص ٢٦٤.

٤. وصول الأخيار، ص ٩٨؛ الدراية، ص ٢٤؛ الرواشح السماوية، ص ٤٢؛ المقباس، ج ١، ص ١٧٧؛ نهاية الدراية، ص ٢٦٦.

وهذا هو الذي نعتقده، إذ لو كانت الأحاديث الضعيفة بهذا المقدار واقعاً، فكيف يصحّ لمثل الشيخ المفيد أن يقول عن **الكافي** بأنّه من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدةً؟ وكيف يشهد من مثل النجاشي بأنّ الكليني كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم؟

وثمّة شيء آخر يجب الالتفات إليه وهو كون الأحاديث الضعيفة في **الكافي** بحسب الاصطلاح، غالباً ما تجد مضامينها أو نصوصها مخرّجة من طرق أُخرى صحيحة في الأبواب نفسها التي اشتملت على تلك الضعاف فيما تتبّعناه. وهذا يعني أنّ شهرة الخبر روائياً لم تلحظ في هذا المنهج؛ لأنّ أغلب الأسانيد التي أهملها اتّفقت متونها إمّا بالنّص تارةً أو المضمون أُخرى مع المتون المروية بالأسانيد الصحاح، ومع هذا فإنّ ما فاته من الصحيح غير قليل.

حكاية عرض الكافي على الإمام المهدي عليه السلام:

قد تجد في الأوان الأخير من يخالف سيرة علماء الشيعة، ويتشبّث بحكاية عرض **الكافي** على الإمام المهدي عليه السلام، ويستنصر لمقولة «الكافي كافٍ لشيعتنا» بعد تلطيفها! وينسب للكليني رحمه الله على أثر ذلك أشياء لا دليل عليها، فتراه يجزم تارةً بأنّ للكليني صلاتٍ وتردّداً مع السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم، ويؤكّد تارةً أُخرى على أنّ كبار علماء الشيعة كانوا يأتون إلى الكليني ويسألونه وهو في مجالس سفراء الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف، وثالثة يتساءل: كيف لم يطلب أحد السفراء من الكليني كتابه لعرضه على الإمام عليه السلام؟ وهلّا حظي **الكافي** بعناية السفراء واهتمامهم، مع أنّهم كانوا يولون العناية لما هو أقلّ شأناً من **الكافي**؟

وجميع هذا الكلام باطل؛

أمّا عن الصّلات والتردّد، فاعلم أنّه لا توجد للكليني رواية واحدة في **الكافي** عن أيٍّ من السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم بلا واسطة، مع أنّه استقرّ ببغداد قبل سنة (٣١٠هـ)، ودخل إلى العراق قبل سنة (٢٩٠ هـ)، وحدّث عن بعض مشايخ بغداد موطن السفراء.

كما أنّ ثقة الإسلام لم يُكثر من الرواية عن أيٍّ من السفراء الأربعة بالواسطة، بل لم تكن مرويّاتهم في الكتب الأربعة كثيرة، بل هي نادرة فيها جدّاً، ولعلّها لا تزيد على

عشرة أحاديث، من بينها حديثان فقط أخرجهما الكليني في أُصول الكافي.[1]

وهذا ليس مدعاة للتعجّب؛ إذ يكاد يكون بمنزلة التصريح منهم قدّست أسرارهم بإيكال أمر الحديث إلى أعلامه وأقطابه؛ لانشغالهم بأمر عظيم، وهو تنفيذ أوامر الإمام المهدي عليه السلام، وانقطاعهم لهذا الأمر أكثر من أيّ أمر آخر. ويدلّ عليه كتاب الغيبة للشيخ الطوسي الذي ضمّ معظم المروي عن السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم، وكان جلّه بهذا الخصوص.

ولا ننسىٰ في المقام دور أهل البيت عليهم السلام في كيفيّة توجيه رواة الحديث إلى الطرق الكفيلة بمعرفة الحديث الصحيح وتمييزه عن غيره بقواعد رصينة سار عليها علماء الشيعة إلى اليوم، مع تصريحهم عليهم السلام بكفر الغلاة ولعنهم، لتجنّب الرواية عنهم، ومدح الثقات، والتعريف ـ على نحو المثال ـ ببعضهم؛ لأخذ الرواية منهم، ولم يشغلوا أنفسهم عليهم السلام بمراجعة كتب أصحابهم، كما لم يطلبوا من المبرّزين منهم مراجعتها، بعد تمهيد سائر السبل الأمينة لمعرفة السليم ونبذ السقيم.

ويؤيّد هذا... أنّ سيرة آخر الأئمّة عليهم السلام إزاء الكتب المؤلّفة في عصورهم الشريفة، جرت على وفق ما كانت عليه سيرة آبائهم الأطهار عليهم السلام، حيث لم نسمع بأنّ أحداً منهم صلوات الله عليهم قد طلب من مؤلّفي الشيعة في ذلك الزمان عرض مؤلّفاته عليه للتأكّد من سلامتها، أمّا لو اتّفق أن يعرض المؤلّف كتابه أو كتاب غيره على إمام عصره فلا ضير في هذا، كما حصل لبعضهم.

وإذا علمنا أنّ الظرف السياسي الذي عاشه الإمام المهدي عليه السلام في غيبته الصغرى، هو أصعب بكثير ممّا كان عليه آباؤه عليهم السلام، اتّضح لنا أنّ عرض المؤلّفات عليه حفظه الله بعينه ورعايته ليس بالأمر الطبيعي، ولا تقتضيه ظروف المرحلة، بقدر ما تقتضي بيان دَور الشيعة في غياب مَن لم يعرفه مات ميتة جاهلية. وليس من المعقول جدّاً أن لا يلتفت السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم إلى مثل هذا حتى يجعلوا من الإمام المهدي أرواحنا فداه مصحّحاً لمؤلّفات الشيعة، غير آبهين بخطورة تلك المرحلة، وكيف

---

١. الكافي، كتاب الحجّة، باب في تسمية من رآه عليه السلام، ح ٨٦٩ و ٨٧٢.

يغفل الكليني عن مثل هذا فيقدّم كتابه طواعية إلى السفراء ليأخذ نصيبه من نظر المنتظر صلوات الله وسلامه عليه؟

ثمّ أليس يعني هذا سلب القدرة العلميّة عن ثقة الإسلام الذي عدّه خصوم الشيعة من المجدّدين على رأس المائة الثالثة؟

وأمّا ما ذُكر في المقام من دأب السفراء الأربعة رضي الله عنهم على متابعة الكتب والتأكّد من سلامتها! فهو كذب عليهم، مع المبالغة الظاهرة، زيادة على خطأ الاستدلال به.

ووجه الكذب، هو أنّه لم يُعرف عنهم ذلك، ولا ادّعاه أحدٌ منهم، ولا نسبه فاضِل إليهم.

ووجه المبالغة: هو أنّ غاية ما يعرف عنهم في ذلك، طلب السفير الثالث الحسين بن روح ﷺ كتاب التكليف ليقرأهُ بنفسه[1]، وهو من تأليف أبي جعفر محمّد بن علي بن أبي العزاقر المعروف بالشلمغاني بعد أن صار يدّعي أشياء عظيمة باطلة أدّت إلى لعنه والبراءة منه وقتله سنة (٣٢٣ هـ)، وكان قبل ذلك وكيلاً عن السفير الثالث في الكوفة، وكان كتابه التكليف رائجاً عند الشيعة؛ لأنّه كان ألّفه قبل انحرافه واشتهاره بالكذب على السفير الثالث ﷺ. ولو لم ينحرف لما كان الشيخ بحاجة إلى كلّ هذا، ولترك كتابه كما ترك غيره من مؤلّفات الشيعة التي كانت تزخر بها دورهم ومكتباتهم في بغداد.

ومنه يعلم خطأ الاستدلال به؛ لتضمّنه سلب القدرة العلميّة عن ثقة الإسلام!

وأمّا عن الاستدلال على حكاية العرض، بالتوقيع الخارج من الناحية المقدّسة إلى الصدوق الأوّل (م ٣٢٩ هـ)[2]، كما في الكليني والكافي[3] فلا ينبغي لأحد أن يصدّقه دليلاً، أو يتوهّمه شاهداً على صحّة احتمال عرض الكافي أو بعضه على الإمام المهدي عليه الصلاة والسلام بتوسّط أحد السفراء رضي الله عنهم؛ لاختلاف الموضوع بينهما اختلافاً جذرياً بحيث لا يمكن أن يُقاس أحدهما بالآخر؛ لأنّ طلب الوالد عن طريق الدعاء المستجاب انحصر ـ بناءً على رغبة الطالب وهو الصدوق الأوّل ـ بالإمام

١. الغيبة للطوسي، ص ٤٠٨، ح ٣٨٢.
٢. إكمال الدين، ص ٥٠٣ ذيل ح ٣١؛ رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٤؛ الغيبة للطوسي، ص ٣٣٠، ح ٢٦٦.
٣. راجع: الكليني والكافي، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٧.

المعصوم، وليس الحال كذلك في تقييم كتب الحديث، لإناطة ذلك إلى أهل العلم القادرين على معرفة الصحيح من الأخبار.

ومن كلّ ما تقدّم يعلم أنّ الاغترار بحكاية «**الكافي** كافٍ لشيعتنا» وتصحيحها أو تلطيفها لا يستند على أيّ دليل علمي، بل جميع الأدلّة المتقدّمة قاضية ببطلان تلك الحكاية التي لم يسمعها الكليني نفسه، ولم يعرفها أحد من تلامذته ولم يكن لها وجود في عصر الغيبة الصغرى (٢٦٠ ـ ٣٢٩ هـ) ولم يعرفها أحد ولا سمع بها أحد في أكثر من سبعة قرون بعد وفاة الكليني.

وأمّا نسبة هذه الحكاية إلى الشيخ خليل بن غازي القزويني (م ١٠٨٩ هـ) فغلط واضح، لأنّ المحدّث الأسترآبادي الذي مات ﷺ سنة (١٠٣٦ هـ) أي قبل القزويني بأكثر من خمسين سنة، قد أنكر هذه الحكاية، وهو شيخ الأخباريّين في زمانه.

هذا، ولا يستبعد أن يكون أصل حكاية «**الكافي** كافٍ لشيعتنا» من اشتباهات بعض المشايخ المغمورين من المتأخّرين في زمان رواج المنهج الأخباري بحديث الشيخ الصدوق الذي أسنده إلى الإمام الصادق ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿كهيعص﴾[1] وأنّه قال ﷺ: «الكاف: كاف لشيعتنا...»[2]، فانصرف ذهن المشتبه إلى كتاب **الكافي**، ثمّ نسب هذا للإمام المهدي ﷺ بلحاظ أنّ الكليني لم يدرك الإمام الصادق ﷺ وإنّما عاش ومات ﷺ في زمان الغيبة الصغرىٰ لإمام العصر والزمان ﷺ، ثمّ راجت تلك المقولة بين المغفّلين حتى اضطرّ العلماء إلى تكذيبها صراحةً كما مرّ عن شيخ الأخباريّين الأسترآبادي ﷺ.

بيان موقف علماء الشيعة من أحاديث الكافي:

لعلماء الشيعة ـ قديماً وحديثاً ـ إزاء أحاديث **الكافي** ثلاثة مواقف، وهي:

الموقف الأوّل: النظر إلى روايات **الكافي** سنداً ودلالةً، والتعامل معها على أساس معطيات علمَي الرجال والحديث درايةً وروايةً، وهذا هو رأي الأُصوليّين وأكثر العلماء والفقهاء والمحقّقين.

---

١. مريم (١٩): ١.

٢. معاني الأخبار، ص ٦٨، ح ٦.

الموقف الثاني: الإطمئنان والوثوق بصحّة أحاديث الكافي، بالمعنى المتعارف عليه قبل تقسيم الأخبار إلى صحيح وحسن وموثّق وضعيف، وهذا هو قول الأخباريّين الذي يمثّل جانب الاعتدال بالقياس إلى الموقف الثالث.

الموقف الثالث: ويمثّله قول الأسترآبادي، والخليل بن غازي القزويني، ومن وافقهم من الأخباريّين، وخلاصته: الحكم بقطعيّة صدور أحاديث الكافي عن المعصومين ﷺ، وهو شبيه بقول العامّة بشأن أحاديث البخاري ومسلم، ولا دليل عليه إلّا بعض القرائن التي صرّح المحدّث النوري بأنّها لا تنهض بذلك.

لقد احتدم النقاش بين الأخباريّين والأُصوليّين حتى بلغ ذروته في عصر العَلَمين البحراني والوحيد البهبهاني ﵏، وحاول كلّ فريقٍ مناقشة آراء الطرف الآخر وإثبات بطلانها، ويبدو من خلال مراجعة كلمات أقطاب الشيعة قبل ظهور الفكر الأخباري أنّ ما تبنّاه الأُصوليّون هو الأقرب للصحّة، باعتباره من أكثر الأقوال قرباً من واقع الكتب الأربعة وانسجاماً مع مواقف الأعلام المتقدّمين من أحاديث الكافي، وإن تعسّف بعضهم ـ أحياناً كثيرة ـ بتضعيف من ليس بضعيف!

منهج الكليني في أسانيد الكافي:

اختلف المنهج السندي في كتاب الكافي اختلافاً كلّياً عن المنهج السندي في كتاب من لا يحضره الفقيه وكتابي التهذيب والاستبصار، إذْ سَلَكَ كلّ من المحمّدين الثلاثة طريقاً يختلف عن الآخر في إسناد الأحاديث.

فالصدوق حذف أسانيد الأحاديث التي أخرجها في كتابه الفقيه لأجل الاختصار، ولم يُسند في متن الكتاب غير تسعة أحاديث فقط[١] بحسب ما استقرأناه. وقد استدرك على ما رواه بصورة التعليق بمشيخةٍ في آخر الكتاب أوصل بها طرقه إلى أغلب مَنْ روى عنهم في الفقيه لتخرج مرويّاته عن حدّ الإرسال.

وأمّا الشيخ الطوسي فقد سلك في منهجه السندي في التهذيب والاستبصار تارةً

١. الفقيه، ج ١، ص ٣١٥، ح ١٤٣١؛ وج ٢، ص ١٥٤، ح ٦٦٨؛ وص ٢١١ ح ٩٦٧؛ وج ٣، ص ٦١، ح ٢١١؛ وص ٦٢، ح ٢١٢؛ وص ٦٥، ح ٢١٨؛ وج ٤، ص ١٦٥، ح ٥٧٨؛ وص ٢٧٣، ح ٨٢٩؛ وص ٣٠١، ح ٩١١.

مسلك الشيخ الكليني الآتي، وأُخرى مسلك الشيخ الصدوق في كتابه الفقيه، وذلك بحذف صدر السند والابتداء بمن نقل من كتابه أو أصله، مع الاستدراك في آخر الكتابين بمشيخةٍ على غِرار ما فعله الشيخ الصدوق.

وأمّا الكليني: فقد سلك في كتابه **الكافي** منهجاً سنديّاً ينمّ عن قابليّة نادرة وتتبّع واسع وعلمٍ غزير في متابعة طرق الروايات وتفصيل أسانيدها؛ إذْ التزم بذكر سلسلة سند الحديث إلّا ما نَدَرَ، مع ملاحظة أُمور كثيرة في الإسناد.

منها: اختلاف طرق الرواية، فكثيراً ما تجده يروي الرواية الواحدة بأكثر من إسنادٍ واحدٍ، وإذا لوحظت أخبار **الكافي** بلحاظ تعدّد رواتها، فإنّك تجد فيه تعدّد رواة الخبر في طبقات السند، بحيث تجد الكثير من الأسانيد قد تحقّقت فيها الاستفاضة أو الشهرة[1] في بعض مراتبها كروايته عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه؛ والحسين بن محمّد، عن عبدويه وغيره؛ ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً.[2]

وكذلك نجد الخبر العزيز[3] في بعض المراتب أيضاً، كروايته عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان؛ وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى[4]، وهنا قد تحقّق الخبر العزيز بثلاث طبقات، إذ نقله الكليني عن اثنين، عن اثنين، عن اثنين.

هذا وقد يعدل الكليني أحياناً عن هذا المنهج عند توافر أكثر من طريق واحد للرواية، وذلك بذكر سند الطريق الأوّل ثمّ يعقّبه بعد هذا بالطريق الثاني، ذاكراً في نهايته عبارة: «مثله»، إشارة منه إلى تطابق المتن في كلا الطريقين. وهو من أوضح

---

١. الخبر المستفيض أو المشهور، هو من أقسام خبر الآحاد المسند باعتبار عدد رواته. وعرّفوه بأنّه: ما زادت رواته على ثلاثة أو اثنين في كل مرتبة من مراتب السند من أوّله إلى منتهاه، ويسمّىٰ بالمشهور أيضاً، وقد يغاير بينهما على أساس تحقّق الوصف المذكور في المستفيض دون المشهور؛ لأنّه أعم من ذلك كحديث «إنّما الأعمال بالنيّات»، فهو مشهور غير مستفيض، للانفراد في نقله ابتداءً وطروّ الشهرة عليه بعد ذلك.
أنظر: الدراية، ص ٣٢؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٢٨؛ نهاية الدراية، ص ١٨٨.

٢. الكافي، كتاب الحجّ، باب حجّ إبراهيم وإسماعيل...، ح ٦٧٢٨، وكثير مثله.

٣. الخبر العزيز: هو ما يرويه اثنان من الرواة عن اثنين، وصولاً إلى المعصوم عليه السلام. أنظر: الدراية، ص ١٦؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٣٤.

٤. الكافي، كتاب الطهارة، باب الماء الذي لا ينجّسه شيء، ح ٣٨٠٧.

مصاديق الخبر العزيز في الكافي[١].

ومن الأُمور التي تلاحظ على منهجه السندي أنّه كثيراً ما يرد في أسانيد **الكافي** ذكر كُنىٰ الرواة وبلدانهم وقبائلهم وحِرَفِهم، أمّا حذف الاسم والاكتفاء بما يدلّ عليه من كنية أو لقب، فلا يدلّ على التدليس كما قد يتوهّمه الجاهل؛ لأنّ الحذف لم يكن من الكليني تعمّداً بل من مشايخه الذين كانوا يكنّون مشايخهم تقديراً لهم، لما في إطلاق الكنية من معاني الاحترام، وقد عرف العرب بالتكنية، ولهم في الاعتداد بها طرائف كثيرة ليس هنا محلّ تفصيلها. غاية الأمر أنّ ما ينسب إلى الكليني وهو في الواقع إلى مشايخه إنّما باعتبار التدوين بعد الاختيار.

إذن، نسبة جميع ما يرد في الإسناد؛ من ألفاظ وإن كانت مجهولة أحياناً مثل: «عن شيخ» أو «عن رجل» ونحو ذلك، إنّما ينسب إلى الكليني بهذا الاعتبار، لا أنّه تعمّد إخفاء الاسم والتعبير عنه بمثل هذه الألفاظ كما قد نجده عند بعض المهرّجين الأغبياء الذين لم يلتفتوا إلى حقيقة هذا المقصد.

وهناك مفردات أُخرى في المنهج السندي في كتاب **الكافي** نشير إلى بعضها اختصاراً:

منها: الالتزام بالعنعنة في الإسناد كبديل مختصر عن صيغ الأداء الأُخرى التي وردت في **الكافي** بصورة أقلّ من العنعنة.

ومنها: الأمانة العلميّة في التزام نقل ألفاظ مشايخ السند، ومثاله نقله حتّى لتردّد الرواة في التحديث عن مشايخهم بلفظ «حدّثني فلان، أو روى فلان»[٢]. أو التصريح بما أرسله بعض المشايخ، أو رفعه.[٣]

ومنها: اختصار سلسلة السند المتكرّر بعبارة: «وبهذا الإسناد»،[٤] أو حذف تمام

---

١. أغلب الأحاديث التي لم ترقّم في طبعات الكافي، هي من الأحاديث العزيزة المرويّة بطريقين مختلفين، ابتداءً من الكليني وانتهاءً بالمعصوم عليه السلام.

٢. **الكافي**، كتاب الطلاق، باب طلاق الغائب، ح ١٠٧٣٨.

٣. ومثال التصريح بالإرسال تجده في **الكافي**، كتاب العقيقة، باب فضل الولد، ح ١٠٤١٦؛ وكتاب الأشربة، باب تحريم الخمر في الكتاب، ح ١٢٢٨٥. ومثال التصريح بالرفع تجده في **الكافي**، كتاب العقل والجهل، ح ٣ و ١٣ و ٢٨ و ٣٠.

٤. **الكافي**، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، ح ١٦٣ و ١٦٤.

السند المتكرّر والاكتفاء بالعبارة المذكورة[1].

ومنها: تنوّع مصادر السند في الكافي، بحيث يمكن تصنيفها على طائفتين رئيسيّتين، وهما: الرجال، والنساء الراويات، والرجال إلى معصومين وغيرهم، وهذا الغير إلى صحابة وتابعين وغيرهم، وقد جاءت مرويّاتهم لتتميم الفائدة، وبعضها الآخر لبيان وجه المقارنة بينها وبين مرويّاته الأُخرى.

ومنها: وجود الأحاديث الموقوفة[2]، والمرسلة[3]، والمجهولة وهي التي في إسنادها راوٍ لم يُسَمّ، وتسمّى المبهمة، وحكمها الإرسال جميعاً[4]، كذلك وجود الأحاديث المضمرة[5]، مع توافر بعض الأصناف الأُخرى لخبر الواحد المسند، كلّ صنف بلحاظ عدد رواته تارةً ـ وهو ما ذكرناه آنفاً ـ أو بلحاظ حال رواته، أو بلحاظ اشتراك خبر الواحد المسند مع غيره كالمعنعن والمسلسل[6]، والمشترك[7]، والعالي،

١. الكافي، كتاب الطهارة، باب البئر وما يقع فيها، ح ٣٨٢٣.

٢. الحديث الموقوف، هو ما روي عن أحد أصحاب المعصوم عليه السلام من دون أن يسنده إليه، ويسمّى الموقوف المطلق، ومثاله ما ورد عن معاوية بن عمّار وابن أبي عمير وغيرهما موقوفاً عليهم في الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ح ١١٠٧٢؛ وكتاب الوصايا، باب من أوصى وعليه دين، ح ١٣١٨٢.

٣. المرسل: هو ما حذف من سلسلة سنده راوٍ واحد أو أكثر، وكذا لو ذكر أحد رجال السند بلفظ مبهم، وله تعاريف أُخرى، راجع: الدراية، ص ٤٧؛ نهاية الدراية، ص ١٨٩؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٣٨، ومثاله في الكافي، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح ٤٠١.

٤. مثل: عمّن رواه، أو عمّن حدّثه، أو عمّن أخبره، ونحو ذلك من الألفاظ الأُخرى نحو: عن رجل، أو عن شيخ، وهكذا في كل لفظ مبهم، والحكم في الجميع هو الإرسال. كما في مقدّمة ابن الصلاح، ص ١٤٤؛ الرواشح السماوية، ص ١٧١.

٥. المضمر: هو الحديث الّذي أُخفي فيه المسؤول ولم يُعْرَف هل هو إمام أو غيره؟ كرواية الكليني بسنده عن أسباط بن سالم قال: سأله رجل من أهل هيت، وأنا حاضر ... الخبر. الكافي، كتاب الحجّة، باب الروح التي يسدّد الله بها الأئمّة عليهم السلام، ح ٧١٩.

٦. الحديث المسلسل: هو ما اتّفق الرواة فيه على صفةٍ واحدة أو حال معيّنة، ومن أمثلته في الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل المسجد الأعظم بالكوفة...، ح ٥٧١٤. وانظر تعريفه في الدراية، ص ٣٨.

٧. المشترك: هو ما كان أحد الرواة فيه مشتركاً بين الثقة وغيره تارةً، وبين الثِقات فقط تارةً أُخرى، وفي الحالة الأُولى لابدّ من تمييزه، بخلاف الحالة الثانية. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٨٨. ومثال مشتركات الكافي من الحالة الأُولى ما رواه عن محمّد بن إسماعيل المشترك بين الثقة وغيره، وقد ميّزوه بالنيسابوري، وروايائه كثيرة في الكافي، ومثال الثانية ما رواه عن محمّد بن جعفر وهو مشترك بين الثقات كالرزّاز والأسدي، ورواياته في الكافي كثيرة أيضاً.

والنازل[١]، والمعلّق بشرط معرفة المحذوف.

ومنها: تعبير الكليني عن مجموعة من مشايخه بلفظ: «عدّة من أصحابنا» أو «جماعة من أصحابنا»، والأوّل مطّرد، والآخر نادر.

منهج الكليني في متون الكافي:

يمكن تلخيص منهج الكليني في رواية متون الكافي بجملة من الأمور، نذكر أهمّها:

١ ـ الإكثار من المتون الموشّحة بالآيات القرآنية، خصوصاً آيات الأحكام، ولهذا لا تكاد تجد آيةً من آيات الأحكام إلّا وقد وردت في فروع الكافي، ولو استلّت تلك الروايات من الكافي لألّفتْ تفسيراً رائعاً لأهل البيت عليهم السلام في أحكام القرآن الكريم.

٢ ـ اشتمال بعض متون الكافي على توضيحات من الكليني[٢].

٣ ـ بيان موقفه أحياناً من تعارض مرويّاته[٣]، وربّما نبّه إلى ما خالف الإجماع على الرغم من صحّته بطريق الرواية[٤].

٤ ـ رواية ما زاد على المتن من ألفاظ الرواة؛ لفرط أمانته في نقل الخبر بالصورة التي سمعها من مشايخه أو أخرجها من الكتب المعتمدة التي يرويها بالإجازة عن مشايخه وهذا ما يسمى اصطلاحاً بمدرج المتن[٥].

٥ ـ الاقتباس والرواية من الكتب كالأصول الأربعمائة وغيرها.

---

١. العالي والنازل: من أوصاف الخبر المشترك مع غيره، ويراد بالأول، ما كان قليل الواسطة من المحدّث إلى المعصوم عليه السلام، والثاني بخلافه، ويسمّى الأول «قرب الإسناد» أو «علوّ الإسناد». أنظر مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤، ولا يشترط في علوّ الإسناد عدد معيّن من الرواة، فقد يكون سند الخبر عالياً مع أنّه من خمسة رواة وذلك بالقياس إلى متن ذلك الخبر نفسه المروي بسبع وسائط قبلاً، وأمثلة قرب الإسناد كثيرة في الكافي وتعرف بالتتبّع والمثابرة.

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب التطوّع في وقت الفريضة...، ح ٤٨٨٩.

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب صوم رسول الله صلى الله عليه وآله، ح ٦٣٣٦.

٤. الكافي، كتاب المواريث، باب ابن أخ وجدّ، ح ١٣٤٤٩.

٥. المدرج على أقسام، وأشهر ما وقع منها في الكافي، هو مدرج المتن، ويراد به: ما اندرج في متن الخبر من ألفاظ أحد رواته، سواء كان اللفظ في أوّل المتن، أو في وسطه، أو في آخره، كتفسير كلمة من المتن ونحوها ممّا قد يتوهّم بعضهم فيحسبها من المتن، ومثال ذلك في الكافي، كتاب الصلاة، باب تهيئة الإمام للجمعة...، ح ٥٤٧٦؛ وكتاب الحدود، باب أنّه لاحدّ لمن لاحدّ عليه، ح ١٤٠٢٠.

٦ ـ ترك الكثير من الأخبار التي لم يرها قابلةً للرواية، إمّا لوضعها من قبل غلاة الشيعة، وإمّا لضعفها بعدم اقترانها بالقرائن المعتبرة عنده، وإمّا لعدم ثبوت وثاقة ناقليها برأيه.

٧ ـ تصنيف الأحاديث المخرَّجة المرتّبة على الأبواب على الترتيب بحسب الصحّة والوضوح، ولذلك أحاديث أواخر الأبواب ـ كما قاله بعض المحقّقين ـ لا تخلو من إجمال وخفاء[١].

٨ ـ رواية القواعد الأساسيّة في دراية الحديث وروايته وتقديمها في أوائل أُصول الكافي لتكون منهجاً سليماً في تمييز خبر التقيّة عن غيره.

٩ ـ لا يورد الأخبار المتعارضة، بل يقتصر على ما يدلّ على الباب الّذي عنونه، وربّما دلّ ذلك على ترجيحه لما ذكر على ما لم يذكر[٢] ولا يُنافي هذا وجود بعض المتعارضات القليلة في الكافي.

١٠ ـ طرحه بعض آرائه الفقهيّة معقّباً بها بعض الروايات[٣] أو مصدِّراً بها بعض الأبواب[٤].

١١ ـ بيان بعض آرائه الكلاميّة والفلسفية في أُصول الكافي[٥].

١٢ ـ اهتمامه البالغ في رواية المشهور والمتواتر خصوصاً في أُصول الكافي وفروعه، ويمكن ملاحظة هذا بسهولة ويُسرٍ في الكثير من أبواب الكافي، وذلك لتزاحم الرواة واتّفاقهم على رواية معنى واحد، وهذا يدخل في منهجه السندي أيضاً.

١٣ ـ العناية الفائقة برواية ما يتّصل بمكانة أهل البيت ﴿ع﴾، وفضائلهم، وعلمهم، وإمامتهم، والنصّ عليهم، مع تفصيل الكثير من أحوالهم، وبيان تواريخهم بشرح

---

١. روضات الجنّات، ج ٦، ص ١١٦، ولا يضرّ خروج بعض الأحاديث في عدد من الأبواب عن هذا الترتيب، لكون المراد هو الأعمّ الأغلب.
٢. نهاية الدراية، ص ٥٤٥.
٣. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الإمامة عهد من الله...، ح ٧٤٠.
٤. الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال... .
٥. الكافي، كتاب التوحيد، باب أنّه لا يعرف إلّا به، ذيل ح ٢٢٩؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل...، ذيل ح ٣٠٧؛ وباب تأويل الصمد، ذيل ح ٣٢٧؛ وباب جوامع التوحيد، ذيل ح ٣٥٠.

مواليدهم ووفياتهم صلوات الله عليهم.

١٤ ـ إخضاع متون الكافي أُصولاً وفروعاً إلى تبويب واحد، دون روضة الكافي.

تبويب وترتيب الكافي:

لتصنيف الأحاديث الشريفة وتبويبها وترتيبها طريقتان مشهورتان، وهما:

١ ـ طريقة الأبواب:

وفيها يتمّ توزيع الأحاديث ـ بعد جمعها ـ على مجموعة من الكتب، والكتب على مجموعة من الأبواب، والأبواب على عدد من الأحاديث، بشرط أن تكون الأحاديث مناسبةً لأبوابها، والأبواب لكتبها. وقد سبق الشيعةُ غيرَهم إلى استخدام هذه الطريقة، وأوّل من عرف بها منهم هو الصحابي الجليل أسلم أبو رافع (م ٤٠ أو ٣٥ هـ) في كتابه السنن والأحكام والقضايا إذْ صنّفه على طريقة الأبواب [١]، ثمّ شاع استخدامها بعد ذلك، وتأثّر بها أعلام المحدّثين من الفريقين؛ لما فيها من توفير المزيد من الجهد لمن أراد الاطّلاع على معرفة شيء من الأحاديث في حكمٍ ما والوقوف عليه بسهولة ويُسرٍ.

٢ ـ طريقة المسانيد:

والتصنيف بموجب هذه الطريقة له صور متعدّدة.

منها: القيام بجمع ما عند كلّ صحابي من الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، ثمّ يرتّبه على ترتيب الحروف، أو القبائل، أو السابقة في الإسلام، وهكذا حتّى ينتهي إلى النساء الصحابيّات، ويبدأ بأُمّهات المؤمنين [٢].

ومنها: القيام بجمع ما أسنده أحد أئمّة أهل البيت عليهم السلام من الأحاديث إلى رسول الله ﷺ في كتاب يسمّى «المسند»، مضافاً إلى اسم ذلك الإمام عليه السلام، كمسند الإمام الباقر أو الصادق عليهما السلام. وهذه الطريقة استخدمها تلاميذ الأئمّة عليهم السلام من رواة العامة.

ومنها: أن تجمع ـ من كتب الحديث ـ روايات راوٍ معيّن أسندها إلى الأئمّة عليهم السلام، وتدوّن في كتاب يسمّى «المسند» مضافاً إلى اسم ذلك الراوي الّذي أسند الأحاديث،

---

١. رجال النجاشي، ص ٦، الرقم ١.

٢. الخلاصة في أُصول الحديث، ص ١٤٧، ومن المسانيد المصنّفة بهذه الصورة مسند أحمد بن حنبل.

كما هو الحال في مسند زرارة بن أعيَن، ومسند محمّد بن مسلم المطبوعين.

ولو استخدمت هذه الصورة في جمع ما أسنده بعض الرواة الذين أكثروا من الرواية عن الأئمّة عليهم السلام ولم يرد توثيق بحقّهم، أو اختلف الرجاليّون بشأنهم؛ لسهّلت الوقوف على أُمور كثيرة قد تؤدّي إلى إعادة النظر في تقييم حال أُولئك الرواة؛ لأنّ النظر في نشاطهم العلمي وتراثهم الفكري يكشف عن أشياء ذات صلةٍ وثيقةٍ بالدقّة والضبط والعلم والوثاقة وغيرها من الأُمور التي ربّما لم تلحظ في تقييمهم بكتب الرجال.

ومهما يكن، فقد استخدم الكليني رحمه الله الطريقة الأُولى في تصنيف كتابه الكافي، لتلبيتها غرضه في أن يكون كتابه مرجعاً للعالِم والمتعَلّم، سهل التناول في استخراج أيّ حديث من أحاديثه.

وقد حقّق ثقة الإسلام هذا المطلب على أحسن ما يُرام، إذْ قسّم كتابه **الكافي** على ثلاثة أقسام رئيسيّة، وهي: أُصول الكافي، وفروع الكافي، وروضة الكافي.

ثمّ قسّم أُصول **الكافي** على ثمانية كتب اشتملت على (٤٩٩) باباً، وتجد هذا التصنيف نفسه مع فروع **الكافي** أيضاً، إذ اشتملت على (٢٦) كتاباً، فيها (١٧٤٤) باباً. أمّا قسم الروضة من **الكافي** فلم يخضعه إلى هذا المنهج من التصنيف، بل ساق أحاديثه تباعاً من غير كتب أو أبواب، بل جعله كتاباً واحداً.

شبهة فصل كتاب الروضة عن الكافي:

إنّ أوّل من أثار هذه الشبهة هو الخليل بن غازي القزويني (م ١٠٨٩ هـ)، فيما حكاه الشيخ عبدالله الأفندي في **رياض العلماء**؛ إذ قال في ترجمته: «.. وكان له رحمه الله أقوال في المسائل الأُصوليّة والفروعيّة انفرد في القول بها، وأكثرها لا يخلو من عجب وغرابة ـ إلى أن قال: ـ ومن أغرب أقواله: بأنّ **الكافي** بأجمعه قد شاهده الصاحب عليه السلام... وإنّ الروضة ليس من تأليف الكليني رحمه الله، بل هو من تأليف ابن إدريس، وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربّما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني أيضاً، ولكن لم يثبت»[1].

---

١. رياض العلماء، ج ٢، ص ٢٦١.

وقال السيّد الخوانساري في ترجمته أيضاً: «وكان ينسب تأليف روضة **الكافي** إلى صاحب **السرائر** ـ يعني ابن إدريس ـ كما ينسب ذلك أيضاً إلى الشهيد الثاني»[١].

جواب هذه الشبهة:

أوّلاً ـ ما في كتاب الروضة يشهد على أنّه للكليني:

المعروف عن كلّ كتاب أنّه مرآة عاكسة لشخصيّة مؤلّفه في أُسلوبه، ولغته، وطريقته في الكلام، ومعالجة ما يريد بحثه، أمّا إذا كان الكتاب من كتب رواية الحديث ـ ككتاب الروضة ـ ففيه زيادة على ما مرّ بيان سند الحديث وتحديد رجاله بشكل تتّضح معه أسماء مشايخ المؤلّف لكي لا يتّهم في الرواية بأخذها على علّاتها من غير سماع ولا تحديث، فيُرمى حينئذٍ بالتدليس.

وممّا يلحظ على كتاب الروضة جملة أُمور منها:

١ ـ أُسلوب عرض المرويّات فيه هو الأُسلوب بذاته في أُصول وفروع **الكافي**، إذ يبدأ أوّلاً بذكر سلسلة السند كاملة إلّا ما ندر ـ وهذه ميزة امتاز بها **الكافي** على غيره من كتب الحديث ـ ومن ثمّ اتّباع أُسلوب البحث عن طرق أُخرى مكمّلة للرواية وترتيب هذه الطرق بحسب جودتها، وهذا هو ما عُمل في أُصول وفروع الكافي، وأمّا كثرته هناك وقلّته هنا فهي لانعدام التبويب في الروضة وما فرضه محتوى الكتاب من عدم تنسيق الأحاديث فيه وتصنيفها إلى كتب وأبواب.

٢ ـ لغة الروضة من حيث العنعنة السائدة، والإصطلاح المتداول في نظام الإحالة على إسناد سابق، واختصار الأسانيد، والمتابعات والشواهد هي بعينها في أُصول **الكافي** وفروعه.

٣ ـ رجال أوّل السند من مشايخ ثقة الإسلام الكليني إلّا القليل النادر منهم حيث أخذ مرويّاتهم من كتبهم المتداولة في عصره والمعروفة الانتساب إلى أصحابها الثقات، وما قبلها من إسنادٍ فهو لها أيضاً، وهو ما يعرف بالإسناد المعلّق، ولا منافاة بينه وبين الأخذ من الكتاب مباشرة، كما فعل ذلك أيضاً في الأُصول والفروع.

٤ ـ طرق روايات الأُصول والفروع (سلسلة السند) إلى أصحاب الأئمّة عليهم السلام هي طرق روايات الروضة أيضاً.

---

١. روضات الجنّات، ج ٣، ص ٢٧٢.

٥ ـ ممّا امتاز به الكليني على سائر المحدّثين هي العِدَّة التي يروي بتوسّطها عن ثلاثة من المشايخ المعروفين وهم: أحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن خالد، وسهل بن زياد، وليس لهذه العِدّة من أثر في كتب الحديث الأُخرىٰ، وإن وُجدت فهي مأخوذة من الكافي. وروايات العِدّة توزّعت على الأصول والفروع والروضة.

٦ ـ هناك جملة وافرة من مرويّات الروضة مرتبطة بعناوين بعض كتبه المفقودة، كروايات تعبير الرؤيا المرتبطة بكتاب تعبير الرؤيا المفقود، وروايات رسائل الأئمّة عليهم السلام المرتبطة بكتاب الرسائل المفقود أيضاً. وهذا ما يقرب من احتمال نقلها من كتبه المذكورة إلى كتاب الروضة، لاسيّما وأنّ الكافي آخر مؤلّفات الكليني [١].

ثانياً: تصريح المتقدّمين بأنّ الروضة من كتب الكافي:

وهو ما ذكره الشيخ النجاشي في ترجمة الكليني، قال: «صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني ـ يسمّى الكافي ـ في عشرين سنة، شرح كتبه: كتاب العقل، كتاب فضل العلم ـ إلى أن قال: ـ كتاب الروضة. وله غير كتاب الكافي: كتاب الردّ على القرامطة...» [٢].

وقال الشيخ في الفهرست: «له كتب منها: كتاب الكافي، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً، أوّله كتاب العقل والجهل ـ إلى أن قال: ـ وكتاب الروضة آخر كتب الكافي. وله كتاب الرسائل...» [٣].

ثالثاً: تواتر طرق الشيعة إلى كتب الكليني ومنها الروضة:

من مراجعة ما ذكره الشيخ والنجاشي في بيان طرقهما إلى كتب الكليني ومنها الروضة كما مرّ عنهما، يعلم تواتر تلك الطرق وهي باختصار:

١ ـ الشيخ المفيد، عن ابن قولويه، عن الكليني.

---

١. ودليل كون كتاب الكافي الشريف آخر مؤلّفات ثقة الإسلام رحمه الله هو ما ذكره الكليني نفسه في ديباجة الكافي بشأن كتاب الحجّة؛ إذ وعد أن يُفرد لموضوع «الحجّة» ـ فيما لو أسعفه الأجل ـ كتاباً أوسع ممّا هو عليه في الكافي. ولكنّ يد المنون عاجلته قبل الشروع بما وعد به رحمه الله؛ إذ لا يُعرف له كتاب بعنوان «الحجّة» غير ما في كتاب الكافي، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدّم أيضاً.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٧٧، الرقم ١٠٢٦.

٣. الفهرست للطوسي، ص ٢١٠، الرقم ٦٠٢.

٢ ـ الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن ابن قولويه، عن الكليني.

٣ ـ الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن أبي غالب الزراري، عن الكليني.

٤ ـ الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن أحمد بن إبراهيم الصيمري، عن الكليني.

٥ ـ الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن التلعكبري، عن الكليني.

٦ ـ الحسين بن عبيدالله الغضائري، عن أبي المفضّل، عن الكليني.

٧ ـ السيّد المرتضى علم الهدى، عن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني.

٨ ـ أحمد بن علي بن نوح، عن ابن قولويه، عن الكليني.

٩ ـ ابن عبدون، عن الصيمري، عن الكليني.

١٠ ـ ابن عبدون، عن عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البزّاز، عن الكليني.

وهناك طرق اُخرى كثيرة لكتاب الكافي، كالطرق التي ذكرها الشيخ الصدوق وغيره ممّا لا حاجة إلى تتبّعها.

رابعاً: النقل القديم المباشر من كتاب الروضة:

وهذا وحده كافٍ لإبطال تلك الشبهة، وإليك بعض تلك النقولات من روضة الكافي:

١ ـ في كتاب **فرج المهموم** للسيّد ابن طاووس الحسني (م ٦٦٤ هـ)، قال:

> روينا بإسنادنا إلى الشيخ المتّفق على عدالته وفضله وأمانته محمّد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة ما هذا لفظه: قال: عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن فضّال، عن الحسن بن أسباط، عن عبدالرحمٰن بن سيابة، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت لك الفداء، إنّ الناس يقولون أنّ النجوم لا يحلّ النظر إليها... .[1]

٢ ـ وفيه:

> ما روينا بإسنادنا إلى محمّد بن يعقوب في كتاب الروضة من كتاب الكافي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عمّن أخبره عن أبي عبدالله عليه السلام، أنّه سئل عن النجوم... .[2]

ثمّ أخرجه من طريق آخر إلى كتاب ابن أبي عمير نفسه[3].

---

١. **فرج المهموم**، ص ٨٦، ح ١، والحديث سنداً ومتناً موجود في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٤٩.

٢. المصدر السابق، ص ٨٧، ح ١، وهو بعينه في الكافي، ج ٨، ص ٢٧٢، ح ٥٠٨.

٣. **فرج المهموم**: ص ٨٧ ذيل ح ٣.

٣ ـ وفيه:

ما روينا بإسنادنا عن محمّد بن يعقوب في كتاب الروضة أيضاً، عن أحمد بن عليّ وأحمد بن محمّد جميعاً، عن علي بن الحسين الميثمي، عن محمّد بن الواسطي، عن يونس بن عبدالرحمٰن، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن حمّاد الأزدي، عن هاشم الخفّاف، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: كيف بصرك بالنجوم؟... .[١]

٤ ـ وفيه:

روينا بإسنادنا إلى محمّد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: أنّ آزر أبا إبراهيم عليه السلام كان منجّماً...[٢]

ثمّ ذكر اختلاف طرق الرواية وقال: «محمّد بن يعقوب أبلغ فيما يرويه وأصدق في الدراية»[٣].

٥ ـ وفيه:

روينا بإسنادنا، عن محمّد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطية، عن سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحرّ والبرد... .[٤]

٦ ـ وفيه أيضاً:

روينا بإسنادنا إلى محمّد بن يعقوب الكليني أيضاً في كتاب الروضة قال: عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ بن عثمان، قال: حدّثني أبو عبدالله المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنّ الله تعالى خلق زُحَلَ في الفلك السابع... .[٥]

٧ ـ وقال السيّد ابن طاووس في جمال الأُسبوع:

وروى محمّد بن يعقوب من كتاب الروضة ممّا يتضمّن حديث الشيعة، يقول فيه عن أبي

---

١. فرج المهموم، ص ٨٨، ح ٤، وهو بعينه موجود في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٦٤.
٢. فرج المهموم، ص ٨٩، ح ٥، وهو بعينه في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٧٣.
٣. فرج المهموم، ص ٨٩، ذيل ح ٥.
٤. فرج المهموم، ص ٩٠، ح ٦، وهو نفسه في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٨٩.
٥. فرج المهموم، ص ٩٠ ـ ٩١، ح ٧، وهو في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٨٤.

الحسن صلوات الله عليه: إنّهم لطالما اتّكوا على الأرائك.... [١]

٨ ـ وقال السيّد ابن طاووس في فلاح السائل:

ما روينا بإسنادنا المشار إليه عن محمّد بن يعقوب الكليني رضوان الله جلّ جلاله عليه فيما رواه في كتاب الروضة من كتاب الكافي، قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد ابن عيسى، عن الحسين بن سعيد جميعاً؛ عن ابن أبي عمير، عن حسين بن أحمد المنقري، عن يونس بن ظبيان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ألا تنهى هذين الرجلين عن هذا الرجل؟.... [٢]

٩ ـ وفيه أيضاً:

وروى محمّد بن يعقوب الكليني في كتاب الروضة في أوّل خطبة عن مولانا علي عليه السلام: أمّا بعد، فإنّ الله تبارك وتعالى بعث محمّداً صلى الله عليه وآله بالحقّ ليخرج عباده من عبادة عباده إلى عبادته.... [٣]

١٠ ـ وأورد الشيخ حسن بن سليمان الحلّي أحد علماء القرن التاسع الهجري، ومن تلامذة الشهيد الأوّل في كتابه المحتضر عِدّة أحاديث عن محمّد بن يعقوب الكليني [٤]، وجميعها من أحاديث روضة الكافي [٥].

التعريف بكتاب الروضة:

شغلت الروضة ـ كما مرّ ـ القسم الثالث من كتاب الكافي وذكر فيها الشيخ محمّد بن يعقوب أُموراً شتّى من خطب الأئمّة عليهم السلام ورسائلهم وحكمهم ومواعظهم، مع تفسير عدد كبير من الآيات القرآنية الكريمة، متعرّضاً بين حين وآخر لزهد النبي صلى الله عليه وآله وشيئاً من سيرته المشرّفة، مختاراً نماذج من الأنبياء عليهم السلام للتحدّث عن

---

١. جمال الأُسبوع، ص ٢٧٣، والحديث نفسه في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٠٦.

٢. فلاح السائل، ص ٢٨٤، ح ١٧٦، والحديث في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٧٧.

٣. فلاح السائل، ص ٢٧٣، ح ٢٤٨، والحديث في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٤٠٢.

٤. المحتضر، ص ٤٨، ٤٩، ٥٧، ١٢٩، ١٣١، ١٥٦.

٥. راجع: بحسب ترتيب الأحاديث المنقولة منه في المحتضر في الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٦٦، ١٥٢٨٤، ١٤٨٣٣، ١٥١٩٢، ١٥٣٥١ و ١٥٢٠٧.

قصصهم وأقوالهم.

كما يجد المتتبّع لأحاديث الروضة نتفاً من الأحداث التاريخيّة المهمّة، وسير بعض الصحابة وكيفيّة إسلامهم، مع كثير من أخبار الصالحين وآداب المتأدّبين، ولم ينس حقوق المسلمين فيما بينهم، وما جبلت عليه القلوب، ومخالطة الناس وأصنافهم وأمراضهم وطرق علاجها.

كما حشد في الروضة أحاديث عن بعض الفضائل ومدحها، وعن الرذائل وذمّها، وأُموراً أُخرى عن المطر والشمس والقمر والنجوم حتى يبدو للباحث أنّ هذا الجزء الحافل بمختلف الأخبار من عقائد وتفسير وأخلاق وقصص وتاريخ وجغرافية وطبّ وفلك جاء اسماً على مسمّاه، فهو كالروضة الندية حقّاً، تجمع أشتاتاً من الورود والرياحين، بيد أنها لا تخلو من أشواك وعلى الخبير المنقب أن يتحاشاها.

ولم تصنّف أحاديث الروضة كسابقيها ـ الأُصول، والفروع ـ على أساس الكتب والأبواب، وإنّما ذُكِرت أحاديثها تباعاً خالية من كلّ عنوان، وقد غاب المنهج بشكل واضح وذلك بتشتيت الأحاديث ذات العلاقة ببعضها في مواضع متفرّقة من هذا الجزء ممّا يصعب تناولها إلّا بقراءة جميع الأحاديث الواردة فيه.

هذا... ويمكن انطباق خطوات المنهج العام في أُصول **الكافي** وفروعه على خطوات المنهج المتّبع في **الروضة** ـ ما عدا التبويب ـ وذلك لتكرار معظمها في هذا الجزء من **الكافي** إلّا أنّ الفارق الأساس بينهما، هو أنّ أحاديث الأُصول والفروع قد عالجت أُموراً مخصّصة بذاتها كما أعربت عنها عناوين كتب **الكافي**.

أمّا أحاديث الروضة، فهي وإن أمكن حصر بعضها بكتب أو أبواب معيّنة إلّا أنّ بعضها الآخر لا يمكن دَرْجه تحت ضابط معيّن، وذلك لتناولها أُموراً بعيدة عن علوم الشريعة، ومعالجتها أحداثاً ذات علاقة بشخصيّات إسلامية معيّنة، أو لكونها متفرّدة بمعلوماتها ولا يمكن ضمّ غيرها من الأحاديث إليها، ممّا يتطلّب معه كثرة عناوين الأبواب بعدد تلك الأحاديث التي تحمل هذه الصفة، اللهمّ إلّا إذا جمعت مثل

تلك الأحاديث تحت عنوان «متفرّقات» أو ما شابه ذلك.[١]

١. لقد كتب الدكتور ثامر العميدي كتاباً بعنوان «حياة الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني» استجابة لطلب مسؤول المؤتمر العالمي لثقة الإسلام الكليني، وسيطبع مع مجموعة آثار المؤتمر، وقد قام الشيخ حيدر المسجدي بتلخيص هذين العنوانين: «حياة الشيخ الكليني» و «كتاب الكافي» من ذلك الكتاب، وقد قام بمراجعتهما السيّد محمود الطباطبائي.

٣. عملنا في الكتاب

بعد تصويب طرح تصحيح وتحقيق كتاب **الكافي** من قبل الهيئة العلميّة لمؤسّسة دارالحديث، وبعد مراجعة طبعات **الكافي** الموجودة وملاحظة توقّعات الطبقة العلميّة ومجموع المخاطَبين بكتب الحديث؛ شُخّصت خمسة أهداف لهذا المشروع المهمّ، وهي كالتالي:

١. عرضُ أصحّ متون **الكافي** وأقربها إلى ما صدر عن قلم الكليني، اعتماداً على أفضل النسخ الخطّيّة الموجودة، مع ذكر نسخ البدل التي يحتمل صحّتها في الهامش.

٢. التحقيق في جميع جوانب أسناد **الكافي** ورفع إشكالات السقط والتصحيف والتحريف الواردة فيها، مع حلّ المشكلات الحاصلة إثر الطريقة التي اتّبعها الكليني في نقل الأسناد كالتعليق، والتحويل، وإرجاع الضمائر في أوّل السند وغيرها.

٣. بحثُ وتشخيص مشابهات أحاديث **الكافي** في نفس الكتاب وفي سائر مصادر الحديث المهمّة وتطبيقها متناً وسنداً.

٤. رفع إجمال وإبهام بعض كلمات **الكافي** وجمله وأحاديثه، وذلك بشرحها وتوضيحها توضيحاً مختصراً نافعاً.

٥. إظهار حركات الإعراب والصرف على جميع الكلمات الواردة في أحاديث **الكافي**، مضافاً إلى القيام ببعض الأعمال الفنّية والشكليّة الأُخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بتطبيق العمل على اُنموذج معيّن، فطبق منهج العمل على مقدار من اُصول **الكافي** وقسم من فروعه، وبعد تكميله بعثنا به إلى أكثر من ثلاثين من أفاضل علماء الحوزة العلميّة ومتخصّصي كتب الحديث لاستطلاع آرائهم في هذا العمل والأخذ بمقترحاتهم والاستفادة من تجاربهم، وقد أرسل لنا الكثير بمقترحاتهم وآرائهم، وعندها شرعنا بعملنا بسعة وجدّيّة.

مراحل التحقيق

نُظِّم العمل على عشر مراحل، وهي:

المرحلة الأُولى
معرفة النسخ الخطّيّة وتقييمها

تعتبر معرفة النسخ الخطّيّة وتقييمها وترتيبها الأولى فالأولى من أهمّ الأركان الأساسيّة للتصحيح، وبدون ذلك سوف يكون العمل التصحيحي أبتراً وناقصاً لاقيمة له، ولهذا قُمنا في المرحلة الأُولى من العمل بمراجعة جميع فهارس النسخ الخطّية الموجودة لتشخيص ومعرفة النسخ الخطّيّة المختصّة بالكافي، وهيّئنا قائمة كاملة بالنسخ الخطّيّة المتوفّرة مع ذكر خصائص كلّ واحدة منها.

وفي هذه المرحلة تمّ تشخيص أكثر من (١٦٠٠) نسخة خطّيّة **للكافي** في مكتبات إيران ومكتبات عالميّة أُخرى، حيث يعود تأريخ كتابة (١٣) نسخة منها إلى القرن السابع حتّى نهاية القرن التاسع الهجري، ويعود تأريخ (٦٤) نسخة منها إلى القرن العاشر، ويعود تأريخ (١٣٠٠) نسخة منها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وأكثر من (٢٠٠) نسخة تعود كتابتها إلى القرن الثالث عشر الهجري.

وبعد هذا قمنا بتقييم هذه النسخ وترتيبها الأولى فالأولى منها على أساس الملاكات التالية:

١. التقدّم التأريخي للنسخة.

٢. باعتبار كاتب النسخة، فتقدّم النسخ التي كتبها كبار العلماء والمحدّثين على غيرها.

٣. باعتبار من قابلها، أو مَن قوبلت أو صحّحت النسخة عنده مِن العلماء والمحدّثين المشهورين.

٤. باعتبار تعداد النسخ التي قوبلت النسخة معها وفي أزمنة مختلفة.

٥. كون النسخة مملوكة لأحد كبار العلماء أو المحدّثين.

وطبقاً لهذه الملاكات عُيّنت أكثر من مائة نسخة من أفضل النسخ الخطّيّة المتوفّرة من نسخ الكافي، وقد طلبناها من محالّ حفظها، ووصلت بأيدينا منها ثلاث وسبعون نسخة.

ولابدّ أن نلفت أنظار القرّاء المحترمين إلى أنّ تأريخ كتابة نسختين من النسخ الموجودة بأيدينا يعود إلى القرن السابع الهجري، ونسخة أُخرى تعود إلى القرن الثامن، ونسختان منها بخطّ ملّا فتح الله الكاشاني صاحب كتاب **منهج الصادقين**، ونسخة بخطّ الحرّ العاملي، وعدّة نسخ منها قد قوبلت وصحّحت عند الحرّ العاملي أيضاً.

وفيها نسخة حملت علامة بلاغ الشهيد الثاني﵀، وعدّة نسخ أُخرى قد قوبلت مع نسخة الشهيد الثاني. كما أنّ هناك نسخ متعدّدة حملت علامة بلاغ العلّامة المجلسي﵀، ومنها أيضاً نسخة حملت علامة بلاغ وإنهاء المرحوم ملّا صالح المازندراني. ومنها نسخة قرأها الملّا صالح المازندراني عند ملّا محمّد تقي المجلسي المعروف بالمجلسيّ الأوّل وتشهد به علامة بلاغ بخطّ الملّا محمّد تقي المجلسي. ونسخة أُخرى قوبلت عند الشيخ البهائي وعليها علامة إنهاء بخطّه الشريف.

ومنها نسخة أيضاً بتصحيح الملّا محمّد أمين الإسترآبادي. وتوجد عدّة نسخ أُخرى عليها علامة سماع الشيخ صالح البحراني، إلى غير ذلك من النسخ التي سوف يأتي تفصيلها عند الكلام في وصف النسخ الخطّيّة المعتمدة إن شاء الله تعالى.

المرحلة الثانية

معرفة المصادر التي تعدّ نسخة فرعيّة للكافي

مضافاً إلى النسخ الخطّيّة توجد عدّة مصادر روائيّة تعدّ نسخاً فرعيّة للكافي؛ لنقلها رواياته واعتماد مؤلّفي هذه المصادر على نسخة أو نسخ من **الكافي** الموجودة عندهم، فاعتبرنا هذه المصادر كبقيّة النسخ الخطّيّة، واعتمدناها في تصحيح كتاب **الكافي**.

ويمكن تقسيم هذا القسم من نسخ **الكافي** (أي النسخ الفرعيّة) إلى ثلاثة أقسام:

أ. المصادر الواسطة

المراد بالمصادر الواسطة: هي الكتب التي نُقلت فيها روايات **الكافي** عن النسخ الموجودة للكافي عند مؤلّفيها، وليس لهم سند خاصّ يصلهم بالكليني ولا بالكافي. وهذه المصادر كالتالي:

١. شروح الكافي، مثل: شرح أُصول الكافي لملا صدرا، الرواشح السماوية والتعليقة على

الكافي لمير داماد، وشرح ملّاصالح المازندراني، ومرآة العقول وغيرها.

ولابدّ من الالتفات إلى أنّنا لا نحسب جميع ما نُقل في هذه الشروح بعنوان نسخة فرعيّة للكافي، بل نحسب ما نحرز ونتيّقن أنّه منقول من متن **الكافي** فقط.

٢. **الوافي** للعلّامة الفيض الكاشاني، ويعتبر ما نقله **الوافي** من روايات **الكافي** من أصحّ النقول، ولهذا يعدّ من أفضل النسخ الفرعيّة **للكافي**.

٣. **وسائل الشيعة** للشيخ الحرّ العاملي.

٤. **بحار الأنوار** للعلّامة المجلسي.

علماً بأنّنا نعتبر ماجاء في **الوافي** و**الوسائل** و**البحار** نسخة فرعيّة إذا صُرّح بأنّ الرواية نقلت من **الكافي**، أمّا في صورة احتمال نقلها عن مصدر آخر غير **الكافي** فعندها لا نعتبر هذه الكتب الثلاثة من النسخ الفرعيّة **للكافي**.

ولابدّ من الالتفات إلى أنّه في خصوص **الوافي** أحياناً ينقل متناً خاصّاً مشتركاً ويذكر له عدّة أسناد وعن عدّة كتب حديثيّة أحدها **الكافي**، ففي هذه الحالة يكون تشخيص أنّ هذا الحديث نُقل عيناً من **الكافي**، أو نقل من غيره من الكتب الأربعة أمر مشكل، وفي هذه الموارد قمنا بمقابلة المتن مقابلة دقيقة، وعاملناها معاملة نسخة فرعيّة **للكافي**، ونقلنا موارد اختلافها مع الكتب الأُخرى. نعم، إذا ثبت لدينا بواسطة بعض القرائن أنّ الفيض رحمه الله نقل هذا الحديث عن غير **الكافي**، فلم ننقل الاختلافات الواردة فيه.

ب ـ مصادر الكافي

المراد من مصادر **الكافي**: هي الكتب الروائيّة المتقدّمة عليه والتي للمرحوم الكليني طريق وسند خاصّ إلى مؤلّفيها أو إلى نفس هذه الكتب وصرّح بذلك؛ مثل: **المحاسن**، **بصائر الدرجات** وغيرهما.

ج ـ المصادر الروائيّة المهمّة للشيعة

ويراد بها الكتب التي نقلت عن **الكافي** أو الكليني بواسطة أو عدّة وسائط مشخّصة ومعيّنة، كأكثر الروايات المنقولة في **التهذيب** و**الاستبصار**، وكذا بعض روايات **الفقيه** وبقية كتب الشيخ الصدوق.

المرحلة الثالثة
مقابلة الكافي مع النسخ الخطّيّة والفرعيّة

لا شكّ أنّ المقابلة مع النسخ الخطّيّة تعتبر من الأركان المهمّة في عمل التصحيح، وهذا العمل ـ مضافاً إلى أنّه يستغرق زماناً طويلاً ـ بحاجة إلى دقّة كثيرة، وتتضاعف صعوبة العمل عندما تكون أكثر النسخ رديئة الخطّ ولا تقرأ إلّا بصعوبة شديدة، وفي موارد عديدة وكثيرة تسخدم العدسات المكبّرة لقراءة كلمة مّا، أو يستعان بعدّة أفراد متخصّصين لقرائتها وتشخيصها.

وممّا يزيد في مشقّة العمل أنّنا نرى أنّ بعض النسخ التي ينبغي مقابلتها قد قوبلت مع أصلها، وأُثبت ما سقط أو صحّح منها في حاشيتها، وكما أنّ أكثر النسخ الخطّيّة قد قوبلت مرّة أُخرى مع سائر النسخ وأُثبتت الاختلافات في الحاشية برموز معيّنة، ولكي تميّز النسخة الجديدة عن نسخة الأصل استدعى ذلك وقتاً طويلاً، فكان العمل بحاجة إلى دقّة شديدة وسعة تُتحمّل معها المشقّة. وقد سعينا أن نُوجد الظروف الملائمة لعمل المقابلة؛ كي ننقل الاختلافات الواردة في النسخ ومعرفة حواشيها بدقّة وأمانة.

و من الطبيعي أنّ مَن يقوم بالمقابلة مهما كانت دقّته، فسوف تفوته بعض الاختلافات، ومقتضى إتقان العمل مقابلة كلّ متن مع النسخة الواحدة مقابلتين كاملتين كي يحصل الإطمينان بنقل جميع الاختلافات الواردة فيه، ولكنّنا لم نقم بهذا العمل وذلك لكثرة نسخ **الكافي**، فهو غير ممكن في فترة زمنيّة محدّدة، بل يقتضي وقتاً طويلاً، ولذا اكتفينا بأن نقابل كلّ نسخة مرّة واحدة مع ملاحظة الدقّة والعناية الشديدتين، وسعينا أن نراجع مراجعات متعدّدة في خصوص الموارد المهمّة لكي نجبر النواقص المحتملة.

وفي هذه المرحلة قمنا بمقابلة كلّ كتاب من كتب **الكافي** مقابلة دقيقة مع سبع إلى إحدى عشرة نسخة خطّيّة، مضافاً إلى مقابلة جميع النسخ الفرعيّة التي تقدّم ذكرها، ونقلنا جميع الاختلافات الواردة فيها.

وكان العمل في هذه المرحلة مثمراً جدّاً حيث إنّه ـ مضافاً إلى أنّنا استعنّا به في تصحيح **الكافي** ـ تمّ حفظه كأسناد قيّمة يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في أيّ وقت.

المرحلة الرابعة
تصحيح المتون وتقويمها

إنّ المادّة الأوّليّة التي اعْتُمدت في تصحيح الكافي عبارة عن نسخ البدل التي نُقلت عن النسخ الخطّيّة وحواشيها وعن النسخ الفرعيّة؛ ويقوم المصحّح بتشخيص النسخة الراجحة بملاحظة سياق الرواية ورعاية أُصول فقه الحديث والقواعد الأدبيّة، ويغيّر المتن في صورة إحراز الأرجحيّة. وأمّا إذا لم يحرز الأرجحيّة، بل كانت جميع نسخ البدل مرجوحة، فإنّه لايغيّر شيئاً وإنّما يكتفي بالإشارة إلى ذلك في الهامش.

وقد لاحظنا في تصحيح الكافي **عدّة ضوابط كلّيّة**، وهي كالتالي:

الأوّل: لقد كان الهدف المهمّ والأساسي في تصحيح **الكافي** هو إراءة أصحّ المتون وأقربها إلى ما صدر عن قلم الكليني ـ كما أسلفنا ـ ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف المهمّ لا يوجد طريق آخر غير الاعتماد على نُسَخه الخطّيّة والفرعيّة، ولهذا لم نقم بأيّ تصحيح لم يستند إلى هذه النسخ، ونذكر في موارد التصحيح رموز النسخ المعتمدة الموافقة في الهامش بهذه الصورة: «هكذا في بف، بن،...».

ولأجل حفظ الأمانة نرى أنّ المحقّق في الموارد التي يرى أن كلمة أو عبارة منها غير صحيحة، وجميع النسخ المعتمدة مطابقة لهذه الكلمة أو العبارة، ولا توجد نسخة واحدة تؤيّد ما يراه المحقّق، فإنّه يُبقي المتن على حاله ولم يغيّر شيئاً منه، ويشير في الهامش إلى مايراه صحيحاً.

الثاني: لمّا لم نعثر على النسخة الأصليّة **للكافي** من بين النسخ، كان الملاك في تصحيحه هو التلفيق بين نسخه وترجيح الراجحة منها على المرجوحة، بمعنى أنّه لو كان اعتبار نسخة البدل أقوى من المتن المطبوع، وقد أُيّدت نسخة البدل بنسخ خطّيّة معتبرة، قمنا بإثبات نسخة البدل في المتن، وصحّحنا المتن طبق هذه النسخ، وننقل المرجوح المنقول في **الكافي** المطبوع مع النسخ الموافقة له في الهامش.

الثالث: نظراً إلى أنّ من المحاور الأصليّة في تصحيح المتون هو تقييم نسخ البدل ومعرفة الراجحة والمرجوحة منها، كان الملاك الأصلي في تعيين اعتبار نسخة البدل

طبق الملاكات الثلاثة الآتية:

١. اعتبار نسخة البدل بذاتها

والمراد باعتبار نسخة البدل بذاتها هو أنّ نسخة البدل لو أُثبتت في المتن سوف تجعل الرواية سلسة وواضحة وأصحّ من غيرها.

ويمكن القول بأنّ أهمّ ملاك في ترجيح نسخة البدل على متن **الكافي** في المطبعة الإسلاميّة هو هذا الملاك. ويكون تشخيصُ هذا في عهدة مقوّم النصّ.

وعمدة الملاكات الموجبة لاعتبار نسخة البدل بذاتها هي عبارة عن كونها موافقة لسياق الحديث وللذوق الحديثي، وموافقتها لمصدر أو عدّة مصادر روائيّة مهمّة، وموافقتها لشواهد من آيات الذكر الحكيم، وموافقتها للقواعد النحويّة والصرفيّة المسلّمة وغيرها.

٢. قيمة النسخ الخطّيّة واعتبارها

ومن الملاكات الأُخرى التي يكون لها تأثير في ترجيح واعتبار نسخة البدل، هي قيمة النسخة الخطّية التي تنقل نسخة البدل عنها واعتبارها ورجحانها على غيرها من النسخ.

وبعبارة أُخرى: فرق بين نسخة البدل التي تنقل عن نسخة خطّية عاديّة وبين ما تنقل عن نسخة خطّية كتبها ملّا فتح الله الكاشاني ﷺ - مثلاً - وقابلها مع عدّة نسخ أُخرى، أو بينها وبين نسخة كُتبت في القرن الثامن مثلاً.

٣. تعداد النسخ المتوافقة على نسخة البدل.

و من الملاكات الأُخرى المعتبرة في ترجيح نسخة البدل على غيرها، هي تعداد النسخ المتوافقة من بين النسخ التي قوبلت على نسخة البدل المذكورة، أصليّة كانت أو فرعيّة.

وبعبارة أُخرى: كلّما ازداد عدد النسخ الخطّيّة المتوافقة على نسخة البدل ارتفعت قيمة نسخة البدل.

وبعد حذف نسخ البدل المغلوطة، ولأجل تعيين مكانة نسخ البدل التي يحتمل فيها

الصحّة، وهل أنّ نسخة البدل تذكر في الهامش أو أنّها تنقل إلى المتن وما في المتن ينقل في الهامش، لابدّ من ملاحظة الملاكات الثلاث المشار إليها في عرض واحد، وفي صورة اشتمال نسخة البدل على الملاك الأوّل أو الملاكات الثلاث فلابدّ أن تثبّت في المتن، وأمّا ما في الكافي المطبوع فإنّه إن لم يكن خطأ فإنّه يذكر في الهامش بعنوان نسخة بدل مع بقية النسخ الأُخرى التي تنقل في الهامش.

هذا إذا كانت نسخ البدل متفاوتة في القوّة والضعف من حيث المعنى، فيكون الملاك في تصحيح **الكافي** هو كونها أكثر قوّة واعتباراً، أمّا إذا كانت نسخ البدل بقوّة واحدة وكونها معتبرة بعرضٍ واحد ولا ترجيح لمحتوى إحداها على الأُخرى، ففي هذه الصورة يؤخذ بأكثريّة النسخ الموجودة، وهي التي تثبّت في المتن، وتنقل النسخ الأُخرى ذات العدد الأقلّ في الهامش باعتبار كونها نسخة بدل مرجوحة.

*** مطالب لابدّ من ذكرها:**

١. عاملنا متن الكافي المطبوع (بتحقيق المرحوم الغفّاري وطبع دار الكتب الإسلاميّة) معاملة نسخة معتبرة وهكذا سائر طبعاته الحجريّة عوملت كلّ واحدة منها معاملة نسخة واحدة معتبرة.

٢. ذكرنا أنّنا نعتمد في تصحيح **الكافي** على قاعدة ترجيح الراجح على المرجوح، وهذا يتمّ مع تلقّي فرضية مسلّمة، وهي أنّنا نعرف أنّ المتن الذي كتبه المؤلّف وصدر منه يكون من أصحّ المتون، ولكنّ هذا المتن استنسخ مرّات عديدة وعلى أثرها وقعت اشتباهات من النسّاخ، وقد تكثّرت هذه الاشتباهات كلّما كثرت الاستنساخات على مرّ التأريخ.

ولهذا اعتمدنا في تصحيح الكافي على النسخ القديمة والمعتبرة لكي نصل إلى المتن الأصلي للكتاب والذي هو أصحّ المتون.

الرابع: لقد أشرنا في الهامش إلى جميع الاختلافات الواردة بين النسخ المعتمدة التي يحتمل صحّتها، سواء كانت تغيّر المعنى أم لم تغيّره، ما عَدا كلمات الدعاء أمثال: (عليه السلام، وعليهما السلام، وعليهم السلام، وصلّى الله عليه وآله، وصلوات الله عليه و...)،

وكلمات التعظيم، مثل: (تعالى، وعزّوجلّ و...). وكان الملاك الوحيد في حذف نسخة البدل هو كونها مغلوطة ولا وجه لها.

وأمّا كلمات الدعاء والتعظيم فقد اخترنا أقرب نسخة إلى سياق الحديث، وأعرضنا عن ذكر بقيّة النسخ. نعم، ذكرنا مقداراً قليلاً من الاختلافات الواقعة في خصوص كلمات التعظيم إذا كانت واردة في كلام الإمام عليه السلام، وبعض كلمات الدعاء في موارد خاصّة.

ثمّ إنّه لابدّ من الالتفات إلى أنّنا نرى أنّ نقل نسخ البدل في تصحيح هذا الكتاب بهذه السعة ضروريّة من جهات عديدة وهي:

١. تأثير بعض نسخ البدل التي يظهر منها أنّها قليلة الأهميّة في الاجتهاد المتداول في الحوزة العلميّة، فمثلاً: جاء في الروايات كلمة فيها فاء التفريع في نسخة وفي نسخة اُخرى جاءت نفس الكلمة معطوفة بواو العطف، فسوف يتولّد هنا فهمان وتصوّران للرواية.

٢. يعدّ متن الكافي من المتون المهمّة، فهو ليس من الكتب التأريخيّة التي تسرد لنا حوادث تأريخيّة أو قصصاً سالفة لايؤثّر فيها استبدال كلمة بأُخرى، بل هو نصوص حديثيّة يلزم رعاية الدقّة الشديدة في نقلها والتوجّه الخاصّ في كلمات المعصومين عليهم السلام.

٣. الابتعاد عن استعمال الذوق في حذف نسخ البدل أو إثباتها.

٤. جلب اعتماد المخاطبين والقرّاء الكرام؛ كي لا يتصوّر المحقّقون عامّة والمتخصّصون في علم الحديث أنّنا إنّما لم نذكر بعض نسخ البدل لقلّة أهمّيّتها أو لكونها لا تغيّر المعنى، كي يقال: إنّها قد تكون لها تأثير في المعنى.

٥. ترك الطريق مفتوحاً أمام المخاطبين الكرام ومراجعي كتاب **الكافي** كي ينتخبوا متوناً اُخرى ولعلّها أفضل، وعدم تحميلهم ما انتخبناه.

وقد كلّفنا بهذا الأمر أحد أعمدة الحوزة العلميّة، وكان يصرّ أن نذكر الحدّ الأكثر لنسخ البدل، وكان يعتقد بأنّ هذا الأمر -مضافاً إلى كونه لا يوجب ضعف **الكافي** -سوف يقوّي متن الكافي، ويمنحه أهمّيّة عالية، وذكر بأنّ هذه الطريقة من أفضل الطرق المتّبعة لصيانة كلام المعصوم والدفاع عنه.

المرحلة الخامسة
تصحيح وتحقيق أسناد الكافي

لقد قمنا بتحقيق وتصحيح أسناد الكافي بصورة منفصلة؛ وذلك لأن البحث في هذا المجال علميّ وتخصّصي يحتاج إلى فحص وتحقيق أكثر؛ وفي هذه المرحلة قمنا بعلاج مجموعتين من مشكلات أسناد الكافي، وهما:

١. المشكلات الناشئة من سهو النسّاخ واشتباههم، والذي يؤدّي إلى التحريف والتصحيف أو السقط في الأسناد، والمستند الأصلي لرفع هكذا مشاكل هو نسخ البدل التي نقلت من النسخ الأصليّة والفرعيّة للكافي. ففي هذا المجال في صورة حصول تغيير في الأسناد لابدّ من الإشارة إلى دليل ذلك من النسخ الموجودة بصورة دقيقة، وهكذا لابدّ من ذكر الصورة السابقة الموجودة في الكافي المطبوع. ولكن في الموارد التي يحتمل سقط في أسناد الكافي أو تصحيف ولكن لم نصل إلى دليل على ذلك من النسخ المتوفّرة لدينا، فأشرنا في الهامش إلى الوجه الصحيح المحتمل وقرائنه.

٢. المشكلات الناشئة من كيفيّة تركيب أسناد الكافي، مثل: التعليق في الإسناد، والتحويل في الأسناد، وإرجاع الضمائر الواردة في بدايات الأسناد، وكذا موارد أُخرى شبه التعليق، مثل: «بهذا الإسناد» أو «بالإسناد» و...، وتشخيص جميع هذه الموارد ومعرفتها ليس بسهل.

القواعد المتّبعة في تصحيح الأسناد

لقد طبّقنا ستّ قواعد لتصحيح الأسناد ورفع مشكلاتها، وسنذكر هذه القواعد الستّة الواحدة بعد الأُخرى مع ذكر مثال لكلّ واحدة لكي يسهل فهمها على القارىء المحترم، ويتّضح له مدى الدقّة التي روعيت في تصحيح الكتاب وإمكان تعميمها على الموارد المشابهة.

وهذه القواعد هي:

١. كثرة رواية راوٍ معيّن عن راوٍ آخر يكون سبباً في تحريف اسم راوٍ إلى اسم راوٍ آخر. مثلاً: نرى أنّ الحسن بن محبوب يروي روايات كثيرة عن جميل بن صالح، وهذا معروف، وأحياناً ينقل الحسن هذا في بعض الروايات عن جميل بن درّاج، فباعتبار

كثرة رواياته عن جميل بن صالح وتعدّدها، يحرّف جميل بن درّاج إلى جميل بن صالح.

٢. الارتباط الشديد بين راويين كثيراً مّا يكون موجباً إلى تحريف الأسناد.

لا يخفى على من له اطّلاع بأسناد **الكافي** أنّ عليّ بن إبراهيم روى كثيرة كثيرة عن أبيه، حتّى جاء ما يقارب أربعة آلاف مورد من أسناد **الكافي** بهذا الطريق: «عليّ بن إبراهيم عن أبيه» أو «عليّ، عن أبيه».

وهذا الارتباط بهذه السعة كان سبباً في إيجاد أُنس ذهني لدي بعض النسّاخ بين هذين الاسمين، ففي كلّ مورد يجد «عليّ بن إبراهيم» يكتب بعده: «عن أبيه» بلا تروّ.

٣. قد تكون غرابة اسم راوٍ موجبة لتحريفه إلى اسم راوٍ مشهور أو راوٍ آخر أشهر، مثل: تحريف «البعقوبي» إلى «اليعقوبي»، أو تحريف «زربي» إلى «رزين».

٤. اعتياد النسّاخ كتابة لفظ «بن» بعد أوّل جزء من اسم الراوي.

إنّ من الألفاظ التي تتكرّر في الأسناد كثيراً لفظة «بن» وتذكر عادة بعد الجزء الأوّل من اسم الراوي، وهذا الأمر يوجب التحريف في الأسماء التي يكون الجزء الثاني منها بلفظ «أبي» فتحرف إلى «بن»، فمثلاً: يحرّف «ثابت أبي سعيد» إلى «ثابت بن سعيد» أو يحرّف «معلّى أبي عثمان» إلى «معلّى بن عثمان».

٥. انتقال النظر من اسم راو إلى اسم راو آخر يكون سبباً في السقط في السند.

مشابهة لفظين في الكتابة مشابهة قريبة تكون عاملاً من عوامل التحريف وتوجب السقط في السند، وهذا ما حدث في بعض أسناد **الكافي** ووقفنا عليه في بعض الموارد، فمثلاً: وقع هذا في **الكافي**، ح ٢٣٩٦، فجاء في **الكافي** المطبوع: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر»، في حين أنّ أصله هكذا: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر» ولشدّة قرب هذين الاسمين، أو اتّحادهما في «أحمد بن محمّد» وللمشابهة الكاملة بينهما نرى أنّ نظر الناسخ ينتقل من «أحمد بن محمّد» الأوّل إلى «أحمد بن محمّد» الثاني، ويكون موجباً لوقوع السقط في السند.

٦. الاختصار في عنوانين متواليين يكون سبباً في التحريف والإدغام.

اختصار أسماء الرواة اعتماداً على الأسناد المتقدّمة قد اتّفقت في الأسناد مرّات عديدة، فقد رأينا في بعض الموارد عند اختصار اسم راويين متواليين إدغامَ هذين

الاسمين أحدهما في الآخر. فمثلاً: نرى في الكافي المطبوع، ج ١، ص ٣٩٨، ح ٤ سند الحديث هكذا يبدأ: «محمّد بن أحمد، عن محمّد بن خالد»، والحال أنّ أصل السند هكذا: «محمّد، عن أحمد»، والمراد من «محمّد» هو «محمّد بن يحيى»، ويراد من «أحمد»: «أحمد بن محمّد»، وقد ذكر هذين الراويين في السند المتقدّم.

معلومات متفرّقة أُخرى تفيد في تصحيح الأسناد

إنّ التصحيح ـ مضافاً إلى اعتماده على ما نقل في النسخ وملاحظة القواعد العامّة للتحريف والتصحيح ـ يعتمد على معلومات وقرائن متفرّقة ومتنوّعة إذا غفل عنها المصحّح لم يتّخذ الموقف الصحيح. ومن هذه المعلومات التي اعتمدناها في تصحيح أسناد الكافي كالتالي:

١. ورود الحديث في الكتب الحديثيّة، أعمّ من كونها متقدّمة أو متأخّرة.

٢. ورود الحديث أو بعضه في موضع آخر من الكافي.

٣. الاستفادة من المعلومات المتوفّرة حول ارتباط الرواة بعضهم بالبعض في الروايات.

٤. الاستفادة من المعلومات المتوفّرة في اُمّهات الكتب الرجاليّة، أمثال: فهرست الشيخ الطوسي، ورجال النجاشي، ومشيخة الكتب، مثل: الفقيه والتهذيب.

٥. المعلومات التأريخيّة.

٦. المعلومات الموجودة في كتب الأسماء والألقاب وغيرها.

٧. المعلومات الموجودة في كتب اللغة.

٨. المعلومات الموجوة في كتب الأنساب.

٩. المعلومات الموجودة في تراجم أقرباء الراوي وذويه.

١٠. المعلومات الموجودة في تراجم تلامذة الراوي ومشايخه.

١١. معرفة أنواع الخطّ العربي في عهود متفرّقة.

١٢. المعلومات الموجودة في الأسناد المشابهة.

١٣. التوضيحات الموجودة في شأن الراوي في نفس السند لا في موضع آخر.

١٤. معلومات عامّة ومتفرّقة في الكتب الرجاليّة والحديثيّة.

الالتفات إلى عدّة نكات ضروريّة في خصوص تصحيح الأسناد في هذا الكتاب

١. في الأسناد التحويليّة في صورة مجيء المعطوف عليه أوّل السند، ينتقل السند الجديد إلى أوّل السطر الجديد، وفي صورة مجيء السند الجديد بكلمة «جميعاً» لم نذكر في الهامش أيّ توضيح في خصوص الإشارة إلى تحويل السند.

النموذج:

ح ٤/٤. عليّ بن محمّد وغيره، عن سهل بن زياد؛

ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن ابن محبوب... .

أمّا في ما إذا لم يشخّص آخر السند الجديد بكلمة «جميعاً» أو لم يكن المعطوف عليه في صدر السند المتقدّم، فإنّنا سنتعرّض لحاله في الهامش.

النموذج:

ح ٦/١٦٦. محمّد بن يحيى، عن بعض أصحابه؛

وعلي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة...

٢. كلّما كان السند مشتملاً على واو العطف، ولم يشر إلى وقوع التحويل في السند، فهذا يعني أنّه لايوجد دليل على وقوع التحويل في السند، والعطف الموجود في السند هو عبارة عن عطف طبقة على طبقة أُخرى.

٣. بما أنّ رجحان نسخ البدل في خصوص الأسناد غير قابل للتشخيص لعامّة القرّاء، فإنّنا ـ مضافاً إلى ذكر نسخ البدل ـ سنذكر وجه رجحان ما أُثبت في المتن بصورة مختصرة، ما عدا بعض الموارد الخاصّة حيث اضطررنا إلى توسعة الكلام فيها؛ لأهمّيّتها أو لغموضها وتعقيدها.

٤. في بعض الموارد ذكرت نسخة البدل في الهامش من دون تعرّض إلى صحّتها وعدم صحّتها، وسبب ذلك أحد الأُمور التالية:

أ. احتمال الصحّة لكلا العنوانين (ما في المتن وما نُقل في الهامش).

وهذا القسم كثيراً مّا يكون في الموارد التي يقع الاختلاف من حيث التفصيل والإجمال في اسم الراوي، مثل: «أبان» و«أبان بن عثمان» أو «الوشّاء» و«الحسن بن عليّ الوشّاء» ونحوها.

ب. لا يمكن إبداء رأي معيّن لعدم توفّر المعلومات اللازمة.

ج ـ اختلاف المعلومات الموجودة في المصادر الرجاليّة ـ الأعمّ من الكتب والأسناد ـ يسلبنا إمكان ترجيح مورد على مورد آخر.

٥. إنّ الأصل الأوّلي وإن كان يقتضي عدم نقل نسخ البدل المغلوطة والخاطئة، إلّا أنّنا عدلنا عنه في خصوص الأسناد قليلاً، وذلك كي يعرف المخاطبون كيفيّة التغيير والتبديل في الألفاظ وأسماء الرواة، وبالتالي يطّلعوا على ظاهرة التحريف والتصحيف.

٦. في الكتب التي تعدّ من مصادر الكليني، مثل: المحاسن، وبصائر الدرجات، والمصادر التي نقلت عن الكليني، مثل: التهذيب، والاستبصار، في صورة وجود اختلال في أسنادها، ذكرناه في الهامش وأشرنا إلى ذلك الاختلال، وبيّنا الوجه الصحيح له.

٧. في بعض الموارد وعند توضيح الأسناد أحياناً نجعل قسماً من أسماء الرواة داخل معقوفتين، مثلاً: «[الحسن] بن محبوب»؛ وذلك لمجيئه في المصادر الروائيّة بصورتين مختلفتين، فأحياناً نراه في بعض الأسناد هكذا: «الحسن بن محبوب»، وفي بعضها من دون «الحسن».

٨. في تحقيق الأسناد لم نقم بتمييز المشتركات؛ لأنّ هذا العمل يستدعي كتاباً مستقلّاً.

٩. وكذا في تحقيق الأسناد لم نقم بتقييم الأحاديث من حيث صحّة السند وضعفه، وذلك لأنّ الاختلاف في ذلك اختلاف مبنائي، وعند اختلاف المباني سوف نحصل على تقييمات مختلفة، فقد يكون حديث واحد صحيحاً على مبنى من المباني، وضعيفاً أو حسناً على مبنى آخر.

نعم، قمنا بهذا العمل على نحو التجربة من أوّل الكتاب إلى نهاية كتاب الحجّة من الكافي، وقسنا عملنا إلى ما ذكره العلّامة المجلسي في مرآة العقول في تقييم الأحاديث، وفي المجموع خرجت (٣٦٠) رواية من الروايات التي ضعّفها العلّامة المجلسي رحمه الله من درجة الضعف ولكنّها تركناه للمحاذير المتقدّمة أعلاه.

المرحلة السادسة

تخريج الأحاديث

نظراً لتكرّر بعض روايات الكافي في نفس الكافي، وتكرّر أغلب رواياته في باقي الكتب الأربعة؛ أعني من لا يحضره الفقيه و تهذيب الأحكام و الاستبصار والمصادر الحديثيّة الشيعية الأُخرى، وبما أنّ تخريج الحديث في المصادر الحديثيّة الأُخرى يستتبع فوائد كثيرة، فقد قمنا باستخراج أحاديث الكتاب في نفس الكافي والمصادر الحديثيّة الأصليّة الأُخرى، وأدرجنا هذه التخريجات في نهاية كل حديث من أحاديثه.

وقد راعينا النقاط التالية في تخريج الأحاديث:

١. لكثرة المصادر الحديثيّة خرّجنا أحاديث الكتاب من المصادر الحديثيّة الشيعية المؤلّفة حتّي القرن الخامس فقط، وتحاشينا ذكر المصادر المؤلّفة بعد التأريخ المذكور.

٢. ذكرنا جميع المصادر التي نقلت الحديث بشكل من الأشكال؛ سواء كان مطابقاً للكافي سنداً ومتناً، أم كان مطابقاً له متناً مختلفاً معه سنداً، أم كان مرسلاً، بل حتّى لو كان المنقول فيه مقطعاً من الحديث فقط، أو روي مضمونه.

نعم راعينا في ترتيبها قرب المنقول في المصدر للكافي؛ فقدّمنا المصادر التي تكون رواياتها أكثر تطابقاً مع الكافي متناً وسنداً، وأعقبناها بالمصادر الأُخرى. ولهذا فإنّ الترتيب المراعى للمصادر هو كالتالي:

أ. تخريج الرواية من الكافي فيما لو رويت فيه بعينها في موضع آخر.

ب. المصادر التي اعتمدها الشيخ الكليني كالمحاسن وبصائر الدرجات و غيرهما فيما لو انتهى سند الكليني إليها.

ج. المصادر المؤلّفة بعد الكافي والتي تتّحد متناً مع الكافي وينتهي سندها للكليني.

د. المصادر التي تتّحد مع الكافي متناً وتختلف معه سنداً وينتهي سندها إلى الرواة الواردين في سند الكليني إليها.

هـ. المصادر التي متونها تشابه متن الكافي وسندها يختلف مع سنده تماماً.

و. المصادر التي متونها تشابه المصادر السابقة إلاّ أنّ سندها مرسل.

ز. المصادر التي يوجد فيها بعض التشابه بين جزء من النصّ المنقول فيها والمتن المنقول في الكافي، وقد أوردنا هذه المصادر مسبوقة بكلمة «راجع».

ومن البديهي أنّ جميع أحاديث الكتاب لا تجتمع فيها الأقسام المذكورة، لكن إذا ما اجتمعت فإنّ ترتيبها سيكون طبق الترتيب المذكور.

وبناء على ما ذكرناه فإنّنا نقدّم كتابي تهذيب الأحكام والاستبصار على كتاب من لا يحضره الفقيه؛ لأنّهما يوردان الحديث مسنداً بخلافه فإنّه يورده مرسلاً.

٣. تمّ الالتفات إلى كلّ من السند والمتن في ذكر المصادر، وأوردنا الإيضاح اللازم بنحو يقرّب للقارئ واقع الحال بوضوح.

٤. فيما عدا المصادر المؤلّفة حتّي القرن الخامس نشير للمصادر التالية فيما لو صرّحت بأنّ الرواية عن الكافي أو عن الكليني، وهذه المصادر هي: وسائل الشيعة، الوافي، بحار الأنوار. ونذكر تخريج الرواية من هذه المصادر بعد تمام المصادر وبعد إفرازها عنها بفاصل نقطة.

٥. الاختلافات الموجودة بين الكافي والمصادر الأُخرى ذكرناها بشكل كامل ـ ومن دون لحاظ أهمّية الاختلاف ـ في ثلاث حالات، وهي:

أ. إذا كانت الرواية المطلوبة قد رويت في الكافي مرّة أُخرى.

ب. إذا كان المصدر متقدّماً على الكافي من الناحية التأريخيّة، وينتهي سند الكافي إليه.

ج. أن يكون المصدر متأخّراً عن الكافي ونقلها عنه.

وأما في سائر الموارد الأُخرى فقد أشرنا للاختلافات الجزئيّة في صورة تأثيرها على الرواية.

وإليك فيما يلي بعض فوائد تخريج روايات الكافي في المصادر الأُخرى:

١. معرفة الأحاديث التي رواها الشيخ الكليني أكثر من مرّة في كتاب الكافي.

٢. وضوح تأثّر الكليني بالمصادر السابقة عليه.

٣. اتّضاح تأثير روايات الكافي على المصادر اللاحقة له، خاصّة من لا يحضره الفقيه و تهذيب الأحكام والاستبصار.

٤. اتّضاح الاختلاف الواقع في نقل الرواية الواحدة.

٥. بعض روايات الكافي وردت بأسانيد ضعيفة، فيمكن تقويتها بالأسانيد الواردة في المصادر الأُخرى، فتخرج عن الضعف.

٦. استكشاف ما تلقّاه المحدّثون بالقبول من روايات الكافي من خلال عدد المصادر التي نقلت الرواية وقيمة المصادر العلميّة.

٧. العثور على مؤيّداتٍ أكثر لبعض نسخ البدل الواردة في الكافي.

المرحلة السابعة
التعليقات الإيضاحيّة

لتسهيل فهم الروايات علّقنا على الموارد التالية:

١. إيضاح معاني الألفاظ المبهمة والأماكن المجهولة والأشعار.

٢. رفع الإبهام والإجمال عن متون الأحاديث.

٣. تحقيق وإيضاح الأحاديث المخالفة للمشهور، أو المخالفة للعقائد الشيعيّة الثابتة.

ولابدّ في هذه المرحلة من ذكر عدّة نكات كالتالي:

١. المعيار في تحديد الألفاظ المبهمة من غيرها هو فهم عامّة الذين يرجعون للكافي، وسعينا في هذا المجال لإيضاح ما نحتمل غرابته أيضاً.

٢. الألفاظ التي تمّ شرحها في شروح الكافي أو الطبعات السابقة للكتاب تمّ شرحها في هذه الطبعة أيضاً.

٣. لشرح الألفاظ المبهمة راجعنا كتب اللغة مضافاً إلى كتب الشروح، فإذا كانت في الشروح بعض النكات غير مذكورة في كتب اللغة، فقد ذكرناها فيما لو كان لها تأثير في فهم اللفظ.

٤. روعي في شرح الألفاظ المبهمة المعني المناسب مع سياق الحديث، ولهذا فإنّنا مضافاً لبيان معني جذر الكلمة أوضحنا معني اللفظ في خصوص هذا الحديث.

٥. إذا استند المعني اللغوي إلى مصدر واحد فقط، اكتفينا بإيراده، وإن استند

المعني المذكور إلى مصادر لغويّة عديدة أوردناها جميعاً بعد التعبير بـ«راجع» أو «أنظر».

٦. إذا اختلف شرّاح الكتاب في معني كلمة معيّنة، أشرنا إلى الاختلاف المذكور ونقّحنا ذلك.

٧. إذا احتمل شرّاح الكتاب عدّة احتمالات في خصوص معني كلمة أو عبارة معيّنة، أوردنا جميع الاحتمالات في الهامش، كما أنّهم إذا أشاروا إلى إعراب كلمة واختلف في إعرابها في المتن أشرنا إلى ذلك، وذكرنا وجه إعرابها في المتن.

٨ بما أنّنا ذكرنا في خاتمة كلّ حديث تخريجه من كتاب الوافي، فالإيضاحات المنقولة عن هذا الكتاب لم نعقّبها بذكر التخريج اكتفاء بالمذكور بعد الحديث.

٩. عندما نقلنا من مرآة العقول وشرح أُصول الكافي للمازندراني شيئاً، أشرنا إلى المجلد والصفحة منهما في كلّ باب مرّة واحدة، واكتفينا بهما عن تكرارهما في الموارد اللاحقة في نفس الباب.

المرحلة الثامنة

الإعراب وعلامات الترقيم

لتسهيل الانتفاع بروايات الكتاب، قمنا بالأعمال التالية:

١. إظهار الحركات على كلمات متن الكتاب بشكل كامل صرفاً وإعراباً، فقد وضعت الحركات على تمام الحروف الملفوظة، نعم لم نضع حركة لهمزة الوصل.

٢. لإعراب الكتاب استعنّا بإعرابه في الطبعات السابقة، وبإعرابه في برنامج «نور الأحاديث».

٣. المعيار في ضبط الكلمات وإعرابها هو الرأي المشهور بين النحويّين وعلماء اللغة ، وعند اختلافهم في ذلك رجعنا إلى القرآن الكريم باعتباره محوراً لرفع مثل ذلك.

٤. أدرجنا الآيات القرآنيّة الكريمة داخل أقواس مزهّرة، وكلمات المعصومين داخل أقواس صغيرة، ولتسهيل فهم النصوص الروائيّة وضعنا الفوارز والنقاط وأمثالها.

٥. قمنا بإفراز الأسانيد عن متون الروايات، مع تمييزهما في الخطّ أيضاً.

٦. الأسانيد المشتملة على تحويلٍ جعلناها في سطر لاحق؛ لنثير انتباه القارئ لذلك.

٧. جعلنا للروايات رقمين مستقلّين؛ أحدهما للدلالة على تسلسل الرواية في الكتاب من أوّله، والآخر للدلالة على تسلسلها في الباب.

٨. جعلنا علامة الدائرة السوداء (●) للدلالة على الروايات الضمنيّة.

٩. تعليقات وإيضاحات الشيخ الكليني أبرزناها بالخطّ المتميّز المستعمل فيها مضافاً لجعلها إلى اليسار قليلاً.

١٠. أدرجنا في جانب الصفحة أجزاء وصفحات الطبعة السابقة.

المرحلة التاسعة
تنسيق الهوامش بنمط واحد

بما أنّ العمل على الكتاب قد تمّ في عدّة مجاميع مستقلّة، كان من الضروري الجمع بين هذه الأعمال بأسلوب خاصّ وعكس النتائج المتحصّلة من الجميع في هامش الكتاب. ولتنوير أذهان القرّاء الكرام في خصوص هذا المجال نذكر بعض قواعد العمل الكلّيّة:

١. استخدمنا العلامة (+) للإشارة إلى زيادة كلمة أو عبارة.

٢. استخدمنا العلامة (-) للإشارة إلى نقص كلمة أو عبارة.

٣. جعلنا لكلّ مخطوطة من مخطوطات الكتاب رمزاً خاصّاً، وتمّت الإحالة إلى تلك الرموز في جميع المواطن التي أشرنا إلى وجودها في تلك المخطوطة. وقد جعلنا الرموز حروف الهجاء، فاخترنا أوّلاً الرموز ذات الحرف الواحد، ثمّ الرموز ذات الحرفين.

٤. عند الإشارة لنسخ البدل، ذكرنا ما عثرنا عليه في حواشي المخطوطة بعد الإشارة إلى النسخة، ثمّ عرجنا على شروح الكافي، ثمّ الوافي ووسائل الشيعة وبحار الأنوار، وفي الختام ذكرنا جميع المصادر حسب ترتيبها تأريخيّاً.

وعلى سبيل المثال : في «ب، ج، د، بف، بن» وحاشية «جد، جن» والمرآة والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «...».

٥. السبب في تقديم الوافي ووسائل الشيعة وبحار الأنوار على سائر المصادر هو أنّ هذه الكتب تعدّ في عداد نسخ الكتاب كما أسلفنا.

٦. جميع ما أشرنا إليه ونقلناه عن حواشي المخطوطات إنّما هو فيما لو كانت المخطوطة قد قوبلت بنسخة أو نسخ أُخرى وذكرت نسخ البدل في حاشيتها باعتبارها نسخ بدل. وعلى ذلك فإنّنا لم نذكر ما في حواشي المخطوطات ممّا أُدرج فيها عند مقابلتها مع أصلها باعتبارها إصلاحات للنسخة والتي يشار لها عادة بالرمز «صح» أو «ل»، وإنّما نشير لخصوص ما ورد فيها باعتبارها نسخة بدل والتي يرمز لها عادة بالرمز «خ» أو «خ ل».

٧. كتاب الكافي يتكوّن من أقسام عديدة، جُعل كلّ قسم منها تحت عنوان «كتاب»، وقد قابلنا كلّ واحد من هذه الكتب مع العديد من النسخ المخطوطة بشكل كامل، يتراوح عددها ما بين ٧ إلى ١١ نسخة، وانتفعنا أحياناً بجميع النسخ. والمراد من قولنا في بعض الهوامش: «في النسخ التي قوبلت» و«سائر النسخ» هو النسخ التي قابلناه بها بشكل كامل، لا تمام النسخ المعتمدة.

٨. فيما لو حصل تغيير في متن الكتاب بالنسبة للطبعة السابقة، فقد أشرنا في الهامش للمخطوطة التي استندنا إليها بالشكل التالي : «هكذا في ...»، وفيما لو كانت حاجة لمزيد من البيان أعقبناه بها.

المرحلة العاشرة
التدقيق والمراجعة

بعد ما تمّ عمل كلّ لجنة من اللجان على الكتاب، راقب كلّ منها عمله الخاصّ في ثوبه الجديد؛ ليتمّ إدخال التصحيحات المطلوبة، وبعد إتمام جميع مراحل العمل تمّ مراجعته من قبل المتخصّصين والذين لهم اطّلاع على أُسلوب العمل؛ ليتمّ تصحيحه من ناحية الشكل والمضمون معاً، ويخلو الكتاب من الخطأ والإشكال بأقلّ صورة ممكنة.

تنبيهات ثلاث:

١. إنّ هذا العمل وبهذه السعة كان ولأوّل مرّة على كتاب حديثي بهذا الحجم الكبير، ولهذا فليس هو الخطوة النهائية في هذا المجال، وإنّما هو خطوة اُولي في هذا الطريق، ونحن نري أنّ الذي أنجزناه من أعمال في مجال تصحيح الكتاب إنّما هو خطوات في مسير التصحيح والتحقيق، وهناك خطوات اُخري في هذا المجال لابدّ من طيّها من أجل تقديم تحقيق أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً، يرفع المشاكل والمعضلات التي يواجهها الباحثون في مجال الحديث، وتسهيل الطريق أمام طلّاب المعارف الحقّة؛ لينهلوا من هذه العيون العذبة.

ونحن نعتقد أنّ كتاب الكافي ـ باعتبار أنّه أهمّ وأوسع كتاب حديثي وأكثرها اعتباراً ـ حريّ بأن يحقّق عدّة مرّات بتطلّعات جديدة تتناسب مع الزمان والتقنية العصرية وبلحاظ حاجات المخاطبين المتنوّعة، وأن يطبع بأحجام مختلفة، كما حصل ويحصل بالنسبة لغيره من الكتب التي لا تحظى بأهميّته ومنزلته.

وهذا العمل هو تجربة جديدة، فهي مقرونة ببعض النقص والأخطاء لا محالة، فنأمل من كافّة المحقّقين والباحثين والفضلاء في الحوزة والجامعة أن يدقّقوا النظر فيه، وأن يرسلوا إلينا ملاحظاتهم واقتراحاتهم ويعينونا على الاستمرار في هذا الطريق.

٢. فيما يتعلّق بتصحيح النصوص توجد اختلافات كثيرة على مستوى المباني وعلى مستوى الاُسلوب والطريقة وعلى مستوى المقدار، ولهذا فإنّ كلّ مصحّح يختار طريقة خاصّة ويسير عليها، وبطبيعة الحال فإنّ الكافي هو أحد هذه الكتب، وهو غير مستثنى من هذه القاعدة. ولنستعرض للقارئ الكريم بعض نماذج الاختلافات المشار إليها طبقاً للاستفتاء الذي أجريناه في هذا المجال:

ـ يقول البعض: إنّ مقابلة الكتاب مع نسختين أو ثلاث من نسخه المخطوطة يعدّ كافياً، بينما يقول البعض الآخر: إنّ مقابلة الكتاب مع جميع النسخ ضروريّة وإن بلغت ثلاثين نسخة.

ـ يقول البعض: إنّ الأفضل عدم الإشارة إلى شيء من نسخ البدل في الهامش، بينما

يقول البعض الآخر: إنّ الأفضل هو الإشارة إلى جميع نسخ البدل، حتّى وإن كانت في عبارات الدعاء والتعظيم.

ـ يقول البعض: لماذا لم تجعلوا إحدى النسخ معياراً؟ بينما يقول عدد آخر: لماذا جعلتم إحدى النسخ معياراً وقابلتم جميع النسخ على النسخة المطبوعة؟

ـ فيما يتعلق بتخريج النصوص يقول البعض: ينبغي ذكر جميع المصادر الحديثيّة والفقهيّة الشيعيّة بل والسنّيّة، بينما يقول البعض الآخر: لا حاجة لتخريج أحاديث **الكافي**.

ـ فيما يتعلّق بالخطّ المستعمل يقول البعض: إنّه خطّ كبير، بينما يقول البعض الآخر: إنّه خطّ صغير.

ـ فيما يتعلّق بحجم الكتاب يقول البعض : الأفضل أن يكون بحجم كبير (رحلي) وفي كلّ صفحة ثلاث أعمدة، بينما يقول آخرون: إنّ الأفضل جعله بحجم وزيري وفي عمود واحد.

وقد حاولنا اختيار الطريق الوسط من بين الطرق المذكورة وأن نتحاشى الإفراط والتفريط.

٣. نرى أنّ من المناسب أن تكون طباعة **الكافي** تناسب المخاطب، ولهذا فقد أخذنا بنظر الاعتبار طباعته بالأشكال الثلاث التالية :

أ. طبعة للمحقّقين والباحثين وهي الطبعة الحاضرة.

ب. طبعة تناسب طلّاب الحوزات والجامعات، وذلك بحذف بعض التعليقات التخصّصيّة وتعديل الهوامش فيما يتعلّق باستعراض نسخ البدل، مضافاً لتقليص التخريجات، والاكتفاء بالحدّ الأدنى من شرح الكلمات المبهمة. وباختصار: يتمّ تقليص الهوامش إلى نصف المقدار الفعلي.

ج. طبعة تناسب عامّة الناس، حيث يكتفى فيها بشرح الألفاظ المبهمة وشرح بعض الأحاديث، وتحذف منها جميع التعليقات الرجاليّة و معظم نسخ البدل، كما ستحذف منها جميع التخريجات، ويعرض فيها المتن المنقّح معرباً ضمن مجلّدات قليلة.

خاتمة

وصف المخطوطات المعتمده في التحقيق

١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، المرقّمة ١٤٤١٩؛ نسخت في أوائل القرن السابع، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على الكتب التالية: الوصايا، المواريث، الأطعمة والأشربة، سوى عدّة أبواب من بعض الكتب سقطت.

والنسخة عتيقة قيّمة، يشاهد في الموضعين منها إنهاء يحيى بن سعيد قراءة وتصحيحاً في عام ٦٥٢ ق؛ أحدهما في آخر كتاب الوصيّة هكذا:

أنهاه إلى هاهنا قراءة وتصحيحاً، نفعه الله وإيّانا به بمحمّد وآله، وكتب يحيى بن سعيد في جمادى الآخرة سنة اثنين وخمسين وستّمائة.

وثانيهما في آخر كتاب الأطعمة هكذا:

أنهاه إلى هاهنا قراءة وتصحيحاً، نفعه الله وإيّانا بمحمّد وآله، وكتب يحيى بن سعيد في ربيع الآخر سنة اثنين وخمسين وستّمائة.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، و هي قليلة جدّاً.[١]

تقع في (٢٣٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (١٨) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

و رمزنا لها بـ «ق».

٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٣٨٠٠؛ نسخها عليّ بن أبي الميامين عليّ بن أحمد بن عليّ بن أمينا، وأدرج تأريخ الفراغ في آخر كتاب الأطعمة: (رجب ٦٧٤ ق)، وفي آخر كتاب الأشربة: (ذي قعدة ٦٧٤ ق)، وفي آخر كتاب المعيشة: (ربيع الأوّل ٦٧٥ ق) في مدينة «واسط».

والنسخة عتيقة نفيسة قيّمة جدّاً، وتعدّ من أقدم النسخ الموجودة على الكافي، وهي تحتوي على خمسة كتب من قسم الفروع بهذا الترتيب: كتاب الصيد والذبائح (جعلهما كتاباً واحداً)، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، وكتاب المعيشة، فهو قد أخّر

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٣٨، ص ٥٥٧.

كتاب المعيشة على ما قبله، بخلاف ما جاء في **الكافي**، وألحق الناسخ أيضاً سبعة عشر باباً من أبواب كتاب الأطعمة (من باب أكل الطين إلى باب ذكر الباغي والعادي) بأبواب كتاب الصيد والذبائح وعدّها منه، بخلاف ما جاء في سائر النسخ وطبعات الكافي.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وكتب الناسخ في آخر النسخة هكذا:

كتبه لنفسه قربة إلى الله تعالى العبد الفقير إلى رحمة ربّه عليّ بن أبي الميامين عليّ بن أحمد بن عليّ بن أمينا بواسط في شهر ربيع الأوّل من سنة خمس وسبعين وستّمائة الهلاليّة للهجرة النبويّة. اللّهمّ صلّ على خاتم النبيّين وسيّد المرسلين محمّد النبيّ المصطفى وآله أوصياء المرضيّين أئمّة الهدى حجج الله على عباده واُمنائه على وحيه، وسلّم....[1]

وقد انتقلت النسخة من مدرسة نوّاب حين تجديد بنائها إلى خزانة الروضة الرضويّة المقدّسة، وتوجد نسخة مصورّة منها في مكتبة آية الله المرعشي‏ﷺ المرقّمة ١٠٣[2]، وميكرو فيلم منها في المكتبة المركزيّة بجامعة طهران المرقّمة ٢١٣٣.[3]

تقع في (١٨٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٢ إلى ٢٣) سطراً بالخطّ النسخيّ المعرّب العتيق.

ورمزنا لها بـ«ط».

٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٥٠٧٧: نسخت في شهر محرّم الحرام عام (٧١٠ ـ ٧١١ق)، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب المعيشة.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت وصحّحت بتمامها بتوسّط آقا محمّدحسين عند المولى صالح المازندراني‏ﷺ شارح الكافي، ويشاهد إنهاؤه في موضعين منها؛ أحدهما في صفحة (٣٤٨) والآخر في صفحة (٥١٤)، ونصّ ما جاء في الموضع الأوّل هكذا:

---

١. اُنظر: فهرست ألفباني كتب خطّي، ص ٤٥٥.
٢. اُنظر: فهرست المخطوطات المصوّرة للمكتبة، ج ١، ص ١٠٥.
٣. اُنظر: فهرس ميكروفيلم للمكتبة، ج ١، ص ٣٦٤.

أنهاه الفاضل الكامل، ولدي وقرّة عيني، آقا محمّد حسين ـ وفّقه الله لمراضيه، وجعل مستقبل أمره خيراً من ماضيه ـ سماعاً وتصحيحاً في مجالس آخرها يوم الإثنين سابع عشر صفر سنة عشرين ومائة بعد الألف [١١٢٠ ق] على هاجرها ألف تحيّة. وكتب بيده الفانية محمّد صالح المازندراني عُفي عنه بعفو الله الكامل.[١]

تقع في (٣٢٢) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«ي».

٤. مخطوطة مكتبة جامعة إلهيّات بطهران، المرقّمة (١٧٧ ب)؛ نسخت من عام ٨٥٤ ق إلى ٨٥٥ ق، ولم نعثر على اسم الناسخ.

وتحتوي على قسم الأُصول بتمامه، وكتب الطهارة والحيض والجنائز من قسم الفروع.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقوبلت عند عالم جليل لم يُعلم اسمه، ويشهد لذلك ماكتب في مواضع متعدّدة من النسخة إنهاءً (سماعاً أو قبالاً).[٢]

تقع في (٣٠٥) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٨) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جس».

٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١١٢٩٤؛ نسخها حسين بن حاجي بن عليّ الإسترآبادي، وتأريخ الفراغ: يوم الثلثاء ٣ جمادى الأُولى عام ٨٩١ ق، في مدرسة الحلّة.

وتحتوي على معظم أبواب كتابي: الحجّة، والإيمان والكفر.

تشاهد في الورقة الأُولى علامة تملّك لم يقرء اسم المالك، لكن تاريخ تملّكه ١٠٥٢ ق.

و قد كتب العلّامة محمّد صالح الحائري في ظهر الورقة الأُولى هكذا:

هذا المجلّد كتب في القرن التاسع سنة ٨٩١ في الحلّة، وفي آخره خطّ بعض علماء سبزوار من تلامذة الشيخ البهائي مع أوراق علميّة أيضاً بخطّه، وتأريخ كتابته ألف وخمس وأربعون، وسقط بعض الصفحات من أثناء أوائله، ومعه أيضاً كرّاسته من باب

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٣١.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٦٣٣.

الاعتراف بالتقصير إلى آخر كتاب الإيمان والكفر جعلتها في آخر المجموعة عسى أن نظفر بالبقية بهذا الخطّ، أو نكمّلها عند الفرصة، أنا الأقلّ محمّد صالح بن فضل الله الحائريّ المازندراني الشهير بالعلّامة.

وقوبلت النسخة وصحّحت مرّتين؛ مرّة بيد الكاتب في عام ٨٩١ق مع نسختين عنده، ويشهد لذلك ما ذكره في صفحة (٢٣٠) و في آخر النسخة حيث قال:

شكر كه اين نامه به عنوان رسيد پيشتر از عمر به پايان رسيد

بلغت المقابلة والتصحيح بحسب الجهد والطاقة بنسختين صحيحتين، الّا ما زاغ عنه النظر، وحسر عنه البصر، وذلك بتوفيق الله ومنّه في يوم الرابع والعشرين من رجب سنة ٨٩١.

ومرّة اُخرى قوبلت وصحّحت بيد أحد تلامذة الشيخ البهائي‏ﷺ و هو محمّد جعفر بن محمود السبزواري، في سنة ١٠٤٥ق مع نسخة مصحّحة مقروءة على الشيخ البهائيﷺ، وتشهد له علامة بلاغه في موضعين من النسخة؛ أوّلهما في صفحة (٢٠٠) هكذا:

قد بلغت المقابلة إلى هاهنا أوّل نهار يوم الأحد، ثاني عشر من شهر صفر ـ ختم بالخير والظفر ـ [من] شهور سنة خمس وأربعين بعد الألف من الهجرة النبويّة ـ عليه الصلاة والتحيّة ـ وكتب العبد الأحقر الأفقر إلى الله الأكبر ابن محمود السبزواري حامداً مصلّياً مسلماً مستغفراً.

وثانيهما في آخر النسخة، لم نذكره لطوله، وتأريخه يوم السبت، الثالث من شهر ربيع الثاني المعظّم في شهور خمس وأربعين بعد ألف من الهجرة النبويّة.

وتشاهد على النسخة أيضاً حواش وتعليقات في ترجمة اللغات بالعربيّة والفارسيّة بالرموز التالية: «م ح م د»، «علي عفي عنه» و «ع ا ص عفي عنه»[1].

ويوجد ميكروفيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ٥٥[2].

تقع في (١١٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي.

١. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١١.

٢. اُنظر: فهرست نسخه‌هاى عكسى مركز احياء ميراث اسلامى، ج ١، ص ٦٨.

ورمزنا لهذه النسخة بـ«هـ».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي﵀ بقمّ، المرقّمة ٨١٠؛ نسخت في القرن التاسع، ولم نعثر على اسم الناسخ.

وتحتوي على كتاب الحجّة من قسم الأُصول، وكتاب الحجّ من قسم الفروع فقط.

وعليها علامات التصحيح قليلة جدّاً.[١]

تقع في (١٥٩) ورقة، وفي كلّ صفحة سطور مختلفة بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بق».

٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي﵀ في قمّ، المرقّمة ٢٦٨؛ أُدرج تأريخ النسخ في آخر كتاب الطلاق: يوم الجمعة ١٢ ربيع الأوّل عام ٩٥٣ ق؛ وفي انتهاء كتاب المواريث: يوم الخميس ٢٩ شهر رمضان عام ٩٥٣ ق؛ وفي آخر كتاب الديات: يوم الجمعة ١٧ ذي القعدة عام ٩٥٣ ق؛ وفي آخر كتاب الأيمان: يوم الأحد ٨ ذي الحجّة عام ٩٥٣ ق.

وتحتوي على قسم الفروع (سوى عدّة أبواب من بعض كتبه سقطت) وكتاب الروضة بتمامه، وورقتين في فهرس أحاديث كتاب الروضة.

ويوجد ميكروفيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقمّة ١٣٧ في (٣٢٧) ورقة.

قوبلت النسخة عند الشهيد الثاني﵀، وتوجد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة بخطّه﵀ مراراً؛ منها في آخر كتاب الطلاق هكذا:

> بلغ العرض بأصله المنقول منه في أوائل شهر جمادى الآخرة، سنة أربع وخمسين وتسعمائة، وكاتبه الفقير إلى الله تعالى زين الدين بن عليّ بن أحمد حامداً مصلّياً مسلماً.

وفي آخر كتاب العتق هكذا: «قوبلت وصحّحت في أوائل شهر جمادى الآخرة، سنة ٩٥٤». ونحوه في آخر كتاب الأطعمة وآخر كتاب الأشربة وهامش صفحات

---

١. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٣، ص ١٠.

(٥٠١، ٥٧٣ و ٦٠١) من كتاب الروضة.

والنسخة تلفت بمرور الزمان، ومحيت هوامش بعض أوراقها، وسقطت أيضاً الورقة الأُولى والورقة الأخيرة منها، ثمّ تداركتا بخطّ جديد.[١]

تقع في (٣١٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٦) سطراً بالخطّ النسخيّ المعرّب.

ورمزنا لها بـ«ل».

٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي ﷺ بقمّ، المرقّمة ٣٠١٥؛ نسخها أبو الحسن بن أبي القاسم النيشابوري، وفرغ من نسخها سنة (٩٦٦ـ٩٦٧ق).

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى آخر كتاب المعيشة.

وقد قوبلت النسخة وصحّحت مع نسخ معتمدة بتوسّط قاسم عليّ بن حسن عليّ البرارقيّ السبزواري (مرّة في عام ١٠٦٩ق، و مرّة أُخرى مع النسخة المصحّحة للشهيد الثاني ﷺ).

صحّح قسماً منها بنسخة مير حسن بن مير وليّ الله القائيني، و تلك النسخة قد صحّحت أيضاً بنسخة الشهيد الثاني ﷺ، وتأريخ الفراغ من هذا التصحيح عام ١٠٧٢ق.

وتلاحظ علامات الشهادة لهذه التصحيحات في الصفحات (٢٥٩، ٣٣١، ٣٩٤ و ٥٨٩) من النسخة.

وقرئت النسخة بتوسّط قاسم عليّ بن حسن عليّ البرارقيّ السبزواري على ملّا أحمد بن محمّد التوني وملّا عبدالله بن محمّد التوني، وتشاهد أيضاً إجازة ملّا أحمد في الورقة الأخيرة للقارئ هكذا:

بسم الله، والحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبيّ بعده محمّد وعترته الطاهرين. أمّا بعد، فقد قرأ عليّ وعلى أخي عبدالله الشهير بالتوني المولى الفاضل العالم العامل الزاهد الحافظ الوجه المتين قاسم عليّ السبزواري ـ أدام الله بركاته علينا وعلى سائر المؤمنين، ونفعنا به وبأمثاله من الصالحين ـ هذا الكتاب إلى هنا. وقد أجزت له روايته عنّي بإسنادي إلى مؤلّفه قدّس الله روحه، وكتبه بيده الفانية الجانية أحمد بن حاجي محمّد المشتهر بالتوني حامداً مصلّياً مسلماً في شهر ... سنة سبعين وألف.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٩٩.

وتشاهد أيضاً على هوامشها تعليقات بالإمضاءات التالية: «مولانا محمّد مؤمن - سلّمه الله»، «ميرزا قاضي - سلّمه الله»، «م ح ق»، وغيرها.[1]

تقع في (٣٨٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جش».

٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢١٠٧؛ نسخها أحمد بن عليّ بن حسن بن موسى النباطي، وفرغ عنها يوم الإثنين ١٦ جمادى الأُخرى من عام ٩٧٠ق.

وتحتوي على قسم الأُصول بتمامه.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقوبلت إلى آخر كتاب الإيمان والكفر مع النسخة التي قوبلت مع النسخة المصحّحة على يد الشهيد الثاني‌، وتشهد لهذا العبارةُ التي كتبت في الصفحة (٤٢٦) هكذا:

بلغ مقابلة بحسب الجهد والطاقة بنسخة قوبلت بنسخة شيخنا السعيد زين الملّة والدين أبي عبدالله الشهيد الثاني - قدّس الله سرّه - وصورة خطّه عليها، تقبّل الله ذلك عنه. وكتب أحمد بن عليّ بن حسن الشهيد بابن موسى النباطي، والفراغ منه يوم الخميس ثالث عشر شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة.[2]

تقع في (٢٥٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣٣) سطراً، بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بش».

١٠. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي‌ بقمّ، المرقّمة ٥٣٠١؛ نسخت بيد كاتب لم نعثر على اسمه، وفرغ من نسخها ٧ شهر ذي القعدة من عام ٩٦٥ق.

وتحتوي على كتب الصوم والحجّ والجهاد من قسم الفروع.

وعليها علامات التصحيح والمقابلة قليلة، وتشاهد على الورقة الأُولى علامات التملّك لآية الله المرعشي‌ ومحمّد بن أمين بن أحمد الحارثي الجزائري.[3]

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٨، ص ٢٠٤.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ١٤٤.

٣. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٩٢.

تقع في (٢١٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً، بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«بص».

١١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي﵀ بقمّ، المرقّمة ٥٤٧٢؛ نسخت في عام ٩٦٧ق، ولم نعثر على اسم ناسخها.

و تحتوي على قسم الفروع من أوّله إلى كتاب الجهاد.

وتشاهد فيها علامات للتملّك؛ منها لأبي طالب بن محمّد زاهد الحسينيّ التبريزي في عام ١١٢٩ ق. ومنها لزين العابدين بن أبي البقاء الشريف الشهداديّ النائيني في رجب ١١٤٧ ق. ومنها لمحمّد زين العابدين بن صفيّ الطباطبائيّ النائيني. ومنها لعناية الله بن عبدالكافي النائينيّ الشهدادي، وغيرها.

ولا يُرى من التصحيح والمقابلة والحواشي عليها أثر.[1]

تقع في (٢٨٢) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«بذ».

١٢. مخطوطة مكتبة السيّد محمّد حسن إمام جمعة في گلپايگان، المرقّمة ٢٤؛ نسخت في عام ٩٧٢ق، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على الكتب التالية: العشرة، الجنائز، الجهاد، الصيد، الذبائح، الأطعمة، الأشربة، الوصايا، والمواريث.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، و هي قليلة، وتشاهد في صفحات (١٦٠، ٣٤٣، ٣٨٠، ٤٣٠، ٤٩٠ و ٥٨٧) علامات البلاغ مضامينها متشابهة، و نصّ المورد الأخير في انتهاء النسخة هكذا:

كتب هذا المجلّد من أوّله إلى آخره من نسخة قرئت وتصحّحت على يحيى بن سعيد، رضي الله عنه.

ويفهم منه أنّ النسخة كتبت واستنسخت من نسخة صحّحت عند يحيى بن سعيد الحلّي، وفيها إنهاؤه﵀، والمظنون أنّها هي النسخة المذكورة سابقاً المرموزة بـ«ق».[2]

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٢٥٧.

٢. أنظر: فهرست كتابخانه‌هاى گلپايگان، ص ١٣٤.

تقع في (٢٩٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٠) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«جص».

١٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي ﷺ في قمّ، المرقّمة ٣٧٢؛ نسخها المولى فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني (مؤلّف تفسير منهج الصادقين)، وفرغ من نسخها ٢٩ جمادى الأولى عام ٩٧٢ق.

وتحتوي على ثلاثة أقسام الكافي، سوى عدّة أوراق وأبواب سقطت من بعض الكتب، وترتيب بعض الكتب والأبواب فيها بخلاف ما في سائر النسخ وطبعات الكافي.

تشاهد في الورقة الأولى علامات التملّك مع الخواتم التالية: «العبد الواثق بالله محمّد كاظم»، «الراجي شفاعة المرتضى عبده عليّ رضا» لعليّ رضا بن آقاجاني بتأريخ ١٠٠٤ ق، «محمّد محمّد محمّد محمّد» لمحمّد بن عاشور الكرمانشاهي بتأريخ ١٢٠١ق، و«محمّد بن حيدر آقاجاني» وغيرها من علامات التملّك التي لم تقرء.

وعليها حواشٍ وتعليقات كتبها عليّ رضا بن آقاجاني في سلخ شهر صفر عام ١٠١٨ ق في توضيح اللغات وحلّ العبارات، وأكثرها من الوافي للفيض ﷺ.

وقابلها أيضاً وصحّحها تماماً من تأريخ شهر ربيع الأوّل عام ١٠١٨ ق إلى شهر محرّم الحرام عام ١٠٢٤ ق مع نسخة، ويشهد له خطّه في آخر النسخة هكذا:

هو الله الموفّق المؤيّد المعين، وعن جناب فضله أستمدّ وأستعين في كلّ آنٍ وحين، وله الحمد الجزيل والثناء الجليل على تأئيد إتمامه مقابلة مهذّبة، والشكر الأتمّ الأوفر الجليل لتوفيق اختتامه معارضة محرّرة في مجالس عديدة ومحافل بديدة، كان آخرها يوم السبت غرّة محرّم الحرام من شهور سنة ١٠٢٤ ق، وكان أحد طرفها العبد الجاني عليّ رضا بن آقاجاني، عاملهما الله ـ جلّ جلاله ـ ببرّه وإحسانه ... [١].

تقع في (٢٣٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٨) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بف».

١٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الفيضيّة بقمّ، المرقّمة ٤٨١؛ نسخها المولى فتح الله بن

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٣٩١.

شكر الله الشريف الكاشاني (صاحب تفسير منهج الصادقين)، وفرغ من نسخها عام ٩٨٠ ق.

وتحتوي على قسم الأُصول بتمامه، وقسم الفروع من أوّله إلى كتاب الحجّ، وترتيب الكتب فيها بخلاف ما في سائر النسخ.

وعلى هوامشها ـ سوى كتاب الحجّ ـ علامات التصحيح والمقابلة، وحواشٍ مفيدة في توضيح اللغات والعبارات الغامضة، و بعضها من كتاب الوافي للفيض﵀.

وتشاهد أيضاً في موضعين منها علامتا بلاغ؛ إحداهما في آخر كتاب الحجّة هكذا:

بلغ قبالاً من نسخة مصحّحة في مجالس متعدّدة آخرها ظهر إثنين من يوم السادس والعشرين من ذي القعدة لسنة ثمانين وتسعمائة.

وثانيهما في آخر كتاب الصوم بلفظة موجزة هكذا: «بلغ القبال»[1].

تقع في (٣٣٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخيّ العالي.

ورمزنا لها بـ«جر».

١٥. مخطوطة المكتبة الوطنيّة في طهران، المرقّمة ٧١٤ / ٤؛ نسخ قسماً منها (إلى آخر كتاب العشرة) شخص مجهول في ٢٣ ذي الحجّة عام ٩٧٥ ق، وقسماً آخر نسخه محمّد تقيّ بن شمس الدين محمّد، وفرغ عنه في ٢٣ محرّم الحرام عام ١٠٦٧ ق في مشهد الرضا﵇.

وتحتوي على قسم الأُصول وكتاب الروضة كاملاً، وعلى قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الحجّ، ثمّ كتاب الجهاد وكتاب المعيشة.

و تشاهد في أوّلها علامات تملّك الأعلام المدرجة أسماءهم أدناه: عليّ الآشتياني (عام ١٣٢٦ ق)، محمّد حسين القاري، محمّد أمين بن محمّد حسين القاري، ومحمّد هاشم بن سلطان محمّد المشهدي.

وقد قرأ كاتبها القسم الأوّل منها على الشيخ البهائي﵀، ويوجد في موضعين منها إنهاءان بخطّه﵀؛ أحدهما في صفحة (١٦) هكذا:

بلغ ـ وفّقه الله تعالى لارتقاء أرفع معارج الكمال ـ سماعاً إلى هاهنا، وقد أجزت له أن

---

١. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢١٣.

يرويه عنّي بأسانيدي الواصلة إلى أصحاب العصمة سلام الله عليهم أجمعين. حرّره أقلّ العباد محمّد المشتهر ببهاء الدين العاملي، عفي عنه.

والثاني في صفحة (٣٣) هكذا:

أنهاه ـ أيّده الله تعالى ـ سماعاً إلى هنا، وقد أجزت له أن يرويه عنّي بأسانيده إلى أصحاب العصمة سلام الله عليهم. حرّره أقلّ الأنام محمّد المشتهر ببهاء الدين العاملي، عفي عنه.

والإنهاءان لم ينقّطا أصلاً.

وتشاهد أيضاً في صفحتي (٣٨٠ و ٣٩٢) منها علامتان للتصحيح والمقابلة مع النسخة التي قوبلت مع نسخة الشهيد الثاني‏ﷺ.[١]

تقع في (٤٨٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧ إلى ٣١) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«بس».

١٦. مخطوطة مكتبة آية الله الگلپايگاني‏ﷺ بقمّ، المرقّمة ٣٤ / ٢٧ / ٦٦٥٧؛ نسخها حبيب الله بن حسام، وفرغ من نسخها سلخ شعبان عام ٩٧٤ق.

وتحتوي على كتب الإيمان والكفر، والدعاء، وفضل القرآن، وكتاب العشرة (من قسم الأُصول)، وكتاب الروضة بتمامه.

قوبلت النسخة مع نسختين؛ إحداهما قوبلت مع النسخة المكتوبة عن نسخة الشهيد الثاني‏ﷺ، وثانيتهما نفس نسخة الشهيد‏ﷺ.

وأُدرج في هامش صفحة ٨١٦ منها هكذا:

الحمد لله على توفيق مقابلة هذا الجلد من مجلّدات الكافي مع النسختين الصحيحتين؛ أحدهما، يقابل بالنسخة الأصل التي بخطّ خاتم المجتهدين الشهيد الثاني، وثانيهما بنسخ المرحوم شيخنا المبرور المرحوم الشيخ زين الدين، أطاب الله ثراهما.[٢]

تقع في (٤٠٩) أوراق، وفي كلّ صفحة (١٩ إلى ٢٣) سطراً بالخطّ النسخيّ المعرّب.

ورمزنا لها بـ«ص».

---

١. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٨، ص ١٧٤.

٢. اُنظر: الفهرس للمكتبة (تدوين عرب زاده)، ص ٥٨٥.

١٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٦٤٩؛ نسخها حبيب الله بن عليّ بن حسام (على ما كتب في آخر كتاب الجهاد وكتاب العقيقة وكتاب الطلاق)، ومحمّد بن المصرعيّ الكربلائي (على ما كتب في آخر كتاب الروضة)، وأُدرج تأريخ الفراغ من النسخ في آخر كتاب الجهاد: سلخ رمضان عام ٩٧٩ق؛ وفي آخر كتاب الأيمان والنذور: ١١ ربيع الثاني عام ٩٨٠ق؛ وفي آخر كتاب الروضة: عام ١٠٢٩ق.

وتحتوي على قسم الفروع من باب بدء الحجر من كتاب الحجّ إلى آخره، وكتاب الروضة بتمامه.

وقوبلت النسخة وصحّحت ثلاث مرّات؛ مرّة في عام ٩٨٠ق بتوسّط هداية الله بن السيّد مراد الرضويّ القائني، ويشهد لها خطّه في صفحة (١٢٩) هكذا:

> بلغ مقابلة بقدر الوسع والطاقة في المشهد المقدّس الرضيّة الرضويّة ـ على مشرّفها الصلاة والتحيّة ـ في اثنين وعشرين من شهر ذي الحجّة سنة ثمانين وتسعمائة، وأنا العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله الغني هداية الله بن السيّد مراد الرضوي القائني.

ومرّتين في عام ١٠٢٩ق على يد سبط الرجل المذكور (أعني هداية الله) و هو حسن بن وليّ الله بن هداية الله، مع النسختين المصحّحتين؛ إحداهما بيد الميرزا محمّد الإسترآبادي، والأُخرى بيد الشهيد الثاني ﷺ. وتشاهد في خمسة مواضع من النسخة علامات البلاغ؛ الأُولى منها في صفحة (١٢٩) هكذا:

> قابلتُ هذه النسخة من أوّل كتاب الصلاة بنسخة صحّحها شيخنا الشهيد الثاني ـ قدّس الله روحه ـ فصحّحتها بقدر الوسع إلّا ما زاغ عنه البصر، وأنا أقلّ الخلائق حسن بن وليّ الله بن هداية الله بن سيّد مراد الرضويّ القائني حامداً مصلّياً مسلّماً، وكان هذا أوائل السنة التاسعة من العشر الثالث بعد الألف الهجريّة، على مشرّفها ألف تحيّة.

والثانية والثالثة تقرباها، وهما في آخر كتابي الجهاد والعقيقة، و تأريخهما: ٣ رمضان عام ١٠٢٩ق في كربلاء. وجاء في الموضع الرابع (في آخر كتاب الدواجن، صفحة ٤٨٤) هكذا:

> فرغت من مقابلة هذا الجزء بنسخة صحّحها بعض الفضلاء، و قرأها على الشيخ المحدّث العلّامة ميرزا محمّد الإسترآبادي في مجالس آخرها يوم الجمعة لسبع خلون

من شهر رمضان المنتظم في السنة التاسعة والعشرين بعد الألف الهجريّة حامداً مصلّياً مسلماً، وأنا أقلّ الخليقة حسن الرضويّ القائني مولداً، والحائري نزيلاً.

والخامس في انتهاء النسخة، تأريخه شهر شوّال من شهور سنة ١٠٢٩ ق.

وتشاهد أيضاً في هامش بعض الصفحات تعليقات في توضيح اللغات الغامضة بإمضاء المصحّح المذكور هكذا: «حسن ـ عفي عنه».

وجاء في آخرها متن إجازة محمّد بن حسن (صاحب **المعالم**) إلى ابنه حسن بن زين الدين العاملي وحسن بن وليّ الله القائنيّ الرضويّ، وتأريخه: عام ١٠٢٩ ق.[1]

تقع في (٢٨٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣٣) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لهذه النسخة بـ«جد».

١٨. مخطوطة مكتبة جامع گوهرشاد في مشهد، المرقّمة ٢٧٩؛ نسخها جلال الدين محمّد بن أحمد، وأدرج تأريخ الفراغ من النسخ في آخر كتاب الإيمان والكفر: يوم الأحد ٤ ذي الحجّة عام ٩٨١ ق، وفي آخر كتاب الصوم: ١٤ شعبان عام ٩٨٢ ق.

وتحتوي على قسم الأُصول بتمامه وكتبٍ من قسم الفروع إلى كتاب الصيام سوى عدّة أبواب وأوراق سقطت من بعض كتب الفروع.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواشٍ وتعليقات مفيدة بخطّ ملّا محمّد أمين الإسترآبادي بالرموز التالية: «م ن ـ سلّمه الله»، «أمير محمّد مؤمن ـ دام ظلّه» و «ملّا محمّد صالح».

وساعده في أمر المقابلة والتصحيح المولى عيسى الدزماريّ التبريزي، وتشاهد في ضمن بعض علاماته إجازته له؛ ويشهد لجميع هذه الأُمور ما في آخر كتاب الدعاء حيث جاء: «بلغ قبالاً في مكّة بتوفيق الله في سنة ١٠٣٢ في ٢٠ شهر جمادى الأُولى حين ارتحالي من مكّة إلى المدينة».

وجاء في آخر كتاب الإيمان والكفر:

الفاضل المحقّق والكامل المدقّق أعني مولانا عيسى الدزماري قابل معي كتاب

---

١. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٦، ص ٣٢٥.

الإيمان والكفر من أوّله إلى آخره مقابلة كشف وتحقيق، ومعارضة إتقان وتدقيق، وقد أجزت له أن يرويه عنّي كما أجاز لي الشيوخ العظام ـ نوّر الله مراقدهم إلى قيام القيام ـ وأنا الفقير الحقير إلى الله الغنيّ ... وذلك في سني مجاورتي بمكّة المشرّفة موافق عام اثنين وثلاثين بعد الألف من هجرة سيّد المرسلين، على مهاجرها من التحيّات ...

وخدش في هذا الموضع محلّ اسم المجيز، لكن أُشهد بخطّ آخر في جنبه بأنّ الخطّ المذكور لملّا محمّد الإسترآبادي.

وتشاهد أيضاً علامة بلاغ سماعاً بخطّ ملّا محمّد عبدالله بن حسين الشوشتري في آخر كتاب الدعاء (بحيث أُشهد بخطّ آخر بأنّ العبارة من خطّه ﷺ) هكذا:

بلغ سماعاً أيّده الله تعالى، ووفّقه لما يحبّ ويرضاه، وأطال بقاه، وكان ذلك في مجالس متعدّدة، وكتب ذلك عبدالله بن حسين الموسوي.[1]

تقع في (٤٢٠) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بر».

١٩. مخطوطة مكتبة مدرسة المروي في طهران، المرقّمة ٣٧٧؛ نسخها «فرّخ» في عام ٩٨١ق.

وتحتوي على قسم (الفروع من كتاب النكاح إلى آخر هذا القسم)، وكتاب الروضة بتمامه.

ولا يشاهد في هوامش النسخة أثر من التصحيح والمقابلة أو التعليقات.[2]

تقع في (٤٢٠) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جع».

٢٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٤٤٥٣؛ نسخها أحمد بن شرف الدين بن ناصر آل پنجه الحسنيّ الحسينيّ النجفي، وفرغ من نسخها ٧ شعبان المعظّم من عام ٩٨٤ق.

---

١. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٣٩.

٢. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٢٠٤.

وتحتوي على قسم الفروع من أوّله إلى كتاب الجهاد.

وكانت النسخة في ملك محمّد واعظ الطهراني في ربيع الأوّل عام ١٣٠٤ ق، وعلامة تملّكه موجودة في الورقة الأولى منها.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً تعليقات وحواشٍ مفيدة بالرموز التالية: «م ق ر ـ سلّمه الله»، «م ق ر ـ دام ظلّه»، «م ق ر ـ دام إفاداته»، «م ت ق (ره)»، «ميرزا محمّد بـهـ(ره)»، «م ص ح (ره)»، «م ن و(ره)»، «ع ك (ره)»، «ام ن (ره)» وغيرها.[1]

تقع في (٣٣٢) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بث».

٢١. مخطوطة مكتبة الوزيري بيزد، المرقّمة ٢٨٨؛ نسخها جلال الدين محمّد بن أحمد، وفرغ عن نسخها شهر ربيع الأوّل من عام ٩٨٥ ق على ما كتبه في آخر كتاب فضل القرآن.

وتحتوي على الكتب التالية: الحجّة، الدعاء، فضل القرآن، الصوم، الإيمان والكفر (بهذا الترتيب، سوى عدّة أبواب سقطت من بعض الكتب).

تشاهد في هوامشها علامات تصحيح قليلة جدّاً. وأُلحق بها أجزاء من كتاب التهذيب بخطّ نفس الكاتب.[2]

تقع في (٢٥٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧ إلى ٢٩) سطراً، أكثرها بالخطّ النسخي، وقسم منها بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«بك».

٢٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي﵀ بقمّ، المرقّمة ٩٠٨١؛ كتبها معاني بن بابامير بن تاج الدين حسن الحسيني، وفرغ منها ٢٢ ذي الحجّة من عام ٩٨٦ ق.

وتحتوي على قسم الأصول و قسم الفروع (من كتاب العشرة إلى كتاب المواريث).

---

١. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٥.

٢. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٨٨.

وعلى الورقة الأُولى منها علامات التملّك؛ منها للمحقّق الفيض الكاشاني، وأحمد بن رضا وغيرهما.

وعليها علامات المقابلة والتصحيح وحواشٍ قليلة مختصرة من دون رمز و لا إمضاء.[١]

تقع في (٢٥١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بض».

٢٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي بقمّ، المرقّمة ١٠٩٣٧؛ نسخت في عام ٩٨٩ ق، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على الكتب التالية من قسم الفروع: الصيام، الحجّ، الجهاد، والمعيشة.

و عليها علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد أيضاً علامات البلاغ موجزة في مواضع متعدّدة؛ منها في آخر كتاب المعيشة في تأريخ ١٠٦١ ق، ومنها في آخر كتاب الحجّ في تأريخ ١٠٧٤ ق.[٢]

تقع في (١٩١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخطّ النسخي والنستعليق.

ورمزنا لها بـ«بظ».

٢٤. مخطوطة مكتبة الشريعتي بمشهد، المرقّمة (٢ ز)؛ نسخها محمّد بن سعيد الطريحي، وأدرج تأريخ الفراغ في آخر كتاب الحيض: جمادى الأُولى عام ٩٩٠ ق، وفي آخر كتاب الصلاة: شهر جمادى الآخر عام ٩٩١ ق، وفي آخر كتاب الحجّ: ٢٥ ربيع الأوّل عام ٩٩٣ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من أوّله إلى كتاب الجهاد.

وكانت النسخة مملوكة لأحمد بن محمّد حسن بن محمّد تقيّ بن محمّد إسماعيل النائيني في تأريخ ذي القعدة من عام ١٢٩٦ ق.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواشٍ وتعليقات قليلة جدّاً.[٣]

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٢٣، ص ٢٣٥.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٢٧، ص ٣٤٧.

٣. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٥٣.

تقع في (٢٩٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣١) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بخ».

٢٥. مخطوطة مكتبة الوزيري بيزد، المرقّمة ٢٥٥؛ نسخها حسن بن جمعة بن عليّ الزبيدي، وفرغ منها عام ٩٩٢ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى آخر كتاب النذور والكفّارات (سوى عدّة أبواب سقطت من بعض الكتب) وكتاب الروضة بتمامه.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، ويشاهد في الصفحة (١٦) علامة إنهاء مقابلة موجزة.

وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات مفيدة مع الرموز المختلفة، أكثرها كانت من العلّامة المجلسي﵀ برمز «م ق ر»، أو من الفاضل الإسترآبادي برمز «ا م ن».[١]

تقع في (٤٠٥) أوراق، وفي كلّ صفحة (٣٩) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بي».

٢٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢٠١٨١؛ نسخها شاه محمّد بن شمس الدين الكرماني، وفرغ عن نسخها ١٥ جمادى الثانية عام ٩٩٥ق في المشهد الحائري.

وتحتوي على قسمي الأُصول والفروع من كتاب فضل القرآن إلى كتاب المعيشة.

و قد نظّم السيّد عبدالعظيم الحسيني في عام ١٣٤٤ ق فهرساً لمباحث الكتب في ثلاث عشرة صفحة من أوّل النسخة.

وكانت النسخة مملوكة لآية الله مصطفى الصفائيّ الخوانساري، وتشاهد علامة تملّكه في عام ١٤٠٠ ق في الورقة الأُولى.

وتشاهد علامة بلاغ قراءة موجزة في الورقة الأُولى لم يُعلم كاتبه. وعلى هوامش النسخة أيضاً علامات التصحيح والمقابلة.[٢]

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٦٨.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة (الإهدائي)، ص ١٩١.

تقع في (١٨٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣١) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«بت».

٢٧. مخطوطة مكتبة آية الله الكلپايگاني ﷺ بقمّ، المرقّمة ٣٢ / ١٠٢؛ كتبها شرف بن فتح الله الشريف في ٢٠ شهر رمضان من عام ٩٩٨ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الأيمان والنذور، سوى عدّة أبواب سقطت من بعض الكتب.

وعلى هوامشها علامات تصحيح ومقابلة قليلة.[1]

تقع في (٤٧٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«ر».

٢٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٦٨٢٠؛ نسخت في سنة ١٠٩٨ ق الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على أقسام الأصول والفروع والروضة بتمامها.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواشٍ وتعليقات كثيرة برمز «ع ل» أو «ع ل ـ سلّمه الله»، أو من مصادر اللغة مع ذكر عناوينها مختصرة.

وقابلها بتمامها رجل اسمه: «الله وردي» في عام ١٠٢٥ ق مع النسخة المصحّحة بيد الشهيد الثاني ﷺ، وقابلها الكاتب أيضاً قسمي الأُصول والروضة منها في ٢٣ شهر محرّم عام ١٠٩٨ ق مع نسخة أُستاذه الشيخ عليّ بن محمّد المعروف بالشيخ عليّ زين الدين (الشيخ عليّ الكبير)، وقد صرّح بهذا في آخر كتاب العشرة بقوله:

> وقابلت كلّ الروضة والأُصول مع كتاب صحيح صحّحه أُستادنا ومولانا الشيخ عليّ بن شيخ محمّد المشهور بين الناس بشيخ عليّ شيخ زين الدين دام ظلّه، والحمد لله ربّ العالمين كثيراً في كلّ حال وحين، وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين، صلاة تامّة نامية فاضلة.[2]

---

١. أُنظر: الفهرس للمكتبة (تدوين عرب زاده)، ص ٥٨٥.

٢. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٣٥.

تقع في (٤٣٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣٥) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.
ورمزنا لها بـ «بح».

٢٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشيﷺ **في قم، المرقّمة ١٤١٥**؛ لم نعثر على اسم ناسخها وتأريخ كتابتها، لكن النسخة عتيقة على الظاهر.

وتحتوي على الكتب التالية: الحدود، الديات، الشهادات، الأحكام، النذور، وكتاب الروضة. وفي آخرها أوراق متفرّقة من باب المكاتب.

و قد تلفت هذه النسخة بمرور الزمان، ومحيت بعض صفحاتها وأوراقها خصوصاً الصفحات الأولى منها، ثمّ أُكملت بخطّين مختلفين غير خطّ الناسخ.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة بخطّ نفس الناسخ وغيره ندرة، وتشاهد في أربعة مواضع من النسخة علامة البلاغ هكذا: «ثمّ بلغ قراءة وفّقه الله تعالى».

وتشاهد أيضاً عليها حواشٍ أكثرها فارسيّة في ترجمة بعض اللغات الغامضة والعبارات الموهمة خصوصاً في المواضع التي أُكملت بيد غير الناسخ.

وكُتب في آخر كتاب الروضة بخطّ آخر هكذا: «مالكه يثق بالملك القدير: محمّد بن نصر الله الظاهري نسباً، الناووسي بلداً، والحمد ...»[1].

تقع في (٢٥٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (١٩ سطراً) بالخطّ النسخي.
ورمزنا لها بـ «ع».

٣٠. مخطوطة مكتبة مدرسة سليمان خان في مشهد، المرقّمة ٢١٦٦؛ نسخت في القرن العاشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأُصول من أوّله إلى كتاب الحجّة.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد فيها علامات البلاغ قراءة ومقابلة. وتشاهد أيضاً علامة إنهاء من الشيخ الحرّ ﷺ في الصفحة (١٠٥) هكذا: «أنهاه ـ وفّقه الله تعالى ـ قراءة وتحقيقاً وتدقيقاً. حرّره محمّد الحرّ».

وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات كثيرة بالرموز التالية: «صالح ـ أصلح الله حاله»،

---

١. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٤، ص ٢٠٢.

«صالح ـ سلّمه الله»، «باقر المجلسي ـ سلّمه الله»، «باقر ـ سلّمه الله»، «ا م ن»، «مولانا أحمد ـ ره»، «بدر ـ رحمه الله»، «من إفادات الشيخ سلّمه الله»، «م ن د ـ سلّمه الله».[1]

تقع في (٢٠٧) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جو».

٣١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، المرقّمة ١٣١٢؛ نسخها الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي﷬ (صاحب وسائل الشيعة)، وفرغ منها عام ١٠٦٠ق.

تحتوي على قسم الفروع (من كتاب النكاح إلى آخر كتاب الأيمان والنذور والكفّارات) وكتاب الروضة، سوى عدّة أوراق سقطت من بعض الكتب.

وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وحواش مفيدة برمز «م د ح» (محمّد الحرّ)، وقوبلت النسخة بتمامها بيد الكاتب﷬ مع النسخة المكتوبة المصحّحة للشهيد الثاني﷬، وجاء في مواضع متعدّدة منها علامات بخطّه تشهد على هذا، والمضامين متقاربة؛ منها في آخر كتاب الوصايا هكذا:

ثمّ بلغ قبالاً وتصحيحاً عن الجهد بنسخة أصحّ الموجود، قابلها الشهيد الثاني﷬، وأنا محمّد الحرّ.

والنسخة نفيسة قيّمة، لكن محيت بعض صفحاتها وتلفت بمرور الزمان.[2]

تقع في (٢٣٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٨) سطراً بالخطّ النسخيّ المعرّب.

ورمزنا لها بـ«بن».

٣٢. مخطوطة مكتبة جامعة الطهران، المرقّمة ١٤٥٩؛ نسخها ناصر الدين محمّد بن أحمد البيدستانيّ التونيّ الخراساني، وفرغ منها يوم الثلثاء ١٠ شعبان المعظّم من عام ١٠١٧ق في مكّة المكرّمة.

وتحتوي على قسم الأُصول من كتاب الدعاء إلى كتاب العشرة فقط.

وعليها حواشٍ وتعليقات مفيدة، بعضها بإمضاء «حسن بن الشهيد الثاني».[3]

١. أُنظر: الفهرست لمكتبة جامعة طهران (ميكروفيلم)، ج ١، ص ٣٦٤.
٢. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٤، ص ٨٤.
٣. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٨، ص ١١٦.

تقع في (٥٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣-٢٦) سطراً بالخطّ النسخيّ العالي.
ورمزنا لها بـ«بغ».

٣٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٠١١٦؛ نسخها ناصر الدين محمّد بن أحمد البيدستانيّ التونيّ الخراساني، وفرغ منها يوم الأحد آخر ربيع الثاني من عام ١٠١٦ ق في مكّة المكرّمة.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الصلاة إلى كتاب الحجّ.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة من دون رمز خاصّ.[١]

تقع في (٢٨٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بط».

٣٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٦٩٦٣؛ نسخها حامد بن محمّد الجرجانيّ الإستراآبادي، وفرغ من نسخها عام ١٠٢٥ ق في مكّة المكرّمة.

وتحتوي على قسم الأُصول من أوّله إلى آخر كتاب العشرة.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، والمظنون أنّها قرئت وقوبلت عند المولى محمّد أمين الإستراآبادي، وتشاهد علامات متعدّدة منه على الظاهر في الصفحات (٤٤، ٩٦، ٢٣٣، ٣٥٧، ٥٨٩، ٦٦٥ و ٧١٠) بعضها هكذا: «بلغ قراءة وبحثاً المولى الفاضل في مكّة المكرّمة، أيّده الله تعالى».

وعليها أيضاً حواش وتعليقات كثيرة، لغويّة أو فقهيّة أو حديثيّة بالرموز التالية: «م دا (ره)»، «محسن دام فيضه»، «ام ن ـ مدّ ظلّه»، «شامى»، «م ح ق (ره)»، «رف ى ع ـ سلّمه الله»، «خ ل سلّمه الله»، «معص عفي عنه»، «ام ل ـ دام ظلّه»، «صا سلّمه الله»، «امين (ره)» و غيرها.

ووقفت النسخة لمكتبة المدرسة السميعيّة بتوسّط عبدالسميع السبزواري[٢].

تقع في (٣٥٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«ش».

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٧.

٢. أنظر: الفهرست المكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٣.

٣٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٧٣٤٦؛ نسخها حامد بن محمّد الجرجانيّ الإستراآبادي، وفرغ من نسخها أواسط شهر شعبان من عام ١٠٢٦ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الجهاد.

وكانت النسخة من موقوفات مكتبة مدرسة السميعيّة، ثمّ انتقلت للمكتبة الرضويّة.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت وقوبلت على الظاهر من أوّلها إلى آخر كتاب الحجّ عند شخص مجهول، وتشاهد علامات البلاغ منه في الصفحات (١٣٠، ٢٤٧، ٣٧٧ و ٥٨٢) متشابهة المضامين هكذا: «بلغ مولانا ـ أيّده الله تعالى ـ من أوّله إلى آخره سماعاً سماع تحقيق وتدقيق».[1]

تقع في (٣٠٧) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«ت».

٣٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٧٣٤٤؛ نسخها حامد بن محمّد الجرجانيّ الإستراآبادي في عام ١٠٢٧ ق.

وتحتوي على كتاب المعيشة من قسم الفروع فقط.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواشٍ قليلة في توضيح اللغات والعبارات الغامضة.[2]

تقع في (٨١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«ث».

٣٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٧٣٤٧؛ كتبها حامد بن محمّد الجرجانيّ الإستراآبادي، وفرغ من نسخها شهر جمادى الأُولى من عام ١٠٢٩ ق في مكّة المكرّمة.

وتحتوى على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى كتاب الأشربة.

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٣٣.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٤.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات مختصرة مستندة إلى الكتب اللغويّة والفقهيّة من دون إمضاء خاصّ.

وتشاهد في آخر كتاب العقيقة علامة بلاغ ناقصة هكذا: «بلغ قراءة المولى الفاضل أيّده الله تعالى ...».[1]

تقع في (٢٧٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمّزنا لها بـ«خ».

٣٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٧٣٤٣؛ كتبها حامد بن محمّد الجرجانيّ الإستراآبادي، وأدرج تأريخ الفراغ في آخر كتاب العتق: شهر رجب المرجّب عام ١٠٣٠ق وفي آخر كتاب الروضة: شهر شعبان عام ١٠٢٥ق في مكّة المكرّمة.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الوصايا إلى آخر كتاب العتق، وكتاب الروضة.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواشٍ مفيدة أكثرها كانت بإمضاء «ملّا مراد».[2]

تقع في (٢٩٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣ إلى ٢٥) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«ذ».

٣٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي‏ﷺ في قمّ، المرقّمة ٥٠٥٨؛ والمظنون أنّ الناسخ هو المولى حيدر عليّ بن محمّد بن حسن الشيرواني، ونسخها في أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر.

وتحتوي على قسم الفروع وكتاب الروضة كاملاً.

على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة مراراً وتكراراً، وعليها أيضاً حواشٍ مفيدة بإمضاء «حيدر عليّ ـ عفي عنه» و «مولانا ميرزا» (وهو أب حيدر عليّ) كلّها بخطّ المولى حيدر عليّ بن محمّد بن حسن الشيرواني (سبط العلّامة المجلسي‏ﷺ).

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٤.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٤.

وقد قابل المولى الشيرواني رحمه الله هذه النسخة تارة مع النسخة المصحّحة بيد أبيه ميرزا محمّد، وتارة مع النسخة المصحّحة بيد الشهيد الثاني رحمه الله في عام ٩٥٩ ق، وقابل أيضاً من كتاب التجارة إلى آخر كتاب العقيقة مع نسخة عتيقة أُخرى كُتبت في عام ٥٦٩ق، وقد فرغ من مقابلة كتاب الروضة مع النسختين الأُوليين في عام ١١١١ق في إصفهان.[١]

تقع في (٤١٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣١) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جت».

٤٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٣٠٥٢؛ نسخها محمّد بن خواجه شاه عليّ القائني، وفرغ من نسخها عام ١٠٧٣ ق في مشهد الرضا عليه السلام.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى آخره وكتاب الروضة، سوى عدّة أبواب وأوراق سقطت من بعض الكتب.

توجد على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواشٍ وتعليقات كثيرة في توضيح اللغات الغامضة والعبارات الموهمة مع ذكر مصادر اللغات ومآخذ التعليقات، وتشاهد في التعليقات إمضاءات مختلفة، منها: «حسن عفي عنه»، «حسن رحمه الله»، «مير رحمه الله»، «مير حسن رحمه الله» (والمظنون أنّ المراد صاحب المعالم)، «ام ن»، «بدر رحمه الله» (وهذان كثيران في هوامش كتاب الروضة جدّاً)، «م د ح»، «م ق»، «لكاتبه عفي عنه»، وغيرها.

و قوبلت النسخة بتمامها على يد حاج رضاقلي من عام ١٠٧٨ إلى عام ١٠٧٩ عند الشيخ محمّد بن حسن بن الحرّ العاملي رحمه الله، وتشهد له أربع علامات بخطّه رحمه الله في المواضع التالية: صفحة (٢٢٠) في آخر كتاب الطلاق، صفحة (٣٢٦) في آخر كتاب الأطعمة، صفحة (٣٦٠) في آخر كتاب الأشربة، وصفحة (٦٨٩) في آخر كتاب النذور والأيمان، ومضامينها متقاربة، ونصّ ما جاء في الموضع الأوّل هكذا:

أنهاه ـ أيّده الله ـ قراءة وتصحيحاً وضبطاً وتحقيقاً في مجالس آخرها أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٠٧٨ ق. حرّره محمّد الحرّ العاملي.

---

١. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٣، ص ٢٥٤.

والثاني هكذا:

وأنهاه المولى الجليل النبيل التقي النقي الوفي الصفي المولى الحاج رضا قلي ـ عامله الله بلطفه الخفي والجلي ـ قراءة وضبطاً ومقابلة وتصحيحاً، وأفاد أثناء المذاكرة أكثر ممّا استفاد، وذلك في مجالس آخرها أواخر شهر رمضان المبارك سنة ١٠٧٨. حرّره محمّد الحرّ العاملي.

وتشاهد أيضاً بعض علامات موجزة أُخرى للبلاغ في مواضع مختلفة من النسخة؛ منها: «بلغت المعارضة»، «بلغت المعارضة بحمد الله تعالى»، «بلغ قراءة ومقابلة أيّده الله تعالى»، «ثمّ بلغ قراءة أيّده الله تعالى»، ونحوها.[١]

تقع في (٤٤٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٩) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«م».

٤١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٩٦٧٩؛ نسخ معظمها إبراهيم بن محمّد بن محمّد بن هاشم الحسينيّ النجفي، وأجزاء منها بخطّ ابنه فخر الدين محمّد بن إبراهيم الحسينيّ النجفي، وقد أُدرج تأريخ الفراغ في آخر كتاب الروضة: ١٠٨١ ق، وفي آخر كتاب الطلاق: ١٠٨٤ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى آخره (سوى عدّة أبواب سقطت من بعض كتبه) وكتاب الروضة بتمامه.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتوجد شهادة تصحيح من الكاتب في آخر النسخة هكذا:

صحّحته بقدر الإمكان، والحمد لله على التوفيق، وعليه التكلان، وصلّى الله على محمّد وآله أبواب مدائن العلم والإيمان، هدانا الله بهم إلى روضات الجنان، وأعاذنا من نقمات النيران إله الرحيم الرحمان. حرّره المذنب المحتاج إلى عفو ربّه الخفي إبراهيم بن محمّد بن محمّد بن هاشم الحسينيّ النجفي، غفرلهم.

وعليها حواشٍ وتعليقات مع إمضاءات مختلفة؛ منها: «ع ل»، «م»، «معص»، «س م د»، «م ق ر»، «المولى أحمد ره»، «م ن ر ـ مدّ ظلّه»، «بدر ـ عفي عنه» وغيرها.

---

١. الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢١.

وتشاهد في أكثر من خميس موضعاً منها علامة بلاغ سماعاً ومقابلة بخطّ العلّامة المجلسي؛ وقد شهد ثلاثة أكابر من العلماء بخطّهم في آخر النسخة، وهم: العلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي بتأريخ ١٣٩٢ ق، آية الله المرعشي النجفي بتاريخ ١٣٩٠ ق، وشخص آخر (لم يقرء اسمه) بتأريخ ١٣٩٠ ق[١].

تقع في (٦٠٣) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٠) سطراً، بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«ن».

٤٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٦٥٩٣؛ نُسخت بعضها بخطّ أبو المفاخر بن محمّد سعيد الرضوي في عام ١٠٥٢ ق، وأجزاء منها بخطّ آخر لم يُعرف كاتبها.

وتحتوي على الكتب التالية: العقل والجهل، فضل العلم، التوحيد، الحجّة، الطهارة، الحيض، الجنائز، الصلاة، الزكاة، الصيام، الحجّ، والمعيشة.

كانت النسخة مملوكة لعليّ أكبر الحسينيّ السمناني، ثمّ ملكها تقيّ آقا مدرّس الرضوي و أوقفها للمكتبة في عام ١٣٢٣ ش.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والبلاغ، وتشاهد عليها أيضاً حواشٍ وتعليقات مفيدة أكثرها من دون إمضاء، وبعضها بإمضاء «فيض ـ دام فيضه»، وبعضها بإمضاء «حسن ـ مدّ ظلّه العالي».

والظاهر أنّ أجزاء من النسخة قرئت وقوبلت عند العلّامة المجلسي، وتشاهد في الصفحتين (٤٠٠ و ٤١٤) علامات بخطّه. وتشاهد أيضاً في الصفحتين (٧٥٦ و ٨١١) علامات البلاغ قراءة بخطّ آخر لم يعرف كاتبها.[٢]

تقع في (٤٥٠) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«ظ».

٤٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢٠٥٥٢؛ نسخها محمّد صادق، وفرغ من نسخها عام ١٠٥٣ ق.

---

١. أنظر: فهرست هزار و پانصد نسخهٔ خطّي، ص ١٩٣.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ٢٥٠.

وتحتوي على قسم الأُصول من الكافي إلى آخر كتاب العشرة.

وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت إلى آخرها على العلّامة المجلسي، وتوجد في الصفحات (٥٢٨، ٥٩٨ و ٦٠٨) ثلاث علامات البلاغ عنه هكذا: «بلغ سماعاً أيّده الله تعالى».[١]

تقع في (٤٠٠) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٠) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لهذه النسخة بـ«ب».

٤٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٢٣٨؛ نسخها محمّد حسين بن محمّد يحيى النوري (من تلامذة العلّامة المجلسي)، وفرغ من نسخها ١٥ رجب عام ١٠٧٢ ق.

وتحتوي على قسم الأُصول فقط.

كانت النسخة في ملك العلّامة السيّد محمّد المشكاة البيرجندي، وكتب في الورقة الأُولى فوائد في معرفة النسخة وبيان شأنها وصحّتها.

وعليها حواشٍ وتعليقات كثيرة مفيدة جدّاً بخطّ الكاتب بالرموز التالية: «م ت ق» (محمّد تقيّ المجلسي)، «رفيع قده»، «م ق ر ـ مدّ ظلّه العالي» (العلّامة المجلسي)، «م ح ق»، «سيّد الحكماء والمحقّقين ـ مدّ ظلّه العالي»، «فيض ـ دام ظلّه»، «صدر الفضلاء»، «ام ن ـ ره»، «شيخ محمّد وميرزا محمّد»، «بهـ ـ نوّر الله مرقده» (الشيخ البهائي)، و «م ح ـ عفي عنه»، و «م حسين ـ عفي عنه». والمراد من الأخيرين نفس الكاتب.

وقوبلت وصحّحت النسخة بتمامها على يد الكاتب عند العلّامة المجلسي كما صرّح بهذا المطلب في آخر النسخة حيث قال:

الحمد لله الذي وشّح نسخة التكليف بالأُصول والفروع ... أمّا بعد فقد وفّقني الله الكريم بلطفه العميم وفضله الجسيم ومنّه القديم لتصحيح الكتاب بعد تسويده الذي هو ترجمان الكتاب الآتي منه اللباب، المشتمل على جلّ بدائع الحكمة وأُسّ أساس الدين ... على قدر الوسع والجهد من تقرير مقرّر المباحث مطلقاً بالإتقان، ومقنّن

١. فهرست هزار و پانصد نسخهٔ خطّي، ص ١٩١.

القوانين ، ومهذّب الدلائل جملة بالإمعان ... محمّد باقر ، متّعنا الله وسائر المسلمين بطول بقائه ... ابن محمّد تقي الأعلم الأفضل ... وأنا العبد الفقير المسكين ... .

وتشاهد أيضاً علامات البلاغ موجزة بخطّه سماعاً في الصفحات (١١٣، ٦٢٠، ٦٣٢ و ٦٦٩) هكذا : «بلغ سماعاً أيّده الله تعالى».

وفي آخر النسخة بعد تتمّة الكاتب صفحتان فيهما صورة إجازة العلّامة المجلسي ﷺ للكاتب ، وملخّصها هكذا :

الحمد لله ، وسلام على عباده ... وبعد فلمّا كان المولى الأولى الفاضل الكامل الصالح الفالح المستوقد الزكي الألمعي مولانا محمّد حسين بن مولانا يحيى ـ وفّقه الله تعالى للإرتقاء على أعلى مدارج الكمال في العلم والعمل ... ـ فوصل كدّ الأيّام بسهر الليالي ، وقرأ عليّ ، وسمع منّي كثيراً من العلوم العقليّة والنقليّة ، وأخذ منّي شطراً وافياً من الأحاديث النبويّة والآثار المرتضويّة من طرق العترة الطاهرة ﷺ ، ثمّ استجازني ، فاستخرت الله سبحانه ، وأجزت له ـ بلّغه الله أمله ـ أن يروي عنّي كلّ ما جاز لي إجازته ، وأُبيح لي روايته من تصانيف أصحابنا ... وكتب بيمناه الوازرة الدائرة أفقر العباد إلى عفو ربّه الغافر ابن مروّج آثار العترة الهادية المولى الزكيّ محمّد تقيّ ـ حشره الله مع مواليه ـ محمّد المدعوّ بباقر ـ صانه الله عن المكاثر ، ورزقه شفاعة مواليه ـ في اليوم الآخر في خامس عشر شهر رجب الأصبّ من شهور سنة اثنتين وسبعين بعد الألف الهجريّة حامداً مصلّياً مسلماً.[1]

تقع في (٣٢٥) ورقة ، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخطّ النسخي .

ورمزنا لهذه النسخة بـ«بع» .

٤٥. مخطوطة مكتبة جامعة الحقوق في طهران، المرقّمة (١ / ٢ ـ ب)؛ نسخها محمّد محسن بن محمّد مؤمن الأبهريّ الإصفهاني ، وتأريخ الفراغ من نسخها : ٤ جمادي الثاني عام ١٠٦٢ ق .

وتحتوي على قسم الأُصول بتمامه .

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة ، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات

---

١. أُنظر : الفهرست للمكتبة، ج ١٦، ص ٢٢٤.

بالإمضاءات التالية: «م ح ق ـ مدّ ظلّه» (هو العلّامة المجلسي ﷺ)، «امن ن»، «و ح ق»، وغيرها.

وقرئت النسخة وصحّحت وقوبلت على يد ملّا صالح المازندراني (شارح الكافي) ﷺ عند العلّامة محمّد تقيّ المجلسي ﷺ من أوّلها إلى صفحة (٣٠٠) آخر باب إطعام المؤمن، وتشاهد في موضعين منها علامة إنهائه؛ أحدهما في صفحة (٥٨)، والثاني في آخر كتاب الحجّة، والأخير هكذا:

أنهاه المولى الفاضل العالم العامل مولانا محمّد صالح ـ أدام الله تأييده ـ سماعاً وتحقيقاً في مجالس آخرها أواسط شهر صفر سنة ثلاث وستّين بعد الألف الهجريّة، نمّقه بيمناه الداثرة أحوج المربوبين إلى رحمة ربّه الغني محمّد تقيّ بن مجلسي حامداً مصلّياً مسلماً.[١]

تقع في (٢٢٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٣١) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جه».

٤٦. مخطوطة مكتبة جامع گوهرشاد في مشهد، المرقّمة ٢٣١؛ نسخها ابن ميرزا رفيعا نور الدين محمّد بن رفيع الدين، وفرغ من نسخها يوم الثلثاء ٢١ شهر ربيع الثاني من عام ١٠٨٨ ق.

وتحتوي على كتاب الروضة فقط.

وتشاهد في مواضع متعدّدة منها علامة البلاغ سماعاً بخطّ العلّامة المجلسي ﷺ هكذا: «بلغ سماعاً أيّده الله تعالى» أو بعبارات مشابهة أُخرى.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواشٍ قليلة جدّاً.[٢]

تقع في (١٠٥) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٢) سطراً بالخطّ النسخيّ الجليّ.

ورمزنا لها بـ«بم».

٤٧. مخطوطة المكتبة الوطنيّة في طهران، المرقّمة ١٧٩٧ / ٤؛ نسخها محمّد حسين

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٤١٨.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٢٠٠.

بن سيّد محمّد شاه بن سيّد صدرالدين محمّد الشوشتري، في عام ١٠٤٤ إلى ٢ جمادى الأولى عام ١٠٤٥ ق.

وتحتوي على الكتب التالية: العقل والجهل، فضل العلم، التوحيد، الحجّة، الإيمان والكفر، الدعاء، فضل القرآن، العشرة، الطهارة، الحيض، والجنائز.

تشاهد في الورقة الأولى منها علامة تملّك لطفعليّ بن محمّد كاظم التبريزي في عام ١٣١٩ ق. وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، و عليها أيضاً حواشٍ في توضيح اللغات الغامضة (مع ذكر مصادرها) والعبارات الموهمة (خصوصاً في قسم الفروع) مستفاداً من الكتب الفقهيّة وسائر شارحي كتاب الكافي بالإمضاءات التالية: «ام ن (ره)»، «م د ر ه» (الأوّل لأمين الإسترآبادي، والمظنون أنّ الثاني لميرزا محمّد الإسترآبادي)، «(ز ـ ره»، «م ق ر ـ ره»، «محسن ـ دام فيضه»، «محمّد مؤمن ره»، «ب هـ ره»، «كذا أفاد ـ دام ظلّه» وغيرها.

وتشاهد أيضاً في مواضع متعدّدة منها علامات البلاغ سماعاً ومقابلة، منها في صفحة (٣٨٧) بهذه العبارة: «بلغ قبالاً ثالثاً»، ويفهم منها أنّ النسخة قوبلت وصحّحت إلى الموضع المذكور ثلاث مرّات.

ومنها ما في آخر النسخة بخطّ عليّ بن نصر الله الليثي هكذا:

> بلغ مقابلة وتصحيحاً وضبطاً بنسخة معتبرة مقروّة على بعض الثقات الأعلام في البلد الحرام مضافاً إلى ذلك ما اقتضاه الاعتبار والنظر إلّا ما عساه شذّ عنه توجّه البصيرة وغمض البصر، نهار عشرين شهر صفر ـ ختم بالخير والظفر ـ أحد شهور سنة خمس وأربعين وألف من الهجرة النبويّة، على مهاجرها ألف ألف صلاة وسلام وتحيّة، فصحّ بحمدالله وحسن توفيقه، وكتب أقلّ خلق الله الغنيّ عليّ بن نصر الله الليثي الجزائري، عفي عنهما، وهداه إلى طريقه حامداً مصلّياً مسلماً مستغفراً.

وتشاهد أيضاً في الورقة الأخيرة علامة إنهاء سماعاً وتصحيحاً إلى جماعة مجهولين بخطّ الشيخ المحدّث صالح ابن عبدالكريم البحراني ﷺ، ونصّها هكذا:

> بلغ سماعه ـ أيّده الله تعالى ـ بقراءتي على جماعة، وكان ذلك آخر اليوم العشرين شهر شعبان أحد شهور السنة (١٠٧٧) السابعة والسبعين وألف ـ وفّق الله تعالى للإتمام ـ

وكتب داعيه أقلّ عباد الله تعالى صالح بن عبدالكريم ـ عفي عن والديه وعنه ـ سائلاً منه الدعاء في أوقاته، وله الحمد وحده، وصلّى الله على محمّد وآله، وسلّم كثيراً.[1]

تقع في (٤٢٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جح».

٤٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢١٣٤٧؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأصول من الكافي.

و على هوامش النسخة تعليقات وحواشٍ كثيرة بالرموز التالية: «م ق ر ـ مدّ ظلّه»، «م ق ـ مدّ ظلّه»، «فيض ـ دام فيضه»، «صالح ﷺ» وتشاهد في الهوامش أيضاً علامات تصحيح ومقابلة كثيرة.

وتوجد في اثنين وعشرين موضعاً منها علامة السماع للمولى محمّد باقر المجلسي ﷺ، وفي ابتداء النسخة إنهاء بخطّه ﷺ لتلميذه في المعقول والمنقول: الأمير رضي الدين محمّد حسين الجيلي، وتأريخ خطّه: ١٠٩١ ق.

وفي آخر النسخة أيضاً إنهاء منه ﷺ للأمير السيّد عليّ بتأريخ ٣ جمادى الأُولى من عام (١٠٨٧ ق) ونصّه هكذا:

أنهاه السيّد السند، الفاضل الحسيب النجيب، الذكيّ الأمير، السيّد عليّ ـ وفّقه الله تعالى ـ سماعاً و تصحيحاً وضبطاً في مجالس آخرها ثالث شهر جمادى الأُولى من شهور سنة سبع وثمانين بعد الألف، وأجزتُ له أن يروي ما أخذه عنّي بأسانيدي المتّصلة إلى أرباب العصمة ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ وكتب الحقير محمّد باقر بن محمّد تقيّ ـ عفي عنهما ـ حامداً مصلّياً مسلماً.[2]

تقع في (٣٣٢) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٤) سطراً بالخطّ النسخيّ.

و رمزنا لها بـ«ج».

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٠، ص ٣٧٨.

٢. أُنظر: فهرست هزار و پانصد نسخهٔ خطّي، ص ١٩٢.

٤٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢٠٤٨٦؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على كتاب الكفر والإيمان إلى آخر كتاب العشرة.

و توجد في الصفحة الأُولى علامة تملّك السيّد مصطفى الحسينيّ الصفائيّ الخوانساري في عام (١٣٧٦ ق)، وفي الصفحة الأخيرة علامة تملّك المولي محمّد صالح بن عبدالرحيم اليزدي.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة كتبها المولى محمّد صالح المذكور بمقابلتها و تصحيحها عند العلّامة المجلسي؆ في عام (١٠٨٧ ق)، ويشهد على هذا إنهاءان من العلّامة؆ بخطّه؛ أحدهما في آخرها كتاب فضل القرآن في صفحة (٣٧٣) هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم: أنهاه المولى الفاضل التقي مولانا محمّد صالح اليزدي ـ أيّده الله تعالى ـ سماعاً وتصحيحاً في مجالس آخرها بعض أيّام شهر ربيع الثاني سنة سبع وثمانين بعد الألف الهجريّة. وكتب الحقير محمّدباقر بن محمّد تقي ـ عفي عنهما ـ حامداً مصلّياً مسلماً.

وثانيهما في انتهاء النسخة في آخر كتاب العشرة هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم. أنهاه المولى الفاضل الصالح التقيّ مولانا محمّد صالح اليزدي سماعاً وتصحيحاً في مجالس آخرها ثالث شهر جمادى الأُولى من شهور سنة سبع وثمانين بعد الألف الهجريّة. فأجزت له أن يرويه عنّي بأسانيدي المتّصلة إلى مؤلّف الكتاب ـ طوبى له و حسن مآب ـ وكتب بيمناه الجانية أحقر العباد محمّد باقر بن محمّد تقي ـ عفي عنهما ـ حامداً مصلّياً مسلماً.[1]

تقع في (١٩٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«ز».

---

١. أنظر: فهرست هزار و پانصد نسخة خطّي، ص ١٩٤.

٥٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الدامغاني بهمدان، و لم ترقّم؛ نسخها عبدالله بن حاجي مساعد، وفرغ منها عام ١٠٩٠ ق في مشهد الإمام الرضاﷺ.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب المعيشة إلى كتاب الدواجن.

وعلى هوامشها علامات تصحيح ومقابلة قليلة جدّاً، وقوبلت النسخة مع النسخة التي صحّحها الشيخ الحرّ العاملي، وقابلها مع نسخة الشهيد الثانيﷺ، ويشهد له قول الكاتب في مواضع متعدّدة من النسخة؛ منها في الصفحات (٣٨١، ٦٣٧ و ٣٧٦). أُنظر على سبيل المثال قوله في الصفحة (٦٣٧) هكذا:

بلغ تصحيحاً من نسخة الشيخ الأجلّ محمّد بن حسن الحرّ مصحّحة من نسخة الشيخ الشهيد الثانيﷺ.[١]

تقع في (٣٢٣) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«جز».

٥١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٧٨٥٣؛ فُرغ من نسخها يوم الإثنين من شهر صفر عام ١٠٥٣ ق، ولم يُعلم اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الفروع (من كتاب الطلاق إلى كتاب النذور والكفّارات)، وكتاب الروضة بتمامه.

قوبلت هذه النسخة على يد ملّا أحمد في النجف الأشرف مع نسخة مصحّحة معتبرة، ويشهد له قول ابنه فرج الله بن ملّا محمّد في عام ١٣١٤ ق في الصفحة (٨٠) منها.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات مفيدة بالرموز التالية: «م ق ر ـ سلّمه الله»، «م ح د»، «ملّا محمّد ـ رحمه الله، أو سلّمه الله»، «ملّا أحمد»، «سيّد أحمد»، «فرج الله»، وغيرها.[٢]

تقع في (٣٤١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«به».

---

١. أُنظر: نشريّة نسخههاى خطّي، ج ٥، ص ٣٨٤.

٢. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٤١.

٥٢. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بطهران، المرقّمة ٥٦١ / ٤؛ نسخها محمّد جعفر بن تاج الدين السراج المازندراني، وفرغ من نسخها يوم الثلثاء ١١ جمادي الأُولى من عام ١٠٦٤ ق في المدرسة العبّاسيّة بإصفهان.

وتحتوي على الكتب التالية من قسم الأُصول: التوحيد، الحجّة، وكتاب الإيمان والكفر.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد في بعض الصفحات علامات البلاغ موجزاً، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات من دون إمضاء ورمز خاصّ.[1]

تقع في (١٨١) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٤) سطراً بالخطّ النسخي.

و رمزنا لها بـ «ف».

٥٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٣٨٢٦؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأُصول (من أوّله إلى آخر كتاب العشرة) وكتاب الروضة. وأوراق من آخر النسخة تختصّ بفهرس أحاديث كتاب الروضة.

كانت هذه النسخة في ملك ملّا هاشم الواعظ، وأوقفها في عام ١٠٦٥ ق لمكتبة مدرسة الفاضليّة في مشهد.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواشٍ وتعليقات في توضيح بعض الألفاظ ومعاني العبارات بالإمضاءات التالية: «رفيعا ـ سلّمه الله»، «صالح»، «محمّد صالح»، «خليل ـ سلّمه الله»، «م ح ق»، «م ق ر»، «ع ب ـ سلّمه الله»، «بدر الدين ر ه»، «ام ن ـ قدّس سره»، «ر ف ی ـ سلّمه الله»، وغيرها.

وقرئت النسخة وصحّحت بتمامها عند العلّامة المجلسي ﵀، وتشاهد في موضعين منها خطّه ﵀ إجازة وبلاغاً وإنهاءاً، أحدهما في آخر كتاب العشرة هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم. أنهاه الأخ في الله، المحبوب لوجهه سبحانه، مولانا محمّد عليّ المشهدي ـ وفّقه الله تعالى لمراضيه ـ سماعاً وتصحيحاً وضبطاً في مجالس

---

١. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٨، ص ٥٤.

آخرها بعض أيّام شهر ربيع الثاني من سنة مائة وألف، فأجزت له روايته عنّي، وكتب بيمينه الفانية الجانية أفقر العباد إلى عفو ربّه الغني محمّد باقر بن محمّد تقي ـ عفي عنهما ـ حامداً مصلّياً مسلماً.

وثانيهما في آخر كتاب الروضة هكذا: «بلغ قراءته أيّده الله تعالى».[1]

تقع في (٣٧٩) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٤) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«جم».

٥٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٥٧٥٩؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم الناسخ.

وتحتوي على قسم الأُصول إلى باب الدعاء للمرض والعلل من كتاب الدعاء.

وقد سقطت عدّة سطور من بعض الصفحات، ثمّ أُكملت بتوسّط المصحّح، وهو مولانا محمّد نصير الإصفهاني حيث صحّحها بتمامها عند العلّامة المجلسي رحمه الله، وعلامة البلاغ بخطّ العلّامة رحمه الله بتأريخ ربيع الثاني من عام ١٠٨٤ق في آخر كتاب الحجّة هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم: أنهاه المولى الفاضل الصالح التقيّ الذكيّ الألمعي مولانا محمّد نصير الإصفهاني ـ أيّده الله تعالى ـ سماعاً وتصحيحاً وتدقيقاً وضبطاً في مجالس آخرها أواخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة أربع وثمانين بعد الألف من الهجرة، وأجزت له ـ دام تأييده ـ أن يروي عنّي كلّما صحّت لي روايته وإجازته بأسانيدي المعتبرة المتكثّرة المتّصلة إلى أرباب العصمة والطهارة ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ وكتب بيمناه الجانية الفانية أحقر عباد الله محمّد بن محمّد التقي المدعوّ بباقر ـ عفي عنهما ـ حامداً مصلّياً مسلماً.

وفي هوامش النسخة تعليقات وحواشٍ مفيدة كثيرة بالإمضاءات التالية: «ملّا خليل ـ رحمه الله»، «اس م ع ـ عفي عنه»، «رف ى ع» (ملّا رفيعا النائيني)، «ان م»، «ل م ق ـ مدّ ظلّه»، «م ق ر ـ عفي عنه» (المظنون أنّه العلّامة محمّدباقر المجلسي، فيدلّ على أنّ

---

١. أنظر: فهرست دو كتابخانه مشهد، ص ٤٩٢.

النسخة صحّحت عنده‌ؒ أيضاً)، وغيرها.[1]

تقع في (٢٨٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٢) سطراً بخطّ النستعليق الجيّد.

ورمزنا لها بـ«جل».

٥٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٩٩٠٥؛ نسخها محمّد شريف بن محمّد صادق الخاتون آبادي، وفرغ من نسخها ٩ محرّم الحرام عام ١٠٧٢ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب الجهاد.

كانت النسخة في ملك محمّد مؤمن بن محمّد القارئ الكاظمي، ووقفها للمكتبة في تأريخ شهر جمادي الأُولى من عام ١١٤١ق.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة وحواشٍ قليلة، والمظنون أنّ الكاتب كان عالماً بالطبّ، ويعيش في زمن أحد حكّام عهد الصفويّة قريب المنزلة من الحاكم، وقد عرّف في بعض حواشيه كُتبه في الطبّ، منها: حافظ الأبدان، شرح طبّ الإمام الصادقؑ، شرح الموجز في الطبّ، وغيرها.[2]

تقع في (٣٤٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (١٨) سطراً بالخطّ النسخيّ، وبعضها بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«غ».

٥٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٤٠٧١؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأُصول إلى كتاب الحجّة، سوى عدّة أبواب من الكتاب المذكور.

وعلى هوامشها علامات المقابلة والتصحيح، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات بإمضائين: «ح ل ـ سلّمه الله» و «ق». والخطّ في الحواشي يشبه خطّ الشيخ البهائيؒ.

١. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١١.
٢. اُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٢٢.

وقرئت النسخة عند أحد علماء العهد الصفوي، وتشاهد في موضعين منها علامة البلاغ سماعاً مع صورة إجازته، و قال المفهرس: إنّهما للعلّامة المجلسي ﷺ، والله هو العالم.[1]

تقع في (٢١٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«ح».

٥٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٧٨٥٤؛ نسخها محمّد كريم بن قرابيك القيربائي، وفرغ منها في سلخ جمادي الآخرة من عام ١٠٧٥ ق في مدرسة الصادقيّة بتبريز.

وتحتوي على قسم الأُصول بتمامه.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواشٍ مفيدة بالرموز التالية: «خليل ـ حفظه الله»، «ص ح م د ـ مدّ ظلّه»، «محمّد صالح ـ مدّ ظلّه»، «ام ن الإسترآبادي المكّي ـ رحمه الله»، «حسن ـ رحمه الله»، «م ن ر ـ رحمه الله»، «ح ك ـ رحمه الله»، «مجذوب ـ دام ظلّه»، «م ب ـ سلّمه الله»، «محسن ـ سلّمه الله» وغيرها.

وتشاهد أيضاً علامات البلاغ موجزة في بعض المواضع، منها في الصفحة (٣٩٨).[2]

تقع في (٣٤٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣ إلى ٢٤) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بو».

٥٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٨٠١١؛ نسخها عبدالضامن بن حيار النبيلي، وفرغ عنها في العاشر من محرّم الحرام عام ١٠٧٦ ق.

وتحتوي على قسم الأُصول من كتاب التوحيد إلى كتاب العشرة.

كانت النسخة في ملك آية الله السيّد موسى الشبيري ـ حفظه الله ـ ووقفت للمكتبة في تأريخ ١٤١١ ق.

---

١. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٣.

٢. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٤.

وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد في الورقة الأخيرة منها علامة بلاغ هكذا:

بلغ سماعاً من أوّله إلى آخره كاتبه ـ أيّده الله تعالى ـ وذلك في مجالس آخرها شهر ربيع الأوّل سنة ١٠٧٦ ق. وكتب العبد محمّد الحرّ، وفّقه الله.

ثمّ كتب في ذيل العبارات المذكورة بخطّ آخر هكذا:

هذا ليس بخطّ صاحب الوسائل ـ قدّس سرّه ـ وكذا ما في غير واحد من مواضع الكتاب، وإنّما هي صورة خطّه في نسخة مصحّحة عنده بالسماع والمقابلة، وهذه النسخة غير مصحّحة؛ إذ فيها وفي حواشيها أغلاط.[1]

تقع في (٣٩٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٢ إلى ٢٣) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

و رمزنا لها بـ «و».

٥٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢١٠٩؛ نسخت في عام ١٠٨٣ ق، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأُصول من أوّله إلى كتاب فضل القرآن، سوى عدّة أبواب سقطت من بعض الكتب.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وقرئت وقوبلت من أوّل كتاب الإيمان والكفر إلى آخرها بتوسّط محبّ عليّ التوني عند رفيع الدين محمّد خادم اليزدي، ويشهد له ما كتب في الصفحة (٤٧٠) هكذا:

قد قرأ عليّ، وقابل لديّ من أوائل كتاب الإيمان إلى هنا الفاضل الصالح الزكيّ مولانا محبّ عليّ التوني قراءة إتقان و تحقيق ـ أيّده الله سبحانه، و هداه سواء الطريق ـ وأنا العبد المذنب النادم رفيع الدين محمّد اليزدي الخادم، مصلّياً مسلماً. والحمدلله ربّ العالمين.

وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات كثيرة بالرموز التالية: «سع رحمه الله»، «ملّا صالح(ره)»، «رفيعا»، «ام ن رحمه الله»، وغيرها.[2]

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١٠.

٢. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ١٤٤.

تقع في (٢٦٩) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٩) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بد».

٦٠. مخطوطة مكتبة مدرسة المروي في طهران، المرقّمة ١٩٤؛ نسخها عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمران بن حسن الجينبي البحراني، وفرغ منها عام ١٠٧٩ ق.

وتحتوي على قسم الأصول بتمامه.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات كثيرة مفيدة من دون رمز خاصّ، أو توقيع مخصوص.

وتشاهد في الورقة الأخيرة علامة إنهاء سماعاً كتبه الشيخ صالح البحراني في عام ١٠٨٨ ق، ومتنه هكذا:

انتهى سماعه عليّ من أوّله إلى آخره في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام لسنة ١٠٨٨ ق، وأنا أقلّ خلق الله تعالى صالح بن عبدالكريم البحراني....[1]

تقع في (٢٥٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جف».

٦١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢٠٦٤٣؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على الكتب التالية: الإيمان والكفر، والدعاء، وفضل القرآن، والعشرة (من قسم الأُصول) وكتاب الروضة.

كانت النسخة في ملك الشيخ الجليل عليّ بن محمّد بن حسن بن زين الدين العاملي، ويوجد في الورقة الأُولى خاتمه البيضوي مسجّع في أطرافه: «الله محمّد عليّ فاطمة حسن حسين عليّ محمّد جعفر موسى عليّ محمّد عليّ حسن محمّد»، وفي وسطه: «عبدهم عليّ بن محمّد».

وتشاهد أيضاً علامة تصحيحه ومقابلته مع نسخة عتيقة في مواضع من النسخة؛ منها في صفحة (٢٩٠) هكذا: «بلغ مقابلة بعون الله تعالى، فصحّ سوى ما زاغ عنه البصر».

---

١. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ص ٢٠٣.

و منها في صفحتي (٤١٣ و ٤٥٢) و آخر النسخة هكذا: «بلغ مقابلة بالكتاب الذي كتب منه، والحمد لله ـ ع ل».

وتوجد أيضاً عليها حواشٍ و تعليقات أُخرى من الكاتب برمز «ع ل».[١]

تقع في (٣٧٢) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢١ إلى ٢٣) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«د».

٦٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٥٧٦٢؛ نسخت في عام ١١٠٠ ق، وناسخها مجهول.

وتحتوي على الكتب التالية: الوصايا، المواريث، الحدود، الديات، الشهادات، القضاء، الأيمان والنذور والكفّارات.

وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، وقوبلت بتمامها عند العلّامة المجلسي ﵀، وتشاهد علامة بلاغ منه في آخر النسخة هكذا: «ثمّ بلغ سماعاً وفّقه الله تعالى».

وعليها أيضاً حواشٍ قليلة في توضيح بعض اللغات الغامضة من دون رمز.[٢]

تقع في (١٤٩) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بخطّ النستعليق.

ورمزنا لها بـ«ك».

٦٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢٠٢٧١؛ كتبها فرج الله بن الشيخ عبدالله بن نصر الحويزاوي، وفرغ عنها عام ١٠٩٥ ق.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب النكاح إلى كتاب الديات.

كانت النسخة في عام ١٤٠١ ق في ملك السيّد مصطفى الحسينيّ الصفائيّ الخوانساري، وهو يشهد بخطّه على أنّ النسخة قد صحّحت عند الشيخ الحرّ العاملي ﵀، لكن لم نعثر على قرينة تؤيّده.[٣]

---

١. أُنظر: فهرست هزار و پانصد نسخهٔ خطّي، ص ١٩٤.

٢. أُنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤١٧.

٣. أُنظر: الفهرس الإهدائي للمكتبة، ص ١٩١.

تقع في (١٥٥) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي الجيّد.
ورمزنا لهذه النسخة بـ«س».

٦٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢١٠٨؛ نسخها محمّد باقر بن محمّد تقي، وتأريخ النسخ عام ١٠٩٧ ق.

وتحتوي على قسم الأُصول من كتاب العقل والجهل إلى باب حسن الصحابة من كتاب المعيشة، وسقطت عدّة أبواب أيضاً من بعض الكتب.

على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وحواشٍ وتعليقات مفيدة بالرموز التالية: «م ق ر» (الظاهر أنّه الكاتب)، «م ق ر ـ دام ظلّه» (وهو العلّامة المجلسي رحمه الله)، «ام ن» (محمّد أمين الإسترآبادي)، «رفيعا»، «صالح»، «هاشم ـ سلّمه الله»، «منه ـ دام ظلّه»، «صدر»، «شيخ محمّد»، «ميرزا محمّد سلّمه الله»، «مرتضى سلّمه الله» وغيرها.

وتشاهد أيضاً علامة بلاغ المجلسي رحمه الله بخطّه في مواضع عديدة من صفحة (٣٤٢) إلى آخر النسخة، ونصّها هكذا: «بلغ سماعاً أيّده الله تعالى».

تقع في (٢٩٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٤) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بج».

٦٥. مخطوطة مكتبة الإسكندريّة بمصر، المرقّمة ١٢٩٩ ب؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الفروع من أوّله إلى آخر كتاب المعيشة.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات وحواشٍ مفيدة بالإمضاءات التالية: «ص» (المظنون أنّه الشيخ صالح بن عبدالكريم البحراني)، «ف»، «ق»، و «ح م ز ه ج».

والظاهر أنّ النسخة قوبلت وصحّحت عند الشيخ صالح البحراني المذكور (ت ١٠٩٨ ق)، وتشاهد في مواضع مختلفة منها علامات البلاغ سماعاً ومقابلة، ويوجد أيضاً في موضعين منها إنهاءان بخطّه رحمه الله؛ أحدهما في آخر كتاب الطهارة صفحة ١٦٦ (لم يقرء دقيقاً)، وثانيهما في آخر كتاب الصلاة صفحة ٣٢٦ هكذا:

أنهاه سماعاً عليّ من أوّله إلى هنا إلّا قليلاً من سماع حافظ، فأجزت له روايته عنّي

بطريقي الوصيلة إلى مؤلّفه من كلّ ما عليه جائز و... وأنا أحقر عباد الله تعالى صالح بن عبدالكريم البحراني في عشر من شهر صفر من شهور سنة ١٠٧٧ ق....

تقع في (٥٠٨) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جن».

٦٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ١٦٩٦٦؛ نسخت في القرن الحادي عشر، ولم نعثر على اسم الناسخ.

وتحتوي على قسم الأصول من أوّله إلى آخر كتاب الإيمان والكفر.

و قد كتب الشيخ الحرّ في الورقة الأولى منها: «قد تسلّمت هذا الكتاب من وكلاء الواقف النبيل في حضوره ـ أيّده الله تعالى ـ... وقد حرّره محمّد الحسن العاملي في مشهد المقدّس، على مشرّفه السلام».

وعلى هوامش النسخة تعليقات بالرموز التالية: «م ح ق ـ دام ظلّه»، «رفيعا ـ دام فيضه» وغيرهما.

وتشاهد في الصفحة (١٧) علامة بلاغ هكذا: «بلغ قبالاً بحمد الله تعالى».[١]

تقع في (٢٠٥) أوراق، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«ض».

٦٧. مخطوطة مكتبة مدرسة نوّاب في مشهد، المرقّمة ٤١؛ نسخها إبراهيم بن محمّدرضا في القرن الحادي عشر.

وتحتوى على قسم الأصول بتمامه.

وكانت النسخة في ملك علاء الملك فاضل خان، وتشاهد علامة تملّكه وخاتمه في الورقة الأولى.

وعلى هوامشها علامات قليلة للتصحيح والمقابلة.[٢]

تقع في (٢٧٧) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخيّ الجلي.

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١٤، ص ٤٠٧.

٢. أنظر: فهرست دو كتابخانه مشهد، ص ٤٩٢.

ورمزنا لها بـ«بل».

٦٨. مخطوطة المكتبة الوطنيّة في طهران، المرقّمة ٢٠٤٩؛ المظنون أنّ كاتبها هو الّذي قد حشّاها، وهو محمّد عليّ التنكابني، وفرغ من نسخها في القرن الحادي عشر.

وتحتوي على قسم الأُصول إلى كتاب التوحيد فقط.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتشاهد في الصفحة (٣٦٢) علامة بلاغ موجزة، والظاهر أنّ النسخة قد قرئت وقوبلت وصحّحت بتوسّط المولى محمّد عليّ التنكابني عند المولى بهاء الدين محمّد بن محمّد باقر الحسيني، وإجازته رواية له موجودة في الصفحة (٤٧٣) مفصّلاً.

وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات كثيرة بالرموز التالية: «بهاء الحسيني ـ مدّ ظلّه»، «محمّد عليّ ـ عفي عنه»، «ص ح ـ رحمه الله»، «ام ن ـ رحمه الله»، «م ق ر ـ ره»، «م ت ق»، «العلّامة الصدر ـ قدّس سرّه»، «ميرزا رفيعا ـ رحمه الله»، «محمّد رفيع ـ مدّ ظلّه العالي»، «وافي» وغيرها.[1]

تقع في (٢٢٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (١٩) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جط».

٦٩. مخطوطة مكتبة شخصيّة بشيراز، و لم تكن مرقومة؛ نسخها شخص مسمّى بمصطفى، في القرن الحادي عشر.

وتحتوي على قسم الأُصول، سوى عدّة أبواب سقطت من بعض الكتب.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات كثيرة مفيدة بالرموز التالية: «خليل ـ رحمه الله»، «صالح»، «ق»، «مير محمّد مؤمن»، «بـهي ـ ره»، «ام ن ـ ره»، «م ح ق ى ـ ره»، «م ت ق ي»، «و م ق ر» وغيرها.

وتشاهد على الورقة الأُولى والأخيرة منها علامات التملّك، منها لعليّ رضا بن محمّد صادق الموسويّ الحسيني، ومنها ليوسف الصدّيق، وغيرهما.

وتشاهد فيها أيضاً علامات البلاغ مقابلةً موجزة في مواضع متعدّدة بدون إمضاء.

١. أنظر: الفهرست للمكتبة (ميكرو فيلم)، ج ١١، ص ١٨٧.

تقع في (١٨٦) ورقة، وفي كلّ صفحة (١٩) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«جك».

٧٠. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي في قمّ، المرقّمة ٣٠٦؛ نسخها عطيّة بن عبدالرحمان بن ناصر بن عليّ بن أجود آل بوخميس الجزائري، وأدرج تأريخ الفراغ من نسخها في آخر كتاب العشرة: يوم الثلثاء ٢٤ شهر صفر من عام ١٠٩٩ ق؛ وفي آخر كتاب الروضة: يوم الأحد ١٠ شهر جمادي الثانية عام ١٠٩٩ ق.

وتحتوي على قسمي الأُصول والروضة، سوى عدّة أوراق سقطت من بعض الكتب.

وعلى هواشها علامات التصحيح والمقابلة، و عليها أيضاً حواشٍ وتعليقات بالإمضاءات التالية: «م ح ق ـ مدّ ظلّه»، «م ق ر ـ عفي عنه»، «ر م ن»، «عبدالله الموسوي» و غيرها.[١]

تقع في (٢٩٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«ألف».

٧١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، المرقّمة ٢١١٥؛ نسخت في شهر ذي القعدة من عام ١١٢٠ ق، ولم نعثر على اسم ناسخها، إلّا أنّ المظنون هو الذي كتب الحواشي والتعليقات أيضاً، وهو أحمد بن محمّد هادي الحسيني الخاتون آبادي الإصفهاني.

وتحتوي على قسم الفروع من أوّله إلى كتاب المعيشة.

وقرئت النسخة وقوبلت من كتاب الجهاد إلى آخر كتاب المعيشة بتوسّط شخص فاضل، وفرغ عنها في ربيع الأوّل من عام ١٢٢٠ ق.

وتشاهد إجازتان للكاتب رواية؛ إحداهما: من ناحية الشيخ أحمد بن عليّ الحسينيّ الموسويّ البحراني في الصفحة (٥٩٤)، وثانيهما: من ناحية الشيخ محمّد بن يوسف بن عليّ في تأريخ ١١٢٢ق في الصفحة (٥٩٥).

وعليها أيضاً حواشٍ وتعليقات أكثرها بخطّ السيّد أحمد الخاتون آبادي بالرموز

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ١، ص ٤١٢.

التالية: «بـ هـ ره»، «م ق ر ـ ره»، «م ت ق ـ ره»، «خليل»، «محمّد عليّ ـ عفي عنه»، «مولانا محمّد مؤمن ـ ره»، «مؤمن ـ سلّمه الله»، «ك»، «س»، «ع»، «اه ـ ره» (المظنون أنّه الملّا عبدالله التستري)، وغيرها.[1]

تقع في (٣٥٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٧) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«بز».

٧٢. مخطوطة مكتبة مسجد نو بازار في إصفهان، من دون الرقم؛ نسخت في القرن الثاني عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب المعيشة.

وعلى هوامشها علامات تصحيح ومقابلة قليلة، وعليها أيضاً حواشٍ أكثرها كانت من المولى مراد التفرشي، وبعضها برمز «ب هي ـ ره».

ويفهم من بعض حواشيه كإفاداته في صفحتي (١٣٣ و ١٣٥) أنّ النسخة قوبلت وصحّحت مع نسخة المولى مراد التفرشي بتمامها.

تقع في (٣٥٤) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٥) سطراً بالخطّ النسخيّ الجيّد.

ورمزنا لها بـ«جي».

٧٣. مخطوطة مكتبة حجّة الإسلام الگلپايگاني في گلپايگان، المرقّمة ٥٥؛ نسخت في القرن الثاني عشر والثالث عشر، ولم نعثر على اسم ناسخها.

وتحتوي على قسم الأُصول من كتاب الإيمان والكفر إلى كتاب العشرة، سوى عدّة أوراق سقطت من بعض الأبواب.

وعلى هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، وتعليقات مختصرة في توضيح الألفاظ الغامضة والعبارات الموهمة.[2]

تقع في (٢٤٨) ورقة، وفي كلّ صفحة (٢٣) سطراً بالخطّ النسخي.

ورمزنا لها بـ«جق».

---

١. أنظر: الفهرست للمكتبة، ج ٥، ص ١٤٦.

٢. أنظر: فهرست نسخه‌هاي خطّي كتابخانه‌هاي گلپايگان، ص ٤٦.

توزيع النسخ المعتمدة على موضوعات الكتاب

	فهرس كتب الكافي	النسخ التي قوبلت	النسخ المساعدة التي راجعناها في بعض الموارد
١	خطبة الكافي وكتاب العقل والجهل	ب - ج - ض - ف - بح - بر - بس - بف	الف - ش - ظ - بج - بد - بش - بع - بل - بو - جح - جر - جس - جط - جف - جل - جم - جو - جه
٢	كتاب فضل العلم	ب - ج - ض - ف - بح - بر - بس - بف	الف - ش - ظ - بج - بش - بع - بل - بو - جح - جر - جس - جط - جف - جل - جم - جو - جه
٣	كتاب التوحيد	ب - ج - ض - ف - بح - بر - بس - بف	الف - ح - ش - ظ - و - بج - بد - بش - بع - بل - بو - جح - جر - جس - جط - جف - جل - جم - جو - جه
٤	كتاب الحجّة	ب - ج - ض - ف - بح - بر - بس - بف	الف - ح - ش - ظ - و - هـ - بج - بد - بش - بع - بق - بك - بل - بو - جح - جر - جس - جط - جف - جك - جل - جم - جو - جه
٥	كتاب الإيمان والكفر	ب - ج - د - ز - ص - ض - ف - هـ - بر - بس - بف	الف - ح - ش - و - بج - بح - بد - بش - بع - بك - بل - بو - جح - جر - جس - جف - جق - جك - جل - جم
٦	كتاب الدعاء	ب - ج - د - ز - ص - بر - بس - بف	الف - ش - و - بج - بح - بد - بش - بع - بغ - بك - بل - بو - جح - جر - جس - جف - جق - جك - جل - جم - جه
٧	كتاب فضل القرآن	ب - ج - د - ز - ص - بر - بس - بف	الف - ش - و - بت - بح - بد - بش - بع - بغ - بك - بل - بو - حج - جر - جس - جف - جق - جك - جل - جم - جه
٨	كتاب العشرة	ب - ج - د - ز - ص - بس - بف	الف - ر - ش - و - بح - بد - بش - بض - بع - بغ - بل - بو - جح - جر - جس - جص - جف - جق - جك - جم - جه
٩	كتاب الطهارة	ظ - غ - ى - بث - بح - بخ - بس - بف - جح - جس - جن -	ت - ر - بت - بذ - بز - بى - جت - جر - جش - جى
١٠	كتاب الحيض	ظ - غ - ى - بث - بح - بخ - بس - بف - جح - جس - جن	ث - ر - بت - بذ - بز - بى - جت - جر - جش - جى
١١	كتاب الجنائز	ظ - غ - ى - بث - بح - بخ - بس - بف - جح - جس - جن	ت - ر - بذ - بز - بى - جت - جر - جش - جص - جى
١٢	كتاب الصلاة	ظ - غ - ى - بث - بح - بخ - بس - بف - جن	ت - ر - بت - بذ - بز - بط - بى - جت - جر - جش - جى
١٣	كتاب الزكاة	ظ - غ - ى - بث - بح - بخ - بر - بس - بف - جن	ت - بت - بذ - بز - بط - بو - بى - جت - جر - جش - جى

١٤	كتاب الصيام	ظ ـ غ ـ ى ـ بث ـ بح ـ بخ ـ بس ـ بف ـ بك ـ جن	ت ـ بت ـ بذ ـ بز ـ بص ـ بط ـ بظ ـ بى ـ جت ـ جر ـ جش ـ جى
١٥	كتاب الحجّ	ظ ـ غ ـ ى ـ بث ـ بح ـ بخ ـ بس ـ بف ـ جد ـ جن	ت ـ بت ـ بذ ـ بز ـ بص ـ بط ـ بظ ـ بق ـ بى ـ جت ـ جر ـ جش ـ جى
١٦	كتاب الجهاد	غ ـ ى ـ بث ـ بح ـ بس ـ بف ـ جد ـ جن	ت ـ ر ـ بت ـ بذ ـ بز ـ بص ـ بظ ـ بى ـ جت ـ جش ـ جص ـ جى
١٧	كتاب المعيشة	ط ـ ى ـ بح ـ بخ ـ بس ـ بف ـ جت ـ جد ـ جن	ث ـ ر ـ ظ ـ بت ـ بز ـ بض ـ بظ ـ بى ـ جز ـ جش ـ جى
١٨	كتاب النكاح	م ـ ن ـ بح ـ بخ ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ س ـ بى ـ جز ـ جع
١٩	كتاب العقيقة	م ـ ن ـ بح ـ ـ بخ ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ بى ـ جز ـ جع
٢٠	كتاب الطلاق	م ـ ن ـ بح ـ بخ ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ ل ـ به ـ جز ـ جع
٢١	كتاب العتق والتدبير والكتابة	م ـ ن ـ بح ـ بخ ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ ل ـ بض ـ به ـ جز ـ جع
٢٢	كتاب الصيد	ط ـ ق ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ ل ـ بض ـ به ـ بى ـ جز ـ جص ـ جع
٢٣	كتاب الذبائح	ط ـ ق ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ ر ـ ل ـ بض ـ به ـ بى ـ جز ـ جص ـ جع
٢٤	كتاب الأطعمة	ط ـ ق ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ ر ـ ل ـ بض ـ به ـ بى ـ جز ـ جص ـ جع
٢٥	كتاب الأشربة	ط ـ ق ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ ر ـ ل ـ بض ـ به ـ بى ـ جز ـ جص ـ جع
٢٦	كتاب الزيّ والتجمّل والمروءة	م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ س ـ ل ـ بض ـ به ـ بى ـ جع
٢٧	كتاب الدواجن	م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	خ ـ ل ـ بض ـ به ـ بى ـ جز ـ جع
٢٨	كتاب الوصايا	ق ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	ذ ـ س ـ بض ـ به ـ بى ـ جص ـ جع
٢٩	كتاب المواريث	ق ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	ذ ـ س ـ بض ـ به ـ بى ـ جص ـ جع
٣٠	كتاب الحدود	ع ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	ذ ـ س ـ به ـ بى ـ جع
٣١	كتاب الديات	ع ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	ذ ـ س ـ به ـ بى ـ جع
٣٢	كتاب الشهادات	ع ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	ذ ـ ر ـ س ـ بض ـ به ـ بى ـ جع
٣٣	كتاب القضاء والأحكام	ع ـ ك ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن	ذ ـ ر ـ به ـ بى ـ جع
٣٤	كتاب الأيمان والنذور والكفّارات	ع ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ بن ـ جت ـ جد	ذ ـ ر ـ بض ـ به ـ بى ـ جع
٣٥	كتاب الروضة	د ـ ع ـ ل ـ م ـ ن ـ بح ـ بف ـ جت ـ جد	الف ـ ذ ـ ص ـ بم ـ به ـ بى ـ جع ـ جم

شكر وتقدير

في الختام نرى من الواجب علينا أن نتقدّم بخالص شكرنا إلى كلّ من ساهم معنا في تحقيق وإخراج هذا السفر القيّم بهذه الحلّة، وشاركنا في إنجاز هذا المشروع العظيم، وهم:

١. العالم المحقّق والفقيه المدقّق سماحة آية الله السيّد موسى الشبيري الزنجاني دامت إفاضاته، حيث وجّه إلينا إرشادات وتوجيهات قيّمة أخذناها بنظر الاعتبار في جميع مراحل عملنا.

٢. فضيلة الأُستاذ الجليل العلّامة آية الله الشيخ جعفر السبحاني دامت بركاته، حيث لاحظ عملنا وأرشدنا وأثنى على محقّقينا وأتحفنا بتقريظ ممتع قد تقدّم نقله.

٣. سماحة آية الله محمدي ري شهري سادن روضة حضرة السيّد عبد العظيم الحسني ورئيس مؤسسة دار الحديث، وهكذا سماحة حجة الاسلام والمسلمين مهدي المهريزي رئيس مركز البحوث في مؤسسة دار الحديث، حيث راعوا العمل بجدّ وسعي دائبين وفي طيلة مراحله.

٤. سماحة الأُستاذ الفاضل حجة الإسلام والمسلمين السيّد محمّد جواد الشبيري زيدعزّه، حيث كان يوجّه لنا النصائح والملاحظات المفيدة في عملنا، وبذل لنا المشاورة في تحقيق أسناد روايات الكافي.

٥. سماحة آية الله الشيخ رضا الأُستادي، والمحقّق الشهير حجة الإسلام والمسلمين السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، وحجج الإسلام: رضا المختاري، وعبد الهادي المسعودي ومحمّد كاظم رحمان ستايش، ومحمّد إحساني فر، وإحسان سرخهاي وعلى أوسط الناطقي، وحيدر المسجدي، لاشتراكهم في مشاورتنا في مراحل مختلفة من العمل.

٦. ولا ننسى أن نشكر أخوتنا مسؤولي المكاتب العامّة والخاصّة والذين بذلوا

جهدهم في تهيئة النسخ الخطّية، وهم: حجة الإسلام والمسلمين الدكتور السيّد محمود المرعشي النجفي مسؤول مكتبة آية الله المرعشي﵀ وحجة الإسلام والمسلمين طالب الحقّ مسؤول مخطوطات الروضة الرضوية المقدّسة في ذلك الوقت، وسماحة حجة الإسلام والمسلمين السيّد أحمد الحسيني الاشكوري مسؤول مركز إحياء التراث الإسلامي، وحجة الإسلام السيّد محمّدعلي أبهري مسؤول مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في ذلك الوقت، والأخ الفاضل أبو الفضل عرب‌زاده مسؤول مكتبة آية الله السيّد محمدرضا الگلپايگاني﵀.

المساهمون

وفي الختام نقدّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لإخواننا المحقّقين الكرام الذين بذلوا ما بوسعهم في إنجاز هذا المشروع المهمّ طيلة سبع سنين، وهم:

١. آية الله الشيخ نعمة الله الجليلي﵀، حيث كان من الأركان الأساسية لهذا القسم، وقد أخذ على عاتقه أشقّ الأعمال وأحمزها وكان عالماً فاضلاً محقّقاً مدقّقاً حقّاً، وكنّا نرجع إليه في كثير من أعمالنا، وقد عاجله الأجل بعد إتمام مراحل العمل جميعها قبل طبع الكتاب، فرحمه الله وجعل الجنّة مثواه.

٢. السيّد علي‌رضا الحسيني.

٣. الشيخ علي الحميداوي.

٤. الشيخ جواد فاضل البخشايشي.

٥. السيّد محمود الطباطبايي.

٦. الشيخ حميد الأحمدي الجلفايي.

٧. الشيخ مسلم مهدي‌زاده.

٨. الشيخ غلام‌حسين قيصريه‌ها.

٩. حميد الكنعاني.

١٠. السيّد محمّد الموسوي.

١١. الشيخ أحمدرضا شاه‌جعفري.

١٢. السيّد هاشم الشهرستاني.

١٣. الشيخ أحمد عاليشاهي.

١٤. الشيخ محمدعلي بازوبندي.

١٥. علي عباسپور.

كما ونشكر أخوتنا الذين اشتركوا في نضد الحروف والإخراج الفنّي والمقابلة المطبعية، وهم: مجيد بابكي الرسكتي، السيد علي موسوي كيا، علي الأكبري، محمود طرازكوهي، سيّد مرتضى عيسى‌زاده، جواد رجائي‌نيا.

ونحمد الله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً على توفيقه إيّانا لإتمام تحقيق هذا السفر العظيم بعد عمل متواصل دام سبع سنين، فله الحمد أوّلاً وآخراً كما هو أهله، ونصلّي ونسلّم على سيّدنا وسيّد الكونين، خاتم النبيّين محمّد وآله المعصومين، سيّما بقيّة الله في الأرضين، حجّة الله ووليّه في أرضه وبلاده، وخليفته على خلقه وعباده؛ والحجّة القائم المهديّ المنتظر، ونهدي إليه بضاعتنا المزجاة، ونقول ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَـٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾.

محمّد حسين الدرايتي

قسم إحياء التراث في مركز بحوث دار الحديث

ربيع الأوّل ١٤٣٠هـ. ق / اسفند ١٣٨٧هـ. ش

٤. نماذج مصوّرة من المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الصيد باب صيد الكلب والفهد

حدثنا أبو محمد هارون بن موسى قال حدثنا أبو جعفر [محمد بن يعقوب] الكليني علي بن إبراهيم
عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان
عن الحلبي عن أبي عبد الله صلوات الله عليه قال في كتاب علي عليه السلام في قول
الله عز وجل «وما علمتم من الجوارح مكلبين» قال هي الكلاب. علي بن إبراهيم عن
أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم وغير واحد عنهما عليهما
السلام جميعاً أنهما قالا في الكلب يرسله الرجل ويسمي قالا إن أخذه فأدركت ذكاته
فذكه وإن أدركته وقد قتله وأكل منه فكل ما بقي. محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
[عن] الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن سالم الأشل قال سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن الكلب يمسك على صيده ويأكل منه قال لا بأس بما يأكل هو لك حلال.
عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد [بن يحيى]
عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة الحذاء قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسرح كلبه المعلم ويسمي إذا سرحه
قال يأكل مما أمسك عليه فإذا أدركه قبل قتله ذكاه وإن وجد معه كلباً
غير معلم فلا يأكل منه. قلت فالفهد قال إذا أدركت ذكاته فكل
قلت أليس الفهد بمنزلة الكلب فقال ليس شيء مكلب إلا الكلب.
علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد
عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال ما أمسكت من الجوارح مكلبين
وذكر اسم الله عز وجل عليه فكلوا من صيدهن وما أمسك من الكلاب التي لم
تعلم من قبل أن تذكيه فلا تطعموه. محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
عن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال حدثني حكم بن حكيم الصيرفي قال قلت

صورة الصفحة الأولى من نسخة «ط»
بخطّ عليّ بن أبي الميامين في سنة (٦٧٤ ـ ٦٧٥ق)

الخنزير قال يغسل ثم :. سهل بن زياد عن علي بن سعيد عن سليمان الجعفري عن
ابي الحسن الرضا عليه السلام قال المطلع في الشطرنج كالمطلع في النار :. علي
ابن ابرهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن اللعب بالشطرنج والنرد :. وقال عليه السلام من لعب بالنردشير
فكانما ولغ في دم الخنزير :.

تم كتاب الاشربة من كتاب الكافي لابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني
رضي الله عنه كتبه لنفسه الفقير الى الله تعالى علي بن ابي الميامين
علي بن احمد بن علي بن امسيناني في ذي القعدة من سنة اربع وسبعين وستمائة
الهلالية والحمد لله رب العالمين اللهم صل على خاتم النبيين وسيد
المرسلين محمد المصطفى وآله الطاهرين ائمة الهدى الراشدين المعصومين
وسلم واختم بالحسنى حياتي في ... :.

عدد اوراقه عدد اوراقه
اربع وعشرون ورقة سبعة وثلاثون ورقة

مسلوم دار للمبيضة

صورة صفحة أُخرى من نسخة «ط»
بخطّ عليّ بن أبي الميامين في سنة ٦٧٤ ق

استعملوا لا يستقل قليل الرزق فتحرم كثيره : حميد بن زياد عن عبد الله بن احمد عن بكر
عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلم قال ان من الرزق ما ييبس الجلد على العظم :
احمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن التيمي عن علي بن اسباط عن رجل عن ابي
عبد الله عليه السلم قال ذكرت له مصر فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اطلبوا بها الرزق ولا تطلبوا بها المكث ثم قال ابو عبد الله عليه السلم مصر
تقصر بها الاعمار : احمد بن محمد العاصمي عن محمد بن احمد النهدي عن محمد بن
عن بعض اصحابنا عن الفضل بن ابي قرة عن ابي عبد الله عليه السلم قال اتت الموالي امير
المومنين صلوات الله عليه فقالوا نشكو اليك هؤلاء العرب ان رسول الله صلى الله عليه
وآله كان يعطينا معهم العطايا بالسوية وزوج سلمان وبلالا وصهيبا وابوا علينا
هؤلاء وقالوا لا نفعل فذهب اليهم امير المومنين صلوات الله عليه فكلمهم فيهم فصاح
الاعاريب ابينا ذلك يا ابا الحسن صلوات الله عليه ابينا ذلك فخرج وهو مغضب يجر
رداه وهو يقول يا معشر الموالي ان هؤلاء قد صيروكم بمنزلة اليهود والنصارى
يتزوجون اليكم ولا يزوجونكم ولا يعطونكم مثل ما ياخذون فاتجروا بارك الله لكم
فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرزق عشرة اجزاء تسعة اجزاء
في التجارة وواحدة في غيرها هـ

هذا آخر كتاب المعيشة من كتاب الكافي لابي جعفر محمد بن يعقوب
الكليني رضي الله عنه نسخه لنفسه [illegible] العبد الفقير
[illegible] علي بن ابي الميامين [illegible] سنة [illegible]
[illegible] اللهم صل
على [illegible] محمد النبي المصطفى وآله الاوصياء المعصومين
[illegible] وسلم والحمد لله وحده [illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ط»
بخط عليّ بن أبي الميامين في سنة ٦٧٥ ق

ان محمداً رسول الله واشهد انك وصي محمد صلى الله عليه وآله واشهد انك ولي الناس بالناس من بعد محمد صلى الله عليه وآله

وانت امير المؤمنين حقاً ... فقال امير المؤمنين صلوات الله عليه الحمد لله الذي لم اكن

منسياً الحمد لله الذي اثبتني عنده في صحيفة الابرار. تم كتاب الصوم ويتلوه

ان شاء الله كتاب الحج والحمد لله وحده

وصلى الله على محمد النبي وآله الطاهرين

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الصوم من نسخة «ى»
نسخت في عام ٧١٠ ق مع إنهاء بخط المولى محمّد صالح المازندراني؛

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الحج من نسخة «ى»
نسخت في سنة ٧١١ ق

وتقرّب الخاشعين وتواضعهم وحكم الفقهاء وسيرتهم وخشية المتقين ورغبتهم وتصديق المؤمنين وتوكلهم ورجاء المحسنين وبرّهم
اللهم إني أسألك ثواب الشاكرين ومنزلة المقربين ومرافقة النبيين اللهم إني أسألك خوف العاملين لك وعمل الخائفين منك
وخشوع العابدين لك ويقين المتوكلين عليك وتوكل المؤمنين بك اللهم إنك بحاجتي عالم غير معلَّم وأنت لها واسع غير متكلف وأنت
الذي لا يحفيك سائل ولا ينقصك نائل ولا يبلغ مدحك قول قائل أنت كما تقول وفوق ما نقول اللهم اجعل لي فرجا قريبا وأجرا عظيما
وسترا جميلا اللهم إنك تعلم أني على ظلمي لنفسي وإسرافي عليها لم أتخذ لك ضدا ولا ندا ولا صاحبة ولا ولدا يا من ...

[illegible]

كتاب الدعاء من الكليني رحمة الله عليه والحمد لله

رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد

خاتم النبيين وآله الطاهرين

٨٥٤

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الدعاء من نسخة «جس»

نسخت في سنة ٨٥٤ ق

الیم عذابه و شدید عقابه ونكامل نقماته واوصيك ونفسي بتقوى الله فانها
زين الكلام و تثبيت النعم اتاني كتابك تذكر فيه اني مدع وابي من قبل وسمعت
ذلك مني وستكتب شهادتهم ويسئلون ولم تدع حرص الدنيا ومطالبها الا انها
مطلباً لاخرتهم حتى يفسد عليهم مطالب آخرتهم في دنياهم وذكرت اني ثبطت
الناس عنك لرغبتي فيما في يديك وما منعني من مدخلك الذي انت فيه
لوكنت راغباً ضعف عن سنة ولا قلة بصيرة بحجة ولكن الله تبارك اسمه
خلق الناس امشاجا وغرائب وغرائز فاخبرني عن حرفين اسالك عنهما
ما العترف في بدنك وما الصهلج في الانسان ثم اكتب الي بخبر ذلك وانا متقدم
اليك احذرك معصية الخليفة واحثك على بره وطاعته وان تطلب لنفسك
اماناً قبل ان تاخذك الاظفار ويلزمك الخناق من كل مكان تتروح الى
النفس من كل مكان ولا تجده حتى يمن الله عليك بمنه وفضله ورقة الخليفة
ابقاه الله فيؤمنك ويرحمك ويحفظ فيك ارحام رسول الله صلى الله عليه
واله والسلام على من اتبع الهدى انا قد اوحي الينا ان العذاب على من كذب
وتولى قال الجعفري فبلغني ان كتاب موسى بن جعفر عليه السلام
وقع في يدي هرون فلما قراه قال الناس يحملوني على موسى بن جعفر وهو بري
مما يرمى به تم الجزء الاول من كتاب الحجة من الكليني ويتلوه بمشية
الله وعونه في اول الثاني ان شاء الله باب كراهية التوقيت والحمد
لله رب العالمين وصلوته على خيرته من خلقه محمد واله الطاهرين

بيان العترق ... الصهلج

وقد فرغ من سويده وقت الضحى في يوم السبت رابع عشرين شهر
ربيع الثاني في مدرسة ... سنة ٨٩١ ...



صورة الصفحة الأخيرة من الجزء الأوّل من نسخة «هـ»
نسخت في سنة ٨٩١ ق و قوبلت مع نسختين صحيحتين

ذلك قال قلت وان زنوا او سرقوا او شربوا الخمر فقال
لي انا لله وانا اليه راجعون والله ما انصفونا ان نكون
اخذنا بالعمل ووضع عنهم انما قلت اذا عرفت فاعمل
ما شئت من قليل الخير وكثيره فانه يقبل منك علي بن
ابرهيم عن محمد بن الريان بن الصلت رفعه عن ابي عبد الله
عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام كثيرا
ما يقول في خطبته يا ايها الناس دينكم دينكم فان السيئة
فيه خير من الحسنة في غيره والسيئة فيه يغفر والحسنة في غيره
لا يقبل تم كتاب الايمان والكفر من جملة الكتاب الكافي تصنيف
العالم الكامل الفاضل وحيد الدهر وفريد العصر ثقة الاسلام والدين
محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه والحمد لله رب العالمين وحسبنا
الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي وآله الطاهرين
على يد الفقير المذنب الحقير الذي اذا حضر لم يحجب واذا غاب
لم يطلب المشهور بالمعاصي والاقدام والمغمور بالجرائم
والآثام المتوكل على كرم ربه الرحيم الهادي
حسين حاجي علي الاسترابادي اللهم
يسر له ما يتمناه واجعل عاقبة
امره خيرا من اولاه ومتعه
بهذا الكتاب وساير كتبه وا
واغفر له ولوالديه و
لجميع المؤمنين والمؤ
ان آثارنا تدل علينا
فانظروا بعدنا الى الآثار

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الإيمان والكفر من نسخه «هـ»
نسخت في سنة ٨٩١ ق وقوبلت مع ثلاث نسخ، أحدها مع نسخة مقروءة على الشيخ البهائي ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

باب كراهية التوقيت علي بن محمد ومحمد بن
الحسن عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى جميعا
عن الحسن بن محبوب عن ابي حمزة الثمالي قال سمعت ابا جعفر عليه السلم
يقول يا ثابت ان الله تبارك وتعالى قد كان وقت هذا الامر في السبعين
فلما ان قتل الحسين صلوات الله عليه اشتد غضب الله على اهل الارض فاخره
الى اربعين ومائة فحدثناكم فاذعتم الحديث فكشفتم قناع الستر ولم يجعل الله
له بعد ذلك وقتا عندنا ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب قال ابو
حمزة فحدثت بذلك ابا عبد الله عليه السلم فقال قد كان ذلك محمد بن يحيى
عن سلمة بن الخطاب عن علي بن حسان عن عبد الرحمن بن كثير قال كنت
عند ابي عبد الله عليه السلم اذ دخل عليه مهزم فقال له جعلت فداك اخبرني
عن هذا الامر الذي ننتظر متى هو فقال يا مهزم كذب الوقاتون وهلك المستعجلون
ونجا المسلمون عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن القسم
بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلم قال سالته
عن القائم فقال كذب الوقاتون انا اهل بيت لا نوقت احمد باسناده قال
قال ابى الله الا ان يخالف وقت الموقتين الحسين بن محمد عن معلى بن محمد
عن الحسن بن علي الخزاز عن عبد الكريم الخثعمي عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر
عليه السلم قال قلت لهذا الامر وقت فقال كذب الوقاتون كذب الوقاتون
كذب الوقاتون ان موسى عليه السلم لما خرج وافدا الى ربه واعدهم ثلثين يوما
فلما زاده الله على الثلثين عشرا قال قومه قد اخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا
فاذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم فقولوا صدق الله واذا حدثناكم
الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا صدق الله تؤجروا مرتين
محمد بن يحيى واحمد بن ادريس عن محمد بن احمد عن السياري عن الحسن

بن

صورة الصفحة الأولى من نسخة «بق»
نسخة عتيقة من القرن التاسع

تمّ كتاب الطلاق ويتلوه إن شاء الله كتاب العتق

من الكتاب الكافي في الحديث

وحده وصلى

الله على [illegible]

وكان الفراغ منه عشية الجمعة المباركة ثاني عشر شهر ربيع الأول الذي هو من شهور سنة ثلث وخمسين وتسعمائة

[illegible]

والحمد لله رب العالمين

والصلاة [illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الطلاق من نسخة «ل»

نسخت في سنة ٩٥٣ ق وقوبلت عند الشهيد الثاني ؛ مع البلاغ بخطّه

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «بف»

بخطّ المولى فتح الله الشريف الكاشاني صاحب تفسير «منهج الصادقين» في سنة ٩٧٢ ق

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «بف»

بخطّ المولى فتح الله الشريف الكاشاني صاحب تفسير «منهج الصادقين» في سنة ٩٧٢ ق

١٧٨٣ ... ١٠٨٣١

[illegible]

صحيح است

بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق الاتمام

الحمد لله المحمود لنعمته المعبود لقدرته المطاع في سلطانه المرهوب لجلاله المرغوب اليه فيما عنده النافذ امره في جميع خلقه فاستعلا ودنى فتعالى وارتفع فوق كل منظر الذي لا بدء لاوليته ولا غاية لازليته القائم قبل الاشياء والدائم الذي لا يؤده حفظها والقادر الذي بعظمته تفرد بالملكوت وبقدرته توحد بالجبروت وبحكمته اظهر حججه على خلقه اخترع الاشياء انشاء وابتدعها ابتداء بقدرته وحكمته لا من شيء فيبطل الاختراع ولا لعلة فلا يصح الابتداع خلق ما شاء كيف شاء متوحدا بذلك لاظهار حكمته وحقيقة ربوبيته لا تضبطه العقول ولا تبلغه الاوهام ولا تدركه الابصار ولا يحيط به مقدار عجزت دونه العبارة وكلت دونه الابصار وضل فيه تصاريف الصفات احتجب بغير حجاب محجوب واستتر بغير ستر مستور عرف بغير رؤية ووصف بغير صورة ونعت بغير جسم لا اله الا الله الكبير المتعال ضلت الاوهام عن بلوغ كنهه وذهلت العقول ان تبلغ غاية نهايته لا يبلغه حد وهم ولا يدركه نفاذ بصر وهو السميع العليم احتج على خلقه برسله واوضح الامور بدلائله وابتعث الرسل مبشرين ومنذرين ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وليعقل العباد عن ربهم ما جهلوا فيعرفوه بربوبيته بعدما انكروه ويوحدوه بالالهية بعدما اضدوه احمده حمدا يشفي النفوس ويبلغ رضاه ويؤدي شكر ما وصل الينا من سوابغ النعماء وجزيل الآلاء وجميل البلاء واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الها واحدا صمدا واشهد ان محمدا صلى الله عليه وآله عبده انتجبه ورسوله ابتعثه على حين فترة من الرسل وطول هجعة من الامم وانبساط من الجهل واعتراض من الفتنة وانتقاض من المبرم وعمى عن الحق واعتساف من الجور وامتحاق من الدين وانزل اليه الكتاب فيه البيان والتبيان قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون قد بينه للناس ونهجه بعلم قد فصله ودين قد اوضحه وفرائض قد اوجبها وامور قد كشفها لخلقه واعلنها فيها دلالة الى النجاة ومعالم تدعو الى هداه فبلغ صلى الله عليه وآله ما ارسل به وصدع بما امر وادى ما حمل من اثقال النبوة وصبر لربه وجاهد في سبيله ونصح لامته ودعاهم الى النجاة وحثهم على الذكر ودلهم على سبيل الهدى من بعده بمناهج ودواع اسس للعباد اساسها ومنار رفع لهم اعلامها كيلا يضلوا من بعده وكان بهم صلى الله عليه وآله رؤوفا رحيما فلما انقضت مدته واستكملت ايامه توفاه الله وقبضه اليه وهو عند الله مرضي عمله وافر حظه عظيم خطره

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «جر»

بخطّ المولى فتح الله الشريف الكاشاني صاحب «منهج الصادقين» في سنة ٩٨٠ ق

يتلوه كتاب الايمان والكفر انشاء الله تعالى

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الحجّة من نسخة «جر»

بخطّ المولى فتح الله الشريف الكاشاني صاحب «منهج الصادقين» في سنة ٩٨٠ ق

صورة صفحة من أوائل نسخة «بس»
نسخت في سنة ٩٧٥ ق وفيها علامة البلاغ بخطّ الشيخ البهائي ره

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب التوحيد

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب العقل من نسخه «بس»
نسخت في سنة ٩٧٥ ق وفيها إنهاء بخطّ الشيخ البهائي

قال ... يقول الله امحوا كتاب الله وذكر ما طهرنا تجددت وتمحو ان يحرق كتاب الله ونهى ان يمحى بالاقدام علي عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن اسحق بن عمار عن ابي الحسن موسى في الطهور التي فيها ذكر الله عز وجل قال اغسلها تم كتاب العشرة ولله الحمد والمنة وصلى الله على سيدنا محمد واله.

وقد وقع الفراغ من تسويد هذه الكتاب في تاريخ سلخ شعبان المعظم سنة اربع وسبعين وتسعمائة وانا العبد الفقير المحتاج الى رحمة الله الملك العلام جبلي على بن حسام عفا الله عنهم

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ص»

نسخت في سنة ٩٧٤ ق وقوبلت مع نسخة الأصل بخطّ الشهيد الثاني».

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الحجّ من نسخة «جد»
نسخت في سنة ٩٧٩ ق وقوبلت مع مصحّحة الشهيد الثاني

أحمد بن محمد الأشعري عن معلّى بن محمد عن الوشاء عن أبي بصير عن أحمد بن عمر [illegible] أبو جعفر [illegible]
إنكم أهل بيت رحمة اختصكم الله تبارك وتعالى بها فقال لي كذلك نحن والحمد لله لا ندخل أحداً في ضلالة ولا نخرجه من هدى
إن الدنيا لا تذهب حتى يبعث الله عز وجل رجلاً منا أهل البيت يعمل بكتاب الله لا يرى منكراً إلا أنكره.

تمّ كتاب الروضة من الكافي وهو آخره والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيد النبيين محمد وآله الطاهرين
وصحبه أجمعين وسلّم تسليماً على يد
الفقير إلى الله الغني محمد بن [illegible] الكردي
في تاريخ [illegible] عشرين بعد
الألف من الهجرة النبوية
على صاحبها [illegible] السلام
[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «جد»

نسخت في سنة ١٠٢٩ ق وقوبلت مع مصحّحة الشهيد الثاني ومصحّحة الميرزا محمّد الإسترآبادي ;

بن محمد عن معلى بن محمد عن ابي داود المسترق قال حدثني عمرو بن مروان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع عن امتي اربع خصال خطاؤها ونسيانها وما
اكرهوا عليه وما لم يطيقوا وذلك قول الله عز وجل ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا ربنا
ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به وقوله الا من
اكره وقلبه مطمئن بالايمان الحسين بن محمد عن محمد بن احمد النهدي رفعه عن ابي عبدالله
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضع عن امتي تسع خصال الخطأ و
النسيان وما لا يعلمون وما لا يطيقون وما اضطروا اليه وما استكرهوا عليه والطيرة و
الوسوسة في التفكر في الخلق والحسد ما لم يظهر بلسان او يد
علي بن ابرهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبدالله عليه
السلام هل لاحد على ما عمل ثواب على الله عز وجل موجب الا المؤمنين قال لا عنه عن يونس
عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال موسى للخضر عليهما السلام قد تحرمت بصحبتك
فاوصني فقال له الزم ما لا يضرك معه شيء كما لا ينفعك مع غيره شيء عنه عن يونس
عن ابن بكير عن ابي امية يوسف بن ثابت قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لا يضر مع
الايمان عمل ولا ينفع مع الكفر عمل الا ترى انه قال وما منعهم ان تقبل منهم نفقاتهم الا انهم
كفروا بالله وبرسوله وماتوا وهم كافرون محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن
ثعلبة عن ابي امية يوسف بن ثابت بن ابي سعيدة عن ابي عبدالله عليه السلام قال الايمان
لا يضر معه عمل وكذلك الكفر لا ينفع معه عمل احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن [illegible]
بن زرارة عن محمد بن مارد قال قلت لابي عبدالله عليه السلام حديث روي لنا انك قلت اذا
عرفت فاعمل ما شئت قال قد قلت ذلك قال قلت وان زنوا او سرقوا او شربوا الخمر فقال لي انا
لله وانا اليه راجعون والله ما انصفونا ان نكون اخذنا بالعمل ووضع عنهم انما قلت
اذا عرفت فاعمل ما شئت من قليل الخير وكثيره فانه يقبل منك علي بن ابرهيم عن محمد بن الريان
بن الصلت رفعه عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان امير المؤمنين صلوات الله عليه كثيرا ما يقول
في خطبته يا ايها الناس دينكم دينكم فان السيئة فيه خير من الحسنة في غيره والسيئة
فيه تغفر والحسنة في غيره لا تقبل تم كتاب الايمان والكفر من جملة الكتاب
الكافي تصنيف الشيخ الاجل محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه وحسبنا الله و
نعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين يوم الاحد رابع شهر
ذي الحجة الحرام حجة احدى وثمانين وتسعمائة على يد اضعف العباد [illegible]

بن ابي سعيد

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الإيمان والكفر من نسخة «بر»
نسخت في سنة ٩٨١ ق وفيها حواشٍ بخطّ محمّد أمين الإسترآبادي وصورة إجازة للكاتب

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب العقيقة من نسخة «جت»

بخطّ المولى حيدر علي الشيرواني وقابلها مع نسخة عتيقة كتبت في سنة ٥٦٩ ق وقابلها أيضاً مع مصحّحة الشهيد الثاني ونسخة أبيه ميرزا محمّد.

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «جت»

بخطّ المولى حيدر علي الشيرواني في سنة ١١١١ ق وقابلها مع مصحّحة الشهيد الثاني ونسخة أبيه ميرزا محمّد

الا ان تحيض ثلاث حيض او خمسة واربعين يوما قبل ان تسلم قال قلت له فان اسلمت بعد ما طلقها
قال اذا اسلمت بعد ما طلقها فان عدتها عدة المسلمة قلت فان مات عنها وهي نصرانية
وهو نصراني فاراد رجل من المسلمين ان يتزوجها قال لا يتزوجها المسلم حتى تعتد
من النصراني اربعة اشهر وعشرا عدة المسلمة المتوفى عنها زوجها قلت له كيف جعلت
عدتها اذا طلقت عدة الامة وجعلت عدتها اذا مات عنها عدة الحرة المسلمة وانت
تذكر انهم مماليك الامام فقال ليس عدتها في الطلاق مثل عدتها اذا توفي عنها
زوجها ثم قال ان الامة والحرة كلتيهما اذا مات عنها زوجها سواء في العدة الا ان الحرة
تحد والامة لا تحد ٥ علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مرار عن يونس قال عدة
العلجة اذا اسلمت عدة المطلقة اذا ارادت ان تتزوج غيره ○ محمد بن يحيى عن احمد بن
محمد عن ابن محبوب عن يعقوب السراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن نصرانية
مات عنها زوجها وهو نصراني ما عدتها قال عدة الحرة المسلمة اربعة اشهر وعشرا
وباسناده عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن حمران عن ابي جعفر عليه السلم قال ام
ولد لنصراني اسلمت ايتزوجها المسلم قال نعم وعدتها من النصراني اذا اسلمت عدة
الحرة المطلقة ثلاثة اشهر او ثلاثة قروء فاذا انقضت عدتها فليتزوجها ان شاء

تم كتاب الطلاق من الكافي والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على محمد نبيه و
آله اجمعين

م م م م م
م م م م
م م م
م م
م

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الطلاق من نسخة «م»
نسخت في سنة ١٠٧٣ ق وقوبلت عند الشيخ الحرّ مع إنهاء بخطّه

قال فسلّمت عليه فقال لي ما لي أراك هكذا فقلت إنّ أسناني ... العباس بن موسى ...
من ... أسناني فقال لي ... عليها السعد فأصبت فقضمت بالسعد فسكنت
أسناني عنه عن ابن يعقوب عن أبي محمّد قال رأيت أبا الحسن الأوّل عليه السلام في الحرف
... وسمعته من أهل بيته فسمعته يقول لبعض بنيه ... أسنانك فأخذت السعد
فدلكت به أسناني فذهب ذلك وسكنت عنّي
تمّ وهذا آخر كتاب الأطعمة والحمد لله ربّ العالمين
ويتلوه كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى

وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين
الطيّبين الطاهرين
المعصومين من الزلل
والعصيان وعلى من تبعهم
بإحسان

م م م
م
م

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الأطعمة من نسخة «م»
نسخت في سنة ١٠٧٣ ق وقوبلت عند الشيخ الحرّ مع إنهاء بخطّه

العالم شرار الناس وانتم والله في الجنة تحبرون وفي النار تطلبون يا ابا محمد فهل سررتك قال
قلت جعلت فداك زدني فقال يا ابا محمد ما من آية نزلت تقود الى الجنة ولا تذكر اهلها
بخير الا وهي فينا وفي شيعتنا وما من آية نزلت تذكر اهلها بشر ولا تسوق الى النار الا وهي في
عدونا ومن خالفنا فهل سررتك يا ابا محمد قال قلت جعلت فداك زدني قال يا ابا محمد ليس
على ملة ابرهيم الا نحن وشيعتنا وساير الناس من ذلك برآء يا ابا محمد فهل سررتك و
في رواية اخرى فقال حسبي حديث ابي عبد الله عليه السلام مع المنصور في موكبه محمد بن يحيى
عن احمد بن محمد عن بعض اصحابه وعلي بن ابرهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير جميعا عن محمد بن ابي حمزة عن
حمران قال قال ابو عبد الله عليه السلام وذكر هؤلاء عنده وسوء حال الشيعة عندهم فقال اني
سرت مع ابي جعفر المنصور وهو في موكبه وهو على فرس وبين يديه خيل ومن خلفه خيل
وانا على حمار على جانبه فقال لي يا ابا عبد الله قد كان ينبغي لك ان تفرح بما اعطانا الله من القوة
وفتح لنا من العز ولا تخبر الناس انك احق بهذا الامر منا واهل بيتك فتغرينا بك وبهم قال
قلت ومن رفع هذا اليك عني فقد كذب فقال لي اتحلف على ما تقول قال قلت ان الناس سحرة
يعني يحبون ان يفسدوا قلبك علي فلا تمكنهم من سمعك فانا اليك احوج منك الينا فقال
لي تذكر يوم سألتك هل لنا ملك فقلت نعم طويل عريض شديد فلا تزالون في مهلة من امركم
وفسحة من دنياكم حتى تصيبوا منا دما حراما في شهر حرام في بلد حرام فعرفت انه قد حفظ الحديث
فقلت لعل الله ان يكفيك فاني لم اخصك بهذا وانما هو حديث رويته ثم لعل غيرك من
اهل بيتك ان يتولى ذلك فسكت عني فلما رجعت الى منزلي اتاني بعض موالينا فقال جعلت
فداك والله لقد رايتك في موكب ابي جعفر وانت على حمار وهو على فرس وقد اشرف عليك

صورة الصفحة من أواخر نسخة «ن»
وفيها علامة بلاغ بخطّ العلاّمة المجلسي ﷺ تكرّرت في أكثر من خمسين موضعاً

ثم قال الله عز وجل فذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور الحسين بن محمد
الاشعري عن معلى بن محمد عن الوشاء عن احمد بن عمر قال قال ابو جعفر عليه السلام واتاه
رجل فقال له انكم اهل بيت رحمة اختصكم الله تبارك وتعالى بها فقال له كذلك نحن
والحمد لله لا ندخل احدا في ضلالة ولا نخرجه من هدى ان الدنيا لا تذهب حتى
يبعث الله عز وجل رجلا منا اهل البيت يعمل بكتاب الله عز وجل لا يرى فيكم
منكرا الا انكره قد سار معاشر الاتمام من طرق الاحاديث الكرام الى مقام الارقام
ودخلت ابوابه العظام حتى وصلت الى حد الاتمام بعون الله ذي الجود والفضل
والاكرام في محرم سنة ١٠٨١

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ن»
وقد شهد فيها ثلاثة أكابر من العلماء على أنّ البلاغ المتكرّر كان بخطّ العلاّمة المجلسي

ويتلوه بمنّة الله ومشيئة الله

تعالى وعونه الجزء الثالث

والحمد لله وحده

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

باب كراهية التوقيت

علي بن محمد ومحمد بن الحسن عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى
جميعاً عن الحسن بن محبوب عن ابي حمزة الثمالي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
يقول يا ثابت ان الله تبارك وتعالى قد كان وقّت هذا الامر في السبعين فلما ان قتل
الحسين صلوات الله عليه اشتد غضب الله على اهل الارض فاخره الى اربعين
ومائة فحدثناكم فاذعتم الحديث فكشفتم قناع الستر ولم يجعل الله له بعد ذلك
وقتاً عندنا ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب قال ابو حمزة فحدثت بذلك
ض ابا عبد الله عليه السلام فقال قد كان ذلك محمد بن يحيى عن سلمة بن الخطاب عن
علي بن حسان عن عبد الرحمن بن كثير قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذ دخل عليه
مهزم فقال له جعلت فداك اخبرني عن هذا الامر الذي ننتظره متى هو فقال
ض يا مهزم كذب الوقاتون وهلك المستعجلون ونجا المسلمون عدة من اصحابنا

عن احمد بن

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ض»

نسخت في سنة ١٠٥٢ ق وفيها علامات البلاغ بخطّ العلاّمة المجلسي

به وتحب له ما تحب لنفسك وإن كانت لك جارية بعثتها لتمهد فراشه وتسعى في حوائجه بالليل
والنهار فإذا فعلت ذلك وصلت ولايتك بولايتنا وولايتنا بولاية الله عز وجل عدة من أصحابنا
عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي المغراء عن أبي عبد الله عليه السلام قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله
ولا يخونه ويحق على المسلمين الاجتهاد في التواصل والتعاون على التعاطف والمواساة لأهل
الحاجة وتعاطف بعضهم على بعض حتى تكونوا كما أمركم الله عز وجل رحماء بينهم متراحمين مغتمين لما غاب عنكم من
أمرهم على ما مضى عليه معشر الأنصار على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي
عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله حق على المسلم إذا أراد سفراً أن
يعلم إخوانه وحق على إخوانه إذا قدم أن يأتوه باب التراحم والتعاطف عدة من أصحابنا عن
أحمد بن محمد بن خالد عن الحسن بن محبوب عن شعيب العقرقوفي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأصحابه
اتقوا الله وكونوا إخوة بررة متحابين في الله متواصلين متراحمين تزاوروا وتلاقوا وتذاكروا أمرنا
وأحيوه محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن كليب الصيداوي عن أبي عبد الله عليه السلام
قال تواصلوا وتباروا وتراحموا وكونوا إخوة بررة كما أمركم الله عز وجل محمد بن سنان عن
عبد الله بن يحيى الكاهلي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول تواصلوا وتباروا وتراحموا وتعاطفوا
عنه عن علي بن الحكم عن أبي المغراء عن أبي عبد الله عليه السلام قال يحق على المسلمين الاجتهاد في التواصل
والتعاون على التعاطف والمواساة لأهل الحاجة وتعاطف بعضهم على بعض حتى تكونوا
كما أمركم الله عز وجل رحماء بينهم متراحمين مغتمين لما غاب عنكم من أمرهم على ما مضى عليه معشر
الأنصار على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله باب زيارة الإخوان محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن
عيسى عن ابن فضال عن علي بن عقبة عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال من زار أخاه لله لا لغيره
التماس موعد الله وتنجز ما عند الله وكل الله به سبعين ألف ملك ينادونه ألا طبت وطابت
لك الجنة عنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن خيثمة قال دخلت على أبي جعفر عليه السلام أودعه

صورة صفحة من نسخة «ب»
نسخت في سنة ١٠٥٣ ق وفيها علامات البلاغ بخطّ العلامة المجلسي

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «بع»

بخطّ محمّد حسين بن محمّد يحيى النوري في سنة ١٠٧٢ ق وفيها حواشٍ كثيرة بخطّ الكاتب

لعلمًا الى امركم فوالله لو ان اهل السموات واهل الارضين اجتمعوا على ان يهدوا عبدًا
يريد الله ضلالته ما استطاعوا ان يهدوه ولو ان اهل السموات والارضين اجتمعوا على ان يضلّوا
عبدًا يريد الله هدايته ما استطاعوا ان يضلّوه كفّوا عن الناس ولا يقول احد عمّي واخي وابن
عمّي وجاري فان الله اذا اراد بعبد خيرًا طيّب روحه فلا يسمع معروفًا الا عرفه ولا منكرًا الا انكره
ثم يقذف الله في قلبه كلمة يجمع بها امره ٭ علي بن ابرهيم بن هاشم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران
عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله عز وجل اذا اراد بعبد خيرًا نكت في قلبه نكتة
من نور وفتح مسامع قلبه ووكّل به ملكًا يسدّده واذا اراد بعبد سوءًا نكت في قلبه نكتة سوداء
وسدّ مسامع قلبه ووكّل به شيطانًا يضلّه ثم تلا هذه الآية فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام
ومن يرد ان يضلّه يجعل صدره ضيّقًا حرجًا كانما يصّعّد في السماء ٭ عدة من اصحابنا عن احمد
بن محمد عن ابن فضال عن علي بن عقبة عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول اجعلوا امركم لله
ولا تجعلوه للناس فانه ما كان لله فهو لله وما كان للناس فلا يصعد الى الله ولا تخاصموا
الناس لدينكم فان المخاصمة ممرضة للقلب ان الله تبارك وتعالى قال لنبيه صلى الله عليه وآله
انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء وقال افانت تكره الناس حتى يكونوا
مؤمنين ذروا الناس فان الناس اخذوا عن الناس وانكم اخذتم عن رسول الله ص اني سمعت ابي
يقول ان الله عز وجل اذا كتب على عبد ان يدخل في هذا الامر كان اسرع اليه من الطير الى وكره
ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن محمد بن مروان عن فضيل بن
يسار قال قلت لابي عبد الله ع ندعو الناس الى هذا الامر فقال لا يا فضيل ان الله اذا اراد
بعبد خيرًا امر ملكًا فاخذ بعنقه فادخله في هذا الامر طائعًا او كارهًا تمّ كتاب العقل والعلم
والتوحيد من كتاب الكافي ويتلوه كتاب الحجة
الاضطرار الى الحجة [illegible]
تأليف الشيخ ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين

بلغ سماعًا ايده الله تعالى

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب التوحيد من نسخة «بع»
بخطّ محمّد حسين بن محمّد يحيى النوري مع علاقة البلاغ بخطّ العلاّمة المجلسي؛

كتاب الحجة

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب التوحيد من نسخة «جه»
نسخت في سنة ١٠٦٢ ق وقرأها المولى محمّد صالح المازندراني
عند العلاّمة محمّد تقي المجلسي، وفيها إنهاء بخطّ العلاّمة

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الحجّة من نسخة «جه»
نسخت في سنة ١٠٦٢ ق وقرأها المولى محمّد صالح المازندراني
عند العلاّمة محمّد تقي المجلسي ﷺ وفيها إنهاء بخطّ العلاّمة

لأنفسكم الآن فتنبهوا واعلموا ان الله لا يصدق يومئذ كاذبا ولا يكذب صادقا ولا يرد عذر مستحق ولا يعذر
غير معذور له الحجة على خلقه بالرسل والاوصياء بعد الرسل فاتقوا الله عباد الله واستقبلوا من اصلاح
انفسكم وطاعة الله وطاعة من تولونه فيها لعل نادما قد ندم فيما فرط بالامس في جنب الله وضيع من
حقوق الله واستغفروا الله وتوبوا اليه فانه يقبل التوبة ويعفو عن السيئة ويعلم ما تفعلون وإياكم
وصحبة العاصين ومعونة الظالمين ومجاورة الفاسقين احذروا فتنتهم وتباعدوا من ساحتهم واعلموا
انه من خالف اولياء الله ودان بغير دين الله واستبد بامره دون امر ولي الله كان في نار تلتهب تأكل
ابدانا قد غابت عنها ارواحها وغلبت عليها شقوتها فهم موتى لا يجدون حر النار ولو كانوا احياء لوجدوا
مضض حر النار فاعتبروا يا اولي الابصار واحمدوا الله على ما هداكم واعلموا انكم لا تخرجون من قدرة الله
الى غير قدرته وسيرى الله عملكم ثم اليه تحشرون فانتفعوا بالعظة وتأدبوا بآداب الصالحين

احمد بن محمد بن احمد الكوفي وهو العاصمي عن عبد الواحد بن الصواف عن محمد بن اسمعيل الهمداني عن ابي
الحسن موسى عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يوصي اصحابه ويقول اوصيكم بتقوى الله فانها
غبطة الطالب الراجي وثقة الهارب اللاجي واستشعروا التقوى شعارا باطنا واذكروا الله ذكرا خالصا
تحيوا به افضل الحيوة وتسلكوا به طرق النجاة انظروا في الدنيا نظر الزاهد المفارق لها فانها
تزيل الثاوي الساكن وتفجع المترف الآمن لا يرجى منها ما تولى فادبر ولا يدرى ما هو آت منها فينتظر
وصل البلاء منها بالرخاء والبقاء منها الى فناء فسرورها مشوب بالحزن والبقاء فيها الى الضعف
والوهن فهي كروضة اعتم مرعاها واعجبت من يراها عذب شربها طيب تربها تمج عروقها الثرى وتنطف
فروعها الندى حتى اذا بلغ العشب ابانه واستوى بنانه هاجت ريح تحت الورق وتفرق ما اتسق فاصبحت
كما قال الله هشيما تذروه الرياح وكان الله على كل شيء مقتدرا انظروا في الدنيا في كثرة ما يعجبكم وقلة
ما ينفعكم خطبة لامير المؤمنين عليه الصلوة والسلام وهي خطبة الوسيلة محمد بن علي
بن معمر عن محمد بن علي بن عكاية التميمي عن الحسين بن النضر الفهري عن ابي عمرو الاوزاعي عن عمرو بن شمر
عن جابر بن يزيد قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام فقلت يا ابن رسول الله قد ارمضني اختلاف الشيعة في مذاهبها
فقال يا جابر الم اقفك على معنى اختلافهم من اين اختلفوا ومن اي جهة تفرقوا قلت بلى يا ابن رسول الله

تحيوا به افضل الحيوة

تربها يمجها تنطف

قد ارمضني

صورة صفحة من أوائل نسخة «بم»

بخطّ ابن ميرزا رفيعا في سنة ١٠٨٨ ق وفيها علامات البلاغ بخطّ العلاّمة المجلسي

تم كتاب الروضة من الكافي وهو آخره والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين و

سلّم تسليما كثيرا كثيرا [illegible] كتبه لنفسه بنفسه [illegible] أقل العباد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فرغ من تسويده في يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثمان وثمانين بعد الألف

من الهجرة النبوية المصطفوية على هاجرها وآله الف الف صلوة وسلام وتحية حامدا

لله تبارك وتعالى ومصليا على النبي وآله الطاهرين ومستغفرا الذنوب

الموبقات وخطايا المهلكات والحمد لله رب العالمين وصلى

الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين

[illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «بم»

بخطّ ابن ميرزا رفيعا في سنة ١٠٨٨ ق

خلا فسواه بيده ثم قال اذا عمل احدكم عملا فليتقن ثم قال الحق بسلفك الصالح عثمان بن مظعون عدة
من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام رجل يشكو اليه مصابه
بولده وشدة ما دخله فقال وكتب عليه السلام اليه اما علمت ان الله عز وجل يختار من مال المؤمن ومن ولده
انفسه ليأجره على ذلك تم كتاب الجنائز من كتاب الكافي لابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني
رحمه الله والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
ويتلوه كتاب الصلوة ان شاء الله تعالى كتبه اضعف
عباد الله محمد حسين بن سيد محمد شاه بن سيد صدر الدين محمد
الحسيني الشوشتري غفر الله لهما ولوالديه بحق
محمد وآل محمد في تاريخ يوم الاثنين ثالث
شهر جمادي الاولى سنة خمس واربعين
والف من الهجرة النبوية
صلى الله عليه
وآله وسلم
تم

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «حج»

نسخت في سنة ١٠٤٥ ق وقوبلت مع ثلاث نسخ معتبرة وفيها إنهاء بخطّ المحدّث الشيخ الصالح البحراني ﷺ

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ج»

نسخت في القرن الحادي عشر وفيها إنهاء وعلامات البلاغ متكرّرة بخطّ العلاّمة المجلسي

القرآن الظاهرين ولكن العمى عمى القلوب؟ أخبرنا علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن زرارة قال سألت أبا جعفر (ع)

الله (ع) عن الاسم من أسماء الله يحيي الرجل إلا بالقتل قال ... على ...

عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله (ع) قال قال رسول

الله ... كتاب الله ...

وفي التحريف كتاب الله ...

يا ... على ...

من محمد بن ...

الحسن موسى ...

المنون ...

وكان ...

قال

أمثلها

محرم

من متملكات العبد المذنب العاصي المحتاج إلى الله الكريم محمد صالح بن عبد الرحيم اليزدي عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

أنهاه المولى ... الفاضل التقي مولانا محمد صالح اليزدي ... سماعاً وتصحيحاً في مجالس آخرها ... شهر ... الأول

... سنة سبع وثمانين بعد الألف الهجرية ... المتصلة إلى المؤلف

... وكتب بيمناه الجانية أحقر العباد محمد باقر ...

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ز»

قوبلت عند العلاّمة المجلسي رحمه الله وفيها إنهاء بخطّه رحمه الله

في حلّ ما في النفقة فقال له أنت في حلّ ما في النفقة فقال له أنت في حلّ فلما خرج صالح قال أبو جعفر
عليه السلام أحدهم يثب على أموال حقّ آل محمد وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأبناء سبيلهم فيأخذه
ثم يجيء فيقول اجعلني في حلّ أتراه ظنّ أنّي أقول لا أفعل والله ليسألنّهم الله يوم القيامة عن ذلك
سؤالاً حثيثاً علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
العنبر وغوص اللؤلؤ فقال عليه السلام عليه الخمس تمّ الجزء
الثاني من كتاب الحجة من كتاب الكافي للشيخ
أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه
ويتلوه كتاب الإيمان والكفر إن شاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

أنهاه المولى الفاضل الصالح التقي الذكي الألمعي مولانا محمد نصير الأصفهاني أيده الله تعالى سماعاً
وتصحيحاً وتدقيقاً وضبطاً في مجالس آخرها أواخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة أربع وثمانين
بعد الألف من الهجرة وأجزت له دام تأييده أن يروي عني كلما صحّ لي روايته وإجازته
بأسانيدي المعتبرة المتكثرة المتصلة إلى أرباب العصمة والطهارة صلوات الله عليهم أجمعين
وكتب بيمناه الجانية الفانية أحوج عباد الله محمد باقر بن محمد تقي المدعو بالمجلسي عفي عنهما حامداً مصلياً مسلماً

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الحجّة من نسخة «جل»
صحّحت بتمامها عند العلاّمة المجلسي وفيها إنهاء بخطّه ﵀

على [illegible] وان شاء صام يوما وان شاء تصدق برغيف علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي
عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل قيل له فعلت كذا
وكذا فقال لا والله ما فعلته وقد فعله فقال كذبة كذبها يستغفر الله منها عدة من اصحابنا
عن سهل بن زياد عن النوفلي عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن ابيه عن جده
قال كانت من ايمان رسول الله صلى الله عليه وآله لا واستغفر الله علي بن ابراهيم عن بعض اصحابه
ذكره قال لما سم المتوكل نذر ان عوفي ان يتصدق بمال كثير فلما عوفي سأل الفقهاء عن
حد المال الكثير فاختلفوا عليه فقال بعضهم مائة الف وقال بعضهم عشرة آلاف فقالوا فيه
اقاويل مختلفة فاشتبه عليه الامر فقال رجل من ندمائه يقال له صفوان الا تبعث الى هذا
الاسود فتسأله عنه فقال له المتوكل من تعني ويحك فقال له ابن الرضا فقال له وهو
يحسن من هذا شيئا فقال ان اخرجك من هذا فلي عليك كذا وكذا والا فاضربني مائة مقرعة
فقال المتوكل قد رضيت يا جعفر بن محمود صر اليه وسله عن حد المال الكثير فصار جعفر بن
محمود الى ابي الحسن علي بن محمد عليهما السلام فسأله عن حد المال الكثير فقال له الكثير ثمانون فقال
له جعفر يا سيدي انه يسألني عن العلة فيه فقال ابو الحسن صلوات الله عليه ان الله عز وجل
يقول لقد نصركم الله في مواطن كثيرة فعددنا تلك المواطن فكانت ثمانين

هذا آخر كتاب الايمان والنذور
والكفارات والحمد لله
اولا وآخرا وصلى الله
على سيدنا محمد النبي
وآله وسلم
سنة [illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ك»
نسخت في سنة ١١٠٠ ق وقوبلت عند العلاّمة المجلسي ﵀ مع بلاغ بخطّه الشريف

٥٥. صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «جف»

نسخت في سنة ١٠٧٩ ق وفيها إنهاء بخطّ الشيخ صالح البحراني ؛

صورة صفحة من نسخة «جن»

قوبلت عند الشيخ صالح البحراني، وفيها إنهاء بخطّه الشريف

نماذج تصاوير مزيّنة وفنّية

من النسختين في مكتبة مدرسة الصدر بطهران

المرقمتين (٦) و (٩) نسخت في سنة ١٠٥٤ ـ ١٠٥٥ ق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المحمود لنعمته المعبود لقدرته المطاع لسلطانه

المرهوب لجلاله المرغوب إليه فيما عنده النافذ

الصفحة الأُولى من النسخة (٩)

الصفحة الثانية من النسخة (٩)

[illegible]

[illegible]

[illegible] ● [illegible]

[illegible] ● [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن [illegible]

أبي عبد الله عليه السلام [illegible] ● قلت لا أدري جعلت فداك [illegible]

[illegible] علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن شعيب عن أبي

الصباح [illegible] نحن قوم فرض الله طاعتنا لنا الأنفال ولنا صفو المال علي بن إبراهيم عن [illegible] عن

الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن رفاعة عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت لا وارث له

ولا مولى ● قال هو من أهل هذه الآية يسألونك عن الأنفال علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن

الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن الكنز كم فيه قال الخمس ● وعن المعادن كم فيها قال الخمس وكذلك

الرصاص والصفر والحديد وكل ما كان من المعادن يؤخذ منها ما يؤخذ من الذهب والفضة محمد بن يحيى عن

أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن صباح الأزرق عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال إن

أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول يا رب خمسي وقد طيبنا ذلك

لشيعتنا لتطيب ولادتهم ولتزكو ولادتهم محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن [illegible] محمد بن أبي [illegible]

[illegible] عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد ● وعن معادن

الذهب والفضة ما فيه قال إذا بلغ ثمنه دينارا ففيه الخمس محمد بن الحسين وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن علي

بن مهزيار قال كتبت إليه يا سيدي رجل دفع إليه مال يحج به هل عليه في ذلك المال حين يصير إليه الخمس

أو على ما فضل في يده بعد الحج ● فكتب عليه السلام ليس عليه الخمس سهل بن زياد عن محمد

بن عيسى عن علي بن الحسين بن عبد ربه قال سرح الرضا عليه السلام بصلة إلى أبي فكتب إليه

أبي هل علي فيما سرحت إلي خمس ● فكتب إليه لا خمس عليك فيما سرح به صاحب

الخمس سهل عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أقرأني علي بن مهزيار كتاب

أبيك عليه السلام فيما أوجبه على أصحاب الضياع نصف السدس بعد المؤونة وأنه ليس على من لم تقم ضيعته بمؤونته نصف

الصفحة الأخيرة من كتاب الحجّة من النسخة (٩)

الصفحة الأخيرة من كتاب الحجة من النسخة (٩)

الصفحة الأخيرة من كتاب العشرة من النسخة (٩)

الصفحة الأخيرة من كتاب العشرة من النسخة (٩)

الصفحة الأخيرة من كتاب الحيض من النسخة (٦)

الصفحة الأُولى من كتاب الجنائز من النسخة (٦)

[illegible]

[illegible] فقال [illegible]

[illegible] هذا آخر كتاب الجنائز [illegible]

[illegible] والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله

[illegible] الذي [illegible] كتابة هذا الكتاب [illegible]

[illegible] آخر كتاب الجنائز [illegible]

كتاب الطهارة وهو ابتداء الربع

الصفحة الأخيرة من كتاب الجنائز من النسخة (٦)

الصفحة الأخيرة من كتاب الجنائز من النسخة (٦)

الصفحة الأخيرة من كتاب الصلاة من النسخة (٦)

وان فيه [illegible]

الفضل السكوت فيه [illegible] ● كما ان مشايخ الكليني [illegible]

ذلك [illegible] السلام محمد بن يحيى عن [illegible] الحسين بن علي بن النعمان

عن صالح بن [illegible] الأشعري [illegible] عن ابي عبد الله عليه السلام [illegible]

انا انه [illegible]

[illegible] عن ابي عبد الله عليه السلام [illegible]

[illegible] وعشرين سنة [illegible] الكليني [illegible] صلى الله عليه وآله

[illegible] ●

الى الرضا ● هذا آخر كتاب الصلاة من كتاب [illegible] ويتلوه كتاب [illegible]

ان شاء الله تعالى ● قد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه [illegible]

من الكافي [illegible] كتاب الصلاة [illegible]

[illegible] سنة الف واربع وخمسين [illegible]

[illegible]

[illegible] والحمد لله رب العالمين [illegible] وصلى الله

● على سيدنا [illegible]

الصفحة الأخيرة من كتاب الصلاة من النسخة (٦)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قلت

[illegible]

[illegible]

[illegible] السلام [illegible]

[illegible]

[illegible] علي بن إبراهيم عن أبيه

[illegible] عن أبي عبد الله عليه السلام [illegible]

[illegible]

[illegible] بعون الله تعالى وحسن توفيقه ويتلوه

[illegible] كتاب [illegible] من كتاب الكافي والحمد لله رب

العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم

تسليما كثيرا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الصفحة الأخيرة من كتاب الحجّ من النسخة (٦)

و

الله أكبر

حمداً لمن تفضّل

لكثير ...

...

...

...

... كتاب الكافي من ...

...

الرضي الرضوي صلوات الله على من ...

من الشهر الخامس من السنة ...

الثالث من الجزء ...

...

...

...

اللهم ... وفقته لاتمام ... من اول كتاب الجهاد الى ...

الى كتاب الروضة والحمد لله رب العالمين حمداً ...

... الحامدين والصلوة على

محمد سيد المرسلين

وآله اكرم ...

والائمة ... صلوة

دائمة ...

و...

اجمعين

الصفحة الأخيرة من كتاب الحجّ من النسخة (٦)

الكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي رحمه الله

(م ٣٢٩ ق)

الأصول

العقل والجهل، العلم، التوحيد، الحجة

(الأحاديث ١ - ٧٥٨)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ[١] ٢/١

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْمَحْمُودِ لِنِعْمَتِهِ[٢]، الْمَعْبُودِ لِقُدْرَتِهِ[٣]، الْمُطَاعِ فِي سُلْطَانِهِ[٤]، الْمَرْهُوبِ لِجَلَالِهِ[٥]، الْمَرْغُوبِ إِلَيْهِ فِيمَا عِنْدَهُ، النَّافِذِ أَمْرُهُ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ؛ عَلَا فَاسْتَعْلىٰ[٦]، وَدَنَا فَتَعَالىٰ[٧]، وَارْتَفَعَ فَوْقَ كُلِّ مَنْظَرٍ[٨]؛ الَّذِي لَا بَدْءَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، وَلَاغَايَةَ لِأَزَلِيَّتِهِ، الْقَائِمِ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ، وَالدَّائِمِ الَّذِي بِهِ قِوَامُهَا، وَالْقَاهِرِ الَّذِي لَايَؤُودُهُ حِفْظُهَا[٩]، وَالْقَادِرِ الَّذِي

١ . في «ج، ف»: + «وبه ثقتي». وفي «ألف، بس، بف، ض»: + «وبه نستعين».

٢ . في «ألف، ب، بح، بس» وحاشية «ض، بر» و شرح المازندراني: «بنعمته».

٣ . في «بح، بس» وحاشية «ض، بر»: «بقدرته». واللام في قوله: «لقدرته» لام التعليل، أي يعبده العابدون لكونه قادراً على الأشياء فاعلاً لما يشاء في حقّهم، فيعبدونه إمّا خوفاً وطمعاً، أو إجلالاً وتعظيماً. الرواشح، ص ٢٨.

٤ . في مرآة العقول: «قوله: في سلطانه، أي فيما أراده منّا على وجه القهر و السلطنة، لا فيما أراده منّا و أمرنا به على وجه الإقدار و الاختيار؛ أو بسبب سلطنته وقدرته على ما يشاء». وللمزيد راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤.

٥ . في «ب، بح، بر» وحاشية «ض» والرواشح وحاشية ميرزا رفيعا: «بجلاله».

٦ . الاستعلاء: مبالغة في العلوّ، أو بمعنى إظهاره، أو للطلب. والمعنى على الأوّل: علا في رتبته عن رتبة المخلوقين، فاستعلى و تنزّه عن صفات المخلوقين. وعلى الثاني :كان عالياً من الذات والصفات فأظهر علوّه بالإيجاد. وعلى الثالث لابدّ من ارتكاب تجوّز، أي طلب من العباد أن يعدّوه عالياً ويعبدوه. راجع: الرواشح، ص ٣١؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥.

٧ . في حاشية «ف»: «فتدلّى».

٨ . المنظر: المصدر، وما يُنْظَر إليه، و الموضع المرتفع. و المعنى أنّه تعالى ارتفع عن أنظار العباد، فلا يصل إليه نظر النظّار وسير الأفكار؛ أو عن كلّ ما يمكن أن ينظر إليه. قال العلّامة المجلسي: «ويخطر بالبال معنى لطيف، و هو أنّ المعنى أنّه تعالى لظهور آثار صنعه في كلّ شيء ظهر في كلّ شيء، فكأنّه علا و ارتفع عليه، فكلّ ما نظرت إليه فكأنّك وجدت الله عليه» وقيل غير ذلك. راجع: شرح صدر المتألّهين، ص ٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٦.

٩ . «لايؤوده حفظهما» أي لا يثقله ولا يتبعه ولا يشقّ عليه حفظ الأشياء، يقال: آده الأمر يؤوده، إذا أثقله وبلغ ←

بِعَظَمَتِهِ تَفَرَّدَ بِالْمَلَكُوتِ، وَبِقُدْرَتِهِ تَوَحَّدَ بِالْجَبَرُوتِ، وَبِحِكْمَتِهِ أَظْهَرَ حُجَجَهُ عَلىٰ خَلْقِهِ.

اِخْتَرَعَ[1] الْأَشْيَاءَ إِنْشَاءً، وَابْتَدَعَهَا ابْتِدَاءً[2] بِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ[3]، لَا مِنْ شَيْءٍ؛ فَيَبْطُلَ الاخْتِرَاعُ، وَلَالِعِلَّةٍ؛ فَلَا يَصِحَّ الابْتِدَاعُ. خَلَقَ مَاشَاءَ كَيْفَ شَاءَ مُتَوَحِّداً[4] بِذٰلِكَ؛ لِإِظْهَارِ حِكْمَتِهِ، وَحَقِيقَةِ رُبُوبِيَّتِهِ.

لَا تَضْبِطُهُ[5] الْعُقُولُ، وَلَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ مِقْدَارٌ. عَجَزَتْ دُونَهُ الْعِبَارَةُ، وَكَلَّتْ دُونَهُ الْأَبْصَارُ، وَضَلَّ فِيهِ تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ.[6]

١/٣ اِحْتَجَبَ بِغَيْرِ حِجَابٍ مَحْجُوبٍ[7]، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرٍ مَسْتُورٍ، عُرِفَ بِغَيْرِ رُؤْيَةٍ[8]،

= منه المشتقّة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٧٤ (أود).

١. الاختراع والابتداع لفظان متقاربان في المعنى، وهو إيجاد الشيء لا عن أصل ولا على مثال و لا لعلّة مادّية أو فاعليّة، و كثر استعمال الاختراع في الأوّل والابتداع في الثاني، فلو كان الإيجاد على مثال لبطل الاختراع، ولو كان لعلّة لبطل الابتداع. وللمزيد راجع: الرواشح، ص ٣٥ـ ٣٩؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٢؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٩ـ ١٠.

٢. هكذا في أكثر النسخ، لكن في «بو»: «ابتدعها ابتداعاً»، وفي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام أنّه قال: «... ومبتدعها ابتداعاً». أُنظر: الكافي، كتاب التوحيد، باب النهي عن الصورة والجسم، ح ٢٨٧.

٣. في «بح»: «وبحكمته».

٤. في حاشية «بر»: «فتوَحَّد».

٥. في حاشية «بح»: «لا تطيقه».

٦. قال السيّد الداماد في الرواشح، ص ٤١: «أي ضلّ في طريق نعته نعوت الناعتين وصفات الواصفين بفنون تصاريفها وأنحاء تعبيراتها، أي كلّما حاولوا أن يصفوه بأجلّ ما عندهم من صور الصفات الكماليّة، وأعلى ما في عقولهم من مفهومات النعوت الجمالية، فإذا نظروا إليه وحقّقوا أمره ظَهَرَ لهم أنّ ذلك دون وصف جلاله وإكرامه و سوى نعوت جماله و إعظامه، و لم يصفوه بما هو وصفه و لم ينعتوه كما هو حقّه، بل رجع ذلك إلى وصف أمثالهم وأشباههم من الممكنات». و نحوه في شرح صدر المتألّهين، ص ٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١١ـ ١٢.

٧. في «ف»: «محجوبٌ و...مستورٌ» بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف.
وقد ذكر أكثر شرّاح الكافي احتمالَي الرفع والجرّ في شروحهم، ورجّحوا احتمال جرّه بالتوصيف كما هو رأي السيّد الداماد، أو بالإضافة بمعنى اللام كما هو رأي الصدر الشيرازي. وقس عليه «مستور».

٨. في «ف»: «رويّة» بمعنى البرهان والنظر، واستبعد ذلك في مرآة العقول، لكنّ بقيّة الشرّاح اعتمدوا كلمة «رويّة» في شروحهم وأشاروا إلى كلمة «رؤية» أثناء الشرح.

وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَنُعِتَ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ. ضَلَّتِ الْأَوْهَامُ عَنْ بُلُوغِ كُنْهِهِ، وَذَهَلَتِ[١] الْعُقُولُ أَنْ تَبْلُغَ غَايَةَ[٢] نِهَايَتِهِ، لَايَبْلُغُهُ حَدُّ وَهْمٍ[٣]، وَلَا يُدْرِكُهُ نَفَاذُ بَصَرٍ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ[٤].

اِحْتَجَّ عَلىٰ خَلْقِهِ بِرُسُلِهِ[٥]، وَأَوْضَحَ الْأُمُورَ بِدَلَائِلِهِ، وَابْتَعَثَ[٦] الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ؛ ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[٧]، وَلِيَعْقِلَ الْعِبَادُ عَنْ[٨] رَبِّهِمْ مَا جَهِلُوهُ[٩]؛ فَيَعْرِفُوهُ بِرُبُوبِيَّتِهِ بَعْدَ مَا أَنْكَرُوهُ، وَيُوَحِّدُوهُ بِالْإِلٰهِيَّةِ بَعْدَ مَا أَضَدُّوهُ[١٠].

أَحْمَدُهُ حَمْداً يَشْفِي النُّفُوسَ، وَيَبْلُغُ رِضَاهُ، وَيُؤَدِّي شُكْرَ مَا وَصَلَ[١١] إِلَيْنَا مِنْ سَوَابِغِ النَّعْمَاءِ، وَجَزِيلِ الْآلَاءِ، وَجَمِيلِ الْبَلَاءِ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِلٰهاً وَاحِداً أَحَداً[١٢] صَمَداً لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداًﷺ عَبْدٌ[١٣] انْتَجَبَهُ، وَرَسُولٌ[١٤]

---

١. في «بح»: «ذَلَّت».

٢. يمكن أن يراد بالغاية المسافة، ويمكن أن يراد بها النهاية، وقد رجّح المجلسي المعنى الأوّل واستبعد الثاني. أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ١٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٩.

٣. في الرواشح، ص ٤٤: «وفي بعض النسخ: عَدْوُ وَهْمٍ. وهو أبلغ وأحكم». و«لا يبلغه حدّ وهم» أي حدّته، أو نهاية معرفته؛ لأنّ ما بلغه الوهم فهو ممكن ولا سبيل للإمكان في ساحة جنابه. وقيل غير ذلك.

٤. في «ب» وحاشية «ج، ض، بر»: «البصير».

٥. في حاشية «ج، ض»: «برسوله».

٦. في «ج، ض، ف»: «انبعث». واختار ذلك صدر المتألّهين في شرحه، حيث قال: «صيغة انبعث متعدّية إلى المفعول، يقال: بعثه وانبعثه، أي أرسله». والظاهر أنّه من اشتباه باب الافتعال بباب الانفعال، فتأمّل.

٧. الأنفال (٨): ٤٢.

٨. في «ب، بس» وحاشية «ج»: «من».

٩. في «ب، ج، بف»: «جهلوا».

١٠. في حاشية بدر الدين، ص ٣٣: «هو بالصاد المهملة ـ أي صدّوه، بمعنى منعوه حقّه من التوحيد ـ ولا يجوز أن يكون بالمعجمة، ومعناه بالمعجمة: بعد ما أضدّوه، أي جعلوا له ضدّاً».

١١. في حاشية «ج»: «أوصل».

١٢. في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: - «أحداً».

١٣. في «ج» وحاشية «بر»: «عبده».

١٤. في «ج» وحاشية «بر»: «رسوله».

ابْتَعَثَهُ[١]، عَلىٰ حِينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطُولِ هَجْعَةٍ[٢] مِنَ الْأُمَمِ، وَانْبِسَاطٍ مِنَ الْجَهْلِ، وَاعْتِرَاضٍ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَانْتِقَاضٍ مِنَ الْمُبْرَمِ[٣]، وَعَمىً عَنِ[٤] الْحَقِّ، وَاعْتِسَافٍ[٥] مِنَ الْجَوْرِ، وَامْتِحَاقٍ[٦] مِنَ الدِّينِ.

وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ، فِيهِ الْبَيَانُ والتِّبْيَانُ ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[٧] قَدْ بَيَّنَهُ لِلنَّاسِ وَنَهَجَهُ[٨]، بِعِلْمٍ قَدْ فَصَّلَهُ، وَدِينٍ قَدْ أَوْضَحَهُ، وَفَرَائِضَ قَدْ أَوْجَبَهَا، وَأُمُورٍ قَدْ كَشَفَهَا لِخَلْقِهِ وَأَعْلَنَهَا، فِيهَا دَلَالَةٌ إِلَى النَّجَاةِ، وَمَعَالِمُ تَدْعُو إِلىٰ هُدَاهُ.

فَبَلَّغَ ﷺ مَا أُرْسِلَ بِهِ، وَصَدَعَ بِمَا أُمِرَ[٩]، وَأَدّىٰ مَا حُمِّلَ مِنْ أَثْقَالِ النُّبُوَّةِ، وَصَبَرَ لِرَبِّهِ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، وَنَصَحَ لِأُمَّتِهِ، وَدَعَاهُمْ إِلَى النَّجَاةِ، وَحَثَّهُمْ

---

١. في «ج، ف» وشرح صدر المتألّهين: «انبعثه». وتقدّم التعليق على مثل ذلك.

٢. «الهَجْعة»: نومة خفيفة من أوّل الليل، وهي هاهنا بمعنى الغفلة والجهالة، يقال: رجل هُجَع وهُجَعَة ومِهْجَع، أي غافل أحمق. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٦ (هجع)؛ التعليقة للداماد، ص ٥؛ الرواشح، ص ٤٥ و سائر الشروح.

٣. «الإبرام»: إحكام الشيء، وأبرمتُ الأمر: أحكمتُه. وفي «ف» والرواشح: «البَرَم» بالتحريك. قال في الرواشح: «وفي نسخ جمّة: من المبرم. وهو الأصحّ». أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٠ (برم)؛ الرواشح، ص ٤٧.

٤. في «بس، بف» وحاشية «بح»: «من».

٥. «العَسَف» ـ بالتحريك ـ: الأخذ على غير طريق، والقطع على غير هداية، وكذلك التعسّف والاعتساف. والعَسْف ـ بالتسكين ـ: الظلم، كما قاله الداماد، وهكذا في اللغة بدون ضبط الحركات. والمراد هاهنا المعنى الأوّل كما هو ظاهر الشروح. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٣؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٥ (عسف).

٦. «الامتحاق»: ذهابُ خيرِ الشيء وبركتِهِ ونقصانُه، من قولهم: محقه الله، أي ذهب ببركته؛ أو البطلانُ والمحو، من قولهم: مَحَقه يَمْحَقُه مَحْقاً، أي أبطله ومحاه، وتمحّق الشيء وامتحق، أي بطل. والمراد هاهنا المعنى الثاني، كما هو ظاهر الشروح. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٨٠؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٣ (محق).

٧. الزمر (٣٩): ٢٨.

٨. في «بف» والمطبوع: «نَهَّجه». والشرّاح قرأوها: نهجه ـ بالتخفيف ـ بمعنى أوضحه وأبانه، أو سلكه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٦ (نهج).

٩. «صدع بما أُمر» أي أجهر به وتكلّم به جهاراً، أو أظهره، أو فرّق به بين الحقّ والباطل. والكلّ محتمل، كما هو الظاهر من الشروح. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١ ـ ١٢٤٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٥ (صدع).

٤/١ عَلَى[١] الذِّكْرِ، وَدَلَّهُمْ عَلىٰ سَبِيلِ الْهُدىٰ مِنْ بَعْدِهِ، بِمَنَاهِجَ[٢] وَدَوَاعٍ أَسَّسَ لِلْعِبَادِ أَسَاسَهَا[٣]، وَمَنَائِرَ[٤] رَفَعَ لَهُمْ أَعْلَامَهَا؛ لِكَيْ لَا يَضِلُّوا مِنْ بَعدِهِ، وَكَانَ بِهِمْ[٥] رَؤُوفاً رَحِيماً.

فَلَمَّا انْقَضَتْ مُدَّتُهُ، وَاستَكْمَلَتْ أَيَّامُهُ، تَوَفَّاهُ اللهُ وَقَبَضَهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عِنْدَ اللهِ مَرْضِيٌّ عَمَلُهُ، وَافِرٌ حَظُّهُ، عَظِيمٌ[٦] خَطَرُهُ. فَمَضىٰ ﷺ وَخَلَّفَ فِي أُمَّتِهِ كِتَابَ اللهِ، وَوَصِيَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِمَامَ الْمُتَّقِينَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، صَاحِبَيْنِ مُؤْتَلِفَيْنِ، يَشْهَدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ بِالتَّصْدِيقِ. يَنْطِقُ الْإِمَامُ عَنِ[٧] اللهِ فِي الْكِتَابِ بِمَا أَوْجَبَ اللهُ فِيهِ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ طَاعَتِهِ، وطَاعَةِ الإِمَامِ وَوِلَايَتِهِ، وَوَاجِبِ حَقِّهِ[٨]، الَّذِي أَرَادَ مِنِ اسْتِكْمَالِ دِينِهِ، وَإِظْهَارِ أَمْرِهِ، وَالاحْتِجَاجِ بِحُجَجِهِ، وَالاسْتِضَاءَةِ[٩] بِنُورِهِ[١٠]، فِي مَعَادِنِ أَهْلِ صَفْوَتِهِ، وَمُصْطَفَيْ[١١] أَهْلِ خِيَرَتِهِ.

---

١. في «بس» وحاشية «ج، و»: «إلى». قال في حاشية «ج»: «على تضمين معنى الدعوة».

٢. المراد بالمناهج كلّ ما يتقرّب به إليه سبحانه، وبسبيلها دلائلها وما يوجب الوصول إليها. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٢.

٣. المراد بسبيل الهدى الطريقة الشرعيّة المقدّسة، و بالمناهج والدواعي كتاب الله والعترة ﷺ، و بتأسيس الأساس ورفع المنار نصب الأدلّة على ذلك. ويحتمل أن يراد بالمناهج الأوصياء ﷺ، وبالدواعي الأدلّة الدالّة على خلافتهم. راجع: شرح صدر المتألّهين، ص ٨؛ حاشية بدر الدين، ص ٣٤؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٢.

٤. في «ج، ض» وحاشية «بس»: «منار». وفي «بح، بس» و حاشية «ف، بف»: «منابر».

٥. في «بس»: «وكان صلّى الله عليه و آله» بدل «وكان بهم».

٦. في «ف»: «و عظيم». ٧. في «ف»: «من».

٨. في «ف»: «وأوجب حقّه». وفي حاشية «ج»: «وأوجب الحقّ».

٩. في «ألف، ب، ض، بر، بس، بف»: «الاستضاء».

١٠. في «ألف»: «بأنواره».

١١. الأرجح أن تُقرأ: «مُصْطَفَيْ» عطفاً على «معادن». واختار ذلك ميرداماد في الرواشح، ص ٤٩، وفي تعليقته على الكافي، ص ٣٧. بينما اختار الصدر الشيرازي إفرادها في شرحه على الكافي، ص ٩. أمّا المازندراني والمجلسي فقد ذهبا إلى جواز الإفراد والجمع. أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٨؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ١٣.

فَأَوْضَحَ[١] اللهُ تَعَالىٰ بِأَئِمَّةِ الْهُدىٰ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَجَ[٢] بِهِمْ[٣] عَنْ سَبِيلِ مَنَاهِجِهِ، وَفَتَحَ بِهِمْ عَنْ بَاطِنِ يَنَابِيعِ عِلْمِهِ، وَجَعَلَهُمْ مَسَالِكَ[٤] لِمَعْرِفَتِهِ، وَمَعَالِمَ[٥] لِدِينِهِ، وَحُجَّاباً[٦] بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَالْبَابَ الْمُؤَدِّيَ إِلىٰ مَعْرِفَةِ حَقِّهِ، وَ[٧] أَطْلَعَهُمْ[٨] عَلَى الْمَكْنُونِ مِنْ غَيْبِ سِرِّهِ.

كُلَّمَا مَضىٰ مِنْهُمْ إِمَامٌ، نَصَبَ لِخَلْقِهِ مِنْ عَقِبِهِ[٩] إِمَاماً بَيِّناً، وَهَادِياً نَيِّراً، وَإِمَاماً قَيِّماً، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ[١٠] وبِهِ يَعْدِلُونَ. حُجَجُ اللهِ وَدُعَاتُهُ وَرُعَاتُهُ عَلىٰ خَلْقِهِ، يَدِينُ[١١] بِهَدْيِهِمُ[١٢] الْعِبَادُ، وَتَسْتَهِلُّ[١٣] بِنُورِهِمُ الْبِلَادُ. جَعَلَهُمُ[١٤] اللهُ[١٥] ....←

---

١. في «ب»: «وأوضح».

٢. «أبلج» إمّا لازم بمعنى أنارَ وأضاء، وإمّا متعدّ بمعنى أظهره وأوضحه وجعله مشرقاً أو واضحاً. والمراد هاهنا الثاني، وعليه فكلمة «عن» زائدة للمبالغة في الربط والإيصال، كما هو ظاهر الشروح. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٠٠؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢١٥ ـ ٢١٦ (بلج).

٣. في «ب»: ـ «بهم».

٤. في حاشية «ج»: «مسالكاً». قال السيّد الداماد: «التنوين في (مسالكاً) و (معالماً) ـ على ما في أكثر النسخ العتيقة المعوّل على صحّتها ـ للتنكير، أي طائفة مّا من المسالك ومن المعالم ...». اُنظر: الرواشح، ص ٥٠؛ التعليقة للداماد، ص ٨.

٥. في حاشية «ج»: «ومعالماً». ومرّ التعليق عليها في الهامش المتقدّم.

٦. «الحجّاب» جمع حاجب بمعنى البوّاب. لسان العرب، ج ١، ص ٢٩٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٦ (حجب).

٧. في «ألف، ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف»: ـ «و».

٨. في «و، بف»: «اطّلعهم» بالتشديد.

٩. هناك مَن قرأها «مَن عقّبه» ـ بالفتح ـ اسم موصول، كما أشار لذلك المجلسي، واستبعده في مرآة العقول. أمّا المازندراني والصدر الشيرازي فقد احتملا ذلك أيضاً في شرحيهما.

١٠. في «بح»: «إلى الحقّ».

١١. في «ألف، و، بس»: «تدين».

١٢. في «ألف، بح، بس»: «بهداهم». ومعنى «بِهَدْيِهِمْ» هو أن يسير بسيرتهم العباد ويطيعون الله ورسوله بسبب هدايتهم وإرشادهم. ومعنى «بهداهم» هو أن يتعبّد العباد بهدايتهم. راجع: الرواشح، ص ٥٢؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٤.

١٣. في «ألف، ب، ج، ف، بح، بف» والمطبوع: «يستهلّ».

١٤. في «بس» وحاشية «بف»: «وجعلهم».

١٥. في «ف»: ـ «الله».

حَيَاةً[١] لِلْأَنَامِ، وَمَصَابِيحَ لِلظَّلَامِ، وَمَفَاتِيحَ لِلْكَلَامِ، وَدَعَائِمَ[٢] لِلْإِسْلَامِ. وَجَعَلَ نِظَامَ طَاعَتِهِ وَتَمَامَ فَرْضِهِ التَّسْلِيمَ لَهُمْ فِيمَا عَلِمَ، وَالرَّدَّ إِلَيْهِمْ فِيمَا جُهِلَ، وَحَظَرَ[٣] عَلَىٰ غَيْرِهِمُ التَّهَجُّمَ[٤] عَلَى الْقَوْلِ بِمَا يَجْهَلُونَ، وَمَنَعَهُمْ جَحْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ؛ لِمَا[٥] أَرَادَ[٦] ـ تَبَارَكَ
١/٥ وَتَعَالَىٰ ـ مِنِ اسْتِنْقَاذِ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ مِنْ مُلِمَّاتِ[٧] الظُّلَمِ، وَمُغْشِيَّاتِ[٨] الْبُهَمِ[٩]. وَصَلَّى اللهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ الْأَخْيَارِ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللهُ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً.

أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ فَهِمْتُ يَا أَخِي مَا شَكَوْتَ مِنِ اصْطِلَاحِ[١٠] أَهْلِ دَهْرِنَا عَلَى الْجَهَالَةِ[١١]، وَتَوَازُرِهِمْ وَسَعْيِهِمْ فِي عِمَارَةِ طُرُقِهَا، وَمُبَايَنَتِهِمُ الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ، حَتّىٰ كَادَ الْعِلْمُ مَعَهُمْ أَنْ

---

١. في حاشية «ألف»: «حماة».

٢. في حاشية «ج»: «دعائماً». وقد مرّت الإشارة إلى أنّ التنوين هنا للتنكير، كما ذكر صاحب الرواشح فيها، ص ٥٠، وفي تعليقته على الكافي، ص ٨.

٣. في «بف»: «حظّر» بالتشديد.

٤. «التهجّم»: تفعّل من الهجوم، وهو الإتيان بغتةً والدخول من غير استيذان؛ يعني حرم على غيرهم الدخول في الأمر بَغتة من غير رَويَّة وملاحظة. وقال السيّد الداماد: «وفي بعض النسخ بالعين مكان الهاء من العُجْمة ـ بالضمّ والتسكين ـ وهي اللُكنة في اللسان، وعدم القدرة على الكلام، وعدم الإفصاح بالعربيّة». راجع: المغرب، ص ٥٠٠، القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٧ (هجم)؛ الرواشح، ص ٥٣.

٥. في «ج»: «لِمّا». أي يمكن أن تقرأ «لَمّا» أو «لِما».

٦. في «بس»: + «الله».

٧. «الملمّات» جمع الملمّة بمعنى النازلة الشديدة من شدائد الدهر ونوازل الدنيا، من الإلمام بمعنى النزول، يقال: قد ألمّ به، أي نزل به. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٣٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٠. (لمم).

٨. هكذا في «ج، ف، بح، بر، بف، بل، بو، جح، جل، جم» وظاهر مرآة العقول والمطبوع. وفي «بس»: «مغيّبات». وفي «ب، ض، يد»: «مُغَشَّيات» أي اسم المفعول من التفعيل، كما هو الاحتمال الآخر في المرآة. وظاهر شرحي الصدر الشيرازي والمازندراني: «مُغْشِيات» وهو اسم فاعل من باب الإفعال.

٩. «البُهَم» ـ كصرد ـ جمع بُهمة ـ بالضمّ ـ وهو الأمر الذي لا يُهتدى لوجهه، أو كلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه، أي الأمور المشكلة التي خفي على الناس ما هو الحقّ فيها وستر عنهم، والمراد بها الفتن، كما هو ظاهر الشروح وتساعده اللغة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٦٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧ (بهم).

١٠. في حاشية «بح»: «إصلاح».

١١. اصطلاحهم على الجهالة: تصالحهم وتراضيهم وتوافق آرائهم عليها، ومحبّتهم لأهلها، واجتماع كلمتهم فيها، واستحسانهم إيّاها. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥.

يأْرِزَ[1] كُلُّهُ، وَتَنْقَطِعَ[2] مَوَادُّهُ؛ لِمَا قَدْ رَضُوا أَنْ يَسْتَنِدُوا إِلَى الْجَهْلِ، وَيُضَيِّعُوا الْعِلْمَ وَأَهْلَهُ.

وَسَأَلْتَ: هَلْ يَسَعُ النَّاسَ الْمُقَامُ عَلَى الْجَهَالَةِ، وَالتَّدَيُّنُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، إِذْ[3] كَانُوا دَاخِلِينَ فِي الدِّينِ، مُقِرِّينَ بِجَمِيعِ أُمُورِهِ عَلَىٰ جِهَةِ الاسْتِحْسَانِ[4] وَالنُّشُوءِ[5] عَلَيْهِ، وَالتَّقْلِيدِ لِلْآبَاءِ وَالْأَسْلَافِ وَالْكُبَرَاءِ، وَالاتِّكَالِ عَلَىٰ عُقُولِهِمْ فِي دَقِيقِ الْأَشْيَاءِ وَجَلِيلِهَا؟

فَاعْلَمْ يَا أَخِي - رَحِمَكَ اللهُ - أَنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ - خَلَقَ عِبَادَهُ خِلْقَةً مُنْفَصِلَةً مِنَ الْبَهَائِمِ فِي الْفِطَنِ[6] وَالْعُقُولِ الْمُرَكَّبَةِ فِيهِمْ، ....←

---

١. هكذا في أكثر النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ج، ض»: «يأزر» بمعنى يضعف. وفي «ض، بر» وحاشية أُخرى لـ«ج» وحاشية «بح»: «يأرن» بمعنى يهلك وينعدم.

وهذه الجملة إشارة واقتباس من الخطبة المنقولة في الكافي، كتاب الحجة، باب نادر في حال الغيبة، ح ٨٩٠؛ و باب الغيبة، ح ٩٠٣، عن عليّ عليه السلام. وفي كلتا الروايتين «يأرز» بتقديم المهملة.

استظهر المجلسي تقديم المهملة على المعجمة، أي «يأرز»، ولم يستبعد المازندراني العكس. وأمّا السيد الداماد والصدر الشيرازي فقد أوردها بتقديم الراء على الزاي. قال المازندراني: «أن يأرز كلّه ـ بتقديم الراء المهملة على المنقوطة ـ أي يجتمع كلّه في زاوية النسيان، من أرزت الحيّة إلى جحرها: إذا انضمّت إليها و اجتمع بعضها إلى بعض فيها». اُنظر: التعليقة للداماد، ص ١٠؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٩؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥؛ الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤؛ النهاية، ج ١، ص ٣٧ (أرز).

٢. في «ج، ف، بف»: «ينقطع».

٣. هكذا في «ج، ض، بر، بس، بف» وحاشية «ف». وفي «ب، ف، بح» والمطبوع: «إذا».

٤. في حاشية «بح»: «الامتحان».

٥. في «الف، ج، ف، بح، بس، بف» وحاشية «ض»: «السبق». وفي «و» وحاشية «ب، بح، بف»: «النشق» بمعنى الدخول في أمر لا يكاد التخلّص منها. وفي «ض» وحاشية «بس»: «النّشو». وقد ذكر شرّاح الكافي هذه الاحتمالات، ورجّح الصدر الشيرازي «السبق» ورجّح المازندراني والمجلسي كلمةَ «نشوء» إمّا بفتح النون على وزن فَعل، أو بالضمّ على وزن فعول؛ من قولهم: نشأ الصبي ينشأ نَشأً ونُشُوءً: إذا كبر وشبّ ولم يتكامل. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥ ـ ١٦.

٦. في «ألف». «الفطرة» وفي «بس»: «الفِطَر» جمع فطرة. وفي حاشية «ج»: «النطق». واعلم أنّ الصدر الشيرازي جعل «الفِطَر» أولى ممّا في المتن؛ حيث قال: «وفي بعضها ـ أي النسخ ـ: الفطر ـ بالراء ـ جمع الفطرة وهذه

↔

مُحْتَمِلَةً[1] لِلأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَجَعَلَهُمْ[2] ـ جَلَّ[3] ذِكْرُهُ ـ صِنْفَيْنِ[4]: صِنْفاً مِنْهُمْ أَهْلَ الصِّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَصِنْفاً مِنْهُمْ[5] أَهْلَ الضَّرَرِ وَالزَّمَانَةِ[6]؛ فَخَصَّ أَهْلَ الصِّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، بَعْدَ مَا أَكْمَلَ لَهُمْ آلَةَ التَّكْلِيفِ، وَوَضَعَ التَّكْلِيفَ عَنْ أَهْلِ الزَّمَانَةِ وَالضَّرَرِ؛ إِذْ قَدْ خَلَقَهُمْ خِلْقَةً غَيْرَ مُحْتَمِلَةٍ لِلْأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ، وَجَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ سَبَبَ بَقَائِهِمْ أَهْلَ الصِّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَجَعَلَ بَقَاءَ أَهْلِ الصِّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ بِالْأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ. فَلَوْ كَانَتِ الْجَهَالَةُ جَائِزَةً لِأَهْلِ الصِّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، لَجَازَ وَضْعُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمْ، وَفِي جَوَازِ ذٰلِكَ بُطْلَانُ الْكُتُبِ[7]
وَالرُّسُلِ وَالْآدَابِ، وَفِي رَفْعِ الْكُتُبِ وَالرُّسُلِ وَالْآدَابِ فَسَادُ[8] التَّدْبِيرِ، وَالرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِ ٦/١
أَهْلِ الدَّهْرِ؛ فَوَجَبَ فِي عَدْلِ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَحِكْمَتِهِ أَنْ يَخُصَّ[9] مَنْ خَلَقَ مِنْ خَلْقِهِ خِلْقَةً مُحْتَمِلَةً لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ لِئَلَّا يَكُونُوا سُدًى مُهْمَلِينَ؛ وَلِيُعَظِّمُوهُ،

← أولى؛ لأنّ الكلام في أصل الخلقة، والفطنة والفطانة من الأمور العارضة، ولأنّها أنسب بقوله: كلّ مولود يولد على الفطرة ...» ثمّ قال: «والظاهر أنّ الصورة الأولى ـ أي الفطن ـ من تصرّف الكتّاب». راجع: شرح صدر المتألّهين، ص ١٠.

١. في «ألف» وحاشية «ج»: «متحمّلة».

٢. في «ج، ض، ف، بح، بر، بف» وحاشية «بس»: «خلقهم». وفي «بس»: «فجعلهم».

٣. في «و، بح، بس» وحاشية «بف»: «علا».

٤. في «بس»: «على صنفين».

٥. في «ب»: + «من».

٦. «الزَّمانَة» هو المرض الذي يدوم زماناً، والضرر مثله. أنظر: المغرب، ص ٢١؛ المصباح المنير، ص ٢٥٦ (زمن)؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٨٣ (ضرر). وقال السيّد الداماد: «المراد بأهل الضرر مكفوفو البصر، قال في الصحاح: رجل ضرير، أي ذاهب البصر». وقال صدر المتألّهين: «كأنّهم ضرائر وزمناء في الجوهر الباطني، والأوّل إشارة إلى قصور القوّة النظريّة التي يقال لها: العقل النظري، والثاني إلى اختلال القوّة العمليّة التي يقال لها: العقل العملي». وقيل غير ذلك. راجع: الرواشح، ص ٥٥؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٦.

٧. في حاشية «ج»: + «الإلهية».

٨. في «بس»: + «أهل».

٩. في حاشية «ج»: «أن يحصر». واختار السيد الداماد ذلك، وجعله أولى من اختيار بعض لـ«يخصّ» واختيار بعض آخر لـ«يحضّ». فيكون المعنى: أنّ الأمر والنهي حاصران للخلق، والخلقُ محصورون بهما. ويؤيّد ذلك قوله فيما بعد: «فكانوا محصورين بالأمر والنهي». أنظر: الرواشح، ص ٥٦؛ التعليقة للداماد، ص ١١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤٣.

وَيُوَحِّدُوهُ، ويُقِرُّوا لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ؛ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَرَازِقُهُمْ؛ إذ شَوَاهِدُ رُبُوبِيَّتِهِ دَالَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَجُهُ نَيِّرَةٌ وَاضِحَةٌ، وَأَعْلَامُهُ لَائِحَةٌ تَدْعُوهُمْ[١] إِلىٰ تَوْحِيدِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَشْهَدُ عَلىٰ أَنْفُسِهَا لِصَانِعِهَا بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِلٰهِيَّةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ آثَارِ صُنْعِهِ[٢]، وَعَجَائِبِ تَدْبِيرِهِ[٣]، فَنَدَبَهُمْ إِلىٰ مَعْرِفَتِهِ؛ لِئَلَّا يُبِيحَ لَهُمْ أَنْ يَجْهَلُوهُ وَيَجْهَلُوا دِينَهُ وَأَحْكَامَهُ؛ لِأَنَّ الْحَكِيمَ لَا يُبِيحُ الْجَهْلَ بِهِ وَالْإِنْكَارَ لِدِينِهِ، فَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[٤]، وَقَالَ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾[٥]، فَكَانُوا مَحْصُورِينَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، مَأْمُورِينَ بِقَوْلِ الْحَقِّ، غَيْرَ مُرَخَّصٍ[٦] لَهُم فِي الْمُقَامِ عَلَى الْجَهْلِ؛ أَمَرَهُمْ بِالسُّؤَالِ وَالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا إِلَيْهِمْ[٧]﴾[٨]، وَقَالَ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٩].

فَلَوْ كَانَ يَسَعُ أَهْلَ الصِّحَّةِ والسَّلَامَةِ الْمُقَامُ عَلَى الْجَهْلِ، لَمَا أَمَرَهُمْ بِالسُّؤَالِ، وَلَمْ يَكُنْ[١٠] يَحْتَاجُ إِلىٰ بَعْثَةِ الرُّسُلِ بِالْكُتُبِ وَالْآدَابِ، وَكَانُوا[١١] يَكُونُونَ عِندَ ذٰلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَهَائِمِ، وَمَنْزِلَةِ[١٢] أَهْلِ الضَّرَرِ وَالزَّمَانَةِ، ←

---

١. علّق السيد الداماد على قول الكليني: تدعوهم... إلى آخره، بقوله: خبرٌ كلٌّ من «شواهد ربوبيّته» و«حججه» و«أعلامه». وأمّا «دالّةٌ ظاهرة» و«نيّرة واضحة» و«لائحة» فمنصوبات على الحالية. اُنظر: الرواشح، ص٥٧.

٢. في «بس»: «صنعته».

٣. في «ج»: «تدبّره».

٤. الأعراف (٧): ١٦٩.

٥. يونس (١٠): ٣٩.

٦. في «بر»: «غير مرخَّص» بكسر الخاء، والصدر الشيرازي أيضاً ضبطها بكسر الخاء. والمازندراني ذكر جواز فتح الخاء وكسرها. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص١١؛ شرح المازندراني، ج١، ص٥٠.

٧. في «ألف، ب، ف»: + ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.

٨. التوبة (٩): ١٢٢.

٩. النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

١٠. في حاشية «ج»: «لما كان».

١١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بس» وحاشية «بف». وفي «بف»: «فكانوا». و في «الف، بر» والمطبوع: «وكادوا».

١٢. في «بح، بد، بر، بو» وشرح صدر المتألّهين: «وبمنزلة».

وَلَوْ[1] كَانُوا كَذٰلِكَ، لَمَا بَقُوا طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ بَقاؤُهُمْ إِلَّا بِالْأَدَبِ وَالتَّعْلِيمِ، وَجَبَ أَنَّهُ لَابُدَّ لِكُلِّ صَحِيحِ الْخِلْقَةِ، كَامِلِ الْآلَةِ مِنْ مُؤَدِّبٍ وَدَلِيلٍ وَمُشِيرٍ، وَآمِرٍ وَنَاهٍ، وَأَدَبٍ وَتَعْلِيمٍ، وَسُؤَالٍ وَمَسْأَلَةٍ.

فَأَحَقُّ مَا اقْتَبَسَهُ الْعَاقِلُ، وَالْتَمَسَهُ الْمُتَدَبِّرُ[2] الْفَطِنُ، وَسَعىٰ لَهُ الْمُوَفَّقُ الْمُصِيبُ، الْعِلْمُ بِالدِّينِ، وَمعرِفَةُ مَا اسْتَعْبَدَ اللهُ بِهِ خَلْقَهُ مِنْ تَوْحِيدِهِ، وَشَرَائِعِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَزَوَاجِرِهِ وَآدَابِهِ؛ إِذْ[3] كَانَتِ الْحُجَّةُ ثَابِتَةً، وَالتَّكْلِيفُ لَازِماً، وَالْعُمْرُ يَسِيراً، وَالتَّسْوِيفُ غَيْرَ مَقْبُولٍ.

وَالشَّرْطُ مِنَ اللهِ ـ جَلَّ ذِكْرُهُ ـ فِيمَا اسْتَعْبَدَ بِهِ خَلْقَهُ أَنْ يُؤَدُّوا جَمِيعَ فَرَائِضِهِ بِعِلْمٍ وَيَقِينٍ وَبَصِيرَةٍ؛ لِيَكُونَ الْمُؤَدِّي لَهَا مَحْمُوداً عِنْدَ رَبِّهِ، مُسْتَوْجِباً[4] لِثَوَابِهِ وَعَظِيمِ جَزَائِهِ؛
١/٧ لِأَنَّ الَّذِي يُؤَدِّي بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ لَايَدْرِي مَا يُؤَدِّي، وَلَايَدْرِي إِلىٰ مَنْ يُؤَدِّي، وَإِذا كَانَ جَاهِلاً، لَم يَكُنْ عَلىٰ ثِقَةٍ مِمَّا أَدّىٰ، وَلَا مُصَدِّقاً؛ لِأَنَّ الْمُصَدِّقَ لَا يَكُونُ مُصَدِّقاً حَتّىٰ يَكُونَ عَارِفاً بِمَا صَدَّقَ بِهِ مِنْ[5] غَيْرِ شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ؛ لأَنَّ الشَّاكَّ لَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الرَّغْبَةِ والرَّهْبَةِ وَالْخُضُوعِ[6] وَالتَّقَرُّبِ[7] مِثْلُ مَا يَكُونُ مِن الْعَالِمِ[8] الْمُسْتَيْقِنِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[9] فَصَارَتِ الشَّهَادَةُ مَقْبُولَةً لِعِلَّةِ الْعِلْمِ بِالشَّهَادَةِ، وَلَوْ لَا الْعِلْمُ بالشَّهَادَةِ، لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ مَقْبُولَةً.

وَالْأَمْرُ فِي الشَّاكِّ ـ الْمُؤَدِّي بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبَصِيرَة ـ إِلَى اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، إِنْ شَاءَ تَطَوَّلَ

---

١. في حاشية «ج»: «فلو».
٢. في «ألف» وحاشية «ج، بس»: «المتديّن». وفي «بس»: «المدبّر».
٣. في «ج»: «إذا».
٤. في «ف»: «و مستوجباً».
٥. في «ج، بس، بف» وحاشية «بح»: «في».
٦. في «ب»: «الخشوع».
٧. في «ض»: «القرب».
٨. في «بس، بف»: «الغالب».
٩. الزخرف (٤٣): ٨٦.

عَلَيْهِ، فَقَبِلَ عَمَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ[١] عَلَيْهِ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمَفْرُوضَ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ وَيَقِينٍ؛ كَيْ لَا يَكُونَ[٢] مِمَّنْ وَصَفَهُ اللهُ، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ[٣] فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾[٤]؛ لِأَنَّهُ كَانَ دَاخِلاً فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا يَقِينٍ، فَلِذٰلِكَ صَارَ خُرُوجُهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا يَقِينٍ.

وَقَدْ قَالَ الْعَالِمُ[٥]ﷺ: «مَنْ دَخَلَ فِي الْإِيمَانِ بِعِلْمٍ، ثَبَتَ[٦] فِيهِ، وَنَفَعَهُ إِيمَانُهُ، وَمَنْ دَخَلَ فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ فِيهِ»[٧].

وَقَالَﷺ: «مَنْ أَخَذَ دِينَهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ - صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ - زَالَتِ الْجِبَالُ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ، وَمَنْ أَخَذَ دِينَهُ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ، رَدَّتْهُ الرِّجَالُ»[٨].

---

١. في «ألف»: «ردّه».

٢. هكذا في «ألف، ض». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كي لا يكونوا». والكلام في «الشاكّ» فناسب إفراد الضمير.

٣. قال البيضاوي: «عَلى حَرْفٍ: على طرف من الدين لا ثبات له فيه، كالذي يكون على طرف الجيش، فإن أحسّ بظفر قرّ، وإلّا فرّ». راجع: تفسير البيضاوي، ج ٣، ص ١٣٥.

٤. الحجّ (٢٢): ١١.

٥. حمله الأعلام الثلاثة: السيّد الداماد والصدر الشيرازي والعلّامة المازندراني على الإمام موسى الكاظمﷺ بقرينة الإطلاق. وأمّا المجلسي فقد شكّك في كون لفظ العالم دالّاً على الإمام الكاظم؛ لذا فقد فسّره بالمعصوم وقال: «وتخصيصه بالكاظمﷺ غير معلوم». اُنظر: التعليقة للداماد، ص ١٤؛ الرواشح السماوية، ص ٥٩؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٤، شرح المازندراني، ج ١، ص ٥٣، مرآة العقول، ج ١، ص ١٩.

٦. في «ف»: «يثبت».

٧. بصائر الدرجات، ص ٥٣٠، ضمن ح ١، عن أبي عبد اللهﷺ. وفيه: «من دخل في هذا الأمر بغير يقين ولا بصيرة، خرج منه كما دخل فيه».

٨. ورد نحوه عن الصادقﷺ في الغيبة للنعماني، ص ٢٢، وفيه: «من دخل في هذا الدين بالرجال، أخرجه منه الرجال كما أدخلوه فيه؛ ومن دخل فيه بالكتاب والسنّة زالت الجبال قبل أن يزول»؛ وفي تصحيح الاعتقاد للمفيد، ص ٧٢؛ وروضة الواعظين، ج ١، ص ٢٢ هكذا: «من أخذ دينه من أفواه الرجال، أزالته الرجال، ومن أخذ دينه من الكتاب والسنّة، زالت الجبال ولم يزل».

وَقالَ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَمْرَنَا مِنَ الْقُرْآنِ، لَمْ يَتَنَكَّبِ[1] الْفِتَنَ[2]».[3]

وَلِهٰذِهِ الْعِلَّةِ انْبَثَقَتْ[4] عَلىٰ أَهْلِ دَهْرِنَا بُثُوقُ هٰذِهِ الأَدْيَانِ الْفَاسِدَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الْمُسْتَشْنَعَةِ[5]، الَّتِي قَدِ اسْتَوْفَتْ شَرَائِطَ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ كُلَّهَا، وَذٰلِكَ بِتَوفِيقِ اللهِ تَعالىٰ وَخِذْلَانِهِ، فَمَنْ أَرَادَ اللهُ تَوْفِيقَهُ وَأَنْ يَكُونَ إِيمَانُهُ ثَابِتاً مُسْتَقِرّاً، سَبَّبَ لَهُ الأَسْبَابَ الَّتِي ٨/١ تُؤَدِّيهِ إِلىٰ أَنْ يَأْخُذَ دِينَهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيهِ وَآلِهِ ـ بِعِلْمٍ وَيَقِينٍ وَبَصِيرَةٍ، فَذَاكَ أَثْبَتُ فِي دِينِهِ مِنَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي. وَمَنْ أَرَادَ اللهُ خِذْلَانَهُ وَأَنْ يَكُونَ دِينُهُ مُعَاراً مُسْتَوْدَعاً[6] ـ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْهُ ـ سَبَّبَ لَهُ أَسْبَابَ الاسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّأْوِيلِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، فَذَاكَ فِي الْمَشِيئَةِ، إِنْ شَاءَ اللهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ أَتَمَّ إِيمَانَهُ، وَإِنْ شَاءَ، سَلَبَهُ إِيَّاهُ، وَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ أَنْ يُصْبِحَ مُؤْمِناً وَيُمْسِيَ كَافِراً، أَوْ يُمْسِيَ مُؤْمِناً وَيُصْبِحَ كَافِراً؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا رَأىٰ كَبِيراً مِنَ الْكُبَرَاءِ، مَالَ مَعَهُ، وَكُلَّمَا رَأىٰ شَيْئاً اسْتَحْسَنَ ظَاهِرَهُ، قَبِلَهُ؛ وَقَدْ قَالَ الْعَالِمُ ﷺ: «إِنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ خَلَقَ النَّبِيِّينَ عَلَى النُّبُوَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَنْبِيَاءَ، وَخَلَقَ الأَوْصِيَاءَ عَلَى الْوَصِيَّةِ، فَلَا يَكُونُونَ إِلَّا أَوْصِيَاءَ[7]، وَأَعَارَ قَوْماً

---

١. التنكّب عن الشيء هو المَيْل والعدول عنه؛ يعني لا يقدر على العدول عنها، ولا يأمن من الوقوع فيها. الصحاح، ج ١، ص٢٢٨، النهاية، ج ٥، ص ١١٢ (نكب).

٢. في حاشية «بح»: «لم يركب اليقين».

٣. المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٤، وفيه: «من لم يعرف الحقّ من القرآن...»؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص١٣، ح ١، وفيهما عن أبي عبد الله ﷺ.

٤. «انبثقت» أي هجمت، يقال: انبثق الأمر على الناس، أي هجم عليهم من غير أن يشعروا. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص١٣ (بثق). و في «و»: «انْتَقَبَ» بمعنى غطّت وجهها و شدّت نقابها. و في «ألف»: «انبعثت». و في حاشية «ألف»: «انسبقت» بمعنى طالت.

٥. «المستشنع»: الفظيع القبيح. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص١٨٦ (شنع). وفي «ألف» وحاشية «ج»: «المتشنّعة». وفي حاشية «بر»: «المتشعّبة».

٦. في «بف»: «مستعاراً».

٧. في الكافي، ح ٢٩٢٨: «وخلق المؤمنين على الإيمان فلا يكونون إلّا مؤمنين» بدل «وخلق الأوصياء». وقال

إِيمَاناً، فَإِنْ شَاءَ تَمَّمَهُ لَهُمْ، وإِنْ شَاءَ سَلَبَهُمْ إِيَّاهُ»، قالَ[١]: «وَفِيهِمْ جَرىٰ قَوْلُهُ تَعَالىٰ: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾[٢]»[٣].

وَذَكَرْتَ أَنَّ أُمُوراً قَدْ أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ، لَاتَعْرِفُ حَقَائِقَهَا؛ لِاخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ فِيهَا، وَأَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ اخْتِلَافَ الرِّوايَةِ فِيهَا لِاخْتِلَافِ عِلَلِهَا وَأَسْبَابِهَا، وَأَنَّكَ لَا تَجِدُ بِحَضْرَتِكَ مَنْ تُذَاكِرُهُ وَتُفَاوِضُهُ[٤] مِمَّنْ تَثِقُ[٥] بِعِلْمِهِ فِيهَا.

وَقُلْتَ: إِنَّكَ تُحِبُّ أَنْ يَكُونَ عِندَكَ كِتَابٌ كَافٍ يُجْمَعُ فِيهِ[٦] مِنْ جَمِيعِ فُنُونِ عِلْمِ الدِّينِ، مَايَكْتَفِي بِهِ الْمُتَعَلِّمُ[٧]، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ الْمُسْتَرْشِدُ[٨]، وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَنْ يُرِيدُ عِلْمَ الدِّينِ وَالْعَمَلَ بِهِ بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الصَّادِقِينَ عليهم السلام وَالسُّنَنِ الْقَائِمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْعَمَلُ، وَبِهَا يُؤَدّىٰ فَرْضُ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله.

وَقُلْتَ: لَوْ كَانَ ذٰلِكَ، رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ ذٰلِكَ[٩] سَبَباً يَتَدَارَكُ اللهُ تَعَالىٰ بِمَعُونَتِهِ[١٠] وَتَوْفِيقِهِ إِخْوَانَنَا وَأَهْلَ مِلَّتِنَا، وَيُقْبِلُ بِهِمْ إِلىٰ مَرَاشِدِهِمْ[١١].

← الشيخ علي الكبير في الدرّ المنظوم: «وهذا أنسب بما ذكره المصنّف رحمه الله هنا، فإنّه دالّ على من إيمانهم ثابت، وهو القسم الذي ذكره؛ والحديث المنقول هنا ليس فيه ذكر ثابتي الإيمان الذين هم غير الأنبياء والأوصياء؛ فتأمّل. ويمكن أن يكون مراده الاستشهاد على المعارين فقط. و«المؤمنون» في الحديث لا يبعد أن يكون المراد بهم الأوصياء، أو ما يشمل غيرهم».

١. في حاشية «بف»: «فقال».

٢. الأنعام(٦): ٩٨.

٣. الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب المعارين، ح٢٩٢٨، عن أبي الحسن عليه السلام مع زيادة في آخره؛ رجال الكشّي، ص٢٩٦، ح٥٢٣، عن أبي الحسن عليه السلام مع اختلاف يسير.

٤. في حاشية «ج، بح، ض»: «تعارضه». و«المفاوضة»: المحادثة والمذاكرة في العلم، مفاعلة من التفويض بمعنى المشاركة والمساومة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٩؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢١٠ (فوض).

٥. في «ج»: «ممّن يثق».

٦. في «ب، ض، بر، بس، بف»: - «فيه».

٧. في «بس»: «المعلّم».

٨. في «و»: «المرشد».

٩. في «ب»: - «ذلك».

١٠. في «و، بس، بح» وحاشية «ج»: «بمعرفته». وفي حاشية «بس»: «بمعاونته».

١١. «المراشد»: جمع ليس له واحد من لفظه، وهي المقاصد. لسان العرب، ج٣، ص١٧٦ (رشد).

فَاعْلَمْ يَا أَخِي ـ أَرْشَدَكَ اللهُ ـ أَنَّهُ لَا يَسَعُ أَحَداً تَمْيِيزُ[١] شَيْءٍ مِمَّا اخْتَلَفَتِ[٢] الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنِ[٣] الْعُلَمَاءِ‌عليهم السلام بِرَأْيِهِ، إِلَّا عَلىٰ[٤] مَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ‌عليه السلام بِقَوْلِهِ[٥]: «اِعْرِضُوهَا[٦] عَلىٰ كِتَابِ اللهِ، فَمَا وَافَقَ[٧] كِتَابَ اللهِ ـ عَزَّوَجَلَّ ـ فَخُذُوهُ[٨]، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَرُدُّوهُ»[٩].

وَقَوْلِهِ‌عليه السلام: «دَعُوا مَا وَافَقَ الْقَوْمَ؛ فَإِنَّ الرُّشْدَ فِي خِلَافِهِمْ».[١٠]

وَقَوْلِهِ‌عليه السلام: «خُذُوا بِالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ لَارَيْبَ فِيهِ».[١١] ٩/١

وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ جَمِيعِ ذٰلِكَ إِلَّا أَقَلَّهُ، وَلَا نَجِدُ شَيْئاً أَحْوَطَ وَلَا أَوْسَعَ مِنْ رَدِّ عِلْمِ ذٰلِكَ كُلِّهِ إِلَى الْعَالِمِ‌عليه السلام، وَقَبُولِ مَا وَسَّعَ مِنَ الْأَمْرِ فِيهِ بِقَوْلِهِ‌عليه السلام: «بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعَكُمْ»[١٢].

وَقَدْ يَسَّرَ اللهُ ـ وَلَه الْحَمْدُ ـ تَأْلِيفَ مَا سَأَلْتَ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ تَوَخَّيْتَ[١٣]،

---

١. في «ج»: «تميّز».

٢. في «ألف، ج، ض، ف، بح، بس، بف» والمطبوع: «اختلف».

٣. في «ب»: «من».

٤. في «ألف»: - «على».

٥. في «ف»: + «الشريف».

٦. في «بر» وحاشية «ف»: «اعرضوهما».

٧. هكذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «وافى».

٨. في حاشية «ض»: «اقبلوه».

٩. الكافي، كتاب التوحيد، باب الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب، ح٢٠٣؛ المحاسن، ج١، ص٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح١٥١؛ الأمالي للصدوق، ص٣٦٧، المجلس ٥٨، ح١٨؛ تفسير العيّاشي، ج١، ص٨، ح٢؛ و ج٢، ص١١٥، ح١٥٠؛ وفي جميع المصادر عن أبي عبد الله‌عليه السلام ـ إلّا تفسير العيّاشي، ج٢ ففيه عن أبي جعفر‌عليه السلام ـ و نصّه: «... إنّ على كلّ حقّ حقيقة وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوا به (وفي الكافي والأمالي: فخذوه) وما خالف كتاب الله فدعوه».

١٠ و ١١. مقطّع من رواية عمر بن حنظلة الواردة في الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ح٢٠٢، والفقيه، ج٣، ص٨، ح ٣٢٣٦، و التهذيب، ج٦، ص ٣٠١، ح٨٤٥، و الاحتجاج، ج٢، ص٣٥٥.

١٢. الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ذيل ح ١٩٩، عن أبي عبد الله‌عليه السلام، و فيه: «بأيّهما أخذت من باب التسليم وسعك».

١٣. توخّيتُ الأمرَ: قصدت إليه وتعمّدت فعله وتحرّيت فيه. راجع: الصحاح، ج٦، ص ٢٥٢١؛ النهاية، ←

فَمَهْمَا كَانَ فِيهِ مِنْ تَقْصِيرٍ فَلَمْ تَـقْصُرْ نِـيَّتُنَا فِـي إِهْـدَاءِ النَّـصِيحَةِ؛ إِذْ[١] كَـانَتْ وَاجِـبَةً لِإِخْوَانِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا، مَعَ مَا رَجَوْنَا أَنْ نَكُونَ مُشَارِكِينَ لِكُلِّ مَنِ اقْتَبَسَ مِنْهُ، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ فِي[٢] دَهْرِنَا هٰذَا، وَفِي غَابِرِهِ[٣] إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا؛ إِذِ الرَّبُّ ـ عَزَّوَجَلَّ ـ وَاحِدٌ، وَالرَّسُولُ مُحَمَّدٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ـ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَـلَامُهُ عَـلَيْهِ وَآلِـهِ ـ وَاحِـدٌ، وَالشَّرِيعَةُ وَاحِـدَةٌ، وَحَلَالُ مُحَمَّدٍ حَلَالٌ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَوَسَّعْنَا[٤] قَلِيلاً كِتَابَ الْحُجَّةِ وَإِنْ لَمْ نُكَمِّلْهُ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ؛ لِأَنَّا كَرِهْنَا أَنْ نَبْخَسَ حُظُوظَهُ[٥] كُلَّهَا.

وَأَرْجُو أَنْ يُسَهِّلَ اللهُ ـ عَزَّوَجَلَّ ـ إِمْضَاءَ مَا قَـدَّمْنَا[٦] مِـنَ النِّـيَّةِ، إِنْ تَأَخَّـرَ الْأَجَـلُ صَنَّفْنَا[٧] كِتَاباً أَوْسَعَ وَأَكْمَلَ مِنْهُ، نُوَفِّيهِ[٨] حُقُوقَهُ كُلَّهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَـعَالىٰ، وَبِـهِ الْـحَوْلُ وَالْقُوَّةُ، وَإِلَيْهِ الرَّغْبَةُ فِي الزِّيَادَةِ فِي الْمَعُونَةِ[٩] وَالتَّوْفِيقِ. وَالصَّلَاةُ عَـلىٰ سَـيِّدِنَا مُـحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ[١٠] الْأَخْيَارِ.

ج ٥، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ (وخا).

١ . في «ألف، ج» وحاشية «ض»: «إذا».

٢ . في «ألف، بح»: «من».

٣ . «الغابر: الماضي والمستقبل، وهو من الأضداد، والمراد هنا الثاني». كذا في شرح المازندراني، ج ١، ص ٦٤. وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٧ (غبر).

٤ . قرأ الصدر الشيرازي: «وسعنا» بالتخفيف من الوُسْع بمعنى الطاقة؛ حيث فسّره بقوله: «وسعنا، أي تيسّر لنا». اُنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٩٢ (وسع)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٥.

٥ . «نَبْخَسُ» أي ننقص. و«الحظوظ» جمع كثير للحَظّ، و هو النصيب. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٧ (بخس)؛ و ص ١١٧٢ (حظظ).

٦ . في «ألف، ج، ف، و، بح، بر، بف» و شرح صدر المتألّهين: «قدّمناه».

٧ . في «ب، ض، بر، بس»: «صنعنا».

٨ . في «ألف، ض، بح، بس» وحاشية «بر» وشرح صدر المتألّهين: «توفية». فتكون كلمة «توفية» مضافة إلى «حقوقه». وهي إمّا أن تكون في محلّ نصب مفعول له لقوله: «صنّفنا» أو في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف.

٩ . في «ألف»: «والمعونة» بدل «في المعونة».

١٠ . في «ألف، ب، ج، ض، بر، بس، بف»: «وآله الطيّبين». وفي «ف»: «صلّى الله عليه وآله الطاهرين».

وَأَوَّلُ مَا أَبْتَدِئُ[١] بِهِ[٢] وَأَفْتَتِحُ بِهِ كِتَابِي هٰذَا كِتَابُ الْعَقْلِ[٣] وَفَضَائِلِ الْعِلْمِ، وَارْتِفَاعِ دَرَجَةِ أَهْلِهِ، وَعُلُوِّ قَدْرِهِمْ، وَنَقْصِ الْجَهْلِ، وَخَسَاسَةِ أَهْلِهِ، وَسُقُوطِ مَنْزِلَتِهِمْ؛ إِذْ كَانَ الْعَقْلُ هُوَ الْقُطْبَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَدَارُ[٤]، وَبِهِ يُحْتَجُّ، وَلَهُ الثَّوَابُ، وَعَلَيْهِ الْعِقَابُ، وَاللّٰهُ الْمُوَفِّقُ.[٥]

--- وفي حاشية «ف»: «صلّى الله عليه وآله الطيّبين». وفي «و»: «وآله الطيّبين الطاهرين» كلّها بدل «وآله الطاهرين».

١. هكذا في «ج، ف، بف». وفي «ألف، ب، ض، و، بح، بر، بس» والمطبوع: «ماأبدأ».

٢. في «بح، ض»: «فيه».

٣. في حاشية «بر»: + «والجهل».

٤. قال صدر المتألّهين في شرحه، ص١٦: «عليه المدار في الحركات الفكريّة والأنظار العقليّة، و هو أصل القوى المدركة والمحرّكة، وهو المركز الذي يرجع إليه المدارك والحواسّ، والنور الذي به يهتدي في ظلمات برّ الدنيا و بحر الآخرة». وقال العلّامة المازندراني في شرحه، ج١، ص٦٦: «أي مدار التكليف والحكم بين الحقّ والباطل من الأفكار، وبين الصحيح والسقيم من الأنظار، وسائر القوى تابعة له، منقادة لأمره ونهيه، وهو الحاكم على جميعها». وللمزيد راجع: الرواشح، ص٦٩ ـ ٧٠.

٥. في «ألف، ب، و، بس»: - «والله الموفّق».

(١)

كتاب العقل والجهل

[1]

كِتَابُ الْعَقْلِ وَ الْجَهْلِ

١٠/١

١ / ١ . أَخْبَرَنَا[1] أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ : مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ[2] اسْتَنْطَقَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ ،

---

١ . الظاهر أنّ قائل «أخبرنا» أحد رواة الكافي من النعماني والصفواني وغيرهما ، ويحتمل أن يكون القائل هو المصنّف رحمه الله كما هو دأب القدماء. مرآة العقول ، ج ١ ، ص ٢٥.

٢ . في مرآة العقول ، ج ١ ، ص ٢٥ : «إنّ العقل هو تعقّل الأشياء وفهمها في أصل اللغة ، واصطلح إطلاقه على اُمور :

الأوّل : هو قوّة إدراك الخير والشرّ والتميّز بينهما ، والتمكّن من معرفة أسباب الاُمور ذوات الأسباب ، وما يؤدّي إليها وما يمنع منها. والعقل بهذا المعنى مناط التكليف والثواب والعقاب.

الثاني : ملكة وحالة في النفس تدعو إلى اختيار الخيرات والمنافع ، واجتناب الشرور والمضارّ ، وبها تقوى النفس على زجر الدواعي الشهوانيّة والغضبيّة... .

الثالث : القوّة التي يستعملها الناس في نظام اُمور معاشهم ؛ فإن وافقت قانون الشرع واستعملت فيها ، استحسنه الشارع وتسمّىٰ بعقل المعاش ، وهو ممدوح في الأخبار ، ومغايرته لما قد مرّ بنوع من الاعتبار ؛ وإذا استعملت في الاُمور الباطلة والحيل الفاسدة تسمّى بالنكراء والشيطنة في لسان الشرع... .

الرابع : مراتب استعداد النفس لتحصيل النظريّات وقربها وبعدها من ذلك ، وأثبتوا لها مراتب أربعاً سمّوها بالعقل الهيولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل المستفاد. وقد تطلق هذه الأسامي على النفس في تلك المراتب... .

الخامس : النفس الناطقة الإنسانيّة التي بها يتميّز عن سائر البهائم.

ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقاً هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَلَا أَكْمَلْتُكَ إِلَّا فِي مَنْ أُحِبُّ[1]، أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ آمُرُ وَإِيَّاكَ أَنْهىٰ، وَإِيَّاكَ أُثِيبُ وَإِيَّاكَ أُعَاقِبُ[2]».[3]

٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ[4]، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ:

عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: «هَبَطَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلىٰ آدَمَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا آدَمُ، إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أُخَيِّرَكَ وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثٍ، فَاخْتَرْهَا وَ دَعِ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ عليه السلام: يَا جَبْرَئِيلُ،

← السادس: ما ذهب إليه الفلاسفة من جوهر مجرّد قديم لا تعلّق له بالمادّة ذاتاً ولا فعلاً...».

وها هنا مباحث شريفة جدّاً، فللاطّلاع عليها وللمزيد راجع: شرح صدر المتألّهين، ص١٦ - ١٨؛ شرح المازندراني، ج ١، ص٦٨ ـ ٧٧؛ الوافي، ج ١، ص٥٢ ـ ٥٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤١ ـ ٤٤.

١ . في «ف»: «أحبّ إليّ».

٢ . هكذا في «و، بس» والكافي، ح٢٦ والمحاسن والأمالي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إيّاك أُعاقب وإيّاك أُثيب».

٣ . المحاسن، ص١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح٦، عن الحسن بن محبوب. الأمالي للصدوق، ص٤١٨، المجلس ٦٥، ح٥، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى. وفي المحاسن، ص ١٩٢، ح ٥ [عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام]؛ والكافي، كتاب العقل والجهل، ح ٢٦، بسندهما عن العلاء بن رزين. وفيه، كتاب العقل والجهل، ضمن ح ١٤ [إلى قوله: «ثمّ قال له: أدبر فأدبر»]؛ والمحاسن، ص ١٩٢، ح ٤ و ٧؛ و ص ١٩٦، ضمن ح ٢٢؛ وعلل الشرائع، ص ١١٣، ضمن ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. وفيه، ص ١٩٢، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الكافي، كتاب العقل والجهل، ذيل ح ٣٢، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. المحاسن، ص ١٩٤، ذيل ح ١٣، مرفوعاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٤٤، مرسلاً عن الصادق عليه السلام؛ تحف العقول، ص ١٥، عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ وفي كلّ المصادر ـ إلّا المحاسن، ح ٦ والأمالي ـ مع اختلاف يسير. راجع: الخصال، ص ٤٢٧، باب العشرة، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٣١٢، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٤١، المجلس ١٩، ح ٣. الوافي، ج ١، ص ٥١، ح ١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٤، ح ٢٠٢٨٦.

٤ . في «ألف، و، بس»: «ظريف». وهو سهو؛ فإنّ سعداً هذا هو سعد بن طريف الإسكاف الحنظلي. أُنظر: رجال النجاشي، ص١٧٨، الرقم ٤٦٨؛ رجال الطوسي، ص١١٥، الرقم ١١٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٢٧١، الرقم ٢٢١٢ وما بهامشه من المصادر.

وَمَا الثَّلَاثُ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ، وَالْحَيَاءُ، وَالدِّينُ، فَقَالَ آدَمُ عليه السلام: إِنِّي[١] قَدِ[٢] اخْتَرْتُ الْعَقْلَ، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام لِلْحَيَاءِ وَالدِّينِ: انْصَرِفَا وَدَعَاهُ، فَقَالَا: يَا جَبْرَئِيلُ، إِنَّا أُمِرْنَا أَنْ نَكُونَ ١١/١
مَعَ الْعَقْلِ حَيْثُ كَانَ، قَالَ: فَشَأْنُكُمَا[٣]، وَعَرَجَ»[٤].

٣/٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

رَفَعَهُ إِلَىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا الْعَقْلُ؟ قَالَ: «[٥] مَا عُبِدَ بِهِ الرَّحْمٰنُ، وَاكْتُسِبَ بِهِ الْجِنَانُ». قَالَ: قُلْتُ: فَالَّذِي[٦] كَانَ فِي مُعَاوِيَةَ؟ فَقَالَ: «تِلْكَ النَّكْرَاءُ[٧]، تِلْكَ الشَّيْطَنَةُ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْعَقْلِ وَلَيْسَتْ بِالْعَقْلِ»[٨].

---

١. في «ألف، ب، ض، بح، بس» وحاشية «ج، بف» والمحاسن والفقيه والخصال: «فإنّي».

٢. في «ج، بس، بف»: - «قد».

٣. «الشأن» بالهمزة: الأمر و الحال والقصد، أي فشأنكما معكما، أي أنّ الأمر إليكما في ذلك، أو الزما شأنكما. قال العلّامة المجلسي: «ثمّ إنّه يحتمل أن يكون ذلك استعارة تمثيليّة، كما مرّ؛ أو أنّ الله تعالى خلق صورة مناسبة لكلّ واحد منها، وبعثها مع جبرئيل عليه السلام». راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٨٠؛ الوافي، ج ١، ص ٨١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢.

٤. المحاسن ص ١٩١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢، عن عمرو بن عثمان. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٧٢، المجلس ٩٦، ح ٣؛ والخصال، ص ١٠٢، باب الثلاثة، ح ٥٩، بسندهما عن عمرو بن عثمان؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٥٩٠٦ بإسناده عن مفضّل بن صالح، وفي الكلّ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٨٠، ح ٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٤، ح ٢٠٢٨٧.

٥. في «ألف»: + «العقل».

٦. في «ج، جه» وحاشية «ب، بج، بع»: «فما الذي». وفي «بر، بو» وحاشية «ض، بع»: «ما الذي».

٧. في «ج»: «النكر». و في الوافي: «تلك النكراء: هي الفطنة المجاوزة عن حدّ الاعتدال إلى الإفراط الباعثة لصاحبها على المكر و الحيل و الاستبداد بالرأي و طلب الفضول في الدنيا، و يسمّى بالجربزة و الدهاء». و في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤٦، و مرآة العقول، ج ١، ص ٣٣: «قوله عليه السلام تلك النكراء؛ يعني الدهاء والفطنة، وهي جودة الرأي وحسن الفهم، وإذا استُعملت في مشتهيات جنود الجهل يقال لها: الشيطنة. ونبّه عليه السلام عليه بقوله: «تلك الشيطنة» بعد قوله: «تلك النكراء». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧٥ (نكر).

٨. المحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٣٩، ح ١، بسندهما عن محمّد بن عبد الجبّار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٧٩، ح ٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٥، ح ٢٠٢٨٨؛ البحار، ج ٣٣، ص ١٧٠، ح ٤٤٧. ولم يرد فيه: «وليست بالعقل».

٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْـنِ عِـيسىٰ، عَـنِ ابْـنِ فَـضَّالٍ، عَـنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «صَدِيقُ كُلِّ امْرِئٍ عَقْلُهُ، وَعَدُوُّهُ جَهْلُهُ»[١].

٥ / ٥ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ[٢] عليه السلام: إِنَّ عِنْدَنَا قَوْماً لَـهُمْ مَـحَبَّةٌ وَلَـيْسَتْ لَـهُمْ تِـلْكَ الْـعَزِيمَةُ[٣]، يَقُولُونَ بِهٰذَا الْقَوْلِ، فَقَالَ عليه السلام: «لَـيْسَ أُولٰـئِكَ مِـمَّنْ عَـاتَبَ اللهُ تَـعَالىٰ، إِنَّـمَا قَـالَ اللهُ: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَٰأُولِى الْأَبْصَٰرِ﴾[٤]»[٥].

٦ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْـنِ حَسَّـانَ[٦]، عَـنْ أَبِـي مُـحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، عَـنْ

---

١ . المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن الحسن بن الجهم، عن الرضا عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. علل الشرائع، ص ١٠١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن الجهم. وفيه، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٤٣ . الوافي، ج ١، ص ٨١، ح ٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٥، ح ٢٠٢٨٩.

٢ . «الظاهر أنّه أبوالحسن الرضا عليه السلام، ويحتمل أباالحسن موسى بن جعفر عليه السلام؛ لأنّ الحسن بن الجهم يروي عنهما». شرح المازندراني، ج ١، ص ٨٤.

٣ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٢١: «إنّ قوماً لهم محبّة» أي للأئمة صلوات الله عليهم «وليست له تلك العزيمة» المعهودة بين الشيعة والموالي، والرسوخ في المحبة بحيث يسهل معها بذل المهج والأولاد والأموال في طريق مودّة أُولي القربى وموالاتهم، يقولون بهذا القول اعترافاً باللسان تقليداً وتعصباً، لا بحسب البصيرة والبرهان...أُولئك ليسوا ممّن كلّفهم الله بهذا العرفان، أو عاتبهم بالقصور عن دركه، ولا من الذين عوقبوا في القيامة بعدم بلوغهم إلى نيل رتبة الموالات وحقيقة المحبّة لهم عليهم السلام؛ فإنّ المحبّة والموالات لهم فرع على المعرفة بحالهم وشأنهم، ومعرفة أولياء الله أمر غامض لطيف؛ لأنّها من جنس معرفة الله، لابدّ فيها من فطرة صافية، وذهن لطيف، وطيب في الولادة، وطهارة في النفس، وبصيرة ثاقبة، وعقل كامل».

٤ . الحشر (٥٩): ٢.

٥ . الوافي، ج ١، ص ٨١، ح ٩.

٦ . في «و»: «أحمد بن حسّان» وهو سهو؛ لأنّ محمّد بن حسّان هو أبو عبد الله الرازي، روى أحمد بن إدريس كتبه؛ كما في رجال النجاشي، ص ٣٣٨، الرقم ٩٠٣، والفهرست للطوسي، ص ٤١٤، الرقم ٦٢٩. وروى عنه بعنوان أبي عليّ الأشعري في عدّة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «مَنْ كَانَ عَاقِلاً، كَانَ لَهُ دِينٌ، وَمَنْ كَانَ لَهُ دِينٌ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»[1].

٧ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا يُدَاقُّ[2] اللهُ الْعِبَادَ فِي الْحِسَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلىٰ قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي الدُّنْيَا»[3].

٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ١٢/١

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: فُلَانٌ مِنْ عِبَادَتِهِ وَدِينِهِ وَفَضْلِهِ كَذَا وَكَذَا[4]، فَقَالَ عليه السلام: «كَيْفَ

← هذا، والخبر رواه الصدوق في ثواب الأعمال، ص٢٩، ح٢، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن حسّان. ويبدو في بادى الرأي وقوع اختلال في أحد السندين، من زيادة في سند ثواب الأعمال، أو سقط في سند الكافي، لكن هذا الاختلاف تابع لاختلاف مصادر الكليني والصدوق؛ والظاهر أنّ الكليني أخذ الخبر من كتاب محمّد بن حسّان وأضاف إليه طريقه، لكنّ الصدوق أخذ الخبر من كتاب نوادر الحكمة لمحمّد بن أحمد بن يحيى، وأضاف طريقه إلى هذا الكتاب.

وهذا أمر واضح لمن تتبّع أسناد كتب الشيخ الصدوق وقارنها مع أسناد الكافي.

١ . ثواب الأعمال، ص٢٩، ح ٢، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن حسّان. الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص٢٠٦، ح ٢٠٢٩٠.

٢ . في «ج» وحاشية «بر»: «يدافي». وفي حاشية «ج»: «يداف» و«يذاقّ». وقد اختار السيّد الداماد «يداف» ووَصَف لفظة «يداقّ» بالسقم والتحريف، كما في التعليقة للداماد، ص٢٣ ـ ٢٤. واختار الفيض الكاشاني «يداقّ» و وسم «يداف» بالتصحيف، كما في الوافي.

٣ . المحاسن، ص١٩٥، كتاب مصابيح الظُلَم، ح١٦. وفي معاني الأخبار، ص١، ح٢ بسند آخر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص٨٢، ح ١١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠، ح ٦٤؛ البحار، ج٧، ص٢٦٧، ح ٣٢.

٤ . هكذا في «بح» وحاشية «ب» والأمالي. وفي «الف، ف» و حاشية «ج» والبحار: «كذا». وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: ـ «كذا و كذا».

عَقْلُهُ؟» قُلْتُ[١]: لَا أَدْرِي، فَقَالَ عليه السلام: «إِنَّ الثَّوَابَ عَلىٰ قَدْرِ الْعَقْلِ؛ إِنَّ رَجُلاً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، خَضْرَاءَ، نَضِرَةٍ[٢]، كَثِيرَةِ الشَّجَرِ، ظَاهِرَةِ[٣] الْمَاءِ، وَإِنَّ مَلَكاً مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَرَّ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، أَرِنِي ثَوَابَ عَبْدِكَ هٰذَا، فَأَرَاهُ اللهُ تَعَالىٰ ذٰلِكَ، فَاسْتَقَلَّهُ[٤] الْمَلَكُ، فَأَوْحَى اللهُ تَعَالىٰ إِلَيْهِ أَنِ اصْحَبْهُ، فَأَتَاهُ الْمَلَكُ فِي صُورَةِ[٥] إِنْسِيٍّ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ[٦]: أَنَا رَجُلٌ عَابِدٌ بَلَغَنِي مَكَانُكَ وعِبَادَتُكَ فِي هٰذَا الْمَكَانِ، فَأَتَيْتُكَ[٧] لِأَعْبُدَ اللهَ مَعَكَ، فَكَانَ مَعَهُ يَوْمَهُ ذٰلِكَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ، قَالَ لَهُ الْمَلَكُ: إِنَّ مَكَانَكَ لَنَزِهٌ وَمَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ، فَقَالَ لَهُ الْعَابِدُ: إِنَّ لِمَكَانِنَا هٰذَا عَيْباً، فَقَالَ لَهُ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: لَيْسَ لِرَبِّنَا بَهِيمَةٌ[٨]، فَلَوْ كَانَ لَهُ حِمَارٌ رَعَيْنَاهُ[٩] فِي هٰذَا الْمَوْضِعِ؛ فَإِنَّ هٰذَا الْحَشِيشَ يَضِيعُ، فَقَالَ لَهُ[١٠] الْمَلَكُ: وَمَا لِرَبِّكَ حِمَارٌ؟ فَقَالَ: لَوْ كَانَ لَهُ حِمَارٌ مَا كَانَ يَضِيعُ مِثْلُ هٰذَا الْحَشِيشِ، فَأَوْحَى اللهُ تَعَالىٰ إِلَى الْمَلَكِ: إِنَّمَا أُثِيبُهُ[١١] عَلىٰ قَدْرِ عَقْلِهِ»[١٢].

---

١. في «و» والأمالي: «فقلت».

٢. «النَّضْرَة»: الحُسْن والرونق. الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٠ (نضر).

٣. في «ج، بر» والأمالي والبحار: «طاهرة». واختاره المجلسي. وأمّا الفيض الكاشاني فقد احتمل أن تكون الكلمة مصحّفة ورَجّح «ظاهرة» بالظاء المعجمة. وأمّا الصدر الشيرازي فقد جَزَم بالتصحيف وقال: «... بالظاء المعجمة، والإهمالُ تصحيف لا وجه له». مرآة العقول، ج ١، ص ٣٤؛ الوافي، ج ١، ص ٨٣؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢.

٤. أي رآه وعدّه قليلاً بالقياس إلى عبادته وكثرة عمله وسعيه.

٥. في «بف»: «بصورة».

٦. في «ب، ض، بح، بس» وحاشية «ف»: «فقال». و في «بح، بس»: + «له».

٧. في الأمالي: «بهذا المكان، فجئت» بدل «في هذا المكان، فأتيتك».

٨. في الأمالي: «قال له الملك: إنّ مكانك لنزهة. قال: ليت لربّنا بهيمة» بدل «قال له الملك ـ إلى ـ لربّنا بهيمة».

٩. في «ب، بح، بس» والأمالي: «لرعيناه».

١٠. هكذا في النسخ والأمالي. وفي المطبوع: + «[ذلك]».

١١. في «ألف، ج، بس» وحاشية «ب، ض، بح»: «أُثَبِّتُهُ».

١٢. الأمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٦، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٢؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٦، ح ٣١.

٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا بَلَغَكُمْ عَنْ رَجُلٍ حُسْنُ حَالٍ، فَانْظُرُوا فِي حُسْنِ عَقْلِهِ؛ فَإِنَّمَا يُجَازىٰ بِعَقْلِهِ[1]»[2].

١٠ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ رَجُلاً مُبْتَلىً بِالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ[3]، وَقُلْتُ: هُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «وَأَيُّ عَقْلٍ لَهُ وَهُوَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ؟!» فَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ؟ فَقَالَ ﷺ: «سَلْهُ: هٰذَا الَّذِي يَأْتِيهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ لَكَ: مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»[4].

١١ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا قَسَمَ اللهُ لِلْعِبَادِ شَيْئاً أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ؛ فَنَوْمُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ مِنْ سَهَرِ الْجَاهِلِ[5]، وَإِقَامَةُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ ← ١/ ١٣

١ . «فإنّما يجازى بعقله» أي على أعماله بقدر عقله، وللعقل مراتب متفاوتة تفاوتاً فاحشاً، وهو أصل العبادة وأساسها، والنتائج والثمرات تابعة للأصول والمبادي، ومراتب الفضل في الأجر والجزاء على حسب درجات العقول في الشرف والبهاء، فكلّ من كان عقله أكمل كان ثوابه أجزل. راجع: شرح صدر المتألّهين، ص٢٢؛ شرح المازندراني، ج١، ص٩٥؛ الوافي، ج١، ص٨٤؛ مرآة العقول، ج١، ص٣٦.

٢ . المحاسن، ص١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح١٤، عن الحسين بن يزيد النوفلي وجهم بن حكيم المدائني، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج١، ص٢٨٣، ح١٣؛ الوسائل، ج١، ص٤٠، ح٦٦.

٣ . هي حالة نفسيّة يُبتلى بها البعض، فيوسوس في نيّة الصلاة والوضوء أو في فعلهما، فيقوم بأداء أعمال غير مُكلَّف بها شرعاً. راجع: مرآة العقول، ج٨، ص٣٦؛ الشافي للمظفّر، ج١، ص٧٣.

٤ . الوافي، ج١، ص٨٤، ح١٤؛ الوسائل، ج١، ص٦٣، ح١٣٧.

٥ . في المحاسن: + «وإفطار العاقل أفضل من صوم الجاهل».

مِنْ شُخُوصِ[١] الْجَاهِلِ، وَلَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً وَلَا رَسُولاً[٢] حَتّىٰ يَسْتَكْمِلَ الْعَقْلَ، وَيَكُونَ عَقْلُهُ أَفْضَلَ مِنْ عُقُولِ جَمِيعِ[٣] أُمَّتِهِ، وَمَا يُضْمِرُ النَّبِيُّ فِي نَفْسِهِ أَفْضَلَ مِنِ اجْتِهَادِ[٤] الْمُجْتَهِدِينَ، وَمَا أَدَّى الْعَبْدُ[٥] فَرَائِضَ اللهِ حَتّىٰ عَقَلَ عَنْهُ[٦]، وَلا بَلَغَ جَمِيعُ الْعَابِدِينَ فِي فَضْلِ عِبَادَتِهِمْ مَا بَلَغَ الْعَاقِلُ، وَالْعُقَلاءُ[٧] هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ[٨]﴾.[٩]

١٢ / ١٢ . أَبُو عَبْدِ اللهِ[١٠] الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا[١١] رَفَعَهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا هِشَامُ، إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ـ بَشَّرَ أَهْلَ الْعَقْلِ وَالْفَهْمِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ[١٢]: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[١٣].

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ـ أَكْمَلَ لِلنَّاسِ الْحُجَجَ بِالْعُقُولِ، وَنَصَرَ النَّبِيِّينَ

---

١ . «الشخوص» هو السيْرُ من بلدٍ إلى آخر والخروج من موضع إلى غيره، والمراد هاهنا خروجه من بلده إلى بلد آخر في سبيل الله تعالى وطلباً لمرضاته، كالجهاد والحجّ وتحصيل العلم. أنظر: لسان العرب، ج٧، ص٤٦؛ المصباح المنير، ص٣٠٦ (شخص)؛ التعليقة للداماد، ص٢٨، وسائر الشروح.

٢ . في المحاسن: «رسولاً ولا نبيّاً».

٣ . هكذا في «ح، ش، ض، و، بح، بد، بر، بس، بع، بل، بو، جل، جم» والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من جميع عقول».

٤ . في المحاسن: + «جميع».

٥ . في المحاسن: «وما أدّى العاقل».

٦ . في المحاسن: «منه».

٧ . في المحاسن: «إنّ العقلاء».

٨ . هكذا في القرآن: الرعد (١٣): ١٩؛ الزمر (٣٩): ٩ والمحاسن. وفي النسخ والمطبوع: «وما يتذكّر إلّا أولوا الألباب». وفي سورة البقرة (٢): ٢٦٩؛ وآل عمران (٣): ٧: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا الْأَلْبَٰبِ﴾.

٩ . المحاسن، ج١، ص١٩٣، كتاب مصابيح الظلم، ح١١. تحف العقول، ص٣٩٧. الوافي، ج١، ص٨٥، ح١٥.

١٠ . في «و» وحاشية «ج، ض»: «أبو علي».

١١ . في «ب»: - «عن بعض أصحابنا».

١٢ . في «ف»: + «تعالى». وقد تكرّرت هذه الإضافة في نسخة «ف» فقط في مواضع كثيرة من حديث هشام بعد لفظ «قال» و«الله».

١٣ . الزمر (٣٩): ١٧ـ١٨.

بِالْبَيَانِ[١]، وَدَلَّهُمْ عَلىٰ رُبُوبِيَّتِهِ بِالْأَدِلَّةِ، فَقَالَ: ﴿وَإِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ واحِدٌ لا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ○ إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَالْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فِى الْبَحْرِ بِما يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَبَثَّ فِيها مِنْ كُلِّ دابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٢]. ١٤/١

يَا هِشَامُ، قَدْ جَعَلَ اللهُ ذٰلِكَ دَلِيلاً عَلىٰ مَعْرِفَتِهِ بِأَنَّ لَهُمْ مُدَبِّراً، فَقَالَ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٣] وَقَالَ: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّىٰ مِنْ قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلاً مُسَمّىً وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٤] وَقَالَ: (إِنَّ فِى اخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ[٥] لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)[٦] وَقَالَ: ﴿يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٧] وَقَالَ: ﴿وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَها عَلىٰ بَعْضٍ فِى الْأُكُلِ إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٨] وَقَالَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ ماءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٩] وَقَالَ: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُوا الْفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنْها وما بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ

١. في «ب»: «بالتبيان».
٢. البقرة (٢): ١٦٣ـ ١٦٤.
٣. النحل (١٦): ١٢.
٤. غافر (٤٠): ٦٧.
٥. هكذا في «بف، ض» وشرح صدر المتألّهين. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «والسحاب المسخّر بين السماء والأرض». وفي مرآة العقول، ج ١، ص ٤٢: «والظاهر أنّ التغيير من النسّاخ أو الرواة، أو نقل بالمعنى».
٦. إشارة إلى الآية ٥ من سورة الجاثية (٤٥): ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. والظاهر أنّها نقل بالمعنى، كما قال به العلّامة المجلسي.
٧. الحديد (٥٧): ١٧.
٨. الرعد (١٣): ٤.
٩. الروم (٣٠): ٢٤.

الله إِلَّا بِالْحَقِّ ذٰلِكُمْ وَصّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١] وَقَالَ: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ مِنْ شُرَكاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَواءٌ تَخافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٢].

يَا هِشَامُ، ثُمَّ وَعَظَ أَهْلَ الْعَقْلِ، وَرَغَّبَهُمْ فِي الآخِرَةِ، فَقَالَ: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٣].

يَا هِشَامُ، ثُمَّ خَوَّفَ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ عِقَابَهُ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ دَمَّرْنَا الآخَرِينَ○ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ○ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٤] وَقَالَ: ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلىٰ أَهْلِ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ○ وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٥].

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَقْلَ مَعَ الْعِلْمِ، فَقَالَ: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾[٦].

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَمَّ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ، فَقَالَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[٧] وَقَالَ: ﴿وَمَثَلُ
١٥/١ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٨] وَقَالَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ[٩] إِلَيْكَ أَ فَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾[١٠] وَقَالَ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾[١١] وَقَالَ: ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتّىٰ ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١٢] وَقَالَ: ﴿وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا

---

١. الأنعام(٦): ١٥١.
٢. الروم(٣٠): ٢٨.
٣. الأنعام(٦): ٣٢.
٤. الصافات(٣٧): ١٣٦ـ١٣٨.
٥. العنكبوت(٢٩): ٣٤ـ٣٥.
٦. العنكبوت(٢٩): ٤٣.
٧. البقرة(٢): ١٧٠.
٨. البقرة(٢): ١٧١.
٩. هكذا في القرآن وشرح صدر المتألّهين. وفي جميع النسخ المتوفّرة لدينا و المطبوع: «من يستمع» و هو خطأ من النسّاخ.
١٠. يونس(١٠): ٤٢.
١١. الفرقان(٢٥): ٤٤.
١٢. الحشر(٥٩): ١٤.

تَعْقِلُونَ﴾[١].

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَمَّ اللهُ الْكَثْرَةَ، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِى الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾[٢] وَقَالَ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ[٣]﴾[٤] وَقَالَ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٥].

يَا هِشَامُ، ثُمَّ مَدَحَ الْقِلَّةَ، فَقَالَ: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[٦] وَقَالَ: ﴿وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾[٧] وَقَالَ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ﴾[٨] وَقَالَ: ﴿وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٩] وَقَالَ: ﴿وَلٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾[١٠] وَقَالَ: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١١] وَقَالَ: (وَأَكْثَرُهُمْ لا يَشْعُرُونَ)[١٢].

يَا هِشَامُ، ثُمَّ ذَكَرَ أُولِي الْأَلْبَابِ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ، وَحَلَّاهُمْ بِأَحْسَنِ الْحِلْيَةِ، فَقَالَ: ﴿يُؤْتِى الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[١٣]

---

١. البقرة(٢): ٤٤.
٢. الأنعام(٦): ١١٦.
٣. هكذا في المطبوع. وفي جميع النسخ التي بأيدينا: «لا يعقلون»، وهو مخالف لما في القرآن، ولعلّه خطأ من النسّاخ أو تصحيف من الرواة. قال المجلسي: «ويحتمل أن يكون ﷺ نقل بالمعنى إشارةً إلى ما مرّ من استلزام العقل للعلم». مرآة العقول، ج ١، ص ٥٠.
٤. لقمان(٣١): ٢٥.
٥. العنكبوت(٢٩): ٦٣.
٦. سبأ (٣٤): ١٣.
٧. ص(٣٨): ٢٤.
٨. غافر(٤٠): ٢٨.
٩. هود(١١): ٤٠.
١٠. الأنعام(٦): ٣٧؛ الأعراف(٧): ١٣١؛ يونس(١٠): ٥٥؛ القصص(٢٨): ١٣ و ٥٧؛ الزمر(٣٩): ٤٩؛ الدخان(٤٤): ٣٩؛ الطور(٥٢): ٤٧.
١١. المائدة(٥): ١٠٣.
١٢. لا توجد آية في القرآن الكريم بهذا اللفظ؛ لذلك احتمل العلّامة المجلسي أن يكون الإمام ﷺ قد نقل معنى الآية، أو تصحيف من الرواة. نعم، وردت بعض الآيات في سورة يونس(١٠): ٦٠ والنمل (٢٧): ٧٣ تقول: ﴿وَلٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَايَشْكُرُونَ﴾ فيكون احتمال التصحيف وارداً. وتجدر الإشارة إلى أنّ الآيات الأخيرة أوردها الحرّانيّ في تحف العقول، ص ٣٨٥ مع آيات ذمّ الكثرة.
١٣. البقرة(٢): ٢٦٩.

وَقَالَ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[١]
١٦/١ وَقَالَ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِى الْأَلْبَابِ﴾[٢] وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[٣] وَقَالَ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[٤] وَقَالَ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[٥] وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِى إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ○ هُدىً وَذِكْرىٰ لِأُولِى الْأَلْبَابِ﴾[٦] وَقَالَ: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرىٰ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٧].

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللهَ تَعَالىٰ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَذِكْرىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[٨] يَعْنِي عَقْلٌ، وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾[٩] قَالَ: الْفَهْمَ وَالْعَقْلَ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لُقْمَانَ قَالَ لِابْنِهِ: تَوَاضَعْ لِلْحَقِّ تَكُنْ أَعْقَلَ النَّاسِ، وَإِنَّ الْكَيْسَ[١٠] لَدَى[١١] الْحَقِّ يَسِيرٌ[١٢]، يَا بُنَيَّ إِنَّ الدُّنْيَا بَحْرٌ عَمِيقٌ قَدْ غَرِقَ فِيهَا[١٣]

---

١. آل عمران(٣): ٧.
٢. آل عمران(٣): ١٩٠.
٣. الرعد(١٣): ١٩.
٤. الزمر(٣٩): ٩.
٥. ص (٣٨): ٢٩.
٦. غافر(٤٠): ٥٣-٥٤.
٧. الذاريات(٥١): ٥٥.
٨. ق(٥٠): ٣٧.
٩. لقمان(٣١): ١٢.
١٠. «الكَيْس» يقرأ بوجهين: بفتح الكاف وسكون الياء، بمعنى العقل والفطانة، وهو مختار السيّد الداماد وصدر المتألّهين؛ وبفتح الكاف وكسر الياء المشدّدة بمعنى ذي الكيس، وهو مختار الفيض والمازندراني. و«اليسير»: القليل، أو الهيّن ومقابل العسير.
والمعنى على الوجه الأوّل: أنّ فطانة الإنسان وعقله سهلٌ هيّنٌ عند الحق لا قَدْر له؛ أو إدراكه عنده قليل. وعلى الثاني: العاقل الذي يعمل بمقتضى عقله عند ظهور الحقّ قليل، أو منقاد له غير صعب ولا عسير. واحتمل العلّامة المجلسي كون «يسير» على كلا الوجهين فعلاً. راجع: النهاية، ج ٤، ص٢١٧-٢١٨ (كيس)؛ و ج ٥، ص٢٩٥ (يسر) وشروح الكافي.
١١. في «بح»: «الذي».
١٢. في حاشية «ض، بح»: «أسير».
١٣. في «ج، ض، ف، بح، بس» وحاشية «ب، بر» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «فيه».

عَالَمٌ[١] كَثِيرٌ، فَلْتَكُنْ[٢] سَفِينَتُكَ فِيهَا تَقْوَى اللهِ، وَحَشْوُهَا[٣] الْإِيمَانَ، وَشِرَاعُهَا[٤] التَّوَكُّلَ، وَقَيِّمُهَا الْعَقْلَ، وَدَلِيلُهَا الْعِلْمَ، وَسُكَّانُهَا[٥] الصَّبْرَ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ دَلِيلاً، وَدَلِيلُ الْعَقْلِ التَّفَكُّرُ، وَدَلِيلُ التَّفَكُّرِ الصَّمْتُ؛ وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَطِيَّةٌ[٦]، وَمَطِيَّةُ الْعَقْلِ التَّوَاضُعُ؛ وَكَفَىٰ بِكَ جَهْلاً أَنْ تَرْكَبَ مَا نُهِيتَ عَنْهُ.

يَا هِشَامُ، مَا بَعَثَ اللهُ أَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ إِلَىٰ عِبَادِهِ إِلَّا لِيَعْقِلُوا[٧] عَنِ اللهِ، فَأَحْسَنُهُمُ اسْتِجَابَةً أَحْسَنُهُمْ مَعْرِفَةً، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللهِ أَحْسَنُهُمْ[٨] عَقْلاً، وَأَكْمَلُهُمْ عَقْلاً أَرْفَعُهُمْ دَرَجَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ لِلّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةً ظَاهِرَةً، وَحُجَّةً بَاطِنَةً، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَئِمَّةُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ.

---

١. في «بح» بكسر اللام. وفي «جم» بفتحها. قال المجلسي في مرآة العقول: «يمكن أن تُقرأ بفتح اللام وكسرها».

٢. في «بف»: «فليكن».

٣. «الحَشْوُ»: ما ملأتَ به ـ كالقطن ـ الفراشَ وغيرَه، وفي لسان العرب: «حشا الوسادة والفراشَ وغيرَهما يحشوها حشواً: ملأها، واسم ذلك الشيء الحَشْوُ». والمراد هاهنا ما تملأ السفينة منها من المتاع وأنواع ما يتّجر به. راجع: لسان العرب ج ١٤، ص ١٨٠ (حشا)؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٥.

٤. شِراع السفينة: ما يرفع فوقها من ثوب لتدخل فيه الريح، فتُجريها. النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرع).

٥. سُكّان السفينة هو ذَنَبُ السفينة؛ لأنّها به تقوم وتُسكَّن وتعدَّل وتمنع من الحركة والاضطراب. راجع: المغرب، ص ٢٣٠؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢١١ (سكن).

٦. «المَطِيَّة»: الناقة التي يُركَب مَطاها، أي ظهرها ـ كما اختاره الصدر الشيرازي ـ، أو الدابّة التي تمطو في سيرها أي تجدّ وتسرع، كما اختاره أيضاً المازندراني. راجع: شرح صدر المتألّهين، ص ٥٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٤٠؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٥ (مطا).

٧. فاعل «ليعقلوا» إمّا الأنبياء، و المعنى: ليؤدّوا عن الله ما لزمهم؛ كما اختاره الصدر الشيرازي. أو العباد، و المعنى: ليكتسبوا العلوم الدينيّة و ليعرفوا ما لا يعلمون عن الله بتعليم الرسل و متابعتهم؛ كما اختاره الفيض الكاشاني و المجلسي، أو يحتمل الوجهين، كما اختاره المازندراني. راجع: شرح صدر المتألّهين، ص ٥٦؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ١٨٧؛ الوافي، ج ١، ص ٩٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٩.

٨. في «و»: «وأحسنهم».

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ، الَّذِي لَا يَشْغَلُ الْحَلَالُ شُكْرَهُ، وَلَا يَغْلِبُ الْحَرَامُ صَبْرَهُ.

١٧/١ يَا هِشَامُ، مَنْ سَلَّطَ ثَلَاثاً عَلىٰ ثَلَاثٍ، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ عَلىٰ هَدْمِ عَقْلِهِ: مَنْ أَظْلَمَ نُورَ تَفَكُّرِهِ بِطُولِ أَمَلِهِ، وَمَحَا طَرَائِفَ حِكْمَتِهِ بِفُضُولِ كَلَامِهِ[١]، وَأَطْفَأَ نُورَ عِبْرَتِهِ بِشَهَوَاتِ نَفْسِهِ، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ هَوَاهُ عَلىٰ هَدْمِ عَقْلِهِ، وَمَنْ هَدَمَ عَقْلَهُ، أَفْسَدَ عَلَيْهِ دِينَهُ وَدُنْيَاهُ.

يَا هِشَامُ، كَيْفَ يَزْكُو[٢] عِنْدَ اللهِ عَمَلُكَ، وَأَنْتَ قَدْ شَغَلْتَ قَلْبَكَ عَنْ أَمْرِ[٣] رَبِّكَ، وَأَطَعْتَ هَوَاكَ عَلىٰ غَلَبَةِ عَقْلِكَ؟!

يَا هِشَامُ، الصَّبْرُ عَلَى الْوَحْدَةِ عَلَامَةُ قُوَّةِ الْعَقْلِ، فَمَنْ عَقَلَ عَنِ اللهِ[٤]، اعْتَزَلَ أَهْلَ الدُّنْيَا وَالرَّاغِبِينَ فِيهَا، وَرَغِبَ فِيمَا عِنْدَ اللهِ، وَكَانَ[٥] اللهُ أُنْسَهُ[٦] فِي الْوَحْشَةِ، وَصَاحِبَهُ فِي الْوَحْدَةِ، وَغِنَاهُ[٧] فِي الْعَيْلَةِ[٨]، ....←

---

١. في مرآة العقول: «والسبب في ذلك أنّ بطول الأمل يقبل إلى الدنيا ولذّاتها، فيشغل عن التفكّر، أو يجعل مقتضى طول الأمل ماحياً بمقتضى فكره الصائب. والطريف: الأمر الجديد المستغرب الذي فيه نفاسة. ومحو الطرائف بالفضول إمّا لأنّه إذا اشتغل بالفضول شغل عن الحكمة في زمان التكلّم بالفضول، أو لأنّه لمّا سمعوا الناس منه الفضول لم يعبأوا بحكمته، أو لأنّه إذا اشتغل به محى الله عن قلبه الحكمة». وراجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٠٧٥؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طرف).

٢. قال المجلسي: «الزكاة تكون بمعنى النموّ والطهارة، وهنا يحتملهما». وعليه بقيّة الشروح. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٠٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٨ (زكا).

٣. في حاشية «بح»: «ذكر».

٤. قوله عليه السلام: «عقل عن الله» فقد مضى معناه قريباً، ولكنّ المجلسي قال هنا ـ مضافاً إلى ما ذكر ـ: «قوله عليه السلام: «عقل عن الله» أي حصل له معرفة ذاته وصفاته وأحكامه وشرايعه، أو أعطاه العقل، أو علم الأمور بعلم ينتهي إلى الله بأن أخذه عن أنبيائه وحججه عليهم السلام إمّا بلا واسطة، أو بواسطة، أو بلغ عقله إلى درجة يفيض الله علومه عليه بغير تعليم بشر». مرآة العقول ج ١، ص ٥٨.

٥. في «بف»: «فكان».

٦. في «ألف»: «آنسه».

٧. في «جل»: «غناءه». وهو بكسر الغين والقصر بمعنى اليسار، وفتحها والمدّ بمعنى النفع، أو الكفاية؛ كذا قال المازندراني وتساعده اللغة. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٠١؛ المغرب، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٣٦ (غنا).

٨. «العَيْلة»: الحاجة والفاقة، يقال: عالَ الرجل يَعيلُ عيلةً: إذا احتاج وافتقر. راجع: الصحاح، ج ٥، ←

وَمَعِزَّةً مِنْ[١] غَيْرِ عَشِيرَةٍ.

يَا هِشَامُ، نُصِبَ[٢] الْحَقُّ لِطَاعَةِ اللهِ، وَلَا نَجَاةَ إِلَّا بِالطَّاعَةِ، وَالطَّاعَةُ بِالْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَالتَّعَلُّمُ بِالْعَقْلِ يُعْتَقَدُ[٣]، وَلَا عِلْمَ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ رَبَّانِيٍّ، وَمَعْرِفَةُ الْعِلْمِ[٤] بِالْعَقْلِ.

يَا هِشَامُ، قَلِيلُ الْعَمَلِ مِنَ الْعَالِمِ مَقْبُولٌ مُضَاعَفٌ، وَكَثِيرُ الْعَمَلِ مِنْ أَهْلِ الْهَوىٰ وَالْجَهْلِ مَرْدُودٌ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ رَضِيَ بِالدُّونِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ الْحِكْمَةِ، وَلَمْ يَرْضَ بِالدُّونِ مِنَ الْحِكْمَةِ مَعَ الدُّنْيَا؛ فَلِذٰلِكَ رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعُقَلَاءَ تَرَكُوا فُضُولَ الدُّنْيَا، فَكَيْفَ الذُّنُوبَ، وَتَرْكُ الدُّنْيَا مِنَ الْفَضْلِ، ١٨/١
وَتَرْكُ الذُّنُوبِ مِنَ الْفَرْضِ.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ نَظَرَ إِلَى الدُّنْيَا وَ إِلىٰ أَهْلِهَا، فَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ، وَنَظَرَ إِلَى الْآخِرَةِ، فَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ، فَطَلَبَ بِالْمَشَقَّةِ أَبْقَاهُمَا.

← ص ١٧٧٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٨ (عيل).

١. في «ج»: «عن».

٢. «نصب» إمّا مبنيّ للمجهول، أو المعلوم بحذف الفاعل أو المفعول، أو مصدر مضاف. وفي مرآة العقول: «والنصب إمّا مصدر أو فعل مجهول، وقراءته على المعلوم بحذف الفاعل أو المفعول ـ كما توهّم ـ بعيد، أي إنّما نصب الله الحق والدين بإرسال الرسل وإنزال الكتب ليطاع في أوامره ونواهيه».

٣. قال المازندراني: «يعتقد: من اعتقاد الشيء إذا اشتدّ وصلب، أو من عقدت الحبل فانعقد، والزيادة للمبالغة» وزاد المجلسي: «أو من الاعتقاد بمعنى التصديق والإذعان» كما ذكره وحده الفيض. وقال السيّد بدر الدين في حاشيته على الكافي، ص ٣٩: «في بعض النسخ «يعتقل» من الاعتقال، وهو الحبس. والمعنى أنّ التعلّم ـ أي المتعلَّم وهو المعلوم ـ إنّما يعتقل، أي يحبس ويحفظ، أو يعتقد ويستيقن بالعقل». راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٠٣؛ الوافي، ج ١، ص ١٠٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٥٨؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥١٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٩٨ (عقد).

وفي «ب، و، ألف، بح، بس» وحاشية «ض، ج، ف»: «يعتقل». من اعْتُقِلَ الرجل، أي حُبِسَ ومُنِعَ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٢؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٨ (عقل).

٤. وفي حاشية «بح»: «العالم».

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعُقَلَاءَ زَهِدُوا فِي الدُّنْيَا وَرَغِبُوا فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الدُّنْيَا طَالِبَةٌ[١] مَطْلُوبَةٌ، وَ[٢] الْآخِرَةَ طَالِبَةٌ وَمَطْلُوبَةٌ، فَمَنْ طَلَبَ الْآخِرَةَ، طَلَبَتْهُ الدُّنْيَا حَتّىٰ يَسْتَوْفِيَ مِنْهَا رِزْقَهُ، وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا، طَلَبَتْهُ الْآخِرَةُ، فَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ فَيُفْسِدُ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ.

يَا هِشَامُ، مَنْ أَرَادَ الْغِنىٰ[٣] بِلَا مَالٍ، وَرَاحَةَ الْقَلْبِ مِنَ الْحَسَدِ، وَالسَّلَامَةَ فِي الدِّينِ، فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي مَسْأَلَتِهِ بِأَنْ يُكَمِّلَ عَقْلَهُ؛ فَمَنْ عَقَلَ، قَنِعَ بِمَا يَكْفِيهِ، وَمَنْ قَنِعَ بِمَا يَكْفِيهِ، اسْتَغْنىٰ، وَمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِمَا يَكْفِيهِ، لَمْ يُدْرِكِ الْغِنىٰ أَبَداً.

يَا هِشَامُ، إِنَّ اللهَ حَكىٰ عَنْ قَوْمٍ صَالِحِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ[٤] قُلُوبَنَا بَعْدَ

---

١. في «ب، بس، بف»: «طالبة ومطلوبة» مع الواو. وقال الميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٥٤: «لا يبعد أن يقال: الإتيان بالعاطف في الآخرة بقوله: «الآخرة طالبة ومطلوبة» وتركه في قوله: «الدنيا طالبة مطلوبة» للتنبيه على أنّ الدنيا طالبة موصوفة بالمطلوبية، فيكون الطالبية ـ لكونها موصوفةً ـ بمنزلة الذات، فدلّ على أنّ الدنيا من حقّها في ذاتها أن تكون طالبة، ويكون المطلوبة ـ لكونها صفةً لاحقة بالطالبة ـ من الطوارئ التي ليس من حقّ الدنيا في ذاتها أن تكون موصوفة بها؛ فلو أتى بالعاطف لفاتت تلك الدلالة. وأمّا الآخرة فلمّا كان الأمران ـ أي الطالبيّة والمطلوبية ـ كلاهما ممّا تستحقّها وتتّصف بها في ذاتها، فأتى بالعاطف. وإن حمل قوله: «الدنيا طالبة مطلوبة» على تعدّد الخبر، ففي ترك العاطف دلالة على عدم ارتباط طالبيّتها بمطلوبيّتها، وأمّا في الآخرة فالأمران فيها مرتبطان لايفارقها أحدهما الآخر، ولذا أتى بالواو والدالّة على التقارن في أصل الثبوت لها». وقال في الوافي، ج ١، ص ١٠١: «طالبية الدنيا عبارة عن إيصالها الرزق المقدّر إلى من هو فيها ليكونوا فيها إلى الأجل المقرّر، ومطلوبيّتها عبارة عن سعي أبنائها لها ليكونوا على أحسن أحوالها. وطالبية الآخرة عبارة عن بلوغ الأجل وحلول الموت لمن هو في الدنيا ليكونوا فيها، ومطلوبيّتها عبارة عن سعي أبنائها لها يكونوا على أحسن أحوالها. ولا يخفي أنّ الدنيا طالبة بالمعني المذكور؛ لأن الرزق فيها مقدّر مضمون يصل إلى الإنسان لا محالة، طلبه أولا: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا﴾ [هود (١١): ٦]. وأنّ الآخرة طالبة أيضاً؛ لأنّ الأجل مقدّر كالرزق، مكتوب: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذاً لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الأحزاب (٣٣): ١٦]».

٢. في «ب، بس، بف» والوافي: + «أنّ».

٣. في «ف»: «الدنيا».

٤. الزَّيْغ: هو الميل عن الاستقامة والعدول عن الحقّ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٠؛ المفردات للراغب، ص ٣٨٧ (زيغ).

إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾[١] حِينَ عَلِمُوا أَنَّ الْقُلُوبَ تَزِيغُ وَتَعُودُ إِلىٰ عَمَاهَا وَرَدَاهَا[٢]؛ إِنَّهُ لَمْ يَخَفِ اللهَ مَنْ لَمْ يَعْقِلْ عَنِ اللهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ عَنِ اللهِ، لَمْ يَعْقِدْ[٣] قَلْبَهُ عَلىٰ مَعْرِفَةٍ ثَابِتَةٍ يُبْصِرُهَا وَيَجِدُ حَقِيقَتَهَا فِي قَلْبِهِ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ كَذٰلِكَ إِلَّا مَنْ كَانَ قَوْلُهُ لِفِعْلِهِ مُصَدِّقاً، وَسِرُّهُ لِعَلَانِيَتِهِ مُوَافِقاً؛ لِأَنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ اسْمُهُ ـ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْبَاطِنِ الْخَفِيِّ مِنَ الْعَقْلِ[٤] إِلَّا بِظَاهِرٍ مِنْهُ وَنَاطِقٍ عَنْهُ.

يَا هِشَامُ، كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: مَا عُبِدَ اللهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ، وَمَا تَمَّ عَقْلُ امْرِئٍ حَتّىٰ يَكُونَ فِيهِ خِصَالٌ شَتّىٰ: الْكُفْرُ وَالشَّرُّ مِنْهُ مَأْمُونَانِ، وَالرُّشْدُ وَالْخَيْرُ
١٩/١ مِنْهُ مَأْمُولَانِ، وَفَضْلُ مَالِهِ مَبْذُولٌ، وَفَضْلُ قَوْلِهِ مَكْفُوفٌ، وَنَصِيبُهُ مِنَ الدُّنْيَا الْقُوتُ، لَا يَشْبَعُ مِنَ الْعِلْمِ دَهْرَهُ، الذُّلُّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَعَ اللهِ مِنَ الْعِزِّ[٥] مَعَ غَيْرِهِ، وَالتَّوَاضُعُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرَفِ، يَسْتَكْثِرُ قَلِيلَ الْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَسْتَقِلُّ كَثِيرَ الْمَعْرُوفِ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَرَى النَّاسَ كُلَّهُمْ خَيْراً مِنْهُ، وَأَنَّهُ شَرُّهُمْ[٦] فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ تَمَامُ الْأَمْرِ.[٧]

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ لَا يَكْذِبُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ هَوَاهُ.

---

١. آل عمران (٣): ٨.

٢. الردى: الهلاك والضلال. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

٣. في «ألف» وحاشية «ب»: «لم يعقل».

٤. في حاشية «بح»: «العقلاء».

٥. في حاشية «ج»: «العزّة».

٦. في «بر»: «أشرّهم».

٧. أي جميع أمور الدين تتمّ بذلك، أو كأنّه جميع أمور الدين مبالغة. كما في مرآة العقول. وقال في الوافي: «وهو تمام الأمر، أي رؤية الناس خيراً ونفسه شرّاً تمام الأمر؛ لأنّها موجبة للاستكانة والتضرّع التامّ إلى الله والخروج إليه بالفناء عن هذا الوجود المجازي الذي كلّه ذنب وشرّ... ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى الكون الذي في قوله «حتى يكون» فكان المعنى أنّ ملاك الأمر وتمامه في أن يكون الإنسان كاملاً تامّ العقل، هو كونه متّصفاً بجميع هذه الخصال المذكورة».

يَا هِشَامُ، لَا دِينَ لِمَنْ لا مُرُوءَةَ[١] لَهُ، وَلَا مُرُوءَةَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ[٢]، وَإِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ قَدْراً الَّذِي لَا يَرَى الدُّنْيَا لِنَفْسِهِ خَطَراً[٣]، أَمَا إِنَّ[٤] أَبْدَانَكُمْ لَيْسَ لَهَا ثَمَنٌ إِلَّا الْجَنَّةُ، فَلَا تَبِيعُوهَا[٥] بِغَيْرِهَا.

يَا هِشَامُ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: إِنَّ مِنْ عَلَامَةِ الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ[٦] فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: يُجِيبُ إِذَا سُئِلَ، وَيَنْطِقُ إِذَا عَجَزَ الْقَوْمُ عَنِ[٧] الْكَلَامِ، وَيُشِيرُ بِالرَّأْيِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ صَلَاحُ أَهْلِهِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنْ هٰذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ شَيْءٌ؛ فَهُوَ أَحْمَقُ؛ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ[٨]: لَا يَجْلِسُ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ[٩] إِلَّا رَجُلٌ فِيهِ هٰذِهِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُنَّ فَجَلَسَ، فَهُوَ أَحْمَقُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليهما السلام: إِذَا طَلَبْتُمُ الْحَوَائِجَ، فَاطْلُبُوهَا مِنْ[١٠] أَهْلِهَا، قِيلَ:
٢٠/١ يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، وَمَنْ أَهْلُهَا؟ قَالَ: الَّذِينَ قَصَّ[١١] اللهُ فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهُمْ، فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[١٢] قَالَ: هُمْ أُولُو الْعُقُولِ.

---

١. المروءة والمروّة: الإنسانية وكمال الرجولية. وقال العلّامة المجلسي: «وهي الصفة الجامعة لمكارم الأخلاق ومحاسن الآداب». راجع: مرآة العقول، ج ١، ص ٦٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٧٢؛ المغرب، ص ٤٢٦ (مرأ).

٢. وذلك لأنّ من لا عقل له لا يكون عارفاً بما يليق به ويحسن، وما لا يليق به ولا يحسن؛ فقد يترك اللائق ويجيء بما لا يليق، ومن يكون كذلك لا يكون ذا دين. حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٧.

٣. «الخطر» بمعنى الحظّ والنصيب، والقدر والمنزلة، والسَبَق الذي يتراهن عليه، والكلّ محتمل. مرآة العقول، ج ١، ص ٦٣، الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨ (خطر).

٤. في «ألف» وشرح صدر المتألّهين: - «إنّ».

٥. في «ج»: «فلا يطيعوها». وفي «ف»: «فلا يتّبعوها».

٦. في «ض»: «أن تكون».

٧. في حاشية «ج»: «من».

٨. في «ف، بح، بس»: «قال أمير المؤمنين عليه السلام» بدل «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال».

٩. في حاشية «ج»: «المجالس».

١٠. في «بح»: + «قِبَل».

١١. في «ألف، ف» وحاشية «ج، بح»: «نصّ».

١٢. الزمر (٣٩): ٩.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: مُجَالَسَةُ[١] الصَّالِحِينَ دَاعِيَةٌ إِلَى الصَّلَاحِ[٢]، وَإِدْآبُ[٣] الْعُلَمَاءِ زِيَادَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَطَاعَةُ وُلَاةِ الْعَدْلِ[٤] تَمَامُ الْعِزِّ، وَاسْتِثْمَارُ[٥] الْمَالِ تَمَامُ الْمُرُوءَةِ، وَإِرْشَادُ الْمُسْتَشِيرِ قَضَاءٌ لِحَقِّ النِّعْمَةِ، وَكَفُّ الْأَذىٰ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ، وَفِيهِ رَاحَةُ الْبَدَنِ عَاجِلاً وَآجِلاً.

يَا هِشَامُ، إِنَّ الْعَاقِلَ لَا يُحَدِّثُ مَنْ يَخَافُ تَكْذِيبَهُ، وَلَا يَسْأَلُ مَنْ يَخَافُ مَنْعَهُ، وَلَا يَعِدُ[٦] مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَرْجُو مَا يُعَنَّفُ بِرَجَائِهِ[٧]، وَلَا يُقْدِمُ[٨] عَلَىٰ مَا يَخَافُ

---

١. في «ب، بر» وحاشية «بح، بس»: «مجالس».

٢. في «بر»: «الإصلاح».

٣. في «ش، بو، بس، بف، جح» و حاشية «ض، بح» ومرآة العقول: «أدب». وفي «ب، ف» والمطبوع: «آداب». وفي «ألف، ج، ض، و، بح»: «اداب». وفي «بر، بع»: «إدآب». وهو الذي رجّحناه وأثبتناه في المتن، وفاقاً للمحقّق الشعراني. والإدآب: مصدر من الدأب وهو بمعنى الجدّ والتعب، والعادة والملازمة والدوام، والأنسب في المقام الملازمة والدوام، كما يستفاد ممّا قاله المحقّق الشعراني: «والأنسب عندي ـ بعد فرض صحّة الكلمة ـ أن يقرأ «إدآب العلماء» مصدر باب الإفعال من دأب؛ يعني الإلحاح والسؤال المتتابع، والإصرار في ملازمتهم، والتشرّف بخدمتهم، واستنباط المعارف منهم، والدأب: التتابع والتكرّر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٢٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٦٨؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٥٤ (دأب)، شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٤٣.

٤. وفي حاشية «ب»: «الأمر».

٥. قال المجلسي: «واستثمار المال، أي استنماؤه بالتجارة والمكاسب دليل تمام الإنسانيّة وموجب له أيضاً؛ لأنّه لا يحتاج إلى غيره، ويتمكّن من أن يأتي بما يليق به». وبعبارة أخرى قوله عليه السلام: «واستثمار المال ...». يشير إلى أنّه «لمّا كانت التجارة تتولّد منها حركة في المجتمع، وتنشأ منها منفعة للجميع، وبذلك يربو ماله في التجارة، وليست المروءة إلّا الإنسانية، وهي حبّ الخير للغير والنظر في المصلحة العامّة». اُنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٦٤؛ الشافي للمظفّر، ج ١، ص ١٢٢.

٦. قرأ الصدر الشيرازي في شرحه كلمة «يعدّ» بالتشديد. ورَدَّ المازندراني ذلك واستظهر أن تكون مصحّفةً، وقال: «وكأنّه قرأ يعدّ ـ بشدّ الدال ـ من الإعداد، والظاهر أنّه تصحيف». وقال الفيض في الوافي: «الأظهر فيه التخفيف وإن قرئ بالتشديد».

٧. أي أنّ العاقل لا يرجو فوق ما يستحقّه ولا يتطلّع إلى ما لا يستعدّه. كذا في الوافي، ج ١، ص ١٠٦.

٨. في «ج، ب، ض، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «ولا يتقدّم».

فَوْتَهُ[١] بِالْعَجْزِ عَنْهُ[٢]»[٣].

١٣ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: «الْعَقْلُ غِطَاءٌ سَتِيرٌ[٤]، وَالْفَضْلُ جَمَالٌ[٥] ظَاهِرٌ، فَاسْتُرْ خَلَلَ خُلُقِكَ[٦] بِفَضْلِكَ، وَقَاتِلْ هَوَاكَ بِعَقْلِكَ، تَسْلَمْ لَكَ الْمَوَدَّةُ، وَتَظْهَرْ لَكَ الْمَحَبَّةُ[٧]»[٨].

١٤ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ

١/٢١ مِهْرَانَ، قَالَ:

---

١ . قرأ السيّد الداماد: «قوّته» بالقاف المضمومة وتشديد الواو، حيث قال: «أي على قوّته؛ فالنصب على نزع الخافض». التعليقة للداماد، ص ٣٩. ونقل عنه العلّامة المازندراني في شرحه، ج ١، ص ٢٥١.

٢ . قال صدر المتألّهين في شرحه، ص ٦٥: «أي لا يقدم العاقل على فعل قبل وقته خوفاً وحذراً عن فوت وقته بالإقدام أوّلاً فربّما يريده حين لا يقدر عليه؛ إذ قد خرج عن قدرته بإتيانه مرّة». وقيل غير ذلك. راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥١؛ الوافي، ج ١، ص ١٠٦.

٣ . تحف العقول، ص ٣٨٣ ـ ٣٩٠ مع زيادة في آخره. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٩، ح ٥٨٨٩؛ وتحف العقول، ص ٢٨٣ . الوافي، ج ١، ص ٨٦، ح ١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣١، ح ٦٧٠٦، عن أبي عبد الله ﷺ وفيه من قوله: «يا هشام الصبر على الوحدة» إلى «غير عشيرة»؛ وفيه، ج ١٥، ص ١٨٧، ح ٢٠٢٣٩، من قوله: «يا هشام كان أمير المؤمنين ﷺ يقول» إلى «وهو تمام الأمر»؛ وفيه، ص ٢٠٦، ح ٢٠٢٩١، قطعات منه؛ وفيه، ص ٣٥٤، ح ٢٠٧٢٣، من قوله: «يا هشام الصبر على الوحدة» إلى «من غير عشيرة»؛ وفيه، ج ١٧، ص ١٩، ح ٢٣٠٩٦، من قوله: «لا نجاة إلّا بالطاعة» إلى «عالم ربّاني».

٤ . في «ف»: «ستيرٍ» أي بالإضافة والتوصيف. وفي حاشية «ض، بح»: «مستتر». وفي الوافي: «ستير، أي ساتر للعيوب الباطنة وغافر للذنوب الإمكانيّة، أو مستور عن الحواسّ». وراجع أيضاً: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٥٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٦٥.

٥ . في مرآة العقول: «الفضل ما يعدّ من المحاسن والمحامد، أو خصوص الإحسان إلى الخلق، والجمال يطلق على حسن الخَلق والخُلق والفعل».

٦ . اختار صدر المتألّهين في شرحه؛ والفيض في الوافي ضمّ الخاء؛ واحتمل المازندراني في شرحه الضمّ والفتح.

٧ . في حاشية «بح، بع، جم» والوافي وشرح صدر المتألّهين: «الحجّة».

٨ . نهج البلاغة، ص ٥٥١، الحكمة ٤٢٤ مع اختلاف . الوافي، ج ١، ص ١٠٦، ح ١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٢٩٢.

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ[١] مِنْ مَوَالِيهِ، فَجَرىٰ ذِكْرُ الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «اعْرِفُوا الْعَقْلَ وَجُنْدَهُ، وَالْجَهْلَ[٢] وَجُنْدَهُ، تَهْتَدُوا».

قَالَ سَمَاعَةُ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَا نَعْرِفُ إِلَّا مَا عَرَّفْتَنَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّ اللهَ ـ عَزَّوَجَلَّ ـ خَلَقَ الْعَقْلَ ـ وَهُوَ أَوَّلُ خَلْقٍ[٣] مِنَ الرُّوحَانِيِّينَ[٤] عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ ـ مِنْ نُورِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، فَقَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: خَلَقْتُكَ خَلْقاً عَظِيماً، وَكَرَّمْتُكَ[٥] عَلىٰ جَمِيعِ خَلْقِي».

قَالَ: «ثُمَّ خَلَقَ الْجَهْلَ مِنَ الْبَحْرِ الْأُجَاجِ[٦] ظُلْمَانِيّاً[٧]، فَقَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَلَمْ يُقْبِلْ، فَقَالَ[٨] لَهُ: اسْتَكْبَرْتَ[٩]، فَلَعَنَهُ.

ثُمَّ جَعَلَ لِلْعَقْلِ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ جُنْداً، فَلَمَّا رَأَى الْجَهْلُ مَا أَكْرَمَ اللهُ بِهِ الْعَقْلَ وَمَا أَعْطَاهُ، أَضْمَرَ لَهُ الْعَدَاوَةَ، فَقَالَ الْجَهْلُ: يَا رَبِّ، هٰذَا خَلْقٌ مِثْلِي خَلَقْتَهُ وَكَرَّمْتَهُ وَقَوَّيْتَهُ، وَأَنَا ضِدُّهُ وَلَا قُوَّةَ لِي بِهِ، فَأَعْطِنِي مِنَ الْجُنْدِ مِثْلَ[١٠] مَا أَعْطَيْتَهُ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَإِنْ عَصَيْتَ[١١] بَعْدَ ذٰلِكَ، أَخْرَجْتُكَ وَجُنْدَكَ مِنْ رَحْمَتِي، قَالَ: قَدْ رَضِيتُ، فَأَعْطَاهُ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ[١٢] جُنْداً.

---

١. في المحاسن والعلل: «عدّة». ٢. في المحاسن والعلل: «واعرفوا الجهل».

٣. في حاشية «بر»: + «خلقه الله»؛ وفي المحاسن والعلل والخصال: + «خلقه».

٤. «الروحانيّين» ـ بضمّ الراء ـ نسبة إلى الروح، والألف والنون من مزيدات النسبة، وهم الجواهر النورانيّة التي وجودها غير متعلّق بالأجسام. راجع: شرح صدر المتألّهين، ص ٦٦؛ و شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٦٢؛ والوافي، ج ١، ص ٦١.

٥. في المحاسن: «وأكرمتُك».

٦. «الأُجاج»: الشديد الملوحة والمرارة. لسان العرب، ج ٢، ص ٢٠٧ (أجج).

٧. في المحاسن والعلل: «الظلماني». ٨. في المحاسن والعلل: + «الله».

٩. حمله في شرح المازندراني على الاستفهام للتوبيخ والتعيير.

١٠. في «الف، ف»: ـ «مثل». ١١. في العلل: «عصيتني».

١٢. المذكور بالتفصيل فيما يلي: ثمانية وسبعون، ولا منافاة؛ إمّا لعدم اعتبار مفهوم العدد، أو لكون التكرار منه عليه السلام ←

فَكَانَ[1] مِمَّا أَعْطَى[2] الْعَقْلَ[3] مِنَ الْخَمْسَةِ وَالسَّبْعِينَ الْجُنْدَ:

الْخَيْرُ، وَهُوَ وَزِيرُ الْعَقْلِ، وَجَعَلَ ضِدَّهُ الشَّرَّ، وَهُوَ وَزِيرُ الْجَهْلِ.

وَالْإِيمَانُ وَضِدَّهُ الْكُفْرَ.

وَالتَّصْدِيقُ وَضِدَّهُ الْجُحُودَ.

وَالرَّجَاءُ وَضِدَّهُ الْقُنُوطَ.

وَالْعَدْلُ وَضِدَّهُ الْجَوْرَ.

وَالرِّضَا وَضِدَّهُ السُّخْطَ.

وَالشُّكْرُ وَضِدَّهُ الْكُفْرَانَ.

وَالطَّمَعُ وَضِدَّهُ الْيَأْسَ.

وَالتَّوَكُّلُ وَضِدَّهُ الْحِرْصَ[4].

وَالرَّأْفَةُ وَضِدَّهَا[5] الْقَسْوَةَ.

= للتأكيد، أو لكون الزيادة من النسّاخ، أو لجمع النسّاخ بين البدلين في بعض الفقرات غافلين عن البدليّة. وفي هامش الوافي نقلاً عن كتاب الهدايا (مخطوط): «قال الشيخ بهاء الملّة والدين رحمه الله: لعلّ الثلاثة الزائدة إحدى فقرتي الرجاء والطمع، وإحدى فقرتي الفهم، وإحدى فقرتي السلامة والعافية، فجمع الناسخون بين البدلين غافلين عن البدليّة. وقال الفاضل صدر الدين محمّد الشيرازي: لعلّ الثلاثة الزائدة الطمع والعافية والفهم؛ لاتّحاد الأوّلين مع الرجاء والسلامة المذكورين، وذكر الفهم مرّتين في مقابلة اثنين متقاربين، ولعلّ الوجه في ذلك أنّه لمّا كان كلّ منها غير صاحبته في دقيق النظر، ذكرت على حِدَة، ولمّا كان الفرق دقيقاً خفيّاً لم يحسب من العدد. ذكره في الهدايا، ثمّ قال: وقال بعض المعاصرين مثله. ومراده من بعض المعاصرين الفيض رحمه الله». أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٦٩؛ الوافي، ج ١، ص ٦٤؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٦٧.

١. في حاشية «بس»: «وكان». ٢. في المحاسن: + «الله».

٣. في العلل: «ممّا أعطاه الله عزّ وجلّ للعقل».

٤. في «ج، ب» و حاشية «ض»: «الحرض» واختاره السيّد الداماد في التعليقة، ص ٤٢ بقرينة «التوكّل». والحَرَض ـ بالتحريك ـ بمعنى الغمّ والحزن والتبالغ في تحصيل البغية.

٥. في «ألف، ج، ض»: «وضدّه». ولا يخفى ما فيه.

وَالرَّحْمَةُ وَضِدُّهَا الْغَضَبَ[١].

وَالْعِلْمَ وَضِدَّهُ الْجَهْلَ.

وَالْفَهْمَ[٢] وَضِدَّهُ الْحُمْقَ.

وَالْعِفَّةُ[٣] وَضِدَّهَا التَّهَتُّكَ[٤].

وَالزُّهْدَ وَضِدَّهُ الرَّغْبَةَ.

وَالرِّفْقَ وَضِدَّهُ الْخُرْقَ[٥].

وَالرَّهْبَةُ وَضِدَّهَا[٦] الْجُرْأَةَ.

وَالتَّوَاضُعَ وَضِدَّهُ الْكِبْرَ[٧].

وَالتُّؤَدَةُ[٨] وَضِدَّهَا التَّسَرُّعَ.

---

١. في العلل: - «والرأفة وضدّها القسوة، والرحمة وضدّها الغضب».

٢. الفهم هنا بمعنى العقل، أو صفة فاضلة للذهن، وفي قوله ﷺ: «والفهم وضدّه الغباوة» بمعنى الفطنة. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٤٣؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩٣.

٣. في «ج»: «العفوة». والعفّة هي اعتدال القوّة الشهويّة في كلّ شيء من غير ميل إلى الإفراط والتفريط، أو هي منع البطن والفرج من المحرّمات والشبهات، ومقابلها التهتّك وعدم المبالاة بهتك ستره في ارتكاب المحرّمات. راجع: الوافي، ج ١، ص ٦٦؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ٦٩.

٤. في «بس» وشرح المازندراني والمحاسن: «الهتك».

٥. الخُرْق والخُرُق: ضدّ الرفق، و أن لايُحسن الرجل العمل والتصرّف في الأُمور؛ من خَرِقَ بالشيء: جهله ولم يحسن عمله، والخُرْق: الحمق، والخَرَق: الدَهَش من الخوف أو الحياء. وقال المازندراني: «إذا عرفت هذا فنقول: الرفق: اللين والتلطّف، والخرق: العنف والعجلة والخشونة وترك التلطّف؛ لأنّ هذه الأمور من آثار الحمق والجهل». أنظر: شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٩٨؛ الوافي، ج ١، ص ٦٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٦٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥-٧٦ (خرق).

٦. هكذا في «الف، ض، ف، و، بح» والمحاسن والعلل. وفي المطبوع وبعض النسخ: «ضدّه».

٧. في المحاسن والعلل والخصال: «التكبّر».

٨. التُؤْدة والتُؤَدة، أصله وُأدة، بمعنى التمهّل والتأنّي والتثبّت في الأمر، أي عدم العجلة وعدم المبادرة إليه بلا تفكّر. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٤٣ (وأد).

وَالْحِلْمُ وَضِدَّهُ[1] السَّفَهَ[2].

٢٢/١ وَالصَّمْتُ[3] وَضِدَّهُ الْهَذَرَ[4].

وَالإِسْتِسْلَامُ[5] وَضِدَّهُ الإِسْتِكْبَارَ.

وَالتَّسْلِيمُ وَضِدَّهُ الشَّكَّ[6].

وَالصَّبْرُ وَضِدَّهُ الْجَزَعَ.

وَالصَّفْحُ وَضِدَّهُ الإِنْتِقَامَ.

وَالْغِنىٰ وَضِدَّهُ الْفَقْرَ[7].

وَالتَّذَكُّرُ[8] وَضِدَّهُ السَّهْوَ.

---

١. هكذا في أكثر النسخ. وفي «بع» والمطبوع: «وضدّها».

٢. «السفه»: ضدّ الحلم، وأصله الخفّة والحركة، والمراد هنا إمّا الاضطراب في الرأي، أو خفّة النفس وحركتها إلى ما لايليق. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٣٤ (سفه)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٧٩؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٠٨.

٣. «الصمت»: طول السكوت. وقيل: هو السكوت، ويقال: صَمَتَ العليل وأصمت: إذا اعتقل لسانه. هذا في اللغة، وأمّا في الشروح فهو السكوت عمّا لايحتاج إليه ولاطائل فيه وضدّه الهذر، وهو الهذيان والكلام الذي لافائدة فيه. اُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٥١، لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥ (صمت).

٤. «الهذر»: الكلام الذي لايعبأ به ولا فائدة فيه. اُنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٩ (هذر).

٥. قال العلّامة الفيض: «الاستسلام هو الطاعة والانقياد لكلّ ما هو حقّ، والتسليم هو الإذعان للحقّ من غير تزلزل واضطراب». وقيل غير ذلك. راجع: الوافي، ج ١، ص ٦٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٠٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٧٠.

٦. في «بو» والمحاسن والعلل والخصال: «التجبّر». وفي المحاسن والعلل والخصال: + «والعفو وضدّه الحقد، والرقّة -في العلل: «الرحمة» - وضدّها الشقوة، واليقين وضدّها الشكّ». وفي الوافي: «وربّما يوجد في بعض نسخ الكافي وغيره: التسليم وضدّه التجبّر، والعفو وضدّه الحقد، والرقّة وضدّها القسوة، واليقين وضدّه الشكّ».

٧. في «بو»: - «والصبر وضدّه الجزع، والصفح وضدّه الانتقام، والغنى وضدّه الفقر». والمراد من الغنى هاهنا غنى النفس، لا الغنى بالمال؛ لأنّه ليس بصنعه، فكم من عاقل لبيب ليس له مال. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٦٣.

٨. في «ب، ف، بس، بف، بو» و حاشية «ج» والمحاسن والخصال وحاشية ميرزا رفيعا: «والتفكّر».

وَالْحِفْظُ وَضِدَّهُ النِّسْيَانَ.
وَالتَّعَطُّفُ وَضِدَّهُ الْقَطِيعَةَ[١].
وَالْقُنُوعُ وَضِدَّهُ الْحِرْصَ.
وَالْمُوَاسَاةُ[٢] وَضِدَّهَا الْمَنْعَ.
وَالْمَوَدَّةُ وَضِدَّهَا الْعَدَاوَةَ.
وَالْوَفَاءُ وَضِدَّهُ الْغَدْرَ.
وَالطَّاعَةُ وَضِدَّهَا الْمَعْصِيَةَ.
وَالْخُضُوعُ وَضِدَّهُ التَّطَاوُلَ[٣].
وَالسَّلَامَةُ وَضِدَّهَا الْبَلَاءَ.
وَالْحُبُّ وَضِدَّهُ الْبُغْضَ.
وَالصِّدْقُ وَضِدَّهُ الْكَذِبَ.
وَالْحَقُّ وَضِدَّهُ الْبَاطِلَ.
وَالْأَمَانَةُ وَضِدَّهَا الْخِيَانَةَ.
وَالْإِخْلَاصُ وَضِدَّهُ الشَّوْبَ[٤].
وَالشَّهَامَةُ[٥] وَضِدَّهَا الْبَلَادَةَ.

---

١. «القطيعة» مصدرٌ مثل القطع، يقال: قطع رحمه قطعاً وقطيعة، أي عقّها ولم يصلها. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٨٠ (قطع).

٢. «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق، وأصلها بالهمزة، والقلب بالواو للتخفيف. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٥٠ (أسو).

٣. «التطاول»: الترفّع والعلوّ، أو إظهار الطَّوْل والفضل، يقال: تطاول على الناس، أي علاهم وترفّع عليهم، أو رأى أنّ له عليهم فضلاً في القدر، أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٢ (طول).

٤. في العلل: «الشرك». و«الشَّوب» و«الشياب»: الخَلط. لسان العرب، ج ١، ص ٥١٠ (شوب).

٥. «الشهامة»: الجلادة وذكاء الفهم، يقال: شَهُمَ الرجل شهامة، إذا كان جَلِداً ذَكِيَّ الفُؤاد. و«البلادة»: ضدّ الذكاء، أي خمود الفهم وجموده. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٦٣ (شهم)، وج ٢، ص ٤٤٩ (بلد).

وَالْفَهْمُ وَضِدَّهُ الْغَبَاوَةَ[١].

وَالْمَعْرِفَةُ وَضِدَّهَا الْإِنْكَارَ.

وَالْمُدَارَاةُ وَضِدَّهَا الْمُكَاشَفَةَ[٢].

وَسَلَامَةُ الْغَيْبِ[٣] وَضِدَّهَا الْمُمَاكَرَةَ.

وَالْكِتْمَانُ وَضِدَّهُ الْإِفْشَاءَ.

وَالصَّلَاةُ وَضِدَّهَا الْإِضَاعَةَ.

وَالصَّوْمُ وَضِدَّهُ الْإِفْطَارَ.

وَالْجِهَادُ وَضِدَّهُ النُّكُولَ[٤].

وَالْحَجُّ وَضِدَّهُ نَبْذَ الْمِيثَاقِ.

وَصَوْنُ[٥] الْحَدِيثِ وَضِدَّهُ النَّمِيمَةَ.

وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَضِدَّهُ الْعُقُوقَ.

وَالْحَقِيقَةُ وَضِدَّهَا الرِّيَاءَ.

وَالْمَعْرُوفُ وَضِدَّهُ الْمُنْكَرَ.

وَالسَّتْرُ وَضِدَّهُ التَّبَرُّجَ[٦].

---

١ . في العلل: «الفطنة وضدّها الغباوة»، وقال في المرآة: «ولعلّه أولى؛ لعدم التكرار» وقال المازندراني: «ويمكن أن يقال: المراد بالفهم هنا الفطنة، وهي جودة تهيّئ الذهن لاكتساب العلوم». مرآة العقول، ج ١، ص ٧١؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٣٣.

٢ . في بعض نسخ المحاسن: «المخاشنة». والمراد من المكاشفة: المنازعة والمجادلة وإظهار العداوة للناس، كما قال به المازندراني في شرحه، وميرزا رفيعا في حاشيته.

٣ . في حاشية «بع» وبعض نسخ المحاسن: «القلب».

٤ . «النكول»: الامتناع، من نَكَلَ عن الأمر نكولاً، أي امتنع؛ أو الجُبن، من نكل عن العدوّ نكولاً، أي جبن. أُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥؛ النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).

٥ . في العلل: «وصدق».

٦ . «التبرّج»: إظهار المرأة زينتها ومحاسنها. الصحاح، ج ١، ص ٢٩٩ (برج).

وَالتَّقِيَّةُ وَضِدَّهَا الْإِذَاعَةَ.

وَالْإِنْصَافُ وَضِدَّهُ الْحَمِيَّةُ[١].

وَالتَّهْيِئَةُ[٢] وَضِدَّهَا الْبَغْيَ.

وَالنَّظَافَةُ وَضِدَّهَا الْقَذَرَ[٣].

وَالْحَيَاءُ وَضِدَّهُ[٤] الْجَلَعَ[٥].

وَالْقَصْدُ[٦] وَضِدَّهُ الْعُدْوَانَ.

وَالرَّاحَةُ وَضِدَّهَا التَّعَبَ.

وَالسُّهُولَةُ وَضِدَّهَا الصُّعُوبَةَ.

وَالْبَرَكَةُ[٧] وَضِدَّهَا الْمَحْقَ.

---

١. «الحميّة»: الأنفة والغيرة، تقول: حميتُ عن كذا حميّةً، إذا أنفتَ منه وداخلك عارٌ وأنفةٌ أن تفعله. وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٩٧: «والمراد كون الإنسان بحيث يحمله الغيرة النفسانيّة والتعصّب لمذهب أو شيء حتّى يتجاوز عن العدل ويتعدّى عن الحقّ، وهو من صفات الجهل؛ لأنّه ضدّ الإنصاف والعدل». وقريب منه في الوافي، ج ١، ص ٧٤. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٢٣٢١ (حمى).

٢. في «بح»: «النهية». وقال الفيض: «في بعض النسخ بالنون قبل الهاء، فإن صحّت فهي اسم من انتهى عن المنكر وتناهى عنه». وقرأها الداماد: «البهشة» وهي الارتياح لذي فضل وللمعروف وأحبّائه والميل إليه. والمراد من «التهيئة» هنا التثبّت في الأُمور والاستقامة على المأمور، أو الكون على حالة واحدة، أو الموافقة والمصلحة بين الجماعة وإمامهم. أُنظر التعليقة للداماد ص ٤٥؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٩٧؛ الوافي، ج ١، ص ٧٤.

٣. في المحاسن والعلل: «القذارة».

٤. هكذا في أكثر النسخ. وفي «جس» والمطبوع: «وضدّها».

٥. «الجَلَع»: قلّة الحياء. وفي «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وحاشية بدر الدين والمحاسن والعلل والخصال والوافي: «الخلع». بمعنى النزع، ووجه كونه ضدّ الحياء ظاهر، فإنّ من لم يستحي فكأنّه نزع عن نفسه قيد الشرع وعقال العقل ولباس الحياء. واحتمل المازندراني كلا الوجهين. أُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٧ (جلع).

٦. «القصد»: الاعتدال وعدم الميل إلى أحد طرفي الإفراط والتفريط، والعدوان: التجاوز عن الحدّ والوسط. أُنظر: النهاية، ج ٤، ص ٦٧ (قصد) و ج ٣، ص ١٩٣ (عدو).

٧. «البركة»: الثبات والدوام، وهو من بَرَك البعير: إذا ناخ في موضع ولزمه، تطلق البركة على الزيادة ←

وَالْعَافِيَةُ وَضِدَّهَا الْبَلَاءَ.

وَالْقَوَامُ[١] وَضِدَّهُ الْمُكَاثَرَةُ[٢].

وَالْحِكْمَةُ[٣] وَضِدَّهَا الْهَوىٰ.

وَالْوَقَارُ وَضِدَّهُ الْخِفَّةَ.

وَالسَّعَادَةُ وَضِدَّهَا الشَّقَاوَةَ.

وَالتَّوْبَةُ وَضِدَّهَا الْإِصْرَارَ.

٢٣/١ وَالإِسْتِغْفَارُ وَضِدَّهُ الِاغْتِرَارَ[٤].

وَالْمُحَافَظَةُ وَضِدَّهَا التَّهَاوُنَ.

وَالدُّعَاءُ وَضِدَّهُ الِاسْتِنْكَافَ.

وَالنَّشَاطُ وَضِدَّهُ الْكَسَلَ.

وَالْفَرَحُ وَضِدَّهُ الْحَزَنَ.

وَالْأُلْفَةُ وَضِدَّهَا الْفُرْقَةَ[٥].

وَالسَّخَاءُ وَضِدَّهُ الْبُخْلَ.

← والنماء، والأصل هو الأوّل، وضدّها المَحْق، بمعنى النقص والمحو والإبطال وذهاب البركة. أنظر: النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك)؛ وج ٤، ص ٣٠٣ (محق).

١. «القَوام»: العدل ومايعاش به، والمراد هنا القناعة بما يقوم به الشخص في الدنيا، ويتقوّى به في العبادة. والمكاثرة خلافه، وهي جمع الأسباب والحرص على التكاثر في متاع الحياة الدنيا ممّا يزول ويبقى حسرته. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٧ (قوم)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٩٩، وسائر الشروح.

٢. في حاشية «ف، بح»: «المكاشرة» وهي المضاحكة.

٣. في الوافي «الحكمة: هي الأخذ باليقينيّات الحقّة في القول والعمل».

٤. «الاغترار»: الغفلة، والاسم منه الغِرّة، وهي الغفلة والجرأة، والمراد هاهنا هو الغفلة عن التقصير بسبب غلبة الهوى. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٨ (غرر).

٥. في «بر، بف» والمحاسن وحاشية بدرالدين: «العصبيّة».

فَلا تَجْتَمِعُ[١] هٰذِهِ الْخِصَالُ كُلُّهَا مِنْ أَجْنَادِ الْعَقْلِ إِلَّا فِي نَبِيٍّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيٍّ أَوْ مُؤْمِنٍ قَدِ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، وَأَمَّا سَائِرُ ذٰلِكَ مِنْ مَوَالِينَا فَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بَعْضُ هٰذِهِ الْجُنُودِ حَتّىٰ يَسْتَكْمِلَ وَيَنْقىٰ[٢] مِنْ جُنُودِ[٣] الْجَهْلِ، فَعِنْدَ ذٰلِكَ يَكُونُ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ، وَإِنَّمَا يُدْرَكُ ذٰلِكَ[٤] بِمَعْرِفَةِ الْعَقْلِ وَجُنُودِهِ، وَبِمُجَانَبَةِ[٥] الْجَهْلِ وَجُنُودِهِ؛ وَفَّقَنَا اللهُ[٦] وَإِيَّاكُمْ لِطَاعَتِهِ وَمَرْضَاتِهِ»[٧].

١٥ / ١٥ . جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَا كَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْعِبَادَ بِكُنْهِ عَقْلِهِ قَطُّ».

وَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّا - مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ - أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلىٰ قَدْرِ عُقُولِهِمْ»[٨].

١٦ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

---

١ . في «ب» وشرح صدرالمتألّهين: «فلا يجتمع». وفي «بح، بس» وشرح المازندراني: «ولا تجتمع». وفي الوافي: «ولا يجتمع». وفي المحاسن: «ولا تكمل».

٢ . في «ألف» والمحاسن والعلل: «ويتّقى».

٣ . في المحاسن: - «جنود».

٤ . في المحاسن والخصال: «الفوز».

٥ . في «الف، ب، ض، بح» وشرح المازندراني و الوافي: «ومجانبة».

٦ . في العلل: «وفّقنا وعلّمنا الله».

٧ . المحاسن، ص ١٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢. وفي الخصال، ص ٥٨٨، أبواب السبعين ومافوقه، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، عن عليّ بن حديد؛ علل الشرائع، ص ١١٣، ح ١٠، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله البرقي، عن عليّ بن حديد. تحف العقول، ص ٣٩٩، عن الإمام الكاظم ﷺ في ضمن وصيّته لهشام، نحوه. الوافي، ج ١، ص ٥٦، ح ٣.

٨ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٠٩؛ والمحاسن، ص ١٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٧؛ والأمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٦ بسند آخر، و في الأخير مع زيادة في أوّله. تحف العقول، ص ٣٧، عن النبيّ ﷺ من قوله: «إنّا معاشر». وراجع: التوحيد، ص ١١٩. الوافي، ج ١، ص ١٠٧، ح ١٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٨٠، ح ١٢٢.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ قُلُوبَ الْجُهَّالِ تَسْتَفِزُّهَا[1] الْأَطْمَاعُ، وَتَرْتَهِنُهَا[2] الْمُنىٰ، وَتَسْتَعْلِقُهَا[3] الْخَدَائِعُ»[4].

١٧ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ[5] عُبَيْدِ اللهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ:

---

١. في «بر» وشرح صدر المتألّهين: «يستفزّها». وتستفزّها الأطماع، أي تستخفّها وتُخرجها عن مقرّها، وتخدعها عن غفلة حتّى ألقاها في مَهلكة. اُنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩١ (فزز).

٢. في شرح صدر المتألّهين: «يرتهنها»، وقال: «إنّ قلوبهم مقيّدة، مرتهنة بالأمانيّ الفارغة والآمال الكاذبة، فكثيراً ما يفرحون بها وتطمئنّ قلوبهم إليها». وقال المجلسي: «أي تأخذها وتجعلها مشغولة بها، ولا تتركها إلّا بحصول ما تتمنّاه، كما أنّ الرهن لا ينفكّ إلّا بأداء المال». اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ١٠٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٧٦.

٣. «تستعلقها» أي تصيدها وتربطها بالحبال. وفي «ألف، ب، ف» وحاشية «ج» والوافي: «تستغلقها» بمعنى تستسخرها وتستعبدها. وفي «بر» وحاشية «ب» وحاشية ميرزا رفيعا: «تستقلقها» من القَلَق، بمعنى الانزعاج، أي تجعلها الخدائع منزعجة منقطعة عن مكانها. وفي «ج»: «تستعقلها». وفي شرح صدر المتألّهين: «يستعلقها». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٩ (علق)، و ص ١٥٤٨ (قلق)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٨ (علق)، و ص ١٢١٤ (غلق)، و ص ١٢٢٠ (قلق).

٤. الجعفريات، ص ٢٤٠؛ تحف العقول، ص ٢١٩، عن أمير المؤمنين. الوافي، ج ١، ص ١٠٨.

٥. في حاشية «ج»: «و» بدل «عن». ويُحتمل صحّة هذه النسخة؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم ـ والد عليّ بن إبراهيم ـ عن عبيدالله بن عبدالله الدهقان، عن درست بن أبي منصور في الأمالي للصدوق، ص ٤٣٦، المجلس ٨١، ح ٣ و ٤. ولم نجد رواية جعفر بن محمّد الأشعري عن عبيدالله الدهقان ـ مع الفحص الأكيد ـ في موضع. لكن بعد ما ورد في بعض الأسناد من رواية إبراهيم بن هاشم عن درست [بن أبي منصور] بواسطتين ـ كما في الكافي، ح ٣١٥٠، و ح ٣٢٣٥، و ح ٤٦٢٤، و ح ١٠٣٣٠، و... ـ وبعد غرابة رواية جعفر بن محمّد الأشعري عن درست ـ كما نبّه عليه العلاّمة الخبير السيّد موسى الشبيريّ دام ظلّه في تعليقته على السند ـ وورودِ رواية من يسمّى بجعفر بن محمّد، كجعفر بن محمّد بن بشار «يسار، سنان، بشير» ـ والظاهر اتّحاد الجميع ووقوع التصحيف في بعض العناوين ـ وجعفر بن محمّد الكوفي، في بعض الأسناد عن عبيدالله الدهقان ـ كما في معاني الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٣٠ و ٣١؛ ثواب الأعمال، ص ١٥٣، ح ٢، ص ٢٣٠، ح ١؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١، المجلس ١٠، ح ٦؛ الكافي، ح ٣٥٥٨؛ السرائر، ج ٣، ص ٦٢٦ ـ ٦٢٧ ـ و احتمال زيادة قيد الأشعري؛ بأن كان مكتوباً في الهامش تفسيراً لجعفر بن محمّد، ثمّ أُدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، بعد هذا كلّه لا تطمئنّ النفس بصحّة النسخة المشتملة على «و» بدل «عن».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «أَكْمَلُ النَّاسِ عَقْلاً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً»[١].

١٨ / ١٨ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ[٢]، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ الرِّضَا عليه السلام، فَتَذَاكَرْنَا الْعَقْلَ وَالْأَدَبَ، فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، الْعَقْلُ حِبَاءٌ[٣] ١ / ٢٤
مِنَ اللهِ، وَالْأَدَبُ كُلْفَةٌ[٤]؛ فَمَنْ تَكَلَّفَ الْأَدَبَ، قَدَرَ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ تَكَلَّفَ الْعَقْلَ، لَمْ يَزْدَدْ بِذٰلِكَ إِلَّا جَهْلاً»[٥].

---

١ . الوافي، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٢.

٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، جر». وفي «بر»: «عليّ بن إبراهيم عن أبي هاشم الجعفري». وفي «بف»: «عليّ بن هاشم عن أبي هاشم الجعفري». وفي المطبوع: «عليّ، [عن أبيه] عن أبي هاشم الجعفري».
لايقال: إنّ عليّ بن إبراهيم لم يدرك أباهاشم الجعفري، ولم يثبت روايته عنه، بخلاف أبيه، فإنّه يروي عنه، فيكون الصواب ما في المطبوع.
فإنّه يقال: عدم إدراك عليّ بن إبراهيم لأبي هاشم الجعفري ليس بثابت؛ فقد روى سعد بن عبدالله عن أبي هاشم الجعفري في الغيبة للطوسي، ص ٢٠٥، ح ١٧٣، وص ٢٠٦، ح ١٧٥ ـ وقد عبّر عنه بـ «داود بن قاسم الجعفري» ـ، وص ٢٠٧، ح ١٧٦، و ص ٤٣٠، ح ٤٢١. وروى عنه أبو القاسم الكتنجي الحيّ في سنة ٣٢٨، في الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ٤٢٦.
فعليه من المحتمل إدراك عليّ بن إبراهيم إيّاه وروايته عنه، يؤيّد هذا الاحتمال بعض ما ورد في الأسناد من رواية عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن أبي هاشم الجعفري. كما في الكافي، ح ٤٦٣٠؛ فإنّه مضافاً إلى عدم ذكر «عن أبيه» في أكثر النسخ ـ كما في هامش المطبوع ـ أورد الشيخ الطوسي الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٠٢١ ـ والخبر مأخوذ من الكافي من غير تصريح ـ عن عليّ بن إبراهيم عن أبي هاشم الجعفري، وهذا كاشف عن خلوّ نسخة الشيخ أيضاً عن «عن أبيه». وكذا ما ورد في عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٦؛ فقد أورده الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ١٤، ص ٥٥٦، ح ١٩٨١٠، من دون ذكر «عن أبيه».
والمظنون قويّاً، أنّ ذكر «عن أبيه» بين عليّ [بن إبراهيم] وأبي هاشم الجعفري قد نشأ من أُنس ذهن النسّاخ بذكر عبارة «عن أبيه» بعد عليّ [بن إبراهيم]؛ لكثرة روايات عليّ بن إبراهيم عن أبيه جدّاً. والمتتبّع في الأسناد يرى برأي العين أنّ هذا الأنس من العوامل الواضحة لوقوع بعض الزيادات في الأسناد، سيّما أسناد عليّ بن إبراهيم.

٣ . «الحباء»: العطاء، يقال: حباه يحبوه، أي أعطاه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

٤ . «الكلفة»: ما تتكلّفه وتختاره على خلاف عادتك، وعلى مشقّة من أمر في نائبة أو حقّ. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠٧ (كلف).

٥ . تحف العقول، ص ٤٤٨ ـ الوافي، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢١.

١٩ / ١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ لِي جَاراً كَثِيرَ الصَّلَاةِ، كَثِيرَ الصَّدَقَةِ، كَثِيرَ الْحَجِّ، لا بَأْسَ بِهِ[١]، قَالَ: فَقَالَ عليه السلام: «يَا إِسْحَاقُ، كَيْفَ عَقْلُهُ؟» قَالَ: قُلْتُ لَهُ[٢]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَيْسَ لَهُ عَقْلٌ، قَالَ: فَقَالَ: «لا يَرْتَفِعُ[٣] بِذلِكَ[٤] مِنْهُ»[٥].

٢٠ / ٢٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيِّ، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَ:

قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام[٦]: لِمَاذَا بَعَثَ اللهُ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ عليه السلام بِالْعَصَا

---

١. «لا بأس به»، أي لايظهر منه عداوة لأهل الدين وشدّة على المؤمنين، أو لا يطّلع منه على معصية. الوافي، ج ١، ص ١١٠. و راجع: شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٨٧.

٢. في «ب، و، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: - «له».

٣. في «ب، ج، ض، و» و حاشية «بح، بس، بف» وحاشية ميرزا رفيعا: «لاينتفع».

٤. في حاشية «بس»: «بذاك».

٥. راجع: الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ٢٨ . الوافي، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٢.

٦. الخبر رواه الصدوق في عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٢، وعلل الشرائع، ص ١٢١، ح ٦، وفيهما: «لأبي الحسن الرضا عليه السلام». لكن قيد «الرضا» في الكتابين زائدٌ؛ فإنّ ابن السكّيت هذا، هو يعقوب بن إسحاق السكّيت النحوي المعروف، ترجم له النجاشي في رجاله، ص ٤٤٩، الرقم ١٢١٤ وقال: «كان متقدّماً عند أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السّلام ... وقتله المتوكّل لأجل التشيّع».

والظاهر من «أبي الحسن» في كلام النجاشي، هو أبوالحسن الثالث عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام، كما لايخفى على المتتبّع العارف بأساليب كلام النجاشي. يؤيّد ذلك:

أوّلاً: أنّ ابن السكّيت توفّي سنة ٢٤٤ ـ كما هو المشهور ـ وقد بلغ عمره ثمانياً وخمسين سنة، وقد استشهد مولانا أبو الحسن الرضا عليه السلام سنة ٢٠٣، فيستبعد جدّاً إدراك ابن السكّيت إيّاه عليه السلام بحيث يروي عنه. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٢٧٣، الرقم ٧٥٦٦؛ معجم الأدباء، ج ٢٠، ص ٥٠، الرقم ٢٦؛ وفيات الأعيان، ج ٦، ص ٣٩٥، الرقم ٨٢٧؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ١٨، ص ٥٥١، الرقم ٦٠٤.

ثانياً: ما ورد في الأمالي للطوسي، ص ٥٨٠، المجلس ٢٤، ح ١٢٠٢ و ١٢٠٣ من رواية يعقوب بن السكّيت

⇐

وَيَدِهِ[١] الْبَيْضَاءِ وَآلَةِ السِّحْرِ[٢]، وَبَعَثَ عِيسىٰ ‌عليه السلام بِآلَةِ الطِّبِّ، وَبَعَثَ مُحَمَّداً ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلىٰ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ ـ بِالْكَلَامِ وَالْخُطَبِ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ‌عليه السلام: «إِنَّ اللهَ لَمَّا بَعَثَ مُوسىٰ ‌عليه السلام كَانَ الْغَالِبُ عَلىٰ أَهْلِ[٣] عَصْرِهِ السِّحْرَ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللهِ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي وُسْعِهِمْ مِثْلُهُ[٤]، وَمَا أَبْطَلَ[٥] بِهِ سِحْرَهُمْ، وَأَثْبَتَ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ؛ وَإِنَّ اللهَ بَعَثَ عِيسىٰ[٦] ‌عليه السلام فِي وَقْتٍ قَدْ ظَهَرَتْ[٧] فِيهِ الزَّمَانَاتُ[٨]، وَاحْتَاجَ النَّاسُ إِلَى الطِّبِّ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالىٰ بِمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، وَبِمَا أَحْيَا لَهُمُ الْمَوْتىٰ وَأَبْرَأَ[٩] الْأَكْمَهَ[١٠] وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِ اللهِ تَعَالىٰ، وَأَثْبَتَ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ؛ وَإِنَّ اللهَ تَعَالىٰ بَعَثَ مُحَمَّداً ‌صلى الله عليه وآله فِي وَقْتٍ كَانَ الْغَالِبُ عَلىٰ أَهْلِ[١١] عَصْرِهِ الْخُطَبَ وَالْكَلَامَ

← النحوي عن أبي الحسن عليّ بن محمّد بن الرضا عليهم السلام.

وثالثاً: ما ورد في مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب، ج ٤، ص ٤٣٤؛ من أنّه قال: «وقال المتوكّل لابن السكّيت: اسأل ابن الرضا مسألة عوصاء بحضرتي، فسأله، فقال: لم بعث الله موسى بالعصا؟» فذكر مضمون الخبر مع تفصيل؛ فراجع.

فتحصّل أنّ المراد من «أبي الحسن ‌عليه السلام» في سندنا هذا، هو أبوالحسن الثالث ‌عليه السلام.

١. في «ب، بس، بف» والاحتجاج: «وبيده».

٢. «السحر» في اللغة: الأُخذة التي تأخذ العين حتّى يظنّ أنّ الأمر كما يُرى وليس الأصل على ما يُرى، وصرف الشيء عن وجهه؛ وكلّ ما لطف مأخذه ودقّ فهو سحر. وفي عرف الشرع مختصّ بكلّ أمر يخفى سببه ويتخيّل على غير حقيقته، ويجري مجرى الخِداع. اُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٨؛ المصباح المنير، ص ٢٦٨ (سحر)؛ وشرح صدر المتألّهين، ص ١٠٧.

٣. في «ج»: - «أهل».

٤. في العيون: «بما لم يكن عند القوم وفي وسع القوم مثله».

٥. في العلل: «وبما أبطل».

٦. في «ب، و، بس»: + «بن مريم».

٧. في «و، بس»: «قد ظهر».

٨. «الزمانات»: جمع الزمانة، وهي آفة في الإنسان بل في الحيوان، أو في عضو منه يمنعه عن الحركة، كالفالج واللغوة والبرص وغيرها. شرح صدر المتألّهين، ص ١٠٧. وانظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣١ (زمن).

٩. في العلل والعيون: + «لهم».

١٠. «الأكمه»: هو الذي يولد مطموس العين، أي الأعمى. وقد يقال لمن تذهب عينه. المفردات للراغب، ص ٧٢٦ (كمه).

١١. في «ألف، بح»: - «أهل».

٢٥/١ ـ وَأَظُنُّهُ قَالَ: الشِّعْرَ[١] ـ فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالىٰ[٢] مِنْ مَوَاعِظِهِ وَحِكَمِهِ[٣] مَا أَبْطَلَ بِهِ قَوْلَهُمْ، وَأَثْبَتَ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ».

قَالَ: فَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: تَاللهِ[٤]، مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ قَطُّ، فَمَا الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ الْيَوْمَ؟

قَالَ: فَقَالَ عليه السلام: «الْعَقْلُ؛ يَعْرِفُ بِهِ[٥] الصَّادِقَ عَلَى اللهِ فَيُصَدِّقُهُ[٦]، وَالْكَاذِبَ عَلَى اللهِ فَيُكَذِّبُهُ[٧]».

قَالَ: فَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: هٰذَا وَاللهِ هُوَ الْجَوَابُ[٨].

٢١ / ٢١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنِ الْمُثَنَّى[٩] الْحَنَّاطِ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعْشىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ مَوْلىً لِبَنِي شَيْبَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَامَ قَائِمُنَا، وَضَعَ اللهُ يَدَهُ[١٠] عَلىٰ رُؤُوسِ الْعِبَادِ، فَجَمَعَ

---

١ . في الوافي: «والشعر».
٢ . في العلل والعيون: «من كتاب الله عزّ وجلّ».
٣ . في «ب، ج، و، ف، بح، بس» و حاشية «ض، بر، بف» والعلل والعيون والبحار: «وأحكامه». وفي «ألف»: «وحكمه وأحكامه».
٤ . قرأه المازندراني: «بالله» وقال: «بالله، بدون ألف قبل الجلالة على ماهو المصحّح من النسخ. ولفظة «باء» تحتمل وجهين: الأوّل: أن تكون باء القسم أو تاءه، والثاني: أن تكون حرف النداء للتعجّب». شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩٦.
٥ . أي يعرف الخلقُ بالعقل الصادقَ والكاذب على الله، فهو دليل كون العقل هو الحجّة. وفي «ف، بح»: «به يعرف». وفي البحار والوافي: «تعرف به».
٦ . في الوافي: «فتصدّقه».
٧ . في الوافي: «فتكذّبه».
٨ . علل الشرائع، ص ١٢١، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٢، بسندهما عن الحسين بن محمّد بن عامر، عن أبي عبدالله السيّاري. تحف العقول، ص ٤٥٠، من قوله: «ما الحجّة على الخلق اليوم» . الوافي، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٢١٠، ح ١٥، وفيه إلى قوله: «ما رأيت مثلك قطّ».
٩ . في «ألف، ب، ض، و، بح، بس»: «مثنّى» من دون الألف واللام.
١٠ . الضمير في «يده» راجع إلى الله تعالى، أو إلى القائم عليه السلام، و «يده» كناية عن الرحمة والشفقة والنعمة والإحسان، أو كناية عن الواسطة في الفيض. والمراد من الرؤوس نفوسهم الناطقة، فالمعنى: أنزل رحمته وأكمل نعمته، أو واسطة جوده وفيضه، والمراد بها إمّا القائم عليه السلام، أو العقل الذي هو أوّل ما خلق الله، أو ملك من

⇐

بِهَا عُقُولَهُمْ وَكَمَلَتْ بِهِ[١] أَحْلامُهُمْ[٢]»[٣].

٢٢ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «حُجَّةُ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيُّ، وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللهِ[٤] الْعَقْلُ»[٥].

٢٣ / ٢٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مُرْسَلاً، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «دِعَامَةُ[٦] الْإِنْسَانِ الْعَقْلُ، وَالْعَقْلُ مِنْهُ الْفِطْنَةُ[٧] وَالْفَهْمُ وَالْحِفْظُ وَالْعِلْمُ، وَبِالْعَقْلِ يَكْمُلُ[٨]، وَهُوَ دَلِيلُهُ وَمُبْصِرُهُ[٩] وَمِفْتَاحُ أَمْرِهِ، فَإِذَا كَانَ تَأْيِيدُ عَقْلِهِ

ملائكة قدسه ونور من أنوار عظمته. راجع: شرح صدر المتألهين، ص ١١٠؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٣٩٩ـ ٤٠٢؛ الوافي، ج ١، ص ١١٤؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٨٠.

١ . في كمال الدين: «بها».

٢ . «الأحلام»: جمع الحِلْم بمعنى العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبّت في الأُمور، وذلك من شعار العقلاء. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

٣ . كمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣١، بسنده عن الحسين بن محمّد ـ الوافي، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٥؛ و ج ٢، ص ٤٥٦، ح ٩٧٣.

٤ . في «ب، و، بس»: «بين الله وبين العباد».

٥ . الوافي، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٤.

٦ . «دعامة البيت»: الأُسطوان الذي يعتمد عليه السقف، ودعامة كلّ شيء هي أصله الذي ينشأ منه فروع أحواله وشعب أوصافه وكمالاته. انظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠١ (دعم).

٧ . في العلل: «ومن العقل الفطنة».

٨ . في المطبوع: «يكمّل» بالتشديد. وقرأه صدر المتألّهين مجهولاً من الإفعال أو التفعيل؛ حيث قال: «...وبكونه مكمّلاً للإنسان». والظاهر من كلام المازندراني تجرّده معلوماً؛ حيث قال: «أي يكمل الإنسان؛ لأنّ العقل مبدأ لجميع الخيرات ... التي بها يصير الإنسان كاملاً».

٩ . في «و»: «مبصّره» اسم الفاعل من التفعيل، و في «ج، بر، بس»: «مَبْصَره» بهيئة اسم المكان. وفي هذه الكلمة احتمالات ثلاث: الأوّل: بفتح الميم والصاد وسكون الباء، بمعنى الحجّة ـ كما في اللغة ـ أي ما فيه بصيرته وعلمه. هذا هو مختار السيّد الداماد في التعليقة. الثاني: اسم الفاعل من الإفعال أو التفعيل. قال به الفيض

مِنَ النُّورِ، كَانَ عَالِماً، حَافِظاً، ذَاكِراً[١]، فَطِناً، فَهِماً[٢]، فَعَلِمَ بِذٰلِكَ كَيْفَ، وَلِمَ، وَحَيْثُ[٣]، وَعَرَفَ مَنْ نَصَحَهُ وَمَنْ غَشَّهُ، فَإِذَا عَرَفَ ذٰلِكَ، عَرَفَ مَجْرَاهُ[٤] وَمَوْصُولَهُ وَمَفْصُولَهُ، وَأَخْلَصَ الْوَحْدَانِيَّةَ لِلّٰهِ وَالْإِقْرَارَ بِالطَّاعَةِ، فَإِذَا فَعَلَ ذٰلِكَ[٥]، كَانَ مُسْتَدْرِكاً لِمَا فَاتَ، وَوَارِداً عَلىٰ مَا هُوَ آتٍ، يَعْرِفُ[٦] مَا هُوَ فِيهِ، وَلِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ هٰاهُنَا، وَمِنْ أَيْنَ يَأْتِيهِ، وَإِلىٰ مَا هُوَ صَائِرٌ؛ وَذٰلِكَ[٧] كُلُّهُ مِنْ تَأْيِيدِ الْعَقْلِ»[٨].

٢٤ / ٢٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقْلُ دَلِيلُ الْمُؤْمِنِ»[٩].

٢٥ / ٢٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ السَّرِيِّ بْنِ خَالِدٍ:

١/٢٦ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: يَا عَلِيُّ، لَا فَقْرَ أَشَدُّ مِنَ الْجَهْلِ،

← والمازندراني. الثالث: اسم آلة ـ بكسر الميم وسكون الباء وفتح الصاد ـ أي ما به بصيرته. ظاهر كلام صدر المتألّهين الثاني والثالث، وجوّز الثالث المازندراني، واحتمل الكلّ المجلسي.

١ . في العلل: «ذكيّاً». ٢ . في حاشية «ج»: «فهيماً».

٣ . «كلمات استفهاميّة يطلب بكلّ منها شيء من المطالب ... فـ«كيف» سؤال عن صفة الشيء المستقرّة فيه، و«لم» سؤال عن سبب وجوده، و«حيث» سؤال عن جهته وسمته». شرح صدر المتألّهين، ص ١١٣.

٤ . «مجراه»: يحتمل الوجهين: بفتح الميم، اسم المكان؛ أو مصدر ميمي بضمّ الميم من الإجراء، أو بفتحها من الجري. قرأ بالأوّل صدر المتألّهين والفيض، واحتمل الوجهين المازندراني والمجلسي.

٥ . في «و، بر، بف»: - «ذلك». وفي حاشية «بر»: «عرف ذلك».

٦ . في «الف، و» و حاشية «ب، ج»: «ويعرف». وفي «ب»: «ليعرف». و في «ج، بس»: «فيعرف». وفي «بف»: «فعرف». ٧ . في حاشية «ض»: «وذا».

٨ . علل الشرائع، ص ١٠٣، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «فطناً فهماً». الوافي، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٦.

٩ . تحف العقول، ص ٢٠٣، مع زيادة في آخره، وفيه: «العقل خليل المؤمن». الوافي، ج ١، ص ١١٦، ح ٢٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٢٩٣.

وَلَا مَالَ أَعْوَدُ[١] مِنَ الْعَقْلِ»[٢].

٢٦ / ٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ، قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[٣] مَا خَلَقْتُ خَلْقاً أَحْسَنَ مِنْكَ[٤]، إِيَّاكَ آمُرُ، وَإِيَّاكَ أَنْهىٰ، وَإِيَّاكَ أُثِيبُ، وَإِيَّاكَ أُعَاقِبُ[٥]»[٦].

٢٧ / ٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ،

---

١ . «أعود»: أعظم عائدة، وهي المنفعة. يقال: هذا الشيء أعود عليك من كذا، أي أنفع. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٤ (عود).

٢ . المحاسن، ص ١٦، كتاب القرائن، ضمن ح ٤٧، بسنده عن السريّ بن خالد. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٩، بسند آخر؛ وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧١، ح ٥٧٦٢؛ والتوحيد، ص ٣٧٥، ضمن ح ٢٠، بسند آخر؛ الأمالي للطوسي، ص ١٤٦، المجلس ٥، ضمن ح ٥٣، بسند آخر، في وصايا عليّ بن أبي طالب إلى الحسن عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٤٦، مرسلاً عن الصادق عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٦ و ١٠، عن النبيّ صلى الله عليه وآله و ص ٩٢، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفي نهج البلاغة، ص ٤٨٨، الحكمة ١١٣ نحوه. الوافي، ج ١، ص ١٧١، ح ٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ٢٠٢٩٤.

٣ . في «بر، بس»: - «و جلالي».

٤ . في الكافي، ح ١ والمحاسن، ح ٦ والأمالي: «ما خلقت خلقاً هو أحبّ إليّ منك ولا أكمّلك ـ في المحاسن والأمالي: «أكملتك» ـ إلّا فيمن أحبّ، أما إنّي» بدل «ما خلقت خلقاً أحسن منك».

٥ . في الكافي، ح ١ والمحاسن، ح ٦ والأمالي: «إيّاك أعاقب، وإيّاك أثيب».

٦ . المحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥، [وفيه: «عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام»]؛ وح ٦؛ الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ١؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٥، وفي كلّها بسند آخر عن العلاء بن رزين، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة. وفي المحاسن، ص ١٩٢، ح ٤ و ٧؛ وص ١٩٦، ضمن ح ٢٢، والكافي، كتاب العقل والجهل، ضمن ح ١٤ [وفيه إلى قوله: «ثمّ قال له: أدبر فأدبر»]؛ وعلل الشرائع، ص ١١٣، ضمن ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام؛ المحاسن، ص ١٩٢، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨ ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام. الوافي، ج ١، ص ٥١، ح ٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٩، ح ٦٣؛ و ج ١٥، ص ٢٠٤، ح ٢٠٢٨٦.

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: الرَّجُلُ آتِيهِ وَأُكَلِّمُهُ بِبَعْضِ كَلَامِي، فَيَعْرِفُهُ كُلَّهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيهِ فَأُكَلِّمُهُ بِالْكَلَامِ، فَيَسْتَوْفِي كَلَامِي[1] كُلَّهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَيَّ كَمَا كَلَّمْتُهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيهِ فَأُكَلِّمُهُ[2]، فَيَقُولُ: أَعِدْ عَلَيَّ؟

فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، وَمَا تَدْرِي لِمَ هٰذَا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ[3]: «الَّذِي تُكَلِّمُهُ بِبَعْضِ كَلَامِكَ، فَيَعْرِفُهُ كُلَّهُ، فَذَاكَ[4] مَنْ عُجِنَتْ نُطْفَتُهُ[5] بِعَقْلِهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي تُكَلِّمُهُ، فَيَسْتَوْفِي كَلَامَكَ، ثُمَّ يُجِيبُكَ[6] عَلىٰ كَلَامِكَ، فَذَاكَ[7] الَّذِي رُكِّبَ عَقْلُهُ فِيهِ[8] فِي بَطْنِ أُمِّهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي تُكَلِّمُهُ بِالْكَلَامِ، فَيَقُولُ: أَعِدْ عَلَيَّ، فَذَاكَ[9] الَّذِي رُكِّبَ عَقْلُهُ فِيهِ بَعْدَ مَا كَبِرَ، فَهُوَ يَقُولُ لَكَ: أَعِدْ عَلَيَّ»[10].

٢٨ / ٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ مَنْ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ كَثِيرَ الصَّلَاةِ، كَثِيرَ الصِّيَامِ[11]، فَلَا تُبَاهُوا[12] بِهِ حَتّىٰ تَنْظُرُوا كَيْفَ عَقْلُهُ»[13].

---

١ . في العلل: + «فيعرف».

٢ . في الوافي: + «بالكلام».

٣ . في «ف»: + «أمّا».

٤ . في الوافي: «فذلك».

٥ . في «ف»: «فطنته».

٦ . في حاشية «ج»: «يجيئك».

٧ . في «ج»: «فذلك».

٨ . في «بس» والعلل: – «فيه».

٩ . في «ج»: «فذلك».

١٠ . علل الشرائع، ص ١٠٢، ح ١، بسنده عن الحسين بن خالد ـ الوافي، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٩.

١١ . في حاشية «ج، بس» والوافي و شرح صدر المتألّهين: «الصوم».

١٢ . «فلاتباهوا»: أي فلا تفاخروا، من المباهاة بمعنى المفاخرة. والمحتمل الآخر عند ميرزا رفيعا والمازندراني والمجلسي: كونها «فلا تباهئوا» أي فلاتؤانسوا، من البهاء، بمعنى الأنس، فحذفت الهمزة للتخفيف. اُنظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٧٧؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤١٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٨٥؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٨ (بهو)، و ج ١، ص ٣٨ (بهأ).

١٣ . راجع: ح ١٩ من هذا الكتاب ـ الوافي، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٠.

٢٩ / ٢٩ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «يَا مُفَضَّلُ، لَا يُفْلِحُ[١] مَنْ لَا يَعْقِلُ، وَلَا يَعْقِلُ مَنْ لَا يَعْلَمُ، وَسَوْفَ يَنْجُبُ[٢] مَنْ يَفْهَمُ، وَيَظْفَرُ مَنْ يَحْلُمُ[٣]، وَالْعِلْمُ جُنَّةٌ، وَالصِّدْقُ عِزٌّ، وَالْجَهْلُ ذُلٌّ، وَالْفَهْمُ مَجْدٌ، وَالْجُودُ نُجْحٌ[٤]، وَحُسْنُ الْخُلُقِ مَجْلَبَةٌ[٥] لِلْمَوَدَّةِ، وَالْعَالِمُ ١/ ٢٧
بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ اللَّوَابِسُ[٦]، وَالْحَزْمُ[٧] مَسَاءَةُ[٨] الظَّنِّ، وَبَيْنَ الْمَرْءِ وَالْحِكْمَةِ نِعْمَةُ[٩] الْعَالِمِ[١٠]، وَالْجَاهِلُ شَقِيٌّ[١١] بَيْنَهُمَا، وَاللهُ وَلِيُّ مَنْ عَرَفَهُ، وَعَدُوُّ مَنْ تَكَلَّفَهُ[١٢]، وَالْعَاقِلُ غَفُورٌ، وَالْجَاهِلُ خَتُورٌ[١٣]؛ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ .... ←

---

١ . في تحف العقول: «لا يصلح».

٢ . «يَنْجُبُ»: من النّجابة، وهي مصدر نجيب الرجال، وهو الفاضل الكريم ذو الحسب، والنفيس في نوعه، يقال: نَجُبَ يَنْجُبُ نَجابةً، إذاكان فاضلاً نفيساً في نوعه. اُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٤٨ (نجب).

٣ . «يحلُم»، أي صار حليماً، من الحلم بمعنى الأناة والتثبّت، يقال: حلم الرجل يحلم، إذا تأنّى ولم يستعجل أو بمعنى يعقل. اُنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم)؛ شرح المازندراني، ج ١، ص ٤١٩؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٧٨.

٤ . النجح والنجاح: الظفر بالحوائج. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩ (نجح).

٥ . «مَجلبة» بفتح الميم مصدر ميميّ أو اسم مكان، وبكسرها اسم آلة، قال به صدر المتألّهين في شرحه واحتمل الأوّل والثالث الفيض في الوافي والمازندراني في شرحه. وجوّز الكلّ في مرآة العقول.

٦ . «اللوابس»: جمع اللابس على غير القياس من اللُبس، أو من اللَّبس بمعنى الخلط أو الاختلاط، أو جمع لُبسة بمعنى الشبهة. اُنظر شروح الكافي؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩٧٣ (لبس).

٧ . «الحَزم»: ضبط الرجل أمرَه والحذر من فواته، من قولهم: حَزَمْتُ الشيءَ، أي شَدَدْتُه. النهاية، ج ١، ص ٣٧٩ (حزم).

٨ . في تحف العقول: «مشكاة». و«المساءة» مصدر ميميّ.

٩ . في «بس»: «نَعمة» أي بفتح النون. تعرّض له في الوافي وهو بمعنى التنعّم. وبكسر النون، إمّا مضاف إلى «العالم» إضافة بيانيّة أو لاميّة، وإمّا منوّن و«العالم» مرفوع بياناً له.

١٠ . في «ش»: «العالِمُ». وفي «بج»: «العالَمُ». وفي «بع»: «العالَمِ». وجوّز في مرآة العقول كسر اللام وفتحها. والكلمة إمّا مجرورة بالإضافة أو مرفوعة.

١١ . في حاشية «بح»: «يسعى».

١٢ . «تكلّفه» أي تكلّف عرفانه ومعرفته، وتصنّع به وأظهر منه ما ليس له، أو طلب من معرفته تعالى ما ليس في وسعه وطاقته. راجع: شروح الكافي.

١٣ . في الوافي: «في بعض النسخ بالمثلّثة، من الخثورة». و«الخَتور» من صيغ المبالغة بمعنى خبيث النفس، ←

تُكْرَمَ[١]، فَلِنْ؛ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُهَانَ[٢]، فَاخْشُنْ؛ وَمَنْ كَرُمَ أَصْلُهُ، لَانَ قَلْبُهُ؛ وَمَنْ خَشُنَ عُنْصُرُهُ[٣]، غَلُظَ كَبِدُهُ؛ وَمَنْ فَرَّطَ[٤]، تَوَرَّطَ[٥]؛ وَمَنْ خَافَ الْعَاقِبَةَ، تَثَبَّتَ[٦] عَنِ التَّوَغُّلِ فِيمَا لَا يَعْلَمُ؛ وَمَنْ هَجَمَ عَلىٰ أَمْرٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ، جَدَعَ[٧] أَنْفَ نَفْسِهِ؛ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ، لَمْ يَفْهَمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ، لَمْ يَسْلَمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ، لَمْ يُكْرَمْ[٨]؛ وَمَنْ لَمْ يُكْرَمْ، يُهْضَمْ[٩]؛ وَمَنْ يُهْضَمْ[١٠]، كَانَ أَلْوَمَ؛ وَمَنْ كَانَ كَذٰلِكَ، كَانَ أَحْرىٰ أَنْ يَنْدَمَ»[١١].

٣٠ / ٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنِ اسْتَحْكَمَتْ[١٢] .... ←

← كثير الغدر والخدعة بالناس؛ من الختر، بمعنى الغدر والخديعة والخباثة والفساد. أُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٢٩ (ختر).

١. في «ف»: «تكرّم» بالتضعيف.

٢. في «ج، ش، جه»: «تَهُنَ». وفي «و، جل، جس» و حاشية «بح»: «تهن». وفي «بر، بع»: «تُـهِن». وفـي «جـح»: «تَهِن». وفي مرآة العقول: «تهن، من وهن يهن» ثمّ قال: «الظاهر: تهان، كما في بعض النسخ».

٣. «العُنْصُر والعُنصَر»: الأصل والحسب. الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٠ (عصر).

٤. «فَرَطَ» بالتخفيف والتضعيف، وأكثر النسخ على الثاني. فَرَط وفرّط في الأمر فرطاً وتفريطاً، أي قـصّر فـيه وضيّعه حتّى فات، وفرَط فروطاً، أي سبق وتقدّم وجاوز الحدّ. أُنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٨ (فرط).

٥. «تورّط»، أي وقع في الوَرْطة، وهي الهلاك. أُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٦ (ورط).

٦. في شرح المازندراني: «تثبت، ماض من التثبّت، أو مضارع من الثبات».

٧. في «ألف، بح، بس، بف»: «جذع». و«جَدَعَ» أي قطع، من الجدع بمعنى قـطع الأنـف والأذن واليـد والشـفة. وقطع أنف النفس كناية عن الخزي والذلّ. أُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٣ (جدع).

٨. في «ف»: «لم يكرّم» بالتضعيف.

٩ و ١٠. في «ج»: «يهضّم» بالتضعيف. وفي «ألف، ب، بر، بس، بف» و التعليقة للداماد: «تهضّم» بـالماضي مـن التفعّل. و«يُهضَم» أي يُظْلَمَ ويُكْسَرُ عليه حقُّه؛ من هَضَمه عليه حقّه؛ أي ظلمه وكسر عليه حقّه. كذا «تَهَضَّمه»، أي ظلمه. أُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥٩ (هضم).

١١. تحف العقول، ص ٣٥٦، مع زيـادة فـي آخره ـ الوافـي، ج ١، ص ١١٨، ح ٣١؛ الوسـائل، ج ٢٧، ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٨.

١٢. في حاشية «ض»: «أحكمت». و«استحكمت» أي ثبتت ورسخت في نفسه بحيث يـصير خـلقاً له ومـلكة ←

لِي[1] فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، احْتَمَلْتُهُ عَلَيْهَا، وَاغْتَفَرْتُ فَقْدَ مَا سِوَاهَا، وَلَا أَغْتَفِرُ[2] فَقْدَ عَقْلٍ وَلَا دِينٍ؛ لِأَنَّ مُفَارَقَةَ الدِّينِ مُفَارَقَةُ الْأَمْنِ، فَلَا يَتَهَنَّأُ[3] بِحَيَاةٍ مَعَ مَخَافَةٍ، وَفَقْدُ الْعَقْلِ فَقْدُ الْحَيَاةِ، وَلَا يُقَاسُ إِلَّا بِالْأَمْوَاتِ»[4].

٣١ / ٣١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُحَارِبِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللهِ[5]، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِعْجَابُ[6] الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ دَلِيلٌ عَلىٰ ضَعْفِ عَقْلِهِ»[7].

٣٢ / ٣٢. أَبُو عَبْدِ اللهِ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَهُ أَصْحَابُنَا وَذُكِرَ الْعَقْلُ، قَالَ: فَقَالَ: «لَا يُعْبَأُ بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ[8] لَا عَقْلَ لَهُ».

= راسخة فيه. وقوله عليه السلام: «لي» على تضمين معنى الثبوت أو الظهور، أي ثابتاً لي ذلك، أو ظاهراً عندي. أو على معنى «لأجلي»، يعني لأجل إعانتي في إنجائه من العقوبات. راجع شروح الكافي.

١. في «ض، بح» و تحف العقول: - «لي». ٢. في حاشية «ض»: «ولا أغفر».

٣. في «بح»: «فلم يتهنّأ». وفي «بس»: «فلا يُتَهنّأ». و معنى «فلا يَتَهَنّأُ بحياة»، أي لا يسوغ له ولا يَلَذُّ، يقال: تَهَنّأَ بالطعام، أي ساغ له ولذّ. اُنظر: أقرب الموارد، ج ٥، ص ٦٥١ (هنأ).

٤. تحف العقول، ص ٢١٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ١٢١، ح ٣٢.

٥. في «ج»: «الحسن بن موسى، عن إبراهيم المحاربي، عن الحسن بن موسى، عن موسى بن عبدالله».

٦. «الإعجاب» مصدر، أعْجِبَ فلان بنفسه وبرأيه، أي أعجبه رأيه واستحسنه، أو ترفّع وتكبّر واستكبر. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٧٧؛ المصباح المنير، ص ٣٩٣ (عجب).

٧. تحف العقول، ص ٩٠، ضمن وصيّته عليه السلام لابنه الحسين عليه السلام؛ وص ١٠٠، ضمن خطبته المعروفة بالوسيلة. الوافي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٣٩.

٨. في «ب، ض، و، بح، بس، بف» و حاشية: «ج» و شرح صدر المتألّهين و شرح المازندراني: «بمن». وفي «ج»: «لمن».

٢٨/١ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ مِمَّنْ يَصِفُ هٰذَا الْأَمْرَ قَوْماً لَا بَأْسَ بِهِمْ عِنْدَنَا، وَلَيْسَتْ[١] لَهُمْ تِلْكَ الْعُقُولُ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ هٰؤُلَاءِ مِمَّنْ خَاطَبَ اللهُ[٢]، إِنَّ اللهَ تَعَالىٰ خَلَقَ الْعَقْلَ، فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، وَقَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[٣]، مَا خَلَقْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْكَ ـ أَوْ أَحَبَّ[٤] إِلَيَّ مِنْكَ ـ بِكَ آخُذُ، وَبِكَ أُعْطِي»[٥].

٣٣ / ٣٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ إِلَّا قِلَّةُ الْعَقْلِ[٦]».

قِيلَ: وَكَيْفَ ذَاكَ[٧] يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ؟

قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ يَرْفَعُ رَغْبَتَهُ[٨] إِلىٰ مَخْلُوقٍ، فَلَوْ أَخْلَصَ نِيَّتَهُ لِلّٰهِ، لَأَتَاهُ[٩] الَّذِي يُرِيدُ

---

١. في حاشية «بر»: «وليس».

٢. في المحاسن: + «في قوله: يا أُولي الألباب».

٣. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: - «وجلالي».

٤. في «و» وشرح صدر المتألّهين: «وأحبّ». وقال المازندراني في شرحه: «الترديد من الراوي؛ لعدم ضبط اللفظ المسموع بخصوصه».

٥. المحاسن، ص ١٩٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣ مرفوعاً ومع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العقل والجهل، ح ١؛ والمحاسن، ص ١٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥ ـ ٧؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٥٧٦٥؛ والاختصاص، ص ٢٤٤ ـ الوافي، ج ١، ص ٧٨، ح ٤.

٦. أي لا واسطة بينهما إلّا قلّة العقل؛ إذ الإيمان نور العقل، والكفر ظلمة الجهل، فمتى كان عقل الرجل كاملاً كان مؤمناً حقّاً، ومتى كان جاهلاً محضاً كان كافراً صرفاً، والمتوسّط بينهما ضعيف الإيمان. راجع: شرح صدر المتألّهين؛ ص ١١٨؛ الوافي، ج ١، ص ١٢٢ وسائر الشروح.

٧. في حاشية «ألف، ج» والمحاسن: «ذلك».

٨. «الرغبة» في اللغة: السؤال والطلب، والمراد هنا المرغوب والمطلوب والحاجة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٣٧ (رغب)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٨٨.

٩. في «بو»: «أتاه» أي جاءه. وفي «جح»: «لآتاه» أي أعطاه. واحتمل المجرّد والإفعال في شرح المازندراني ←

فِي أَسْرَعَ مِنْ ذٰلِكَ»[١].

٣٤ / ٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: بِالْعَقْلِ اسْتُخْرِجَ غَوْرُ[٢] الْحِكْمَةِ، وَبِالْحِكْمَةِ اسْتُخْرِجَ غَوْرُ الْعَقْلِ، وَبِحُسْنِ السِّيَاسَةِ يَكُونُ الْأَدَبُ الصَّالِحُ[٣]».

قَالَ: «وَكَانَ يَقُولُ: التَّفَكُّرُ حَيَاةُ قَلْبِ الْبَصِيرِ، كَمَا يَمْشِي الْمَاشِي فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ بِحُسْنِ[٤] التَّخَلُّصِ وَقِلَّةِ التَّرَبُّصِ»[٥].

٣٥ / ٣٥. عِدَّةٌ[٦] مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللهِ الْبَزَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ

← ج ١، ص ٤٣٦؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ٩٤.

١. المحاسن، ص ٢٥٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٦. وفيه: «عن بعض أصحابنا بلغ به أباجعفر عليه السلام، قال: ما بين الحقّ والباطل إلّا قلّة ...». الوافي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦١، ذيل ح ١٣٣.

٢. في «بح» و حاشية «جه»: «عوز». وغور كلّ شيء: قعره وعمقه وبعده وغاية خفاه، والمراد من غورالحكمة غوامض المعارف الحكميّة والمعارف الإلهيّة، ومن غور العقل غايته وكماله الأقصى، ونهاية مافي قوّته من الوصول إلى العلوم والمعارف. وقال المجلسي: «في بعض النسخ: «عوز» بالعين المهملة والزاي المعجمة، وعوز كلّ شيء نقصه وقلّته. ولعلّه تصحيف. ويمكن توجيهه بما يرجع إلى الأوّل». اُنظر: شرح صدر المتألهين، ص ١١٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٢٣؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٣ ـ ٣٤ (غور).

٣. «الأدب الصالح» هو العمل المندرج تحت القواعد النبويّة، والخُلق الموافق للقوانين الشرعيّة. والمعنى: وباستعمال العقل العملي وتهذيب الأخلاق أو بحسن التأديب يحصل التأدّب بالآداب الصالحة، والتخلّق بالأخلاق الحميدة. راجع شروح الكافي.

٤. الظرف ـ أي «بحسن» ـ إمّا متعلّق بـ «يمشي»، أو بـ «التفكّر»، أو بكليهما، أو حال عن الماشي، أو عن المتفكّر، أو عنهما. شرح المازندراني، ج ١، ص ٤٤١.

٥. الكافي، كتاب فضل القرآن، ذيل ح ٣٤٧٤ بسند آخر، عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وذيله هكذا: «فإنّ التفكّر حياة قلب البصير، كما يمشي المستنير في الظلمات بالنور، فعليكم بحسن التخلّص وقلّة التربّص»، مع زيادة في أوّله. وراجع: الكافي، كتاب فضل القرآن، ح ٣٤٧٧. الوافي، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٥.

٦. راجعنا جميع النسخ التي عندنا (٢٣ نسخة) و الحديثان ٣٥ و ٣٦ موجودان في «ف» و المطبوع فقط.

١/٢٩ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «إِنَّ[١] أَوَّلَ الْأُمُورِ وَمَبْدَأَهَا وَقُوَّتَهَا وَعِمَارَتَهَا ـ الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ شَيْءٌ إِلَّا بِهِ ـ الْعَقْلُ الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ زِينَةً لِخَلْقِهِ وَنُوراً لَهُمْ، فَبِالْعَقْلِ عَرَفَ الْعِبَادُ خَالِقَهُمْ، وَأَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ، وَأَنَّهُ الْمُدَبِّرُ لَهُمْ، وَأَنَّهُمُ الْمُدَبَّرُونَ، وَأَنَّهُ الْبَاقِي وَهُمُ الْفَانُونَ، وَاسْتَدَلُّوا بِعُقُولِهِمْ عَلىٰ مَا رَأَوْا مِنْ خَلْقِهِ: مِنْ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَشَمْسِهِ وَقَمَرِهِ وَلَيْلِهِ وَنَهَارِهِ، وَبِأَنَّ لَهُ[٢] وَلَهُمْ خَالِقاً وَمُدَبِّراً لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ؛ وَعَرَفُوا بِهِ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي الْجَهْلِ، وَأَنَّ النُّورَ فِي الْعِلْمِ، فَهٰذَا مَا دَلَّهُمْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ».

قِيلَ لَهُ: فَهَلْ يَكْتَفِي الْعِبَادُ بِالْعَقْلِ دُونَ غَيْرِهِ؟

قَالَ: «إِنَّ الْعَاقِلَ لِدَلَالَةِ عَقْلِهِ ـ الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ قِوَامَهُ وَزِينَتَهُ وَهِدَايَتَهُ ـ عَلِمَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّهُ، وَعَلِمَ أَنَّ لِخَالِقِهِ مَحَبَّةً، وَأَنَّ لَهُ كَرَاهِيَةً[٣]، وَأَنَّ لَهُ طَاعَةً، وَأَنَّ لَهُ مَعْصِيَةً، فَلَمْ يَجِدْ عَقْلَهُ يَدُلُّهُ عَلىٰ ذٰلِكَ[٤]، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْعِلْمِ وَطَلَبِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِعَقْلِهِ إِنْ لَمْ يُصِبْ ذٰلِكَ بِعِلْمِهِ، فَوَجَبَ عَلَى الْعَاقِلِ طَلَبُ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ الَّذِي لَا قِوَامَ لَهُ إِلَّا بِهِ».

٣٦ / ٣٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ حُمْرَانَ وَصَفْوَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْجَمَّالِ، قَالَا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا غِنىٰ أَخْصَبُ مِنَ الْعَقْلِ، وَلَا فَقْرَ أَحَطُّ مِنَ الْحُمْقِ،

---

١ . يجوز فيه فتح الهمزة وكسرها.

٢ . كذا في «ف» والمطبوع، والظاهر أنّ الصحيح «أنّ له» بدل «وبأنّ له».

٣ . في «ف»: «كراهة».

٤ . أي مصداق المحبوب والمبغوض، وهذا معنى قولهم: الأحكام الشرعيّة ألطاف في الأحكام العقليّة.

وَلَا اسْتِظْهَارَ فِي أَمْرٍ بِأَكْثَرَ مِنَ الْمَشُورَةِ فِيهِ».

وَ[١] هٰذَا آخِرُ كِتَابِ الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ[٢]

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيماً.

١. في «بح، بس»: - «و».

٢. في «ب، ج، ض، ف، بح، بس» وشرح المازندراني: - «والجهل». وفي «بف»: - «وهذا آخر كتاب العقل والجهل». وفي شرح صدر المتألّهين: «هنا آخر كتاب العقل. والحمد لله ربّ العالمين». ثمّ قال: «هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رأيناها، ولو قال: هنا آخر باب العقل، لكان أوفق».

(٢)
كتاب فضل العلم

[٢]

كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ[١]

٣٠/١

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[٢]

١ ـ بَابُ فَرْضِ الْعِلْمِ[٣] وَوُجُوبِ طَلَبِهِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ

٣٧ / ١ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ[٤]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ زَيْدٍ[٥]، عَنْ أَبِيهِ:

---

١ . في «ألف، ب، ج، ض، و، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين: - «كتاب فضل العلم». وفي «ب، بف» والتعليقة للداماد: - «فضل».

٢ . في «و» والتعليقة للداماد وشرح صدر المتألّهين: - «بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «ض»: + «وبه ثقتي».

٣ . في التعليقة للداماد: «باب فضل العلم». وفي شرح صدر المتألّهين بعد قوله: «باب فرض العلم ...» قال: «وهو الباب الثاني من كتاب العقل وفيه تسعة أحاديث». وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ٩٨: «كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها قبل الباب: كتاب فضل العلم. ويؤيّد الأوّل أنّ الشيخ عدّ كتاب العقل وفضل العلم كتاباً واحداً من كتب الكافي؛ حيث عدّها في الفهرست، ويؤيّد الثاني أنّ النجاشي عدّ كتاب فضل العلم بعد ما ذكر كتاب العقل من كتب الكافي».

٤ . في «و، بس»: - «عن أبيه»، لكنّ الظاهر ثبوته كما في سائر النسخ؛ فقد وردت رواية عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن أبي الحسين الفارسي في الكافي، ح ٣٤٨٧، و ح ٣٨٦٩، و ح ٤٩١٩، وفيه: «الحسن بن أبي الحسن الفارسي»؛ و ح ١١٦٢٦، وفيه: «الحسن بن الحسين الفارسي».
واحتمال زيادة «عن أبيه» في السند رأساً ـ لما قد أشرنا إليه سابقاً من الأُنس الذهني الموجب لبعض الزيادات في السند ـ مدفوع بورود رواية إبراهيم بن هاشم مصرّحاً باسمه عن الحسن الفارسي ـ بعناوينه الصحيحة والمصحّفة ـ في بعض الأسناد. راجع: الخصال، ص ٤، ح ١٠؛ و ص ١٤١، ح ١٦٠؛ و ص ٢٢٣، ح ٥٤؛ ثواب الأعمال، ص ١٢٥، ح ١.

٥ . هكذا في حاشية «ف، بح» والطبعة الحجريّة من الكتاب. وفي «الف، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» ←

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ[١]، أَلَا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ بُغَاةَ[٢] الْعِلْمِ»[٣].

٣٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللهِ الْعُمَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ»[٤].

= والمطبوع: «عبدالرحمن بن زيد». وفي «ب»: «عبدالرحمن بن الحسين بن يزيد». وفي حاشية «بف»: «عبدالرحمن بن الحسين بن زيد».

والظاهر صحّة ما أثبتناه. وعبدالله بن زيد هذا، هو عبدالله بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين، وقد نُسب إلى جدّه في ما نحن فيه؛ فقد روى الحسن بن أبي الحسين الفارسي ـ بعناوينه المختلفة الصحيحة والمصحّفة ـ عن عبدالله بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، بواسطة سليمان البصري في بعض الأسناد. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٢٤٨، المجلس ٥٠، ح ٣؛ علل الشرائع، ص ٥١٨، ح ٨؛ الخصال، ص ٢٢٦، ح ٦٠؛ وص ٤٣٥، ح ٢٢؛ وص ٥٢٠، ح ٩. وروى عنه أيضاً بلاواسطة ـ كما في ما نحن فيه ـ في الخصال، ص ٢٢٣، ح ٥٤، لكنّ الظاهر سقوط الواسطة في هذين السندين.

ويؤيّد ما استظهرناه من صحّة نسخة «عبدالله» عدم ذكر كتب الأنساب لعبدالرحمن، في أولاد الحسين بن زيد بن عليّ، فلاحظ.

هذا، وفي البصائر المطبوع، ص ٢، ح ١: «الحسن بن زيد بن علي بن الحسين» بدل «الحسن بن أبي الحسين الفارسي، عن عبدالله بن زيد». ولكن في بعض مخطوطاته: «عن الحسن بن أبي الحسن الفارسي، عن عبدالرحمن بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين». وهو أقرب إلى الواقع، كما ظهر ممّا تقدّم.

١ . في «ج»: + «ومسلمة».

٢ . «البغاة»: جمع الباغي بمعنى الطالب، تقول: بغيت الشيء إذا طلبته. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٢ (بغي).

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن زيد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام. الأمالي للمفيد، ص ٢٨، المجلس ٤، ذيل ح ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٨٧، المجلس ١٧، ح ٣٨، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٥٢١ المجلس ١٨، ذيل ح ٥٥؛ وص ٥٦٩ المجلس ٢٢، ح ٢، مع زيادة في أوّله، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر إلى قوله: «كلّ مسلم». مصباح الشريعة، ص ١٣ و ٢٢، ضمن الحديث مع زيادة في أوّلهما وآخرهما إلى قوله: «كلّ مسلم». الوافي، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣٣١١٥.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٢، ح ٢: «طلب العلم فريضة على كلّ حال»؛ وفيه، ص ٣، ح ٤: «طلب العلم فريضة من =

٣٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: هَلْ يَسَعُ النَّاسَ تَرْكُ الْمَسْأَلَةِ عَمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ[١]؟ فَقَالَ: «لَا»[٢].

٤٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اعْلَمُوا أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ طَلَبُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلُ بِهِ، أَلَا وَإِنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَوْجَبُ عَلَيْكُمْ مِنْ طَلَبِ الْمَالِ؛ إِنَّ الْمَالَ مَقْسُومٌ[٣] مَضْمُونٌ لَكُمْ، قَدْ قَسَمَهُ[٤] عَادِلٌ بَيْنَكُمْ، وَضَمِنَهُ، وَسَيَفِي لَكُمْ، وَالْعِلْمُ مَخْزُونٌ عِنْدَ أَهْلِهِ[٥]، وَقَدْ أُمِرْتُمْ بِطَلَبِهِ مِنْ أَهْلِهِ؛ فَاطْلُبُوهُ»[٦].

٤١ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ

← فرائض الله»، وفيهما بسند آخر عن عيسى بن عبدالله العمري؛ وفيه، ص ٣، ح ٥، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبدالله، عن عيسى بن عبدالله، عن أحمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: «طلب العلم فريضة من فرائض الله». الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١١٤.

١ . في «ج»: - «إليه».

٢ . المحاسن، ص ٢٢٥، من كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٨ وفيه: عن أبيه وموسى بن القاسم عن يونس بن عبدالرحمن، عن بعض أصحابهما. الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٨، ح ٣٣٢١٩.

٣ . في تحف العقول: + «بينكم».

٤ . في المطبوع وبعض النسخ: «قسّمه» بالتضعيف.

٥ . في الوافي: «عند أهله، وهم علماء أهل البيت الذين هم أوصياء النبيّ صلى الله عليه وآله وخلفاء الله في أرضه وحججه على خلقه، ثمّ من أخذ عنهم واستفاد من محكمات كلامهم من غير تصرّف فيه». ونحوه في شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ١٠٠.

٦ . تحف العقول، ص ١٩، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣٣١١١.

٣١/١ أَبِي عَبْدِ اللهِ - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا[١] - رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله[٢]: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ»[٣].

٤٢ / ٦. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله[٤]: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ، أَلَا وَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ بُغَاةَ الْعِلْمِ»[٥].

٤٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّهُ[٦] مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ مِنْكُمْ فِي الدِّينِ[٧]، فَهُوَ[٨] أَعْرَابِيٌّ[٩]؛ إِنَّ[١٠] اللهَ تَعَالىٰ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِى الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ

---

١. في «الف، ج، ض، ف، و، بر، بف» و حاشية «ب، بح، بس»: «عن رجل من أصحابنا».
والظاهر صحّة ما في «ب، بح، بس» والمطبوع؛ فقد ورد الخبر في المحاسن، ص ٢٢٥، ح ١٤٦، عن يعقوب بن يزيد عن أبي عبدالله رجل من أصحابنا. وورد في بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٣ - مع زيادة يسيرة - عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن رجل من أصحابنا، لكن في بعض نسخه المعتبرة: «عن ابن أبي عمير، عن أبي عبدالله رجل من أصحابنا».

٢. في المحاسن: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٣. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٦ . الوافي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣٣١١٦.

٤. في المحاسن: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥. المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٦، عن يعقوب بن يزيد؛ بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «كلّ مسلم» . الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦، ح ٣٣١١٧.

٦. في «بر، بف»: «فإنّ».

٧. في المحاسن والعيّاشي: - «في الدين».

٨. في المحاسن: «فإنّه».

٩. «الأعرابي»: نسبة إلى الأعراب؛ لأنّه لاواحد له، وضدّه المهاجر، وهم ساكنو البادية من العرب الّذين لايقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلّا لحاجة، ولا يعرفون الدين. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٧٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٢ (عرب).

١٠. في «ألف، بف»: «وإنّ».

إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[١]»[٢].

٤٤ / ٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ مُفَضَّلِ[٣] بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّفَقُّهِ فِي دِينِ اللهِ، وَلَا تَكُونُوا أَعْرَاباً؛ فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ فِي دِينِ اللهِ، لَمْ يَنْظُرِ اللهُ[٤] إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَمْ يُزَكِّ لَهُ عَمَلاً»[٥].

٤٥ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَوَدِدْتُ أَنَّ أَصْحَابِي[٦] ضُرِبَتْ[٧] رُؤُوسُهُمْ بِالسِّيَاطِ حَتّىٰ يَتَفَقَّهُوا»[٨].

٤٦ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، رَجُلٌ عَرَفَ هٰذَا الْأَمْرَ لَزِمَ بَيْتَهُ

---

١ . التوبة (٩): ١٢٢.

٢ . المحاسن، ص ٢٢٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٣. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٦٢، عن أبي بصير عن أبي جعفر ﷺ؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٣٣٨، مع تفاوت . الوافي، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤١.

٣ . في «ب، ج، و»: «المفضّل».

٤ . النظر هاهنا كناية عن الرحمة والرأفة والعطوفة والاختيار؛ لأنّ النظر في الشاهد دليل المحبّة، وترك النظر دليل البغض والكراهة. أُنظر شروح الكافي.

٥ . المحاسن، ص ٢٢٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٢ و فيه: «في وصيّة المفضّل بن عمر»؛ تحف العقول، ص ٥١٣، مرسلاً عن المفضّل بن عمر. وراجع: المحاسن، ص ٢٢٧، ح ١٥٨ . الوافي، ج ١ ص ١٢٨، ح ٤٢.

٦ . في حاشية «بح»: «أصحابنا».

٧ . «ضربت» بضمّ التاء على صيغة المتكلّم، أو بسكونها وضمّ الضاد على البناء للمفعول. شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢١.

٨ . المحاسن، ص ٢٢٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٥ بسند آخر عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أباعبدالله ﷺ يقول: «ليت السياط على رؤوس أصحابي حتّى يتفقّهوا في الحلال والحرام» . الوافي، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٣.

وَلَمْ يَتَعَرَّف إِلىٰ أَحَدٍ مِنْ إِخْوَانِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «كَيْفَ يَتَفَقَّهُ هٰذَا فِي دِينِهِ؟!»[1].

٣٢/١ ٢ـ بَابُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ

٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْمَسْجِدَ، فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا هٰذَا؟ فَقِيلَ: عَلَّامَةٌ، فَقَالَ: وَمَا الْعَلَّامَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ[2]: أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَوَقَائِعِهَا وَأَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْأَشْعَارِ وَالْعَرَبِيَّةِ[3]».

قَالَ: «فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: ذَاكَ[4] عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جَهِلَهُ، وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عَلِمَهُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ[5]»[6].

٤٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ:

---

١ . الوافي، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٤، ح ٢٠٧٢٢.

٢ . في «بف» والأمالي والمعاني: - «له».

٣ . هكذا في «ألف، ب، ض، و، بر، بس، بف» و شرح المازندراني والوسائل والبحار والأمالي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «العربيّة» بدون الواو.

٤ . في «ف، بح» و حاشية «ض»: «ذلك».

٥ . «فضل» أي زيادة غير محتاج إليها كاللغو، أو فضيلة من المزايا والمحسّنات، لا من الكمالات الضروريّة التي ليس عنها بدّ ولا عنها مندوحة. التعليقة للداماد، ص ٦٧.

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٢٦٧، المجلس ٤٥، ح ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ١٤١، ح ١ بسندهما عن محمّد بن عيسى بن عبيد. وفيهما إلى قوله: «لاينفع من علمه». تحف العقول، ص ٣٢٢، مع اختلاف ـ الوافي، ج ١، ص ١٣٣، ح ٥٠؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٢٧، ح ٢٢٦٨٢، وج ٢٧، ص ٤٣، ح ٣٣١٦٧، وفيهما من قوله: «إنّما العلم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَذَاكَ[١] أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورِثُوا دِرْهَماً وَلَا دِينَاراً، وَإِنَّمَا أَوْرَثُوا[٢] أَحَادِيثَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَقَدْ أَخَذَ حَظّاً وَافِراً، فَانْظُرُوا عِلْمَكُمْ هٰذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ؟ فَإِنَّ فِينَا[٣] - أَهْلَ الْبَيْتِ - فِي كُلِّ خَلَفٍ[٤] عُدُولاً يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ[٥] الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»[٦].

٤٩ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ خَيْراً، فَقَّهَهُ فِي الدِّينِ»[٧].

٥٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى[٨]، عَنْ

---

١ . في «ألف، ض» والبصائر والاختصاص: «ذلك».

٢ . في «ألف» والبصائر والاختصاص: «ورّثوا».

٣ . «فينا» خبر «إنّ» قدّم على اسمه - وهو «عدولاً» - للحصر، أو للتشويق إلى ذكره، أو لكونه ظرفاً. و«أهل البيت» منصوب على المدح، بتقدير «أعني»، أو مجرور بتقدير «في» بقرينة المقام - وإن كان تقديرها شاذّاً - على أنّه بدل لـ «فينا»، أو مجرور على أنّه بدل عن ضمير المتكلّم إن جوّز. شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١.

٤ . «الخَلْف» و «الخَلَف»: ما جاء من بعدُ، ويقال: هو خَلْف سوء من أبيه، وخَلَف صدق من أبيه، إذا قام مقامه. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٤ (خلف).

٥ . «الانتحال»: أن يدّعي لنفسه ما لغيره، كأن يدّعي الآية والحديث في غيره أنّه فيه. يقال: انتحل فلان شعر فلان: إذا ادّعاه. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٩٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٠ (نحل).

٦ . بصائر الدرجات، ص ١٠، ح ١، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد وسندي بن محمّد، عن أبي البختري. وفيه، ص ١١، ح ٣ بسند آخر. الاختصاص، ص ٤. بسنده عن أبي البختري. وراجع: رجال الكشّي، ص ٤، ح ٥. الوافي، ج ١، ص ١٤١، ح ٥٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٧.

٧ . الأمالي للمفيد، ص ١٥٧، المجلس ١٩، ح ٩، بسنده عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن الحسين بن محمّد... عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب ذمّ الدنيا والزهد فيها، ح ١٩٠٢، بسند آخر مع زيادة؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ضمن ح ١، بسند آخر. الوافي، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٣، ح ٢٠٨٣٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٥٥، ح ٢٨.

٨ . في الكافي، ح ٨٤٣١: «ابن أبي عمير» بدل «حمّاد بن عيسى»، وكلاهما راويان لكتاب ربعي، كما في الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٤.

رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[١]، قَالَ: «الْكَمَالُ كُلُّ الْكَمَالِ: التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ، وَالصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ[٢]، وَتَقْدِيرُ الْمَعِيشَةِ»[٣].

١/٣٣ ٥١ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «الْعُلَمَاءُ أُمَنَاءُ، وَالْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَالْأَوْصِيَاءُ سَادَةٌ»[٤].

٥٢ / ٦ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَىٰ:

«الْعُلَمَاءُ[٥] مَنَارٌ[٦]، وَالْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَالْأَوْصِيَاءُ[٧] سَادَةٌ»[٨].

٥٣ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ، عَنْ بَشِيرٍ الدَّهَّانِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَتَفَقَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، يَا بَشِيرُ، إِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ[٩] إِذَا لَمْ يَسْتَغْنِ بِفِقْهِهِ، احْتَاجَ إِلَيْهِمْ، ←

---

١ . في الكافي، ح ٨٤٣١: «عن أبي عبدالله».

٢ . «النائبة»: ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمّات والحوادث. النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب).

٣ . الكافي، كتاب المعيشة، باب إصلاح المال وتقدير المعيشة، ح ٨٤٣١. وفيه: «كلّ الكمال في ثلاثة»، وذكر في الثلاثة: «التقدير في المعيشة». الأمالي للطوسي، ص ٦٦٦، ح ١٣٩٤، المجلس ٣٦، ح ١. بسند آخر مع اختلاف. تحف العقول، ص ٢٩٢. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦١٨؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٢٣٦، ح ١٠٢٨ - الوافي، ج ١، ص ١٣١، ح ٤٨؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٦٥، ح ٢١٩٩٧.

٤ . الوافي، ج ١، ص ١٤٣، ح ٥٥.

٥ . في «بر»: «الأوصياء».

٦ . «المَنار»: جمع منارة، وهي موضع النور، أو التي يوضع عليها السراج، أو العلامة تجعل بين الحدّين، أو عَلَم الطريق. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ (نور).

٧ . في «ألف، ج، و، بر» و حاشية «ب، بح»: «والعلماء».

٨ . الوافي، ج ١، ص ١٤٣، ح ٥٥.

٩ . أي من أصحابنا. والضمير في «إليهم» راجع إلى المخالفين فلا إشكال. وفي «بح» وحاشية «ج»: «منكم».

فَإِذَا[١] احْتَاجَ إِلَيْهِمْ، أَدْخَلُوهُ فِي بَابِ ضَلَالَتِهِمْ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ»[٢].

٥٤ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: لَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ إِلَّا لِرَجُلَيْنِ: عَالِمٍ مُطَاعٍ، أَوْ مُسْتَمِعٍ وَاعٍ[٣]»[٤].

٥٥ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «عَالِمٌ يُنْتَفَعُ بِعِلْمِهِ أَفْضَلُ مِنْ[٥] سَبْعِينَ أَلْفَ عَابِدٍ»[٦].

٥٦ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ[٧] لِحَدِيثِكُمْ يَبُثُّ ذٰلِكَ فِي النَّاسِ، وَيُشَدِّدُهُ[٨] فِي

---

١ . في حاشية «ج»: «وإذا».

٢ . الوافي، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٧، ح ٢٧٦٣١.

٣ . في «ج»: «راع».

٤ . الخصال، ص ٤٠، باب الاثنين، ح ٢٨، بسنده عن السكوني. تحف العقول، ص ٣٩٧، عن الكاظم عليه السلام في وصيّته لهشام، مع زيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ١، ص ١٣٢، ح ٤٩.

٥ . في البصائر وثواب الأعمال: + «عبادة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٦، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٨، ح ٩ و ثواب الأعمال، ص ١٥٩، ح ٢ بسند آخر، عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢٩٤ ـ الوافي، ج ١، ص ١٤٤، ح ٥٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٧.

٧ . «الراوية»: كثير الرواية، والتاء للمبالغة، كما في العلّامة والنسّابة. أُنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٧٩ (روى).

٨ . في «ب» والوسائل، ح ٣٣٢٤٦ وحاشية ميرزا رفيعا والبصائر: «يسدّده». وهو إمّا من التسديد، كما ذهب إليه الفيض في الوافي؛ وإمّا من السداد بتضمين معنى التقرير، كما ذهب إليه المجلسي في مرآة العقول.

قُلُوبِهِمْ وَ قُلُوبِ شِيعَتِكُمْ[١]، وَلَعَلَّ عَابِداً مِنْ شِيعَتِكُمْ لَيْسَتْ لَهُ هٰذِهِ الرِّوَايَةُ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الرَّاوِيَةُ لِحَدِيثِنَا يَشُدُّ بِهِ[٢] قُلُوبَ شِيعَتِنَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»[٣].

٣ ـ بَابُ أَصْنَافِ النَّاسِ

٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ[٤]، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ مِمَّنْ يُوثَقُ[٥] بِهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ آلُوا[٦] بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله إِلىٰ ثَلَاثَةٍ:

---

١ . في البصائر : «ويسدّد في قلوب شيعتكم». وفي حاشية ميرزا رفيعا: ويسدّده في قلوب الناس وقلوب شيعتكم».

٢ . في حاشية «ب، بر»: «يسدّ به». وفي البصائر: «الراوية لحديثنا يبثّ في الناس ويسدّده في».

٣ . **بصائر الدرجات**، ص ٧، ح ٦، بسنده عن سعدان بن مسلم ـ **الوافي**، ج ١، ص ١٤٤، ح ٥٨؛ **الوسائل**، ج ٢٧، ص ٧٧، ح ٣٣٢٤٦؛ و ص ١٣٧، ح ٣٣٤١٧.

٤ . في الوسائل: ـ «عن أبي أُسامة».

هذا وقد أكثر الحسن بن محبوب من الرواية عن هشام بن سالم، و وقوع الواسطة بينهما ـ كما في هذا السند وما يأتي في ح ٨٩٠ ـ بعيد جدّاً. أضف إلى ذلك أنّا لم نجد رواية أبي أُسامة ـ وهو زيد الشحّام ـ عن هشام بن سالم إلّا في هذين الموردين. والظاهر أنّ «عن» ـ بعد أبي أُسامة ـ في الموضعين مصحّف من «و». يؤيّد ذلك ما يأتي في ص ١٧٨، ح ٧ من رواية الحسن بن محبوب عن أبي أُسامة وهشام بن سالم عن أبي حمزة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٩٢ ـ ٩٤، و ج ٢٣، ص ١٨ ـ ٢٢.

وأمّا بناءً على ما في الوسائل؛ من عدم ذكر «عن أبي أُسامة» فليس في السند خلل؛ فتأمّل.

٥ . في «بر» وحاشية «ف، بف» و شرح صدرالمتألّهين : «يثق».

٦ . «آلوا» أي رجعوا، أو «ألَوْا» أي قصدوا أو رجعوا، أو «أَلَّوْا» أي قصّروا أو رجعوا، أو «أَلَوْا» من ألاه، أي استطاعه. وفي الثلاثة الأخيرة يحتاج إلى تضمين معنى الرجوع أو الصيرورة. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٧٠؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٣٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٤؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٠٩.

آلُوا إِلىٰ عَالِمٍ عَلىٰ هُدًى مِنَ اللهِ قَدْ أَغْنَاهُ اللهُ بِمَا عَلِمَ عَنْ[١] عِلْمِ غَيْرِهِ، وَجَاهِلٍ مُدَّعٍ لِلْعِلْمِ لَا عِلْمَ لَهُ، مُعْجَبٍ بِمَا عِنْدَهُ قَدْ فَتَنَتْهُ[٢] الدُّنْيَا وَفَتَنَ غَيْرَهُ، وَمُتَعَلِّمٍ مِنْ عَالِمٍ عَلىٰ ١/ ٣٤
سَبِيلِ هُدًى مِنَ اللهِ وَنَجَاةٍ، ثُمَّ هَلَكَ مَنِ ادَّعىٰ، وَخَابَ مَنِ افْتَرىٰ»[٣].

٥٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ[٤]: عَالِمٌ، وَمُتَعَلِّمٌ، وَغُثَاءٌ[٥]»[٦].

٥٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «اغْدُ[٧] عَالِماً، أَوْ مُتَعَلِّماً، أَوْ أَحِبَّ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَلَا تَكُنْ[٨] رَابِعاً؛

---

١ . في «بف»: «من».

٢ . «فتنته الدنيا» أي أضلّته عن طريق الحقّ، من الفتنة بمعنى الضلال والإثم، والفاتن: المضلّ عن الحقّ. اُنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣١٨ (فتن).

٣ . الوافي، ج ١، ص ١٥١، ح ٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٣.

٤ . في البصائر والخصال: «إنّ الناس يغدون على ثلاثة».

٥ . «الغُثاء»: ما يجيء فوق السيل ممّا يحمله من الزَبَد والوَسَخ وغيرهما، والمراد أراذل الناس وسَقَطُهم. وغير العالم والمتعلّم كالغثاء في عدم الانتفاع به والاطّلاع على منتهى أمره. أو المراد أنّ غيرهما ليس حركته وجَرْيُه في أحواله إلّا بإجراء الأهوية وإغواء الأبالسة، بل ليس القصد إلى وجوده إلّا تَبَعاً وبالعَرَض، كما أنّ الغثاء ليس حركته إلّا بتبعيّة حركة السيل بالعرض. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٠٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٤٣ (غثو).

٦ . بصائر الدرجات، ص ٩، ح ٥؛ والخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٥، بسندهما عن الحسن بن عليّ الوشّاء، مع زيادة . الوافي، ج ١، ص ١٥٢، ح ٧٠.

٧ . «اُغْدُ»: أمر من الغُدُوّ، وهو سير أوّل النهار نقيض الرواح، والمراد هنا مطلق الصيرورة، أي صِرْ عالماً. وأمّا كونه: «أغْدِ» أمراً من باب الإفعال فلا تساعده اللغة. اُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦ (غدا)؛ التعليقة للداماد، ص ٧٢؛ الوافي، ج ١، ص ١٥٣.

٨ . في «ج»: «ولا تك».

فَتَهْلِكَ بِبُغْضِهِمْ[1]»[2].

٦٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ جَمِيلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَغْدُو النَّاسُ عَلىٰ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: عَالِمٍ، وَمُتَعَلِّمٍ، وَغُثَاءٍ، فَنَحْنُ الْعُلَمَاءُ، وَشِيعَتُنَا الْمُتَعَلِّمُونَ، وَسَائِرُ النَّاسِ غُثَاءٌ»[3].

٤ ـ بَابُ ثَوَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ[4]

٦١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْقَدَّاحِ[5]:

---

١ . في «و»: «ببعضهم». قال صدر المتألّهين في شرحه، ص ١٣٦: «في بعض النسخ بالعين المهملة». وفي الوافي، ج ١، ص ١٥٣: «إهمال العين كما ظنّ تصحيف». وفي شرح المازندراني، ج ٢، ص ٥١: «أنّ سبب هذه القراءة قلّة التدبّر وخفّة سير عقل القارئ».

٢ . المحاسن، ص ٢٢٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٥، بسنده عن محمّد بن مسلم؛ وروى البرقي أيضاً في ذيل ح ١٥٥ بسند آخر عن أبي حمزة مثله. الخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٧، بسنده عن محمّد بن مسلم وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. راجع: الأُصول الستّة عشر، ص ٢٣٧، ح ٢٨١؛ والمحاسن، ص ٢٢٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٤ ـ الوافي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧١.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٨، ح ١، بسنده عن يونس. وفيه، ص ٨، ح ٢ و ٣؛ و ص ٩، ح ٤ و ٥، بسند آخر مع اختلاف يسير. راجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ والأمالي للمفيد، ص ٢٤٧، المجلس ٢٩، ح ٣؛ والخصال، ص ١٨٦، باب الثلاثة، ح ٢٥٧؛ وكمال الدين، ص ٢٨٩، ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣؛ والغارات، ج ١، ص ٨٩؛ وتحف العقول، ص ١٦٩ ـ الوافي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٤؛ و ص ٦٨، ح ٣٣٢٢٠.

٤ . في «بس»: «العلم والمتعلّم». وفي حاشية «ض»: و شرح صدر المتألّهين: «العلم والتعلّم».

٥ . القدّاح هو عبدالله بن ميمون القدّاح، يروي عنه المصنّف بثلاثة طرق:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَطْلُبُ فِيهِ عِلْماً، سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضاً بِهِ، وَإِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ[1] لِطَالِبِ الْعِلْمِ مَنْ فِي السَّمَاءِ[2] وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلىٰ سَائِرِ النُّجُومِ[3] لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ؛ إِنَّ[4] الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَاراً وَلَا دِرْهَماً، وَلٰكِنْ وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ[5]، أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ»[6].

٣٥/١ ٦٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ[7]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

= الأوّل: محمّد بن الحسن وعليّ بن محمّد عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمّد الأشعري. وهذا الطريق نفسه ينحلّ إلى طريقين، كما لا يخفى. الثاني: محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد عن جعفر بن محمّد الأشعري. الثالث: عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن حمّاد بن عيسى. وبما ذكرناه تتّضح كيفيّة وقوع التحويل في السند.

١ . هكذا في «ألف، ب، ض، ف، بر، بس، بف» و حاشية «بح» والبصائر والأمالي. وفي «ف» والمطبوع: «يستغفر» بدون اللام.

٢ . في «ألف» وحاشية «بح، بر، بس، بف» والبصائر وثواب الأعمال: «السماوات».

٣ . في حاشية «ب، ض، بح، بس»: «الكواكب». ٤ . في «ض» و ثواب الأعمال: «وإنّ».

٥ . في ثواب الأعمال: «منهم».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣، ح ٢، بسنده عن حمّاد بن عيسى إلى قوله: «ولكن ورّثوا العلم»؛ وفي ثواب الأعمال، ص ١٥٩، ح ١؛ والأمالي للصدوق، ص ٦٠، المجلس ١٤، ح ٩ بسندهما عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن ميمون. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٥٨٣٤ . الوافي، ج ١، ص ١٥٥، ح ٧٣.

٧ . هكذا في «جس» و حاشية «جو». وفي سائر النسخ والمطبوع: «جميل بن صالح».
والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤، ح ٩، بسنده عن جميل بن درّاج عن محمّد بن مسلم. وأورده ابن إدريس أيضاً في السرائر، ج ٣، ص ٥٩٥ في ما استطرفه من مشيخة الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج.
أضف إلى ذلك، كثرة روايات جميل بن درّاج عن محمّد بن مسلم، مع أنّه لم يثبت رواية جميل بن صالح عن محمّد بن مسلم، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤، ص ٤٦١.

=

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يُعَلِّمُ الْعِلْمَ مِنْكُمْ لَهُ أَجْرٌ مِثْلُ أَجْرِ الْمُتَعَلِّمِ[١]، وَلَهُ الْفَضْلُ عَلَيْهِ، فَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ[٢]، وَعَلِّمُوهُ إِخْوَانَكُمْ كَمَا عَلَّمَكُمُوهُ[٣] الْعُلَمَاءُ»[٤].

٦٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ عَلَّمَ[٥] خَيْراً، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ عَلَّمَهُ[٦] غَيْرَهُ، يَجْرِي[٧] ذٰلِكَ لَهُ؟ قَالَ: «إِنْ عَلَّمَهُ[٨] النَّاسَ كُلَّهُمْ، جَرىٰ[٩] لَهُ». قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ؟ قَالَ: «وَإِنْ مَاتَ»[١٠].

٦٤ / ٤. وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ[١١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ

← وأمّا ما ورد في الكافي، ح ١٧٤٥، من رواية الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن محمّد بن مسلم، فقد ورد في بعض النسخ المعتبرة «درّاج» بدل «صالح».

١. في «بر»: «له مثلا أجر المتعلّم». وفي «ب، ج، ض، ف، بح، بس، بف» والوافي: «له أجرٌ مثلا أجر المتعلّم». وفي البصائر: «له مثل أجر الذي يعلّمه».

٢. في «بر»: + «لله».

٣. في حاشية «بح» ومرآة العقول: «علّموكم». وفي البصائر: «علّمكم».

٤. بصائر الدرجات، ص ٤، ح ٩ بسنده عن جميل بن درّاج ـ الوافي، ج ١، ص ١٥٧، ح ٧٤.

٥. الأظهر كونه «علّم» بتشديد اللام، وجوّز بعض المتأخّرين كونه «علم» بالتخفيف. وفيه مناقشة من وجوه. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٦٢ـ٦٣.

٦. في حاشية «ض» وحاشية بدر الدين: «علّم». وفاعل «علّمه»: «غيره»، أو هو مفعوله والفاعل ضمير مستتر عائد إلى الموصول الثاني. هذا إذا كان «علّم» بتشديد اللام، وأمّا إذا كان بتخفيفه فـ «غيره» مفعول، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى الموصول الأوّل. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٦٢.

٧. قرأها صدر المتألّهين: «يجزى» بالزاي مجهولاً. واحتمل كونه: «يجري» بالحاء والراء معلوماً. وقاس عليه قوله عليه السلام: «جرى ذلك». وقال العلّامة الفيض: «والفعلان من الجريان بالراء المهملة، لا من الإجزاء بالزاي ولا الحاء المهملة، كما ظنّ». اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ١٣٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٥٨.

٨. في «ب»: «علّم».

٩. في «بو، جل، جه» وشرح صدر المتألّهين: + «ذلك».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٥، ح ١١. وفيه، ص ٥، ح ١٣ بسند آخر عن أبي بصير مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٥٧، ح ٧٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٢، ح ٢١٢٧٠.

١١. المراد من بهذا الاسناد: «عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد البرقي»؛ فقد ورد في الكافي، ←

أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «مَنْ عَلَّمَ بَابَ هُدًى، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهِ، وَلَا يُنْقَصُ أُولئِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ عَلَّمَ بَابَ ضَلَالٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِ مَنْ عَمِلَ بِهِ، وَلَا يُنْقَصُ أُولئِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً»[1].

٦٥ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ[2] مَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، لَطَلَبُوهُ وَلَوْ بِسَفْكِ الْمُهَجِ[3]، وَخَوْضِ اللُّجَجِ[4]، إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ - أَوْحَىٰ إِلَىٰ دَانِيَالَ: أَنَّ أَمْقَتَ عَبِيدِي إِلَيَّ الْجَاهِلُ الْمُسْتَخِفُّ بِحَقِّ أَهْلِ الْعِلْمِ، التَّارِكُ لِلاقْتِدَاءِ بِهِمْ؛ وَأَنَّ أَحَبَّ عَبِيدِي[5] إِلَيَّ التَّقِيُّ الطَّالِبُ لِلثَّوَابِ الْجَزِيلِ، اللَّازِمُ لِلْعُلَمَاءِ، التَّابِعُ لِلْحُلَمَاءِ[6]، الْقَابِلُ[7]

↩ ح ٢٥٧، و ح ٦٩٠٩، رواية أحمد بن محمّد بن خالد - وهو البرقي - عن محمّد بن عبد الحميد. ومحمّد بن عبد الحميد له كتاب رواه عنه أحمد بن أبي عبد الله - وهو عنوان آخر للبرقي - كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٣٥، الرقم ٦٩٠.

١ . المحاسن، ص ٢٧، كتاب ثواب الأعمال، ح ٩؛ بسنده عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢٩٧ - الوافي، ج ١، ص ١٥٨، ح ٧٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٣، ح ٢١٢٧١.

٢ . في «بر»: + «شيئاً».

٣ . «السَفْك»: الإراقة والإجراء لكلّ مايع، وكأنّه بالدم أخصّ. و«المُهَج»: جمع المُهْجَة، وهي مطلق الدم، أو دم القلب خاصّة. وقد تطلق على الروح. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفك)؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٤٢ (مهج).

٤ . «الخَوْض»: أصله المشيء في الماء، ثمّ استعمل في التلبّس بالأمر والتصرّف فيه. و«اللُّجَج»: جمع اللُّجَّة، وهي معظم الماء. واحتمل المازندراني بعيداً كونه: «اللَّحج» بمعنى الضيّق. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٨٨ (خوض)؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٨ (لجج)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٦٨.

٥ . في حاشية «ج»: «عبادي».

٦ . في «ألف، بس، بف» و حاشية «بح»: «للحكماء». و «الحُلَماء»: جمع الحليم، من الحِلْم بمعنى العقل والأناة والتثبّت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).

٧ . في «ج، بر» و حاشية «ف، بس» والوافي: «القائل».

عَنِ الْحُكَمَاءِ»[١].

٦٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَمِلَ بِهِ وَعَلَّمَ لِلّٰهِ[٢]، دُعِيَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ عَظِيماً، فَقِيلَ: تَعَلَّمَ لِلّٰهِ، وَعَمِلَ لِلّٰهِ، وَعَلَّمَ لِلّٰهِ»[٣].

٥ ـ بَابُ صِفَةِ الْعُلَمَاءِ ١ / ٣٦

٦٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «اطْلُبُوا الْعِلْمَ، وَتَزَيَّنُوا مَعَهُ بِالْحِلْمِ وَالْوَقَارِ[٤]، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تُعَلِّمُونَهُ الْعِلْمَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ طَلَبْتُمْ مِنْهُ الْعِلْمَ، وَلَا تَكُونُوا عُلَمَاءَ جَبَّارِينَ؛ فَيَذْهَبَ بَاطِلُكُمْ بِحَقِّكُمْ»[٥].

٦٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ،

---

١ . الوافي، ج ١، ص ١٥٨، ح ٧٧؛ وفي البحار، ج ١٤، ص ٣٧٨، ح ٢٣، من قوله: «إنّ الله تبارك وتعالى أوحى إلى دانيال».

٢ . في الأمالي: «من تعلّم لله وعمل لله وعلّم لله». وفي تفسير القمّي: «من تعلّم وعلّم وعمل بما علّم».

٣ . الأمالي للطوسي، ص ٤٧، المجلس ٢، ح ٢٧؛ و ص ١٦٧، المجلس ٦، ح ٣٢ بسنده عن القاسم بن محمّد؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٤٦، بسنده عن القاسم بن محمّد، مع زيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ١، ص ١٦٠، ح ٧٩.

٤ . الحِلم والوقار متقاربان في المعنى، وهو الأناة والتثبّت في الأمور، وقد مرّ في حديث جنود العقل والجهل أنّ الحلم ضدّ السفه، والوقار ضدّه الخفّة والطيش والعجلة. شرح صدر المتألّهين، ص ١٥٠. وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٣؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٨ (وقر).

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٣٥٩، المجلس ٥٧، ح ٩، بسنده عن الحسن بن محبوب ـ الوافي، ج ١، ص ١٦١، ح ٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٦، ح ٢٠٥٠٣.

عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّصْرِيِّ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمٰؤُا﴾[٢] قَالَ: «يَعْنِي بِالْعُلَمَاءِ مَنْ صَدَّقَ فِعْلُهُ قَوْلَهُ، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْ فِعْلُهُ قَوْلَهُ[٣]، فَلَيْسَ بِعَالِمٍ»[٤].

٦٩ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَّاطِ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْفَقِيهِ حَقِّ الْفَقِيهِ[٥]؟ مَنْ لَمْ يُقَنِّطِ[٦] النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَ[٧] لَمْ يُؤْمِنْهُمْ مِنْ عَذَابِ اللهِ، وَ[٨] لَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ فِي مَعَاصِي اللهِ، وَلَمْ يَتْرُكِ الْقُرْآنَ رَغْبَةً عَنْهُ إِلىٰ غَيْرِهِ؛ أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُّمٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَفَكُّرٌ[٩]»[١٠].

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُّمٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَا فِقْهَ فِيهَا، أَلَا لَا خَيْرَ فِي نُسُكٍ[١١] لَا وَرَعَ فِيهِ»[١٢].

---

١ . في «ألف، ب، بف»: «النضري». وهو سهو؛ فإنّ الحارث بن المغيرة نصريّ من نصر بن معاوية. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٩، الرقم ٣٦١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٩، الرقم ٢٦٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٦٣، و ص ١٩١، الرقم ٢٣٧٣؛ رجال البرقي، ص ١٥.

٢ . فاطر (٣٥): ٢٨.

٣ . في «ب، و، بر، بس، بف»: «قوله فعله».

٤ . الوافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨١.

٥ . «حقّ الفقيه» إمّا بدل من الفقيه، أو صفة له، وما بعده خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ وما بعده خبره، أو منصوب بتقدير أعني. الوافي، ج ١، ص ١٦٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١١٩.

٦ . في شرح صدر المتألّهين: «لايقنّط».

٧ . في حاشية «ض»: «وَمَن».

٨ . في حاشية «بح»: «ومَن».

٩ . في المعاني: «تفقّه».

١٠ . معاني الأخبار، ص ٢٢٦، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٠٤. راجع: نهج البلاغة، ص ٤٨٣، الحكمة ٩٠. الوافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٧٣، ح ٧٦٦١.

١١ . «النسك»: وإن كان معناه معنى العبادة ـ كما هو المذكور في كتب اللغة ـ ولكن يشبه أن يكون فيه زيادة تأكيد، وكأنّه عبادة مع زهد، وهو الورع. شرح صدر المتألّهين، ص ١٥٢. وانظر: الصحاح، ج ٤ ص ١٦١٢ (نسك).

١٢ . الوافي، ج ١، ص ١٦٣، ح ٨٤.

٧٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ النَّيْسَابُورِيِّ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مِنْ عَلَامَاتِ الْفَقِيهِ[1] الْحِلْمَ[2] وَالصَّمْتَ»[3].

٧١ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا يَكُونُ السَّفَهُ[4] وَالْغِرَّةُ[5] فِي قَلْبِ الْعَالِمِ»[6].

١/٣٧ ٧٢ / ٦ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ[7]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام: «يَا مَعْشَرَ الْحَوَارِيِّينَ[8]، لِي إِلَيْكُمْ حَاجَةٌ اقْضُوهَا لِي، قَالُوا:

---

١ . في «ج، بح» والمطبوع وحاشية ميرزا رفيعا: «الفقه».

٢ . في الكافي، ح ١٨٢٠ والخصال والاختصاص وقرب الإسناد وتحف العقول: + «والعلم».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب الصمت وحفظ اللسان ح ١٨٢٠؛ و الخصال، ص ١٥٨، باب الثلاثة، ح ٢٠٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٤ بسند آخر. وفي قرب الإسناد، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١؛ والاختصاص، ص ٢٣٢؛ و تحف العقول، ص ٤٤٥، مرسلاً. الوافي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٨٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٤، ح ٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٣، ١٦٠٢٤.

٤ . «السَفَه»: ضدّ الحِلْم، والأصل فيه: الخفّة والطيش ـ أي خفّة العقل ـ والاضطراب في الرأي، يقال: سفه فلان رأيه: إذا كان مضطرباً لا استقامة له. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفه).

٥ . في حاشية «بع، جه»: «والعزّ» أي التكبّر. و«الغِرّة»: الغفلة، وقلّة الفطنة للشرّ، وترك البحث والتفتيش عنه. أنظر: النهاية، ج ٣، ٣٥٥ (غرر).

٦ . الوافي، ج ١، ص ١٦٥، ح ٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٥.

٧ . روى أحمد بن محمّد بن خالد [البرقي] عن أبيه عن محمّد بن سنان في بعض الأسناد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣، ص ٣٦٩. فالمراد بهذا الإسناد: «أحمد بن عبدالله عن أحمد بن محمّد البرقي».

٨ . «الحواريّون»: هم أصحاب المسيح عليه السلام، أي خُلصاؤه وأنصاره، جمع الحواريّ، وأصله من التحوير؛ لأنّهم كانوا قصّارين يحوّرون الثياب، يبيّضونها. قال الأزهري: الحواريّون خلصان الأنبياء، وتأويله: الذين أُخلصوا ونقوا من كلّ عيب. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٥٨ (حور).

قُضِيَتْ حَاجَتُكَ يَا رُوحَ اللهِ، فَقَامَ[١]، فَغَسَلَ[٢] أَقْدَامَهُمْ، فَقَالُوا: كُنَّا نَحْنُ أَحَقَّ بِهٰذَا[٣] يَا رُوحَ اللهِ، فَقَالَ: إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِالْخِدْمَةِ الْعَالِمُ، إِنَّمَا تَوَاضَعْتُ هٰكَذَا لِكَيْمَا تَتَوَاضَعُوا[٤] بَعْدِي فِي النَّاسِ كَتَوَاضُعِي لَكُمْ».

ثُمَّ قَالَ عِيسَىٰ عليه السلام: «بِالتَّوَاضُعِ تُعْمَرُ الْحِكْمَةُ، لَا بِالتَّكَبُّرِ؛ وَكَذٰلِكَ فِي السَّهْلِ يَنْبُتُ الزَّرْعُ، لَا فِي الْجَبَلِ»[٥].

٧٣ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ لِلْعَالِمِ ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ: الْعِلْمَ، وَالْحِلْمَ، وَالصَّمْتَ، و لِلْمُتَكَلِّفِ[٦] ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ: يُنَازِعُ مَنْ فَوْقَهُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَيَظْلِمُ[٧] مَنْ دُونَهُ بِالْغَلَبَةِ، وَيُظَاهِرُ[٨] الظَّلَمَةَ»[٩].

٦ ـ بَابُ حَقِّ الْعَالِمِ

٧٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

---

١ . في حاشية «ج»: «فقدّم».

٢ . في «ألف، ض، ف، و، بر، بس» و حاشية «ج، بح» و شرح صدر المتألّهين: «فقبّل».

٣ . في الوسائل: «كنّا أحقّ بهذا منك». ٤ . في «بح»: «تواضعوا».

٥ . الوافي، ج ١، ص ١٦٥، ح ٨٨؛ البحار، ج ١٤، ص ٢٧٨، ح ٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٦، ح ٢٠٥٠٤.

٦ . في شرح المازندراني، ج ٢، ص ٩٣: «المتكلّف بالعلم: المنتسب إليه، الذي جمع شيئاً من أقوال العلماء ومذاهب الحكماء، وأخذ الرطب واليابس من كلّ صنف، ويتكلّف ويدّعي أنّه عالم راسخ في العلم».

٧ . في شرح المازندراني: «وقع في بعض النسخ: ويلزم، بدل: ويظلم».

٨ . ظاهر بعضهم بعضاً: أعانه وعاونه؛ والمظاهرة: المعاونة. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٥ (ظهر).

٩ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢ـ٣٥٨، ح ٥٧٦٥، بسند آخر مع اختلاف و زيادة. راجع: الخصال، ص ١٢١، باب الثلاثة، ح ١١٣؛ وتحف العقول، ص ١٠؛ الوافي، ج ١، ص ١٦٦، ح ٨٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ مِنْ حَقِّ الْعَالِمِ أَنْ لَا تُكْثِرَ عَلَيْهِ السُّؤَالَ، وَلَا تَأْخُذَ[١] بِثَوْبِهِ، وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ ـ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ ـ فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً، وَخُصَّهُ بِالتَّحِيَّةِ دُونَهُمْ[٢]، وَاجْلِسْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا تَجْلِسْ خَلْفَهُ، وَلَا تَغْمِزْ[٣] بِعَيْنِكَ[٤]، وَلَا تُشِرْ بِيَدِكَ، وَلَا تُكْثِرْ مِنْ قَوْلِ[٥]: قَالَ فُلَانٌ وَقَالَ فُلَانٌ خِلَافاً لِقَوْلِهِ، وَلَا تَضْجَرْ[٦] بِطُولِ صُحْبَتِهِ؛ فَإِنَّمَا مَثَلُ الْعَالِمِ مَثَلُ النَّخْلَةِ تَنْتَظِرُهَا[٧] مَتىٰ[٨] يَسْقُطُ عَلَيْكَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَ[٩] الْعَالِمُ أَعْظَمُ أَجْراً مِنَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللهِ[١٠]»[١١].

٣٨/١ ٧ ـ بَابُ فَقْدِ الْعُلَمَاءِ

٧٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[١٢]، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

---

١ . في المحاسن: «ولا تجرّ». ٢ . في الوسائل: - «دونهم».

٣ . «الغَمز»: الإشارة بالعين والحاجب، يقال: غَمَزَ الشيء بعينه، أي أشار إليه. والمفعول ضمير محذوف عائد إلى العالم، والتقدير: لاتَغمِزه بعينك ولا تشر إليه بيدك. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٥ (غمز).

٤ . في «بح، بس، بف» و حاشية «ف» والمحاسن: «بعينيك».

٥ . هكذا في «ش، جح» وحاشية «جه، بع» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من القول».

٦ . في «ظ، جس» و شرح صدر المتألّهين: «لا تَضَجَّرْ» صيغة نهي من باب تفعّل، أي لاتتضجّر، فحذفت إحدى التاءين كما هو القياس. ٧ . في المحاسن: «ينتظر بها».

٨ . هكذا في «ج، و، بس، بف» و حاشية «ض، بر» والمحاسن والوافي والوسائل وحاشية ميرزا رفيعا. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حتّى». ٩ . في الوسائل: «وإنّ».

١٠ . في «بر» والوافي: + «إن شاء الله تعالى». وفي شرح المازندراني: + «إن شاء الله».

١١ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٥، عن سليمان بن جعفر الجعفي (وهو سهو) عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤، ح ١٠؛ والخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستّة عشر، ح ١؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٣٠. الوافي، ج ١، ص ١٧٣، ح ٩٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١٦١١٦.

١٢ . هكذا في «ش، بح، بف، جح». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الخزّاز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ[١] أَحَدٍ يَمُوتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَبَّ إِلَىٰ إِبْلِيسَ مِنْ مَوْتِ فَقِيهٍ»[٢].

٧٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٣]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ الْفَقِيهُ[٤]، ثُلِمَ[٥] فِي الْإِسْلَامِ ثُلْمَةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ[٦]»[٧].

٧٧ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

← والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ أبا أيّوب هذا، هو إبراهيم بن عيسى أو ابن عثمان ـ فقد اختلف في اسم أبيه، كما في رجال النجاشي، ص ٢٠، الرقم ٢٥، و رجال الطوسي، ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٥ ـ ولقبه: «الخرّاز» بالراء المهملة المشدّدة بعد الخاء، كما ضبطه ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٥٩١، وابن داود في مواضع من كتابه، راجع: رجال ابن داود، ص ١٤، الرقم ١٩، وص ١٧، الرقم ٢٧، و ص ٣٩١. وهكذا ضبطه العلّامة في خلاصة الأقوال، ص ١٥، الرقم ١٣، و ص ٢٦٩، الرقم ١، و في إيضاح الاشتباه، ص ٨٦، الرقم ١٧.

لايقال: إنّ الشيخ الطوسي عنون الرجل في رجاله تارة في ص ١٥٩، الرقم ١٧٧٥ وقال: «إبراهيم بن زياد، أبو أيّوب الخزّاز»، وأخرى في ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٥ وقال: «إبراهيم بن عيسى، كوفي خزّاز، ويقال: ابن عثمان».

فإنّه يقال: المذكور في بعض النسخ المعتبرة من رجال الطوسي، في الموضع الأوّل هو «الخرّاز» وفي الموضع الثاني «خرّاز».

١ . في «بس»: - «من».

٢ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٥٩، مرسلاً؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٨، عن سليمان بن خالد، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦١؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٢١، ح ٦٤.

٣ . في حاشية «بج، جم» و شرح صدر المتألّهين: «أصحابنا».

٤ . في المحاسن: «إذا مات العالم».

٥ . «ثُلِمَ» جاء لازماً من باب عَلِمَ، وجاء متعدّياً من باب ضرب. وثُلْمَة ـ وهي الخلل في الحائط وغيره ـ فاعلٌ على الأوّل، ومفعول على الثاني، والفاعل ضمير يعود إلى الموت. اُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨١ (ثلم)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٠١.

٦ . في المحاسن والبصائر: + «إلى يوم القيامة».

٧ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ١٨٥؛ وبصائر الدرجات، ص ٤، ذيل ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام. الخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستّة عشر، ح ١، بسند آخر مع اختلاف ـ الوافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٦٢.

أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ، بَكَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَبِقَاعُ[1] الْأَرْضِ، الَّتِي كَانَ يَعْبُدُ[2] اللهَ عَلَيْهَا، وَأَبْوَابُ السَّمَاءِ، الَّتِي كَانَ يُصْعَدُ فِيهَا بِأَعْمَالِهِ، وَثُلِمَ فِي الْإِسْلَامِ ثُلْمَةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْفُقَهَاءَ[3] حُصُونُ الْإِسْلَامِ كَحِصْنِ[4] سُورِ الْمَدِينَةِ لَهَا»[5].

٧٨ / ٤ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ[6]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[7]، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ[8] أَحَدٍ يَمُوتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَبَّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنْ مَوْتِ فَقِيهٍ»[9].

---

١ . «بِقاع»: جمع البقعة وهي قطعة من أرض على غير الهيئة التي على جنبها. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٢ (بقع).

٢ . قال المازندراني في شرحه: «الموصول مع صلته إمّا صفة للبقاع، أو صفة للأرض، وعلى التقديرين «يعبد» إمّا مبنيّ للفاعل وفاعله: ذلك المؤمن، أو مبنيّ للمفعول». واستبعد المجلسي البناء للمفعول في مرآة العقول.

٣ . في الكافي، ح ٤٧٥٢ والعلل وقرب الإسناد: - «الفقهاء».

٤ . والكلمة ـ بقرينة تعلّق «لها» بها ـ مصدر، فهو بفتح الحاء بمعنى المنع والحرز. وقال الميرزا رفيعا في حاشيته: «الحصن ـ بضمّ الحاء ـ مصدر حصن ككرم أي منع». وفي شرح صدر المتألّهين والكافي، ح ٤٧٥٢: «كحصون».

٥ . الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٢؛ وقرب الإسناد، ص ٣٠٣، ح ١١٩٠، وعلل الشرائع، ص ٤٦٢، ح ٢؛ بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، مع تفاوت يسير. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٨١، مرسلاً إلى قوله: «بأعماله» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٦٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨٣، ح ٣٦٦٠.

٦ . في «ب، بر، بس، بف» وحاشية «ف»: «أحمد بن محمّد».

٧ . هكذا في «ش، و، بو، جح، جر، جل، جم». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الخزّاز». و ما أثبتناه هو الصواب، كما تقدّم ذيل ح ٧٥.

٨ . في «بس»: - «من».

٩ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٥٩، مرسلاً؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٨، عن سليمان بن خالد، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦١.

٧٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ بَعْدَ مَا يُهْبِطُهُ[١]، وَلٰكِنْ يَمُوتُ الْعَالِمُ، فَيَذْهَبُ بِمَا يَعْلَمُ، فَتَلِيهِمُ[٢] الْجُفَاةُ[٣]، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ، وَلَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ»[٤].

٨٠ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّهُ يُسَخِّي[٥] نَفْسِي فِي سُرْعَةِ الْمَوْتِ وَالْقَتْلِ فِينَا قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾[٦] وَهُوَ ذَهَابُ الْعُلَمَاءِ»[٧].

---

١ . في حاشية «ض، بر»: «ما بسطه».

٢ . في حاشية «ج، ض، ف، بح، بر»: «فتؤمّهم». وهو من الأمّ بمعنى القصد، أو من الإمامة. وقوله: «فتليهم» من الوِلاية ـ بالكسر ـ وهي الإمارة والسلطنة والتولّي للأمور، أي يصيروا إليهم صاحب التصرّف في أمور دينهم ودنياهم. راجع شروح الكافي.

٣ . «الجُفاة»: جمع الجافي من الجَفاء، بمعنى غِلَظ الطبع. أُنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٠ (جفى).

٤ . راجع: الأمالي للمفيد، ص ٢٠، المجلس ٣، ح ١؛ تحف العقول، ص ٣٧. الوافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ٦٦.

٥ . في «ج، بر»: «تُسخّي». وقوله: «يُسَخّي»، فاعله «قول الله» ومفعوله «نفسي» و«فينا» متعلّق بـ «سرعة» أو بالقول، وردّ المازندراني من جعل تسخى مثل ترضى و «نفسي» فاعله، أو نفسي مبتدأ و«فينا» خبره، وتسخى بمعنى تترك. قال صدر المتألّهين: «أي مفاد هذه الآية: يجعل نفسي سخيّة في باب سرعة الموت أو القتل فينا أهل البيت؛ يعني تجود نفسي بهذه الحياة اشتياقاً إلى لقاء الله تعالى ويرغب في سرعة وقوع الموت أو الشهادة الواقعة فينا؛ لأنّ المراد من نقصان الأرض من أطرافها ـ وهي نهاياتها ـ ذهاب العلماء». أُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ١٥٩؛ شرح المازندراني، ج ٢، ح ١٠٩؛ الوافي، ج ١، ص ١٥٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٢٦.

٦ . الرعد (١٣): ٤١.

٧ . الفقيه، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٦٠؛ وتفسير القمّي، ج ١، ص ٣٦٧ مرسلاً من قوله: «أو لم يروا». الوافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ٦٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٧، ح ١٠٢؛ و ج ٧٠، ص ٣٣٧.

٨ـ بَابُ مُجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَصُحْبَتِهِمْ ٣٩/١

٨١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ، اخْتَرِ الْمَجَالِسَ عَلىٰ عَيْنِكَ[١]، فَإِنْ رَأَيْتَ قَوْماً يَذْكُرُونَ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ، فَاجْلِسْ مَعَهُمْ؛ فَإِنْ تَكُنْ عَالِماً، نَفَعَكَ عِلْمُكَ[٢]، وَإِنْ تَكُنْ جَاهِلاً، عَلَّمُوكَ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُظِلَّهُمْ بِرَحْمَتِهِ[٣]؛ فَتَعُمَّكَ[٤] مَعَهُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَ قَوْماً لَا يَذْكُرُونَ اللهَ، فَلَا تَجْلِسْ مَعَهُمْ؛ فَإِنْ تَكُنْ عَالِماً، لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ، وَإِنْ كُنْتَ[٥] جَاهِلاً، يَزِيدُوكَ جَهْلاً، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُظِلَّهُمْ بِعُقُوبَةٍ؛ فَتَعُمَّكَ[٦] مَعَهُمْ»[٧].

٨٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مُحَادَثَةُ الْعَالِمِ[٨] عَلَى الْمَزَابِلِ خَيْرٌ

---

١ . «على عينك»، أي بعينك، أو في عينك، أو على بصيرة منك ومعرفة لك بحالها. أو المراد: رجّحه على عينك، أي ليكون المجالس أعزّ عندك من عينك. اُنظر شروح الكافي.

٢ . في العلل: «ينفعك علمك ويزيدونك علماً» بدل «نفعك علمك».

٣ . في «ج»: «برحمة».

٤ . هكذا في «ض، و، بس» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيعمّك».

٥ . في «ف»: «وإن تكن». و في العلل: «وإن تك».

٦ . هكذا في «ج، بس» والعلل والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيعمّك».

٧ . علل الشرائع، ص ٣٩٤، ح ٩، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن ● الوافي، ج ١، ص ١٧٥، ح ٩٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٣١، ذيل ح ٩١٩٨.

٨ . في حاشية «ب»: «العلماء».

مِنْ مُحَادَثَةِ الْجَاهِلِ عَلَى الزَّرَابِيِّ[١]»[٢].

٨٣ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: قَالَتِ الْحَوَارِيُّونَ لِعِيسىٰ[٣]: يَا رُوحَ اللهِ، مَنْ نُجَالِسُ؟ قَالَ: مَنْ تُذَكِّرُكُمُ[٤] اللهَ رُؤْيَتُهُ، وَيَزِيدُ فِي عِلْمِكُمْ مَنْطِقُهُ، وَيُرَغِّبُكُمْ فِي الْآخِرَةِ عَمَلُهُ[٥]»[٦].

٨٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مُجَالَسَةُ أَهْلِ الدِّينِ شَرَفُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»[٧].

٨٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ

---

١ . «الزرابيّ»: جمع الزِّربيّة، وهي البساط، أو كلّ مابسط واتّكي عليه، أو الطِنفسة، أي الوسادة فوق الرحل، أو البساط الذي لها خَمل ـ وهو ما يوضع على وجهه ـ رقيق، أو النِمْرِقة، وهي الوسادة الصغيرة، أو هي زرابيّ النبت إذا احمرّ واصفرّ وفيه خُضرة، فلمّا رأوا الألوان في البُسُط والفُرش شبّهوها بها. اُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٤٧ (زرب).

٢ . الاختصاص، ص ٢٣٥، مرسلاً ـ الوافي ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٦.

٣ . في «بح»: + «ابن مريم».

٤ . هكذا في أكثر النسخ. و في «ف» والمطبوع: «يذكّركم».

٥ . في حاشية «بف»: «علمه».

٦ . مصباح الشريعة، ص ٢١؛ وتحف العقول، ص ٤٤، مع زيادة. راجع: الأمالي للطوسي، ص ١٥٧، المجلس ٦، ح ١٤ ـ الوافي، ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٣٣١، ح ٧٢.

٧ . الأمالي للصدوق، ص ٦٠، المجلس ١٤، ح ١٠؛ و ثواب الأعمال، ص ١٦٠، ح ١؛ والخصال، ص ٥، باب الواحد، ح ١٢، بسند آخر عن منصور بن حازم. وفي تحف العقول، ص ٣٩٧، مع زيادة في آخره ـ الوافي، ج ١، ص ١٧٦، ح ٩٨.

دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَمَجْلِسٌ[١] أَجْلِسُهُ إِلىٰ مَنْ أَثِقُ بِهِ أَوْثَقُ فِي نَفْسِي مِنْ عَمَلِ سَنَةٍ»[٢].

١/ ٤٠

٩ ـ بَابُ سُؤَالِ الْعَالِمِ[٣] وَتَذَاكُرِهِ

٨٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا[٤]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَجْدُورٍ[٥] أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، فَغَسَّلُوهُ، فَمَاتَ، قَالَ[٦]: «قَتَلُوهُ، أَلَّا[٧] سَأَلُوا؛ فَإِنَّ دَوَاءَ الْعِيِّ[٨] السُّؤَالُ»[٩].

٨٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالُوا:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام لِحُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ فِي شَيْءٍ سَأَلَهُ: «إِنَّمَا يَهْلِكُ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُمْ

---

١ . في «ج»: «المجلس».
٢ . الوافي، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٠٠.
٣ . في حاشية «بح»: «العلم».
٤ . في الكافي، ح ٤١٣٠ والتهذيب: «عن محمّد بن سكين و غيره» بدل «عن بعض أصحابنا».
٥ . «المجدور» ذات الجُدَرِيّ، وهو قروح في البدن تنفّطُ عن الجلد ممتلئة ماءً وتقيّح، أو ورم يأخذ في الحلق. اُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ١٢٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٧ (جدر).
٦ . في «ألف» و الوسائل: «فقال».
٧ . «ألّا»: حرف تحضيض، واحتمل في مرآة العقول كونه بالتخفيف استفهاماً إنكارياً.
٨ . «العيّ»: العجز وعدم الاهتداء لوجه المراد، أو العيّ بمعنى الجهل وعدم البيان. وقال في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالغين المعجمة، ولعلّه تصحيف». اُنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١ ـ ١١٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عيي).
٩ . الكافي، كتاب الطهارة، باب الكسير والمجدور و ...، ح ٤١٣٠. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٢٩، بسنده عن الكليني، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢١٩، مرسلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله. وراجع: الكافي، نفس الباب، ح ٤١٢٩. الوافي، ج ١، ص ١٧٩، ح ١٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٦، ح ٣٨٢٦.

لَا يَسْأَلُونَ»[١].

٨٨ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ هٰذَا الْعِلْمَ عَلَيْهِ قُفْلٌ، وَمِفْتَاحُهُ الْمَسْأَلَةُ[٢]».[٣]

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام مِثْلَهُ[٤].

٨٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَحْوَلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَسَعُ النَّاسَ[٥] حَتّىٰ يَسْأَلُوا، وَ[٦]يَتَفَقَّهُوا وَيَعْرِفُوا إِمَامَهُمْ، وَيَسَعُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِمَا يَقُولُ وَإِنْ كَانَ[٧] تَقِيَّةً»[٨].

٩٠ / ٥ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: أُفٍّ[٩] لِرَجُلٍ[١٠] لَا يُفَرِّغُ[١١] نَفْسَهُ فِي كُلِّ

---

١ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٢.

٢ . في شرح صدر المتألّهين: «السؤال».

٣ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٣.

٤ . الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٤.

٥ . «لا يسع الناس»، أي لا يجوز لهم أن يأخذوا في الدين شيئاً ويعتقدوه و يتديّنوا به، من وسعة المكان؛ لأنّ الجائز موسّع غير مضيّق، فالناس مفعول والفاعل مقدّر. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٣.

٦ . في المحاسن: «أو».

٧ . في «ألف، ب، ض، و، بح» و شرح صدر المتألّهين والوافي: «كانت». وقال صدر المتألّهين: «تقيّة، إمّا منصوبة بالخبريّة لـ «كانت» وهي ناقصة، أو مرفوعة بالفاعليّة لها، وهي تامّة».

٨ . المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٧، بسنده عن يونس، إلى قوله: «يتفقّهوا». راجع: المحاسن، ج ١، ص ١٥٥، كتاب الصفوة، ح ٨٥؛ وكمال الدين، ص ٤١٢، ح ١٠ ـ الوافي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٠٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٣٤٦.

٩ . «أُفّ»: كلمة تضجّر، وفيه ستّ لغات: أُفَّ، أُفِّ، أُفُّ، أُفٌّ، أُفّاً، أُفٍّ. اُنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣١ (أفف).

١٠ . في الخصال: «للرجل المسلم» بدل «لرجل».

١١ . «لا يفرغ»: إمّا من المجرّد، أي من الفراغ، يقال: فرغ منه يفرغ فراغاً، أو من التفعيل، أي من التفريغ، وتفريغ

جُمْعَةٍ لِأَمْرِ دِينِهِ؛ فَيَتَعَاهَدَهُ[1] وَيَسْأَلَ عَنْ دِينِهِ».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «لِكُلِّ مُسْلِمٍ[2]»[3].

٩١ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ:

١/٤١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: تَذَاكُرُ الْعِلْمِ[4] بَيْنَ عِبَادِي مِمَّا تَحْيَا عَلَيْهِ[5] الْقُلُوبُ الْمَيْتَةُ إِذَا هُمُ انْتَهَوْا فِيهِ إِلىٰ أَمْرِي»[6].

٩٢ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «رَحِمَ اللهُ عَبْداً أَحْيَا الْعِلْمَ». قَالَ: قُلْتُ: وَمَا إِحْيَاؤُهُ؟ قَالَ: «أَنْ يُذَاكِرَ[7] بِهِ أَهْلَ الدِّينِ وَأَهْلَ الْوَرَعِ»[8].

٩٣ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ، عَنْ

← النفس بمعنى إخلائها. فـ«نفسه» على الأوّل فاعله، وعلى الثاني مفعوله. شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٣١.

١ . جواب النفي، واحتمالُ عطفه على المنفيّ بعيد. التعاهد والتعهّد: التحفّظ بالشيء، وتجديد العهد به، والثاني أفصح من الأوّل؛ لأنّ التعاهد إنّما يكون بين اثنين، إلّا أن يكون التعاهد هنا لأصل الفعل دون الاشتراك. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٦ (عهد)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٢٥؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٥.

٢ . بدلاً «لرجل» أي «أُفّ لكلّ مسلم» كما في المحاسن.

٣ . المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الخصال، ص ٣٩٣، باب السبعة، ذيل ح ٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٨١، ح ١٠٦ و ١٠٧.

٤ . في «بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي: «العالم».

٥ . لفظة «على» في «عليه» إمّا بمعنى الباء، أو بمعناها ويكون الظرف حالاً من القلوب، أي حال كونها ثابتة مستقرّة على العلم وتذاكره. وعلى التقديرين «تحيا» إمّا مجرّد معلوم، أو مزيد مجهول. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٢٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٣١.

٦ . الوافي، ج ١، ص ١٨١، ح ١٠٨.

٧ . في «و، بف»: «أن تذاكر».

٨ . الوافي، ج ١، ص ١٨٢، ح ١٠٩.

بَعْضِ أَصْحَابِهِ، رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَذَاكَرُوا[١] وَتَلَاقَوْا وَتَحَدَّثُوا؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ جِلَاءٌ لِلْقُلُوبِ؛ إِنَّ الْقُلُوبَ لَتَرِينُ[٢] كَمَا يَرِينُ[٣] السَّيْفُ، جِلَاؤُهَا الْحَدِيثُ[٤]»[٥].

٩٤ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ مَنْصُورٍ الصَّيْقَلِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ[٦] ﷺ يَقُولُ: «تَذَاكُرُ الْعِلْمِ دِرَاسَةٌ[٧]، وَالدِّرَاسَةُ صَلَاةٌ[٨] حَسَنَةٌ[٩]»[١٠].

---

١ . في حاشية ميرزا رفيعا: + «العلم».

٢ . ترين القلوب، أي خبثت وعلا عليها الوسخ، من الرَين، وهو الصدأ الذي يعلو السيف والمرآة. اُنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٢ (رين).

٣ . في «ف»: «ترين» ولعلّه لإرادة جنس السيف.

٤ . في «ب، ج، ض، ف، بس، بح» و حاشية ميرزا رفيعا ومرآة العقول: «جلاؤه الحديد». وفي «بر» والوسائل: «وجلاؤه الحديد». وفي «بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «جلاؤه الحديث». وهذا الأخير لايمكن المساعدة عليه؛ فإنّ السيف لايناسبه الحديث. وقال المجلسي في مرآة العقول: «في بعض النسخ: وجلاؤها الحديث، وهو أظهر».

٥ . الوافي، ج ١، ص ١٨٢، ح ١١٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٨.

٦ . في «بس»: «أبا عبدالله جعفر». ومنصور الصيقل هو منصور بن الوليد الصيقل، من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله ﷺ، كما في رجال الطوسي، ص ١٤٧، الرقم ١٦٢٤؛ و ص ٣٠٦، الرقم ٤٥٠٨. وهو وإن روى في أكثر أسناده عن أبي عبد الله ﷺ، لكن وردت روايته عن أبي جعفر الباقر ﷺ في الغيبة للنعماني، ص ٢٠٨، ح ١٦ وذيله.

٧ . «الدراسة»: القراءة مع تعهّد وتفهّم، يقال: درس يدرس دراسة، إذا قرأ وتعهّد أن لاينسى. وأصل الدِراسة الرياضة والتعهّد للشيء. اُنظر: النهاية، ج ٢، ص ١١٣ (درس).

٨ . في حاشية «ف»: «صِلات». وفي «بح»: «صَلات». وفي «بس»: «صَلوة». وفي الوافي: «وربّما يقرأ بكسر الصاد وسكون اللام ويفسّر بالصلة».

٩ . «حسنة»: صفة لـ«صلاة» لاخبر بعد خبر؛ إذ لاوجه لجعل الدراسة بمنزلة الصلاة على الإطلاق وإن لم تكن حسنة مقبولة. شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٣٢.

١٠ . الوافي، ج ١، ص ١٨٣، ح ١١١.

١٠ ـ بَابُ بَذْلِ الْعِلْمِ

٩٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ[١]، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ عليه السلام: إِنَّ اللهَ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الْجُهَّالِ عَهْداً بِطَلَبِ الْعِلْمِ حَتّىٰ أَخَذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ عَهْداً بِبَذْلِ الْعِلْمِ لِلْجُهَّالِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ كَانَ قَبْلَ الْجَهْلِ»[٢].

٩٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي هٰذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ[٣] خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾[٤] قَالَ: «لِيَكُنِ النَّاسُ عِنْدَكَ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً»[٥].

٩٧ / ٣ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ[٦]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ،

---

١ . هكذا في «الف، و، جم» و حاشية «ج، بح، بر، بس، جر». وفي «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف، جر» وحاشية «جم» والمطبوع: «منصور بن حازم».

والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ ابن بزيع أحد رواة كتاب منصور بن يونس، وروى عنه بعناوينه المختلفة في كثير من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٥٩، الرقم ٧٣١؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣، و ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

وأضف إلى ذلك أنّ منصور بن يونس روى كتاب طلحة بن زيد، كما في رجال النجاشي، ج ٢٠٧، الرقم ٥٥٠، و لم يثبت رواية منصور بن حازم عن طلحة بن زيد.

٢ . الأمالي للمفيد، ص ٦٦، المجلس ٧، ح ١٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ وفي خصائص الأئمّة، ص ١٢٥؛ ونهج البلاغة، ص ٥٥٩، الحكمة ٤٧٨، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام ـ الوافي، ج ١، ص ١٨٥، ح ١١٢.

٣ . «لاتصعّر» من التصعير، وهو إمالة الوجه أو الخدّ عن النظر إلى الناس تهاوناً من كبرٍ كأنّه مُعرِض. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٥٦ (صعر).

٤ . لقمان (٣١): ١٨.

٥ . الوافي، ج ١، ص ١٨٦، ح ١١٣.

٦ . روى أحمد بن أبي عبدالله عن أبيه محمّد بن خالد البرقي، كتاب أحمد بن النضر، وبه يعلم المراد من ←

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[١] عليه السلام، قَالَ: «زَكَاةُ الْعِلْمِ أَنْ تُعَلِّمَهُ عِبَادَ اللهِ»[٢].

٩٨ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ: ٤٢/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَامَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ عليه السلام خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تُحَدِّثُوا الْجُهَّالَ بِالْحِكْمَةِ؛ فَتَظْلِمُوهَا، وَلَا تَمْنَعُوهَا أَهْلَهَا؛ فَتَظْلِمُوهُمْ[٣]»[٤].

١١ ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ[٥]

٩٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِاللهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[٦]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ يَزِيدَ[٧]، قَالَ:

← قوله: «بهذا الإسناد».

١ . في شرح صدر المتألّهين: «عن أبي عبدالله».

٢ . تحف العقول، ص ٣٦٤، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٨٧، ح ١١٤.

٣ . في حاشية «ج، بح»: «فتظلمهم».

٤ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٧، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٦٠؛ والفقيه، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٥٨٥٨؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٠٥، المجلس ٥٠، ح ١١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٦، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف. تحف العقول، ص ٢٧، عن النبيّ صلى الله عليه وآله ـ الوافي، ج ١، ص ١٨٧، ح ١١٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢٨، ح ٢١١٥٦.

٥ . لم يرد في نسخة «بف» الحديث ٩٨ و عنوان هذا الباب.

٦ . في الوسائل: - «وعبدالله ابني محمّد بن عيسى».

٧ . في الخصال والوسائل وشرح صدر المتألّهين والوافي: «مَزْيَد». وفي «بس»: «مَرْثَد». ويحتمل أن يكون مفضّل هذا هو ابن «مزيد» أو «مرثد» المذكور في كتب الرجال. اُنظر: رجال البرقي، ص ٢٩، و رجال الطوسي، ص ٢٢٥، الرقم ٣٠٢٢ وقسهما مع رجال البرقي، ص ٣٤، ورجال الطوسي، ص ١٤٦، الرقم ١٦٠٦. ويحتمل أيضاً أن يكون مفضّل هو مفضّل بن يزيد الكوفي المذكور في رجال الطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٥٣٨.

قَالَ لِي[١] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «أَنْهَاكَ عَنْ خَصْلَتَيْنِ، فِيهِمَا هُلْكُ[٢] الرِّجَالِ: أَنْهَاكَ أَنْ تَدِينَ اللهَ[٣] بِالْبَاطِلِ، وَتُفْتِيَ النَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَمُ»[٤].

١٠٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِيَّاكَ وَخَصْلَتَيْنِ؛ فَفِيهِمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ: إِيَّاكَ أَنْ تُفْتِيَ النَّاسَ بِرَأْيِكَ، أَوْ[٥] تَدِينَ بِمَا لَا تَعْلَمُ[٦]»[٧].

١٠١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى[٨]، لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، وَلَحِقَهُ وِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِفُتْيَاهُ»[٩].

---

١ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» والوسائل والمحاسن: - «لي».

٢ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بج، بح، بس، بف، جه» والوافي والوسائل والمحاسن والخصال. وفي بعض النسخ والمطبوع: «هلاك».

٣ . «تدين الله»، أي تطيعه، من الدِين بمعنى الطاعة. والمعنى: أنهاك أن تتّخذ الباطل ديناً بينك وبين الله، وتعبد به الله تعالى. اُنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩ (دين).

٤ . الخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٥ بسنده عن محمّد بن يحيى. المحاسن، ص ٢٠٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٤، بسنده عن عليّ بن الحكم ـ الوافي، ج ١، ص ١٨٩، ح ١١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠، ح ٣٣١٠١.

٥ . كذا. والمناسب هو الواو كما في المحاسن.

٦ . في حاشية «بر»: «لم تعلم».

٧ . الخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. وفي المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٥ و ٥٦، بسنده عن عبدالرحمن بن الحجّاج، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٩٠، ح ١٢٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١، ح ٣٣١٠٢.

٨ . في الكافي، ح ١٤٦٠٥ والتهذيب والمحاسن والوافي: + «من الله».

٩ . الكافي، كتاب القضاء و الأحكام، باب أنّ المفتي ضامن، ح ١٤٦٠٥. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥٣١، عن أحمد بن محمّد؛ المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٠، عن الحسن بن محبوب. وفي

١٠٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا عَلِمْتُمْ فَقُولُوا، وَمَا لَمْ تَعْلَمُوا فَقُولُوا: اللهُ أَعْلَمُ؛ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْتَزِعُ[١] الْآيَةَ[٢] مِنَ الْقُرْآنِ يَخِرُّ فِيهَا[٣] أَبْعَدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ[٤]»[٥].

١٠٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[٦]، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «لِلْعَالِمِ - إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ - أَنْ يَقُولَ: اللهُ

← المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٨ و ٥٩؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٧٣؛ وكمال الدين، ص ٢٥٦، ضمن ح ١، بسند آخر مع اختلاف . الوافي، ج ١، ص ١٩٠، ح ١٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠، ح ٣٣١٠٠؛ وص ٢٢٠ ح ٣٣٦٣٨.

١ . «لينتزع»: من الانتزاع، بمعنى الاقتلاع، يقال: انتزعت الشيء فانتزع، أي اقتلعته فاقتلع، لازم ومتعدٍّ، وانتزاع الآية، استخراجها. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٨٩ (نزع).

٢ . في «ف، بس» والمحاسن: «بالآية». وفي حاشية «بر»: «بآية».

٣ . «يخرّ فيها»: حال عن فاعل ينتزع، أو خبر بعد خبر، من الخرور بمعنى السقوط من العلو. والمعنى: يقع في الآية أي في تفسيرها ساقطاً على ما هو بعيد عن المراد، بينهما أبعد ما بين السماء والأرض. وفي «و» وحاشية «ج، ض، ف، بح، بس، بف»: «يحرّفها»، من التحريف. قال الداماد: «فكأنّه تحريف يخترقها» ونسبه الفيض إلى التصحيف، وصحّحه المازندراني. وفي حاشية «ب، ج»: «يخرّقها». وفي حاشية: «ب، بس»: «يجزّفها». ونقل المازندراني قراءة: «يخترقها» بمعنى قطع الأرض على غير الطريق. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٩٠؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٣٤؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٤٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٣٧، الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٣ (خرر).

٤ . في «بح، بس، بف»: - «والأرض». وفي المحاسن: «أبعد من السماء».

٥ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٢. وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٧، ح ٣، عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧ . الوافي، ج ١، ص ١٩١، ح ١٢٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢، ح ٣٣١٠٤.

٦ . في حاشية «و»: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى و محمّد بن إسماعيل». فيكون في السند تحويل، كما لا يخفى.

أَعْلَمَ، وَلَيْسَ لِغَيْرِ الْعَالِمِ أَنْ يَقُولَ ذٰلِكَ»[1].

١٠٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[2]، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١ / ٤٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا سُئِلَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ عَمَّا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَقُلْ: لَا أَدْرِي، وَلَا يَقُلْ: اللهُ أَعْلَمُ؛ فَيُوقِعَ فِي قَلْبِ صَاحِبِهِ شَكّاً، وَإِذَا قَالَ الْمَسْؤُولُ: لَا أَدْرِي، فَلَا يَتَّهِمُهُ السَّائِلُ»[3].

١٠٥ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ: مَا حَقُّ اللهِ[4] عَلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ: «أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ، وَيَقِفُوا

---

١ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٤، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي بن عبدالله، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما ﷺ . تحف العقول، ص ٢٩٧. راجع: الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧ ـ الوافي، ج ١، ص ١٩١، ح ١٢٣.

٢ . الخبر رواه أحمد بن محمّد بن خالد البرقي في المحاسن، ص ٢٠٦، ح ٦٣، عن أبيه عن حمّاد بن عيسى عن حريز بن عبدالله عن الهيثم عن محمّد بن مسلم.

والظاهر أنّ كلاً من سندي الكافي والمحاسن مختلّ. أمّا سند الكافي، فلايبعُد سقوط الواسطة بين أحمد بن محمّد بن خالد وحمّاد بن عيسى؛ فإنّ أحمد بن محمّد بن خالد يروي في كتابه المحاسن عن حمّاد بن عيسى أكثر من ستّين مورداً، كلّها مع الواسطة إلاّ ما ورد في ص ٣، ح ٢؛ وص ٢٠٣، ح ٤٧؛ وص ٢٥٩، ح ٣٠٨؛ وص ٤٢٧، ح ٢٣٧؛ وص ٥٥٥، ح ٩٠٨؛ وص ٢٤٣، ح ١٦٩، وكلّها مختلّ، يظهر اختلالها للعارف بالأسناد وطبقات الرواة.

وأمّا سند المحاسن، فالظاهر زيادة «عن الهيثم»، فإنّا لم نجد رواية من يُسَمّى بالهيثم عن محمّد بن مسلم ـ مع الفحص الأكيد ـ في غير هذا المورد. هذا، مضافاً إلى أنّ وقوع الواسطة بين حريز بن عبدالله وشيخه محمّد بن مسلم ـ وقد روى عنه في كثيرٍ من الأسناد جدّاً ـ بعيد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤، وص ٤٩٥.

٣ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٣. راجع: المحاسن، ص ٩، كتاب الأشكال والقرائن، ح ٢٦؛ وص ٢٠٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٦؛ والخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٥ ـ الوافي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١٢٤.

٤ . في التوحيد: «ما حجّة الله».

عِنْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ»[1].

١٠٦ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ يُونُسَ[2]، عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ[3] بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ خَصَّ[4] عِبَادَهُ بِآيَتَيْنِ[5] مِنْ كِتَابِهِ: أَنْ لَا يَقُولُوا حَتّىٰ يَعْلَمُوا، وَلَا يَرُدُّوا مَا لَمْ يَعْلَمُوا، وَقَالَ[6] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[7] وَقَالَ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾[8]»[9].

---

١ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٤، بسنده عن الحسين بن محمّد بن عامر؛ التوحيد، ص ٤٥٩، ح ٢٧، بسنده عن المعلّى بن محمّد البصري؛ المحاسن، ص ٢٠٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٥٣، بسنده عن زرارة بن أعين، عن أبي عبدالله ﷺ، مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب فضل العلم، باب النوادر، ح ١٣٩، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ مع اختلاف يسير وزيادة في آخره ، الوافي، ج ١، ص ١٩٣، ح ١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣، ح ٣٣١٠٨ و ٣٣١٠٩، مع اختلاف؛ وفيه، ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٧.

٢ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع: + «[ابن عبدالرحمن]». والظاهر زيادته، وأنّ المراد من يونس هذا هو يونس بن يعقوب؛ فإنّه مضافاً إلى أنّا لم نجد رواية ابن أبي عمير عن يونس بن عبدالرحمن، روى ابن أبي عمير كتاب يونس بن يعقوب، وروى عنه في بعض الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥١٢، الرقم ٨١٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

ويؤيّد ذلك أنّ الخبر رواه الصدوق في الأمالي، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٥، بسنده عن ابن أبي عمير، عن يونس بن يعقوب، عن أبي يعقوب إسحاق بن عبدالله.

٣ . في «بح» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «أبي يعقوب وإسحاق». والظاهر عدم صحّتها؛ فإنّ الغالب في تكنية المسمّين بإسحاق هو أبو يعقوب.

٤ . في حاشية «ج» وحاشية ميرزا رفيعا: «حضّ»، أي حثّ. واحتمله المازندراني في شرحه.

٥ . احتمل صدر المتألّهين في شرحه، ص ١٦٨ كون «آيتين» تصحيفاً لـ «اثنين»، وذكر المازندراني هذا الاحتمال وأبطله. وللمزيد راجع: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٥١.

٦ . في «بس، بف»: + «الله».

٧ . الأعراف (٧): ١٦٩.

٨ . يونس (١٠): ٣٩.

٩ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٥، بسنده عن عليّ بن إبراهيم . بصائر الدرجات، ص ٥٣٧، ح ٢، بسنده عن يونس. وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٥، ح ٩٨، عن إسحاق بن عبدالعزيز، عن الكاظم ﷺ؛

١٠٧ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ[١]، عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ، قَالَ:

مَا ذَكَرْتُ حَدِيثاً سَمِعْتُهُ عَنْ[٢] جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام إِلَّا كَادَ أَنْ يَتَصَدَّعَ[٣] قَلْبِي، قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله».

قَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ: وَأُقْسِمُ بِاللهِ مَا كَذَبَ[٤] أَبُوهُ عَلىٰ جَدِّهِ، وَلَا جَدُّهُ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ عَمِلَ بِالْمَقَايِيسِ، فَقَدْ هَلَكَ وَأَهْلَكَ، وَمَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ[٥] ـ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ وَالْمُحْكَمَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ ـ فَقَدْ هَلَكَ وَأَهْلَكَ»[٦].

١٢ ـ بَابُ مَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ

١٠٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْعَامِلُ عَلىٰ غَيْرِ بَصِيرَةٍ كَالسَّائِرِ عَلىٰ غَيْرِ الطَّرِيقِ،

← وفيه، ص ٣٦، ح ٩٩، عن إسحاق، عن الصادق عليه السلام؛ وفيه، ص ١٢٢، ح ٢١، عن أبي السفاتج، عن الصادق عليه السلام؛ وفيه، ص ١٢٣، ح ٢٢، عن إسحاق بن عبدالعزيز، عن الصادق عليه السلام ـ الوافي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١٢٥.

١. في الأمالي: - «عمّن حدّثه».

٢. في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بس» والمحاسن والأمالي: «من».

٣. في حاشية «بر»: «ينصدع». وفي الوافي: «ينصدع (يتصدّع ـ خ)».

٤. في الأمالي: + «على أبيه ولا كذب».

٥. في «ج» والمحاسن والأمالي والوافي: - «بغير علم». وفي «بف»: - «الناس بغير علم».

٦. الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦١، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن ـ الوافي، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٣٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٩، ح ٧٩.

لَا يَزِيدُهُ[١] سُرْعَةُ[٢] السَّيْرِ إِلَّا بُعْداً»[٣].

١٠٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ١ / ٤٤
ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّيْقَلِ[٤]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَقْبَلُ اللهُ عَمَلاً إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ، وَلَا مَعْرِفَةَ[٥] إِلَّا بِعَمَلٍ؛ فَمَنْ عَرَفَ، دَلَّتْهُ الْمَعْرِفَةُ عَلَى الْعَمَلِ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ، فَلَا مَعْرِفَةَ لَهُ، أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ»[٦].

١١٠ / ٣ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

---

١ . في «بح» والوافي: «لاتزيده». وفي «ف»: «فلا يزيده».

٢ . في حاشية «ج،ض، و، بح، بف»: «كثرة».

٣ . المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤. وفي الأمالي للصدوق، ص ٤٢١، المجلس ٦٥، ح ١٨، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٥٨٦٤، بسنده عن محمّد بن سنان وعبدالله بن المغيرة. الأمالي للمفيد، ص ٤٢، المجلس ٥، ح ١١، بسند آخر ـ الوافي، ج ١، ص ١٩٩، ح ١٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣٣١١٠.

٤ . هكذا في «ب، ج، بس» و حاشية «ض، بح» وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحسين الصيقل».
والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى البرقي الخبر في المحاسن، ص ١٩٨، ح ٢٥، بسنده عن ابن مسكان عن الحسن الصيقل، والصدوق أيضاً أورده في الأمالي، ص ٤٢٢، المجلس ٦٥، ح ١٩، بسنده عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد الصيقل. ووردت رواية [عبدالله] بن مسكان عن الحسن [بن زياد] الصيقل في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥١٥ ـ ٥١٦، ج ٥، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧.
لايقال: إنّ الشيخ الطوسي ذكر الحسين بن زياد الصيقل في رجاله، ص ١٩٥، الرقم ٢٤٤٠، كما ذكر الحسن بن زياد في ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٦، فيحتمل صحّة نسخة «حسين» أو «الحسين»، في ما نحن فيه.
فإنّه يقال: قد ورد في بعض النسخ المعتبرة من رجال الشيخ «الحسن» بدل «الحسين»، كما أُشير إلى وجود هذه النسخة في حاشية النسخة المطبوعة، أيضاً.

٥ . «لا معرفة» منصوبة عطفاً على «عملاً» و «لا» لتأكيد النفي، أو مبنيّة على الفتح اسم «لا» لنفي الجنس عطفاً على «لايقبل». أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٥٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٨.

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٤٢٢، المجلس ٦٥، ح ١٩، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٥، بسنده عن محمّد بن سنان ـ الوافي، ج ١، ص ٢٠١، ح ١٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام[1]، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ عَمِلَ عَلىٰ غَيْرِ عِلْمٍ، كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ»[2].

١٣ ـ بَابُ اسْتِعْمَالِ الْعِلْمِ

١١١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ فِي كَلَامٍ لَهُ: «الْعُلَمَاءُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ عَالِمٌ آخِذٌ[3] بِعِلْمِهِ، فَهٰذَا نَاجٍ، وَ[4]عَالِمٌ تَارِكٌ لِعِلْمِهِ، فَهٰذَا هَالِكٌ، وَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ لَيَتَأَذَّوْنَ مِنْ رِيحِ[5] الْعَالِمِ التَّارِكِ لِعِلْمِهِ، وَإِنَّ أَشَدَّ أَهْلِ النَّارِ نَدَامَةً وَحَسْرَةً رَجُلٌ دَعَا عَبْداً إِلَى اللهِ، فَاسْتَجَابَ لَهُ وَقَبِلَ مِنْهُ، فَأَطَاعَ اللهَ، فَأَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ، وَأَدْخَلَ الدَّاعِيَ[6] النَّارَ بِتَرْكِهِ[7] عِلْمَهُ[8]، وَاتِّبَاعِهِ الْهَوىٰ[9]، وَطُولِ الْأَمَلِ، أَمَّا اتِّبَاعُ الْهَوىٰ فَيَصُدُّ[10] عَنِ الْحَقِّ، وَطُولُ الْأَمَلِ يُنْسِي[11] الْآخِرَةَ»[12].

---

١. في المحاسن: + «عن آبائه عليهم السلام».

٢. المحاسن، ص ١٩٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣، عن الحسن بن علي بن فضّال. تحف العقول، ص ٤٧، عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١، ص ١٩٩، ح ١٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١١٢.

٣. في كتاب سليم: «عمل».

٤. في الخصال: «ورجل».

٥. في «بف»: «عن ريح». وفي الخصال: «بريح». وفي كتاب سليم: «من نتن ريح».

٦. في «بف»: + «إلى».

٧. في «ب، بف» والوافي: «بترك».

٨. في «بس» وحاشية «ب، ض، ف، و»: «عمله».

٩. في الخصال بدل «واتّباعه الهوى» هكذا: «ثمّ قال أمير المؤمنين عليه السلام: ألا إنّ أخوف ما أخاف عليكم خصلتين: اتّباع الهوى».

١٠. في «ف»: «فيعدل». وفي «بح»: «فيضلّ».

١١. في كتاب سليم: «وأمّا طول الأمل فينسي».

١٢. كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، مع زيادة. الخصال، ص ٥١، باب الاثنين، ح ٦٣، بسنده عن محمّد بن

١١٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعِلْمُ مَقْرُونٌ إِلَى الْعَمَلِ[١]؛ فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ، وَمَنْ عَمِلَ عَلِمَ[٢]، وَالْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ[٣]، فَإِنْ أَجَابَهُ، وَإِلَّا ارْتَحَلَ عَنْهُ»[٤].

١١٣ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[٥]، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَالِمَ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ، زَلَّتْ مَوْعِظَتُهُ عَنِ الْقُلُوبِ كَمَا يَزِلُّ الْمَطَرُ عَنِ الصَّفَا[٦]»[٧].

١١٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ فَأَجَابَ، ثُمَّ عَادَ لِيَسْأَلَ عَنْ مِثْلِهَا، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «مَكْتُوبٌ فِي الْإِنْجِيلِ: لَا تَطْلُبُوا عِلْمَ مَا لَا تَعْلَمُونَ[٨] ١/ ٤٥
وَلَمَّا تَعْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، لَمْ يَزْدَدْ صَاحِبُهُ إِلَّا كُفْراً، وَلَمْ يَزْدَدْ

⇐ يحيى العطّار. راجع: الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٣٦؛ والخصال، ص ٥٢، باب الاثنين، ح ٦٤؛ ونهج البلاغة، ص ٨٣، الخطبة ٤٢؛ والأمالي للمفيد، ص ٩٢، المجلس ١١، ح ١، و ص ٢٠٧، المجلس ٢٣، ح ٤١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٨٣، المجلس ٤، ح ٣٧. الوافي، ج ١، ص ٢٠٣، ح ١٣٧.

١ . في نهج البلاغة: «بالعمل».

٢ . في نهج البلاغة: - «ومن عمل علم».

٣ . «يهتف بالعمل»، أي يصيح به ويدعوه، من الهتف وهو الصوت الشديد. اُنظر: المغرب، ص ٤٩ (هتف).

٤ . نهج البلاغة، ص ٥٣٩، الحكمة ٣٦٦. الوافي، ج ١، ص ٢٠٤، ح ١٣٨.

٥ . في «ألف، بر»: «القاشاني».

٦ . «الصفا»: جمع الصفاة، وهي الصخرة والحجر الأملس، أي غير الخشن، أو الحجر الصلد الضخم الذي لاينبت شيئاً. اُنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦٤ (صفو).

٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٠٥، ح ١٣٩.

٨ . في حاشية «بف»: «علماً لاتعلمون».

مِنَ اللهِ إِلَّا بُعْداً»[١].

١١٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بِمَ يُعْرَفُ النَّاجِي؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ فِعْلُهُ لِقَوْلِهِ مُوَافِقاً، فَأَثْبِتْ لَهُ[٢] الشَّهَادَةَ[٣]، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ لِقَوْلِهِ مُوَافِقاً، فَإِنَّمَا ذٰلِكَ مُسْتَوْدَعٌ[٤]»[٥].

١١٦ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي كَلَامٍ لَهُ خَطَبَ بِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا عَلِمْتُمْ فَاعْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ؛ إِنَّ الْعَالِمَ الْعَامِلَ بِغَيْرِهِ[٦] كَالْجَاهِلِ الْحَائِرِ الَّذِي لَا يَسْتَفِيقُ[٧] عَنْ جَهْلِهِ، بَلْ قَدْ رَأَيْتُ أَنَّ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ أَعْظَمُ، وَالْحَسْرَةَ

---

١ . تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٥٩ . وفيه: «حدّثني أبي عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود رفعه، قال: جاء رجلّ ...» . الوافي، ج ١، ص ٢٠٥، ح ١٤٠.

٢ . في «ألف» و حاشية «ض»: «فإنّما ثبت له». وفي «ب، بس» وحاشية «ج» وحاشية بدرالدين ومرآة العقول: «فأبتّ له» أي فأنا أبتّ له الشهادة وأنشرها بين الناس بأنّه ناج. وفي المرآة: «ويمكن أن يقرأ بصيغة المضارع المعلوم وبصيغة الأمر وبصيغة الماضي المعلوم ... وفي بعضها [أي النسخ]: فإنّما بتّ». وفي: «ج، ف، بع» وحاشية «بس»: «فإنّما ثابت له». وفي «و، بر»: «فإنّما له». وفي شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٧٢: «وأثبت من الإثبات، إمّا أمر، أو ماضٍ معلوم، أو ماض مجهول، أو متكلّم ... وفي بعضها [أي النسخ] فأبتّ له ... ويحتمل أن يقرأ فأبّت ...». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٤٥: «في بعض النسخ «فأبَتُّ له» بالباء الموحّدة قبل المنقوطة بنقطتين من البتّ»، بمعنى القطع. وكذا في المرآة عن بعض النسخ.

٣ . في الكافي، ح ٢٩٣٠ والمحاسن: + «بالنجاة». وفي الأمالي: «فهو ناج» بدل «فأثبت له الشهادة».

٤ . أي إيمانه غير مستقرّ وغير مثبت في قلبه، بل يزول بأدنى شبهة؛ فهو كالوديعة عنده يؤخذ عنه، وهو في مشيّة الله، إن شاء تمّمه وإن شاء أخذه. اُنظر شروح الكافي.

٥ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب في علامة المُعار، ح ٢٩٣٠. وفي المحاسن، ص ٢٥٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧٤، بسنده عن محمّد بن سنان، عن مفضّل بن صالح، عن جابر الجعفي، وفيهما مع زيادة في أوّله. الأمالي للصدوق، ص ٣٥٨، المجلس ٥٧، ح ٧، بسنده عن محمّد بن سنان . الوافي، ج ١، ص ٢٠٦، ح ١٤١.

٦ . في حاشية «بف»: «بغير بصيرة».

٧ . الاستفاقة: استفعال من أفاق، بمعنى رجع إلى ما كان قد شغل عنه وعاد إلى نفسه، والمراد، الخلاص ←

أَدْوَمُ[١] عَلىٰ هٰذَا الْعَالِمِ الْمُنْسَلِخِ مِنْ[٢] عِلْمِهِ مِنْهَا[٣] عَلىٰ هٰذَا الْجَاهِلِ الْمُتَحَيِّرِ فِي جَهْلِهِ، وَكِلَاهُمَا حَائِرٌ بَائِرٌ[٤]، لَا تَرْتَابُوا[٥] فَتَشُكُّوا، وَلَا تَشُكُّوا فَتَكْفُرُوا، وَلَا تُرَخِّصُوا[٦] لِأَنْفُسِكُمْ فَتَدْهِنُوا، وَلَا تُدْهِنُوا فِي[٧] الْحَقِّ فَتَخْسَرُوا، وَإِنَّ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَفَقَّهُوا، وَمِنَ الْفِقْهِ أَنْ لَا تَغْتَرُّوا[٨]، وَإِنَّ أَنْصَحَكُمْ لِنَفْسِهِ أَطْوَعُكُمْ لِرَبِّهِ، وَأَغَشَّكُمْ لِنَفْسِهِ أَعْصَاكُمْ لِرَبِّهِ، وَمَنْ يُطِعِ اللهَ يَأْمَنْ وَيَسْتَبْشِرْ[٩]، وَمَنْ يَعْصِ اللهَ يَخِبْ[١٠] وَيَنْدَمْ»[١١].

١١٧ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلىٰ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

← عن الجهل. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ١٧٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٨١ (فوق).

١ . «الحسرة أدوم»: مبتدأ وخبر، أو عطف على معمولي «أنّ». و«على هذا العالم» بدل من «عليه». وضمير «منها» راجع إلى «الحجّة» و«الحسرة» باعتبار كلّ واحدة منهما، والأوّل أولى؛ لخلوّه عن هذا التكلّف في الضمير. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٤٥.

٢ . في «بر، بف» وشرح صدر المتألّهين: «عن».

٣ . في شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٧٤: «قوله: «منها» متعلّق بأعظم وأدوم على سبيل التنازع».

٤ . «الحائر»: من الحيرة، بمعنى التحيّر، و«البائر»: من البَوار، بمعنى الهلاك، يقال: رجل حائر بائر، إذا لم يتّجه لشيء. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٧ (بور)، و ص ٦٤٠ (حير).

٥ . الريبة: الشكّ والتهمة، وهي في الأصل قلق النفس واضطرابها. المغرب، ص ٢٠٣ (ريب).

٦ . الرخصة في الأمر: خلاف التشديد فيه، يقال: رخّص له في الأمر، أي أذن له فيه بعد النهي عنه. أنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠ (رخص).

٧ . في حاشية «ج»: «من».

٨ . في شرح المازندراني: «يحتمل أن يقرأ بالفاء من الفتور». وفي «ج، بح»: «لا يفتروا».

٩ . في حاشية «ض» والوافي: «يسترشد». وفي الأمالي: «يرشد».

١٠ . في «بس»: «يخف». وقال في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالجيم من الوجوب بمعنى السقوط، أو من الوجيب بمعنى الخوف».

١١ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب الشكّ، ح ٢٨٨٢، من قوله: «لا ترتابوا» إلى قوله: «فتكفروا»؛ الأمالي للمفيد، ص ٢٠٦، المجلس ٢٣، ح ٣٨، وفيهما بسند آخر، وفي الأخير مع زيادة في آخره. وراجع: نهج البلاغة، ص ١٦٤، الخطبة ١١٠. الوافي، ج ١، ص ٢٠٧، ح ١٤٢.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْعِلْمَ فَاسْتَعْمِلُوهُ، وَلْتَتَّسِعْ[1] قُلُوبُكُمْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَثُرَ فِي قَلْبِ رَجُلٍ لَا يَحْتَمِلُهُ[2]، قَدَرَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ، فَإِذَا خَاصَمَكُمُ الشَّيْطَانُ، فَأَقْبِلُوا عَلَيْهِ بِمَا تَعْرِفُونَ؛ فَ ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً﴾[3]».

فَقُلْتُ: وَمَا الَّذِي نَعْرِفُهُ؟ قَالَ: «خَاصِمُوهُ[4] بِمَا ظَهَرَ لَكُمْ مِنْ قُدْرَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»[5].

٤٦/١ ١٤ ـ بَابُ الْمُسْتَأْكِلِ بِعِلْمِهِ وَالْمُبَاهِي بِهِ

١١٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَنْهُومَانِ[6] لَا يَشْبَعَانِ: طَالِبُ دُنْيَا، وَطَالِبُ عِلْمٍ؛ فَمَنِ اقْتَصَرَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَىٰ مَا أَحَلَّ اللهُ لَهُ، سَلِمَ؛ وَمَنْ تَنَاوَلَهَا مِنْ غَيْرِ حِلِّهَا، هَلَكَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ أَوْ يُرَاجِعَ[7]؛ وَمَنْ أَخَذَ الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِهِ وَعَمِلَ بِعِلْمِهِ[8]، نَجَا؛ وَمَنْ

---

١. في «ف، بس» و شرح صدر المتألّهين والوافي: «وليتّسع».

٢. في شرح المازندراني: «قوله: لايحتمله، صفة لقلب رجل».

٣. النساء (٤): ٧٦.

٤. في «بع، جه» و مرآة العقول والوافي: «خاصموا».

٥. الوافي، ج ١، ص ٢٠٨، ح ١٤٣.

٦. «المنهوم»: إمّا من النَهْمة، بمعنى بلوغ الهمّة في الشيء، المنهوم بالشيء، المولَع به، أو بمعنى الشهوة والحاجة. وإمّا من النَهَمْ، بمعنى الجوع وإفراط الشهوة في الطعام. وإمّا من النَهْم، بمعنى الزجر. والكلّ محتمل. أُنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤ (نهم).

٧. في التهذيب وكتاب سليم: «ويراجع». قال في مرآة العقول، ج ١، ص ١٤٨: «في بعض نسخ التهذيب: ويراجع... وهو أيضاً يحتمل أن تكون «أو» بمعنى الواو وربّما يقال: الترديد من الراوي ...وقرئ هنا «يراجع» على بناء المجهول، أي يراجعه الله بفضله، أو على بناء الفاعل ... والأوّل أظهر».

٨. في حاشية ميرزا رفيعا: «به» بدل «بعلمه».

أَرَادَ بِهِ الدُّنْيَا، فَهِيَ حَظُّهُ»[١].

١١٩ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ لِمَنْفَعَةِ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ نَصِيبٌ؛ وَمَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرَ الْآخِرَةِ، أَعْطَاهُ اللهُ[٢] خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»[٣].

١٢٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ ، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ لِمَنْفَعَةِ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ نَصِيبٌ[٤]»[٥].

١٢١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْعَالِمَ مُحِبّاً لِدُنْيَاهُ[٦]، فَاتَّهِمُوهُ عَلىٰ دِينِكُمْ[٧]؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحِبٍّ لِشَيْءٍ يَحُوطُ[٨] مَا أَحَبَّ[٩]».

---

١ . كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٦؛ بسنده عن حمّاد بن عيسى؛ الخصال، ص ٥٣، باب الاثنين، ح ٦٩، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ إلى قوله: «طالب العلم» مع اختلاف؛ نهج البلاغة، ص ٥٦٦، الحكمة ٤٥٧، إلى قوله: «طالب علم» . الوافي، ج ١، ص ٢١١، ح ١٤٤؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٦، ذيل ح ٢١٩١٦.

٢ . في حاشية «ج، ض»: + «به».

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٣٣٢٤٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٢٥.

٤ . لم يرد هذا الحديث في «ظ» وشرح صدر المتألّهين.

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٦.

٦ . في «بر» والعلل: «محبّاً للدنيا».

٧ . «فاتّهموه على دينكم»، أي اعتقدوه متّهماً في قوله وفعله صوناً على دينكم، فإنّه بعيد عن معرفة حقيقته، تقول: اتّهمته، أي ظننت فيه ما نسب إليه، وبكذا، أي ظننته به. اُنظر شروح الكافي ولسان العرب، ج ١٢، ص ٦٤٤ (وهم).

٨ . «يحوط»، أي يحفظ. تقول: حاطه يحوطه، إذا حفظه وصانه وذبّ عنه وتوفّر على مصالحه. اُنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٦١ (حوط).

٩ . في «بح»: «على ما أحبّ». وفي العلل: «بما أحبّ».

وَقَالَ عليه السلام: «أَوْحَى اللهُ ـ عَزَّوَجَلَّ ـ إِلىٰ دَاوُدَ عليه السلام: لَا تَجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَالِماً مَفْتُوناً بِالدُّنْيَا؛ فَيَصُدَّكَ عَنْ طَرِيقِ مَحَبَّتِي؛ فَإِنَّ أُولٰئِكَ قُطَّاعُ طَرِيقِ عِبَادِيَ الْمُرِيدِينَ، إِنَّ أَدْنىٰ مَا أَنَا صَانِعٌ بِهِمْ أَنْ أَنْزِعَ حَلَاوَةَ مُنَاجَاتِي مِنْ[1] قُلُوبِهِمْ»[2].

١٢٢ / ٥ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: الْفُقَهَاءُ أُمَنَاءُ الرُّسُلِ مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدُّنْيَا، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا دُخُولُهُمْ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: اتِّبَاعُ السُّلْطَانِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذٰلِكَ، فَاحْذَرُوهُمْ عَلىٰ دِينِكُمْ»[3].

٤٧/١ ١٢٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيٍّ[4] بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ[5]؛ إِنَّ الرِّئَاسَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِأَهْلِهَا»[6].

---

١ . هكذا في أكثر النسخ. و في «ب» والمطبوع: «عن». ومادّة «نزع» جاءت بـ«من» و «عن» في المصحف واللغة. راجع: آل عمران (٣): ٢٦؛ الأعراف (٧): ٢٧؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٥٠ (نزع).

٢ . علل الشرائع، ص ٣٩٤، ح ١٢، بسنده عن القاسم بن محمّد الأصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري. تحف العقول، ص ٣٩٧، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٤٧.

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢١٣، ح ١٤٨.

٤ . في حاشية «جر»: «حريز».

٥ . «فليتبوّأ مقعده من النار»، أي يتّخذها منزلاً، يقال: تبوّأت منزلاً، أي اتّخذته. و«مقعده» مفعول له، أي لمنزله، أو مفعول به، أو معناه: لينزل منزله المعدّ له من النار، يقال: تبوّأت منزلاً: نزلت به. و«مقعده» مفعول له، لا به؛ لأنّ الفعل لازم. أو معناه: فليهيّئ منزله من النار، يقال: تبوّأه منزلاً إذا هيّأه. اُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٨ـ٣٩ (بوأ)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٧٦؛ الوافي، ج ١، ص ٢١٥.

٦ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٣، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبيّ لعليّ عليه السلام، عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٦٩؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٠، ح ١، عن الرضا، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي كلّها بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. وفي الاختصاص، ص ٢٥١؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٤، مرسلاً مع زيادة في آخرهما راجع: ثواب الأعمال، ص ٣٤٤ ـ الوافي، ج ١، ص ٢١٤، ح ١٤٩.

١٥ ـ بَابُ لُزُومِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعَالِمِ وَتَشْدِيدِ[1] الْأَمْرِ عَلَيْهِ

١٢٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام ، قَالَ: قَالَ: «يَا حَفْصُ، يُغْفَرُ لِلْجَاهِلِ سَبْعُونَ ذَنْباً قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لِلْعَالِمِ ذَنْبٌ وَاحِدٌ»[2].

١٢٥ / ٢ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ[3]:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ـ عَلىٰ نَبِيِّنَا وَآلِهِ وَ[4] عَلَيْهِ السَّلامُ ـ: وَيْلٌ لِعُلَمَاءِ[5] السَّوْءِ كَيْفَ ←

---

١ . في «بس»: «وشدّة».

٢ . تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٤٦، مرسلاً مع زيادة ـ الوافي، ج ١، ص ٢١٧، ح ١٥٠.

٣ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى حفص بن غياث في السند المتقدّم، فيُعْلَم المراد من «بهذا الإسناد».

٤ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: - «على نبيّنا وآله و». وفي «و»: - «وآله». وفي «ألف» والوافي وشرح صدر المتألّهين: - «على نبيّنا وآله وعليه السلام».

٥ . هكذا في «ألف، جس» وحاشية «ض»، واختاره المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للعلماء». و قال المازندراني في شرحه، ج ٢، ص ١٩٦: «السَوْء بالفتح مصدر، يقال: ساء يسوؤه سَوْءً، نقيض سرّه، وبالضمّ الاسم، تقول: هذا رجل سوءٍ بالإضافة، ثمّ تدخل عليه الألف واللام وتقول: هذا رجل السوء، وقال الأخفش: ولا يقال: الرجل السَوْء، ويقال: الحقّ اليقين وحقّ اليقين؛ لأنّ السوء ليس بالرجل، واليقين هو الحقّ، وقال أيضاً: لا يقال: هذا رجل السُوء بالضمّ، فعلى هذا ينبغي أن يقرأ: لعلماء السَوْءِ بالإضافة والفتح، وما وجد في بعض النسخ: للعلماء السوء، على التعريف والوصف فكأنّه سهو من الناسخ، وقد يوجّه بأنّ التركيب ليس من باب التوصيف، بل من باب إضافة العامل إلى المعمول، مثل الضارب الرجل باعتبار تعلّق علم العالم بالسوء، كتعلّق ضرب الضارب بالرجل. وفيه أنّ المقصود ذمّ العلماء باعتبار اتّصافهم بالسوء، لا باعتبار علمهم به. والقول بأنّ التركيب وإن كان من باب الإضافة، لكنّه هنا في معنى التوصيف، أي المضاف موصوف بالمضاف إليه، لا يخلو عن شيء؛ لأنّ التركيب الإضافيّ من حيث الإضافة وملاحظتها لا يدلّ على اتّصاف المضاف ↔

تَلَظّىٰ[1] عَلَيْهِمُ النَّارُ؟!»[2].

١٢٦ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَتِ النَّفْسُ[3] هَاهُنَا - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلىٰ حَلْقِهِ - لَمْ يَكُنْ لِلْعَالِمِ تَوْبَةٌ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾[4]»[5].

١٢٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَكُبْكِبُوا[6] فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾[7]، قَالَ: «هُمْ

= بالمضاف إليه، وإرادة الاتّصاف بدون دلالة التركيب لايجدي نفعاً، فليتأمّل». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٥٦ (سوأ)؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٢.

١ . «تلظّى»: أصله تتلظّى، بمعنى تلتهب وتشتعل أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٨ (لظى).

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢١٨، ح ١٥١.

٣ . يجوز في الفاء الفتح والسكون، والأوّل هو مختار صدر المتألّهين في شرحه؛ والثاني مختار الفيض في الوافي وقال المازندراني: «كلاهما مناسب».

٤ . النساء (٤): ١٧.

٥ . الكافي، كتاب الايمان و الكفر، باب فيما أعطى الله عزّوجلّ آدم عليه السلام و...، ح ٢٩٨٦، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. الزهد، ص ١٤٠، ح ١٩٣ عن محمّد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي جعفر عليه السلام (وفي سنده خلل لامحالة)؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٤ عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفي كلّها مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٢١٨، ح ١٥٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٨٧، ح ٢١٠٥٦.

٦ . «فكبكبوا»، أي جُمعوا ثمّ رُمي بهم في هُوّة النار؛ من الكبكبة، بمعنى الرمي في الهُوّة، أو طرح وقلب بعضهم على بعض، أو دُهْوِرُوا، أي إذا أُلقي في النار ينكبّ مرّة بعد مرّة حتّى يستقرّ فيها، أو أُسقطوا على وجوههم؛ من الكبّ بمعنى إسقاط الشيء على وجهه. أنظر: المفردات للراغب، ص ٦٩٥؛ لسان العرب، ح ١، ص ٦٩٧ (كبب).

٧ . الشعراء (٢٦): ٩٤. و«الغاوون»، أي الضالّون الخائبون؛ من الغيّ، بمعنى الضلال والخيبة. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٠ (غوى).

قَوْمٌ وَصَفُوا عَدْلاً بِأَلْسِنَتِهِمْ ثُمَّ خَالَفُوهُ[١] إِلىٰ غَيْرِهِ»[٢].

١٦ ـ بَابُ النَّوَادِرِ[٣]

١/ ٤٨

١٢٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «رَوِّحُوا[٤] أَنْفُسَكُمْ بِبَدِيعِ الْحِكْمَةِ؛ فَإِنَّهَا تَكِلُّ كَمَا تَكِلُّ الْأَبْدَانُ»[٥].

١٢٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ النَّيْسَابُورِيِّ[٦]، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الدِّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَخِي شُعَيْبٍ الْعَقَرْقُوفِيِّ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، إِنَّ

---

١ . في الوافي: «خالفوا».

٢ . الزهد، ص ١٣٧، ح ١٨٤، عن النضر بن سويد. الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام. المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٤، بسند آخر مع اختلاف. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦؛ وتفسير القمّي، ج ٢، ص ١٢٣، مرسلاً مع زيادة في أوّله. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ح ٢٠٧٧؛ و باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٥ و ح ٢٥١٦ و ح ٢٥١٨؛ والزهد، ص ٧٨، ح ٣٨. الوافي، ج ١، ص ٢٢٠، ح ١٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٦، ح ٢٠٥٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٤، ح ٤.

٣ . في مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٤: «باب النوادر، أي أخبار متفرّقة مناسبة للأبواب السابقة ولا يمكن إدخالها فيها ولا عقد باب لها؛ لأنّها لا يجمعها باب، ولا يمكن عقد باب لكلّ منها».

٤ . «روّحوا أنفسكم»، أي اجعلوها في راحة، من الروح بمعنى الراحة، أو اجعلوها طيّبة الرائحة، من الرَّوْح بمعنى نسيم الريح ورائحتها الطيّبة، تقول: روّحت الدهن، أي جعلت فيه طيباً طابت به ريحُه. كلاهما محتمل معاً أو منفرداً. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٦٨؛ المصباح المنير، ص ٢٤٢ (روح).

٥ . الوافي، ج ١، ص ٣٠٣، ح ٤٤٧.

٦ . في «ألف، ج، ض، بح»: «النيشابوري».

الْعِلْمَ ذُو فَضَائِلَ كَثِيرَةٍ: فَرَأْسُهُ التَّوَاضُعُ، وَعَيْنُهُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَسَدِ، وَأُذُنُهُ الْفَهْمُ، وَلِسَانُهُ الصِّدْقُ، وَحِفْظُهُ الْفَحْصُ، وَقَلْبُهُ حُسْنُ النِّيَّةِ، وَعَقْلُهُ مَعْرِفَةُ الْأَشْيَاءِ وَالْأُمُورِ، وَيَدُهُ الرَّحْمَةُ، وَرِجْلُهُ زِيَارَةُ الْعُلَمَاءِ، وَهِمَّتُهُ السَّلَامَةُ، وَحِكْمَتُهُ[١] الْوَرَعُ، وَمُسْتَقَرُّهُ النَّجَاةُ، وَقَائِدُهُ الْعَافِيَةُ[٢]، وَمَرْكَبُهُ الْوَفَاءُ، وَسِلاحُهُ لِينُ الْكَلِمَةِ[٣]، وَسَيْفُهُ الرِّضَا، وَقَوْسُهُ الْمُدَارَاةُ، وَجَيْشُهُ مُحَاوَرَةُ[٤] الْعُلَمَاءِ، وَمَالُهُ[٥] الْأَدَبُ، وَذَخِيرَتُهُ اجْتِنَابُ الذُّنُوبِ، وَزَادُهُ[٦] الْمَعْرُوفُ[٧]، وَمَأْوَاهُ[٨] الْمُوَادَعَةُ، وَدَلِيلُهُ الْهُدىٰ، وَرَفِيقُهُ مَحَبَّةُ[٩] الْأَخْيَارِ»[١٠].

١٣٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: نِعْمَ وَزِيرُ الْإِيمَانِ الْعِلْمُ، وَنِعْمَ وَزِيرُ

---

١ . في «جو»: «حَكَمته»، أي بفتح الحاء والكاف. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٧: «ربّما يقرأ بفتح الحاء والكاف». وردّه المازندراني في شرحه، ج ٢، ص ٢٠٨، قال: «قراءة الحكمة بفتح الحاء والكاف ... لاتناسب المقام؛ لأنّ الحكمة بهذا المعنى لم توجد في المشبّه به، أعني الإنسان».

٢ . «العافية»: دفاع الله تعالى عن العبد، اسم المصدر توضع موضع المصدر، يقال: عافاه الله عافية. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢ (عفو).

٣ . في حاشية «ج، بح» وتحف العقول: «الكلام».

٤ . في «ألف، و» والوافي وشرح صدر المتألّهين: «مجاورة».

٥ . في شرح المازندراني: «لو قرئ مآله؛ بمعنى مرجعه، فالأمر ظاهر».

٦ . في «بس» و حاشية «ج، بح»: «ورداؤه».

٧ . في حاشية «ج، بح»: «المعرفة».

٨ . هكذا في أكثر النسخ والوافي وتحف العقول. وفي «ب، بس» والمطبوع وحاشية ميرزا رفيعا: «وماؤه». وفي مجمع البحرين، ج ٤، ص ٤٠١ (ودع): «وفي الحديث: ومأواه ـ يعني العلم ـ الموادعة. لعلّ المراد المباحثة والمذاكرة والمناظرة؛ لأنّ جميع ذلك حفظ للعلم. وضبطه بعض المعاصرين: وماؤه الموادعة. وهو تصحيف». وانظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٨٦ (ودع)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤١ (عهد).

٩ . في حاشية «بح» و تحف العقول: «صحبة». وقال في مرآة العقول: «ولعلّه أنسب».

١٠ . تحف العقول، ص ١٩٩، مع تفاوت يسير • الوافي، ج ١، ص ١٧١، ح ٩٢.

الْعِلْمِ الْحِلْمُ، وَنِعْمَ وَزِيرُ الْحِلْمِ الرِّفْقُ، وَنِعْمَ وَزِيرُ الرِّفْقِ الْعِبْرَةُ[١]»[٢].

١٣١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْعِلْمُ[٣]؟ قَالَ: الْإِنْصَاتُ[٤]، قَالَ: ثُمَّ مَهْ[٥]؟ قَالَ: الِاسْتِمَاعُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْحِفْظُ؟ قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْعَمَلُ بِهِ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: نَشْرُهُ»[٦].

١٣٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: ١ / ٤٩

رَفَعَهُ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَبَةُ الْعِلْمِ ثَلَاثَةٌ، فَاعْرِفْهُمْ[٧] بِأَعْيَانِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ: صِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْجَهْلِ وَالْمِرَاءِ، وَصِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلِاسْتِطَالَةِ[٨] وَالْخَتْلِ[٩]، وَصِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْفِقْهِ وَالْعَقْلِ، فَصَاحِبُ الْجَهْلِ وَالْمِرَاءِ مُوذٍ، مُمَارٍ، مُتَعَرِّضٌ لِلْمَقَالِ فِي أَنْدِيَةِ[١٠] الرِّجَالِ بِتَذَاكُرِ

---

١ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بر، بس، بع، بو، جح، جط، جل، جم، جو» و حاشية «ش، بج، بف» و شرحي صدر المتألّهين والمازندراني ومرآة العقول وحاشية ميرزا رفيعا. و«العبرة» اسم من الاعتبار بمعنى الاتّعاظ، أو بمعنى العبور العلمي من الأشياء إلى ما يترتّب عليها وتنتهي إليها. وفي «ف، بح»: «العبرة والصبر». وفي قرب الإسناد: «اللين». وفي المطبوع وقليل من النسخ: «الصبر».

٢ . قرب الإسناد، ص ٦٧، ح ٢١٧، بسند آخر ـ الوافي، ج ١، ص ١٧٢، ح ٩٣.

٣ . في الأمالي: «ما حقّ العلم».

٤ . «الإنصات»: السكوت للاستماع، والإسكات، يقال: أنصت، أي سكت سكوت مستمع، وأنصتُّه، أي أسكتّه، فهو لازم ومتعدٍّ. ولعلّه هاهنا لازم فقط بقرينة ذكر الاستماع بعده. اُنظر: النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصت)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢١٣.

٥ . في «ض، بح، بف»: + «يا رسول الله».

٦ . الخصال، ص ٢٨٧، باب الخمسة، ح ٤٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٠٣، المجلس ٣٧، ح ٤، بسندهما عن جعفر بن محمّد الأشعري ـ الوافي، ج ١، ص ١٣٩، ح ٥٣.

٧ . في «و، بف» وحاشية «ض، بح، بر، بس» و شرح صدر المتألّهين والأمالي والخصال: «فاعرفوهم».

٨ . «الاستطالة»: العلوّ والترفّع. اُنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٤٥ (طول).

٩ . «الختل»، هو الخدعة. اُنظر: النهاية، ج ٢، ص ٩ (ختل).

١٠ . «الأندية»، هي جمع النادي، وهو مجلس القوم ومتحدّثهم ماداموا مجتمعين، فإذا تفرّقوا فليس بنادٍ، ←

الْعِلْمِ وَصِفَةِ الْحِلْمِ، قَدْ تَسَرْبَلَ[١] بِالْخُشُوعِ، وَتَخَلّىٰ مِنَ الْوَرَعِ، فَدَقَّ اللهُ مِنْ هٰذَا خَيْشُومَهُ[٢]، وَقَطَعَ مِنْهُ حَيْزُومَهُ[٣]؛ وَصَاحِبُ الاِسْتِطَالَةِ وَالْخَتْلِ[٤] ذُو خِبٍّ[٥] وَمَلَقٍ[٦]، يَسْتَطِيلُ عَلىٰ مِثْلِهِ مِنْ أَشْبَاهِهِ، وَيَتَوَاضَعُ لِلْأَغْنِيَاءِ مِنْ دُونِهِ، فَهُوَ لِحَلْوَائِهِمْ[٧] هَاضِمٌ[٨]، وَلِدِينِهِ[٩] حَاطِمٌ، فَأَعْمَى اللهُ عَلىٰ[١٠] هٰذَا خَبَرَهُ[١١]، وَقَطَعَ مِنْ آثَارِ الْعُلَمَاءِ أَثَرَهُ؛ وَصَاحِبُ الْفِقْهِ وَالْعَقْلِ ذُو كَآبَةٍ[١٢] ←

⇐ ويقال له: النَديّ أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٥ (ندو).

١ . «التسربل»، من السربال، وهو القميص، يقال: سَرْبَلْته فتسربل، أي ألبسته السربال فتلبّس به. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٢٩ (سربل).

٢ . «الخيشوم»: الأنف، أو أقصى الأنف؛ أو واحد الخياشيم وهي غراضيف في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ، أو عروق في باطن الأنف. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٨ (خشم).

٣ . «الحيزوم»: وسط الصدر وما يضمّ عليه الحِزام، أو ما استدار بالظهر والبطن، أو ضلع الفؤاد، أو ما اكتنف الحلقوم من جانب الصدر. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٣٢ (حزم).

٤ . في «بح» وحاشية «بر»: «وصاحب الختل» بدل «والختل».

٥ . «الخِبّ»: مصدر بمعنى الخدعة، والخَبّ والخِبّ: الخدّاع، وهو الجُرْبُز الذي يسعى بين الناس بالفساد. وهذا غير مناسب هنا؛ لمكان «ذو». وربّما يضبط بضمّ الخاء، أو بالحاء المضمومة، استبعدهما الداماد وعدّهما من أغاليط القاصرين. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤ (خبب)؛ التعليقة للداماد، ص ١٠٦.

٦ . «المَلَق»: الودّ واللطف الشديد باللسان فقط، ويقال: رجل مَلِقٌ، أي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٧ (ملق).

٧ . في «ج» و حاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني: «لحلوانهم». و«الحُلْوان»: أُجرة الدلّال والكاهن وما يؤخذ من نحو رشوة. وفي حاشية «ب، ض»: «لخلواتهم». وفي «و»: «لحلواتهم». وفي حاشية «و»: «لحلاواتهم».

٨ . في حاشية «ف»: «هامض».

٩ . في حاشية «جم»: «ولدينهم». وقال المازندراني: «رأيت أيضاً في كلام بعض المتأخّرين نقلاً لهذا الحديث: ولدينهم حاطم، بضمير الجمع».

١٠ . في حاشية «بر»: «من».

١١ . في «بج، بع، جح، جط، جم، جو»: «خُبْره». وفي «جس» وحاشية «و» والأمالي والخصال: «بصره». و«خَبَره»: دعاء عليه بالاستيصال والفناء بحيث لايبقى له خبر بين الناس وقيل: خُبْره، أي علمه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢١٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٦١.

١٢ . «الكآبة والكَأبة»: سوء الحال وتغيّر النفس بالانكسار من شدّة الهمّ والحزن. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٤ (كأب).

وَحَزَنٍ وَسَهَرٍ[١]، قَدْ تَحَنَّكَ[٢] فِي بُرْنُسِهِ[٣]، وَقَامَ اللَّيْلَ فِي حِنْدِسِهِ[٤]، يَعْمَلُ وَيَخْشىٰ وَجِلاً دَاعِياً مُشْفِقاً، مُقْبِلاً عَلىٰ شَأْنِهِ، عَارِفاً بِأَهْلِ زَمَانِهِ، مُسْتَوْحِشاً مِنْ أَوْثَقِ إِخْوَانِهِ، فَشَدَّ اللهُ مِنْ هٰذَا أَرْكَانَهُ، وَأَعْطَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَانَهُ».[٥]

● وَحَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْقَزْوِينِيُّ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْقَلُ[٦] بِقَزْوِينَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى الْعَلَوِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ.[٧]

١٣٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رُوَاةَ الْكِتَابِ كَثِيرٌ، وَإِنَّ رُعَاتَهُ قَلِيلٌ، وَكَمْ مِنْ مُسْتَنْصِحٍ[٨] لِلْحَدِيثِ مُسْتَغِشٌّ لِلْكِتَابِ، فَالْعُلَمَاءُ يَحْزُنُهُمْ[٩] تَرْكُ الرِّعَايَةِ، .... ←

---

١ . «السهر»: الأرَق، وهو امتناع النوم بالليل وذهابه، يقال: سهر فلان، أي لم ينم ليلاً. أُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨٣ (سهر).

٢ . في حاشية «جم»: «تحنّى» بمعنى الاعوجاج والانعطاف. و«التحنّك»: إدارة العمامة من تحت الحنك. وهو ما تحت الذقن، وهو مجتمع اللحيين من أسفلهما. وقال المازندراني: «أو المعنى: قد ارتاض بالعبادة وتهذّب منها، من حنكتك بالتخفيف والتشديد، أي راضتك وهذّبتك» أُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤١٦ (حنك)؛ التعليقة للداماد، ص ١٠٧؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣ . «البُرنس»: قَلَنْسوة طويلة كان النسّاك يلبسونها في صدر الإسلام، وهو من البِرْس: القطن، وقيل: إنّه غير عربي. النهاية، ج ١، ص ١٢٢ (برنس).

٤ . «الحِنْدِس»: الظلمة، أو الليل الشديد الظلمة. أُنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٥٨ (حندس).

٥ . الخصال، ص ١٩٤، باب الثلاثة، ح ٢٦٩؛ والأمالي للصدوق، ص ٦٢٩، المجلس ٩١، ح ٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين ﷺ مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٦٦، ح ٩٠؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٩٥.

٦ . في «ألف، ب، بح، بس، بف» و حاشية «ج، بر» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «جعفر بن أحمد الصيقل». وفي «ض»: «جعفر بن أحمد بن محمّد الصيقل» وفي حاشية «ض»: «جعفر بن أحمد بن الصيقل». هذا، والرجل مجهول لم نعرفه.

٧ . الوافي، ج ١، ص ١٦٦، باب صفة العلماء، ذيل ح ٩٠.

٨ . في حاشية «ج»: «مستصحّ».

٩ . في حاشية «بج»: «يخزيهم». وفي مرآة العقول: «ومنهم من قرأها: يخزيهم، من الخزي، أي يصير هذا العلم سبباً لخزيهم في الدارين».

وَالْجُهَّالُ[1] يَحْزُنُهُمْ[2] حِفْظُ الرِّوَايَةِ[3]، فَرَاعٍ يَرْعىٰ حَيَاتَهُ، وَرَاعٍ يَرْعىٰ هَلَكَتَهُ[4]، فَعِنْدَ ذٰلِكَ اخْتَلَفَ الرَّاعِيَانِ، وَتَغَايَرَ الْفَرِيقَانِ»[5].

١٣٤ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَفِظَ مِنْ أَحَادِيثِنَا أَرْبَعِينَ حَدِيثاً، بَعَثَهُ اللّٰهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِماً فَقِيهاً»[6].

---

١ . في «ج» والوافي وشرح صدر المتألّهين: «والجهلاء».

٢ . في شرح المازندراني: «يخزيهم». و قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١، ص ١٦٤: «والحاصل: أنّ مطلوب العلماء هو ما تركه يوجب حزنهم، ومطلوب الجهّال ما فعله يورث حزنهم وخزيهم، ولايبعد أن يكون الترك في قوله: «ترك الرعاية» زيد من النسّاخ، فتكون الفقرتان على نسق واحد». وقال محمّد رفيع بن مؤمن الجيلاني في شرحه على الكافي المسمّى بـ«الذريعة إلى حافظ الشريعة»: «قوله: والجهّال يحزنهم حفظ الرواية، لعلّ الصحيح «يعجبهم» بدل «يحزنهم»؛ روى المصنّف قدّس سرّه في كتاب الروضة عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال في رسالته التي كتبها إلى سعد الخير: وكلّ اُمّة قد رفع الله عنهم علم الكتاب حين نبذوه، وولّاهم [عدوّهم] حين تولّوه، وكان من نبذهم الكتاب أن حرّفوه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولايرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية». وراجع: الكافي، ح ١٤٨٣١.

٣ . نقل في شرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني عن بعض النسخ: «الرعاية».

٤ . الهَلَكة، والهُلكة، والهُلُكة، والهِلْكَة، كلّها بمعنى الهلاك، وهو السقوط أو الفساد، أو مصير الشيء إلى حيث لايدرى أين هو، أي وراعٍ يرعى ويحفظ مافيه هلكته الأبديّة وهو نبذ الكتاب. اُنظر: المغرب، ص ٥٠٤ (هلك)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٢٦.

٥ . الوافي، ج ١، ص ١٦٩، ح ٩١.

٦ . الاختصاص، ص ٢، بسنده عن الحسين بن محمّد الأشعري، عن المعلّى بن محمّد البصري، عن محمّد بن جمهور العمي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن بعض أصحابه، رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٣٠٦، المجلس ٥٠، ح ١٣، بسنده عن محمّد بن جمهور العمي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام. الخصال، ص ٥٤٢، باب الأربعين ومافوقه، ح ١٨، بسند آخر. وفي ثواب الأعمال، ص ١٦٢، ح ١؛ والخصال، ص ٥٤١، أبواب الأربعين ومافوقه، ح ١٥؛ والاختصاص، ص ٦١، بسند آخر عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٦٥، ح ١١٤؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٧، ح ٩٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ٥٤١، أبواب الأربعين ومافوقه، ح ١٧، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٣٦، ح ٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٣٢٥٠.

١٣٥ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ: ١ / ٥٠

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[١] عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ﴾[٢] قَالَ: قُلْتُ: مَا طَعَامُهُ؟ قَالَ: «عِلْمُهُ الَّذِي يَأْخُذُهُ، عَمَّنْ[٣] يَأْخُذُهُ؟»[٤].

١٣٦ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الزُّهْرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[٥] عليه السلام، قَالَ: «الْوُقُوفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الِاقْتِحَامِ[٦] فِي الْهَلَكَةِ، وَتَرْكُكَ حَدِيثاً لَمْ تَرْوِهِ[٧] خَيْرٌ مِنْ رِوَايَتِكَ حَدِيثاً لَمْ تُحْصِهِ[٨]»[٩].

---

١ . في «ب، ض، و، بح، بر، بس، بف»: «أبي عبدالله».

٢ . عبس (٨٠): ٢٤.

٣ . في المحاسن: «ممّن».

٤ . المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٧. رجال الكشّي، ص ٤، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد؛ الاختصاص، ص ٤، عن زيد الشحّام. الوافي، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٥٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١٢.

٥ . في «بح» وحاشية «ج»: «أبي عبدالله». وفي المحاسن: «عن أبي جعفر أو أبي عبدالله عليهما السلام».

٦ . «الاقتحام»: هو الرمي من غير رويّة، يقال: اقتحم الإنسان الأمر العظيم، أي رمى بنفسه فيه من غير رويّة وتثبّت. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ١٨ (قحم).

٧ . «لم ترْوِه»، إمّا مجرّد معلوم، أي لم تكن راوياً له، ولم تأخذه من مأخذه، ولم تضبطه. وإمّا معلوم من التفعيل أو الإفعال، أي لم تحمل من تروي له على روايته، تقول: روّيته وأرويته الشعر، أي حملته على روايته. وإمّا مجهول منهما، أي لم تحمل على روايته. انظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٧٤؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٣٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٦٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).

٨ . في حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٧٥: «الإحصاء، لغة: الحدّ، ولمّا كان عدّ الشيء يلزمه الاطّلاع على واحد واحد ممّا فيه، استعمل في الاطّلاع على جميع ما في شيء والإحاطة العلميّة التامّة بما فيه، فإحصاء الحديث عبارة عن العلم بجميع أحواله متناً وسنداً وانتهاءً إلى المأخذ الشرعي». وانظر: مرآة العقول، ج ١، ص ١٦٨، وترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٩٣ (حصى).

٩ . المحاسن، ص ٢١٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٢، بسنده عن عليّ بن نعمان. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٨، ح ٢، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ١٩٤، ح ١٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٥٤، ح ٣٣٤٦٥.

١٣٧ / ١٠ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:

أَنَّهُ عَرَضَ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام بَعْضَ خُطَبِ أَبِيهِ، حَتّىٰ إِذَا بَلَغَ مَوْضِعاً مِنْهَا، قَالَ لَهُ: «كُفَّ وَاسْكُتْ[١]».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «لا يَسَعُكُمْ فِيمَا يَنْزِلُ بِكُمْ مِمَّا لَا تَعْلَمُونَ إِلَّا الْكَفُّ عَنْهُ وَالتَّثَبُّتُ وَالرَّدُّ[٢] إِلىٰ أَئِمَّةِ الْهُدىٰ حَتّىٰ يَحْمِلُوكُمْ[٣] فِيهِ عَلَى الْقَصْدِ، وَيَجْلُوا عَنْكُمْ فِيهِ الْعَمىٰ، وَيُعَرِّفُوكُمْ فِيهِ الْحَقَّ، قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٤]»[٥].

١٣٨ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَجَدْتُ عِلْمَ النَّاسِ كُلَّهُ فِي أَرْبَعٍ: أَوَّلُهَا: أَنْ تَعْرِفَ رَبَّكَ، وَالثَّانِي: أَنْ تَعْرِفَ مَا صَنَعَ بِكَ، وَالثَّالِثُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا أَرَادَ مِنْكَ[٦]، وَالرَّابِعُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا يُخْرِجُكَ مِنْ[٧] دِينِكَ»[٨].

١٣٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

---

١ . في المحاسن: - «واسكت».

٢ . في المحاسن: «والتثبّت فيه وردّه».

٣ . في الوافي: «يحكموكم»، أي يردّوكم ويمنعوكم، يقال: حكمت وأحكمت وحكّمت، أي منعت ورددتُ. وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤١ (حكم).

٤ . النحل (١٦): ٤٣.

٥ . المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٦، عن ابن فضّال، إلى قوله: «على القصد». وفيه، ح ١٠٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٣٠، عن حمزة بن محمّد الطيّار، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٢٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥، ح ٣٣١١٣؛ وفيه، ص ٨٤، ح ٣٣٢٧٤، إلى قوله: «أئمّة الهدى»؛ وص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٦.

٦ . في شرح صدر المتألّهين: «بك».

٧ . في شرح صدر المتألّهين: «عن».

٨ . المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٨؛ والخصال، ص ٢٣٩، باب الأربعة، ح ٨٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٩٤، ح ٤٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٥١، المجلس ٣٤، ح ١، بسندها عن القاسم بن محمّد الأصبهاني. وفي الأمالي للطوسي، ص ١٤٢، المجلس ٢٤، ح ١٠، بسنده عن سليمان بن داود المنقري. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٠٣، مرسلاً، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ١٣٥، ح ٥١.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَا حَقُّ اللهِ عَلىٰ خَلْقِهِ؟ فَقَالَ: «أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ، وَيَكُفُّوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذٰلِكَ فَقَدْ أَدَّوْا إِلَى اللهِ حَقَّهُ»[١].

١٤٠ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ[٢]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلىٰ قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ[٣] عَنَّا»[٤].

١٤١ / ١٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيِّ، عَنِ ابْنِ عَائِشَةَ الْبَصْرِيِّ[٥] رَفَعَهُ:

أَنَّ[٦] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ فِي بَعْضِ خُطَبِهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِلٍ[٧] مَنِ انْزَعَجَ[٨] مِنْ قَوْلِ الزُّورِ فِيهِ، وَلَا بِحَكِيمٍ مَنْ رَضِيَ بِثَنَاءِ الْجَاهِلِ عَلَيْهِ؛ النَّاسُ أَبْنَاءُ ١/ ٥١

---

١ . راجع : الكافي، كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، ح ١٠٥ ومصادره . الوافي، ج ١، ص ١٩٤، ح ١٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤، ح ٣٣١٠٩؛ و ص ١٥٥، ح ٣٣٤٦٧.

٢ . في «ب، بس»: «محمّد بن سنان».

٣ . في «بف» وحاشية «ج، بر» ومرآة العقول والوسائل: «رواياتهم».

٤ . رجال الكشّي، ص ٣، ح ٣، بسنده عن محمّد بن حمران العجلي، عن عليّ بن حنظلة. وفي الأصول الستّة عشر، ص ١٢٣، ح ٨؛ ومعاني الأخبار، ص ١، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الغيبة للنعماني، ص ٢٢، مقدّمة الكتاب، مرسلاً، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٢٢٥، ح ١٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٣٢٥٢، ح ٧؛ وص ١٣٧، ح ٣٣٤١٨.

٥ . في «ب» و حاشية «بح»: «أبي عائشة البصري». وهو سهو؛ وابن عائشة هذا هو عبيدالله بن محمّد بن حفص بن عمر بن موسى التيمي، المعروف بابن عائشة؛ لأنّه كان من وُلد عائشة بنت طلحة بن عبيدالله التيمي. روى عنه محمّد بن زكريّا الغلابي. راجع : تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣١٤، الرقم ٥٤٦٢؛ تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ١٤٧، الرقم ٣٦٧٨.

٦ . في «ج» : «عن».

٧ . في حاشية «بح» : «بنائل».

٨ . «الانزعاج» : الانقلاع من المكان وعدم الاستقرار فيه. والمعنى أنّ العاقل لايضطرب من قول الزور والكذب فيه، ولايجزع من الافتراء عليه. اُنظر : الصحاح، ج ١، ص ٣١٩ (زعج).

مَا يُحْسِنُونَ[١]، وَقَدْرُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ، فَتَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ؛ تَبَيَّنْ أَقْدَارُكُمْ»[٢].

١٤٢ / ١٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ[٣] يَقُولُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يُقَالُ لَهُ: عُثْمَانُ الْأَعْمىٰ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْعِلْمَ يُؤْذِي[٤] رِيحُ بُطُونِهِمْ أَهْلَ النَّارِ.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «فَهَلَكَ إِذَنْ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ، مَا زَالَ الْعِلْمُ مَكْتُوماً مُنْذُ بَعَثَ اللهُ نُوحاً، فَلْيَذْهَبِ الْحَسَنُ يَمِيناً وَشِمَالاً، فَوَ اللهِ مَا يُوجَدُ الْعِلْمُ إِلَّا هَاهُنَا»[٥].

١٧ ـ بَابُ[٦] رِوَايَةِ الْكُتُبِ وَالْحَدِيثِ[٧] وَفَضْلِ الْكِتَابَةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكُتُبِ

١٤٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: قَوْلُ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[٨]؟ قَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ يَسْمَعُ[٩] الْحَدِيثَ، فَيُحَدِّثُ بِهِ كَمَا سَمِعَهُ، لَا يَزِيدُ

---

١ . «يحسنون» أي يعلمون، يقال: أحسن الشيء، أي تعلّمه وعلمه حسناً، أو المعنى: ما يأتون به ويعدّونه حسناً من العلم والعمل. اُنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٤ (حسن)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٤٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣٠٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٧٢.

٢ . الاختصاص، ص ١، بسنده عن الكليني. تحف العقول، ص ٢٠٨ . الوافي، ج ١، ص ٣٠٤، ح ٢٥٠.

٣ . في «بر» وحاشية «ض»: «أبا عبدالله». ٤ . في «و، بر» والوسائل: «تؤذي».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٩، ح ١، بسنده عن أبان بن عثمان، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١٠، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف . الوافي، ج ١، ص ٢٢٤، ح ١٥٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٣٣٠٩٥.

٦ . في «بس»: + «فضل». ٧ . في شرح صدر المتألّهين: – «والحديث».

٨ . الزمر (٣٩): ١٨. ٩ . في «ف»: «يستمع».

فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ»[١].

١٤٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْكَ، فَأَزِيدُ وَأَنْقُصُ؟ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ مَعَانِيَهُ، فَلَا بَأْسَ»[٢].

١٤٥ / ٣ . وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنِّي أَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنْكَ، فَأُرِيدُ أَنْ أَرْوِيَهُ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْكَ فَلَا يَجِيءُ[٣]؟ قَالَ: «فَتَتَعَمَّدُ[٤] ذٰلِكَ؟». قُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْمَعَانِيَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَلَا بَأْسَ»[٥].

١٤٦ / ٤ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: الْحَدِيثُ أَسْمَعُهُ مِنْكَ أَرْوِيهِ عَنْ أَبِيكَ، أَوْ أَسْمَعُهُ مِنْ أَبِيكَ أَرْوِيهِ عَنْكَ؟ قَالَ: «سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّكَ تَرْوِيهِ عَنْ أَبِي أَحَبُّ إِلَيَّ».

---

١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب التسليم وفضل المسلّمين، ح ١٠٢٥؛ والاختصاص، ص ٥، بسندهما عن أبي بصير، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٥٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٩، ح ٣٣٢٥٣؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٤؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

٣ . في البحار: + «ذلك».

٤ . هكذا في «ب، ض، و، بس، بع، بف، جط» و حاشية «ج، ف، بج، جو» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول. وفي «ف»: «تعمّدت». وفي بعض النسخ والمطبوع و حاشية ميرزا رفيعا: «فتعمّد».

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٥؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٤، ذيل ح ٢٤.

● وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام لِجَمِيلٍ: «مَا سَمِعْتَ[1] مِنِّي فَارْوِهِ عَنْ أَبِي»[2].

١٤٧ / ٥ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ
٥٢/١ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: يَجِيئُنِي[3] الْقَوْمُ، فَيَسْتَمِعُونَ[4] مِنِّي حَدِيثَكُمْ، فَأَضْجَرُ[5] وَلَا أَقْوىٰ؟ قَالَ: «فَاقْرَأْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ حَدِيثاً، وَمِنْ وَسَطِهِ حَدِيثاً[6]، وَمِنْ آخِرِهِ[7] حَدِيثاً»[8].

١٤٨ / ٦ . عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْطِينِي الْكِتَابَ، وَلَا يَقُولُ[9]: ارْوِهِ عَنِّي، يَجُوزُ لِي أَنْ أَرْوِيَهُ عَنْهُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ لَهُ، فَارْوِهِ عَنْهُ»[10].

١٤٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

---

١ . في «ب، بح، بر، بف»: «سمعته».

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٦٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٦.

٣ . في «بح»: «يجيء».

٤ . في «بس، بع، بف» وحاشية «ف، بح» و البحار والوسائل والوافي وحاشية ميرزا رفيعا وشرح صدر المتألّهين: «فيسمعون».

٥ . «فأضجر» أي أضطرب وأغتمّ وتضيق نفسي عن التكلّم؛ من الضَجَر، وهي قلق واضطراب من غمّ وضيق نفس مع كلام. أنظر: المغرب، ص ٢٧٠ (ضجر).

٦ . في البحار: - «ومن وسطه حديثاً».

٧ . الضمائر المفردة تعود إلى كتاب الحديث بقرينة المقام، وقيل: تعود إلى الحديث. هذا في صورة اشتمال الحديث على جمل مستقلّة وأحكام متعدّدة يستقلّ كلّ واحد منها، وإلّا فلايجوز. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٦١ـ ٢٦٢.

٨ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٠، ح ١٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٧؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٥، ذيل ح ٢٥؛ وج ١١٠، ص ٧٦.

٩ . في «ف»: + «لي».

١٠ . الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٠، ح ٣٣٢٥٨؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٧، ذيل ح ٢٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا حَدَّثْتُمْ[١] بِحَدِيثٍ، فَأَسْنِدُوهُ إِلَى الَّذِي حَدَّثَكُمْ، فَإِنْ كَانَ حَقّاً فَلَكُمْ، وَإِنْ كَانَ كَذِباً فَعَلَيْهِ»[٢].

١٥٠ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْمَدَنِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنٍ الْأَحْمَسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَلْبُ يَتَّكِلُ[٣] عَلَى الْكِتَابَةِ»[٤].

١٥١ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «اكْتُبُوا، فَإِنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ حَتّى تَكْتُبُوا»[٥].

١٥٢ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «احْتَفِظُوا[٦] بِكُتُبِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ سَوْفَ تَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا»[٧].

١٥٣ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَيْبَرِيِّ[٨]، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

---

١ . في «جو، جس»: «حُدِّثتم». واحتمل في مرآة العقول كونه معلوماً ومجهولاً.

٢ . الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٥٩.

٣ . «يتّكل»: يعتمد، من الاتّكال، بمعنى الاعتماد، تقول: اتّكلت عليه في أمري إذا اعتمدته. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٥ (وكل).

٤ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦٠؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٣.

٥ . الأصول الستّة عشر، ص ١٦٠، ح ٨٦، بسنده عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن مسلم، عن أبي بصير ـ الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦١؛ و ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٤.

٦ . في «و» و شرح صدر المتألّهين: «احفظوا».

٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ١٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦٢؛ وص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٥.

٨ . في حاشية «ب، ج، ض، بس»: «الخدري». والصواب هو الخيبري؛ فقد وردت رواية الخيبري عن

↔

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «اكْتُبْ، وَبُثَّ[1] عِلْمَكَ فِي إِخْوَانِكَ، فَإِنْ مِتَّ[2] فَأَوْرِثْ كُتُبَكَ بَنِيكَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانُ هَرْجٍ[3] لَا يَأْنَسُونَ[4] فِيهِ إِلَّا بِكُتُبِهِمْ»[5].

١٥٤ / ١٢ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ[6]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ الْمُفْتَرِعَ[7]». قِيلَ لَهُ: وَمَا[8] الْكَذِبُ الْمُفْتَرِعُ؟ قَالَ: «أَنْ يُحَدِّثَكَ الرَّجُلُ بِالْحَدِيثِ، فَتَتْرُكَهُ وَتَرْوِيَهُ عَنِ الَّذِي حَدَّثَكَ[9]

← المفضّل [بن عمر] في الكافي، ح ١٢٨٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٧٠، ح ١٨٨٢؛ والخصال، ص ٤٧، باب الاثنين، ح ٥٠. و«الخيبري» هذا هو خيبري بن عليّ الطحان، بقرينة روايته عن يونس بن ظبيان والمفضّل بن عمر معاً في الكافي، ح ١٢٨٤؛ والتهذيب؛ فإنّه كان يصحب يونس بن ظبيان ويكثر الرواية عنه. راجع: الرجال لابن الغضائري، ص ٥٦، الرقم ٤٣.

وأمّا «أبو سعيد الخدري» فهو من أصحاب رسول الله وأميرالمؤمنين عليه السلام ولا يروي عن أصحاب الصادق عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٢ ـ ٣؛ رجال الطوسي، ص ٤٠، الرقم ٢٤٦؛ و ص ٦٥، الرقم ٥٨٧.

١ . «بثّ»: أمر من البثّ بمعنى النشر. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٧٣ (بثث).

٢ . يجوز فيه كسر الميم وضمّها، وجاء في المصحف كلاهما، والأكثر بالكسر.

٣ . «الهرج»: الفتنة والاختلاط والقتل، وأصله الكثرة في الشيء. اُنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٧ (هرج).

٤ . في حاشية «بر»: «ما يأنسون».

٥ . الوافي، ج ١ ص ٢٣٦، ح ١٧٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨١، ح ٣٣٢٦٣.

٦ . روى أحمد بن محمّد بن خالد عن محمّد بن عليّ في أسناد كثيرة، فالمراد من «بهذا الإسناد»: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٤، و ص ٦٤٢.

٧ . في حاشية «ج»: «المقترع». بمعنى المختار، أو من القرعة بمعناها المعروف، أو بمعنى خيار المال. واختاره السيّد الداماد، ونسب ما في المتن إلى التصحيف والتحريف. ونسب الفيض والمجلسي مقالته إلى التحريف. و«المفترع»: إمّا اسم فاعل بمعنى الحاجز، أي الكذب الحاجز بين الرجل وقبول روايته. أو بمعنى المرتفع المتصاعد، فكأنّه يريد ارتفاع حديثه بإسناده إلى الأعلى بحذف الواسطة. أو بمعنى المزيل عن الراوي صفة العدالة، أو بمعنى المتفرّع؛ فإنّه فرّع قوله على صدق الراوي فأسنده إلى الأصل بحذف الواسطة. وإمّا اسم مفعول بمعنى الذي اُزيل بكارته، أي وقع مثله في السابق. أو بمعنى المبتدأ والمستحدث، أي لم يقع في السابق. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ١١٧؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٨٨؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٨٦؛ حاشية بدر الدين، ص ٦٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٦٩؛ الوافي، ج ١، ص ٢٢٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٨١؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

٨ . في «بع، بف»: + «هو».

٩ . في حاشية «ب، و، بح، بر»: «لم يحدّثك عنه». وفي الوافي: «لم يحدّثك به». وفي حاشية «ف»: ←

عَنْهُ»[١].

١٥٥ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «أَعْرِبُوا حَدِيثَنَا[٢]؛ فَإِنَّا قَوْمٌ فُصَحَاءُ»[٣].

١٥٦ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ، قَالُوا: ٥٣/١

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «حَدِيثِي حَدِيثُ أَبِي، وَحَدِيثُ أَبِي حَدِيثُ جَدِّي، وَحَدِيثُ جَدِّي حَدِيثُ الْحُسَيْنِ، وَحَدِيثُ الْحُسَيْنِ حَدِيثُ الْحَسَنِ، وَحَدِيثُ الْحَسَنِ حَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَدِيثُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَ حَدِيثُ رَسُولِ اللهِ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»[٤].

١٥٧ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ شَيْنُولَةَ[٥]، قَالَ:

«يحدّثك عنه». وفي التعليقة للداماد، ص ١١٧: «حدّثك به». وفي المعاني ونقله الداماد عن بعض النسخ: «عن غير الذي حدّثك به». وانظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٧٠.

١. معاني الأخبار، ص ١٥٧، ح ١، بسنده عن محمّد بن عليّ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٣١، ح ١٦٥.

٢. في التعليقة للداماد، ص ١١٨: «في بعض النسخ: بحديثنا، أي تكلّموا بحديثنا على ما سمعتموه من جواهر الألفاظ ووجوه الإعراب المأخوذة عنّا من دون تغيير، ومن غير نقل بالمعنى أصلاً؛ فإنّا قوم فصحاء بلغاء».

٣. الفصول المختارة، ص ٩١، مرسلاً. الوافي، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٦٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٣٣٢٧٠.

٤. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٢٩، ح ١٦١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٣٣٢٧١.

٥. في «ج»: «شَيْنُولَهْ». وفي «بس، بف»: «شَيْنولَهْ». وفي حاشية «ج»: «شبنوله». وفي حاشية «ض، بر»: «شنبولة».

هذا، ولم نحصل على محصّل في لقب الرجل؛ فقد ذكره النجاشي، في طريقه إلى إدريس بن عبدالله الأشعري،

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ مَشَايِخَنَا رَوَوْا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ عليهما السلام وَكَانَتِ التَّقِيَّةُ شَدِيدَةً، فَكَتَمُوا كُتُبَهُمْ وَلَمْ تُرْوَ[١] عَنْهُمْ، فَلَمَّا مَاتُوا، صَارَتِ[٢] الْكُتُبُ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «حَدِّثُوا بِهَا؛ فَإِنَّهَا حَقٌّ»[٣].

١٨ ـ بَابُ التَّقْلِيدِ

١٥٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[٤]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

← ص ١٠٤، الرقم ٢٥٩ وفيه: «محمّد بن الحسن بن أبي خالد المعروف بشَينولَه». وذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٨٩، الرقم ١٢٠؛ وص ٢٠٧، الرقم ٣٠٨؛ و ص ٢١٦، الرقم ٣١٧، وفي الجميع: «سنبولة».

١ . في «ج ، بف» والوافي: «فلم يرووا». وفي «ب ، ض ، بر ، بس» والوسائل والبحار وحاشية ميرزا رفيعا: «فلم تُرْوَ». وفي «ف» : «فلن ترو». وفي حاشية «ج» وهو مختار السيّد الداماد في التعليقة: «فلم تَرَوَّ ـ فلم نُرَوِّ» بفتح الواو المشدّدة وبالراء المفتوحة، إمّا بالنون المضمومة أو بالتاء المضمومة. وأمّا «فلم نَرْوِ» فمن التصحيفات عند الداماد.

٢ . في الوسائل: + «تلك».

٣ . الوافي، ج ١، ص ٢٣٦، ح ١٧١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٤، ح ٣٣٢٧٢؛ البحار، ج ٢، ص ١٦٧، ذيل ح ٢٥.

٤ . ورد الخبر ـ مع اختلاف يسير ـ في الكافي، ح ٢٨٧٩، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى، كما رواه أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى في المحاسن، ص ٢٤٦، ح ٢٨ ومتن الخبر موافق تقريباً لما ورد في الكافي، ح ٢٨٧٩.

هذا، وقد أورد الشيخ الحرّ رحمه الله الخبر في الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٤، ح ٣٣٣٨٢، نقلاً من الكافي، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن يحيى. والمتن موافق لما نحن فيه، ولعلّ هذا يورث الظنّ بوجود نسخةٍ عند الشيخ الحرّ قد وجدت فيها عبارة «عن أبيه» فيمكننا تصحيح المتن بإضافة هذه العبارة. لكن بعد خلوّ جميع النسخ ـ وعندنا ٢٨ نسخة ـ عن هذه العبارة في ما نحن فيه واحتمال التصحيح الاجتهادي ـ احتمالاً قويّاً ـ من قبل الشيخ الحرّ، كما تشهد بذلك مقارنة الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٦، ح ٣٣٣٨٨ و ص ١٢٧، ح ٣٣٣٨٩، مع ما ورد في الكافي، ح ٢٨٧٦، و ح ٢٨٨٠، سينقلب هذا الظنّ وهماً؛ فإنّ في ذلك أمارة لرجوع الشيخ الحرّ إلى الكافي، ح ٢٨٧٩ وإضافة «عن أبيه» من ذاك الموضع.

فعليه، سندنا هذا مختلّ بسقوط «عن أبيه» منه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ[١] وَرُهْبَانَهُمْ[٢] أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾[٣]؟ فَقَالَ: «أَمَا وَاللهِ، مَا دَعَوْهُمْ إِلىٰ عِبَادَةِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ دَعَوْهُمْ[٤] مَا أَجَابُوهُمْ[٥]، وَلٰكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ حَرَاماً، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلَالاً، فَعَبَدُوهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ»[٦].

١٥٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمَذَانِيِّ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ ﷺ: «يَا مُحَمَّدُ، أَنْتُمْ أَشَدُّ تَقْلِيداً أَمِ الْمُرْجِئَةُ؟[٨]» قَالَ: قُلْتُ: قَلَّدْنَا وَقَلَّدُوا، فَقَالَ: «لَمْ أَسْأَلْكَ عَنْ هٰذَا». فَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي جَوَابٌ أَكْثَرُ مِنَ الْجَوَابِ

---

١ . «الأحبار»: علماء اليهود، من الحِبر ـ وهو الأفصح ـ أو الحَبْر، بمعنى الذي يكتب به، أو بمعنى الأثر. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٩ ـ ٦٢٠ (حبر).

٢ . «الرهبان»: عبّاد النصارى، جمع الراهب، وهو المتعبّد في الصومعة، من الرَهَب، بمعنى الخوف. اُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٣٧ (رهب).

٣ . التوبة (٩): ٣١.

٤ . في الكافي، ح ٢٨٧٩ والمحاسن: + «إلى عبادة أنفسهم».

٥ . في «بح»: «ما أجابوا». وفي الكافي، ح ٢٨٧٩: «لمّا أجابوهم».

٦ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب الشرك، ح ٢٨٧٩؛ المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٨. وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٤٨، عن أبي بصير. وراجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٧٢ فصل في النهي عن الجدال ـ الوافي، ج ١، ص ٢٣٩، ح ١٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٤، ح ٣٣٣٨٢.

٧ . هكذا في «ف، بح». وفي «الف، ب، ج، ض، و، بر، بس، بف» والمطبوع: «الهمداني».
والظاهر أنّ إبراهيم بن محمّد هذا، هو إبراهيم بن محمّد الهَمَذاني الذي كان هو ووُلده وكلاء الناحية بهَمَذان. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤٤، الرقم ٩٢٨؛ رجال الكشّي، ص ٦٠٨، الرقم ١١٣١، ص ٦١١، الرقم ١١٣٥ و ١١٣٦. ولا يخفى أنّ «الهَمْداني» منسوب إلى هَمْدان وهي قبيلة من اليمن، نزلت الكوفة. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٦٤٧.

٨ . «المرجئة»: تطلق على فرقتين: فرقة مقابلة للشيعة، من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لتأخيرهم عليّاً ﷺ عن مرتبته. وفرقة مقابلة للوعيديّة. إمّا من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لأنّهم يؤخّرون العمل عن النيّة والقصد، وإمّا بمعنى إعطاء الرجاء؛ لأنّهم يعتقدون أنّه لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، أو بمعنى تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة.

الْأَوَّلِ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ الْمُرْجِئَةَ نَصَبَتْ رَجُلاً لَمْ تَفرِضْ[1] طَاعَتَهُ وَقَلَّدُوهُ، وَأَنْتُمْ[2] نَصَبْتُمْ رَجُلاً وَفَرَضْتُمْ طَاعَتَهُ ثُمَّ لَمْ تُقَلِّدُوهُ، فَهُمْ أَشَدُّ مِنْكُمْ تَقْلِيداً[3]»[4].

١٦٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾[5] فَقَالَ: «وَاللهِ، مَا صَامُوا لَهُمْ وَلَا صَلَّوْا لَهُمْ، وَلٰكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ حَرَاماً، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلَالاً، فَاتَّبَعُوهُمْ»[6].

١/ ٥٤ ١٩ ـ بَابُ الْبِدَعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَايِيسِ

١٦١ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ؛ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ جَمِيعاً، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام النَّاسَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا

---

١. في «ب، ف»: «لم تُفرض». قال في مرآة العقول: «على بناء المجهول، أي لم يفرض الله تعالى طاعته، ومع ذلك لايخالفونهم في شيء؛ أو على بناء المعلوم، أي لم يفرضوا على أنفسهم طاعتهم». واختير المعلوم بقرينة الذيل، أي «فرضتم» كما في النسخ.

٢. في «ب» و حاشية «بح، بس» والوسائل: «وإنّكم».

٣. في «ب، بر»: «تقليداً منكم».

٤. الوافي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٧٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٣٨٣.

٥. التوبة (٩): ٣١.

٦. المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٤٥، بسنده عن حمّاد بن عيسى. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٢ بسند آخر عن أميرالمؤمنين عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٤٥، عن أبي بصير؛ وفي تصحيح الاعتقاد، ص ٧٢؛ وتحف العقول، ص ٤٢٠، مرسلاً عن أميرالمؤمنين عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٧٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٣٨٤.

بَدْءُ[١] وُقُوعِ الْفِتَنِ أَهْوَاءٌ[٢] تُتَّبَعُ، وَأَحْكَامٌ تُبْتَدَعُ، يُخَالَفُ فِيهَا كِتَابُ اللهِ، يَتَوَلّىٰ[٣] فِيهَا رِجَالٌ رِجَالاً، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ، لَمْ يَخْفَ عَلىٰ ذِي حِجًى[٤]، وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ، لَمْ يَكُنِ اخْتِلَافٌ، وَلٰكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هٰذَا ضِغْثٌ[٥]، وَمِنْ هٰذَا ضِغْثٌ، فَيُمْزَجَانِ فَيَجِيئَانِ مَعاً، فَهُنَالِكَ اسْتَحْوَذَ[٦] الشَّيْطَانُ عَلىٰ أَوْلِيَائِهِ، وَنَجَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللهِ الْحُسْنىٰ»[٧].

١٦٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ الْعَمِّيِّ يَرْفَعُهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدَعُ فِي أُمَّتِي، فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ»[٨].

---

١ . «البَدء»: الأوّل، يقال: ضربت بدءً، أي أوّلاً؛ أو الابتداء؛ يقال: بدأت بالشيء بدءً، أي ابتداءً. أو الإنشاء، يقال: بدأت الشيء بدءً، أي أنشأته إنشاءً. ويحتمل البَدْوَ، بمعنى الظهور، مصدر بدا، أي ظهر. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ١٢٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٨١؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٥ (بدأ).

٢ . في حاشية «ج»: «أهْوُوٌ».

٣ . في المحاسن: «يقلّد».

٤ . في «بر» وحاشية «ج»: «حجة». و«الحجى»: العقل والفطنة، والجمع أحجاء. اُنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٦٥ (حجو).

٥ . «الضغث»: قبضة من الشجر والحشيش والشماريخ، أو قبضة من الحشيش مختلطة الرطب باليابس، أو حُزمة من الأسل، أي المشدود منه، وهو نبات له أغصان دقاق لا ورق لها. والمراد شيء يسير من هذا ومن هذا، كلّ منهما مختلط غير يابس. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛ المغرب، ص ٢٨٣ (ضغث)؛ التعليقة للداماد، ص ١٢٣.

٦ . في الأصول الستّة عشر، ص ١٥٤: «استولى». و«استحوذ»: غلب. جاء بالواو على الأصل؛ لجواز التكلّم بكلّ هذا الباب على الأصل. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٣ (حوذ).

٧ . الأصول الستّة عشر، ص ١٥٤، ح ٧١، عن عاصم بن حميد. المحاسن، ص ٢٠٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٤؛ و ص ٢١٨، ح ١١٤، عن الحسن بن عليّ بن فضّال. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٣٦؛ وكتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ح ١٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين ؈، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الأصول الستّة عشر، ص ٢٨٩، ح ٤٢٦، بسند آخر عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين ؈، مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٨٨، الخطبة ٥٠، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٧٨.

٨ . المحاسن، ص ٢٣١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٧٦، بسنده عن محمّد بن جمهور العمّي. راجع: ←

١٦٣ / ٣ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ رَفَعَهُ، قَالَ[١]:
«مَنْ أَتىٰ ذَا بِدْعَةٍ فَعَظَّمَهُ، فَإِنَّمَا يَسْعىٰ[٢] فِي هَدْمِ الْإِسْلَامِ»[٣].

١٦٤ / ٤ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ رَفَعَهُ، قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَبَى اللهُ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ بِالتَّوْبَةِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ ذٰلِكَ[٤]؟ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أُشْرِبَ قَلْبُهُ حُبَّهَا[٥]»[٦].

١٦٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ؑ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ - تَكُونُ[٧] مِنْ بَعْدِي يُكَادُ[٨] بِهَا الْإِيمَانُ - وَلِيّاً مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، مُوَكَّلاً بِهِ، يَذُبُّ عَنْهُ، يَنْطِقُ بِإِلْهَامٍ مِنَ

← علل الشرائع، ص ٢٣٥، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٢، ح ٢؛ الغيبة للطوسي، ص ٦٤، ذيل ح ٦٦ - الوافي، ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٢١٥٣٨.

١ . في شرح المازندراني: «الظاهر أنّ القائل رسول الله ﷺ».

٢ . في المحاسن: «سعى».

٣ . المحاسن، ص ٢٠٨، من كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٢، بسنده عن محمّد بن جمهور العمّي. وفي المحاسن، ح ٧٣؛ و ثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ٤٩٥٧، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة عن علي ؑ مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦٧، ح ٢١٥٣٢.

٤ . في «بس» والمحاسن وعلل الشرائع: «ذاك».

٥ . «أُشرب قلبه حبّها»، أي خالطه، مجهول من الإشراب، وهو خلط لون بلون كأنّ أحدهما سقى الآخر، فـ «قلبه» فاعل، أو منصوب بنزع الخافض، أي في قلبه، و«حبّها» مفعول. اُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٩١ - ٤٩٢ (شرب).

٦ . علل الشرائع، ص ٤٩٢، ح ١، بسنده عن الحسين بن محمّد. وفي المحاسن، ص ٢٠٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٩؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٥، بسندهما عن محمّد بن جمهور العمّي - الوافي، ج ١، ص ٢٤٥، ح ١٨٣.

٧ . في «ج» وحاشية ميرزا رفيعا: «يكون».

٨ . الأصوب «يُكاد» مجهولاً، من الكيد وهو المكر، والمعنى يُمكَر أو يُحارَب بها الإيمان، أو يراد بسوء. ويحتمل كونه معلوماً، أي يكاد أن يذهب بها الإيمان. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ١٩٠؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٨٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٨٧.

اللهِ، وَيُعْلِنُ[١] الْحَقَّ وَيُنَوِّرُهُ، وَيَرُدُّ كَيْدَ الْكَائِدِينَ، يُعَبِّرُ[٢] عَنِ الضُّعَفَاءِ[٣]، فَاعْتَبِرُوا[٤] يَا أُولِي الْأَبْصَارِ، وَتَوَكَّلُوا عَلَى اللهِ»[٥].

١٦٦ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ؛

وَ[٦] عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[٧]، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ رَفَعَهُ: ١ / ٥٥

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ[٨] مِنْ أَبْغَضِ الْخَلْقِ إِلَى اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَرَجُلَيْنِ:

---

١ . في شرح صدر المتألّهين : +«به».

٢ . في «ف» : «ويعبّر». وفي المحاسن: «يعني» بدل «يعبّر».

٣ . «يعبّر عن الضعفاء»، أي يتكلّم من جانب الضعفاء العاجزين عن دفع المكائد والشبهات والبدع، يقال: عبّر عن فلان، أي تكلّم عنه. وأمّا كونه كلام الصادق عليه السلام، أي عبّر النبيّ صلى الله عليه وآله بالوليّ عن الأئمّة الّذين استضعفوا في الأرض، فبعيد جداً. أنظر : شروح الكافي و الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٤ (عبر).

٤ . احتمل صدر المتألّهين والمازندراني والفيض الكاشاني والعلّامة المجلسي أن يكون قوله: «فاعتبروا» من كلام الصادق عليه السلام .

٥ . المحاسن، ص ٢٠٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧١، عن الحسن بن محبوب ـ الوافي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٨٤.

٦ . في السند تحويل بعطف «عليّ بن إبراهيم» على «محمّد بن يحيى عن بعض أصحابه»، عطفَ طبقة واحدة على طبقتين؛ فقد وردت رواية محمّد بن يحيى عن بعض أصحابه عن هارون بن مسلم، في الكافي، ح ١٨٩، كما وردت رواية محمّد بن يحيى العطّار عن بعض أصحابنا عن هارون بن مسلم في الكافي، ح ١٠٦٥.

٧ . هكذا في النسخ. وفي الوسائل : +«عن أبيه». وفي المطبوع : +«[عن أبيه]». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد أكثر عليّ بن إبراهيم من الرواية عن هارون بن مسلم مباشرة. وطريق «عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة» من طرق الكليني المعروفة. وقد عرفت ممّا تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨ منشأ هذا النوع من التحريف. راجع : معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٠٤–٤٠٧.
هذا، وما ورد في بعض الأسناد من توسّط والد عليّ بن إبراهيم بينه و بين مسعدة بن صدقه، غير مأمون من التحريف، ويؤكّد ذلك كلّه أنّا لم نجد رواية والد عليّ بن إبراهيم بتعبير «إبراهيم بن هاشم» عن مسعدة في موضع.

٨ . في «بح» : - «إنّ».

رَجُلٌ وَكَلَهُ[١] اللهُ إِلىٰ نَفْسِهِ، فَهُوَ جَائِرٌ[٢] عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ، مَشْغُوفٌ[٣] بِكَلَامِ بِدْعَةٍ، قَدْ لَهِجَ[٤] بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، فَهُوَ فِتْنَةٌ لِمَنِ افْتَتَنَ بِهِ، ضَالٌّ عَنْ هَدْيِ[٥] مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، مُضِلٌّ لِمَنِ اقْتَدىٰ بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ[٦]، حَمَّالُ[٧] خَطَايَا غَيْرِهِ، رَهْنٌ[٨] بِخَطِيئَتِهِ.

وَرَجُلٌ قَمَشَ جَهْلاً[٩] فِي جُهَّالِ النَّاسِ، عَانٍ[١٠] بِأَغْبَاشِ[١١] الْفِتْنَةِ، قَدْ سَمَّاهُ أَشْبَاهُ

---

١ . في حاشية «ض»: «يكله».

٢ . في حاشية «و» ومرآة العقول: «حائر» من الحيران. وفي «بر»: «جائز» بمعنى المتجاوز. ومعنى قوله: «فهو جائر»، أي مائل، من الجور بمعنى الميل عن القصد. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٧ (جور).

٣ . هكذا في «الف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» و شرح المازندراني، أي بلغ حبّه شغاف قلبه. وفي حاشية «بح»: «مشغول». وفي بعض النسخ والمطبوع: «مشعوف» من الشعف، بمعنى شدّة الحبّ وإحراقه القلب، أي غلبه حبّ كلام البدعة وأحرقه. أو من شعفة القلب، وهي رأسه عند معلّق النياط، وهو عرق عُلّق به القلب، أي بلغ حبّه إلى شعفة قلبه. اُنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ١٧٧ ـ ١٧٩ (شعف)، (شغف).

٤ . «لهج بالصوم والصلاة»، أي ولع به وأحبّه وعلق به شديداً، ليقال: إنّه عالم زاهد، وبذلك يفتتن الناس. اُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٨١ (لهج).

٥ . «الهَدْي»: الطريقة والسيرة، ويحتمل كونه «هُدى» بمعنى المقابل للضلال وهو الرشاد والدلالة. النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدى).

٦ . في حاشية «ب»: «مماته».

٧ . يجوز فيه القطع عن الإضافة أيضاً.

٨ . في حاشية «بح»: «رهين».

٩ . «قمش جهلاً»، أي جمعه من هاهنا وهاهنا؛ من القمش، وهو جمع الشيء المتفرّق من هاهنا وهاهنا، وذلك الشيء قماش. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٦ (قمش).

١٠ . في «جح، جم» و حاشية «بح» والوافي: «غانٍ». وفي حاشية «جم»: «غانّ». وفي حاشية «ش، بح»: «عاف». و«عانٍ»: اسم فاعل بمعنى الأسير، يقال: عَنَا فيهم، أي أقام فيهم على إسارة واحتُبس. أو بمعنى التعب، يقال: عَنِي، أي تعب. أو بمعنى المُتّهم والمشتغل، يقال: عنا به، أي اهتمّ به واشتغل. ونقل المجلسي عن بعض النسخ: «غانٍ» بمعنى عاشٍ ومقيم؛ من غني بمعنى عاش، أو من غني بالمكان أي أقام به. واختاره الداماد والفيض، وعدّ الداماد ما في المتن من التحريف والتصحيف المستهجن. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ١٢٦؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٩١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٩٦؛ الوافي، ج ١، ص ٢٤٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٨٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠ و ٢٤٤٩ (عنو)، (غني).

١١ . «الأغباش» جمع الغبش، وهو شدّة الظلمة، أو بقيّة الليل أو ظلمة آخره. اُنظر: لسان العرب، ج ٦، ←

النَّاسِ عَالِماً، وَلَمْ يَغْنَ[١] فِيهِ يَوْماً سَالِماً، بَكَّرَ[٢] فَاسْتَكْثَرَ[٣]، مَا[٤] قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ، حَتّىٰ إِذَا ارْتَوىٰ[٥] مِنْ آجِنٍ[٦] وَاكْتَنَزَ[٧] مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ[٨]، جَلَسَ بَيْنَ النَّاسِ قَاضِياً[٩] ضَامِناً[١٠] لِتَخْلِيصِ مَا الْتَبَسَ عَلىٰ غَيْرِهِ، وَإِنْ خَالَفَ قَاضِياً سَبَقَهُ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَنْقُضَ حُكْمَهُ مَنْ يَأْتِي[١١] بَعْدَهُ، كَفِعْلِهِ بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ، وَإِنْ نَزَلَتْ[١٢] بِهِ إِحْدَى الْمُبْهَمَاتِ

← ص ٣٢٢ (غبش).

١ . «لم يَغنَ» أي لم يُقم ولم يلبث في العلم يوماً تامّاً، يقال: غَنِي بالمكان، أي أقام به. أُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٢ (غني).

٢ . «بَكَر وبَكَّر» أي مضى في البُكْرة، وهي الغداة والصباح. قال العلّامة الفيض: «يعني أنّه وإن لم يصرف يوماً في طلب العلم، ولكن خرج من أوّل الصباح في كسب الدنيا ومتاعها وشهواتها، أو في كسب الجهالات التي زعمته الجهّال علماً، وأحدهما هو المعنيّ بقوله: «ما قلّ منه خير ممّا كثر»». وقال العلّامة المجلسي: «قوله عليه السلام: بكّر، أي خرج في طلب العلم بكرة، كناية عن شدّة طلبه واهتمامه في كلّ يوم، أو في أوّل العمر وابتداء الطلب». وقيل غير ذلك. أُنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٥ (بكر).

٣ . في حاشية «بر»: «تكبّر فاستكبر».

٤ . «ما» موصولة، أو موصوفة بمعنى شيئاً وما بعدها صفتها، و«قلّ» مبتدأ بتقدير «أن»، و «خير» خبره. أو مابعدها صلة لموصول مقدّر، وقيل: الجملة اعتراضيّة. وضبطها المجلسي: «ممّا» وجعلها موصولة، صفة لمحذوف، أي فاستكثر من جمع شيء قليله خير من كثيره. أو مصدريّة، أي قلّته خير من كثرته.

٥ . «ارتوى»، أي شرب وشبع وامتلأ من الشرب، من الريّ، وهو خلاف العطش. أُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).

٦ . «الآجن»: الماء المتغيّر الطعم واللون غير أنّه مشروب. وقيل: المتغيّر الرائحة. أُنظر: المغرب، ص ٢١ (أجن).

٧ . في «ألف، بح» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «وأكثر». وفي حاشية «بر»: «وأكنز». وفي «بر» وحاشية «ض»: «واكتنز».

٨ . «الطائل»: المزيّة والغنى، يقال: هذا الأمر لا طائل فيه إذا لم يكن فيه مزيّة وغنى. قال العلّامة المازندراني: «يعني اجتمع له كثير من الشبهات والعلوم المغشوشة بالجهالة والتخيّلات التي لا أصل لها ولانفع ولافائدة فيها». أُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٤ (طول).

٩ . في «ألف، ف، بر» وحاشية «ض، بس» والوسائل وشرح صدر المتألّهين: + «ماضياً».

١٠ . في «ب»: «صامتاً».

١١ . في الوسائل: + «من».

١٢ . في «ش، بر»: «نزل». وفي «بو»: «ترك».

الْمُعْضِلَاتِ، هَيَّأَ لَهَا حَشْواً مِنْ رَأْيِهِ ثُمَّ قَطَعَ بِهِ[١]، فَهُوَ[٢] مِنْ لَبْسِ الشُّبُهَاتِ[٣] فِي مِثْلِ غَزْلِ الْعَنْكَبُوتِ، لَا يَدْرِي أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ، لَا يَحْسَبُ[٤] الْعِلْمَ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَنْكَرَ، وَلَا يَرىٰ أَنَّ وَرَاءَ مَا بَلَغَ فِيهِ مَذْهَباً[٥]، إِنْ قَاسَ شَيْئاً بِشَيْءٍ، لَمْ يُكَذِّبْ نَظَرَهُ، وَإِنْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ أَمْرٌ، اكْتَتَمَ بِهِ؛ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ جَهْلِ نَفْسِهِ[٦]؛ لِكَيْ لَا يُقَالَ لَهُ: لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ جَسَرَ[٧] فَقَضىٰ، فَهُوَ مِفْتَاحُ[٨] عَشَوَاتٍ[٩]، رَكَّابُ شُبُهَاتٍ، خَبَّاطُ[١٠] جَهَالَاتٍ، لَا يَعْتَذِرُ مِمَّا لَا يَعْلَمُ؛ فَيَسْلَمَ، وَلَا
٥٦/١ يَعَضُّ فِي الْعِلْمِ بِضِرْسٍ[١١] قَاطِعٍ؛ فَيَغْنَمَ، يَذْرِي[١٢] الرِّوَايَاتِ ذَرْوَ الرِّيحِ الْهَشِيمَ[١٣]، تَبْكِي

---

١. في «ألف، ب، ج، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوسائل والوافي وشرح صدر المتألّهين: - «به».

٢. «هو» راجع إلى ذلك الرجل، و«من» جارّة، و«لَبْس» بمعنى الاختلاط، أو «لُبس» بمعنى الإلباس. واحتمل المازندراني كون «مَن» موصولة، و«لَبَس» فعلاً.

٣. في الوافي: «في بعض النسخ: المشتبهات».

٤. في «ف»: «لايجب».

٥. في الوسائل: + «لغيره».

٦. في الوافي: + «يكنّ الصواب».

٧. في حاشية «بح، بع»: «خسر». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: «ثمّ جرأ» بالجيم والراء المهملة من الجرأة... وأمّا «خسر» بالخاء المعجمة بمعنى «هلك» فله معنى، ولكنّه لم يثبت».

٨. احتمل السيّد الداماد: «مقناح» من أبنية المبالغة من القنح، وهو العطف وجعل الشيء ذا اعوجاج وانعطاف، أو اسم آلة منه. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ١٢٩؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٩٧ (قنح).

٩. «عشوات»: جمع العَشْوَة، وهي الأمر المُلْتَبِس، وأن يركب الرجل أمراً بجهل لايعرف وجهه، مأخوذ من عشوة الليل، وهي ظلمته. اُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٤٢ (عشو).

١٠. «الخبّاط» مبالغة من الخبط، وهو الضرب على غير استواء، كخبط البعير الأرض بيدها، والرجل الشجر بعصاه؛ أو حركة على غير النحو الطبيعي وعلى غير اتّساق. اُنظر: المفردات للراغب، ص ٢٧٣؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٤٤ (خبط).

١١. في «ف»: «بعضّ».

١٢. في «بح، بع، جس»: «يُذْري». وفي «بف»: «يذرو». قال الداماد في التعليقة: «الصحيح إمّا يذرو الروايات ذرو الريح الهشيم، وإمّا يُذْري الروايات إذراءَ الريح الهشيم». وقال المازندراني: «ما في الكتاب [وهو كون الفعل من الإفعال والمصدر من المجرّد] أيضاً صحيح؛ فإنّ الذرو والإذراء لمّا كان بمعنى واحد، صحّ ذكر أحدهما مكان الآخر». ومعنى «يذري الروايات»: يطيّره ويقلّبه من حال إلى حال من غير فائدة، كما تفعل الريح بالهشيم من غير شعور بفعله ونفع عائد إليها. وانظر: النهاية، ج ٢، ص ١٥٩ (ذرو).

١٣. «الهشيم»: نبت يابس متكسّر، أو يابس كلّ كلأ وكلّ شجر؛ من الهشم، وهو كسر الشيء اليابس، ⇐

مِنْهُ الْمَوَارِيثُ، وَتَصْرُخُ[١] مِنْهُ الدِّمَاءُ، يُسْتَحَلُّ[٢] بِقَضَائِهِ الْفَرْجُ الْحَرَامُ، وَيُحَرَّمُ بِقَضَائِهِ الْفَرْجُ الْحَلَالُ، لَا مَلِيءٌ[٣] بِإِصْدَارِ[٤] مَا عَلَيْهِ وَرَدَ[٥]، وَلَا هُوَ أَهْلٌ لِمَا مِنْهُ فَرَطَ[٦] مِنِ ادِّعَائِهِ عِلْمَ الْحَقِّ»[٧].

١٦٧ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ الْخُرَاسَانِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَصْحَابَ الْمَقَايِيسِ طَلَبُوا[٨] الْعِلْمَ بِالْمَقَايِيسِ، فَلَمْ تَزِدْهُمُ[٩] الْمَقَايِيسُ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا بُعْداً، وَإِنَّ دِينَ اللهِ لَا يُصَابُ بِالْمَقَايِيسِ»[١٠].

= أو الأجوف، أو كلّ شيء. اُنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٩ (هشم).

١ . في «ألف، ب»: «تضرّج».

٢ . في حاشية «بف»: «ويستحلّ».

٣ . في «ب، ف، بس، بف»: «مليّ». و«المليء» بالهمزة على فعيل، وهو الثقة الغنيّ المقتدر. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢: «المليء ـ بالهمزة ـ الثقة الغنيّ قد ملأ فهو مليء ـ بيّن الملأ والملاءة ـ وقد أولع الناس فيه بترك الهمزة وتشديد الياء، ومنه حديث عليّ عليه السلام: لا مليّ والله بإصدار ما ورد عليه». وقال المازندراني: «فعلى هذا يجوز أن يقرأ بتشديد الياء هنا». وضبطه الداماد: «بمليّ»، ثمّ قال: «وفي طائفة من النسخ: لا مليء، من دون الباء».

٤ . «الإصدار»: الإرجاع، يقال: أصدرته فصدر، أي أرجعته فرجع. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٠ (صدر).

٥ . معنى العبارة: أنّه فقير ليس له من العلم والثقة قدر ما يمكنه أن يصدر عنه انحلال ما ورد عليه من الإشكالات والشبهات، وليس له قوّة عمليّة وقدرة روحانيّة على إرجاعه بإيراد الأجوبة الشافية عنها. راجع شروح الكافي.

٦ . «فرط»: سبق وتقدّم. واحتمل المجلسي: «فرّط» بمعنى قصّر وضيّع، وهو ظاهر كلام صدر المتألّهين. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٨ (فرط)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ١٩١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٣.

٧ . نهج البلاغة، ص ٥٩، الخطبة ١٧؛ و الإرشاد، ج ١، ص ٢٣١، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٢٣٤، ح ٤١٦، المجلس ٩، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف . الوافي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٨٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٩، ح ٣٣١٥٥.

٨ . في «ج»: «إن طلبوا».

٩ . في «ألف» وشرح صدر المتألّهين والمحاسن: «فلم يزدهم».

١٠ . المحاسن، ص ٢١١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٧٩، بسنده عن أبي شيبة الخراساني . الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٨٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٣، ح ٣٣١٦٨.

١٦٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ[١] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ عليهما السلام، قَالَا: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ»[٢].

١٦٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسى عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فُقِّهْنَا[٣] فِي الدِّينِ، وَأَغْنَانَا اللهُ بِكُمْ عَنِ النَّاسِ، حَتّى أَنَّ الْجَمَاعَةَ مِنَّا لَتَكُونُ[٤] فِي الْمَجْلِسِ مَا يَسْأَلُ[٥] رَجُلٌ صَاحِبَهُ[٦] تَحْضُرُهُ[٧] الْمَسْأَلَةُ وَ[٨]يَحْضُرُهُ جَوَابُهَا فِيمَا مَنَّ ←

---

١ . في السند تحويل بعطف «محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» على «عليّ بن إبراهيم عن أبيه».

٢ . المحاسن، ص ٢٠٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٧؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٧، ح ٢، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٣٧، ح ١٩٦٤؛ و التهذيب، ج ٣، ص ٦٩، ح ٢٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٨٠٧، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبدالله عن النبيّ صلوات الله عليهم، مع زيادة. وفي الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٦؛ والخصال، ص ٦٠٥، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٩؛ والأمالي للمفيد، ص ١٨٧، المجلس ٢٣، ح ١٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ٤٩٥٧؛ وكمال الدين، ص ٢٥٦، ح ١؛ وكفاية الأثر، ص ٤٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٣، وفي الستّة الأخيرة مع اختلاف وزيادة. وراجع: رجال الكشّي، ص ١٤٨، ح ٢٣٦ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٢١٥٤٧.

٣ . في «بر»: «فهمنا». ويحتمل في العبارة: فَقِهْنَا، أي فهمنا وعلمنا؛ أو: فَقُهْنا، أي صرنا فقهاء؛ أو فُقِّهنا، أي عُلِّمْنا. اُنظر شروح الكافي.

٤ . في «جم» والوافي: «لنكون».

٥ . «ما» في «ما يسأل» نافية، أي لا يحتاج إلى السؤال؛ لحضور جوابها؛ أو زائدة، أو موصولة والعائد محذوف. والأحسن عند المازندراني كون «ما» موصولة، وهو مع صلته مبتدأ والعائد إليه محذوف و«يحضره» خبره والجملة مستأنفة. وفي بعض النسخ: «إلّا ويحضره» وعليه فلا إشكال.

٦ . في حاشية «ض»: + «إلّا».

٧ . في «ج، بر» وحاشية ميرزا رفيعا، وحاشية بدر الدين، والوسائل والمحاسن: «يحضره».

٨ . في حاشية بدر الدين، ص ٦٤: «أظنّ أنّه قد سقط من الحديث كلمة «إلّا» من قوله: «ويحضره جوابها»، ←

اللهُ[١] عَلَيْنَا بِكُمْ، فَرُبَّمَا وَرَدَ عَلَيْنَا الشَّيْءُ[٢] لَمْ يَأْتِنَا فِيهِ عَنْكَ وَلَا عَنْ آبَائِكَ شَيْءٌ، فَنَظَرْنَا إِلىٰ أَحْسَنِ مَا يَحْضُرُنَا، وَأَوْفَقِ الْأَشْيَاءِ لِمَا جَاءَنَا عَنْكُمْ، فَنَأْخُذُ بِهِ؟

فَقَالَ: «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، فِي ذٰلِكَ وَاللهِ هَلَكَ مَنْ هَلَكَ يَا ابْنَ حَكِيمٍ». قَالَ[٣]: ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ أَبَا حَنِيفَةَ؛ كَانَ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ وَقُلْتُ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ لِهِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: وَاللهِ، مَا أَرَدْتُ إِلَّا أَنْ يُرَخِّصَ لِي فِي الْقِيَاسِ[٤].

١٧٠ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام: بِمَا أُوَحِّدُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: «يَا يُونُسُ، لَا تَكُونَنَّ مُبْتَدِعاً، مَنْ نَظَرَ بِرَأْيِهِ هَلَكَ، وَمَنْ تَرَكَ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله ضَلَّ، وَمَنْ تَرَكَ كِتَابَ اللهِ وَقَوْلَ نَبِيِّهِ كَفَرَ»[٥].

١٧١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَّاطِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ[٦] عليه السلام: تَرِدُ[٧] عَلَيْنَا أَشْيَاءُ لَيْسَ نَعْرِفُهَا[٨] فِي كِتَابِ اللهِ[٩] وَلَا سُنَّةٍ[١٠]، فَنَنْظُرُ فِيهَا؟

= والتقدير: ما يسأل رجل صاحبه يحضره المسألة إلّا ويحضره جوابها، وله نظير وهو يأتي [في ح ١٣] عن قريب في خبر سماعة: إنّا نجتمع فنتذاكر ما عندنا، فلا يرد علينا شيء إلّا وعندنا فيه شيء مسطور».

١ . في المحاسن: «منّاً من الله» بدل «فيما منّ الله».

٢ . في «ف»: + «ما».

٣ . في «ف» والوافي والمحاسن: - «قال».

٤ . المحاسن، ص ٢١٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٨٩، بسنده عن محمّد بن أبي عمير . الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٩٠. وفي الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٦، ح ٣٣٢٨٠، إلى قوله: «فيما منّ الله علينا بكم».

٥ . الوافي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٨٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠، ح ٣٣١٥٧.

٦ . في المحاسن، ح ٩٩: «لأبي جعفر».

٧ . في «ج، بف» والمحاسن، ح ٩٠ و ٩٩: «يرد».

٨ . في حاشية «بع»، والوافي: «لانعرفها». وفي «جل»: «لا يعرفها».

٩ . في «ج، بح» والوافي والمحاسن، ح ٩٠: - «الله».

١٠ . في «ألف» والوسائل: «سنّته».

فَقَالَ[١]: «لَا، أَمَا[٢] إِنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ، لَمْ تُؤْجَرْ؛ وَإِنْ أَخْطَأْتَ، كَذَبْتَ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»[٣].

١٧٢ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
١/٥٧ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ الْكَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»[٤].

١٧٣ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، إِنَّا نَجْتَمِعُ فَنَتَذَاكَرُ[٥] مَا عِنْدَنَا، فَلَا يَرِدُ[٦] عَلَيْنَا شَيْءٌ إِلَّا وَعِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ مُسَطَّرٌ[٧]، وَذٰلِكَ مِمَّا أَنْعَمَ اللهُ بِهِ عَلَيْنَا بِكُمْ، ثُمَّ يَرِدُ عَلَيْنَا الشَّيْءُ الصَّغِيرُ لَيْسَ عِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ، فَيَنْظُرُ[٨] بَعْضُنَا إِلىٰ بَعْضٍ وَعِنْدَنَا مَا يُشْبِهُهُ، فَنَقِيسُ عَلىٰ أَحْسَنِهِ؟

فَقَالَ: «وَ[٩]مَا لَكُمْ وَلِلْقِيَاسِ[١٠]؟ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِالْقِيَاسِ».

---

١ . في «ألف، ض، بح، بر» والوافي: «قال».
٢ . في المحاسن، ح ٩٩: «يرد علينا أشياء لانجدها في الكتاب والسنّة فنقول فيها برأينا، فقال: أما».
٣ . المحاسن، ص ٢١٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٠ عن الوشّاء؛ وفيه، ص ٢١٥، ح ٩٩، عن ابن محبوب أو غيره، عن مثنّى الحنّاط ـ الوافي ج ١، ص ٢٥٣، ح ١٩٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠، ح ٣٣١٥٦.
٤ . راجع الحديث ٨ من هذا الباب ومصادره ـ الوافي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٢١٥٤٨.
٥ . في «ف»: «فنذاكر».
٦ . في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ج، و»: «فما يرد».
٧ . في «ج، ف» وحاشية «ب، ض، بح» والوافي: «مستطر». وفي حاشية «ج، بح»: «مسطور».
٨ . في «بف»: «فننظر».
٩ . في «بس»: - «و».
١٠ . في «و، بس» و شرح صدر المتألّهين: «والقياس».

ثُمَّ قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَا تَعْلَمُونَ، فَقُولُوا بِهِ، وَإِنْ[١] جَاءَكُمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ، فَهَا[٢]» وَأَهْوَىٰ[٣] بِيَدِهِ إِلَىٰ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ أَبَا حَنِيفَةَ[٤]؛ كَانَ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ وَقُلْتُ أَنَا[٥]، وَقَالَتِ الصَّحَابَةُ وَقُلْتُ[٦]» ثُمَّ قَالَ: «أَكُنْتَ تَجْلِسُ إِلَيْهِ؟» فَقُلْتُ: لَا، وَلٰكِنْ هٰذَا كَلَامُهُ.

فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، أَتَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ بِمَا يَكْتَفُونَ بِهِ فِي عَهْدِهِ؟ فَقَالَ[٧]: «نَعَمْ، وَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

فَقُلْتُ: فَضَاعَ مِنْ ذٰلِكَ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ عِنْدَ أَهْلِهِ»[٨].

١٧٤ / ١٤ . عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ؑ يَقُولُ: «ضَلَّ[٩] عِلْمُ ابْنِ شُبْرُمَةَ عِنْدَ الْجَامِعَةِ - إِمْلَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَطِّ عَلِيٍّ ؑ بِيَدِهِ - إِنَّ الْجَامِعَةَ لَمْ تَدَعْ لِأَحَدٍ كَلَاماً، فِيهَا عِلْمُ الْحَلَالِ

---

١ . في الوسائل: «وإذا».

٢ . «ها»: حرف تنبيه للمخاطب؛ أو اسم فعل بمعنى خُذ مخفّفة هآء. وأصل «هاء»: «هاك» بمعنى خُذ، فحذفت الكاف وعوّضت عنها الهمزة والمدّ؛ أو هو كناية عن شيء مجهول. احتمل المجلسي كونها: فهاؤوا. أُنظر مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٧.

٣ . في الوسائل: «وأومأ». و«أهوى بيده إلى فيه» حال عن فاعل «قال»، بتقدير «قد». والمعنى: مدّ يده إلى فيه وأمالها إليه. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٥ (هوا).

٤ . في «ف»: «على أبي حنيفة».

٥ . في «ألف، ف، و» والوسائل: - «أنا».

٦ . في «ب، بح»: + «أنا».

٧ . هكذا في «ب، ف، و، بح، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٣٠٢، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٢، بسند آخر. الأُصول الستّة عشر، ص ٢٩٢، ح ٤٣٧؛ بسند آخر عن أبي عبد الله ؑ، وفي كلّها مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٩١؛ وفي الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨، ح ٣٣١٥٣، من قوله: «فقال ومالكم وللقياس».

٩ . «ضلّ»: من الضَلال، بمعنى الخفاء والغيبوبة حتّى لا يرى، أو بمعنى الضياع والهلاك والبطلان والفساد والاضمحلال، أو بمعنى مقابل للهدى والرَشاد. وقال الفيض: «أي ضاع وبطل واضمحلّ علمه في جنب كتاب الجامعة الذي لم يدع لأحد كلاماً؛ إذ ليس من شيء إلّا وهو مثبت فيه». أُنظر: الوافي، ج ١، ص ٢٥٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٩٧؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلل).

وَالْحَرَامِ، إِنَّ[١] أَصْحَابَ الْقِيَاسِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِالْقِيَاسِ، فَلَمْ يَزْدَادُوا مِنَ الْحَقِّ إِلَّا بُعْداً، إِنَّ دِينَ اللهِ لَا يُصَابُ بِالْقِيَاسِ»[٢].

١٧٥ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ السُّنَّةَ لَا تُقَاسُ، أَ لَا تَرىٰ أَنَّ الْمَرْأَةَ[٣] تَقْضِي صَوْمَهَا وَلَا تَقْضِي صَلَاتَهَا؟ يَا أَبَانُ، إِنَّ السُّنَّةَ إِذَا قِيسَتْ مُحِقَ[٤] الدِّينُ»[٥].

١٧٦ / ١٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالَ: «مَا[٦] لَكُمْ وَالْقِيَاسَ[٧]؟ إِنَّ اللهَ لَا يُسْأَلُ كَيْفَ أَحَلَّ وَكَيْفَ حَرَّمَ»[٨].

١٧٧ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

١/٥٨ حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام قَالَ: مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلْقِيَاسِ، لَمْ يَزَلْ

---

١ . في «ب» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألّهين: «وإنّ».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٤٦، ح ٢٣؛ وص ١٤٩، ح ١٦، بسنده عن أبان، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٩٥.

٣ . هكذا في النسخ والمصادر. وفي المطبوع: «امرأة».

٤ . «مُحِقَ»: أي أبطل ومُحي، من المحق بمعنى الإبطال؛ أو «مَحَقَ» من المَحْق بمعنى النقصان وذهاب البركة، أو ذهاب الشيء كلّه حتّى لا يرى منه أثر. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ١٩٦؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٢١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣٨ (محق).

٥ . المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٧، بسنده عن صفوان بن يحيى، مع زيادة في أوّله. راجع: الكافي، كتاب الدّيات، باب الرجل يقتل المرأة والمرأة تقتل الرجل ...، ح ١٤٢٠٦؛ والفقيه، ج ٤، ص ١١٨، ح ٥٢٣٩ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٥٣، ح ١٩٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤١، ح ٣٣١٦٠.

٦ . في الوسائل: «وما».

٧ . في «ألف، ج، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ض» والوافي والوسائل والمحاسن: «وللقياس».

٨ . المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٤، بسنده عن عثمان بن عيسى ـ الوافي، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٩٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٢، ح ٣٣١٦٥.

دَهْرَهُ فِي الْتِبَاسٍ، وَمَنْ دَانَ اللهَ بِالرَّأْيِ، لَمْ يَزَلْ دَهْرَهُ فِي ارْتِمَاسٍ[١]».

قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِرَأْيِهِ، فَقَدْ دَانَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَمَنْ دَانَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَقَدْ ضَادَّ اللهَ؛ حَيْثُ أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ»[٢].

١٧٨ / ١٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَيَّاحٍ[٣]، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ إِبْلِيسَ قَاسَ نَفْسَهُ بِآدَمَ، فَقَالَ: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾[٤]، فَلَوْ قَاسَ[٥] الْجَوْهَرَ الَّذِي خَلَقَ اللهُ[٦] مِنْهُ آدَمَ بِالنَّارِ، كَانَ ذٰلِكَ أَكْثَرَ نُوراً وَضِيَاءً مِنَ النَّارِ»[٧].

١٧٩ / ١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَقَالَ: «حَلَالُ مُحَمَّدٍ حَلَالٌ أَبَداً إِلَىٰ

---

١. في حاشية «ج، و»: «ارتكاس».

٢. قرب الإسناد، ص ١١ ـ ١٢، ح ٣٥ و ٣٦، عن هارون بن مسلم ـ الوافي، ج ١، ص ٢٥٥، ح ١٩٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤١، ح ٢ ـ ٣٣١٦١.

٣. في الوافي عن بعض النسخ: «جناح». والظاهر أنّ الحسين هذا، هو الحسين بن ميّاح. ذكره ابن داود في رجاله، ص ٤٤٦، الرقم ١٥٠، والعلّامة أيضاً في خلاصة الأقوال، ص ٢١٧، الرقم ١٢ نقلاً عن ابن الغضائري، وأبوه هو ميّاح المدائني المذكور في رجال النجاشي، ص ٤٢٤، الرقم ١١٤٠، والرجال لابن الغضائري، ص ٨٩، الرقم ١٢٢.

ويؤيّد ذلك أنّا لم نجد الحسين أو الحسن بن جناح في ما تتبّعنا من الأسناد وكتب الرجال.

٤. الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦.

٥. هكذا في النسخ والمحاسن والوافي وحاشية ميرزا رفيعا وحاشية بدرالدين. وفي المطبوع: «ولو قاس». وفي حاشية «ج»: «فلو قيس».

٦. في «ف»: «خُلِق» بدل «خلق الله».

٧. المحاسن، ص ٢١١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٨١، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ـ الوافي، ج ١، ص ٢٥٦، ح ١٩٧. راجع: علل الشرائع، ص ٨٧، ح ٣.

يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ أَبَداً إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَكُونُ غَيْرُهُ وَلَا يَجِيءُ غَيْرُهُ».

وَقَالَ: «قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: مَا أَحَدٌ ابْتَدَعَ[١] بِدْعَةً إِلَّا تَرَكَ بِهَا[٢] سُنَّةً»[٣].

١٨٠ / ٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْعَقِيلِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقُرَشِيِّ[٤]، قَالَ:

دَخَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَا حَنِيفَةَ، بَلَغَنِي أَنَّكَ تَقِيسُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «لَا تَقِسْ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ حِينَ قَالَ: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾[٥] فَقَاسَ مَا بَيْنَ النَّارِ وَالطِّينِ، وَلَوْ قَاسَ نُورِيَّةَ آدَمَ بِنُورِيَّةِ النَّارِ، عَرَفَ فَضْلَ مَا بَيْنَ النُّورَيْنِ، وَصَفَاءَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ»[٦].

١٨١ / ٢١ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ قُتَيْبَةَ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَهُ فِيهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَ رَأَيْتَ[٧] إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا، مَا كَانَ يَكُونُ[٨] الْقَوْلُ فِيهَا؟

فَقَالَ لَهُ: «مَهْ[٩]، مَا أَجَبْتُكَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، فَهُوَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، لَسْنَا مِنْ

---

١ . في الوافي: «ما ابتدع أحد». ٢ . في حاشية «بح»: «فيها».

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٤٨، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩٣، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٣١٣ . الوافي، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٢٠١.

٤ . في العلل: + «رفع الحديث». ٥ . الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦.

٦ . علل الشرائع، ص ٨٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن عبدالله. وفيه، ص ٨٧، ح ٣، بسند آخر، وفيهما مع زيادة في آخرهما . الوافي، ج ١، ص ٢٥٧، ح ١٩٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٢٦، ح ١٦. ولم يرد هذا الحديث في مرآة العقول.

٧ . قال المازندراني: «أرأيتَ، كلمة تقولها العرب عند الاستخبار، بمعنى أخبرني. وتاؤها مفتوحة أبداً».

٨ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «ما يكون». وفي البصائر: «ماكان».

٩ . في الوافي: «كلمة «مَهْ» زجر؛ يعني اكفف، فإنّ ما أجبتك به ليس صادراً عن الرأي والقياس حتّى تقول: أرأيت، الذي هو سؤال عن الرأي، بل هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وليس معنى ذلك ما يفهمه الظاهريّون أنّ شأنهم عليهم السلام حفظ الأقوال خلفاً عن سلف حتّى يكون فضلهم على سائر الناس في قوّة الحفظ للمسموعات أو

↔

«أ رَأَيْتَ[١]» فِي شَيْءٍ[٢]»[٣].

١٨٢ / ٢٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلاً، قَالَ: ١ / ٥٩
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللهِ وَلِيجَةً[٤]، فَلَا تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّ كُلَّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ وَقَرَابَةٍ وَوَلِيجَةٍ وَبِدْعَةٍ وَشُبْهَةٍ مُنْقَطِعٌ[٥]، إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ الْقُرْآنُ»[٦].

٢٠ ـ بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ[٧] إِلَّا وَ قَدْ جَاءَ فِيهِ[٨] كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ

١٨٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ،

← بكثرة المحفوظات، بل المراد أنّ نفوسهم القدسيّة استكملت بنور العلم وقوّة المعرفة بسبب اتّباع الرسول صلى الله عليه وآله بالمجاهدة والعبادة مع زيادة استعداد أصليّ وصفاء فطريّ وطهارة غريزيّة حتّى أحبّهم الله، كما قال: ﴿فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران (٣): ٣١] ومن أحبّه الله يفيض عليه من لدنه أنواراً وأسراراً عرفانيّة من غير واسطة أمر مباين من سماع أو رواية أو اجتهاد، بل بأن تصير نفسه كمرآة مجلوّة يحاذي بها شطر الحقّ، فينعكس إليها الأمر كما هو عليه». وانظر أيضاً: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٣١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠١.

١ . في «ف»: «لسنا من رأيتَ».

٢ . في البصائر: «لسنا نقول برأينا من شيء».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٠٠، ح ٨، بسنده عن يونس عن عنبسة. والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن قتيبة» ـ الوافي، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٩٩.

٤ . إشارة إلى الآية ١٦ من سورة التوبة (٩): ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَـٰهَدُوا مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾. و«الوليجة»: كلّ ما يتّخذه الإنسان معتمداً عليه وليس من أهله، أو خاصّة الرجل وبطانته؛ والمراد المعتمد عليه في أمر الدنيا والدين، أو في أمر الدين وتقرير الشريعة، وأمّا اعتماد المؤمنين بعضهم على بعض والاعتماد على الأئمّة الطاهرين عليهم السلام فيرجع إلى الاعتماد على الله سبحانه. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٨؛ المفردات للراغب، ص ٨٨٣ (ولج).

٥ . في الوسائل، ح ٣٣٤٦٩: «باطل مضمحلّ» بدل «منقطع».

٦ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٥٠، مع زيادة ـ الوافي، ج ١، ص ٢٦١، ح ٢٠٣. الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢٥، ح ٣٣٣٨٥؛ و ص ١٥٦، ح ٣٣٤٦٩؛ البحار، ج ٢٤، ص ٢٤٥، ح ٣.

٧ . في «ف»: «إليه الناس».

٨ . في «بر»: «في».

عَنْ مُرَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ تِبْيَانَ كُلِّ[1] شَيْءٍ[2]، حَتّىٰ وَاللهِ، مَا تَرَكَ اللهُ شَيْئاً يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ حَتّىٰ لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدٌ يَقُولُ: لَوْ كَانَ[3] هٰذَا أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا[4] وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللهُ فِيهِ»[5].

١٨٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ[6]، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ[7]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ[8]: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - لَمْ يَدَعْ شَيْئاً تَحْتَاجُ[9] إِلَيْهِ الْأُمَّةُ[10] إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَهُ لِرَسُولِهِ صلى الله عليه وآله، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدّاً،

---

١ . في المحاسن: «تبياناً لكلّ».

٢ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

٣ . «لو»: للتمنّي، أو للشرط، والجزاء محذوف، أو جزاؤه «أُنزل». و«كان» تامّة أو ناقصة وخبره مقدّر. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٣٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٦٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٢.

٤ . الاستثناء منقطع و«إلّا» حرف استثناء بمعنى لكنّ، أو الكلام استيناف لتأكيد ماسبق. و«ألا» حرف تنبيه. والأوّل أولى. أُنظر شروح الكافي.

٥ . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٢، عن عليّ بن حديد؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٤٥١، بسنده عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن حديد. الوافي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٠٥.

٦ . الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، عن عبدالله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن المنذر، لكنّ المذكور في بعض نسخه المعتبرة: «محمّد بن عيسى، عن يونس، عن الحسين بن المنذر».

٧ . في «ب، بح، بر»: «عمرو بن قيس». والصواب ما في المتن وأكثر النسخ؛ فإنّ ابن قيس هذا، هو عمر بن قيس الماصر أبوالصباح. راجع: التاريخ الكبير، ج ٦، ص ١٨٦، الرقم ٢١٢١؛ الثقات لابن حيّان، ج ٧، ص ١٨١؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٠، الرقم ٨١٥؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٨٤، الرقم ٤٢٩٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ١٨٤.

هذا، والظاهر بل الصريح من تهذيب التهذيب و تهذيب الكمال أنّ الماصر لقب لقيس. وهذا الأمر يفيدنا في ما يأتي في الكافي، ح ٤٣٧.

٨ . في الكافي، ح ١٣٦٦٠: - «سمعته يقول».

٩ . هكذا في «ألف، ج، و، بح» والكافي، ح ١٣٦٦٠. وفي المطبوع وسائر النسخ «يحتاج».

١٠ . في الكافي، ح ١٣٦٦٠ والبصائر والعيّاشي: + «إلى يوم القيامة».

وَجَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلاً يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ عَلىٰ مَنْ تَعَدّىٰ ذٰلِكَ[١] الْحَدَّ حَدّاً»[٢].

١٨٥ / ٣ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ هَارُونَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا خَلَقَ اللهُ حَلَالاً وَلَا حَرَاماً إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ كَحَدِّ الدَّارِ، فَمَا كَانَ مِنَ الطَّرِيقِ، فَهُوَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَمَا كَانَ مِنَ الدَّارِ، فَهُوَ مِنَ الدَّارِ حَتّىٰ أَرْشِ[٣] الْخَدْشِ[٤] فَمَا[٥] سِوَاهُ، وَالْجَلْدَةِ[٦] وَنِصْفِ الْجَلْدَةِ»[٧].

١٨٦ / ٤ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَفِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ»[٨].

١٨٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[٩]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ .... ← ١ / ٦٠

---

١ . في الكافي، ح ١٣٦٦٠: - «ذلك».

٢ . الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٦٠. وفي بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، بسنده عن محمّد بن عيسى، إلى قوله: «دليلاً يدلّ عليه». تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٦، ح ١٣، عن عمرو بن قيس. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٦ . الوافي ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٧.

٣ . «الأرش»: ما يأخذه المشتري من البائع إذا اطّلع على عيب في المبيع، وأُروش الجراحات من ذلك؛ لأنّها جابرة عمّا حصل فيها من النقص . وسمّي أرشاً لأنّه من أسباب النزاع، يقال: أرّشتُ بينهم إذا أوقعتَ بينهم، أي أفسدت . النهاية، ج ١، ص ٣٩ (أرش).

٤ . «الخدش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعُود ونحوه، ثمّ سمّي به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش . اُنظر: النهاية، ج ٢، ص ١٤ (خدش).

٥ . في حاشية «ج»: «وما».

٦ . «الجَلْد والجَلْدة»: هي الضربة بالسوط، أي ضرب الجِلد، يقال: جلده الحدّ، أي ضربه وأصابه جلده. اُنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ١٢٥ (جلد).

٧ . الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٨؛ و المحاسن، ص ٢٧٣، من كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٣، بسند آخر عن أبان بن عثمان. و في بصائر الدرجات، ص ١٤٨، ح ٧، بسند آخر، مع زيادة . الوافي، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٢٠٨.

٨ . بصائر الدرجات، ص ٣٠٢، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٨١، بسند آخر عن سماعة عن العبد الصالح عليه السلام مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٢١٥.

٩ . هكذا في «ض، و، جر» و حاشية «ف». وفي «الف، ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» والمطبوع: + «عن أبيه».

يُونُسَ [1]، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَاسْأَلُونِي مِنْ [2] كِتَابِ اللهِ». ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ [3] حَدِيثِهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله [4] نَهىٰ عَنِ الْقِيلِ وَالْقَالِ، وَفَسَادِ الْمَالِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ» فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، أَيْنَ هٰذَا مِنْ [5] كِتَابِ اللهِ؟ قَالَ: «إِنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يَقُولُ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوٰاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [6] وَقَالَ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾ [7] وَقَالَ: ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [8]» [9].

⇐ والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى عليّ بن إبراهيم عن محمّد بن عيسى [بن عبيد] عن يونس [بن عبدالرحمن] في أسناد كثيرة جدّاً، تقدّم بعضها في هذا الباب والباب السابق. وللمصنّف طريقان معروفان إلى يونس بن عبدالرحمن، أشهرهما وأكثرهما تكراراً هذا الطريق. أضف إلى ذلك أنّا لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن عيسى من غير طريق ولده عليّ في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨٠ـ٣٨٦؛ وص ٣٩٣ـ٣٩٤.

١. قد أكثر يونس ـ وهو ابن عبد الرحمن ـ من الرواية عن عبدالله بن سنان ولم نجد توسّط «حمّاد» بينهما في غير هذا المورد. والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٦٩، ح ٣٢٩ بسنده عن يونس بن عبدالرحمن عن عبدالله بن سنان. وورد في الكافي، ح ٩٣٤٧ أيضاً بسندين عن يونس عن عبدالله بن سنان، وابن مسكان عن أبي الجارود. فالظاهر زيادة عن «حمّاد» في السند. ووجه زيادته ظاهر لمن تأمّل في هذا السند والسند المتقدّم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣٠٤ـ٣٠٥، وص ٣٢٩.

٢. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «عن».

٣. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: - «بعض».

٤. في الكافي، ح ٩٣٤٧ والتهذيب: «إنّ الله» بدل «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥. في حاشية «ض»: «في».

٦. النساء (٤): ١١٤.

٧. النساء (٤): ٥.

٨. المائدة (٥): ١٠١.

٩. الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال وكراهة الإضاعة، ح ٩٣٤٧: «عن علي بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس؛ وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه جميعاً، عن يونس، عن عبدالله بن سنان وابن مسكان، عن أبي الجارود». و«عن يونس» في الطريق الأوّل زائد كما يأتي في موضعه. وفي المحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٨، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي الجارود؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٣١، ح ١٠١٠، بسنده عن يونس، عن عبدالله بن سنان أو ابن مسكان، ⇐

١٨٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا وَلَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلٰكِنْ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُ الرِّجَالِ»[١].

١٨٩ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ أَرْسَلَ إِلَيْكُمُ الرَّسُولَ صلى الله عليه وآله، وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ أُمِّيُّونَ[٢] عَنِ الْكِتَابِ وَمَنْ أَنْزَلَهُ، وَعَنِ الرَّسُولِ وَمَنْ أَرْسَلَهُ عَلىٰ[٣] حِينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطُولِ هَجْعَةٍ[٤] مِنَ الْأُمَمِ، وَانْبِسَاطٍ مِنَ الْجَهْلِ، وَاعْتِرَاضٍ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَانْتِقَاضٍ مِنَ الْمُبْرَمِ، وَعَمًى عَنِ

← عن أبي الجارود. راجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال وكراهة الإضاعة، ح ٩٣٥٠؛ وتحف العقول، ص ٤٤٣ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٢١٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٨٣، ح ٢٤٢٠٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٣، ح ٥٠.

١ . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٥ عن الحسن بن علي بن فضّال. وفي الكافي، كتاب المواريث، باب آخر منه، ح ١٣٥٩٦، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال والحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٧ ح ١٢٧٥، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال والحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام وفيهما مع زيادة في أوّلهما. وراجع: الكافي، كتاب المواريث، باب نادر، ح ١٣٣٤١ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٣، ح ٣٣٠٢٥.

٢ . «الأمّيون»: جمع الأمّي وهو في اللغة منسوب إلى أمّة العرب، وهي التي لم تكن تكتب ولا تقرأ، فاستعير لكلّ من لا يعرف الكتابة ولا القراءة، وضمّن ما يعدّى بـ«عن» كالنوم والغفلة. أنظر: المغرب، ص ٢٨ (امم)؛ الوافي، ج ١، ص ٢٧١.

٣ . في تفسير القمّي: «ومن أرسله، أرسله على».

٤ . «الهَجْعَة»: هي طائفة من الليل، أو النوم ليلاً، أو نومة خفيفة من أوّله. والمراد هاهنا الغفلة والجهالة. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦٧ (هجع).

الْحَقِّ[١]، وَاعْتِسَافٍ[٢] مِنَ الْجَوْرِ، وَامْتِحَاقٍ[٣] مِنَ الدِّينِ، وَتَلَظٍّ[٤] مِنَ الْحُرُوبِ عَلىٰ حِينِ اصْفِرَارٍ مِنْ رِيَاضِ جَنَّاتِ الدُّنْيَا، وَيَبْسٍ مِنْ أَغْصَانِهَا، وَانْتِثَارٍ[٥] مِنْ وَرَقِهَا، وَيَأْسٍ مِنْ ثَمَرِهَا، وَاغْوِرَارٍ[٦] مِنْ مَائِهَا، قَدْ دَرَسَتْ أَعْلَامُ الْهُدىٰ، وَظَهَرَتْ[٧] أَعْلَامُ الرَّدىٰ[٨]، فَالدُّنْيَا
١/ ٦١ مُتَجَهِّمَةٌ[٩] فِي وُجُوهِ أَهْلِهَا مُكْفَهِرَّةٌ[١٠]، مُدْبِرَةٌ[١١] غَيْرُ مُقْبِلَةٍ، ثَمَرَتُهَا الْفِتْنَةُ، وَطَعَامُهَا

---

١. في تفسير القمّي: + «وانتشار من الخوف».

٢. «الاعتساف»: من العسف، بمعنى الأخذ على غير الطريق، أو ركوب الأمر من غير رويّة، فنُقل إلى الظلم والجور. والمراد به تردّدهم في الضلالة. أُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٦ (عسف)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٥٤.

٣. «الامتحاق»: من المحق، وهو المحو والإبطال. وقيل: هو ذهاب الشيء كلّه حتّى لا يرى له أثر. أُنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣٨ (محق).

٤. «التلظّي»: اشتعال النار والتهابه، أصله من «لظى» وهي اسم من أسماء النار. أُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٢ (لظى).

٥. في «ألف، و» وحاشية «ب، ج، بر» وتفسير القمّي: «انتشار».

٦. «اغورار الماء»: ذهابه إلى باطن الأرض. أُنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤ (غور).

٧. هكذا في النسخ والمصادر. وفي المطبوع: «فظهرت».

٨. «الرّدى»: الهلاك، يقال: ردي ـ بالكسر ـ يردى ردىً، أي هلك. والمراد هاهنا الضلال. أُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى)؛ التعليقة للداماد، ص ١٤١.

٩. هكذا في حاشية: «ظ، بح، بع، جو، جه» ونهج البلاغة. وفي مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٦: «في بعض النسخ بتقديم الجيم على الهاء، وهو الصواب. يقال: فلان يتجهّمني، أي يلقاني بغلظة ووجه كريه». وفي «ش، ض، بح، بع، بو، جح، جم، جه، جو» والمطبوع: «متهجّمة». واختاره الداماد في التعليقة، ص ١٤١. والميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٢١١، وقال: «التهجّم: مبالغة الهجوم. والهجوم: الدخول بلا إذن. والمراد بتهجّمها في وجوه أهلها: ملاقاتها لهم لا على وفق مأمولهم ومتمنّاهم». وقرأ السيّد بدرالدين في حاشيته على الكافي، ص ٦٧ «مهجمة» وقال: «الدنيا مهجمة، أي يابسة لا خير فيها، من قولهم: هجم ما في الضرع: حلبه. ومنه أهجمت الناقة: يبس ما في ضرعها».

١٠. «مكفهرّة»: عابسة ومتغيّرة لونه إلى لون الغبار مع الغلظ، يقال: اكفهرّ الرجل، أي عبس، أو ضرب لونه إلى الغُبرة مع الغلظ، وهذا لشدّة غيظها من أهلها. أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٩ (كفهر)؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٥٧.

١١. «مدبرة» مرفوعة على أنّها خبر للدنيا بعد خبر، أو منصوبة على الحاليّة. التعليقة للداماد، ص ١٤١.

الْجِيفَةُ، وَشِعَارُهَا[١] الْخَوْفُ، وَدِثَارُهَا[٢] السَّيْفُ، مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ، وَقَدْ أَعْمَتْ عُيُونَ أَهْلِهَا، وَأَظْلَمَتْ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا، قَدْ قَطَعُوا أَرْحَامَهُمْ، وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَدَفَنُوا فِي التُّرَابِ الْمَوْؤُودَةَ[٣] بَيْنَهُمْ مِنْ أَوْلَادِهِمْ[٤]، يَجْتَازُ دُونَهُمْ[٥] طِيبُ[٦] الْعَيْشِ وَرَفَاهِيَةُ خُفُوضِ[٧] الدُّنْيَا، لَا يَرْجُونَ مِنَ اللهِ ثَوَاباً، وَلَا يَخَافُونَ - وَاللهِ - مِنْهُ عِقَاباً، حَيُّهُمْ أَعْمىٰ نَجِسٌ[٨]، وَمَيِّتُهُمْ فِي النَّارِ مُبْلِسٌ[٩]، فَجَاءَهُمْ[١٠] بِنُسْخَةِ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولىٰ[١١]، وَتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَتَفْصِيلِ الْحَلَالِ مِنْ رَيْبِ الْحَرَامِ، ذٰلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ وَلَنْ يَنْطِقَ لَكُمْ، أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ؛ إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا مَضىٰ وَعِلْمَ مَا يَأْتِي إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ،

---

١ . «الشعار»: الثوب الذي يلي الجسد؛ لأنّه يلي شعره. النهاية، ج ٢، ص ١٠٠ (شعر).

٢ . «الدثار»: الثوب الذي يكون فوق الشِعار. النهاية، ج ٢، ص ٤٨٠ (دثر).

٣ . في «ألف، بس»: «الموءدة». و«المَوْؤُودَة»: البنت المدفونة حيّة، يقال: وأد بنته يَئِدُ، أي دفنها حيّة. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٦ (وأد).

٤ . في التعليقة للداماد: «الظرف الأوّل متعلّق بـ «دفنوا» والثاني بـ «الموؤودة»، أي دفنوا في التراب بينهم الموؤودة من أولادهم».

٥ . «يجتاز» أي يمرّ. وفي «ب، ف، بح، بر» وحاشية «ج، ض» وحاشية ميرزا رفيعا: «يختار دونهم» أي يراد. وفي حاشية «ب»: «يختارون دونهم». وفي «و» وحاشية «بح»: «يجتازونهم». وفي «ألف»: «يجتازون دونهم». وفي حاشية «بف»: «يحتاز دونه». وفي حاشية «ض»: «يحتاز دونهم» أي يجمع ويضمّ، من الحيازة.

٦ . في حاشية «ض، ظ، جه»: «طلب».

٧ . في «ف، بف» وحاشية «ج»: «حفوظ». و«الخفوض»: جمع الخفض، بمعنى الدَّعة والراحة والسكون والسير الليّن. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٤ (خفض).

٨ . في «بح، بع، بف، بر، جه» وحاشية «ج»: «نحس». وفي حاشية «بح» والتعليقة للداماد وحاشية ميرزا رفيعا: «بخس» بمعنى عديم المعرفة، ناقص الحظّ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «هو تصحيف».

٩ . «المبلس»: اسم فاعل من الإبلاس، وهو الغمّ والانكسار والحزن واليأس من رحمة الله تعالى، ومنه سمّي إبليس. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٩ (بلس).

١٠ . في تفسير القمّي: + «النبيّ ﷺ».

١١ . في الوافي: «الصحف الأُولى: الكتب المنزلة من قبل كالتوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وغيرها، وهي المراد بالذي بين يديه، وكلّ أمر تقدّم أمراً منتظراً قريباً منه، يقال: إنّه جاء بين يديه». وقيل غير ذلك. أُنظر شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٦١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٧.

وَحُكْمَ مَا بَيْنَكُمْ، وَبَيَانَ مَا أَصْبَحْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ، فَلَوْ سَأَلْتُمُونِي عَنْهُ، لَعَلَّمْتُكُمْ»[١].

١٩٠ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَدْ وَلَدَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَأَنَا أَعْلَمُ كِتَابَ[٢] اللهِ، وَفِيهِ بَدْءُ الْخَلْقِ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَفِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ وَخَبَرُ الْأَرْضِ، وَخَبَرُ الْجَنَّةِ وَخَبَرُ النَّارِ، وَخَبَرُ مَا كَانَ وَخَبَرُ[٣] مَا هُوَ كَائِنٌ، أَعْلَمُ ذٰلِكَ كَمَا أَنْظُرُ[٤] إِلىٰ كَفِّي، إِنَّ اللهَ يَقُولُ: فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ[٥]»[٦].

١٩١ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «كِتَابُ اللهِ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَفَصْلُ مَا بَيْنَكُمْ، وَنَحْنُ نَعْلَمُهُ»[٧].

---

١ . تفسير القمّي، ج ١، ص ٢ مرسلاً، عن عليّ عليه السلام؛ وفي نهج البلاغة، ص ١٢١، الخطبة ٨٩، من قوله: «أرسله على حين فترة» مع اختلاف يسير. وراجع: نهج البلاغة، ص ٢٢٣، الخطبة ١٥٨ . الوافي، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٢١١.

٢ . في «و، بر، بس»: «بكتاب».

٣ . في «ألف، ج، ض، ف، و، بح، بس، بف» والوافي: - «خبر».

٤ . في البصائر، ص ١٩٧: «كأنّما».

٥ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾.

٦ . بصائر الدرجات، ص ١٩٧، ح ٢، عن محمّد بن عبدالجبّار. وفيه، ص ١٩٤، ح ٧؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة...، ح ٦١٣؛ و باب أنّ الأئمّة يعلمون علم ماكان و ...، ح ٦٨١، بسند آخر، مع اختلاف. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٥٦، عن يونس، عن عدّة من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٢١٢.

٧ . بصائر الدرجات، ص ١٩٦، ح ١٠، عن محمّد بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر (والمذكور في بعض نسخ البصائر المعتبرة: محمّد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن إسماعيل بن جابر). وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمّة بمن يشبّهون ممّن مضى ...، ح ٧٠٦، بسند آخر مع زيادة واختلاف. وفي تفسير العيّاشي،

١٩٢ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ: ١/ ٦٢

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَىٰ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَكُلُّ شَيْءٍ[١] فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله، أَوْ تَقُولُونَ[٢] فِيهِ[٣]؟

قَالَ: «بَلْ كُلُّ شَيْءٍ[٤] فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله»[٥].

٢١ ـ بَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ

١٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ سَلْمَانَ وَالْمِقْدَادِ وَأَبِي ذَرٍّ شَيْئاً مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَأَحَادِيثَ عَنْ نَبِيِّ اللهِ[٦] صلى الله عليه وآله غَيْرَ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ثُمَّ سَمِعْتُ مِنْكَ تَصْدِيقَ مَا سَمِعْتُ[٧] مِنْهُمْ، وَرَأَيْتُ فِي أَيْدِي النَّاسِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

← ج ١، ص ٣، ح ٢، عن يوسف بن عبدالرحمن رفعه إلى الحارث الأعور، عن عليّ، عن الرسول، عن جبرئيل عليه السلام، مع اختلاف وزيادة؛ نهج البلاغة، ص ٥٣٠، الحكمة ٣١٣، مع اختلاف ـ الوافي، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٢١٣.

١ . في البصائر: «كلّ شيء تقول به» بدل «أكلّ شيء».

٢ . في «ألف، بر» والوافي: «يقولون».

٣ . في البصائر: + «برأيكم». والضمير في قوله: «فيه» راجع إلى «كلّ شيء»، والمعنى: أو تقولون وتحكمون فيه بآرائكم، أم بإلهام مجدّد ربّاني من غير أن يسبق ذكره في الكتاب والسنّة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٦٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٩.

٤ . في البصائر: + «نقوله».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٠١، ح ١، عن أحمد بن محمّد. الاختصاص، ص ٢٨١، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد البرقي ـ الوافي، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٢١٤.

٦ . في حاشية «ج»: «عن النبيّ» بدل «نبيّ الله». ٧ . في «ب»: «سمعته».

وَمِنَ[١] الْأَحَادِيثِ عَنْ نَبِيِّ اللهِ[٢]ﷺ أَنْتُمْ تُخَالِفُونَهُمْ فِيهَا، وَتَزْعُمُونَ أَنَّ ذٰلِكَ كُلَّهُ بَاطِلٌ، أَفَتَرَى النَّاسَ يَكْذِبُونَ عَلىٰ رَسُولِ اللهِﷺ مُتَعَمِّدِينَ، وَيُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِآرَائِهِمْ؟

قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «قَدْ سَأَلْتَ فَافْهَمِ الْجَوَابَ، إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقّاً وَبَاطِلاً، وَصِدْقاً وَكَذِباً، وَنَاسِخاً وَمَنْسُوخاً، وَعَامّاً وَخَاصّاً، وَمُحْكَماً وَمُتَشَابِهاً، وَحِفْظاً وَوَهَماً[٣]، وَقَدْ كُذِبَ عَلىٰ رَسُولِ اللهِﷺ عَلىٰ[٤] عَهْدِهِ، حَتّىٰ قَامَ خَطِيباً، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَّابَةُ[٥]، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ كُذِبَ[٦] عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنَّمَا أَتَاكُمُ الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَيْسَ[٧] لَهُمْ خَامِسٌ:

٦٣/١ رَجُلٍ مُنَافِقٍ يُظْهِرُ الْإِيمَانَ، مُتَصَنِّعٍ بِالْإِسْلَامِ[٨]، لَا يَتَأَثَّمُ وَلَا يَتَحَرَّجُ[٩] أَنْ يَكْذِبَ عَلىٰ رَسُولِ اللهِﷺ مُتَعَمِّداً، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ كَذَّابٌ، لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ وَلَمْ

---

١. في الوسائل: - «من».
٢. في «ض، ف، بح»: «النبيّ».
٣. «حفظاً ووهماً»: مصدران بمعنى المحفوظ والموهوم، والمراد هاهنا ما حفظ عن رسول اللهﷺ كما هو، وما غلط فيه فتوهّم مثلاً أنّه عامّ وهو خاصّ أو بالعكس، إلى غير ذلك من وجوه الاشتباهات بين المتقابلات. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٠٧؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣١٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٠.
٤. في «بس» وحاشية «ج»: «في».
٥. في «ج» وحاشية ميرزا رفيعا: «الكِذابة». و«الكَذّابة»: إمّا من صيغ المبالغة والتاء لزيادتها وتأكيدها، أي كثرت عليّ أكاذيب الكذّابة، أو التاء للتأنيث، أي كثرت الجماعة الكذّابة عليّ. وإمّا «كِذابة» مصدر بمعناه، أي كثرت عليّ كِذابة الكاذبين، أو بمعنى المفعول والتاء للتأنيث، أي كثرت الأحاديث المفتراة عليّ. اُنظر شروح الكافي.
٦. «كُذب» مجهول، و«من» حرف جرّ. أو معلوم، وهو اسم موصول.
٧. في «بف»: «وليس».
٨. في الغيبة للنعماني: «مظهر للإيمان، متصنّع للإسلام باللسان». وفي شرح المازندراني: «متصنّع بالإسلام، أي متكلّف له ومتدلّس به ومتزيّن بحسن السمت وزيّ أهل الفلاح ومتلبّس بهيئة أهل الخير والصلاح من غير أن يتّصف بشيء من ذلك في نفس الأمر».
٩. «لايتأثّم»: أي لايتجنّب من الإثم. و«لايتحرّج»: أي لايتجنّب من الحَرَج، يقال: تأثّم فلان إذا فعل فعلاً خرج به من الإثم، كما يقال: تحرّج، إذا فعل ما يخرج به من الحَرَج. اُنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٤ (أثم).

يُصَدِّقُوهُ، وَلٰكِنَّهُمْ قَالُوا: هٰذَا قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَرَآهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَأَخَذُوا[١] عَنْهُ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ حَالَهُ[٢]؛ وَقَدْ أَخْبَرَهُ[٣] اللهُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ[٤] بِمَا أَخْبَرَهُ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[٥] ثُمَّ بَقُوا بَعْدَهُ، فَتَقَرَّبُوا إِلىٰ أَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ وَالدُّعَاةِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ[٦] وَالْبُهْتَانِ، فَوَلَّوْهُمُ الْأَعْمَالَ، وَحَمَلُوهُمْ عَلىٰ رِقَابِ النَّاسِ، وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ وَالدُّنْيَا إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللهُ، فَهٰذَا أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ.

وَرَجُلٍ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئاً لَمْ يَحْفَظْهُ[٧] عَلىٰ وَجْهِهِ وَوَهِمَ فِيهِ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ[٨] كَذِباً، فَهُوَ فِي يَدِهِ، يَقُولُ بِهِ، وَيَعْمَلُ بِهِ، وَيَرْوِيهِ، فَيَقُولُ[٩]: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ وَهِمَ لَمْ يَقْبَلُوهُ[١٠]، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ وَهِمَ لَرَفَضَهُ.

وَرَجُلٍ ثَالِثٍ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئاً أَمَرَ بِهِ ثُمَّ نَهىٰ عَنْهُ وَهُوَ[١١] لَا يَعْلَمُ، أَوْ

---

١. في «بح» والخصال: «فأخذوا». وفي حاشية «بف» والوافي: «فيأخذون».

٢. في كتاب «سليم»: «وهو لايكذب ولا يستحلّ الكذب على رسول الله ﷺ» بدل «وأخذوا عنه وهم لايعرفون حاله».

٣. في «ألف» وكتاب سليم والوافي: «أخبر».

٤. في مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٢: «قوله ﷺ: وقد أخبر الله عزّوجلّ عن المنافقين، أي كان ظاهرهم ظاهراً حسناً وكلامهم كلاماً مزيّفاً مدلّساً يوجب اغترار الناس بهم و تصديقهم فيما ينقلونه عن النبيّ ﷺ، ويرشد إلى ذلك أنّه سبحانه خاطب نبيّه بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ أي بصباحتهم وحسن منظرهم ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ أي تصغي إليه لذلاقة ألسنتهم».

٥. المنافقون (٦٣): ٤.

٦. في كتاب سليم: + «والنفاق».

٧. هكذا في «ألف، ب، بس» وحاشية «ج، ض، ف، و، بح» والخصال والغيبة للنعماني ونهج البلاغة. وفي كتاب سليم: «فلم يحفظه». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يَحْمِلْه».

٨. في «ب، ض، بح»: «فلم يتعمّد».

٩. في «ألف، و» وحاشية «بح» وكتاب سليم والخصال والغيبة للنعماني: «ويقول».

١٠. في حاشية «ج»: «فلم يقبلوه». وفي الوسائل: «لرفضوه».

١١. في «ض»: «فهو».

سَمِعَهُ يَنْهىٰ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ وَلَمْ يَحْفَظِ النَّاسِخَ، فَلَوْ[1] عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ ـ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ ـ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ.

وَآخَرَ رَابِعٍ لَمْ يَكْذِبْ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مُبْغِضٍ لِلْكَذِبِ؛ خَوْفاً مِنَ اللهِ تَعَالىٰ وَتَعْظِيماً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، لَمْ يَنْسَهُ[2]، بَلْ حَفِظَ مَا سَمِعَ عَلىٰ وَجْهِهِ، فَجَاءَ بِهِ كَمَا سَمِعَ، لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ[3]، وَعَلِمَ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ، فَعَمِلَ[4] بِالنَّاسِخِ وَرَفَضَ الْمَنْسُوخَ، فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ[5] مِثْلُ الْقُرْآنِ، نَاسِخٌ[6] وَمَنْسُوخٌ، وَخَاصٌّ وَعَامٌّ[7]، وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، قَدْ كَانَ يَكُونُ[8] مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْكَلَامُ لَهُ وَجْهَانِ: كَلَامٌ[9] عَامٌّ وَكَلَامٌ خَاصٌّ
١/ ٦٤ مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَقَالَ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي كِتَابِهِ: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[10] فَيَشْتَبِهُ عَلىٰ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَلَمْ يَدْرِ مَا عَنَى اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَفْهَمُ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْأَلُهُ وَلَا يَسْتَفْهِمُهُ، حَتّىٰ أَنْ كَانُوا لَيُحِبُّونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرَابِيُّ وَالطَّارِئُ[11] فَيَسْأَلَ

١. هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وكتاب سليم والخصال والوسائل والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولو».

٢. في «ج، بح، بس، بف» وحاشية «ب» والخصال والغيبة للنعماني: «لم يشهُ». وفي شرح المازندراني: «الهاء في «لم ينسه» للوقف، أو عائد إلى «شيءٍ سمعه» بقرينة المقام».

٣. في حاشية «ج، ض»: «عنه». ٤. في الوافي: «وعمل».

٥. في كتاب سليم والغيبة للنعماني: «وإنّ أمر رسول الله ﷺ ونهيه».

٦. في الوسائل: «منه ناسخ».

٧. في «ف، بس» وكتاب سليم والغيبة للنعماني: «وعامّ وخاصّ».

٨. «قد كان»: تأكيد لقوله: «فإنّ أمر النبيّ ...» ولهذا ترك العاطف. واسم «كان» ضمير الشأن. و«يكون» تامّة، وهي مع اسمها ـ وهو الكلام ـ خبر «كان». و«له وجهان» حال عن «الكلام» أو نعت له؛ لأنّ اللام فيه للعهد الذهني فهو في حكم النكرة، أو خبر «يكون» إن كانت ناقصة. شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٨٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٣.

٩. في «ألف، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف»: «وكلام».

١٠. الحشر (٥٩): ٧.

١١. «الطاري»: مَن يأتي من مكان آخر، أو يأتي فجأة. يقال: طرأ عليهم، أي أتاهم من مكان، أو خرج عليهم ←

رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتّىٰ يَسْمَعُوا[١].

وَقَدْ كُنْتُ أَدْخُلُ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلَّ يَوْمٍ دَخْلَةً وَكُلَّ لَيْلَةٍ دَخْلَةً، فَيُخْلِينِي[٢] فِيهَا، أَدُورُ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ، وَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ ذٰلِكَ بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ غَيْرِي، فَرُبَّمَا كَانَ[٣] فِي بَيْتِي يَأْتِينِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَكْثَرَ[٤] ذٰلِكَ فِي بَيْتِي، وَكُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ مَنَازِلِهِ، أَخْلَانِي[٥] وَأَقَامَ عَنِّي نِسَاءَهُ، فَلَا يَبْقىٰ عِنْدَهُ غَيْرِي، وَإِذَا أَتَانِي لِلْخَلْوَةِ مَعِي فِي مَنْزِلِي، لَمْ يُقِمْ عَنِّي فَاطِمَةَ وَلَا أَحَداً[٦] مِنْ بَنِيَّ، وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتُهُ أَجَابَنِي، وَإِذَا سَكَتُّ عَنْهُ وَفَنِيَتْ[٧] مَسَائِلِي ابْتَدَأَنِي، فَمَا نَزَلَتْ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَقْرَأَنِيهَا، وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ، فَكَتَبْتُهَا بِخَطِّي، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا وَتَفْسِيرَهَا، وَنَاسِخَهَا وَمَنْسُوخَهَا، وَمُحْكَمَهَا وَمُتَشَابِهَهَا، وَخَاصَّهَا وَعَامَّهَا[٨]، وَدَعَا اللهَ[٩] أَنْ يُعْطِيَنِي فَهْمَهَا

منه فُجاءَةً. أُنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٢ (طرأ). وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: والطاري، أي الغريب الذي أتاه عن قريب من غير أُنس به وبكلامه، وإنّما كانوا يحبّون قدومهما إمّا لاستفهامهم وعدم استعظامهم إيّاه، أو لأنّه ﷺ كان يتكلّم على وفق عقولهم فيوضحه حتّى يفهم غيرهم».

١. في كتاب سليم: + «منه».

٢. في «ب، بر»: «فيُحلّيني». وقوله: «فيخليني» إمّا من الإخلاء، أي يجتمع بي في خلوة، أو يتفرّغ لي عن كلّ شغل. وإمّا من التخلية، من قولهم: خلّيتُ سبيله يفعل مايشاء. أُنظر شروح الكافي.
هذا، وقد قال الشيخ البهائي في أربعينه، ص ٢٩٥: «يخلّيني، إمّا من الخلوة أو من التخلية، أي يتركني أدور معه حيث دار، والظاهر أنّه ليس المراد الدوران الجسمي، بل العقليّ؛ والمعنى أنّه ﷺ كان يطّلعني على الأسرار المصونة عن الأغيار ويتركني أخوض معه في المعارف اللاهوتيّة والعلوم الملكوتيّة التي جلّت عن أن تكون شريعة لكلّ وارد، أو يطّلع عليها إلّا واحد بعد واحد».

٣. في حاشية «ف»: «كنت».

٤. في «ألف، ب، بر»: + «من».

٥. في «ألف، ب، بر» وحاشية «بح»: «أخلا بي». و«أخلاني» أي تفرّغ لي عن كلّ شغل، أو اجتمع بي في خلوة. أو «أخلانيه» بحذف المفعول، يعني جعله خالياً لي. ويحتمل أن يكون بالباء الموحّدة من «أخلبت به» إذا انفردتَ به. أُنظر الوافي، ج ١، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٩١.

٦. هكذا في «ب» والوافي، وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم تَقُمْ عنّي فاطمةُ ولا أحدٌ». وفي «بس»: «لم يَقم» بدل «لم تقم».

٧. في كتاب سليم: «أونفدت».

٨. في «ف»: «وعامّها وخاصّها».

٩. في الوسائل والخصال: + «لي».

وَحِفْظَهَا، فَمَا نَسِيتُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ وَلا عِلْماً أَمْلَاهُ عَلَيَّ وَكَتَبْتُهُ مُنْذُ[١] دَعَا اللهَ لِي بِمَا دَعَا[٢]، وَمَا تَرَكَ شَيْئاً عَلَّمَهُ اللهُ مِنْ حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ، وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، كَانَ أَوْ يَكُونُ، وَلَا كِتَابٍ مُنْزَلٍ[٣] عَلىٰ أَحَدٍ قَبْلَهُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ[٤] إِلَّا عَلَّمَنِيهِ وَحَفِظْتُهُ، فَلَمْ أَنْسَ حَرْفاً وَاحِداً، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلىٰ صَدْرِي، وَدَعَا اللهَ لِي أَنْ يَمْلَأَ قَلْبِي عِلْماً وَفَهْماً وَحُكْماً[٥] وَنُوراً.

فَقُلْتُ[٦]: يَا نَبِيَّ[٧] اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مُنْذُ دَعَوْتَ اللهَ لِي بِمَا دَعَوْتَ لَمْ أَنْسَ شَيْئاً، وَلَمْ يَفُتْنِي[٨] شَيْءٌ لَمْ أَكْتُبْهُ، أَفَتَتَخَوَّفُ[٩] عَلَيَّ النِّسْيَانَ فِيمَا بَعْدُ؟ فَقَالَ: لَا، لَسْتُ أَتَخَوَّفُ عَلَيْكَ النِّسْيَانَ وَالْجَهْلَ»[١٠].

١٩٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[١١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

---

١ . في «ب»: «مُذ».

٢ . في حاشية «ف»: «دعاه».

٣ . في «بس»: «ولا كتاباً منزلاً».

٤ . في كتاب سليم: «وحرام أو أمر أو نهي أو طاعة ومعصية كان أو يكون إلى يوم القيامة» بدل «ولا حرام ولا أمر ولا نهي ... من طاعة أو معصية». وفي الخصال: «في أمر بطاعة أو نهي عن معصية» بدل «من طاعة أو معصية».

٥ . «حُكماً» بمعنى الحكمة. أو «حِكَماً» جمع الحكمة، وهي بمعنى الحكم، والأوّل أنسب؛ للتوافق بينه وبين غيره من المنصوبات في الإفراد. التعليقة للداماد، ص ١٤٩؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ١، ص ٢٨٠.

٦ . في كتاب سليم: «فقلت له ذات يوم».

٧ . في «بر، بف» والوافي: «رسول».

٨ . في «بف»: «ولا يفتني».

٩ . في «ف»: «أفتخوّف».

١٠ . كتاب سليم بن قيس، ص ٦٢٠، ح ١٠. الخصال، ص ٢٥٥، باب الأربعة، ح ١٣١، بسنده عن عليّ بن إبراهيم، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي الغيبة للنعماني، ص ٧٥، ح ١٠؛ وكمال الدين، ص ٢٨٤، ح ٣٧، ورجال الكشّي، ص ١٠٤، ح ١٦٧، بسند آخر عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس، وفي الأخيرة إلى قوله: «أنتم تخالفونهم». تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٤، ح ٢؛ و ص ٢٥٣، ح ١٧٧، عن سليم بن قيس، من قوله: «فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن»؛ نهج البلاغة، ص ٣٢٥، الخطبة ٢١٠، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف وزيادة في آخره. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٩٨، ح ٣ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٢١٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠٦، ح ٣٣٦١٤.

١١ . هكذا في «ب، ض، و، بس، بف». وفي «الف، ج، ف، بح، بر» والمطبوع: «الخزّاز». والصواب ما أثبتناه ←

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْوُونَ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لَا يُتَّهَمُونَ بِالْكَذِبِ، فَيَجِيءُ مِنْكُمْ خِلَافُهُ؟ قَالَ[١]: «إِنَّ الْحَدِيثَ يُنْسَخُ كَمَا ١/ ٦٥
يُنْسَخُ الْقُرْآنُ»[٢].

١٩٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَا بَالِي أَسْأَلُكَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَتُجِيبُنِي فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يَجِيئُكَ غَيْرِي، فَتُجِيبُهُ فِيهَا بِجَوَابٍ آخَرَ؟

فَقَالَ: «إِنَّا نُجِيبُ النَّاسَ عَلَى الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ»[٣].

قَالَ: قُلْتُ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ[٤] صلى الله عليه وآله صَدَقُوا عَلىٰ مُحَمَّدٍ أَمْ كَذَبُوا؟

قَالَ: «بَلْ صَدَقُوا».

قَالَ: قُلْتُ[٥]: فَمَا بَالُهُمُ اخْتَلَفُوا؟

فَقَالَ[٦]: «أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِي رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله فَيَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَيُجِيبُهُ فِيهَا بِالْجَوَابِ، ثُمَّ يُجِيبُهُ[٧] بَعْدَ ذٰلِكَ بِمَا يَنْسَخُ[٨] ذٰلِكَ الْجَوَابَ، فَنَسَخَتِ

← كما تقدّم ذيل ح ٧٥.

١. وفي الوسائل، ح ٣٣٦١٥: «فقال».

٢. الوافي، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٢١٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٣٧؛ و ص ٢٠٨ ح ٣٣٦١٥؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٩.

٣. أي الزيادة والنقصان في القول كمّاً وكيفاً على حسب تفاوت أحوال الناس في الفهم والاحتمال، أو زيادة حكم في التقيّة، ونقصانه عند عدمها. أنظر شروح الكافي.

٤. في «ب، ج، ض، بس» وحاشية «بر» والوسائل: «محمّد» بدل «رسول الله».

٥. في «ج»: + «له».

٦. في «ب، بس» والوسائل: «قال».

٧. في «ب، ف، بس» والوسائل والوافي: «يجيئه».

٨. هكذا في «ألف، ض، بح» والبحار. وفي المطبوع وسائر النسخ: «ما ينسخ».

الْأَحَادِيثُ بَعْضُهَا بَعْضاً»[١].

١٩٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا زِيَادُ، مَا تَقُولُ لَوْ أَفْتَيْنَا رَجُلاً مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّقِيَّةِ؟» قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: «إِنْ أَخَذَ بِهِ، فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَعْظَمُ أَجْراً».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «إِنْ أَخَذَ بِهِ أُوجِرَ[٢]؛ وَإِنْ تَرَكَهُ وَاللهِ أَثِمَ[٣]»[٤].

١٩٧ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَنِي، ثُمَّ جَاءَهُ[٥] رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ[٦] آخَرُ، فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي.

فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ[٧]، قُلْتُ[٨]: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ

---

١ . الوافي، ج ١، ص ٢٨١، ح ٢١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠٨، ح ٣٣٦١٦، من قوله: «قال: قلت: فأخبرني»؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١٠.

٢ . في «ألف، بس» والوسائل: «أُجر». وفي شرح المازندراني: «قراءته على صيغة التفضيل - بمعنى أشدّ أجراً - بعيد».

٣ . في شرح المازندراني: «والأظهر أنّ «أثم» من المجرّد، ويجوز قراءته بالمدّ من باب الإفعال للدلالة على كثرة الإثم؛ لأنّ هذا الباب قد يجيء للدلالة على الكثرة».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٢٨١، ح ٢٢٠؛ و ص ٢٨٢، ح ٢٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٧، ح ٣٣٣٣٥؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١١ - ١٢.

٥ . في «ألف، ب» والعلل والوافي: «جاء».

٦ . في «ألف، ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» : - «رجل».

٧ . في حاشية «ض، بح» : «الصاحبان».

٨ . في «ب، و» وحاشية «بف» : «قلت له».

شِيعَتِكُمْ قَدِمَا يَسْأَلَانِ، فَأَجَبْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ مَا أَجَبْتَ بِهِ صَاحِبَهُ؟

فَقَالَ: «يَا زُرَارَةُ، إِنَّ هٰذَا خَيْرٌ لَنَا[١]، وَأَبْقىٰ لَنَا وَلَكُمْ، وَلَوِ اجْتَمَعْتُمْ[٢] عَلىٰ أَمْرٍ وَاحِدٍ، لَصَدَّقَكُمُ[٣] النَّاسُ عَلَيْنَا، وَلَكَانَ[٤] أَقَلَّ لِبَقَائِنَا وَبَقَائِكُمْ»[٥].

قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: شِيعَتُكُمْ لَوْ حَمَلْتُمُوهُمْ[٦] عَلَى الْأَسِنَّةِ أَوْ عَلَى النَّارِ لَمَضَوْا، وَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِكُمْ مُخْتَلِفِينَ؟ قَالَ[٧]: فَأَجَابَنِي بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ[٨].

١٩٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ نَصْرٍ[٩] الْخَثْعَمِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ عَرَفَ أَنَّا لَا نَقُولُ إِلَّا حَقّاً، فَلْيَكْتَفِ بِمَا يَعْلَمُ مِنَّا، ١/٦٦
فَإِنْ سَمِعَ مِنَّا خِلَافَ مَا يَعْلَمُ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّ ذٰلِكَ دِفَاعٌ مِنَّا عَنْهُ»[١٠].

١٩٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ وَالْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ

---

١ . في «بح» وحاشية «ج، ض»: + «ولكم». ٢ . في «بر»: «أجمعتم».

٣ . في العلل: «لقصدكم». وقوله: «لصدقكم» إمّا بالتشديد ـ اختاره المازندراني والمجلسي ـ أي لحكموا بصدقكم في نسبة هذا الحكم إلينا، ويعتقدون أنّكم صادقون في روايته عنّا وأنّكم موالينا وشيعتنا. وإمّا بالتخفيف ـ اختاره الداماد والفيض ـ أي جعلوا قولكم متحقّقاً على اتّباعنا، يعدّ قائله صادقاً. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٥١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٠٠؛ الوافي، ج ١، ص ٢٨٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٧.

٤ . في «ض»: «ويكون». ٥ . في «ألف، ب»: «ولبقائكم».

٦ . في «ف»: «اجتمعوهم». ٧ . في العلل: + «فسكت، فأعدتُ عليه ثلاث مرّات».

٨ . علل الشرائع، ص ٣٩٥، ح ١٦، بسنده عن محمّد بن عبدالجبّار. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨٣، ح ٢؛ والاختصاص، ص ٣٢٩ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٢٢٢.

٩ . في «ألف»: «نضر» بدل «نصر». والظاهر عدم صحّته، فقد ذُكر نصر أبو الحكم الخثعمي في أصحاب الصادق عليه السلام، في رجال البرقي، ص ٣٩، ووردت رواية أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان، عن نصير أبي الحكم الخثعمي في الكافي، ح ٢٣٣٦. والمحتمل قويّاً اتّحاد نصر أو نصير الخثعمي الوارد في الأسناد مع نصر المذكور في رجال البرقي.

١٠ . المحاسن، ص ٣٣٥، كتاب العلل، ح ١٠٨، بسنده عن محمّد بن سنان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ الوافي، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٢٢٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٣٦.

جَمِيعاً، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي أَمْرٍ كِلَاهُمَا يَرْوِيهِ، أَحَدُهُمَا يَأْمُرُ بِأَخْذِهِ، وَالْآخَرُ يَنْهَاهُ عَنْهُ، كَيْفَ يَصْنَعُ[١]؟

فَقَالَ[٢]: «يُرْجِئُهُ[٣] حَتّىٰ يَلْقىٰ مَنْ يُخْبِرُهُ، فَهُوَ فِي سَعَةٍ حَتّىٰ يَلْقَاهُ».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «بِأَيِّهِمَا أَخَذْتَ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ[٤] وَسِعَكَ»[٥].

٦٧/١ ٢٠٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «أَرَأَيْتَكَ[٦] لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثِ الْعَامَ، ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ، بِأَيِّهِمَا[٧] كُنْتَ تَأْخُذُ؟» قَالَ: قُلْتُ[٨]: كُنْتُ آخُذُ بِالْأَخِيرِ[٩]. فَقَالَ لِي[١٠]: «رَحِمَكَ اللهُ[١١]»[١٢].

---

١. في حاشية «ف»: «نصنع».

٢. في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «قال».

٣. «يرجئه» أي يؤخّره. والضمير راجع إلى الصنع المضمر في «يصنع». يعني يؤخّر العمل والأخذ بأحدهما؛ من أرجيتُ الأمر، أو من أرجأته إذا أخّرته. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجأ) و ج ٦، ص ٢٣٥ (رجى).

٤. قال في مرآة العقول، ج ١، ص ٢١٨: «قوله ﷺ: من باب التسليم، أي الرضا والانقياد، أي بأيّتهما أخذت رضاً بما ورد من الاختلاف وقبولاً له أو انقياداً للمرويّ عنه من الحجج، لا من حيث الظنّ بكون أحدهما حكم الله، أو كونه بخصوصه متعيّناً للعمل وسعك وجاز لك». ثمّ ذكر وجوهاً خمسة أُخرى لرفع الاختلاف الذي يتراءىٰ بين الخبرين.

٥. الوافي، ج ١، ٢٨٣، ح ٢٢٤، ٢٢٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٨، ح ٣٣٣٣٨ و ٣٣٣٣٩؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٦.

٦. في «ف»: «أرأيت».

٧. في البحار: «فبأيّهما».

٨. في الوسائل والبحار: - «قلت».

٩. في حاشية «ف»: «بالآخر».

١٠. في «جط» وشرح صدر المتألّهين: - «لي».

١١. في «بح»: «يرحمك الله».

١٢. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التقيّة، ح ٢٢٤٧. الوافي، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٣٤٠؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٧.

٢٠١ / ٩ . وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ: إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوَّلِكُمْ وَحَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ، بِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ؟

فَقَالَ: «خُذُوا بِهِ حَتّىٰ يَبْلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ، فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ، فَخُذُوا بِقَوْلِهِ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «إِنَّا وَاللهِ لَا نُدْخِلُكُمْ إِلَّا فِيمَا يَسَعُكُمْ».

● وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «خُذُوا بِالْأَحْدَثِ»[1].

٢٠٢ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[2]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ

---

١ . الوافي، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢٢٧ و ٢٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٣٤١ و ٣٣٣٤٢؛ البحار، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٨.

٢ . لم يثبت رواية محمّد بن الحسين عن محمّد بن عيسى ـ وهو ابن عبيد ـ في موضع. وما ورد في بعض الأسناد القليلة لا يمكن الاعتماد عليه في إثبات هذا الارتباط.

أمّا سندنا هذا، فقد ورد جزءٌ من المتن المرويّ به، في الكافي، ح ١٤٦١٦ بعين السند، لكن ذاك الخبر ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن بن شمّون، عن محمّد بن عيسى. و محمّد بن الحسن بن شمّون ليس في طبقة مشايخ محمّد بن يحيى، ولم يثبت روايته عن محمّد بن عيسى. والظاهر أنّ الأصل في نسخه الشيخ الطوسي هو محمّد بن الحسن ـ والمراد به الصفّار كما سيظهر ـ ثمّ فسّر بابن شمّون سهواً وأدرج التفسير في المتن في الاستنساخات التالية بتوهّم سقوطه منه.

وأمّا ما ورد في الكافي، ح ٦١٣، من رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عيسى، عن أبي عبدالله المؤمن، عن عبدالأعلى مولى آل سام، فقد روى محمّد بن الحسن الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، بعين الألفاظ في السند والمتن.

وما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٦، من رواية محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سعيد، الظاهر أنّ محمّد بن عيسى هناك محرّف من موسى بن عيسى، وهو اليعقوبي.

وأمّا ما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٣١؛ وج ٤، ص ٢١٣، ح ٦٤٠، من رواية سعد [بن عبدالله] عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عيسى [بن عبيد] فكلا السندين مختلّ لا يقاس عليهما.

وورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٥٧، ح ٨٧٥، رواية سعد بن عبدالله، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن

↔

صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ[1] رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا[2] بَيْنَهُمَا مُنَازَعَةٌ فِي دَيْنٍ أَوْ مِيرَاثٍ، فَتَحَاكَمَا[3] إِلَى السُّلْطَانِ وَ[4] إِلَى الْقُضَاةِ، أَيَحِلُّ ذٰلِكَ؟

قَالَ: «مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ، فَإِنَّمَا تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ[5]، وَمَا يَحْكُمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُحْتاً وَإِنْ كَانَ حَقّاً[6] ثَابِتاً لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ[7] بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ، وَقَدْ أَمَرَ اللهُ أَنْ يُكْفَرَ بِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطّٰاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾[8]».

عيسى؛ لكن المذكور في بعض المخطوطات المعتبرة من التهذيب هو «محمّد بن الحسن».

إذا تبيّن ذلك نقول: الظاهر أنّ محمّد بن الحسين في ما نحن فيه محرّف من محمّد بن الحسن، والمراد بـه هـو الصفّار. ويؤيّد ذلك «مضافاً إلى ما ورد في أسناد كثيرة من رواية محمّد بن الحسن الصفّار، عـن محمّد بـن عيسى [بن عبيد]، التعاطف بين محمّد بن الحسين [ابن أبي الخطّاب] ومحمّد بن عيسى [بن عبيد] في أسناد عديدة. اُنظر على سبيل المثال: الأمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ح ٢؛ وص ٣٩٢، المجلس ٦٢، ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٢١٠، المجلس ٨، ح ٣٦٣؛ والتوحيد، ص ١٠٦، ح ٦؛ و ص ١٣٨، ح ١٢ و ١٣؛ و ص ١٦٨، ح ٢؛ و ص ٢٢٠، ح ١٢؛ و ص ٣٣٧، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٧، ح ١٤؛ و ص ٢٦٤، ح ١٤٤؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥ و ٩؛ ورجال النجاشي، ص ٣٢، الرقم ٧١؛ و ص ٢٣١، الرقم ٦١٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، ص ٢٨٨، وبصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، والغيبة للنعماني، ص ١٥٢، ح ١٠؛ و ص ١٥٥، ح ١٦؛ وكمال الدين، ص ٢٨١، ح ٣١؛ و ص ٣٤٤، ح ٢٨؛ وص ٣٤٩، ح ٤٣؛ و ص ٤١٥، ح ٧؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٠ ـ ٤١؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨.

١. في الوسائل، ح ٥١: «في».

٢. في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب: + «يكون».

٣. في التهذيب، ح ٨٤٥: «فيتحاكمان».

٤. في «ب، بح»، والكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «أو».

٥. «الطاغوت»: الكاهن، والشيطان، وكلّ رأس ضلال، وكلّ معبود من دون الله، وكلّ متعدّ. وقال في الوافي: «الطاغوت: الشيطان، مبالغة في الطغيان، والمراد به هنا من يحكم بغير الحقّ لفرط طغيانه أو لتشبيهه بالشيطان، أو لأنّ التحاكم إليه تحاكم إلى الشيطان من حيث إنّه الحامل له على الحكم، كما نبّه عليه تتمّة الآية: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾. ونحوه في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٢. وانظر: المفردات للراغب، ص ٥٢٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغى).

٦. في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «حقّه».

٧. في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب: «أخذ».

٨. النساء (٤): ٦٠.

قُلْتُ: فَكَيْفَ[١] يَصْنَعَانِ؟

قَالَ: «يَنْظُرَانِ[٢] إِلىٰ[٣] مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِـمَّنْ[٤] قَـدْ رَوىٰ حَـدِيثَنَا، وَنَـظَرَ فِـي حَـلَالِنَا وَحَرَامِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا، فَلْيَرْضَوْا بِهِ حَكَماً؛ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِماً، فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا[٥] فَلَمْ يَقْبَلْهُ[٦] مِنْهُ، فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللهِ وَعَلَيْنَا رَدَّ، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ[٧] عَلَى اللهِ وَهُوَ[٨] عَلىٰ حَدِّ الشِّرْكِ بِاللهِ»[٩].

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ[١٠] اخْتَارَ رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِنَا، فَرَضِيَا أَنْ يَكُونَا النَّاظِرَيْنِ فِي حَقِّهِمَا، وَاخْتَلَفَا[١١] فِيمَا حَكَمَا[١٢]، وَكِلَاهُمَا اخْتَلَفَ[١٣] فِي حَدِيثِكُمْ؟

قَالَ: «الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُهُمَا وَأَصْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْرَعُهُمَا، وَلَا ٦٨/١
يَلْتَفِتْ[١٤] إِلىٰ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ».

---

١. في «بس»: «كيف». ٢. في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤: «انظروا».

٣. في «ألف، ف، و، بر، بس، بف» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: - «إلى».

٤. في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٥١: - «ممّن».

٥. في «ج، بر، بف» وحاشية «ض، بس»: «بحكمه». وفي «ألف، ف، بح» وحاشية «ج، بف»: «بحكم».

٦. في «ض، بر» وحاشية «بح» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: «فلم يقبل».

٧. في حاشية «ج»: «كالرادّ».

٨. في «ب، بح» وحاشية «ج، ض»: «وهما» أي الردّ والاستخفاف.

٩. أي على أعلى مراتب الضلالة وأدنى مراتب الإسلام، بحيث لو تجاوز عنه دخل في مرتبة الشرك. أو المعنى أنّه دخل في الشرك؛ لأنّه لم يرض بحكم الله ولم يقبله ورضي بحكم الطاغوت، وهو شرك؛ أو أشرك في حكمه تعالى غيره. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٤.

١٠. في «ألف، ض، و، بح» وحاشية «ج»: «واحد». وفي حاشية «ف، بر» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «واحد منهما» بدل «رجل».

١١. في «ب، ج، ض، بح» والفقيه وشرح المازندراني: «فاختلفا». وفي حاشية «بس»: «فرجعهما».

١٢. في «بح»: + «فيه». وفي التهذيب: - «من أصحابنا - إلى - فيما حكما».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقيه. وفي حاشية «بح» والمطبوع: «اختلفا». وفي شرح المازندراني: «إفراد الضمير في «اختلف» بالنظر إلى اللفظ». وهو الأصحّ والأنسب؛ فإنّ رعاية اللفظ في «كلا» و«كلتا» أكثر.

١٤. في «بف»: + «معه».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، لَا يُفَضَّلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلىٰ صَاحِبِهِ[1]؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُنْظَرُ إِلىٰ مَا كَانَ مِنْ رِوَايَتِهِمْ[2] عَنَّا فِي ذٰلِكَ الَّذِي حَكَمَا بِهِ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ مِنْ[3] أَصْحَابِكَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا، وَيُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ. وَإِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرٌ بَيِّنٌ رُشْدُهُ فَيُتَّبَعُ، وَأَمْرٌ بَيِّنٌ غَيُّهُ فَيُجْتَنَبُ، وَأَمْرٌ مُشْكِلٌ يُرَدُّ عِلْمُهُ[4] إِلَى اللهِ وَإِلىٰ رَسُولِهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: حَلَالٌ بَيِّنٌ، وَحَرَامٌ بَيِّنٌ، وَشُبُهَاتٌ بَيْنَ ذٰلِكَ، فَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ[5]، وَمَنْ أَخَذَ بِالشُّبُهَاتِ ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ[6]، وَهَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبَرَانِ عَنْكُمْ[7] مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثِّقَاتُ عَنْكُمْ؟

قَالَ: «يُنْظَرُ،[8] فَمَا وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ[9]، إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

---

١. هكذا في أكثر النسخ والمصادر. و في «بر، بس، بف» والمطبوع: «على الآخر».
٢. في «ب، بس»: «رواياتهم». وفي الفقيه والتهذيب، ح ٨٤٥ والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «روايتهما».
٣. في حاشية «ض» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «عند».
٤. في الفقيه والتهذيب: «حكمه».
٥. في «بس، بف» وحاشية «ج»: «الحرمات».
٦. في «ج، بس، بف» وحاشية «ض»: «الحرمات».
٧. هكذا في «بر» وحاشية «بح» والفقيه والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٣٣٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عنكما». وقوله: «عنكما» لعلّ خطاب الاثنين للصادق والكاظم أو الباقر ﷺ على سبيل التغليب؛ لكثرة الأخبار عنهما، أو كانت التثنية باعتبار تثنية الخبر، بمعنى عن الاثنين منكم. وفي بعض النسخ «عنهما» وهو الأوضح عند الفيض. وقال المجلسي: «وفي الفقيه: «عنكم» وهو أظهر». أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٥.
٨. في «ب»: «يُنظروا». وفي «بف»: «تنظر».
٩. في شرح المازندراني: «أرأيت، أي أخبرني عن حكم ما أسألك». وراجع أيضاً ما تقدّم ذيل الحديث ١٨١.

وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقاً لِلْعَامَّةِ، وَالْآخَرَ مُخَالِفاً لَهُمْ، بِأَيِّ الْخَبَرَيْنِ يُؤْخَذُ؟

قَالَ: «مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ، فَفِيهِ الرَّشَادُ».

فَقُلْتُ[١]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَإِنْ وَافَقَهُمَا[٢] الْخَبَرَانِ جَمِيعاً؟

قَالَ: «يُنْظَرُ إِلىٰ مَا هُمْ إِلَيْهِ أَمْيَلُ حُكَّامُهُمْ[٣] وَقُضَاتُهُمْ، فَيُتْرَكُ، وَيُؤْخَذُ بِالْآخَرِ».

قُلْتُ: فَإِنْ وَافَقَ حُكَّامُهُمُ الْخَبَرَيْنِ جَمِيعاً؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ ذٰلِكَ[٤]، فَأَرْجِهْ[٥] حَتّىٰ تَلْقىٰ إِمَامَكَ؛ فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ خَيْرٌ مِنَ الِاقْتِحَامِ[٦] فِي الْهَلَكَاتِ»[٧].

٢٢ ـ بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١ / ٦٩

٢٠٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

---

١ . في «بر» والفقيه والتهذيب: «قلت».

٢ . الضمير في «وافقهما» راجع إلى الكتاب والعامّة، أو إلى فرقتين منها، وافق كلّ خبر فرقة منها.

٣ . في حاشية «ج»: «ماهم إليه حكّامهم أميل». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: ينظر إلى ماهم إليه حكّامهم وقضاتهم».

٤ . في «بح» والفقيه: «كذلك».

٥ . في حاشية «ف» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «فأرجئه». وقوله: «فأرْجِه» أمر من أرجَيْتُ الأمرَ، أو أرجأته، بمعنى أخّرته. والضمير راجع إلى العمل أو الأخذ بأحد الخبرين. أو من أرجه الأمر، أي أخّره عن وقته. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجأ)؛ و ج ٦، ص ٢٣٥٢ (رجى)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩١ (رجه).

٦ . «الاقتحام»: هو الرمي بالنفس في أمر من غير رويّة. اُنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٤٤ (قحم).

٧ . الكافي، كتاب القضاء و الأحكام، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ١٤٦١٦. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمّد بن يحيى، وفيهما إلى قوله: «وهو على حدّ الشرك بالله عزّ وجلّ». التهذيب، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٨٤٥، بسنده عن محمّد بن عيسى؛ الفقيه، ج ٣، ص ٨، ح ٣٢٣٣، عن داود بن الحصين، من قوله: «فإن كان كلّ رجل اختار رجلاً من أصحابنا فرضينا»، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢٢٩؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥١؛ و ج ٢٧، ص ١٣، ح ٣٣٠٨٢؛ و ص ١٠٦، ح ٣٣٣٣٤؛ وص ١٣٦، ح ٣٣٤١٦ مقطّعاً.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ‌ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ‌ صلى الله عليه وآله[١]: إِنَّ عَلىٰ[٢] كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً، وَعَلىٰ كُلِّ صَوَابٍ نُوراً، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَخُذُوهُ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَدَعُوهُ»[٣].

٢٠٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ.

قَالَ[٤]: وَحَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ فِي هٰذَا الْمَجْلِسِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ‌ عليه السلام عَنِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ يَرْوِيهِ مَنْ نَثِقُ[٥] بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا نَثِقُ[٦]

---

١ . في الكافي، ح ١٥٥٤: «قال أمير المؤمنين عليه السلام».

٢ . إنّما أتى بكلمة «على» ـ مع أنّ الظاهر أن يقول: «لكلّ» ـ إمّا لدلالتها على الإحاطة والاستعلاء التي للعلّة بالقياس إلى معلولها، أي إحاطة علّة كلّ حقّ وهو حقيقته في نفس الأمر؛ أو للمجانسة لقوله: «على كلّ صواب نوراً». اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢١١، وشرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٨.

٣ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب حقيقة الإيمان واليقين، ح ١٥٥٤، إلى قوله: «على كلّ صواب نوراً». وفي المحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٠، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن عليّ عليهم السلام. الأمالي للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم، عن عليّ عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٨، ح ٢، عن السكوني، عن أبي جعفر (والظاهر أنّ الصواب «جعفر» بدل «أبي جعفر») عن أبيه، عن عليّ عليه السلام مع زيادة في أوّله. راجع: الغيبة للنعماني، ص ١٤١، ح ٢؛ وتفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠. الوافي، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٢٣١؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٠٩، ح ٣٣٣٤٣.

٤ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى عليّ بن الحكم؛ فقد روى الخبر في المحاسن، ص ٢٢٥، ح ١٤٥، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبدالله بن أبي يعفور. قال عليّ: وحدّثني الحسين بن أبي العلاء أنّه حضر ابن أبي يعفور في هذا المجلس، الخبر.

والمراد أنّ حسين بن أبي العلاء كان مع ابن أبي يعفور في المجلس الذي سأل ابن أبي يعفور أبا عبدالله عليه السلام.

فعليه يروي عليّ بن الحكم الخبر عن أبي عبدالله عليه السلام بطريقين:

الأوّل: أبان بن عثمان عن عبدالله بن أبي يعفور. الثاني: حسين بن أبي العلاء.

يؤيّد ذلك كثرة روايات عليّ بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبدالله عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦. ثمّ إنّه لايخفى أنّ هذا قسم آخر من التحويل في السند.

٥ . في «ألف» والمحاسن: «يثق». وفي «بر»: «تثق».

٦ . في «بر» والمحاسن: «لا يثق».

بِهِ؟ قَالَ: «إِذَا وَرَدَ[١] عَلَيْكُمْ[٢] حَدِيثٌ، فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِداً مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلىٰ بِهِ[٣]»[٤].

٢٠٥ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللهِ، فَهُوَ زُخْرُفٌ[٥]»[٦].

٢٠٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا لَمْ يُوَافِقْ مِنَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ، فَهُوَ زُخْرُفٌ»[٧].

٢٠٧ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

---

١ . في «ج»: «أورد».

٢ . جزاء الشرط الأوّل محذوف؛ لظهوره. تقديره: «فخذوه» أو نحو ذلك. وجزاء الشرط الثاني ـ المدلول عليه بكلمة «إلّا» ـ هو قوله: «فالّذي جاءكم به أولى به»، أو «هو أولى بأخذه والعمل به دونكم». شرح صدر المتألّهين، ص ٢١١. وراجع: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٨.

٣ . «به» أي بذلك الحديث، يعني ردّوه عليه ولا تقبلوه منه، فإنّه أولى بروايته وأن يكون عنده لا يتجاوزه. والغرض التأكيد في ترك العمل بما خالف كتاب الله تعالى وقول الرسول ﷺ. شرح صدر المتألّهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٢٠؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٩.

٤ . المحاسن، ص ٢٢٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٥، عن عليّ بن حكم. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٦٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٢٣٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٣٤٤.

٥ . في شرح المازندراني: «فهو زخرف، أي قول فيه تمويه وتدليس، وكذب فيه تزوير وتزيين؛ ليزعم الناس أنّه من أحاديث النبيّ وأهل بيته عليهم السلام». و: «الزخرف» في الأصل الذهب وكمال حسن شيء، ثمّ يشبّه به كلّ مموّه مزوّر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٩ (زخرف).

٦ . المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٨، بسنده عن أيّوب بن الحرّ. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٩، ح ٤، عن أيّوب بن الحرّ . الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٣٤٧.

٧ . الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٣٤٥.

الْحَكَمِ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِمِنىً، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللهِ، فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا جَاءَكُمْ يُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ، فَلَمْ أَقُلْهُ»[1].

١/ ٧٠ ٢٠٨ / ٦ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[2]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ خَالَفَ[3] كِتَابَ اللهِ وَ[4]سُنَّةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَقَدْ كَفَرَ»[5].

٢٠٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «إِنَّ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ مَا عُمِلَ بِالسُّنَّةِ وَإِنْ قَلَّ»[6].

٢١٠ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَّاطِ وَ[7] صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ:

---

١ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٠، بسنده عن ابن أبي عمير عن الهشامين وغيرهما، قال: «خطب النبيّ صلى الله عليه وآله فقال ...». تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٨، ح ١، عن هشام بن الحكم. راجع: المحاسن، ص ٢٢١، ح ١٣١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٣٠. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٣٤٨.

٢ . في «ألف، بر»: «أصحابنا».

٣ . المراد: المخالفة في القول والاعتقاد عالماً عامداً، أو مخالفة الضروريّات، وأمّا المخالفة في العمل فقط فهو فسق، لا كفر. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢١٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٢٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٠.

٤ . في المحاسن: -«كتاب الله و».

٥ . المحاسن، ص ٢٢٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن مرازم بن حكيم، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١١، ح ٣٣٣٤٩.

٦ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٣، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن. وراجع: الكافي، كتاب الجهاد، باب وجوه الجهاد، ح ٨٢١٧. الوافي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٢٣٧.

٧ . في «ف»: «عن». والظاهر عدم صحّة هذه النسخة، كما لايصحّ ما في المطبوع وسائر النسخ، بل الصحيح «عن أبي سعيد القمّاط صالح بن سعيد»؛ فقد ثبت في محلّه أنّ أباسعيد القمّاط هو صالح بن سعيد المترجم في رجال النجاشي، ص ١٩٩، الرقم ٥٢٩؛ والمذكور في رجال الشيخ، ص ٢٢٥، الرقم ٣٠٣٩. والكلام حوله

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَ فِيهَا، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّ الْفُقَهَاءَ لَا يَقُولُونَ هٰذَا.

فَقَالَ[1]: «يَا وَيْحَكَ[2]، وَهَلْ رَأَيْتَ فَقِيهاً قَطُّ؟! إِنَّ الْفَقِيهَ ـ حَقَّ الْفَقِيهِ[3] ـ الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا، الرَّاغِبُ فِي الْآخِرَةِ، الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله»[4].

٢١١ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي[5] عُثْمَانَ الْعَبْدِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ[6] عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا قَوْلَ[7] وَلَا[8] عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلَ[9] وَلَا نِيَّةَ[10] إِلَّا بِإِصَابَةِ السُّنَّةِ»[11].

= طويل الذيل. نرجع الطالب إلى ما ألّفه الأستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري دام توفيقه؛ من رسالته «كلمة في المراد من أبي سعيد القمّاط».

١ . في حاشية «ض»: + «له».

٢ . في «ف، و، بس»، ومرآة العقول: «ويحك» بدل «يا ويحك». و«الويح» كلمة ترحّم وتوجّع، تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقّها، وقد يقال بمعنى المدح والتعجّب. و«الويل» كلمة عذاب. وقيل: هما بمعنى واحد. وهي منصوبة بفعل مقدّر، أي ألزمك الله ويحاً. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٤١٧ (ويح)؛ وج ٥، ص ١٨٤٦ (ويل).

٣ . «حقّ الفقيه» منصوب على أنّه بدل الكلّ من الفقيه، والمعنى: الفقيه الكامل في علمه وفقاهته. أنظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٢٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٠.

٤ . المحاسن، ص ٢٢٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٩، بسند آخر عن أبي عبدالله عن أبي جعفر عليهما السلام - الوافي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٨٥.

٥ . في المحاسن: - «أبي». والمذكور في طبعة الرجائي، ج ٢، ص ٣٤٨، ح ٧٣٢ والبحار، ج ٨٥، ذيل ح ٢٨: «أبي عثمان العبدي». ولعلّ المراد من أبي عثمان هو عمرو بن جميع العبدي الراوي عن أبي عبدالله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٨، الرقم ٧٦٩؛ رجال البرقي، ص ٣٥.

٦ . في «ض»: + «عليّ».

٧ . في «ألف» والبصائر: - «ولا قول».

٨ . في «و» والوسائل: - «لا».

٩ . في البصائر: - «ولا قول ولا عمل».

١٠ . في «ألف، و، بح» والمقنعة وأمالي الطوسي، ص ٣٣٧: «وعمل ونيّة» بدون «لا».

١١ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٤. وفي بصائر الدرجات، ص ١١، ح ٤، عن أحمد بن =

٢١٢ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شِرَّةٌ[1] وَفَتْرَةٌ[2]، فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ[3] إِلَىٰ سُنَّةٍ[4]، فَقَدِ اهْتَدىٰ، وَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلىٰ بِدْعَةٍ، فَقَدْ غَوىٰ»[5].

٢١٣ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ؛

١ / ٧١ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَنْ تَعَدَّى السُّنَّةَ، رُدَّ إِلَى السُّنَّةِ»[6].

٢١٤ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

← محمّد بن خالد، مع زيادة في أوّلهما. وفي الأمالي للطوسي، ص ٣٣٧، المجلس ١٢، ح ٢٥؛ وص ٣٨٥، المجلس ١٣، ح ٩٠، بسند آخر مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٠١، عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٢٠، عن الرضا عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٤٣، عن النبيّ صلى الله عليه وآله مع زيادة في أوّله، وفي الثلاثة الأخيرة مرسلاً. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب النيّة، ح ١٦٧٥ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٢٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٧، ح ٨٤.

١ . في «ج، بف»: «شَرَة». وفي «ب، بس»: «شِرَة». وفي «ألف، ف، و» وشرح صدر المتألّهين ومرآة العقول: «شَرّة». وفي «بر»: «بشرة». و«الشِرَّة»: النشاط والرغبة والحرص. و«الشَّرَه»: مصدر بمعنى غلبة الحرص على الشيء. اُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٠٠ (شرر)؛ وج ١٣، ص ٥٠٦ (شره).

٢ . «الفترة»: الانكسار والضعف. الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٧ (فتر).

٣ . ضبط مير داماد هذا وما بعده «شرّته» إن كان ما قبله «شِرّة»، أو «شَرَهه» إن كان ما قبله «شَرَه». ونسب الأوّل إلى طائفة من النسخ. راجع: التعليقة للداماد، ص ١٦١ ـ ١٦٣.

٤ . في «ض»: «السنّة».

٥ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب (بدون العنوان) ح ١٦٨٠ وح ١٦٨١ ـ الوافي، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٢٤١.

٦ . المحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٢، وزاد في آخره: «وفي حديث آخر قال أبوجعفر عليه السلام: من جهل السنّة ردّ إلى السنّة» ـ الوافي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٢٤٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: السُّنَّةُ سُنَّتَانِ[1]: سُنَّةٌ فِي فَرِيضَةٍ، الْأَخْذُ بِهَا هُدًى، وَتَرْكُهَا ضَلَالَةٌ؛ وَسُنَّةٌ فِي غَيْرِ فَرِيضَةٍ، الْأَخْذُ بِهَا فَضِيلَةٌ، وَتَرْكُهَا إِلىٰ[2] غَيْرِ[3] خَطِيئَةٍ»[4].

[تَمَّ كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ، وَالْحَمْدُلِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،

وَصَلَّى اللهُ عَلىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.][5]

---

١. في الوافي: «السنّة في الأصل: الطريقة والسيرة، ثمّ خصّت بطريقة الحقّ التي وضعها الله للناس وجاء بها الرسول صلى الله عليه وآله؛ ليتقرّبوا بها إلى الله عزّوجلّ، ويدخل فيها كلّ عمل شرعيّ واعتقاد حقّ؛ وتقابلها البدعة. وتنقسم السنّة إلى واجب وندب، وبعبارة أُخرى إلى فرض ونفل، وبثالثة إلى فريضة وفضيلة...
وقد تطلق السنّة على قول النبيّ صلى الله عليه وآله وفعله، وهي في مقابلة الكتاب. ويحتمل أن يكون المراد بها هاهنا، كما يشعر به لفظة «في» المنبئة عن الورود. وأمّا تخصيص السنّة بالنفل والفضيلة، فعرف طارٍ من الفقهاء نشأ حديثاً وليس في كلام أهل البيت عليهم السلام منه أثر؛ بل كانوا يقولون: غسل الجمعة سنّة واجبة. ونحو ذلك». وللمزيد راجع: شرح صدر المتألّهين، ص ٢١٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٣٣؛ الوافي، ج ١، ص ٣٠٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣. وراجع أيضاً: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٨ ـ ٢١٣٩ (سنن).

٢. في «بر» والخصال والتحف: - «إلى».

٣. في «ف» والمحاسن والأمالي: «غيرها». وظاهر الشروح إضافة كلمة «غير» إلى مابعدها؛ حيث قالوا: أي تركها يرجع وينتهي إلى غير خطيئة، يعني تركها ليس إلى خطيئة توجب العقاب، أو هو من غير خطيئة، أو هو غير خطيئة؛ لأنّه ترك ماجوّز الشارع تركه.
راجع: شرح صدرالمتألّهين، ص ٢١٣؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤٣٣؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٣.

٤. المحاسن، ص ٢٢٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٤٠، بسنده عن النوفلي؛ الخصال، ص ٤٨، باب الاثنين، ح ٥٤، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. الأمالي للطوسي، ص ٥٨٩، المجلس ١٦، ح ١١، بسند آخر عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله مثله. تحف العقول، ص ٥٧ عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٢٤٦.

٥. الموجود في النسخ بدل ما بين المعقوفين مختلف.

(٣)

كتاب التوحيد

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ[1]

[۳]

كِتَابُ التَّوْحِيدِ[2]

۱ ـ بَابُ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الْمُحْدِثِ

۲۱۵ / ۱ . أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ:

قَالَ لِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: كَانَ بِمِصْرَ زِنْدِيقٌ[3] يَبْلُغُهُ[4] عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَشْيَاءُ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُنَاظِرَهُ، فَلَمْ يُصَادِفْهُ بِهَا، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ خَارِجٌ بِمَكَّةَ، فَخَرَجَ إِلىٰ مَكَّةَ وَنَحْنُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام[5]، فَصَادَفَنَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي الطَّوَافِ، وَكَانَ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ، فَضَرَبَ كَتِفَهُ كَتِفَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ

---

۱ . في «بف»: + «وبه نستعين».

۲ . ذكر العلّامة المجلسي في مرآة العقول، ج ۱، ص ۲۳٤ أربع معانٍ للتوحيد: أحدها نفي الشريك في الإلهيّة، أي استحقاق العبادة، ثانيها نفي الشريك في صانعيّة العالم، ثالثها ما يشمل المعنيين المتقدّمين وتنزيهه عمّا لايليق بذاته وصفاته تعالى، ورابعها ما يشمل تلك المعاني وتنزيهه سبحانه عمّا يوجب النقص في أفعاله أيضاً، أي كلّ ما يتعلّق به سبحانه ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً، نفياً و إثباتاً. ثمّ قال: «والظاهر أنّ المراد هنا هذا المعنى».

۳ . «الزنديق»: إمّا من الثنويّة . وإمّا القائل بالنور والظلمة. وإمّا من لايؤمن بالآخرة والربوبيّة، وهذا ما تقوله العامّة: ملحد ودهريّ، وهذا المعنى مناسب هاهنا؛ لأنّ المراد به هنا من لايقرّ بالصانع تعالى أصلاً. أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان. وإمّا معرّب «زن دين»، أي من كان دينه دين المرأة في الضعف. وإمّا معرّب «زنده»، أي من يقول بدوام بقاء الدهر. وإمّا معرّب «زِنْديّ»، منسوب إلى زند، كتاب زردشت الذي أظهره مزدك. اُنظر: القاموس المحيط، ج ۲، ص ۱۱۸٤ (زندق)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ۲۱٦؛ شرح المازندراني، ج ۳، ص ٦؛ الوافي، ج ۱، ص ۳۱۱؛ مرآة العقول، ج ۱، ص ۲۳٦.

٤ . هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد. وفي «ف» والمطبوع: «تبلغه».

٥ . في «بر»: - «ونحن مع أبي عبدالله عليه السلام»؛ فإنّه مشطوب فيه.

أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «مَا اسْمُكَ؟» فَقَالَ[1]: اسْمِي عَبْدُ الْمَلِكِ، قَالَ[2]: «فَمَا كُنْيَتُكَ؟» قَالَ: كُنْيَتِي أَبُو عَبْدِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَمَنْ هٰذَا الْمَلِكُ الَّذِي أَنْتَ عَبْدُهُ؟ أَمِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ، أَمْ مِنْ مُلُوكِ السَّمَاءِ[3]؟ وَأَخْبِرْنِي عَنِ ابْنِكَ: عَبْدُ إِلٰهِ السَّمَاءِ، أَمْ[4] عَبْدُ إِلٰهِ الْأَرْضِ[5]؟ قُلْ مَا شِئْتَ تُخْصَمْ[6]».

١ / ٧٣ قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: فَقُلْتُ لِلزِّنْدِيقِ: أَمَا تَرُدُّ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَقَبَّحَ[7] قَوْلِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِذَا فَرَغْتُ مِنَ الطَّوَافِ، فَأْتِنَا».

فَلَمَّا فَرَغَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام، أَتَاهُ الزِّنْدِيقُ، فَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام لِلزِّنْدِيقِ: «أَتَعْلَمُ أَنَّ لِلْأَرْضِ تَحْتاً وَفَوْقاً؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَخَلْتَ تَحْتَهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمَا يُدْرِيكَ مَا تَحْتَهَا؟» قَالَ: لَا أَدْرِي، إِلَّا أَنِّي أَظُنُّ أَنْ لَيْسَ تَحْتَهَا شَيْءٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَالظَّنُّ[8] عَجْزٌ لِمَا لَا تَسْتَيْقِنُ[9]».

---

١. في «بر» والوافي والتوحيد: «قال».

٢. في «ج»: «فقال».

٣. في «ف» والتوحيد: «أمن ملوك السماء أم من ملوك الأرض».

٤. في «ج»: «أو».

٥. في التوحيد: + «فسكت، فقال أبو عبدالله عليه السلام».

٦. «تُخْصَم»: مجهول مجزوم بعد الأمر، أي إن تقل ما شئت تصير مخصوصاً مغلوباً بقولك. ويجوز رفعه على أنّه حال. ويحتمل بعيداً أن يكون معلوماً بإضمار مفعول، أي تخصم نفسك. وهو من الخصومة بمعنى الغلبة. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٥٣ (خصم).

٧. «فقبّح» على بناء التفعيل، أي عدّ الزنديق قولي قبيحاً، ويحتمل حينئذٍ إرجاع ضمير الفاعل إليه عليه السلام. أو على بناء المجرّد، أي كان كلامي حضوره عليه السلام بغير إذنه قبيحاً. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٧.

٨. في حاشية «ج»: «والظنّ».

٩. في «ج، بح، بس» والوافي: «لما لايستيقن». فـ «ما» مصدريّة وضمير الفاعل يعود إلى الظانّ المفهوم من الظنّ. والفعل مجهول عند الفيض والمجلسي. وفي «ف، بر» وحاشية «ض، بح» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «لمن لايستيقن». وفي التوحيد: «عجز ما لم تستيقن». واستصوب الفيض ما في التوحيد. وكون «ما» استفهاميّة بعيدٌ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ : «أَفَصَعِدْتَ السَّمَاءَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَفَتَدْرِي[١] مَا فِيهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «عَجَباً لَكَ[٢]! لَمْ تَبْلُغِ الْمَشْرِقَ، وَلَمْ تَبْلُغِ الْمَغْرِبَ، وَلَمْ تَنْزِلِ الْأَرْضَ، وَلَمْ تَصْعَدِ السَّمَاءَ، وَلَمْ تَجُزْ[٣] هُنَاكَ؛ فَتَعْرِفَ مَا[٤] خَلْفَهُنَّ[٥] وَأَنْتَ جَاحِدٌ بِمَا فِيهِنَّ؟! وَهَلْ يَجْحَدُ الْعَاقِلُ مَا لَا يَعْرِفُ؟».

قَالَ الزِّنْدِيقُ: مَا كَلَّمَنِي بِهٰذَا أَحَدٌ غَيْرُكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ : «فَأَنْتَ مِنْ ذٰلِكَ فِي شَكٍّ، فَلَعَلَّهُ هُوَ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ هُوَ». فَقَالَ الزِّنْدِيقُ: وَلَعَلَّ ذٰلِكَ[٦]. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «أَيُّهَا الرَّجُلُ، لَيْسَ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ حُجَّةٌ عَلىٰ مَنْ يَعْلَمُ، وَلا حُجَّةَ لِلْجَاهِلِ[٧]، يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، تَفَهَّمْ عَنِّي[٨]؛ فَإِنَّا لَا نَشُكُّ فِي اللهِ أَبَداً، أَمَا تَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ يَلِجَانِ[٩] فَلَا[١٠] يَشْتَبِهَانِ[١١]، وَيَرْجِعَانِ قَدِ اضْطُرَّا، لَيْسَ لَهُمَا مَكَانٌ إِلَّا مَكَانُهُمَا، فَإِنْ كَانَا يَقْدِرَانِ عَلىٰ أَنْ يَذْهَبَا، فَلِمَ يَرْجِعَانِ؟ وَإِنْ كَانَا غَيْرَ مُضْطَرَّيْنِ، فَلِمَ لَا يَصِيرُ اللَّيْلُ نَهَاراً، وَالنَّهَارُ لَيْلاً؟ اضْطُرَّا ـ وَاللهِ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ ـ إِلىٰ دَوَامِهِمَا، وَالَّذِي اضْطَرَّهُمَا أَحْكَمُ مِنْهُمَا وَأَكْبَرُ». فَقَالَ الزِّنْدِيقُ: صَدَقْتَ.

---

١. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «فتدري» بدون «أ».

٢. في التوحيد: «قال: لا، قال: فأتيت المشرق والمغرب فنظرت ما خلفهما؟ قال: لا، قال: فعجباً لك» بدل «قال: لا، قال: عجباً لك».

٣. في التوحيد: «ولم تخبر». وفي الوافي: «لم تجز، بضمّ الجيم من الجواز».

٤. في الوافي: «ما»: إمّا موصولة، أو استفهاميّة. وعلى التقديرين فهي المشار إليها بـ«ذلك» في قوله: «فأنت من ذلك في شكّ، فلعلّه هو»، أي فلعلّ ما خلفهنّ هو الربّ.

٥. في «ج، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «خلقهنّ».

٦. في حاشية «ف» والتوحيد: «ذاك».

٧. في التوحيد: «للجاهل على العالم».

٨. في حاشية «بح»: «منّي».

٩. في شرح صدر المتألّهين: «يلجنان».

١٠. في حاشية «ض، بح» والتوحيد: «ولا».

١١. في التوحيد: + «يذهبان».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ؛ «يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، إِنَّ الَّذِي تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ وَتَظُنُّونَ[١] أَنَّهُ الدَّهْرُ، إِنْ كَانَ الدَّهْرُ يَذْهَبُ بِهِمْ، لِمَ لَا يَرُدُّهُمْ؟ وَإِنْ كَانَ يَرُدُّهُمْ، لِمَ لَا يَذْهَبُ بِهِمْ؟
١/٧٤ الْقَوْمُ مُضْطَرُّونَ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، لِمَ السَّمَاءُ مَرْفُوعَةٌ، وَالْأَرْضُ مَوْضُوعَةٌ؟ لِمَ لَا تَسْقُطُ[٢] السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ؟ لِمَ لَا تَنْحَدِرُ[٣] الْأَرْضُ فَوْقَ طِبَاقِهَا[٤]، وَلَا يَتَمَاسَكَانِ[٥]، وَلَا يَتَمَاسَكُ مَنْ عَلَيْهَا[٦]؟». قَالَ[٧] الزِّنْدِيقُ: أَمْسَكَهُمَا اللهُ رَبُّهُمَا وَسَيِّدُهُمَا.

قَالَ: فَآمَنَ الزِّنْدِيقُ عَلىٰ يَدَيْ[٨] أَبِي عَبْدِ اللهِ ، فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنْ آمَنَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلىٰ يَدَيْكَ[٩] فَقَدْ آمَنَ[١٠] الْكُفَّارُ عَلىٰ يَدَيْ أَبِيكَ.

فَقَالَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي آمَنَ عَلىٰ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللهِ : اجْعَلْنِي مِنْ تَلَامِذَتِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ : «يَا هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، خُذْهُ إِلَيْكَ وَعَلِّمْهُ[١١]» فَعَلَّمَهُ هِشَامٌ[١٢]؛ فَكَانَ[١٣] مُعَلِّمَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ مِصْرَ الْإِيمَانَ، وَحَسُنَتْ طَهَارَتُهُ حَتّىٰ رَضِيَ بِهَا أَبُو عَبْدِ اللهِ .[١٤]

---

١. في الوافي: «يذهبون إليه ويظنّون».

٢. هكذا في «ب، ف، بس» و حاشية «ج، ض، بر، بف» والتعليقة للداماد وشرح المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يسقط». وفي «ج، ض، بف» والوافي: «لاتنحدر». وفي «بر»: «لا ينحدر».

٣. في «ب، ج، بح»: «ولِمَ لاتنحدر». و«الانحدار»: الانهباط، تقول: حدرت السفينة، أي أرسلتها إلى أسفل فانحدر. أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٥ (حدر).

٤. في «ج، ف، بح، بف» وحاشية «بس» وحاشية بدر الدين والوافي والتوحيد: «طاقتها». وفي «بر» وحاشية «بس»: «طبقاتها».

٥. في شرح المازندراني ومرآة العقول: «فلايتماسكان».

٦. في التوحيد: «عليهما».

٧. في «ض» والتوحيد: «فقال».

٨. في حاشية «ج»: «يد».

٩. هكذا في «ب، ض، ف، بح، بر، بس» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والتوحيد. وفي المطبوع وبعض النسخ: «يدك».

١٠. في حاشية «بح» والتوحيد: «فقد آمنت».

١١. في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: - «وعلّمه».

١٢. في «ف»: + «بن الحكم».

١٣. في «بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي: «وكان».

١٤. التوحيد، ص ٢٩٣، ح ٤، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن حمّاد، عن الحسن بن إبراهيم، ←

٢١٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَسِّنٍ الْمِيثَمِيِّ[1]، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي مَنْصُورٍ الْمُتَطَبِّبِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُقَفَّعِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ: تَرَوْنَ هٰذَا الْخَلْقَ؟ ـ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلىٰ مَوْضِعِ الطَّوَافِ ـ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ أُوجِبُ[2] لَهُ اسْمَ الْإِنْسَانِيَّةِ إِلَّا ذٰلِكَ الشَّيْخُ الْجَالِسُ ـ يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام ـ فَأَمَّا[3] الْبَاقُونَ، فَرَعَاعٌ[4] وَبَهَائِمُ.

فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: وَكَيْفَ أَوْجَبْتَ[5] هٰذَا الِاسْمَ لِهٰذَا الشَّيْخِ[6] دُونَ هٰؤُلَاءِ؟ قَالَ[7]: لِأَنِّي رَأَيْتُ عِنْدَهُ مَا لَمْ أَرَهُ عِنْدَهُمْ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: لَابُدَّ[8] مِنِ اخْتِبَارِ مَا قُلْتَ فِيهِ مِنْهُ، قَالَ[9]: فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْمُقَفَّعِ: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْكَ مَا فِي يَدِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ ذَا[10] رَأْيَكَ، وَلٰكِنْ تَخَافُ أَنْ يَضْعُفَ رَأْيُكَ عِنْدِي فِي إِخْلَالِكَ[11] إِيَّاهُ ١ / ٧٥

← عن يونس بن عبدالرحمن، عن يونس بن يعقوب، عن عليّ بن منصور، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٢٥١.

١ . في «ألف»: «أحمد بن المحسن الميثمي». وفي «ب، ج، بس، بف»: «محمّد بن محسن الميثمي». وفي «بح»: «أحمد بن محمّد بن الميثمي». وفي حاشية «ج»: «أحمد بن الحسن الميثمي».

٢ . في «بف»: «يوجب». وفي الوافي: «أوجب من الإيجاب. إمّا على صيغة المتكلّم أو الماضي المجهول، والأوّل أنسب بما يأتي من قول ابن أبي العوجاء: كيف أوجبت».

٣ . في حاشية «ج» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «وأمّا».

٤ . «الرَعاع»: السَفِلَة والسقّاط من الناس، أي ناقصو العقول منهم. وقيل: الرُعاع ـ كالزُجاج ـ من الناس، وهم الرذال الضعفاء، وهم الذين إذا فزعوا طاروا. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ١٢٨ (رعع).

٥ . في «بف»: «وجب». وفي حاشية «بف»: «أوجب».

٦ . في «ف»: «الشخص».

٧ . في «بر» وحاشية «ج»: «فقال».

٨ . في «ج، بف» وحاشية «بح» والتوحيد: «ما بدّ».

٩ . في «ج» والتوحيد: ـ «قال».

١٠ . في حاشية «بح»: «هذا».

١١ . في «ج، بر، بف» وحاشية «ض، بح»: «إجلالك». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالجيم وهو تصحيف». و«الإحلال»: الإنزال. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٤ (حلل).

الْمَحَلَّ الَّذِي وَصَفْتَ، فَقَالَ[١] ابْنُ الْمُقَفَّعِ: أَمَا[٢] إِذَا تَوَهَّمْتَ عَلَيَّ هٰذَا، فَقُمْ إِلَيْهِ، وَتَحَفَّظْ[٣] مَا اسْتَطَعْتَ مِنَ الزَّلَلِ، وَلَا تَثْنِي[٤] عِنَانَكَ إِلَى اسْتِرْسَالٍ[٥]؛ فَيُسَلِّمَكَ[٦] إِلىٰ عِقَالٍ[٧]، وَسِمْهُ[٨]

١. في «بف» و شرح صدر المتألّهين: + «له».

٢. «أما» بالتخفيف حرف التنبيه. هكذا قرأ المازندراني وقال: «وهذا أولى من قراءتها بالتشديد على أن تكون للشرط، وفعلها محذوف، ومجموع الشرط والجزاء بعدها جواب لذلك الشرط كما زعم، فإنّه بعيدٌ لفظاً ومعنىً. أمّا لفظاً فلاحتياجه إلى التقدير، والأصل عدمه؛ وأمّا معنى فلأنّ «أمّا» الشرطيّة للتفصيل .. وإرادة التفصيل هنا بعيدٌ، بل لا وجه لها». وقرأها الميرزا رفيعا بالتشديد حيث قال: «أمّا: للشرط، وفعله محذوف، ومجموع الشرط والجزاء الّذي بعدها جواب لذلك الشرط. وذكر «عليّ» لتضمين التوهّم معنى الكذب والافتراء». راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٤؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٤٨.

٣. «تحفّظ»: أمر من التفعّل على مايظهر من كلام صدر المتألّهين. ومضارع مجزوم على ظاهر كلام المازندراني، حيث قال: «تحفّظ، مجزوم بالشرط المقدّر بعد الأمر، و«من» متعلّق به، أي إن قمت إليه تحفّظ نفسك من الزلل». وفيه تأمّل؛ لمكان واو العطف. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٤. في حاشية «بح» وحاشية ميرزا رفيعا والتوحيد: «ولا تثن». وقوله: «لاتَثْني عنانك» أي لاتصرفه ولا تعطفه، تقول ثَنَيْت الشيء، إذا صرفته وعطفته. واحتمل المازندراني كونه من باب الإفعال، ولكن لا تساعده اللغة. قال: «في بعض النسخ: لا تثن، من أحد البابين». فهو على الأوّل عطف على «الزلل» بتقدير «أن» وعلى الثاني عطف على «تحفّظ». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩٤ (ثني)، شرح صدر المتألّهين، ص ٢١٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٥. «الاسترسال»: الاستيناس والطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدّثه به، وأصله السكون والثبات. ويحتمل أن يكون من الرِسل بمعنى اللين والرفع والتأنّي. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٥.

٦. في «ب، ج، ف» والتوحيد: «يسلمك». وفي «بس»: «فيسلمنّك». وهو من التسليم أو الإسلام.

٧. «عِقال»: الحبل الذي يشدّ به ذراعي البعير. و«عُقّال»: داء في رِجل الدابّة إذا مشى ظلع ساعة ثمّ انبسط. وكلاهما محتمل هاهنا. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٩ و ٤٦٣ (عقل). شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥.

٨. في «ج» والتعليقة للداماد وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «سُمْهُ»، أمر من: سامه إيّاه، أي عرضه عليه وجعله في معرض البيع والشرى، و«ما» موصولة. وفي «ب، ض، ف، بس» ومرآة العقول: «سِمْه» أمر من وسم يسم بمعنى الكيّ، و«ما» موصولة، أي اجعل على ما تريد أن تتكلّم به علامة لتعلم أيّ شيء لك وأيّ شيء عليك. وفي حاشية «ض» وشرح صدر المتألّهين: «سِمَة» بمعنى أثر الكيّ في الحيوان وهو إحراق جلده بحديدة أو

مَا لَكَ أوْ عَلَيْكَ[١].

قَالَ: فَقَامَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ[٢]، وَبَقِيتُ أَنَا وَابْنُ الْمُقَفَّعِ جَالِسَيْنِ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْنَا ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ، قَالَ: وَيْلَكَ يَا ابْنَ الْمُقَفَّعِ، مَا هٰذَا بِبَشَرٍ، وَ[٣]إِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا رُوحَانِيٌّ يَتَجَسَّدُ إِذَا شَاءَ ظَاهِراً[٤]، وَيَتَرَوَّحُ إِذَا شَاءَ بَاطِناً، فَهُوَ هٰذَا، فَقَالَ لَهُ: وَكَيْفَ[٥] ذٰلِكَ[٦]؟ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ غَيْرِي، ابْتَدَأَنِي، فَقَالَ: «إِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ عَلىٰ مَا يَقُولُ هٰؤُلَاءِ ـ وَهُوَ عَلىٰ مَا يَقُولُونَ، يَعْنِي أَهْلَ الطَّوَافِ ـ فَقَدْ سَلِمُوا وَعَطِبْتُمْ[٧]، وَإِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ عَلىٰ مَا تَقُولُونَ[٨] ـ وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ ـ فَقَدِ اسْتَوَيْتُمْ، وَهُمْ»، فَقُلْتُ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَأَيَّ شَيْءٍ نَقُولُ؟ وَأَيَّ شَيْءٍ يَقُولُونَ؟ مَا قَوْلِي وَقَوْلُهُمْ إِلَّا وَاحِداً، فَقَالَ: «وَكَيْفَ يَكُونُ قَوْلُكَ وَقَوْلُهُمْ وَاحِداً وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ لَهُمْ مَعَاداً وَثَوَاباً وَعِقَاباً، وَيَدِينُونَ بِأَنَّ فِي السَّمَاءِ[٩]

← نحوها، عطفاً على «عقال» و«ما» نافية مشبّهة بليس، أو موصولة. وفي حاشية «ج»: «شُمَّهُ» أمر من شمّ، يقال: شاممتُ فلاناً، أي قاربته لأعرف ما عنده بالكشف والاختبار، و«ما» استفهاميّة.

١. في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا ومرآة العقول والوافي: «وعليك».

٢. في التوحيد، ص ٢٥٣، ح ٤: «كان ابن أبي العوجاء من تلامذة الحسن البصريّ فانحرف عن التوحيد فقيل له: تركت مذهب صاحبك ودخلت فيما لا أصل له ولا حقيقة. قال: إنّ صاحبي كان مخلّطاً، كان يقول طوراً بالقدر وطوراً بالجبر فما أعلمه اعتقد مذهباً دام عليه ... وكان يكره العلماء مجالسته لخبث لسانه وفساد ضميره». وانظر أيضاً: الاحتجاج، ج ٢، ص ٧٤.

٣. في «ج»: - «و».

٤. وفي «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «ظهر». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٤٨: «يتجسّد، أي يصير ذا جسد وبدن يُبصر به ويُرى. ويتروّح، أي يصير روحاً صرفاً ويبطن ويختفى عن الأبصار والعيون».

٥. في «ب، بس» وحاشية «بح»: «فكيف».

٦. في «ج، ض، ف» وحاشية «بح»: «ذاك».

٧. «عطبتم» أي هلكتم، من العطب بمعنى الهلاك. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨٤ (عطب).

٨. في «ض» وحاشية «بح»: «كما تقولون» بدل «على ما تقولون».

٩. في التوحيد: «للسماء».

إلٰهاً، وَأَنَّهَا عُمْرَانٌ، وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ السَّمَاءَ خَرَابٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ؟!».

قَالَ: فَاغْتَنَمْتُهَا مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا مَنَعَهُ - إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُونَ - أَنْ يَظْهَرَ لِخَلْقِهِ، وَيَدْعُوَهُمْ إِلَىٰ عِبَادَتِهِ حَتّىٰ لَا يَخْتَلِفَ مِنْهُمُ اثْنَانِ؟ وَلِمَ احْتَجَبَ عَنْهُمْ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلَ؟ وَلَوْ بَاشَرَهُمْ بِنَفْسِهِ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِيمَانِ بِهِ.

فَقَالَ لِي: «وَيْلَكَ، وَكَيْفَ احْتَجَبَ عَنْكَ مَنْ أَرَاكَ قُدْرَتَهُ فِي نَفْسِكَ؟! نُشُوءَكَ[١] وَلَمْ تَكُنْ، وَكِبَرَكَ بَعْدَ صِغَرِكَ، وَقُوَّتَكَ بَعْدَ ضَعْفِكَ، وَضَعْفَكَ بَعْدَ قُوَّتِكَ، وَسُقْمَكَ بَعْدَ صِحَّتِكَ، وَصِحَّتَكَ بَعْدَ سُقْمِكَ، وَرِضَاكَ بَعْدَ غَضَبِكَ، وَغَضَبَكَ بَعْدَ رِضَاكَ، وَحَزَنَكَ
٧٦/١ بَعْدَ فَرَحِكَ، وَفَرَحَكَ بَعْدَ حَزَنِكَ، وَحُبَّكَ بَعْدَ بُغْضِكَ، وَبُغْضَكَ بَعْدَ حُبِّكَ، وَعَزْمَكَ بَعْدَ أَنَاتِكَ[٢]، وَأَنَاتَكَ[٣] بَعْدَ عَزْمِكَ، وَشَهْوَتَكَ بَعْدَ كَرَاهَتِكَ[٤]، وَكَرَاهَتَكَ[٥] بَعْدَ شَهْوَتِكَ، وَرَغْبَتَكَ بَعْدَ رَهْبَتِكَ، وَرَهْبَتَكَ بَعْدَ رَغْبَتِكَ، وَرَجَاءَكَ بَعْدَ يَأْسِكَ، وَيَأْسَكَ بَعْدَ رَجَائِكَ، وَخَاطِرَكَ[٦] بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي وَهْمِكَ، وَعُزُوبَ[٧] مَا أَنْتَ مُعْتَقِدُهُ ....←

---

١. عند المازندراني: «نشوك». وهو منصوب بدلاً من «قدرته»، أو مرفوع خبراً لمبتدأ محذوف يعود إليها، وهو «هي». اُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩، مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٧.

٢. في التوحيد والتعليقة للداماد، ص ١٧٥: «إبائك» بمعنى الامتناع. وقال: «وفي بعض نسخ كتاب التوحيد للصدوق: «بعد إيبائك»، على مصدر باب الإفعال بمعنى الإباء أيضاً، ولا يتصوّبه فريق من علماء العربيّة».
وقال الفيض في الوافي: «وفي توحيد الصدوق: «إينائك» وهذا دليل النون؛ لأنَّ الإيباء بمعنى الامتناع خطأ بخلاف الإيناء بمعنى التأخّر». وفي «بف»: «أنائك». و قال المجلسي في مرآة العقول: «وربّما يقرأ بالنون والهمزة، أي «أنائك» بمعنى الفتور والتأخّر والإبطاء». وفي حاشية «ض»: «أناتك».
و«الأناة» اسم من تأنّى في الأمر، أي ترفّق وتنظّر، أي عامله بلطف، وانتظره في مهلة. وأصل الهمزة الواو من الوَنَى بمعنى الضعف والفتور. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٣ (أنو) و ص ٢٥٣١ (ونى).

٣. في «بف»: «إناؤك». وفي حاشية «ض»: «أناتُك». وفي التوحيد: «إباءك».

٤. في «ب» والوافي: «كراهيتك».

٥. في «ب» والوافي: «كراهيتك».

٦. «الخاطر»: الواقع والحاصل في الذهن، وقد يطلق على الذهن، والمراد هنا هو الشعور والإدراك؛ بقرينة تعديته بالباء. اُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٩ (خطر).

٧. «العزوب»: الغيبة والبعد. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

عَنْ[١] ذِهْنِكَ». وَمَا زَالَ يُعَدِّدُ[٢] عَلَيَّ قُدْرَتَهُ ـ الَّتِي هِيَ فِي نَفْسِي، الَّتِي لَا أَدْفَعُهَا ـ حَتّىٰ ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ.[٣]

٢١٧ / ٣ . عَنْهُ[٤]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ حِينَ سَأَلَهُ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ:

عَادَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي إِلىٰ مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، فَجَلَسَ وَهُوَ[٥] سَاكِتٌ لَا يَنْطِقُ، فَقَالَ لَهُ[٦] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «كَأَنَّكَ جِئْتَ تُعِيدُ بَعْضَ مَا كُنَّا فِيهِ». فَقَالَ: أَرَدْتُ ذٰلِكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، فَقَالَ لَهُ[٧] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَا أَعْجَبَ هٰذَا! تُنْكِرُ اللّٰهَ وَتَشْهَدُ أَنِّي ابْنُ رَسُولِ اللّٰهِ!». فَقَالَ: الْعَادَةُ تَحْمِلُنِي عَلىٰ ذٰلِكَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ عليه السلام: «فَمَا يَمْنَعُكَ مِنَ[٨] الْكَلَامِ؟» قَالَ: إِجْلَالاً لَكَ[٩] وَمَهَابَةً[١٠] مَا يَنْطَلِقُ[١١] لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ؛ فَإِنِّي شَاهَدْتُ الْعُلَمَاءَ، وَنَاظَرْتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، فَمَا تَدَاخَلَنِي هَيْبَةٌ قَطُّ مِثْلُ مَا تَدَاخَلَنِي[١٢] مِنْ هَيْبَتِكَ،

---

١ . في حاشية «بر» : «في».

٢ . في التوحيد: «يعدّ».

٣ . التوحيد، ص ١٢٥، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٣١٤، ح ٢٥٢.

٤ . ورد هذا الحديث في «ب، بح، بع، جه» فقط ولم يرد في سائر النسخ التي في أيدينا، كما أنّه لم يرد في شرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي. وقال في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٩: «وليس هذا الحديث في أكثر النسخ ولكنّه موجود في توحيد الصدوق، ورواه عن الكليني، ويدلّ على أنّه كان في نسخته».
والضمير في «عنه» راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد في السند السابق. يؤيّد ذلك كثرة رواية ابن خالد عن العناوين المبهمة، وكثرة رجوع الضمير إليه في أسناد الكافي، كما يظهر بالفحص في أسناد الكتاب.

٥ . في «ب، بح» : «فهو».

٦ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع والتوحيد: ـ «له».

٧ . في التوحيد: ـ «له».

٨ . في «بح» : «عن».

٩ . في «ب، بع، جه» : «إجلالك».

١٠ . «المهابة» و«الهيبة» : مصدران بمعنى المخافة والتقيّة والإجلال. يقال: هاب الشيء يهابه، إذا خافه وإذا وقّره وعظّمه، أُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٨٩ (هيب).

١١ . في «ب، بح، بع، جه» : «ما ينطق».

١٢ . في «ب، بح، بع، جه» : «مادخل».

قَالَ: «يَكُونُ ذٰلِكَ، وَلٰكِنْ أَفْتَحُ[١] عَلَيْكَ بِسُؤَالٍ» وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ[٢]: «أَ مَصْنُوعٌ أَنْتَ، أَوْ[٣] غَيْرُ مَصْنُوعٍ؟» فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: بَلْ[٤] أَنَا غَيْرُ مَصْنُوعٍ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ ؈: «فَصِفْ لِي: لَوْ كُنْتَ مَصْنُوعاً، كَيْفَ كُنْتَ تَكُونُ؟» فَبَقِيَ عَبْدُ الْكَرِيمِ مَلِيّاً[٥] لَا يُحِيرُ[٦] جَوَاباً، وَوَلَعَ[٧] بِخَشَبَةٍ كَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: طَوِيلٌ عَرِيضٌ، عَمِيقٌ[٨] قَصِيرٌ، مُتَحَرِّكٌ سَاكِنٌ، كُلُّ ذٰلِكَ صِفَةُ خَلْقِهِ[٩]، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ ؈: «فَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَعْلَمْ صِفَةَ الصَّنْعَةِ[١٠] غَيْرَهَا، فَاجْعَلْ نَفْسَكَ مَصْنُوعاً؛ لِمَا تَجِدُ فِي نَفْسِكَ مِمَّا يَحْدُثُ مِنْ[١١] هٰذِهِ الْأُمُورِ».

١/٧٧ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ: سَأَلْتَنِي عَنْ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَسْأَلْنِي عَنْهَا أَحَدٌ[١٢] قَبْلَكَ، وَلَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ بَعْدَكَ عَنْ مِثْلِهَا، فَقَالَ لَهُ[١٣] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؈: «هَبْكَ[١٤] عَلِمْتَ أَنَّكَ لَمْ تُسْأَلْ فِيمَا مَضىٰ، فَمَا عَلَّمَكَ أَنَّكَ لَا تُسْأَلُ فِيمَا بَعْدُ؟ عَلىٰ أَنَّكَ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، نَقَضْتَ قَوْلَكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْأَوَّلِ سَوَاءٌ، فَكَيْفَ قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ؟!».

ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، أَزِيدُكَ وُضُوحاً، أَ رَأَيْتَ، لَوْ كَانَ مَعَكَ كِيسٌ فِيهِ جَوَاهِرُ،

---

١. في «بح»: «أفتتح».
٢. في «ب»: - «له».
٣. في «بح» والتوحيد: «أم».
٤. في «ب، بح، جه» والتوحيد: - «بل».
٥. «المَليّ»: الطائفة من الزمان لاحدّ لها. النهاية، ص ٣٦٣ (ملو).
٦. «لايحير» أي لايرجع ولا يردّ، من الحور بمعنى الرجوع عن الشيء وإلى الشيء. يقال: كلّمته فما أحار إليّ جواباً، أي ما ردّ جواباً. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٨ (حور).
٧. في «ب، بح، بع، جه»: «أولع». و«وَلِعَ بخشبة» أي حرص عليه وبالغ في تناوله. أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٢٤٩؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤١٠ (ولع).
٨. في «ب، بع، جه»: - «عميق».
٩. في مرآة العقول: «قوله: كلّ ذلك صفة خلقه، أي خلق الخالق والصانع. ويمكن أن يقرأ بالتاء، أي صفة المخلوقيّة».
١٠. في «ب، بح، بع، جه»: «الصنعة».
١١. في «ب»: «في». وفي «بح»: «منه».
١٢. في التوحيد: «أحدٌ عنها».
١٣. هكذا في «ب، بح، بع، جه» والتوحيد. وفي المطبوع: - «له».
١٤. «هبك» أي افرض واحسب نفسك علمت. يقال: هبني فعلتُ ذلك، أي احسبني واعدُدْني فعلت. ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٨٠٤ (وهب).

فَقَالَ لَكَ قائِلٌ: هَلْ[١] فِي الْكِيسِ دِينَارٌ؟ فَنَفَيْتَ كَوْنَ الدِّينَارِ فِي[٢] الْكِيسِ، فَقَالَ لَكَ قَائِلٌ[٣]: صِفْ لِيَ الدِّينَارَ، وَكُنْتَ غَيْرَ عَالِمٍ بِصِفَتِهِ، هَلْ كَانَ لَكَ أَنْ تَنْفِيَ كَوْنَ الدِّينَارِ فِي[٤] الْكِيسِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «فَالْعَالَمُ أَكْبَرُ وَأَطْوَلُ وَأَعْرَضُ مِنَ الْكِيسِ، فَلَعَلَّ فِي الْعَالَمِ صَنْعَةً؛ مِنْ حَيْثُ[٥] لَا تَعْلَمُ صِفَةَ الصَّنْعَةِ مِنْ غَيْرِ الصَّنْعَةِ».

فَانْقَطَعَ عَبْدُ الْكَرِيمِ، وَأَجَابَ إِلَى الْإِسْلَامِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَبَقِيَ مَعَهُ بَعْضٌ.

فَعَادَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَقَالَ: أَقْلِبُ[٦] السُّؤَالَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ»، فَقَالَ[٧]: مَا الدَّلِيلُ عَلىٰ حُدُوثِ[٨] الْأَجْسَامِ؟ فَقَالَ: «إِنِّي[٩] مَا وَجَدْتُ شَيْئاً ـ صَغِيراً وَلَا كَبِيراً ـ إِلَّا وَإِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، صَارَ أَكْبَرَ، وَفِي ذٰلِكَ زَوَالٌ وَانْتِقَالٌ مِنَ[١٠] الْحَالَةِ الْأُولىٰ[١١]، وَلَوْ[١٢] كَانَ قَدِيماً، مَا زَالَ وَلَا حَالَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَزُولُ وَيَحُولُ يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ وَيُبْطَلَ، فَيَكُونُ بِوُجُودِهِ[١٣] بَعْدَ عَدَمِهِ دُخُولٌ فِي الْحَدَثِ، وَفِي كَوْنِهِ فِي الْأَزَلِ[١٤] دُخُولُهُ فِي الْقِدَمِ[١٥]، وَلَنْ تَجْتَمِعَ[١٦] صِفَةُ الْأَزَلِ وَالْعَدَمِ، وَالْحُدُوثِ وَالْقِدَمِ[١٧] فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ».

---

١. في «ب، بح، بع، جه»: «فهل».
٢. في «ب، بح، بع، جه»: «عن». ويجيء «عن» للظرفيّة أيضاً.
٣. هكذا في «ب، بح، بع، جه» والتوحيد. وفي المطبوع: – «قائل».
٤. هكذا في التوحيد. وفي «ب، بح، بع، جه» والمطبوع: «عن».
٥. في التوحيد: – «من حيث».
٦. في «ب، بح، بع، جه»: «أقبلتَ».
٧. في «بح، بع، جه»: + «له».
٨. هكذا في «ب، بح، بع، جه». وفي المطبوع والتوحيد: «حَدَث».
٩. في «ب، بح، بع، جه»: «لأنّي».
١٠. هكذا في «ب، بح، بع، جه». وفي المطبوع: «عن».
١١. في «بح، بع»: «حالته الأوّلية». وفي «ب، جه»: «حالة الأوّلية».
١٢. في «ب، بح، جه»: «فلو».
١٣. في «بح»: «لوجوده».
١٤. في «بح»: «الأوّل». وفي التوحيد: «الأولى».
١٥. هكذا في «ب، بع، جه»، وهو المختار؛ فإنّ أزليّة الوجود دليل القدم، دون العدم. وفي «بح» والمطبوع والتوحيد: «العدم». واعلم أنّ هذا الحديث موجود في أربع نسخ مذكورة من جميع النسخ الموجودة عندنا.
١٦. في «ب، بح، بع» والتوحيد: «ولن يجتمع».
١٧. في «ب، بح، جه» والتوحيد: – «والحدوث والقدم».

فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ: هَبْكَ عَلِمْتَ فِي جَرْيِ الْحَالَتَيْنِ[١] وَالزَّمَانَيْنِ ـ عَلىٰ مَا ذَكَرْتَ ـ فَاسْتَدْلَلْتَ[٢] بِذٰلِكَ عَلىٰ حُدُوثِهَا، فَلَوْ بَقِيَتِ الْأَشْيَاءُ عَلىٰ صِغَرِهَا، مِنْ أَيْنَ كَانَ لَكَ أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلىٰ حُدُوثِهَا[٣]؟ فَقَالَ الْعَالِمُ عليه السلام: «إِنَّمَا[٤] نَتَكَلَّمُ عَلىٰ هٰذَا الْعَالَمِ الْمَوْضُوعِ[٥]، فَلَوْ رَفَعْنَاهُ وَوَضَعْنَا عَالَماً آخَرَ، كَانَ لَا شَيْءَ أَدَلَّ عَلَى الْحَدَثِ مِنْ رَفْعِنَا إِيَّاهُ وَوَضْعِنَا غَيْرَهُ، وَلٰكِنْ أُجِيبُكَ[٦] مِنْ حَيْثُ قَدَّرْتَ[٧] أَنْ تُلْزِمَنَا[٨] وَنَقُولُ[٩]: إِنَّ الْأَشْيَاءَ لَوْ دَامَتْ عَلىٰ صِغَرِهَا، لَكَانَ فِي الْوَهْمِ أَنَّهُ مَتىٰ ضُمَّ[١٠] شَيْءٌ[١١] إِلىٰ مِثْلِهِ، كَانَ أَكْبَرَ، وَفِي جَوَازِ التَّغَيُّرِ[١٢] عَلَيْهِ خُرُوجُهُ مِنَ الْقِدَمِ، كَمَا أَنَّ فِي تَغَيُّرِهِ[١٣] دُخُولَهُ فِي الْحَدَثِ، لَيْسَ لَكَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ». فَانْقَطَعَ وَخَزِيَ[١٤].

فَلَمَّا كَانَ مِنَ[١٥] الْعَامِ الْقَابِلِ، الْتَقىٰ مَعَهُ فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ شِيعَتِهِ: إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعَوْجَاءِ قَدْ أَسْلَمَ، فَقَالَ الْعَالِمُ عليه السلام: «هُوَ[١٦] أَعْمىٰ مِنْ ذٰلِكَ، لَا يُسْلِمُ» فَلَمَّا بَصُرَ

---

١. في «بح»: «الحالين».
٢. هكذا في «ب، بح، بع، جه». وفي المطبوع والتوحيد: «واستدللت».
٣. هكذا في النسخ والتوحيد. وفي المطبوع: «حدوثهنّ».
٤. في «ب»: «إنّا».
٥. في «ب، بع، جه»: - «الموضوع».
٦. في «ب، بع، جه»: «أجبتُك».
٧. في مرآة العقول: «من حيث قدّرت، بتشديد الدال، أي فرضتَ لأن تلزمنا. أو بالتخفيف، أي زعمت أنّك تقدر أن تلزمنا».
٨. في «ب»: «يلزمنا».
٩. هكذا في «ب، بح، بع، جه». وفي المطبوع: «فنقول».
١٠. في التوحيد: «متى ما ضمّ».
١١. في «ب، بع، جه»: - «شيء». وفي التوحيد: + «منه».
١٢. هكذا في «ب» والتوحيد. وما يستحيل في حقّه تعالى وواجب في الحادث هو التغيّر دون التغيير. وفي «بح، بع، جه» والمطبوع: «التغيير».
١٣. هكذا في «ب» والتوحيد. وفي «بح، بع، جه» والمطبوع: «تغييره».
١٤. يجوز قراءته معلوماً أيضاً. خَزِيَ يخزى خِزياً، أي ذلّ وهان. وقال ابن السكّيت: وقع في بليّة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٦ (خزي).
١٥. في «ب، بح، بع، جه»: «في».
١٦. في «ب»: «هو من». وفي «بح»: «فهو».

بِالْعَالِمِ، قَالَ: سَيِّدِي[١] وَمَوْلَايَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ: «مَا جَاءَ بِكَ إِلىٰ هٰذَا الْمَوْضِعِ؟» ٧٨/١
فَقَالَ: عَادَةُ الْجَسَدِ وَسُنَّةُ الْبَلَدِ، وَلِنَنْظُرَ[٢] مَا النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْحَلْقِ، وَرَمْيِ الْحِجَارَةِ، فَقَالَ لَهُ[٣] الْعَالِمُ: «أَنْتَ بَعْدُ عَلىٰ عُتُوِّكَ[٤] وَضَلَالِكَ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ». فَذَهَبَ[٥] يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ لَهُ: «لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وَنَفَضَ رِدَاءَهُ مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ: «إِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا تَقُولُ - وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُ - نَجَوْنَا وَنَجَوْتَ، وَإِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا نَقُولُ - وَهُوَ كَمَا نَقُولُ[٦] - نَجَوْنَا وَهَلَكْتَ».

فَأَقْبَلَ عَبْدُ الْكَرِيمِ عَلىٰ مَنْ مَعَهُ، فَقَالَ: وَجَدْتُ فِي قَلْبِي حَزَازَةً[٧] فَرُدُّونِي، فَرَدُّوهُ، فَمَاتَ[٨] لَا رَحِمَهُ اللهُ[٩].

٢١٨ / ٤ . حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ الرَّازِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بُرْدٍ الدِّينَوَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخُرَاسَانِيِّ خَادِمِ الرِّضَا، قَالَ:

دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الزَّنَادِقَةِ عَلىٰ أَبِي الْحَسَنِ وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ:

---

١ . في «ب، بح، بع، جه»: «يا سيّدي». ٢ . في التوحيد: «لنبصر».
٣ . في «ب، بح، بع، جه» والتوحيد: - «له».
٤ . «العتوّ»: التجبّر والتكبّر. يقال: عتا يعتو عتوّاً، استكبر وجاوز الحدّ. أُنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٧ ـ ٢٨ (عتو). ٥ . في «ب، بح، بع، جه»: «وذهب».
٦ . في «ب»: «وإن لم يكن الأمر كما تقول وهو كما نقول».
٧ . «الحزازة»: وجعٌ في القلب من غيظ ونحوه. الصحاح، ج ٣، ص ٨٧٣ (حزز) وفي حاشية «بح»: «حرارة». وفي «ب»: «وجدت في قلبي غزار إبرة من الحرارة». والغَزارة: مصدر بمعنى الكثرة، والغِزار: جمع الغزير، وهو الكثير من كلّ شيء. والإبرة: أداة الخياطة. وفي «بح»: «وجدت في قلبي غزاز إبرة». والغزازة: القوّة والشدّة والصعب. وفي «بع»: «وجدت في قلبي غزاز إبرة من الحرارة». يقال: غرز الإبرة في شيء غرزاً، أي أدخلها فيه، وفي «جه»: «وجدت في قلبي غزاز إبرة من الحرارة» من قول العامّة: غزّه بالإبرة، أي وخزه وطعنه بها. ويقرأ أيضاً: «خزاز». ٨ . في «بع، جه» وحاشية «ب» والتوحيد: «ومات».
٩ . التوحيد، ص ٢٩٦، ح ٦، بسنده عن الكليني. و راجع: التوحيد، ص ٢٩٣، ح ٢، وفيه قطعة منه.

«أَيُّهَا الرَّجُلُ، أَ رَأَيْتَ، إِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَكُمْ - وَلَيْسَ هُوَ كَمَا تَقُولُونَ - أَ لَسْنَا وَإِيَّاكُمْ شَرَعاً سَوَاءً[١]، لَا يَضُرُّنَا مَا صَلَّيْنَا وَصُمْنَا[٢]، وَزَكَّيْنَا وَأَقْرَرْنَا؟» فَسَكَتَ الرَّجُلُ.

ثُمَّ قَالَ[٣] أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَنَا - وَهُوَ قَوْلُنَا - أَلَسْتُمْ قَدْ هَلَكْتُمْ وَنَجَوْنَا؟». فَقَالَ: رَحِمَكَ اللهُ، أَوْجِدْنِي[٤] كَيْفَ هُوَ؟ وَأَيْنَ هُوَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّ الَّذِي ذَهَبْتَ إِلَيْهِ غَلَطٌ؛ هُوَ أَيَّنَ الْأَيْنَ بِلَا أَيْنٍ[٥]، وَكَيَّفَ الْكَيْفَ بِلَا كَيْفٍ، فَلَا يُعْرَفُ[٦] بِالْكَيْفُوفِيَّةِ[٧]، وَلَا بِأَيْنُونِيَّةٍ، وَلَا يُدْرَكُ بِحَاسَّةٍ، وَلَا يُقَاسُ بِشَيْءٍ».

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِذاً إِنَّهُ لَا شَيْءَ إِذَا لَمْ يُدْرَكْ بِحَاسَّةٍ مِنَ الْحَوَاسِّ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «وَيْلَكَ، لَمَّا عَجَزَتْ حَوَاسُّكَ عَنْ إِدْرَاكِهِ، أَنْكَرْتَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَنَحْنُ إِذَا عَجَزَتْ حَوَاسُّنَا عَنْ إِدْرَاكِهِ، أَيْقَنَّا أَنَّهُ رَبُّنَا بِخِلَافِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ».

قَالَ[٨] الرَّجُلُ: فَأَخْبِرْنِي مَتىٰ كَانَ؟ قَالَ[٩] أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «أَخْبِرْنِي مَتىٰ لَمْ يَكُنْ؛ فَأُخْبِرَكَ مَتىٰ كَانَ؟» قَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام[١٠]: «إِنِّي لَمَّا

---

١. «شرعاً»: مصدر بفتح الشين وسكون الراء وفتحها، يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكّر والمؤنّث. يقال: الناس في ذلك شرْع سواء، أي متساوون، لا فضل لأحدهم فيه على الآخر. ف«سواء» تأكيد له. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرع).

٢. في «ب»: «ماصمنا وما صلّينا». وفي «بس»: «ما صلّينا وما صمنا».

٣. في «بر» والتوحيد والعيون: «فقال» بدل «ثمّ قال».

٤. في «ف»: + «وأخبرني». و«الإيجاد»: الإظفار. يقال: أوجده الله مطلوبه، أي أظفره به. والمعنى: أظفرني بمطلوبي، وأوصلني إليه، وهو أنّه كيف هو وأين هو، يعني بيّن لي كيفيّته، وأظهر لي مكانه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٧ (وجد)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧.

٥. في «بح، بر، بس، بف»: - «بلا أين».

٦. في «ب»: «ولا يعرف».

٧. في التوحيد والعيون: «هو أيّن الأين وكان ولا أين، وهو كيّف الكيف وكان ولا كيف، ولا يعرف بكيفوفيّة». واستصوب الداماد واستحسن الفيض قوله في التوحيد والعيون: «بكيفوفيّة» لموافقتها لنظيرتها. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٧٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣١٩.

٨. في «ب»: «فقال».

٩. في «ب، بس» والتوحيد: «فقال».

١٠. في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف»: - «أخبرني متى لم يكن - إلى - فقال أبو الحسن عليه السلام». وفي ←

نَظَرْتُ إِلىٰ جَسَدِي، وَلَمْ يُمْكِنِّي فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ فِي الْعَرْضِ وَالطُّولِ[١]، وَدَفْعِ الْمَكَارِهِ عَنْهُ، وَجَرِّ الْمَنْفَعَةِ[٢] إِلَيْهِ، عَلِمْتُ أَنَّ لِهٰذَا الْبُنْيَانِ بَانِياً، فَأَقْرَرْتُ بِهِ؛ مَعَ مَا أَرىٰ ـ مِنْ دَوَرَانِ الْفَلَكِ بِقُدْرَتِهِ، وَإِنْشَاءِ السَّحَابِ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ[٣]، وَمَجْرَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ١/ ٧٩
وَالنُّجُومِ، وَغَيْرِ ذٰلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْعَجِيبَاتِ الْمُبَيِّنَاتِ[٤] ـ عَلِمْتُ أَنَّ لِهٰذَا مُقَدِّراً وَمُنْشِئاً»[٥].

٢١٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْخَفَّافِ، أَوْ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ:

إِنَّ عَبْدَ اللهِ الدَّيَصَانِيَّ[٦] سَأَلَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ[٧]: أَلَكَ رَبٌّ؟ فَقَالَ: بَلىٰ، قَالَ: أَقَادِرٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَادِرٌ[٨] قَاهِرٌ، قَالَ: يَقْدِرُ[٩] أَنْ يُدْخِلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ، لَا تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ وَلَا تَصْغُرُ الدُّنْيَا؟ قَالَ هِشَامٌ: النَّظِرَةَ[١٠]، فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَنْظَرْتُكَ حَوْلاً، ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ.

فَرَكِبَ هِشَامٌ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ:

← التعليقة، للداماد، وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني، والوافي، ومرآة العقول: «هذا الإسقاط من النسّاخ».

١ . في «ف»: «في الطول والعرض».

٢ . في «ف»: «وجلب المنافع».

٣ . في «ج، بر»: «الريح».

٤ . في حاشية «بف»: «البيّنات». وفي التوحيد والعيون: «المتقنات».

٥ . التوحيد، ص ٢٥٠، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٣١، ح ٢٨، بسندهما عن أبي سمينة محمّد بن عليّ الصيرفي، عن محمّد بن عبدالله الخراساني، مع تفاوت يسير. الوافي، ج ١، ص ٣١٧، ح ٢٥٣.

٦ . «الدَيَصاني»: منسوب إلى الدَيَصان. وهو مصدر داص يديص، أي زاغ وحاد ومال. ومعناه الملحد؛ لميله عن الدين بعد أن كان فيه؛ إذ هو من تلامذة الحسن البصري، مال عن الدين؛ لعدم قدرة أستاذه على حلّ الشبهات. قال المحقّق الشعراني: هذا غير مطابق للواقع، والصحيح أنّ الديصانيّة كانوا قوماً من الزنادقة القائلين بالنور والظلمة، وأنّ دَيَصان اسم رئيسهم مثل «ماني». أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٠ (ديص)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢٢؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٥٦.

٧ . في «ف، بر»: - «له».

٨ . في حاشية «بح»: + «هو».

٩ . في حاشية «ف»: + «على».

١٠ . «النَظِرة»: المهلة والتأخير. وهو منصوب بفعل مقدّر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣١ (نظر).

يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، أَتَانِي عَبْدُ اللهِ الدَّيَصَانِيُّ بِمَسْأَلَةٍ لَيْسَ الْمُعَوَّلُ[١] فِيهَا إِلَّا عَلَى اللهِ وَعَلَيْكَ، فَقَالَ لَهُ[٢] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «عَمَّا ذَا سَأَلَكَ؟» فَقَالَ: قَالَ[٣] لِي: كَيْتَ[٤] وَكَيْتَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا هِشَامُ، كَمْ حَوَاسُّكَ؟» قَالَ: خَمْسٌ، قَالَ: «أَيُّهَا أَصْغَرُ؟» قَالَ: النَّاظِرُ[٥]، قَالَ: «وَكَمْ قَدْرُ النَّاظِرِ؟» قَالَ: مِثْلُ الْعَدَسَةِ أَوْ أَقَلُّ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ: «يَا هِشَامُ، فَانْظُرْ أَمَامَكَ وَفَوْقَكَ وَأَخْبِرْنِي بِمَا تَرىٰ» فَقَالَ: أَرىٰ سَمَاءً وَأَرْضاً وَدُوراً وَقُصُوراً وَبَرَارِيَ[٦] وَجِبَالاً وَأَنْهَاراً، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّ الَّذِي قَدَرَ أَنْ يُدْخِلَ الَّذِي تَرَاهُ الْعَدَسَةَ أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا قَادِرٌ[٧] أَنْ يُدْخِلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ لَا تَصْغُرُ[٨] الدُّنْيَا وَلَا تَكْبُرُ[٩] الْبَيْضَةُ».[١٠]

فَأَكَبَّ[١١] هِشَامٌ عَلَيْهِ[١٢]، وَقَبَّلَ يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، وَقَالَ: حَسْبِي يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ،

---

١. «المعوّل»: المستغاث والمستعان. يقال: عوّلتُ به وعليه، أي استعنت. ويحتمل أن يكون المُعَوِّل أو المُعْوِل بمعنى الصارخ، وهو الذي يرفع صوته عند البكاء. اُنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٣ (عول).

٢. في «بر»: - «له».

٣. في «ج»: - «قال».

٤. في حاشية «ج»: «بتسكيت». و«كيت وكيت»، هي كناية عن الأمر، نحو كذا وكذا. النهاية، ج ٤، ص ٢١٦ (كيت).

٥. في «بح»: «الناظرة».

٦. في التوحيد: «وتراباً». و«البراري»: جمع البريّة بمعنى الصحراء. وعند المازندراني فتح الراء أفصح. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٨ (برر)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٨.

٧. في «بح»: + «على».

٨. في «ج، ض»: «لاتصغّر» بالتضعيف. وفي التوحيد «لايصغر».

٩. في «ض، بف»: «لاتكبّر» بالتضعيف. وفي التوحيد: «يكبر».

١٠. في الوافي: «هذه مجادلة بالتي هي أحسن وجواب جدليّ مسكت يناسب فهم السائل، وقد صدر مثله عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ... والجواب البرهاني أن يقال: إنّ عدم تعلّق قدرته تعالى على ذلك ليس من نقصان في قدرته سبحانه ولا لقصور في عمومها وشمولها كلّ شيء، بل إنّما ذاك من نقصان المفروض وامتناعه الذاتي وبطلانه الصرف وعدم حظّه من الشيئيّة، كما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام في ما رواه الصدوق أيضاً». وللمزيد اُنظر شروح الكافي.

١١. «فأكبّ عليه» أي أقبل إليه، أو ألقى نفسه عليه. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كبب).

١٢. في «ب»: «عليه هشام».

وَانْصَرَفَ إِلىٰ مَنْزِلِهِ، وَغَدَا عَلَيْهِ[١] الدَّيَصَانِيُّ، فَقَالَ لَهُ[٢]: يَا هِشَامُ، إِنِّي جِئْتُكَ مُسَلِّماً، وَلَمْ أَجِئْكَ مُتَقَاضِياً لِلْجَوَابِ، فَقَالَ لَهُ هِشَامٌ: إِنْ كُنْتَ جِئْتَ مُتَقَاضِياً، فَهَاكَ[٣] الْجَوَابَ.

فَخَرَجَ الدَّيَصَانِيُّ عَنْهُ[٤] حَتّىٰ أَتىٰ بَابَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ، قَالَ لَهُ[٥]: يَا جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، دُلَّنِي عَلىٰ مَعْبُودِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: «مَا اسْمُكَ؟» فَخَرَجَ عَنْهُ، وَلَمْ يُخْبِرْهُ بِاسْمِهِ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: كَيْفَ لَمْ تُخْبِرْهُ بِاسْمِكَ؟ قَالَ: لَوْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ: عَبْدُ اللّٰهِ، كَانَ يَقُولُ: مَنْ هٰذَا الَّذِي أَنْتَ لَهُ عَبْدٌ؟ فَقَالُوا لَهُ: عُدْ إِلَيْهِ، وَقُلْ لَهُ: يَدُلُّكَ عَلىٰ مَعْبُودِكَ، وَلَا يَسْأَلُكَ عَنِ اسْمِكَ. ١ / ٨٠

فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ[٦] لَهُ: يَا جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، دُلَّنِي عَلىٰ مَعْبُودِي، وَلَا تَسْأَلْنِي عَنِ اسْمِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: «اجْلِسْ» وَإِذَا غُلَامٌ لَهُ[٧] صَغِيرٌ، فِي كَفِّهِ بَيْضَةٌ يَلْعَبُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ[٨] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: «نَاوِلْنِي يَا غُلَامُ[٩] الْبَيْضَةَ»، فَنَاوَلَهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ لَهُ[١٠] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: «يَا دَيَصَانِيُّ، هٰذَا حِصْنٌ مَكْنُونٌ[١١]، لَهُ[١٢] جِلْدٌ غَلِيظٌ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ

---

١. في التوحيد: «إليه». و«غدا عليه» أي: جاءه غُدْوَةً، وهي أوّل النهار؛ أو هي ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، ثمّ عمّ. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦؛ المغرب، ص ٣٣٦ (غدو).

٢. في التوحيد والوافي: - «له».

٣. «ها، هاءِ، هاءَ، هاكَ» كلّها اسم فعل بمعنى خُذ. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٤٨.

٤. في التوحيد: + «فأخبر أنّ هشاماً دخل على أبي عبدالله ؑ فعلّمه الجواب، فمضى عبدالله الديصاني».

٥. في الوافي: - «له».

٦. في «بس، بف» والوافي: «وقال».

٧. في «بح»: «له غلام». وفي «بر»: - «له».

٨. في «ب، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: - «له».

٩. في «بر» وشرح المازندراني والوافي: «يا غلام ناولني».

١٠. في «ب، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: - «له».

١١. «مكنون»: صفة حصن باعتبار المتعلّق، أي مستور ما فيه، أو مكنون فيه ومصون من جميع جوانبه لا فرجة فيه ولا باب له. من كننتُ الشيء، أي سترته وصُنته. ويحتمل الإضافة، أي حصن أمر مكنونٍ. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢٣؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٥٢؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٩ (كنن).

١٢. في «بر»: «وله».

الْغَلِيظِ جِلْدٌ رَقِيقٌ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ الرَّقِيقِ ذَهَبَةٌ مَائِعَةٌ، وَفِضَّةٌ ذَائِبَةٌ، فَلَا الذَّهَبَةُ الْمَائِعَةُ تَخْتَلِطُ بِالْفِضَّةِ الذَّائِبَةِ، وَلَا الفِضَّةُ الذَّائِبَةُ تَخْتَلِطُ بِالذَّهَبَةِ الْمَائِعَةِ، فَهِيَ[1] عَلىٰ حَالِهَا، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا خَارِجٌ مُصْلِحٌ؛ فَيُخْبِرَ عَنْ صَلَاحِهَا[2]، وَلَا دَخَلَ فِيهَا مُفْسِدٌ؛ فَيُخْبِرَ عَنْ فَسَادِهَا، لَا يُدْرىٰ[3] لِلذَّكَرِ[4] خُلِقَتْ أَمْ لِلْأُنْثىٰ، تَنْفَلِقُ[5] عَنْ مِثْلِ أَلْوَانِ الطَّوَاوِيسِ، أَتَرىٰ لَهَا مُدَبِّراً؟».

قَالَ[6]: فَأَطْرَقَ[7] مَلِيّاً[8]، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَ[9]أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّكَ إِمَامٌ وَ[10]حُجَّةٌ مِنَ اللهِ عَلىٰ خَلْقِهِ، وَأَنَا تَائِبٌ مِمَّا كُنْتُ فِيهِ[11].

٢٢٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ[12]:

---

١ . في «بر»: «وهي». وفي التوحيد: «هي».

٢ . في «بس» والتوحيد: «إصلاحها».

٣ . في «بح» وحاشية «ف»: «ولا يدرى».

٤ . في شرح المازندراني: «أللذكر».

٥ . «تنفلق» أي تنشقّ، ضُمّن معنى الكشف فعدّي بعن، أي تنشقّ كاشفة عن حيوان له ألوان الطواويس. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٥٤؛ الوافي، ج ١، ص ٣٢٢.

٦ . في «بف»: «وقال». وفي «بر»: - «قال».

٧ . في «بر»: + «رأسه». و«أطرق الرجل» أي سكت فلم يتكلّم، وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض. فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).

٨ . «المَلِيّ»: الطائفة من الزمان لاحدّ لها. يقال: مضى مليّ من النهار ومن الدهر أي طائفة منه. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملو).

٩ . في «ب، ف» وحاشية «ج، ض» وشرح المازندراني: و«أشهد».

١٠ . في «بف»: - «و».

١١ . التوحيد، ص ١٢٢، ح ١، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. وراجع: التوحيد، ص ١٣٠، ح ٩؛ الوافي، ج ١، ص ٣١٩، ح ٢٥٤.

١٢ . في «ب، ض، و، بح، بر»: «العبّاس بن عمرو الفقيمي» وفي «بف»: «عبّاس بن عمر الفقيمي».

هذا، والظاهر أنّ العبّاس هذا، هو العبّاس بن عمرو الفُقَيمي الذي روى عنه إبراهيم بن هاشم في الأمالي للصدوق، ص ١٧٥ المجلس ٣٨، ح ١؛ و علل الشرائع، ص ١٢٠، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٨، ح ١؛ والتوحيد، ص ٦٠، ح ٨؛ و ص ١٦٩، ح ٣؛ وص ٢٩٣، ح ٢.

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ فِي حَدِيثِ الزِّنْدِيقِ الَّذِي أَتَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ وَكَانَ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ: «لَا يَخْلُو قَوْلُكَ: «إِنَّهُمَا اثْنَانِ» مِنْ أَنْ يَكُونَا قَدِيمَيْنِ قَوِيَّيْنِ، أَوْ يَكُونَا ضَعِيفَيْنِ، أَوْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَوِيّاً وَالْآخَرُ ضَعِيفاً، فَإِنْ كَانَا قَوِيَّيْنِ، فَلِمَ لَا يَدْفَعُ كُلُّ وَاحِدٍ ٨١/١ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، وَيَتَفَرَّدَ[١] بِالتَّدْبِيرِ[٢]؟ وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَوِيٌّ، وَالْآخَرَ ضَعِيفٌ، ثَبَتَ أَنَّهُ وَاحِدٌ كَمَا نَقُولُ؛ لِلْعَجْزِ الظَّاهِرِ فِي الثَّانِي.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُمَا اثْنَانِ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُتَّفِقَيْنِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ[٣]، أَوْ مُفْتَرِقَيْنِ[٤] مِنْ كُلِّ جِهَةٍ[٥]، فَلَمَّا رَأَيْنَا الْخَلْقَ مُنْتَظِماً، وَالْفَلَكَ جَارِياً، وَالتَّدْبِيرَ وَاحِداً، وَاللَّيْلَ[٦] وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، دَلَّ صِحَّةُ الْأَمْرِ وَالتَّدْبِيرِ، وَائْتِلَافُ الْأَمْرِ عَلَىٰ أَنَّ الْمُدَبِّرَ وَاحِدٌ.

ثُمَّ يَلْزَمُكَ - إِنِ ادَّعَيْتَ اثْنَيْنِ - فُرْجَةٌ مَّا بَيْنَهُمَا حَتّىٰ يَكُونَا اثْنَيْنِ، فَصَارَتِ الْفُرْجَةُ ثَالِثاً بَيْنَهُمَا، قَدِيماً مَعَهُمَا، فَيَلْزَمُكَ ثَلَاثَةٌ، فَإِنِ ادَّعَيْتَ ثَلَاثَةً، لَزِمَكَ مَا قُلْتُ[٧] فِي الِاثْنَيْنِ حَتّىٰ يَكُونَ[٨] بَيْنَهُمْ فُرْجَةٌ[٩]، فَيَكُونُوا ←

← و«الفُقَيمي»: منسوب إلى فقيم بن دارم بن مالك بن حنظلة. وقيل: فُقَيم بن جرير بن دارم. راجع: اللباب في تهذيب الأنساب، ج ٢، ص ٤٣٧.

١. في «ب، ض» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «ينفرد». وقوله: «يتفرّد» إن كان مرفوعاً، فهو عطف على المنفيّ، أي لايتفرّد. وفسّره الشيرازي بما يقتضي نصبه، أي حتّى يتفرّد. ويجوز أن يكون الواو واوَ المعيّة. راجع: النحو الوافي، ج ٤، ص ٣٥٦.

٢. في حاشية «ج»: + «والربوبيّة» وفي الاحتجاج: «وينفرد بالربوبيّة».

٣. في «بر» وحاشية: «بح» والوافي: «وجه».

٤. في «ألف، ب»: «متفرّقين».

٥. في مرآة العقول: «في بعض النسخ: من جهة».

٦. في التوحيد، ص ٢٤٣ والاحتجاج: «واختلاف الليل» بدل «والتدبير واحداً والليل». واعلم أنّ المفعول الثاني بعد كلمة «القمر» محذوف وهو «تتعاقب» مثلاً أو «متعاقبات».

٧. في «ب، بح» وحاشية «بر، بف»: «قلته». وفي التوحيد، ص ٢٤٣: «قلنا». وما قاله الإمام ﷺ هو لزوم وجود المثنّي والمميّز، فلابدّ هنا من وجود المثلّث وهو عبارة عن الفرجتين، فالمراد بالفرجة هو جنس الفرجة.

٨. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي ومرآة العقول والتوحيد، ص ٢٤٣. وفي المطبوع وشرح المازندراني: «تكون».

٩. في مرآة العقول: «فرجتان».

خَمْسَةً[١]، ثُمَّ يَتَنَاهىٰ[٢] فِي الْعَدَدِ إِلىٰ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فِي الْكَثْرَةِ».

قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ مِنْ سُؤَالِ الزِّنْدِيقِ أَنْ قَالَ[٣]: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ[٤]؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «وُجُودُ الْأَفَاعِيلِ دَلَّتْ[٥] عَلىٰ أَنَّ[٦] صَانِعاً صَنَعَهَا، أَلَا تَرىٰ أَنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلىٰ بِنَاءٍ[٧] مُشَيَّدٍ[٨] مَبْنِيٍّ، عَلِمْتَ أَنَّ لَهُ بَانِياً وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَرَ الْبَانِيَ وَلَمْ تُشَاهِدْهُ؟» قَالَ: فَمَا هُوَ؟ قَالَ: «شَيْءٌ بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ؛ ارْجِعْ[٩] بِقَوْلِي[١٠] إِلىٰ إِثْبَاتِ مَعْنىً، وَأَنَّهُ شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْئِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُجَسُّ[١١]، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ[١٢]، وَلَا تَنْقُصُهُ الدُّهُورُ، وَلَا تُغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ»[١٣].

---

١. في التوحيد، ص ٢٤٣: «فرجتان فيكون خمساً» بدل «فرجة فيكونوا خمسة».

٢. في «ج، بس، بف»: «تتناهى». ٣. في «ب»: + «له».

٤. في مرآة العقول: «قوله: فما الدليل عليه؛ يعني بما ذكرت قد ثبت وحدة المبدأ الأوّل للعالم على تقدير وجوده، فما الدليل على وجوده؟». ونحوه في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٦٦.

٥. كذا في النسخ التي قوبلت، والتأنيث هو باعتبار المضاف إليه وهو جمع الجمع، أو باعتبار أنّ لكلّ فعل وجوداً. ٦. في «بح»: + «لها».

٧. «البناء» مصدر بمعنى المبنيّ، فذكر المبنيّ تأكيد له، أو إخراج لغير معنى المبنيّ مثل المعنى المقابل للهدم. أو المعنى: مبنيّ لإنسان لا الأبنية التي تكون في الجبال. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٧٤.

٨. «المَشِيد»: المعمول من الشِيد، وهو كلّ شيء طلَيتَ به الحائط من جصّ، أو ملاط، و «المُشَيَّد»: المطوّل؛ يعني: إذا نظرت إلى بناء محكم مبنيّ من آلات مثل الجصّ والأحجار وغيرها. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٥ (شيد)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٦٥.

٩. في «ض»: «أرجِعُ». وفي مرآة العقول: «قوله: ارجع، على صيغة الأمر أو المتكلّم وحده».

١٠. في التوحيد، ص ١٠٤ و ٢٤٣ والمعاني والاحتجاج: + «شيء».

١١. في الوافي: - «ولا يجسّ». وقوله: «لا يجسّ» أي لايُمَسّ باليد. يقال: جسّه بيده، أي مسّه. واحتمل الفيض كونه بمعنى لايُتَفَحَّص عنها. يقال: جسستُ الأخبار، أي تفحّصتُ عنها. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جسس).

١٢. في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: ولا تدركه الأوهام، بالواو، وهو أظهر».

١٣. الحديث طويل، قطّعه الكليني، وأورد صدره هنا، وذكر تتمّة الحديث في ثلاث مواضع أُخرى من الكافي

⇔

٢٢١ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الزُّهْرِيِّ: ٨٢/١

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَفىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ بِخَلْقِ الرَّبِّ الْمُسَخِّرِ[١]، وَمُلْكِ[٢] الرَّبِّ الْقَاهِرِ، وَجَلَالِ الرَّبِّ الظَّاهِرِ، وَنُورِ الرَّبِّ الْبَاهِرِ[٣]، وَبُرْهَانِ الرَّبِّ الصَّادِقِ، وَمَا أَنْطَقَ بِهِ أَلْسُنَ الْعِبَادِ، وَمَا أَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ، وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْعِبَادِ، دَلِيلاً عَلَى الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ»[٤].

٢ ـ بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ

٢٢٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ

← (كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنّه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل...، ح ٣٠٦؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٤) وكرّر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأوّل، ح ٣٠٠. كما أشار إليه الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وأورد الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمّي مع تفاوت يسير. وفي التوحيد، ص ١٠٤، ح ٢؛ و معاني الأخبار، ص ٨، ح ١، بسندهما عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم من قوله: «قال: فما هو؟ قال: شيء بخلاف الأشياء» إلى قوله: «غير أنّه لاجسم ولا صورة»؛ الاحتجاج للطبرسي، ج ٢، ص ٣٣١ مرسلاً عن هشام بن الحكم مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٢٥٦.

١ . التسخير: التذليل. و«المسخّر»: اسم فاعل مجرور صفة للربّ أو الخلق، أو اسم مفعول مجرور صفة للخلق، أو منصوب مفعولاً للخلق، ولكنّه بعيد. و«الخلق» بمعنى الإيجاد، أو المخلوق، أو التقدير. أنظر: الصحاح، ج ٢ ص ٦٨٠ (سخر)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٧١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٧٦.

٢ . «المُلك»: العزّ والسلطنة، و«المِلْك»: مصدر، وقد شاع استعماله فيما يملك. وجاز الكلّ هنا. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٧١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٧٧.

٣ . «الباهر»: المُضيء، أو الغالب. يقال: بَهَر القمر: أضاء حتّى غلب ضوؤه ضوء الكواكب. وبهر فلان أترابه: غلبهم حسناً. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٩ (بهر).

٤ . الوافي، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٢٥٥.

عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقُلْتُ: أَتَوَهَّمُ[١] شَيْئاً؟ فَقَالَ[٢]: «نَعَمْ، غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَلَا مَحْدُودٍ، فَمَا وَقَعَ وَهْمُكَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، فَهُوَ خِلَافُهُ[٣]، لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، كَيْفَ تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ وَهُوَ خِلَافُ مَا يُعْقَلُ، وَخِلَافُ مَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَوْهَامِ؟! إِنَّمَا يُتَوَهَّمُ[٤] شَيْءٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَلَا مَحْدُودٍ»[٥].

٢٢٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ[٦] بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلّٰهِ: إِنَّهُ شَيْءٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يُخْرِجُهُ[٧] مِنَ[٨] الْحَدَّيْنِ: حَدِّ التَّعْطِيلِ[٩]، وَحَدِّ التَّشْبِيهِ»[١٠].

٢٢٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللهَ خِلْوٌ[١١] مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلْقَهُ خِلْوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ

---

١ . «أتوهّم»، استفهام على حذف أداته، أو الهمزة للاستفهام، والفعل ماض مجهول، أو مضارع معلوم مخاطب، أو على صيغة التكلّم خبر. والأوّل هو الأظهر. أنظر: مرآة العقول ج ١، ص ٢٨١.

٢ . في حاشية «ج»: «قال».

٣ . في «ب، بس» وحاشية «بر»: «بخلافه».

٤ . في مرآة العقول: «يتعقّل». ولعلّه من باب النقل بالمعنى.

٥ . التوحيد، ص ١٠٦، ح ٦، بسنده عن محمّد بن عيسى بن عبيد ... • الوافي، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٢٥٧.

٦ . في «ج، ض، بح، بف»: «الحسن».

٧ . في «ب، ج، بح، بر، بس»: «تخرجه». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧١: «أي يجوز أن يقال لله: إنّه شيء، ويجب أن يخرجه الجاهل من الحدّين، فقوله: يخرجه، إنشاء في قالب الخبر».

٨ . في حاشية «ج، ف» وشرح صدر المتألّهين: «عن».

٩ . في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧٢: «والمراد بحدّ التعطيل الخروج عن الوجود وعن الصفات الكماليّة والفعليّة والإضافيّة، وبحدّ التشبيه الاتّصاف بصفات الممكن والاشتراك مع الممكنات في حقيقة الصفات». وانظر أيضاً: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٨٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٨٢.

١٠ . التوحيد، ص ١٠٧، ح ٧، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي • الوافي، ج ١، ص ٣٣٣، ح ٢٥٨.

١١ . «الخِلْو»: مصدر بمعنى الخالي. يقال: كنّا خِلْوَين، أي خاليين. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣٩ ←

مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» فَهُوَ مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللهَ»[1].

٢٢٥ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

١/٨٣ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ خِلْوٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلْقَهُ خِلْوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللهَ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، تَبَارَكَ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ[2]»[3].

٢٢٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ[4]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ خِلْوٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلْقَهُ خِلْوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللهَ تَعَالىٰ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»[5].

٢٢٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ لِلزِّنْدِيقِ حِينَ سَأَلَهُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «هُوَ[6] شَيْءٌ بِخِلَافِ

= (خلو). والغرض أنّه تعالى لايشارك أحداً من المخلوقات في ذاته؛ لأنّ الله سبحانه وجود بحت خالص لا ماهيّة له سوى الإنّيّة، والخلق ماهيّات صرفة لا إنّيّة لها من حيث هي وإنّما وجدت به سبحانه وبإنّيّته. ولا في شيء من صفاته الحقيقيّة؛ لأنّها عين ذاته، وإنّما الاشتراك له معهم في أمور خارجة عن ذاته. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢٧؛ الوافي، ج ١، ص ٣٣٤.

١ . التوحيد، ص ١٠٥، ح ٥، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم . الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٦٠.

٢ . في «بح» وشرح صدر المتألّهين: «العليم». وفي التوحيد: - «وهو السميع البصير».

٣ . التوحيد، ص ١٠٥، ح ٣، بسنده عن النضر بن سويد . الوافي، ج ١، ص ٣٣٥، ح ٢٦٢.

٤ . في «ب»: «خُثيمة» وهو سهو. والظاهر أنّه خيثمة بن عبدالرحمن الجعفي المذكور في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ١٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٣، الرقم ١٣٨٦؛ خلاصة الأقوال، ص ٦٦، الرقم ٨؛ رجال ابن داود، ص ١٤٢، الرقم ٥٦٧.

٥ . التوحيد، ص ١٠٥، ح ٤، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم . الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٦١.

٦ . في «ج» والكافي، ح ٢٢٠: - «هو».

الْأَشْيَاءِ، ارْجِعْ بِقَوْلِي[١] إِلَىٰ إِثْبَاتِ مَعْنىً، وَأَنَّهُ[٢] شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْئِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُجَسُّ[٣]، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تَنْقُصُهُ الدُّهُورُ، وَلَا تُغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ».

فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ[٤]: فَتَقُولُ[٥]: إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ؟

قَالَ[٦]: «هُوَ سَمِيعٌ، بَصِيرٌ[٧]؛ سَمِيعٌ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَ[٨]بَصِيرٌ بِغَيْرِ آلَةٍ، بَلْ[٩] يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، لَيْسَ[١٠] قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَبَصِيرٌ[١١] يُبْصِرُ بِنَفْسِهِ[١٢] أَنَّهُ شَيْءٌ، وَالنَّفْسُ شَيْءٌ آخَرُ، وَلٰكِنْ[١٣] أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِي[١٤]؛ إِذْ كُنْتُ مَسْؤُولاً،

---

١. في التوحيد: + «شيء».

٢. في حاشية «ف»: «فإنّه».

٣. في «ض»: «ولا يُجَسّ ولا يحسّ». وفي الوافي: - «ولا يجسّ». وقوله: «لايجسّ» أي «لا يمسّ باليد. واحتمل الفيض كونه بمعنى لا يُتفحّص عنها، يقال: جسستُ الأخبار، أي، تفحّصتُ عنها. وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جسس).

٤. في الكافي، ح ٣٠٠: - «السائل».

٥. في الكافي، ح ٣٠٠: «أتقول».

٦. في الكافي، ح ٣٠٠: + «أبو عبدالله».

٧. قال صدر المتألّهين: «لمّا توهّم السائل أنّ تنزيهه عليه السلام للباري سبحانه عن مشاركة غيره من الموجودات وتقديسه إيّاه عن كلّ ما يدرك بحسّ أو وهم، منقوض بكونه سميعاً وبصيراً؛ لأنّ بعض ما سواه يوصف بهذين الوصفين، أزاح ذلك التوهّم بأنّ كونه سميعاً بصيراً لا يوجب له الاشتراك مع غيره، لا في الذات ولا في صفة متقرّرة لذاته؛ لأنّ غيره سميع بجارحة، بصير بآلة، وهو تعالى يسمع ويبصر لا بجارحة ولا بآلة ولا بصفة زائدة على ذاته؛ ليلزم علينا أن يكون له مجانس أو مشابه، بل هو سميع بنفسه بصير بنفسه». وقال العلاّمة الفيض: «وذلك لأنّ معنى السماع والإبصار ليس إلّا حضور المسموع عند السامع وانكشاف المبصر عند البصير وليس من شرطهما أن يكونا بآلة أو جارحة ...» أُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢٨؛ الوافي، ج ١، ص ٣٣١.

٨. في «بر»: - «و».

٩. في «بر»: «بلى».

١٠. في الكافي، ح ٣٠٠: «وليس».

١١. في «ب، ج، ف، بح، بس، بف» والوافي: - «بصير». وفي التوحيد: - «سميع» و «بصير».

١٢. في «ض، بر»: - «وبصير يبصر بنفسه». وفي الكافي، ح ٣٠٠: «ليس قولي: إنّه سميع بنفسه أنّه شيء» بدل «ليس قولي - إلى - أنّه شيء».

١٣. في «ض» والكافي، ح ٣٠٠ ومرآة العقول: «ولكنّي».

١٤. في شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢٨: «أي أردت التعبير عمّا في نفسي من الاعتقاد في هذه المسألة بهذه العبارة الموهمة للكثرة لضرورة التعبير عمّا في نفسي؛ إذ كنت مسؤولاً، ولضرورة إفهام الغير الذي هو السائل، وإلّا فالذي في نفسي لا يقع الاحتجاج في تعقّله إلى عبارة ...». وقيل غير ذلك.

وَإفْهَاماً لَكَ؛ إذْ كُنْتَ سَائِلاً، فَأَقُولُ[١]: إنَّهُ[٢] سَمِيعٌ[٣] بِكُلِّهِ، لَا أَنَّ الْكُلَّ مِنْهُ لَهُ بَعْضٌ[٤]، وَلٰكِنِّي[٥] أَرَدْتُ إفْهَامَكَ، وَالتَّعْبِيرَ عَنْ نَفْسِي، وَلَيْسَ مَرْجِعِي فِي ذٰلِكَ[٦] إِلَّا إِلَىٰ أَنَّهُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْعَالِمُ الْخَبِيرُ، بِلَا اخْتِلَافِ الذَّاتِ، وَلَا اخْتِلَافِ الْمَعْنىٰ». ٨٤/١

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَمَا هُوَ؟

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «هُوَ الرَّبُّ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ، وَهُوَ اللهُ، وَلَيْسَ قَوْلِيَ: «اللهُ» إثْبَاتَ هٰذِهِ الْحُرُوفِ: أَلِفٍ وَلَامٍ وَهَاءٍ، وَلَا رَاءٍ وَلَا بَاءٍ[٧]، وَلٰكِنِ ارْجِعْ[٨] إِلىٰ مَعْنىً وَشَيْءٍ[٩] خَالِقِ الْأَشْيَاءِ وَصَانِعِهَا، وَنَعْتِ[١٠] هٰذِهِ الْحُرُوفِ[١١] وَهُوَ الْمَعْنىٰ

---

١. في حاشية «ض» والتوحيد: «وأقول».
٢. في الكافي، ح ٣٠٠ والتوحيد: - «إنّه».
٣. في الكافي، ح ٣٠٠ والتوحيد: «يسمع».
٤. في الكافي، ح ٣٠٠: «لا أنّ كلّه له بعض؛ لأنّ الكلّ لناله بعض» بدل «لا أنّ الكلّ منه له بعض».
٥. في الكافي، ح ٣٠٠: «ولكن».
٦. في الكافي، ح ٣٠٠: + «كلّه».
٧. في التوحيد: «ألف، لام، هاء» بدل «ألف ولام وهاء، ولا راء ولا باء».
٨. في «ض، و»: «أرْجِعُ». وفي شرح المازندراني: «يحتمل الأمر والتكلّم».
٩. في التوحيد: «هو شيء» بدل «وشيء».
١٠. في التوحيد: «وقعت عليه» بدل «ونعت». واستصوب الفيض في الوافي، والمجلسي في مرآة العقول ما في التوحيد، وقال الفيض: «وكأنّه أسقطه بعض نُسّاخ الكافي سهواً وتبعه آخرون».
١١. في حلّ هذه العبارة وجوه:
الأوّل: «نعت» مجرور عطفاً على «معنى»، و «الله» قائم مقام المفعول الأوّل لـ«سمّي». و«الرحمن» وما عطف عليه مبتدأ، خبره قوله: «من أسمائه».
الثاني: «نعت» مجرور معطوف على «شيء» ومضاف. و«هو» راجع إلى مرجع في كلام السائل أو ضمير شأن. وعلى الأوّل «المعنى» خبر المبتدأ و«سمّي به» خبر بعد خبر. وعلى الثاني «المعنى» مبتدأ و«سمّي به» خبره. وعلى التقديرين ضمير «به» راجع إلى «نعت» و«الله» مبتدأ و«من أسمائه» خبر.
الثالث: «نعت» مجرور معطوف على «الأشياء» أو على ضمير «صانعها» عند من جوّزه بدون إعادة الجارّ.
الرابع: «نعت» مبتدأ مضاف إلى «هذه» و«الحروف» خبره. وقوله: «الله والرحمن» مبتدأ خبره «من أسمائه»، والمعنى أنّ نعت هذه الحروف التي في «الله» و «ربّ» أنّها حروف وأنّها ألف، لام، هاء، راء، باء، و«هو» أي المقصود إثباته «المعنى».

سُمِّيَ[١] بِهِ اللهَ، وَالرَّحْمٰنُ، وَالرَّحِيمُ وَالْعَزِيزُ، وَأَشْبَاهُ ذٰلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ جَلَّ وَعَزَّ[٢]».

قَالَ لَهُ[٣] السَّائِلُ: فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ مَوْهُوماً إِلَّا مَخْلُوقاً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «لَوْ كَانَ ذٰلِكَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ التَّوْحِيدُ عَنَّا مُرْتَفِعاً؛ لِأَنَّا لَمْ نُكَلَّفْ[٤] غَيْرَ مَوْهُومٍ، وَلٰكِنَّا نَقُولُ: كُلُّ مَوْهُومٍ بِالْحَوَاسِّ مُدْرَكٍ بِهِ[٥] تَحُدُّهُ[٦] الْحَوَاسُّ وَتُمَثِّلُهُ[٧]؛ فَهُوَ مَخْلُوقٌ [وَلَابُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ[٨] صَانِعِ الْأَشْيَاءِ خَارِجاً مِنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَذْمُومَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: النَّفْيُ][٩]؛ إِذْ كَانَ النَّفْيُ هُوَ الْإِبْطَالَ وَالْعَدَمَ، وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ: التَّشْبِيهُ؛ إِذْ كَانَ التَّشْبِيهُ هُوَ[١٠] صِفَةَ الْمَخْلُوقِ الظَّاهِرِ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْلِيفِ، فَلَمْ يَكُنْ

← الخامس: «نعت» خبر مقدّم، و«الحروف» مبتدأ مؤخّر، أي هذه الحروف نعت وصفة دالّة على ذاته.
أنظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢٢٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٩٣؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٨٧.

١. في «ب»: «وسمّي».

٢. في «ف، بس» وحاشية «ج»: «جلّ جلاله». وفي «ب»: «جلّ جلاله وعزّ». وفي «ض»: «عزّ وجلّ جلاله». وفي «بح»: «جلّ وعزّ جلاله».

٣. في «بر» والتوحيد: - «له».

٤. في «ف، بح»: «لا نكلّف». وفي حاشية «ف»: «لم نعتقد». وفي التوحيد والاحتجاج: + «أن نعتقد».

٥. هكذا في أكثر النسخ والمطبوع و شرح المازندراني والوافي، والضمير راجع إلى الوهم وفي حاشية «بح»: بها.

٦. في «بح»: «ممّا تحدّه». وفي التوحيد: «فما تجده» بدل «بها تحدّه». قوله: «تحدّه» أو «ممّا تحدّه» خبر «كلّ موهوم» وقوله: «فهو مخلوق» نتيجة المحدوديّة.

٧. «تمثّله»: مضارع معلوم من التفعيل، أو من التفعّل بحذف إحدى الياءين. والتفعّل قد يأتي للتعدية. أنظر: التعليقة للداماد، ص ١٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٩٥.

٨. في الاحتجاج: + «كون».

٩. ما بين المعقوفين أُضيف من «ف» والتوحيد والاحتجاج. والظاهر أنّ هذا السقط والخلل نشأ من الناسخ الأوّل. ونقل العلّامة المجلسي شرح قوله: «فإنّا لم نجد موهوماً» إلى قوله: «لبيانها ووجودها» من صدر المتألّهين بطوله، ثمّ قال: «وأقول: بناء أكثر التكلّفات على سقط وقع من الكليني رحمه الله أو النسّاخ». أنظر: مرآة العقول، ج ١، ص ٢٩١ - ٢٩٠.

١٠. في التوحيد: «من».

بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ؛ لِوُجُودِ الْمَصْنُوعِينَ وَالِاضْطِرَارِ إِلَيْهِمْ[١] أَنَّهُمْ مَصْنُوعُونَ، وَأَنَّ[٢] صَانِعَهُمْ غَيْرُهُمْ، وَلَيْسَ مِثْلَهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِثْلُهُمْ شَبِيهاً بِهِمْ فِي ظَاهِرِ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْلِيفِ، وَفِيمَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ[٣] مِنْ حُدُوثِهِمْ بَعْدَ إِذْ[٤] لَمْ يَكُونُوا، وَتَنَقُّلِهِمْ[٥] مِنْ صِغَرٍ إِلىٰ كِبَرٍ، وَسَوَادٍ إِلىٰ بَيَاضٍ، وَقُوَّةٍ إِلىٰ ضَعْفٍ، وَأَحْوَالٍ مَوْجُودَةٍ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلىٰ تَفْسِيرِهَا؛ لِبَيَانِهَا[٦] وَوُجُودِهَا».

قَالَ[٧] لَهُ[٨] السَّائِلُ: فَقَدْ حَدَدْتَهُ إِذْ أَثْبَتَّ وُجُودَهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «لَمْ أَحُدَّهُ، وَلٰكِنِّي أَثْبَتُّهُ؛ إِذْ[٩] لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مَنْزِلَةٌ».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ إِنِّيَّةٌ وَمَائِيَّةٌ[١٠]؟

قَالَ: «نَعَمْ، لَا يُثْبَتُ الشَّيْءُ إِلَّا بِإِنِّيَّةٍ وَمَائِيَّةٍ».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ[١١] كَيْفِيَّةٌ؟

١ / ٨٥ قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّ الْكَيْفِيَّةَ جِهَةُ الصِّفَةِ وَالْإِحَاطَةِ، وَلٰكِنْ لَابُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ[١٢] جِهَةِ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ نَفَاهُ، فَقَدْ أَنْكَرَهُ وَدَفَعَ رُبُوبِيَّتَهُ وَأَبْطَلَهُ، وَمَنْ شَبَّهَهُ بِغَيْرِهِ، فَقَدْ أَثْبَتَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْمَصْنُوعِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ الرُّبُوبِيَّةَ، وَلٰكِنْ لَا بُدَّ مِنْ

---

١. في التوحيد: «والاضطرار منهم إليه أثبت». وفي الاحتجاج: «والاضطرار منهم إليه» كلاهما بدل «والاضطرار إليهم».
٢. في «بر»: «أن كان».
٣. في «ب»: «إليهم».
٤. في حاشية «بح» والتوحيد والاحتجاج: «أن».
٥. في حاشية «ج»: «وعن تنقّلهم». وفي «بف، بر»: «وينقلهم».
٦. في التوحيد والاحتجاج: «لثباتها».
٧. في «بر» والوافي: «فقال».
٨. في «ج، ض، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد: - «له».
٩. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بف» والوافي، وهو المختار. وفي «بس» والمطبوع: «إذا».
١٠. في حاشية «ج»: «ماهيّة».
١١. في حاشية «ف»: «إنّ له».
١٢. في الوافي: «عن».

إِثْبَاتِ أَنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً[1] لَا يَسْتَحِقُّهَا غَيْرُهُ، وَلَا يُشَارَكُ[2] فِيهَا، وَلَا يُحَاطُ بِهَا، وَلَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ».

قَالَ السَّائِلُ: فَيُعَانِي[3] الْأَشْيَاءَ بِنَفْسِهِ؟

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «هُوَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يُعَانِيَ الْأَشْيَاءَ بِمُبَاشَرَةٍ وَمُعَالَجَةٍ؛ لِأَنَّ ذٰلِكَ صِفَةُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي لَا تَجِيءُ[4] الْأَشْيَاءُ لَهُ إِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ[5] وَالْمُعَالَجَةِ وَهُوَ مُتَعَالٍ[6]، نَافِذُ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ، فَعَّالٌ لِمَا يَشَاءُ[7]»[8].

---

١. في التوحيد: «ذات بلا كيفيّة» بدل «أنّ له كيفيّة».

٢. المجهول أرجح؛ لأنّ المعلوم يستلزم حذف المفعول به.

٣. «معاناة الشيء»: ملابسته ومباشرته وتحمّل التعب والمشقّة في فعله. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٦ (عنو).

٤. في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والتوحيد: «لايجيء».

٥. في «ب»: «بمباشرة».

٦. في التوحيد: «وهو تعالى».

٧. في «بح» وحاشية ميرزا رفيعا: «لما يريد».

٨. الحديث طويل، قطّعه الكليني رحمه الله، وأورد قطعة منه هنا، وصدره في الباب السابق، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠. وذكر تتمّة الحديث في موضعين آخرين من الكافي (: كتاب التوحيد، باب الإرادة أنّها من صفات الفعل، ح ٣٠٦؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٤) وكرّر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر و هو من الباب الأوّل، ح ٣٠٠، كما أشار إليه العلّامة الفيض الكاشاني في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم. وفي الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٣١، مرسلاً عن هشام بن الحكم إلى قوله: «لم يكن بين النفي والإثبات منزلة». راجع: التوحيد، ص ١٠٤، ح ٢؛ و ص ١٤٤، ح ١٠؛ و معاني الأخبار، ص ٨، ح ١ ـ الوافي، ج ١، ص ٣٢٧، ذيل ح ٢٥٦.

تنبيه: لهذا الحديث شرح للعلّامة الشيخ محمّد تقيّ الجعفريّ التبريزيّ قدّس سرّه، نقله عنه الغفّاري ﷺ في آخر الكافي المطبوع، ج ١، ص ٥٤٩ ـ ٥٥٤، ونحن نورده هنا لمزيد الفائدة، وهو قوله:

أمّا توضيح الحديث الشريف، فنقول مستعيناً بالله تبارك و تعالى: لمّا أجاب الإمام ﷺ عن سؤال الزنديق عن الدليل على ثبوته ووجوده بقوله ﷺ ـ في الحديث السادس من الباب السابق ـ: «وجود الأفاعيل التي دلّت على أنّ صانعاً صنعها...» إلى آخره، سأله السائل عن ماهيّته وحقيقته بقوله: ماهو؟ أقول: لا شكّ في أنّ الأذهان البشريّة دائمة التجسّس والتفحّص عمّا تدركه وتتعقّله من الأشياء، فكأنّها لا ترى بُدّاً من الوصول إلى حقائق

⇔

↵ أشياء قد سلّم بوجودها، وهذه الخاصّة العقلانيّة هي من أهمّ الأسباب في تكثّر المعلومات والمعقولات، وعلى هذه القاعدة الضرورية سأل السائل عن الحقيقة والماهيّة قياساً منه على سائر الحقائق، فأجابه الامام عليه السلام: «هو شيء بخلاف الأشياء».

أقول: قد ورد سلب المعاني المدركة عن الألفاظ المطلقة على الذات الأقدس جلّ شأنه في أبواب التوحيد والصفات والأسماء غير مرّة، فيمكن أن يقال: إنّه ـ مع دلالة العقل على ذلك ـ قد تواترت الأخبار والروايات في هذا المقام بحيث لا يمكننا الشكّ والتوقّف لا عقلاً ولا نقلاً في أنّ الألفاظ المطلقة عليه تعالى لا يمكن أن يراد بها ما نتعقّله من المعاني المتحصّلة عن المدركات المأخوذة من النفس المدرك والخارج المدرك؛ فإنّ جميعَ ما ندركه ونؤدّيه بالألفاظ المتعارفة محفوفٌ بوصمة الحدود والرسوم، وجلّ جناب الحقّ أن يكون محدوداً ومرسوماً.

قوله عليه السلام: «أرجع بقولي شيء إلى إثبات معنى» فكأنّ سلب جميع المعاني المحمولة على الشيء أوجب توهّم كون هذا الشيء ألفاظاً وحروفاً مجرّدة عن أيّ معنى معقول؛ إذ ما من معنى يمكن أن يطلق عليه الشيء قد صار مسلوباً منه، فأيّ معنى يكون لفظ الشيء مستعملاً فيه؟ فلذلك قال عليه السلام: لا أقصد بذلك أنّه لفظ محض بل «وأنّه شيء بحقيقة الشيئيّة، غير أنّه لا جسم ولا صورة ولا يُحَسّ ولا يُجَسّ ولا يُدرَك بالحواسّ الخمس»؛ فإنّه تعالى موجود بحقيقته غير المدركة؛ لأنّ جميع ما ندركه به بمنزلة مرآة محدودة لا تُري إلّا مرائي محدودة، فليس لنا أن نتجسّس ونتفحّص عنه كما نتفحّص عن حقائق سائر المدركات.

والحاصل أن الإدراك بأيّ آلة كانت لا يتعلّق بشيء إلاّ أن يستشرف عليه ويحدّه بمعانٍ يعلمها من الأجسام والصور وغيرها من المدركات، فلمّا لم يكن جلّ شأنه وعزّ سلطانه جسماً ولا صورة ولا غيرها، فلا تدركه الأوهام ولا تنقصه الدهور، ولا يغيّره الزمان؛ لوضوح أنّ النقصان والتغيّر إنّما يعرضان على ما من شأنه الحركة والسكون، وإذ لم يكن عزّ اسمه جسماً ولا جسمانيّاً فلم يكن معروضاً للنقصان والتغيّر. ومن هنا ينقطع السؤال عن كيفيّة كونه تعالى قبل خلق الممكنات منسوباً إليه الزمان، فإنّ الزمان إنّما ننتزعه من الحركة المستحيلة بالنسبة إلى فاقد المادّة والصورة بتمام معانيهما.

ثمّ سأل عن معنى إسناد السمع والبصر إليه تعالى، فقال عليه السلام: «هو سميع بصير: سميع بغير جارحة وبصير بغير آلة، بل يسمع بنفسه ويبصر بنفسه»، ولمّا استلزم السمعُ والبصر بالجارحة والآلة التركّبَ المتسحيل في شأنه تعالى إن كانت الجارحة والآلة داخليّة، والافتقارَ إلى الغير إن كانت خارجيّة، فقال عليه السلام: «إنّه يسمع بنفسه ويبصر بنفسه».

أقول: اعلم أنّ الصفات المستندة إلى الذات الأقدس على قسمين: أحدهما: الصفات الذاتيّة، وهي التي تشير ـ مع تعدّدها ـ إلى كمال الذات الواحد الأحد، فهي متعدّدة بحسب اللفظ والمفهوم، لا الحقيقة الواقعيّة، فنسبة هذا القسم من الصفات إلى الذات نسبة العبارات المختلفة إلى جمال واحد وكمال فارد. وثانيهما: الصفات ↵

ـ الفعليّة، وهي التي بنفسها لا تساوق الذات الواحد القديم؛ لأنّها متجدّدة ومتصرّمة، فلا يمكن أن تعرض على الذات غير المتغيّر، نعم القدرة عليها من الصفات الذاتيّة؛ فإنّ نفس الخلق والإحياء والإماتة والرزق والتكلّم وكذلك نفس السماع والبصر تستلزم متعلّقات حادثة مسبوقة بالإرادة. وبعبارة أوضح فعليّة هذه الصفات بنفسها مسبوقة بمشيئته وإرادته، وأمّا القدرة عليها جميعها فهي ذاتيّة، فقوله عليه السلام: «يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» ليس ناظراً إلى فعليّة تلك الصفات بنفسها.

قوله عليه السلام: «ليس قولي إنّه يسمع بنفسه ويبصر بنفسه، أنّه شيء والنفس شيء آخر»؛ لما ذكرناه من لزوم التركّب المستلزم للافتقار المستحيل في حقّه تعالى، «ولكن أردت عبارة عن نفسي؛ إذ كنت مسؤولاً»، ولا يمكن أن يجيب المجيب سائلاً إلاّ بما هو عليه من الشؤون والأطوار، وكذلك إفهاماً للسائل؛ إذ كان هو سائلاً ولابدّ من أن يجاب بما يستأنسه من المعاني والمدركات.

قوله عليه السلام: «فأقول: إنّه سميع بكلّه، لا أنّ الكلّ منه له بعض»؛ يعني عليه السلام: أنّ المراد بالكلّ المستفاد عن قوله: «بل يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» ليس ما يتوهّم من كونه بمعناه المتعارف المعهود؛ حيث إنّ الكلّ بهذا المعنى هو الهيئة المنتزعة عن اجتماع أجزاء والتئام أبعاض؛ لكي تستلزم التركّب لا محالة.

قوله عليه السلام: «ولكنّي أردت إفهامك والتعبير عن نفسي، وليس مرجعي في ذلك إلاّ إلى أنّه السميع البصير، العالم الخبير بلا اختلاف الذات ولا اختلاف المعنى» وهذه إشارة إلى ما دلّ عليه العقل والنقل من اتّحاد الذات والصفات الذاتيّة والقدرة على الصفات الفعليّة، وقد أشرنا إليه آنفاً فلا نعيده.

ثمّ كرّر السائل السؤال عن الماهيّة والحقيقة بقوله: «فما هو؟» ولا نعلم وجهاً لهذا التكرار إلاّ غموض المسألة وأنّ هذا المعنى لا يوافق أيّ معقول من المعقولات البشريّة، فأجابه الإمام عليه السلام بقوله: «هو الربّ والمعبود وهو الله»؛ حيث لم يتصوّر السائل من هذه الألفاظ حقيقة وماهيّة واضحة، فكأنّه قد توهّم أنّ هذا الموجود ليس من قبيل المعاني الواقعيّة فيكون مجرّد لفظ بلا معنى معقول، فلذلك كرّر الإمام ثانياً الجواب الماضي في الجمل السابقة بأنّه: «ليس قولي: الله، إثبات هذه الحروف: ألف ولام وهاء، ولا راء ولا باء، ولكن أرجع إلى معنى وشيء خالق الأشياء وصانعها» وفي نسخة الكافي بعد ذلك: ونعت هذه الحروف وهو المعنى» إلى آخره، والظاهر أنّه اشتباه من النسّاخ؛ إذ لا معنى صحيح لأن يكون المعنى نعتاً للحروف، بل الصحيح ما في التوحيد وهو: «وقعت عليه هذه الحروف» فيكون مقصوده سلام الله عليه ـ كما سبق في الجمل الماضية ـ أنّه تعالى حقيقة استعمل فيه الألفاظ.

قال السائل: «فإنّا لم نجد موهوماً إلاّ مخلوقاً». وهذا السؤال واضح قد مضى تفصيله آنفاً، قال أبو عبد الله عليه السلام: «لو كان ذلك كما تقول لكان التوحيد عنّا مرتفعاً؛ لأنّا لم نكلّف أن نعتقد غير موهوم»، الظاهر أنّ المراد بالتوحيد هنا أصل الوجود و الثبوت، لا ما يقابل التشريك بعد ثبوته، وحاصل الجواب: أنّه يمكننا التوجّه إلى مثل ذلك الوجود، ونحن أيضاً مكلّفون على مثل هذا التوجّه، ويدلّ عليه تصديقنا بوجوده أو عدمه أو الشكّ ـ

← فيه؛ فإنّ كلّ هذه التصديقات مستلزمة للتوجّه إليه، وإلاّ فما الذي نثبته أو ننفيه أو نشكّ فيه؟ نعم، هذا التوجّه لا يمكن أن يكون من طرق الحواسّ المحدّدة؛ لأنّها لا تؤدّي إلّا إلى محسوسات محدودة مشخّصة، فهي بمنزلة مرآة محدودة لا تُري إلاّ مرائي محدودة كما ذكرناه.

وتلخّص من جميع ما تقدّم من عدم مجيء قاعدة الصفات في حقّ الواجب جلّ وعلا، وكذلك من عدم إمكان وقوعه معقولاً بماهيّته وإمكان التوجّه إليه لا من طرق الحواسّ المحدّدة، أنّه: «لابدّ من إثبات صانع للأشياء خارج من الجهتين المذمومتين: إحداهما النفي؛ إذ كان النفي هو الإبطال والعدم، والجهة الثانية التشبيه؛ إذ كان التشبيه هو صفة المخلوق الظاهر التركيب والتأليف» فليعلم أنّ ما ذكره الإمام؈ هو إرشاد إلى آخر مراتب التوجّه في هذا المقام، فإنّا لم نعثر من الفلاسفة والحكماء في هذ الباب إلى شيء يقنع به العقول الفعّالة؛ فإنّ كلّ ما ذكروه في هذا المقام يستلزم أسئلة لا يجاب عنها جواباً كافياً، فلابدّ لنا حينئذٍ أن نسترشد بقوله؈: «فلم يكن بدّ من إثبات الصانع؛ لوجود المصنوعين، والاضطرارُ منهم إليه أثبت أنّهم مصنوعون وأنّ صانعهم غيرهم وليس مثلهم؛ إذ كان مثلهم شبيهاً بهم في ظاهر التركيب والتأليف وفيما يجري عليهم من حدوثهم بعد أن لم يكونوا»، فهذا هو من المرتكزات الأوّليّة في الأذهان من أنّ ما بالغير لا بدّ وأن ينتهي إلى ما بالذات، وأنّ ما يكون نسبة الوجود والعدم إليه على حدّ سواء، يحتاج في ترجّحه إلى مرجّح.

ثمّ قال السائل: «فقد حدّدته إذ أثبتَّ وجوده»؛ الظاهر أنّ السائل لم يكن يحفظ ما يقوله الإمام؈ جواباً لسؤالاته؛ لأنّه؈ قد صرّح واستدلّ على استحالة تحديده، ومن المعلوم أن الحدود والتشخّصات إنّما تكون من قبل الماهيّات، لا أنّ الوجود بمجرّده يستلزمها؛ ولذلك أجابه؈: «لم أحدّه ولكنّي أثبتّه؛ إذ لم يكن بين النفي والإثبات منزلة»؛ يعني؈ حيث لم يمكن لنا النفي ولا التشبيه بسائر المخلوقات فيجب لنا الإذعان بوجوده وثبوته فقطّ.

قال له السائل: «فله إنّيّة ومائيّة؟». قال: «نعم لا يثبت الشيء إلاّ بإنّيّة ومائيّة».

أقول: ليس المقصود بالإنّيّة والمائيّة في المقام ما اصطلحنا عليه في علم المعقول، المطلق على جميع الممكنات في قولنا: كلُّ ممكن زوجٌ تركيبيٌّ، بل اللازمُ بقرينة المعاني المذكورة المثبتة لبساطته وعدم معلوليّته جلّ وعلا أنْ يراد بهما الحقيقة والوجود، ولكن لا بمعنى الماهيّة المنتزعة عن الجنس والفصل المستلزمين للتركّب ونسبتهما، أي نسبة الإنّيّة والمائيّة في المقام إليه تعالى نظير نسبة الصفات الذاتيّة إلى الذات في كونهما مشيرين إلى حقيقة واحدة كما ذكر.

قال له السائل «فله كيفيّة؟». قال: «لا لأنَّ الكيفيّة جهة الصفة والإحاطة» وكلٌّ منهما ينافي بساطته وقاهريّته المطلقتين، وأمّا من جهة أنّ التكيّف بكيف يستلزم توصيفه وإحاطة الواصفين به من ذلك الوجه، وهذا الوجه بقرينة الجمل الآتية أقرب إلى سياق الكلام.

قوله؈: «ولكن لابدّ من إثبات أنّ له كيفيّة لا يستحقّها غيره ولا يشارك فيها ولا يحاط بها ولا يعلمها غيره»، ←

٢٢٨ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: أَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللهَ شَيْءٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُخْرِجُهُ[1] مِنَ[2] الْحَدَّيْنِ: حَدِّ التَّعْطِيلِ، وَحَدِّ التَّشْبِيهِ»[3].

٣ ـ بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ[4] إِلَّا بِهِ

٢٢٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[5]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

← وقد بيّن الإمام عليه السلام فيما مضى من الحديث ما يكون وجهاً ومستنداً لما ذكره هنا، ومجمل ما ذكره عليه السلام في جميع الموارد أنّه إمّا أن لا نسند عليه تعالى شيئاً من الصفات المتعارفة، وإمّا أن نخصّها بمعانٍ لا يشارك فيها أيّ موجود سواه.

قال السائل: «فيعاني الأشياء بنفسه؟». قال أبو عبد الله عليه السلام: «هو أجلّ من أن يعاني الأشياء بمباشرة ومعالجة؛ لأنّ ذلك صفة المخلوق الذي لا تجيء الأشياء له إلّا بالمباشرة والمعالجة. وهو متعال، نافذ الإرادة والمشيئة، فعّال لما يشاء». قد سبق الكلام في حقيقة كونه تعالى سميعاً وبصيراً بنفسه، فإن أُريد بالمعاينة ما يساوق البصر، فالكلام عين الكلام من جهة كون القدرة عليه من الصفات الذاتيّة ومن جهة كون نفس الصفات من الصفات الفعليّة فراجع؛ وإن كان مقصوده عليه السلام بالمعاينة نفس العلم، فعدم احتياجه إلى المعالجة والمباشرة أوضح. ولكنّ الأوفق لسياق الكلام هو الوجه الأوّل؛ لأنّ اتّصافه جلّ شأنه بالصفات الفعليّة إنّما يكون منتزعاً من أفعاله الخارجيّة المسبوقة لمشيئته وإرادته تعالى، بخلاف الصفات الذاتيّة.

١ . في «ض، بح، بر، بس» والتعليقة للداماد: «تخرجه».

٢ . في «ف، بس» وشرح صدر المتألّهين: «عن».

٣ . التوحيد، ص ١٠٤، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٨، ح ٢، بسنده فيهما عن أحمد بن محمّد بن خالد. راجع: معاني الأخبار، ص ٢١٢، ح ١؛ وصفات الشيعة، ص ٤٨ . الوافي، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩.

٤ . في حاشية «ج، ض»: + «الله».

٥ . الخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبي عمير، عن محمّد بن حمران. وهو الظاهر؛ فإنّا لم نجد رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن حمران مباشرةً في شيءٍ من الأسناد والطرق. بل روى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير وابن أبي نجران كتاب محمّد بن حمران، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤١٨، الرقم ٦٣٨.

فعليه، الظاهر سقوط الواسطة بين أحمد بن محمّد و بين ابن حمران في ما نحن فيه.

حُمْرَانَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ السَّكَنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ، وَالرَّسُولَ بِالرِّسَالَةِ، وَأُولِي الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ[١] بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ»[٢].

وَمَعْنىٰ قَوْلِهِ[٣] عليه السلام: «اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ» يَعْنِي أَنَّ اللهَ خَلَقَ الْأَشْخَاصَ وَالْأَنْوَارَ[٤] وَالْجَوَاهِرَ وَالْأَعْيَانَ، فَالْأَعْيَانُ[٥]: الْأَبْدَانُ[٦]، وَالْجَوَاهِرُ: الْأَرْوَاحُ[٧]، وَهُوَ[٨] - جَلَّ وَعَزَّ - لَا يُشْبِهُ جِسْماً وَلَا رُوحاً[٩]، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِي خَلْقِ الرُّوحِ الْحَسَّاسِ الدَّرَّاكِ أَمْرٌ[١٠] وَلَا سَبَبٌ، هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِخَلْقِ[١١] الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَامِ، فَإِذَا نَفىٰ[١٢] عَنْهُ الشَّبَهَيْنِ: شَبَهَ الْأَبْدَانِ، وَشَبَهَ الْأَرْوَاحِ، فَقَدْ عَرَفَ اللهَ بِاللهِ، وَإِذَا شَبَّهَهُ[١٣] بِالرُّوحِ أَوِ الْبَدَنِ[١٤] أَوِ النُّورِ، فَلَمْ يَعْرِفِ اللهَ بِاللهِ.[١٥]

٢٣٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ

---

١ . في التوحيد وشرح المازندراني: - «بالأمر».

٢ . التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى ـ الوافي، ج ١، ص ٣٣٧، ح ٢٦٣.

٣ . «ومعنى قوله». هذا كلام الإمام الصادق عليه السلام عند صدر المتألّهين، وكلام الكليني عند غيره؛ لأنّ الصدوق رواه عن عليّ بن أحمد أنّه قال: سمعت محمّد بن يعقوب يقول: معنى قوله عليه السلام ...؛ ولما حكاه السيّد الداماد عن بعض النسخ: «قال الكليني: ومعنى قوله ...». اُنظر شروح الكافي.

٤ . في التوحيد: «الألوان».

٥ . في «ض» وشرح صدر المتألّهين: - «فالأعيان». وفي حاشية «ف»: «والأعيان».

٦ . في حاشية «ف، بف» وشرح صدر المتألّهين: «والأبدان».

٧ . في حاشية «ف» وشرح المازندراني: «والأرواح».

٨ . في حاشية «ض»: «الله».

٩ . في «بس»: «روحاً ولا جسماً».

١٠ . في التوحيد: «أثر».

١١ . في التوحيد: «يخلق».

١٢ . في التوحيد: «فمن نفى».

١٣ . في التوحيد: «ومن شبّهه». وفي «ف، بح»: «وإذا شبّه».

١٤ . في «ب»: «والبدن».

١٥ . التوحيد، ص ٢٨٨، ح ٥: «عن عليّ بن أحمد، قال: سمعت محمّد بن يعقوب يقول: معنى قوله ...».

عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ[١] بْنِ قَيْسِ بْنِ سِمْعَانَ بْنِ أَبِي رُبَيْحَةَ مَوْلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ:

١ / ٨٦ سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؑ: بِمَ[٢] عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ[٣]: «بِمَا عَرَّفَنِي نَفْسَهُ». قِيلَ: وَكَيْفَ عَرَّفَكَ نَفْسَهُ؟ قَالَ[٤]: «لَا يُشْبِهُهُ[٥] صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ بِالْحَوَاسِّ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ[٦]، قَرِيبٌ فِي بُعْدِهِ، بَعِيدٌ[٧] فِي قُرْبِهِ، فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ[٨]، وَلَا يُقَالُ: شَيْءٌ فَوْقَهُ، أَمَامَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ: لَهُ أَمَامٌ، دَاخِلٌ فِي الْأَشْيَاءِ لَاكَشَيْءٍ دَاخِلٍ فِي شَيْءٍ[٩]، وَخَارِجٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَاكَشَيْءٍ خَارِجٍ مِنْ شَيْءٍ[١٠]، سُبْحَانَ مَنْ هُوَ هٰكَذَا وَلَا هٰكَذَا غَيْرُهُ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ مُبْتَدَأٌ[١١]»[١٢].

---

١. عليّ بن عقبة في رواتنا، هو عليّ بن عقبة بن خالد الأسدي، كما في رجال النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧١٠، ولم يثبت في نسبه ما ورد في السند. وأمّا ابن عقبة قيس بن سمعان، فهو صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي رُبَيْحَة مولى رسول الله ﷺ. كما في رجال النجاشي، ص ٢٠٠، الرقم ٥٣٢، ورجال البرقي، ص ٢٧.
والظاهر وقوع التصحيف في ما نحن فيه، والصواب: «صالح بن عقبة» بدل «عليّ بن عقبة».
يؤيّد ذلك أنّ الخبر رواه أحمد بن محمّد بن خالد في المحاسن، ص ٢٣٩، ح ٢١٧ عن بعض أصحابنا عن صالح بن عقبة عن قيس بن سمعان عن أبي زبيحة مولى رسول الله ﷺ رفعه قال. وهذا السند نفسه لايخلو من خللٍ يظهر بالتأمّل فيه، ولذا جعلناه مؤيّداً.
هذا. وقد اختلفت النسخ في لفظة: «رُبَيْحَة»؛ من «زبيجة»، «زبيخة»، «زُنيجة» و «زيحه»، ولكن لم نجد في ما تتبّعنا، من هذه العناوين إلّا «رُبَيْحة»؛ فقد ذكر البلاذري في أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٨٥، «رُبَيحة» في جملة إماء النبيّ ﷺ اللائي قد أعتقهنّ رسول الله ﷺ. وذكر العسقلاني في الإصابة، ج ٨، ص ١٣٢، الرقم ١١١٦٩، «رُبيحة مولاة رسول الله»، والظاهر اتّحادهما.

٢. في «بح» والمحاسن: «بما».

٣. في المحاسن والتوحيد: «فقال».

٤. في «ب، ج، ض، بح، بس» والمحاسن والتوحيد: «فقال».

٥. في المحاسن والتوحيد: «لاتشبهه».

٦. في المحاسن: «بالقياس».

٧. في «ف»: «وبعيد».

٨. في المحاسن: + «ولا يقال شيء تحته وتحت كلّ شيء».

٩. في «بس»: «الأشياء». وفي المحاسن والتوحيد: «لاكشيء في شيء داخل».

١٠. في المحاسن والتوحيد: «لاكشيء من شيء خارج».

١١. الجملة إمّا مبتدأ وخبر، أو معطوفة على «هكذا»، أو حاليّة. أنظر شروح الكافي.

١٢. المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٧، وفيه: «عن بعض أصحابنا، عن صالح بن عقبة، عن ←

٢٣١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام : إِنِّي نَاظَرْتُ قَوْماً، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللهَ ـ جَلَّ جَلَالُهُ ـ أَجَلُّ وَأَعَزُّ[١] وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْعِبَادُ[٢] يُعْرَفُونَ[٣] بِاللهِ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ[٤] اللهُ».[٥]

٤ ـ بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ

٢٣٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْهَمْدَانِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ، فَقَالَ: «الْإِقْرَارُ بِأَنَّهُ لَا إِلٰهَ غَيْرُهُ، وَلَا شِبْهَ[٦] لَهُ وَلَا نَظِيرَ[٧]، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ مُثْبَتٌ، مَوْجُودٌ غَيْرُ فَقِيدٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»[٨].

← قيس بن سمعان، عن أبي زبيحة». وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي؛ • الوافي، ج ١، ص ٣٤٠، ح ٢٦٤.

١ . في «ب، ض، ف، بر، بس، بف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والكافي، ح ٤٣٥ و ح ٤٩٧ والتوحيد: - «وأعزّ».

٢ . في الكافي، ح ٤٣٥ و ح ٤٩٧: «الخلق».

٣ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢٣: «قوله: يعرفون، بصيغة المجهول وهو الظاهر. أو المعلوم، أي العباد يعرفون الأشياء بالله».

٤ . في «بح»: «يرحمك». وفي الكافي، ح ٤٣٥ و ٤٩٧: «قال: صدقت» بدل «فقال رحمك الله».

٥ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٥؛ و باب فرض طاعة الأئمّة عليهم السلام، ح ٤٩٧، وفيهما مع زيادة في آخره. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١ بسنده عن الكليني • الوافي، ج ١، ص ٣٤١، ح ٢٦٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٣٣٥٣٢.

٦ . في حاشية «بف» والعيون: «لا شبيه».

٧ . في «ب، ض، ف، و، بر» والعيون وشرح صدر المتألّهين: + «له».

٨ . التوحيد، ص ٢٨٣، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٣٣، ح ٢٩، بإسناده فيهما عن عليّ بن إبراهيم. كفاية الأثر، ص ٢٦١، بسند آخر مع اختلاف وزيادة في أوّله وآخره • الوافي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٢٦٦.

٢٣٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ طَاهِرِ بْنِ حَاتِمٍ فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ[١]:
أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الرَّجُلِ : مَا الَّذِي لَا يُجْتَزَأُ فِي مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ بِدُونِهِ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «لَمْ يَزَلْ عَالِماً وَسَامِعاً وَبَصِيراً، وَهُوَ الْفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ».

وَسُئِلَ[٢] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الَّذِي لَا يُجْتَزَأُ بِدُونِ ذٰلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ، فَقَالَ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ[٣] شَيْءٌ، لَمْ يَزَلْ عَالِماً، سَمِيعاً، بَصِيراً»[٤].

٢٣٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[٥]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ

---

١ . طاهر بن حاتم، هو طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني، كان مستقيماً ثمّ تغيّر وأظهر القول بالغلوّ، على حدّ تعبير الشيخ الطوسي في فهرسته، وكان فاسد المذهب ضعيفاً وقد كانت له حال استقامة، على حدّ تعبير ابن الغضائري في رجاله. فالمراد من «حال استقامته»، قبل فساد مذهبه وإظهاره القول بالغلوّ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٥٥، الرقم ٣٧٠؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٧١، الرقم ٧٤.
هذا، وقد روى الشيخ الصدوق مضمون الخبر في التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٤، بسنده عن محمّد بن علي الطاحي - والصواب الطلحي كما سيظهر - عن طاهر بن حاتم بن ماهويه قال كتبت إلى الطيّب - يعني أبا الحسن موسى عليه السلام - والمذكور في البحار، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٥، من دون لفظة «موسى» وهو الظاهر وأنّ المراد من «الرجل» في ما نحن فيه ومن «الطيّب» في سند التوحيد هو أبوالحسن الثالث عليه السلام؛ فقد أورد ابن إدريس في مستطرفات السرائر، ص ٥٨٤، في مسائل أصحابنا أبا الحسن علي بن محمّد بن علي بن موسى، ما ذكره محمّد بن علي بن عيسى عن طاهر قال: كتبت إليه. ومحمّد بن علي بن عيسى هو القمّي كان أبوه يعرف بالطلحي ولمحمّد بن علي هذا مسائل أشار إليها النجاشي في كتابه، ص ٣٧١، الرقم ١٠١٠ والشيخ في فهرسته، ص ٤١٩، الرقم ٦٤١.
أضف إلى ذلك أنّ لفظة «الرجل» في ما أُطلق وأُريد منه المعصوم ولفظة «الطيّب» في أسنادنا منصرف إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام. وهذا يظهر لمن تتبّع الأسناد وتأمّل في موارد استعمال هذين اللفظين.

٢ . «وسئل» إمّا من تتمّة المكاتبة، أو حديث آخر مرسل والراوي غير معلوم، أو من رواية طاهر بن حاتم في حال استقامته مرفوعاً. أُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٠٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٨٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٣٤٤؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٢.

٣ . في «بح»: «لم يشبهه».

٤ . التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٤، بسند آخر عن طاهر بن حاتم، مع اختلاف • الوافي، ج ١، ص ٣٤٤، ح ٢٦٧.

٥ . في «بح»: «محمّد بن الحسن». وهو سهو؛ فقد روى محمّد بن الحسين عن الحسن بن عليّ بن يوسف

←

بْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَمْرَ اللهِ كُلَّهُ عَجِيبٌ[١] إِلَّا[٢] أَنَّهُ قَدِ احْتَجَّ عَلَيْكُمْ بِمَا قَدْ[٣] عَرَّفَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ»[٤].

٥ ـ بَابُ الْمَعْبُودِ[٥] ١ / ٨٧

٢٣٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ[٦]، وَ[٧]عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَبَدَ اللهَ بِالتَّوَهُّمِ[٨]، فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ دُونَ الْمَعْنىٰ، فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ وَالْمَعْنىٰ، فَقَدْ أَشْرَكَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنىٰ بِإِيقَاعِ

← بعناوينه المختلفة في بعض الأسناد، ولم نجد رواية محمّد بن الحسن ـ والمراد به في هذه الطبقة هو الصفّار ـ عنه في مورد، بل ورد في بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ١٤ روايته عن الحسين بن عليّ بن يوسف ـ وفي بعض النسخ المعتبرة: «الحسن» بدل «الحسين» ـ بواسطتين. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٦.

١. في «ج، ض، بر، بف» وحاشية «بح» والوافي: «عجب». و«العجيب»: الأمر العظيم الغريب المخفيّ سببه؛ فإنّ التعجّب ممّا خفي سببه ولم يُعلَم. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٨٤ (عجب)؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٢.

٢. هكذا في «ألف، ض، و، بر» وحاشية «بح». ويمكن كونه بفتح الهمزة وتخفيف اللام. وفي التعليقة للداماد: «ألا، بفتح الهمزة وبالتخفيف على أنّها للتنبيه. وإلّا، بالكسر والتشديد على أنّها للاستثناء، أو بمعنى لكن للاستدراك». واستبعد الأخيرين المازندراني في شرحه، ج ٣، ص ١٢٥.

٣. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: - «قد».

٤. الوافي، ج ١، ص ٥٥٢، ح ٤٥٦.

٥. في حاشية «ج»: «المعرفة». وفي «بر»: + «والاسم والمسمّى».

٦. في «ف»: «عليّ بن رئاب».

٧. في التوحيد: - «و».

٨. في شرح صدر المتألّهين، ص ٢٢٥: «المراد من التوهّم أحد معنيين: إمّا الاعتقاد المرجوح، أو نفس الوهم الذي في الوهم والذهن، بأن يعتقد أنّ المعبود هو الأمر المتصوّر المرتسم في الذهن؛ ولا شكّ أنّ هذا الاعتقاد كفر، وكذا التوهّم الذي لم يبلغ حدّ الإذعان». ونحوه في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٢٨٩؛ وشرح المازندراني، ج ٣، ص ١٢٦؛ والوافي، ج ١، ص ٣٤٣؛ ومرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٣.

الْأَسْمَاءِ[١] عَلَيْهِ بِصِفَاتِهِ[٢] الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، فَعَقَدَ عَلَيْهِ قَلْبَهُ، وَنَطَقَ بِهِ لِسَانُهُ فِي سَرَائِرِهِ[٣] وَعَلَانِيَتِهِ، فَأُولٰئِكَ أَصْحَابُ[٤] أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَقّاً».

● وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أُولٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً»[٥].

٢٣٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ أَسْمَاءِ اللهِ وَاشْتِقَاقِهَا: اللهُ[٦] مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟

قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا هِشَامُ، اللهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلٰهٍ[٧]، وَالْإِلٰهُ[٨] يَقْتَضِي مَأْلُوهاً، وَالِاسْمُ غَيْرُ الْمُسَمّىٰ، فَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ دُونَ الْمَعْنىٰ، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً؛ وَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ وَالْمَعْنىٰ، فَقَدْ كَفَرَ[٩] وَعَبَدَ اثْنَيْنِ[١٠]؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنىٰ دُونَ الِاسْمِ، فَذَاكَ التَّوْحِيدُ، أَ فَهِمْتَ يَا هِشَامُ؟».

قَالَ: فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: «إِنَّ[١١] لِلّٰهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ[١٢] اسْماً، فَلَوْ كَانَ الِاسْمُ هُوَ

---

١ . في «بر»: «الاسم».

٢ . «بصفاته» متعلّق بـ: «عبد»، أو حال عن فاعله، أو عن مفعوله، أو حال عن الأسماء. شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٢٧.

٣ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «في سرّ أمره». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «في سريرته».

٤ . في شرح صدر المتألّهين: «فأولئك من شيعة».

٥ . التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٢، بسنده عن محمّد بن عيسى بن عبيد ـ الوافي، ج ١، ص ٣٤٥، ح ٢٦٨؛ و ص ٣٤٦، ح ٢٦٩.

٦ . «الله» كأنّه وقع بدلاً عن «أسماء الله» أو عطف بيان لها. أي سأل عن «الله» ممّا هو مشتقّ. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٣٦.

٧ . في «بح» وحاشية «ض»: «ألَهَ». والإله: المعبود. ويحتمل أن يقرأ «ألِهَ» بمعنى سَكَن؛ لسكون القلوب إليه، أو بمعنى فزع؛ لفزع العابد إليه في النوائب، أو بمعنى ولع؛ لولع العباد إليه بالتضرّع في الشدائد، أو بمعنى تحيّر؛ لتحيّر الأوهام فيه. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٣٠، مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٤.

٨ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «وإله».

٩ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد والوسائل: «فقد أشرك».

١٠ . في التوحيد: «الاثنين».

١١ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: - «إنّ».

١٢ . في الكافي، ح ٣١٣ والتوحيد: «تسعون».

الْمُسَمّىٰ، لَكَانَ كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا[١] إِلٰهاً، وَلٰكِنَّ اللهَ مَعْنىً يُدَلُّ عَلَيْهِ بِهٰذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ؛ يَا هِشَامُ، الْخُبْزُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ[٢]، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ[٣]، وَالثَّوْبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالنَّارُ اسْمٌ لِلْمُحْرِقِ، أَ فَهِمْتَ يَا هِشَامُ، فَهْماً تَدْفَعُ بِهِ وَتُنَاضِلُ بِهِ[٤] أَعْدَاءَنَا وَالْمُتَّخِذِينَ[٥] مَعَ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ غَيْرَهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللهُ بِهِ، وَثَبَّتَكَ يَا هِشَامُ».

قَالَ هِشَامٌ[٦]: فَوَ اللهِ، مَا قَهَرَنِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ[٧] حَتّىٰ[٨] قُمْتُ مَقَامِي هٰذَا.[٩]

٢٣٧ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، أَوْ قُلْتُ لَهُ: جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ، نَعْبُدُ الرَّحْمٰنَ الرَّحِيمَ الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ عَبَدَ الِاسْمَ دُونَ الْمُسَمّىٰ بِالْأَسْمَاءِ، فَقَدْ أَشْرَكَ وَكَفَرَ ١/ ٨٨
وَجَحَدَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً، بَلِ اعْبُدِ[١٠] اللهَ[١١] الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ ـ الْمُسَمّىٰ بِهٰذِهِ الْأَسْمَاءِ ـ دُونَ الْأَسْمَاءِ؛ إِنَّ الْأَسْمَاءَ صِفَاتٌ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ[١٢]»[١٣].

---

١ . في التوحيد: + «هو».
٢ . في حاشية «ج»: «المأكول».
٣ . في حاشية «ج»: «المشروب».
٤ . في «بر»: «تفاضل به». وفي التوحيد: «تنافر» بدل «تناضل به». و«تُناضِلُ ـ أو ـ تَناضَلُ به أعداءنا»: أي تجادل وتخاصم وتدافع وتغلبهم به. أُنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٦٥ (نضل).
٥ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: «الملحدين». وفي التوحيد: «الملحدين في الله والمشركين».
٦ . في الكافي، ح ٣١٣: - «هشام».
٧ . في التوحيد: + «حينئذٍ».
٨ . في حاشية «ج، بر»: «حين».
٩ . الكافي، كتاب التوحيد، باب معاني الأسماء واشتقاقها، ح ٣١٣. وفي التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٣ بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٧٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٣، ح ٣٤٩٤٨.
١٠ . في شرح المازندراني: «اعبُد، يحتمل أن يكون أمراً، وأن يكون متكلّماً وحده».
١١ . في شرح المازندراني: - «الله».
١٢ . في «ب، ض، بح»: + «تعالى».
١٣ . الوافي، ج ١، ص ٣٤٨، ح ٢٧١.

٦ ـ بَابُ الْكَوْنِ وَالْمَكَانِ

٢٣٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ[1] أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ مَتىٰ كَانَ؟ فَقَالَ[2]: «مَتىٰ لَمْ يَكُنْ حَتّىٰ أُخْبِرَكَ مَتىٰ كَانَ؟ سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَرْداً صَمَداً، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً»[3].

٢٣٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلىٰ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام مِنْ وَرَاءِ نَهَرِ بَلْخَ، فَقَالَ: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَإِنْ أَجَبْتَنِي فِيهَا بِمَا عِنْدِي، قُلْتُ بِإِمَامَتِكَ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ[4] عليه السلام: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ».

فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتىٰ كَانَ[5]؟ وَكَيْفَ كَانَ؟ وَعَلىٰ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ اعْتِمَادُهُ؟

---

١ . في «بس»: «نافع بن الأرزق». وهو سهو.
والظاهر أنّ نافعاً هذا هو نافع بن الأزرق الحَروي الخارجي الذي جاء إلى أبي جعفر عليه السلام فجلس بين يديه فسأله عن مسائل. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ٣٣٦، الرقم ٨٩٩١؛ الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٦٤.

٢ . في التوحيد: «فقال له: ويلك أخبرني أنت».

٣ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٠٨: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي وأبي منصور، عن أبي الربيع. تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٣٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع زيادة في أوّلهما هكذا: «عن أبي حمزة الثمالي عن أبي الربيع قال: حججنا مع أبي جعفر في السنة التي كان حجّ فيها هشام بن عبدالملك وكان معه نافع مولى عمر بن الخطّاب، فنظر نافع إلى أبي جعفر عليه السلام في ركن البيت وقد اجتمع عليه الناس فقال نافع: يا أمير المؤمنين عليه السلام ...». التوحيد، ص ١٧٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب ـ الوافي، ج ١، ص ٣٤٩، ح ٢٧٢.

٤ . في «ض»: + «الرضا».

٥ . في التوحيد والعيون: «أين كان». قال المازندراني: «و الأظهر بالنظر إلى الجواب: «أين» بدل «متى»، وهو ←

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ[١] ﷺ: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - أَيَّنَ الأَيْنَ بِلَا أَيْنٍ، وَكَيَّفَ الْكَيْفَ بِلَا كَيْفٍ، وَكَانَ اعْتِمَادُهُ عَلىٰ قُدْرَتِهِ».

فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَبَّلَ[٢] رَأْسَهُ، وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وَأَنَّ عَلِيّاً وَصِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالْقَيِّمُ بَعْدَهُ بِمَا قَامَ[٣] بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَنَّكُمُ الأَئِمَّةُ الصَّادِقُونَ، وَأَنَّكَ الْخَلَفُ[٤] مِنْ بَعْدِهِمْ.[٥]

٢٤٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتىٰ كَانَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّمَا يُقَالُ لِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ[٦]: مَتىٰ كَانَ؛ إِنَّ رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - كَانَ وَلَمْ يَزَلْ حَيّاً[٧] بِلَا كَيْفٍ - وَلَمْ يَكُنْ لَهُ «كَانَ»[٨]، وَلَا كَانَ لِكَوْنِهِ كَوْنٌ[٩] كَيْفٍ، وَلَا كَانَ لَهُ

← سؤال عن حالة تعرض الشيء بسبب نسبته إلى مكانه وكونه فيه، فكأنّ «متى» وقع سهواً من الناسخ». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٤٦؛ الوافي، ج ١، ص ٣٥٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٨.

١. في «ض»: + «الرضا».

٢. في «بح»: «وقبّل».

٣. في «ج، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار: «أقام». وفي حاشية «بف»: «أتى».

٤. في شرح المازندراني: «الخَلَف: ما جاء بعد آخر، وإذا أُطلق يراد به خلف الصدق سيّما إذا كان ذلك الآخر معروفاً به». ويقرأ بتسكين اللام أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٦٥ (خلف).

٥. التوحيد، ص ١٢٥، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٧، ح ٦، بسنده فيهما عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر .الوافي، ج ١، ص ٣٥٠، ح ٢٧٣؛ البحار، ج ٤٩، ص ١٠٤، ح ٣١.

٦. في التوحيد، ص ١٧٣: + «فكان».

٧. في التوحيد، ص ١٧٣: «كان لم يزل حيّاً» بدل «كان ولم يزل حيّاً».

٨. عند المازندراني «كان» مفصولة عن «لم يكن» وابتداء كلام، والواو في «ولم يكن» للعطف التفسيري أو للحال أي ولم يكن الكيف ثابتاً له. و«كان» الثانية ناقصة حال عن اسم «كان» الأُولى. وعند المجلسي «كان» اسم «لم يكن»؛ لأنّ «كان» للزمان والمراد هنا نفي الزمان. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٠٩.

٩. في التوحيد، ص ١٧٣: - «كون». وقال المجلسي: «وليس في التوحيد لفظ «كون» في البين، وهو الظاهر».

أَيْنَ، وَلَا كَانَ فِي شَيْءٍ، وَلَا كَانَ عَلىٰ شَيْءٍ، وَلَا ابْتَدَعَ لِمَكَانِهِ[١] مَكَاناً، وَلَا قَوِيَ بَعْدَ مَا
١/ ٨٩ كَوَّنَ الْأَشْيَاءَ[٢]، وَلَا كَانَ ضَعِيفاً قَبْلَ أَنْ يَكَوِّنَ شَيْئاً، وَلَا كَانَ مُسْتَوْحِشاً قَبْلَ أَنْ يَبْتَدِعَ
شَيْئاً، وَلَا يُشْبِهُ شَيْئاً مَذْكُوراً[٣]، وَلَا كَانَ خِلْواً مِنْ[٤] الْمُلْكِ[٥] قَبْلَ إِنْشَائِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُ خِلْواً بَعْدَ ذَهَابِهِ، لَمْ يَزَلْ حَيّاً بِلَا حَيَاةٍ، وَمَلِكاً قَادِراً قَبْلَ أَنْ يُنْشِئَ شَيْئاً، وَمَلِكاً جَبَّاراً بَعْدَ إِنْشَائِهِ لِلْكَوْنِ؛ فَلَيْسَ لِكَوْنِهِ كَيْفٌ، وَلَا لَهُ أَيْنٌ، وَلَا لَهُ حَدٌّ، وَلَا يُعْرَفُ بِشَيْءٍ يُشْبِهُهُ، وَلَا يَهْرَمُ لِطُولِ الْبَقَاءِ، وَلَا يَصْعَقُ[٦] لِشَيْءٍ، بَلْ لِخَوْفِهِ[٧] تَصْعَقُ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا[٨]، كَانَ حَيّاً بِلَا حَيَاةٍ حَادِثَةٍ[٩]، وَلَا كَوْنٍ مَوْصُوفٍ، وَلَا كَيْفٍ[١٠] مَحْدُودٍ، وَلَا أَيْنٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ[١١]، وَلَا مَكَانٍ جَاوَرَ شَيْئاً، بَلْ حَيٌّ يُعْرَفُ[١٢]، وَمَلِكٌ لَمْ يَزَلْ لَهُ الْقُدْرَةُ وَالْمُلْكُ[١٣]، أَنْشَأَ مَا شَاءَ حِينَ[١٤]

---

١. المكان الأوّل إمّا مصدر، والمراد: أنّه ما أوجد لكونه مكانا، أو لم يجعل لمرتبة جلاله مكاناً يحصره، وحدّاً يحدّه؛ وإمّا بمعنى المنزلة؛ وإمّا بمعناه المعروف، والمراد: ليس له مكان عرفي ليكون مكاناً له؛ إذ يكون الكلام لدفع توهّم أنّ له مكاناً بأنّه ليس لمكانه المزعوم وهو مخلوق مكان، فالخالق أولى بعدمه. و في التوحيد، ص ١٧٣: «لكونه» بدل «لمكانه». اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢١٠؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣١٠.

٢. في التوحيد، ص ١٧٣: «شيئاً».

٣. في التوحيد، ص ١٧٣: «مكوّناً».

٤. في التوحيد، ص ١٧٣: + «القدرة على».

٥. عند صدر المتألّهين والمجلسي «المُلك» بالضمّ، بمعنى السلطنة. وعند المازندراني ـ على ما يظهر ـ «المِلك» بالكسر.

٦. في حاشية «ج، بح»: «يضعف». و«لا يصعق لشيء»: أي لايموت، أو لا يُغشى عليه للخوف من شيء؛ من «الصَعْق» وهو ما يُغشى على الإنسان من صوت شديد يسمعه، وربّما مات منه، ثمّ استعمل في الموت كثيراً. اُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٢ (صعق).

٧. في التوحيد، ص ١٧٣: «ولا يخوّفه شيء» بدل «بل لخوفه».

٨. في التوحيد، ص ١٧٣: + «من خيفته».

٩. في التوحيد، ص ١٧٣: «عارية».

١٠. في حاشية «بر»: «كونٍ».

١١. في التوحيد، ص ١٧٣: «لا أثر مقفوّ» بدل «لا أين موقوف عليه».

١٢. «يعرف» إمّا مجهول، أي معروف عند اُولي الألباب. وإمّا معلوم، أي يعرف الأشياء بذاته قبل الإيجاد وبعده. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٥٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣١١.

١٣. في «بح»: «له الملك والقدرة».

١٤. في التوحيد، ص ١٧٣: «كيف».

شَاءَ بِمَشِيئَتِهِ، لَا يُحَدُّ[١]، وَلَا يُبَعَّضُ، وَلَا يَفْنىٰ، كَانَ أَوَّلاً بِلَا كَيْفٍ، وَيَكُونُ آخِراً بِلَا أَيْنٍ، وَ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[٢]، ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[٣].

وَيْلَكَ أَيُّهَا السَّائِلُ، إِنَّ رَبِّي لَا تَغْشَاهُ الْأَوْهَامُ[٤]، وَلَا تَنْزِلُ بِهِ الشُّبُهَاتُ، وَلَا يَحَارُ[٥] مِنْ شَيْءٍ[٦]، وَلَا يُجَاوِزُهُ[٧] شَيْءٌ، وَلَا يَنْزِلُ[٨] بِهِ الْأَحْدَاثُ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَنْدَمُ عَلىٰ شَيْءٍ[٩]، وَ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[١٠]، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرىٰ﴾[١١]»[١٢].

---

١. في «ف» ومرآة العقول: «ولا يحدّ».

٢. القصص (٢٨): ٨٨.

٣. الأعراف (٧): ٥٤.

٤. «لاتغشاه الأوهام» أي لاتجيئه ولا تلابسه ولا تحيط به. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٦٩ (غشو).

٥. في «ب، ج، ض، بر» والوافي والتوحيد: «لايجار». وفي «ف، بف»: «لايجاز». وقوله: «لايحار» إمّا بالحاء، معلوم؛ من حار الرجل، بمعنى تحيّر في أمره. وإمّا بالجيم، مجهول؛ من أجاره، بمعنى الإنقاذ من الظلم أو العذاب، أو من المجاورة لشيء. أنظر شروح الكافي.

٦. هكذا في «ض، بح، بر، بس، بف» و حاشية ميرزا رفيعا والوافي والتوحيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من شيء».

٧. في «بح، بس»: «لايحاوره». وفي الوافي: «لايجاوره». واختار ميرزا رفيعا متن الحديث هكذا: «ولا يحار من شيء ولايحاوره شيء» بالحاء والراء، وقال بعد ذلك: «في كثير من النسخ بالحاء والراء المهملتين في الأوّل والثاني. الظاهر أنّ الأوّل مضارع معلوم من الحيرة، والثاني من المحاورة المأخوذة من «الحور» بالمهملتين بمعنى النقص، ويكون المفاعلة للتعدية. والمعنى: لايتحيّر من شيء، ولاينقصه شيء». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالراء المهملة من المجاورة. وربّما يقرأ بالمهملتين من الحور بمعنى النقص، والمفاعلة للتعدية، أي لاينقصه شيء. ولا يخفى مافيه».

٨. في «ب، ج»: «تنزّل». وفي «ض، بح، بر، بس» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد، ص ١٧٣: «تنزل».

٩. في التوحيد: «لايسأل عن شيء يفعله، ولا يقع على شيء» بدل «لايسأل عن شيء ولا يندم على شيء».

١٠. البقرة (٢): ٢٥٥.

١١. طه (٢٠): ٦. و«الثرى»: التراب النَدِيّ، أي المبتلّ. والمراد به الأرض. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٩١ (ثرى).

١٢. التوحيد، ص ١٧٣، ح ٢، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٢٠ بسند آخر،

٢٤١ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ: اجْتَمَعَتِ الْيَهُودُ إِلىٰ[١] رَأْسِ الْجَالُوتِ[٢]، فَقَالُوا لَـهُ: إِنَّ هٰذَا الرَّجُلَ عَـالِمٌ - يَعْنُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام - فَانْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ؛ نَسْأَلْهُ[٣]، فَأَتَوْهُ، فَقِيلَ لَهُمْ: هُوَ فِي الْقَصْرِ، فَانْتَظَرُوهُ حَتّىٰ خَرَجَ[٤]، فَقَالَ لَهُ رَأْسُ الْجَالُوتِ: جِئْنَاكَ[٥] نَسْأَلُكَ، فَقَالَ[٦]: «سَلْ يَا يَهُودِيُّ، عَمَّا بَدَا لَكَ» فَقَالَ: أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ[٧]: مَتىٰ كَانَ؟

فَقَالَ: «كَانَ بِلَا كَيْنُونِيَّةٍ[٨]، كَانَ[٩] بِلَا كَيْفٍ، كَانَ لَمْ يَزَلْ بِلَا كَمٍّ وَبِلَا كَيْفٍ، كَانَ لَيْسَ لَهُ قَبْلٌ، هُوَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ وَلَا غَايَةٍ[١٠] وَلَا مُنْتَهىً[١١]، انْقَطَعَتْ عَنْهُ الْغَايَةُ وَهُوَ غَايَةُ كُلِّ غَايَةٍ[١٢]».

← مع اختلاف و زيادة؛ التوحيد، ص ١٤١، ح ٦، بسند آخر إلى قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ مع اختلاف يسير •الوافي، ج ١، ص ٣٥١، ح ٢٧٤؛ البحار، ج ٢٨، ص ٢٣٩، ح ٢٧؛ و ج ٥٤، ص ١٥٨، ح ٩١.

١ . في «ج» والبحار: «على».

٢ . في شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٦٧: «قيل: الرأس: سيّد القوم، و مقدّمهم، وجالوت: اسم أعجميّ، والمراد به مقدّم بني الجالوت في العلم». وفي هامشه عن المحقّق الشعراني: «قوله: مقدّم بني الجالوت، كأنّ الشارح زعم أنّ جالوت اسم رجل، وأنّ جماعة من بني إسرائيل من أولاده ورأس الجالوت رئيسهم. والصحيح ما في مفاتيح العلوم أنّ الجالوت هم الجالية؛ أعني الّذين جلوا عن أوطانهم ببيت المقدس ويكون رأس الجالوت من ولد داود عليه السلام».

٣ . في حاشية «بح»: «فسألوه».

٤ . في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: حتّى يخرج».

٥ . في المحاسن: «جئنا».

٦ . في «بح» والمحاسن والوافي والبحار: «قال».

٧ . في المحاسن: «ربّنا».

٨ . في حاشية «ج» والمحاسن والوافي والبحار: «بلا كينونة». و«الكينونة»: مصدر كان، وأصله عند الخليل: كَيْوَنونة، فقلبت الياء واواً، ثمّ ادغمت فصارت: كَيّنُونة، ثمّ خفّفت فصارت: كَينونة، كما قالوا في هَيِّن: هين. وعند غيره: كَوْنونة، ولكنّ هذا الوزن لمّا قلّ في مصادر الواوي ألحقوها بالذي هو أكثر في مصادر اليائي، وهو فيعولة، فصارت: كينونة. اُنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٦٣ (كون).

٩ . في «ف»: «وكان».

١٠ . في «ف»: + «له».

١١ . في شرح صدر المتألّهين: «ولا منقطع».

١٢ . في المحاسن: «هو القبل، هو بلا قبل ولا غاية ولا منتهى غاية، ولا غاية إليها انقطعت عنه الغايات، فهو غاية فكلّ غاية» بدل «هو قبل القبل بلا قبل - إلى - كلّ غاية».

فَقَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ: امْضُوا بِنَا؛ فَهُوَ[١] أَعْلَمُ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ.[٢]

٢٤٢ / ٥ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ[٣]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ حِبْرٌ[٤] مِنَ الْأَحْبَارِ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتىٰ كَانَ رَبُّكَ؟ ١ / ٩٠

فَقَالَ لَهُ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ[٥]، وَ[٦]مَتىٰ لَمْ يَكُنْ حَتّىٰ يُقَالَ: مَتىٰ كَانَ؟ كَانَ رَبِّي قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ، وَبَعْدَ الْبَعْدِ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا غَايَةَ[٧] وَلَا مُنْتَهىٰ لِغَايَتِهِ، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ[٨]، فَهُوَ مُنْتَهىٰ كُلِّ غَايَةٍ.

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَفَنَبِيٌّ[٩] أَنْتَ؟

فَقَالَ: وَيْلَكَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله».[١٠]

---

١ . في «ب، بح» وحاشية «ف، بر»: «فهذا».

٢ . المحاسن، ص ٢٤٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٨: «عن أبيه، عمّن ذكره قال». وفي التوحيد، ص ٧٧، ح ٣٣، بسند آخر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٣٥٥، ح ٢٧٥؛ البحار، ج ٤٠، ص ١٨٢، ح ٦٣.

٣ . روى أحمد بن محمّد بن خالد ـ بعناوينه المختلفة ـ عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر كثيراً، فالمراد من «بهذا الإسناد»: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٢؛ ص ٤١٣، و ص ٦٣٢ ـ ٦٣٣.

٤ . الحِبْر والحَبْر: واحد أحبار اليهود، وبالكسر أفصح؛ لأنّه يجمع على أفعال دون الفعول. ويقال ذلك للعالم. الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٠ (حبر).

٥ . «ثكلتك أُمّك» أي فقدتك أو ماتت منك، من الثَكْل، والثَكَل بمعنى الموت وفقدان الحبيب والزوج والولد. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٨٨ (ثكل).

٦ . في الوافي: - «و».

٧ . في «ف»: + «له».

٨ . في التوحيد والأمالي: «عنه».

٩ . في «بح، بف» والتوحيد والوافي: «فنبيّ» بدل «أفنبيّ».

١٠ . التوحيد، ص ١٧٤، ح ٣؛ والأمالي للصدوق، ص ٦٧١، المجلس ٩٦، ح ١، بسنده فيهما عن عليّ بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر إلى قوله: «فهو منتهى كلّ غاية» ـ الوافي، ج ١، ص ٣٥٦، ح ٢٧٦؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٠، ح ٩٤، إلى قوله: «فهو منتهى كلّ غاية».

● وَرُوِيَ أَنَّهُ سُئِلَ عليه السلام: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ سَمَاءً وَأَرْضاً؟ فَقَالَ عليه السلام: «أَيْنَ سُؤَالٌ عَنْ مَكَانٍ، وَكَانَ اللهُ وَلَا مَكَانَ[١]»[٢].

٢٤٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ لِلْيَهُودِ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام مِنْ أَجْدَلِ[٣] النَّاسِ وَأَعْلَمِهِمْ، اذْهَبُوا بِنَا إِلَيْهِ لَعَلِّي أَسْأَلُهُ[٤] عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَ[٥]أُخَطِّئُهُ[٦] فِيهَا، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، قَالَ[٧]: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتىٰ كَانَ رَبُّنَا؟ قَالَ لَهُ[٨]: يَا يَهُودِيُّ، إِنَّمَا يُقَالُ: «مَتىٰ[٩] كَانَ» لِمَنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَكَانَ «مَتىٰ كَانَ»، هُوَ[١٠] كَائِنٌ بِلَا كَيْنُونِيَّةٍ[١١] كَائِنٍ، كَانَ بِلَا كَيْفٍ

---

١ . في «ف» : + «له».

٢ . الوافي، ج ١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٧.

٣ . في حاشية «ج، بح، بس» وشرح صدر المتألّهين : «أجلّ». وفي شرح المازندراني : «أجدل الناس، أي أقواهم في المجادلة والخصام، وأشدّهم في المناظرة والكلام، وأفصحهم بياناً وأطلقهم لساناً».

٤ . في «بس» : «أن أسأله».

٥ . في «بس، بف» والوافي: «أو». ثمّ قال في الوافي: «كلمة «أو» في قوله: أو أُخطئه بمعنى إلى أن».

٦ . «أخطئه» أي أنسبه إلى الخطأ. تقول : خطّأته، إذا قلت له: أخطأت. أُنظر : الصحاح، ج ١، ص ٤٧ (خطأ).

٧ . في «بح» : «فقال».

٨ . في «بر» والتوحيد: - «له».

٩ . عند صدر المتألّهين «متى» الأُولى استفهاميّة على الحكاية، والثانية خبريّة. وعند المازندراني : «متى كان» بدل من مثلها، أو تأكيد له؛ أو إعادة للسؤال بعينه للمبالغة في إنكاره. وقيل : الثانية شرط وقعت حالاً. أُنظر : شرح صدر المتألّهين، ص ٢٤٣ ؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٧٤.

توضيح العبارة ـ والله العالم ـ أنّ هنا ادّعاءً ودليلاً. والمدّعى هو أنّ مورد استعمال السؤال بـ «متى كان» هو موجود لم يكن ثمّ كان، والدليل أنّ مفهوم «متى كان» يتحقّق في هذا الفرض فقط، فقوله: «كان» تامّةٌ و «متى كان» فاعله والفاء تعليليّة. ويحتمل أن يكون «متى كان» الثاني قيداً وشرطاً لقوله : «يقال»، والمعنى أنّ «متى كان» يقال في مورد الموجود غير الدائم إذا تحقّق وإذا كان موجوداً، فالفاء في «فكان» للعطف المحض.

١٠ . في «بر» : «فهو».

١١ . في «ج» والتوحيد : «بلا كينونة». وتذكير الصفة باعتبار كون «كينونيّة» مصدراً جعليّاً. وفي «ب» : «كينونيّةِ كائن» بالإضافة، أي بلا كينونيّة تكون ثابتة لكائن.

يَكُونُ[١]، بَلىٰ يَا يَهُودِيُّ، ثُمَّ بَلىٰ يَا يَهُودِيُّ[٢]، كَيْفَ يَكُونُ[٣] لَهُ قَبْلٌ؟! هُوَ[٤] قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا غَايَةٍ، وَلَا مُنْتَهىٰ غَايَةٍ[٥]، وَلَا غَايَةَ إِلَيْهَا[٦]، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ[٧]، هُوَ[٨] غَايَةُ كُلِّ غَايَةٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ[٩] أَنَّ دِينَكَ الْحَقُّ[١٠]، وَأَنَّ مَا خَالَفَهُ[١١] بَاطِلٌ»[١٢].

٢٤٤ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: أَكَانَ[١٣] اللهُ وَلَا شَيْءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، كَانَ وَلَا شَيْءَ». قُلْتُ: فَأَيْنَ كَانَ[١٤] يَكُونُ؟ قَالَ: وَكَانَ مُتَّكِئاً فَاسْتَوىٰ جَالِساً، وَقَالَ: «أَحَلْتَ[١٥] يَا زُرَارَةُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَكَانِ؛ إِذْ لَا مَكَانَ»[١٦].

٢٤٥ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ[١٧]، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيِّ[١٨]:

---

١ . قرأ المازندراني «يكون» مفصولاً عن «بلا كيف» حيث قال: «لمّا كان هنا مظنّة أن يقول اليهودي: كيف يكون الشيء بلا كون حادث وبلا كيف، أجاب عنه عليه السلام على سبيل الاستيناف بقوله: «يكون» أي يكون جلّ شأنه بلا كون حادث وبلا كيف». وهو الظاهر من صدر المتألّهين. راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٧٥؛ وشرح صدر المتألّهين، ص ٢٤٣.

٢ . في «ب، بح» وحاشية «بس»: + «ثمّ بلى يا يهودي».

٣ . في «بح»: «كان».

٤ . في التوحيد: «وهو».

٥ . في حاشية «ف»: «لغايته».

٦ . في التوحيد: + «غاية».

٧ . في التوحيد: «عنه».

٨ . في «ب»: «وهو». وفي التوحيد: «فهو». وقال الفيض في الوافي: «وفي توحيد الصدوق: ولاغاية إليها غاية، انقطعت الغايات عنده، فهو غاية كلّ غاية. ولعلّه أجود».

٩ . في «ف»: + «أن لا إله إلّا الله و».

١٠ . في حاشية «بف» والوافي: «هو الحقّ».

١١ . في «بس» وحاشية «ج، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين: «من خالفه» بدل «ما خالفه».

١٢ . التوحيد، ص ١٧٥، ح ٦، بسنده عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٨.

١٣ . في البحار: «كان» بدل «أكان».

١٤ . «كان» كلمة ربط عند الفيض، وزائدة عند المجلسي.

١٥ . «أحَلْتَ»: أتيت بالمحال وتكلّمت به. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨٠ (حول).

١٦ . الوافي، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٢٧٩؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٠، ح ٩٥.

١٧ . في حاشية «بح»: + «عن صابر».

١٨ . في «ج، ف، بح، بر، بس»: «أبي إبراهيم الموصلي». هذا، وقد تقدّمت رواية أحمد بن محمّد بن ←

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتىٰ حِبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ[١] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ[٢]: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتىٰ كَانَ رَبُّكَ؟

قَالَ: وَيْلَكَ، إِنَّمَا يُقَالُ: «مَتىٰ كَانَ» لِمَا لَمْ يَكُنْ، فَأَمَّا مَا كَانَ، فَلَا يُقَالُ: «مَتىٰ كَانَ»، كَانَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ، وَبَعْدَ الْبَعْدِ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا مُنْتَهىٰ غَايَةٍ[٣] لِتَنْتَهِيَ[٤] غَايَتُهُ.

فَقَالَ لَهُ: أَنَبِيٌّ أَنْتَ؟

فَقَالَ: لِأُمِّكَ الْهَبَلُ[٥]، إِنَّمَا[٦] أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله»[٧].

١ / ٩١

٧ ـ بَابُ النِّسْبَةِ

٢٤٦ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالُوا: انْسِبْ[٨] لَنَا رَبَّكَ، فَلَبِثَ ثَلَاثاً لَا يُجِيبُهُمْ، ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ إِلىٰ آخِرِهَا»[٩].

← أبي نصر عن أبي الحسن الموصلي في ح ٢٤٢، وتأتي في الكافي، ح ٢٦٦ أيضاً.

١ . في «بر» والوافي: + «إلى».

٢ . في «ج»: + «له».

٣ . في حاشية «ف»: «لغايته».

٤ . في «ب»: «لمنتهى». وفي «بر»: «لينتهي».

٥ . «الهَبَل»: مصدر هَبِلَتْه اُمّه، أي ثَكِلَتْه. هذا هو الأصل، ثمّ استعمل في معنى المدح والإعجاب. اُنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٨٦ (هبل).

٦ . في «بح»: – «إنّما».

٧ . التوحيد، ص ٧٧، ح ٣٣، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٢٨٠؛ البحار، ج ٥٤، ص ١٦٠، ح ٩٤.

٨ . «انسب لنا» أي اُذكر نسبه وقرابته، فالجواب بنفي النسب والقرابة؛ أو نسبته إلى خلقه، فالجواب بيان كيفيّة النسبة.

٩ . التوحيد، ص ٩٣، ح ٨، بسنده عن صفوان بن يحيى، مع زيادة في آخره. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٤٤٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف. راجع: تفسير فرات، ص ٦١٧، ح ٧٧٣. الوافي، ج ١، ص ٣٦٣، ح ٢٨٣.

● وَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

٢٤٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ[١]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[٢]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو النَّصِيبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[٣] فَقَالَ[٤]: «نِسْبَةُ اللهِ إِلىٰ خَلْقِهِ أَحَداً[٥]، صَمَداً، أَزَلِيّاً، صَمَدِيّاً، لَا ظِلَّ لَهُ يُمْسِكُهُ، وَهُوَ يُمْسِكُ الْأَشْيَاءَ بِأَظِلَّتِهَا، عَارِفٌ بِالْمَجْهُولِ، مَعْرُوفٌ عِنْدَ كُلِّ جَاهِلٍ، فَرْدَانِيّاً[٦]، لَا خَلْقُهُ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي خَلْقِهِ، غَيْرُ مَحْسُوسٍ وَلَا مَجْسُوسٍ[٧]، لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، عَلَا فَقَرُبَ، وَدَنَا فَبَعُدَ، وَعُصِيَ فَغَفَرَ، وَأُطِيعَ فَشَكَرَ، لَا تَحْوِيهِ[٨] أَرْضُهُ، وَلَا تُقِلُّهُ[٩] .... ←

---

١ . في «ألف، ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «وعن محمّد بن يحيى». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٠٧: «ومحمّد بن يحيى» ونقل عن بعض النسخ: «وعن محمّد بن يحيى» ثمّ قال: «وهذا ابتداء حديث، والأولى ترك الواو».

٢ . في «بر» وحاشية «بف»: «محمّد بن الحسن». وهو سهو؛ فقد وردت رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب في عدّة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠١ و ٤٠٦.

٣ . في «بس»: - ﴿أحد﴾.

٤ . في «بح»: «قال هو».

٥ . «أحداً» حال عن «الله» والعامل فيه معنى النسبة، أو منصوب بفعل مقدّر، أو على المدح، أو خبر فعل ناقص محذوف، تقديره: من كونه أحداً، أو كان أحداً.

٦ . قوله: «فردانيّاً»: الألف والنون زائدتان للنسبة، وهي للمبالغة بحسب الذات والصفات بحيث لايشابهه ولا يشاركه فيه أحد.

٧ . الجَسّ: اللمس باليد. وقال العلّامة المازندراني: «غير محسوس» بالحواسّ الظاهرة والباطنة، وقد علمت أنّه منزّه عن إدراكها غير مرّة، «ولا مجسوس» أي غير ملموس باليد؛ لاستحالة الجسميّة وتوابعها من الكيفيّات الملموسة عليه. راجع: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٨٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١٠؛ مرآة العقول، ج ١ ص ٣١٩؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جسس).

٨ . «لاتحويه»: أي لاتجمعه ولا تضمّه، من الحواء. وهو اسم المكان الذي يحوي الشيء. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٦٥ (حوا).

٩ . «لاتقلّه»: أي لاتحمله ولا ترفعه. يقال: قلّه وأقلّه، إذا حمله ورفعه. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦ (قلل).

سَمَاوَاتُهُ[١]، حَامِلُ الْأَشْيَاءِ بِقُدْرَتِهِ، دَيْمُومِيٌّ[٢]، أَزَلِيٌّ، لَا يَنْسىٰ وَلَا يَلْهُو، وَلَا يَغْلَطُ وَلَا يَلْعَبُ، وَلَا لِإِرَادَتِهِ فَصْلٌ، وَفَصْلُهُ[٣] جَزَاءٌ، وَأَمْرُهُ وَاقِعٌ ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ فَيُورَثَ[٤] ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ فَيُشَارَكَ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[٥]»[٦].

٢٤٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ[٧]:

قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ مُتَعَمِّقُونَ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالىٰ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ وَالْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ إِلىٰ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ[٨] عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[٩] فَمَنْ رَامَ وَرَاءَ ذٰلِكَ[١٠]، فَقَدْ هَلَكَ»[١١].

٢٤٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي[١٢]، قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «كُلُّ مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ وَآمَنَ بِهَا، فَقَدْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ». قُلْتُ: كَيْفَ يَقْرَؤُهَا؟ قَالَ: «كَمَا يَقْرَؤُهَا[١٣] النَّاسُ، وَزَادَ فِيهِ[١٤]: كَذٰلِكَ اللهُ

---

١ . في «ف»: «سماه». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «سماؤه».

٢ . «الديموميّ»: نسبة إلى الدَّيمومة، وهي مصدر. يقال: دام الشيء يدوم ويدام دَوماً ودواماً ودَيمومة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢ (دوم).

٣ . في «بح، بر»: «فضله».

٤ . «فيورث»: إمّا معلوم، أي لم ينفصل عنه شيءٌ داخل فيه، فينتقل إذاً منه شيء إليه. وإمّا مجهول، أي فيورثه الولد، يعني لم يلد فيكون مورّثاً أو موروثاً. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ١٨٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٠.

٥ . الإخلاص (١١٢): ٣-٤.

٦ . التوحيد، ص ٥٧، ح ١٥، بسنده عن الحسن بن محبوب ـ الوافي، ج ١، ص ٣٦٤، ح ٢٨٤.

٧ . في التوحيد: «رفعه».

٨ . في «ب، ف، بح، بف» والوافي: - «وهو».

٩ . الحديد (٥٧): ٦.

١٠ . في حاشية «ج»: «ذاك».

١١ . التوحيد، ص ٢٨٣، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى ـ الوافي، ج ١، ص ٣٦٨، ح ٢٨٥.

١٢ . في «ف»: «عبدالعزيز بن السندي». و هو سهو؛ فإنّه غير مذكور في كتب الرجال. وعبد العزيز هذا هو عبد العزيز بن المهتدي الأشعري، كان وكيل الرضا عليه السلام وخاصّته. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٥، الرقم ٦٤٦؛ رجال الكشّي، ص ٤٨٣، الرقم ٩١٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٠، الرقم ٥٣٢٤.

١٣ . في التوحيد والوسائل: «يقرأ».

١٤ . في «ج» والوافي والوسائل: «فيها».

رَبِّي، كَذٰلِكَ اللّٰهُ رَبِّي[١]»[٢].

٨ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكَيْفِيَّةِ ٩٢/١

٢٥٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[٣]، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ اللّٰهِ، وَلَا تَتَكَلَّمُوا[٤] فِي اللّٰهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللّٰهِ لَا يَزْدَادُ صَاحِبَهُ[٥] إِلَّا تَحَيُّراً»[٦].

٢٥١ / ٢ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ، عَنْ حَرِيزٍ:

---

١ . في حاشية «بس» والتوحيد والعيون: + «كذلك الله ربّي». وفي الوافي: «ذلك الله ربّي» مرّة واحدة.

٢ . التوحيد، ص ٢٨٤، ح ٣؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٠، بسنده فيهما عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن زياد، عن عبدالعزيز بن المهتدي ـ الوافي، ج ١، ص ٣٦٩، ح ٢٨٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٧٠، ح ٧٣٧٣.

٣ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين: «محمّد بن الحسين». وهو سهو؛ فقد روى محمّد بن الحسن شيخ المصنّف عن سهل بن زياد في غير واحدٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٧٤ـ٣٧٥.

٤ . في «ف» والتوحيد، ص ٤٥٤ والوسائل وشرح صدر المتألّهين: «لا تكلّموا». وفي الأخير: «قوله عليه السلام في الرواية: تكلّموا في كلّ شيء، أمر إباحة ورخصة، لا أمر حتم ووجوب، وقوله: ولا تتكلّموا في ذات الله في مقابلة نهي تحذير وزجر ومنع عن إباحة ورخصة». وانظر أيضاً: مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٢.

٥ . في التوحيد، ص ٤٥٤: «لا يزيد» بدل «لا يزداد صاحبه». والمراد بالكلام المباحثة والمجادلة في إثبات الواجب لمن ليس بأهل له، أو المراد به المباحثة في كنه ذاته وصفاته وكيفيّتهما. وأمّا الكلام فيه سبحانه لا بهذين الوجهين، بل بذكره بما وصف به نفسه، فغير منهيّ عنه لأحد، بل هو من الذكر المأمور به. راجع شروح الكافي.

٦ . التوحيد، ص ٤٥٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٤٥٧، ح ١٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن ضريس الكناسي، عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣٠.

«تَكَلَّمُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا تَتَكَلَّمُوا[1] فِي ذَاتِ[2] اللهِ»[3].

٢٥٢ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام : «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾[4] فَإِذَا انْتَهَى الْكَلَامُ إِلَى اللهِ، فَأَمْسِكُوا[5]»[6].

٢٥٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ النَّاسَ لَا يَزَالُ بِهِمُ[7] الْمَنْطِقُ حَتّىٰ يَتَكَلَّمُوا[8] فِي اللهِ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ ذٰلِكَ، فَقُولُوا: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ الْوَاحِدُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»[9].

٢٥٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ:

قَالَ[10] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «يَا زِيَادُ، إِيَّاكَ وَالْخُصُومَاتِ؛ فَإِنَّهَا تُورِثُ الشَّكَّ،

---

١ . في «ف» وحاشية «بح» وشرح المازندراني والتوحيد: «لا تكلّموا». قال المازندراني: «أي لا تتكلّموا بحذف إحدى التاءين».
٢ . في التوحيد: - «ذات».
٣ . التوحيد، ص ٤٥٥، ح ٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيّوب الخزّاز، عن أبي عبيده، عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٣٧١، ح ٢٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣١.
٤ . النجم (٥٣): ٤٢.
٥ . في «ف»: «فاسكتوا». وفي حاشية «ج»: «فانتهوا».
٦ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٦؛ والتوحيد، ص ٤٥٦، ح ٩، بسندهما عن محمّد بن أبي عمير. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٣٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع زيادة في آخره . الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٣، ح ٢١٣٢٤.
٧ . في المحاسن وحاشية ميرزا رفيعا: «لهم».
٨ . في «ج»: «تتكلّموا».
٩ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٩؛ والتوحيد، ص ٤٥٦، ح ١٠، بسندهما عن ابن أبي عمير . الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٤، ح ٢١٣٢٥.
١٠ . في المحاسن والتوحيد: + «لي».

وَتُحْبِطُ[١] الْعَمَلَ، وَتُرْدِي صَاحِبَهَا[٢]، وَعَسىٰ أَنْ يَتَكَلَّمَ[٣] بِالشَّيْءِ[٤]، فَلَا يُغْفَرَ لَهُ[٥]؛ إِنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضىٰ قَوْمٌ تَرَكُوا عِلْمَ مَا وُكِّلُوا بِهِ[٦]، وَطَلَبُوا عِلْمَ مَا كُفُوهُ[٧]، حَتّىٰ انْتَهىٰ كَلَامُهُمْ إِلَى اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فَتَحَيَّرُوا، حَتّىٰ أَنْ[٨] كَانَ الرَّجُلُ لَيُدْعىٰ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَيُجِيبُ[٩] مِنْ[١٠] خَلْفِهِ، وَ[١١] يُدْعىٰ مِنْ خَلْفِهِ، فَيُجِيبُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ»[١٢].

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «حَتّىٰ تَاهُوا[١٣] فِي الْأَرْضِ»[١٤].

٢٥٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ ١/ ٩٣

---

١ . الإحباط: الإبطال والإفساد. يقال: حَبِطَ عملُه حَبطاً بالتسكين، و حُبوطاً بَطَلَ ثوابه، وأحبطه الله تعالى. الصحاح، ج ٣، ص ١١١٨ (حبط).

٢ . «تردي صاحبها» أي تهلكه. يقال: رَدِيَ يَردَى رَدًى، أي هلك، وأرداه غيره، أي أهلكه. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

٣ . في الأمالي: + «الرجل».

٤ . في حاشية «بح»: «في الشيء».

٥ . في المحاسن والأمالي: + «يا زياد».

٦ . «وُكِّلوا به» مجهول من الوَكْل أو من التوكيل، أي فُوِّضوا إليه وأُمروا بتحصيله وكُلِّفوا به.

٧ . «كُفوه» مجهول، إمّا ناقص يائي من كفاه مؤونته، أي أغناه عنها. وإمّا مهموز اللام، أي صُرِفوا ومُنعوا عنه، وإمّا مضاعف من الكفّ بمعنى المنع. اُنظر شروح الكافي.

٨ . «أن» مخفّفة من المثقّلة. وفي المحاسن والتوحيد والأمالي: «فإن» بدل «حتّى أن». وفي شرح صدر المتألّهين وحاشية بدرالدين: - «حتّى أن». وفي شرح المازندراني: «لفظ «أن» ليس في بعض النسخ».

٩ . في حاشية «ج»: «فيحسّ».

١٠ . «من»: إمّا بكسر الميم حرف جرّ، أو بفتحها اسم موصول. وكذا الفقرة الثانية. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٥٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٣.

١١ . في الأمالي: «أو».

١٢ . المحاسن، ص ٢٣٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٠. وفي التوحيد، ص ٤٥٦، ح ١١؛ و الأمالي للصدوق، ص ٤١٧، المجلس ٦٥، ح ٢، بسندهما عن محمّد بن أبي عمير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٤، من قوله: «أنّه كان فيما مضى قوم». الوافي، ج ١، ص ٣٧٢، ح ٢٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٤، ح ٢١٣٢٦.

١٣ . «تاهوا» أي ذهبوا متحيّرين. وهذه الفقرة إمّا بدل عن «حتّى» الثانية مع ما بعدها، أو كلام منضمّ إلى ما ذكر، يعني: كانوا على تلك الحالة حتّى ذهبوا وغابوا عن الخلق تائهين في الأرض، أو تحيّروا وضلّوا مبهوتين مدهوشين لم يهتدوا إلى الطريق الواضح في المحسوسات والمبصرات، فضلاً عن الخفايا في المعقولات. اُنظر شروح الكافي والصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تيه).

١٤ . التوحيد، ص ٤٥٦، ح ١٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٢.

الْحُسَيْنِ بْنِ مَيَّاحٍ[١]، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ نَظَرَ فِي اللهِ: كَيْفَ هُوَ، هَلَكَ»[٢].

٢٥٦ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مَلِكاً عَظِيمَ الشَّأْنِ كَانَ فِي مَجْلِسٍ لَهُ، فَتَنَاوَلَ[٣] الرَّبَّ[٤] تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ، فَفُقِدَ[٥]، فَمَا يُدْرىٰ[٦] أَيْنَ هُوَ»[٧].

٢٥٧ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّفَكُّرَ فِي اللهِ، وَلٰكِنْ إِذَا أَرَدْتُمْ[٨] أَنْ تَنْظُرُوا إِلىٰ عَظَمَتِهِ[٩]، فَانْظُرُوا .... ←

---

١ . في المطبوع: «الميّاح»، ولم نجد في كتب الرجال «الميّاح» بالألف واللام، بل المذكور في تلك الكتب: «ميّاح» كما عليه جميع النسخ.

٢ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٨. وفي التوحيد، ص ٤٦٠، ح ٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٨.

٣ . في حاشية «بح» والتوحيد: «فتكلّم في».

٤ . «فتناول الربّ» أي تكلّم في ذاته بما ليس بصواب ولا يليق بجناب قدسه، أو تفكّر في كنه الذات والصفات. اُنظر شروح الكافي.

٥ . «ففقد» إمّا مجهول، أي غاب عن أعين الناس ومكانه، أو تحيّر وسار فلم يعرف له خبر. وإمّا معلوم، أي فقد ماكان يعرف. اُنظر شروح الكافي.

٦ . «فما يدرى» إمّا مجهول، أي ما يدري أحد أين ذهب هو وغاب، فلم يكن عنه أثر ولا خبر. وإمّا معلوم ـ كما في «بس» ـ أي فلا يدري هو في أيّ مكان من الحيرة. اُنظر شروح الكافي.

٧ . المحاسن، ص ٢٤٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٩، بسنده عن عبدالله بن بكير، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التوحيد، ص ٤٥٨، ح ١٩، بسنده عن عبدالله بن بكير ـ الوافي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٢٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٩.

٨ . في حاشية «ج»: «إن أردتم».

٩ . في حاشية «ج»: «عظيم».

إِلىٰ عَظِيمِ[١] خَلْقِهِ»[٢].

٢٥٨ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا[٣] ابْنَ آدَمَ، لَوْ أَكَلَ قَلْبَكَ[٤] طَائِرٌ، لَمْ يُشْبِعْهُ، وَبَصَرُكَ لَوْ وُضِعَ عَلَيْهِ خَرْقُ[٥] إِبْرَةٍ[٦]، لَغَطَّاهُ، تُرِيدُ أَنْ تَعْرِفَ بِهِمَا مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً، فَهٰذِهِ الشَّمْسُ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ، فَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَمْلَأَ عَيْنَيْكَ[٧] مِنْهَا، فَهُوَ كَمَا تَقُولُ»[٨].

٢٥٩ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْبَعْقُوبِيِّ[٩]، عَنْ بَعْضِ ١ / ٩٤

---

١ . في «ب، بس» وحاشية: «ج، بح» وحاشية ميرزا رفيعا ومرآة العقول والتوحيد والوسائل: «عِظم».

٢ . التوحيد، ص ٤٥٨، ح ٢٠، بسنده عن محمّد بن عبدالحميد . الوافي، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٢٩٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٥، ح ٢١٣٢٧.

٣ . في «ج، بس» والوافي: - «يا».

٤ . المراد بالقلب اللحم الصنوبريّ ولهذا جعله مأكولاً، لا القلب الملكوتيّ؛ فإنّ ملكوت السماوات والأرض لا يدرك بالأوّل، بل يدرك بالثاني فنبّه عليه السلام بصغر الأعضاء وحقارة القوى الجسمانيّة وعجزها عن إدراك الأضواء والأنوار على عجزها عن إدراك الملكوت، فإدراك الملكوت يتيسّر بالقلب الملكوتيّ لا الحسّيّ، بلى إنّ ذاته سبحانه لا يجوز أن يُكتنه بالقلب، كما لا يجوز أن يدرك بالبصر، بل إنّما يجوز أن يطّلع بالقلب على شيء من عظمته فحسب. اُنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٧٤؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣١٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٤.

٥ . في «ج»: «خرت». وكذا نقله في شرح المازندراني عن بعض النسخ. و«الخُرْت»: ثقب الإبرة والفاس والأُذن ونحوها.

٦ . «خرق إبرة» أي ثُقْبَتُها وشقّها. و«الخرق»: الشقّ في الحائط والثوب وغيرهما. وهو في الأصل مصدر. اُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٧٣ (خرق).

٧ . في «ب، ج، بح» والتعليقة للداماد وشرح المازندراني: «عينك».

٨ . التوحيد، ص ٤٥٥، ح ٥، بسند آخر . الوافي، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٢٩٦.

٩ . هكذا في «ب، بس». و في المطبوع وأكثر النسخ: «اليعقوبي». وفي حاشية المطبوع: «اليعقوبي هنا بالمثنّاة على ما في أكثر النسخ، والصحيح بالموحّدة نسبة إلى بعقوبا».

والظاهر صحّة «البعقوبي» بالموحّدة كما استظهره وأثبتناه. وفي حاشية «بس»: «بالباء الموحّدة، قرية من قرى البغداد اسمه بعقوبا». وفي حاشية «ج»: «قرأ شيخنا البهائي رحمه الله بالباء الموحّدة، أي بعقوبي».

و«البعقوبي» نسبة إلى بعقوبا، وهي قرية كبيرة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. راجع: الأنساب للسمعاني،

أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ مَوْلىٰ آلِ سَامٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ يَهُودِيّاً يُقَالُ لَهُ: «سُبِخْتُ»[1] جَاءَ إِلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ[2]، جِئْتُ[3] أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ، فَإِنْ أَنْتَ أَجَبْتَنِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ[4]، وَإِلَّا رَجَعْتُ.

قَالَ: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: أَيْنَ رَبُّكَ؟ قَالَ: هُوَ[5] فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَكَانِ الْمَحْدُودِ[6]، قَالَ: وَكَيْفَ[7] هُوَ؟ قَالَ: وَكَيْفَ أَصِفُ رَبِّي بِالْكَيْفِ وَالْكَيْفُ مَخْلُوقٌ[8]، وَاللهُ لَا يُوصَفُ بِخَلْقِهِ؟ قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ[9] أَنَّكَ نَبِيُّ اللهِ[10]؟»، قَالَ: «فَمَا بَقِيَ حَوْلَهُ حَجَرٌ وَلَا غَيْرُ ذٰلِكَ إِلَّا تَكَلَّمَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ: يَا سُبِخْتُ[11]، إِنَّهُ رَسُولُ اللهِ.

فَقَالَ سُبِخْتُ:[12] مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ أَمْراً أَبْيَنَ مِنْ هٰذَا، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ،

← ج ١، ص ٣٧٠؛ اللباب في تهذيب الأنساب، ج ١، ص ١٦١؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٤٥٣.

هذا، ومن مناشئ التصحيف غرابة بعض الألفاظ الموجب لتصحيفها بالألفاظ المشابهة القريبة المأنوسة عند النسّاخ، ومنها «البعقوبي» المشابه بـ«اليعقوبي» في الكتابة. أضف إلى ذلك أنّ عدم وجود النقطة في بعض الخطوط القديمة أو وضعها من غير دقّة ممّا يشدّد احتمال وقوع التحريف في ما نحن فيه.

١. في «ج، بس»: «سُبُخْتُ». وفي حاشية «ج»: «سَبَحت». وفي «ب، ض»: «سُبْحُت». وفي «بف»: «سُبُحت». قال المحقّق الشعراني: «الأصحّ الخاء المعجمة، و«بخت» كلمة تدخل في أعلام أهل الكتاب، و«سِبَخْت» مركّب من «بخت» و«سه» بمعنى الثلاثة». شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٠٨.

٢. في «ب» وحاشية «ج، بح، بر، بس» والتوحيد والبصائر: «يا محمّد».

٣. في «بر، بف»: + «أن». وفي البصائر: «جئتك أن».

٤. في التوحيد: + «أتّبعْك».

٥. في «ج، بف» والوافي: - «هو».

٦. في البصائر: «محدود». وفي التوحيد: «بمحدود».

٧. في البصائر والتوحيد: «فكيف».

٨. في البصائر والتوحيد: + «الله».

٩. «يُعْلَم» غائب مجهول، أو «نعلم» متكلّم مع الغير. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١٠.

١٠. في «ب، ج، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والبصائر والتوحيد: - «الله».

١١. في «ج»: «سُبُخْت» وفي «ب، ض، بف»: «سُبْحُت». وفي «بس»: «سَبَحَتَ». وفي «بر»: «سُبُحت».

١٢. في البصائر: + «بالله». وفي التوحيد: + «تالله».

وَأَنَّكَ رَسُولُ اللهِ»[١].

٢٦٠ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[٢] بْنِ عَتِيكٍ الْقَصِيرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ[٣]، فَرَفَعَ يَدَهُ[٤] إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «تَعَالَى الْجَبَّارُ، تَعَالَى الْجَبَّارُ[٥]، مَنْ تَعَاطىٰ[٦] مَا ثَمَّ هَلَكَ[٧]»[٨].

٩ ـ بَابٌ فِي إِبْطَالِ الرُّؤْيَةِ ١ / ٩٥

٢٦١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ[٩]،

---

١ . بصائر الدرجات، ص ٥٠١، ح ١، عن إبراهيم بن هاشم. التوحيد، ص ٣٠٩، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن عليّ ـ الوافي، ج ١، ص ٣٦٠، ح ٢٨١.

٢ . الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٣٧، ح ٢٠٧، بسنده عن محمّد بن يحيى الخثعمي، عن عبدالرحيم القصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام. وأورده الصدوق في التوحيد، ص ٤٥٦، ح ٨ ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ ـ بسنده عن محمّد بن يحيى الخثعمي، عن عبدالرحيم القصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام. ووردت رواية محمّد بن يحيى الخثعمي، عن عبدالرحيم القصير في بصائر الدرجات، ص ٣٨٩، ح ١؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٧٩٨. فلايبعد في ما نحن فيه أيضاً صحّة «عبدالرحيم» بدل «عبدالرحمن». ويؤيّد ذلك ما يأتي في الكافي، ح ٢٧٣، من رواية عبدالرحيم بن عتيك القصير، عن أبي عبدالله عليه السلام وقد سأل فيها أيضاً عن صفات الله.

٣ . في التوحيد: «التوحيد».

٤ . في المحاسن والتوحيد: «يديه».

٥ . في المحاسن: + «إنّه». وفي التوحيد: + «إنّ».

٦ . «التعاطي»: التناول لما لا يحقّ ولا يجوز تناوله، والجرأة على الشيء والخوض فيه. يعني من تعرّض لتحقيق ذات الحقّ وصفاته، وخاض في معرفة حقيقتهما وأثبت له كيفيّة، هلك. اُنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٠ (عطو)؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١١.

٧ . في المحاسن: + «يقولها مرّتين». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «ما ثمّة هلك».

٨ . المحاسن، ص ٢٣٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٧، بسنده عن ابن أبي عمير؛ التوحيد، ص ٤٥٦، ح ٨، بسنده عن عليّ بن إبراهيم ـ الوافي، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٢٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٦، ح ٢١٣٣٢.

٩ . قوله: «يعقوب بن إسحاق»، حمله صدر المتألّهين على ابن السكّيت، وتبعه العلّامة المازندراني، وردّه

قَالَ:

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام أَسْأَلُهُ: كَيْفَ يَعْبُدُ الْعَبْدُ رَبَّهُ[1] وَهُوَ لَا يَرَاهُ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام: «يَا أَبَا يُوسُفَ، جَلَّ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ وَالْمُنْعِمُ عَلَيَّ وَعَلىٰ آبَائِي أَنْ يُرىٰ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: هَلْ رَأىٰ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله رَبَّهُ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام: «إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ أَرىٰ رَسُولَهُ بِقَلْبِهِ مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ مَا أَحَبَّ»[2].

٢٦٢ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، قَالَ:

سَأَلَنِي أَبُو قُرَّةَ الْمُحَدِّثُ أَنْ أُدْخِلَهُ عَلىٰ[3] أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي ذٰلِكَ، ٩٦/١ فَأَذِنَ لِي[4] فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ حَتّىٰ بَلَغَ سُؤَالُهُ إِلَى التَّوْحِيدِ، فَقَالَ أَبُو قُرَّةَ: إِنَّا رُوِّينَا[5] أَنَّ اللهَ قَسَمَ الرُّؤْيَةَ وَالْكَلَامَ بَيْنَ نَبِيَّيْنِ[6]، فَقَسَمَ الْكَلَامَ لِمُوسىٰ[7]، وَلِمُحَمَّدٍ الرُّؤْيَةَ.

= العلّامة المجلسي بقوله: «ظنّ أصحاب الرجال أنّ يعقوب بن إسحاق هو ابن السكّيت، والظاهر أنّه غيره؛ لأنّ ابن سكّيت قتله المتوكّل في زمان الهادي عليه السلام، ولم يلحق أبا محمّد عليه السلام». قال المحقّق الشعراني في حاشية شرح المازندراني: «هو ـ أي كلام العلّامة المجلسي ـ حقّ، وحملته أنا في حاشية الوافي على يعقوب بن إسحاق الكِندي، فيلسوف العرب وقلت هناك: إنّه أراد اختبار أبي محمّد عليه السلام، ولم يكن الفيلسوف يعرف الإمام حقّ المعرفة فأجاب عليه السلام بما يوافق أُصول الفلاسفة فاستحسنه الفيلسوف ونقله لأصحابه. وقد أورد المجلسي رحمه الله في احتجاجات العسكريّ عليه السلام عن المناقب كلاماً منه عليه السلام أدّاه إلى ابن إسحاق الكنديّ بواسطة بعض تلاميذه لمّا أراد تأليف كتاب في تناقض القرآن ... والغرض من نقل ذلك أنّ الرابطة بين الإمام وهذا الرجل غير مستبعدة والعجب أنّ ذهن الشارحين لم يذهب إليه حتّى حملوه على ابن السكّيت». أُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢١٢؛ الوافي، ج ١، ص ٣٧٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٢٧.

١. في حاشية «بح»: «العبد كيف يعبد ربّه».

٢. التوحيد، ص ١٠٨، ح ٢، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي. وراجع: التوحيد، ص ١١٦، ح ١٧ • الوافي، ج ١، ص ٣٧٧، ح ٢٩٨.

٣. في «ب، ج، بر، بس، بف»: «إلى».

٤. في «بر، بف»: «له».

٥. في شرح المازندراني: «إنّما روّينا».

٦. في التوحيد: «اثنين».

٧. في التوحيد: «فقسم لموسى الكلام».

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «فَمَنِ الْمُبَلِّغُ عَنِ اللهِ إِلَى الثَّقَلَيْنِ مِنَ[١] الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ[٢]﴾[٣] وَ﴿لَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾[٤] وَ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٥]؟ أَ لَيْسَ مُحَمَّدٌ؟» قَالَ: بَلىٰ، قَالَ: «كَيْفَ[٦] يَجِيءُ رَجُلٌ إِلَى الْخَلْقِ جَمِيعاً، فَيُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَنَّهُ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ بِأَمْرِ اللهِ، فَيَقُولُ[٧]: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾[٨]، وَ﴿لَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ وَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي، وَأَحَطْتُ بِهِ عِلْماً، وَهُوَ[٩] عَلىٰ صُورَةِ الْبَشَرِ؟! أَمَا تَسْتَحُونَ[١٠]؟ مَا قَدَرَتِ الزَّنَادِقَةُ أَنْ تَرْمِيَهُ بِهٰذَا أَنْ يَكُونَ يَأْتِي مِنْ عِنْدِ اللهِ[١١] بِشَيْءٍ، ثُمَّ يَأْتِي بِخِلَافِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ».

قَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرىٰ﴾[١٢]؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ بَعْدَ هٰذِهِ الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلىٰ مَا رَأىٰ؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأىٰ﴾[١٣] يَقُولُ: مَا كَذَبَ فُؤَادُ مُحَمَّدٍ مَا رَأَتْ[١٤] عَيْنَاهُ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِمَا رَأىٰ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ رَأىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرىٰ﴾[١٥] فَآيَاتُ اللهِ غَيْرُ اللهِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾[١٦] فَإِذَا رَأَتْهُ الْأَبْصَارُ، فَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ الْعِلْمَ[١٧]، وَوَقَعَتِ الْمَعْرِفَةُ».

---

١. في التوحيد: - «من».
٢. في التوحيد: + ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.
٣. الأنعام (٦): ١٠٣.
٤. طه (٢٠): ١١٠.
٥. الشورى (٤٢): ١١.
٦. في التوحيد: «فكيف».
٧. في التوحيد: «ويقول».
٨. في التوحيد: + ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.
٩. في «بر»: - «وهو».
١٠. في حاشية «ج، بح» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والتوحيد: «أما تستحيون».
١١. في «ب، بح، بس» وحاشية «بر» والتوحيد: «يأتي عن الله».
١٢. النجم (٥٣): ١٣.
١٣. النجم (٥٣): ١١.
١٤. في حاشية «بس»: «زاغت».
١٥. النجم (٥٣): ١٨.
١٦. طه (٢٠): ١١٠.
١٧. كذا في «ش، جو»، أي بنصب العلم، وقد يأتي التميز بلفظ المعرفة، نحو: وطِبْتَ النفسَ يا قيس عن عمرو. راجع: البهجة المرضيّة (للسيوطي) بحث التمييز. وفي «بو»: «أحاط». وفي حاشية «بح»: «تأنيث الفعل باعتبار أنّ العلم بمعنى المعرفة».

فَقَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَتُكَذِّبُ بِالرِّوَايَاتِ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِذَا كَانَتِ الرِّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ، كَذَّبْتُهَا[1]، وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُحَاطُ بِهِ عِلْماً[2]، وَ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ وَ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»[3].

٢٦٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ[4]، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَىٰ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الرُّؤْيَةِ وَمَا تَرْوِيهِ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَشْرَحَ لِي ذٰلِكَ.

فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «اتَّفَقَ الْجَمِيعُ - لَا تَمَانُعَ بَيْنَهُمْ - أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ ضَرُورَةٌ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يُرَى اللهُ بِالْعَيْنِ[5]، وَقَعَتِ الْمَعْرِفَةُ ضَرُورَةً، ثُمَّ لَمْ تَخْلُ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ إِيمَاناً، أَوْ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ، فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ إِيمَاناً، فَالْمَعْرِفَةُ الَّتِي فِي دَارِ الدُّنْيَا مِنْ جِهَةِ الِاكْتِسَابِ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ؛ لِأَنَّهَا ضِدُّهُ[6]، فَلَا يَكُونُ فِي[7] الدُّنْيَا
١/٩٧ مُؤْمِنٌ[8]؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوُا اللهَ عَزَّ ذِكْرُهُ[9]، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي[10] مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ

---

١. في التوحيد: «كذّبت بها».

٢. في التوحيد: «علم».

٣. التوحيد، ص ١١٠، ح ٩ بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٣٠٠.

٤. ورد الخبر في التوحيد، ص ١٠٩، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن سيف، عن محمد بن عبيدة. ووردت رواية عليّ بن سيف بن عميرة، عن محمّد بن عبيد أو عبيدة في التوحيد، ص ٩٥، ح ١٤؛ وقصص الأنبياء للراوندي، ص ١٦٠، ح ١٧٦. كما وردت رواية محمّد بن عبيد أو عبيدة الهمداني (الهمذاني ـ خ ل) عن الرضا عليه السلام في الكافي، ح ٩٨٨٩؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٢٠، ح ١٣٢٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٧٢٥. والظاهر اتّحاد الراويين ووقوع التصحيف في بعض عناوينه. لاحظ أيضاً التوحيد، ص ١٥٣ ح ٢؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٠، ح ١٣.

٥. في «بح»: «العين».

٦. كذا. والسياق يقتضي: «ضدّها»؛ لأنّ المضادّة بين المعرفتين، لا بين المعرفة والإيمان.

٧. في «بح»: + «دار».

٨. في التوحيد: «أحد مؤمناً» بدل «مؤمن».

٩. في «ب، بس»: «عزّ وجلّ». وفي حاشية «بر»: «جلّ وعزّ».

١٠. في التوحيد: + «هي».

إِيمَاناً، لَمْ تَخْلُ هٰذِهِ الْمَعْرِفَةُ ـ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الِاكْتِسَابِ ـ أَنْ تَزُولَ، وَ[١] لَا تَزُولُ فِي الْمَعَادِ، فَهٰذَا دَلِيلٌ عَلىٰ أَنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ[٢] ـ لَا يُرىٰ بِالْعَيْنِ؛ إِذِ الْعَيْنُ تُؤَدِّي إِلىٰ مَا وَصَفْنَاهُ[٣]»[٤].

٢٦٤ / ٤ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الرُّؤْيَةِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ.

فَكَتَبَ عليه السلام: «لَا تَجُوزُ[٥] الرُّؤْيَةُ مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرْئِيِّ هَوَاءٌ يَنْفُذُهُ[٦] الْبَصَرُ، فَإِذَا انْقَطَعَ الْهَوَاءُ عَنِ الرَّائِي وَالْمَرْئِيِّ[٧]، لَمْ تَصِحَّ الرُّؤْيَةُ، وَكَانَ فِي ذٰلِكَ الِاشْتِبَاهُ؛ لِأَنَّ الرَّائِيَ مَتىٰ سَاوَى[٨] الْمَرْئِيَّ فِي السَّبَبِ الْمُوجِبِ بَيْنَهُمَا فِي الرُّؤْيَةِ، وَجَبَ الِاشْتِبَاهُ، وَكَانَ ذٰلِكَ التَّشْبِيهَ[٩]؛ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ لَا بُدَّ مِنِ اتِّصَالِهَا بِالْمُسَبَّبَاتِ»[١٠].

٢٦٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

---

١ . في «ب، بر» وشرح صدر المتألّهين والتوحيد: «أو».

٢ . في «ج، ض، بف» والتوحيد: «عزّ ذكره». وفي «بح، بر»: «عزّ وجلّ ذكره».

٣ . في «ب، بف» والوافي والتوحيد: «وصفنا».

٤ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٨، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٣٧٩، ح ٣٠١.

٥ . في «ب، بس» و شرح المازندراني: «لايجوز».

٦ . هكذا في «ب، ض، بح، بر، بس، جح، جل، جم» وشرح المازندراني والتوحيد، والجملة حينئذٍ صفة للهواء والضمير البارز راجع إلى الهواء لا المرئيّ. وفي المطبوع وسائر النسخ: «لم ينفذه»، والضمير البارز راجع إلى المرئيّ. وفي «بح»: «لينفذه».

٧ . في التوحيد: «فإذا انقطع الهواء وعدم الضياء بين الرائي والمرئيّ».

٨ . في «بح» وحاشية «ض»: «يساوي».

٩ . في شرح المازندراني: «اسم «كان» ـ وهو «ذلك» ـ إشارة إلى وجوب الاشتباه. و«التشبيه» خبره». ويحتمل أن يكون «كان» تامّةً و«ذلك التشبيهُ» فاعلها وفي التوحيد: «وكان في ذلك التشبيه».

١٠ . التوحيد، ص١٠٩، ح٧، بسنده عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن إسحاق ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨١، ح ٣٠٢.

حَضَرْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، أَيَّ شَيْءٍ تَعْبُدُ؟ قَالَ[1]: «اللهَ تَعَالىٰ» قَالَ: رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: «بَلىٰ،[2] لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ الْإِبْصَارِ[3]، وَلٰكِنْ رَأَتْهُ[4] الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، لَا يُعْرَفُ بِالْقِيَاسِ، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، وَ[5]لَا يُشَبَّهُ بِالنَّاسِ، مَوْصُوفٌ بِالْآيَاتِ، مَعْرُوفٌ بِالْعَلَامَاتِ، لَا يَجُورُ فِي حُكْمِهِ، ذٰلِكَ اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ».

قَالَ: فَخَرَجَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ[6].[7]

٢٦٦ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيِّ: ١ / ٩٨

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ حِبْرٌ[8] إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ حِينَ عَبَدْتَهُ؟»

قَالَ: «فَقَالَ: وَيْلَكَ، مَا كُنْتُ أَعْبُدُ رَبّاً لَمْ أَرَهُ، قَالَ: وَكَيْفَ[9] رَأَيْتَهُ[10]؟ قَالَ: وَيْلَكَ، لَا

---

١ . في حاشية «ب»: + «أعبد».

٢ . هكذا في «ب، بح، بر، بس» وحاشية «ج، ض» وشرح المازندراني والوافي: «بلى». و في سائر النسخ والمطبوع: «بل».

٣ . في التوحيد والأمالي: «العيان». و«الإبصار» بالكسر على المصدر في مقابلة «الإيمان» عند الداماد والفيض، واحتمل المجلسي كونه بالفتح أيضاً. أُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٣٨٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٣٦.

٤ . في «ب» وحاشية «بح، بس»: «تراه».

٥ . في «ب، ج»: - «و».

٦ . في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وحاشية «بح» والأمالي: «رسالاته».

٧ . التوحيد، ص ١٠٨، ح ٥؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٧٨، المجلس ٤٧، ح ٤، بسنده فيهما عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، وفي الأمالي: «عن عليّ بن معبد، عن واصل، عن عبدالله بن سنان». الوافي، ج ١، ص ٣٨١، ح ٣٠٣.

٨ . «الحِبر»: بالفتح والكسر: واحد أحبار اليهود، وبالكسر أفصح؛ لأنّه يجمع على أفعال دون فعول. ويقال ذلك للعالم. أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٠ (حبر).

٩ . في «بح»: «فكيف».

١٠ . في حاشية «بر، بف»: «الرؤية».

تُدْرِكُهُ الْعُيُونُ فِي مُشَاهَدَةِ الْأَبْصَارِ، وَلٰكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ[١]»[٢].

٢٦٧ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: ذَاكَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ فِيمَا يَرْوُونَ مِنَ[٣] الرُّؤْيَةِ، فَقَالَ: «الشَّمْسُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نُورِ الْكُرْسِيِّ، وَالْكُرْسِيُّ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نُورِ الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نُورِ الْحِجَابِ، وَالْحِجَابُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نُورِ السِّتْرِ، فَإِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، فَلْيَمْلَؤُوا أَعْيُنَهُمْ مِنَ[٤] الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»[٥].

٢٦٨ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، بَلَغَ بِي جَبْرَئِيلُ[٦] مَكَاناً لَمْ يَطَأْهُ قَطُّ جَبْرَئِيلُ، فَكُشِفَ لَهُ[٧]، فَأَرَاهُ[٨] اللهُ مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ مَا أَحَبَّ»[٩].

---

١ . المراد بحقائق الإيمان أركانه من التصديق بالله وبوحدانيّته، واعتبارات أسمائه الحسنى، وسائر صفاته الثبوتيّة والسلبيّة. وقيل غير ذلك. أنظر شروح الكافي.

٢ . التوحيد، ص ١٠٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. راجع: الكافي، كتاب التوحيد، باب جوامع التوحيد، ح ٣٥٣؛ والاختصاص، ص ٢٣٥؛ والتوحيد، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٨، ح ١ و ٢ ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٢، ح ٣٠٤.

٣ . في «بر»: «عن». في حاشية ميرزا رفيعا: «يَرَوْن من الرؤية، أي يظنّونه من الرؤية».

٤ . في «ب، ج، بح، بس»: + «نور».

٥ . التوحيد، ص ١٠٨، ح ٣، بسنده عن أحمد بن إدريس ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٣، ح ٣٠٥.

٦ . في «بس»: «جبرائيل».

٧ . «فكشف له» إلى آخره من كلام أبي الحسن الرضا ﷺ حكاية عن قوله ﷺ. أو من كلامه ﷺ من باب الالتفات من التكلّم إلى الغيبة. أنظر: شروح الكافي.

٨ . في التوحيد: «لي فأراني» بدل «له فأراه».

٩ . التوحيد، ص ١٠٨، ح ٤، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار ـ الوافي، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٢٩٩.

فِي قَوْلِهِ تَعَالىٰ[١]: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ[٢]﴾[٣].

٢٦٩ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ قَالَ: «إِحَاطَةُ الْوَهْمِ؛ أَ لَا تَرىٰ إِلىٰ قَوْلِهِ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾؟ لَيْسَ يَعْنِي بَصَرَ الْعُيُونِ ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ﴾: لَيْسَ يَعْنِي[٤] مِنَ الْبَصَرِ بِعَيْنِهِ ﴿وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾[٥]: لَيْسَ يَعْنِي عَمَى الْعُيُونِ، إِنَّمَا عَنىٰ إِحَاطَةَ الْوَهْمِ، كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ بَصِيرٌ بِالشِّعْرِ، وَفُلَانٌ بَصِيرٌ بِالْفِقْهِ، وَفُلَانٌ بَصِيرٌ بِالدَّرَاهِمِ، وَفُلَانٌ بَصِيرٌ بِالثِّيَابِ، اللهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُرىٰ بِالْعَيْنِ[٦]»[٧].

٢٧٠ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ اللهِ: هَلْ يُوصَفُ؟ فَقَالَ: «أَ مَا تَقْرَأُ
١/ ٩٩ الْقُرْآنَ؟»، قُلْتُ: بَلىٰ، قَالَ: «أَ مَا تَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؟»، قُلْتُ: بَلىٰ، قَالَ: «فَتَعْرِفُونَ الْأَبْصَارَ؟»، قُلْتُ: بَلىٰ، قَالَ: «مَا هِيَ؟»، قُلْتُ: أَبْصَارُ الْعُيُونِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوْهَامَ الْقُلُوبِ أَكْبَرُ[٨] مِنْ أَبْصَارِ الْعُيُونِ، فَهُوَ لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَهُوَ يُدْرِكُ

---

١ . في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٣٤: «قوله: ﴿لاتُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ﴾ هذا الكلام مستأنف عن محمّد بن يعقوب الكليني، ومعناه: الكلام في تفسير قوله: ﴿لاتُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ﴾ وما ورد فيه من الأحاديث أورده في ذيل باب إبطال الرؤية بالعين للمناسبة، ولكون الإدراك بالأوهام في حكم الإبصار بالعيون، ولأنّ نفي الإدراك بالأوهام يلزمه نفي الإدراك بالعيون». ونحوه في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٤٨؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٣٨.

٢ . في حاشية «ج»: + ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

٣ . الأنعام (٦): ١٠٣.

٤ . في «ج» وحاشية «بر»: «لم يعن».

٥ . الأنعام (٦): ١٠٤.

٦ . في حاشية «ض»: «بالعيون».

٧ . التوحيد، ص ١١٢، ح ١٠، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٥، ح ٣٠٦.

٨ . في التوحيد: «أكثر». وفي التعليقة للداماد، ص ٢٢٦: «أكبر، بالباء الموحّدة أبلغ وأجزل، وبالثاء المثلّثة أشيع في النسخ وأفشى». وانظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥١.

الْأَوْهَامَ»[١].

٢٧١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ[٢] أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؟ فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، أَوْهَامُ الْقُلُوبِ أَدَقُّ مِنْ أَبْصَارِ الْعُيُونِ؛ أَنْتَ قَدْ تُدْرِكُ بِوَهْمِكَ السِّنْدَ وَالْهِنْدَ وَالْبُلْدَانَ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْهَا وَلَا تُدْرِكُهَا بِبَصَرِكَ، وَأَوْهَامُ الْقُلُوبِ لَا تُدْرِكُهُ، فَكَيْفَ أَبْصَارُ الْعُيُونِ؟!»[٣]

٢٧٢ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ[٤]:

الْأَشْيَاءُ[٥] لَا تُدْرَكُ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ: بِالْحَوَاسِّ، وَالْقَلْبِ؛ وَالْحَوَاسُّ إِدْرَاكُهَا عَلىٰ ثَلَاثَةِ مَعَانٍ: إِدْرَاكاً بِالْمُدَاخَلَةِ، وَإِدْرَاكاً بِالْمُمَاسَّةِ، وَإِدْرَاكاً بِلَا مُدَاخَلَةٍ[٦] وَلَا مُمَاسَّةٍ[٧].

---

١. المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٥، بسنده عن أبي هاشم الجعفري، عن الأشعث بن حاتم، عن الرضا عليه السلام؛ وفيه، ذيل ح ٢١٥، بسنده عن أبي هاشم، عن أبي جعفر عليه السلام، و فيهما مع اختلاف يسير؛ التوحيد، ص ١١٢، ح ١١، بسنده عن أحمد بن محمّد ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣٠٧.

٢. في «ب، ض، و» وحاشية: «بح، بس، بف»: + «عن». وهو سهو؛ فإنّ أبا هاشم الجعفري هو داود بن القاسم، روى عن جماعة من الأئمّة منهم أبوجعفر الثاني عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٥٧، الرقم ٥٢٩٠، وص ٣٧٥، الرقم ٥٥٥٣؛ و ص ٣٨٦، الرقم ٥٦٨٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨١، الرقم ٢٧٧.

٣. التوحيد، ص ١١٣، ح ١٢، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣٠٨.

٤. في «بف»: + «قلت». وقال العلّامة المازندراني: «أي قال هشام من قبله، لا من جهة الرواية عن المعصوم، ويحتمل أن يكون من مسموعاته عنه». وقال ميرزا رفيعا: «...الذي إنّما يظنّ به أنّ كلامه مأخوذ عن أحاديث أهل البيت وأقوالهم عليهم السلام». وقال المحقّق الشعراني: «جميع ما هو حقّ وصواب مأخوذ من الأئمّة عليهم السلام، خصوصاً ما عند الشيعة، ولكنّ احتمال أن يكون هذا رواية احتمال باطل، وظاهر الكلام أنّه قول هشام بن الحكم، ونقل أقوال غير الأئمّة معهود من الكليني فقد أورد في باب الميراث كلام الفضل بن شاذان في العول، وفي باب الطلاق كلام جماعة». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥٤؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٣٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٤٢.

٥. هكذا في النسخ والشروح والمصادر. وفي المطبوع: + «[كلّها]».

٦. في «ب، ض، بح، بر، بس»: «لا بمداخلة». ٧. في «ب»: «ولا بمماسّة».

فَأَمَّا الْإِدْرَاكُ الَّذِي بِالْمُدَاخَلَةِ، فَالْأَصْوَاتُ وَالْمَشَامُّ[١] وَالطُّعُومُ.

وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ بِالْمُمَاسَّةِ، فَمَعْرِفَةُ الْأَشْكَالِ مِنَ التَّرْبِيعِ وَالتَّثْلِيثِ[٢]، وَمَعْرِفَةُ اللَّيِّنِ وَالْخَشِنِ، وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ[٣] بِلَا مُمَاسَّةٍ وَلَا مُدَاخَلَةٍ، فَالْبَصَرُ؛ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ الْأَشْيَاءَ بِلَا مُمَاسَّةٍ وَلَا مُدَاخَلَةٍ فِي حَيِّزِ غَيْرِهِ وَلَا فِي حَيِّزِهِ، وَإِدْرَاكُ الْبَصَرِ لَهُ سَبِيلٌ وَسَبَبٌ، فَسَبِيلُهُ الْهَوَاءُ، وَسَبَبُهُ الضِّيَاءُ، فَإِذَا كَانَ السَّبِيلُ مُتَّصِلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْئِيِّ وَالسَّبَبُ قَائِمٌ، أَدْرَكَ مَا يُلَاقِي مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْخَاصِ، فَإِذَا حُمِلَ الْبَصَرُ عَلىٰ مَا لَا سَبِيلَ لَهُ فِيهِ، رَجَعَ رَاجِعاً، فَحَكىٰ مَا وَرَاءَهُ، كَالنَّاظِرِ فِي الْمِرْآةِ لَا يَنْفُذُ بَصَرُهُ[٤] فِي الْمِرْآةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ، رَجَعَ رَاجِعاً يَحْكِي[٥] مَا وَرَاءَهُ، وَكَذٰلِكَ النَّاظِرُ فِي الْمَاءِ الصَّافِي، يَرْجِعُ رَاجِعاً فَيَحْكِي مَا وَرَاءَهُ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ لَهُ فِي إِنْفَاذِ بَصَرِهِ.

فَأَمَّا الْقَلْبُ[٦] فَإِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الْهَوَاءِ، فَهُوَ يُدْرِكُ جَمِيعَ مَا فِي الْهَوَاءِ وَيَتَوَهَّمُهُ[٧]، فَإِذَا حُمِلَ الْقَلْبُ عَلىٰ مَا لَيْسَ فِي الْهَوَاءِ مَوْجُوداً، رَجَعَ رَاجِعاً فَحَكىٰ مَا فِي الْهَوَاءِ.

١٠٠/١ فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبَهُ عَلىٰ مَا لَيْسَ مَوْجُوداً فِي الْهَوَاءِ مِنْ أَمْرِ التَّوْحِيدِ جَلَّ اللهُ وَعَزَّ[٨]؛ فَإِنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذٰلِكَ، لَمْ يَتَوَهَّمْ إِلَّا مَا فِي الْهَوَاءِ مَوْجُودٌ، كَمَا قُلْنَا فِي أَمْرِ الْبَصَرِ، تَعَالَى اللهُ أَنْ يُشْبِهَهُ[٩] خَلْقُهُ[١٠].

١. «المشامّ»: جمع المشموم، من باب استعمال مفاعل في مفاعيل، أو جمع المشمّ، وهو ما يشمّ. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٢٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٥٥.

٢. في «ف، بح»: «من التثليث والتربيع».

٣. في حاشية «بح»: + «الذي».

٤. في «بر»: «نظره».

٥. في «ب، ض، ف»: «فحكى».

٦. في «ف»: + «راجعاً».

٧. في «ض»: «ويتوهّمه ويتمثّله». وفي «بح» وحاشية «ج»: «ويتمثّله». وفي «بر»: «ويتمثّله ويتوهّمه».

٨. في «ف»: «لله جلّ وعزّ» بدل «جلّ الله وعزّ».

٩. في «ف، بف»: «يشبه».

١٠. صرّح العلّامة الفيض في الوافي بترك ذكر هذا الخبر لعدم وضوح مَن أراده. راجع: الوافي، ج ١، ←

١٠ ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالىٰ

٢٧٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَتِيكٍ الْقَصِيرِ، قَالَ:

كَتَبْتُ عَلىٰ يَدَيْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَنَّ قَوْماً بِالْعِرَاقِ يَصِفُونَ اللهَ بِالصُّورَةِ وَبِالتَّخْطِيطِ[١]، فَإِنْ رَأَيْتَ ـ جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ ـ أَنْ تَكْتُبَ إِلَيَّ بِالْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّوْحِيدِ.

فَكَتَبَ إِلَيَّ: «سَأَلْتَ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ عَنِ التَّوْحِيدِ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَنْ قِبَلَكَ[٢]، فَتَعَالَى اللهُ الَّذِي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٣]، تَعَالىٰ[٤] عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، الْمُشَبِّهُونَ اللهَ بِخَلْقِهِ، الْمُفْتَرُونَ عَلَى اللهِ، فَاعْلَمْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ فِي التَّوْحِيدِ مَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ[٥] صِفَاتِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَانْفِ عَنِ اللهِ تَعَالَى الْبُطْلَانَ وَالتَّشْبِيهَ، فَلَا نَفْيَ وَلَا تَشْبِيهَ، هُوَ اللهُ الثَّابِتُ الْمَوْجُودُ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، وَلَا تَعْدُوا الْقُرْآنَ؛ فَتَضِلُّوا[٦] بَعْدَ الْبَيَانِ»[٧].

← ص ٣٨٦، ذيل ح ٣٠٨.

١ . في «بر» وحاشية ميرزا رفيعا: «والتخطيط». وفي شرح صدر المتألّهين: «والتخاطيط». و«التخطيط» أي الشكل الحاصل بإحاطة الحدود والخطوط. ويمكن أن يكون المراد به أنّ قوماً زعموا أنّ معبودهم في صورة شابّ قد خطّ عارضاه، فسئل عليه السلام عن مقالتهم. راجع: حاشية ميرزا رفيعا، ٣٣٩؛ حاشية بدر الدين، ص ٨٥.

٢ . «مَن قَبْلَك»، أي من هو كان قبلك، أو «من قِبَلَك»، أي من هو عندك وكان من جهتك وتلقائك وفي ناحيتك. يعني به أهل العراق. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٦٥؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٦١؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٣٤٦.

٣ . الشورى (٤٢): ١١.

٤ . في «بس» والتوحيد، ص ١٠٢: + «الله».

٥ . في حاشية «ض، بف»: «في».

٦ . كذا. والسياق يقتضي الإفراد. وفي التوحيد، ص ١٠٢: «ولا تعد القرآن فتضلّ».

٧ . التوحيد، ص ١٠٢، ح ١٥، بسنده عن العبّاس بن معروف؛ وفيه، ص ٢٢٦، ح ٧، بسنده عن العبّاس بن ←

٢٧٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بِمَحْدُودِيَّةٍ، عَظُمَ رَبُّنَا عَنِ الصِّفَةِ، فَكَيْفَ[١] يُوصَفُ بِمَحْدُودِيَّةٍ[٢] مَنْ لَا يُحَدُّ وَ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾؟!»[٣][٤].

٢٧٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ[٥] بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَزَّازِ[٦] وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَا:

دَخَلْنَا عَلىٰ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا[٧] عليه السلام، فَحَكَيْنَا لَهُ أَنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله
١٠١/١ رَأىٰ رَبَّهُ فِي صُورَةِ[٨] الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ[٩] فِي سِنِّ أَبْنَاءِ ثَلَاثِينَ سَنَةً[١٠]، وَقُلْنَا: إِنَّ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَصَاحِبَ الطَّاقِ وَالْمِيثَمِيَّ[١١] يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَجْوَفُ إِلَى السُّرَّةِ، ....←

← معروف، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٤٠٥، ح ٣٢٥.

١ . في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: «وكيف».

٢ . في حاشية «ض» والوافي: «بالمحدوديّة». ٣ . الأنعام (٦): ١٠٣.

٤ . تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٧٨، عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٣١. ٥ . في «ألف، ف» والتوحيد: «الحسين».

٦ . في «ف، بر، بف»: «الخرّاز».

٧ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، بح، بس» وحاشية «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «علي بن موسى».

٨ . في «ب، ض، ف، بح، بف» وحاشية «بر، بس» والتوحيد: «هيئة».

٩ . «الشابّ الموفّق»: الشابّ الرشيد، أو المستوي، أو الذي أعضاؤه موافقة بحسن الخلقة، أو الذي وصل في الشباب إلى الكمال، أو الذي هُيِّئت له أسباب العبادة والطاعة. وقيل: هو تصحيف الريّق، بمعنى ذي بهجة وبهاء. وقيل: هو تصحيف الموفَّف، بمعنى المزيّن. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٦٦؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٠٧؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٤٣٧.

١٠ . في التوحيد: + «رجلاه في خُضرة».

١١ . في حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٤٢: «حكايةُ قولهم على ما هو المنقول عندهم وإن لم يثبت عندنا ولا تظنّ ←

وَالْبَقِيَّةُ[١] صَمَدٌ.

فَخَرَّ[٢] سَاجِداً لِلّٰهِ[٣]، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَكَ مَا عَرَفُوكَ، وَلَا وَحَّدُوكَ[٤]، فَمِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ وَصَفُوكَ، سُبْحَانَكَ لَوْ عَرَفُوكَ، لَوَصَفُوكَ بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، سُبْحَانَكَ كَيْفَ طَاوَعَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يُشَبِّهُوكَ[٥] بِغَيْرِكَ؟! اللّٰهُمَّ، لَا أَصِفُكَ إِلَّا بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، وَلَا أُشَبِّهُكَ بِخَلْقِكَ، أَنْتَ أَهْلٌ لِكُلِّ خَيْرٍ، فَلَا تَجْعَلْنِي[٦] مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ».

ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا تَوَهَّمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَوَهَّمُوا اللّٰهَ غَيْرَهُ». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ ـ آلَ مُحَمَّدٍ ـ النَّمَطُ[٧] الْأَوْسَطُ الَّذِي لَا يُدْرِكُنَا الْغَالِي[٨]، وَلَا يَسْبِقُنَا التَّالِي[٩]؛ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ حِينَ نَظَرَ إِلىٰ عَظَمَةِ رَبِّهِ كَانَ فِي هَيْئَةِ الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ، وَسِنِّ أَبْنَاءِ ١٠٢/١
ثَلَاثِينَ سَنَةً؛ يَا مُحَمَّدُ، عَظُمَ رَبِّي وَجَلَّ[١٠] أَنْ يَكُونَ فِي صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ».

← بهم القول به، ولم يتعرّض عليه السلام في الجواب لحال النقل تصديقاً وتكذيباً، وإنّما نفى صحّة القول بالصورة». وللمحقّق الشعراني هاهنا كلام جيّد دقيق في هامش شرح المازندراني إن شئت فراجعه، ج ٣، ص ٢٦٥ و ٢٨٨.

١. في «ب، بح» وحاشية «بر، بف» والتوحيد: «والباقي». وفي حاشية «ج»: «والباقية».

٢. معنى «خرّ» أي سقط سقوطاً يسمع منه خَرير، والخرير يقال لصوت الماء والريح وغير ذلك ممّا يسقط من علوٍّ... فاستعمال الخرّ تنبيه على اجتماع أمرين: السقوط، وحصول الصوت منهم بالتسبيح. المفردات للراغب، ص ٢٧٧ (خرر).

٣. في «بر» والتوحيد: - «لله».

٤. في «بح، بس»: «وما وحّدوك».

٥. في «ض، بر، بس» والتوحيد: «شبّهوك».

٦. في «ض»: «ولا تجعلني».

٧. «النَمَط»: الطريقة من الطرائق والضرب من الضروب، والجماعة من الناس أمرهم واحد. النهاية، ج ٥، ص ١١٩ (نمط). وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٢٦٧: «المراد نحن آل محمّد الجامعون بين التنزيه والتوصيف، المتوسّلون بين طرفي الغلوّ والتقصير، وجانبي التعطيل والتشبيه والبطلان والتجسيم». وقيل غير ذلك. اُنظر: الوافي، ج ١، ص ٤٠٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٦٨.

٨. في «بر»: «العالي». «الغالي» أو «العالي» على ما في بعض النسخ، بمعنى من يتجاوز الحدّ في الاُمور.

٩. في حاشية «ف»: «القالي». و«التالي»: هو المقصّر عن بلوغ هذه الفضائل، والواقع في طرف التفريط منها، كما أنّ «الغالي» هو الواقع في طرف الإفراط.

١٠. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والتوحيد. وفي بعض ←

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَنْ كَانَتْ رِجْلَاهُ فِي خَضْرَةٍ؟

قَالَ: «ذَاكَ[١] مُحَمَّدٌ، كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلىٰ رَبِّهِ بِقَلْبِهِ، جَعَلَهُ فِي نُورٍ مِثْلِ نُورِ الْحُجُبِ حَتّىٰ يَسْتَبِينَ لَهُ مَا فِي الْحُجُبِ؛ إِنَّ نُورَ اللهِ: مِنْهُ أَخْضَرُ، وَمِنْهُ أَحْمَرُ، وَمِنْهُ أَبْيَضُ[٢]، وَمِنْهُ غَيْرُ ذٰلِكَ؛ يَا مُحَمَّدُ، مَا شَهِدَ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَنَحْنُ الْقَائِلُونَ بِهِ»[٣].

٢٧٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بِشْرٍ الْبَرْقِيِّ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَامِرٍ الْقَصَبَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ[٥]: قَالَ: «لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَصِفُوا اللهَ بِعَظَمَتِهِ، لَمْ يَقْدِرُوا»[٦].

٢٧٧ / ٥ . سَهْلٌ[٧]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمَذَانِيِّ[٨]، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ[٩] عليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا مِنْ مَوَالِيكَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ

← النسخ والمطبوع: «عزّ وجلّ».

١ . في شرح صدر المتألّهين والوافي: «ذلك».

٢ . في التوحيد: «منه اخضرّ ما اخضرّ، ومنه احمرّ ما احمرّ، ومنه ابيضّ ما ابيضّ».

٣ . التوحيد، ص ١١٣، ح ١٣، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ـ الوافي، ج ١، ص ٤٠٦، ح ٣٢٦.

٤ . في «ب، ض، و، بح، بر، بس، بف»: «الرقّي». هذا، والرجل ذكره النجاشي وابن داود بعنوان: «أحمد بن بشر الرقّي»، وكذا ورد في الفهرست للطوسي، ص ٤١٠، ولكن في حاشيته نقلاً من نسختين «بشير». وأمّا في رجال الطوسي، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٤ فقد ذكره بعنوان: «أحمد بن بشير البرقي». راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤٨، الرقم ٩٣٩؛ رجال ابن داود، ص ٤١٨، الرقم ٢٢.

٥ . في الوافي: - «قال».

٦ . الوافي، ج ١، ص ٤٠٩، ح ٣٢٧.

٧ . في «ألف، ب، ف، بح، بر»: + «بن زياد». هذا، والسند معلّق على سابقه. ويروى عن سهل، عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن. والأسناد الآتية إلى الحديث ٢٨٢ كلّها معلّقة، كما هو الظاهر.

٨ . هكذا في «ألف، بح، بس». وفي «ب، ج ض، ف، و، بر، بف» والمطبوع: «الهمداني». والصواب ما أثبتناه، وتقدّم وجه صحّته في الكافي، ذيل ح ١٥٩.

٩ . في التوحيد: + «يعني أبا الحسن». وفي الوافي: «المراد بالرجل ... أبوالحسن الثالث عليه السلام».

مَنْ يَقُولُ: جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: صُورَةٌ. ١٠٣/١

فَكَتَبَ عليه السلام بِخَطِّهِ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُوصَفُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ - أَوْ قَالَ -: الْبَصِيرُ[١]»[٢].

٢٧٨ / ٦ . سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام إِلَىٰ أَبِي: «أَنَّ اللهَ أَعْلَىٰ وَأَجَلُّ وَأَعْظَمُ[٣] مِنْ أَنْ يُبْلَغَ[٤] كُنْهُ صِفَتِهِ؛ فَصِفُوهُ[٥] بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَكُفُّوا عَمَّا سِوىٰ ذٰلِكَ»[٦].

٢٧٩ / ٧ . سَهْلٌ، عَنِ السِّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصٍ أَخِي مُرَازِمٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ[٧] عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ، فَقَالَ[٨]: «لَا تَجَاوَزْ[٩] مَا[١٠] فِي الْقُرْآنِ»[١١].

٢٨٠ / ٨ . سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَاسَانِيِّ[١٢]، قَالَ:

---

١ . إشارة إلى الآية ١١ من سورة الشورى (٤٢): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

٢ . التوحيد، ص ١٠٠، ح ٩، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٧، ح ٣٠٩.

٣ . في «ف»: «أعظم وأجلّ».

٤ . في «ف»: «من أنّه تبلغ».

٥ . في «بر»: «وصفوه».

٦ . رجال الكشّي، ص ٢٧٩، ح ٥٠٠، بسنده عن جعفر بن محمّد بن حكيم الخثعمي، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٢٨.

٧ . في «ب، بح»: + «موسى بن جعفر». وفي «بر»: + «موسى».

٨ . في «ب، ج، بح، بس، بف» والوافي: «قال».

٩ . في «بر»: «لاتجاوزوا».

١٠ . في المحاسن: «عمّا».

١١ . المحاسن، ص ٢٣٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٤، بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن حفص أخي مرازم، عن الفضل بن يحيى ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٢٩.

١٢ . في «ألف»: «القاشاني». هذا، ولم نجد لهذا العنوان ذكراً في كتب الرجال، ويحتمل وقوع التقديم والتأخير في العنوان كما وردت في الكافي، ح ١٣٠٧، رواية سهل بن زياد عن عليّ بن محمّد القاساني. وهو المترجم في رجال النجاشي، ص ٢٢٥، الرقم ٦٦٩؛ ورجال البرقي، ص ٥٨؛ ورجال الطوسي، ص ٣٣٨، الرقم ٥٠٧١٤.

كَتَبْتُ إِلَيْهِ عليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ.

قَالَ: فَكَتَبَ عليه السلام: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَلَا يُوصَفُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]»[2].

٢٨١ / ٩ . سَهْلٌ، عَنْ بِشْرِ بْنِ بَشَّارٍ النَّيْسَابُورِيِّ[3]، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام[4]: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ[5] مَنْ يَقُولُ[6]: جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ[7]: صُورَةٌ.

فَكَتَبَ إِلَيَّ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُوصَفُ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ[8]، وَ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾»[9].

٢٨٢ / ١٠ . سَهْلٌ[10] قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَىٰ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ: قَدِ اخْتَلَفَ يَا سَيِّدِي،

= وله مكاتبات مضمرة. أنظر: الكافي، ح ٩٤٠٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٥، و ص ٢٤٣، ح ٧١٢؛ و ج ٧، ص ٢٢٥، ح ٩٨٥.

١ . الشورى (٤٢): ١١.

٢ . التوحيد، ص ١٠١، ح ١٢، بسنده عن محمّد بن يحيى، عن سهل بن زياد ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٠، ح ٣٣٠.

٣ . في «ج»: «بشير بن بشّار النيشابوري». وفي «ألف»: «بشير النيشابوري». والظاهر أنّ الصواب هو: «بشر»؛ فقد روى الصدوق الخبر في التوحيد، ص ١٠١، ح ١٣، بسنده عن بشر بن بشّار النيسابوري، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام، وعدّ الشيخ في رجاله، ص ٣٨٤، الرقم ٥٦٥٤ بشر بن بشّار النيسابوري من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام.

٤ . في التوحيد: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام».

٥ . في «بر» وشرح المازندراني والتوحيد: «منهم».

٦ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والشروح والتوحيد. وفي المطبوع: + «[هو]».

٧ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والشروح والتوحيد. وفي المطبوع: + «[هو]».

٨ . في «بح»: «لا يشتبه بشيء».

٩ . التوحيد، ص ١٠١، ح ١٣، بسنده عن بشر بن بشّار النيسابوري ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٨، ح ٣١٠، لكن ليس فيه متن الحديث بل أشار إليه.

١٠ . في «بح»: + «بن زياد».

أَصْحَابُنَا فِي التَّوْحِيدِ: مِنْهُمْ[١] مَنْ يَقُولُ: هُوَ[٢] جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ[٣] صُورَةٌ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تُعَلِّمَنِي مِنْ ذٰلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَلَا أَجُوزُهُ، فَعَلْتَ[٤] مُتَطَوِّلاً[٥] عَلىٰ عَبْدِكَ.

فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «سَأَلْتَ عَنِ التَّوْحِيدِ، وَهٰذَا[٦] عَنْكُمْ مَعْزُولٌ[٧]، اللهُ وَاحِدٌ أَحَدٌ[٨] ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[٩]، خَالِقٌ وَ[١٠] لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، يَخْلُقُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَغَيْرِ ذٰلِكَ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ، وَيُصَوِّرُ مَا يَشَاءُ وَلَيْسَ بِصُورَةٍ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهٌ[١١]، هُوَ لَا غَيْرُهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[١٢]»[١٣].

٢٨٣ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ وَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ:

---

١ . في «ب، ف»: «فمنهم».

٢ . في «ب، ج، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي: - «هو».

٣ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين: - «هو».

٤ . في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٨٠: «في بعض النسخ: فحلْت - بالحاء المهملة - من الحيلولة، أي صرت حائلاً متطوّلاً على عبدك بينه وبين قلبه في الميل إلى الباطل من أمر التوحيد».

٥ . «المتطوّل» من الطَّوْل بمعنى المنّ. الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٥ (طول).

٦ . في حاشية ميرزا رفيعا: «وهو».

٧ . «المعزول» أي الممنوع. وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٤٧: «أي سألت عن تحقيق ما هو الحقّ في التوحيد وهو عنكم معزول، أي تحقيقه بمداركم وعقولكم ساقط عنكم؛ لعجز عقولكم عن الإحاطة به، وعن الوصول إلى حقّ تحقيقه، إنّما المرجع لكم في التوحيد وَصْفُه سبحانه بما وصف به نفسه من أنّ الله واحد أحد ...». وللمزيد أنظر شروح الكافي.

٨ . في التوحيد: + «صمد».

٩ . الإخلاص (١١٢): ٣ و ٤.

١٠ . في «ب»: - «و».

١١ . في التوحيد: «شبيه».

١٢ . الشورى (٤٢): ١١.

١٣ . التوحيد، ص ١٠١، ح ١٤، بسنده عن محمّد بن يحيى، عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٣٨٨، ح ٣١١.

﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[١]؟! فَلَا يُوصَفُ بِقَدْرٍ[٢] إِلَّا كَانَ أَعْظَمَ مِنْ ذٰلِكَ»[٣].

١٢ / ٢٨٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ أَوْ[٤] عَنْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللهَ عَظِيمٌ رَفِيعٌ، لَا يَقْدِرُ الْعِبَادُ عَلىٰ صِفَتِهِ، وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[٦] وَلَا يُوصَفُ بِكَيْفٍ، وَلَا أَيْنٍ وَحَيْثٍ[٧]، وَكَيْفَ[٨] أَصِفُهُ بِالْكَيْفِ[٩] وَهُوَ[١٠] الَّذِي كَيَّفَ الْكَيْفَ
١٠٤/١ حَتّىٰ صَارَ كَيْفاً، فَعُرِفَتِ[١١] الْكَيْفُ بِمَا كَيَّفَ لَنَا مِنَ الْكَيْفِ[١٢]؟! أَمْ كَيْفَ أَصِفُهُ بِأَيْنٍ[١٣] وَهُوَ الَّذِي أَيَّنَ الْأَيْنَ حَتّىٰ صَارَ أَيْناً، فَعُرِفَتِ الْأَيْنُ بِمَا أَيَّنَ لَنَا مِنَ الْأَيْنِ؟! أَمْ كَيْفَ أَصِفُهُ بِحَيْثٍ وَهُوَ الَّذِي حَيَّثَ الْحَيْثَ حَتّىٰ صَارَ حَيْثاً، فَعُرِفَتِ الْحَيْثُ بِمَا حَيَّثَ لَنَا مِنَ الْحَيْثِ؟! فَاللهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ دَاخِلٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَخَارِجٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾»[١٤].

---

١. الأنعام (٦): ٩١؛ الحجّ (٢٢): ٧٤؛ الزمر (٣٩): ٦٧.

٢. في التوحيد: «بقدرة».

٣. التوحيد، ص ١٢٧، ح ٦، بسنده عن حمّاد بن عيسى. الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب المصافحة، ح ٢١٠٧، بسند آخر عن حمّاد، عن ربعي، عن زرارة، عن أبي جعفر ﷺ، مع زيادة في آخره. المؤمن، ص ٣٠، ح ٥٥: «عن أبي جعفر ﷺ» ـ الوافي، ج ١، ص ٤١١، ح ٣٣٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٠، ح ٢٦.

٤. هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «بف» والتوحيد: «و».

٥. في التوحيد: + «الجعفري».

٦. الأنعام (٦): ١٠٣.

٧. في «ف» والتوحيد: «ولا حيث».

٨. في التوحيد: «فكيف».

٩. في حاشية «بر» والتوحيد: «بكيف».

١٠. في حاشية «ج»: + «الله».

١١. والتأنيث باعتبار أنّ الكيف هيئة قارّة، أو باعتبار المقولة؛ وكذا في نظائره.

١٢. في «ف»: ـ «من الكيف».

١٣. في «ج»: «بالأين».

١٤. التوحيد، ص ١١٥، ح ١٤، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٣٦٢، ح ٢٨٢.

١١ ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَ الصُّورَةِ

٢٨٥ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ‌ عليه السلام: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَرْوِي عَنْكُمْ: أَنَّ اللّٰهَ جِسْمٌ صَمَدِيٌّ[١] نُورِيٌّ، مَعْرِفَتُهُ ضَرُورَةٌ[٢]، يَمُنُّ بِهَا عَلىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ.

فَقَالَ‌ عليه السلام: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٣] لَا يُحَدُّ، وَلَا يُحَسُّ، وَلَا يُجَسُّ[٤]، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ[٥] وَلَا الْحَوَاسُّ[٦]، وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، وَلَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا تَخْطِيطٌ وَلَا تَحْدِيدٌ»[٧].

٢٨٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي الْحَسَنِ‌ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ، فَكَتَبَ[٨]: «سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا جِسْمٌ[٩] وَلَا صُورَةٌ[١٠]»[١١].

---

١ . في حاشية «بف»: «صمد».

٢ . في «ف»: «ضروريّة». وفي حاشية «بف»: «ضروريّ».

٣ . الشورى (٤٢): ١١.

٤ . في «بس»: - «ولا يجسّ». وقوله: «لا يجسّ» أي لا يمسّ باليد. واحتمل الفيض كونه بمعنى لا يتفحّص، يقال: جسستُ الأخبار، أي تفحّصتُ عنها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جسس).

٥ . في «ف»: + «وهو يدرك الأبصار».

٦ . في «ب، ج، ض، بس»: «ولا تدركه الحواسّ» بدل «ولا تدركه الأبصار ولا الحواسّ». وفي «بح»: «ولا يدركه الحواسّ» بدله. وفي التوحيد: «لا يجسّ ولا يمسّ ولا تدركه الحواسّ» بدل «لا يجسّ ولا تدركه الأبصار ولا الحواسّ».

٧ . التوحيد، ص ٩٨، ح ٤، بسنده عن أحمد بن إدريس . الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٢.

٨ . في «ف»: + «عليه السلام إليّ».

٩ . في «بر»: «ولا جسم».

١٠ . في التوحيد، ص ١٠٢: - «لا جسم ولا صورة».

١١ . التوحيد، ص ٩٧، ح ٣، بسنده عن محمّد بن الحسن الصفّار؛ وفيه، ص ١٠٢، ح ١٧، بسنده عن سهل بن ←

● وَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ.[١]

١/١٠٥ ٢٨٧ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ:

جِئْتُ إِلَى الرِّضَا عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ التَّوْحِيدِ، فَأَمْلىٰ[٢] عَلَيَّ: «الْحَمْدُ لِلّٰهِ فَاطِرِ الْأَشْيَاءِ[٣] إِنْشَاءً، وَمُبْتَدِعِهَا ابْتِدَاعاً[٤] بِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، لَا مِنْ شَيْءٍ؛ فَيَبْطُلَ الِاخْتِرَاعُ، وَلَا لِعِلَّةٍ؛ فَلَا يَصِحَّ الِابْتِدَاعُ، خَلَقَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، مُتَوَحِّداً بِذٰلِكَ لِإِظْهَارِ حِكْمَتِهِ، وَحَقِيقَةِ رُبُوبِيَّتِهِ، لَا تَضْبِطُهُ[٥] الْعُقُولُ، وَلَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ مِقْدَارٌ، عَجَزَتْ دُونَهُ الْعِبَارَةُ، وَكَلَّتْ[٦] دُونَهُ الْأَبْصَارُ[٧]، وَضَلَّ فِيهِ[٨] تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ، احْتَجَبَ بِغَيْرِ حِجَابٍ مَحْجُوبٍ[٩]، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرٍ مَسْتُورٍ، عُرِفَ بِغَيْرِ

زياد الآدمي. الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٣.

١. في شرح المازندراني: «ورواه محمّد بن أبي عبدالله، الظاهر مكاتبة ويحتمل غيرها، إلّا أنّه لم يسمّ الرجل؛ يعني قال: كتبت إلى الرجل، ولم يصرّح باسمه». وفي مرآة العقول: «قوله: لم يسمّ الرجل، أي الراوي».

٢. «فأملى عليّ» أي أنشأ وألقى عليّ. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

٣. «فاطر الأشياء» من الفِطْرة بمعنى الخلقة، أي خالقها. أو بمعنى الشقّ، أي فاطر عدم الأشياء بوجوداتها. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨١ (فطر).

٤. في «ب، بر» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والتوحيد والعلل والوافي والبحار: «ابتداءً».

٥. في «بر» وحاشية ميرزا رفيعا: «لا يضبطه».

٦. «كلّت»: أي أعيت وتعبت وعجزت، من الكَلّ بمعنى التعب، والإعياء أي العجز. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٣٨ (كلل).

٧. «الأبصار» يحتمل الجمع والمصدر، والأخير أبلغ عند الداماد والأوّل أظهر عند المازندراني. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٤.

٨. في «ج»: «به».

٩. «محجوب»: إمّا خبر لمبتدأ محذوف، والظرف متعلّق به، والغرض دفع توهّم أن يكون له حجاباً حسّياً أو عقليّاً، أي هو محجوب بغير حجاب حسّيّ أو عقليّ. وإمّا مجرور صفة لحجاب، والغرض دفع توهّم احتجابه بحجاب غليظ مانع من الإدراك، يعني احتجابه ليس بحجاب محجوب بحجاب آخر. وهكذا «مستور». أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

رُؤْيَةٍ[١]، وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَنُعِتَ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ[٢] الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ»[٣].

٢٨٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

وَصَفْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام قَوْلَ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ الْجَوَالِيقِيِّ، وَحَكَيْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، أَنَّهُ جِسْمٌ[٤].

فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالىٰ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، أَيُّ فُحْشٍ أَوْ خَناً[٥] أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَصِفُ خَالِقَ الْأَشْيَاءِ بِجِسْمٍ أَوْ صُورَةٍ، أَوْ بِخِلْقَةٍ، أَوْ بِتَحْدِيدٍ وَأَعْضَاءٍ[٦]؟ تَعَالَى اللهُ عَنْ ذٰلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً»[٧].

٢٨٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ الرُّخَّجِيِّ[٨]، قَالَ:

---

١. الفعل إمّا مجهول أو معلوم، و«رؤية» على التقديرين، إمّا رَوِيّة بمعنى الفكر، أو رُؤية. فبهذه احتمالات أربعة. والأوّل هو الظاهر من كلام صدر المتألّهين، والثالث هو المظنون عند المازندراني، والباقي محتمل بعيداً عنده أيضاً. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٧١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٢٩٦.

٢. في «ف» والعلل: + «هو».

٣. التوحيد، ص ٩٨، ح ٥، بسنده عن محمّد بن الحسن الصفّار؛ علل الشرائع، ص ٩، ح ٣، بسنده عن سهل بن زياد ـ الوافي، ج ١، ص ٤٤٢، ح ٣٦٠؛ وفي البحار، ج ٥٧، ص ١٦١، ح ٩٥، إلى قوله: «فلا يصحّ الابتداع».

٤. في «ف»: + «نوريّ».

٥. في شرح المازندراني: «الخنا: الفحش والفساد. والعطف يقتضي المغايرة. ولعلّ الثاني أغلظ من الأوّل، والشكّ من الراوي أيضاً محتمل». وانظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٤ (خنو).

٦. في «ب، ف، بح، بس» والتوحيد: «أو أعضاء».

٧. التوحيد، ص ٩٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر ـ الوافي، ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣١٤.

٨. في «ألف»: «الرجحي». وفي «ب»: «الزجحي». و كلاهما سهو. ومحمّد بن الفرج الرخجي مذكور في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٧١، الرقم ١٠٤١؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ١٠١٤، و ص ٣٦٧، الرقم ٥٣٩٦. والرُخجي نسبة إلى الرُخجيّة، وهي قرية على نحو فرسخ من بغداد. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٣، ص ٥٢؛ لبّ اللباب في تهذيب الأنساب، ج ٢، ص ٢٠.

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي الْحَسَنِ[1] أَسْأَلُهُ عَمَّا قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ فِي الْجِسْمِ، وَهِشَامُ بْنُ سَالِمٍ فِي الصُّورَةِ.

فَكَتَبَ: «دَعْ عَنْكَ حَيْرَةَ الْحَيْرَانِ، وَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ[2]، لَيْسَ الْقَوْلُ مَا قَالَ الْهِشَامَانِ[3]»[4].

١/١٠٦ ٢٩٠ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ[5]، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ[6] بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ ظَبْيَانَ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَقُولُ قَوْلاً عَظِيماً إِلَّا أَنِّي أَخْتَصِرُ لَكَ[7] مِنْهُ أَحْرُفاً، فَزَعَمَ[8] أَنَّ اللهَ جِسْمٌ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ شَيْئَانِ: جِسْمٌ، وَفِعْلُ الْجِسْمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّانِعُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ

---

١. في الأمالي: «أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام».

٢. في الأمالي والوافي: + «الرجيم».

٣. الهشامان ممدوحان مقبولان عند الشرّاح وعدّة من العلماء، والشرّاح كلّهم مجمعون على وجوب تأويل ما حكي عنهما. والتفصيل موكول إلى محلّه. وللمزيد أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ و ٢٧١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٠٠ـ٣٠١ و ٢٢٩ـ٢٣١؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٢ـ٢٩٣؛ مرآة العقول، ج ٢ و ص ٣ـ٥.

٤. التوحيد، ص ٩٧، ح ٢؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٧٧، المجلس ٤٧، ح ١، بسندهما عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٣١٥.

٥. ورد الخبر في التوحيد، ص ٩٩، ح ٧، بسنده عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن والحسين بن عليّ، عن صالح بن أبي حمّاد، عن بكر بن صالح. وقد وردت رواية محمّد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن إسماعيل، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح، في الكافي، ح ٢٢٣ و ح ٢٧٥ و ح ٢٩٠ و ح ٣٠٢ و ح ٣٦١، والطبقة تساعد هذا الارتباط. فلا وجه للقول بسقوط ما ورد في سند التوحيد من «والحسين بن عليّ، عن صالح بن أبي حمّاد» من سند الكافي، بل الظاهر وقوع الاختلال في سند التوحيد، يؤيّد ذلك أنّا لم نجد رواية من يسمّى بالحسين بن عليّ عن صالح بن أبي حمّاد في موضع. ويؤيّده أيضاً أنّ الكليني يروي في جميع أسناده عن صالح بن أبي حمّاد بواسطة واحدة، ولم نجد في مشايخه الحسين بن عليّ.

٦. في «ألف، بف» والتوحيد: «الحسين».

٧. في «بر»: - «لك».

٨. في «بح، بس» والتوحيد: «يزعم».

أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «وَيْحَهُ[١]، أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَحْدُودٌ مُتَنَاهٍ، وَالصُّورَةَ مَحْدُودَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ؟ فَإِذَا احْتَمَلَ الْحَدَّ، احْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، وَإِذَا احْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، كَانَ مَخْلُوقاً».

قَالَ: قُلْتُ[٢]: فَمَا أَقُولُ؟

قَالَ: «لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَهُوَ مُجَسِّمُ الْأَجْسَامِ، وَمُصَوِّرُ الصُّوَرِ، لَمْ يَتَجَزَّأْ[٣]، وَلَمْ يَتَنَاهَ، وَلَمْ يَتَزَايَدْ، وَلَمْ يَتَنَاقَصْ، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فَرْقٌ، وَلَا بَيْنَ الْمُنْشِئِ وَالْمُنْشَأِ[٤]، لٰكِنْ هُوَ الْمُنْشِئُ[٥]، فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ؛ إِذْ كَانَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُ هُوَ شَيْئاً»[٦].

٢٩١ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْحِمَّانِيِّ، قَالَ:

---

١ . هكذا في «ظ، بع» وحاشية «جل، جه» والمطبوع. وفي «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد: «ويله». و«الويح» كلمة ترحّم وتوجّع، تقال لمن وقع في هلكة لايستحقّها، وقد يقال بمعنى المدح والتعجّب. و«الويل» كلمة عذاب. وقيل: هما بمعنى واحد. الصحاح، ج ١، ص ٤١٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٣٥ (ويح)؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٦ (ويل).

٢ . في «ب» وشرح صدر المتألّهين: + «له».

٣ . في «ب»: «لم يتغيّر». وفي «بح»: «لم يتّحد». وفي «بس» وحاشية «ب، بف»: «لم يتجزّ». وقال المازندراني في شرحه: «خبر آخر لـ«هو» بترك العاطف، فهو تعليل ثان لما ذكر».

٤ . في «بر»: + «فرق».

٥ . عند صدر المتألّهين «المُنْشَأ» اسم مفعول، والضمير للجسم، و«فرق» مصدر، وكلمة «بينه» بعده مقدّر، والمعنى: لكنّ الجسم مُنْشَأ، ففرق بينه وبين من جسّمه وصوّره وأنشأه. وعند المازندراني اسم فاعل، والضمير لله تعالى، و«فرق» فعل ماض معلوم من الفرق أو من التفريق، والمعنى أنّه تعالى ميّز بين الأشياء. واحتمل المجلسي كلا الوجهين. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٧٢؛ شرح المازندراني، ج ٣ ص ٣٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٧.

٦ . التوحيد، ص ٩٩، ح ٧، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ـ الوافي، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٣١٦.

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ زَعَمَ[١] أَنَّ اللهَ جِسْمٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ[٢]، عَالِمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ[٣]، قَادِرٌ، مُتَكَلِّمٌ، نَاطِقٌ، وَالْكَلَامُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ يَجْرِي مَجْرىً وَاحِدٍ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَخْلُوقاً.

فَقَالَ: «قَاتَلَهُ اللهُ، أَ مَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَحْدُودٌ، وَالْكَلَامَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ؟ مَعَاذَ اللهِ، وَأَبْرَأُ إِلَى اللهِ مِنْ هٰذَا الْقَوْلِ، لَا جِسْمٌ، وَلَا صُورَةٌ، وَلَا تَحْدِيدٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، إِنَّمَا تُكَوَّنُ[٤] الْأَشْيَاءُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ، وَلَا تَرَدُّدٍ فِي نَفَسٍ، وَلَا نُطْقٍ بِلِسَانٍ».[٥]

٢٩٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

وَصَفْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَوْلَ هِشَامٍ الْجَوَالِيقِيِّ وَمَا يَقُولُ فِي الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ[٦]، وَوَصَفْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ»[٧].

---

١. في «ب، ف، بح، بر، بس»: «يزعم».

٢. قوله: ليس كمثله شيء، يشير إلى أنّه لم يقل بالجسميّة الحقيقيّة، بل أخطأ فأطلق عليه تعالى الجسم ونفى عنه صفات الأجسام ولوازمها كلّها؛ يعني أنّه جسم ممتاز عن غيره من الأجسام، لا يماثله شيء في نوريّة ذاته وصفات كماله ونعوت جلاله. قال العلّامة المجلسي: «ويحتمل أن يكون مراده أنّه لا يشبهه شيء من الأجسام، بل هو نوع مباين لسائر أنواع الأجسام». اُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٠٨؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٦٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٨.

٣. في «بر» والوافي: «سميع بصير عالم» بدل «عالم سميع بصير».

٤. في «ب، ج، ض، ف، بر»: «يكون». وفي شرح صدر المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يكوّن». وفي شرح المازندراني: «يكون: بسكون الواو من الكون، أو بكسرها وتشديدها من التكوين» وفي مرآة العقول: «قوله: «تكون» يمكن أن يقرأ على المعلوم من المجرّد، أو المجهول من بناء التفعيل».

٥. التوحيد، ص ١٠٠، ح ٨، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي. الوافي، ج ١، ص ٣٩١، ح ٣١٧.

٦. مضى تفسيره ذيل الحديث ٢٧٥.

٧. التوحيد، ص ٩٧، ح ١، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم. الوافي، ج ١، ص ٣٩٢، ح ٣١٨.

١٢ ـ بَابُ صِفَاتِ الذَّاتِ ١٠٧/١

٢٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَمْ يَزَلِ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ رَبَّنَا، وَالْعِلْمُ ذَاتُهُ وَلَا مَعْلُومَ، وَالسَّمْعُ ذَاتُهُ وَلَا مَسْمُوعَ، وَالْبَصَرُ ذَاتُهُ وَلَا مُبْصَرَ، وَالْقُدْرَةُ ذَاتُهُ وَلَا مَقْدُورَ، فَلَمَّا أَحْدَثَ الْأَشْيَاءَ وَكَانَ[١] الْمَعْلُومُ[٢]، وَقَعَ الْعِلْمُ مِنْهُ عَلَى الْمَعْلُومِ، وَالسَّمْعُ عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَالْبَصَرُ عَلَى الْمُبْصَرِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَقْدُورِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ يَزَلِ[٣] اللهُ مُتَحَرِّكاً؟

قَالَ: فَقَالَ: «تَعَالَى اللهُ[٤]؛ إِنَّ الْحَرَكَةَ صِفَةٌ مُحْدَثَةٌ بِالْفِعْلِ[٥]».[٦]

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ يَزَلِ اللهُ مُتَكَلِّماً؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ الْكَلَامَ صِفَةٌ مُحْدَثَةٌ لَيْسَتْ بِأَزَلِيَّةٍ، كَانَ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَلَا مُتَكَلِّمَ».[٧]

٢٩٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَزَلْ عَالِماً بِمَا

---

١ . في شرح المازندراني: «الظاهر أنّ «كان» تامّة بمعنى وُجد».

٢ . في البحار: - «وكان المعلوم».

٣ . في «ب»: «لم يزل».

٤ . هكذا في النسخ والشروح. وفي المطبوع والبحار: + «عن ذلك».

٥ . في «بر»: «للفعل».

٦ . في التوحيد: - «قال: قلت ـ إلى قوله ـ محدثة بالفعل».

٧ . التوحيد، ص ١٣٩، ح ١، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ـ الوافي، ج ١، ص ٤٤٥، ح ٣٦١؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦١، ح ٩٦.

يَكُونُ[١]؛ فَعِلْمُهُ بِهِ قَبْلَ كَوْنِهِ كَعِلْمِهِ بِهِ بَعْدَ كَوْنِهِ[٢]»[٣].

٢٩٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: فِي دُعَاءٍ: الْحَمْدُ لِلّٰهِ مُنْتَهىٰ عِلْمِهِ؟

فَكَتَبَ إِلَيَّ: «لَا تَقُولَنَّ مُنْتَهىٰ عِلْمِهِ؛ فَلَيْسَ لِعِلْمِهِ مُنْتَهىً[٤]، وَلٰكِنْ قُلْ: مُنْتَهىٰ رِضَاهُ»[٥].

٢٩٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ:

أَنَّهُ كَتَبَ إِلىٰ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: أَكَانَ يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَ[٦] الْأَشْيَاءَ وَكَوَّنَهَا[٧]، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذٰلِكَ حَتّىٰ خَلَقَهَا وَأَرَادَ خَلْقَهَا وَتَكْوِينَهَا، فَعَلِمَ مَا خَلَقَ عِنْدَ مَا خَلَقَ، وَمَا كَوَّنَ عِنْدَ مَا كَوَّنَ؟

فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ اللّٰهُ عَالِماً بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ كَعِلْمِهِ بِالْأَشْيَاءِ بَعْدَ مَا خَلَقَ الْأَشْيَاءَ»[٨].

---

١ . في التوحيد: «بما كوّن». وفي البحار: - «بما يكون».

٢ . في التوحيد: «بعد ما كوّنه».

٣ . التوحيد، ص ١٤٥، ح ١٢، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار. الوافي، ج ١، ص ٤٤٩، ح ٣٦٢؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦١، ح ٩٧.

٤ . وفي التوحيد: - «فليس لعلمه منتهى».

٥ . التوحيد، ص ١٣٤، ح ٢، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمّد بن أحمد، عن عليّ بن إسماعيل، عن صفوان، عن الكاهلي. وفيه، ص ١٣٤، ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف. تحف العقول، ص ٤٠٨، مرسلاً عن عبدالله بن يحيى. الوافي، ج ١، ص ٤٥٣، ح ٣٦٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٣٧، ذيل ح ٨٩٣٧.

٦ . في حاشية «ف»: «قبل خلق».

٧ . في حاشية «ف»: «كون».

٨ . التوحيد، ص ١٤٥، ح ١٣، بسنده عن سعد بن عبدالله، عن أيّوب بن نوح. الوافي، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٣٦٣؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٢، ح ٩٨.

٢٩٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام أَسْأَلُهُ[١] أَنَّ مَوَالِيَكَ[٢] اخْتَلَفُوا فِي الْعِلْمِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَزَلِ ١٠٨/١
اللهُ[٣] عَالِماً قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ اللهُ[٤] عَالِماً؛ لِأَنَّ مَعْنَى «يَعْلَمُ» «يَفْعَلُ»[٥]، فَإِنْ أَثْبَتْنَا الْعِلْمَ[٦]، فَقَدْ أَثْبَتْنَا فِي الْأَزَلِ مَعَهُ[٧] شَيْئاً، فَإِنْ رَأَيْتَ[٨] - جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ - أَنْ تُعَلِّمَنِي مِنْ ذٰلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَلَا أَجُوزُهُ.

فَكَتَبَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ اللهُ عَالِماً تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ذِكْرُهُ»[٩].

٢٩٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ سُكَّرَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُعَلِّمَنِي هَلْ كَانَ اللهُ - جَلَّ وَجْهُهُ - يَعْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَنَّهُ وَحْدَهُ؟ فَقَدِ اخْتَلَفَ مَوَالِيكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ كَانَ يَعْلَمُ[١٠]

---

١ . في «بر»: - «أسأله».

٢ . في شرح صدر المتألّهين ص ٢٧٦: «الموالي: جمع المولى. والمولى على وجوه: المعتِق، والمعتَق، وابن العمّ، والناصر، والجار، والمتصرّف في أمر واحد. والمراد هنا الناصر، فمعنى مواليك، أي أنصارك وشيعتك». وانظر الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٢٧ (ولي).

٣ . في «ج، بر»: - «الله».

٤ . في البحار: - «الله».

٥ . قوله: «لأنّ معنى يعلم يفعل»، قائله توهّم أنّ العالم من الصفات الفعليّة، وتحقّق الصفات الفعليّة يقتضي أن يكون معه تعالى شيء. فمعنى يفعل أي يفعل العلم ويوجده، باعتبار أنّ العلم إدراك والإدراك فعل، أو أنّ العلم يستلزم الفعل؛ بناءً على أنّ العلم يقتضي المعلوم، فتحقّق العلم في الأزل يقتضي تحقّق المعلوم، فيكون معه تعالى شيء. والإمام عليه السلام أبطل هذا القول بأنّ العلم في مقام الذات من صفات الذات. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٤١؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٣٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١١.

٦ . في «بس»: «الفعل».

٧ . في «ج، بح»: «معه في الأزل». وفي «ف»: «العلم معه في الأزل».

٨ . في شرح المازندراني: «جواب الشرط محذوف، أي فعلت، أو تطوّلت، أو نحو ذلك».

٩ . الوافي، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٣٦٤؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٢، ح ٩٩.

١٠ . في التوحيد: + «تبارك وتعالى أنّه وحده».

قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئاً مِنْ خَلْقِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا مَعْنىٰ «يَعْلَمُ» «يَفْعَلُ»، فَهُوَ الْيَوْمَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا غَيْرَهُ قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، فَقَالُوا[١]: إِنْ أَثْبَتْنَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالِماً بِأَنَّهُ لَا غَيْرَهُ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَعَهُ غَيْرَهُ فِي أَزَلِيَّتِهِ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تُعَلِّمَنِي مَا لَا أَعْدُوهُ إِلىٰ غَيْرِهِ.

فَكَتَبَ عليه السلام: «مَا زَالَ اللهُ عَالِماً تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ذِكْرُهُ[٢]».[٣]

١٣ ـ بَابٌ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ

٢٩٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي[٤] صِفَةِ الْقَدِيمِ: «إِنَّهُ وَاحِدٌ[٥]، صَمَدٌ، أَحَدِيُّ الْمَعْنىٰ[٦]، لَيْسَ[٧] بِمَعَانِي[٨] كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَزْعُمُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ[٩] أَنَّهُ يَسْمَعُ بِغَيْرِ الَّذِي يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِغَيْرِ الَّذِي يَسْمَعُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «كَذَبُوا، وَأَلْحَدُوا[١٠]، وَشَبَّهُوا، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذٰلِكَ[١١]؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ،

---

١. في «بر» والتوحيد: «وقالوا».

٢. في «بر، بف»: + «وثناؤه».

٣. التوحيد، ص ١٤٥، ح ١١، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار. الوافي، ج ١، ص ٤٥١، ح ٣٦٥؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٣، ح ١٠٠.

٤. في التوحيد: «من».

٥. في التوحيد: + «أحد».

٦. في شرح المازندراني: «أحديّ المعني: قد يراد به أنّه لايشاركه شيء في وجوده ووجوبه وربوبيّته وغيرها من الصفات الذاتيّة والفعليّة، وقد يراد ليس له صفات زائدة على ذاتة. فعلى الأوّل قوله عليه السلام: «ليس بمعانٍ كثيرة مختلفة» تأسيس، وعلى الثاني تفسير وتأكيد».

٧. في التوحيد: «وليس».

٨. في «ب»: «بمعان».

٩. في «ف»: - «قوم من أهل العراق».

١٠. أصل الإلحاد: الميل والعدول عن الشيء. يقال: ألحد في دين الله تعالى، أي حاد عنه وعدل. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٣٩ (لحد).

١١. في «ج، بر»: - «عن ذلك». وفي «ف»: + «علوّاً كبيراً».

يَسْمَعُ بِمَا يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِمَا يَسْمَعُ».

قَالَ: قُلْتُ: يَزْعُمُونَ أَنَّهُ بَصِيرٌ[١] عَلىٰ مَا يَعْقِلُونَهُ[٢]؟

قَالَ: فَقَالَ: «تَعَالَى اللهُ، إِنَّمَا يُعْقَلُ[٣] مَا كَانَ بِصِفَةِ[٤] الْمَخْلُوقِ وَ[٥]لَيْسَ اللهُ كَذٰلِكَ».[٦]

٣٠٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

١/١٠٩ فِي حَدِيثِ الزِّنْدِيقِ ـ الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ ـ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَ تَقُولُ: إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ؟[٧]

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «هُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، سَمِيعٌ[٨] بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَبَصِيرٌ بِغَيْرِ آلَةٍ، بَلْ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِنَفْسِهِ[٩] أَنَّهُ شَيْءٌ وَالنَّفْسُ شَيْءٌ آخَرُ، وَلٰكِنِّي[١٠] أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِي؛ إِذْ[١١] كُنْتُ مَسْؤُولاً، وَإِفْهَاماً لَكَ[١٢]؛ إِذْ كُنْتَ

---

١ . في «ف»: «يبصر».

٢ . في حاشية «بح»: «ينحلونه». وفي حاشية «ض»: «يفعلونه». قال صدر المتألّهين: «كأنّه سهو من الناسخ». والمازندراني يراه صحيحاً؛ حيث ذكر له معنى صحيحاً، وهو: «يعني يزعمون أنّه بصير على مايفعلونه ويوجدونه من الإدراك البصري الذي يقوم بهم. فمعنى أنّه تعالى بصير: أنّه يوجد الإدراك الذي يقوم به، فيكون البصير من الصفات الفعليّة، كما قيل مثل ذلك في العلم. وتقرير الجواب واضح». أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٧٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٢.

٣ . في شرح صدر المتألّهين: «يَعْقِل» أي قرأه معلوماً. وفي حاشية «ض، بر»: «يُفْعَل».

٤ . في «بح، بر»: «يصفه».

٥ . في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: - «و».

٦ . التوحيد، ص ١٤٤، ح ٩، بسنده عن عليّ بن إبراهيم القمّي . الوافي، ج ١، ص ٤٥١، ح ٣٦٦.

٧ . في «بح»: + «قال».

٨ . في «ب»: - «سميع».

٩ . في الكافي، ح ٢٢٧: + «أنّه سميع يسمع بنفسه، وبصير يبصر بنفسه»؛ وفي التوحيد، ص ٢٤٣: «إنّه يسمع بنفسه ويبصر بنفسه» كلاهما بدل «إنّه سميع بنفسه».

١٠ . في الكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد، ص ٢٤٣: «ولكن».

١١ . في «ف»: «إذا».

١٢ . في شرح صدر المتألّهين: «إفهامُك».

سَائِلاً، فَأَقُولُ: يَسْمَعُ بِكُلِّهِ لَا أَنَّ[1] كُلَّهُ لَهُ بَعْضٌ[2]؛ لِأَنَّ[3] الْكُلَّ لَنَا لَهُ[4] بَعْضٌ، ولٰكِنْ[5] أَرَدْتُ إِفْهَامَكَ، وَالتَّعْبِيرَ عَنْ نَفْسِي[6]، وَلَيْسَ مَرْجِعِي[7] فِي ذٰلِكَ كُلِّهِ إِلَّا إِلَى[8] أَنَّهُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْعَالِمُ الْخَبِيرُ، بِلَا اخْتِلَافِ الذَّاتِ، وَلَا اخْتِلَافِ مَعْنىً[9]».[10]

١٤ ـ بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا[11] مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ، وَ سَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ[12]

٣٠١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ

---

١ . في «ج»: «لأنّ» بدل «لا أنّ».

٢ . في الكافي، ح ٢٢٧: «فأقول: إنّه سميع بكلّه، لا أنّ الكلّ منه له بعض» بدل «فأقول: يسمع بكلّه، لا أنّ كلّه له بعض».

٣ . رجوع التعليل إلى كلّ واحدٍ من النفي والمنفيّ ممكن. اختار المازندراني الأوّل واحتمل الثاني. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٢.

٤ . في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: - «له». وفي حاشية «بح»: «أي بعض له». وفي حاشية «بل»: «أي ذو بعض، بحذف المضاف». وفي الكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «لا أنّ الكلّ منه له بعض» بدل «لا أنّ كلّه له بعض؛ لأنّ الكلّ لنا له بعض».

٥ . في «بح، بر» والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «ولكنّي».

٦ . في شرح صدر المتألّهين: «عمّا في نفسي».

٧ . في «ف»: «مرجع قولي».

٨ . هكذا في «ف، بس» وحاشية «بح» والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد، ص ٢٤٣. وفي المطبوع وسائر النسخ: - «إلى».

٩ . في «ض، بر» والكافي، ح ٢٢٧ والتوحيد: «المعنى».

١٠ . الحديث طويل، قطّعه الكليني رحمه الله، وأورد قطعة منه هنا، وصدره في كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠، وذكر تتمّة الحديث في ثلاث مواضع اُخرى من الكافي (: كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنّه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل، ح ٣٠٦؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٤) كما أشار إليه العلّامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وأورد الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمّي. وذكر هذه القطعة أيضاً في التوحيد، ص ١٤٤، ح ١٠، بسنده عن عليّ بن إبراهيم القمّي ـ الوافي، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٢٥٦.

١١ . في «بس»: «فإنّها».

١٢ . في شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٤: «الظاهر أنّ «باب الإرادة» مبتدأ و«أنّها» خبره. ويحتمل أن يكون «باب الإرادة» خبر مبتدء محذوف، و«أنّها» بدل الإرادة، و«سائر صفات الفعل» عطف على الإرادة. وهو رحمه الله يذكر في هذا الباب ضابطة للفرق بين صفات الفعل وصفات الذات».

الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَهْوَازِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ[٢]: لَمْ يَزَلِ اللهُ مُرِيداً؟ قَالَ[٣]: «إِنَّ الْمُرِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمُرَادٍ[٤] مَعَهُ[٥]، لَمْ يَزَلِ اللهُ[٦] عَالِماً قَادِراً، ثُمَّ أَرَادَهُ»[٧].

٣٠٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ[٨]، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: عِلْمُ اللهِ وَمَشِيئَتُهُ هُمَا مُخْتَلِفَانِ أَوْ مُتَّفِقَانِ؟

فَقَالَ: «الْعِلْمُ لَيْسَ هُوَ الْمَشِيئَةَ؛ أَ لَا تَرىٰ[٩] أَنَّكَ تَقُولُ: سَأَفْعَلُ[١٠] كَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ،

---

١ . في «ف» وحاشية «بح»: + «عن أبي بصير»، لكنّ الظاهر عدم توسّط أبي بصير بين عاصم بن حُمَيد و بين أبي عبدالله عليه السلام في السند؛ فقد روى الشيخ الصدوق الخبر في التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٥، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حُمَيد، عن أبي عبدالله عليه السلام. هذا، ولعلّ الوجه في زيادة «عن أبي بصير» تعدّد رواية النضر بن سويد عن عاصم بن حُمَيد عن أبي بصير، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٧٣ـ٤٧٥.

٢ . في التوحيد: + «له».

٣ . في «ف» والتوحيد: «فقال».

٤ . في «بر» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «المراد». أي لايكون المريد بحال إلّا حال كون المراد معه، ولايكون مفارقاً عن المراد.

٥ . في «ف، بح» والتوحيد: + «بل».

٦ . في «ب، ض، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد: - «الله».

٧ . التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٥، بسنده عن حسين بن سعيد . الوافي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ٣٦٨؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٣، ح ١٠١.

٨ . الحسن بن الجهم هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين. روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام، وكان من خاصّة الرضا عليه السلام. وروى في بعض الأسناد عن [عبدالله] بن بكير. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ رسالة أبي غالب الزراري، ص ١١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥٠٦ـ٥٠٧.

وأمّا روايته عن بكير بن أعين، فلم نجده إلّا في هذا الخبر الذي رواه الصدوق أيضاً في التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٦. وبكير مات في حياة أبي عبدالله عليه السلام كما في رجال الكشّي، ص ١٦١، الرقم ٢٧٠؛ ورجال الطوسي، ص ١٧٠، الرقم ١٩٩٢، ورسالة أبي غالب الزراري، ص ١٨٨. فالظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال.

٩ . في الوافي: «ألا تدري».

١٠ . في «بح، بف» وحاشية «ب، بس»: «سأعلم».

وَلَا تَقُولُ: سَأَفْعَلُ كَذَا إِنْ عَلِمَ اللهُ، فَقَوْلُكَ: «إِنْ شَاءَ اللهُ» دَلِيلٌ عَلىٰ أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ؛ فَإِذَا[١] شَاءَ، كَانَ الَّذِي شَاءَ كَمَا شَاءَ، وَعِلْمُ اللهِ السَّابِقُ[٢] لِلْمَشِيئَةِ[٣]».[٤]

٣٠٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِرَادَةِ مِنَ اللهِ وَمِنَ الْخَلْقِ[٥]؟

قَالَ: فَقَالَ: «الْإِرَادَةُ مِنَ الْخَلْقِ[٦]: الضَّمِيرُ وَمَا[٧] يَبْدُو لَهُمْ[٨] بَعْدَ ذٰلِكَ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا مِنَ اللهِ تَعَالىٰ، فَإِرَادَتُهُ إِحْدَاثُهُ لَا غَيْرُ ذٰلِكَ[٩]؛ لِأَنَّهُ[١٠] لَا يُرَوِّي[١١]، وَلَا يَهُمُّ[١٢]، وَلَا يَتَفَكَّرُ، وَهٰذِهِ
١١٠/١ الصِّفَاتُ مَنْفِيَّةٌ عَنْهُ، وَهِيَ[١٣] صِفَاتُ الْخَلْقِ؛ فَإِرَادَةُ اللهِ الْفِعْلُ[١٤] لَا غَيْرُ ذٰلِكَ؛ يَقُولُ

---

١. في شرح المازندراني: «الفاء للتعليل وبيان لدلالة إن شاء الله».

٢. «السابق» خبرٌ. وفي «ض، جو» وحاشية «بح» وشرح المازندراني: «سابق».

٣. اللام في «للمشيئة» بمعنى «على» كقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾. [الإسراء (١٧): ١٠٧ و ١٠٩]. وفي «ج، ف، بس، بف» وحاشية «ض» والتعليقة للداماد وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «المشيئة» وهي مجرورة بإضافة «السابق» إليها. وفي حاشية «بر»: «في نسخة: على المشيئة». قال المازندراني في شرحه: «ومعنى الجميع واحد، وهو أنّ علم الله تعالى سابق على مشيئته وإرادته التي هي الإيجاد».

٤. التوحيد، ص ١٤٦، ح ١٦، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ● الوافي، ج ١، ص ٤٥٦، ح ٣٧٠.

٥. في التوحيد: «المخلوق».

٦. في التوحيد والعيون: «المخلوق».

٧. «ما» مبتدأ و«من الفعل» خبره، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، أو «ما» معطوف على «الضمير» و«من الفعل» بيان لـ«ما» عند المجلسي، وصلة لـ«يبدو» عند المازندراني؛ لأنّ الفعل هو المراد دون الإرادة، إلّا أن يراد بالفعل مقدّمات الإرادة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٤٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٧.

٨. في التوحيد والعيون: «له».

٩. في شرح صدر المتألّهين: - «ذلك».

١٠. في حاشية «بر»: «فإنّه».

١١. في شرح المازندراني: «لايروّي، أي لايفعل باستعمال الرويّة. يقال: روّيت في الأمر تروية، أي نظرت فيه ولم أتعجّل. والاسم: الرَوِيّة». وانظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٠ (روي).

١٢. «لايهمّ» أي لايقصد ولا يريد ولا يعزم عليه. والاسم: الهِمَّة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦١؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٢٠ (همم).

١٣. في التوحيد والعيون: + «من».

١٤. في شرح صدر المتألّهين: «فإرادته الفعل». وفي التوحيد والعيون: «فإرادة الله هي الفعل».

لَهُ: «كُنْ» فَيَكُونُ بِلَا لَفْظٍ، وَلَا نُطْقٍ بِلِسَانٍ، وَلَا هِمَّةٍ، وَلَا تَفَكُّرٍ؛ وَلَا كَيْفَ لِذٰلِكَ[١]، كَمَا أَنَّهُ لَا[٢] كَيْفَ لَهُ[٣]».[٤]

٣٠٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «خَلَقَ اللهُ الْمَشِيئَةَ بِنَفْسِهَا، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ بِالْمَشِيئَةِ».[٥]

٣٠٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْمَشْرِقِيِّ[٦] حَمْزَةَ بْنِ الْمُرْتَفِعِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

---

١ . أي للإحداث. وفي العيون: «كذلك».

٢ . في التوحيد والعيون: «بلا».

٣ . أي لله تعالى. وفي التوحيد والعيون: - «له».

٤ . الأمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٥ بسنده عن الكليني، وتمام الرواية فيه: «أخبرني عن الإرادة من الله عزّ وجلّ ومن الخلق، فقال: الإرادة من الله إحداثه الفعل لا غير ذلك؛ لأنّه لا يهمّ ولا يتفكّر». وفي التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٧؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١١٩، ح ١١، بسنده فيهما عن أحمد بن إدريس • الوافي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ٣٦٩.

٥ . التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٩، بسنده عن عليّ بن إبراهيم القمّي • الوافي، ج ١، ص ٤٥٧، ح ٣٧١.

٦ . في «ج» والتعليقة للداماد وشرح المازندراني والوافي: «المشرفي». وفي «و»: + «عن». وذكر الأردبيلي أيضاً في جامع الرواة، ج ٢، ص ٤٥٢، ثبوت «عن» نقلاً من بعض نسخ الكافي. والخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ١٦٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن عيسى اليقطيني، عن المشرقي، عن حمزة بن الربيع. وفي معاني الأخبار، ص ١٨، ح ١، بنفس السند، إلّا أنّ فيه: «المشرقي حمزة بن الربيع».
هذا، ومن المحتمل وقوع تحريف في السند، وأن يكون الصواب ثبوت «عن» بعد «المشرقي»، وأنّ المشرقي هو هشام بن إبراهيم المشرقي الذي روى عنه محمّد بن عيسى العبيدي - وهو ابن عبيد بن يقطين - في رجال الكشي، ص ٤٩٨، الرقم ٩٥٦.
أمّا حمزة بن الربيع أو المرتفع، فلم نعثر على ما يدلّنا على تعيين الصواب منهما، وما ورد في التعليقة للداماد، ص ٢٤٩ - من أنّ حمزة بن المرتفع من تحريف الناسخين، والصحيح هو حمزة بن الربيع - لا يمكن المساعدة عليه بعد ثبوت «المرتفع» كعنوان؛ فقد ورد في التاريخ الكبير للبخاري، ج ١، ص ٢٢٠، الرقم ٦٩٢، محمّد بن المرتفع العبدري، وورد في وقعة صفّين لنصر بن مزاحم، ص ٣١٥، و ص ٥٥٦، المرتفع بن الوضاح الزبيدي. غاية الأمر أنّ المرتفع عنوان غريب، وهذا الأمر يوجب تحريفه بعنوان قريب يشابهه في الكتابة، وهو الربيع، فيكون الأمر خلاف ما أفاده في التعليقة.

كُنْتُ فِي مَجْلِسِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾[1] مَا ذٰلِكَ الْغَضَبُ؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هُوَ الْعِقَابُ يَا عَمْرُو؛ إِنَّهُ[2] مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ زَالَ مِنْ شَيْءٍ إِلىٰ شَيْءٍ، فَقَدْ وَصَفَهُ صِفَةَ مَخْلُوقٍ، وَ[3] إِنَّ[4] اللهَ تَعَالىٰ لَا يَسْتَفِزُّهُ[5] شَيْءٌ؛ فَيُغَيِّرَهُ[6]»[7].

٣٠٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: فِي حَدِيثِ الزِّنْدِيقِ ـ الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام ـ فَكَانَ مِنْ سُؤَالِهِ: أَنْ[8] قَالَ لَهُ: فَلَهُ رِضاً وَسَخَطٌ؟ فَقَالَ[9] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «نَعَمْ، وَلٰكِنْ لَيْسَ ذٰلِكَ عَلىٰ مَا يُوجَدُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ؛ وَذٰلِكَ أَنَّ الرِّضَا حَالٌ تَدْخُلُ[10] عَلَيْهِ، فَتَنْقُلُهُ[11] مِنْ حَالٍ إِلىٰ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ أَجْوَفُ[12]، مُعْتَمِلٌ[13]، مُرَكَّبٌ، لِلْأَشْيَاءِ فِيهِ مَدْخَلٌ، وَخَالِقُنَا لَا مَدْخَلَ لِلْأَشْيَاءِ

---

١ . طه (٢٠) : ٨١. و«هوى» أي هبط، أو مات وهلك. اُنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٧٠ (هوا).

٢ . في «بر» : - «إنّه».

٣ . في شرح المازندراني : «إنّ الله تعالى، عطف على قوله: إنّه من زعم». في الوافي والتوحيد: - «و».

٤ . في المعاني: «فإنّ».

٥ . في «ف»: «لايستغرّه». وفي حاشية «ف»: «لايستقرّه». وقوله: «لايستفزّه» أي لايستخفّه ولا يُزعجه، من استفزّه الخوف، أي استخفّه وأزعجه. قال المجلسي في مرآة العقول: «وقيل: أي لايجده خالياً عمّا يكون قابلاً له فيغيّره للحصول له تغييرَ الصفة لموصوفها». وانظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص ٦٣٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٦ (فزّ).

٦ . في التوحيد: «ولا يغيّره». وفي المعاني: «لايتنفّره شيء ولا يعزّه شيء» بدل «لايستفزّه شيء فيغيّره».

٧ . التوحيد، ص ١٦٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن محمّد بن عيسى اليقطيني، عن المشرقي، عن حمزة بن الربيع، عمّن ذكره؛ معاني الأخبار، ص ١٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن محمّد بن عيسى اليقطيني، عن المشرقي حمزة بن الربيع، عمّن ذكره ـ الوافي، ج ١، ص ٤٥٩، ح ٣٧٣.

٨ . في «بر»: - «أن».

٩ . في «ب، بح»: + «له».

١٠ . في «ب، بف» وشرح صدر المتألّهين: «يدخل».

١١ . في شرح صدر المتألّهين: «فينقله». وفي التوحيد والمعاني: «أنّ الرضا والغضب دخّال يدخل عليه فينقله» بدل «أنّ الرضا حال تدخل عليه فتنقله».

١٢ . في التوحيد والمعاني: - «لأنّ المخلوق أجوف».

١٣ . «معتمِل»، إمّا بكسر الميم من اعتمل، أي اضطرب في العمل. والمراد أنّ في صنعه اضطراباً، أو أنّ له في ←

فِيهِ؛ لِأَنَّهُ[١] وَاحِدٌ: وَاحِدِيُّ[٢] الذَّاتِ، وَاحِدِيُّ الْمَعْنىٰ؛ فَرِضَاهُ ثَوَابُهُ، وَسَخَطُهُ عِقَابُهُ، مِنْ[٣] غَيْرِ شَيْءٍ يَتَدَاخَلُهُ؛ فَيُهَيِّجُهُ[٤] وَيَنْقُلُهُ مِنْ حَالٍ إِلىٰ حَالٍ؛ لِأَنَّ[٥] ذٰلِكَ مِنْ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْعَاجِزِينَ الْمُحْتَاجِينَ».[٦]

٧/٣٠٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَشِيئَةُ مُحْدَثَةٌ».[٧]

← عمله وإدراكاته اضطراباً؛ أو من اعتمل، بمعنى عمل بنفسه وأعمل رأيه وآلته. والمراد هنا أنّه يعمل بإعمال صفاته وآلاته. وإمّا بفتح الميم، بمعنى من عمل فيه غيره. والمراد أنّه مصنوع ركّب فيه الأجزاء والقوى. اُنظر شروح الكافي و الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٦٨ (عمل).

١. في التوحيد والمعاني: - «لأنّه».

٢. في «ف»: «وأحديّ». وهكذا قرأها المازندراني؛ حيث قال: «والعطف دلّ على المغايرة. ويحتمل التفسير أيضاً، ويؤيّده ترك العطف في كتاب التوحيد للصدوق رحمه الله؛ حيث قال فيه: واحد أحديّ الذات». وما في التوحيد هو الأصوب والأقوم عند السيّد الداماد. شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٥٩؛ وانظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥١.

٣. في «بس، بف»: «عن».

٤. «فيهيّجه»: الهَيْج والتهييج: الإثارة والبعث. هو إمّا مرفوع عطفاً على «يتداخله» وإمّا منصوب جواباً للنفي. والنسخ أيضاً من حيث هيئة الكلمة وإعرابها مختلفة؛ حيث إنّها في بعضها مخفّفة، وفي بعضها مشدّدة، وفي بعضها مرفوعة، وفي بعضها منصوبة.

٥. في التوحيد والمعاني: «فإنّ».

٦. الحديث طويل، قطّعه الكليني رحمه الله، وأورد قطعة منه هنا، وصدره في كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠، وذكر باقي الحديث في موضعين آخرين من الكافي (: كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنّه شيء، ح ٢٢٧؛ وكتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٢) وكرّر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر و هو من الباب الأوّل، ح ٣٠٠. كما أشار إليه العلّامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١؛ وهذه القطعة منه. في التوحيد، ص ١٦٩، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٠، ح ٣، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم مع اختلاف يسير • الوافي، ج ١، ص ٤٦٠، ح ٣٧٤.

٧. المحاسن، ص ٢٤٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤١. وفي التوحيد، ص ١٤٧، ح ١٨؛ و ص ٣٣٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد • الوافي، ج ١، ص ٤٥٩، ح ٣٧٢؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٧١، ح ١١٩.

١١١/١ جُمْلَةُ الْقَوْلِ[١] فِي صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ

إِنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ وَصَفْتَ اللهَ بِهِمَا، وَكَانَا جَمِيعاً فِي الْوُجُودِ، فَذٰلِكَ[٢] صِفَةُ فِعْلٍ؛ وَتَفْسِيرُ هٰذِهِ الْجُمْلَةِ[٣]: أَنَّكَ تُثْبِتُ فِي الْوُجُودِ مَا يُرِيدُ وَمَا لَا يُرِيدُ[٤]، وَمَا يَرْضَاهُ وَمَا يَسْخَطُهُ[٥]، وَمَا يُحِبُّ وَمَا يُبْغِضُ[٦]، فَلَوْ كَانَتِ[٧] الْإِرَادَةُ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ مِثْلِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، كَانَ مَا لَا يُرِيدُ نَاقِضاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَلَوْ كَانَ مَا يُحِبُّ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، كَانَ مَا يُبْغِضُ نَاقِضاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ[٨]؛ أَلَا تَرىٰ أَنَّا لَا نَجِدُ فِي الْوُجُودِ مَا لَا يَعْلَمُ وَمَا لَا يَقْدِرُ[٩] عَلَيْهِ، وَكَذٰلِكَ صِفَاتُ ذَاتِهِ[١٠] الْأَزَلِيِّ لَسْنَا نَصِفُهُ[١١] بِقُدْرَةٍ وَعَجْزٍ، وَعِلْمٍ وَجَهْلٍ[١٢]، وَسَفَهٍ وَحِكْمَةٍ وَخَطَأٍ، وَعِزٍّ[١٣] وَذِلَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يُحِبُّ مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُبْغِضُ مَنْ عَصَاهُ، وَيُوَالِي مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُعَادِي مَنْ عَصَاهُ، وَإِنَّهُ[١٤] يَرْضىٰ وَيَسْخَطُ؛ وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: اللّٰهُمَّ ارْضَ عَنِّي، وَلَا تَسْخَطْ عَلَيَّ، وَتَوَلَّنِي وَلَا تُعَادِنِي.

---

١. في «ف، بح» وشرح صدر المتألّهين: «قال أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني: جملة القول» وحكاه السيّد بدر الدين عن بعض النسخ في حاشيته على الكافي. والظاهر أنّ قوله: «جملة القول» وما بعدها من كلام المصنّف؛ لأنّ الحديث مذكور في التوحيد وليست فيه هذه الجملة وما بعدها. وعند بعض الأفاضل من تتمّة الحديث؛ لاقتضاء السياق ذلك وعدم الصارف عنه. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥٢؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٦٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢.

٢. قوله: «فذلك» خبر «إنّ» والفاء باعتبار اشتمال اسمها على معنى الشرط.

٣. في «بس»: - «الجملة».

٤. في «ف، بس، بف»: «ما تريد وما لا تريد».

٥. «يسخطه» بفتح الياء بقرينة «يرضاه». وفي «بر»: «ما يرضيه وما يسخطه». وفي «بس، بف»: «ترضاه» و «تسخطه».

٦. في «بس، بف»: «وما تحبّ وما تبغض».

٧. في «بف»: «كان».

٨. في حاشية «ف»: + «ولو كان ما يرضى من صفات الذات كان ما يسخط ناقضاً لتلك الصفة».

٩. في شرح صدر المتألّهين: «ما لا نعلم وما نقدر».

١٠. في «ب»: «لذاته».

١١. في «ف»: «نتّصفه».

١٢. في «ف، بح»: «وحلم».

١٣. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: - «و علم - إلى - وعزّ». وفي شرح المازندراني: «وعزّة».

١٤. في «ف» وحاشية «بس، بف»: «وأن».

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يَقْدِرُ أَنْ يَعْلَمَ وَلَا يَقْدِرُ[١] أَنْ لَا يَعْلَمَ، وَيَقْدِرُ أَنْ يَمْلِكَ ولَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَمْلِكَ، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ عَزِيزاً حَكِيماً وَلَا يَقْدِرُ[٢] أَنْ لَا يَكُونَ[٣] عَزِيزاً حَكِيماً، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ جَوَاداً وَلَا يَقْدِرُ[٤] أَنْ لَا يَكُونَ جَوَاداً، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ غَفُوراً وَلَا يَقْدِرُ[٥] أَنْ لَا يَكُونَ غَفُوراً.

ولَا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ: أَرَادَ أَنْ يَكُونَ رَبّاً وَقَدِيماً وَعَزِيزاً وَحَكِيماً[٦] وَمَالِكاً وَعَالِماً وَقَادِراً؛ لِأَنَّ هٰذِهِ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَالْإِرَادَةُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرىٰ أَنَّهُ يُقَالُ[٧]: أَرَادَ ١١٢/١
هٰذَا وَلَمْ يُرِدْ هٰذَا، وَصِفَاتُ الذَّاتِ تَنْفِي عَنْهُ بِكُلِّ صِفَةٍ مِنْهَا ضِدَّهَا؛ يُقَالُ: حَيٌّ وَعَالِمٌ[٨] وَسَمِيعٌ وَبَصِيرٌ وَعَزِيزٌ وَحَكِيمٌ، غَنِيٌّ، مَلِكٌ، حَلِيمٌ، عَدْلٌ، كَرِيمٌ؛ فَالْعِلْمُ ضِدُّهُ الْجَهْلُ، وَالْقُدْرَةُ ضِدُّهَا الْعَجْزُ، وَالْحَيَاةُ ضِدُّهَا[٩] الْمَوْتُ، وَالْعِزَّةُ ضِدُّهَا الذِّلَّةُ، وَالْحِكْمَةُ[١٠] ضِدُّهَا الْخَطَأُ، وَضِدُّ الْحِلْمِ الْعَجَلَةُ[١١] وَالْجَهْلُ، وَضِدُّ الْعَدْلِ الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ.

١٥ ـ بَابُ حُدُوثِ الْأَسْمَاءِ

٣٠٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ

١ . قوله: «ولا يقدر» عطف على «يقدر» و«لا» لتأكيد النفي. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويمكن أن يكون من مقول القول الذي لايجوز...ويحتمل أن يكون الواو للحال».
٢ . في «بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: «ويقدر».
٣ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٢٨١: «اعلم أنّ النسخ هاهنا مختلفة، ففي بعضها يوجد في بعض الفقرات الثانية بدل «يقدر أن لايكون»: «لايقدر أن يكون»، وفي بعضها: «لايقدر أن لايكون»، والظاهر أنّ المراد واحد».
٤ . في «بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا: «ويقدر».
٥ . في «بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: «ويقدر».
٦ . في «بح»: - «وحكيماً».
٧ . في شرح صدر المتألّهين: + «إنّه تعالى».
٨ . في حاشية «ف، بح»: «عليم».
٩ . في «بف»: «ضدّه». وفي «ج»: «والحياة وضدّها».
١٠ . في «ج»: «الحكم» وفي «ف»: «الحكمة و».
١١ . في «ف»: «والحلم ضدّه العجلة».

الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - خَلَقَ اسْماً[١] بِالْحُرُوفِ غَيْرَ مُتَصَوَّتٍ[٢]، وَبِاللَّفْظِ غَيْرَ مُنْطَقٍ[٣]، وَبِالشَّخْصِ غَيْرَ مُجَسَّدٍ[٤]، وَبِالتَّشْبِيهِ غَيْرَ مَوْصُوفٍ، وَبِاللَّوْنِ غَيْرَ مَصْبُوغٍ، مَنْفِيٌّ عَنْهُ الْأَقْطَارُ، مُبَعَّدٌ[٥] عَنْهُ الْحُدُودُ، مَحْجُوبٌ[٦] عَنْهُ[٧] حِسُّ كُلِّ مُتَوَهِّمٍ، مُسْتَتِرٌ غَيْرُ مَسْتُورٍ[٨].

فَجَعَلَهُ كَلِمَةً تَامَّةً عَلىٰ أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ مَعاً، لَيْسَ مِنْهَا وَاحِدٌ قَبْلَ الْآخَرِ، فَأَظْهَرَ مِنْهَا ثَلَاثَةَ أَسْمَاءٍ؛ لِفَاقَةِ الْخَلْقِ إِلَيْهَا، وَحَجَبَ مِنْهَا وَاحِداً[٩]، وَهُوَ الِاسْمُ الْمَكْنُونُ

---

١. في «ج، بف، بس» وحاشية «ض»: «أسماء». وفي «ض، ف، بر» وحاشية بدرالدين: «الأسماء». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٧٦: «في أكثر النسخ «أسماء» بلفظ الجمع، وفي بعضها «اسماً» بالإفراد. والجمع بين النسختين أنّه اسم واحد على أربعة أجزاء، كلّ جزء منه اسم، فيصحّ التعبير عنه بالاسم وبالأسماء». ونحوه في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤.

٢. كذا في أكثر النسخ والمطبوع، ولكن لم يُرَ في كتب اللغة ممّا في أيدينا مجيء التفعّل من الصوت. وفي حاشية «بح»: «مصوّت». وفي «بس، بف» وحاشية بدرالدين: «منصوب». وفي التوحيد: «وهو عزّ وجلّ بالحروف غير منعوت» بدل «غير متصوّت». وقوله عليه السلام: «غير متصوّت» وما بعده من المعطوفات عليه إمّا حال عن فاعل «خلق» والجارّ متعلّق بمتصوّت، إمّا على البناء للفاعل، أي خلق الله سبحانه اسماً والحال أنّه لم يتصوّت بالحروف. أو على البناء للمفعول، أي هو تعالى ليس من قبيل الأصوات والحروف حتّى يصلح كون الاسم عينه تعالى. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٨٢ - ٢٨٦؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٧٧؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥.

٣. «غير مُنْطَقٍ» بفتح الطاء، أي غير ناطق، أو أنّه غير منطوق باللفظ كالحروف ليكون من جنسها. أو «غير منطِق» بكسر الطاء، أي غير متلفّظ، يعني لم يجعل الحروف ناطقة بالإسناد المجازي. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٧١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥.

٤. في شرح المازندراني: «المجسّد مَن أكملتْ خلقته البدنيّة وتمّت تشخّصاته الجسميّة».

٥. في «ض، بر، بس»: «مُبْعَد» أي اسم المفعول من الإفعال. وفي شرح صدر المتألّهين: «ومبعّد».

٦. في شرح صدر المتألّهين: «ومحجوب». ٧. في حاشية «ض»: «عن».

٨. في حاشية «ج» والوافي: «مُستَّر». قال في الوافي: «من التستير على البناء للمفعول؛ إشارة إلى أنّ خفاءه وعدمَ نيله إنّما هو لضعف البصائر والأبصار، لا أنّه جعل عليه ستر أخفاه».

٩. في «ج، ض، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد: «واحداً منها» بدل «منها واحداً». ←

الْمَخْزُونُ[١].

فَهٰذِهِ[٢] الْأَسْمَاءُ[٣] الَّتِي ظَهَرَتْ[٤]، فَالظَّاهِرُ هُوَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ، وَسَخَّرَ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ اسْمٍ مِنْ هٰذِهِ الْأَسْمَاءِ[٥] أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ، فَذٰلِكَ اثْنَا عَشَرَ رُكْناً، ثُمَّ خَلَقَ لِكُلِّ رُكْنٍ مِنْهَا ثَلَاثِينَ اسْماً فِعْلاً[٦] مَنْسُوباً إِلَيْهَا، فَهُوَ الرَّحْمٰنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، الْخَالِقُ، الْبَارِئُ، الْمُصَوِّرُ ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٧] الْعَلِيمُ، الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْحَكِيمُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْعَلِيُّ، الْعَظِيمُ، الْمُقْتَدِرُ، الْقَادِرُ، السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهَيْمِنُ[٨]، الْبَارِئُ[٩]، الْمُنْشِئُ، الْبَدِيعُ، الرَّفِيعُ، الْجَلِيلُ، الْكَرِيمُ، الرَّازِقُ، الْمُحْيِي، الْمُمِيتُ، الْبَاعِثُ[١٠]، الْوَارِثُ.

فَهٰذِهِ الْأَسْمَاءُ وَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنىٰ ـ حَتّىٰ تَتِمَّ[١١] ثَلَاثَمِائَةٍ وَسِتِّينَ اسْماً ـ فَهِيَ[١٢] نِسْبَةٌ لِهٰذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَهٰذِهِ الْأَسْمَاءُ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانٌ، وَحَجَبَ[١٣]

↩ وفي «بس»: «واحد منها».

١. في «ب»: «المخزون المكنون».

٢. قال الفيض في الوافي: «كذا وجدت فيما رأيناه من نسخ الكافي، والصواب: «بهذه الأسماء» بالباء، كما رواه الصدوق ـ طاب ثراه ـ في كتاب توحيده، ويدلّ عليه آخر الحديث؛ حيث قال: وحجب الاسم الواحد المكنون المخزون بهذه الأسماء الثلاثة». واستظهره المجلسي أيضاً.

٣. في «ف، بح» والتوحيد: + «الثلاثة».

٤. في التوحيد: «أظهرت».

٥. في «بر» والتوحيد: - «الأسماء».

٦. في شرح المازندراني: «اسماً فعلاً، أي اسماً دالّاً على فعل من أفعاله تعالى حتّى حصل ثلاثمائة وستّون اسماً».

٧. البقرة (٢): ٢٥٥.

٨. في شرح المازندراني: «المهيمن: هو الرقيب الحافظ لكلّ شيء، أو الشاهد على خلقه بما يكون منهم من قولٍ وفعل. وأصله: مُأأمن ـ بهمزتين ـ من أأمن، قلبت الثانية ياءً؛ كراهة اجتماعهما، فصار مأيمناً، ثمّ صيّرت الأولى هاءً، كما قالوا: أهراق الدماء وأراقه». وانظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧١ (أمن).

٩. في شرح المازندراني: «الظاهر أنّه مكرّر من الناسخ».

١٠. في شرح صدر المتألّهين: - «الباعث».

١١. في «ب، بف» والتعليقة للداماد والوافي: «حتّى يتمّ».

١٢. في «بس»: «وهي».

١٣. يجوز هنا كون الفعل مجهولاً أيضاً.

الإِسْمَ[١] الْوَاحِدَ الْمَكْنُونَ الْمَخْزُونَ بِهٰذِهِ[٢] الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَذٰلِكَ قَوْلُهُ تَعَالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣]»[٤].

١١٣/١ ٣٠٩ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ[٥]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ[٦] وَمُوسَى بْنِ عُمَرَ[٧] وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ[٨]، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: هَلْ كَانَ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ عَارِفاً بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: يَرَاهَا وَيَسْمَعُهَا[٩]؟ قَالَ: «مَا كَانَ مُحْتَاجاً إِلىٰ ذٰلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهَا، وَلَا يَطْلُبُ مِنْهَا، هُوَ نَفْسُهُ، وَنَفْسُهُ هُوَ، قُدْرَتُهُ[١٠] نَافِذَةٌ، فَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلىٰ[١١] أَنْ يُسَمِّيَ نَفْسَهُ،

---

١ . في التوحيد: «للاسم».

٢ . في شرح المازندراني: «الظاهر أنّ الجارّ متعلّق بحجب، والباء للسببيّة».

٣ . الإسراء (١٧): ١١٠.

٤ . التوحيد، ص ١٩٠، ح ٣، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٤٦٣، ح ٣٧٥.

٥ . كذا في جميع النسخ والمطبوع. وروى أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيدالله بن سهل، عن الحسين بن عليّ بن أبي عثمان كتابه. راجع: رجال النجاشي، ص ٦١، الرقم ١٤١. فالظاهر وقوع التصحيف في العنوان وأنّ الصواب هو «الحسين بن عبيدالله»، كما أنّ الصواب في «الحسن بن عليّ بن عثمان» هو «الحسن بن عليّ بن أبي عثمان». يؤيّد ذلك ورود العنوانين على الصواب في التوحيد، ص ١٩١، ح ٤، والعيون، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٤.

٦ . في التوحيد والعيون: «عبيدالله».

٧ . في التوحيد والبحار: «موسى بن عمرو». وهو سهو ظاهراً. وموسى بن عمر هذا هو موسى بن عمر بن يزيد الصيقل؛ فقد روى موسى بن عمر بن يزيد، عن [محمّد] بن سنان في التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ١٤٦٨؛ و ج ٧، ص ٢٥٤، ح ١٠٩٦.

٨ . في التوحيد والعيون والمعاني: «الحسن بن عليّ بن أبي عثمان».

٩ . «يَسْمَعُهَا» أي يذكر اسم نفسه ويسمعه. أو «يُسْمِعُهَا» أي يرى نفسه ويسمعها كلاماً يصدر منه؛ لقياس السائل إيّاه تعالى بالمخلوق في المعرفة بالأسماء والدعوة بها. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠.

١٠ . في «ف»: «وقدرته».

١١ . هكذا في «ب، ض، بح، بر» والعيون. وفي سائر النسخ والمطبوع: ـ «إلى».

وَ[١] لٰكِنَّهُ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ أَسْمَاءً لِغَيْرِهِ يَدْعُوهُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ[٢] إِذَا لَمْ يُدْعَ بِاسْمِهِ، لَمْ يُعْرَفْ، فَأَوَّلُ مَا اخْتَارَ[٣] لِنَفْسِهِ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَمَعْنَاهُ: اللهُ، وَاسْمُهُ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، هُوَ[٤] أَوَّلُ أَسْمَائِهِ[٥] عَلَا عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ».[٦]

٣١٠ / ٣ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ[٨] عَنِ الِاسْمِ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ».[٩]

٣١١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[١٠] خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ[١١]، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «اسْمُ اللهِ غَيْرُهُ[١٢]، وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» فَهُوَ

---

١ . في البحار: - «و».

٢ . «لأنّه» تعليل لاختيار الأسماء، والضمير له سبحانه، والفعلان مجهولان. وأمّا جعلها تعليلاً لـ«يدعوه بها» وإرجاع الضمير إلى الغير وبناء الفعلين للفاعل فبعيد جدّاً؛ للزوم تفكيك الضمير في «باسمه» وحذف مفعول الفعلين مع الغناء عنه بما ذكر، والمآل واحد. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٦.

٣ . في العيون: «اختاره».

٤ . في «ف» والمعاني: «وهو».

٥ . في التوحيد والعيون والمعاني: + «لأنّه».

٦ . التوحيد، ص ١٩١، ح ٤؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٤؛ معاني الأخبار، ص ٢، ح ٢، وفي كلّها عن أبيه، عن أحمد بن إدريس ـ الوافي، ج ١، ص ٤٦٥، ح ٣٧٦؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٣، ح ١٠٢، إلى قوله: «يدعوه بها».

٧ . إشارة إلى السند المتقدّم إلى ابن سنان؛ فإنّ ابن سنان الراوي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام هو محمّد بن سنان الزاهري. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ رجال البرقي، ص ٥٤؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ٥٣٩٤.

٨ . في العيون: «سألته، يعني الرضا عليه السلام». وفي المعاني: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام».

٩ . التوحيد، ص ١٩٢، ح ٥؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٥؛ معاني الأخبار، ص ٢، ح ١، وفي كلّها عن أبيه، عن أحمد بن إدريس ـ الوافي، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٣٧٧.

١٠ . في «ألف» وحاشية «ف»: «عن».

١١ . في «ألف» وحاشية «بح، بس»: «زيد».

١٢ . في «ج، بس»: «اسم غير الله». وفي «بف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «اسم الله غير الله». قال المازندراني: «في بعض النسخ: «غيره» يعني اسم الله غير المسمّى به، وهو الذات المقدّسة».

مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللهَ، فَأَمَّا مَا عَبَّرَتْهُ[١] الْأَلْسُنُ[٢] أَوْ عَمِلَتِ[٣] الْأَيْدِي[٤]، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللهُ غَايَةٌ مَنْ غَايَاهُ[٥]، وَالْمُغَيَّا[٦] غَيْرُ الْغَايَةِ، وَالْغَايَةُ مَوْصُوفَةٌ، وَكُلُّ مَوْصُوفٍ مَصْنُوعٌ، وَصَانِعُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِحَدٍّ مُسَمّىً[٧]، لَمْ يَتَكَوَّنْ[٨]؛ فَيُعْرَفَ[٩] كَيْنُونِيَّتُهُ[١٠] بِصُنْعِ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَتَنَاهَ[١١] إِلىٰ غَايَةٍ إِلَّا كَانَتْ غَيْرَهُ، لَا يَزِلُّ[١٢] مَنْ فَهِمَ هٰذَا ←

---

١ . في التوحيد: «عبرت». وعَبَرتْهُ، أو عبّرته بمعنى فسّرته. أو عَبَرتْه من العبور بمعنى المرور. أُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٥٩؛ الوافي، ج ١، ص ٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٣، ص ٣٨٩؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٣ ـ ٧٣٤ (عبر).

٢ . في التوحيد: + «عنه».

٣ . في التعليقة للداماد وشرح صدر المتألّهين والمازندراني: «عملته». وفي التوحيد، ص ١٩٢: «ماعملته».

٤ . في التوحيد، ص ١٤٢: + «فيه».

٥ . هكذا في «ب، ض، بر، بس، بف» والتعليقة للداماد، وشرح المازندراني ومرآة العقول والتوحيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «غايةٌ مِن غاياته». واختاره السيّد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٣ وقال: «ويريد به أنّ لفظة الجلالة غاية ونهاية ممّا تنتهي إليه العقول في معرفته عزّ وجلّ». و قال في المرآة، ج ٢، ص ٣٢: «صحّفت غاياه بغاياته. وكذا في بعض النسخ أيضاً، أي علامة من علاماته» ثمّ قال: «الخامس: ما صحّفه بعض الأفاضل؛ حيث قرأ: عانة من عاناه، أي الاسم ملابس مَن لابسه». والمراد بـ «بعض الأفاضل» هو ميرزا رفيعا في حاشيته على الكافي، ص ٣٨٣. وفي «ج» وحاشية «بر»: «غايات». وفي «ف»: «الغايات». وفي حاشية «بر»: «غايته».

٦ . في «ب، ض، ف» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «المعنيّ». وأورد في المرآة ثلاثة احتمالات: بالغين المعجمة، اسم الفاعل والمفعول من التفعيل. والمعنى المصطلح. وقال: «في بعض النسخ: والمعنيّ، بالعين المهملة والنون، أي المقصود». وقرأ ميرزا رفيعا في حاشيته: «والمعنيّ غير العانة، والعانة موصوفة» وقال: «أي المقصود بالاسم المتوسّل به إليه غير العانة، أي غير ما تتصوّره وتعقله. والعانة موصوفة، أي كلّ ما تتصوّره أو تعقله فتلابسه أو تسخره أو تهتمّ به أو هو ذيل مخلوق مأسور موصوف بصفات الممكن وتوابع الإمكان».

٧ . «مسمّى» إمّا مضاف إليه أوصفة لحدّ، كما في التعليقة للداماد. وفي مرآة العقول: «قيل: هو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف».

٨ . في التعليقة للداماد: «لم يكن». وفي شرح المازندراني: «لم يتكوّن، خبر بعد خبر لصانع الأشياء ...ولم يتناه خبر ثالث».

٩ . في «ج، ف، بح، بر، بف» والوافي والتوحيد: «فتعرف».

١٠ . في مرآة العقول والتوحيد: «كينونته».

١١ . في «بر، بف»: «ولايتناهى».

١٢ . في «ض، بر» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد: «لايذلّ».

الْحُكْمَ[١] أَبَداً، وَهُوَ التَّوْحِيدُ الْخَالِصُ، فَارْعَوْهُ[٢]، وَصَدِّقُوهُ، وَتَفَهَّمُوهُ بِإِذْنِ اللهِ.

مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُ اللهَ بِحِجَابٍ أَوْ بِصُورَةٍ أَوْ بِمِثَالٍ، فَهُوَ مُشْرِكٌ؛ لِأَنَّ حِجَابَهُ وَمِثَالَهُ ١١٤/١
وَصُورَتَهُ[٣] غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ، مُتَوَحِّدٌ[٤]، فَكَيْفَ[٥] يُوَحِّدُهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَرَفَهُ بِغَيْرِهِ؟! وَإِنَّمَا عَرَفَ اللهَ مَنْ عَرَفَهُ بِاللهِ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِهِ، فَلَيْسَ يَعْرِفُهُ، إِنَّمَا[٦] يَعْرِفُ غَيْرَهُ، لَيْسَ[٧] بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ شَيْءٌ، وَاللهُ خَالِقُ[٨] الْأَشْيَاءِ لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَاللهُ يُسَمّىٰ بِأَسْمَائِهِ وَهُوَ غَيْرُ أَسْمَائِهِ، وَالْأَسْمَاءُ[٩] غَيْرُهُ».[١٠]

١٦ ـ بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَ اشْتِقَاقِهَا

٣١٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ تَفْسِيرِ[١١] ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فَقَالَ[١٢]: «الْبَاءُ

---

١ . «هذا الحكم»، أي الحكمة من العلم، أو القضاء؛ فإنّه جاء بالمعنيين. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٠١ (حكم).

٢ . في «ج، ض، ف، بح، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين: «فادعوه». وفي «بس»: «فأوعوه». واحتمل في شرح المازندراني: «فأرعوه» من الإرعاء بمعنى الإصغاء. وفي التوحيد، ص ١٤٢: «فاعتقدوه». وقوله: «فارعوه» من الرعاية بمعنى الحفظ أو الوفاء، أو فارعوه من الإرعاء بمعنى الإصغاء، تقول: أرعيته سمعي، أي أصغيت إليه. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٩ (رعى)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٦١.

٣ . في «ف»: «وصورته ومثاله». وفي التوحيد: «الحجاب والمثال والصورة».

٤ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد: «موحَّد».

٥ . في «ج، ض، ف، بح، بس، بف»: «وكيف».

٦ . في «بف»: «وإنّما».

٧ . في «ف»: «وليس».

٨ . في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «خلق».

٩ . في شرح صدر المتألّهين: «وأسماؤه».

١٠ . التوحيد، ص ١٩٢، ح ٦، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله؛ وفيه، ص ١٤٢، ح ٧، بسنده عن خالد بن يزيد، مع زيادة في آخره ـ الوافي، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٣٧٨.

١١ . في المحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ١: ـ «تفسير».

١٢ . هكذا في «بح» والمحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ١ وتفسير العيّاشي وتفسير القمّي. وفي سائر ←

بَهَاءُ[1] اللهِ، وَالسِّينُ سَنَاءُ[2] اللهِ، وَالْمِيمُ مَجْدُ[3] اللهِ ـ وَرَوىٰ[4] بَعْضُهُمْ: الْمِيمُ[5] مُلْكُ اللهِ ـ وَاللهُ إِلٰهُ كُلِّ شَيْءٍ، الرَّحْمٰنُ[6] بِجَمِيعِ[7] خَلْقِهِ، وَالرَّحِيمُ بِالْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً»[8].

٣١٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ أَسْمَاءِ اللهِ وَاشْتِقَاقِهَا: اللهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟ فَقَالَ[9]: «يَا هِشَامُ، اللهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلٰهٍ[10]، وَالْإِلٰهُ[11] يَقْتَضِي مَأْلُوهاً، وَالِاسْمُ غَيْرُ الْمُسَمّىٰ، فَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ دُونَ الْمَعْنىٰ، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً؛ وَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ وَالْمَعْنىٰ، فَقَدْ

﴿ النسخ والمطبوع: «قال».

١ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢: «البهاء، في اللغة الحسن. ولعلّ المراد به حسن معاملته مع عباده بالإيجاد والتقدير والألطاف والتدبير وإعطاء كلّ مايليق به». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٨ (بهو).

٢ . في شرح المازندراني: «السناء ـ بالمدّ ـ: الرفعة... والمراد بسناء الله: رفعته وشرفه بالذات على جميع الممكنات». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٣ (سنا).

٣ . «المجد»: السعة في الكرم والجلال. وأصله من قولهم: مَجَدَتِ الإبلُ، إذا حصلت في مرعى كثير واسع. المفردات للراغب، ص ٧٦٠ (مجد).

٤ . في المحاسن: «وقال».

٥ . في المحاسن والتوحيد، ح ٢ والمعاني، ح ٢: - «الميم».

٦ . في «ب» والتعليقة للداماد والمحاسن والمعاني، ح ١ وتفسير القمّي: «والرحمن».

٧ . في «ض» وحاشية «بح»: «لجميع».

٨ . المحاسن، ص ٢٣٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٣. وفي التوحيد، ص ٢٣٠، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي؛ معاني الأخبار، ص ٣، ح ١، بسنده عن القاسم بن يحيى. وفي تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٨؛ والتوحيد، ص ٢٣٠، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير، وفيهما مع زيادة. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٢، ح ١٨، عن عبدالله بن سنان، إلى قوله: «مجد الله»؛ وفيه، ح ١٩، عن أبي عبدالله عليه السلام من قوله: «الميم ملك الله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٣٧٩.

٩ . وفي الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «قال: فقال لي».

١٠ . الظاهر أنّ «إله» فعال بمعنى المفعول. ومعنى «الإله يقتضي مألوهاً» أنّ إطلاق هذا الاسم يقتضي أن يكون في الوجود ذات معبود يطلق عليه هذا الاسم. أو فعل ماض. أو مصدر، وعليه يكون معنى الجملة: أنّ العبادة تقتضي أن يكون في الوجود ذات معبود، لايكفي فيها مجرّد الاسم من دون أن يكون له المسمّى. اُنظر: الوافي، ج ١، ص ٣٤٧.

١١ . هكذا في «بف» والكافي، ح ٢٣٦ والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإله».

أَشْرَكَ[١] وَعَبَدَ اثْنَيْنِ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنىٰ دُونَ الِاسْمِ، فَذَاكَ التَّوْحِيدُ، أَفَهِمْتَ يَا هِشَامُ؟».

قَالَ: قُلْتُ[٢]: زِدْنِي، قَالَ: «لِلّٰهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ[٣] اسْماً، فَلَوْ كَانَ الِاسْمُ هُوَ الْـمُسَمّىٰ، لَكَانَ كُلُّ[٤] اسْمٍ[٥] مِنْهَا إِلٰهاً[٦]، وَلٰكِنَّ اللهَ مَعْنىً يُدَلُّ عَلَيْهِ بِهٰذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ.

يَا هِشَامُ، الْخُبْزُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ، وَالثَّوْبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالنَّارُ اسْمٌ لِلْمُحْرِقِ؛ أَ فَهِمْتَ يَا هِشَامُ فَهْماً تَدْفَعُ بِهِ وَتُنَاضِلُ[٧] بِهِ أَعْدَاءَنَا الْمُتَّخِذِينَ[٨] مَعَ اللهِ[٩] عَزَّ وَجَلَّ غَيْرَهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللهُ بِهِ[١٠] وَثَبَّتَكَ يَا هِشَامُ».

قَالَ هِشَامٌ[١١]: فَوَ اللهِ، مَا قَهَرَنِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ حَتّىٰ[١٢] قُمْتُ مَقَامِي هٰذَا.[١٣]

---

١. في الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «كفر».
٢. في الكافي، ح ٢٣٦: «فقلت».
٣. في الكافي، ح ٢٣٦ والوافي: «إنّ لله تسعةً وتسعين».
٤. في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «لكلّ».
٥. في «بس»: «شيء». وفي حاشية «ج»: - «اسم».
٦. في «ب، ج، ض، ف، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «إلٰهٌ».
٧. في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «تناقل». والمناقلة: المحادثة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٤ (نقل). وفي حاشية «ف»: «تقابل» و«تثاقل». وفي حاشية «ض»: «تنازل». وفي التوحيد: «تنافر». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٨٨ «تثاقل به أعداءنا، أي تجعلهم متباطئين غير ناهضين للجدال وإن استُنهضوا». وقال الفيض في الوافي: «تناضل، إمّا بفتح التاء، بحذف إحدى التاءين. أو بضمّها، أي تجادل وتخاصم وتدافع». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٧٢ (نضل).
٨. في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «الملحدين». وفي الأخير: «الملحدين: العادلين عن دين الحقّ ومنهج الصواب، متّخذين مع الله تعالى غيره، على تضمين معنى الأخذ». وفي الوافي: «والملحدين».
٩. في التوحيد: «والملحدين في الله والمشركين مع الله» بدل «المتّخذين مع الله».
١٠. في «بس، بف»: - «به».
١١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والكافي، ح ٢٣٦ والتوحيد والوافي. وفي بعض النسخ والمطبوع: - «هشام».
١٢. في حاشية «ج، ض»: «حين». ونقله المازندراني في شرحه واستظهره. وفي التوحيد: «حينئذٍ حتّى».
١٣. الكافي، كتاب التوحيد، باب المعبود، ح ٢٣٦؛ وفي التوحيد، ص ٢٢٠، ح ١٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٧٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٣، ح ٣٤٩٤٨، وفيه إلى قوله: «فذاك التوحيد».

٣١٤ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ
١/ ١١٥ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ مَعْنَى اللهِ، فَقَالَ: «اسْتَوْلىٰ[١] عَلىٰ مَا دَقَّ وَجَلَّ».[٢]

٣١٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٣] فَقَالَ: «هَادٍ لِأَهْلِ السَّمَاءِ[٤]، وَهَادٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ».

● وَفِي رِوَايَةِ الْبَرْقِيِّ: «هُدىٰ[٥] مَنْ فِي السَّمَاءِ[٦]، وَهُدىٰ[٧] مَنْ فِي الْأَرْضِ».[٨]

---

١ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩: «قوله عليه السلام: استولى، لعلّه من باب تفسير الشيء بلازمه؛ فإنّ معنى الإلهيّة يلزمه الاستيلاء على جميع الأشياء، دقيقها وجليلها. وقيل: السؤال إنّما كان عن مفهوم الاسم ومناطه، فأجاب عليه السلام بأنّ الاستيلاء على جميع الأشياء مناط العبوديّة بالحقّ لكلّ شيء.

أقول: الظاهر أنّه سقط من الخبر شيء؛ لأنّه مأخوذ من كتاب البرقي وروى في المحاسن بهذا السند بعينه عن القاسم، عن جدّه الحسن، عن أبي الحسن موسى عليه السلام وسئل عن قوله الله: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه (٢٠): ٥] فقال: استولى على ما دقّ وجلّ، وروى الطبرسي في الاحتجاج هكذا، فلايحتاج إلى هذه التكلّفات؛ إذ أكثر المفسّرين فسّروا الاستواء بمعنى الاستيلاء، وقد حقّقنا في مواضع من كتبنا أنّ العرش يطلق على جميع مخلوقاته سبحانه، وهذا أحد إطلاقاته لظهور وجوده وعلمه وقدرته في جميعها. وهذا من الكلينيّ غريب، ولعلّه من النسّاخ».

٢ . المحاسن، ص ٢٣٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢١٢. وفي التوحيد، ص ٢٣٠، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٤، ح ١، بسند آخر عن القاسم بن يحيى. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢١، ح ١٥، عن الحسن بن خرزاد، عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير • الوافي، ج ١، ص ٤٧٠، ح ٣٨٠.

٣ . النور (٢٤): ٣٥.

٤ . في «ض» وشرح صدر المتألّهين: «السماوات».

٥ . في حاشية «ف»: «هاد». وفي الوافي: «هادي».

٦ . في «ض» وحاشية «ف» والتوحيد والمعاني: «السماوات».

٧ . في حاشية «ف»: «هاد». وفي الوافي: «وهادي».

٨ . التوحيد، ص ١٥٥، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٥، ح ٦، بسنده فيهما عن يعقوب بن يزيد • الوافي، ←

٣١٦ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي[1] يَعْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[2] وَقُلْتُ[3]: أَمَّا «الْأَوَّلُ» فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، وَأَمَّا «الْآخِرُ» فَبَيِّنْ لَنَا تَفْسِيرَهُ.

فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَبِيدَ[4] أَوْ يَتَغَيَّرَ، أَوْ يَدْخُلَهُ التَّغَيُّرُ[5] وَالزَّوَالُ، أَوْ يَنْتَقِلَ مِنْ لَوْنٍ إِلىٰ لَوْنٍ، وَمِنْ هَيْئَةٍ إِلىٰ هَيْئَةٍ، وَمِنْ صِفَةٍ إِلىٰ صِفَةٍ، وَمِنْ زِيَادَةٍ إِلىٰ نُقْصَانٍ، وَمِنْ نُقْصَانٍ إِلىٰ زِيَادَةٍ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ[6]، هُوَ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ الْآخِرُ عَلىٰ مَا لَمْ يَزَلْ، وَلَا تَخْتَلِفُ[7] عَلَيْهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ كَمَا تَخْتَلِفُ عَلىٰ غَيْرِهِ، مِثْلُ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَكُونُ تُرَاباً مَرَّةً، وَمَرَّةً لَحْماً وَ[8]دَماً، وَمَرَّةً رُفَاتاً[9] وَرَمِيماً[10]، وَكَالْبُسْرِ[11] الَّذِي يَكُونُ مَرَّةً .... ←

↔ ج ١، ص ٤٧٠، ح ٣٨١ و ٣٨٢.

١ . في «بس» : - «أبي». وهو سهو؛ فقد روى صفوان بن يحيى، عن فضيل بن عثمان، عن ابن أبي يعفور في الكافي، ح ١٥٨٥. هذا؛ وابن أبي يعفور، هو عبدالله بن أبي يعفور العبدي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٦؛ رجال الطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣١٠٦.

٢ . الحديد (٥٧) : ٣.

٣ . في «ض، بف» : «فقلت».

٤ . هكذا في «ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلّا يبيد». وقوله: «يبيد» أي يهلك. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بيد).

٥ . في «ض، بس، بف» وحاشية «ج، ف، بح» والتوحيد: «الغير». وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١١: «وفي بعض النسخ: الغير، وهو بالكسر اسم من غيّرت الشيء فتغيّر، وهذا قريب ممّا في الأصل».

٦ . في التوحيد: «واحداً» بدل «بحالة واحدة».

٧ . في «بح، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين: «لايختلف». وفي «بس»: «ولايزال بحالة، لاتختلف» بدل «ولايزال بحالة واحدة -إلى- ولاتختلف».

٨ . في التوحيد: «ومرّة».

٩ . «الرُفات»: الحُطام، وهو المتكسّر من الأشياء اليابسة، وكلّ ما دُقّ فكُسِر. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٤ (رفت).

١٠ . «الرميم»: ما بَلي من العظام. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٧ (رمم).

١١ . في التوحيد: «كالتمر».

بَلَحاً[١]، وَمَرَّةً بُسْراً، وَمَرَّةً رُطَباً، وَمَرَّةً تَمْراً، فَتَتَبَدَّلُ[٢] عَلَيْهِ الأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ، وَاللّٰهُ ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ بِخِلَافِ ذٰلِكَ»[٣].

١١٦/١ ٣١٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مَيْمُونٍ الْبَانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْأَوَّلِ[٤] وَالْآخِرِ، فَقَالَ: «الْأَوَّلُ لَا عَنْ أَوَّلٍ[٥] قَبْلَهُ، وَلَا عَنْ بَدْءٍ[٦] سَبَقَهُ؛ وَالْآخِرُ[٧] لَا عَنْ نِهَايَةٍ كَمَا يُعْقَلُ مِنْ صِفَةِ[٨] الْمَخْلُوقِينَ، وَلٰكِنْ قَدِيمٌ، أَوَّلٌ، آخِرٌ[٩]، لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزُولُ[١٠]، بِلَا بَدْءٍ[١١] وَلَا نِهَايَةٍ[١٢]، لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ، وَلَا يَحُولُ[١٣] مِنْ حَالٍ إِلىٰ حَالٍ، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ[١٤]»[١٥].

---

١ . البَلَحُ: قبل البُسر؛ لأنّ أوّل التمر طَلْعٌ، ثمّ خَلالٌ، ثمّ بَلَحٌ، ثمّ بُسرٌ، ثمّ رُطَبٌ، ثمّ تَمرٌ. الصحاح، ج ١، ص ٣٥٦ (بلح).

٢ . في «ض»: «فتبدّل». وفي «ف»: «وتبدّل». وفي «ب، بح، بف» والتوحيد: «فيتبدّل».

٣ . التوحيد، ص ٣١٤، ح ٢، بسنده عن أحمد بن إدريس ـ الوافي، ج ١، ص ٤٧١، ح ٣٨٣.

٤ . في التوحيد والمعاني: «سئل عن قوله عزّ وجلّ: هو الأوّل».

٥ . في التوحيد: + «كان».

٦ . في «ب»: «بديّ». وفي الوافي: «بديء». و«البدء» أي الابتداء. و«البديّ أو البديء» بمعنى المصدر، أي البداية؛ لوقوعه في مقابل النهاية، أو الكلّ بمعنى السيّد الأوّل في السيادة. والمراد هاهنا الموجد والعلّة. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٩١؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤١.

٧ . في «ج، ض، بح، بر» والوافي والمعاني: «آخر».

٨ . في المعاني: «صفات».

٩ . في «ف» والمعاني: «وآخر».

١٠ . في «بح» والتوحيد والمعاني: «ولا يزال».

١١ . في «ب»: «بلا بديّ».

١٢ . في شرح صدر المتألّهين: «... فهو الأوّل لم يزل بلا أوّل سبقه ولا بداية له، وهو الآخر لا يزول بلا آخر بعده ولا نهاية له». وفي شرح المازندراني: «ويحتمل أن يكون كلّ واحدٍ ـ من لم يزل ولا يزول ـ متعلّقاً بكلّ واحد، فيفيد أنّه أوّل عند كونه آخراً، وآخر عند كونه أوّلاً».

١٣ . في «ف، بح، بر»: «لا يحوّل» بالتشديد.

١٤ . قوله عليه السلام: «خالق كلّ شيء» تأكيد وتعليل وكالبرهان لجميع ما ذكر. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٩١؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤.

١٥ . التوحيد، ص ٣١٣، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٢، ح ١، بسندهما عن عليّ بن إبراهيم ـ الوافي، ج ١، ←

٧/٣١٨ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ[١] إِلىٰ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ، لَهُ أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ فِي كِتَابِهِ، وَأَسْمَاؤُهُ[٢] وَصِفَاتُهُ هِيَ[٣] هُوَ؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ لِهٰذَا الْكَلَامِ وَجْهَيْنِ: إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: "هِيَ[٤] هُوَ"، أَيْ إِنَّهُ ذُو عَدَدٍ وَكَثْرَةٍ، فَتَعَالَى اللهُ عَنْ ذٰلِكَ[٥]؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: هٰذِهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ لَمْ تَزَلْ، فَإِنَّ "لَمْ تَزَلْ" مُحْتَمِلٌ مَعْنَيَيْنِ: فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ فِي عِلْمِهِ وَهُوَ مُسْتَحِقُّهَا، فَنَعَمْ؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: لَمْ يَزَلْ تَصْوِيرُهَا وَهِجَاؤُهَا[٦] وَتَقْطِيعُ حُرُوفِهَا، فَمَعَاذَ اللهِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ، بَلْ كَانَ اللهُ وَلَا خَلْقَ، ثُمَّ خَلَقَهَا وَسِيلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، يَتَضَرَّعُونَ[٧] بِهَا إِلَيْهِ، وَيَعْبُدُونَهُ وَهِيَ ذِكْرُهُ[٨]، وَكَانَ اللهُ وَلَا ذِكْرَ[٩]، وَالْمَذْكُورُ[١٠] بِالذِّكْرِ هُوَ اللهُ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ، وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ مَخْلُوقَاتٌ وَالْمَعَانِي[١١]، وَالْمَعْنِيُّ بِهَا هُوَ

↔ ص ٤٧٢، ح ٣٨٤.

١ . في «ب»: «يرفعه».
٢ . في التوحيد: «فأسماؤه».
٣ . في حاشية «ف»: «هما».
٤ . في حاشية «ف»: «هما».
٥ . في «ف»: + «علوّاً كبيراً».
٦ . «الهِجاء»: تقطيع اللفظة بحروفها، تقول: هجوتُ الحروفَ، أي عددتها وتلفّظت بها واحداً بعد واحد. أُنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٥٣ (هجو)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨.
٧ . في «ج» وحاشية «ض»: «متضرّعون». وفي «بر»: «ويتضرّعون».
٨ . قرأها السيّد الداماد والمازندراني: الذُكْرَة، وهي في اللغة بمعنى الذِكْرى نقيض النسيان. والمراد بها هاهنا ما به الذِكرى، وهو آلتها. قال في الوافي: «فيه تكلّف؛ لفقد التاء فيما بعد». ونسب السيّد ما في المتن إلى التصحيف، كما جعله المازندراني محتملاً. التعليقة للداماد، ص ٢٦٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٤. وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٤ (ذكر).
٩ . في حاشية «ف»: + «وقد ذكر».
١٠ . في «بح»: «أو المذكور».
١١ . «الواو» في «والمعاني» بمعنى مع، أو للعطف على الأسماء والصفات، فهو مبتدأ خبره محذوف، أي المعاني مخلوقة، أو للعطف على «مخلوقات» فهو خبر للصفات، كما أنّ «مخلوقات» خبر للأسماء، أي الأسماء مخلوقات والصفات هي المعاني، أو لعطف الجملة، فهو مبتدأ خبره «هو الله» و «المعنيّ بها» عطف تفسير لها.

↔

اللهُ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِهِ الِاخْتِلَافُ وَلَا الِائْتِلَافُ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ وَيَأْتَلِفُ[١] الْمُتَجَزِّئُ، فَلَا يُقَالُ: اللهُ مُؤْتَلِفٌ[٢]، وَلَا اللهُ قَلِيلٌ[٣] وَلَا[٤] كَثِيرٌ، وَلٰكِنَّهُ الْقَدِيمُ فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى الْوَاحِدِ مُتَجَزِّئٌ، وَاللهُ وَاحِدٌ، لَا مُتَجَزِّئٌ وَلَا مُتَوَهَّمٌ بِالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، وَكُلُّ مُتَجَزِّئٍ أَوْ مُتَوَهَّمٍ[٥]
١ / ١١٧ بِالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ دَالٌّ عَلىٰ خَالِقٍ لَهُ؛ فَقَوْلُكَ: «إِنَّ اللهَ قَدِيرٌ» خَبَّرْتَ[٦] أَنَّهُ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ، فَنَفَيْتَ بِالْكَلِمَةِ الْعَجْزَ، وَجَعَلْتَ الْعَجْزَ سِوَاهُ، وَكَذٰلِكَ قَوْلُكَ: «عَالِمٌ» إِنَّمَا نَفَيْتَ بِالْكَلِمَةِ الْجَهْلَ، وَجَعَلْتَ الْجَهْلَ سِوَاهُ، وَإِذَا[٧] أَفْنَى اللهُ الْأَشْيَاءَ، أَفْنَى الصُّورَةَ[٨] وَالْهِجَاءَ وَالتَّقْطِيعَ[٩]، وَلَا يَزَالُ مَنْ لَمْ يَزَلْ عَالِماً».

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَكَيْفَ[١٠] سَمَّيْنَا[١١] رَبَّنَا سَمِيعاً؟ فَقَالَ: «لِأَنَّهُ لَا يَخْفىٰ عَلَيْهِ مَا يُدْرَكُ بِالْأَسْمَاعِ، وَلَمْ نَصِفْهُ بِالسَّمْعِ الْمَعْقُولِ فِي الرَّأْسِ[١٢].

وَكَذٰلِكَ سَمَّيْنَاهُ بَصِيراً؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفىٰ عَلَيْهِ مَا يُدْرَكُ بِالْأَبْصَارِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ شَخْصٍ

← وفي التوحيد وبعض النسخ، على ما في التعليقة للداماد وشرح المازندراني بدون الواو وبالإضافة. وهو الصحيح عند السيّد الداماد، والأظهر عند المازندراني. اُنظر شروح الكافي.

١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «وتأتلف».

٢. في شرح صدر المتألّهين: «الله مختلف ولا مؤتلف».

٣. «ولا الله قليل» إمّا معطوفة على صدر الجملة المنفيّة السابقة، وهذه الجملة كأنّها كالتعليل لها. أو عطف على متعلّق القول منها. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٩.

٤. في «بف»: - «لا».

٥. في «ف»: «متوهّم أو متجزّئ». وفي التوحيد: «ومتوهّم».

٦. في شرح المازندراني: «خبّرت، أي خبّرت به على حذف العائد. قال الجوهري: أخبرته بكذا وخبّرته بمعنى». وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤١ (خبر).

٧. في «ض» والتوحيد: «فإذا».

٨. في التوحيد: «الصور».

٩. في التوحيد: «ولا ينقطع».

١٠. في «بس» والتوحيد: «كيف».

١١. في التوحيد: «سمّي».

١٢. «المعقول في الرأس» أي المحبوس فيه، أو الذي نتعقّله في الرأس ونحكم بأنّه فيه. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٢٩٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٥.

أَوْ غَيْرِ ذٰلِكَ، وَلَمْ نَصِفْهُ[١] بِبَصَرِ لَحْظَةِ[٢] الْعَيْنِ.

وَكَذٰلِكَ سَمَّيْنَاهُ لَطِيفاً؛ لِعِلْمِهِ بِالشَّيْءِ اللَّطِيفِ مِثْلِ الْبَعُوضَةِ وَأَخْفىٰ[٣] مِنْ ذٰلِكَ، وَمَوْضِعِ النُّشُوءِ[٤] مِنْهَا، وَالْعَقْلِ وَالشَّهْوَةِ؛ لِلسَّفَادِ[٥] وَالْحَدَبِ[٦] عَلىٰ نَسْلِهَا، وَإِقَامِ بَعْضِهَا عَلىٰ بَعْضٍ،[٧] وَنَقْلِهَا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ إِلىٰ أَوْلَادِهَا فِي الْجِبَالِ وَالْمَفَاوِزِ[٨] وَالْأَوْدِيَةِ وَالْقِفَارِ[٩]، فَعَلِمْنَا أَنَّ خَالِقَهَا لَطِيفٌ بِلَا كَيْفٍ، وَإِنَّمَا الْكَيْفِيَّةُ لِلْمَخْلُوقِ الْمُكَيَّفِ.

وَكَذٰلِكَ سَمَّيْنَا رَبَّنَا[١٠] قَوِيّاً لَا بِقُوَّةِ الْبَطْشِ[١١] الْمَعْرُوفِ مِنَ .... ←

---

١. في «بح»: «فلم نصفه». ٢. في التوحيد: «بنظر لحظ».

٣. في التوحيد: «وأحقر».

٤. «النشوء» من نشأ ينشأ، بمعنى النماء. وفي التوحيد: «الشقّ». وضبطه السيّد الداماد: «النِشوَة» بمعنى السُكر؛ لاقترانه بالعقل. وهو المنسوب إلى بعض النسخ عند المازندراني، وإلى التكلّف عند الفيض. وضبطه المازندراني: «النَشء»، والمجلسي: «النُشوّ» واحتمل «النشأة»، وهو غير صحيح عند السيّد الداماد. و«النِشو»: جمع النشوة بمعنى شمّ الريح. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٦٩؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٢٩٢؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٤؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٥؛ المغرب، ص ٤٥١ (نشأ).

٥. في «ج، ف، بس»: «للفساد». وفي التوحيد: «والسفاد». و«السِفاد» ـ بكسر السين ـ: نزو الذكر على الأنثى، أي وثبه ونهوضه عليها. وفي بعض النسخ «للفساد» وهو إمّا من تحريف الناسخين، أو للتنبيه على أنّ الشهوة علّة للفساد، وأنّ السفاد ينبوع الفساد، وشهوة السفاد في الحقيقة هي شهوة الفساد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٩ (سفد)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٧٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٥.

٦. «الحدب»: التعطّف والشفقة، يقال: حَدِبَ فلان على فلان يَحْدَبُ حَدَباً، أي تعطّف وحنا عليه. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٠١ (حدب).

٧. في التوحيد: «وإفهام بعضها عن بعض». وفي التعليقة للداماد: «أي كون بعضها مقيماً قواماً على بعضها قويّاً عليه قائماً بأموره، حافظاً لأحواله».

٨. المفاز والمفازة: البريّة القفر. والجمع: المَفاوِز. سمّيت بذلك لأنّها مُهلِكة؛ من فوّز، إذا مات. وقيل: سمّيت تفاؤلاً من الفوز بمعنى النجاة. النهاية، ج ٣، ص ٤٧٨ (فوز).

٩. «القِفار»: جمع القفر، وهو مفازة وأرض خالية لا ماء فيها ولا نبات. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

١٠. في «ف»: «سمّيناه ربّاً».

١١. «البَطْش»: الأخذ الشديد عند ثوران الغضب، فالإضافة لاميّة. أو السطوة وقوّة التعلّق بالشيء وأخذه على الشدّة، فالإضافة بيانيّة. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٦٧ (بطش)؛ التعليقة للداماد، ص ٢٧١.

الْمَخْلُوقِ[١]، وَلَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُ قُوَّةَ الْبَطْشِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَخْلُوقِ[٢]، لَوَقَعَ التَّشْبِيهُ، وَلَاحْتَمَلَ الزِّيَادَةَ، ومَا احْتَمَلَ الزِّيَادَةَ احْتَمَلَ النُّقْصَانَ، وَمَا كَانَ نَاقِصاً كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ، وَمَا كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ كَانَ عَاجِزاً، فَرَبُّنَا ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ لَا شِبْهَ لَهُ[٣] وَلَا ضِدَّ[٤]، وَلَا نِدَّ[٥] وَلَا كَيْفَ، وَلَا نِهَايَةَ، وَلَا تَبْصَارَ بَصَرٍ[٦]، وَمُحَرَّمٌ عَلَى الْقُلُوبِ أَنْ تُمَثِّلَهُ، وَعَلَى الْأَوْهَامِ أَنْ تَحُدَّهُ، وَعَلَى الضَّمَائِرِ أَنْ تُكَوِّنَهُ[٧]، جَلَّ وَعَزَّ عَنْ إِدَاتِ[٨] خَلْقِهِ، سِمَاتِ[٩] بَرِيَّتِهِ، وَتَعَالىٰ عَنْ ذٰلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً»[١٠].

---

١ . في «ب» : «الخلق».

٢ . في «ب، ج، ف، بر» وحاشية «ض، بس» والتوحيد: «الخلق».

٣ . في «بر» : «لا شبيه» بدل «لا شبه له» .

٤ . في حاشية «ض» : + «له».

٥ . «النِدّ» : مثل الشيء في الحقيقة الذي يضادّه في أموره ويناده، أي يخالفه . النهاية، ج ٥، ص ٣٥ (ندد).

٦ . في «ب، ف، بح» : «ولا يبصر ببصر» . وفي «بس» وحاشية «ج» والتعليقة للداماد وشرح صدر المتألّهين : «ولا ببصّار بصر» . وفي «ج» وحاشية «بح» وشرح المازندراني : «ولا بصّار بصر». وفي «بف» : «ولا يبصّر ببصر» . وفي مرآة العقول : «ولا يبصار ببصر» . وفي التوحيد: «لا أقطار محرم» بدل «لا تبصار بصر ومحرم».

٧ . في التوحيد: «تكيّفه».

٨ . «الإدات» بكسر الهمزة بمعنى الأثقال والأحمال، جمع «إدَة» وأصلها الوأد بمعنى الثقل . أو هي جمع «الأدِيّ» بمعنى الأهبة والعُدَّة . أو هي لفظة مفردة معناها المعونة، وهي في الأصل مصدر «آديته» أي أعنته . قاله السيّد الداماد، ثمّ نسب إلى التحريف والتصحيف ما في بعض النسخ : «عن ذات خلقه» . ثمّ ردّ قراءته بفتح الهمزة وتفسيره بالآلة بقوله : «وفي ذلك مع القصور عن إفادة معنى سديد ذهول عن أنّ «الأداة» بمعنى الآلة هي بالتاء المدوّرة المقلوبة في الوقف هاءً» . وأجاب عنه المازندراني بعد ما قرأها بالفتح وفسّره بالآلة بقوله : «الأمر فيه هيّن، سيّما إذا كان المقصود رعاية المناسبة بينها وبين السمات» . وهو مؤيّد لقراءة السيّد كما لا يخفى .

وقرأه ميرزا رفيعا : «آداب خلقه» . ثمّ نقل عن بعض النسخ : «عن أداة خلقه» وقال : «أي آلتهم التي يفعلون ويحتاجون في أفعالهم إليها» . وهكذا قرأه وفسّره العلّامة المجلسي. أُنظر : التعليقة للداماد، ص ٢٧١ ؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٣٩٧ ؛ شرح المازندراني، ج ٤ : ص ٢٨ ؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٨ ؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٥ ؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٣ (أود).

٩ . «السِمات» : جمع السِمَة بمعنى العلامة . أُنظر : المصباح المنير، ص ٦٦٠ (وسم).

١٠ . التوحيد، ص ١٩٣، ح ٧، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمّد بن بشر، عن أبي هاشم ←

٣١٩ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: اللهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟» فَقَالَ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «حَدَّدْتَهُ[١]» فَقَالَ الرَّجُلُ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ[٢]: «قُلْ: اللهُ أَكْبَرُ[٣] مِنْ أَنْ يُوصَفَ».[٤]

٣٢٠ / ٩ . وَرَوَاهُ[٥] مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ[٦]، قَالَ: ١/ ١١٨

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «أَيُّ شَيْءٍ اللهُ[٧] أَكْبَرُ[٨]؟» فَقُلْتُ: اللهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ: «وَكَانَ ثَمَّ شَيْءٌ؛ فَيَكُونَ[٩] أَكْبَرَ مِنْهُ؟» فَقُلْتُ: فَمَا[١٠] هُوَ؟ .... ←

→ الجعفري. الوافي، ج ١، ص ٤٧٢، ح ٣٨٥؛ البحار، ج ٥٧، ص ٨٢، ذيل ح ٦٢.

١ . «حدّدته» بالتشديد من التحديد، أي جعلت عظمته متحدّدة بكونه سبحانه أكبر من كلّ شيء. أو بالتخفيف من الحدّ، بمعنى الشرح، أي شرحت عظمته وكنه كبريائه. واختار السيّد الداماد الأوّل وقال: «هذا أولى وأبلغ وأقرب وأنسب». اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٧٤؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٠؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٦.

٢ . في «ض» والتوحيد والمعاني: «فقال».

٣ . في «ب، ج، بس، بف»: + «أكبر».

٤ . التوحيد، ص ٣١٢، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١١، ح ٢، بسنده فيهما عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٤٧٥، ح ٣٨٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩١، ح ٩٠٨٥.

٥ . في شرح المازندراني: «ورواه، أي روى مضمون الحديث المذكور».

٦ . في «ب»: «جميع بن عبيد بن عمير». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٤١، ح ٢٢٥، عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمر، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام. ورواه في المحاسن، ص ٣٢٩، ح ٨٧، أيضاً مع اختلاف يسير عن يعقوب بن يزيد، عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمرو، عمّن رواه، عن أبي عبدالله عليه السلام. هذا، والخبر أورده المجلسي رحمه الله في البحار، ج ٩، ص ٢١٨، ح ١، نقلاً من التوحيد ومعاني الأخبار، وفي ذيله نقلاً من المحاسن، وفيه: «عمرو بن جميع». و عمرو بن جميع هو المذكور في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٨، الرقم ٧٦٩؛ رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الكشّي، ص ٣٩٠، الرقم ٧٣٣؛ رجال الطوسي، ص ٢١٥، الرقم ٣٥١٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٩.

٧ . في «ب، بف»: - «الله».

٨ . في «ف»: + «منه».

٩ . في حاشية «ض» وحاشية شرح صدر المتألّهين: + «الله».

١٠ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والتوحيد والمعاني والوافي ←

قَالَ[١]: «اللهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ»[٢].

٣٢١ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ[٣] «سُبْحَانَ اللهِ» فَقَالَ: «أَنَفَةٌ لِلّٰهِ[٤]»[٥].

٣٢٢ / ١١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَسَنِيِّ[٦]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

← والوسائل. وفي المطبوع: «وما».

١ . في «ف»: «فقال عليه السلام». وفي شرح صدر المتألّهين والمحاسن: «فقال».

٢ . المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٥ عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمر، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٢٩، كتاب العلل، ح ٨٧، بسنده عن مروك بن عبيد، عن جميع بن عمرو، عمّن رواه، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي التوحيد، ص ٣١٣، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١١، ح ١، بسندهما عن محمّد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبيه، عن مروك بن عبيد. [ولا يبعد زيادة «عن أبيه» في السند؛ فإنّ الوارد في عدّة من الأسناد رواية «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد [بن عيسى]، عن مروك بن عبيد». ولم نجد توسّط والد أحمد بينه وبين مروك في غير سند هذا الخبر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٢٩٩ و ص ٥٧٤] . الوافي، ج ١، ص ٤٧٥، ح ٣٨٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩١، ح ٩٠٨٤.

٣ . في المعاني: + «معنى». وفي تفسير العيّاشي: + «قول الله».

٤ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والتعليقة للداماد، وشرح المازندراني ومرآة العقول وجميع المصادر. وفي المطبوع: «أنفةٌ [ل]لّه». وقوله: «أنفة لله» أي تنزيه لذاته الأحديّة عن كلّ ما لايليق بجنابه، أو استنكافه تعالى عمّا لايليق به وتنزّهه عمّا لايجوز له، يقال: أنِفَ من الشيء، إذا استنكف عنه وكرهه وشرفت نفسه عنه. والمراد التنزيه المطلق. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٧٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١ - ٣٢؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٩؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٥ (أنف).

٥ . الكافي، كتاب الصلاة، باب أدنى ما يجزئ من التسبيح ...، ضمن ح ٥٠٥٣، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن هشام بن الحكم. وفي التوحيد، ص ٣١٢، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٩، ح ١، بسندهما عن عليّ بن إبراهيم. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ٢، عن هشام بن الحكم . الوافي، ج ١، ص ٤٧٦، ح ٣٨٨.

٦ . في «ب»: «الحسيني» وهو سهو. وعبد العظيم هذا، هو عبدالعظيم بن عبدالله بن عليّ بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٦٥٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٧٤، الرقم ٥٤٩.

أَسْبَاطٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ مَوْلىٰ طِرْبَالٍ، عَنْ هِشَامٍ الْجَوَالِيقِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾[1]: مَا يُعْنىٰ بِهِ؟ قَالَ: «تَنْزِيهُهُ[2]».[3]

٣٢٣ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِيَ عليه السلام: مَا مَعْنَى «الْوَاحِدِ»؟ فَقَالَ: «إِجْمَاعُ[4] الْأَلْسُنِ عَلَيْهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالىٰ[5]: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[6]».[7]

١٧ ـ بَابُ آخَرُ وَ هُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَ هُوَ الْفَرْقُ مَا بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللهِ وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ

٣٢٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْهَمْدَانِيِّ[8]؛

---

١ . يوسف (١٢): ١٠٨؛ المؤمنون (٢٣): ٩١؛ ومواضع أُخر.

٢ . في «ب، بح، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا والمعاني والوافي: «تنزيه».

٣ . التوحيد، ص ٣١٢، ح ٣، بسنده عن عبدالعظيم بن عبدالله الحسني عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ٩، ح ٢، بسنده عن عليّ بن أسباط. راجع: التوحيد، ص ٣١١ ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٩، ح ٣. الوافي، ج ١، ص ٤٧٦، ح ٣٨٩.

٤ . في حاشية «ف»: «اجتماع». وفي التوحيد: «قال: الذي اجتماع» بدل «فقال: إجماع».

٥ . في التوحيد: «بالتوحيد كما قال الله» بدل «بالوحدانيّة كقوله تعالى».

٦ . الزخرف (٤٣): ٨٧.

٧ . التوحيد، ص ٨٣، ح ٢، بسنده عن الكليني، عن عليّ بن محمّد و محمّد بن الحسن جميعاً، عن سهل بن زياد، عن أبي هاشم الجعفري. الوافي، ج ١، ص ٤٧٧، ح ٣٩٠.

٨ . في «ألف، ج، بح»: «الهمذاني». والرجل بهذا العنوان غير مذكور في كتب الرجال، إلّا أنّ الشيخ الطوسي ←

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[1] عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[2]، لَوْ[3] كَانَ كَمَا يَقُولُ
١١٩/١ الْمُشَبِّهَةُ[4]، لَمْ يُعْرَفِ[5] الْخَالِقُ مِنَ الْمَخْلُوقِ، وَلَا الْمُنْشِئُ مِنَ الْمُنْشَأِ، لٰكِنَّهُ[6] الْمُنْشِئُ[7]، فَرَّقَ[8] بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ[9] وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ؛ إِذْ كَانَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُ هُوَ شَيْئاً».

قُلْتُ: أَجَلْ - جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ - لٰكِنَّكَ قُلْتَ: الْأَحَدُ الصَّمَدُ، وَقُلْتَ: لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَاللهُ وَاحِدٌ، وَالْإِنْسَانُ وَاحِدٌ، أَ لَيْسَ قَدْ تَشَابَهَتِ الْوَحْدَانِيَّةُ؟

← ذكر في الفهرست، ص ٣٦٧، الرقم ٥٧٥، المختار بن بلال بن المختار بن أبي عبيد راوياً لكتاب فتح بن يزيد؛ وذكر في رجاله، ص ٤٣٧، الرقم ٦٢٥٨، المختار بن بلال (هلال خ ل) بن المختار بن أبي عبيد وقال: «روى عن فتح بن يزيد الجرجاني، روى عنه الصفّار». فمن المحتمل اتّحاد العنوانين ووقوع التصحيف، أو الاختصار في النسب في أحدهما، فتأمّل.

١. اختلفوا فيه أنّه الرضا عليه السلام؛ لما رواه في عيون الأخبار، أو الثالث عليه السلام كما يلوح من كشف الغمّة. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٧٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٠.

٢. الإخلاص (١١٢): ٣ و ٤. وفي التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: + «منشئ الأشياء، ومجسّم الأجسام، ومصوّر الصور». و نقل هذه الزيادة السيّد بدرالدين في حاشيته، ص ٩٥ عن نسخة أقلّ اعتماداً عليه، وقال: «وهذا هو الصواب، فكأنّه ساقط من البين».

٣. في شرح المازندراني والوافي نقلاً عن بعض نسخ الكافي: «ولو».

٤. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي: - «لو كان كما يقول المشبّهة».

٥. في «ف، بح»: «لم يفرق».

٦. في «ف»: «لكن».

٧. في الوافي: «لكنّه المنشئ، إمّا كلام تامّ وما بعده كلام آخر. أو المنشئ، بدل من الضمير وما بعده خبره».

٨. «فرق» اسم عند صدر المتألّهين، و«إذ» تعليل. وفعل ماض من التفريق عند المازندراني، و«إذ» يحتمل الظرفيّة والتعليل. وكلاهما محتمل عند الفيض والمجلسي.

٩. «بين من جسّمه» أي بينه وبين من جسّمه. أو فرّق بين مجعولاته بحيث لا يشتبه شيء منها بمماثله. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ج ٣، ص ٢٨٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥١.

قَالَ: «يَا فَتْحُ، أَحَلْتَ[١] ـ ثَبَّتَكَ اللهُ ـ إِنَّمَا التَّشْبِيهُ فِي الْمَعَانِي، فَأَمَّا[٢] فِي الْأَسْمَاءِ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ دَلَالَةٌ[٣] عَلَى الْمُسَمّىٰ، وَذٰلِكَ[٤] أَنَّ الْإِنْسَانَ وَإِنْ قِيلَ[٥]: وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ[٦] يُخْبَرُ أَنَّهُ جُثَّةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ بِاثْنَيْنِ[٧]، وَالْإِنْسَانُ نَفْسُهُ[٨] لَيْسَ بِوَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَعْضَاءَهُ مُخْتَلِفَةٌ، وَأَلْوَانَهُ مُخْتَلِفَةٌ[٩]، وَمَنْ أَلْوَانُهُ مُخْتَلِفَةٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَجْزَاءٌ مُجَزَّأَةٌ لَيْسَتْ بِسَوَاءٍ: دَمُهُ غَيْرُ لَحْمِهِ، وَلَحْمُهُ غَيْرُ دَمِهِ، وَعَصَبُهُ غَيْرُ عُرُوقِهِ، وَشَعْرُهُ غَيْرُ بَشَرِهِ[١٠]، وَسَوَادُهُ غَيْرُ بَيَاضِهِ، وَكَذٰلِكَ سَائِرُ جَمِيعِ الْخَلْقِ؛ فَالْإِنْسَانُ وَاحِدٌ فِي الِاسْمِ[١١]، وَلَا وَاحِدٌ فِي الْمَعْنىٰ، وَاللهُ ـ جَلَّ جَلَالُهُ ـ هُوَ[١٢] وَاحِدٌ[١٣] لَا وَاحِدَ غَيْرُهُ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا تَفَاوُتَ، وَلَا زِيَادَةَ وَلَا نُقْصَانَ، فَأَمَّا الْإِنْسَانُ الْمَخْلُوقُ الْمَصْنُوعُ الْمُؤَلَّفُ[١٤] مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ[١٥]

---

١. «أحلت»، أي أتيت بالمحال وقلت محالاً من القول. وقال المازندراني في شرحه: «أو هل تحوّلت وانتقلت عن عقيدتك، على أن تكون الهمزة للاستفهام، والدعاء بالتثبّت يناسب كلا الاحتمالين».

٢. في «بح»: «وأمّا».

٣. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والتوحيد والعيون. وفي حاشية «ض، بس»: «دليل». وفي المطبوع وبعض النسخ على ما في شرح المازندراني وشرح صدر المتألّهين: «دالّة».

٤. في حاشية «بف»: «تلك».

٥. في «ب، ض»: + «إنّه».

٦. في «بر» والتوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «فإنّما».

٧. في «ب»: «باثنتين».

٨. في الوافي: «بنفسه».

٩. في «ض» وشرح صدر المتألّهين: - «وألوانه مختلفة». وفي «بس»: «والإنسان بنفسه وألوانه مختلفة» بدل «والإنسان نفسه ـ إلى ـ وألوانه مختلفة».

١٠. في «بر، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي: «بشرته».

١١. في «ض»: «بالاسم».

١٢. في «بف» والعيون: - «هو».

١٣. في التوحيد، ص ١٨٥: + «في المعنى».

١٤: الظاهر أنّ «المؤلّف» خبر المبتدأ وجواب أمّا، ولكنّ النسخ متّفقة على التعريف وفقدان الفاء.

١٥. الظرف متعلّق بـ«المؤلّف»، و«المؤلّف» خبر المبتدأ. و«المخلوق المصنوع» صفة للمبتدأ، أو متعلّق بـ«المصنوع»، و«المصنوع» خبر المبتدأ، أو يكون الظرف خبر المبتدأ ـ استبعده المازندراني ـ أو يكون كلّ من المخلوق والمصنوع والمؤلّف والظرف خبر المبتدأ. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٩؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٢.

وَجَوَاهِرَ شَتّىٰ غَيْرَ أَنَّهُ بِالاجْتِمَاعِ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَرَّجْتَ[١] عَنِّي فَرَّجَ اللهُ عَنْكَ، فَقَوْلَكَ: اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ[٢] فَسِّرْهُ لِي كَمَا فَسَّرْتَ الْوَاحِدَ؛ فَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ لُطْفَهُ عَلىٰ خِلَافِ لُطْفِ خَلْقِهِ لِلْفَصْلِ[٣]، غَيْرَ أَنِّي أُحِبُّ أَنْ تَشْرَحَ ذٰلِكَ لِي[٤]، فَقَالَ: «يَا فَتْحُ، إِنَّمَا قُلْنَا: اللَّطِيفُ؛ لِلْخَلْقِ اللَّطِيفِ، وَ[٥] لِعِلْمِهِ بِالشَّيْءِ اللَّطِيفِ، أَ وَلَا تَرىٰ - وَفَّقَكَ اللهُ وَثَبَّتَكَ - إِلىٰ[٦] أَثَرِ صُنْعِهِ فِي النَّبَاتِ اللَّطِيفِ وَغَيْرِ اللَّطِيفِ؛ وَمِنَ[٧] الْخَلْقِ اللَّطِيفِ، وَ[٨] مِنَ الْحَيَوَانِ الصِّغَارِ[٩]، وَ[١٠] مِنَ الْبَعُوضِ[١١] وَالْجِرْجِسِ[١٢]، وَمَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْهَا مَا[١٣] لَا يَكَادُ[١٤] تَسْتَبِينُهُ الْعُيُونُ، بَلْ لَا يَكَادُ يُسْتَبَانُ

---

١. جوّز المازندراني التخفيف والتشديد؛ استناداً إلى كلام الجوهري في استوائهما في المعنى. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٩؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٣ (فرج).

٢. في التوحيد، ص ٦٠: - «الخبير». وقال السيّد بدرالدين في حاشيته، ص ٩٥: «يدلّ على صحّته - أي خلوّ الحديث من كلمة الخبير - أنّه لم يقل «فسّرهما لي» وأيضاً لم يأت ذكر الخبير في كلامه عليه السلام».

٣. في «بر» وحاشية «بح» وشرح صدر المتألّهين: «للفضل».

٤. في «ف، بر» وشرح صدر المتألّهين والعيون: «لي ذلك».

٥. في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» والتعليقة للداماد والوافي: - «و». وجعل الداماد والفيض ما في المتن مستنداً إلى نسخة واستصوباه عطفاً على «للخلق اللطيف» على أن يكون تعليلاً ثانياً لتسميته سبحانه لطيفاً. واحتمل المازندراني كونه تعليلاً لتسميته تعالى خبيراً. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٨٠؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٢٩٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٢؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٣.

٦. في حاشية «ب»: «على».

٧. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «وفي».

٨. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: - «و».

٩. في شرح المازندراني: «الصُغار - بالضمّ - : الصغير. قال الجوهري: صَغُر الشيء فهو صغير وصُغار بالضمّ». وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٣ (صغر).

١٠. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: - «و».

١١. «البعوض»: البقّ، وهي دويبّة مثل القمّلة، حمراء منتنة الريح، تكون في السُرُر والجُدُر، إذا قتلتها شممت لها رائحة اللوز المُرّ. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٦٦ (بعض)؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣ (بقق).

١٢. «الجِرجِس»: لغة في القِرقِس، وهو البعوض الصغار. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٣ (جرجس).

١٣. «ما» مبتدأ مؤخّر و«من الخلق» خبر مقدّم. وفي حاشية «ف» والتوحيد، ص ١٨٥: «ممّا».

١٤. اتّفقت النسخ التي قوبلت على التذكير. وفي التعليقة للداماد: «بالتذكير والتأنيث». وفي شرح صدر المتألّهين والعيون: «تكاد».

ـ لِصِغَرِهِ ـ الذَّكَرَ مِنَ الْأُنْثىٰ، وَالْحَدَثُ الْمَوْلُودُ مِنَ الْقَدِيمِ.

فَلَمَّا رَأَيْنَا صِغَرَ ذٰلِكَ فِي لُطْفِهِ، وَاهْتِدَاءَهُ[١] لِلسِّفَادِ، وَالْهَرَبَ مِنَ الْمَوْتِ، وَالْجَمْعَ لِمَا يُصْلِحُهُ، وَمَا[٢] فِي لُجَجِ[٣] الْبِحَارِ، وَمَا فِي لِحَاءِ[٤] الْأَشْجَارِ وَالْمَفَاوِزِ[٥] وَالْقِفَارِ[٦]، وَإِفْهَامَ[٧] بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ مَنْطِقَهَا، وَمَا يَفْهَمُ بِهِ أَوْلَادُهَا عَنْهَا، وَنَقْلَهَا ١/١٢٠ الْغِذَاءَ إِلَيْهَا، ثُمَّ تَأْلِيفَ[٨] أَلْوَانِهَا: حُمْرَةٍ[٩] مَعَ صُفْرَةٍ، وَبَيَاضٍ مَعَ حُمْرَةٍ[١٠]، وَأَنَّهُ[١١] مَا[١٢] لَا تَكَادُ[١٣] عُيُونُنَا تَسْتَبِينُهُ، لِدَمَامَةِ[١٤] خَلْقِهَا .... ←

---

١. في شرح المازندراني: «اهتداءه، عطف على: صغر ذلك، أو على: لطفه». وفي الوافي: «اهتداؤه».

٢. في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «ممّا». وقال في الوافي: «وفي بعض النسخ: «ممّا» بياناً لـ«ما يصلحه» وهو أوضح». واستصحّه الداماد في التعليقة، ثمّ قال: «وفي نسخ كثيرة: «وما» عطفاً على «ما» المدخولة للّام». وهذا العطف تفسيري عند المازندراني، كما أنّ عطفه على «صغر ذلك» محتمل أيضاً عنده. راجع: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٤.

٣. «لجج»: جمع اللُّجّة، ولُجّة الماء: معظمه. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

٤. «اللحاء»: قشر الشجر. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٠ (لحو).

٥. «المفاوز»: جمع المَفاز والمفازة، وهي البريّة القفر، سمّيت بذلك؛ لأنّها مهلكة، من فوّز، إذا مات. وقيل: سمّيت تفاؤلاً من الفوز بمعنى النجاة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٨ (فوز).

٦. «القِفار»: جمع القفر، وهو مفازة وأرض خالية لا ماء فيها ولا نبات. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

٧. في شرح المازندراني: «إفهام، إمّا بالكسر أو بالفتح. ولفظة «عن» و«فهم بعض منطقها» كما في كتاب العيون يرجّح الثاني». وانظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٣.

٨. «ثمّ تأليف» عطف على «صغر ذلك». أنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٨١؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٤٦.

٩. في شرح المازندراني: «حمرة، بالجرّ بيان للألوان، أي ثمّ تأليف حمرة مع صفرة، وبالرفع، خبر مبتدأ محذوف، وهو الضمير الراجع إلى الألوان، وما بعدها صفة لها».

١٠. في العيون: «خضرة».

١١. في شرح المازندراني: «وأنّه... عطف على «صغر ذلك». وقال بعض الأفاضل: «وَانْهَ» بسكون النون وفتح الهاء، أمر من نهى ينهى، والموصول منصوب على المفعوليّة وعبارة عن الأجزاء، والمعنى: اسكت عمّا لاتدركه عيوننا من أجزائها وتأليف بعضها مع بعض».

١٢. في «ف»: «ممّا». ١٣. في «ج، ف، بح، بر» وشرح المازندراني والوافي: «لا يكاد».

١٤. في «ب، بح، بف»: «لذمامة». و«الدَمَامَة»: القِصَر والقبح. قال الداماد في التعليقة: «وأمّا الذمامة ـ بإعجام الذال ـ

لَا تَرَاهُ[1] عُيُونُنَا، وَلَا تَلْمِسُهُ أَيْدِينَا، عَلِمْنَا[2] أَنَّ خَالِقَ هٰذَا الْخَلْقِ لَطِيفٌ، لَطُفَ بِخَلْقٍ[3] مَا سَمَّيْنَاهُ بِلَا عِلَاجٍ[4] وَلَا أَدَاةٍ وَلَا آلَةٍ، وَأَنَّ كُلَّ صَانِعِ[5] شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ صَنَعَ[6]، وَاللّٰهُ - الْخَالِقُ اللَّطِيفُ الْجَلِيلُ - خَلَقَ وَصَنَعَ لَا مِنْ شَيْءٍ»[7].

٣٢٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ مُرْسَلاً:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «اعْلَمْ - عَلَّمَكَ اللّٰهُ الْخَيْرَ - أَنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - قَدِيمٌ، وَالْقِدَمُ صِفَتُهُ الَّتِي دَلَّتِ الْعَاقِلَ عَلىٰ أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فِي دَيْمُومِيَّتِهِ[8]، فَقَدْ بَانَ لَنَا بِإِقْرَارِ الْعَامَّةِ[9] مُعْجِزَةَ[10] الصِّفَةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَ اللّٰهِ،

⇐ بمعنى القلّة، من قولهم: بئر دَمّة - بالفتح - أي قليلة الماء، وفي هذا المقام تصحيف». وانظر: النهاية، ج ٢، ص ١٣٤ (دمم).

١ . في شرح المازندراني: «لا تراه، إمّا استيناف، أو بمنزلة إضراب عن قوله: «لايكاد». ونصبه على الحال بعيد؛ لعدم ظهور عامل له».

٢ . في شرح المازندراني: «علمنا، جوابُ لمّا».

٣ . في التوحيد، ص ١٨٥ والعيون: «في خلق».

٤ . في شرح المازندراني: «بلا علاج، أي بلا مباشرة بالأعضاء والجوارح، أو بلا تجربة ولا مزاولة ولا تدريج. تقول: عالجت الشيء معالجة وعلاجاً، إذا زاولته ومارسته». وانظر: الوافي، ج ١، ص ٤٨٤؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠ (علج).

٥ . في التوحيد، ص ١٨٥: «صانع كلّ».

٦ . في العيون: «صنعه».

٧ . التوحيد، ص ١٨٥، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٢٣، بسنده فيهما عن عليّ بن إبراهيم، عن المختار بن محمّد بن المختار الهمداني، عن الفتح بن يزيد الجرجاني. وفي التوحيد، ص ٦٠، ضمن ح ١٨، بسند آخر عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن المعصوم عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير ◆ الوافي، ج ١، ص ٤٨١، ح ٣٩٣.

٨ . في «بر» والعيون: «ديمومته». وفي حاشية «ج»: «ديمومة».

٩ . في شرح المازندراني: «بإقرار العامّة، أي بإقرار عامّة الموجودات، كلّها بلسان الحال والإمكان، وبعضها بلسان المقال والبيان».

١٠ . في التوحيد: «مع معجزة». و«معجزة» إمّا اسم فاعل، فعليه إمّا مرفوعة فاعلةً لـ«بان» وما بعدها بدل عنها. أو منصوبة على المفعوليّة، إذا كان الإقرار بمعنى الاستقرار. أو منصوبة بنزع الخافض، إذا كان الإقرار بمعنى الاعتراف.

⇐

وَلَا شَيْءَ مَعَ اللهِ فِي بَقَائِهِ، بَطَلَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ؛ وَذٰلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ فِي بَقَائِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ خَالِقاً لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ خَالِقاً لِمَنْ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ؟! وَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، كَانَ الْأَوَّلَ ذٰلِكَ الشَّيْءُ، لَا هٰذَا، وَكَانَ الْأَوَّلُ أَوْلىٰ بِأَنْ يَكُونَ خَالِقاً لِلثَّانِي[١].

ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - بِأَسْمَاءٍ دَعَا[٢] الْخَلْقَ - إِذْ خَلَقَهُمْ وَتَعَبَّدَهُمْ وَابْتَلَاهُمْ - إِلىٰ أَنْ يَدْعُوهُ بِهَا، فَسَمّىٰ نَفْسَهُ سَمِيعاً، بَصِيراً، قَادِراً، قَائِماً، نَاطِقاً[٣]، ظَاهِراً، بَاطِناً[٤]، لَطِيفاً، خَبِيراً، قَوِيّاً، عَزِيزاً، حَكِيماً، عَلِيماً[٥]، وَمَا أَشْبَهَ هٰذِهِ الْأَسْمَاءَ[٦].

فَلَمَّا رَأىٰ ذٰلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ الْغَالُونَ[٧] الْمُكَذِّبُونَ - وَقَدْ سَمِعُونَا نُحَدِّثُ عَنِ اللهِ أَنَّهُ

» وإمّا اسم مفعول، فعليه إمّا منصوبة حالاً عن العامّة، أو مجرورة صفة لها. وإمّا مصدر «مَعْجِزَة». أو على وزن مِفْعَلَة للمبالغة، فعليها هي منصوبة بنزع الخافض.

قال المحقّق الشعراني: «وأمّا الشارح القزويني فقرأه: «معجرة» بالراء المهملة، و«العجر» ورم البطن واتّساعه. وفسّره بأنّ العامّة وسّعوا صفة «القديم» حتّى شمل غير الله تعالى من العقول والأفلاك. وعلى هذا فلايمكن استشهاد الإمام عليه السلام بهذا الإقرار من العامّة وتصويب رأيهم».

وفي شرح المازندراني: «في بعض نسخ لايعتدّ به: «بهذه الصفة» وهو أظهر». واستصوب في الوافي ما في العيون من «مع معجزة الصفة». اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٨٣؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٢٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٥١؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٤.

١. هكذا في «ف» وهو الصحيح. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للأوّل». والمراد به الأوّل المفروض أوّلاً. وفي التوحيد: «خالقاً للأوّل الثاني».

٢. في «ض، ف» والمرآة: «دعاء». وهو الظاهر من شرح المازندراني حيث قال: «بالنصب على أنّه مفعول له، مثل «حذر الموت»؛ يعني وصف نفسه لأجل دعائهم إيّاه بتلك الأسماء». وفي مرآة العقول: «الأظهر أنّه على صيغة الفعل كما في التوحيد والعيون... ولكن في أكثر نسخ الكتاب مهموز».

٣. في العيون: «قاهراً حيّاً قيّوماً» بدل «قائماً ناطقاً».

٤. في «ف»: «وباطناً».

٥. في «ف» وحاشية «ض، بر» والوافي: «حكيماً حليماً عليماً». وفي حاشية «ج»: «حكيماً حليماً». وفي حاشية «بس»: «حكيماً عليماً حليماً».

٦. في حاشية «بح»: «الأشياء».

٧. هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ف» وحاشية بدرالدين وميرزا رفيعا وشرح المازندراني

لَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْخَلْقِ فِي حَالِهِ ـ قَالُوا: أَخْبِرُونَا ـ إِذَا[١] زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلّٰهِ وَلَا شِبْهَ لَهُ ـ كَيْفَ شَارَكْتُمُوهُ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنىٰ، فَتَسَمَّيْتُمْ بِجَمِيعِهَا؟! فَإِنَّ فِي ذٰلِكَ دَلِيلاً عَلىٰ أَنَّكُمْ مِثْلُهُ فِي حَالَاتِهِ كُلِّهَا، أَوْ فِي[٢] بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ؛ إِذْ جَمَعْتُمُ[٣] الْأَسْمَاءَ الطَّيِّبَةَ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ أَلْزَمَ الْعِبَادَ أَسْمَاءً[٤] مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَى اخْتِلَافِ
١٢١/١ الْمَعَانِي؛ وَذٰلِكَ كَمَا يَجْمَعُ الِاسْمُ الْوَاحِدُ مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَالدَّلِيلُ عَلىٰ ذٰلِكَ قَوْلُ النَّاسِ الْجَائِزُ عِنْدَهُمُ الشَّائِعُ[٥]، وَهُوَ الَّذِي خَاطَبَ اللهُ بِهِ الْخَلْقَ، فَكَلَّمَهُمْ بِمَا يَعْقِلُونَ لِيَكُونَ عَلَيْهِمْ حُجَّةً فِي تَضْيِيعِ مَا ضَيَّعُوا؛ فَقَدْ[٦] يُقَالُ لِلرَّجُلِ: كَلْبٌ، وَحِمَارٌ، وَثَوْرٌ، وَسُكَّرَةٌ[٧]، وَعَلْقَمَةٌ[٨]، وَأَسَدٌ، كُلُّ[٩] ذٰلِكَ عَلىٰ خِلَافِهِ وَحَالَاتِهِ[١٠]، لَمْ تَقَعِ[١١] الْأَسَامِي عَلىٰ مَعَانِيهَا الَّتِي كَانَتْ بُنِيَتْ عَلَيْهَا[١٢]؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِأَسَدٍ وَلَا كَلْبٍ، فَافْهَمْ ذٰلِكَ

= والوافي والتوحيد والعيون. والمراد من تجاوز في الخلق عن مرتبتهم وشاركهم مع الله في أسمائه وصفاته. وفي «ف» والمطبوع وحاشية «بح»: «القالون». والقِلىٰ بمعنى البغض.

١. في «بس» والوافي والعيون: «إذ».

٢. في «بر، بف» والوافي: - «في».

٣. في التوحيد والعيون: «جمعتكم».

٤. في «ج، ف»: «اسماً».

٥. في العيون: «السائغ».

٦. في مرآة العقول: «وقد».

٧. «السُكَّرَة»: واحدة السُكَّر، وهو فارسيّ معرّب. وفي المغرب: «السكّر ـ بالتشديد ـ ضرب من الرطب مشبه بالسكّر المعروف في الحلاوة». الصحاح، ج ٢ ص ٦٨٨؛ المغرب، ص ٢٢٩ (سكر).

٨. «العَلْقَم»: شجر مُرّ. ويقال للحنظل ولكلّ شيء مُرّ: علقم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٩١ (علقم).

٩. في «ف»: «وكلّ».

١٠. في العيون: «لأنّه» بدل «وحالاته». وقوله: «حالاته» عطف على الضمير المجرور في «خلافه» بدون إعادة الجارّ، وهو جائز، وللمانع أن يجعل الواو بمعنى مع، أو يقدّر مضافاً، أي وخلاف حالاته. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٥٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٦.

١١. في «ج، ض، بح» وشرح المازندراني: «لم يقع».

١٢. هكذا في حاشية «بح» والتوحيد والعيون. وفي النسخ التي قوبلت والمطبوع: «عليه».

رَحِمَكَ اللهُ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ[١] اللهُ تَعَالىٰ بِالْعِلْمِ[٢] بِغَيْرِ[٣] عِلْمٍ حَادِثٍ عَلِمَ بِهِ الْأَشْيَاءَ، اسْتَعَانَ[٤] بِهِ عَلىٰ حِفْظِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ أَمْرِهِ، وَالرَّوِيَّةِ[٥] فِيمَا يَخْلُقُ مِنْ خَلْقِهِ، وَيُفْسِدُ[٦] مَا مَضىٰ مِمَّا[٧] أَفْنىٰ مِنْ خَلْقِهِ، مِمَّا لَوْ لَمْ يَحْضُرْهُ ذٰلِكَ الْعِلْمُ وَيَغِيبُهُ[٨] كَانَ جَاهِلاً ضَعِيفاً، كَمَا أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا[٩] عُلَمَاءَ الْخَلْقِ[١٠] إِنَّمَا سُمُّوا بِالْعِلْمِ لِعِلْمٍ حَادِثٍ؛ إِذْ كَانُوا فِيهِ[١١] جَهَلَةً، وَرُبَّمَا فَارَقَهُمُ الْعِلْمُ بِالْأَشْيَاءِ، فَعَادُوا إِلَى الْجَهْلِ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ اللهُ عَالِماً؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُ شَيْئاً، فَقَدْ جَمَعَ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ اسْمُ[١٢] الْعَالِمِ[١٣]، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنىٰ عَلىٰ مَا رَأَيْتَ.

---

١ . في التوحيد: «نسمّي». وفي العيون: «يسمّى».

٢ . في «ب» والتوحيد والعيون: «بالعالم». وفي شرح المازندراني: «المراد بالعلم: العالم، بذكر المشتقّ منه مقام المشتقّ. أو المراد بالتسمية الوصف. أو قال ذلك للتنبيه على أنّ العلم عين ذاته».

٣ . في «ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والعيون والوافي: «لغير».

٤ . في التوحيد والعيون: «واستعان».

٥ . في «ف، بح، بر»: «والرؤية».

٦ . في التوحيد: «وبعينه». وفي العيون: «وتفنيه».

٧ . في الوافي: «بما».

٨ . عطف على «لم يحضره» والأنسب: «وغابه». وفي «ج، ض، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «يعينه». وفي «ف»: «يغنيه». وفي حاشية «ب»: «يغبه». وفي حاشية «بح»: «يغنيه ويُعنيه». وفي «بح» وحاشية «بس، ض»: «يعيبه». وفي التعليقة للداماد: «تَغَيَّبه» ونسبه في الوافي إلى التكلّف. وفي شرح المازندراني: «في بعض النسخ: تَغَيَّبه ،... والأصل فيه: تَغَيَّبَ عنه». وفي مرآة العقول: «يعيّنه... من التعيين... وفي بعض النسخ: ولغيبه... وفي العيون وغيره: ويُعِنْه. وهو الصواب. وفي بعض نسخ العيون: وتفنيه ما مضى ... وفي بعض نسخ التوحيد: وتقفية ما مضى». واستصوب في الوافي أيضاً ما في التوحيد و بعض نسخ العيون من: «يُعِنْه».

٩ . في «ج»: «أرينا».

١٠ . في حاشية «بح»: «الحقّ».

١١ . في التوحيد والعيون: «قبله». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٤٠٨: «فئة» أي إذ كانوا قبل علمهم فئة جهلة.

١٢ . يجوز نصب الاسم ورفع الخالق أيضاً. ١٣ . في التوحيد والعيون: «العلم».

وَسُمِّيَ رَبُّنَا سَمِيعاً[١] لَا بِخَرْتٍ[٢] فِيهِ يَسْمَعُ بِهِ الصَّوْتَ وَلَا يُبْصِرُ بِهِ، كَمَا أَنَّ خَرْتَنَا[٣] ـ الَّذِي بِهِ نَسْمَعُ ـ لَا نَقْوىٰ بِهِ عَلَى الْبَصَرِ، وَلٰكِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَخْفىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ[٤] الْأَصْوَاتِ، لَيْسَ عَلىٰ حَدِّ مَا سُمِّينَا نَحْنُ، فَقَدْ جَمَعْنَا[٥] الِاسْمَ بِالسَّمْعِ[٦]، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنىٰ.

وَهٰكَذَا الْبَصَرُ[٧] لَا بِخَرْتٍ مِنْهُ[٨] أَبْصَرَ[٩]، كَمَا أَنَّا نُبْصِرُ بِخَرْتٍ[١٠] مِنَّا لَا نَنْتَفِعُ بِهِ فِي غَيْرِهِ، وَلٰكِنَّ اللّٰهَ بَصِيرٌ لَا يَحْتَمِلُ[١١] شَخْصاً مَنْظُوراً إِلَيْهِ، فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنىٰ.

وَهُوَ قَائِمٌ لَيْسَ عَلىٰ مَعْنَى انْتِصَابٍ وَقِيَامٍ عَلىٰ سَاقٍ فِي كَبَدٍ[١٢] كَمَا قَامَتِ الْأَشْيَاءُ، وَلٰكِنْ[١٣] «قَائِمٌ» يُخْبِرُ أَنَّهُ حَافِظٌ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: الْقَائِمُ بِأَمْرِنَا فُلَانٌ، وَ[١٤] اللّٰهُ[١٥] هُوَ الْقَائِمُ[١٦] عَلىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَالْقَائِمُ أَيْضاً فِي كَلَامِ النَّاسِ: الْبَاقِي؛ وَالْقَائِمُ أَيْضاً يُخْبِرُ عَنِ

---

١. في «بف»: + «بصيراً».

٢. في التوحيد: «لا بجزء». وفي العيون: «لا جزء». و«الخَرت» و«الخُرت»: ثقب الإبرة والفأس والأُذن وغيرها. أُنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٩ (خرت).

٣. في التوحيد والعيون: «جزأنا».

٤. في التوحيد والعيون: - «شيء من».

٥. «جمعنا» إمّا بسكون العين، فالاسم منصوب. أو بفتحها، فالاسم مرفوع. وكذا نظائره الآتية إلّا لقرينة معيّنة. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٦٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٧.

٦. في «ف»: + «والبصر». وفي شرح المازندراني والتوحيد والعيون: «بالسميع».

٧. في العيون: «البصير».

٨. في التوحيد: «لا بجزء به». وفي العيون: «لا لجزء به» كلاهما بدل «لا بخرت منه».

٩. في «بح»: «البصر».

١٠. في التوحيد والعيون: «بجزء».

١١. في حاشية «بح» والتوحيد والعيون: «لا يجهل». واستصوبه السيّد بدر الدين في حاشيته، واستظهره المازندراني في شرحه، والمجلسي في مرآة العقول.

١٢. «الكَبَد»: الشدّة والضيق والتعب والمشقّة. أُنظر: النهاية، ج ٤، ص ١٣٩ (كبد).

١٣. في «ج»: «ولكنّه». وفي «بس»: - «ولكن قائم». وفي التوحيد والعيون: + «أخبر أنّه».

١٤. في شرح المازندراني: «الواو، إمّا للحال، أو للعطف على قوله: «كقول الرجل» أو على مقول القول، وهو القائم».

١٥. في التوحيد والعيون: - «الله».

١٦. في التوحيد: «قائم».

الْكِفَايَةِ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: قُمْ بِأَمْرِ بَنِي فُلَانٍ، أَيِ اكْفِهِمْ، وَالْقَائِمُ مِنَّا قَائِمٌ عَلىٰ سَاقٍ، فَقَدْ ١٢٢/١
جَمَعْنَا الِاسْمَ وَلَمْ نَجْمَعِ[1] الْمَعْنىٰ.

وَأَمَّا اللَّطِيفُ، فَلَيْسَ عَلىٰ قِلَّةٍ وَقَضَافَةٍ[2] وَصِغَرٍ، وَلٰكِنْ ذٰلِكَ عَلَى النَّفَاذِ فِي الْأَشْيَاءِ وَالِامْتِنَاعِ مِنْ أَنْ يُدْرَكَ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: لَطُفَ عَنِّي[3] هٰذَا الْأَمْرُ، وَلَطُفَ فُلَانٌ فِي مَذْهَبِهِ وَقَوْلِهِ[4]، يُخْبِرُكَ أَنَّهُ غَمَضَ[5] فِيهِ[6] الْعَقْلُ وَفَاتَ الطَّلَبُ[7]، وَعَادَ مُتَعَمِّقاً مُتَلَطِّفاً لَا يُدْرِكُهُ الْوَهْمُ، فَكَذٰلِكَ[8] لَطُفَ اللهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ عَنْ أَنْ يُدْرَكَ بِحَدٍّ، أَوْ يُحَدَّ بِوَصْفٍ؛ وَاللَّطَافَةُ مِنَّا: الصِّغَرُ وَالْقِلَّةُ، فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنىٰ.

وَأَمَّا الْخَبِيرُ، فَالَّذِي لَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَفُوتُهُ[9]، لَيْسَ[10] لِلتَّجْرِبَةِ وَلَا لِلِاعْتِبَارِ

---

١ . في التوحيد والعيون: «ولم يجمعنا». في التعليقة للداماد: «لم يجمع، أي لم يجمعنا المعنى». وفي شرح المازندراني: «إن كان «جمعنا» بسكون العين كان «لم نجمع» بالنون، وإن كان بفتحها كان «لم يجمع» بالياء المثنّاة من تحت، والتقدير: لم يجمعنا المعنى». ثمّ أيّد الأخير بما في العيون والتوحيد وإن عدّه خلاف الظاهر.

٢ . «القضافة»: النحافة والدقّة. قال الداماد في التعليقة: «والمراد الضعيف النحيف». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤١٧ (قضف).

٣ . في العيون: «عن».

٤ . في التعليقة للداماد: «وفي نسخة: قولك، بالرفع على أنّه المبتدأ، أي وقولك هذا يخبرك».

٥ . في «ف»: «غمّض» بالتشديد. واحتمله المازندراني في شرحه؛ حيث قال: «ولو كان غمّض... كان في الكلام استعارة مكنيّة تخييليّة، وهو مع ذلك كناية عن عدم إدراك المطلوب». و«غمض» و«غَمُضَ»: أخفى أمره واشتدّ غورُه، أو غار. والغموض: الغور. وفي اللغة: غمض في الأرض، أي ذهب وغاب. اُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٩٠؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٦٨؛ الوافي، ح ١، ص ٤٨٨؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠١ (غمض).

٦ . في التوحيد والعيون: «فبهر» بدل «فيه».

٧ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٨: «يمكن أن يقرأ «الطلب» مرفوعاً ومنصوباً. فعلى الأوّل يكون «فات» لازماً، أي ضاع وذهب الطلب. وعلى الثاني، فضمير الفاعل إمّا راجع إلى الأمر المطلوب، أي لا يدرك الطلبَ ذلك الأمر ...أو إلى العقل».

٨ . في «ب، ج، ف، بح، بس» وحاشية «ض، بر، بف» وشرح المازندراني: «فهكذا». وفي حاشية «ض» الأخرى: «وكذلك».

٩ . في التوحيد: + «شيء».

١٠ . أي ليس خبره بالأشياء وعدمُ بُعد شيء عنه للتجربة.

بِالْأَشْيَاءِ، فَعِنْدَ[١] التَّجْرِبَةِ وَالِاعْتِبَارِ عِلْمَانِ وَلَوْ لَا هُمَا مَا عُلِمَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ كَذٰلِكَ، كَانَ جَاهِلاً وَاللهُ لَمْ يَزَلْ خَبِيراً بِمَا يَخْلُقُ، وَالْخَبِيرُ مِنَ النَّاسِ: الْمُسْتَخْبِرُ عَنْ جَهْلٍ، الْمُتَعَلِّمُ، فَقَدْ[٢] جَمَعَنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنىٰ.

وَأَمَّا الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَلَا الْأَشْيَاءَ بِرُكُوبٍ فَوْقَهَا، وَقُعُودٍ عَلَيْهَا، وَتَسَنُّمٍ[٣] لِذُرَاهَا[٤]، وَلٰكِنْ ذٰلِكَ لِقَهْرِهِ وَلِغَلَبَتِهِ[٥] الْأَشْيَاءَ وَقُدْرَتِهِ[٦] عَلَيْهَا، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: ظَهَرْتُ عَلىٰ أَعْدَائِي، وَأَظْهَرَنِي اللهُ عَلىٰ خَصْمِي، يُخْبِرُ عَنِ الْفَلْجِ[٧] وَالْغَلَبَةِ، فَهٰكَذَا[٨] ظُهُورُ اللهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ[٩].

وَوَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ الظَّاهِرُ لِمَنْ أَرَادَهُ وَ[١٠]لَا يَخْفىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ مُدَبِّرٌ لِكُلِّ مَا بَرَأَ[١١]، فَأَيُّ ظَاهِرٍ أَظْهَرُ وَأَوْضَحُ[١٢] مِنَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ؟ لِأَنَّكَ لَا تَعْدَمُ صَنْعَتَهُ[١٣] حَيْثُمَا

---

١. في التوحيد: «فيفيده». وفي العيون: «فتفيده» وفي كليهما: «علماً» بدل «علمان». واستصحّه السيّد بدر الدين في حاشيته، ص ٩٧، ثمّ قال: «أي لولا التجربة والاعتبار لما علم، بل كان جاهلاً؛ والله لم يزل خبيراً».

٢. في «ب، ض، ف، بر، بس، بف»: «وقد».

٣. في حاشية «ض»: «تسنيم». وفي التعليقة للداماد: «ويروى بالشين المعجمة وبالباء الموحّدة، والشبم ـ بفتح الباء ـ: البرد». و«التسنّم»: العلوّ. وكلّ شيء علا شيئاً فقد تسنّمه، فيقال: تسنّمه أي علاه، من السنام وهو أعلى كلّ شيء. اُنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩ (سنم)

٤. في الشروح: «الذِّرى» بضمّ الذال وكسرها، جمع الذُّروة ـ بهما ـ وهي أيضاً أعلى الشيء وفوقه، ولكنّ الموجود في اللغة: الذُّرى ـ بضمّ الذال ـ جمع الذِّرْوة. قال الخليل: «ولولا الواو كان ينبغي أن تكون جماعة فِعْلة فِعَل ...». اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥؛ ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٢٣ (ذرو).

٥. في «ج، ض، بر» والعيون: «لغلبة».

٦. في «ب، ض، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ج»: «قدرة».

٧. «الفلج»: الظفر والفوز. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٨. في حاشية «بح»: «فكذا».

٩. في التوحيد: «الأعداء».

١٠. في «بف» والتوحيد والعيون: - «و».

١١. في «ج»: «برأه». وفي «ف، بح، بر، بس، بف» والوافي والعيون: «يرى».

١٢. في العيون: + «أمراً».

١٣. في التوحيد: «صنعه».

تَوَجَّهْتَ[١]، وَفِيكَ مِنْ آثَارِهِ مَا يُغْنِيكَ، وَالظَّاهِرُ مِنَّا: الْبَارِزُ بِنَفْسِهِ، وَالْمَعْلُومُ بِحَدِّهِ، فَقَدْ جَمَعَنَا الِاسْمُ وَلَمْ يَجْمَعْنَا[٢] الْمَعْنىٰ.

وَأَمَّا الْبَاطِنُ، فَلَيْسَ عَلىٰ مَعْنَى الِاسْتِبْطَانِ لِلْأَشْيَاءِ[٣] بِأَنْ يَغُورَ فِيهَا، وَلٰكِنْ ذٰلِكَ مِنْهُ عَلَى اسْتِبْطَانِهِ لِلْأَشْيَاءِ عِلْماً وَحِفْظاً وَتَدْبِيراً، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: أَبْطَنْتُهُ[٤]: يَعْنِي خَبَرْتُهُ وَعَلِمْتُ مَكْتُومَ[٥] سِرِّهِ، وَالْبَاطِنُ مِنَّا: الْغَائِبُ[٦] فِي الشَّيْءِ، الْمُسْتَتِرُ، وَقَدْ جَمَعَنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنىٰ.

وَأَمَّا الْقَاهِرُ، فَلَيْسَ[٧] عَلىٰ مَعْنىٰ عِلَاجٍ[٨] وَنَصَبٍ[٩] وَاحْتِيَالٍ وَمُدَارَاةٍ[١٠] وَمَكْرٍ[١١]، كَمَا يَقْهَرُ الْعِبَادُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَالْمَقْهُورُ مِنْهُمْ يَعُودُ قَاهِراً، وَالْقَاهِرُ يَعُودُ مَقْهُوراً، وَلٰكِنْ ذٰلِكَ ١/١٢٣

---

١. يجوز فيه «توجّهتْ» بالتأنيث أيضاً.

٢. في «ج»: «لايجمعنا». وفي «ف»: «لم نجمع».

٣. في «بر»: «بالأشياء». وفي حاشية «ف»: «في الأشياء».

٤. «بطن» في اللغة بمعنى عَلِمَ، لا «أبطن»؛ فلذا قال الداماد والفيض: فلعلّه بمعنى بطنته، أو الهمزة للاستفهام والفعل مجرّد، ولكنّ المازندراني ردّ هذا بأنّ الكلام صادر عن معدن الفصاحة والبلاغة، فلا نحتاج إلى التكلّف. أُنظر: التعليقة للداماد، ص ٢٩٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الوافي، ج ١، ص ٤٨٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٩ (بطن).

٥. في حاشية «ف، بح»: «مكنون».

٦. في التوحيد والعيون: «منا بمعنى الغائر» بدل «منّا الغائب». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «الغائر».

٧. في حاشية «ف»: «فإنّه ليس».

٨. في مرآة العقول: «العلاج: العمل والمزاولة بالجوارح». وهكذا في اللغة بدون قيد الجوارح. أُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠ (علج).

٩. في الوافي: «تصلّب». و«النَّصَب»: التعب. و«النَّصْب»: المعاداة. و«النُّصْب»: الشرّ والبلاء. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٢٥ (نصب).

١٠. في الصحاح: مداراة الناس تهمز ولا تهمز، وهي المداجاة والملاينة. وفي المغرب: المداراة: المعاقلة، أي المجالسة والمخالطة، وبالهمزة: مدافعة ذي حقّ عن حقّه. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٧٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٥؛ المغرب، ص ١٦٣ (درى).

١١. في شرح المازندراني: «الاحتيال والمكر متقاربان. قال في الصحاح: المكر: الاحتيال والخديعة. ولا يبعد أن يقال: الاحتيال هو استعمال الرويّة وأخذ الحيلة لدفع ضرر الغير عن نفسه؛ والمكر استعمال الرويّة وارتكاب الخديعة لإيصال الضرر إلى الغير». أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨١٩ (مكر).

مِنَ اللهِ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ عَلىٰ أَنَّ جَمِيعَ مَا خَلَقَ مُلَبَّسٌ[١] بِهِ الذُّلُّ لِفَاعِلِهِ، وَقِلَّةُ[٢] الِامْتِنَاعِ لِمَا أَرَادَ بِهِ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ أَنْ يَقُولَ لَهُ[٣]: «كُنْ» فَيَكُونُ، وَالْقَاهِرُ مِنَّا عَلىٰ مَا ذَكَرْتُ وَوَصَفْتُ، فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنىٰ.

وَهٰكَذَا جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَسْتَجْمِعْهَا[٤] كُلَّهَا، فَقَدْ يَكْتَفِي الِاعْتِبَارُ[٥] بِمَا أَلْقَيْنَا[٦] إِلَيْكَ، وَاللهُ عَوْنُكَ وَعَوْنُنَا فِي إِرْشَادِنَا وَتَوْفِيقِنَا».[٧]

١٨ ـ بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ

٣٢٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ ـ وَلَقَبُهُ شَبَابٌ الصَّيْرَفِيُّ ـ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا الصَّمَدُ[٨]؟ قَالَ: «السَّيِّدُ الْمَصْمُودُ إِلَيْهِ

---

١ . في حاشية «ض»: «متلبّس بالذلّ». وفي التوحيد والعيون: «ملتبس». وفي شرح المازندراني: «مُلْبَس، اسم مفعول من الإلباس، والذلّ فاعله».

٢ . في شرح المازندراني: «الظاهر أنّه عطف على «الذلّ» وعطفه على «أنّ» أيضاً محتمل».

٣ . في التوحيد والعيون: «طرفة عين غير أنّه يقول له» بدل «طرفة عين أن يقول له».

٤ . في التوحيد والعيون: «لم نسمّها».

٥ . في «ب»: «فقد نكتفي بالاعتبار». وفي «و، بر، بح» وحاشية «ض، بس»: «فقد يكتفى بالاعتبار». وفي حاشية «بح»: «فقد يكفي الاعتبار». وفي التوحيد: «فقد يكتفي للاعتبار».

٦ . في «ض، بس»: «ألقيناه».

٧ . التوحيد، ص ١٨٦، ح ٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٥، ح ٥٠، بسنده فيهما عن الكليني، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن الرضا عليه السلام ـ الوافي، ج ١، ص ٤٨٤، ح ٣٩٤.

٨ . اختلف في معنى «الصمد». فقيل: إنّه بمعنى المفعول من صَمَد، بمعنى قَصَد، وهو السيّد المقصود إليه في الحوائج، كما في هذا الحديث. وقيل: الصمد، هو الذي لاجوف له، وهو مجاز عن أنّه تعالى أحديّ الذات، أحديّ المعنى. وقيل: الصمد، هو الأملس من الحجر لايقبل الغبار ولا يدخله ولا يخرج منه شيء، فهو كناية عن عدم الانفعال والتأثّر عن الغير. أُنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٦٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٤٨٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨ (صمد).

فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ».[١]

٣٢٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ السَّرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَتْ أَسْمَاؤُهُ الَّتِي يُدْعىٰ بِهَا، وَتَعَالىٰ فِي عُلُوِّ كُنْهِهِ - وَاحِدٌ[٢] تَوَحَّدَ بِالتَّوْحِيدِ فِي تَوَحُّدِهِ، ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلىٰ خَلْقِهِ؛ فَهُوَ وَاحِدٌ[٣]، صَمَدٌ، قُدُّوسٌ، يَعْبُدُهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَصْمُدُ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ، وَوَسِعَ كُلَّ ١٢٤/١
شَيْءٍ عِلْماً».[٤]

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْكُلَيْنِي[٥]:

فَهٰذَا هُوَ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِ الصَّمَدِ، لَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُشَبِّهَةُ أَنَّ[٦] تَأْوِيلَ الصَّمَدِ: الْمُصْمَتُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذٰلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ صِفَةِ الْجِسْمِ، وَاللهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - مُتَعَالٍ عَنْ ذٰلِكَ، هُوَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ[٧] أَنْ تَقَعَ[٨] الْأَوْهَامُ عَلىٰ صِفَتِهِ، أَوْ تُدْرِكَ[٩] كُنْهَ عَظَمَتِهِ، وَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ الصَّمَدِ فِي صِفَةِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمُصْمَتَ، لَكَانَ مُخَالِفاً لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[١٠]؛ لِأَنَّ ذٰلِكَ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ الْمُصْمَتَةِ الَّتِي لَا

---

١ . التوحيد، ص ٩٤، ح ١٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٦، ح ٢، بسنده فيهما عن الكليني، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١، ص ٤٧٨، ح ٣٩١.

٢ . في المحاسن والتوحيد، ص ١٣٦: «أحد».

٣ . في المحاسن والتوحيد، ص ١٣٦: «أحد».

٤ . المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٦. التوحيد، ص ٩٣، ح ٩، بسنده عن محمّد بن عيسى؛ وفيه، ص ١٣٦، ح ٧، بسنده عن يونس، عن أبي الحسن، عن جابر وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٤٧٨، ح ٣٩٢.

٥ . هكذا في «ف» وحاشية «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قال أبو جعفر الكليني».

٦ . في «ف»: «من أنّ».

٧ . في «ج»: - «من».

٨ . في «ف، بح، بس»: «يقع».

٩ . في «ف، بس»: «يدرك».

١٠ . الشورى (٤٢): ١١.

أَجْوَافَ لَهَا، مِثْلِ الْحَجَرِ[١] وَالْحَدِيدِ وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمُصْمَتَةِ الَّتِي لَا أَجْوَافَ لَهَا، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذٰلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً. فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ[٢] ذَلِكَ، فَالْعَالِمُ عليه السلام أَعْلَمُ بِمَا قَالَ.

وَهٰذَا الَّذِي قَالَ عليه السلام - أَنَّ[٣] الصَّمَدَ هُوَ السَّيِّدُ الْمَصْمُودُ إِلَيْهِ - هُوَ مَعْنًى صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وَالْمَصْمُودُ إِلَيْهِ: الْمَقْصُودُ فِي اللُّغَةِ.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ فِي بَعْضِ مَا كَانَ يَمْدَحُ بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله مِنْ شِعْرِهِ[٤]:

وَ بِالْجَمْرَةِ الْقُصْوىٰ إِذَا صَمَدُوا لَهَا ... يَؤُمُّونَ[٥] قَذْفاً[٦] رَأْسَهَا بِالْجَنَادِلِ[٧]

---

١. في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٨٠: «قوله: «مثل الحجر» إلى قوله: «لها» في بعض الكتب نسخة وفي بعضها أصل».

٢. في حاشية «بح»: «في».

٣. «أنّ» بدل من مفعول «قال» المحذوف الراجع إلى الموصول وليس مقولَ قال.

٤. في «ب، بر، بف»: «الشعر».

٥. في حاشية «ض»: «يرومون». وفي «بر» وشرح صدر المتألّهين: «يرمون».

٦. هكذا في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وحاشية «ف، و، بح» وشرح المازندراني والوافي وكثير من المصادر. وفي «بح» وحاشية «ج، بر» وشرح صدر المتألّهين: «رضحاً» بمعنى الكسر. وفي «ف، و» وحاشية «ض، بف» والمطبوع: «رضخاً» بمعنى الرمي بالحجارة؛ كالقذف.

٧. الوزن: بحر طويل. والقائل: أبوطالب عليه السلام، وهو عبد مناف بن عبد المطّلب بن هاشم، عمّ الرسول صلى الله عليه وآله، ووالد أميرالمؤمنين عليه السلام، من سادات قريش ورؤسائها، ومن أبرز خطبائها العقلاء، و حكمائها الأبـاة، و شعرائها المبدعين كفل الرسول صلى الله عليه وآله بعد وفاة عبدالمطّلب، وأحبّه حبّاً شديداً، وقدّمه على ولده جميعاً، فكان لاينام إلّا إلى جنبه، وكان يخرجه معه.

ولمّا بعث النبيّ صلى الله عليه وآله بالإسلام وبدأ بالدعوة إليه كان أبوطالب المحامي الأوّل للرسول صلى الله عليه وآله والمدافع عنه و عن أصحابه من المؤمنين. وكان يحرّض بني هاشم وأحلافهم من بني المطّلب على نصرته.

قال ابن سعد: ثمّ إنّ أبا طالب دعا بني عبد المطّلب، فقال: لن تزالوا بخير ما سمعتم من محمّد صلى الله عليه وآله وما اتّبعتم أمره، فاتّبعوه وأعينوه ترشدوا.

وقد تحمّل أبوطالب ورهطه الهاشميّون مع النبيّ صلى الله عليه وآله الحصار العسير في شعب أبي طالب. وبعد ثلاث سنوات من الحصار لبّى أبوطالب نداء ربّه وذلك في السنة العاشرة للبعثة النبويّة المباركة، وتولّى غسله وتكفينه وتحنيطه ابنه أميرالمؤمنين عليه السلام بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وقال صلى الله عليه وآله: «أما والله لأشفعنّ لعمّي شفاعة يعجب منها أهل

↔

← الثقلين». وعندها صبّت قريش حممها على النبيّ الأكرمﷺ حتّى قال: «ما نالت قريش منّي شيئاً أكرهه حتّى مات أبوطالب». (أنظر: ترجمته في سيرة ابن هشام، ج ١، ص ١٨٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ١١٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٩٠؛ الإصابة لابن حجر، ج ٤، ص ١١٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٦٦؛ شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ٧٦ـ٧٧؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ٢٥ـ٢٦).

أمّا إيمانه رضي الله عنه فهو مفروغ عنه، إلّا أنّه كان يكتم إيمانه لمصالح خاصّة اقتضتها الظروف الموضوعيّة التي واجهها النبيّ الأكرمﷺ في بداية دعوته.

ويدلّ على إيمانه سيرته العمليّة في تعامله مع الرسولﷺ ورسالته، ومن تصفّح ديوان شعره يجد صريح إقراره بالتوحيد، واعترافه بالنبوّة ولا يجد ذلك إلّا مكابر أو معاند للحقّ، وقد كتب جملة من كبار علماء الإسلام في سيرة أبي طالب وما يثبت إسلامه وحسن إيمانه. (عدّ الشيخ المفيد في مقدّمة رسالته إيمان أبي طالب، سبعة و ثلاثين كتاباً مصنّفاً في إيمان أبي طالب، والرسالة من تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّة في مؤسّسة البعثة، وانظر: مجلّة تراثنا، العددين ٦٣ و ٦٤، الصفحات ١٦٣ـ٢٣٣ مقال: معجم ما أُلف عن أبي طالبﷺ، بقلم عبدالله صالح المنتفكي).

وهذا البيت من قصيدة أبي طالب اللاميّة المشهورة والتي تدلّ على صريح إيمانه بالله وإقراره بالنبوّة.

وروى أبوهفّان منها (١١١) بيتاً، ورواها ابن إسحاق والواقدي وابن هشام واليعقوبي وأبو الفرج الأصفهاني والماوردي والسهيلي وابن كثير والذهبي والسيوطي والحلبي والبغدادي وغيرهم.

وتجد بعض أبياتها في مسند أحمد، وصحيح البخاري، وسنن ابن ماجة، ودلائل النبوّة وغيرها. (شعر أبي طالب وأخباره لأبي هفّان، ص ٢٦ و ٣٣؛ السيرة النبويّة لابن إسحاق، ص ١٥٦؛ المغازي للواقدي، ج ١، ص ٧٠؛ السيرة النبويّة لابن هشام، ج ١، ص ٢٩١ـ٢٩٩؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٥؛ الأغاني لأبي الفرج، ج ١٨، ص ٢٠٦؛ أعلام النبوّة للماوردي، ص ١٧٢؛ الروض الأنف، ج ٢، ص ١٣؛ البداية والنهاية، ج ١، ص ١٥٤؛ و ج ٢، ص ١٧٨ و ٢٣٦؛ و ج ٣، ص ٥١؛ و ج ٦، ص ٤٦ و ٩٣ و ٢٦٩؛ الخصائص الكبرى للسيوطي، ج ١، ص ١٤٦؛ السيرة النبويّة للحلبي، ج ١، ص ١٠٩؛ خزانة الأدب، ج ٢، ص ٥٦ و ٧٥؛ و ج ٦، ص ١٦٩؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٩٣؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٠٨؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ١٨ و ٢١؛ الأمالي للطوسي، ص ٧٦، ح ١١٠؛ كنز الفوائد للكراجكي، ج ١، ص ١٧٩؛ الغدير للأميني، ج ٢، ص ٤؛ و ج ٧، ص ٣٤٦ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٩١؛ وغيرها كثير).

وقد تعرّض لشرح هذه القصيدة الكثير من العلماء، منهم: السهيلي في الروض الأنف، والبغدادي في الخزانة، واللكهنوي في شرح قصيدة أبي طالب، و علي فهمي في طلبة الطالب بشرح لاميّة أبي طالب. (أنظر: شعر أبي طالب وأخباره لأبي هفّان، هامش ص ٣٥).

وهذا البيت موجود في الديوان إلّا أنّ فيه: «وبالجمرة الكبرى» بدل «وبالجمرة القصوى». (شعر أبي طالب ←

يَعْنِي قَصَدُوا نَحْوَهَا يَرْمُونَهَا بِالْجَنَادِلِ، يَعْنِي الْحَصَى الصِّغَارَ الَّتِي تُسَمّىٰ بِالْجِمَارِ.

وَقَالَ بَعْضُ شُعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ شِعْراً[١]:

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ بَيْتاً ظَاهِراً ... لِلّٰهِ فِي أَكْنَافِ مَكَّـةَ يَـصْمَدُ[٢]

يَعْنِي: يُقْصَدُ[٣].

وَقَالَ الزِّبْرِقَانُ[٤]:

[..............................] ... وَ لَا رَهِيبَةَ[٥] إِلَّا سَـيِّدٌ صَـمَدُ[٦]

← و أخباره، ص ٢٤).

شرح الغريب منه: الجمرة: الحصاة، وموضع رمي الجمار بمنى، وهي ثلاث جمرات: الأولى والوسطى والكبرى، وهي جمرة العقبة، والقصوى: البعيدة. (الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٣، قصو) ولعلّ المراد بها جمرة العقبة. وصمدوا لها: قصدوا نحوها (الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٩، صمد). وأمّ الشيء: قصده (لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢، أمم). والقذف والرضخ: الرمي بالحجارة (لسان العرب، ج ٣، ص ١٨، رضخ). والجنادل: جمع جندل، وهو الحصاة أو الحجارة الصغيرة التي تسمّى بالجمار. (أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ١٢٨، جندل).

الشاهد فيه: قوله: (صمدوا لها) أي: قصدوا لها، وقد أورده الشيخ الكليني شاهداً على هذا المعنى المتحقّق في اللغة، والذي دلّت عليه أحاديث المعصومين عليهم السلام في بيان معنى الصمد.

١. في «ب، ج، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: - «شعراً».

٢. البيت من البحر الكامل. والقائل من شعراء الجاهليّة كما نسبه الشيخ الكليني قدّس سرّه. والأكناف: جمع كنف، وكنف الشيء: جانبه أو ناصيته. ويصمد بمعنى يقصد كما في المتن (النهاية، ج ٤، ص ٢٠٥ كنف؛ و ج ٣، ص ٥٢، صمد).

٣. في «ج»: «يقصده».

٤. هكذا في «ح، ش، ض، بح، بس، بش، بو، جس، جم، جه، جو». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ابن الزبرقان». و سيأتي الكلام عنه في التعليقة الآتية.

٥. في «ف»: «رهبة». وفي شرح صدر المتألّهين والوافي: «رهينة». وفي شرح المازندراني: «رُهَيْبة - على التصغير -: اسم رجل». وقال المحقّق الشعراني في هامش شرح المازندراني، ج ٤، ص ٨٤: «لم نر في رجال العرب اسم رُهيبة».

٦. هذا هو عجز بيت صدره: «سيروا جميعاً بنصف الليل واعتمدوا».

الوزن: بسيط. وقائله: الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي، واسمه حصين بن بدر ولقّب بالزبرقان لجماله؛ لأنّ الزبرقان في اللغة يعني البدر ليلة تمامه. وقيل: الزبرقان: الخفيف اللحية، وقد كان هو

←

وَ قَالَ شَدَّادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فِي حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ:

عَلَوْتُهُ[1] بِحُسَامٍ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ خُذْهَا حُذَيْفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ[2]

كذلك. وقيل: سمّي كذلك؛ لأنّه لبس عمامة مزبرقة بالزعفران، يقال: زبرق الثوب، إذا صبغه بصفرة أو حمرة. (أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣٧ـ١٣٨؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٨ـ١٤٨٩، زبرق).

والزبرقان: صحابي، كان ينزل مع قومه في بادية البصرة، فوفد على النبيّ ﷺ هو وقومه، وكان هو أحد ساداتهم، فأسلموا سنة ٩هـ فجعله النبيّ ﷺ على صدقات قومه، وكفّ بصره في آخر عمره فتوفّي نحو سنة ٤٥ هـ، وكان فصيحاً شاعراً. (أسد الغابة، ج ٢، ص ١٩٤؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٤٣؛ جمهرة أنساب العرب، ص ٢١٨؛ زهر الآداب، ج ١، ص ٣٩؛ خزانة الأدب، ج ٣، ص ٢٠٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ١٣٨، زبرق؛ شعراء النصرانيّة، ج ٢، ص ٢٩ و ٣٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٤١).

وقد أورده أبوعبيدة في مجاز القرآن والقالي في الأمالي والطبري والطوسي والطبرسي والقرطبي في تفاسيرهم وياقوت الحموي في معجم البلدان وغيرهم. (مجاز القرآن، ج ٢، ص ٣١٦ و ٩٥١؛ الأمالي للقالي، ج ٢، ص ٢٨٨؛ تفسير الطبري، ج ٣٠، ص ٢٢٤؛ التبيان، ج ١٠، ص ٤٣١؛ معجم البيان، ج ١، ص ٨٥٧؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ معجم البلدان، ج ٤، ص ٩٣؛ شعراء النصرانيّة، ج ٢، ص ٣٦).

وجميع هؤلاء نسبوه إلى الزبرقان، ولكنّ الموجود في الكافي المطبوع نسبته إلى ابن الزبرقان، والأوّل هو الصحيح.

شرح الغريب منه: البيت من قصيدة قالها الشاعر حينما حمل صدقات قومه إلى أبي بكر، وقد روى بعض أبياتها في معجم البلدان، ج ٤، ص ٨٢. و«رهيبة» اسم رجل، لكنّه لم يوجد في أعلام العرب ـ قسم الرجال ـ والموجود في جميع المصادر التي نقلت هذا البيت: «رهينة».

والصمد: السيّد المصمود إليه في الحوائج، وقيل: الكامل الذي لا عيب فيه. (لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨-٢٥٩، صمد). والشاهد فيه: قوله: «الصمد» أي المصمود إليه، أو المقصود في الحوائج.

١. في شرح المازندراني: «وعلوته».

٢. الوزن: بسيط. والقائل: هو شدّاد بن معاوية في حذيفة بن بدر، وشدّاد بن معاوية هو أبو عنترة الشاعر الجاهلي المشهور بشجاعته، ويعدّ شدّاد أحد قادة بني عبس الفرسان في حرب داحس والغبراء التي كانت بين عبس وذبيان.

لكنّ الموجود في العقد الفريد، ج ٦، ص ١٨ـ٢٠: أنّ قاتل حذيفة بن بدر الوارد اسمه في البيت هو عمرو بن الأسلع العبسي والحارث بن زهير، فقال عمرو بن الأسلع مفتخراً على بني ذبيان:

إنّ السماء وإنّ الأرض شاهدةٌ والله يشهدُ والإنسانُ والبلدُ

أنّي جزيتُ بني بدر بسعيهم يوم الهباءة قتلاً ماله قَوَدُ

وَ مِثْلُ هٰذَا كَثِيرٌ، وَاللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ هُوَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ الَّذِي جَمِيعُ الْخَلْقِ ـ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ـ إِلَيْهِ يَصْمُدُونَ فِي الْحَوَائِجِ، وَإِلَيْهِ يَلْجَؤُونَ[1] عِنْدَ[2] الشَّدَائِدِ، وَمِنْهُ يَرْجُونَ الرَّخَاءَ وَدَوَامَ النَّعْمَاءِ لِيَدْفَعَ عَنْهُمُ الشَّدَائِدَ.

١٩ ـ بَابُ الْحَرَكَةِ وَ الِانْتِقَالِ ١٢٥/١

٣٢٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسٍ الْجَرَاذِينِيِّ[3]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ

↔

لمّا التقينا على أرجاء جُمّتها والمشرفيّة في أيماننا تَقِدُ
علوته بحسام ثمّ قلت له خذها حذيف فأنت السيّد الصمدُ

وكذا نسبه إلى عمرو بن الأسلع الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز، ج ٣، ص ٤٤٠، والأستاذ أحمد عبد الغفور العطّار محقّق كتاب صحاح الجوهري (الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٩، صمد).

أمّا باقي المصادر التي أوردت هذا البيت والتي سنذكرها فلم تنسبه إلى أحد، وذلك ممّا يقلّل احتمال الجزم بنسبته إلى أحد الرجلين، ولعلّ الذي ضرب حذيفة بن بدر الفزاري هو شدّاد بن معاوية؛ لأنّه كان أحد فرسان يوم الهباءة. ونسب ابن الأثير الضرب إلى قرواش بن عمرو بن الأسلع، دون أن يذكر الشعر (الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٥٧٩). وعليه تكون نسبة الضرب غير ثابتة في المصادر التاريخيّة، وتتبعها نسبة البيت.

وجاء هذا البيت في عدّة كتب، منها: الأمالي للقالي، ج ٢، ص ٢٨٨؛ مجمل اللغة، ج ٣، ص ٢٤١؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٣١٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٩؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨؛ بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي، ج ٣، ص ٤٤٠؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ العقد الفريد، ج ٦، ص ٢٠؛ تاج العروس، ج ٨، ص ٢٩٥، وغيرها.

شرح الغريب: علاه بالسيف: ضربه، والحسام: السيف القاطع، وحسام السيف أيضاً: طرفه الذي يضرب به (الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٩، حسم).

وحذيف منادى مرخّم، وهو حذيفة بن بدر الفزاري الذي قاد بني فزارة ومرّة يوم النسار ويوم الجفار، وفي حرب داحس والغبراء حتّى قتل فيها يوم الهباءة. والصمد: السيّد المقصود في الحوائج. لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨، (صمد).

١. في حاشية «ض»: «وعليه يلحّون».

٢. في «ب، بر، بف»: «في».

٣. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، بف، جر» وحاشية «بر» والوافي والطبعة الحجريّة من ↔

الْجَعْفَرِيِّ[١]:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ﷺ ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَهُ قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ[٢] الدُّنْيَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِلُ[٣]، وَلَا يَحْتَاجُ إِلىٰ أَنْ يَنْزِلَ، إِنَّمَا مَنْظَرُهُ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ سَوَاءٌ، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ قَرِيبٌ[٤]، وَلَمْ يَقْرُبْ مِنْهُ بَعِيدٌ[٥]، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلىٰ شَيْءٍ، بَلْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ ذُو الطَّوْلِ[٦]، لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.

أَمَّا قَوْلُ الْوَاصِفِينَ[٧]: إِنَّهُ يَنْزِلُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ[٨]، فَإِنَّمَا يَقُولُ ذٰلِكَ مَنْ يَنْسُبُهُ إِلىٰ نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ مُحْتَاجٌ[٩] إِلىٰ مَنْ يُحَرِّكُهُ أَوْ يَتَحَرَّكُ بِهِ[١٠]، فَمَنْ ظَنَّ بِاللهِ الظُّنُونَ، هَلَكَ[١١]؛ فَاحْذَرُوا فِي صِفَاتِهِ مِنْ أَنْ تَقِفُوا[١٢] لَهُ عَلىٰ حَدٍّ تَحُدُّونَهُ[١٣] بِنَقْصٍ، أَوْ

← الكافي. وفي «بر»: «الجراديني». وفي المطبوع: «الخراذيني». ولم يُعلم ضبطه بالجزم، وفي «ج، و»: «الجُراذيني» بضمّ الجيم.
وعليّ بن العبّاس هذا، هو عليّ بن العبّاس الجراذيني الرازي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٥، الرقم ٦٦٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٧٩، الرقم ٩٥.

١. في «بر»: «الجعفي». والظاهر أن يعقوب هذا، هو يعقوب بن جعفر بن إبراهيم بن محمّد الجعفري، من وُلد جعفرٍ الطيّار. راجع: تهذيب الأنساب، ص ٣٢٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٣٢٠، الرقم ٢٨١٠.

٢. في «ض، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ف»: «سماء».

٣. في «بح»: «لا يبرح».

٤. في حاشية «ج»: + «منّا».

٥. في حاشية «ج»: + «منّا».

٦. «الطَوْل»: المنّ والفضل والإعطاء والإنعام. أنظر: الصحاح، ج ٥، ١٧٥٥ (منن).

٧. في «ف»: + «له».

٨. في «ف» والتوحيد: «إنّه تبارك وتعالى ينزل».

٩. في «ج، بح»: «يحتاج».

١٠. في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٩٣: «وفي العطف مناقشة يمكن دفعها بتقدير الموصول، أي ما يتحرّك به، أو يجعل «من» شاملة لغير العاقل على التغليب».

١١. في «ج» والتوحيد: «فهلك».

١٢. في حاشية «ج»: «تقعوا». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٦٤: «قوله: من أن يقفوا، من وقف يقف، أي يقوموا في الوصف له وتوصيفه على حدّ، فتحدّونه بنقص أو زيادة. ويحتمل أن يكون من قفا يقفو، أي تتّبعوا له في البحث عن صفاته تتبّعاً على حدّ تحدّونه بنقص أو زيادة».

١٣. في شرح المازندراني: «تحدّونه، استيناف لبيان الوقوف، أو حال عن فاعل تقفوا».

زِيَادَةٍ، أَوْ تَحْرِيكٍ، أَوْ تَحَرُّكٍ، أَوْ زَوَالٍ، أَوِ اسْتِنْزَالٍ، أَوْ نُهُوضٍ، أَوْ قُعُودٍ؛ فَإِنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ صِفَةِ[١] الْوَاصِفِينَ، وَنَعْتِ النَّاعِتِينَ، وَتَوَهُّمِ الْمُتَوَهِّمِينَ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ○ الَّذِى يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ ○ وَتَقَلُّبَكَ فِى السَّاجِدِينَ﴾[٢]»[٣].

٣٢٩ / ٢ . وَعَنْهُ[٤] رَفَعَهُ، عَنِ[٥] الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَقُولُ: إِنَّهُ قَائِمٌ؛ فَأُزِيلَهُ عَنْ مَكَانِهِ[٦]، وَلَا أَحُدُّهُ بِمَكَانٍ يَكُونُ فِيهِ، وَلَا أَحُدُّهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَلَا أَحُدُّهُ بِلَفْظِ شَقِّ[٧] فَمٍ، وَلٰكِنْ كَمَا قَالَ اللهُ[٨] تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٩] بِمَشِيئَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ فِي نَفْسٍ[١٠]، صَمَداً فَرْداً، لَمْ يَحْتَجْ إِلىٰ شَرِيكٍ يَذْكُرُ لَهُ[١١] مُلْكَهُ، وَلَا يَفْتَحُ لَهُ أَبْوَابَ عِلْمِهِ[١٢]».[١٣]

---

١ . في «ف»: «صفات».

٢ . الشعراء (٢٦): ٢١٧-٢١٩.

٣ . التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٨، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ـ الوافي، ج ١، ص ٣٩٥، ح ٣١٩.

٤ . الظاهر رجوع الضمير إلى محمّد بن يعقوب، مصنّف الكتاب، كما هو الأمر في سند الحديث الثالث و ذيل الحديث الرابع كما لايخفى، والآتي بالضمير في هذه الأسناد الثلاثة هو راوي الكتاب.
ثمّ إنّ الظاهر أنّ المراد من «رفعه» هو الإسناد المذكور في السند المتقدّم، إلى الحسن بن راشد، كما يبدو ذلك من التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٩.

٥ . في «بح، بف» وحاشية «و»: «إلى».

٦ . في التعليقة للداماد: «مكان» ونقله المازندراني عن بعض النسخ.

٧ . «الشَقّ»: الفصل في الشيء والفُرجَة والصدع. و«الشِقّ»: الناحية والمشقّة. والمعنى: لا أحدّه بكلمة تخرج من ناحية الفم، أو من فُرجة الفم، أو مشقّته. أُنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٩١ (شقق)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٩٥؛ الوافي، ج ١، ص ٣٩٨.

٨ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» والتوحيد: - «الله».

٩ . البقرة (٢): ١١٧؛ آل عمران (٣): ٤٧ و ٥٦. ومواضع أُخر.

١٠ . في الوافي: «في نَفَس، بالتحريك. ويحتمل التسكين، أي من غير تردّد وتفكّر ورويّة في نفس».

١١ . في شرح المازندراني: «من التذكير أو الإذكار». وفي «ف»: «الله». وفي التوحيد: «يكون في» بدل «يذكر له».

١٢ . قال صدر المتألّهين في شرحه، ص ٣٠٢: «فجملة: لايفتح له أبواب علمه، في موضع الحال عن فاعل «لم يحتج» أو ضمير «له» المنصوب المحلّ للمفعوليّة». وقال المازندراني في شرحه: «يفتح، عطف على «يذكر» و«لا» لتأكيد النفي».

١٣ . التوحيد، ص ١٨٣، ح ١٩، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، ←

٣٣٠ / ٣. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ:

قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي بَعْضِ مَا كَانَ يُحَاوِرُهُ: ذَكَرْتَ اللهَ، فَأَحَلْتَ[٢] عَلىٰ غَائِبٍ.

١٢٦/١ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «وَيْلَكَ، كَيْفَ يَكُونُ غَائِباً مَنْ هُوَ مَعَ خَلْقِهِ شَاهِدٌ[٣]، وَإِلَيْهِمْ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ[٤]، يَسْمَعُ كَلَامَهُمْ، وَيَرىٰ أَشْخَاصَهُمْ، وَيَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ؟!».

فَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: أَ هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟ أَ لَيْسَ إِذَا كَانَ فِي السَّمَاءِ، كَيْفَ يَكُونُ فِي الْأَرْضِ؟! وَإِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ، كَيْفَ يَكُونُ فِي السَّمَاءِ؟!

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّمَا وَصَفْتَ الْمَخْلُوقَ الَّذِي إِذَا انْتَقَلَ عَنْ مَكَانٍ، اشْتَغَلَ بِهِ مَكَانٌ، وَخَلَا مِنْهُ مَكَانٌ، فَلَا يَدْرِي فِي الْمَكَانِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مَا يَحْدُثُ[٥] فِي الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ، فَأَمَّا اللهُ ـ الْعَظِيمُ الشَّأْنِ، الْمَلِكُ، الدَّيَّانُ ـ فَلَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ[٦]، وَلَا

---

* عن عليّ بن العبّاس، عن الحسن بن راشد. الوافي، ج ١، ص ٣٩٧، ح ٣٢٠.

١. في «ف»: + «عن محمّد». لكنّ الظاهر أنّه سهو، وعيسى بن يونس، هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، روى عنه عمرو بن محمّد بن بكير الناقد. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٢١٣، الرقم ٤٤٤٢؛ و ج ٢٣، ص ٦٢، الرقم ٤٦٧٣.

أمّا ما ورد في التعليقة للداماد، ص ٣٠٥، من أنّ عمرو بن محمّد هو عمرو بن محمّد الأسدي من رجال الكاظم عليه السلام وعيسى بن يونس هو الشاكري الكوفي من رجال الصادق عليه السلام، فلم يظهر لنا وجهه؛ فإنّا لم نجد ـ مع الفحص الأكيد ـ عيسى بن يونس الشاكري في موضع.

٢. في شرح صدر المتألّهين، ص ٣٠٢: «أحلت، من الحوالة. يقال: أحلتُ زيداً بما كان له عليّ ـ وهو كذا درهم ـ على رجل، فأنا محيل، وزيد محال ومحتال، والدرهم محال به، والرجل محال عليه». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨١ (حول).

٣. في «ف»: «شاهداً» حال.

٤. اقتباس من الآية ١٦ سورة قٓ (٥٠): ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾. وفي الوافي: «حبل الوريد: عرق في العنق».

٥. في «ف، بس» وحاشية «ج، بح» وشرح صدر المتألّهين: «ما حدث». وفي «بف»: «ما أحدث».

٦. في «ف»: «من المكان».

يَشْتَغِلُ[١] بِهِ مَكَانٌ، وَلَا يَكُونُ إِلىٰ مَكَانٍ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلىٰ مَكَانٍ»[٢].

٣٣١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام: جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ يَا سَيِّدِي، قَدْ رُوِيَ لَنَا أَنَّ اللهَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوىٰ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ كُلَّ[٣] لَيْلَةٍ فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ[٤] إِلَى السَّمَاءِ[٥] الدُّنْيَا.

وَرُوِيَ أَنَّهُ يَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلىٰ مَوْضِعِهِ، فَقَالَ بَعْضُ مَوَالِيكَ فِي ذٰلِكَ: إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، فَقَدْ يُلَاقِيهِ الْهَوَاءُ، وَيَتَكَنَّفُ[٦] عَلَيْهِ، وَالْهَوَاءُ جِسْمٌ رَقِيقٌ يَتَكَنَّفُ[٧] عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ بِقَدْرِهِ، فَكَيْفَ يَتَكَنَّفُ[٨] عَلَيْهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ[٩] عَلىٰ هٰذَا الْمِثَالِ؟!

فَوَقَّعَ عليه السلام: «عِلْمُ ذٰلِكَ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْمُقَدِّرُ لَهُ بِمَا هُوَ أَحْسَنُ تَقْدِيراً. وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ

---

١ . في حاشية «ض»: «ولايشغل».

٢ . التوحيد، ص ٢٥٣، ح ٤، بسنده عن محمّد بن إسماعيل؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٢٣٢٥، بسنده عن عيسى بن يونس. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦١٦، المجلس ٩٠، ضمن ح ٤؛ وعلل الشرائع، ص ٤٠٣، ضمن ح ٤، بسند آخر إلى قوله: «ويعلم أسرارهم» ومن قوله: «إنّما وصفت المخلوق ...»؛ وفي الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٩٩، بسند آخر، إلى قوله: «ويعلم أسرارهم» ومن قوله: «فلايخلو منه مكان ...» مع اختلاف يسير • الوافي، ج ١، ص ٣٩٩، ح ٣٢١.

٣ . في «بح»: «في كلّ».

٤ . في «ب، بح» والوافي: - «من الليل». وفي شرح المازندراني: «الليلة».

٥ . في «بح» وحاشية «ف»: «سماء». وفي حاشية «ج»: «سمائك».

٦ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: «يتكيّف». وفي حاشية «ج»: «يتنكّف - يكتنف». وفي حاشية «ض»: «يكتنف». وفي التعليقة للداماد، ص ٣٠٧: «تكنّفه واكتنفه بمعنى، أي، أحاط به. والتعدية بـ«على» لتضمين معنى الاحتواء». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٤ (كنف).

٧ . في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» وشرح صدر المتألّهين: «يتكيّف». وفي حاشية «ج»: «يتنكّف - يكتنف».

٨ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وحاشية بدرالدين: «يتكيّف». وفي حاشية «ج»: «يتنكّف - يكتنف». وفي حاشية «بح»: «يكتنف».

٩ . في «ج، بر، بس، بف» وحاشية «ف»: «جلّ وعزّ».

فِي[1] السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَهُوَ كَمَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْأَشْيَاءُ كُلُّهَا لَهُ[2] سَوَاءٌ عِلْماً وقُدْرَةً وَ[3]مُلْكاً وَإِحَاطَةً».

● وَ عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ مِثْلَهُ.[4]

وَ[5] فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[6]:

٣٣٢ / ٥ . عَنْهُ، عَنْ[7] عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ: ١٢٧/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ فَقَالَ: «هُوَ وَاحِدٌ وَاحِدِيُّ[8] الذَّاتِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِذَاكَ[9] وَصَفَ نَفْسَهُ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ بِالْإِشْرَافِ وَالْإِحَاطَةِ وَالْقُدْرَةِ ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾[10] بِالْإِحَاطَةِ وَالْعِلْمِ، لَا بِالذَّاتِ؛ لِأَنَّ الْأَمَاكِنَ مَحْدُودَةٌ تَحْوِيهَا حُدُودٌ أَرْبَعَةٌ، فَإِذَا كَانَ بِالذَّاتِ لَزِمَهَا[11] الْحَوَايَةُ[12]».[13]

---

١ . في شرح صدر المتألّهين: «على».
٢ . في «بس»: «له كلّها».
٣ . في «ب»: - «و».
٤ . الوافي، ج ١، ص ٤٠٣، ح ٣٢٤.
٥ . هكذا في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و». قال المازندراني في شرحه: «وفي قوله، عطف على الحركة والانتقال ... أي باب الحركة والانتقال، وفي تفسير قوله تعالى».
٦ . المجادلة (٥٨): ٧.
٧ . في «بر»: - «عنه، عن». والضمير راجع إلى محمّد بن يعقوب مصنّف الكتاب، كما هو الظاهر.
٨ . في التوحيد: «أحَديّ».
٩ . في «ب، بس» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «وبذلك».
١٠ . سبأ (٣٤): ٣.
١١ . في «بح»: «ألزمها».
١٢ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٠٧: «ضمير التأنيث في «لزمها» للذات ... يعني إذا كان عدم بعد شيء عنه باعتبار حصول ذاته تعالى في مكان قريب منه، لزم احتواء المكان عليه وكونه فيما يحيط به حدود أربعة، كلّ حدّ مقابل لنظيره، وأنّه محال». وانظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٠٥.
١٣ . التوحيد، ص ١٣١، ح ١٣، بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة. الوافي، ج ١، ص ٤٠١، ح ٣٢٣.

فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾:[١]

٣٣٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فَقَالَ: «اسْتَوىٰ عَلىٰ[٢] كُلِّ شَيْءٍ[٣]؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ»[٤].

١٢٨/١ ٣٣٤ / ٧ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ سَهْلٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَارِدٍ:

أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللهِ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فَقَالَ: «اسْتَوىٰ مِنْ[٥] كُلِّ شَيْءٍ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ».[٦]

٣٣٥ / ٨ . وَعَنْهُ، عَنْ[٧] مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فَقَالَ: «اسْتَوىٰ فِي[٨] كُلِّ شَيْءٍ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ بَعِيدٌ[٩]، وَلَمْ

---

١ . طه (٢٠): ٥.

٢ . في التوحيد والمعاني وحاشية ميرزا رفيعا: «من».

٣ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٠٩: «استوى على كلّ شيء، أي استولى عليه بالقدرة والغلبة، أو استوت نسبته إليه بالعلم والإحاطة».

٤ . التوحيد، ص ٣١٦، ح ٤، عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمّد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن بعض رجاله رفعه، عن أبي عبدالله . الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٤.

٥ . في حاشية «بح»: «على». وفي حاشية «ض، بر»: «في».

٦ . التوحيد، ص ٣١٥، ح ١؛ وتفسير القمّي، ج ٢، ص ٥٩، بسندهما عن سهل بن زياد الآدمي. وفي التوحيد، ص ٣١٧، ح ٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٩، ح ١، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن مقاتل بن سليمان، عن أبي عبد الله . الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٥.

٧ . في «بر»: - «وعنه، عن».

٨ . في التوحيد: «من».

٩ . في «ف»: «قريب».

يَقْرُبْ مِنْهُ قَرِيبٌ[١]، اسْتَوىٰ فِي[٢] كُلِّ شَيْءٍ»[٣].

٣٣٦ / ٩ . وَعَنْهُ، عَنْ[٤] مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ فِي شَيْءٍ، أَوْ عَلىٰ شَيْءٍ، فَقَدْ كَفَرَ». قُلْتُ[٥]: فَسِّرْ[٦] لِي، قَالَ: «أَعْنِي بِالْحَوَايَةِ[٧] مِنَ الشَّيْءِ[٨] لَهُ، أَوْ بِإِمْسَاكٍ لَهُ[٩]، أَوْ مِنْ شَيْءٍ سَبَقَهُ»[١٠].

٣٣٧ / ١٠ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مُحْدَثاً؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَحْصُوراً؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلىٰ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَحْمُولاً»[١١].

فِي قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَ هُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ﴾[١٢]:

٣٣٨ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ أَبُو شَاكِرٍ الدَّيَصَانِيُّ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَةً هِيَ قَوْلُنَا[١٣]، قُلْتُ: مَا[١٤] هِيَ؟ فَقَالَ:

---

١ . في «ف»: «بعيد».
٢ . في التوحيد: «من».
٣ . التوحيد، ص ٣١٥، ح ٢، بسنده عن محمّد بن الحسين ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٣، ح ٣٣٦.
٤ . في «بر»: ـ «وعنه، عن».
٥ . في حاشية «ض»: «فقلت».
٦ . في «ض»: «فسّره».
٧ . في الوافي: «الباء في «بالحواية» و«بإمساك» متعلّق بمحذوف، تقديره: أعني بقولي في شيء كونه بالحواية... فالحواية تفسير لـ «في»، والإمساك لـ «على» والسبق لـ «من». والنشر على غير ترتيب اللفّ». وانظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٠٦؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١١٤.
٨ . في شرح المازندراني: «من شيء».
٩ . في شرح المازندراني: ـ «له».
١٠ . التوحيد، ص ٣١٧، ح ٥، بسنده عن الحسين بن سعيد ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٤، ح ٣٣٧.
١١ . التوحيد، ص ٣١٧، ح ٦: «وفي رواية أُخرى: من زعم أنّ الله ...». وفيه، ص ٣١٧، ح ٩، عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٤، ح ٣٣٨.
١٢ . الزخرف (٤٣): ٨٤.
١٣ . في التوحيد: «قوّة لنا» بدل «قولنا».
١٤ . في التوحيد والوافي: «وما».

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ﴾[١] فَلَمْ أَدْرِ بِمَا أُجِيبُهُ، فَحَجَجْتُ[٢]، فَخَبَّرْتُ
١٢٩/١ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام ، فَقَالَ[٣]: «هٰذَا كَلَامُ زِنْدِيقٍ[٤] خَبِيثٍ، إِذَا[٥] رَجَعْتَ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ بِالْكُوفَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ[٦]: فُلَانٌ، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ بِالْبَصْرَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ: فُلَانٌ، فَقُلْ[٧]: كَذٰلِكَ اللهُ رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ، وَفِي الْأَرْضِ إِلٰهٌ، وَفِي الْبِحَارِ[٨] إِلٰهٌ، وَفِي الْقِفَارِ إِلٰهٌ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ إِلٰهٌ».

قَالَ[٩]: فَقَدِمْتُ، فَأَتَيْتُ أَبَا شَاكِرٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: هٰذِهِ نُقِلَتْ مِنَ الْحِجَازِ.[١٠]

٢٠ ـ بَابُ الْعَرْشِ وَ الْكُرْسِيِّ

٣٣٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

سَأَلَ الْجَاثَلِيقُ[١١] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ[١٢]: أَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يَحْمِلُ الْعَرْشَ أَمِ[١٣] الْعَرْشُ يَحْمِلُهُ؟

---

١ . في حاشية «بح»: + «قال».

٢ . عند صدر المتألّهين: «فَحُجِجْتُ» أي صرتُ محجوجاً مغلوباً لأبي شاكر. وعند المازندراني: «فَحَجَجتُ» أي فذهبتُ إلى مكّة وفعلت أفعال الحجّ، مع احتمال الأوّل. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٠٩؛ شرح المازندراني، ص ٤، ص ١١٦.

٣ . وفي «ف، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: «قال».

٤ . «الزنديق» من الثنويّة، أو القائل ببقاء الدهر، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبيّة، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان. ويقال عند العرب لكلّ ملحد ودهري. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٨٤ (زندق).

٥ . في «ض»: «فإذا».

٦ . في «بح» وحاشية «ف»: + «لك».

٧ . في «ف» وشرح صدر المتألّهين: + «له».

٨ . في حاشية «ض»: «البحر».

٩ . في «بر»: - «قال».

١٠ . التوحيد، ص ١٣٣، ح ١٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم ـ الوافي، ج ١، ص ٤٠٠، ح ٣٢٢.

١١ . «الجاثليق»: رئيس النصارى في بلاد الإسلام. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٨ (جاثليق).

١٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي «بح» والمطبوع: - «له».

١٣ . في البحار: «أو».

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «اللهُ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ حَامِلُ الْعَرْشِ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا، وَذٰلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِۦٓ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[١]».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[٢] فَكَيْفَ قَالَ[٣] ذٰلِكَ[٤]، وَقُلْتَ: إِنَّهُ يَحْمِلُ الْعَرْشَ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟!

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّ الْعَرْشَ خَلَقَهُ اللهُ تَعَالىٰ مِنْ أَنْوَارٍ أَرْبَعَةٍ: نُورٍ أَحْمَرَ، مِنْهُ احْمَرَّتِ الْحُمْرَةُ، وَنُورٍ أَخْضَرَ، مِنْهُ اخْضَرَّتِ[٥] الْخُضْرَةُ، وَنُورٍ أَصْفَرَ، مِنْهُ اصْفَرَّتِ[٦] الصُّفْرَةُ، وَنُورٍ أَبْيَضَ، مِنْهُ الْبَيَاضُ[٧]، وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي حَمَّلَهُ اللهُ الْحَمَلَةَ، وَذٰلِكَ نُورٌ مِنْ[٨] عَظَمَتِهِ، فَبِعَظَمَتِهِ[٩] وَنُورِهِ أَبْصَرَ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ عَادَاهُ الْجَاهِلُونَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ ابْتَغىٰ[١٠] مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ[١١] وَالْأَرْضِ مِنْ جَمِيعِ خَلَائِقِهِ إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ بِالْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْأَدْيَانِ الْمُشْتَبِهَةِ[١٢]، فَكُلٌّ[١٣] مَحْمُولٍ ـ يَحْمِلُهُ اللهُ بِنُورِهِ وَعَظَمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ ـ لَا يَسْتَطِيعُ لِنَفْسِهِ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً وَلَا مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً، فَكُلُّ شَيْءٍ مَحْمُولٌ، ١ / ١٣٠

١. فاطر (٣٥): ٤١.

٢. الحاقّة (٦٩): ١٧.

٣. في البحار: - «قال».

٤. في «ب، ج، ض، ف، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي والبحار: «ذاك».

٥. في «ف»: «اخضرّ».

٦. في «ف»: «اصفرّ».

٧. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي. وفي المطبوع: «منه [ابيضّ] البياض».

٨. في البحار: «من نور».

٩. في «ض»: «وبعظمته».

١٠. «ابتغى»: طلب، من ابتغيتُ الشيء وتبغّيتُه، إذا طَلَبْتُه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٣ (بغي).

١١. في «ب، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي: «السماء».

١٢. في «ج»: «المشتّتة». وفي «بف» والوافي: «المتشتّتة». وفي حاشية «بف»: «المشبّهة». وفي حاشية «ض»: «المتشبّهة».

١٣. في البحار: + «شيء».

وَاللهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ الْمُمْسِكُ لَهُمَا أَنْ تَزُولَا، وَالْمُحِيطُ[١] بِهِمَا مِنْ شَيْءٍ، وَهُوَ حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ، وَنُورُ كُلِّ شَيْءٍ ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّاً كَبِيراً﴾[٢]».

قَالَ لَهُ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَيْنَ هُوَ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «هُوَ هَاهُنَا، وَهَاهُنَا، وَفَوْقَ، وَتَحْتُ، وَمُحِيطٌ بِنَا، وَمَعَنَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[٣] فَالْكُرْسِيُّ[٤] مُحِيطٌ بِالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرىٰ ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[٥]، وَذٰلِكَ قَوْلُهُ تَعَالىٰ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[٦] فَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ حَمَّلَهُمُ اللهُ عِلْمَهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ[٧] هٰذِهِ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ خَلَقَ اللهُ فِي[٨] مَلَكُوتِهِ، وَهُوَ الْمَلَكُوتُ[٩] الَّذِي أَرَاهُ اللهُ أَصْفِيَاءَهُ وَأَرَاهُ[١٠] خَلِيلَهُ عليه السلام، فَقَالَ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾[١١] وَكَيْفَ يَحْمِلُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ اللهَ[١٢]، وَبِحَيَاتِهِ حَيِيَتْ قُلُوبُهُمْ، وَبِنُورِهِ اهْتَدَوْا إِلىٰ ـ

---

١ . يجوز جرّ «المحيط» بالعطف على ضمير لهما، يعني: الممسك لهما، والمحيط بهما أن تزولا من الشيئيّة. ويجوز رفعه بالعطف على الممسك، يعني: المحيط بهما بما حوياه من شيء. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٣١٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٢٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٧٤.

٢ . الإسراء (١٧): ٤٣.

٣ . المجادلة (٥٨): ٧.

٤ . في «بس»: «والكرسيّ».

٥ . طه (٢٠): ٦ـ٧.

٦ . البقرة (٢): ٢٥٥.

٧ . في «ف» والتعليقة للداماد والبحار: «من».

٨ . في شرح صدر المتألّهين: + «ملكه و».

٩ . هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والمازندراني وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والبحار. وفي «ف»: «وهو ملكوت». وفي المطبوع: - «وهو الملكوت».

١٠ . في حاشية «بر»: + «إبراهيم».

١١ . الأنعام (٦): ٧٥.

١٢ . قرأ الداماد في التعليقة، ص ٣١٤: «حمله فوق الله» بدل «حملة العرش الله». ثمّ قال: «حمله، بالنصب على ←

مَعْرِفَتِهِ؟!».[1]

٣٤٠ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، قَالَ: سَأَلَنِي أَبُو قُرَّةَ[2] الْمُحَدِّثُ أَنْ أُدْخِلَهُ عَلىٰ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ لِي، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ[3]: أَ فَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ مَحْمُولٌ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام : «كُلُّ مَحْمُولٍ مَفْعُولٌ بِهِ، مُضَافٌ إِلىٰ غَيْرِهِ، مُحْتَاجٌ، وَالْمَحْمُولُ اسْمُ نَقْصٍ فِي اللَّفْظِ، وَالْحَامِلُ فَاعِلٌ وَهُوَ فِي اللَّفْظِ مِدْحَةٌ، وَكَذٰلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: فَوْقَ، وَتَحْتَ، وَأَعْلىٰ، وَأَسْفَلَ[4]، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ[5] ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[6] وَلَمْ يَقُلْ فِي كُتُبِهِ: إِنَّهُ الْمَحْمُولُ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ الْحَامِلُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَالْمُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا، وَالْمَحْمُولُ مَا سِوَى اللهِ، وَلَمْ يُسْمَعْ أَحَدٌ آمَنَ بِاللهِ وَعَظَمَتِهِ قَطُّ قَالَ فِي دُعَائِهِ: يَا مَحْمُولُ».

قَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[7] وَقَالَ:

← المفعول المطلق، أي كيف تحمل العرشُ ربَّه الله سبحانه حَمْلَه الذي في طوقه بالنسبة إلى محمولاته» ونسب ما في المتن إلى النسخ، ثمّ قال: «وليس بذلك؛ إذ كان السؤال: أنّ الله سبحانه أهو حامل العرش، أم العرش حامل إيّاه؟ تعالى عن ذلك، لا أنّ حملة العرش حاملة إيّاه. سبحانه وتعالى عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً». وردّه المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ١٢٩ ـ ١٣١ والفيض في الوافي، ج ١، ص ٤٩٨ بأن لا تساعده النسخ والفصاحة وضمائر الجمع فيما بعد، وبغير ذلك.

١ . الوافي، ج ١، ص ٤٩٥، ح ٣٩٦؛ البحار، ج ٥٨، ص ٩، ح ٨.

٢ . قال صدر المتألّهين في شرحه: «الظاهر أنّ أبا قرّة كان رجلاً ظاهريّاً». وقال المازندراني في شرحه: «أبو قرّة المحدّث صاحب شبرمة، وكان مذهبه أنّ الله تعالى جسم فوق السماء دون ما سواها». وقال المحقّق الشعراني في حاشية الوافي: «قوله: أبو قرّة، هو كنية موسى بن طارق اليماني الزبيدي القاضي».

٣ . في «بح»: - «له».

٤ . لوحظ هنا حكاية حال الكلمات الأربع في حالة الإضافة. ويجوز فيها الرفع أيضاً.

٥ . في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف»: «له» بدل «ولله». وفي «ز، د، ص، ض»: «وله». ولعلّه نقل في النسخ بالمعنى أو تصحيف من النسّاخ.

٦ . الأعراف (٧): ١٨٠.

٧ . الحاقّة (٦٩): ١٧.

﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾[١]؟

١٣١/١ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «الْعَرْشُ لَيْسَ هُوَ اللهَ، وَالْعَرْشُ اسْمُ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَعَرْشٍ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ أَضَافَ[٢] الْحَمْلَ إِلىٰ غَيْرِهِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْبَدَ خَلْقَهُ بِحَمْلِ عَرْشِهِ وَهُمْ[٣] حَمَلَةُ عِلْمِهِ، وَخَلْقاً يُسَبِّحُونَ حَوْلَ عَرْشِهِ وَهُمْ يَعْمَلُونَ[٤] بِعِلْمِهِ، وَمَلَائِكَةً[٥] يَكْتُبُونَ أَعْمَالَ عِبَادِهِ، وَاسْتَعْبَدَ أَهْلَ الْأَرْضِ بِالطَّوَافِ حَوْلَ بَيْتِهِ، وَاللهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوىٰ كَمَا قَالَ. وَالْعَرْشُ[٦] وَمَنْ يَحْمِلُهُ وَمَنْ حَوْلَ الْعَرْشِ، وَاللهُ الْحَامِلُ لَهُمْ، الْحَافِظُ[٧] لَهُمْ، الْمُمْسِكُ، الْقَائِمُ عَلىٰ كُلِّ نَفْسٍ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَ[٨]عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ: مَحْمُولٌ، وَلَا أَسْفَلَ ـ قَوْلاً مُفْرَداً لَا يُوصَلُ بِشَيْءٍ ـ فَيَفْسُدُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنىٰ».

قَالَ[٩] أَبُو قُرَّةَ: فَتُكَذِّبُ[١٠] بِالرِّوَايَةِ الَّتِي جَاءَتْ: أَنَّ اللهَ إِذَا غَضِبَ إِنَّمَا يُعْرَفُ غَضَبُهُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ يَجِدُونَ ثِقْلَهُ[١١] عَلىٰ كَوَاهِلِهِمْ[١٢]، فَيَخِرُّونَ سُجَّداً[١٣]، فَإِذَا

---

١. غافر (٤٠): ٧. وفي حاشية «ف»: + «ومن حوله».

٢. يحتمل أن تكون «إضاف» بكسر الهمزة على أنّه مصدر مبتدأ مضاف بحذف التاء، فقوله عليه السلام: «خلق من خلقه» مرفوع خبراً، والخلق بمعنى التقدير؛ يعني إضافة حمل العرش إلى غيره تقدير من تقديراته. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣٥.

٣. في شرح المازندراني: «ضمير الجمع يعود إلى «خلقه»؛ لأنّه جنس يصدق على الكثير».

٤. في «ب، ف»: «يعلمون».

٥. في «بح»: «وملائكته». وفي «بف»: «ومليكه».

٦. «العرش» وما عطف عليه مبتدأ خبره محذوف، تقديره: محمول كلّهم، أو سواء في نسبتهم إليه تعالى، بقرينة السابق واللاحق. واحتمل المازندراني عطفه على «الأرض» أيضاً؛ بمعنى استعبدهم. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣١٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٣٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٧٧.

٧. في «ب، بس، بف»: «والحافظ».

٨. في «ف»: «وهو».

٩. في «ف»: «وقال».

١٠. في «ب، بر»: «فنكذب». وفي شرح المازندراني: «فتكذّب، استفهام على سبيل الإنكار، بحذف أداته».

١١. هو هنا بمعنى ما يقابل الخفّة دون الوزن.

١٢. «الكواهل»: جمع كاهِل، وهو الحارك، أي ما بين الكتفين. الصحاح، ج ٥، ص ١٨١٤ (كهل).

١٣. «فيخرّون سجّداً»، أي فيسقطون ساجدين. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٣ (خرر).

ذَهَبَ الْغَضَبُ، خَفَّ وَرَجَعُوا إِلىٰ مَوَاقِفِهِمْ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «أَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ مُنْذُ لَعَنَ إِبْلِيسَ، إِلىٰ يَوْمِكَ هٰذَا هُوَ غَضْبَانُ عَلَيْهِ، فَمَتىٰ رَضِيَ؟ وَهُوَ[١] فِي صِفَتِكَ لَمْ يَزَلْ غَضْبَانَ[٢] عَلَيْهِ وَعَلىٰ أَوْلِيَائِهِ وَعَلىٰ أَتْبَاعِهِ، كَيْفَ[٣] تَجْتَرِئُ أَنْ تَصِفَ رَبَّكَ بِالتَّغَيُّرِ[٤] مِنْ حَالٍ إِلىٰ حَالٍ، وَأَنَّهُ[٥]
١٣٢/١ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا يَجْرِي[٦] عَلَى الْمَخْلُوقِينَ؟! سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ، لَمْ يَزُلْ مَعَ الزَّائِلِينَ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ مَعَ الْمُتَغَيِّرِينَ، وَلَمْ يَتَبَدَّلْ مَعَ الْمُتَبَدِّلِينَ، وَمَنْ دُونَهُ فِي يَدِهِ وَتَدْبِيرِهِ، وَكُلُّهُمْ إِلَيْهِ مُحْتَاجٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَمَّنْ سِوَاهُ»[٧].

٣٤١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[٨] فَقَالَ: «يَا فُضَيْلُ، كُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ[٩]؛ السَّمَاوَاتُ[١٠] وَالْأَرْضُ وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ[١١]»[١٢].

---

١ . في «ف»: «فهو».
٢ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «غضباناً».
٣ . في «بر»: «وكيف».
٤ . هكذا في «ب» والوافي والبحار . وفي المطبوع وسائر النسخ: «بالتغيير».
٥ . في «ب» وحاشية «ض»: «وأن».
٦ . في «ب، ح»: «تجري».
٧ . الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٠٥، عن صفوان بن يحيى . الوافي، ج ١، ص ٤٩٨، ح ٣٩٧؛ البحار، ج ٥٨، ص ١٤، ح ٩.
٨ . البقرة (٢): ٢٥٥.
٩ . في التوحيد: - «كلّ شيء في الكرسيّ».
١٠ . في «ض» وحاشية «ف»: «والسماوات». وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤١: «السماوات وما عطف عليها مبتدأ، وقوله: «في الكرسيّ» خبره، وهذه الجملة بيان وتأكيد لقوله: كلّ شيء في الكرسيّ».
١١ . في حاشية «ف»: + «في قبضته».
١٢ . التوحيد، ص ٣٢٧، ح ٣، بسنده عن حمّاد بن عيسى . تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٥٣، عن زرارة، عن
◆

٣٤٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ[1]، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ[2] أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾: السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَسِعْنَ الْكُرْسِيَّ، أَمِ الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟

فَقَالَ: «بَلِ[3] الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْعَرْشَ[4]، وَكُلَّ شَيْءٍ وَسِعَ[5] الْكُرْسِيُّ».[6]

٣٤٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ

← أبي عبدالله عليه السلام ؛ وفيه، ح ٤٥٦، عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام ، وفيهما مع اختلاف يسير ▪ الوافي، ج ١، ص ٥٠٤، ح ٤٠٠.

١ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف، جر». وفي المطبوع: + «بن ميمون» نقلاً من بعض النسخ. وثعلبة هذا، هو ثعلبة بن ميمون، روى كتابه عبدالله بن محمّد الحجّال، كما في رجال النجاشي، ص ١١٧، الرقم ٣٠٢.

٢ . لايحسن هذا السؤال مع علم السائل برفع «كرسيّه»، فالسؤال إمّا لعدم علمه برفعه، أو سأل عنه مع علمه بذلك طلباً لتصحيح رفعه في الواقع، وميلاً لمعرفة كونه فاعلاً في نفس الأمر. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤٣.

٣ . في «بف»: - «بل الكرسيّ - إلى قوله في الحديث الخامس الآتي -: فقال».

٤ . هاهنا وجوه من الإعراب: الأوّل: نصب «العرش» عطفاً على «السماوات» ورفع «كلّ شيء» على الابتداء، والجملة الفعليّة بعده خبره بحذف العائد. الثاني: مثل الأوّل مع نصب «كلّ شيء» مفعولاً لـ «وسع». الثالث: رفع «العرش» عطفاً على «الكرسيّ» الأوّل. الرابع: رفع «العرش» ابتداءً، ونصب «الكرسيّ» الثاني مفعولاً، وعطف «كلّ شيء» عليه، وجعل الجملة الفعليّة خبراً. الخامس: رفع «العرش» ابتداءً، وعطف «كلّ شيء» عليه بحذف العائد ونصب «الكرسيّ» وجعل الجملة خبراً.
الأوّل هو المختار عند الشرّاح مع احتمال الثاني عند صدر المتألّهين واستبعاد الرابع والخامس عند المازندراني. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣١٩؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٤٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٧٩.

٥ . في التوحيد: «في».

٦ . التوحيد، ص ٣٢٧، ح ٤، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن يحيى. تفسير القمّي، ج ١، ص ٨٥، بسند آخر عن زرارة؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٥٧، عن زرارة، وفيهما مع اختلاف يسير ▪ الوافي، ج ١، ص ٥٠٥، ح ٤٠١.

بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾: السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَسِعْنَ الْكُرْسِيَّ، أَوِ الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَقَالَ: «إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ».[1]

٣٤٤ / ٦ . مُحَمَّدٌ[2]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «حَمَلَةُ الْعَرْشِ - وَالْعَرْشُ: الْعِلْمُ - ثَمَانِيَةٌ: أَرْبَعَةٌ مِنَّا، وَأَرْبَعَةٌ مِمَّنْ شَاءَ اللهُ».[3]

٣٤٥ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ[4]، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ:

١٣٣/١ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾[5] فَقَالَ: «مَا يَقُولُونَ[6]؟» قُلْتُ: يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ، وَالرَّبُّ فَوْقَهُ، فَقَالَ: «كَذَبُوا، مَنْ زَعَمَ هٰذَا، فَقَدْ صَيَّرَ اللهَ مَحْمُولاً، وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِ، وَلَزِمَهُ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَحْمِلُهُ أَقْوىٰ مِنْهُ».

---

١ . التوحيد، ص ٣٢٨، ح ٥، بسنده عن الحسين بن سعيد. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٥٤، عن زرارة مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٥٠٦، ح ٤٠٢.

٢ . هكذا في «ألف، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف، جر». وفي «ب، بح»: «محمّد بن يحيى». وفي المطبوع: «محمّد [بن يحيى]».

٣ . راجع: الكافي، كتاب الحجّ، باب فضل زيارة أبي الحسن الرضا ﷺ، ح ٨١٨٣؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٨٤، ح ١٦٧ ـ الوافي، ج ١، ص ٥٠٣، ح ٣٩٩.

٤ . توسُّطُ عبد الرحمن بن كثير بين ابن محبوب وبين شيخه داود بن كثير الرقّي، بل رواية ابن محبوب عن عبد الرحمن بن كثير منحصر بهذا الخبر، فلا يبعد زيادة «عن عبد الرحمن بن كثير».

٥ . هود (١١): ٧.

٦ . في التوحيد: + «في ذلك».

قُلْتُ: بَيِّنْ لِي جُعِلْتُ فِدَاكَ.

فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ حَمَّلَ دِينَهُ وَعِلْمَهُ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ[1] أَرْضٌ أَوْ سَمَاءٌ[2]، أَوْ جِنٌّ أَوْ إِنْسٌ، أَوْ شَمْسٌ أَوْ قَمَرٌ، فَلَمَّا أَرَادَ اللهُ[3] أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ، نَثَرَهُمْ[4] بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ[5]: مَنْ رَبُّكُمْ؟ فَأَوَّلُ مَنْ نَطَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَالْأَئِمَّةُ ﷺ، فَقَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، فَحَمَّلَهُمُ الْعِلْمَ وَالدِّينَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: هٰؤُلَاءِ حَمَلَةُ دِينِي وَعِلْمِي، وَأُمَنَائِي فِي خَلْقِي، وَهُمُ الْمَسْؤُولُونَ، ثُمَّ قَالَ[6] لِبَنِي آدَمَ: أَقِرُّوا لِلّٰهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلِهٰؤُلَاءِ النَّفَرِ بِالْوَلَايَةِ وَالطَّاعَةِ[7]، فَقَالُوا: نَعَمْ، رَبَّنَا أَقْرَرْنَا، فَقَالَ اللهُ لِلْمَلَائِكَةِ: اشْهَدُوا، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: شَهِدْنَا عَلىٰ أَنْ لَا يَقُولُوا غَداً: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ أَوْ يَقُولُوا: ﴿إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[8] يَا دَاوُدُ، وَلَايَتُنَا[9] مُؤَكَّدَةٌ عَلَيْهِمْ فِي الْمِيثَاقِ»[10].

٢١ ـ بَابُ الرُّوحِ

١/٣٤٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنِ الْأَحْوَلِ، قَالَ:

---

١ . في «ب» والبحار والتوحيد: «تكون».

٢ . في «بس»: «سماء أو أرض».

٣ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد والبحار: - «الله».

٤ . في حاشية «ف»: «نشرهم». وفي العلل: «خلقهم ونشرهم» بدل «نثرهم». ونثر الشيءَ ينثره نثراً ونِثاراً: رماه متفرّقاً. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٥ (نثر).

٥ . في «ف، بس»: - «لهم».

٦ . في «ب، ج، بر، بف» والتوحيد والعلل: «قيل».

٧ . في «بف» والعلل: «بالطاعة والولاية».

٨ . الأعراف (٧): ١٧٢-١٧٣.

٩ . في العلل: «الأنبياء».

١٠ . التوحيد، ص ٣١٩، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد الآدمي؛ علل الشرائع، ص ١١٨، ح ٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، من قوله: «فلمّا أراد الله أن يخلق» وفيهما مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١، ص ٥٠٠، ح ٣٩٨؛ البحار، ج ٥٧، ص ٩٥، ح ٨٠.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنِ الرُّوحِ الَّتِي فِي آدَمَ، قَوْلِهِ[١]: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[٢] قَالَ: «هٰذِهِ رُوحٌ مَخْلُوقَةٌ، وَالرُّوحُ الَّتِي فِي عِيسىٰ مَخْلُوقَةٌ»[٣].

٣٤٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ[٤] ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[٥] قَالَ: «هِيَ رُوحُ اللهِ مَخْلُوقَةٌ، خَلَقَهَا اللهُ[٦] فِي آدَمَ وَعِيسىٰ[٧]».[٨]

٣٤٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[٩]: كَيْفَ هٰذَا النَّفْخُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ مُتَحَرِّكٌ كَالرِّيحِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ رُوحاً لِأَنَّهُ اشْتَقَّ اسْمَهُ مِنَ الرِّيحِ[١٠]،

---

١ . في «ف»: «في قوله». وفي شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٥٢: «قوله: مجرور بدلاً عن الروح، أو عن آدم».

٢ . الحجر (١٥): ٢٩؛ ص (٣٨): ٧٢.

٣ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٩، عن محمّد بن أورمة، عن أبي جعفر الأحول عن أبي عبدالله ﷺ. راجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٣١ ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٢١٨، ح ٢٤.

٤ . هكذا في «ألف، ب، ج، و، بح، بر، بف، جر» والوافي والبحار والاحتجاج. وفي «ض، ف، بس» وحاشية «ج، بح، بر، جر» والمطبوع: «أبا عبدالله».
هذا، وقد أكثر حمران بن أعين من الرواية عن أبي جعفر ﷺ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٢.

٥ . النساء (٤): ١٧١.

٦ . في «ض، ف، بح، بر» وشرح المازندراني والبحار: ـ «الله». وفي الاحتجاج: + «بحكمته».

٧ . في «ف»: «وفي عيسى».

٨ . الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٢٣، مرسلاً عن حمران بن أعين ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤١؛ البحار، ج ١٤، ص ٢١٩، ح ٢٥.

٩ . الحجر (١٥): ٢٩؛ ص (٣٨): ٧٢.

١٠ . في حاشية «بر»: + «في الحركة».

١٣٤/١ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنْ[١] لَفظَةِ الرِّيحِ[٢] لِأَنَّ الْأَرْوَاحَ[٣] مُجَانِسَةٌ[٤] لِلرِّيحِ[٥]، وَإِنَّمَا أَضَافَهُ إِلىٰ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ اصْطَفَاهُ عَلىٰ سَائِرِ الْأَرْوَاحِ، كَمَا قَالَ لِبَيْتٍ مِنَ الْبُيُوتِ[٦]: بَيْتِي، وَلِرَسُولٍ مِنَ الرُّسُلِ: خَلِيلِي، وَأَشْبَاهِ ذٰلِكَ، وَكُلُّ ذٰلِكَ مَخْلُوقٌ، مَصْنُوعٌ، مُحْدَثٌ، مَرْبُوبٌ، مُدَبَّرٌ»[٧].

٣٤٩ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَحْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[٨]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَمَّا يَرْوُونَ أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلىٰ صُورَتِهِ، فَقَالَ: «هِيَ صُورَةٌ مُحْدَثَةٌ مَخْلُوقَةٌ[٩]، اصْطَفَاهَا[١٠] اللهُ وَاخْتَارَهَا عَلىٰ سَائِرِ الصُّوَرِ الْمُخْتَلِفَةِ[١١]، فَأَضَافَهَا إِلىٰ نَفْسِهِ، كَمَا أَضَافَ الْكَعْبَةَ إِلىٰ نَفْسِهِ، وَالرُّوحَ إِلىٰ نَفْسِهِ؛ فَقَالَ: ﴿بَيْتِيَ﴾[١٢] وَ ﴿نَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[١٣]»[١٤].

---

١ . في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد والمعاني: «على».

٢ . في التوحيد: «لفظ الروح». وفي المعاني: «لفظة الروح».

٣ . في حاشية «ف» والتوحيد والمعاني: «الروح».

٤ . في «ب، بح، بس، بف» والوافي والتوحيد والمعاني: «مجانس».

٥ . هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «ف» والمطبوع و شرح المازندراني: «الريح».

٦ . في التوحيد والمعاني: «كما اصطفى بيتاً من البيوت فقال» بدل «كما قال لبيت من البيوت».

٧ . التوحيد، ص ١٧١، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧، ح ١٢، بسنده فيهما عن القاسم بن عروة، عن عبدالحميد الطائي، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٣٤٢.

٨ . هكذا في «ب، ج، و، بج، بر، بس، جر» والوافي. وفي «ألف، ض، ف، بف» والمطبوع: «الخزّاز» وهو سهوٌ كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٩ . في شرح المازندراني: - «مخلوقة».

١٠ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي المطبوع: «واصطفاها».

١١ . في «ف»: «المخلوقة».

١٢ . البقرة (٢): ١٢٥؛ الحجّ (٢٢): ٢٦؛ نوح (٧١): ٢٨.

١٣ . الحجر (١٥): ٢٩؛ ص (٣٨): ٧٢.

١٤ . التوحيد، ص ١٠٣، ح ١٨ بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن بحر ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٥، ح ٣٣٩.

٢٢ ـ بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ

٣٥٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ جَمِيعاً، رَفَعَاهُ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام:

«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام اسْتَنْهَضَ[١] النَّاسَ فِي حَرْبِ مُعَاوِيَةَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا حَشَدَ[٢] النَّاسَ، قَامَ خَطِيباً، فَقَالَ:

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْوَاحِدِ، الْأَحَدِ، الصَّمَدِ، الْمُتَفَرِّدِ، الَّذِي لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ، قُدْرَةً[٣] بَانَ بِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَبَانَتِ الْأَشْيَاءُ مِنْهُ، فَلَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تُنَالُ، وَلَا حَدٌّ يُضْرَبُ[٤] لَهُ فِيهِ الْأَمْثَالُ، كَلَّ[٥] دُونَ صِفَاتِهِ تَحْبِيرُ[٦] اللُّغَاتِ، وَضَلَّ

---

١ . «استنهض»: أمر بالنهوض، أي القيام. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١١ (نهض).

٢ . في «ب، ض، ف، بس» وحاشية «ج، بح، بر» وشرح صدر المتألّهين: «حشر». وقوله: «حشد» جاء متعدّياً ولازماً، بمعنى جمع واجتمع. وفي القاموس: «حشد القوم: حفّوا في التعاون، أو دعوا فأجابوا مسرعين، أو اجتمعوا على أمر واحد». اُنظر: المصباح المنير، ص ١٣٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٠٦ (حشد)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٦٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٢٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٨٥.

٣ . في شرح صدر المتألّهين: «فِدْرَةً» بمعنى القطعة من اللحم ومن الليل ومن الجبل. وفي شرح المازندراني: «في بعض نسخ الكتاب وكتاب التوحيد للصدوق: بقدرة». وفي التوحيد: «قدرته».
وقوله: «قدرةً» أي له قدرة، أو هو قدرة بناء على عينيّة الصفات. ونصبها على التمييز أو بنزع الخافض هو مختار الداماد في التعليقة، ص ٣٢٦، وهو الظاهر عند المازندراني في شرحه، والمحتمل عند الفيض في الوافي. والمعنى: ولكن خلق الأشياء قدرةً أو بقدرة. وعند صدر المتألّهين في شرحه، «ما» نافية، و «ماكان» إلخ مستأنف عنده.

٤ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي «بح» والمطبوع: «تضرب».

٥ . «كلّ» من الكلّ، بمعنى العجز والإعياء والثقل والتعب والوهن. اُنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٩٠ و ٥٩٤ (كلل).

٦ . في التوحيد: «تعبير». و«التحبير»: التحسين، تقول: حبّرت الشيءَ: إذا أحسنته. والمعنى: عجز وأعيا قبل الوصول إلى بيان صفاته؛ أو عنده اللغات، أي اللغات المحسَّنة، أي ليس في اللغات ما يتوصّل بها إلى ذلك.

هُنَاكَ[١] تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ، وَحَارَ فِي مَلَكُوتِهِ عَمِيقَاتُ مَذَاهِبِ التَّفْكِيرِ، وَانْقَطَعَ دُونَ
١٣٥/١ الرُّسُوخِ فِي عِلْمِهِ جَوَامِعُ التَّفْسِيرِ، وَحَالَ دُونَ غَيْبِهِ الْمَكْنُونِ[٢] حُجُبٌ مِنَ الْغُيُوبِ[٣]، تَاهَتْ[٤] فِي أَدْنَىٰ أَدَانِيهَا[٥] طَامِحَاتُ[٦] الْعُقُولِ فِي لَطِيفَاتِ الْأُمُورِ.

فَتَبَارَكَ اللهُ[٧] الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ[٨]، وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ[٩]، وَتَعَالَى[١٠] الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَقْتٌ مَعْدُودٌ، وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ، وَلَا نَعْتٌ مَحْدُودٌ، سُبْحَانَ[١١] الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَوَّلٌ[١٢] مُبْتَدَأٌ، وَلَا غَايَةٌ مُنْتَهىً، وَلَا آخِرٌ يَفْنىٰ.

سُبْحَانَهُ هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَالْوَاصِفُونَ لَا يَبْلُغُونَ نَعْتَهُ، وَ[١٣]حَدَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا

← أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٠ (حبر)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٣٣٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٧١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٥٨.

١. في «ب» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألّهين ومرآة العقول: «هنالك».

٢. «المكنون»: المستور. يقال: كننتُ الشيء، أي سترته. الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٨ (كنن).

٣. في «ف»: «الغيب».

٤. «تاهت»: من التِّيه، بمعنى التحيّر. يقال: تاه في الأرض، أي ذهب متحيّراً. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تيه).

٥. «الأداني»: جمع الدنيّ، غير مهموز، بمعنى القريب. والمهموز منه بمعنى الدون. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٧٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤١ (دنو).

٦. «الطامحات»: جمع الطامح، وهو كلّ مرتفع. الصحاح، ج ١، ص ٣٨٨ (طمح).

٧. في «ب، ج، ف، بح، بر» وشرح المازندراني والوافي: – «الله».

٨. «بُعد الهِمَم» أي الهمم البعيدة، وهو جمع الهمّة بمعنى العزم الجازم، وبُعدها: تعلّقها بعليّات الأمور دون محقّراتها، أي لا تبلغ النفوس ذوات الهمم البعيدة وإن اتّسعت في الطلب كنهَ حقيقته. أُنظر: مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٨٨ (همم).

٩. في شرح المازندراني: «الفَطِنْ، بفتح الفاء وكسر الطاء: الذكيّ المتوقّد، وبالعكس: جمع الفِطْنَة، وهي في اللغة: الفهم، وعند العلماء: جودة الذهن المعدّة لاكتساب المطالب العليّة». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٧ (فطن).

١٠. في شرح المازندراني والتوحيد: + «الله».

١١. في «ب، ف، بف» وحاشية «بح» والتوحيد: «وسبحان».

١٢. في شرح المازندراني: «بالرفع والتنوين معاً، أو بالرفع فقط؛ لأنّهم اختلفوا في صرفه».

١٣. في «ب، بس، بح، بف» والتوحيد: – «و».

عِنْدَ خَلْقِهِ[١]؛ إِبَانَةً لَهَا مِنْ شِبْهِهِ، وَإِبَانَةً لَهُ مِنْ شِبْهِهَا، فَلَمْ[٢] يَحْلُلْ فِيهَا؛ فَيُقَالَ[٣]: هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَنْأَ[٤] عَنْهَا؛ فَيُقَالَ: هُوَ مِنْهَا[٥] بَائِنٌ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْهَا؛ فَيُقَالَ لَهُ: أَيْنَ[٦]، لٰكِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ، وَأَتْقَنَهَا صُنْعُهُ، وَأَحْصَاهَا حِفْظُهُ، لَمْ يَعْزُبْ[٧] عَنْهُ خَفِيَّاتُ غُيُوبِ الْهَوَاءِ[٨]، وَلَا غَوَامِضُ مَكْنُونِ ظُلَمِ الدُّجىٰ[٩]، وَلَا مَا فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلىٰ إِلَى الْأَرَضِينَ[١٠] السُّفْلىٰ، لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا حَافِظٌ وَرَقِيبٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِشَيْءٍ مُحِيطٌ، وَالْمُحِيطُ[١١] بِمَا أَحَاطَ مِنْهَا الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَا يُغَيِّرُهُ[١٢] صُرُوفُ الْأَزْمَانِ، وَلَا يَتَكَأَّدُهُ[١٣] صُنْعُ شَيْءٍ[١٤] كَانَ، إِنَّمَا قَالَ لِمَا شَاءَ[١٥]: «كُنْ» فَكَانَ.

ابْتَدَعَ مَا خَلَقَ بِلَا مِثَالٍ سَبَقَ، وَلَا تَعَبٍ وَلَا نَصَبٍ[١٦]، وَكُلُّ صَانِعِ شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ

---

١. في التوحيد: + «إيّاها».

٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد. وفي المطبوع: «لم».

٣. في «ض»: + «له».

٤. «لم ينأ» أي لم يبعد، من النأي بمعنى البُعد. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩ (نأى).

٥. في شرح صدر المتألّهين: «عنها».

٦. «أين» بالفتح، أي يسأل: أين هو؟ أو «أينٌ» بالتنوين، أي يقال: له مكان، أو يقال: إنّه أينٌ ومكان للأشياء. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٣٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٨٧.

٧. «لم يعزب» أي لم يبعد ولم يغب. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

٨. في التوحيد: «الهوى».

٩. «الدُّجى» بمعنى الظلمة مصدراً، أو جمع دُجْيَة، وهي الظلمة. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجا).

١٠. في التوحيد: «والأرضين» بدل «إلى الأرضين».

١١. في شرح المازندراني: «المحيط، مبتدأ و«الواحد» خبر، يعني المحيط علماً وحفظاً بما أحاط... هو الواحد الأحد الصمد».

١٢. في التوحيد: «لم تغيّره».

١٣. في حاشية «ض، بر»: «لم يتكأّده». و«لا يتكأّده» أي لا يثقله ولا يشقّ عليه. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٩ (كأد).

١٤. في «ج، ض»: «صنع كلّ شيء».

١٥. في حاشية «ف»: + «أن يقول». وفي التوحيد: + «أن يكون».

١٦. «النَّصَب» و«التَّعَب» بمعنى واحد، وهو الكلال والإعياء، فالعطف للتفسير والتأكيد. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٩١ و ٢٢٥ (تعب) و (نصب).

صَنَعَ، وَاللهُ لَا مِنْ شَيْءٍ صَنَعَ مَا خَلَقَ، وَكُلُّ عَالِمٍ فَمِنْ بَعْدِ جَهْلٍ تَعَلَّمَ[1]، وَاللهُ لَمْ يَجْهَلْ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ، أَحَاطَ بِالْأَشْيَاءِ عِلْماً قَبْلَ كَوْنِهَا، فَلَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهَا عِلْماً، عِلْمُهُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُكَوِّنَهَا كَعِلْمِهِ[2] بَعْدَ تَكْوِينِهَا، لَمْ يُكَوِّنْهَا لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا خَوْفٍ مِنْ زَوَالٍ وَلَا نُقْصَانٍ، وَلَا اسْتِعَانَةٍ عَلىٰ ضِدٍّ مُنَاوٍ[3]، وَلَا نِدٍّ مُكَاثِرٍ[4]، وَلَا شَرِيكٍ مُكَابِرٍ[5]، لٰكِنْ خَلَائِقُ مَرْبُوبُونَ، وَعِبَادٌ دَاخِرُونَ[6].

فَسُبْحَانَ الَّذِي لَا يَؤُودُهُ[7] خَلْقُ مَا ابْتَدَأَ، وَلَا تَدْبِيرُ مَا بَرَأَ، وَلَا مِنْ عَجْزٍ[8] وَلَا مِنْ[9]
١٣٦/١ فَتْرَةٍ بِمَا خَلَقَ اكْتَفىٰ، عَلِمَ مَا خَلَقَ، وَخَلَقَ مَا عَلِمَ[10]، لَا بِالتَّفْكِيرِ فِي عِلْمٍ[11] حَادِثٍ أَصَابَ مَا خَلَقَ، وَلَا شُبْهَةٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَخْلُقْ، لٰكِنْ قَضَاءٌ مُبْرَمٌ، وَعِلْمٌ

---

١. في «بر» وشرح صدر المتألّهين: «يعلم».

٢. في «بح، بر» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألّهين: + «بها».

٣. في «بح» وشرح صدر المتألّهين ومرآة العقول: «مناف». وفي هامش شرح صدر المتألّهين: «منا و خ ل» ولكن يبدو من شرح المصنّف لكلمة «ناوٍ» أنّ ما في الهامش كان في المتن. وفي حاشية «بح»: «منافق». وفي حاشية «ف» والتوحيد: «مشاور». وقوله: «مناوٍ» أي معادٍ، من ناواه، بمعنى عاداه. وربّما يهمز، وأصله الهمز؛ لأنّه من ناء إليك ونؤتَ إليه، أي نهض ونَهضْتَ إليه؛ فإنّ كلّاً من المتعاديين ينوء إلى صاحبه، أي ينهض. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٧٩ (نوأ)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٣٢٩.

٤. قوله: «مُكاثِر» أي غالب عليه بالكثرة، من قولهم: كاثرناهم، أي غلبناهم بالكثرة. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٢ (كثر).

٥. في حاشية «ف» والتوحيد: «مكايد».

٦. «داخرون» أي أذلّاء، من الدخور بمعنى الصَغار والذلّ. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٥ (دخر).

٧. «لايؤوده» أي لايثقله. أصله من الأوْد بمعنى الثقل. يقال: آداني الشيءُ يؤودُني أوداً وإياداً: أثقلني. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢: (أود).

٨. عند صدر المتألّهين في شرحه الجارّ متعلّق بمحذوف، و«لا من عجز ولا من فترة بما خلق» جملة واحدة. وقال: «أي لايلحقه الإعياء ونحوه من عجز ولا فترة. والغرض التنبيه على كمال قدرته وأنّ العجز وما يلحقه محال عليه».

٩. في «بح»: - «من».

١٠. عند صدر المتألّهين في شرحه قوله: «اكتفى عِلْمَ ما خلق وخَلْقَ ما علم» جملة واحدة، و«علم» الأوّل و«خلق» الثاني مفعولان لـ«اكتفى».

١١. في التوحيد: «لا بالتفكّر ولا بعلم حادث» بدل «لا بالتفكير في علم حادث».

مُحْكَمٌ، وَأَمْرٌ مُتْقَنٌ.

تَوَحَّدَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَخَصَّ نَفْسَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَاسْتَخْلَصَ بِالْمَجْدِ[١] وَالثَّنَاءِ، وَتَفَرَّدَ بِالتَّوْحِيدِ وَالْمَجْدِ وَالسَّنَاءِ[٢]، وَتَوَحَّدَ بِالتَّحْمِيدِ، وَتَمَجَّدَ بِالتَّمْجِيدِ[٣]، وَعَلَا عَنِ اتِّخَاذِ الْأَبْنَاءِ، وَتَطَهَّرَ وَتَقَدَّسَ عَنْ مُلَامَسَةِ النِّسَاءِ، وَ[٤]عَزَّ و جَلَّ عَنْ مُجَاوَرَةِ[٥] الشُّرَكَاءِ، فَلَيْسَ لَهُ فِيمَا خَلَقَ ضِدٌّ، وَلَا لَهُ فِيمَا مَلَكَ نِدٌّ، وَلَمْ يَشْرَكْهُ[٦] فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ، الْوَاحِدُ الْأَحَدُ[٧] الصَّمَدُ، الْمُبِيدُ[٨] لِلْأَبَدِ، وَالْوَارِثُ لِلْأَمَدِ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ وَحْدَانِيّاً أَزَلِيّاً قَبْلَ بَدْءِ[٩] الدُّهُورِ، وَبَعْدَ صُرُوفِ الْأُمُورِ، الَّذِي لَا يَبِيدُ وَلَا يَنْفَدُ[١٠].

بِذٰلِكَ أَصِفُ رَبِّي، فَلَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ مِنْ عَظِيمٍ مَا أَعْظَمَهُ! وَمِنْ جَلِيلٍ مَا أَجَلَّهُ! وَمِنْ[١١] عَزِيزٍ مَا أَعَزَّهُ! وَتَعَالىٰ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوّاً كَبِيراً»[١٢].

وَ هٰذِهِ الْخُطْبَةُ مِنْ مَشْهُورَاتِ خُطَبِهِ عليه السلام حَتّىٰ لَقَدِ ابْتَذَلَهَا[١٣] الْعَامَّةُ، وَهِيَ كَافِيَةٌ لِمَنْ

---

١. في «ب، ض، بر»: «المجد» بدون الباء.

٢. في «ض» وحاشية «بف» وشرح صدر المتألّهين: «والثناء». و«السَّناء»: الرفعة والشرف. و«السَّنا»: ضوء البرق. والمراد هنا هو الأوّل. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨٩؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٣ (سنا).

٣. في «ف»: «بالتحميد».

٤. في «بر» وشرح صدر المتألّهين: - «و».

٥. في «ف»: «مجاوزة». واحتمل المازندراني في شرحه كونه: «محاورة» بالمهملتين. أي محاورة الشركاء.

٦. في التوحيد: «لم يشرك».

٧. في «ج»: - «الأحد».

٨. «المبيد»: المُهلِك، من الإباد بمعنى الهلاك. واحتمل الفيض في الوافي كونه «المُؤبِّد» من التأبيد، أي هو الذي أبّد الأبد حتّى صار الأبد أبداً. وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بيد).

٩. «البدء»: مصدر من بدأتُ الشيء، أي فعلته ابتداءً. وقرأه صدر المتألّهين في شرحه: «بدي الدهور» ثمّ قال: «من بدا الأمر بُدُوّاً، أي ظهر». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٥ (بدأ)؛ و ج ٦، ص ٢٢٧٩ (بدا).

١٠. في التوحيد: «لا يفقد».

١١. في «ب، ج، بس، بف» والتوحيد: - «من».

١٢. التوحيد، ص ٤١، ح ٣، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي وأحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان، عن بكر بن عبدالله بن حبيب، عن تميم بن بهلول، عن أبيه، عن أبي معاوية، عن الحصين بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام. الغارات، ج ١، ص ٩٨، وفيه: «حدّثنا إبراهيم بن إسماعيل اليشكري وكان ثقة أنّ عليّاً سئل عن صفه الربّ فقال: الحمد لله الأحد الصمد ...»، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٤٢٧، ح ٣٥٣.

١٣. «الابتذال»: الامتهان والاحتقار، وضدّ الصيانة. ومعنى «ابتذلها العامّة» عند صدر المتألّهين في شرحه، ←

طَلَبَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ إِذَا تَدَبَّرَهَا وَفَهِمَ مَا فِيهَا، فَلَوِ اجْتَمَعَ أَلْسِنَةُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ـ لَيْسَ فِيهَا لِسَانُ نَبِيٍّ ـ عَلىٰ أَنْ يُبَيِّنُوا[1] التَّوْحِيدَ بِمِثْلِ مَا أَتىٰ بِهِ ـ بِأَبِي وَأُمِّي ـ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ لَا إِبَانَتُهُ عليه السلام، مَا عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ يَسْلُكُونَ سَبِيلَ التَّوْحِيدِ.

أَلَا تَرَوْنَ إِلىٰ قَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ»[2] فَنَفىٰ بِقَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ» مَعْنَى الْحُدُوثِ، وَكَيْفَ أَوْقَعَ[3] عَلىٰ مَا أَحْدَثَهُ صِفَةَ الْخَلْقِ وَالِاخْتِرَاعِ بِلَا أَصْلٍ وَلَا مِثَالٍ[4]؛ نَفْياً[5] لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مُحْدَثَةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ؛ وَإِبْطَالاً لِقَوْلِ الثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ زَعَمُوا[6] أَنَّهُ لَا يُحْدِثُ شَيْئاً إِلَّا مِنْ أَصْلٍ، وَلَا يُدَبِّرُ إِلَّا بِاحْتِذَاءِ مِثَالٍ، فَدَفَعَ[7] عليه السلام بِقَوْلِهِ: «لَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ» جَمِيعَ حُجَجِ الثَّنَوِيَّةِ وَشُبَهِهِمْ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْتَمِدُ[8] الثَّنَوِيَّةُ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ أَنْ يَقُولُوا: لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ مِنْ لَا شَيْءٍ[9]، فَقَوْلُهُمْ: «مِنْ شَيْءٍ» خَطَأٌ، وَقَوْلُهُمْ: «مِنْ لَا شَيْءٍ[10]» مُنَاقَضَةٌ وَإِحَالَةٌ؛ لِأَنَّ «مِنْ» تُوجِبُ[11] شَيْئاً، وَ«لَا شَيْءٍ» تَنْفِيهِ[12]، فَأَخْرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام هٰذِهِ اللَّفْظَةَ عَلىٰ أَبْلَغِ الْأَلْفَاظِ وَأَصَحِّهَا، فَقَالَ عليه السلام: «لَا مِنْ

← ص ٣٤٢: «وجدوها مبذولة غير مصانة عن تصرّف الأغيار وغير المستأهلين». وعند غيره: عظّموها وأشهروها فيما بينهم حتّى اشتهرت وصارت مبتذلة غير متروكة. راجع: شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٩٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٠. وانظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠ (بذل).

١. في «ب، بح»: «أن يثبتوا».

٢. في شرح صدر المتألّهين، ص ٣٤٣: «أقول: إنّه رحمه الله تعالى جعل قوله عليه السلام: «ما كان» موصولاً بما قبله، وجعل «ما» موصولة، وجعل كلمة «كان» فعلاً تامّاً مع فاعله صلة لـ«ما» والمجموع في محلّ النصب بالمفعوليّة. والأولى ما ذكرناه من كون «ما» نافية والجملة كلاماً مستأنفاً لنفي التركيب».

٣. في شرح المازندراني: «عطف على قوله: «نفى» عطف الإنشاء على الإخبار».

٤. في «بف»: «ومثال».

٥. في شرح المازندراني: «نفياً، مفعول له لقوله: أوقع».

٦. في حاشية «ض»: «يزعمون».

٧. في حاشية «ض، بح»: «فنفى».

٨. في «ض»: «تعتمد». وفي «ف»: «يعتمد عليه». وفي حاشية «ج»: «يعتمده».

٩. في «بر»: «أو لا من شيء».

١٠. في «بس، بر»: «لا من شيء».

١١. في «ب، ض، بح، بر»: «يوجب».

١٢. في «ب، ج، ض، ف، بر، بس»: «ينفيه».

١٣٧/١ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ» فَنَفىٰ «مِنْ»؛ إِذْ كَانَتْ[١] تُوجِبُ[٢] شَيْئاً، وَنَفَى الشَّيْءَ؛ إِذْ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مَخْلُوقاً مُحْدَثاً، لَا مِنْ أَصْلٍ أَحْدَثَهُ الْخَالِقُ كَمَا قَالَتِ الثَّنَوِيَّةُ: إِنَّهُ خَلَقَ مِنْ أَصْلٍ قَدِيمٍ، فَلَا يَكُونُ تَدْبِيرٌ[٣] إِلَّا بِاحْتِذَاءِ مِثَالٍ[٤].

ثُمَّ قَوْلِهِ[٥] عليه السلام: «لَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تُنَالُ، وَلَا حَدٌّ يُضْرَبُ[٦] لَهُ فِيهِ الْأَمْثَالُ، كَلَّ دُونَ صِفَاتِهِ تَحْبِيرُ اللُّغَاتِ» فَنَفىٰ عليه السلام أَقَاوِيلَ الْمُشَبِّهَةِ حِينَ شَبَّهُوهُ بِالسَّبِيكَةِ وَالْبِلَّوْرَةِ، وَغَيْرَ ذٰلِكَ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ مِنَ الطُّولِ وَالِاسْتِوَاءِ، وَقَوْلَهُمْ: «مَتىٰ مَا لَمْ تَعْقِدِ[٧] الْقُلُوبُ مِنْهُ عَلىٰ كَيْفِيَّةٍ، وَلَمْ تَرْجِعْ إِلىٰ إِثْبَاتِ هَيْئَةٍ[٨]، لَمْ تَعْقِلْ شَيْئاً، فَلَمْ[٩] تُثْبِتْ صَانِعاً» فَفَسَّرَ[١٠] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّهُ وَاحِدٌ بِلَا كَيْفِيَّةٍ، وَأَنَّ[١١] الْقُلُوبَ تَعْرِفُهُ بِلَا تَصْوِيرٍ وَلَا إِحَاطَةٍ.

ثُمَّ قَوْلِهِ عليه السلام: «الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ، وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ، وَتَعَالَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَقْتٌ مَعْدُودٌ، وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ، وَلَا نَعْتٌ مَحْدُودٌ».

ثُمَّ قَوْلِهِ عليه السلام: «لَمْ يَحْلُلْ فِي الْأَشْيَاءِ؛ فَيُقَالَ: هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَنْأَ عَنْهَا؛ فَيُقَالَ: هُوَ مِنْهَا بَائِنٌ» فَنَفىٰ عليه السلام[١٢] بِهَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ صِفَةَ الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ التَّبَاعُدَ وَالْمُبَايَنَةَ، وَمِنْ صِفَةِ الْأَعْرَاضِ الْكَوْنَ فِي الْأَجْسَامِ بِالْحُلُولِ عَلىٰ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ

---

١. في «بر» وشرح صدر المتألّهين: «كان».

٢. في «ف، بر» وشرح صدر المتألّهين: «يوجب».

٣. في «ض، بس» وشرح المازندراني: «تدبيراً». ٤. في «بر»: «إلّا بالاحتذاء بمثاله».

٥. «قوله» بالجرّ ـ وكذا ما يأتي ـ عطفاً على كلمة «قوله» في قوله: «ألا ترون إلى قوله». اُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٠٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩١.

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «تضرب».

٧. في «بح»: «لم يعقد». ٨. في حاشية «بح»: «ماهيّة».

٩. في شرح صدر المتألّهين: «ولم».

١٠. في «بح» وشرح المازندراني: «فعبّر» واستظهر ما في المتن.

١١. في «ض»: «فإنّ».

١٢. في «بس» وحاشية «ض، بر» وشرح المازندراني: + «عنه».

وَمُبَايَنَةِ[١] الْأَجْسَامِ عَلىٰ تَرَاخِي الْمَسَافَةِ.

ثُمَّ قَالَ عليه السلام: «لٰكِنْ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ، وَأَتْقَنَهَا صُنْعُهُ» أَيْ هُوَ فِي[٢] الْأَشْيَاءِ بِالْإِحَاطَةِ وَالتَّدْبِيرِ، وَ[٣] عَلىٰ غَيْرِ مُلَامَسَةٍ[٤].

٣٥١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ[٥]، وَتَعَالىٰ ذِكْرُهُ، وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ[٦] وَتَقَدَّسَ وَتَفَرَّدَ وَتَوَحَّدَ، وَلَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ، وَ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[٧]، فَلَا أَوَّلَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، رَفِيعاً[٨] فِي أَعْلىٰ عُلُوِّهِ، شَامِخُ[٩] الْأَرْكَانِ، رَفِيعُ الْبُنْيَانِ، عَظِيمُ السُّلْطَانِ، مُنِيفُ[١٠] الْآلَاءِ، سَنِيُّ الْعَلْيَاءِ[١١]، الَّذِي يَعْجِزُ[١٢] الْوَاصِفُونَ عَنْ كُنْهِ

---

١ . «مباينة» مجرورة عطفاً على «مماسّة». واحتمل المجلسي عطفه على «الكون» أيضاً، أو كونه مبتدأ خبره «على تراخي المسافة»؛ ليكون مؤيّداً للجملة السابقة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٠٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩١.

٢ . في حاشية «بر»: «من».

٣ . في «ب» وشرح المازندراني: - «و».

٤ . في «ف»: «مماسّة».

٥ . الجملة الفعليّة مرفوع المحلّ خبر «إنّ».

٦ . في «ف»: «وسبحانه». وفي شرح المازندراني: «سبحانه، جملة اعتراضيّة؛ لكونه مصدراً لفعل محذوف».

٧ . الحديد (٥٧): ٣.

٨ . «رفيعاً» إمّا حال، أو مفعول لفعل محذوف مثل كان ونحوه، أو منصوب على المدح. وجملة «في أعلى علوّه» أيضاً حال عمّا ذكر، أو عن فاعل رفيعاً. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٤٥؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٠٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٢.

٩ . «الشامخ»: العالي والمرتفع. يقال: شَمَخَ الجبلُ يَشْمَخ شُموخاً، أي علا وارتفع. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٠ (شمخ).

١٠ . «المنيف»: من النيف بمعنى الزيادة. و«الإنافة»: الزيادة والإشراف على الشيء. وقال ابن الأثير: «أصله من الواو، يقال: ناف الشيء ينوف، إذا طال وارتفع». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٤١ (نيف).

١١ . «العَلياء»: السماء، ورأس الجبل، والمكان العالي، وكلّ ما علا من شيء، والفَعْلَة العالية. قال المجلسي في مرآة العقول: «لعلّ المراد هنا كلّ مرتفع يليق بأن ينسب إليه». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٢ (علو).

١٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا←

صِفَتِهِ، وَلَا يُطِيقُونَ حَمْلَ مَعْرِفَةِ إِلٰهِيَّتِهِ، وَلَا يَحُدُّونَ حُدُودَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَيْفِيَّةِ لَا يُتَنَاهىٰ إِلَيْهِ»[1].

٣٥٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ، قَالَ:

١٣٨/١ ضَمَّنِي وَأَبَا الْحَسَنِ عليه السلام الطَّرِيقُ فِي مُنْصَرَفِي مِنْ مَكَّةَ إِلىٰ خُرَاسَانَ، وَهُوَ سَائِرٌ إِلَى الْعِرَاقِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنِ اتَّقَى اللهَ يُتَّقىٰ؛ وَمَنْ أَطَاعَ اللهَ، يُطَاعُ» فَتَلَطَّفْتُ[2] فِي الْوُصُولِ إِلَيْهِ، فَوَصَلْتُ، فَسَلَّمْتُ[3] عَلَيْهِ[4]، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ:

«يَا فَتْحُ، مَنْ أَرْضَى الْخَالِقَ، لَمْ يُبَالِ بِسَخَطِ الْمَخْلُوقِ؛ وَمَنْ أَسْخَطَ الْخَالِقَ، فَقَمَنٌ[5] أَنْ يُسَلِّطَ اللهُ عَلَيْهِ سَخَطَ الْمَخْلُوقِ، وَإِنَّ الْخَالِقَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَأَنّىٰ يُوصَفُ الَّذِي تَعْجِزُ[6] الْحَوَاسُّ أَنْ تُدْرِكَهُ، وَالْأَوْهَامُ أَنْ تَنَالَهُ، وَالْخَطَرَاتُ أَنْ تَحُدَّهُ، وَالْأَبْصَارُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهِ؟ جَلَّ عَمَّا وَصَفَهُ الْوَاصِفُونَ، وَتَعَالىٰ عَمَّا يَنْعَتُهُ النَّاعِتُونَ، نَأىٰ[7]

← وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: «عجز».

١ . الوافي، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٣٥٤.

٢ . في «ب، ج، ض، بر، بف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي ومرآة العقول: «فلطفت». و«التلطّف»: الترفّق، والمعنى: وصلت إليه بلطف ورفق. قال الفيض في الوافي: «ذهبت إليه بحيث لم يشعر به أحد. يقال: لطف فلان في مذهبه، أي لم يدر أحد مذهبه لغموضه». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٧ (لطف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٢.

٣ . في «بح» وشرح صدر المتألّهين: «وسلّمت».

٤ . في شرح صدر المتألّهين والتوحيد: - «عليه».

٥ . في الوافي: «فقمين». وقال ابن الأثير: «يقال: قَمَنٌ وقَمِنٌ وقمين، أي خليق وجدير. فمن فتح الميم لم يثنّ ولم يجمع ولم يؤنّث؛ لأنّه مصدر، ومن كسر ثنّى وجمع وأنّث؛ لأنّه وصف. وكذلك القمين» النهاية، ج ٤، ص ١١ (قمن).

٦ . في شرح صدر المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا: «يعجز».

٧ . «نأى» أي بَعُدَ. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩ (نأى).

فِي قُرْبِهِ، وَقَرَّبَ فِي نَأْيِهِ[١]، فَهُوَ فِي نَأْيِهِ[٢] قَرِيبٌ، وَفِي قُرْبِهِ بَعِيدٌ، كَيَّفَ الْكَيْفَ، فَلَا يُقَالُ[٣]: كَيْفَ؟ وَأَيَّنَ الْأَيْنَ، فَلَا يُقَالُ[٤]: أَيْنَ؟ إِذْ هُوَ مُنْقَطِعُ[٥] الْكَيْفُوفِيَّةِ وَالْأَيْنُونِيَّةِ[٦]».[٧]

٣٥٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا[٨] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَخْطُبُ عَلىٰ مِنْبَرِ الْكُوفَةِ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ - يُقَالُ لَهُ: ذِعْلِبٌ - ذُو لِسَانٍ[٩] بَلِيغٍ فِي الْخُطَبِ، شُجَاعُ الْقَلْبِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ[١٠]: وَيْلَكَ يَا ذِعْلِبُ، مَا كُنْتُ أَعْبُدُ رَبّاً لَمْ أَرَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: وَيْلَكَ يَا ذِعْلِبُ، لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ الْأَبْصَارِ[١١]، وَلٰكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، وَيْلَكَ يَا ذِعْلِبُ، إِنَّ رَبِّي لَطِيفُ اللَّطَافَةِ لَا يُوصَفُ بِاللُّطْفِ، عَظِيمُ الْعَظَمَةِ لَا يُوصَفُ بِالْعِظَمِ[١٢]، كَبِيرُ الْكِبْرِيَاءِ لَا يُوصَفُ بِالْكِبَرِ، جَلِيلُ الْجَلَالَةِ لَا يُوصَفُ بِالْغِلَظِ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، لَا يُقَالُ[١٣]: شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَبَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ،

---

١ . في شرح صدر المتألّهين: «بُعده». ٢ . في التوحيد: «بُعده».

٣ . في التوحيد: + «له». ٤ . في التوحيد: + «له».

٥ . في التوحيد: «مبدع». و «منقطع» إمّا اسم فاعل، أي الكيفوفيّة والأينونيّة منقطعة عنه. أو اسم مفعول، أي هو منقطع فيه وعنده الكيفوفيّة والأينونيّة. أو اسم مكان، أي مرتبته مرتبة انقطع فيها الكيفوفيّة والأينونيّة. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٣.

٦ . في شرح صدر المتألّهين: «الكيفوفة والأينونة». وفيه: «مصدران على صيغة الفعلولة».

٧ . التوحيد، ص ٦٠، صدر الحديث الطويل ١٨، بسنده عن الفتح بن يزيد الجرجاني؛ كفاية الأثر، ص ١١، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله من قوله: «إنّ الخالق لا يوصف إلّا بما وصف به»، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٨٢، عن الهادي عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٥٥، ذيل ح ٢١٢٣٠.

٨ . في «ب، بر» وحاشية «بف»: «بينما». و «بينا» ظرف زمان أصله «بين» بمعنى الوسط، أُشبعت الفتحة فصارت ألفاً، وربّما زيدت عليه ما، والمعنى واحد، تقول: بينا نحن نرقبه أتانا، أي أتانا بين أوقات رِقبَتِنا إيّاه. وما بعده مرفوع على الابتداء والخبر، وعند الأصمعي مجرور. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٤ (بين).

٩ . في التوحيد: «ذرب اللسان». ١٠ . في «ب، ج، بف» والوافي والتوحيد: «فقال».

١١ . في شرح المازندراني: «الإبصار» بكسر الهمزة أو فتحها. والإضافة على الأوّل بيانيّة، وعلى الثاني لاميّة.

١٢ . في شرح صدر المتألّهين: «بالعظمة». ١٣ . في التوحيد: «فلا يقال».

لَا يُقَالُ[١]: لَهُ بَعْدٌ، شَاءَ[٢] الْأَشْيَاءَ لَا بِهِمَّةٍ[٣]، دَرَّاكٌ لَا بِخَدِيعَةٍ[٤]، فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، غَيْرُ
مُتَمَازِجٍ بِهَا، وَلَا بَائِنٍ[٥] مِنْهَا، ظَاهِرٌ لَا بِتَأْوِيلِ الْمُبَاشَرَةِ، مُتَجَلٍّ لَا بِاسْتِهْلَالِ[٦] رُؤْيَةٍ، نَاءٍ[٧]
لَا بِمَسَافَةٍ، قَرِيبٌ لَا بِمُدَانَاةٍ، لَطِيفٌ لَا بِتَجَسُّمٍ، مَوْجُودٌ لَا بَعْدَ عَدَمٍ، فَاعِلٌ لَا بِاضْطِرَارٍ، ١٣٩/١
مُقَدِّرٌ لَا بِحَرَكَةٍ، مُرِيدٌ لَا بِهَمَامَةٍ[٨]، سَمِيعٌ لَا بِآلَةٍ، بَصِيرٌ لَا بِأَدَاةٍ، لَا تَحْوِيهِ الْأَمَاكِنُ، وَلَا
تَضَمَّنُهُ[٩] الْأَوْقَاتُ، وَلَا تَحُدُّهُ الصِّفَاتُ، وَلَا تَأْخُذُهُ السِّنَاتُ، سَبَقَ الْأَوْقَاتَ كَوْنُهُ، وَالْعَدَمَ
وُجُودُهُ، وَالِابْتِدَاءَ أَزَلُهُ، بِتَشْعِيرِهِ الْمَشَاعِرَ عُرِفَ أَنْ لَا مَشْعَرَ لَهُ، وَبِتَجْهِيرِهِ[١٠] الْجَوَاهِرَ عُرِفَ
أَنْ لَا جَوْهَرَ لَهُ، وَبِمُضَادَّتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عُرِفَ أَنْ لَا ضِدَّ لَهُ، وَبِمُقَارَنَتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عُرِفَ

---

١. في التوحيد: «فلايقال».

٢. في التوحيد: «شيء بعد شائي» بدل «له بعد، شاء». و«شاء» إمّا فعل ماض، أو اسم فاعل مع التنوين، والأشياء منصوب على المفعوليّة. الثاني هو مختار الداماد، والمرجّح عند الفيض، والمحتمل عند غيرهما. أُنظر: التعليقة للداماد، ص ٣٣٥؛ الوافي، ج ١، ص ٤٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢١٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٩٤.

٣. «الهمّة»: أوّل العزم، وقد تطلق على العزم القويّ فيقال: له همّة عالية. والمراد بها هاهنا: الهمّة الفكريّة البشريّة، وهي الزائدة على الذات. أُنظر: المصباح المنير، ص ٩٤١ (همم)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢١٧؛ الوافي، ج ١، ص ٤٣٥.

٤. «الخديعة»: الحيلة والمكر والختل. اسم من خدعه، أي ختله. وأراد به المكروه من حيث لايعلم. واحتمل المازندراني كونها أيضاً اسماً من خدع الضبّ في جحره، أي دخل. والمعنى: يدرك الأشياء لا بصور داخلة فيه، أو من غير استعمال الحيلة وإجالة الرأي؛ لأنّ ذلك من خواصّ خلقه. أُنظر شروح الكافي والصحاح، ج ٣، ص ١٢٠١ (خدع).

٥. يجوز فيه الرفع والجرّ.

٦. «الاستهلال»: مصدر أُهِلّ الهلال واستُهِلّ: إذا أُبْصِر؛ يعني: أنّه تعالى متبيّن منكشف لخلقه لا بالتبيّن والانكشاف الحاصلين من جهة رؤيته. أُنظر: المغرب، ص ٥٠٥ (هلل).

٧. في التوحيد: «بائن».

٨. أي مريد للأشياء لا بهمامة النفس. وهَمَامَة النفس هي الشوق والقصد الزائد، أو هي اهتمامها بالأُمور وترديد عزمها عليها مع الهمّ والغمّ بسبب فوتها؛ مأخوذة من الهمهمة، وهي ترديد الصوت الخفيّ. أُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٤٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٢٠.

٩. في «ض، ف، بس، بف» وحاشية «ج، بح» وحاشية ميرزا رفيعا: «لاتضمّه». والظاهر كونه من التفعّل بحذف إحدى التاءين. وفي التوحيد: «لاتصحبه».

١٠. في «ج» والتعليقة للداماد: «بتجهيزه».

أَنْ لَا قَرِينَ لَهُ، ضَادَّ النُّورَ بِالظُّلْمَةِ، وَالْيُبْسَ[١] بِالْبَلَلِ، وَالْخَشِنَ بِاللَّيِّنِ، وَالصَّرْدَ[٢] بِالْحَرُورِ، مُؤَلِّفٌ[٣] بَيْنَ مُتَعَادِيَاتِهَا، وَمُفَرِّقٌ بَيْنَ مُتَدَانِيَاتِهَا، دَالَّةً[٤] بِتَفْرِيقِهَا[٥] عَلىٰ مُفَرِّقِهَا، وَبِتَأْلِيفِهَا[٦] عَلىٰ مُؤَلِّفِهَا، وَذٰلِكَ قَوْلُهُ[٧] تَعَالىٰ: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٨] فَفَرَّقَ[٩] بَيْنَ قَبْلٍ وَبَعْدٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَا قَبْلَ لَهُ وَلَا بَعْدَ لَهُ[١٠]، شَاهِدَةً[١١] بِغَرَائِزِهَا[١٢] أَنْ لَا غَرِيزَةَ لِمُغْرِزِهَا[١٣]، مُخْبِرَةً بِتَوْقِيتِهَا أَنْ لَا وَقْتَ لِمُوَقِّتِهَا، حَجَبَ بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَا حِجَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ[١٤]، كَانَ رَبّاً إِذْ لَا مَرْبُوبَ، وَإِلٰهاً إِذْ لَا مَأْلُوهَ، وَعَالِماً إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَسَمِيعاً إِذْ لَا مَسْمُوعَ».[١٥]

٣٥٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ شَبَابٍ الصَّيْرَفِيِّ ـ وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ

---

١ . في التوحيد: «الجَسْو» بمعنى اليابس. وفي شرح المازندراني: «اليُبس ـ بالضمّ وبالفتح ـ: اليابس، والثاني هنا أنسب؛ بقرينة مقابلته مع البلل».

٢ . «الصرد»: البرد. فارسي معرّب، أي معرّب «سرد». أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٦ (صرد).

٣ . في «ض، ف، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: «مؤلّفاً» و«مفرّقاً». وفي التعليقة للداماد، ص ٣٣٦: «مفرّقاً ومؤلّفاً على صيغة المفعول، وبالنصب على الحاليّة عن الأشياء، كما كذلك: دالّة وشاهدة ومخبرة».

٤ . في شرح المازندراني: «دالّة، حال من المتدانيات المتفرّقة والمتعاديات المتألّفة».

٥ . كذا في النسخ. والأنسب: «بتفرّقها».

٦ . كذا في النسخ. والأنسب: «بتألّفها».

٧ . في «ف، بر، بف»: «قول الله».

٨ . الذاريات (٥١): ٤٩.

٩ . في التوحيد: + «بها».

١٠ . في «ج، ض، بس، بف» والتوحيد والوافي: - «له».

١١ . في «ض»: «وشاهدة». وفي شرح المازندراني: «شاهدة، عطف على «دالّة» بحذف العاطف، فهي أيضاً حال عمّا ذكر».

١٢ . في التوحيد: + «على».

١٣ . هكذا في «ج، ض، ف، و، بح، بس، بر، بف». وفي «ب» والمطبوع وشرح المازندراني: «لمغرّزها».

١٤ . في التوحيد: + «غير خلقه».

١٥ . التوحيد، ص ٣٠٨، ح ٢، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن، عن عبدالله بن داهر، عن الحسين بن يحيى الكوفي، عن قثم بن قتادة، عن عبدالله بن يونس، عن أبي عبدالله عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب التوحيد، باب في إبطال الرؤية، ح ٢٦٦؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٤١، المجلس ٥٥، ح ١؛ والتوحيد، ص ٣٠٤، ح ١؛ والاختصاص، ص ٢٣٥. الوافي، ج ١، ص ٤٢٣، ح ٣٥٦.

الْوَلِيدِ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَعِيسىٰ شَلَقَانُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ فَابْتَدَأَنَا، فَقَالَ: «عَجَباً لِأَقْوَامٍ[١] يَدَّعُونَ عَلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ قَطُّ، خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ النَّاسَ بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَهُ حَمْدَهُ، وَفَاطِرِهِمْ عَلىٰ مَعْرِفَةِ رُبُوبِيَّتِهِ، الدَّالِّ عَلىٰ وُجُودِهِ بِخَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلىٰ أَزَلِهِ، وَبِاشْتِبَاهِهِمْ[٢] عَلىٰ أَنْ لَا شِبْهَ لَهُ، الْمُسْتَشْهِدِ بِآيَاتِهِ عَلىٰ قُدْرَتِهِ، الْمُمْتَنِعَةِ مِنَ الصِّفَاتِ ذَاتُهُ، وَمِنَ الْأَبْصَارِ[٣] رُؤْيَتُهُ، وَمِنَ الْأَوْهَامِ الْإِحَاطَةُ بِهِ، لَا أَمَدَ لِكَوْنِهِ، وَلَا غَايَةَ لِبَقَائِهِ، لَا تَشْمُلُهُ[٤] الْمَشَاعِرُ، وَلَا تَحْجُبُهُ[٥] ١٤٠/١
الْحُجُبُ، وَالْحِجَابُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ خَلْقُهُ إِيَّاهُمْ؛ لِامْتِنَاعِهِ مِمَّا يُمْكِنُ فِي ذَوَاتِهِمْ، وَلِإِمْكَانٍ مِمَّا يَمْتَنِعُ مِنْهُ[٦]، وَلِافْتِرَاقِ الصَّانِعِ مِنَ[٧] الْمَصْنُوعِ، وَالْحَادِّ مِنَ[٨] الْمَحْدُودِ، وَالرَّبِّ مِنَ[٩] الْمَرْبُوبِ، الْوَاحِدُ بِلَا تَأْوِيلِ عَدَدٍ، وَالْخَالِقُ لَا بِمَعْنىٰ[١٠] حَرَكَةٍ، وَالْبَصِيرُ لَا بِأَدَاةٍ، وَالسَّمِيعُ لَا بِتَفْرِيقِ آلَةٍ، وَالشَّاهِدُ لَا بِمُمَاسَّةٍ، وَالْبَاطِنُ لَا بِاجْتِنَانٍ[١١]، وَالظَّاهِرُ الْبَائِنُ لَا بِتَرَاخِي مَسَافَةٍ، أَزَلُهُ نُهْيَةٌ[١٢] لِمَجَاوِلِ[١٣] الْأَفْكَارِ، وَدَوَامُهُ رَدْعٌ

---

١. في «بر»: «للقوم».

٢. في التوحيد: «بأشباههم».

٣. احتمل الداماد كونه على صيغة المصدر، أي الإبصار. أنظر: التعليقة للداماد، ص ٣٣٩.

٤. في «ض، بف»: «لاتشتمله». ٥. في «ج»: «لايحجبه».

٦. في التوحيد: «ولإمكان ذواتهم ممّا يمتنع منه ذاته». واستصوبه العلّامة الفيض في الوافي وقال: «وكأنّ اللفظتين سقطتا من قلم النسّاخ». ٧. في التوحيد: «و» بدل «من».

٨. في «ب، ج، بر، بس، بف» وحاشية «بح» وشرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد: «و» بدل «من».

٩. في «ب، ج، بر، بس، بف» وحاشية «ض، بح» وشرح صدر المتألّهين و الوافي والتوحيد: «و» بدل «من».

١٠. في حاشية «ض»: «بلا معنى».

١١. الاجتنان: الاستتار. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٥ (جنن).

١٢. في «بح» وحاشية «ج، ض، ف، بف»: «نهي». و«النُّهية»: اسم من نهاه، ضدّ أمره. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٦ (نهى).

١٣. في «ب، بح، بف» وشرح صدر المتألّهين: «لمحاول»، أي لتحوّلات الأفكار. و«المجاول»: جمع مَجْوَل، ←

لِطَامِحَاتِ[1] الْعُقُولِ، قَدْ حَسَرَ[2] كُنْهُهُ نَوَافِذَ الْأَبْصَارِ، وَقَمَعَ[3] وُجُودُهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ، فَمَنْ وَصَفَ اللهَ، فَقَدْ حَدَّهُ؛ وَمَنْ حَدَّهُ، فَقَدْ عَدَّهُ؛ وَمَنْ عَدَّهُ، فَقَدْ أَبْطَلَ أَزَلَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ غَيَّاهُ؛ وَمَنْ قَالَ: عَلىٰ مَ[4]؟ فَقَدْ أَخْلىٰ مِنْهُ؛ وَمَنْ قَالَ: فِيمَ؟ فَقَدْ ضَمَّنَهُ».[5]

٣٥٥ / ٦ . وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ[6]، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ مَوْلىٰ بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلىٰ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ بِخَطِّهِ: «الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَهُ[7] حَمْدَهُ». وَ ذَكَرَ مِثْلَ مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ إِلىٰ قَوْلِهِ: «وَقَمَعَ وُجُودُهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ». ثُمَّ زَادَ فِيهِ:

«أَوَّلُ الدِّيَانَةِ[8] بِهِ[9] مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ

← وهو مكان الجولان وزمانه.

١ . «الطامحات»: جمع الطامح، وهو كلّ مرتفع. الصحاح، ج ١، ص ٣٨٨ (طمح).

٢ . «حسر»: أعيا وكَلَّ وأعجز. يتعدّى ولا يتعدّى. يقال: حسر البعيرُ وحسرتُه أنا. والمراد هاهنا الثاني. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩ (حسر).

٣ . في التوحيد: «وامتنع». و«قمعه»: قلعه، قهره، ذلّله، دفعه، كسره. اُنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٩٤ (قمع).

٤ . في الوافي: «على ما».

٥ . التوحيد، ص ٥٦، ح ١٤، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، إلى قوله: «جوائل الأوهام». مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٢١١، الخطبة ١٥٢، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٤٣٦، ح ٣٥٧؛ البحار، ج ٥٧، ص ١٦٦، ح ١٠٥، وص ٢٨٧، وفيهما قطعة منه.

٦ . الظاهر أنّ محمّد بن الحسين، هو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، يروي عنه الكليني بواسطة، والواسطة في الأغلب هو محمّد بن يحيى. لكن لا يوجد في الباب ما يبرّر وقوع التعليق في السند، فعليه يكون الخبر مرسلاً. فتأمّل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٩٨ـ٤٣٦.

٧ . في «بس»: «عبده».

٨ . «الدِيانة»: الإطاعة والانقياد. يقال: دان بكذا ديانة، وتديّن به، أي أطاعه وانقاد له. والمعنى: أوّل التديّن بدين الله معرفته. اُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١٨ (دين)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٠٢. وقال ميرزا رفيعا في حاشيته، ص ٤٥٨: «في بعض النسخ: الدياثة، بدل: الديانة، أي المذلّة والعبوديّة، يقال: ديّثه، أي ذلّله».

٩ . في شرح صدر المتألّهين والتوحيد: - «به».

عَنْهُ؛ بِشَهَادَةِ[١] كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ الْمَوْصُوفِ، وَشَهَادَةِ الْمَوْصُوفِ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ، وَشَهَادَتِهِمَا جَمِيعاً بِالتَّثْنِيَةِ[٢] الْمُمْتَنِعِ مِنْهُ[٣] الْأَزَلُ، فَمَنْ وَصَفَ اللهَ، فَقَدْ حَدَّهُ؛ وَمَنْ حَدَّهُ، فَقَدْ عَدَّهُ؛ وَمَنْ عَدَّهُ، فَقَدْ أَبْطَلَ أَزَلَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: كَيْفَ؟ فَقَدِ اسْتَوْصَفَهُ؛[٤] وَمَنْ قَالَ:
١٤١/١ فِيمَ؟ فَقَدْ ضَمَّنَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: عَلىٰ مَ[٥]؟ فَقَدْ جَهِلَهُ[٦]؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ أَخْلىٰ مِنْهُ؛ وَمَنْ قَالَ: مَا هُوَ؟ فَقَدْ نَعَتَهُ؛ وَمَنْ قَالَ إِلىٰ مَ[٧]؟ فَقَدْ غَايَاهُ[٨]، عَالِمٌ إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَخَالِقٌ إِذْ لَا مَخْلُوقَ، وَرَبٌّ إِذْ لَا مَرْبُوبَ[٩]، وَكَذٰلِكَ يُوصَفُ رَبُّنَا، وَ[١٠] فَوْقَ[١١] مَا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ»[١٢].

٣٥٦ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ وَغَيْرِهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، قَالَ:

---

١ . في «ب، بس، بف» والوافي والتوحيد: «لشهادة».

٢ . في التوحيد: «على أنفسهما بالبَيْنة» بدل «بالتثنية». والبَيْنة مصدرٌ بمعنى البينونة.

٣ . في حاشية «بح، بج» والتوحيد: «منها». وهو الأنسب.

٤ . «استوصفه»: طلب وصفه. يقال: استوصفه الشيءَ: سأله أن يصفه له. والمراد: جعل له وصفاً زائداً على ذاته. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٥٦ (وصف)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٣٥٨.

٥ . في الوافي وحاشية ميرزا رفيعا: «على ما».

٦ . في حاشية «ج، ض، ف»: «حمّله». وفي حاشية «بح» ومرآة العقول وحاشية ميرزا رفيعا والتوحيد: «حمله»، أي جعله محمولاً ينتهي إلى ما يحمله.

٧ . في الوافي وحاشية ميرزا رفيعا: «إلى ما».

٨ . في «بر» وشرح صدر المتألّهين: «فقد غيّاه». وفي التوحيد: «فقد وقّته».

٩ . في التوحيد: + «وإله إذ لا مألوه».

١٠ . في حاشية «ف»: «وهو».

١١ . في شرح المازندراني: «فوق، إمّا عطف على «يوصف» بتقدير «يوصف»، أو حال عن «ربّنا». وفيه إيماء إلى أنّ ما وصفه الواصفون ليس ربّاً والربّ فوقه».

١٢ . التوحيد، ص ٥٦، ح ١٤، بسند آخر، عن الرضا عليه السلام. وراجع: عيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١ ● الوافي، ج ١، ص ٤٣٨، ح ٣٥٨.

خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَوْماً[١] خُطْبَةً بَعْدَ الْعَصْرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْ حُسْنِ صِفَتِهِ وَمَا ذَكَرَهُ[٢] مِنْ تَعْظِيمِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَقُلْتُ لِلْحَارِثِ: أَ وَمَا حَفِظْتَهَا؟ قَالَ: قَدْ كَتَبْتُهَا، فَأَمْلَاهَا عَلَيْنَا مِنْ كِتَابِهِ:

«الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ؛ لِأَنَّهُ[٣] كُلَّ يَوْمٍ[٤] فِي شَأْنٍ مِنْ إِحْدَاثِ بَدِيعٍ[٥] لَمْ يَكُنِ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ[٦]؛ فَيَكُونَ فِي الْعِزِّ مُشَارَكاً، وَلَمْ يُولَدْ[٧]؛ فَيَكُونَ مَوْرُوثاً هَالِكاً، وَلَمْ تَقَعْ[٨] عَلَيْهِ الْأَوْهَامُ؛ فَتُقَدِّرَهُ شَبَحاً مَاثِلاً[٩]، وَلَمْ تُدْرِكْهُ[١٠] الْأَبْصَارُ؛ فَيَكُونَ بَعْدَ انْتِقَالِهَا[١١] حَائِلاً[١٢]، الَّذِي لَيْسَتْ[١٣] فِي أَوَّلِيَّتِهِ نِهَايَةٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ[١٤] حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ[١٥]، الَّذِي لَمْ يَسْبِقْهُ وَقْتٌ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ[١٦] زَمَانٌ، وَلَا يَتَعَاوَرُهُ[١٧] زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ،

---

١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: - «يوماً».

٢. في «بس، بف» والتوحيد: «ما ذكر».

٣. في الوافي: «لأنّ».

٤. في البحار: + «هو».

٥. «البديع»: فعيل بمعنى المفعول، أي المبتدَع والمخترَع، وهو ما يُحدث على غير مثال سبق. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٢ (بدع).

٦. في التوحيد ونهج البلاغة: «لم يولد».

٧. في التوحيد ونهج البلاغه: «ولم يلد».

٨. في شرح صدر المتألّهين وحاشية ميرزا رفيعا والتوحيد: «ولم يقع».

٩. «الماثل»: القائم، أو المماثل والمشابه. يقال: مَثَل، أي قام منتصباً، ومَثَل فلانٌ فلاناً، أي صار مثله. اُنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٤ (مثل).

١٠. في «بر»: «لم يدركْه».

١١. في شرح صدر المتألّهين: «وفي نسخة: بعد انتفائها».

١٢. في حاشية ميرزا رفيعا: «خائلاً» أي ذا خيال وصورة متمثّلة في المدرك. و«الحائل»: المتغيّر. يقال: حال الشيء، إذا تغيّر وانقلب حاله، أي لا تدركه الأبصار وإلّا لكان بعد انتقالها عنه متغيّراً. قال الداماد في التعليقة، ص ٣٤٨: «هذا إذا كان «بعد» بالنصب ظرفاً، وأمّا إذا كان بالضمّ، فالحائل بمعنى الحاجز». وهو - أي الضمّ - محتمل عند المازندراني. وانظر: النهاية، ج ١، ص ٤٦٣ (حول).

١٣. في حاشية «بح»: «ليس». وفي التوحيد والبحار: + «له».

١٤. في التوحيد: «ولا في آخريّته».

١٥. في شرح صدر المتألّهين: «وغاية» بدل «ولا غاية».

١٦. في «ج»: «ولا يتقدّمه».

١٧. في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والتوحيد: «ولم يتعاوره». وقوله: ←

وَلَا يُوصَفُ[١] بِأَيْنٍ[٢] وَلَا بِمَ وَلَا مَكَانٍ[٣]، الَّذِي بَطَنَ مِنْ[٤] خَفِيَّاتِ الْأُمُورِ[٥]، وَظَهَرَ[٦] فِي الْعُقُولِ[٧] بِمَا يُرىٰ فِي خَلْقِهِ مِنْ عَلَامَاتِ التَّدْبِيرِ، الَّذِي سُئِلَتِ الْأَنْبِيَاءُ عَنْهُ فَلَمْ تَصِفْهُ بِحَدٍّ وَلَا بِبَعْضٍ[٨]، بَلْ وَصَفَتْهُ بِفِعَالِهِ[٩]، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ بِآيَاتِهِ، لَا تَسْتَطِيعُ[١٠] عُقُولُ الْمُتَفَكِّرِينَ جَحْدَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فِطْرَتَهُ[١١] وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَهُوَ الصَّانِعُ لَهُنَّ، فَلَا مَدْفَعَ لِقُدْرَتِهِ، الَّذِي نَأىٰ[١٢] مِنَ الْخَلْقِ[١٣]، فَلَا شَيْءَ كَمِثْلِهِ، الَّذِي خَلَقَ خَلْقَهُ[١٤] لِعِبَادَتِهِ، وَأَقْدَرَهُمْ[١٥] عَلىٰ طَاعَتِهِ بِمَا جَعَلَ فِيهِمْ، وَقَطَعَ عُذْرَهُمْ بِالْحُجَجِ، فَعَنْ بَيِّنَةٍ هَلَكَ مَنْ هَلَكَ، وَبِمَنِّهِ[١٦] نَجَا مَنْ نَجَا، وَلِلّٰهِ الْفَضْلُ مُبْدِئاً وَمُعِيداً.

ثُمَّ إِنَّ اللهَ ـ وَلَهُ الْحَمْدُ ـ افْتَتَحَ الْحَمْدَ[١٧] لِنَفْسِهِ، وَخَتَمَ أَمْرَ الدُّنْيَا ....←

← «لا يتعاوره»، أي لا يتناوبه ولا يتداوله. يقال: تعاور القومُ فلاناً، إذا تعاونوا عليه بالضرب واحداً بعد واحد. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٢٠ (عور).

١. في «ج» وحاشية «ف، بح» والوافي والتوحيد: «ولم يوصف».

٢. يجوز قراءة الكلمة بفتح النون أيضاً.

٣. في التوحيد: «ولا بمكان» بدل «ولا بم ولا مكان».

٤. في حاشية «ف»: «في».

٥. «بطن من خفيّات الأمور» أي أدرك الباطن منها، أو المراد أنّه باطن خفيّ داخل في جملتها. أنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٦٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٠٦.

٦. في «بف» والوافي: «فظهر».

٧. في «ج، بر، بس، بف» وحاشية «ض» والوافي: «المعقول».

٨. في التوحيد: «ولا بنقص».

٩. في التوحيد: «بأفعاله».

١٠. في «ف»: «لا يستطيع». وفي التوحيد: «ولا تستطيع». وفي شرح صدر المتألّهين: «الجملة في موضع الحال عن ضمير «عليه»؛ لأنّه بمنزلة المفعول لـ «دلّت». ويحتمل الاستيناف بأنّها قاعدة كلّيّة».

١١. «الفِطْرَة»: الخلقة. يقال: فطره يفطره فطراً، أي خلقه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٨١: (فطر).

١٢. في «بر» والتوحيد: «بان».

١٣. في «ب»: «الخلائق».

١٤. في شرح صدر المتألّهين والتوحيد: «الخلق».

١٥. في حاشية «ف»: «وقدرهم».

١٦. في «ض» وحاشية شرح صدر المتألّهين: «وعنه». وفي التوحيد: «وعن بيّنة» بدل «وبمنّه».

١٧. في التوحيد: «افتتح الكتاب بالحمد».

وَمَحَلَّ[١] الْآخِرَةِ بِالْحَمْدِ لِنَفْسِهِ، فَقَالَ: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ﴾[٢].

١٤٢/١ الْـحَمْدُ لِـلَّهِ اللَّابِسِ الْكِـبْرِيَاءِ بِـلَا تَـجْسِيدٍ[٣]، وَالْـمُرْتَدِي[٤] بِـالْجَلَالِ بِـلَا تَـمْثِيلٍ[٥]، وَالْـمُسْتَوِي عَلَى الْـعَرْشِ بِـغَيْرِ زَوَالٍ[٦]، وَالْـمُتَعَالِي[٧] عَـلَى[٨] الْـخَلْقِ[٩] بِـلَا تَـبَاعُدٍ مِـنْهُمْ وَلَا مُلَامَسَةٍ[١٠] مِنْهُ لَهُمْ[١١]، لَيْسَ[١٢] لَهُ حَدٌّ يُنْتَهىٰ إِلىٰ حَدِّهِ، وَ لَا لَهُ مِثْلٌ؛ فَيُعْرَفَ بِمِثْلِهِ، ذَلَّ مَنْ تَجَبَّرَ غَيْرَهُ، وَصَغُرَ مَـنْ تَكَـبَّرَ دُونَـهُ، وَتَـوَاضَـعَتِ الْأَشْـيَاءُ لِـعَظَمَتِهِ، وَانْـقَادَتْ لِسُـلْطَانِهِ وَعِـزَّتِهِ، وَكَـلَّتْ عَـنْ إِدْرَاكِـهِ طُـرُوفُ[١٣] الْـعُيُونِ، وَقَـصُرَتْ دُونَ بُـلُوغِ صِـفَتِهِ أَوْهَامُ الْخَلَائِقِ، الْأَوَّلِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا قَبْلَ لَهُ، وَالْآخِرِ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا بَـعْدَ لَـهُ[١٤]،

---

١ . في التوحيد: «ومجيء». وفي ضبط كلمة «محلّ» ثلاث وجوه أُخر: «مَحْل» وهو المكر، والكيد، والغبار، والشدّة، والجدب، وانقطاع المطر، ويُبْس الأرض من الكلإ وغيره. و«مَجَل» و«مَجْل» وهو أن يجتمع بين الجلد واللحم ماء من كثرة العمل وشدّته. قال الداماد في التعليقة، ص ٣٤٩: «وكأنّ الضبط بالجيم هو الأصحّ الأضبط». وهو مختار المازندراني. وغير ما في المتن تكلّف وتعسّف وتصحيف عند الفيض في الوافي.

٢ . الزمر (٣٩): ٧٥.

٣ . في «ض، بر، بس» وحاشية «ج، ف، بح» والتوحيد: «بلا تجسّد».

٤ . «المرتدي»: هو الذي لبس الرداء. يقال: تردّى وارتدى، أي لبس الرداءَ. أُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

٥ . في «بس» وحاشية «ف، بح» والتوحيد: «بلا تمثّل».

٦ . في الوافي ومرآة العقول والتوحيد: «بلا زوال».

٧ . في «بر»: «والمتعال».

٨ . في حاشية «ف» ومرآة العقول والتوحيد: «عن».

٩ . في «ب»: «الخلائق».

١٠ . في شرح صدر المتألّهين: + «بهم».

١١ . في حاشية «ج»: «بهم». وفي شرح صدر المتألّهين: – «لهم». وفي التوحيد: «القريب منهم بلا ملامسة منه لهم» بدل «ولا ملامسة منه لهم».

١٢ . في «ب، بر، بف»: «فليس».

١٣ . في حاشية «ف»: «طروق». وفي التعليقة للداماد، ص ٣٥٠: «وفي بعض نسخ الكتاب: طروق العيون، بالقاف بمعنى الطرق، وهو دقّ الباب». و«طروف»: إمّا جمع طَرْف، بمعنى تحريك الجفن بالنظر، أو بمعنى العين فجمعه لأمن الالتباس بالمصدر. وإمّا جمع طارف بمعنى طامح، أي مرتفع. أو جمع طِرْف، وهو الكريم من الخيل، وهنا الكريم مطلقاً. أو هو مصدر بمعنى النظر. أُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٥٩؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٧٦؛ الوافي، ج ١، ص ٤٤١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٠٩؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٣ (طرف).

١٤ . في التوحيد: «الأوّل قبل كلّ شيء، والآخر بعد كلّ شيء، ولا يعدله شيء».

الظَّاهِرِ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ بِالْقَهْرِ لَهُ، وَالْمُشَاهِدِ لِجَمِيعِ الْأَمَاكِنِ بِلَا انْتِقَالٍ إِلَيْهَا، لَا تَلْمِسُهُ لَامِسَةٌ[١]، وَلَا تَحُسُّهُ حَاسَّةٌ ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلٰهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾[٢] أَتْقَنَ مَا أَرَادَ مِنْ خَلْقِهِ مِنَ الْأَشْبَاحِ[٣] كُلِّهَا، لَا بِمِثَالٍ[٤] سَبَقَ[٥] إِلَيْهِ، وَلَا لُغُوبٍ[٦] دَخَلَ عَلَيْهِ فِي خَلْقِ[٧] مَا خَلَقَ لَدَيْهِ، ابْتَدَأَ مَا أَرَادَ ابْتِدَاءَهُ، وَأَنْشَأَ مَا أَرَادَ إِنْشَاءَهُ عَلىٰ مَا أَرَادَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ: الْجِنِّ وَالْإِنْسِ[٨]؛ لِيَعْرِفُوا[٩] بِذٰلِكَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَتَمَكَّنَ[١٠] فِيهِمْ طَاعَتَهُ[١١]، نَحْمَدُهُ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ[١٢] كُلِّهَا عَلىٰ جَمِيعِ نَعْمَائِهِ[١٣] كُلِّهَا[١٤]، وَنَسْتَهْدِيهِ لِمَرَاشِدِ[١٥] أُمُورِنَا، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَنَسْتَغْفِرُهُ لِلذُّنُوبِ الَّتِي سَبَقَتْ[١٦] مِنَّا، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ،

---

١. في «بس»: «ماسّة». وفي التعليقة للداماد، ص ٣٥٠: «وفي نسخة: لا تلمّه لامّة، من اللِمّة ... والعين اللامّة التي تصيب بسوء، أو من اللمم: الشيء القليل الّذي يقرب من الإنسان ويعتريه».

٢. الزخرف (٤٣): ٨٤.

٣. في التوحيد: «أتقن ما أراد خلقه من الأشياء».

٤. في التوحيد: «بلا مثال».

٥. «سَبَق» معلوم، وضمير الفاعل يرجع إلى الله سبحانه، وضمير المجرور إلى المثال، إن اُريد بالمثال الصور العلميّة. أو مجهول والضميران بالعكس، إن اُريد بالمثال مثال الموجودات. أو معلوم والضميران بحالهما. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٧٧؛ مرآة العقول ج ٢، ص ١٠٩.

٦. في التعليقة للداماد، ص ٣٥٠: «في نسخة: ولا بفوت. وبه يتعلّق لديه، لا بما خلق، أي ولا يفوت شيء لديه يكون قد فاته أوّلاً في ابتدائه خلق ما خلق، ثمّ دخل عليه أخيراً». و«اللغوب»: التعب والإعياء والعجز: اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٠ (لغب).

٧. في «ب»: «خلقه».

٨. في البحار: - «الجنّ والإنس».

٩. في «ف»: «لتعرفوا». وفي التوحيد: «لتعرف».

١٠. في المرآة: «يمكّن». والفعل مضارع منصوب، وهو: إمّا من التمكّن بحذف إحدى التاءين، أو من التمكين. و«طاعته» على الأوّل فاعل، وعلى الثاني مفعول، والفاعل هو الله تعالى. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٧٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١١٠.

١١. في التوحيد: «طواعِيَته» أي طاعته.

١٢. في شرح المازندراني: «المحامد: جمع المَحْمَدَة، وهي مايحمد به من صفات الكمال ونعوت الجلال».

١٣. في حاشية «ج، بح»: «نعمه».

١٤. في «بح»: - «كلّها».

١٥. «المراشد»: مقاصد الطرق. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٤ (رشد).

١٦. في التوحيد: «سلفت».

وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، بَعَثَهُ بِالْحَقِّ نَبِيّاً[١] دَالًّا عَلَيْهِ، وَهَادِياً إِلَيْهِ، فَهَدىٰ[٢] بِهِ مِنَ[٣] الضَّلَالَةِ، وَاسْتَنْقَذَنَا بِهِ مِنَ الْجَهَالَةِ؛ ﴿مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[٤] وَنَالَ ثَوَاباً جَزِيلاً[٥]؛ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُبِيناً، وَاسْتَحَقَّ عَذَاباً أَلِيماً، فَأَنْجِعُوا[٦] بِمَا يَحِقُّ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِخْلَاصِ النَّصِيحَةِ وَحُسْنِ الْمُؤَازَرَةِ[٧]، وَأَعِينُوا عَلىٰ[٨] أَنْفُسِكُمْ بِلُزُومِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَهَجْرِ الْأُمُورِ الْمَكْرُوهَةِ، وَتَعَاطَوُا[٩] الْحَقَّ بَيْنَكُمْ، وَتَعَاوَنُوا بِهِ دُونِي[١٠]، وَخُذُوا عَلىٰ يَدِ الظَّالِمِ السَّفِيهِ، وَمُرُوا[١١] بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَاعْرِفُوا لِذَوِي الْفَضْلِ فَضْلَهُمْ، عَصَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ بِالْهُدىٰ، وَثَبَّتَنَا[١٢] وَإِيَّاكُمْ عَلَى التَّقْوىٰ، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ لِي وَلَكُمْ»[١٣].

---

١. في «بس» والتوحيد: - «نبيّاً». وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٣٦٨: «نصب قوله: «نبيّاً» إمّا بالمفعوليّة، أو الحاليّة، أو للتعليل، أي ليكون نبيّاً، أي مخبراً، فعيل من نبأ بمعنى أخبر».

٢. في التوحيد: «فهدانا».

٣. في «ب» والوافي: «عن».

٤. الأحزاب (٣٣): ٧١.

٥. في «ب، ج، بر، بف» وحاشية «ض» والتوحيد: «كريماً». وفي «بح»: + «كريماً».

٦. في التعليقة للداماد وشرح المازندراني والوافي: «فابخعوا» أي فبالغوا في أداء ما يجب عليكم. وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٣٥٩: «نجع فيه الخطاب والوعظ والدواء: دخل وأثّر، وهؤلاء قوم ناجعة ومنتجعون وقد نجعوا في معنى انتجعوا. فعلى هذا يكون أنجعوا هاهنا في معنى انتَجِعوا». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ١١٠: «فأنجعوا ... من قولهم: أنجع، أي أفلح». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٨٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٥ (نجع).

٧. «الموازرة»: المعاونة، وحمل ثقل الآخر؛ من الوزر بمعنى الثقل. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٥ (وزر).

٨. في التوحيد: - «على».

٩. في حاشية ميرزا رفيعا: «وتناولوا».

١٠. في التوحيد: «عليه» بدل «به دوني».

١١. في «ف، بف» وشرح صدر المتألّهين: «وأمروا». وفي «بس»: - «و».

١٢. في حاشية «ج»: + «الله».

١٣. التوحيد، ص ٣١، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن أحمد بن النضر وغيره، عن عمرو بن ثابت، عن رجل سمّاه، عن أبي إسحاق السبيعي. راجع: نهج البلاغة، ص ٢٦٠، الخطبة ١٨٢ ـ الوافي، ج ١، ص ٤٣٩، ح ٣٥٩؛ البحار، ج ٥٤، ص ١٦٧، ح ١٧، إلى قوله: «ربوبيّته».

٢٣ ـ بَابُ النَّوَادِرِ ١٤٣/١

٣٥٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّصْرِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[1] فَقَالَ: «مَا يَقُولُونَ فِيهِ؟» قُلْتُ[2]: يَقُولُونَ: يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ[3] إِلَّا وَجْهَ اللهِ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ! لَقَدْ قَالُوا قَوْلاً عَظِيماً، إِنَّمَا عَنىٰ بِذٰلِكَ وَجْهَ اللهِ الَّذِي يُؤْتىٰ مِنْهُ[4]»[5].

٣٥٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ[6]، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ قَالَ: «مَنْ أَتَى اللهَ بِمَا أُمِرَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ مُحَمَّدٍ[7] صلى الله عليه وآله[8]، فَهُوَ الْوَجْهُ الَّذِي لَا يَهْلِكُ[9]، وَكَذٰلِكَ[10] قَالَ: ﴿مَنْ

---

١ . القصص (٢٨): ٨٨.

٢ . في حاشية «بح»: «قال».

٣ . في «ض»: «كلّ شيء يهلك».

٤ . في البصائر، ح ١ و ٦: + «ونحن وجه الله الذي يؤتى منه».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن عليّ بن أبي حمزة، عن سيف بن عميرة، عن أبي بصير، عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٦٦، ح ٦، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين، عن بعض أصحابنا، عن سيف بن عميرة، عن ابن المغيرة، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٦؛ والتوحيد، ص ١٥١، ح ٧؛ وكمال الدين، ص ٢٣١، ح ٣٣. الوافي، ج ١، ص ٤١٧، ح ٣٤٣.

٦ . في «بس»: «عن أحمد بن أبي نصر».

٧ . في المحاسن: «من طاعته وطاعة محمّد».

٨ . في التوحيد: + «والأئمّة من بعده».

٩ . في شرح المازندراني: «هذا القول تفسير للوجه، وضمير «هو» يعود إلى الموصول، والمعنى أنّ كلّ شيء هالك في الدنيا والآخرة إلّا من أطاع محمّداً صلى الله عليه وآله».

١٠ . في «ب» والمحاسن: «ولذلك».

يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾[١]».[٢]

٣٥٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ النَّخَّاسِ[٣]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «نَحْنُ الْمَثَانِي[٤] الَّتِي[٥] أَعْطَاها[٦] اللهُ نَبِيَّنَا مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله، وَ نَحْنُ وَجْهُ اللهِ[٧] نَتَقَلَّبُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ[٨]، وَنَحْنُ عَيْنُ اللهِ فِي خَلْقِهِ، وَيَدُهُ الْمَبْسُوطَةُ بِالرَّحْمَةِ عَلىٰ عِبَادِهِ، عَرَفْنَا مَنْ عَرَفَنَا، وَجَهِلَنَا[٩] مَنْ جَهِلَنَا وَإِمَامَةَ

---

١ . النساء (٤): ٨٠.

٢ . المحاسن، ص ٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٨، وفي التوحيد، ص ١٤٩، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر - الوافي، ج ١، ص ٤١٨، ح ٣٤٤.

٣ . في «ب، ج، بر، بس» و شرح المازندراني: «النخّاس». والرجل مجهول لم نعرفه.

٤ . إشارة إلى قوله تعالى في سورة الحجر (١٥): ٨٧: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾. «المثاني»: جمع مَثنى أو مثناة، من التثنية بمعنى التكرار. أو جمع مثنية، من الثناء. وقال الصدوق رحمه الله في التوحيد، ص ١٥١، ذيل هذا الحديث: «معنى قوله: نحن المثاني، أي نحن الذين قرننا النبيّ صلى الله عليه وآله إلى القرآن وأوصى بالتمسّك بالقرآن وبنا، فأخبر اُمّته بأن لانفترق حتّى نرد عليه حوضه». اُنظر: المغرب، ص ٧٠ (ثني)؛ الوافي، ج ١، ص ٤١٩.

٥ . هكذا في «بر» وحاشية «ف، بح» وحاشية شرح صدر المتألّهين والوافي والتوحيد وتفسير العيّاشي وتفسير القمّي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذي».

٦ . هكذا في «ب، ج، بح، بر، بس، بر، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد وتفسير القمّي. وفي تفسير العيّاشي: «أعطى». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أعطاه».

٧ . في تفسير القمّي: + «الذي».

٨ . «أظهر»: جمع الظَهْر. يقال: فلان أقام بين أظْهُر قوم، أي أقام فيهم على سبيل الاستظهار والاستناد إليهم. والمعنى أنّ ظهراً منهم قدّامه، وظهراً منهم وراءه. فهو مكفوف من جوانبه، ثمّ شاع الاستعمال في الإقامة بين قوم مطلقاً. أو المراد: نتقلّب بينكم أيّاماً معدودة، أو نتقلّب بين ظهوركم وخلفكم لا بين قدّامكم كناية عن إعراض الخلق عنهم. النهاية، ج ٣، ص ١٦٦ (ظهر)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

٩ . في «ب»: «عَرَفْنا» و«جَهِلْنا». وهو الأقرب. وأيضاً فسّره المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ٢٩٠ بما يشعر كون الأوّل من الجملتين بصيغة المتكلّم مع الغير.

الْمُتَّقِينَ[1]».[2]

٣٦٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١٤٤/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾[3] قَالَ: «نَحْنُ ـ وَاللهِ ـ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ[4] الَّتِي لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ الْعِبَادِ عَمَلاً إِلَّا بِمَعْرِفَتِنَا».[5]

٣٦١ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ[6] بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ صَبَّاحٍ، قَالَ:

---

١ . في التوحيد: «ومن جهلنا فأمامه اليقين». و«إمامةَ المتّقين» بالنصب، عطفاً على ضمير المتكلّم في «جهلنا» ثانياً، أي جهلنا وجهل إمامة المتّقين. وفي قوله: «إمامةَ المتّقين» يحتمل وجهان آخران من الإعراب: الجرّ عطفاً على قوله عليه السلام: «بالرحمة» أي ويده المبسوطة بإمامة المتّقين؛ والرفع على الابتداء بحذف الخبر، أي لنا إمامة المتّقين. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ١١٥: «ولعلّه من تصحيف النُسّاخ، والأظهر ما في نسخ التوحيد: ومن جهلنا فأمامه اليقين، أي الموت على التهديد، أو المراد أنّه يتيقّن بعد الموت ورفع الشبهات». وانظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٧٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٩٠.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٦٥، ح ٤، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن عليّ بن حديد، عن عليّ بن أبي المغيرة، عن أبي سلام النحاس، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام؛ و فيه، ص ٦٦، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن أبي سلام، إلى قوله: «بين أظهركم»؛ التوحيد، ص ١٥٠، ح ٦، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن سنان؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٧٧، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن محبوب بن سيّار، عن محمّد بن سنان، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ بصائر الدرجات، ص ٦٦، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٣٦، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٨، ح ٣٤٥.

٣ . الأعراف (٧): ١٨٠.

٤ . في «ج» وحاشية ميرزا رفيعا: «أسماء الله الحسنى». وفي «بح، بس» وحاشية «بف»: «أسماء الله».

٥ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٤٢، ح ١١٩، عن محمّد بن أبي زيد الرازي، عمّن ذكره، عن الرضا، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله ـ الوافي، ج ١، ص ٤٩١، ح ٣٤٦.

٦ . في حاشية «ض، و»: «الحسين».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّ اللهَ خَلَقَنَا، فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا[١]؛ وَصَوَّرَنَا، فَأَحْسَنَ صُوَرَنَا؛ وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ، وَلِسَانَهُ النَّاطِقَ فِي خَلْقِهِ، وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلىٰ عِبَادِهِ بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتىٰ مِنْهُ، وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَخُزَّانَهُ[٢] فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ[٣]؛ بِنَا أَثْمَرَتِ الْأَشْجَارُ، وَأَيْنَعَتِ[٤] الثِّمَارُ، وَجَرَتِ الْأَنْهَارُ؛ وَبِنَا يَنْزِلُ[٥] غَيْثُ السَّمَاءِ، وَيَنْبُتُ[٦] عُشْبُ[٧] الْأَرْضِ؛ وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللهُ، وَلَوْ لَا نَحْنُ مَا عُبِدَ اللهُ».[٨]

٣٦٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[٩] فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ[١٠] ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَا يَأْسَفُ كَأَسَفِنَا، وَلٰكِنَّهُ[١١] خَلَقَ أَوْلِيَاءَ لِنَفْسِهِ يَأْسَفُونَ وَيَرْضَوْنَ وَهُمْ مَخْلُوقُونَ مَرْبُوبُونَ[١٢]، فَجَعَلَ رِضَاهُمْ رِضَا نَفْسِهِ، وَسَخَطَهُمْ سَخَطَ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُمُ الدُّعَاةَ إِلَيْهِ، وَالْأَدِلَّاءَ عَلَيْهِ، فَلِذٰلِكَ صَارُوا كَذٰلِكَ، وَلَيْسَ أَنَّ ذٰلِكَ يَصِلُ إِلَى اللهِ كَمَا يَصِلُ

---

١ . في «بف»: «خلقتنا». وفي مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ: خُلْقَنا، بالضمّ».

٢ . في «ف»: «وخزانته». وفي التوحيد: «وخزائنه».

٣ . في «ف»: «في السماء والأرض».

٤ . «أينعت»: نَضِجت، أي صارت نضيجة. يقال: يَنَع الثمرُ وأينع، أي نضج، أي بلغ وقت أكله. وقال صدر المتألّهين في شرحه: «أُيْنِعَت، على صيغة المجهول». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠ (ينع).

٥ . في حاشية «ض، ف، بح» والتوحيد: «نزل».

٦ . في حاشية «ض، ف، بح» وشرح المازندراني والتوحيد: «ونبت».

٧ . «العُشْب»: الكلأ الرطب، ولا يقال له: حشيش حتّى يهيج. الصحاح، ج ١، ص ١٨٢ (عشب).

٨ . التوحيد، ص ١٥١، ح ٨، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح ٥١٤؛ وبصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ٩ و ١٣ ـ الوافي، ج ١، ص ٤١٩، ح ٣٤٦.

٩ . الزخرف (٤٣): ٥٥.

١٠ . في التوحيد والمعاني: «المكوّن» بدل «الله».

١١ . في «بس»: «ولكن».

١٢ . في التوحيد والمعاني: «مدبّرون».

إِلىٰ خَلْقِهِ، لٰكِنْ هٰذَا مَعْنىٰ مَا قَالَ مِنْ ذٰلِكَ، وَقَدْ قَالَ: «مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيّاً، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَدَعَانِي إِلَيْهَا» وَقَالَ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[١] وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٢] فَكُلُّ هٰذَا وَشِبْهُهُ[٣] عَلىٰ مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهٰكَذَا الرِّضَا وَالْغَضَبُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِمَّا يُشَاكِلُ ذٰلِكَ، وَلَوْ[٤] كَانَ يَصِلُ إِلَى اللهِ ١٤٥/١ الْأَسَفُ[٥] وَالضَّجَرُ[٦] ـ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُمَا[٧] وَأَنْشَأَهُمَا[٨] ـ لَجَازَ لِقَائِلِ هٰذَا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْخَالِقَ يَبِيدُ[٩] يَوْماً مَا[١٠]؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَهُ الْغَضَبُ وَالضَّجَرُ، دَخَلَهُ التَّغَيُّرُ[١١]، وَإِذَا دَخَلَهُ التَّغَيُّرُ[١٢] لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ الْإِبَادَةُ[١٣]، ثُمَّ لَمْ يُعْرَفِ[١٤] الْمُكَوِّنُ مِنَ الْمُكَوَّنِ، وَلَا الْقَادِرُ مِنَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَلَا الْخَالِقُ مِنَ الْمَخْلُوقِ، تَعَالَى اللهُ عَنْ هٰذَا[١٥] الْقَوْلِ عُلُوّاً كَبِيراً؛ بَلْ هُوَ الْخَالِقُ لِلْأَشْيَاءِ لَا لِحَاجَةٍ، فَإِذَا كَانَ لَا لِحَاجَةٍ، اسْتَحَالَ الْحَدُّ وَالْكَيْفُ فِيهِ، فَافْهَمْ

---

١. النساء (٤): ٨٠.

٢. الفتح (٤٨): ١٠.

٣. يجوز عطفه على «هذا» أيضاً.

٤. في «ض» وحاشية «ج»: «فلو».

٥. «الأسف»: أشدّ الحزن. وأسف عليه: غضب، وآسفه: أغضبه. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٠ (أسف).

٦. «الضجر»: القلق والاضطراب من الغمّ، أي هو اضطراب النفس وتغيّرها؛ خوفاً من فوات المقصود أو لحوق الضرر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٩ (ضجر)؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٢٩٩.

٧. في التوحيد والمعاني: «أحدثهما».

٨. في «ج، ف، بح، بر، بس» وحاشية «ض»: «وأشياعهما». وفي شرح المازندراني والوافي: «وأشباههما». ولعلّ المراد بالأشياع: الآثار.

٩. «يبيد»: يهلك. يقال: باد الشيء أي هلك، والإبادة: الإهلاك. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (بيد).

١٠. في «بف» وشرح صدر المتألّهين: - «ما».

١١. هكذا في «ب» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع وسائر النسخ: «التغيير».

١٢. هكذا في «ب» وحاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع وسائر النسخ: «التغيير».

١٣. في الوافي: «بالإبادة».

١٤. في التوحيد والمعاني: «ولو كان ذلك كذلك لم يعرف» بدل «ثمّ لم يعرف».

١٥. في شرح صدر المتألّهين: «ذلك».

إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالىٰ».[١]

٣٦٣ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَسْوَدَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ ، فَأَنْشَأَ يَقُولُ ـ ابْتِدَاءً مِنْهُ[٢] مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ[٣] ـ: «نَحْنُ حُجَّةُ اللهِ، وَنَحْنُ بَابُ اللهِ، وَنَحْنُ لِسَانُ اللهِ، وَ نَحْنُ وَجْهُ اللهِ[٤]، وَنَحْنُ عَيْنُ اللهِ فِي خَلْقِهِ، وَ نَحْنُ وُلَاةُ أَمْرِ اللهِ فِي عِبَادِهِ».[٥]

٣٦٤ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَسَّانَ الْجَمَّالِ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَاشِمُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ[٦] الْجَنْبِيُّ[٧]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ: «أَنَا عَيْنُ اللهِ، وَأَنَا يَدُ اللهِ، وَأَنَا جَنْبُ اللهِ، وَأَنَا بَابُ اللهِ».[٨]

٣٦٥ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ،

---

١ . التوحيد، ص ١٦٨، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٤٢١، ح ٣٤٧.

٢ . في البصائر: ـ «منه».

٣ . في البصائر: «يسأل».

٤ . في حاشية «ج»: + «ونحن رحمة الله».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ١، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر ـ الوافي، ج ١، ص ٤٢٣، ح ٣٤٨.

٦ . هكذا في النسخ والطبعة الحجريّة من الكتاب. وفي المطبوع: «أبي عمارة».

٧ . في «ألف»: «الجبيني». وفي «ف»: «الحسني». وفي «بر»: «الجيني». وفي «بس»: «الجبني». والرجل مجهول لم نعرفه. واختار المازندراني في شرحه، ج ٤، ص ٣٠٤: «الجَنْبي» وقال: «والجنب: حيّ من اليمن ينسب إليه حصين بن جندب الجنبي وأبوعمّار الجنبي، وهاشم بن أبي عمّار هذا من أصحاب أميرالمؤمنين ، وهو غير هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص المرقال. وضبطه بعضهم: الجِيبي ... منسوب إلى جيب، وهو حصن قريب من القدس».

٨ . بصار الدرجات، ص ٦١، ح ٢، بسنده عن الحسّان الجمّال، عن هاشم أبي عمّار. وفيه، ص ٦٤، ح ١٣؛ والتوحيد، ص ١٦٤، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧، ح ١٤، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة ـ الوافي، ج ١، ص ٤٣، ح ٣٤٩.

عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[١] قَالَ: «جَنْبُ اللهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَكَذٰلِكَ مَا كَانَ[٢] بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْصِيَاءِ بِالْمَكَانِ الرَّفِيعِ[٣] إِلىٰ أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلىٰ آخِرِهِمْ»[٤].

٣٦٦ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ، عَنِ الْحَكَمِ وَإِسْمَاعِيلَ ابْنَيْ حَبِيبٍ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «بِنَا عُبِدَ اللهُ، وَبِنَا عُرِفَ اللهُ، وَبِنَا وُحِّدَ[٥] اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ، وَمُحَمَّدٌ حِجَابُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ».[٦]

١٤٦/١ ٣٦٧ / ١١ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ[٨] عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ قَادِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٩] قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالىٰ أَعْظَمُ وَأَعَزُّ[١٠] وَأَجَلُّ وَأَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُظْلَمَ،

---

١ . الزمر (٣٩): ٥٦.

٢ . في البصائر، ص ٦٢ و ٦٤: «من كان».

٣ . «بالمكان الرفيع»: خبر كان، أو حال، أي كائناً بالمكان الرفيع. أُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٢١.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١٢، بسنده عن محمّد بن إسماعيل. وفيه، ص ٦٢، ح ٦، بسنده عن محمّد بن إسماعيل، عن حمزة بن بزيع، عن عليّ السائي، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام أبا الحسن الماضي، مع هذه الزيادة في آخره: «والله أعلم بمن هو كائن بعده». الوافي، ج ١، ص ٤٢٣، ح ٣٥٠.

٥ . في البصائر: «وعد».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٦٤، ح ١٦، بسنده عن عليّ بن الصلت. راجع: التوحيد، ص ١٥٢، ح ٩؛ وكفاية الأثر، ص ٢٩٨. الوافي، ج ١، ص ٤٢، ح ٣٥١.

٧ . في «ب، بر»: «عدّة من أصحابنا».

٨ . في «ض»: + «أبي».

٩ . البقرة (٢): ٥٧؛ الأعراف (٧): ١٦٠.

١٠ . في «ف»: - «أعزّ». وفي «بح، بر»: «وأجلّ وأعزّ».

وَلٰكِنَّهُ[1] خَلَطَنَا بِنَفْسِهِ فَجَعَلَ ظُلْمَنَا ظُلْمَهُ، وَوَلَايَتَنَا وَلَايَتَهُ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[2] يَعْنِي الْأَئِمَّةَ مِنَّا».

ثُمَّ قَالَ[3] فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ[4].

٢٤ ـ بَابُ الْبَدَاءِ[5]

٣٦٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

---

١ . في حاشية «ض»: «ولكن».

٢ . المائدة (٥): ٥٥.

٣ . في شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١٠: «ثمّ قال، هذا كلام زرارة، يعني: ثمّ قال الإمام عليه السلام في موضع آخر غير هذا الموضع في سياق حديثه أو ابتداء... والحاصل أنّ زرارة روى عنه عليه السلام تفسير هذه الآية بما مرّ في موضعين».

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٤٢٤، ح ٣٥٢.

٥ . «البداء» في اللغة: ظهور الشيء بعد الخفاء وحصول العلم به بعد الجهل، فهو اسم لما ينشأ للمرء من الرأي في أمر ويظهر له الصواب. يقال: بدا له في هذا الأمر بداءً، أي نشأ وتجدّد له فيه رأي جديد يستصوبه. فقوام معنى البداء بتغيّر العزم، فإذا عزم رجل على فعل شيء ثمّ تبيّن له عدم المصلحة فيه وندم على عزمه، وتغيّر قصدُه قيل: بدا له، أي ندم وعلم أنّ عزمه السابق كان خطأ.

ولا خلاف بين علمائنا في أنّ البداء بهذا المعنى محال على الله تعالى؛ لاستلزامه الجهل عليه تعالى، فمن نفاه منهم فمراده نفي حقيقته، ومن أثبته فلا بدّ أن يؤوّله، وأوّلته علماؤنا. فالاختلاف ليس في وجوب التأويل بل في وجه التأويل فيعود النزاع لفظيّاً. ومن التأويلات تأويل شيخنا الصدوق ـ قدّس سرّه ـ بأنّ معناه أنّ له تعالى أن يبدأ بشيء فيخلقه قبل شيء، ثمّ يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره، أو يأمر بشيء ثمّ ينهى عن مثله، أو بالعكس، وذلك مثل نسخ الشرائع وتحويل القبلة، وليس ذلك إلّا لعلمه تعالى بالمصالح. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٧٨ ـ ٣٩٣؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣١١ ـ ٣١٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٠٧ ـ ٥١٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٢٣ ـ ١٣٥؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٩ (بدو).

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «مَا عُبِدَ اللهُ بِشَيْءٍ مِثْلِ الْبَدَاءِ[١]».[٢]

٣٦٩ / ٢ . وَ فِي رِوَايَةِ[٣] ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «مَا عُظِّمَ[٤] اللهُ بِمِثْلِ الْبَدَاءِ».[٥]

٣٧٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا:

---

١ . قال العلّامة الطباطبائي رحمه الله: «البداء من الأوصاف التي ربّما تتّصف بها أفعالنا الاختياريّة من حيث صدورها عنّا بالعلم والاختيار، فإنّا لانريد شيئاً من أفعالنا الاختياريّة إلّا بمصلحة داعية إلى ذلك تعلّق بها علمنا، وربّما تعلّق العلم بمصلحة الفعل، ثمّ تعلّق العلم بمصلحة أُخرى توجب خلاف المصلحة الأُولى، فحينئذٍ نريد خلاف ما كنّا نريده قبل، وهو الذي نقول بدا لنا أن نفعل كذا، أي ظهر لنا بعد ما كان خفيّاً عنّا كذا. والبداء: الظهور، فالبداء: ظهور ماكان خفيّاً من الفعل؛ لظهور ماكان خفيّاً من العلم بالمصلحة، ثمّ توسّع في الاستعمال فأطلقنا البداء على ظهور كلّ فعل كان الظاهر خلافه، فيقال: بدا له أن يفعل كذا، أي ظهر من فعله ماكان الظاهر منه خلافه. ثمّ إنّ وجود كلّ موجود من الموجودات الخارجيّة له نسبة إلى مجموع علّته التامّة التي يستحيل معها عدم الشيء، وعند ذلك يجب وجوده بالضرورة، وله نسبة إلى مقتضيه الذي يحتاج الشيء في صدوره منه إلى شرط وعدم مانع، فإذا وجدت الشرائط وعدمت الموانع، تمّت العلّة التامّة ووجب وجود الشيء، وإذا لم يوجد الشرط أو وجد مانع، لم يؤثّر المقتضي أثره وكان التأثير للمانع، وحينئذٍ يصدق البداء؛ فإنّ هذا الحادث إذا نسب وجوده إلى مقتضيه الذي كان يظهر بوجوده خلاف هذا الحادث كان موجوداً ظهر من علّته خلاف ما كان يظهر منها، ومن المعلوم أنّ علمه تعالى بالموجودات والحوادث مطابق لما في نفس الأمر من وجودها؛ فله تعالى علم بالأشياء من جهة عللها التامّة، وهو العلم الذي لا بداء فيه أصلاً، وله علم بالأشياء من جهة مقتضياتها التي موقوفة التأثير على وجود الشرائط وفقد الموانع، وهذا العلم يمكن أن يظهر خلاف ما كان ظاهراً منه بفقد شرط أو وجود مانع، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ الآية» [الرعد (١٣): ٣٩].

٢ . التوحيد، ص ٣٣١، ح ١، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى. الوافي، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٤٠٣.

٣ . الخبر رواه الشيخ الصدوق في التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٢، بسنده عن أيّوب بن نوح، عن ابن أبي عمير. والظاهر كون الخبر مرسلاً في ما نحن فيه.

٤ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٣٨٣: «الفعل إمّا بصيغة المجهول، أو بتقدير فاعل مثل: أحد، أو عَبْدٌ».

٥ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٢، عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أيّوب بن نوح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٤٠٤.

١٤٧/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ[١] فِي هٰذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾[٢] قَالَ: فَقَالَ: «وَهَلْ يُمْحىٰ[٣] إِلَّا مَا كَانَ ثَابِتاً[٤]؟ وَهَلْ يُثْبَتُ إِلَّا مَا لَمْ يَكُنْ؟»[٥].

٣٧١ / ٤ . عَلِيٌّ[٦]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً[٧] حَتّىٰ يَأْخُذَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ خِصَالٍ: الْإِقْرَارَ لَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَخَلْعَ الْأَنْدَادِ، وَأَنَّ اللهَ يُقَدِّمُ[٨] مَا يَشَاءُ[٩]، وَيُؤَخِّرُ[١٠] مَا يَشَاءُ[١١]».[١٢]

٣٧٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى

---

١ . «قال» وما بعدها من كلام الإمام الصادق عليه السلام، أي قال الله فيها ما يدلّ عليه. أو من كلام الراوي كـ «قال» الثانية ـ أي الثالثة في المتن ـ وضميرهما لأبي عبدالله عليه السلام . أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٨٣.

٢ . الرعد (١٣): ٣٩.

٣ . في التوحيد: «يمحو الله». وفي تفسير العيّاشي: «يمحو».

٤ . في «بس، بف» و التوحيد: - «ثابتاً».

٥ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٤، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. الغيبة للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٦٠، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام مع تقديم و تأخير. الوافي، ج ١، ص ٥١٠، ح ٤٠٥.

٦ . في «الف، ج، بح، بر»: + «بن إبراهيم».

٧ . في المحاسن: + «قطّ».

٨ . في المحاسن: «يمحو».

٩ . في «ب، ج، بس، بف» وحاشية «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: «من يشاء».

١٠ . في المحاسن: «ويثبت».

١١ . في «ب، ج، بس، بف» وحاشية «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «من يشاء».

١٢ . التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٣، بسنده عن عليّ بن إبراهيم؛ المحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن زرارة وابن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٥٧، عن محمّد بن مسلم؛ وفيه، ح ٥٦، عن عليّ بن عبدالله بن مروان، عن أيّوب بن نوح، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٥١٠، ح ٤٠٦.

عِندَهُ﴾[١] قَالَ: «هُمَا أَجَلَانِ: أَجَلٌ مَحْتُومٌ، وَأَجَلٌ مَوْقُوفٌ».[٢]

٣٧٣ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مَالِكٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ[٣] ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[٤] قَالَ: فَقَالَ: «لَا مُقَدَّراً وَلَا مُكَوَّناً».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ[٥]: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[٦] فَقَالَ: «كَانَ مُقَدَّراً[٧] غَيْرَ مَذْكُورٍ».[٨]

٣٧٤ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ[٩]، عَنِ الْفُضَيْلِ[١٠] بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ: «الْعِلْمُ عِلْمَانِ: فَعِلْمٌ عِنْدَ اللهِ مَخْزُونٌ لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ أَحَداً مِنْ خَلْقِهِ[١١]؛ وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ؛

---

١ . الأنعام (٦): ٢.

٢ . الغيبة للنعماني، ص ٣٠١، ح ٥، بسنده عن عبدالله بن بكير، عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، مع زيادة في آخره. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٥٤، ح ٧، عن حمران، عن أبي عبدالله ﷺ مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١، ص ٥١٢، ح ٤١١.

٣ . كذا في جميع النسخ والمطبوع. وفي القرآن: ﴿أَوَ لَا يَذْكُرُ﴾. وفي الآية ٧٧ من سورة يس هكذا: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾.

٤ . مريم (١٩): ٦٧.

٥ . في حاشية «ض»: «قول الله».

٦ . الإنسان (٧٦): ١.

٧ . في الوافي: «مقدوراً».

٨ . الوافي، ج ١، ص ٥٦٧، ح ٤٧٨؛ البحار، ج ٥٧، ص ٦٣، ح ٣٣.

٩ . في «بس»: - «بن عبدالله».

١٠ . في «بح»: «الفضل»، وهو سهو؛ فقد صحب ربعيّ بن عبدالله الفضيلَ بنَ يسار، وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به، وروى عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦، و ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

١١ . في شرح صدر المتألّهين: - «من خلقه».

لَا يُكَذِّبُ[١] نَفْسَهُ وَلَا مَلَائِكَتَهُ وَلَا رُسُلَهُ؛ وَعِلْمٌ عِنْدَهُ مَخْزُونٌ[٢]، يُقَدِّمُ مِنْهُ[٣] مَا يَشَاءُ، وَيُؤَخِّرُ مِنْهُ[٤] مَا يَشَاءُ[٥]، وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ».[٦]

٣٧٥ / ٨ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنِ الْفُضَيْلِ[٧]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مِنَ الْأُمُورِ أُمُورٌ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَ اللهِ، يُقَدِّمُ مِنْهَا[٨] مَا يَشَاءُ، وَيُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ».[٩]

٣٧٦ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ؛ وَ[١٠] .... ←

---

١ . في «ب» والمحاسن: «ولا يكذِّب». وفي شرح المازندراني: «لا يكذب، إمّا من الكذب، أو من التكذيب».

٢ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٣٨٥: «قوله: وعلم عنده مخزون، هذا مبتدأ موصوف، وقوله: يقدّم مايشاء ـ إلى آخره ـ بمنزلة خبره».

٣ . في المحاسن وتفسير العيّاشي، ص ٢١٧: «فيه».

٤ . في «بس، بف» والمحاسن وتفسير العيّاشي، ص ٢١٧: - «منه».

٥ . في «ف» وتفسير العيّاشي، ص ٢١٧: + «ويمحو مايشاء».

٦ . المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣١، بسنده عن حمّاد بن عيسى. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم...، ح٦٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفي التوحيد، ص٤٤٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا، عن عليّ عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج٢، ص٢١٧، ح٦٧، عن حمّاد بن عيسى. وفيه، ص٢١٦، ح٦٣، عن الفضيل، إلى قوله: «وعلم علّمه ملائكته ورسله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص٥١٢، ح٤١٢.

٧ . في «ب، بح»: + «بن يسار».

٨ . في «بر»: - «منها».

٩ . المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٢، بسنده عن حمّاد. وفي التوحيد، ص ٤٤٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٦٥، عن الفضيل، مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٣.

١٠ . في السند تحويل بعطف «وهيب بن حفص، عن أبي بصير» على «جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير»، عطف طبقتين على ثلاث طبقات، فيكون للمصنّف إلى أبي بصير طريقان:

أحدهما: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة.

والآخر: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن وهيب بن حفص.

↔

وُهَيْبِ[١] بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَكْنُونٌ مَخْزُونٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، مِنْ ذٰلِكَ يَكُونُ الْبَدَاءُ؛ وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ وَأَنْبِيَاءَهُ، فَنَحْنُ نَعْلَمُهُ».[٢]

٣٧٧ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ: ١٤٨/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَا بَدَا لِلّٰهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا كَانَ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ لَهُ».[٣]

٣٧٨ / ١١ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْجُهَنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْدُ[٤] لَهُ مِنْ جَهْلٍ».[٥]

٣٧٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

← يؤيّد ذلك ما ورد في رجال الكشّي، ص ٨، الرقم ١٨ من رواية ابن أبي عمير، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير.

١. في «ألف، بس» وحاشية «بر»: «وهب». وهو سهو؛ فقد أكثر وهيب [بن حفص] من الرواية عن أبي بصير. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٢١٤ ـ ٢١٩. ووهيب بن حفص هو المذكور في رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٨٩، الرقم ٧٨٠؛ ورجال الطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٧٣٢. وما ورد في بعض الأسناد ورجال البرقي، ص ٤١، من وهب بن حفص، فهو محرّف، كما يأتي بعض موارده.

٢. بصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير أو عمّن رواه، عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ١١٠، ح ٧ و ٨؛ وص ١١١، ح ١٠ و ١٣؛ وص ١١٢، ح ١٤، ١٦ و ١٧؛ والأمالي للطوسي، ص ٢١٥، المجلس ٨، ح ٣٧٥؛ بسند آخر مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة ﷺ يعلمون جميع العلوم...، ح ٦٦٤؛ وبصائر الدرجات، ص ١١٠، ح ٥ و ٦؛ وص ١١٢، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٤.

٣. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٧١، عن ابن سنان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١، ص ٥١٤، ح ٤١٦.

٤. في تفسير العيّاشي: «لا يبدو».

٥. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢١٨، ذيل ح ٧١، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ١، ص ٥١٤، ح ٤١٧.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: هَلْ يَكُونُ الْيَوْمَ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي عِلْمِ اللّٰهِ بِالْأَمْسِ؟ قَالَ: «لَا، مَنْ قَالَ هٰذَا فَأَخْزَاهُ[1] اللّٰهُ»[2]. قُلْتُ: أَ رَأَيْتَ، مَا كَانَ وَ[3]مَا هُوَ كَائِنٌ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَ لَيْسَ فِي عِلْمِ اللّٰهِ؟ قَالَ[4]: «بَلىٰ[5]، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ».[6]

٣٨٠ / ١٣ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدٍ[7]، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَالِكٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ عَلِمَ[8] النَّاسُ مَا فِي الْقَوْلِ بِالْبَدَاءِ[9] مِنَ الْأَجْرِ، مَا فَتَرُوا عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ[10]».[11]

٣٨١ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو[12] الْكُوفِيِّ أَخِي يَحْيىٰ، عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ[13]: «مَا تَنَبَّأَ[14] نَبِيٌّ قَطُّ حَتّىٰ يُقِرَّ لِلّٰهِ[15] بِخَمْسِ[16] خِصَالٍ[17]: بِالْبَدَاءِ، وَالْمَشِيئَةِ، وَالسُّجُودِ، وَالْعُبُودِيَّةِ، وَالطَّاعَةِ».[18]

---

١ . «فأخزاه» أي فأذلّه وأهانه وأوقعه في بليّة وعذاب. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٦ (خزي).

٢ . في «ف»: + «قال».

٣ . في الوافي: «أرأيت» بدل «و».

٤ . في حاشية «ف»: «فقال». ٥ . في «ف»: + «كان».

٦ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٨، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٥١٤، ح ٤١٨.

٧ . في «ض»: + «بن عيسى». ٨ . في التوحيد: «لو يعلم».

٩ . في «بر»: «في البداء». ١٠ . في شرح صدر المتألّهين: «به».

١١ . التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٧، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤١٠.

١٢ . في حاشية «ض»: «عمر». ١٣ . في «ف»: «قال».

١٤ . «تنبّأ» مطاوع نبأ، أي قَبِل النبوّة فصار نبيّاً. تعورف استعماله فيمن يدّعي النبوّة كذباً، ولكن من حقّه أن يصحّ استعماله في النبيّ المحقّ كما هاهنا. أنظر: المفردات للراغب، ص ٧٨٩ (نبأ).

١٥ . وفي المحاسن: - «لله». ١٦ . في المحاسن: «بخمسة».

١٧ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي والمحاسن والتوحيد: - «خصال».

١٨ . المحاسن، ص ٢٣٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٠. وفي التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٥، بسنده عن مرازم بن حكيم ـ الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤٠٨.

٣٨٢ / ١٥ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ[1] يُونُسَ، عَنْ جَهْمِ بْنِ أَبِي جَهْمَةَ[2]، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَخْبَرَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله بِمَا كَانَ مُنْذُ كَانَتِ الدُّنْيَا، وَبِمَا يَكُونُ إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَحْتُومِ مِنْ[3] ذٰلِكَ، وَاسْتَثْنىٰ عَلَيْهِ فِيمَا سِوَاهُ[4]».[5]

٣٨٣ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ[6]، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ، قَالَ:

---

١ . كذا في النسخ والمطبوع. والظاهر أنّ الصواب: «بن» بدل «عن». نبّه على ذلك العلّامة الخبير السيّد موسى الشبيري دام ظلّه . وبما أنّ المقام لايسع التفصيل، نشير إلى بعض الأمور اختصاراً:

الأوّل: أنّ جعفر بن محمّد في مشايخ أحمد بن محمّد ـ وهو ابن خالد كما هو واضح ـ ينصرف إلى جعفر بن محمّد الأشعري، وهو لايروي في أسناد أحمد إلّا عن القدّاح عبدالله بن ميمون، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٧.

الثاني: أنّ ما ورد في بعض الأسناد من رواية جعفر بن محمّد عن يونس ـ كما في الكافي، ح ٣٤٣٢ وبصائر الدرجات، ص ٢٥٦، ح ٩ ـ مصحّف وقد ورد في بعض النسخ المعتبرة من الكتابين: «جعفر بن محمّد بن يونس» على الصواب.

وأمّا ما ورد في الكافي، ح ١١٨٥٧، من رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن جعفر بن محمّد بن حكيم، عن يونس، فهو مأخوذ من المحاسن، ج ٢، ص ٤٨١، ح ٥٢١، وفيه: «جعفر بن محمّد عن يونس بن مرازم»، مضافاً إلى أنّ سند المحاسن نفسه، مختلّ.

الثالث: أنّه لم يثبت رواية من يسمّى بجعفر بن محمّد عن يونس ـ وهو ابن عبدالرحمن بمقتضى الطبقة ـ إلّا في بعض الأسناد المحرّفة، أو المشكوك صحّتها. راجع: ما يأتي في ذيل ح ٣٨٠٤.

الرابع: أنّ أحمد بن محمّد بن خالد روى نوادر جعفر بن محمّد بن يونس الأحول كما في رجال النجاشي، ص ١٢٠، الرقم ٣٠٧، وروى عنه بعنوان جعفر بن محمّد الأحول في المحاسن، ص ٥١٤، ح ٧٠٠.

٢ . في «ب، ف، بح» والوافي: «جهم بن أبي جهم». والظاهر أنّ الرجل هو جهيم بن أبي جهم، ويقال: ابن أبي جهمة، راجع: رجال النجاشي، ص ١٣١، الرقم ٣٣٨.

٣ . في «بح»: «بالمختوم عن».

٤ . في حاشية «بح، بر، بف» وحاشية شرح صدر المتألّهين: «سوى ذلك».

٥ . الوافي، ج ١، ص ٥١٥، ح ٤١٩.

٦ . الخبر رواه الصدوق في التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم عن الريّان بن الصّلت.

سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً قَطُّ[١] إِلَّا بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَأَنْ يُقِرَّ لِلّٰهِ بِالْبَدَاءِ[٢]».[٣]

٣٨٤ / ١٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

سُئِلَ الْعَالِمُ عليه السلام : كَيْفَ عِلْمُ[٤] اللهِ؟ قَالَ: «عَلِمَ وَشَاءَ، وَأَرَادَ وَقَدَّرَ، وَقَضىٰ وَأَمْضىٰ[٥]؛ فَأَمْضىٰ مَا قَضىٰ، وَقَضىٰ مَا قَدَّرَ، وَقَدَّرَ مَا أَرَادَ؛ فَبِعِلْمِهِ كَانَتِ الْمَشِيئَةُ، وَبِمَشِيئَتِهِ كَانَتِ الْإِرَادَةُ، وَبِإِرَادَتِهِ كَانَ التَّقْدِيرُ، وَبِتَقْدِيرِهِ كَانَ الْقَضَاءُ، وَبِقَضَائِهِ كَانَ الْإِمْضَاءُ، وَالْعِلْمُ[٦]
١ / ١٤٩ مُتَقَدِّمٌ[٧] عَلَى[٨] الْمَشِيئَةِ، وَالْمَشِيئَةُ ثَانِيَةٌ، وَالْإِرَادَةُ ثَالِثَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ وَاقِعٌ عَلَى الْقَضَاءِ بِالْإِمْضَاءِ؛ فَلِلّٰهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - الْبَدَاءُ فِيمَا عَلِمَ مَتىٰ شَاءَ، وَفِيمَا أَرَادَ لِتَقْدِيرِ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا وَقَعَ الْقَضَاءُ بِالْإِمْضَاءِ، فَلَا بَدَاءَ، فَالْعِلْمُ بِالْمَعْلُومِ[٩] قَبْلَ كَوْنِهِ، وَالْمَشِيئَةُ فِي الْمُنْشَأِ[١٠]

← وورد مضمون الخبر مع زيادة في التهذيب، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٤٤٦؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٣٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣، عن عليّ بن إبراهيم [بن هاشم]، عن الريّان بن الصلت بلا واسطة، إلّا أنّ في بعض نسخ التهذيب زيادة «عن أبيه» بينهما. وقد روى عليّ بن إبراهيم عن أبيه كتاب الريّان بن الصلت، كما في الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٥.

١ . في الوسائل والتهذيب وتفسير القمّي والعيون والغيبة: - «قطّ».

٢ . في الوسائل والتهذيب وتفسير القمّي والعيون والغيبة: + «أن يفعل الله مايشاء، وأن يكون في تراثه الكندر».

٣ . التهذيب، ج ٩، ص ١٠٢، ح ١٨١ بسنده عن الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن الريّان بن الصلت. وفي التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤١٩، بسندهما عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن الريّان بن الصلت. تفسير القمّي، ج ١، ص ١٩٤، مرسلاً عن ياسر عن الرضا عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٥١١، ح ٤٠٩؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٣٠٠، ح ٣١٩٥٧.

٤ . في «ب، ج، ض، بح»: «عَلِمَ» بصيغة الماضي.

٥ . في التوحيد: «وأبدى».

٦ . في «بح» والتوحيد: «فالعلم».

٧ . في حاشية «بف» والوافي: «يتقدّم».

٨ . في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي: - «على».

٩ . هكذا في «ب، ض، ف، بح» وحاشية «بر» وشرح المازندراني والوافي والتوحيد. وفي المطبوع وباقي النسخ: «في المعلوم».

١٠ . في حاشية «بح»: «المشاء»، والأنسب: «المَشِيء». وفي مرآة العقول: «وفي المُشاء المشيئة قبل عينه ووجوده العيني. وفي أكثر النسخ: المنشأ، ولعلّ المراد الإنشاء».

قَبْلَ عَيْنِهِ، وَالْإِرَادَةُ فِي الْمُرَادِ قَبْلَ قِيَامِهِ، وَالتَّقْدِيرُ لِهٰذِهِ الْمَعْلُومَاتِ قَبْلَ تَفْصِيلِهَا وَتَوْصِيلِهَا عِيَاناً وَوَقْتاً[١]، وَالْقَضَاءُ بِالْإِمْضَاءِ هُوَ الْمُبْرَمُ مِنَ[٢] الْمَفْعُولاتِ ذَوَاتِ[٣] الْأَجْسَامِ الْمُدْرَكَاتِ بِالْحَوَاسِّ مِنْ ذَوِي[٤] لَوْنٍ وَرِيحٍ وَوَزْنٍ وَكَيْلٍ، وَمَا دَبَّ وَدَرَجَ[٥] مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ وَطَيْرٍ وَسِبَاعٍ، وَغَيْرِ ذٰلِكَ مِمَّا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، فَلِلّٰهِ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ فِيهِ الْبَدَاءُ مِمَّا لَا عَيْنَ لَهُ[٦]، فَإِذَا وَقَعَ الْعَيْنُ الْمَفْهُومُ الْمُدْرَكُ، فَلَا بَدَاءَ، وَاللهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ[٧]؛ فَبِالْعِلْمِ عَلِمَ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا؛ وَبِالْمَشِيئَةِ عَرَّفَ[٨] صِفَاتِهَا وَحُدُودَهَا، وَأَنْشَأَهَا[٩] قَبْلَ إِظْهَارِهَا؛ وَبِالْإِرَادَةِ مَيَّزَ أَنْفُسَهَا فِي[١٠] أَلْوَانِهَا وَصِفَاتِهَا[١١]؛ وَبِالتَّقْدِيرِ قَدَّرَ أَقْوَاتَهَا[١٢] وَعَرَّفَ أَوَّلَهَا وَآخِرَهَا؛ وَبِالْقَضَاءِ أَبَانَ[١٣] لِلنَّاسِ أَمَاكِنَهَا، وَدَلَّهُمْ عَلَيْهَا؛ وَبِالْإِمْضَاءِ شَرَحَ عِلَلَهَا، وَأَبَانَ أَمْرَهَا، وَذٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ[١٤]».[١٥]

---

١. في التوحيد: «وقياماً».

٢. الظاهر أنّ «من» متعلّق بالمبرم صلةً له أو بياناً. و «ذوات الأجسام» ابتداء الكلام، أو بيان للمفعولات، أو بدل منه. ويحتمل كون «من المفعولات» من الكلام المستأنف وتعلّقه بما بعده، وجعلها بياناً للمعلومات بعيد. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٤٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤٤.

٣. في «ب» وحاشية «ض»: «وذوات».

٤. في «ب، بر، بف» والوافي والتوحيد: «ذي».

٥. في شرح المازندراني: «الدبيب والدُروج: المشي على الأرض. والمراد هنا مطلق الحركة وإن كان في الهواء». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٤ و ٣١٣ (دبب) و (درج).

٦. في شرح المازندراني: «ممّا لا عين له ... حال عن الضمير المجرور في قوله: فيه».

٧. في شرح المازندراني: «والله يفعل مايشاء، الظاهر أنّه تأكيد لثبوت البداء له تعالى، ويحتمل أن يكون بياناً وتعليلاً لعدم ثبوت البداء له في المفعولات العينيّة المدركة بالحواسّ».

٨. في شرح المازندراني: «الظاهر أنّ «عرف» من المعرفة لا من التعريف». وقال في مرآة العقول: «فقوله: «بالمشيّة عرّف» على صيغة التفعيل». والنسخ أيضاً مختلفة.

٩. في «ج، بر» وشرح صدر المتألّهين: «وإنشاؤها».

١٠. في «ب» وحاشية «ض»: «من».

١١. في التوحيد: + «وحدودها».

١٢. في حاشية «بس، بف» والتوحيد: «أوقاتها».

١٣. في «بس»: «بان».

١٤. في «ج، بر»: + «جلّ وعلا وتقدّس».

١٥. التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٩، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ١، ص ٥١٧، ح ٤٢٠.

٢٥ ـ بَابُ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ[١] إِلَّا بِسَبْعَةٍ

٣٨٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ[٢]، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْكَانَ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ[٣] إِلَّا بِهٰذِهِ الْخِصَالِ السَّبْعِ: بِمَشِيئَةٍ، وَإِرَادَةٍ، وَقَدَرٍ، وَقَضَاءٍ، وَإِذْنٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلىٰ نَقْضِ وَاحِدَةٍ[٤]، فَقَدْ كَفَرَ».[٥]

● وَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَ ابْنِ مُسْكَانَ مِثْلَهُ[٦].

٣٨٦ / ٢ . وَرَوَاهُ أَيْضاً عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاوَاتِ
١٥٠/١ وَلَا فِي الْأَرْضِ[٧] إِلَّا بِسَبْعٍ: بِقَضَاءٍ، وَقَدَرٍ، وَإِرَادَةٍ، وَمَشِيئَةٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ، وَإِذْنٍ، فَمَنْ زَعَمَ غَيْرَ هٰذَا، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ، أَوْ رَدَّ[٨] ←

---

١ . في «ف»: «ولا في الأرض».

٢ . في «بر»: «عمار». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣ . في «ف»: «في السماء ولا في الأرض».

٤ . في المحاسن: «على نقض واحدة منهنّ».

٥ . المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٦ عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب، عن محمّد بن عمارة، عن حريز بن عبدالله و عبدالله بن مسكان، عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢١.

٦ . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢١.

٧ . في «ب»: «في الأرض ولا في السماوات». وفي «ج»: «السماء» بدل «السماوات».

٨ . الترديد والشكّ من الراوي، لا من الإمام عليه السلام . اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٩١؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٥٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٥١.

عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ». [١]

٢٦ ـ بَابُ الْمَشِيئَةِ وَ الْإِرَادَةِ

٣٨٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضىٰ [٢]».

قُلْتُ: مَا مَعْنىٰ «شَاءَ»؟ قَالَ: «ابْتِدَاءُ الْفِعْلِ [٣]».

قُلْتُ: مَا مَعْنىٰ «قَدَّرَ»؟ قَالَ: «تَقْدِيرُ الشَّيْءِ مِنْ طُولِهِ وَعَرْضِهِ [٤]».

قُلْتُ: مَا مَعْنىٰ «قَضىٰ»؟ قَالَ: «إِذَا قَضىٰ [٥] أَمْضَاهُ، فَذٰلِكَ الَّذِي لَا مَرَدَّ لَهُ [٦]». [٧]

---

١ . الخصال، ص ٣٥٩، باب السبعة، ح ٤٦، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبدالله البرقي . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢٢.

٢ . في «ف»: «وقضى وقدّر». وفي «ف» والمحاسن: + «قال».

٣ . في الوافي والمحاسن +: «قلت: فما (الوافي: ما) معنى أراد؟ قال: الثبوت عليه».

٤ . في «ف»: + «قال». وفي حاشية «ف»: + «ثمّ». ٥ . في حاشية ميرزا رفيعا والمحاسن: «قضاه».

٦ . قال العلّامة الطباطبائي رحمه الله: «لاريب أنّ لنا في أفعالنا الاختياريّة مشيئة وإرادة وتقديراً وقضاء وهو الحكم البتّي، وحيث عدّ الله سبحانه الموجودات أفعالاً لنفسه، صادرة عن علمه وقدرته، لم يكن بدّ من أن نذعن في فعله بالجهات التي لايخلو عنها فعل اختياريّ من المشيئة والإرادة والتقدير والقضاء؛ فالمشيئة والإرادة هما المعنى الذي لابدّ في الفعل الاختياري من تحقّقه في نفس الفاعل منّا بعد العلم وقبل الفعل، وهذا المعنى من حيث ارتباطه بالفاعل يسمّى مشيئة، ومن حيث ارتباطه بالفعل يسمّى إرادة، والتقدير تعيين مقدار الفعل من حيث تعلّق المشيئة به. والقضاء هو الحكم الأخير الذي لاواسطة بينه و بين الفعل؛ مثلاً إذا قرّبنا ناراً من قطن، والنار مقتضية للاحتراق، ينتزع من المورد مشيئة الإحراق، ثمّ بزيادة قربها إرادة الإحراق، ثمّ من كيفيّة قربها وشكل القطن ووضعه منها وسائر ما يقارن المورد تقدير الإحراق، فإن كان القطن مثلاً مرطوباً لايؤثّر فيه

⇐

٣٨٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام : شَاءَ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضىٰ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَأَحَبَّ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: وَكَيْفَ[1] شَاءَ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضىٰ وَلَمْ يُحِبَّ؟!

قَالَ: «هٰكَذَا خَرَجَ إِلَيْنَا[2]».[3]

٣٨٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ: ١ / ١٥١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَمَرَ اللهُ وَلَمْ يَشَأْ، وَشَاءَ وَلَمْ يَأْمُرْ[4]؛ أَمَرَ إِبْلِيسَ أَنْ يَسْجُدَ لِآدَمَ، وَشَاءَ أَنْ لَا يَسْجُدَ، وَلَوْ شَاءَ[5] لَسَجَدَ، وَنَهىٰ آدَمَ عَنْ أَكْلِ

النار، كان ذلك بداء لظهور ما كان خفيّاً من الفعل، وإن كان يابساً لا مانع معه من الاحتراق، كان ذلك قضاء وإمضاء وهو الاحتراق والإحراق؛ وبذلك يتحقّق في كلّ حادث حدث عن أسبابه من حيث تهيّؤ سببه مشيئة وتمام التهيّؤ وتحقّق محلّ الفعل، وتحقّق آخر جزء من سببه مشيئة وإرادة وقدر، وقضاء هو الإمضاء والإجراء».

٧ . المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم ح ٢٣٧، بهذا السند، وبسند آخر: عن أبيه، عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٥١٩، ح ٤٢٣.

١ . في حاشية «ف»: «فكيف».

٢ . لايبعد أن يكون إمساكه عليه السلام عن الجواب والكلام في حبّ الله تعالى لأجل ما يتوهّم فيه من الحدوث والتغيّر مع دقّة الجواب وقصور فهم الأكثرين. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٩٢؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢٠؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٦.

وقال العلّامة الطباطبائي رحمه الله : «الحبّ حبّان: حبّ تكوينيّ يتعلّق بوجود الشيء من حيث هو وجوده، وحبّ تشريعيّ يتعلّق بالشيء من حيث هو حسن جميل، ولا يتعلّق بالقبيح أبداً؛ وكأنّ عدم استعداد ذهن السائل عن إدراك الفرق بينهما استدعى إضرابه عليه السلام عن جواب سؤاله».

٣ . المحاسن، ص ٢٤٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣٩، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة . الوافي، ج ١، ص ٥٢٠، ح ٤٢٤.

٤ . في «ف»: «ولم يأمر وشاء و».

٥ . في «ف»: + «أن يسجد».

الشَّجَرَةِ، وَشَاءَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَأْكُلْ[١]».[٢]

٣٩٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ[٣]؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ إِرَادَتَيْنِ وَمَشِيئَتَيْنِ: إِرَادَةَ حَتْمٍ، وَإِرَادَةَ عَزْمٍ، يَنْهىٰ وَهُوَ يَشَاءُ، وَيَأْمُرُ وَهُوَ لَا يَشَاءُ؛ أَ وَمَا رَأَيْتَ أَنَّهُ نَهىٰ آدَمَ وَزَوْجَتَهُ أَنْ يَأْكُلَا مِنَ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ ذٰلِكَ؟ وَلَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَأْكُلَا، لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُمَا[٤] مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالىٰ، وَأَمَرَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَذْبَحَ إِسْحَاقَ[٥] وَلَمْ يَشَأْ أَنْ يَذْبَحَهُ، وَلَوْ شَاءَ[٦]، لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَةُ إِبْرَاهِيمَ مَشِيئَةَ اللهِ[٧] تَعَالىٰ[٨]».[٩]

---

١ . ظاهر الخبر يدلّ على الجبر، وهو معلوم البطلان من مذهبنا الإماميّة، فوجب التأويل إن أمكن، وإلّا يردّ الخبر أو يحمل على التقيّة. وكذلك الأخبار الآتية. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٩٢؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٥٩؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٥٧.

٢ . الوافي، ج ١، ص ٥٢١، ح ٤٢٥.

٣ . في «ألف، و، بس»: «الهمذاني».

٤ . في «ض، بح، بس» وشرح صدر المتألّهين: «شهوتهما».

٥ . في حاشية «ض» والتوحيد: «إسماعيل». وكون الذبيح إسحاق ﷺ خلاف المشهور بأنّه إسماعيل ﷺ، ودلّت عليه الأخبار المستفيضة، فيحمل الخبر على التقيّة، أو يأوّل بأنّ المأمور به أوّلاً ذبح إسحاق ﷺ ثمّ نسخ وأمر بذبح إسماعيل ﷺ. أنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٢.

٦ . في «ض» وحاشية «ج» والوافي: + «أن يذبحه».

٧ . محبّته الطبيعيّة للولد وشوق بقائه لاينافي التسليم والرضا لأمر الله تعالى، فحاشا الخليل ﷺ أن يشاء ما لا يشاء الله تعالى. أنظر شرح صدر المتألّهين، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ١، ص ٥٢٣.

٨ . قال العلّامة الطباطبائي ﷺ: «للمشيئة والإرادة انقسام إلى الإرادة التكوينيّة الحقيقيّة، والإرادة التشريعيّة الاعتباريّة، فإنّ إرادة الإنسان التي تتعلّق بفعل نفسه نسبة حقيقيّة تكوينيّة تؤثّر في الأعضاء الانبعاث إلى الفعل، ويستحيل معها تخلّفها عن المطاوعة إلّا لمانع؛ وأمّا الإرادة التي تتعلّق منّا بفعل الغير، كما إذا أمرنا بشيء، أو نهينا عن شيء، فإنّها إرادة بحسب الوضع والاعتبار، لا تتعلّق بفعل الغير تكوينيّاً؛ فإنّ إرادة كلّ شخص إنّما تتعلّق بفعل نفسه من طريق الأعضاء والعضلات، ومن هنا كانت إرادة الفعل أو الترك من الغير لا تؤثّر في

⇐

٣٩١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

١٥٢/١ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «شَاءَ وَأَرَادَ، وَلَمْ يُحِبَّ وَلَمْ يَرْضَ؛ شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ[١] شَيْءٌ إِلَّا بِعِلْمِهِ، وَأَرَادَ مِثْلَ ذٰلِكَ، وَلَمْ يُحِبَّ أَنْ يُقَالَ[٢]: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَلَمْ يَرْضَ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ».[٣]

٣٩٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ[٤]،

← الفعل بالإيجاد والإعدام، بل تتوقّف على الإرادة التكوينيّة من الغير بفعل نفسه حتّى يوجد أو يترك عن اختيار فاعله، لا عن اختيار آمره وناهيه. إذا عرفت ذلك علمت أنّ الإرادتين يمكن أن تختلفا من غير ملازمة، كما أنّ المعتاد بفعل قبيح ربّما ينهى نفسه عن الفعل بالتلقين، وهو يفعل من جهة إلزام ملكته الرذيلة الراسخة، فهو يشاء الفعل بإرادة تكوينيّة، ولا يشاؤه بإرادة تشريعيّة، ولا يقع إلّا ما تعلّقت به الإرادة التكوينيّة، والإرادة التكوينيّة هي التي يسمّيها عليه السلام بإرادة حتم، والتشريعيّة هي التي يسمّيها بإرادة عزم.

وإرادته تعالى التكوينيّة تتعلّق بالشيء من حيث هو موجود، ولا موجود إلّا وله نسبة الإيجاد إليه تعالى بوجوده، بنحو يليق بساحة قدسه تعالى؛ وإرادته التشريعيّة تتعلّق بالفعل من حيث أنّه حسن و صالح غير القبيح الفاسد، فإذا تحقّق فعل موجود قبيح، كان منسوباً إليه تعالى من حيث الإرادة التكوينيّة بوجه، ولو لم يرده لم يوجد؛ ولم يكن منسوباً إليه تعالى من حيث الإرادة التشريعيّة؛ فإنّ الله لا يأمر بالفحشاء.

فقوله عليه السلام: إنّ الله نهى آدم عليه السلام عن الأكل، وشاء ذلك، وأمر إبراهيم عليه السلام بالذبح، ولم يشأه، أراد بالأمر والنهي التشريعيّين منهما، وبالمشيئة وعدمها التكوينيّتين منهما.

واعلم أنّ الرواية مشتملة على كون المأمور بالذبح إسحاق، دون إسماعيل، وهو خلاف ما تظافرت عليه أخبار الشيعة».

٩ . التوحيد، ص ٦٤، ضمن الحديث الطويل ح ١٨، بسنده عن الفتح بن يزيد الجرجاني مع اختلاف يسير. وراجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٤١٠ ـ الوافي، ج ١، ص ٥٢٢، ح ٤٢٦.

١ . في التوحيد، ص ٣٤٣: + «في ملكه».

٢ . في التوحيد والمعاني: + «له».

٣ . التوحيد، ص ٣٣٩، ح ٩، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم؛ وفيه، ص ٣٤٣، ح ١٢، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، مع زيادة في أوّله. معاني الأخبار، ص ١٧٠، ح ١، بسند آخر. وراجع: تصحيح الاعتقاد، ص ٤٨ ـ الوافي، ج ١، ص ٥٢٣، ح ٤٢٧.

٤ . هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية «جر». وفي «ج»: «محمّد بن يحيى، عن ←

قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «قَالَ اللهُ: ابْنَ[١] آدَمَ، بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ لِنَفْسِكَ مَا تَشَاءُ، وَبِقُوَّتِي أَدَّيْتَ فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوِيتَ عَلىٰ مَعْصِيَتِي، جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً قَوِيّاً ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾[٢] وَذَاكَ[٣] أَنِّي أَوْلىٰ بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلىٰ بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذَاكَ[٤] أَنَّنِي[٥] لَا أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ[٦]».[٧]

٢٧ ـ بَابُ الِابْتِلَاءِ وَ الِاخْتِبَارِ

٣٩٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ:

= أحمد بن محمّد بن أبي نصر» وفي «جر» والمطبوع: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر». وما ورد في «ج» سهو واضح؛ لعدم ثبوت رواية محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

١ . هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: «[يا] ابن».

٢ . النساء (٤): ٧٩.

٣ . في «ب، بف» والوافي وقرب الإسناد وفقه الرضا: «وذلك».

٤ . في «ب، بف» وقرب الإسناد وفقه الرضا: «ذلك».

٥ . في «ج، بر» وحاشية «بف» ومرآة العقول والوافي وقرب الإسناد: «أنّي».

٦ . في الوافي: + «صدق الله». وهي إشارة إلى الآية ٢٣ من سورة الأنبياء (٢١): ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾.

٧ . قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٧، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. الكافي، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح ٤١٢، بسند آخر، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الرضا، عن عليّ بن الحسين عليه السلام؛ وفي التوحيد، ص ٣٨٨، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٩، بسنده فيهما عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. وفي المحاسن، ص ٢٤٤، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ٢٣٨، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٢٠٠، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٤٩، وفي كلّها مع زيادة يسيرة في أوّله وآخره. الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٤٣٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ قَبْضٍ وَلَا بَسْطٍ[١] إِلَّا وَلِلّٰهِ فِيهِ مَشِيئَةٌ وَقَضَاءٌ وَابْتِلَاءٌ[٢]».[٣]

٣٩٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ فِيهِ قَبْضٌ أَوْ بَسْطٌ[٤] - مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَوْ نَهىٰ عَنْهُ - إِلَّا وَفِيهِ لِلّٰهِ[٥] - عَزَّ وَجَلَّ - ابْتِلَاءٌ وَقَضَاءٌ[٦]».[٧]

٢٨ - بَابُ السَّعَادَةِ وَ الشَّقَاءِ

٣٩٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاءَ[٨] قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ،

---

١ . في «ج»: «وبسط».

٢ . في «ض»: «وابتلاء وقضاء».

٣ . التوحيد، ص ٣٥٤، ح ٢، بسنده عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم. المحاسن، ص ٢٧٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٣، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن - الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٤٢٨.

٤ . في حاشية «بر»: «ولا بسط».

٥ . في حاشية «بف»: «إلّا ولله فيه». وفي المحاسن والتوحيد: «إلّا فيه من الله».

٦ . قال العلّامة الطباطبائي ﷺ: «لمّا تحقّق أنّ كلّ تكليف متعلّق بقبض أو بسط، ففيه إرادة تكوينيّة وإرادة تشريعيّة، والتشريع إنّما يتحقّق بالمصلحة في الفعل أو الترك الاختياري، فلا يخلو التشريع عن ابتلاء وامتحان؛ ليظهر بذلك ما في كمون العبد من الصلاح والفساد بالإطاعة والمعصية، والإرادة التكوينيّة لاتخلو من قضاء؛ فما من تكليف إلّا وفيه ابتلاء وقضاء».

٧ . المحاسن، ص ٢٧٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠١، عن أبيه، عن فضالة، عن أبان الأحمر، عن حمزة بن طيّار. التوحيد، ص ٣٥٤، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد - الوافي، ج ١، ص ٥٢٤، ح ٤٢٩.

٨ . في «ب، ج، ف، بر، بس» وشرح صدر المتألّهين والتوحيد: «والشقاوة».

فَمَنْ خَلَقَهُ[١] اللهُ سَعِيداً[٢]، لَمْ يُبْغِضْهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ شَرّاً، أَبْغَضَ عَمَلَهُ وَلَمْ يُبْغِضْهُ، وَإِنْ كَانَ شَقِيّاً، لَمْ يُحِبَّهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ صَالِحاً، أَحَبَّ عَمَلَهُ وَأَبْغَضَهُ؛ لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللهُ شَيْئاً، لَمْ يُبْغِضْهُ أَبَداً، وَإِذَا أَبْغَضَ[٣] شَيْئاً، لَمْ يُحِبَّهُ أَبَداً[٤]».[٥] ١/١٥٣

---

١. في المحاسن والتوحيد: «علمه».

٢. «فمن خلقه سعيداً» أي خلقه عالماً بأنّه سيكون سعيداً، يعني أنّه سبحانه يعلم في الأزل قبل إيجاد الخلائق حال ما يؤول إليه أحوالهم من السعادة والشقاوة. اُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٣٩٨؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٧٦؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٦.

٣. في «بح»: + «الله».

٤. قال العلّامة الطباطبائي رحمه الله: «ممّا لا شكّ فيه ولا ريب أنّ التربية مؤثّرة في الإنسان في الجملة، وعلى ذلك بناء عمل النوع الإنساني في جميع أدوار حياته، وأنّه يقرب بالتربية الجميلة إلى السعادة وبغيرها إلى غيرها بحسب ما يظنّ من معنى السعادة والشقاء، وإنّ ذلك بواسطة الأفعال التي يرى الإنسان تمكّنه من فعلها وتركها (الأفعال الاختياريّة)؛ فنسبة هذه الأفعال إلى الإنسان بالإمكان (ممكن أن يفعل وأن لا يفعل)، وكذلك نسبة السعادة والشقاء (وهما نتيجتا تراكم الأوصاف النفسانيّة الحاصلة من هذه الأفعال) إليه بالإمكان، هذا والإنسان أحد أجزاء علّة الفعل الصادر عنه كالأكل مثلاً، فإنّ إرادة الإنسان أحد أجزاء العلّة التي يمكن صدور منه، وإذا فرض مع إرادته وجود المادّة وقربها منه، وصلاحية التناول، وكذلك جميع ما يتوقّف عليه وجوده من الشرائط وارتفاع الموانع من غير استثناء أصلاً، كان الفعل واجب الصدور ضروريّ الوجود (لا يمكن أن لا يقع)؛ إذا عرفت هذا ظهر لك أنّ السعادة والشقاء اللذين يلحقان الإنسان بواسطة أفعاله الاختياريّة إذا نسبا إلى الإنسان فقط كانت النسبة فيها الإمكان والاختيار، وإذا نسبا إلى مجموع العلّة التامّة التي أحد أجزائها الإنسان كانت النسبة الضرورة والحتم، وأنت تعلم أنّ القضاء هو علم الله تعالى وحكمه من جهة العلل التامّة، فمن هنا تعلم أنّ كلّ إنسان مقضيّ في حقّه السعادة أو الشقاء قضاء لا يردّ ولا يبدّل، ولا ينافي ذلك إمكان اختياره السعادة والشقاء، فقوله عليه السلام: «إنّ الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه» إلخ، معناه: أنّه تعالى علم أنّ العلل التامّة ماذا يوجب في حقّ الإنسان من سعادة وشقاء، وحكم بذلك، ولا ينافي ذلك كون الأفعال اختياريّة للإنسان، وكذا السعادة والشقاء اللاحقان له من جهة أفعاله، والله تعالى يحبّ الجميل، ويبغض القبيح الشرير؛ فمن كان سعيداً أحبّ الله ذاته وإن كان ربّما يصدر عنه الفعل القبيح المبغوض، ومن كان شقيّاً أبغض ذاته وإن كانت ربّما يصدر عنه الفعل الحسن المحبوب.

وبهذا البيان يظهر معنى الروايتين التاليتين أيضاً، فحُكمُ الله تعالى وقضاؤه يتبع العلّة التامّة للشيء، التي لا يتخلّف عنها، وأمّا حكم الناس وقضاؤهم فيتبع علمهم الناقص ببعض جهات الشيء، وشطراً من أجزاء علّته الموجودة، ولذلك ربّما يتخلّف، فيختم لبعض من هو سعيد عندهم بالشقاء، ولبعض من هو شقيّ عندهم بالسعادة».

٥. المحاسن، ص ٢٧٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٥؛ والتوحيد، ص ٣٥٧، ح ٥، بسندهما عن صفوان بن ←

٣٩٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ شُعَيْبٍ الْعَقَرْقُوفِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام جَالِساً وَقَدْ سَأَلَهُ سَائِلٌ، فَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، مِنْ أَيْنَ لَحِقَ الشَّقَاءُ أَهْلَ الْمَعْصِيَةِ حَتّىٰ حَكَمَ اللهُ[١] لَهُمْ فِي عِلْمِهِ بِالْعَذَابِ عَلىٰ عَمَلِهِمْ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «أَيُّهَا السَّائِلُ، حُكْمُ[٢] اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَا يَقُومُ[٣] لَهُ[٤] أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَقِّهِ، فَلَمَّا حَكَمَ[٥] بِذٰلِكَ، وَهَبَ لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ الْقُوَّةَ عَلىٰ مَعْرِفَتِهِ، وَوَضَعَ عَنْهُمْ ثِقَلَ[٦] الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ أَهْلُهُ، وَوَهَبَ لِأَهْلِ الْمَعْصِيَةِ الْقُوَّةَ عَلىٰ مَعْصِيَتِهِمْ[٧]؛ لِسَبْقِ عِلْمِهِ فِيهِمْ، وَمَنَعَهُمْ[٨] إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ[٩]، فَوَاقَعُوا[١٠] مَا سَبَقَ لَهُمْ فِي عِلْمِهِ، وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا حَالاً تُنْجِيهِمْ[١١] مِنْ عَذَابِهِ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ أَوْلىٰ بِحَقِيقَةِ التَّصْدِيقِ[١٢]

⇐ يحيى • الوافي، ج ١، ص ٥٢٧، ح ٤٣٢.

١ . في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والتوحيد: - «الله».

٢ . في التوحيد: «علم».

٣ . في «ف» والوافي والتوحيد: «ألّا يقوم». وعلى هذه النسخة «حكم» فعل ماض.

٤ . في التوحيد: - «له».

٥ . في التوحيد: «علم».

٦ . «الثقل» ـ بسكون القاف ـ: الوزن، وبفتحها بمعنى ضدّ الخفّة، وهو المراد هنا.

٧ . في «بر» والوافي: «معصيته».

٨ . قوله: «منعهم»، هو مصدر مضاف إلى الفاعل عطفاً على ضمير «فيهم»، أو عطفاً على «السبق» واللام للعاقبة، أو مضاف إلى المفعول والفاعل هو الله تعالى. والمراد سلب التوفيق والإعانة عنهم بسبب إبطالهم الاستعداد الفطري لإطاقة القبول منه. أو هو فعل ماض. والمراد ترك الألطاف الخاصّة. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٤، ص ٣٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٩.

٩ . في التوحيد: «ولم يمنعهم إطاقة القبول منه؛ لأنّ علمه أولى بحقيقة التصديق» بدل «منعهم إطاقة القبول منه».

١٠ . هكذا في النسخ التي قوبلت وحاشية ميرزا رفيعا وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع والتوحيد: «فوافقوا».

١١ . في «ب»: «تنجّينّهم». وفي شرح صدر المتألّهين: «ينجيهم».

١٢ . في التوحيد: «وإن قدروا أن يأتوا خلالاً تنجيهم عن معصيته» بدل «ولم يقدروا ـ إلى ـ بحقيقة التصديق».

وَهُوَ مَعْنىٰ «شَاءَ مَا شَاءَ» وَهُوَ سِرُّهُ[١]».[٢]

١٥٤/١ ٣٩٧ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ مُعَلَّىٰ أَبِي عُثْمَانَ[٣]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «يَسْلُكُ بِالسَّعِيدِ فِي طَرِيقِ الْأَشْقِيَاءِ حَتّىٰ يَقُولَ النَّاسُ[٤]: مَا أَشْبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ! ثُمَّ يَتَدَارَكُهُ[٥] السَّعَادَةُ. وَقَدْ يَسْلُكُ بِالشَّقِيِّ طَرِيقَ السُّعَدَاءِ حَتّىٰ يَقُولَ النَّاسُ: مَا أَشْبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ! ثُمَّ يَتَدَارَكُهُ الشَّقَاءُ؛ إِنَّ مَنْ كَتَبَهُ اللهُ سَعِيداً ـ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا فُوَاقُ[٦] نَاقَةٍ ـ خَتَمَ لَهُ بِالسَّعَادَةِ».[٧]

٢٩ ـ بَابُ[٨] الْخَيْرِ وَ الشَّرِّ

٣٩٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ:

---

١ . في التوحيد: «سرّ».

٢ . التوحيد، ص ٣٥٤، ح ١، بسنده عن الكليني ـ الوافي، ج ١، ص ٥٢٩، ح ٤٣٣.

٣ . هكذا في «ألف، ب، ج، بس، بف، جر»، وحاشية «ض، ف» والوافي والمحاسن والتوحيد. وفي «ض، ف، بر» والمطبوع: «معلّى بن عثمان». وفي «و، بح» وحاشية «ج»: «معلّى بن أبي عثمان».
هذا، ومعلّى هذا، هو معلّى بن عثمان أبوعثمان الأحول. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم ١١١٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٦٠، الرقم ٧٢٣.

٤ . في المحاسن: + «كأنّه منهم».

٥ . في «ض، بس»: «تتداركه». وفي المحاسن: «تداركه».

٦ . فُواق الناقة وفَواقها، هو ما بين الحَلْبتين من الوقت؛ لأنّ الناقة تُحلب ثمّ تترك وقتاً يرضعها الفَصيل لتدرّ، ثمّ تحلب، أو ما بين فتح يدك وقبضها على الضرع. ويجوز هاهنا فيه النصب والرفع. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٩ (فوق)؛ التعليقة للداماد، ص ٣٧٤.

٧ . المحاسن، ص ٢٨٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٩، عن النضر بن سويد، مع زيادة في أوّله. التوحيد، ص ٣٥٧، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد ـ الوافي، ج ١، ص ٥٣١، ح ٤٣٤.

٨ . في «ب» وحاشية بدرالدين: + «خلق».

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا أَوْحَى اللهُ إِلىٰ مُوسىٰ[1] عليه السلام، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي التَّوْرَاةِ: أَنِّي أَنَا اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْتُ الْخَيْرَ، وَأَجْرَيْتُهُ عَلىٰ يَدَيْ مَنْ أُحِبُّ، فَطُوبىٰ لِمَنْ أَجْرَيْتُهُ عَلىٰ يَدَيْهِ، وَأَنَا اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، وَأَجْرَيْتُهُ عَلىٰ يَدَيْ مَنْ أُرِيدُهُ، فَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُهُ عَلىٰ يَدَيْهِ[2]».[3]

٣٩٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ[4] كُتُبِهِ: أَنِّي أَنَا اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَيْرَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، فَطُوبىٰ لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلىٰ يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلىٰ يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَ ذَا؟ وَكَيْفَ ذَا؟[5]».[6]

٤٠٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ كَرْدَمٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: أَنَا اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنَا، خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَطُوبىٰ لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلىٰ يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلىٰ يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَ ذَا؟ وَكَيْفَ هٰذَا[7]؟».[8]

---

١ . في «ف»: + «بن عمران».

٢ . قال العلّامة الطباطبائي رحمه الله: «يظهر معني الرواية من الرجوع إلى معنى الرواية الأُولى من الباب السابق، فسعادة أهل السعادة مقضيّة وهم محبوبون لله، والخير جارٍ على أيديهم بإجراء الله، وشقاء أهل الشقاء مقضيّ منه وهم غير محبوبين؛ والشرّ جارٍ على أيديهم بإرادة من الله، وإن اتّفق فعل شرّ من السعداء أو فعل خير من الأشقياء، لم يكن حبّ ذلك الفعل أو بغضه منافياً لبغض الذات أو حبّه».

٣ . المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٤ . الوافي، ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٥.

٤ . في «بح» وحاشية «ج»: «في».

٥ . في «بس»: «كيف هذا» بدل «كيف ذا وكيف ذا».

٦ . المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٥، عن أبيه، عن أبي عمير . الوافي، ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٦.

٧ . في «بر، بف» والوافي: «كيف هذا» بدل «كيف ذا وكيف هذا».

٨ . المحاسن، ص ٢٨٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٦، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف . الوافي، ←

قَالَ يُونُسُ[١]: يَعْنِي مَنْ يُنْكِرُ هٰذَا الْأَمْرَ بِتَفَقُّهٍ فِيهِ[٢].

٣٠ ـ بَابُ الْجَبْرِ وَ الْقَدَرِ وَ الْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ[٣] ١٥٥/١

٤٠١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمَا رَفَعُوهُ، قَالَ:

«كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام جَالِساً بِالْكُوفَةِ بَعْدَ مُنْصَرَفِهِ[٤] مِنْ صِفِّينَ إِذْ أَقْبَلَ شَيْخٌ فَجَثَا[٥] بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِنَا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ، أَبِقَضَاءٍ مِنَ اللهِ وَقَدَرٍ؟ فَقَالَ لَهُ[٦] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَجَلْ يَا شَيْخُ، مَا عَلَوْتُمْ

↔ ج ١، ص ٥٣٣، ح ٤٣٧.

١ . في مرآة العقول: «قوله: قال يونس، كلام محمّد بن عيسى، وهو تفسير لقوله عليه السلام: من يقول: كيف ذا وكيف ذا».

٢ . في حاشية بدرالدين والوافي: «يتفقّه فيه». وقوله: «بتفقّه فيه» أو «يتفقّه فيه» إمّا حال عن فاعل ينكر، والمعنى: يترتّب الويل لمنكر هذا الأمر مدّعياً التفقّه في الإنكار والعلمَ بخلاف ذلك الأمر، أي لمن يجتهد بعقله ويقول برأيه. وإمّا «يتفقّه فيه» جواب «من» والمعنى: أنّ من كان في نفسه إنكار هذا الأمر يجب عليه أن يتفقّه فيه حتّى يعلم أنّه الحقّ وإلّا استحقّ الويل والعذاب. أنظر شروح الكافي.

٣ . اختلف في انتساب أفعال العباد على أقوال:

الأوّل: هي منتسبة إلى الله تعالى، بمعنى جبر الله تعالى إيّاهم على الأفعال من غير أن يكون لهم مدخل فيها. هذا هو الجبر، وهو مذهب الأشاعرة.

الثاني: هي منتسبة إليهم على وجه الاستقلال من غير تصرّف له تعالى أصلاً. وهذا هو القَدَر والتفويض، وهو مذهب طائفة من المعتزلة.

الثالث: لا هذا ولا ذاك، بل طريق متوسّط بينهما، وهو أنّ أفعالهم بقدرتهم واختيارهم مع تعلّق قضاء الله وقدره وإرادته بها. وهذا هو الأمر بين الأمرين، وهو مذهب الإماميّة تبعاً لأهل البيت عليهم السلام. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢ ـ ٤.

٤ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٠٣: «المُنْصَرَف، قد يجيء بمعنى المكان، وقد يجيء بمعنى المصدر. والثاني هو المراد هاهنا. وهكذا لفظ المسير والمنقلب والمقام. والمراد بكلّ منهما هو المعنى المصدري». والأظهر عند المازندراني في شرحه كونها أسماء الزمان أو المكان فقط؛ للصون عن التكرار.

٥ . جثا يجثو، أي جلس على رُكبتيه، أو قام على أطراف أصابعه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٦ (جثو).

٦ . هكذا في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي. و في سائر النسخ و المطبوع: - «له».

تَلْعَةً[١] وَلَا هَبَطْتُمْ بَطْنَ وَادٍ إِلَّا بِقَضَاءٍ مِنَ اللهِ وَقَدَرٍ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: عِنْدَ اللهِ أَحْتَسِبُ عَنَائِي[٢] يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ يَا شَيْخُ، فَوَ اللهِ، لَقَدْ عَظَّمَ اللهُ لَكُمُ[٣] الْأَجْرَ فِي مَسِيرِكُمْ وَأَنْتُمْ سَائِرُونَ، وَفِي مَقَامِكُمْ وَأَنْتُمْ مُقِيمُونَ، وَفِي مُنْصَرَفِكُمْ وَأَنْتُمْ مُنْصَرِفُونَ، وَلَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ حَالَاتِكُمْ مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِّينَ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: وَكَيْفَ لَمْ نَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ حَالَاتِنَا مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِّينَ، وَكَانَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ مَسِيرُنَا وَمُنْقَلَبُنَا وَمُنْصَرَفُنَا؟!

فَقَالَ لَهُ: وَتَظُنُّ[٤] أَنَّهُ كَانَ قَضَاءً حَتْماً، وَقَدَراً لَازِماً؛ إِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذٰلِكَ، لَبَطَلَ[٥] الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالزَّجْرُ مِنَ اللهِ[٦]، وَسَقَطَ مَعْنَى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَلَمْ تَكُنْ[٧] لَائِمَةٌ لِلْمُذْنِبِ، وَلَا مَحْمَدَةٌ لِلْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ الْمُذْنِبُ أَوْلىٰ بِالْإِحْسَانِ مِنَ الْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ[٨] الْمُحْسِنُ أَوْلىٰ بِالْعُقُوبَةِ مِنَ الْمُذْنِبِ، تِلْكَ مَقَالَةُ إِخْوَانِ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ، وَخُصَمَاءِ الرَّحْمٰنِ،

---

١. «التَّلْعَة»: ما ارتفع من الأرض. وقيل: هو من الأضداد، فيطلق على ما انهبط منها أيضاً. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٢ (تلع).

٢. «العناء»: التعب والمشقّة. وهذا الكلام يحتمل الاستفهام والإخبار. والمعنى: هل أو كيف عند الله أحتسب عنائي ومشقّتي وأنا مضطرّ؟ أو المعنى: فلا نستحقّ شيئاً ولعلّ الله يعطينا بفضله. أنظر شروح الكافي والصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠ (عنو).

٣. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني والوافي. وفي المطبوع: - «لكم».

٤. في «بح»: «فتظنّ». وفي شرح المازندراني: «وتظنّ، الواو للعطف على مقدّر، أي أظننت قبل الجواب بأنّ لكم الأجر العظيم، وتظنّ بعده أنّ سيركم وانقلابكم وانصرافكم وغيرها ممّا تعلّق به القضاء والقدر كان قضاء حتماً؟».

٥. في «ب»: «بطل».

٦. في مرآة العقول: «زواجر الله: بلاياه النازلة على العصاة بإزاء عصيانهم، وأحكامه في القصاص والحدود ونحو ذلك».

٧. في «ف، بح» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني: «فلم يكن».

٨. في «ب، ف، بف»: «وكان».

وَحِزْبِ الشَّيْطَانِ، وَقَدَرِيَّةِ هٰذِهِ الْأُمَّةِ وَمَجُوسِهَا، إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - كَلَّفَ تَخْيِيراً[١]، وَنَهىٰ تَحْذِيراً، وَأَعْطىٰ عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيراً، وَلَمْ يُعْصَ[٢] مَغْلُوباً، وَلَمْ يُطَعْ مُكْرِهاً[٣]، وَلَمْ يُمَلِّكْ[٤] مُفَوِّضاً، وَلَمْ يَخْلُقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً، وَلَمْ يَبْعَثِ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ عَبَثاً ﴿ذٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[٥]، فَأَنْشَأَ

---

١. في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٠٥: «تخييراً، مصدر سدّ مسدّ الخبر، أي حال كونهم مختارين. وتحذيراً، مفعول له».

٢. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ الفعلان - أي لم يعص ولم يطع - على بناء الفاعل ويكون الفاعل المطيع والعاصي، وهما بعيدان».

٣. قوله: «مكرهاً» إمّا اسم فاعل، أو اسم مفعول بمعنى المصدر. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨١.

٤. في مرآة العقول: «لم يملّك، على بناء التفعيل، والمفعول القدرة والإرادة والاختيار. أو على بناء الإفعال؛ بمعنى إعطاء السلطنة».

٥. صٓ (٣٨): ٢٧. وقال العلّامة الطباطبائي: «مسألة القضاء والقدر من أقدم الأبحاث في تاريخ الإسلام، اشتغل به المسلمون في أوائل انتشار الدعوة الإسلاميّة وتصادفها مع أنظار الباحثين من علماء الملل والأديان، ولمّا كان تعلّق القضاء الحتم بالحوادث ومن بينها بالأفعال الاختياريّة من الإنسان يوجب بحسب الأنظار العامّية الساذجة ارتفاع تأثير الإرادة في الفعل، وكون الإنسان مجبوراً في فعله غير مختار؛ تشعّب جماعة الباحثين (وهم قليل البضاعة في العلم يومئذٍ) على فرقتين:
إحداهما - وهم المجبّرة - أثبتوا تعلّق الإرادة الحتميّة الإلهيّة بالأفعال كسائر الأشياء، وهو القدر، وقالوا بكون الإنسان مجبوراً غير مختار في أفعاله، والأفعال مخلوقة لله تعالى، وكذا أفعال سائر الأسباب التكوينيّة مخلوقة له.
وثانيتهما - وهم المفوّضة - أثبتوا اختياريّة الأفعال، ونفوا تعلّق الإرادة الإلهيّة بالأفعال الإنسانيّة، فاستنتجوا كونها مخلوقة للإنسان. ثمّ فرّع كلّ من الطائفتين على قولهم فروعاً، ولم يزالوا على ذلك حتّى تراكمت هناك أقوال وآراء يشمئزّ منها العقل السليم، كارتفاع العلّيّة بين الأشياء، وخلق المعاصي، والإرادة الجزافيّة، ووجود الواسطة بين النفي والإثبات، وكون العالم غير محتاج في بقائه إلى الصانع، إلى غير ذلك من هوساتهم.
والأصل في جميع ذلك عدم تفقّههم في فهم تعلّق الإرادة الإلهيّة بالأفعال وغيرها، والبحث فيه طويل الذيل لايسعه المقام على ضيقه، غير أنّا نوضح المطلب بمَثَل نضربه، ونشير به إلى خطأ الفرقتين، والصواب الذي

غفلوا عنه؛ فلنفرض إنساناً أُوتي سعة من المال والمنال والضياع والدار والعبيد والإماء، ثمّ اختار واحداً من عبيده ـ وزوّجه إحدى جواريه ـ وأعطاه من الدار والأثاث ما يرفع حوائجه المنزليّة، ومن المال والضياع ما يسترزق به في حياته بالكسب والتعمير.

فإن قلنا: إنّ هذا الإعطاء لايؤثّر في تملّك العبد شيئاً والمولى هو المالك وملكه بجميع ما أعطاه قبل الإعطاء وبعده على السواء، كان ذلك قول المجبّرة.

وإن قلنا: إنّ العبد صار مالكاً وحيداً بعد الإعطاء وبطل به ملك المولى، وإنّما الأمر إلى العبد يفعل ما يشاء في ملكه، كان ذلك قول المفوّضة.

وإن قلنا ـ كما هو الحقّ ـ: إنّ العبد يتملّك ما وهبه له المولى في ظرف ملك المولى وفي طوله لا في عرضه، فالمولى هو المالك الأصلي والذي للعبد ملك في ملك، كما أنّ الكتابة فعل اختياري منسوب إلى يد الإنسان وإلى نفس الإنسان، بحيث لايبطل إحدى النسبتين الأُخرى، كان ذلك القول الحقّ الذي يشير عليه السلام إليه في هذا الخبر.

فقوله عليه السلام: «لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب» إلى قوله: «وأعطى على القليل كثيراً» إشارة إلى نفي مذهب الجبر بمحاذير ذكرها عليه السلام، ومعناها واضح.

وقوله: «ولم يعص مغلوباً» إشارة إلى نفي مذهب التفويض بمحاذيرها اللازمة؛ فإنّ الإنسان لو كان خالقاً لفعله، كان مخالفته لما كلّفه الله من الفعل غلبة منه على الله سبحانه.

وقوله: «ولم يطع مكرهاً» نفي للجبر، ومقابلة للجملة السابقة؛ فلو كان الفعل مخلوقاً لله ـ وهو الفاعل ـ فقد أكره العبد على الإطاعة.

وقوله: «ولم يملك مفوّضاً» بالبناء للفاعل وصيغة اسم الفاعل، نفي للتفويض، أي لم يملك الله ما ملّكه العبد من الفعل بتفويض الأمر إليه وإبطال ملك نفسه.

وقوله عليه السلام: «ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النبيين مبشّرين ومنذرين عبثاً» الجملتان يحتمل أن يشار بهما إلى نفي كلّ من الجبر والتفويض؛ فإنّ الأفعال إذا كانت مخلوقة لله قائمة به سبحانه، كان المعاد الذي هو غاية الخلقة أمراً باطلاً؛ لبطلان الثواب والعقاب إلى آخر ما ذكره عليه السلام، وكان بعث الرسل لإقامة الحجّة وتقدمة القيامة عبثاً، ولا معنى لأن يقيم تعالى حجّة على فعل نفسه، وإذا كانت مخلوقة للإنسان ولا تأثير لله سبحانه فيها، لزم أن تكون الخلقة لغاية لايملك الله تعالى منه شيئاً وهو الباطل، وبعث الرسل لغرض الهداية التي لايملكها إلّا الإنسان ليس لله فيها شأن وهو العبث.

واعلم أنّ البحث عن القضاء والقدر كان في أوّل الأمر مسألة واحدة، ثمّ تحوّلت ثلاث مسائل أصليّة:

الأُولى: مسألة القضاء وهو تعلّق الإرادة الإلهيّة الحتميّة بكلّ شيء، والأخبار تقضي فيها بالإثبات، كما مرّ في الأبواب السابقة.

الشَّيْخُ يَقُولُ:

أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي نَرْجُو بِطَاعَتِهِ يَوْمَ النَّجَاةِ مِنَ الرَّحْمٰنِ غُفْرَاناً
أَوْضَحْتَ مِنْ أَمْرِنَا مَا كَانَ مُلْتَبِساً جَزَاكَ رَبُّكَ بِالْإِحْسَانِ إِحْسَاناً».[1] ١٥٦/١

٤٠٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ[2]، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ؛ ١٥٧/١

← الثانية: مسألة القدر، وهو ثبوت تأثير ماله تعالى في الأفعال، والأخبار تدلّ فيها أيضاً على الإثبات.
الثالثة: مسألة الجبر والتفويض، والأخبار تشير فيها إلى نفي كلا القولين، وتثبت قولاً ثالثاً، وهو الأمر بين الأمرين، لا ملكاً لله فقط من غير ملك الإنسان ولا بالعكس، بل ملكاً في طول ملك، وسلطنة في ظرف سلطنة.
واعلم أيضاً أنّ تسمية هؤلاء بالقدريّة مأخوذة ممّا صحّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ القدريّة مجوس هذه الأُمّة» الحديث، فأخذت المجبّرة تسمّي المفوّضة بالقدريّة؛ لأنّهم ينكرون القدر ويتكلّمون عليها، والمفوّضة تسمّي المجبّرة بالقدريّة؛ لأنّهم يثبتون القدر، والذي يتحصّل من أخبار أئمّة أهل البيت عليهم السلام أنّهم يسمّون كلتا الفرقتين بالقدريّة، ويطبقون الحديث النبويّ عليهما.
أمّا المجبّرة فلأنّهم ينسبون الخير والشرّ والطاعة والمعصية جميعاً إلى غير الإنسان، كما أنّ المجوس قائلون بكون فاعل الخير والشرّ جميعاً غير الإنسان، وقوله عليه السلام في هذا الخبر مبنيّ على هذا النظر.
وأمّا المفوّضة فلأنّهم قائلون بخالقين في العالم هما الإنسان بالنسبة إلى أفعاله، والله سبحانه بالنسبة إلى غيرها، كما أنّ المجوس قائلون بإله الخير وإله الشرّ، وقوله عليه السلام في الروايات التالية: لاجبر ولاقدر، ناظر إلى هذا الاعتبار».

١ . عيون الأخبار، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨، بطرق أربعة:
الأوّل: بسنده عن سهل بن زياد الكوفي، عن عليّ بن جعفر الكوفي، عن عليّ بن محمّد الهادي، عن آبائه، عن الحسين بن عليّ عليهما السلام؛ الثاني: بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن الحسين بن عليّ عليهما السلام؛ الثالث: بسنده عن عبدالله بن نجيح، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام؛ الرابع: بسنده عن ابن عبّاس، عن أميرالمؤمنين عليه السلام؛ التوحيد، ص ٣٨٠، ح ٢٨، بطريقين: الأوّل: بسنده عن سهل بن زياد، عن عليّ بن جعفر الكوفي، عن الهادي، عن آبائه، عن الحسين بن عليّ عليهما السلام؛ والثاني: بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام؛ وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة أربعة أبيات في آخره. الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٥، مرسلاً عن الحسن بن أبي الحسن البصري. تحف العقول، ص ٤٦٨، عن الهادي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٥٣٥، ح ٤٣٨.
٢ . «الفحشاء» و«الفحش» و«الفاحشة»: ما عظم قبحه من الأفعال والأقوال. المفردات، ص ٦٢٦ (فحش).

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِلَيْهِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ».[١]

٣/٤٠٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٢]، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ[٣]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: اللهُ فَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ[٤]: «اللهُ أَعَزُّ مِنْ ذٰلِكَ».

قُلْتُ: فَجَبَرَهُمْ[٥] عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ[٦]: «اللهُ أَعْدَلُ وَأَحْكَمُ مِنْ ذٰلِكَ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «قَالَ اللهُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَنَا أَوْلىٰ بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلىٰ بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي؛ عَمِلْتَ الْمَعَاصِيَ بِقُوَّتِيَ الَّتِي جَعَلْتُهَا فِيكَ».[٧]

٤/٤٠٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «يَا يُونُسُ، لَا تَقُلْ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ[٨]؛ فَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ لَمْ يَقُولُوا[٩] بِقَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَا بِقَوْلِ أَهْلِ النَّارِ، وَلَا بِقَوْلِ إِبْلِيسَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ قَالُوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾[١٠] وَقَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾[١١] وَقَالَ إِبْلِيسُ: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[١٢]». ١٥٨/١

---

١ . المحاسن، ص ٢٨٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٩، بسنده عن حمّاد بن عثمان. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٢، ح ١٦ عن أبي بصير ـ الوافي، ج ١، ص ٥٣٩، ح ٤٣٩.

٢ . في «ب، بح، بر، بس، بف»: - «بن محمّد».

٣ . في «بح، بف»: - «بن محمّد».

٤ . في «ج»: «فقال».

٥ . في التوحيد: «فأجبرهم». وفي العيون: «أجبرهم».

٦ . في حاشية «ج»: + «إنّ».

٧ . التوحيد، ص ٣٦٢، ح ١٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٦، بسنده فيهما عن الحسين بن محمّد بن عامر، عن معلّى بن محمّد البصري ـ الوافي، ج ١، ص ٥٤١، ح ٤٤٣.

٨ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٠٨: «لا تقل بقول القَدَريّة، منع عن الاعتقاد به والذهاب إليه؛ فإنّ القول إذا تعدّى بالباء يراد به الاعتقاد والمذهب».

٩ . في شرح صدر المتألّهين: «لا يقولون».

١٠ . الأعراف (٧): ٤٣.

١١ . المؤمنون (٢٣): ١٠٦.

١٢ . الحجر (١٥): ٣٩.

فَقُلْتُ: وَاللهِ، مَا أَقُولُ بِقَوْلِهِمْ، وَلٰكِنِّي أَقُولُ: لَا يَكُونُ[١] إِلَّا بِمَا[٢] شَاءَ اللهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضىٰ، فَقَالَ[٣]: «يَا يُونُسُ، لَيْسَ هٰكَذَا، لَا يَكُونُ إِلَّا مَا[٤] شَاءَ اللهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضىٰ؛ يَا يُونُسُ، تَعْلَمُ مَا الْمَشِيئَةُ؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الذِّكْرُ الْأَوَّلُ[٥]، فَتَعْلَمُ مَا الْإِرَادَةُ؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الْعَزِيمَةُ[٦] عَلىٰ مَا يَشَاءُ[٧]، فَتَعْلَمُ مَا الْقَدَرُ[٨]؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ[٩] الْهَنْدَسَةُ[١٠]، وَوَضْعُ الْحُدُودِ مِنَ الْبَقَاءِ وَالْفَنَاءِ».

قَالَ[١١]: ثُمَّ قَالَ: «وَالْقَضَاءُ هُوَ الْإِبْرَامُ وَإِقَامَةُ الْعَيْنِ». قَالَ: فَاسْتَأْذَنْتُهُ[١٢] أَنْ أُقَبِّلَ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ: فَتَحْتَ لِي شَيْئاً كُنْتُ عَنْهُ فِي غَفْلَةٍ.[١٣]

٤٠٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَعَلِمَ مَا هُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ

---

١ . في «ف» وشرح المازندراني: + «شيء».

٢ . الباء موجودة في أكثر النسخ في كلام يونس دون كلامه عليه السلام، فالفرق بينهما بالباء. إذ كلام يونس يدلّ على العلّية واستقلال إرادة الله في فعل العبد فيوهم الجبر ولذا أسقط عليه السلام الباء. وفي «ف» وحاشية «ج»: «ما» بدون الباء، فالفرق لايعقل إلّا بنحو التقرير. وكذا في تفسير القمّي، مع تقديم «قضى» على «قدّر» في كلام يونس، فالفرق في الترتيب. ولعلّ التوافق صدر من النسّاخ، ثمّ ألحقوا الباء لحصول الاختلاف. أُنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨٥.

٣ . في «ض، بح، بر، بس»: «قال».

٤ . في «بح»: «بما».

٥ . في حاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين: + «قال».

٦ . «العزيمة»: مصدر بمعنى الجدّ والقطع في الأمر، وتأكّد الإرادة والرأي. أُنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٣١ (عزم).

٧ . في حاشية «ف»: + «قال».

٨ . في «ف»: + «قال».

٩ . في شرح المازندراني وتفسير القمّي: «هو».

١٠ . «الهَنْدَسة»: مأخوذ من الهنداز، وهي فارسيّة، فصيّرت الزاي سيناً؛ لأنّه ليس في شيء من كلام العرب زاي بعد الدال، فالهندسة معرّب هَندازة بلغة الفرس القديم، ويقال لها في فرس زماننا: «اندازه» يعني المقدار. أُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٩٢ (هندس)؛ شرح صدر المتألّهين، ص ٤٠٧.

١١ . في «بح»: - «قال».

١٢ . في «ض» وحاشية «ف»: «فسألته أن يأذن لي».

١٣ . تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٤، بسنده عن يونس مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٥٤٢، ح ٤٤٤.

وَنَهَاهُمْ، فَمَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَ لَهُمُ السَّبِيلَ[١] إِلىٰ تَرْكِهِ، وَلَا يَكُونُونَ آخِذِينَ وَلَا تَارِكِينَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ[٢]».[٣]

٤٠٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ قُرْطٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ[٤] الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِغَيْرِ مَشِيئَةِ اللهِ، فَقَدْ أَخْرَجَ اللهَ مِنْ سُلْطَانِهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ[٥] بِغَيْرِ قُوَّةِ اللهِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ؛ وَمَنْ كَذَبَ عَلَى اللهِ، أَدْخَلَهُ اللهُ[٦] النَّارَ[٧]».[٨]

٤٠٧ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

كَانَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ، قَالَ: فَقُلْتُ:

---

١ . في التوحيد، ص ٣٤٩ و ٣٥٩: + «إلى الأخذ به، وما نهاهم عنه [في ص ٣٥٩: من شيء] فقد جعل لهم السبيل». واستصوبه الفيض في الوافي، ج ١، ص ٥٤٣.

٢ . في «بس»: - «الله».

٣ . التوحيد، ص ٣٥٩، ح ١، بسنده عن حمّاد بن عيسى؛ وفيه، ص ٣٤٩، ح ٨، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن إسماعيل بن جابر، عن الصادق عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٥٤٣، ح ٤٤٥.

٤ . في «بح»: - «أنّ».

٥ . في تفسير العيّاشي: + «عملت».

٦ . في «بح»: - «الله».

٧ . قال العلّامة الطباطبائي رحمه الله: «أي من زعم أنّ الله يأمر بالفحشاء - وهو القائل بالجبر - يقول بالإرادة الحتميّة في المعاصي فقد كذب على الله و نسبه إلى الكذب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف (٧): ٢٨]؛ ومن زعم أنّ الخير والشرّ من الأفعال بغير مشيئة الله - وهم المفوّضة - يقولون: إنّ الأفعال مخلوقة بمشيئة الإنسان دون الله فقد أخرج الله من سلطانه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [الأنعام (٦): ٧٣]؛ ومن زعم أنّ المعاصي بغير قوّة الله بل بقوّة الإنسان فقد كذب على الله؛ حيث يقول: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف (١٨): ٣٩].

٨ . التوحيد، ص ٣٥٩، ح ٢، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. العيّاشي، ج ٢، ص ١١، ح ١٤، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤٠.

يَا هٰذَا، أَسْأَلُكَ؟ قَالَ: سَلْ، قُلْتُ: يَكُونُ[١] فِي مُلْكِ اللهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - مَا لَا يُرِيدُ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ[٢] طَوِيلاً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ[٣]: يَا هٰذَا، لَئِنْ قُلْتُ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، إِنَّهُ[٤] لَمَقْهُورٌ، وَلَئِنْ قُلْتُ[٥]: لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ، أَقْرَرْتُ ١٥٩/١
لَكَ بِالْمَعَاصِي، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ: سَأَلْتُ هٰذَا الْقَدَرِيَّ، فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «لِنَفْسِهِ نَظَرَ[٦]، أَمَا[٧] لَوْ قَالَ غَيْرَ مَا قَالَ، لَهَلَكَ».[٨]

٤٠٨ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[٩] بْنِ الْحَسَنِ زَعْلَانَ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ الْقُمِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

---

١ . في «ب، ف، بر، بف» والوافي: «قد يكون».
٢ . يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم يتكلّم، وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).
٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع: +«[لي]».
٤ . أي قلت: إنّه لمقهور.
٥ . في شرح صدر المتألّهين: +«إنّه».
٦ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٠: «لنفسه نظر، أي تأمّل واحتاط لنفسه، حيث لم يحكم بما يوجب هلاكه من القول بالقدر الذي هو مذهبه، أو نفي مذهبه ومذهب الجبريّة أيضاً».
٧ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٤١٢: «كلمة «أما» تحتمل مخفّفة ومشدّدة، فالأولى للتنبيه والتحقيق، والثانية لافتتاح الكلام، وتتضمّن الإخبار».
٨ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤٢.
٩ . هكذا في «ب، بح». وفي «ألف، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف، جر» والمطبوع: -«عن محمّد». وفي «ض، ف»: «بن علان» بدل «زعلان».
هذا، ولم يرد لمحمّد بن الحسن زعلان (بن علان) ذكر في كتب الرجال، ليمكننا تعيين الصواب في عنوانه، والمسلّم من أسناده رواية أحمد بن محمّد [بن عيسى] عنه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٢٢٧، الرقم ١٠٤٨٨.
ويؤيّد ذلك ما ورد في حاشية المطبوع - نقلاً من بعض النسخ - من «أحمد بن محمّد عن محمّد بن الحسن [بن] زعلان». وأمّا عنوان «أحمد بن محمّد بن الحسن زعلان (بن علان)» فعدم صحّته واضح؛ لرواية أحمد بن محمّد بن [عيسى] عن محمّد بن الحسن بن علان (زعلان) في عدّة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦١ - ٥٦٢ و ص ٦٩٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: أَجْبَرَ[1] اللهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ: «لَا». قال[2]: قُلْتُ: فَفَوَّضَ إِلَيْهِمُ الْأَمْرَ[3]؟ قَالَ[4]: «لَا». قَالَ[5]: قُلْتُ: فَمَا ذَا؟ قَالَ: «لُطْفٌ مِنْ رَبِّكَ بَيْنَ ذٰلِكَ[6]».[7]

٤٠٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَا: «إِنَّ اللهَ أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ[8] مِنْ أَنْ يُجْبِرَ[9] خَلْقَهُ[10] عَلَى الذُّنُوبِ، ثُمَّ يُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهَا، وَاللهُ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يُرِيدَ أَمْراً فَلَا يَكُونَ».

قَالَ: فَسُئِلَا ﷺ: هَلْ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ[11] مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ؟ قَالَا: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمَّا[12] بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».[13]

---

١ . في «ف»: «أجَبَر». وفي «بر»: «أجْبَرَ». والهمزة للاستفهام عند المجلسي. ويحتمل الإفعال أيضاً عند المازندراني. والكلام على الأوّل إنشاء لفظاً ومعنى، وعلى الثاني معنى فقط. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٠.

٢ . هكذا في «ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية «ج». وفي المطبوع: - «قال».

٣ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين وشرح المازندراني. وفي المطبوع: + «قال».

٤ . في «بح»: «فقال».

٥ . في «ب»: - «قال».

٦ . في حاشية «ف»: «بين يديك». وقال العلّامة الطباطبائي: «وقوله: «لطف من ربك بين ذلك» أي بين الجبر والقدر، وقد مرّ توضيحه في أوّل الباب. واللطف هو النفوذ الدقيق، عبّر به ﷺ عن تأثيره تعالى في الأفعال بنحو الاستيلاء الملكي لنفوذه ودقّته كما مرّ بيانه».

٧ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٣، ح ٤٤٦؛ البحار، ج ٥، ص ٨٣.

٨ . في شرح صدر المتألّهين: «بعبده».

٩ . يجوز فيه فتح الياء.

١٠ . في شرح صدر المتألّهين: «بخلقه».

١١ . في حاشية «بر»: «والقدرة».

١٢ . في «بف» والوافي: «ما».

١٣ . التوحيد، ص ٣٦٠، ح ٣، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن ـ الوافي، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٤٤٧.

٤١٠ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[١]، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٢]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، فَقَالَ: «لَا جَبْرَ وَلَا قَدَرَ، وَلٰكِنْ مَنْزِلَةٌ بَيْنَهُمَا فِيهَا الْحَقُّ؛ الَّتِي بَيْنَهُمَا[٣] لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْعَالِمُ، أَوْ مَنْ عَلَّمَهَا إِيَّاهُ الْعَالِمُ».[٤]

٤١١ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عِدَّةٍ[٥]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَجْبَرَ[٦] اللهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟

فَقَالَ[٧]: «اللهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُجْبِرَهُمْ[٨] عَلَى الْمَعَاصِي، ثُمَّ يُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهَا».

فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَفَوَّضَ اللهُ إِلَى الْعِبَادِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «لَوْ فَوَّضَ إِلَيْهِمْ، لَمْ يَحْصُرْهُمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ».

فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَبَيْنَهُمَا مَنْزِلَةٌ؟

قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمَّا[٩] بَيْنَ السَّمَاءِ وَ[١٠]الْأَرْضِ».[١١]

٤١٢ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

---

١ . في «ألف، ج، ف، بح، بس، بف» : - «بن عبدالرحمن».

٢ . في شرح المازندراني : «أصحابنا».

٣ . في مرآة العقول: «قوله: «التي بينهما» مبتدأ و«لا يعلمها» خبره».

٤ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٤٤٨.

٥ . في «ف» : + «من أصحابنا».

٦ . في «ض، ف، بح» : «أَجَبَرَ»، أي بفتح الجيم.

٧ . في أكثر النسخ وشرح المازندراني والوافي: «قال». وفي «ف»: + «إنّ».

٨ . في «ف»: «يجبر العباد». يجوز فيه الإفعال والمجرّد.

٩ . هكذا في «ض، ف، بح» وشرح صدر المتألّهين. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».

١٠ . في «ج، ض، ف، و، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: «إلى» بدل «و».

١١ . راجع: تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٤. الوافي، ج ١، ص ٥٤٥، ح ٤٤٩.

أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ بِالْجَبْرِ، وَبَعْضَهُمْ يَقُولُ
١٦٠/١ بِالِاسْتِطَاعَةِ، قَالَ: فَقَالَ عليه السلام لِي: «اكْتُبْ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ، بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ[١]، وَبِقُوَّتِي أَدَّيْتَ إِلَيَّ[٢] فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوِيتَ[٣] عَلىٰ مَعْصِيَتِي؛ جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً[٤] ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾[٥]، وَذٰلِكَ أَنِّي أَوْلىٰ بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ[٦]، وَأَنْتَ أَوْلىٰ بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذٰلِكَ[٧] أَنِّي لَا أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ[٨]، قَدْ[٩] نَظَمْتُ[١٠] لَكَ كُلَّ شَيْءٍ تُرِيدُ[١١]».[١٢]

---

١. في الكافي، ح ٣٩٢: + «لنفسك ماتشاء».
٢. في الكافي، ح ٣٩٢: - «إليّ».
٣. في «ض، ف»: «قوّيت».
٤. في الكافي، ح ٣٩٢: + «قويّاً».
٥. النساء (٤): ٧٩.
٦. في «بح»: - «منك».
٧. في «بح، بس، بف»: - «وذلك».
٨. إشارة إلى الآية ٢٣ من سورة الأنبياء (٢١): ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾.
٩. في حاشية «ج»: «وقد».
١٠. «قد نظمت»: من كلام الله تعالى، أو من كلام الرضا عليه السلام، أو من كلام السجّاد عليه السلام. أنظر: الوافي، ج ١، ص ٥٢٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٥.
١١. قال العلّامة الطباطبائي: «معنى الرواية مبنيّ على القدر، وهو أنّ الإنسان إنّما يفعل ما يفعل بمشيئة وقوّة، والله سبحانه هو الذي شاء أن يشاء الإنسان، ولو لم يشأ لم تكن من الإنسان مشيئة، وهو الذي ملك الإنسان قوّة من قوّته، وأنّ القوّة لله جميعاً، فلا استغناء للإنسان في فعله عنه تعالى، ثمّ إنّهما نعمتان قوي الإنسان بهما على المعصية، كما قوي على الطاعة، ولازم ذلك أن تكون الحسنات لله وهو أولى بها؛ لأنّ الله هو المعطي للقوّة عليها والأمر بإتيانها و فعلها؛ وأن تكون السيّئات للإنسان وهو أولى بها دون الله؛ لأنّه تعالى لم يعطها إلّا نعمة للحسنة ونهى عن استعمالها في السيّئة، فاللوم على الإنسان، وذلك أنّه تعالى لا يسأل عمّا يفعل وهم يسألون، لأنّه تعالى إنّما يفعل الجميل وهو إفاضة النعمة والهداية إلى الحسنة، والنهي عن السيّئة، وكلّ ذلك جميل، ولا سؤال عن الجميل، والإنسان إنّما يفعل الحسنة بنعمة من الله، والسيّئة بنعمة منه، فهو المسؤول عن النعمة التي أعطيها ما صنع بها، ثمّ أتمّ الله الحجّة، وأقام المحنة بأن نظم كلّ ما يريده الإنسان، ليعلم ماذا يصير إليه حال الإنسان بفعاله؛ وللرواية معنى آخر أدقّ، يطلب من مظانّه».
١٢. قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٧، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ الكافي، ←

٤١٣ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ حُسَيْنِ[١] بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيىٰ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيضَ، وَلٰكِنْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ[٢]».

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ؟

قَالَ: «مَثَلُ ذٰلِكَ: رَجُلٌ رَأَيْتَهُ عَلىٰ مَعْصِيَةٍ، فَنَهَيْتَهُ، فَلَمْ يَنْتَهِ، فَتَرَكْتَهُ، فَفَعَلَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةَ؛ فَلَيْسَ[٣] حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكْتَهُ[٤] كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِالْمَعْصِيَةِ».[٥]

٤١٤ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ[٦]: «اللهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُكَلِّفَ النَّاسَ مَا[٧] لَا يُطِيقُونَ[٨]، وَاللهُ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي سُلْطَانِهِ مَا لَا يُرِيدُ».[٩]

← كتاب التوحيد، باب المشيّة والإرادة، ح ٣٩٢، بسند آخر عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: المصادر التي ذكرنا ذيل ح ٣٩٢. الوافي، ج ١، ص ٥٢٥، ح ٤٣١.

١ . في «بح، بر، بف»: «الحسين».

٢ . في «ف»: «الأمرين».

٣ . كذا في النسخ، والأولى: «فلست».

٤ . في «ض»: «وتركته».

٥ . التوحيد، ص ٣٦٢، ح ٨، بسنده عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن خنيس بن محمّد، عن محمّد بن يحيى الخزّاز، عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبدالله ﷺ (وخنيس بن محمّد عنوان غريب لم نجد له ذكراً في موضع). وفي الاعتقادات للصدوق، ص ٢٩؛ وتصحيح الاعتقاد، ص ٤٦، مرسلاً عن أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ١، ص ٥٤٥، ح ٤٥٠.

٦ . في «ف» والمحاسن: + «إنّ».

٧ . في «ف»: «ممّا».

٨ . في التوحيد: «لايطيقونه».

٩ . المحاسن، ص ٢٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٤. التوحيد، ص ٣٦٠، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي. الوافي، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٤٤١.

٣١ ـ بَابُ الِاسْتِطَاعَةِ

٤١٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ[1]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[2]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الِاسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ[3]: «يَسْتَطِيعُ الْعَبْدُ بَعْدَ أَرْبَعِ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ مُخَلَّى السَّرْبِ[4]، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ، لَهُ سَبَبٌ وَارِدٌ[5] ١٦١/١
مِنَ اللهِ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَسِّرْ لِي هٰذَا، قَالَ[6]: «أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ[7] مُخَلَّى السَّرْبِ، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ يُرِيدُ أَنْ يَزْنِيَ، فَلَا يَجِدُ امْرَأَةً ثُمَّ يَجِدُهَا، فَإِمَّا أَنْ يَعْصِمَ نَفْسَهُ[8]، فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ عليه السلام، أَوْ يُخَلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ، فَيَزْنِيَ، فَيُسَمّىٰ زَانِياً،

---

١. لم يعهد وجود راوٍ باسم الحسن بن محمّد في مشايخ عليّ بن إبراهيم، بل في هذه الطبقة. والظاهر وقوع خلل في السند. يؤكّد ذلك توسّط الحسن بن محمّد بين عليّ بن إبراهيم وبين شيخه عليّ بن محمّد القاساني. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٧٧ـ٤٧٨.

٢. في «ألف، بح، بس»: «القاشاني».

٣. في «ج»: «قال».

٤. «السَّرْب» و«السَّرَبُ»: المسلك والطريق. والمعنى: أنّ طريقه إلى الخير والشرّ موسَّع عليه غير مضيّق وخال بلامانع. و«السِرب»: النفس. والمعنى عليه: أنّه لا مانع لنفسه عن الميل إليهما. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤١٨؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٤٧؛ الوافي، ج ١، ص ٥٤٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢١٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٤٦٤ (سرب).

٥. في «ف، بر» وحاشية «ض»: «وإرادة».

٦. في «ف»: + «هذا».

٧. في «بف»: «إنّ العبد يكون».

٨. في «بف» والتوحيد: - «نفسه».

وَلَمْ يُطِعِ اللهَ بِإِكْرَاهٍ، وَلَمْ يَعْصِهِ بِغَلَبَةٍ[١]».[٢]

٤١٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ جَمِيعاً، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنِ الاِسْتِطَاعَةِ[٣]، فَقَالَ[٤]: «أَ تَسْتَطِيعُ[٥] أَنْ تَعْمَلَ مَا لَمْ

---

١ . في «بس»: «بغلبته». وفي فقه الرضا: «بقلبه». وقال العلّامة الطباطبائي ﷺ: «لا ريب أنّ كلّ أمر خارجي ـ ومنها أفعال الإنسان ـ لا يوجد ما لم يوجد جميع أجزاء علّته التامّة وما يحتاج إليه في وجوده، فإذا وجدت جميعاً ولم يبق ممّا يحتاج إليه وجوده شيء في العدم وجب وجوده، وإلّا كان وجود علّته التامّة وعدمها بالنسبة إليه على السواء، مثلاً إذا نسب أكل لقمة من الغذاء إلى الإنسان، وفرض وجود الإنسان وصحّة أدوات التغذي، ووجود الغذاء بين يديه، ووجود الإرادة الحتميّة، وعدم شيء من الموانع مطلقاً، وجب تحقّق الأكل وكان بالضرورة، فهذه نسبة الفعل وهو الأكل مثلاً إلى مجموع علّته التامّة، وأمّا نسبة الفعل كالأكل مثلاً إلى الإنسان المجهّز بآلة الفعل فقط لا إلى مجموع أجزاء العلّة مع فرض وجودها، فهي نسبة الإمكان والاستعداد التامّ الذي لا يفارق الفعل لفرض وجود بقيّة أجزاء العلّة، وإن لم تكن النسبة إلى جميعها بل إلى الإنسان فقط وهي المسمّاة بالاستطاعة، فالإنسان مع فرض جميع ما يتوقّف عليه يستطيع أن يأكل بالإرادة وأن لا يأكل بعدمها؛ وأمّا نسبة الفعل إلى الإنسان مع فرض عدم وجود جميع أجزاء العلّة كنسبة الأكل إلى الإنسان حيث لا غذاء عنده، ومباشرة النساء حيث لا امرأة، فهي الإمكان والاستعداد الضعيف الناقص، ولا تسمّى استطاعة، فالإنسان لا يستطيع أن يأكل حيث لا غذاء، ولا أن يباشر حيث لا امرأة؛ فقوله ﷺ في هذه الروايات: «إنّ الاستطاعة مع الفعل» يريد به الاستعداد التامّ الذي لا واسطة بينه و بين الفعل والترك إلّا إرادة الإنسان، وأمّا مطلق إمكان الفعل والقدرة عليه، فليس بمراد، وليس هذا من قول الأشاعرة: «إنّ القدرة على الفعل توجد مع الفعل لا قبله» في شيء؛ فإنّه مذهب فاسد كما بيّن في محلّه، وبالتأمّل في ما ذكرناه يظهر معنى سائر روايات الباب، والله الهادي».

٢ . التوحيد، ص ٣٤٨، ح ٧، بسنده عن عليّ بن أسباط. وفي فقه الرضا ﷺ، ص ٣٥٢؛ والاعتقادات للصدوق، ص ٣٨، مرسلاً مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٥٤٧، ح ٤٥١.

٣ . اختلف في أنّ الاستطاعة والقدرة هل هما في العبد قبل الفعل أو معه، فذهبت الإماميّة والمعتزلة إلى الأوّل، وهو الحقّ؛ لكونه ضروريّة، والأشاعرة إلى الثاني. وظاهر الحديث موافق لمذهب الأشاعرة فيحتاج إلى التأويل، إمّا بحمله على التقيّة، أو غيره. وكذا الآتية. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤١٩؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٥٠؛ الوافي، ج ١، ص ٥٤٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢١٥.

٤ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: + «أبو عبدالله ﷺ».

٥ . في «ب»: «أنت تستطيع». وفي «بف»: «تستطيع» بدل «أتستطيع».

يَكَوَّنْ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَهِيَ عَمَّا قَدْ كُوِّنَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ[١]: فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَمَتىٰ أَنْتَ مُسْتَطِيعٌ[٢]؟»، قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ[٣]: فَقَالَ لَهُ[٤] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ خَلْقاً، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الِاسْتِطَاعَةِ، ثُمَّ لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ مُسْتَطِيعُونَ لِلْفِعْلِ[٥] وَقْتَ الْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ إِذَا فَعَلُوا ذٰلِكَ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوهُ فِي مُلْكِهِ[٦]، لَمْ يَكُونُوا مُسْتَطِيعِينَ أَنْ يَفْعَلُوا[٧] فِعْلاً لَمْ يَفْعَلُوهُ؛ لِأَنَّ اللهَ - عَزَّ وجَلَّ - أَعَزُّ مِنْ أَنْ[٨] يُضَادَّهُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ[٩]».

قَالَ الْبَصْرِيُّ: فَالنَّاسُ مَجْبُورُونَ؟ قَالَ: «لَوْ كَانُوا مَجْبُورِينَ، كَانُوا مَعْذُورِينَ». قَالَ: فَفَوَّضَ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: «عَلِمَ مِنْهُمْ فِعْلاً، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ، فَإِذَا فَعَلُوا كَانُوا مَعَ الْفِعْلِ مُسْتَطِيعِينَ».

١٦٢/١ قَالَ الْبَصْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنَّكُمْ أَهْلُ بَيْتِ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ.[١٠]

٤١٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَالِحٍ[١١] النِّيلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام: هَلْ لِلْعِبَادِ مِنَ الِاسْتِطَاعَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي[١٢]: «إِذَا فَعَلُوا الْفِعْلَ، كَانُوا مُسْتَطِيعِينَ بِالِاسْتِطَاعَةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللهُ فِيهِمْ».

---

١. في «ف» والوافي: - «قال».
٢. في «ب»: «تستطيع».
٣. في «بس»: - «قال».
٤. في «ب، ف» والوافي: - «له».
٥. في حاشية «ج»: + «في».
٦. في «ج» والوافي: - «في ملكه».
٧. في «ج»: + «في ملكه».
٨. في «ف»: + «يكون».
٩. في «ف»: + «غيره».
١٠. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥١، مع اختلاف ـ الوافي، ج ١، ص ٥٤٧، ح ٤٥٢.
١١. في «ض، بح، بف»: «الصالح».
١٢. في «ف»: + «إنّهم».

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: «الْآلَةُ[١] مِثْلُ الزَّانِي[٢] إِذَا زَنىٰ، كَانَ مُسْتَطِيعاً لِلزِّنىٰ حِينَ[٣] زَنىٰ: وَلَوْ أَنَّهُ تَرَكَ الزِّنىٰ وَلَمْ يَزْنِ، كَانَ مُسْتَطِيعاً لِتَرْكِهِ إِذَا تَرَكَ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ لَهُ مِنَ الِاسْتِطَاعَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، وَلٰكِنْ مَعَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ كَانَ مُسْتَطِيعاً».

قُلْتُ: فَعَلىٰ مَا ذَا يُعَذِّبُهُ[٤]؟ قَالَ: «بِالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ وَالْآلَةِ الَّتِي رَكَّبَ[٥] فِيهِمْ؛ إِنَّ اللهَ لَمْ يُجْبِرْ[٦] أَحَداً عَلىٰ مَعْصِيَتِهِ[٧]، وَلَا أَرَادَ ـ إِرَادَةَ حَتْمٍ ـ الْكُفْرَ[٨] مِنْ أَحَدٍ، وَلٰكِنْ حِينَ كَفَرَ كَانَ فِي إِرَادَةِ اللهِ أَنْ يَكْفُرَ، وَهُمْ فِي إِرَادَةِ اللهِ وَفِي عِلْمِهِ أَنْ لَا يَصِيرُوا إِلىٰ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ».

قُلْتُ: أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا؟ قَالَ: «لَيْسَ هٰكَذَا أَقُولُ، وَلٰكِنِّي أَقُولُ: عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَكْفُرُونَ، فَأَرَادَ الْكُفْرَ؛ لِعِلْمِهِ فِيهِمْ، وَلَيْسَتْ هِيَ[٩] إِرَادَةَ حَتْمٍ، إِنَّمَا هِيَ إِرَادَةُ اخْتِيَارٍ».[١٠]

٤١٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ‌عليه السلام عَنِ الِاسْتِطَاعَةِ فَلَمْ يُجِبْنِي، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ دَخْلَةً أُخْرىٰ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي قَلْبِي مِنْهَا شَيْءٌ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا شَيْءٌ أَسْمَعُهُ مِنْكَ.

قَالَ: «فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ مَا كَانَ فِي قَلْبِكَ».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، إِنِّي أَقُولُ: إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ لَمْ يُكَلِّفِ الْعِبَادَ مَا لَا

---

١ . في شرح صدر المتألّهين: «آلة».
٢ . في «ب، ض، بر» وحاشية «ج» وشرح المازندراني والمرآة والوافي: «الزنى».
٣ . في «بح»: «حيث».
٤ . في «ب، ف، بح»: «يعذّبهم».
٥ . في «ب»: «ركّبها».
٦ . في «ج»: «لايجبر». ويجوز في الفعل هيئة الإفعال والتجرّد.
٧ . في «ب، ف، بح» وحاشية ميرزا رفيعا: «معصية».
٨ . في «ف»: «للكفر».
٩ . في «ب، ج، بح، بس، بف» والوافي: - «هي».
١٠ . الوافي، ج ١، ص ٥٤٩، ح ٤٥٣.

يَسْتَطِيعُونَ[1]، وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَصْنَعُونَ شَيْئاً مِنْ ذٰلِكَ إِلَّا بِإِرَادَةِ اللهِ وَمَشِيئَتِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ.

قَالَ: فَقَالَ: «هٰذَا دِينُ اللهِ الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ وَآبَائِي». أَوْ كَمَا قَالَ.[2]

٣٢ ـ بَابُ الْبَيَانِ وَ التَّعْرِيفِ وَ لُزُومِ الْحُجَّةِ

٤١٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنِ ابْنِ الطَّيَّارِ:

١٦٣/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ احْتَجَّ عَلَى النَّاسِ بِمَا آتَاهُمْ وَعَرَّفَهُمْ».[3]

● مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، مِثْلَهُ.

٤٢٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

---

١ . في «ف»: «بما لا يستطيعون». وفي التوحيد: «إلّا ما يستطيعون».

٢ . التوحيد، ص ٣٤٦، ح ٣، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن عبيد بن زرارة (ولم نجد في شيء من الأسناد والطرق رواية الحسين بن سعيد عن عبيد بن زرارة مباشرة، بل يروي الحسين عنه في كثير من الأسناد بواسطتين وفي بعضها بواسطة واحدة. فما ورد في التوحيد لايخلو من خلل). راجع: المحاسن، ص ٢٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٦؛ ورجال الكشّي، ص ١٤٦، ح ٢٣٣ ـ الوافي، ج ١، ص ٥٥٠، ح ٤٥٤.

وقوله: «أو كما قال» من كلام الراوي. وشكّه في صورة اللفظ هل هي ما قال، أو شبهه؟ يعني: قال هذا القول بعينه، أو قال ما هو مثله في المعنى، أي ما ذكره نقل بالمعنى. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٢٣، شرح المازندراني، ج ٥، ص ٥٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣ . التوحيد، ص ٤١٠، ح ٢، بسنده عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن حمزة بن الطيّار. المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٤، بسنده عن حمزة بن الطيّار. وفيه، ص ٢٣٦، ح ٢٠٣؛ وص ٢٧٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٨، بسند آخر. وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٠٤، صدر ح ١٠٠، عن الحلبي، عن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ـ الوافي، ج ١، ص ٥٥١، ح ٤٥٥.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ: الْمَعْرِفَةُ مِنْ صُنْعِ مَنْ هِيَ؟

قَالَ: «مِنْ صُنْعِ اللهِ، لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ».[١]

٤٢١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[٢]، قَالَ: «حَتّىٰ يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ».

وَقَالَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا[٣] فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[٤]، قَالَ: «بَيَّنَ[٥] لَهَا مَا تَأْتِي وَمَا تَتْرُكُ».

وَقَالَ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٦]، قَالَ: «عَرَّفْنَاهُ، إِمَّا[٧] آخِذٌ وَإِمَّا تَارِكٌ».

وَعَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ فَاسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[٨]، قَالَ: «عَرَّفْنَاهُمْ[٩] فَاسْتَحَبُّوا الْعَمىٰ عَلَى الْهُدىٰ وَهُمْ يَعْرِفُونَ».

● وَفِي رِوَايَةٍ: «بَيَّنَّا لَهُمْ[١٠]».[١١]

٤٢٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[١٢]، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنِ

---

١ . التوحيد، ص ٤١٠، ح ١، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. وفيه، ص ٤١٦، ح ١٥، بسند آخر مع اختلاف وزيادة في أوّله وآخره . الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٤.

٢ . التوبة (٩): ١١٥.

٣ . «قال: فألهمها» من كلام ثعلبة، والقائل هو حمزة بن محمّد الطيّار، أي وسأله عن قوله: فألهمها.

٤ . الشمس (٩١): ٨.

٥ . في «ف»: «يبيّن».

٦ . الإنسان (٧٦): ٣.

٧ . في المحاسن: «فإمّا».

٨ . فصّلت (٤١): ١٧.

٩ . في المحاسن: «نهاهم عن قتلهم» بدل «عرّفناهم».

١٠ . في المحاسن والتوحيد: - «وفي رواية بيّنّا لهم».

١١ . المحاسن، ص ٢٧٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٩، بطريقين، أحدهما عن ابن فضّال. التوحيد، ص ٤١١، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي وراجع: الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب الكفر، ح ٢٨٤٦ . الوافي، ج ١، ص ٥٥٢، ح ٤٥٧؛ و ص ٤٥٨ و ٥٥٣.

١٢ . في «ب»: + «ابن عبيد».

ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ[1]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[2] قَالَ: «نَجْدَ[3] الْخَيْرِ وَالشَّرِّ[4]».[5]

٤٢٣ / ٥ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ : أَصْلَحَكَ اللهُ، هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ[6] يَنَالُونَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا».

قُلْتُ[7]: فَهَلْ كُلِّفُوا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: «لَا، عَلَى اللهِ الْبَيَانُ ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[8] وَ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾[9]».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[10] قَالَ: «حَتَّىٰ يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ».[11]

---

١ . في «ف»: + «الطيّار».

٢ . البلد (٩٠): ١٠.

٣ . «النَجْدُ» في اللغة: الطريق الواضح المرتفع. قال صدر المتألّهين في شرحه، ص ٤٢٤: «قال أهل اللغة: النجد، الطريق الواقع في ارتفاع كجبل ونحوه، ولعلّ الكناية به عن سبيل الخير والشرّ، أو دلائل أحدهما؛ لأجل أنّهما لمّا وضحت فجعلت كالطريق العالية المرتفعة في أنّها للعقول كوضوح الطريق العالي للإيصال». وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣ (نجد).

٤ . في «ف»: «نجد الشرّ ونجد الخير». وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين: «نجد الخير ونجد الشرّ».

٥ . التوحيد، ص ٤١١، ح ٥، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. الأمالي للطوسي، ص ٦٦٠، المجلس ٣٥، ح ١١، بسند آخر. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٤٢٢، من دون الإسناد إلى المعصوم نحوه. الوافي، ج ١، ص ٥٥٣، ح ٤٥٩؛ البحار، ج ٦٠، ص ٢٨٤.

٦ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٦٨: «الأداة: الآلة. والمراد بها هنا العقل والذُكاء». وفي حاشية بدرالدين، ص ١٢٤: «الظاهر أنّ المراد بالأداة هنا الحاسّة من البصر أو غيره». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٦٥ (أدو)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢٦.

٧ . في حاشية «ف»: «فقلت».

٨ . البقرة (٢): ٢٨٦.

٩ . الطلاق (٦٥): ٧.

١٠ . التوبة (٩): ١١٥.

١١ . المحاسن، ص ٢٧٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٩٢، إلى قوله: «إلّا ما آتاه»؛ والتوحيد، ص ٤١٤، ح ١١، ←

٤٢٤ / ٦ . وَبِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعْدَانَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يُنْعِمْ عَلىٰ عَبْدٍ نِعْمَةً إِلَّا وَقَدْ أَلْزَمَهُ[1] فِيهَا
الْحُجَّةَ مِنَ اللهِ، فَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ قَوِيّاً، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِمَا كَلَّفَهُ[2]، وَاحْتِمَالُ
مَنْ هُوَ دُونَهُ مِمَّنْ هُوَ أَضْعَفُ مِنْهُ؛ وَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ مُوَسَّعاً عَلَيْهِ، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ
مَالُهُ، ثُمَّ تَعَاهُدُهُ[3] الْفُقَرَاءَ بَعْدُ بِنَوَافِلِهِ[4]؛ وَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ شَرِيفاً فِي بَيْتِهِ[5]، ١٦٤/١
جَمِيلاً فِي صُورَتِهِ، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمَدَ اللهَ تَعَالىٰ عَلىٰ ذٰلِكَ، وَأَنْ[6] لَا يَتَطَاوَلَ عَلىٰ
غَيْرِهِ[7]؛ فَيَمْنَعَ حُقُوقَ الضُّعَفَاءِ لِحَالِ[8] شَرَفِهِ وَجَمَالِهِ».[9]

٣٣ ـ بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلىٰ عِبَادِهِ[10]

٤٢٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ

ــ بسندهما عن يونس بن عبدالرحمن. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠، عن عبدالأعلى، من قوله: «وسألته عن قوله» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ٥٥٣، ح ٤٦٠.

١ . في «بح»: + «الله».

٢ . في «ج» وشرح صدر المتألّهين: + «به».

٣ . في «ج، بر، بف»: «تعاهد».

٤ . في التوحيد: «فحجّته ماله، يجب عليه فيه تعاهد الفقراء بنوافله».

٥ . في التوحيد: «نسبه».

٦ . في الوافي: - «أن».

٧ . «أن لايتطاول على غيره» أي لايطلب الزيادة على غيره بالتكبّر والافتخار، ولا ينظر إليه بالإهانة والاستصغار. يقال: تطاول على الناس، إذا رفع رأسه ورأى أنّ له عليهم فضلاً في القدر. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٧١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٢ (طول).

٨ . في «ب»: «بحال».

٩ . التوحيد، ص ٤١٤، ح ١٢، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن. الوافي، ج ١، ص ٥٥٤، ح ٤٦١.

١٠ . في «ف»: «العباد». وفي «ب، ض، بس، بف»: - «اختلاف الحجّة على عباده». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٢٧: «باب؛ ليس الباب في بعض النسخ، وإنّما لم يعنون لأنّه من الباب الأوّل، وإنّما أفرد لامتياز حديثه بخصوصه كما لا يخفى».

الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ[١]، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «سِتَّةُ أَشْيَاءَ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ: الْمَعْرِفَةُ، وَالْجَهْلُ، وَالرِّضَا، وَالْغَضَبُ، وَالنَّوْمُ، وَالْيَقَظَةُ».[٢]

٣٤ـ بَابُ حُجَجِ اللهِ عَلىٰ خَلْقِهِ

٤٢٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيِّ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ لِلّٰهِ عَلىٰ خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا[٣]، وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللهِ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ، وَلِلّٰهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَّفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا[٤]».[٥]

٤٢٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ: مَنْ[٦] لَمْ يَعْرِفْ شَيْئاً هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا».[٧]

---

١ . في «ف» وحاشية «ج»: «الحسين بن يزيد». وفي «بر»: «الحسين عن ابن زيد». وفي حاشية «بف»: «الحسين بن سعيد».

٢ . التوحيد، ص ٤١١، ح ٦؛ والخصال، ص ٣٢٥، أبواب الستّة، ح ١٣، بسندهما عن دُرست بن أبي منصور. المحاسن، ص ١٠، كتاب القرائن، ح ٢٩، مرسلاً ـ الوافي، ج ١، ص ٥٥٥، ح ٤٦٢.

٣ . في التوحيد: + «قبل أن يعرّفهم».

٤ . في التوحيد: «يقبلوه». وقوله: «أن يقبلوا» ظاهر صدر المتألّهين في شرحه، ص ٤٢٦ كونه من الإقبال لا من القبول. وهو المحتمل أيضاً عند الفيض في الوافي. والمعنى: أن يُقْبِلُوا ويتوجّهوا بكنههم إليه ويرغبوا فيما عنده، ويزهدوا فيما يبعدهم عن دار كرامته.

٥ . التوحيد، ص ٤١٢، ح ٧، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار ـ الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٥.

٦ . في «ف» والتوحيد: «عمّن».

٧ . التوحيد، ص ٤١٢، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى ـ الوافي، ج ١، ص ٥٥٧، ح ٤٦٦.

٤٢٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، قَالَ: «مَا حَجَبَ اللهُ[1] عَنِ[2] الْعِبَادِ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ».[3]

٤٢٩ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، قَالَ: قَالَ لِي: «اكْتُبْ»، فَأَمْلىٰ عَلَيَّ: «إِنَّ مِنْ قَوْلِنَا: إِنَّ اللهَ يَحْتَجُّ[4] عَلَى الْعِبَادِ[5] بِمَا آتَاهُمْ وَعَرَّفَهُمْ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ[6] رَسُولاً، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمُ[7] الْكِتَابَ، فَأَمَرَ فِيهِ وَنَهىٰ[8]: أَمَرَ[9] فِيهِ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ[10]، فَنَامَ[11] رَسُولُ اللهِ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: أَنَا أُنِيمُكَ[12]، وَأَنَا أُوقِظُكَ[13]، فَإِذَا قُمْتَ[14] فَصَلِّ؛ لِيَعْلَمُوا إِذَا أَصَابَهُمْ ذٰلِكَ كَيْفَ ١ / ١٦٥
يَصْنَعُونَ، لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ: إِذَا نَامَ عَنْهَا هَلَكَ[15]؛ وَكَذٰلِكَ الصِّيَامُ، أَنَا أُمْرِضُكَ، وَأَنَا

---

١ . في التوحيد: + «علمه».   ٢ . في «ف، بح» وحاشية «ج»: «على».

٣ . التوحيد، ص ٤١٣، ح ٩، بسنده عن محمّد بن يحيى العطّار . تحف العقول، ص ٣٦٥ ـ الوافي، ج ١، ص ٥٥٧، ح ٤٦٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٦٣، ذيل ح ٣٣٤٩٦.

٤ . في حاشية «ض»: «قد يحتجّ».   ٥ . في «ف»: «الخلق».

٦ . في «ب»: «عليهم».

٧ . في حاشية «ف»: «إليهم». وفي المحاسن والتوحيد: «عليه».

٨ . في «ب، ج، ف، بح، بف» وحاشية «بر، بس» وشرح المازندراني: + «عنه».

٩ . في «بح» وحاشية «ج» والمحاسن: «وأمر».   ١٠ . في حاشية «ف» والمحاسن والتوحيد: «والصوم».

١١ . في حاشية شرح صدر المتألّهين: + «في بعض أسفاره». وفي التوحيد: «فأنام».

١٢ . في «بح، بس، بف» وحاشية «ف، بر» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «أنمتك».

١٣ . في «بس» وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «أوقظتك».

١٤ . في التوحيد: «فاذهب» بدل «فإذا قمت».

١٥ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٢٧: «وقوله: ليس كما يقولون؛ إذا نام عنها هلك، بدل بتقدير «أن» لجملة «إذا» وما بعده، أي يعلموا أن ليس الأمر كما يزعمون، أو يتوهّمون أنّه إذا نام أحد عن صلاته فقد هلك واستحقّ المقت والعذاب . أو كلام مستأنف مؤكّد لما قبله. وقوله: وكذلك الصيام، من تتمّة قول الله».

أُصِحُّكَ[١]، فَإِذَا شَفَيْتُكَ فَاقْضِهِ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «وَكَذٰلِكَ إِذَا نَظَرْتَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، لَمْ تَجِدْ أَحَداً فِي ضِيقٍ، وَلَمْ تَجِدْ أَحَداً إِلَّا وَلِلّٰهِ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَلِلّٰهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُمْ مَا شَاؤُوا صَنَعُوا».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَهْدِي وَيُضِلُّ». وَقَالَ[٢]: «وَ[٣]مَا أُمِرُوا إِلَّا بِدُونِ[٤] سَعَتِهِمْ[٥]، وَكُلُّ شَيْءٍ أُمِرَ النَّاسُ بِهِ، فَهُمْ يَسَعُونَ لَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَسَعُونَ لَهُ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ، وَلٰكِنَّ[٦] النَّاسَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ».

ثُمَّ تَلَا عليه السلام: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ﴾[٧] فَوَضَعَ عَنْهُمْ ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾[٨] قَالَ: «فَوَضَعَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ».[٩]

٣٥ ـ بَابُ الْهِدَايَةِ أَنَّهَا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

٤٣٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي[١٠] إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَابِتٍ ←

١ . في التوحيد: «أَصَحَّحك».

٢ . في «بح»: «فقال». وفي «بس»: – «وقال».

٣ . في «بح» والمحاسن: – «و».

٤ . في «ف» وحاشية «بف»: «دون».

٥ . في حاشية «بف»: «وسعهم».

٦ . في التوحيد: + «أكثر».

٧ . التوبة (٩): ٩١.

٨ . التوبة (٩): ٩١ـ٩٢.

٩ . المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٠٤، مع زيادة في آخره. التوحيد، ص ٤١٣، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي. الوافي، ج ١، ص ٥٥٨، ح ٤٦٨؛ البحار، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٤٦، وفيهما إلى قوله: «أمر فيه بالصلاة والصيام».

١٠ . هكذا في «ج، ض، ف» وحاشية «و، بح». وفي «ب، و، بح، بس، بف، جر» والمطبوع: – «أبي»، وهو سهو؛ ←

أَبِي سَعِيدٍ[١]، قَالَ:

قَالَ[٢] أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «يَا ثَابِتُ، مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ[٣]، كُفُّوا[٤] عَنِ النَّاسِ، وَلَا تَدْعُوا أَحَداً إِلىٰ أَمْرِكُمْ؛ فَوَ اللهِ، لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ الْأَرَضِينَ اجْتَمَعُوا عَلىٰ أَنْ يَهْدُوا عَبْداً يُرِيدُ اللهُ ضَلَالَتَهُ[٥]، مَا اسْتَطَاعُوا عَلىٰ[٦] أَنْ يَهْدُوهُ؛ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ[٧] الْأَرَضِينَ اجْتَمَعُوا عَلىٰ أَنْ يُضِلُّوا عَبْداً يُرِيدُ اللهُ هِدَايَتَهُ[٨]، مَا اسْتَطَاعُوا[٩] أَنْ يُضِلُّوهُ[١٠]،

← فقد أكثر محمّد بن إسماعيل [بن بزيع] من الرواية عن أبي إسماعيل السرّاج. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٨١ ـ ٢٨٣.

وأمّا ما ورد في «ألف، بر» من «محمّد بن إسماعيل السرّاج»، ففيه سقط واضح، بجواز النظر من «إسماعيل» في «محمّد بن إسماعيل» إلى «إسماعيل» في «أبي إسماعيل السرّاج».

١. هكذا في حاشية «ج، ض، بح». وفي «ألف، ج، ض، و، بر، بح، بس، بف، جر» والمطبوع: «ثابت بن سعيد». وفي «ب، ف» وحاشية «و» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «ثابت بن أبي سعيد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى البرقي الخبر في المحاسن ص ٢٠٠، ح ٣٤، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السرّاج، عن ابن مسكان، عن ثابت أبي سعيد، قال: قال أبو عبدالله ﷺ. ورواه الكليني أيضاً في الكافي، ح ٢٢٢٧ ـ باختلاف يسير ـ بسنده عن أبي اسماعيل السرّاج، عن ابن مسكان، عن ثابت أبي سعيد. ثمّ إنّ الظاهر أنّ ثابتاً هذا، هو ثابت بن عبدالله أبو سعيد البجلي. راجع: رجال الطوسي، ص ١٢٩، الرقم ١٣٠٨؛ ص ١٧٤، الرقم ٢٠٤٩.

وأما ثابت بن سعيد، أو ثابت بن أبي سعيد، فلم نجد لهما ذكراً في كتب الرجال.

٢. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «قال لي».

٣. في «بس» وحاشية «ج»: «والناس».

٤. الأمر بالكفّ والنهي عن الدعاء، إمّا لشدّة التقيّة في ذلك الزمان، أو القصد منه ترك المبالغة في الدعاء وعدم المخاصمة في أمر الدين، أو لغير ذلك. وكذا غيرها من الروايات. أُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤٣.

٥. في «بس» وحاشية بدرالدين: «ضلاله».

٦. في «ج»: - «على».

٧. في «ب»: - «أهل».

٨. في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والمحاسن: «هداه».

٩. في «ف»: + «على».

١٠. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «فوالله لو أنّ أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا أن يضلّوا عبداً يريد الله هداه ما استطاعوا» بدل «فوالله لو أنّ أهل السماوات وأهل الأرضين ـ إلى قوله ـ أن يضلّوه».

كُفُّوا عَنِ النَّاسِ، وَلَا يَقُولُ[١] أَحَدٌ[٢]: عَمِّي وَ[٣]أَخِي وَابْنُ عَمِّي وَجَارِي[٤]؛ فَإِنَّ اللهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، طَيَّبَ رُوحَهُ، فَلَا يَسْمَعُ مَعْرُوفاً[٥] إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا مُنْكَراً[٦] إِلَّا أَنْكَرَهُ، ثُمَّ يَقْذِفُ اللهُ فِي قَلْبِهِ كَلِمَةً يَجْمَعُ بِهَا أَمْرَهُ»[٧].٨

---

١. في حاشية «ف» والمحاسن: «لا يقل». وهو الأنسب.

٢. في الكافي، ح ٢٢٢٧ والمحاسن: «أحدكم». ٣. في الكافي، ح ٢٢٢٧ والمحاسن: - «عمّي و».

٤. أي هذا عمّي وأخي وابن عمّي وجاري وقعوا في الضلالة فيلزمني هدايتهم، أي فتبعثهم الحميّة والغيرة العصبيّة على أن يُنجيهم منها طوعاً وكرهاً؛ يعني: لا يتأسّف على ضلال أقربائه وجيرانه. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٦؛ الوافي، ج ١، ص ٥٦١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤٨.

٥. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «بمعروف». ٦. في الكافي، ح ٢٢٢٧: «ولا بمنكر».

٧. قال العلّامة الطباطبائي: «مسألة أنّ «الهداية لله، وليس للناس فيها صنع» ممّا ثبتت بالنقل والعقل، وإن كان مستبعداً في بادئ النظر جدّاً، فاستمع لما يتلى:

المعارف الإلهيّة العالية كالتوحيد والنبوّة والإمامة ونظائرها ممّا لا يكفي فيها مجرّد العلم واليقين كما قال تعالى: ﴿جَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ الآية [النمل (٢٧): ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ الآية [الجاثية (٤٥): ٢٣]، بل يحتاج مع العلم النظري إلى الإيمان بها، وهو مطاوعة نفسانيّة، وانفعال قلبيّ خاصّ يوجب الجريان في الجملة بالأعمال المناسبة للعلم المفروض، وكما أنّ العلوم النظريّة معلومة للأنظار والأفكار الصحيحة المنتجة، كذلك هذا الأذعان والقبول القلبي معلول لملكات أو أحوال قلبيّة مناسبة له، فلا يمكن للبخيل الذي فيه ملكة راسخة من البخل أن يؤمن بحسن السخاء وبذل المال، إلّا إذا حصل في نفسه من جهة حسن التربية وتراكم العمل حالة الانقياد والقبول، بحسن السخاء والجود، بزوال الصورة المباينة من البخل؛ فالاستدلال للحقّ إنّما يوجب ظهوره على من كان صحيح النظر، وأمّا إيمانه به وانقياده له فله سبب تكويني، هو حصول الحالة أو الملكة النفسانيّة الملائمة لحصوله، وليس مستنداً إلى اختيار الإنسان حتّى يوجد في نفسه أو في نفس غيره الانقياد والإيمان بالحقّ من دون سببه التكويني وهو الهيئة النفسانيّة المذكورة، فثبت أنّ للإيمان والاهتداء وغير ذلك سبباً تكوينيّاً غير إرادة الإنسان واختياره، وهو مجموع النظر الصحيح والهيئة النفسانيّة الملائمة الغير المنافية للحقّ، فهو منسوب إلى الله سبحانه دون اختيار الإنسان على حدّ سائر الأمور التكوينيّة المنسوبة إليه تعالى.

ولذلك كانت الروايات تنسب الإيمان والكفر والهداية والضلال إلى الله سبحانه و تنفي كونها باختيار الإنسان وتنهى عن الإصرار في القبول والمراء والجدال في الدعوة إلى الحقّ كما يدلّ عليه قوله في رواية عقبة الآتية: «ولا تخاصموا الناس لدينكم؛ فإنّ المخاصمة ممرضة للقلب» الحديث؛ فإنّها تثير عوامل العصبيّة والإباء عن الحقّ، وأمّا ما ورد في الكتاب والسنّة من الأوامر بحسن التربية والحثّ على التبليغ والإنذار والدعوة

←

٤٣١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ[٢]: ١٦٦/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ[٣]: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً[٤] مِنْ نُورٍ[٥]، وَفَتَحَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكاً يُسَدِّدُهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءاً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ، وَسَدَّ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ شَيْطَاناً يُضِلُّهُ».

ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[٦].[٧]

← والتذكرة؛ فإنّها مقرّبات للإنسان من الإيمان والطاعة، وليست بموجبة ولا ملزمة، وبالتأمّل فيما ذكرناه يظهر معنى روايات الباب، والله الهادي».

٨ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٧، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٤، عن محمّد بن إسماعيل؛ وأيضاً بسند آخر عن عبدالله بن مسكان. وفيه، ص ٢٠١، ذيل ح ٣٩، بسنده عن عبدالله بن مسكان، وتمام الرواية فيه: «يا ثابت ما لكم وللناس؟». الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب طينة المؤمن والكافر، ضمن ح ١٤٥٠، بسند آخر، من قوله: «فإنّ الله إذا أراد بعبد» إلى قوله: «إلّا أنكره». تحف العقول، ص ٣١٢، ضمن وصيّته لأبي جعفر محمّد بن النعمان الأحول، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٥٦١، ح ٤٧٠.

١ . في «ب»: - «بن إبراهيم». وفي «ف»: - «بن هاشم».

٢ . في الكافي، ح ٢٢٣٢: «محمّد بن مسلم» بدل «سليمان بن خالد».

٣ . في الكافي، ح ٢٢٣٢: - «قال».

٤ . «النَّكْت»: أن تنكُتَ في الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثّر فيها. والمعنى: أثّر في قلبه تأثيراً، وأفاض عليه علماً يقينيّاً ينقش فيه. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٤٨.

٥ . في الكافي، ح ٢٢٣٢ وتفسير العيّاشي: «بيضاء» بدل «من نور».

٦ . الأنعام (٦): ١٢٥.

٧ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٣٢، إلى قوله: «وكّل به شيطاناً يضلّه». التوحيد، ص ٤١٥، ح ١٤، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥، بسنده عن سليمان بن خالد، إلى قوله: «وسدّ مسامع قلبه»، مع اختلاف وزيادة في آخره. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٠، مع زيادة في آخره؛ و ص ٣٧٦، ح ٩٤، وفيهما عن سليمان بن خالد ـ الوافي، ج ١، ص ٥٦٢، ح ٤٧١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١١، ح ١٧.

٤٣٢ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ[١]: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ[٢] لِلّٰهِ، وَلَا تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ لِلّٰهِ، فَهُوَ لِلّٰهِ؛ وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ، فَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ[٣]، وَلَا تُخَاصِمُوا النَّاسَ[٤] لِدِينِكُمْ[٥]؛ فَإِنَّ الْمُخَاصَمَةَ مَمْرَضَةٌ[٦] لِلْقَلْبِ؛ إِنَّ اللهَ تَعَالىٰ قَالَ لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّكَ لَاتَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[٧] وَقَالَ: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[٨] ذَرُوا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ[٩] النَّاسِ، وَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله[١٠]، إِنِّي سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا كَتَبَ عَلىٰ عَبْدٍ أَنْ يَدْخُلَ[١١] فِي هٰذَا الْأَمْرِ، كَانَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّيْرِ إِلىٰ وَكْرِهِ[١٢]».[١٣]

---

١. في «ج» وحاشية «ض، بر، بس» وشرح صدر المتألّهين: «عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول».

٢. في الكافي، ح ٢٢٢٩ وتفسير العيّاشي: + «هذا».

٣. في «ف»: + «قال». وفي الكافي، ح ٢٢٢٩: «إلى السماء».

٤. في الوسائل ج ١٦: - «الناس».

٥. في الكافي، ح ٢٢٢٩: «بدينكم الناس». وفي تفسير العيّاشي والوسائل، ج ١٦: «بدينكم».

٦. في التعليقة للداماد، ص ٣٩١: «ممرضة، إمّا بفتح الميم والراء على اسم المكان، أو بكسر الميم وفتح الراء على اسم الآلة، أو بضمّ الميم وكسر الراء على صيغة الفاعل من باب الإفعال».

٧. القصص (٢٨): ٥٦.

٨. يونس (١٠): ٩٩.

٩. في حاشية «ض» وتفسير العيّاشي: «من».

١٠. في الكافي، ح ٢٢٢٩ والمحاسن وتفسير العيّاشي: + «وعليّ عليه السلام ولا سواء».

١١. في الكافي، ح ٢٢٢٩: «يُدخله».

١٢. «الوَكْر»: عشّ الطائر، وهو موضعه الذي يبيض فيه ويفرخ في الحيطان والشجر. اُنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٩٢ (وكر).

١٣. الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٩؛ و باب الرياء، ح ٢٤٨٨، إلى قوله: «فلا يصعد إلى الله»، وفيهما عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد. المحاسن، ص ٢٠١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨، عن ابن فضّال؛ وفيه، ص ٢٠١، ح ٣٧، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام من قوله: «إنّ الله عزّ وجلّ إذا كتب على عبد» مع اختلاف. التوحيد، ص ٤١٤، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمّد. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٣٧،

⇔

٤٣٣ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: ١/١٦٧

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: نَدْعُو النَّاسَ إِلىٰ هٰذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ: «لَا، يَا فُضَيْلُ، إِنَّ اللهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، أَمَرَ مَلَكاً فَأَخَذَ بِعُنُقِهِ، فَأَدْخَلَهُ فِي هٰذَا الْأَمْرِ طَائِعاً أَوْ كَارِهاً[١]».[٢]

تَمَّ[٣] كِتَابُ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ[٤] وَالتَّوْحِيدِ[٥] مِنْ كِتَابِ الْكَافِي، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْحُجَّةِ فِي[٦] الْجُزْءِ الثَّانِي[٧] مِنْ كِتَابِ الْكَافِي[٨] تَأْلِيفِ[٩] الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيِّ[١٠] رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ.[١١]

← ح ٤٨، عن عليّ بن عقبة ـ الوافي، ج ١، ص ٥٦٤، ح ٤٧٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٨؛ و ج ١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٦.

١ . قال العلّامة الطباطبائي: «قوله: طائعاً أو كارهاً، أي سواء رضيته نفسه إذا كان محلّى بحلية الصفات الكريمة النفسانيّة وملازمة التقوى، وساعدته الدنيا كالإنسان الصحيح البدن والقوى إذا عرض عليه غذاء لذيذ من غير مانع، فإنّه يتناوله برضى من نفسه؛ أو كرهته نفسه إذا كان في نفسه مع صفة القبول صفات اُخرى لاترضاه، أو لم تساعده عليه الدنيا، وكان دونه حظر خارجيّ كالإنسان المريض يتناول الدواء الكريه الطعم على كره من شهوته ورضى من عقله الحاكم بلزوم شربه؛ للصحّة المطلوبة».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان و الكفر، باب في ترك دعاء الناس، ح ٢٢٢٨. وفي المحاسن، ص ٢٠٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤ عن صفوان بن يحيى. وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٢، بسنده عن فضيل بن يسار وبسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٣، بثلاثة طرق اُخر عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٤٦ عن صفوان بن يحيى، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليهما السلام؛ وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٤٦، بسند آخر وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٥٦٥، ح ٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢١٣١٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٨، ح ١٣.

٣ . في «ب» وحاشية «ج»: «كمل».

٤ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: - «والعلم».

٥ . في «ف»: + «بعون الله الملك المجيد».

٦ . في «ج، ض، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين: - «في».

٧ . في «بر»: - «في الجزء الثاني».

٨ . في «ف»: - «في الجزء الثاني من كتاب الكافي».

٩ . في «بر»: «تصنيف».

١٠ . في «بس»: - «الكليني».

١١ . في «ف»: «طاب ثراه وجعل الجنّة مثواه، بمحمّد وآله أصفياه». وفي «بح»: «رحمة الله تعالى عليه». وفي «بر» وشرح صدر المتألّهين: «رحمه الله».

(٤)

كتاب الحجّة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

[٤]

كِتَابُ الْحُجَّةِ[١] ١٦٨/١

١ ـ بَابُ الِاضْطِرَارِ[٢] إِلَى الْحُجَّةِ[٣]

٤٣٤ / ١ . قَالَ[٤] أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ، مُصَنِّفُ هٰذَا الْكِتَابِ رَحِمَهُ اللّٰهُ[٥]: حَدَّثَنَا[٦] عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو[٧] الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

---

١ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «ب»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وهو الموفّق للتتميم. كتاب الحجّة». وفي «ج»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. كتاب الحجّة». وفي «ف»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلّا بالله العليّ العليم الحكيم». وفي حاشية «ف» بدل «العليم الحكيم»: «العظيم». وفي المطبوع: «كتاب الحجّة، بسم الله الرحمن الرحيم».

٢ . «الاضطرار»: مصدر اضطرّ إلى الشيء، أي أُلجِئ إليه؛ من الضرورة بمعنى الحاجة. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٠ (ضرر).

٣ . في شرح المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٩٤: «الحجّة في اللغة: الغلبة؛ من حجّه: إذا غلبه. وشاع استعمالها في البرهان مجازاً، أو حقيقة عرفيّة، ثمّ شاع في عرف المتشرّعة إطلاقها على الهادي إلى الله المنصوب من قبله».

٤ . في حاشية «ج»: + «الشيخ».

٥ . في «ض» و حاشية «بس» و شرح صدر المتألّهين: «رحمة الله عليه». وفي «ف»: + «تعالى ذكره».

٦ . في «ج، و، بر»: - «قال أبو جعفر - إلى - حدّثنا».

٧ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس» والوافي. وفي «ألف، بف» والمطبوع: «عمر». والصواب ما أثبتناه كما تقدّم ذيل ح ٢٢٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ‌عليه‌السلام: أَنَّهُ قَالَ لِلزِّنْدِيقِ[1] الَّذِي سَأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ أَثْبَتَّ[2] الْأَنْبِيَاءَ وَ الرُّسُلَ؟ قَالَ[3]: «إِنَّا لَمَّا أَثْبَتْنَا أَنَّ لَنَا خَالِقاً، صَانِعاً، مُتَعَالِياً عَنَّا وَ عَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، وَ كَانَ ذٰلِكَ الصَّانِعُ حَكِيماً مُتَعَالِياً، لَمْ يَجُزْ[4] أَنْ يُشَاهِدَهُ خَلْقُهُ وَ لَا يُلَامِسُوهُ[5]؛ فَيُبَاشِرَهُمْ وَ يُبَاشِرُوهُ[6]، وَ يُحَاجَّهُمْ وَ يُحَاجُّوهُ، ثَبَتَ أَنَّ لَهُ سُفَرَاءَ فِي خَلْقِهِ يُعَبِّرُونَ[7] عَنْهُ إِلىٰ خَلْقِهِ وَ عِبَادِهِ، وَ يَدُلُّونَهُمْ عَلىٰ مَصَالِحِهِمْ وَ مَنَافِعِهِمْ وَ مَا بِهِ بَقَاؤُهُمْ وَ فِي تَرْكِهِ فَنَاؤُهُمْ، فَثَبَتَ الْآمِرُونَ وَ النَّاهُونَ عَنِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ فِي خَلْقِهِ، وَ الْمُعَبِّرُونَ[8] عَنْهُ جَلَّ وَ عَزَّ، وَ هُمُ الْأَنْبِيَاءُ‌عليهم‌السلام وَ صَفْوَتُهُ[9] مِنْ خَلْقِهِ، حُكَمَاءَ مُؤَدَّبِينَ[10] بِالْحِكْمَةِ[11]، مَبْعُوثِينَ بِهَا، غَيْرَ مُشَارِكِينَ[12] لِلنَّاسِ - عَلىٰ مُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْخَلْقِ وَ التَّرْكِيبِ - فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، مُؤَيَّدِينَ[13] مِنْ عِنْدِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ بِالْحِكْمَةِ، ثُمَّ ثَبَتَ ذٰلِكَ فِي كُلِّ دَهْرٍ

---

١. «الزنديق»: مضى ترجمته ذيل ح ٣٣٨. قال المحقّق الداماد في التعليقة، ص ٣٩٢: «في بعض التواريخ: أنّ لزرادشت كتاباً اسمه «زند» تتّبعه المجوس والملاحدة؛ ولهذا سمّوا بالزنديق». وانظر: المغرب، ص ٢١١ (زندق).

٢. «أثبتُّ» قرئ أيضاً على صيغة الغائب المجهول: أُثبت واستبعده المجلسي. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧.

٣. في «بر»: «فقال».

٤. «لم يجز»: صفة موضحة لـ«متعالياً»، ويحتمل كونه خبراً بعد خبر لـ«كان» إذا كان قوله: «متعالياً» بمعنى تعاليه عن العبث واللغو. وليس جواباً لـ«لمّا» بل جوابها: «ثبت» وإلّا لبطل نظم الخطاب، ولم يكن لـ«ثبت» محلّ من الإعراب. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧.

٥. في حاشية «بر» والعلل: «ويلامسوه».

٦. في «ض، بح»: «فيباشروه».

٧. في حاشية «ف»: «يخبرون». و«يعبرون» إمّا مجرّد، من العبور بمعنى المرور. أو مزيد، من التعبير بمعنى التفسير. والأوّل أظهر. والثاني أنسب بقوله: فالمعبّرون. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٨.

٨. في حاشية «ف»: «المخبرون».

٩. «صفوة الشيء»: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا «الهاء» قالوا: له صَفْو مالي، بالفتح. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

١٠. في حاشية «بح»: «مؤيّدين».

١١. في «بس»: + «و». وفي الوافي: «في الحكمة».

١٢. في حاشية «ف»: + «بها».

١٣. في «ج» و حاشية «ف، بر» والوافي: «مؤيّدون». وقرأ المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ١٠١: «مؤدّين»، ←

وَ زَمَانٍ مِمَّا أَتَتْ[١] بِهِ الرُّسُلُ وَ الْأَنْبِيَاءُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَ الْبَرَاهِينِ؛ لِكَيْلَا تَخْلُوَ[٢] أَرْضُ اللّٰهِ مِنْ حُجَّةٍ[٣] يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ[٤] يَدُلُّ عَلىٰ صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَ جَوَازِ عَدَالَتِهِ».[٥]

٤٣٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ اللّٰهَ أَجَلُّ وَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ[٦] بِاللّٰهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ[٧]».

قُلْتُ: إِنَّ[٨] مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبّاً، فَقَدْ يَنْبَغِي[٩] لَهُ أَنْ يَعْرِفَ[١٠] أَنَّ لِذٰلِكَ الرَّبِّ رِضًا ١٦٩/١

← ثمّ قال: «في بعض النسخ: مؤيّدين، والأوّل أولى؛ لفهم الثاني من قوله: مؤدّبين».

١ . في مرآة العقول: «في بعض النسخ: ممّا أثبت، ولا يخفى توجيهه على الوجوه إن قرئ معلوماً أو مجهولاً».

٢ . في «ب، ف، بح، بف» و مرآة العقول وشرح صدر المتألّهين: «يخلو».

٣ . في «بح» و حاشية «ف»: «حجّته».

٤ . في مرآة العقول: «علم، بفتحتين: أي علامة و دليل. و ربّما يقرأ بكسر الأوّل وسكون الثاني».

٥ . الحديث طويل، قطّعه الكليني وأورد ذيله هنا، وصدره في ثلاث مواضع أُخرى من الكافي (: كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠؛ وباب إطلاق القول بأنّه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنّها من صفات الفعل...، ح ٣٠٦) وكرّر قطعة منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من الباب الأوّل، ح ٣٠٠. كما أشار إليه العلّامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق رحمه الله تمام الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم القمّي. وذكر هذه القطعة في علل الشرائع، ص ١٢٠، ح ٣، بسنده عن عليّ بن إبراهيم ـ الوافي، ج ٢، ص ٢١، ح ٤٧١.

٦ . الأظهر كونه مجهولاً، يعني: بل الخلق يُعرَفون بنور الله كما تعرف الذرّات بنور الشمس. ويحتمل كونه معلوماً، يعني: بل الخلق يعرفون الله بالله، أي بما عرّف به نفسه من الصفات. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٢.

٧ . في مرآة العقول: «وربّما يقرأ بالتشديد؛ إذ كلامه مأخوذ منهم عليهم السلام كما مرّ، ولا يخفى بُعده». وفي الكافي، ح ٢٣١: «رحمك الله» بدل «صدقت».

٨ . في «ج» و شرح صدر المتألّهين: ـ «إنّ».

٩ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين و شرح المازندراني والوافي والكافي، ح ٤٩٧. وفي المطبوع: «فينبغي».

١٠ . في مرآة العقول: «فقد ينبغي لأن يعرف». وفي هامش مرآة العقول: «كأنّه نقله بالمعنى، أو من تصحيف الناسخ، أو من جهة اختلاف النسخ. وقد مرّ ويأتي أيضاً نظائر هذا الاختلاف في موارد كثيرة».

وَ سَخَطاً، وَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَاهُ وَ سَخَطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ[1] لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَقَدْ يَنْبَغِي[2] لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَ أَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ[3]، وَ قُلْتُ[4] لِلنَّاسِ[5]: تَعْلَمُونَ[6] أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللّٰهِ عَلىٰ خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلىٰ.

قُلْتُ: فَحِينَ مَضىٰ رَسُولُ اللّٰهِ[7] ﷺ، مَنْ كَانَ الْحُجَّةَ عَلىٰ خَلْقِهِ[8]؟ فَقَالُوا[9]: الْقُرْآنُ، فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِهِ الْمُرْجِيُّ[10] وَ الْقَدَرِيُّ[11] وَ الزِّنْدِيقُ[12] الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتّىٰ يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِهِ، فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقَيِّمٍ[13]، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقّاً، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيِّمُ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا[14]: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَ عُمَرُ يَعْلَمُ، وَ حُذَيْفَةُ يَعْلَمُ، قُلْتُ: كُلَّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً

---

١ . في حاشية «بح»: «ومن».

٢ . في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فينبغي».

٣ . في حاشية «ض، بح»: «المفروضة».

٤ . في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فقلت».

٥ . في حاشية «ف» وفي الكافي، ح ٤٩٧ والوافي والوسائل: + «أليس».

٦ . في «بس» وحاشية «ض، بح، بر»: «أليس تزعمون».

٧ . في «بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح ٤٩٧: - «رسول الله».

٨ . في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: - «على خلقه». وفي العلل: «من بعده» بدل «على خلقه».

٩ . في «بر» والوافي والوسائل والكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

١٠ . هو إمّا «مُرْجِيّ» نسبة إلى «مُرْجِ» من المُرجية. أو «مُرْجِئِيّ» نسبة إلى «مرجئ»، من المرجئة. والمرجية أو المرجئة بمعنى التأخير. وهي اسم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنّه لايضرّ مع الإيمان معصية. ولا ينفع مع الكفر طاعة. سمّوا به؛ لاعتقادهم أنّ الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي، أي أخّره عنهم. وقد تطلق على من أخّر أمير المؤمنين ﷺ عن مرتبته. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٠٦ (رجى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٣.

١١ . في العلل: «والحروري».

١٢ . تقدّم ترجمة الزنديق ذيل ح ٣٣٨ و ٤٣٤.

١٣ . قيّم القوم: الذي يقوّمهم ويسوس أمرهم. والمراد به هنا من يقوم بأمر القرآن ويعرف القرآن كلّه. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٤.

١٤ . في الكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

يُقَالُ: إِنَّهُ[١] يَعْرِفُ ذٰلِكَ[٢] كُلَّهُ إِلَّا عَلِيّاً عليه السلام، وَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هٰذَا: لَا أَدْرِي، وَ قَالَ هٰذَا: لَا أَدْرِي، وَ قَالَ هٰذَا: لَا أَدْرِي[٣]، وَ قَالَ هٰذَا: أَنَا أَدْرِي، فَأَشْهَدُ[٤] أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ قَيِّمَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً[٥]، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ أَنَّ[٦] مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللّٰهُ».[٧]

٤٣٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

كَانَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ حُمْرَانُ بْنُ أَعْيَنَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانِ وَ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَ الطَّيَّارُ، وَجَمَاعَةٌ فِيهِمْ[٨] هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ وَ هُوَ شَابٌّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا هِشَامُ، أَ لَا تُخْبِرُنِي كَيْفَ صَنَعْتَ بِعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؟ وَكَيْفَ سَأَلْتَهُ؟» فَقَالَ[٩] هِشَامٌ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، إِنِّي أُجِلُّكَ[١٠] وَ أَسْتَحْيِيكَ، وَ لَا يَعْمَلُ لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَافْعَلُوا».

---

١. في حاشية «ج»: «يقال له: إنّه». وفي حاشية «ض»: «يقال له: يعرف».

٢. في الكافي، ح ٤٩٧: «يعلم القرآن». وفي الوافي: «يعرف القرآن».

٣. في «بس، بف»: - «وقال هذا: لا أدري».

٤. في «بر»: «وأشهد».

٥. في «ب، بر، بف» وحاشية «ض»: «مفروضة».

٦. في حاشية «ض، بف»: «وأيّ».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمّة عليهم السلام، ح ٤٩٧، مع زيادة في آخره؛ وفيه، كتاب التوحيد، باب أنّه لايعرف إلّا به، ح ٢٣١. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني، وفيهما إلى قوله: «صدقت» هكذا: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّي ناظرت قوماً فقلت لهم: إنّ الله - جلّ جلاله - أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله، فقال: رحمك الله». وفي علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١؛ ورجال الكشّي، ص ٤٢٠، ح ٧٩٥، بسند هما عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ٣٠، ح ٤٨٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٢٣٥٣٢.

٨. في حاشية «ف»: «منهم».

٩. في «ب، ض، بف» والوافي والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

١٠. «أُجِلُّكَ»: أي أعظمك؛ من الجلال بمعنى العظمة. اُنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٧ (جلل).

قَالَ هِشَامٌ: بَلَغَنِي[١] مَا كَانَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَ جُلُوسُهُ فِي مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ، فَعَظُمَ
١ / ١٧٠ ذٰلِكَ عَلَيَّ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ وَ دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَتَيْتُ مَسْجِدَ الْبَصْرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِحَلْقَةٍ[٢] كَبِيرَةٍ[٣] فِيهَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَ عَلَيْهِ شَمْلَةٌ سَوْدَاءُ مُتَّزِراً[٤] بِهَا مِنْ صُوفٍ، وَ شَمْلَةٌ[٥] مُرْتَدِياً[٦] بِهَا وَ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَاسْتَفْرَجْتُ النَّاسَ، فَأَفْرَجُوا لِي ثُمَّ قَعَدْتُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ عَلىٰ رُكْبَتَيَّ.

ثُمَّ قُلْتُ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، إِنِّي[٧] رَجُلٌ غَرِيبٌ تَأْذَنُ لِي[٨] فِي مَسْأَلَةٍ[٩]؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، فَقُلْتُ لَهُ: أَ لَكَ عَيْنٌ؟ فَقَالَ[١٠]: يَا بُنَيَّ[١١]، أَيُّ شَيْءٍ هٰذَا مِنَ السُّؤَالِ؟ وَ شَيْءٌ تَرَاهُ كَيْفَ تَسْأَلُ عَنْهُ؟! فَقُلْتُ: هٰكَذَا[١٢] مَسْأَلَتِي، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، سَلْ وَ إِنْ كَانَتْ مَسْأَلَتُكَ حَمْقَاءَ[١٣]، قُلْتُ: أَجِبْنِي فِيهَا، قَالَ[١٤] لِي: سَلْ.

---

١. في «بح»: «قد بلغني».

٢. «الحلقة»: هي الجماعة من الناس مستديرين، كحلقة الباب وغيره. وحكي عن أبي عمرو: حَلَقَةٌ، بالتحريك. اُنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٢٦ (حلق).

٣. في «ب، بر، بف» وحاشية «ض» والوافي: «عظيمة».

٤. يجوز فيه وما يأتي الرفع والنصب، والنسخ أيضاً مختلفة. وقال صدر المتألّهين في شرحه، ص ٤٤٢: «في نسخه: مؤتزر، من الإزار، وهو الصحيح عند ابن الأثير، والمتّزر خطأ؛ لأنّ الهمزة لا تدغم في التاء». اُنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٤ (أزر).

٥. «الشملة»: كساء يتغطّى به ويتلفّف فيه. النهاية، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

٦. قوله: «مرتدياً بها» أي لابسها. يقال: ارتدى، أي لبس الرداء. النهاية، ج ٢، ص ٥٠١ (شمل).

٧. في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالي: «أنا».

٨. في الأمالي والعلل وكمال الدين: + «فأسألك».

٩. في «ف»: «مسألتي».

١٠. في «ض» و حاشية «ج» و شرح صدر المتألّهين: + «لي».

١١. في حاشية «ف»: «أي بنيّ».

١٢. في حاشية «ف»: «هذا».

١٣. في «ض، بر، بس» والأمالي: «حمقاً». ووصف «المسألة» بالحمقاء على سبيل التجوّز مبالغة في حماقة السائل. وربّما يقرأ حُمْق. والحُمْق والحُمُق: قلّة العقل وسخافة الرأي. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٥؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٦٤ (حمق).

١٤. في حاشية «ف» والعلل و كمال الدين والأمالي: + «فقال».

قُلْتُ: أَ لَكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرىٰ بِهَا الْأَلْوَانَ وَ الْأَشْخَاصَ.

قُلْتُ: فَلَكَ[١] أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَشَمُّ بِهِ الرَّائِحَةَ.

قُلْتُ: أَ لَكَ[٢] فَمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَذُوقُ[٣] بِهِ الطَّعْمَ.

قُلْتُ: فَلَكَ[٤] أُذُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصَّوْتَ.

قُلْتُ: أَ لَكَ قَلْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُمَيِّزُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلىٰ هٰذِهِ الْجَوَارِحِ وَ الْحَوَاسِّ.

قُلْتُ: أَ وَ لَيْسَ فِي هٰذِهِ الْجَوَارِحِ غِنًى عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ[٥]: لَا.

قُلْتُ[٦]: وَ كَيْفَ ذٰلِكَ[٧] وَ هِيَ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةٌ؟! قَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ الْجَوَارِحَ إِذَا شَكَّتْ فِي شَيْءٍ شَمَّتْهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ ذَاقَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ، رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ فَتَسْتَيْقِنُ[٨] الْيَقِينَ، وَ تُبْطِلُ[٩] الشَّكَّ.

قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا[١٠] أَقَامَ اللّٰهُ الْقَلْبَ لِشَكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ[١١]: لَا بُدَّ[١٢] مِنَ الْقَلْبِ، وَ إِلَّا لَمْ تَسْتَيْقِنِ[١٣] الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ لَمْ يَتْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتّىٰ جَعَلَ

---

١. في «ف»: «أفلك». وفي الأمالي وكمال الدين: «ألك».

٢. في «ف»: «أفلك».

٣. في الأمالي والعلل: «أعرف».

٤. في «ف» والأمالي والعلل وكمال الدين: «ألك». وفي حاشية «ف»: «أفلك».

٥. في «بر» والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

٦. في «بف»: «فقلت».

٧. في «بس» وحاشية «ف»: «ذاك».

٨. هكذا في «ب، و، بح، بر، بس، بف». وفي حاشية «ج»: «يستبين». وفي حاشية «بح» وشرح صدر المتألّهين: «فيستبين». وفي «ج، ض» والمطبوع: «فيستيقن». ويمكن قراءة ما في المطبوع بالنون المشدّدة.

٩. هكذا في «ب، ف، بح، بر، بس». وفي «ج، ض، و» والمطبوع: «ويبطل».

١٠. في «بر» والأمالي: «إنّما».

١١. في «بر»: «فقلت».

١٢. في «ف»: «قلت له: فلابدّ».

١٣. في «ف»: «لم يستيقن». وفي الأمالي: «لم يستقم».

لَهَا إِمَاماً يُصَحِّحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَ تَتَيَقَّنُ[١] بِهِ مَا شَكَّتْ[٢] فِيهِ، وَ يَتْرُكُ هٰذَا الْخَلْقَ كُلَّهُمْ فِي حَيْرَتِهِمْ وَ شَكِّهِمْ وَ اخْتِلَافِهِمْ، لَا يُقِيمُ لَهُمْ إِمَاماً يَرُدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وَ حَيْرَتَهُمْ، وَ يُقِيمُ لَكَ إِمَاماً لِجَوَارِحِكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَيْرَتَكَ وَ شَكَّكَ؟

قَالَ: فَسَكَتَ، وَ لَمْ يَقُلْ لِي شَيْئاً، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ[٣] لِي[٤]: أَنْتَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ[٥]: أَ مِنْ[٦] جُلَسَائِهِ؟ قُلْتُ[٧]: لَا[٨]، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ[٩]: قُلْتُ: مِنْ[١٠] أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَأَنْتَ إِذاً هُوَ[١١]، ثُمَّ ضَمَّنِي إِلَيْهِ، وَ أَقْعَدَنِي فِي مَجْلِسِهِ، وَ زَالَ عَنْ مَجْلِسِهِ، وَ مَا نَطَقَ حَتّىٰ قُمْتُ.

قَالَ: فَضَحِكَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ وَ قَالَ[١٢]: «يَا هِشَامُ، مَنْ عَلَّمَكَ هٰذَا؟» قُلْتُ: شَيْءٌ
١٧١/١ أَخَذْتُهُ مِنْكَ وَ أَلَّفْتُهُ[١٣]، فَقَالَ: «هٰذَا وَاللّٰهِ مَكْتُوبٌ فِي صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسىٰ».[١٤]

١ . هكذا في «ج، ض، و، بح، بس، بف». وفي «ب، ف» والمطبوع وشرح صدر المتألّهين: «يتيقّن».
٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي شرح صدر المتألّهين: «شككت». وفي المطبوع: «شكّ».
٣ . في «بر»: «وقال».
٤ . في «ج، ف، بح، بس، بف» والوافي والعلل وكمال الدين: – «لي».
٥ . في «ج، ض، ف، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «فقال». وفي حاشية «ج»: «قال لي».
٦ . في «بس»: «أفمن». ٧ . في «ض»: «فقلت».
٨ . في «ف»: – «قال أمن جلسائه؟ قلت: لا».
٩ . في «ب، بر، بس» والأمالي والعلل وكمال الدين: – «قال».
١٠ . في حاشية «ج»: «رجل من».
١١ . في «ب، بر، بف» والوافي والعلل: «فإذن أنت هو». وفي حاشية «ف»: «إذن فأنت هو».
١٢ . في «ف» و شرح صدر المتألّهين: «فقال». وفي «بر»: «ثمّ قال».
١٣ . في «ف»: «فألّفته».
١٤ . الأمالي للصدوق، ص ٥٨٩، المجلس ٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٣، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٢٠٧، ح ٢٣، بسندها عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ رجال الكشّي، ص ٢٧١، ح ٤٩٠، بسنده عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب. الوافي، ج ٢، ص ٢٢، ح ٤٨٠.

٤٣٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ[١]، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، فَوَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ صَاحِبُ كَلَامٍ وَ فِقْهٍ وَ فَرَائِضَ، وَ قَدْ جِئْتُ لِمُنَاظَرَةِ أَصْحَابِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ: «كَلَامُكَ مِنْ كَلَامِ[٢] رَسُولِ اللّٰهِ أَوْ مِنْ عِنْدِكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللّٰهِ وَ مِنْ عِنْدِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «فَأَنْتَ إِذاً شَرِيكُ رَسُولِ اللّٰهِ؟» قَالَ : لَا، قَالَ : «فَسَمِعْتَ الْوَحْيَ عَنِ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ يُخْبِرُكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَجِبُ طَاعَتُكَ كَمَا تَجِبُ طَاعَةُ رَسُولِ اللّٰهِ؟» قَالَ: لَا[٣].

فَالْتَفَتَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ إِلَيَّ، فَقَالَ: «يَا يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ، هٰذَا قَدْ خَصَمَ[٤] نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ». ثُمَّ قَالَ: «يَا يُونُسُ، لَوْ كُنْتَ تُحْسِنُ[٥] الْكَلَامَ كَلَّمْتَهُ». قَالَ[٦] يُونُسُ: فَيَا لَهَا مِنْ حَسْرَةٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي سَمِعْتُكَ تَنْهىٰ عَنِ الْكَلَامِ، وَ تَقُولُ: وَيْلٌ لِأَصْحَابِ الْكَلَامِ؛ يَقُولُونَ: هٰذَا يَنْقَادُ وَ هٰذَا لَا يَنْقَادُ[٧]، وَ هٰذَا يَنْسَاقُ وَ هٰذَا لَا يَنْسَاقُ، وَ هٰذَا نَعْقِلُهُ وَ هٰذَا لَا نَعْقِلُهُ[٨]، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «إِنَّمَا قُلْتُ: فَوَيْلٌ[٩] لَهُمْ إِنْ تَرَكُوا مَا أَقُولُ، وَ ذَهَبُوا إِلىٰ مَا يُرِيدُونَ».

ثُمَّ قَالَ لِي[١٠]: «اخْرُجْ إِلَى الْبَابِ، فَانْظُرْ مَنْ تَرىٰ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَأَدْخِلْهُ». قَالَ:

---

١ . في الإرشاد: «عن جماعة من رجاله» بدل «عمّن ذكره».

٢ . في «ف»: ـ «كلام».

٣ . في «بح، بر، بس»: + «قال».

٤ . في «بف»: «خصم» وفي حاشية ميرزا رفيعا: «خاصم» كلاهما بدل «قد خصم».

٥ . «تحسن»: من الإحسان بمعنى العلم والمعرفة والإتقان، تقول: أحسنت الشيء، أي عرفته وأتقنته. أنظر: المصباح المنير، ص ١٣٦ (حسن).

٦ . في «ج» ومرآة العقول: «فقال».

٧ . في «ب، ف»: «هذا لا ينقاد وهذا ينقاد». وظاهر الشروح كون الفعلين معلومين. وكذا: ينساق ولا ينساق.

٨ . في «ف، بح»: «هذا يعقله وهذا لا يعقله».

٩ . في «ب» و حاشية «ض، بف»: «ويل».

١٠ . في «بس»: ـ «لي».

فَأَدْخَلْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَعْيَنَ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ الْأَحْوَلَ[١] وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَكَانَ يُحْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ قَيْساً الْمَاصِرَ[٢] وَكَانَ عِنْدِي أَحْسَنَهُمْ كَلَاماً، وَكَانَ قَدْ تَعَلَّمَ الْكَلَامَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام.

فَلَمَّا اسْتَقَرَّ بِنَا الْمَجْلِسُ[٣] - وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَبْلَ الْحَجِّ يَسْتَقِرُّ أَيَّاماً فِي جَبَلٍ فِي طَرَفِ الْحَرَمِ فِي فَازَةٍ[٤] لَهُ مَضْرُوبَةٍ - قَالَ: فَأَخْرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَأْسَهُ مِنْ فَازَتِهِ[٥]، فَإِذَا هُوَ بِبَعِيرٍ يَخُبُّ[٦]، فَقَالَ: «هِشَامٌ وَ رَبِّ الْكَعْبَةِ». قَالَ[٧]: فَظَنَنَّا[٨] أَنَّ هِشَاماً رَجُلٌ مِنْ
١٧٢/١ وُلْدِ عَقِيلٍ كَانَ شَدِيدَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، قَالَ: فَوَرَدَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَوَّلَ مَا اخْتَطَّتْ لِحْيَتُهُ[٩]، وَ لَيْسَ فِينَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ سِنّاً مِنْهُ[١٠]، قَالَ: فَوَسَّعَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ قَالَ: «نَاصِرُنَا بِقَلْبِهِ وَ لِسَانِهِ وَ يَدِهِ».

---

١. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٨: «الأحول، هو محمّد بن النعمان البجلي الأحول، أبو جعفر شاه الطاق، ساكن طاق المحامل بالكوفة، وقد لقّبه المخالفون بشيطان الطاق والشيعة بمؤمن الطاق، وكان متكلّماً حاضر الجواب، وله مع أبي حنيفة مكالمات مشهورة». وانظر: الوافي، ج ٢، ص ٢٩.

٢. هكذا في «ألف، بس، بف» والوافي. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر» والمطبوع: «قيس بن الماصر». والصواب ما أثبتناه. والدليل على ذلك - مضافاً إلى ما قدّمناه ذيل ح ١٨٤ - ما يأتي في موضعين من نفس الخبر من: «ثمّ قال أبو عبدالله عليه السلام لقيس الماصر» و«ثمّ التفت إلى قيس الماصر».

٣. في شرح المازندراني: «إسناد الاستقرار إلى المجلس مجاز للمبالغة في الكثرة؛ لأنّ المجلس مستقرّ، بالكسر».

٤. في «ف» و حاشية «ج»: «قارة». وهي الجبل الصغير المنقطع عن الجبال. وفي حاشية «ج، ف»: «خيمة». و«الفازة»: مِظَلَّة تمدّ بعمود أو عمودين، أي الخيمة. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٧ (فوز).

٥. في «ف»: «قارته».

٦. «يخبّ» من الخبب، وهو ضرب من العَدْو، تقول: خَبّ الفرس يَخُبُّ خبّاً وخَبَباً وخبيباً، إذا راوح بين يديه ورجليه، أي قام على إحداهما مرّة وعلى الأخرى مرّة. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١١٧ (خبب).

٧. في «ف»: «فقال». ٨. في «ب»: «فظننت».

٩. «اختطّت لحيته»، أي نبتت. يقال: اختطّ الغلام، أي نبت عِذاره. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٣ (خطط).

١٠. في «ب» والوافي: «منه سنّاً».

ثُمَّ قَالَ: «يَا حُمْرَانُ، كَلِّمِ الرَّجُلَ». فَكَلَّمَهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ[١] حُمْرَانُ.

ثُمَّ قَالَ: «يَا طَاقِيُّ، كَلِّمْهُ». فَكَلَّمَهُ[٢]، فَظَهَرَ[٣] عَلَيْهِ الْأَحْوَلُ.

ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ، كَلِّمْهُ[٤]». فَتَعَارَفَا.[٥]

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام لِقَيْسٍ الْمَاصِرِ: «كَلِّمْهُ». فَكَلَّمَهُ، فَأَقْبَلَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَضْحَكُ مِنْ كَلَامِهِمَا مِمَّا قَدْ أَصَابَ الشَّامِيَّ، فَقَالَ لِلشَّامِيِّ: «كَلِّمْ هٰذَا الْغُلَامَ» يَعْنِي هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لِهِشَامٍ: يَا غُلَامُ، سَلْنِي فِي[٦] إِمَامَةِ هٰذَا، فَغَضِبَ هِشَامٌ حَتّٰى ارْتَعَدَ[٧]، ثُمَّ قَالَ لِلشَّامِيِّ: يَا هٰذَا، أَرَبُّكَ[٨] أَنْظَرُ[٩] لِخَلْقِهِ أَمْ خَلْقُهُ لِأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّي[١٠] أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ[١١]، قَالَ: فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ[١٢] مَا ذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَ دَلِيلًا كَيْلَا يَتَشَتَّتُوا، أَوْ[١٣] يَخْتَلِفُوا، يَتَأَلَّفُهُمْ، وَ يُقِيمُ أَوَدَهُمْ[١٤]، وَ يُخْبِرُهُمْ

---

١. «فظهر عليه»، أي غلب عليه، تقول: ظهرت على الرجل، أي غلبته. أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٢ (ظهر).

٢. في «ض»: - «فكلّمه».

٣. في «ب، بر»: «وظهر».

٤. في «ض»: «كلّم».

٥. في «ج» و شرح صدر المتألّهين: «فتعارقا». وفي «ض» وحاشية «ج، بح»: «فتفارقا». وفي حاشية «ض»: «فتقارنا». وفي حاشية «بح، بف»: «فتعاوقا». وفي الوافي: «فتعاركا». وقوله: «فتعارفا»، أي تكلّما بما عرف كلّ منهما صاحبه وكلامه بلا غلبة لأحدهما على الآخر. و«فتعارقا»، أي سال العرق من كلّ منهما من طول البحث وكثرة الكلام بينهما. و«فتعاوقا»، أي تعوّق كلّ منهما عن الغلبة. أُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٤٤؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧١.

٦. في حاشية «ج»: «من».

٧. «ارتعد»، أي اضطرب. يقال: أرعده فارتعد. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد).

٨. في «ب»: «ربّك» بدل «أربّك».

٩. «أنظر»، أي أرحم وأعطف وأحفظ؛ من النظر بمعنى الرحمة والعطف والحفظ. أُنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢١٨ (نظر).

١٠. في «بح»: + «لهم».

١١. في «بح»: - «لخلقه».

١٢. في الوافي: - «لهم».

١٣. في «ب، ج، ف، بر»: «و».

١٤. «الأوَد»: الاعوجاج. يقال: أوِدَ الشيء يأود أوَداً، أي اعوجّ. الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢ (أود).

بِفَرْضِ رَبِّهِمْ، قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ هِشَامٌ: فَبَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ مَنْ[١]؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ، قَالَ هِشَامٌ: فَهَلْ نَفَعَنَا[٢] الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ[٣] فِي رَفْعِ الِاخْتِلَافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ اخْتَلَفْنَا[٤] أَنَا وَ أَنْتَ، وَ صِرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي[٥] مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ؟

قَالَ[٦]: فَسَكَتَ الشَّامِيُّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ لِلشَّامِيِّ: «مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمُ؟» قَالَ الشَّامِيُّ: إِنْ قُلْتُ: لَمْ نَخْتَلِفْ، كَذَبْتُ؛ وَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْكِتَابَ وَ السُّنَّةَ يَرْفَعَانِ عَنَّا الِاخْتِلَافَ، أَبْطَلْتُ[٧]؛ لِأَنَّهُمَا يَحْتَمِلَانِ الْوُجُوهَ؛ وَ إِنْ قُلْتُ: قَدِ اخْتَلَفْنَا وَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنَّا يَدَّعِي الْحَقَّ، فَلَمْ يَنْفَعْنَا إِذَنِ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ إِلَّا[٨] أَنَّ لِي عَلَيْهِ هٰذِهِ الْحُجَّةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «سَلْهُ تَجِدْهُ مَلِيّاً».[٩]

فَقَالَ الشَّامِيُّ: يَا هٰذَا، مَنْ أَنْظَرُ لِلْخَلْقِ؟ أَ رَبُّهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: رَبُّهُمْ أَنْظَرُ لَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ، فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مَنْ[١٠] يَجْمَعُ لَهُمْ[١١] كَلِمَتَهُمْ، وَ يُقِيمُ أَوَدَهُمْ، وَ يُخْبِرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ قَالَ هِشَامٌ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ أَوِ
١٧٣/١ السَّاعَةِ؟ قَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللّٰهِ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ، وَ السَّاعَةِ مَنْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ:

---

١. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين. وفي المطبوع: - «من».
٢. في «بر» و حاشية «بح»: «ينفعنا».
٣. في «بس، بف»: - «الكتاب والسنّة».
٤. في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي ومرآة العقول: «اختلفت». وفي «ض»: «اختلف».
٥. في حاشية «ض»: «من».
٦. في «ب»: «فقال».
٧. «أبطلتُ»، أي أتيتُ بالباطل. يقال: أبطل، إذا جاء بالباطل. أنظر: النهاية، ج ١، ص ١٣٦ (بطل).
٨. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢١: «يجوز أن يكون «ألا»... بفتح الهمزة وتخفيف اللام من حروف التنبيه. و«إنّ» بالكسر. وضمير «عليه» على التقديرين يعود إلى هشام».
٩. في شرح المازندراني: «المليء، بالهمزة: الغنيّ المقتدر، وقد يترك الهمزة ويشدّ الياء، أي تجده غنيّاً مقتدراً على المناظرة». وانظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢ (ملأ)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٢.
١٠. في «ف»: «الحجّة ممّن» بدل «من».
١١. في «ب»: - «لهم».

هٰذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ[١] إِلَيْهِ الرِّحَالُ، وَ يُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ[٢] وِرَاثَةً عَنْ أَبٍ عَنْ جَدٍّ.

قَالَ[٣] الشَّامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذٰلِكَ[٤]؟ قَالَ هِشَامٌ: سَلْهُ عَمَّا بَدَا لَكَ، قَالَ الشَّامِيُّ: قَطَعْتَ عُذْرِي فَعَلَيَّ السُّؤَالُ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «يَا شَامِيُّ، أُخْبِرُكَ كَيْفَ كَانَ سَفَرُكَ، وَ كَيْفَ كَانَ طَرِيقُكَ، كَانَ كَذَا وَ كَانَ[٥] كَذَا».

فَأَقْبَلَ الشَّامِيُّ يَقُولُ: صَدَقْتَ، أَسْلَمْتُ لِلّٰهِ السَّاعَةَ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ : «بَلْ آمَنْتَ بِاللّٰهِ السَّاعَةَ؛ إِنَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَ عَلَيْهِ يَتَوَارَثُونَ وَ يَتَنَاكَحُونَ، وَ الْإِيمَانُ عَلَيْهِ يُثَابُونَ[٦]». فَقَالَ الشَّامِيُّ: صَدَقْتَ، فَأَنَا السَّاعَةَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ، وَ أَنَّكَ وَصِيُّ الْأَوْصِيَاءِ.

ثُمَّ الْتَفَتَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ إِلىٰ حُمْرَانَ[٧]، فَقَالَ: «تُجْرِي الْكَلَامَ[٨] عَلَى الْأَثَرِ[٩] فَتُصِيبُ».

وَ الْتَفَتَ إِلىٰ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْأَثَرَ وَ لَا تَعْرِفُهُ».

---

١ . في «ف، بس» و شرح المازندراني والوافي: «يشدّ».
٢ . في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» و الوافي: - «والأرض».
٣ . في «بح»: «فقال».
٤ . في حاشية «ف»: «ذاك».
٥ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي. وفي المطبوع: - «كان».
٦ . في «بر»: «تتوارثون وتتناكحون، والإيمان عليه تثابون».
٧ . في «بر»: «الحمران».
٨ . في حاشية «بس»: «بالكلام». والباء للتعدية والفعل مجرّد.
٩ . «على الأثر» أي على الأخبار المأثورة عن النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم. و«الأثر»: مصدر قولك: أثرتُ الحديث، أي نقلته. والأثر، اسم منه. ومنه سمّي الحديث أثراً؛ لأنّه مأثور، أي منقول ينقله خلف عن سلف. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٤؛ المصباح المنير، ص ٤ (أثر).

ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى الْأَحْوَلِ، فَقَالَ: «قَيَّاسٌ رَوَّاغٌ[١]، تَكْسِرُ بَاطِلاً بِبَاطِلٍ، إِلَّا أَنَّ بَاطِلَكَ أَظْهَرُ».

ثُمَّ الْتَفَتَ إِلىٰ قَيْسٍ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: «تَتَكَلَّمُ، وَ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ[٢] مِنَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ أَبْعَدُ[٣] مَا يَكُونُ[٤] مِنْهُ، تَمْزُجُ الْحَقَّ مَعَ الْبَاطِلِ، وَ قَلِيلُ الْحَقِّ يَكْفِي عَنْ كَثِيرِ الْبَاطِلِ، أَنْتَ وَ الْأَحْوَلُ قَفَّازَانِ[٥] حَاذِقَانِ[٦]».

قَالَ يُونُسُ: فَظَنَنْتُ - وَ اللّٰهِ - أَنَّهُ يَقُولُ لِهِشَامٍ قَرِيباً مِمَّا قَالَ لَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامُ، لَا تَكَادُ تَقَعُ، تَلْوِي رِجْلَيْكَ[٧] إِذَا هَمَمْتَ بِالْأَرْضِ طِرْتَ[٨]، مِثْلُكَ فَلْيُكَلِّمِ النَّاسَ، فَاتَّقِ الزَّلَّةَ، وَ الشَّفَاعَةُ مِنْ وَرَائِهَا إِنْ شَاءَ اللّٰهُ».[٩]

---

١. في «ج، ض»: «روّاع». وقوله: «رَوّاغ»، أي ميّال عن الحقّ، من الرَوْغ والرَوَغان بمعنى الميل إلى الشيء سرّاً، وطلب الشيء بكلّ طريق. وهو في الأصل مايفعله الثعلب، وهو أن يذهب هكذا وهكذا مكراً وخديعة. أنظر: المغرب، ص ٢٠٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٠ - ٤٣١ (روغ).

٢. هكذا في «ف، ض، بح، بر، بف» و مرآة العقول. و في المطبوع: «تكون».

٣. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٥: «يحتمل أن يكون «أبعد» منصوباً على الحاليّة ساداً مسدّ الخبر، كما في قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، على اختلافهم في تقدير مثله».

٤. هكذا في «ج، ض، بح، بر». و في سائر النسخ والمطبوع: «تكون».

٥. «قفّازان» من القفز بمعنى الوثوب، أي وثّابان من مقام إلى آخر غير ثابتين على أمر واحد. وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٤٤٤: «هو من القفيز بمعنى المكيال. والمراد علم الميزان، أي كانا حاذقين في علم الميزان». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «فقاران». أي فتّاحان عن المعاني المغلقة، مستخرجان للغوامض. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١ (قفز)؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢٤؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٦.

٦. في «ف»: «وحاذقان».

٧. «تلوي رجليك»، أي تفتله، تقول: لويتُ الحبلَ، أي فتلته. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٥ (لوى).

٨. في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٧: «والحاصل أنّك كلّما قربتَ من الأرض وخفت الوقوع عليها لويت رجليك - كما هو شأن الطير عند إرادة الطيران - ثمّ طرت ولم تقع. والغرض أنّك لاتُغلَب من خصمك قطّ». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٣٥: «ولا يخفى ما فيه من الدلالة على كمال قوّته واقتداره في التكلّم الّذي كنى بالطيران عنه تشبيهاً له في حاله بالطائر الكامل في قوّته على الطيران، حيث ادّعى له ما يندر تحقّقه في الطير».

٩. الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٤، بسنده عن الكليني، مع اختلاف يسير. وراجع: رجال الكشّي، ص ٢٧٥، ←

٤٣٨ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، قَالَ: ١ / ١٧٤

أَخْبَرَنِي الْأَحْوَلُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام بَعَثَ إِلَيْهِ وَ هُوَ مُسْتَخْفٍ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا؟ أَ تَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ[١]: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ، خَرَجْتُ[٢] مَعَهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أُجَاهِدُ[٣] هٰؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَاخْرُجْ مَعِي، قَالَ: قُلْتُ: لَا، مَا أَفْعَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي[٤]: أَ تَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي[٥]؟ قَالَ: فَقُلْتُ[٦] لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ لِلّٰهِ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ نَاجٍ، وَ الْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَ إِنْ لَا يَكُنْ[٧] لِلّٰهِ حُجَّةٌ فِي الْأَرْضِ[٨]، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ وَ الْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلَى الْخِوَانِ[٩]، فَيُلْقِمُنِي[١٠]

---

* ح ٤٩٤ . الوافي، ج ٢، ص ٢٥، ح ٤٨١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٧، ح ٢١٣٣٣؛ و ج ٢٧، ص ٦٧، ح ٣٣٢١٧، وفيهما من قوله: «فقلت : جعلت فداك إنّي سمعتك تنهى عن الكلام» إلى قوله: «وذهبوا إلى ما يريدون»؛ البحار، ج ٤٧، ص ١٥٧، ح ٢٢١، من قوله: «فقال الشامي : يا هذا من أنظر للخلق» إلى قوله: «وإنّك وصيّ الأوصياء».

١ . في «بر» : - «قال».

٢ . في «بر» : «فخرجت».

٣ . في «ج» : «وأجاهد».

٤ . في «ب» : - «لي».

٥ . «أترغب بنفسك عنّي» ، أي أترى لنفسك عليّ فضلاً، أو كرهتَ نفسك لي وزهدتَ لي فيها. أنظر : لسان العرب، ج ١، ص ٤٢٣ (رغب) ؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٨.

٦ . هكذا في «ب ، ض ، ف ، بح، بر ، بس ، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي. وفي المطبوع: «قلت».

٧ . هكذا في «ب ، ج، ض ، بح ، بس ، بف» وشرح صدر المتألّهين والوافي. وفي «بر» : «لم يكن». وفي المطبوع: «لاتكن».

٨ . في «ف ، بف» : - «في الأرض». وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتألّهين والوافي: «في الأرض حجّة».

٩ . «الخِوان»: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل، معرّب. أنظر : الصحاح ، ج ٥، ص ٢١١٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خون).

١٠ . في «ج، ف»: «يلقّمني». وفي «ض»: «فيلقّمني». والتلقيم والإلقام بمعنى واحد في اللغة، وهو وضع اللقمة

الْبَضْعَةَ[١] السَّمِينَةَ، وَ يُبَرِّدُ لِيَ اللُّقْمَةَ الْحَارَّةَ حَتّىٰ تَبْرُدَ؛ شَفَقَةً عَلَيَّ وَ لَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إِذْ[٢] أَخْبَرَكَ بِالدِّينِ وَ لَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟ فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ، فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَ أَخْبَرَنِي أَنَا، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَ إِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ.

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمِ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ[٣]. قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً﴾[٤]، لِمَ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتّىٰ كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ؟ وَ لٰكِنْ كَتَمَهُمْ ذٰلِكَ، فَكَذَا أَبُوكَ كَتَمَكَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ.

قَالَ: فَقَالَ: أَمَا وَاللّٰهِ، لَئِنْ قُلْتَ ذٰلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أُقْتَلُ وَ أُصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ[٥]، وَ إِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةً[٦] فِيهَا قَتْلِي وَ صَلْبِي، فَحَجَجْتُ[٧]، فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَ مَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي[٨]: «أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ مِنْ خَلْفِهِ، وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ[٩]، وَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَ لَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكاً يَسْلُكُهُ»[١٠].

← في فم الغير، ولكنّ المازندراني في شرحه جعل الأولى متعدّية فقرأ ما في المتن بها، والثانية لازمةً. وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٦ (لقم).

١. «البَضْعَة»: القطعة من اللحم. الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦ (بضع).

٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي. وفي المطبوع: «إذاً».

٣. في الوافي: + «قال». ٤. يوسف (١٢): ٥.

٥. «الكناسة»: اسم موضع ومحلّة بالكوفة. وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٤٤٥: «موضع قريب عن كوفة قتل فيه زيد بن عليّ». اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٢٢٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٠.

٦. في «ج، ض، بر»: «صحيفة».

٧. في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٤٥: «قوله: فحججت، يحتمل أن يكون من تتمّة كلام زيد».

٨. في «ض»: - «لي».

٩. في «ب، ج، ض، بف» و حاشية «بح»، و شرح صدر المتألّهين والوافي: «يساره».

١٠. الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٧٦، عن عليّ بن الحكم، عن أبان ـ الوافي، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٦٨٦.

٢ ـ بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الرُّسُلِ وَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٤٣٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْهُ[1]، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «الْأَنْبِيَاءُ وَ الْمُرْسَلُونَ عَلىٰ أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: فَنَبِيٌّ مُنَبَّأٌ[2] فِي نَفْسِهِ لَا يَعْدُو غَيْرَهَا؛ وَ نَبِيٌّ يَرىٰ فِي النَّوْمِ، وَ يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يُعَايِنُهُ فِي ١٧٥/١
الْيَقَظَةِ، وَ لَمْ يُبْعَثْ إِلىٰ أَحَدٍ، وَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مِثْلُ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلىٰ لُوطٍ عليه السلام؛ وَ نَبِيٌّ يَرىٰ فِي مَنَامِهِ، وَ يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ يُعَايِنُ الْمَلَكَ وَ قَدْ أُرْسِلَ إِلىٰ طَائِفَةٍ قَلُّوا أَوْ كَثُرُوا كَيُونُسَ ـ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ ـ لِيُونُسَ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3] قَالَ: يَزِيدُونَ ثَلَاثِينَ أَلْفاً، وَ عَلَيْهِ إِمَامٌ؛ وَ الَّذِي يَرىٰ فِي نَوْمِهِ[4]، وَ يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ يُعَايِنُ فِي الْيَقَظَةِ، وَ هُوَ إِمَامٌ مِثْلُ أُولِي الْعَزْمِ، وَ قَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام نَبِيّاً، وَ لَيْسَ بِإِمَامٍ حَتّىٰ قَالَ اللّٰهُ[5]: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ فَقَالَ[6] اللّٰهُ[7]: ﴿لَايَنَالُ عَهْدِى

---

١ . الظاهر البدوي من السند، عطف «درست بن أبي منصور عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلاواسطة، و أخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم. لكنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور الواسطي عنهما عليهما السلام . وورد في الاختصاص، ص ٢٢ أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور عنهم عليهم السلام».

فعليه، لايبعد القول بزيادة «قال أبو عبدالله عليه السلام» في السند. وأنّه كان زيادة تفسيريّة في حاشية بعض النسخ، ثمّ أدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، فتأمّل.

٢ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٤٦ : «منبأ، أي من الإفعال». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٤: «الظاهر أنّ «منبأ» اسم مفعول من أنبأه، أو نبّأه، إذا أخبره».

٣ . الصافّات (٣٧): ١٤٧.

٤ . في «ف، بح، بس» وحاشية «ج، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي: «منامه».

٥ . في «ب، ج» والوافي: + «له».

٦ . في «بر»: «قال».

٧ . في «بح، بر»: - «الله». وفي البصائر : «بأنّه يكون في ولده كلّهم، قال» بدل «فقال الله».

ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[١] مَنْ عَبَدَ صَنَماً أَوْ وَثَناً[٢]، لَا يَكُونُ إِمَاماً».[٣]

٤٤٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَبْداً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيّاً، وَ إِنَّ اللّٰهَ اتَّخَذَهُ نَبِيّاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولاً، وَ إِنَّ اللّٰهَ اتَّخَذَهُ رَسُولاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلاً، وَ إِنَّ اللّٰهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلاً قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُ[٤] إِمَاماً، فَلَمَّا جَمَعَ[٥] لَهُ الْأَشْيَاءَ، قَالَ: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قَالَ: «فَمِنْ عِظَمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾»، قَالَ: «لَا يَكُونُ السَّفِيهُ إِمَامَ التَّقِيِّ».[٦]

٤٤١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[٧] بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ[٨]،

---

١ . البقرة (٢): ١٢٤.

٢ . في «بف»: «وثناً أو صنماً».

٣ . الاختصاص، ص ٢٢، بسنده عن محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي. بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٨، ح ٥١١.

٤ . في «ف» والاختصاص: «أن يتّخذه».

٥ . احتمل المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٥ كون «جمع» مجهولاً.

٦ . الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٩، ح ٥١٢؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢، ح ٣٦.

٧ . في «بس، بف، جر»: ـ «عن محمّد». وهذا ممّا يؤكّد وقوع السقط في الأسناد بجواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر، كما في سندنا هذا.

٨ . كذا في النسخ والمطبوع، لكنّ الصواب إمّا زيادة «الخثعمي»؛ بأن كان في حاشية بعض النسخ كالتفسير لمحمّد بن يحيى، فأدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، وإمّا كونه مصحّفاً من «الخزّاز» فقد تكرّرت رواية أحمد بن محمّد [بن عيسى] عن محمّد بن يحيى الخزّاز في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢ـ٣٩٣.

وأمّا محمّد بن يحيى الخثعمي فقد ذكر النجاشي في رجاله، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٣، أنّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام. يؤيّد ذلك أنّ أكثر روايات الخثعمي قد وردت عن أبي عبدالله عليه السلام بلاواسطة، و روايته عنه عليه السلام بواسطتين غير

←

عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ [١]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «سَادَةُ النَّبِيِّينَ وَ الْمُرْسَلِينَ خَمْسَةٌ، وَ هُمْ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَ عَلَيْهِمْ دَارَتِ الرَّحىٰ [٢]: نُوحٌ، وَ إِبْرَاهِيمُ، وَ مُوسىٰ، وَ عِيسىٰ، وَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَلىٰ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ». [٣]

٤٤٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ [٤] أَبِي السَّفَاتِجِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَبْداً قَبْلَ أَنْ

← معهودة، كما أنّ أكثر رواياته رواها عنه إمّا ابن أبي عمير ـ وهو من مشايخ أحمد بن محمّد الواقع في السند ـ أو القاسم بن محمّد، شيخ الحسين بن سعيد الذي نفسه من مشايخ أحمد بن محمّد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢ـ٣٩٣.

هذا، وتبيّن ممّا مرّ وقوع الخلل في ما ورد في بعض الأسناد؛ من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن يحيى الخثعمي.

١ . في «بر»: «ابن أبي يعقوب». ولا يخفى ما فيه من السهو.

٢ . قال في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٦: «أي رحى النبوّة والرسالة والشريعة والدين، وسائر الأنبياء تابعون لهم، فهم بمنزلة القطب للرحى. وقيل: كنى بالرحى عن الشرائع؛ لدورانها بين الأمم مستمرّة إلى يوم القيامة».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرائع، صدر ح ١٤٨٩؛ والمحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٣٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، ذيل الآية: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾. كامل الزيارات، ص ١٧٩، الباب ٧٢، ضمن ح ٢، بسند آخر عن أبي عبدالله وعليّ بن الحسين عليهما السلام. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبيّ ...، ضمن ح ٦٠٢؛ والخصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. بصائر الدرجات، ص ١٢١، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٠٠، ذيل الآية: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. معاني الأخبار، ص ٥٠، ضمن الحديث الطويل ١، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: علل الشرائع، ص ١٢٢، ح ٢ ـ الوافي، ج ٢، ص ٧١، ح ٥١٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٧.

٤ . في «ألف، ف، بح، بر» والبحار: + «بن»، وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٣٧، الرقم ٣.

يَتَّخِذَهُ نَبِيّاً، وَ اتَّخَذَهُ نَبِيّاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولاً، وَ اتَّخَذَهُ رَسُولاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلاً، وَ اتَّخَذَهُ خَلِيلاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَاماً، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هٰذِهِ الْأَشْيَاءَ وَ قَبَضَ يَدَهُ[١]، قَالَ لَهُ: يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[٢] فَمِنْ عِظَمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: يَا رَبِّ[٣] ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[٤]».[٥]

١٧٦/١ ## ٣ـبَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ

٤٤٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا﴾[٦]: مَا الرَّسُولُ؟ وَ مَا النَّبِيُّ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ: الَّذِي يَرىٰ فِي مَنَامِهِ، وَ يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ لَا يُعَايِنُ الْمَلَكَ. وَ الرَّسُولُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ يَرىٰ فِي الْمَنَامِ، وَ يُعَايِنُ الْمَلَكَ».

قُلْتُ: الْإِمَامُ مَا مَنْزِلَتُهُ؟ قَالَ: «يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ لَا يَرىٰ، وَ لَا يُعَايِنُ الْمَلَكَ». ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ[٧] (وَلَا مُحَدَّثٍ)[٨]﴾.[٩]

---

١ . «وقبض يده» إمّا من كلام الراوي، أي قبض الإمام عليه السلام يده. أو من كلام الإمام عليه السلام، أي قبض إبراهيم عليه السلام يده، يعني قبض هذه الأشياء بيده، أو قبض المجموع في يده، أو قبض الله تعالى يد إبراهيم، وهو كناية عن كمال لطفه. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٥٠؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٦.

٢ . في «ف»: + «قال». ٣ . في «ف»: + «تقبّل منّي».

٤ . البقرة (٢): ١٢٤.

٥ . الاختصاص، ص ٢٣، مرسلاً عن جابر ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٩، ح ٥١٣؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢، ح ٣٧.

٦ . مريم (١٩): ٥١ و ٥٤. ٧ . الحجّ (٢٢): ٥٢.

٨ . احتمل الميرزا رفيعا كونه بياناً للمراد من الآية، واستبعده المجلسي. أنظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٤٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٨.

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٨، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن تغلب عن ←

٤٤٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ[١]، قَالَ:

كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِيُّ إِلَى الرِّضَا عليه السلام:[٢] جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: فَكَتَبَ أَوْ قَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ[٣] أَنَّ الرَّسُولَ: الَّذِي يَنْزِلُ[٤] عَلَيْهِ جَبْرَئِيلُ، فَيَرَاهُ[٥]، وَ يَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَ رُبَّمَا رَأىٰ فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام. وَ النَّبِيُّ[٦] رُبَّمَا سَمِعَ[٧] الْكَلَامَ، وَ رُبَّمَا رَأَى الشَّخْصَ وَ لَمْ يَسْمَعْ. وَ الْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ الْكَلَامَ، وَ لَا يَرَى الشَّخْصَ».[٨]

٤٤٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْأَحْوَلِ، قَالَ:

← زرارة؛ وفيه، ص ٣٧٠، ح ٨، عن أحمد بن محمّد، عن الحجّال، عن ثعلبة عن زرارة؛ الاختصاص، ص ٣٢٨، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. الوافي، ج ٢، ص ٧٣، ح ٥١٦؛ البحار، ج ١١، ص ٤١، ح ٤١.

١ . الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٣٦٩، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العبّاس بن معروف ـ والمذكور في البحار، ج ٢٦، ص ٧٥، ح ٢٨ نقلاً منه هو الحسن بن عبّاس المعروفي ـ وورد الخبر في الاختصاص، ص ٣٢٨، عن الهيثم بن أبي مسروق وإبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العبّاس المعروفي.

والظاهر أنّ «إسماعيل بن مرّار» في سندنا هذا محرّف من «إسماعيل بن مهران». وموجبه كثرة روايات عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار؛ فإنّه لم يثبت رواية ابراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مرّار عن غير يونس بن عبدالرحمن فيما يروي إسماعيل بن مرّار عن غير المعصوم. وقد ذكر الشيخ الطوسي إسماعيل بن مرّار في رجاله، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٢ وقال: «روى عن يونس بن عبدالرحمن، روى عنه إبراهيم بن هاشم».

٢ . في «ف»: + «فقال».

٣ . في «ف» والبصائر: + «هو».

٤ . يجوز فيه وفيما يأتي المبنيّ للمفعول أيضاً من الإفعال.

٥ . في الاختصاص: + «ويكلّمه».

٦ . في «ف»: + «هو الذي».

٧ . في «بر» و شرح صدر المتألّهين والبصائر: «يسمع».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٩، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٢٨، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران. الوافي، ج ٢، ص ٧٤، ح ٥١٧؛ البحار، ج ١١، ص ٤١، ح ٤٢.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّسُولِ وَ النَّبِيِّ وَ الْمُحَدَّثِ.

قَالَ: «الرَّسُولُ[١]: الَّذِي يَأْتِيهِ جَبْرَئِيلُ قُبُلاً[٢]، فَيَرَاهُ، وَ يُكَلِّمُهُ، فَهٰذَا[٣] الرَّسُولُ.

وَ أَمَّا النَّبِيُّ، فَهُوَ الَّذِي يَرىٰ فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ، وَ نَحْوَ مَا كَانَ رَأىٰ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مِنْ أَسْبَابِ النُّبُوَّةِ قَبْلَ الْوَحْيِ حَتّىٰ أَتَاهُ جَبْرَئِيلُ عليه السلام مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ بِالرِّسَالَةِ، وَ كَانَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله - حِينَ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَ جَاءَتْهُ الرِّسَالَةُ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ - يَجِيئُهُ بِهَا جَبْرَئِيلُ، وَ يُكَلِّمُهُ بِهَا قُبُلاً، وَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَ يَرىٰ فِي مَنَامِهِ، وَ يَأْتِيهِ الرُّوحُ، وَ يُكَلِّمُهُ، وَ يُحَدِّثُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَرىٰ[٤] فِي الْيَقَظَةِ.

وَ أَمَّا الْمُحَدَّثُ، فَهُوَ الَّذِي يُحَدَّثُ، فَيَسْمَعُ، وَ لَا يُعَايِنُ[٥]، وَ لَا يَرىٰ فِي مَنَامِهِ».[٦]

١/ ١٧٧ ٤٤٦ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ[٧]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بُرَيْدٍ:

---

١ . في «ج» و شرح صدر المتألّهين: + «هو».

٢ . تقول: رأيته قُبُلاً و قَبَلاً و قُبَلاً وقِبَلاً، أي عياناً ومقابلةً. اُنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨١ (قبل).

٣ . في «ف»: + «هو».

٤ . في البصائر: «رآه».

٥ . في «ب»: «فلا يعاين».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٧٠، ح ٩، وفيه «حدّثنا أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن الأحول قال: سمعت زرارة يسأل أباجعفر عليه السلام ...» مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٦٨-٣٧٣، ح ٣، ١٠، ١٣ و ١٩؛ والاختصاص، ص ٣٢٩ . الوافي، ج ٢، ص ٧٤، ح ٥١٨؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٦، ح ٢٧.

٧ . في السند جهتان من الغرابة:

الأُولى: عدم معهوديّة رواية عليّ بن حسّان عن ابن فضّال.

والثانية: أنّا لم نجد رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسّان، في موضع.

ففي السند خلل لامحالة. وأمّا كيفيّة وقوع الخلل فتتّضح بالرجوع إلى بصائر الدرجات؛ فقد روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٧١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم - والصواب مروان بن مسلم كما في البحار، ج ٢٦، ص ٧٦، ح ٣١ وكما في رجال النجاشي، ص ٤١٩، الرقم ١١٢٠، من رواية عليّ بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم كتابه - عن بريد.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليهما السلام فِي قَوْلِهِ[1] عَزَّ وَ جَلَّ[2]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ[3] (وَلَا مُحَدَّثٍ)﴾ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَيْسَتْ هٰذِهِ قِرَاءَتَنَا، فَمَا الرَّسُولُ وَ النَّبِيُّ وَ الْمُحَدَّثُ؟

قَالَ: «الرَّسُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ الْمَلَكُ، فَيُكَلِّمُهُ. وَ النَّبِيُّ هُوَ الَّذِي يَرىٰ فِي مَنَامِهِ، وَ رُبَّمَا اجْتَمَعَتِ النُّبُوَّةُ وَ الرِّسَالَةُ لِوَاحِدٍ. وَ الْمُحَدَّثُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ لَا يَرَى الصُّورَةَ».

قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي رَأىٰ فِي النَّوْمِ[4] حَقٌّ، وَ أَنَّهُ مِنَ الْمَلَكِ؟

قَالَ: «يُوَفَّقُ لِذٰلِكَ[5] حَتّىٰ يَعْرِفَهُ، لَقَدْ[6] خَتَمَ اللّٰهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ، وَ خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الْأَنْبِيَاءَ».[7]

← وقد ابتدأ السند السابق على هذا السند في بصائر الدرجات هكذا: «حدّثنا عليّ بن حسّان». ومضمون الخبرين قريب جدّاً.

هذا، والظاهر أنّ الكليني راجع بصائر الدرجات لأخذ الخبرين ـ كما هو دأبه في كثير من روايات كتاب الحجّة ـ فوقع السقط والخلط بين سندي الخبرين المذكورين في البصائر حين الأخذ.

ثمّ إنّه تبيّن أيضاً وقوع التصحيف في عنوان «محمّد بن الحسين» وأنّ الصواب «محمّد بن الحسن» والمراد به الصفّار، يؤيّد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٥٢٦ و ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨، من رواية محمّد بن يحيى و أحمد بن محمّد متعاطفين عن محمّد بن الحسن. وهذه الأخبار كلّها مذكورة في بصائر الدرجات، مأخوذةٌ منه، على الظاهر.

١. في حاشية «ج»: «قول الله».

٢. في «ب، ج، ض، بح، بر، بف»: «جلّ و عزّ».

٣. الحجّ (٢٢): ٥٢.

٤. في «ج»: «المنام».

٥. في البصائر، ص ٣٧١: «يوقع علم ذلك» بدل «يوفّق لذلك».

٦. في «ف»: «ولقد».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٧١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم، عن بريد. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٢١، ح ٨؛ و ص ٣٧٢، ح ١٣؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمّة بمن يشبهون...، ح ٧٠٦؛ والاختصاص، ص ٣٢٩ ـ الوافي، ج ٢، ص ٧٥، ح ٥١٩؛ البحار، ج ٢٦، ص ٧٧، ذيل ح ٣١.

٤ ـ بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلّٰهِ عَلىٰ خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ[١]

٤٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلّٰهِ عَلىٰ خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ[٢] حَتّىٰ[٣] يُعْرَفَ[٤]».[٥]

٤٤٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ عَلىٰ خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتّىٰ[٦] يُعْرَفَ[٧]».[٨]

٤٤٩ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ[٩]:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلّٰهِ عَلىٰ خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ

---

١ . في شرح صدر المتألّهين: «بالإمام».

٢ . في حاشية «ض، بح، بس» والاختصاص: + «حيّ».

٣ . في «بس» والاختصاص: - «حتّى».

٤ . في «ب، ف»: «يعرّف». وفيه وجوه: «يعرِّف» أي حتّى يعرّف الإمام الناس مايحتاجون إليه وما ينبغي من العقائد والأحكام؛ أو «يُعَرَّف»؛ أو «يُعْرَف» أي حتّى يُعرَف الله تعالى، أو الإمام، أو الحقّ والباطل، أو الدين. وكذا ما يأتي. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٨؛ الوافي، ج ٢، ص ٦١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٣.

٥ . الاختصاص، ص ٢٦٩، عن داود الرقّي ـ الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٠.

٦ . في «بس» والاختصاص: «حيّ».

٧ . في «ب»: «يعرّف». وفي قرب الإسناد: «يعرفونه».

٨ . قرب الإسناد، ص ٣٥١، ح ١٢٦٠، بسند آخر عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٦٨، مرسلاً عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام ـ الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩١.

٩ . في «و» و حاشية «ج، بح»: «عمار». وفي «بح»: «عباد».

حَتّىٰ[١] يُعْرَفَ[٢]».[٣]

٤٥٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَ مَعَ الْخَلْقِ، وَ بَعْدَ الْخَلْقِ».[٤]

٥ ـ بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ ١٧٨/١

٤٥١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : تَكُونُ[٥] الْأَرْضُ لَيْسَ فِيهَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَكُونُ إِمَامَانِ[٦]؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا وَ أَحَدُهُمَا صَامِتٌ».[٧]

٤٥٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ وَ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

---

١ . في «بس»: «حيّ».

٢ . في «ب، ج»: «يعرّف». وفي حاشية «ج»: + «الخلق».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٣، عن عبّاد بن سليمان ـ الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٢.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ١؛ كمال الدين، ص ٢٢١، ح ٥، بسندهما عن محمّد بن خالد البرقي. كمال الدين، ص ٢٣٢، ح ٣٦، بسند آخر ـ الوافي، ج ٢، ص ٦١، ح ٤٩٣.

٥ . في «بف»: «يكون».

٦ . في كمال الدين، ص ٢٣٣: + «في وقت واحد».

٧ . كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٧، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٣٣، ح ٤١؛ و ص ٤١٦، ضمن ح ٩، بسند آخر؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥١١، ح ٢٠، بسند آخر؛ وفيه، ص ٥١٦، ح ٤٤، بسند آخر مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي جعفر الثاني عليه السلام ، ح ٨٣٩؛ وباب ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة، ح ٩٣٢؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٢٧٧، بسند آخر عن الرضا عليه السلام ، مع زيادة في آخره، وفي كلّ المصادر ـ إلّا كمال الدين، ح ١٧ ـ مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو[١] إِلَّا وَ فِيهَا إِمَامٌ[٢]، كَيْمَا[٣] إِنْ زَادَ[٤] الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً، رَدَّهُمْ[٥]، وَ إِنْ نَقَصُوا شَيْئاً، أَتَمَّهُ لَهُمْ».[٦]

٤٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَسْلِيِّ[٧]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَامِرِيِّ[٨]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَالَتِ[٩] الْأَرْضُ إِلَّا وَ لِلّٰهِ فِيهَا الْحُجَّةُ[١٠]،

---

١. «إنّ الأرض لا تخلو» أي لا تخلو من الخلق، من الخلوّ. والمراد: أنّ آخر من يموت هو الحجة، هذا هو الأظهر عند المجلسي. أو لا تخلو عن إمام سابق إلّا وفيها إمام لاحق. أو لا تخلو من أحد. أو لاتمضي، من خلا فلان: إذا مضى، أو لاتكثر نباتها و لا تنبت حشيشها، من أخلَتِ الأرضُ، إذا كثر خلاها وهو النبات الرطب. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٥.

٢. في الغيبة والبصائر، ص ٣٣٢: «عالم». وفي البصائر، ص ٤٨٦: «حجّة».

٣. في «بر»: «كي».

٤. في البصائر، ص ٣٣٢: «كلّما زاد». وفي البصائر، ص ٤٨٦: «كيما ازداد».

٥. في البصائر، ص ٣٣٢: + «إلى الحقّ».

٦. الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٣ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمّار؛ وفيه، ص ٣٣٢، ح ٧، بسنده عن إسحاق بن عمّار. وفيه، ص ٣٣١، ح ١؛ و علل الشرائع، ص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ٢؛ و ص ٣٣٢، ح ٦؛ وكمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١١؛ و ص ٢٢٨، ح ٢٣ - الوافي، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٥.

٧. في المحاسن، ص ٢٣٦، ح ٢٠٢، عن عليّ بن الحكم، عن الربيع بن محمّد المسلمي، وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١، بسنده عن عليّ بن الحكم، عن ربيع بن محمّد المسلمي، لكنّ المذكور في جميع نسخ المحاسن، هو المسلي -كما صرّح به في حاشية المحاسن، ج ٢، طبعة الرجائي، ص ٣٦٨، ذيل ح ٨٠٢ - والمذكور في البحار، ج ٢٣، ص ٤١، ذيل ح ٧٨، نقلاً من البصائر هو المسلي، وهو الصواب. والمُسْليّ -بضمّ الميم وسكون السين- منسوب إلى بني مُسْلية، وهي قبيلة من بني الحارث. راجع: الإكمال لابن ماكولا، ج ٧، ص ١٩٥؛ الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٢٩٥.

٨. في «ض»: «القاري». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٢؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٩٠.

٩. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٥: «قوله عليه السلام: ما زالت الأرض، من زال يزول فعلاً تامّاً، أي من حال إلى حال؛ فإنّ الأرض دائماً في التغيّر والتبدّل. أو من زال يزال فعلاً ناقصاً، فكلمة إلّا زائدة».

١٠. في الغيبة: «حجّة».

يُعَرِّفُ[١] الْحَـلَالَ[٢] وَ الْحَرَامَ، وَ يَدْعُو النَّاسَ[٣] إِلىٰ سَبِيلِ اللّٰهِ».[٤]

٤٥٤ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَـلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَبْقَى[٥] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا».[٦]

٤٥٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَـنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام[٧]، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ لَمْ يَدَعِ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَـالِمٍ، وَ لَـوْ لَا ذٰلِكَ لَـمْ يُعْرَفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ».[٨]

٤٥٦ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْـنِ مُـحَمَّدٍ، عَـنِ الْـحُسَيْنِ بْـنِ سَـعِيدٍ، عَـنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

---

١ . ظاهر صدر المتألّهين في شرحه، ص ٤٦١، كون «يعرف» من المجرّد معلوماً؛ حيث قال: «أي عرفاناً شهودياً عن كشف إلهيّ وإلهام، لا بطريق استفادة بشريّة، ورواية سمعيّة، أو اجتهاد رسميّ، أو استنباط فكريّ».

٢ . في «بر»: «بالحلال».

٣ . في البصائر والغيبة وكمال الدين: – «الناس».

٤ . المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٢. وفي الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٤، عن الكـليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، صدر ح ١، عن أحمد بن محمّد؛ كمال الدين، ص ٢٢٩، صدر ح ٢٤، بسنده عـن ربيع بن محمّد المسلي - الوافي، ج ٢، ص ٦٣، ح ٤٩٦.

٥ . في «بح»: «أتبقى».

٦ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٥، عن الكليني، عن بـعض رجـاله، عـن أحـمد بـن مـهران. بـصائر الدرجـات، ص ٤٨٥، ح ٥، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء. و في بـصائر الدرجـات، ص ٤٨٦، ح ١٤؛ و عـلل الشـرائـع، ص ١٩٧، ح ١٢، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف - الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٧.

٧ . في الغيبة وكمال الدين: «عن أبي عبدالله عليه السلام».

٨ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٦، عن الكليني ... عن أبي عبدالله عليه السلام. كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٢، بسـنده عـن محمّد بن عيسى ...، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٤؛ وص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاخـتصاص، ص ٢٨٨، بسـند آخـر عـن عـبدالله بـن مسكـان، عـن أبـي بـصير، عـن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. بصائر الدرجات، ص ٣٣١، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي البصائر، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٢٨٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف وزيادة - الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ‌ؑ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ أَجَلُّ وَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتْرُكَ الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ عَادِلٍ».[١]

٤٥٧ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ؛

وَ[٢] عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَمَّنْ يَثِقُ بِهِ[٣] مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ‌ؑ:

أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ‌ؑ قَالَ: «اللّٰهُمَّ، إِنَّكَ لَا تُخْلِي أَرْضَكَ مِنْ[٤] حُجَّةٍ لَكَ عَلىٰ خَلْقِكَ».[٥]

٤٥٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

١٧٩/١ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ‌ؑ، قَالَ: قَالَ: «وَ اللّٰهِ، مَا تَرَكَ اللّٰهُ أَرْضاً مُنْذُ قَبَضَ اللّٰهُ[٦] آدَمَ‌ؑ

---

١ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٣؛ وكمال الدين، ص ٢٢٩، ح ٢٦؛ و ص ٢٣٤، ح ٤٣، بسند آخر عن عليّ بن أبي حمزة ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٤٩٩.

٢ . في السند تحويل بعطف «عليّ بن إبراهيم عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة و هشام بن سالم» على «عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أسامة».

٣ . في «ف»: «عمّن حدّثه».

٤ . في «بف» و الوافي: «عن».

٥ . الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر من حال الغيبة، ضمن ح ٨٩٠، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن أبي أسامة، عن هشام؛ ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة؛ وفيه، باب في الغيبة، ضمن ح ٩٠٣، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمّد؛ وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٣٠٢، ح ١٠، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي إسحاق الهمداني، عن ثقة من أصحابنا، عن أميرالمؤمنين‌ؑ. وفيه، ص ٣٠٢، ح ١١، بسند آخر عن الصادق، عن عليّ‌ؑ مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره. كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن الحسن‌ؑ عن رسول الله‌ﷺ ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٥٠٠.

٦ . هكذا في «ب، ج، ض، بس، بف» والوافي والبصائر والغيبة والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: ـ «الله».

إِلَّا وَ فِيهَا إِمَامٌ يُهْتَدىٰ بِهِ إِلَى اللّٰهِ، وَ هُوَ حُجَّتُهُ عَلىٰ عِبَادِهِ، وَ لَا تَبْقَى[١] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةٍ لِلّٰهِ عَلىٰ عِبَادِهِ».[٢]

٤٥٩ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ، وَ أَنَا وَ اللّٰهِ ذٰلِكَ الْحُجَّةُ».[٣]

٤٦٠ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: تَبْقَى[٤] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟

قَالَ: «لَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ[٥]، لَسَاخَتْ[٦]».[٧]

---

١ . في «بر»: «لايبقى».

٢ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٧، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٤٨٥، ح ٤، عن محمّد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١١، بسنده عن محمّد بن عيسى رفعه إلى أبي حمزة. وفي المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٤٥، ح ٢، بسندهما عن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام مع زيادة في أوّله وآخره. وفي علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٣؛ ورجال الكشّي، ص ٣٧٢، ح ٦٩٨، بسند آخر عن ذريح، عن الصادق عليه السلام؛ كمال الدين، ص ٢٢٠، ح ٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام؛ و فيه، ص ٢٣٠، ح ٢٨، بطريقين آخرين عن ذريح عن الصادق عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره، وفي كلّها ـ إلّا البصائر والغيبة ـ إلى قوله: «وهو حجّته على عباده». وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٤، ح ٥٠١.

٣ . كمال الدين، ص ٢٢٢، ح ٩، بسند آخر عن الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٣.

٤ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي والبصائر والعلل. وفي «و» والمطبوع: «أتبقى».

٥ . في كمال الدين والغيبة للطوسي: + «ساعة».

٦ . في حاشية «ف»: + «الأرض». وقوله: «لساخت»، أي انخسفت بأهلها وذهبت بهم، أو رَسَبَتْ، أي ذهبت في الماء وغاصت وغابت. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧ (سوخ).

٧ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٨، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٢، عن محمّد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥، بسنده عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن الفضل، عن أبي حمزة. وفيه، ص ١٩٨،

٤٦١ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَ تَبْقَى[1] الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا».
قُلْتُ: فَإِنَّا نُرْوىٰ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام أَنَّهَا لَا تَبْقىٰ بِغَيْرِ إِمَامٍ إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللّٰهُ تَعَالىٰ عَلىٰ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى الْعِبَادِ[2]؟
فَقَالَ: «لَا، لَا تَبْقىٰ[3]، إِذاً لَسَاخَتْ».[4]

٤٦٢ / ١٢ . عَلِيٌّ[5]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ أَبِي هَرَاسَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ الْإِمَامَ رُفِعَ مِنَ الْأَرْضِ سَاعَةً، لَمَاجَتْ[6] بِأَهْلِهَا كَمَا[7] يَمُوجُ الْبَحْرُ[8] بِأَهْلِهِ».[9]

← ح ١٦؛ وكمال الدين، ص ٢٠١، ح ١؛ و الغيبة للطوسي، ص ٢٢٠، ح ١٨٢، بسندها عن محمّد بن عيسى بن عبيد ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن الفضيل ـ في الغيبة: محمّد بن الفضل ـ عن أبي حمزة الثمالي. علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٨، بسنده عن محمّد بن الفضيل. الغيبة للنعماني، ص ١٤١، ضمن ح ٢، بسند آخر؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٠٤، صدر ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن الحديث، بسند آخر، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٢.

١ . في «ب»: «تبقى» بدون همزه الاستفهام.

٢ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٦٣: «وقوله: أو على العباد. هذا الترديد شكّ من الراوي، أو من محمّد بن الفضيل».

٣ . في «ض، بح»: + «الأرض». وفي الغيبة: + «الأرض بغير إمام ولو بقيت».

٤ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ٩، عن الكليني. وفي كمال الدين، ص ٢٠١، ح ٢؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٧، بسند آخر عن محمّد بن الفضيل. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ١؛ وص ٤٨٩، ح ٦؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٥؛ و ص ١٩٨، ح ١٩؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٥؛ وص ٢٠٣، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ١ و ٤، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٤.

٥ . في «ب، ض، ف، بر»: + «بن إبراهيم».

٦ . في الغيبة والبصائر: «لساخت».

٧ . في «ج»: + «كان».

٨ . «ماجت البحر» أي اضطربت أمواجه، وموج كلّ شيء اضطرابه. والباء في كلا الموضعين بمعنى «مع» أو للتعدية. اُنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٠ (موج)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٤.

٩ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١٠، عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٣، عن محمّد بن عيسى؛ ←

٤٦٣ / ١٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ[١] الرِّضَا عليه السلام: هَلْ تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا».
قُلْتُ: إِنَّا نُرَوىٰ أَنَّهَا لَا تَبْقىٰ إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ؟
قَالَ: «لَا تَبْقىٰ[٢]، إِذاً لَسَاخَتْ».[٣]

٦ - بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ

٤٦٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ الطَّيَّارِ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا[٤] الْحُجَّةَ[٥]».[٦]

← كمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٣، بسنده عن محمّد بن عيسى بن عبيد؛ وفيه، ص ٢٠٣، ح ٩، بسنده عن محمّد بن عيسى ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أبي عبد الله المؤمن والحسن بن عليّ بن فضّال، عن أبي هراسة. وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله .الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٦.

١ . في «ب» و البصائر والغيبة: - «أبا الحسن».

٢ . في «ج»: + «الأرض».

٣ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١١ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٤٨٩، ح ٧، عن الحسين بن محمّد. وفي علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢٠؛ و عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٣، بسندهما عن المعلّى بن محمّد. وفي كمال الدين، ص ٢٠٤، ح ١٥؛ و علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢١ بسند آخر، مع اختلاف .الوافي، ج ٢، ص ٦٥، ح ٥٠٥.

٤ . في الغيبة: «الثاني منهما» بدل «أحدهما».

٥ . في «بر» والبصائر، ح ٣: + «على صاحبه». وفي البصائر، ح ٤: + «ولو ذهب أحدهما بقي الحجّة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٤ عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن، عن ابن سنان، عن ابن عمارة بن طيّار، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١، بسنده عن محمّد بن سنان، عن أبي عمارة حمزة بن الطيّار. بصائر الدرجات، ص ٤٨٨، ح ٥، عن محمّد بن عيسى عن أبي عمارة بن طيّار .الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٧.

٤٦٥ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ بَقِيَ[٢] اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ عَلىٰ صَاحِبِهِ».[٣]

١ / ١٨٠ ● مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ؛ مِثْلَهُ.

٤٦٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ كَرَّامٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ». وَ قَالَ: «إِنَّ آخِرَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ؛ لِئَلَّا يَحْتَجَّ أَحَدٌ عَلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لِلّٰهِ عَلَيْهِ».[٤]

٤٦٧ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ

---

١ . قد أكثر أحمد بن محمّد - و هو ابن عيسى بقرينة رواية محمّد بن يحيى عنه - من الرواية عن محمّد بن سنان، بل أكثر روايات محمّد بن سنان قد وردت عن طريق أحمد بن محمّد بن عيسى. وهذا واضح لمن تتبع الأسناد. ولم نجد توسّط محمّد بن عيسى بن عبيد بينهما إلّا في هذا المورد وما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٨٨، ح ٣٧٥ من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن عيسى عن محمّد بن سنان، لكنّ الظاهر زيادة «عن محمّد بن عيسى» في سند التهذيب؛ فإنّ الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١١٥٢٢، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، كما لم ترد عبارة «عن محمّد بن عيسى» في بعض نسخ التهذيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٣.

هذا، وقد استظهر العلّامة السيّد موسى الشبيري دام ظلّه في تعليقته على السند - تحريف «أحمد بن محمّد» و أنّ الصواب في العنوان هو «محمّد بن أحمد»، كما في الطبعة القديمة من غيبة النعماني، وأيّد ذلك بكثرة رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن سنان بواسطة محمّد بن عيسى بن عبيد.

٢ . في الغيبة: + «في الأرض».

٣ . الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ٢، بطريقين: الأوّل: عن الكليني، عن عدّة من رجاله و أحمد بن إدريس ومحمّد بن يحيى جميعاً، عن أحمد بن محمّد ....، والآخر: عن الكليني، عن محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن إسماعيل، عن ابن سنان. الوافي، ج ٢، ص ٦٦، ح ٥٠٨.

٤ . الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٣ عن الكليني. علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٦، بسنده عن ابن الخشّاب. الوافي، ج ٢، ص ٦٧، ح ٥٠٩؛ البحار، ج ٥٣، ص ١١٤، ح ٢٠.

ابْنِ سِنَانٍ[١]، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ[٢]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ، أَوِ الثَّانِي الْحُجَّةَ[٣]».[٤]

الشَّكُّ[٥] مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[٦].

٤٦٨ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ[٧] فِي الْأَرْضِ[٨] إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ الْإِمَامُ[٩] أَحَدَهُمَا».[١٠]

٧ ـ بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَ الرَّدِّ إِلَيْهِ

٤٦٩ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، قَالَ:

---

١ . في الغيبة : «عن محمّد بن سنان».

٢ . في «بح ، بس» : وكمال الدين ، ص ٢٠٣ : «عن حمزة الطيّار».

٣ . في «ض» : – «أو الثاني الحجّة».

٤ . الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٤ عن الكليني. كمال الدين ، ص ٢٠٣، ح ١٠، بسنده عن محمّد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسنده عن محمّد بن سنان ، عن حمزة بن حمران، عن أبي عبدالله ﷺ إلى قوله : «لكان أحدهما الحجّة» مع زيادة في آخره . وفيه أيضاً ، ص ٢٣٠ ، ح ٣٠، بسند آخر عن حمزة بن حمران ، عن أبي عبد الله ﷺ .الوافي ، ج ٢، ص ٦٦ ، ح ٥٠٧.

٥ . في «ف» : «والشكّ».

٦ . في كمال الدين: «الشكّ من محمّد بن سنان».

٧ . في «ب» : «لو لم يبق».

٨ . في البصائر : «الدنيا».

٩ . في «بح» : «الحجّة على صاحبه» بدل «الإمام». وفي الغيبة : «أحدهما الإمام».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ٢، عن الهيثم النهدي. الغيبة للنعماني، ص ١٤٠ ، ح ٥ عن الكليني. كمال الدين ، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسند آخر مع اختلاف يسير وزيادة في آخره .الوافي ، ج ٢، ص ٦٧، ح ٥١٠.

حَدَّثَنَا[١] مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا يَعْبُدُ اللّٰهَ مَنْ يَعْرِفُ اللّٰهَ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ اللّٰهَ[٢] فَإِنَّمَا يَعْبُدُهُ هٰكَذَا[٣] ضَلَالاً».[٤]

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا مَعْرِفَةُ اللّٰهِ؟

قَالَ: «تَصْدِيقُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ تَصْدِيقُ رَسُولِهِ[٥] صلى الله عليه وآله، وَ مُوَالَاةُ عَلِيٍّ عليه السلام، وَ الِائْتِمَامُ[٦] بِهِ وَ بِأَئِمَّةِ الْهُدىٰ عليهم السلام، وَ الْبَرَاءَةُ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْ عَدُوِّهِمْ، هٰكَذَا يُعْرَفُ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ».[٧]

٤٧٠ / ٢ . الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلًّى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِناً حَتّىٰ يَعْرِفَ اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ وَ الْأَئِمَّةَ كُلَّهُمْ وَ إِمَامَ زَمَانِهِ، وَ يَرُدَّ إِلَيْهِ، وَ يُسَلِّمَ لَهُ». ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ يَعْرِفُ الْآخِرَ وَ هُوَ يَجْهَلُ الْأَوَّلَ؟!».[٨]

---

١ . في «ب»: «حدّثني».

٢ . في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «لايعرفه».

٣ . «هكذا»: إشارة إلى عبادة أكثر الناس الذين يعبدون الله تعالى بزعمهم من دون بصيرة ومعرفة، ومن دون اقتداء بإمام ذي بصيرة. وذكروا وجوهاً أُخر. أُنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٦٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

٤ . «الضلال»: الضياع والهلاك. يقال: ضلّ الشيء يَضِلّ ضَلالاً، أي ضاع وهلك. و«ضلالاً» تمييز لنسبة «يعبده»، أو حال عن فاعله على المبالغة. وفي حاشية بدر الدين: «ضُلّالاً» جمعاً، واحتمله المجلسي. أُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

٥ . في «ف، ض» و حاشية «بح»: «رسول الله».

٦ . «الائتمام»: الاقتداء. يقال: ائتمّ به، أي اقتدى به. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦٥ (أمم).

٧ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١١٦، ح ١٥٥ عن أبي حمزة الثمالي مع زيادة في آخره ـ الوافي، ج ٢، ص ٨٠، ح ٥٢١.

٨ . الوافي، ج ٢، ص ٨١، ح ٥٢٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٧.

٤٧١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ مِنْكُمْ وَاجِبَةٌ عَلىٰ جَمِيعِ الْخَلْقِ؟ ١ / ١٨١

فَقَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ بَعَثَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ رَسُولاً وَ حُجَّةً لِلّٰهِ عَلىٰ جَمِيعِ خَلْقِهِ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ آمَنَ بِاللّٰهِ وَ بِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللّٰهِ، وَ اتَّبَعَهُ، وَ صَدَّقَهُ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ مِنَّا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ؛ وَ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللّٰهِ وَ بِرَسُولِهِ[١]، وَ لَمْ يَتَّبِعْهُ وَ لَمْ يُصَدِّقْهُ[٢] وَ يَعْرِفْ[٣] حَقَّهُمَا، فَكَيْفَ يَجِبُ[٤] عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ وَ هُوَ لَا يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَ رَسُولِهِ[٥] وَ يَعْرِفُ[٦] حَقَّهُمَا؟!»

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَ رَسُولِهِ، وَ يُصَدِّقُ رَسُولَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللّٰهُ؟ أَيَجِبُ[٧] عَلىٰ أُولٰئِكَ حَقُّ مَعْرِفَتِكُمْ؟

قَالَ: «نَعَمْ، أَ لَيْسَ هٰؤُلَاءِ يَعْرِفُونَ فُلَاناً وَ فُلَاناً[٨]؟» قُلْتُ: بَلىٰ، قَالَ: «أَ تَرىٰ أَنَّ اللّٰهَ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ فِي قُلُوبِهِمْ مَعْرِفَةَ هٰؤُلَاءِ؟ وَ اللّٰهِ، مَا أَوْقَعَ ذٰلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا الشَّيْطَانُ، لَا[٩] وَاللّٰهِ، مَا أَلْهَمَ الْمُؤْمِنِينَ حَقَّنَا إِلَّا اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ».[١٠]

٤٧٢ / ٤ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

---

١ . في «ب»: «ورسوله».
٢ . في حاشية «بح»: «ولم يصدّق رسوله».
٣ . عطف على «يصدّقه». وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: «ولم يعرف».
٤ . في الوافي و مرآة العقول: «تجب».
٥ . في «ج، ف»: «برسوله».
٦ . في «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: «لم يعرف». وقوله: «يعرف حقّهما» في الموضعين معطوف على المنفيّ لا النفي، إلّا أنّه في الأوّل مجزوم وفي الثاني مرفوع. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٢.
٧ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي. وفي المطبوع: «يجب» بدون الهمزة.
٨ . في حاشية «ف، بر»: + «وفلاناً».
٩ . في «ب»: «ولا».
١٠ . الوافي، ج ٢، ص ٨١، ح ٥٢٣.

أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا يَعْرِفُ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ يَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللّٰهَ وَ عَرَفَ إِمَامَهُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ؛ وَ مَنْ لَا يَعْرِفِ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ لَايَعْرِفِ[١] الْإِمَامَ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ[٢]، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللّٰهِ هٰكَذَا - وَ اللّٰهِ - ضَلَالاً[٣]».[٤]

٤٧٣ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْأَئِمَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِمَاماً، ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ عليه السلام إِمَاماً[٥]، ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنُ عليه السلام إِمَاماً[٦]، ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِمَاماً[٧]، ثُمَّ كَانَ[٨] مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام إِمَاماً، مَنْ أَنْكَرَ ذٰلِكَ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ مَعْرِفَةَ اللّٰهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - وَ مَعْرِفَةَ رَسُولِهِ[٩] صلى الله عليه وآله».

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ[١٠] جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَعَدْتُهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ

---

١ . في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي و مرآة العقول «ويعرف». قال المجلسي في الأخير: «ويعرف الإمام، الواو للحال عن المنفيّ أو النفي داخل على مجموع المعرفتين». وفي الوسائل: «وما يعرف».

٢ . في «بح»: - «أهل البيت».

٣ . قال صدر المتألّهين في شرحه، ص ٤٦٩: «وقوله: هكذا والله، جملة اسميّة مؤكّدة بالقسم، أي حاله في المعرفة والعبادة هكذا والله. وقوله: ضلالاً، حال أو تميز، والعامل معنى الإشارة». ويدلّ هذا الحديث على توقّف معرفة الله تعالى على معرفة الإمام عليه السلام وبالعكس، فيوهم دوراً مستحيلاً. وكذا قوله عليه السلام: «إنّما يعرف الله» إلخ، يدلّ على توقّف معرفة الله تعالى على نفسها، فيوهم توقّف الشيء على نفسه، ويرتفع التوهّم باختلاف مراتب المعرفة. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٦٩.

٤ . الوافي، ج ٢، ص ٨٢، ح ٥٢٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣٠٢.

٥ . في «ب»: - «إماماً».

٦ . في «ب، بر، بس»: - «إماماً».

٧ . في «ب، بر، بس، بف»: - «إماماً».

٨ . في «ب»: - «كان».

٩ . في «ج، ض، ف، بح» والوافي: «رسول الله». وفي شرح صدر المتألّهين: «الرسول».

١٠ . قوله: «ثمّ أنت»: إمّا تصديق، أي إخبار بإذعانه وتصديقه بإمامته. أو استفهام. والسكوت على الأوّل تقرير،

لي[١]: «إِنِّي إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ[٢] لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللّٰهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - فِي أَرْضِهِ».[٣]

٤٧٤ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلىٰ، عَنْ أَبِيهِ:

١٨٢/١ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ صَالِحِينَ حَتّىٰ تَعْرِفُوا، وَ لَا تَعْرِفُوا[٤] حَتّىٰ تُصَدِّقُوا، وَ لَا تُصَدِّقُوا[٥] حَتّىٰ تُسَلِّمُوا[٦] أَبْوَاباً[٧] أَرْبَعَةً[٨] لَا يَصْلُحُ أَوَّلُهَا إِلَّا بِآخِرِهَا، ضَلَّ أَصْحَابُ الثَّلَاثَةِ، وَ تَاهُوا تَيْهاً[٩] بَعِيداً[١٠]؛ إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَ لَا يَقْبَلُ[١١] اللّٰهُ[١٢] إِلَّا الْوَفَاءَ[١٣] بِالشُّرُوطِ وَ الْعُهُودِ، فَمَنْ[١٤] وَفىٰ لِلّٰهِ - عَزَّ وَجَلَّ[١٥] -

---

← وعلى الثاني للتقيّة أو لأمر آخر. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٣؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٤.

١ . في «ض بس»: - «لي».

٢ . في «بس» و حاشية «ج»: «اُحدّثك».

٣ . الوافي، ج ٢، ص ٨٣، ح ٥٢٥.

٤ . في حاشية ميرزا رفيعا والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تعرفون». وقوله: «لا تعرفوا»: إمّا خبر، مثل «لا تكونون» بحذف النون للتخفيف، أو نهي بمعنى النفي. وكذا «لا تصدّقوا». اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٥.

٥ . في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تصدّقون».

٦ . «التسليم»: بذل الرضا بالحكم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

٧ . في مرآة العقول: «أبواباً، منصوب بتقدير «الزموا» أو «خذوا» أو «اعلموا»».

٨ . في الوافي: «أشار بالأبواب الأربعة إلى التوبة عن الشرك، والإيمان بالوحدانيّة، والعمل الصالح، والاهتداء إلى الحجج عليهم السلام، كما يتبيّن ممّا ذكره بعده. و«أصحاب الثلاثة» إشارة إلى من لم يهتد إلى الحجج».

٩ . «تاهوا تيهاً» أي ذهبوا متحيّرين. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تيه).

١٠ . في الوافي: «عظيماً».

١١ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا يتقبّل».

١٢ . في البحار: - «الله».

١٣ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «بالوفاء». ١٤ . في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «ومن».

١٥ . في «ف» والمرآة: «وفى الله تعالى». وفي «بس، بف»: «وفى الله عزّ وجلّ». وفي الكافي، ح ١٥٤١: «وفى الله» بدل «وفى لله عزّ وجلّ».

بِشَرْطِهِ[١]، وَ اسْتَعْمَلَ[٢] مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا[٣] عِنْدَهُ، وَ اسْتَكْمَلَ[٤] وَعْدَهُ. إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطُرُقِ[٥] الْهُدىٰ، وَ شَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَارَ[٦]، وَ أَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾[٧] وَ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[٨] فَمَنِ اتَّقَى اللّٰهَ فِيمَا أَمَرَهُ، لَقِيَ اللّٰهَ مُؤْمِناً بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، فَاتَ[٩] قَوْمٌ، وَ مَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَ ظَنُّوا[١٠] أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَ أَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّهُ[١١] مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا، اهْتَدىٰ[١٢]؛ وَ مَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا، سَلَكَ طَرِيقَ الرَّدىٰ.

وَصَلَ[١٣] اللّٰهُ طَاعَةَ وَلِيِّ أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَ طَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ تَرَكَ طَاعَةَ وُلَاةِ الْأَمْرِ، لَمْ يُطِعِ اللّٰهَ وَ لَا رَسُولَهُ، وَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِمَا أُنْزِلَ[١٤] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ:

---

١. في «ج» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بشروطه».

٢. في «ج، ف، بس» و حاشية «بح، بف» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «استكمل».

٣. في البحار: «ممّا».

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١. وفي المطبوع: + «[ما وعده]».

٥. في «بح»: «طريق». وفي شرح صدر المتألّهين والكافي، ح ١٥٤١: «بطريق».

٦. قال الجوهري: «المَنار: عَلَم الطريق ... والمَنارَة: التي يؤذّن عليها، والمَنارَة أيضاً: ما يوضع فوقها السراج. والجمع: مناور، بالواو؛ لأنّه من النور». وقال ابن الأثير: «المَنار: جمع المَنارَة، وهي العلامة تجعل بين الحدّين». الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٧ (نور).

٧. طه (٢٠): ٨٢.

٨. المائدة (٥): ٢٧.

٩. في حاشية «ج»: «مات».

١٠. في البحار: «فظنّوا».

١١. في «بف»: «لأنّه».

١٢. في «ض»: «فقد اهتدى».

١٣. في حاشية «ف»: «ووصل».

١٤. في «بف» وحاشية بدرالدين و حاشية ميرزا رفيعا والوافي والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بما نزل».

﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[١]، وَ الْتَمِسُوا[٢] الْبُيُوتَ الَّتِي أَذِنَ اللّٰهُ أَنْ تُرْفَعَ وَ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ[٣]؛ فَإِنَّهُ أَخْبَرَكُمْ[٤] أَنَّهُمْ ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللّٰهِ وَ إِقَامِ الصَّلَوٰةِ وَ إِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَ الْأَبْصَارُ﴾[٥] إِنَّ اللّٰهَ قَدِ اسْتَخْلَصَ الرُّسُلَ[٦] لِأَمْرِهِ، ثُمَّ اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ بِذٰلِكَ[٧] فِي نُذُرِهِ[٨]، فَقَالَ: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[٩] تَاهَ مَنْ جَهِلَ، وَ اهْتَدىٰ مَنْ أَبْصَرَ وَ عَقَلَ؛ إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ يَقُولُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِى فِى الصُّدُورِ﴾[١٠] وَ كَيْفَ يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبْصِرْ؟! وَ كَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ[١١]؟! اتَّبِعُوا رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ وَ أَهْلَ بَيْتِهِ ﷺ[١٢]، وَ أَقِرُّوا بِمَا نَزَلَ[١٣] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ[١٤]، وَ اتَّبِعُوا آثَارَ[١٥] الْهُدىٰ؛ فَإِنَّهُمْ[١٦] عَلَامَاتُ

---

١. الأعراف (٧): ٣١. المراد بالزينة العلم والعبوديّة، أو معرفة الإمام. وبالمسجد الصلاة، أو مطلق العبادة، أو بيت الذكر. وهو بالحقيقة قلب العالم، العالم بالله، الراسخ في العلم والعرفان. اُنظر شروح الكافي.

٢. «التمسوا»، أي اطلبوا، من الالتماس بمعنى الطلب. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٧٥ (لمس).

٣. اقتباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَ يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَ ٱلْآصَالِ﴾.

٤. في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «قد خبّركم».

٥. النور (٢٤): ٣٧.

٦. «استخلص الرسل»، أي استخصّهم. يقال: استخلصه لنفسه، أي استخصّه. والمراد: جعلهم خالصين لأمره، فارغين عمّا سواه. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٧ (خلص)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٩.

٧. في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «الذلك».

٨. في الوافي: «نذوره». و «النُذُر» إمّا اسم من الإنذار بمعنى الإبلاغ. أو جمع النذير، وهو المنذر. و«في» على الأوّل للتعليل. والمعنى على الثاني: كائنين في نذره. اُنظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٢٥ ـ ٨٢٦ (نذر).

٩. فاطر (٣٥): ٢٤.

١٠. الحجّ (٢٢): ٤٦.

١١. في البحار والكافي، ح ١٥٤١ وكمال الدين: «لم ينذر».

١٢. في البحار والكافي، ح ١٥٤١ وكمال الدين: ـ «وأهل بيته ﷺ».

١٣. في «ف»: «نزّل». وفي «بح» والبحار: «أنزل الله».

١٤. في «بس»: «من عنده».

١٥. في «بس» وحاشية «بف»: «آيات».

١٦. في «بس»: «وإنّهم». وفي شرح المازندراني: «لأنّهم». وفي البحار وكمال الدين: «فإنّها».

الْأَمَانَةِ[١] وَ التُّقىٰ.

وَ اعْلَمُوا: أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عليه السلام، وَ أَقَرَّ بِمَنْ سِوَاهُ مِنَ الرُّسُلِ، لَمْ

١ / ١٨٣ يُؤْمِنْ؛ اقْتَصُّوا[٢] الطَّرِيقَ بِالْتِمَاسِ الْمَنَارِ، وَ الْتَمِسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْآثَارَ؛ تَسْتَكْمِلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ، وَ تُؤْمِنُوا بِاللّٰهِ رَبِّكُمْ».[٣]

٧ / ٤٧٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ صَغِيرٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «أَبَى اللّٰهُ أَنْ يُجْرِيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ[٤]؛ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَباً، وَ جَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحاً، وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْماً[٥]، وَ جَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ بَاباً نَاطِقاً، عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَ جَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، ذَاكَ[٦] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله وَنَحْنُ[٧]».[٨]

٨ / ٤٧٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

---

١ . في «ب»: «الإمامة».

٢ . في كمال الدين: «أقصدوا». وقصّ الأثر واقتصّه وتقصّصه كلّها بمعنى، أي تتبعه وطلبه واتّبعه. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥١ (قصص).

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٤١. وفي كمال الدين، ص ٤١١، ح ٧، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن عبدالرحمن، من قوله: «وكيف يهتدي من لم يبصر» .الوافي، ج ٢، ص ٨٣، ح ٥٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٠، ح ١٢.

٤ . في «بس» و مرآة العقول والبصائر، ح ١: «بالأسباب».

٥ . في مرآة العقول: «العَلَم ـ بالتحريك ـ أي ما يعلم بالشرع. أو بالكسر، أي سبب العلم، وهو القرآن».

٦ . في «ب» والوافي والبصائر، ح ١: «ذلك».

٧ . قال في الوافي: «يعني ذلك الباب: رسول الله ونحن، فمن الباب يمكن الدخول إلى العلم، ومن العلم يمكن الوصول إلى الشرح، و من الشرح يعرف السبب، ومن السبب يعلم المسبَّب؛ فالعلم بالأشياء كلّها موقوف على معرفة الإمام والأخذ منه».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٦، ح ١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٦، ح ٢؛ و ص ٥٠٥، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير .الوافي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٥٢٧.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ دَانَ اللهَ[١] - عَزَّ وَ جَلَّ - بِعِبَادَةٍ يُجْهِدُ[٢] فِيهَا نَفْسَهُ[٣] وَ لَا إِمَامَ لَهُ[٤] مِنَ اللهِ، فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَ هُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ، وَ اللهُ شَانِئٌ[٥] لِأَعْمَالِهِ، وَ مَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاةٍ[٦] ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَ قَطِيعِهَا[٧]، فَهَجَمَتْ[٨] ذَاهِبَةً وَ جَائِيَةً يَوْمَهَا، فَلَمَّا جَنَّهَا[٩] اللَّيْلُ، بَصُرَتْ بِقَطِيعِ غَنَمٍ[١٠] مَعَ[١١] رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا[١٢] وَ اغْتَرَّتْ بِهَا[١٣]، فَبَاتَتْ[١٤] مَعَهَا فِي مَرْبِضِهَا[١٥]، فَلَمَّا أَنْ سَاقَ الرَّاعِي قَطِيعَهُ، أَنْكَرَتْ رَاعِيَهَا وَ قَطِيعَهَا، فَهَجَمَتْ مُتَحَيِّرَةً تَطْلُبُ رَاعِيَهَا وَ قَطِيعَهَا[١٦]، فَبَصُرَتْ بِغَنَمٍ[١٧] مَعَ رَاعِيهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا ١٨٤/١

---

١. «دان الله» أي أطاعه، من الدين بمعنى الطاعة. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

٢. في «بر»: «بجهده». وقوله: «يجهد»، من الجَهد والجُهد بمعنى المشقّة. يقال: جَهَد نفسه يَجْهَد، أي كلّفها مشقّة؛ وأجهد لغة قليلة. والمعنى: يجدّ ويبالغ فيها، ويكلّف مشقّة في العبادة وتحمّلها، ويحمل على نفسه فوق طاقتها. اُنظر: المغرب، ص ٩٧ (جهد)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٣.

٣. في «بر»: «نفسه فيها».

٤. في الوافي: - «له».

٥. «الشانئ»: المُبْغض، من الشَناءَة مثال الشناعة بمعنى البُغْض. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٧ (شنأ).

٦. في المحاسن، ح ٤٧: + «لا راعي لها».

٧. «القطيع»: الطائفة من البقر والغنم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٨ (قطع).

٨. في المحاسن، ح ٤٧ والغيبة: «فتاهت».

٩. في «بس»: «أجنّها». وفي المحاسن، ح ٤٧: «أن جنّها». و«جنّها الليل»، أي سترها. النهاية، ج ١، ص ٣٠٧ (جنن).

١٠. في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: - «غنم».

١١. في «ب، ض، بس، بف» وحاشية «بح» وشرح صدر المتألّهين والوافي والكافي، ح ٩٧٤: + «غير».

١٢. «فحنّت إليها»، أي اشتاق؛ من الحنين بمعنى الشوق، وأصله ترجيع الناقة صوتها إثْر ولده. اُنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حنن).

١٣. «اغترّت بها»، أي غفلت بها عن طلب راعيها؛ من الغِرَّة بمعنى الغفلة، أو خُدِعَت بها. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧١؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٨ (غرر).

١٤. في الوافي: «وباتت».

١٥. في الكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «ربضتها». و«مربِض الغنم»: مأواها ومرجعها. والجمع: المرابض. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦ (ربض).

١٦. في «ض»: - «وقطيعها».

١٧. في الغيبة: «بسرح غنم آخر» بدل «بغنم».

وَ اغْتَرَّتْ بِهَا، فَصَاحَ بِهَا الرَّاعِي: الْحَقِي بِرَاعِيكِ وَ قَطِيعِكِ؛ فَأَنْتِ[١] تَائِهَةٌ مُتَحَيِّرَةٌ عَنْ رَاعِيكِ وَ قَطِيعِكِ، فَهَجَمَتْ ذَعِرَةً[٢] مُتَحَيِّرَةً تَائِهَةً[٣] لَا رَاعِيَ لَهَا يُرْشِدُهَا إِلىٰ مَرْعَاهَا أَوْ يَرُدُّهَا[٤]، فَبَيْنَا[٥] هِيَ كَذٰلِكَ إِذَا[٦] اغْتَنَمَ الذِّئْبُ ضَيْعَتَهَا[٧]، فَأَكَلَهَا.

وَ كَذٰلِكَ وَ اللّٰهِ يَا مُحَمَّدُ، مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هٰذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ ظَاهِرٌ[٨] عَادِلٌ، أَصْبَحَ ضَالّاً تَائِهاً، وَ إِنْ[٩] مَاتَ عَلىٰ هٰذِهِ الْحَالَةِ[١٠]، مَاتَ مِيتَةَ كُفْرٍ وَ نِفَاقٍ.

وَ اعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ أَئِمَّةَ الْجَوْرِ وَ أَتْبَاعَهُمْ لَمَعْزُولُونَ عَنْ دِينِ اللّٰهِ، قَدْ ضَلُّوا وَ أَضَلُّوا؛ فَأَعْمَالُهُمُ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا ﴿كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلىٰ شَىْءٍ ذٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾[١١]».[١٢]

---

١. في «بر» والوافي والكافي، ح ٩٧٤، والغيبة: «فإنّك». وفي حاشية «ف»: «فإنّك تاالله».

٢. «ذَعِرَةً»، أي خائفةً فازعةً، من الذُعْر بمعنى الخوف والفزع. أُنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٦ (ذعر).

٣. في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: «نادّة»، أي شاردة نافرة.

٤. في الغيبة: + «إلى مربضها».

٥. في «بح»: «بينما». وفي الغيبة: «فبينما». وقال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ١٧٦ (بين): «أصل بينا: بين، فأُشبعت الفتحة فصارت ألفاً. يقال: بينا وبينما، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجاة». و في شرح صدرالمتألّهين، ص ٤٧٣: «بينا هي كذلك، أي كانت بين أوقات تحيّرها؛ فإنّه قد يحذف مضاف إليه «بين» ويعوّض عنه بالألف».

٦. في «ض»: «إذ».

٧. في «ج، ف»: «ضيّعتها». و«الضيعة»: الهلاك. يقال: ضاع الشيء يضيع ضيعةً وضَياعاً، أي هلك. أُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٢ (ضيع).

٨. احتمل المازندراني في شرحه كونه بلا نقطة ومعها.

٩. في «ض»: + «من».

١٠. في الوافي والوسائل، ج ١ والكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «الحال».

١١. إبراهيم (١٤): ١٨. و﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾، أي حملته وطيّرته في يوم عاصف، شديدة ريحه. ووصف اليوم بالعصف ـ وهو اشتداد الريح ـ للمبالغة.

١٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيمن دان الله عزّ وجلّ بغير إمام...، ح ٩٧٤. وفي المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٧ إلى قوله: «لمعزولون عن دين الله»؛ وفيه، ص ٩٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٨، من قوله: «إنّ أئمّة الجور»، وفيهما بسنده عن العلاء بن رزين، مع اختلاف يسير. وفي الغيبة للنعماني، ص ١٢٧، ح ٢،

٤٧٧ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ مُقَرِّنٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «جَاءَ ابْنُ الْكَوَّاءِ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَـٰهُمْ﴾[١]؟ فَقَالَ: نَحْنُ عَلَى[٢] الْأَعْرَافِ[٣] نَعْرِفُ أَنْصَارَنَا بِسِيمَاهُمْ؛ وَ نَحْنُ الْأَعْرَافُ[٤] الَّذِي[٥] لَا يُعْرَفُ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَّا بِسَبِيلِ مَعْرِفَتِنَا؛ وَ نَحْنُ الْأَعْرَافُ يُعَرِّفُنَا[٦] اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ[٧] عَلَى الصِّرَاطِ؛ فَلَا[٨] يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَنَا وَ[٩] عَرَفْنَاهُ[١٠]؛ وَ لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَنَا وَ أَنْكَرْنَاهُ؛ إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - لَوْ شَاءَ، لَعَرَّفَ الْعِبَادَ نَفْسَهُ، وَ لٰكِنْ جَعَلَنَا أَبْوَابَهُ وَ صِرَاطَهُ وَ سَبِيلَهُ[١١] وَ الْوَجْهَ الَّذِي يُؤْتىٰ مِنْهُ، فَمَنْ عَدَلَ عَنْ وَلَايَتِنَا، أَوْ فَضَّلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا، فَإِنَّهُمْ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ[١٢]، فَلَا[١٣] سَوَاءٌ مَنِ اعْتَصَمَ النَّاسُ بِهِ، وَ لَا سَوَاءٌ

← بطريقين عن محمّد بن مسلم، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٢، ص ١١٨، ح ٥٨٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٩٧، وفيه بإسقاط قوله: «ومثله كمثل شاة ـ إلى قوله ـ: ضالاً تائهاً»؛ وج ٢٨، ص ٣٥٠، ح ٣٤٩٤٠.

١ . الأعراف (٧): ٤٦.

٢ . في البحار والبصائر: - «على».

٣ . في «ج» و شرح صدر المتألّهين: + «نحن». و «الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كلّ عالٍ مرتفع. أو جمع العُرْف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كشريف وأشراف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. أُنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤١ـ٢٤٣ (عرف)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٦.

٤ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤: «الأعراف هنا والعرفاء: جمع عريف، وهو النقيب، نحو الشريف والأشراف، والشهيد والشهداء».

٥ . في «ف» و حاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».

٦ . في الوافي: «يوفّقنا (خ ل)».

٧ . في البصائر: - «بسبيل معرفتنا ـ إلى قوله: ـ يوم القيامة».

٨ . في البحار: «ولا».

٩ . في البصائر: - «عرفنا و».

١٠ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٨: «قوله: وعرفناه، الظاهر أنّه من المجرّد... و ربما يقرأ من باب التفعيل، أي مناط دخول الجنّة معرفتهم بنا وبإمامتنا وتعريفنا مايحتاجون إليه».

١١ . في حاشية «ف»: «سبله».

١٢ . «لناكبون»، أي لعادلون. يقال: نكب عن الطريق ينكُب نُكوباً، أي عدل. أُنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٨ (نكب).

١٣ . في البصائر: «ولا».

حَيْثُ[1] ذَهَبَ النَّاسُ إِلىٰ عُيُونٍ كَدِرَةٍ يَفْرَغُ[2] بَعْضُهَا فِي[3] بَعْضٍ، وَ ذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْنَا إِلىٰ عُيُونٍ صَافِيَةٍ تَجْرِي بِأَمْرِ رَبِّهَا، لَا نَفَادَ لَهَا وَ لَا انْقِطَاعَ».[4]

١٠/٤٧٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ شَبِيبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[5]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا أَبَا حَمْزَةَ، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ فَرَاسِخَ، فَيَطْلُبُ لِنَفْسِهِ دَلِيلاً، وَ أَنْتَ
١٨٥/١ بِطُرُقِ السَّمَاءِ أَجْهَلُ مِنْكَ بِطُرُقِ الْأَرْضِ، فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ دَلِيلاً».[6]

١١/٤٧٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ[7]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً

---

١ . في البصائر: «ولا سواء من ذهب حيث ذهب الناس» بدل «ولا سواء حيث». و «لا سواء» تأكيد لما سبق من عدم المساواة، أي الفرق بين أئمّة الضلال وأئمّة الهدى. و«حيث» تعليل له. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٥٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٦.

٢ . فرغ الماءُ يَفْرَغ فَراغاً، أي انصبّ، وأفرغته أنا. احتمل المجلسي كون «يفرغ» من الإفعال أيضاً معلوماً أو مجهولاً. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٤ (فرغ)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٠.

٣ . في «ج، ض، ف، بح، بر، بس» وفي حاشية «بف» و شرح صدر المتألّهين: «من».

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٩٧، ح ٨، عن الحسين بن محمّد بن عامر. وفيه، ص ٤٩٦، ح ٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف يسير. تفسير فرات، ص ١٤٢، ح ١٧٤؛ وص ١٤٤، ح ١٧٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام مع اختلاف، وفيه إلى قوله: «لايدخل النار إلّا من أنكرنا وأنكرناه». تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٩، ح ٤٨ عن الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «والوجه الذي يؤتى منه» مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٩٩، ح ١٣ و ١٥ ـ الوافي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٥٢٨؛ البحار، ج ٨، ص ٣٣٩، ح ٢٢، إلى قوله: «إلّا من أنكرنا وأنكرناه».

٥ . هكذا في «ب، بر، بس» والوافي. وفي «ألف، ج، ض، ف، بح»، والمطبوع: «الخزّاز». وفي «و»: «الخزّار». وفي «بح»: «الحرار». وأيّوب هذا هو أيّوب بن الحرّ الجعفي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٢٥٦.

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٥٢٩.

٧ . في الكافي، ح ٢٤٦٢: «عن ابن مسكان» بدل «عن أيّوب بن الحرّ».

كَثِيرًا﴾[١] فَقَالَ[٢]: «طَاعَةُ اللّٰهِ، وَمَعْرِفَةُ الْإِمَامِ[٣]».[٤]

٤٨٠ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هَلْ عَرَفْتَ إِمَامَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: إِي وَ اللّٰهِ، قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: «حَسْبُكَ إِذاً[٥]».[٦]

٤٨١ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ بُرَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ[٧] فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ فَقَالَ: «مَيْتٌ[٨] لَا يَعْرِفُ شَيْئاً»، وَ﴿نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾: «إِمَاماً يُؤْتَمُّ[٩] بِهِ»، ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾[١٠] قَالَ[١١]: «الَّذِي

---

١ . البقرة (٢): ٢٦٩.

٢ . في المحاسن وتفسير العيّاشي، ح ٤٩٦: + «هي».

٣ . في الكافي، ح ٢٤٦٢ وتفسير العيّاشي، ح ٤٩٧: «قال: معرفة الإمام واجتناب الكبائر التي أوجب الله عليها النار» بدل «فقال: طاعة الله ومعرفة الإمام».

٤ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٦٢؛ المحاسن، ص ١٤٨، كتاب الصفوة، ح ٦٠، بسنده عن أبي بصير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٦ عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ و ح ٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير القمّي، ج ١، ص ٩٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف . الوافي، ج ٢، ص ٨٧، ح ٥٣٠.

٥ . قرأها المازندراني في شرحه: «إذن»، ثمّ قال: «وإذن، من حروف المكافأة والجواب، وإذا وقف عليه قيل: إذا، وهو كذلك في بعض النسخ».

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٨٨، ح ٥٣١.

٧ . أي يتكلّم.

٨ . في «بح»: «ميّت». وفي حاشية «بح» وحاشية ميرزا رفيعا: «ميتاً». وفي شرح صدر المتألّهين، ج ٢، ص ٥٥٢: «قوله عليه السلام: ميت، الأولى أن يكون النسخة: ميتاً، بصورة النصب؛ ليكون على وجه الحكاية، كما في ﴿نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ وكذا ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾».

٩ . في الوافي والبحار وتفسير العيّاشي: «يأتمّ».

١٠ . الأنعام (٦): ١٢٢.

١١ . في البحار: - «﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ قال».

لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ».[١]

٤٨٢ / ١٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ الْجَدَلِيُّ[٢] عَلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ عليه السلام: يَا أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ، أَ لَا أُخْبِرُكَ بِقَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ۝ وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ[٣] وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٤]؟ قَالَ: بَلىٰ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: الْحَسَنَةُ: مَعْرِفَةُ[٥] الْوَلَايَةِ وَحُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَالسَّيِّئَةُ: إِنْكَارُ الْوَلَايَةِ وَ بُغْضُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، ثُمَّ قَرَأَ[٦] عَلَيْهِ[٧] هٰذِهِ[٨] الْآيَةَ».[٩]

---

١. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٨٩ ـ ٩٠، عن بريد العجلي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٨٨، ح ٥٣٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٠.

٢. «الجدليّ»: نسبة إلى الجَديلَة، وهي حيّ من طيّء، وهو اسم اُمّهم، وهي جَدِيلَة بنت سبيع بن عمرو، من حِمْيَر، إليها ينسبون. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٥٤ (جدل).

٣. «فكبّت»، من الكبّ، وهو إسقاط الشيء على وجهه. وصرعه، أي طرحه على الأرض. يقال: كبّه الله لوجهه، أي صرعه، فأكبّ على وجهه. ومجيء الإفعال للّازم ـ كما هنا ـ من النوادر. اُنظر: المفردات للراغب، ص ٦٩٥؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كبب).

٤. النمل (٢٧): ٨٩ ـ ٩٠.

٥. في «ف»: + «الإمام و».

٦. في «ف»: «تلا».

٧. في «ف»: - «عليه». وفي حاشية «ف»: «له».

٨. في «ب، ج، بح، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي: - «هذه».

٩. المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٩؛ وتفسير فرات، ص ٣١٢، ح ١٨ ٤١؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٢٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٩٣، المجلس ١٧، ح ٤٩، بسندها عن أبي عبدالله الجدلي، مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير فرات، ص ١٣٩، ح ١٦٨ ـ ١٦٩؛ وتفسير القمّي، ح ٢، ص ٧٧ و ١٣١. الوافي، ج ٢، ص ٨٩، ح ٥٣٣؛ البحار، ج ٧، ص ٣٠٤، ح ٧٦.

٨ ـ بَابُ فَرْضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٤٨٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ:[١] «ذِرْوَةُ الْأَمْرِ[٢] وَ سَنَامُهُ[٣] وَ مِفْتَاحُهُ وَ بَابُ الْأَشْيَاءِ[٤] وَ رِضَا الرَّحْمٰنِ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ[٥] بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ». ثُمَّ قَالَ[٦]: «إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ ١٨٦/١
وَ تَعَالىٰ ـ يَقُولُ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[٧]».[٨]

٤٨٤ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ:
أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً إِمَامٌ فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ الْحَسَنَ إِمَامٌ فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ الْحُسَيْنَ إِمَامٌ فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ إِمَامٌ فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ إِمَامٌ فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ».[٩]

٤٨٥ / ٣ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

---

١ . في «ف»: + «سمعته يقول».
٢ . «ذِرْوَة الأمر» و «ذُرْوَته»: أعلاه. والجمع: ذُرَى. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرو).
٣ . «السَنام»: واحد أسنمة البعير والناقة، بمعنى أعلى ظهرها، وسَنام كلّ شيء أعلاه وما ارتفع منه. اُنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (سنم).
٤ . في تفسير العيّاشي: «الأنبياء».
٥ . في الأمالي: «طاعة الإمام».
٦ . في الكافي، ح ١٤٩٤: - «ثمّ قال».
٧ . النساء (٤): ٨٠.
٨ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ضمن الحديث الطويل ١٤٩٤، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و عبدالله بن الصلت جميعاً، عن حمّاد بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص ٦٨، المجلس ٨، ح ٤ بسنده عن الكليني. المحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ضمن الحديث الطويل ٤٣٠، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٥٩، صدر ح ٢٠٢، عن زرارة. الوافي، ج ٢، ص ٩٠، ح ٥٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٢، ح ١٠.
٩ . الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٧.

حَمَّادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرٍ الْعَطَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، وَ أَنْتُمْ[1] تَأْتَمُّونَ بِمَنْ لَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ».[2]

٤٨٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[3]، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾[4] قَالَ: «الطَّاعَةُ الْمَفْرُوضَةُ».[5]

٤٨٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أُشْرِكَ[6] بَيْنَ الْأَوْصِيَاءِ وَ الرُّسُلِ فِي

---

١ . في «ج، بف»: + «قوم».

٢ . المحاسن، ص١٥٣، ح٧٨، بسنده عن بشير الدهّان، عن أبي عبدالله عليه السلام، عن الرسول صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة. الكافي، كتاب الروضة، ح١٤٩٣٨، بسنده عن بشير الكناسي، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله و آخره. تفسير العيّاشي، ج٢، ص٤٨، ح١٩، عن بشير الدهّان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج٢، ص٩١، ح٥٣٨.

٣ . في «بس»: - «ابن محمّد».

٤ . النساء (٤): ٥٤.

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٢، عن أحمد بن محمّد... عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٠٩، ح ١٣، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٩، ح ١٤، بسند آخر مثله؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة الأمر ...، ح ٥٣١؛ وبصائر الدرجات، ص ٣٥ ـ ٣٦، ح ١ و ٧؛ وتفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٤٠؛ وتفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٦٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة في آخره، وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٥٩، عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٣١، ح ١. الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٦.

٦ . «أشرك»: يحتمل الأمر والتكلّم والماضي المجهول أو المعلوم. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٥.

الطّاعةِ[١]».[٢]

٤٨٨ / ٦ . أَحْمَدُ[٣] بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[٤] بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ[٥]، وَ لَنَا صَفْوُ الْمَالِ[٦]، وَ نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَ نَحْنُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللّٰهُ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٧]».[٨]

٤٨٩ / ٧ . أَحْمَدُ[٩] بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: ١ / ١٨٧

١ . في «ب»: «بالطاعة». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «أُشرك بين الرسل والأوصياء في الطاعة».
٢ . الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤١.
٣ . في «ألف، بر، بس، بف» و حاشية «ج، بح»: «عنهم عن أحمد». وفي «ف»: «وعنهم عن أحمد».
هذا، و أمّا بناء على ما في المطبوع و سائر النسخ، فالسند معلّق. ويروي عن أحمد بن محمّد عدّةٌ من أصحابنا.
٤ . في «بف»: - «محمّد».
٥ . «الأنفال»: جمع النَفَل بمعنى الغنيمة، أو جمع النَفْل - وقد يحرّك - بمعنى الزيادة. اُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٩٩ (نفل).
٦ . في التهذيب: «الأموال».
٧ . النساء (٤): ٥٤.
٨ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال ...، ح ١٤٣٧، بسند آخر، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن أبي الصباح، إلى قوله: «ولنا صفو المال». بصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ وفيه، ص ٢٠٤، ح ٦، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الصبّاح الكناني. وفيه أيضاً، صدر ح ٧، بسند آخر، إلى قوله: «ولنا صفو المال» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٣٦٧، بسنده عن ابن أبي عمير؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة الأمر و...، ح ٥٣٢، بسند آخر عن أبي الصباح، من قوله: «ونحن المحسودون» مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٥٥، عن أبي الصبّاح الكناني. المقنعة، ص ٢٧٨، مرسلاً، إلى قوله: «ولنا صفو المال»، مع اختلاف يسير. راجع: تفسير فرات، ص ١٠٦، ح ٩٩. الوافي، ج ٢، ص ٩١، ح ٥٣٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٥٣٥، ح ١٢٦٥٩، إلى قوله: «ولنا صفو المال».
٩ . في «ب، ض، ف، و، بف» و حاشية «ج، بح، بر»: «وعنهم عن أحمد». هذا، ولم يثبت استعمال «عنهم» من قِبَلِ المصنّف إلّا في الكافي، ح ١٤٨٥٠. فعليه يكون السند معلّقاً كسابقه.

ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام قَوْلَنَا فِي الْأَوْصِيَاءِ: إِنَّ[١] طَاعَتَهُمْ مُفْتَرَضَةٌ[٢]، قَالَ[٣]: فَقَالَ[٤]: «نَعَمْ[٥]، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ[٦]: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[٧] وَ هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا[٨]﴾[٩]».[١٠]

٤٩٠ / ٨. وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ فَارِسِيٌّ أَبَا الْحَسَنِ[١١] عليه السلام، فَقَالَ: طَاعَتُكَ[١٢] مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام؟ فَقَالَ[١٣]: «نَعَمْ».[١٤]

٤٩١ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ[١٥]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ: هَلْ يَجْرُونَ[١٦] فِي الْأَمْرِ وَ الطَّاعَةِ

---

١. يحتمل كونه بدلاً عن «قولنا» لا مقولاً له، فيفتح الهمزة.
٢. في الوافي والاختصاص: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الأوصياء طاعتهم مفترضة؟».
٣. في «ج، ف، بر، بس، بف» والاختصاص: - «قال».
٤. في الوافي: - «فقال».
٥. في الاختصاص: - «نعم».
٦. وفي حاشية «بر»: + «في حقّهم».
٧. النساء (٤): ٥٩.
٨. في الوافي والاختصاص: + ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾.
٩. المائدة (٥): ٥٥.
١٠. الاختصاص، ص ٢٧٧، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء ـ الوافي، ج ٢، ص ٩٢، ذيل ح ٥٤٠.
١١. في الاختصاص: «أبا الحسن الرضا».
١٢. في الاختصاص: «طاعتكم».
١٣. في «ف» والوافي: «قال».
١٤. الاختصاص، ص ٢٧٨، بسنده عن معمّر بن خلّاد ـ الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤٢.
١٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ف»: «وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمّد». وفي حاشية «ج، و، بر، بف»: «وبهذا الإسناد عن عليّ بن الحكم». والسند بناءً على ما أثبتناه معلّق، كما هو واضح.
١٦. في مرآة العقول: «هل يُجْرَون، بصيغة المجهول من باب الإفعال، أو المعلوم من المجرّد».

مَجْرىً[١] وَاحِداً[٢]؟ قَالَ: «نَعَمْ».[٣]

٤٩٢ / ١٠ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ[٤]، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ[٥] الطَّبَرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ قَائِماً عَلىٰ رَأْسِ الرِّضَا عليه السلام بِخُرَاسَانَ - وَ عِنْدَهُ عِدَّةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَ فِيهِمْ[٦] إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْعَبَّاسِيُّ[٧] - فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، بَلَغَنِي أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّا نَزْعُمُ[٨] أَنَّ النَّاسَ عَبِيدٌ لَنَا، لَا وَ قَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مَا قُلْتُهُ قَطُّ، وَ لَا[٩] سَمِعْتُهُ مِنْ[١٠] أَحَدٍ[١١] مِنْ[١٢] آبَائِي قَالَهُ، وَ لَا بَلَغَنِي عَنْ أَحَدٍ[١٣] مِنْ آبَائِي قَالَهُ، وَ لٰكِنِّي

---

١ . في مرآة العقول: «مجرى، اسم مكان من المجرّد، أو من باب الإفعال، أو مصدر ميمي من أحدهما».

٢ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي «بح» والمطبوع: «واحد». ومعنى العبارة على التوصيف هو أنّ طريقهم طريق واحد، وعلى الإضافة هو أنّ طريقهم طريق شخص واحد.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٩، ح ١، بسنده عن أبي بصير . الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر عن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمامه فيهما: «كلّنا نجري في الطاعة والأمر مجرى واحد، وبعضنا أعلم من بعض» .الوافي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٥٤٣.

٤ . روى أحمد بن محمّد [بن عيسى]، عن مَرْوَك بن عبيد في عددٍ من الأسناد والمراد بهذا الإسناد: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤١١-٤١٣.

فعليه ما ورد في الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٠، ح ٢٩٥٢٥ - من جعل الراوي عن مروك بن عبيد عليّ بن الحكم - سهو. يؤيّد ذلك أنّ الراوي لكتاب مروك هو أحمد بن محمّد بن خالد وهو من رواة عليّ بن الحكم وفي طبقة أحمد بن محمّد بن عيسى. ويؤيّد ذلك أنّ الخبر ورد في الأمالي للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣، والأمالي للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن مروك بن عبيد الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٥، الرقم ١١٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٥.

٥ . في الأمالي للطوسي والوسائل: «يزيد».

٦ . في «بح» والأمالي للمفيد والطوسي: «منهم».

٧ . في الأمالي للمفيد والطوسي: «إسحاق بن العبّاس بن موسى».

٨ . في الأمالي للمفيد: «نقول».

٩ . في «بف»: «وما».

١٠ . في «ض، ف»: «عن».

١١ . في الوسائل: «ولا سمعت أحداً» بدل «ولا سمعته من أحد».

١٢ . هكذا في «ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين والوافي والأمالي للمفيد والطوسي. وفي «ض، ف» وشرح صدر المتألّهين: - «من». وفي المطبوع: - «أحد من».

١٣ . في «ف»: «من يأخذ». وفي شرح صدر المتألّهين والوسائل: «من أحد».

أَقُولُ[١]: النَّاسُ عَبِيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ، مَوَالٍ لَنَا فِي الدِّينِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ».[٢]

٤٩٣ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «نَحْنُ الَّذِينَ فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَنَا، لَا يَسَعُ النَّاسَ إِلَّا مَعْرِفَتُنَا، وَ لَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِنَا؛ مَنْ عَرَفَنَا، كَانَ مُؤْمِناً؛ وَ مَنْ أَنْكَرَنَا، كَانَ كَافِراً[٣]؛ وَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَ لَمْ يُنْكِرْنَا، كَانَ ضَالّاً حَتّىٰ يَرْجِعَ إِلَى الْهُدَى الَّذِي افْتَرَضَ اللّٰهُ عَلَيْهِ مِنْ[٤] طَاعَتِنَا الْوَاجِبَةِ، فَإِنْ يَمُتْ عَلىٰ ضَلَالَتِهِ، يَفْعَلِ اللّٰهُ بِهِ[٥] مَا يَشَاءُ».[٦]

٤٩٤ / ١٢ . عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَفْضَلِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

---

١ . في حاشية «ب» والوسائل: + «إنّ».

٢ . الأمالي للمفيد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، بسندهما عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن مروك بن عبيد ـ الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦١، ح ٢٩٥٢٥.

٣ . في شرح صدرالمتألّهين، ص ٤٨١: «اعلم أنّ ظاهر هذا الحديث وأمثاله عموم الحكم بوجوب معرفة الأئمّة عليهم السلام على جميع الناس وبكونهم كفّاراً إن لم يعرفوهم بأعيانهم، لكنّه مختصّ بمن كان ذاقوة استعداد عقليّة دون عامّة الناس والناقصين والضعفاء العقول الّذين لايجدون حيلة ولا يهتدون سبيلاً». ثمّ ذكر الأدلّة النقليّة والعقليّة على هذا التخصيص.

٤ . في «بس»: - «من».

٥ . في «بح، بس»: - «به».

٦ . الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٢، ح ٣٤٩٤٦، من قوله: «من عرفنا كان مؤمناً» إلى قوله: «كان ضالّاً»؛ البحار، ج ٣٢، ص ٣٢٥، ح ٣٠٢.

٧ . في الوسائل: - «عن يونس» وروى محمّد بن عيسى عن محمّد بن الفضيل بواسطة يونس [بن عبدالرحمن] في بعض الأسناد، كما روي عنه مباشرةً في بعضها الآخر.
ثمّ إنّ مضمون الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ١٥٠، ح ٦٨، عن محمّد بن عليّ، عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام . ولم يثبت رواية محمّد بن عليّ هذا عن الفضيل، وهو منصرف إلى الفضيل بن يسار الذي مات في حياة أبي عبدالله عليه السلام ، كما في رجال النجاشي، ص ٣٠٩، الرقم ٨٤٦، ورجال الطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٨. والمتكرّر في أسناد المحاسن وغيرها رواية محمّد بن عليّ عن محمّد بن الفضيل. والظاهر أنّ الصواب في سند المحاسن أيضاً هو محمّد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٤٩.

قَالَ: «أَفْضَلُ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ[١] - طَاعَةُ اللّٰهِ وَ طَاعَةُ رَسُولِهِ[٢] وَ طَاعَةُ أُولِي الْأَمْرِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: حُبُّنَا إِيمَانٌ، وَ بُغْضُنَا كُفْرٌ».[٣] ١٨٨/١

١٣/٤٩٥ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَعْرِضُ عَلَيْكَ دِينِيَ الَّذِي أَدِينُ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ[٤]؟ قَالَ[٥]: فَقَالَ: «هَاتِ». قَالَ[٦]: فَقُلْتُ[٧]: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ، وَ الْإِقْرَارُ[٨] بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ، وَ أَنَّ عَلِيّاً كَانَ إِمَاماً فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ[٩] بَعْدَهُ الْحَسَنُ إِمَاماً فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ الْحُسَيْنُ[١٠] إِمَاماً فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ[١١] بَعْدَهُ[١٢] عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ[١٣] إِمَاماً[١٤] فَرَضَ اللّٰهُ طَاعَتَهُ[١٥]

---

١ . في «بس»: - «قال أفضل - إلى - عزّ وجلّ».

٢ . في شرح صدر المتألّهين: «الرسول».

٣ . المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٨، بسنده عن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة؛ تفسير فرات، ص ٤٢٨، صدر ح ٤٢٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام هكذا: «حبّنا إيمان وبغضنا كفر» مع زيادة. وراجع: كفاية الأثر، ص ٩٨ - الوافي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٥٤٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٢، ح ٣٤٩٤٧؛ البحار، ج ٣٢، ص ٣٢٥، ح ٣٠٣، و فيهما من قوله: «قال أبوجعفر عليه السلام».

٤ . «أدين الله عزّ وجلّ به»، أي أطيعه وأعبده به؛ من الدين بمعنى الطاعة. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩ (دين).

٥ . في «ب»: - «قال».

٦ . في «ض، بس، بر» و شرح صدر المتألّهين: - «قال».

٧ . في «ض، ف، بر، بس» و شرح صدر المتألّهين: «قلت».

٨ . في عطف الإقرار مناقشة يمكن دفعها بأن يجعل الواو بمعنى مع، والإقرار منصوباً. أو هو مرفوع خبر لمبتدأ محذوف. أو مبتدأ لخبر محذوف. والتقدير: ديني أنّه أشهد ... وديني الإقرار بما جاء به. أو يقدّر حقّ، أو لازم. أنظر: شرح صدر المتألّهين، ص ٤٨٣؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٣٤.

٩ . في «ف»: + «من».

١٠ . في «ض، ف» و شرح صدر المتألّهين: «الحسين عليه السلام بعده».

١١ . في «ف»: - «كان».

١٢ . في «ض»: - «بعده». و في حاشية «بح»: «بعدهم».

١٣ . في شرح صدر المتألّهين: «ثمّ كان عليّ بن الحسين عليه السلام بعده».

١٤ . في «ج، ض»: + «بعدهم».

١٥ . في شرح صدر المتألّهين: - «فرض الله طاعته».

حَتَّى انتَهَى الأَمْرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللّٰهُ.

قَالَ: فَقَالَ: «هٰذَا دِينُ اللّٰهِ وَ دِينُ مَلَائِكَتِهِ».[١]

٤٩٦ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «اعْلَمُوا أَنَّ صُحْبَةَ الْعَالِمِ وَ اتِّبَاعَهُ دِينٌ يُدَانُ اللّٰهُ بِهِ، وَ طَاعَتَهُ مَكْسَبَةٌ لِلْحَسَنَاتِ، مَمْحَاةٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَ ذَخِيرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَ رِفْعَةٌ[٢] فِيهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَ جَمِيلٌ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ».[٣]

٤٩٧ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ[٤] اللّٰهَ أَجَلُّ وَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللّٰهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ».

قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبّاً فَقَدْ يَنْبَغِي[٥] لَهُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ[٦] لِذٰلِكَ الرَّبِّ رِضاً وَ سَخَطاً، وَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَاهُ وَ سَخَطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَيَنْبَغِي[٧] لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَ أَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ

---

١ . رجال الكشّي، ص ٤٢٣، ح ٧٩٧، بسند آخر عن يوسف، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٤٢٤، ح ٧٩٨، بسند آخر عن الحسن بن زياد العطّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٩٦، ح ٥٤٨.

٢ . في حاشية «بر»: «رحمة».

٣ . تحف العقول، ص ١٩٩، ضمن الحديث. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣. الوافي، ج ٢، ص ٩٧، ح ٥٥٠.

٤ . من أوّل هذا الخبر إلى قوله: «وأنّ ما في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله» هو الحديث الثاني من باب الاضطرار إلى الحجّة. وقد مرّت التعليقات عليه هناك؛ إن شئت فراجع.

٥ . في الكافي، ح ٤٣٥: «فينبغي».

٦ . في «بس، بف»: - «أنّ».

٧ . في الكافي، ح ٤٣٥: «فقد ينبغي».

الْمُفْتَرَضَةَ.

فَقُلْتُ[١] لِلنَّاسِ: أَ لَيْسَ[٢] تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ كَانَ هُوَ[٣] الْحُجَّةَ مِنَ اللّٰهِ عَلىٰ خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلىٰ، قُلْتُ: فَحِينَ مَضىٰ[٤] ﷺ مَنْ كَانَ الْحُجَّةَ[٥]؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ، فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ[٦] فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِهِ الْمُرْجِئُ وَ الْقَدَرِيُّ[٧] وَ الزِّنْدِيقُ ـ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتّىٰ يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِهِ ـ فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقَيِّمٍ، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، ١٨٩/١ كَانَ حَقّاً.

فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيِّمُ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا[٨]: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَ عُمَرُ[٩] يَعْلَمُ، وَ حُذَيْفَةُ يَعْلَمُ[١٠]، قُلْتُ: كُلَّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً يُقَالُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ[١١] الْقُرْآنَ[١٢] كُلَّهُ إِلَّا عَلِيّاً صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ، وَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ هٰذَا: لَا أَدْرِي، وَ[١٣] قَالَ هٰذَا: لَا أَدْرِي، وَ قَالَ هٰذَا: لَا أَدْرِي[١٤]، وَ قَالَ هٰذَا: أَنَا أَدْرِي، فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ كَانَ قَيِّمَ الْقُرْآنِ، وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، وَ كَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، وَ أَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللّٰهُ».

فَقُلْتُ: إِنَّ عَلِيّاً ﷺ، لَمْ يَذْهَبْ حَتّىٰ تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ،

---

١. في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «وقلت».
٢. في الكافي، ح ٤٣٥: - «أليس».
٣. في الوسائل: - «هو».
٤. في «ف» و الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: + «رسول الله».
٥. في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: + «لله على خلقه».
٦. في «ض»: - «فنظرت في القرآن».
٧. في العلل: «والحروري».
٨. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح ٤٣٥. وفي المطبوع: «قالوا».
٩. في «ف»: + «قد كان». وفي العلل: «قد كان عبدالله بن مسعود وفلان» بدل «ابن مسعود قد كان يعلم وعمر».
١٠. في «بح»: - «يعلم».
١١. في «ف، بر، بف» و حاشية «ج، بح» والوافي والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «يعرف».
١٢. في «بف» و حاشية «ف» والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «ذلك».
١٣. في «ض»: - «و».
١٤. في شرح صدر المتألّهين: - «وقال هذا: لا أدري».

وَ أَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَ أَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتّىٰ تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَ جَدُّهُ، وَ أَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ[1] الْحُسَيْنُ عليه السلام[2]، وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللّٰهُ». فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، وَ قُلْتُ[3]: وَ[4] أَشْهَدُ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام[5] أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتّىٰ تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ[6] عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللّٰهُ». فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ[7]: وَ أَشْهَدُ عَلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتّىٰ تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللّٰهُ».

قُلْتُ: أَعْطِنِي رَأْسَكَ حَتّىٰ أُقَبِّلَهُ، فَضَحِكَ.

قُلْتُ[8]: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ لَمْ يَذْهَبْ حَتّىٰ تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ، وَ أَشْهَدُ بِاللّٰهِ أَنَّكَ أَنْتَ الْحُجَّةُ، وَ أَنَّ طَاعَتَكَ مُفْتَرَضَةٌ، فَقَالَ: «كُفَّ رَحِمَكَ[9] اللّٰهُ».

قُلْتُ: أَعْطِنِي رَأْسَكَ[10] أُقَبِّلْهُ، فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ، فَضَحِكَ، وَ قَالَ: «سَلْنِي عَمَّا شِئْتَ، فَلَا أُنْكِرُكَ[11] بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَداً».[12]

---

١. في «ف»: + «بن عليّ».

٢. في «ف» و العلل: «الحسين بن عليّ عليه السلام».

٣. في «ج، بف» والوافي: «فقلت».

٤. في «ب، بر»: - «و».

٥. في «ف» والعلل: «الحسين بن عليّ عليه السلام».

٦. في «بح»: - «الحسين عليه السلام - إلى - من بعده».

٧. في «ب»: «فقلت».

٨. في «ف، بح» والعلل: «فقلت».

٩. في «بح»: «يرحمك».

١٠. في «بر، بف» و حاشية «بح»: + «حتّى».

١١. «فلا أنكرك». الإنكار عدم المعرفة، من النَكِرة بمعنى ضدّ المعرفة. والمعنى: لا أعدّك بعد اليوم غير معروف لوضوح حالك عندي، أو لا أجهل حقّك واستحقاقك لأن يجاب في كلّ مسألة بحقّ جوابها من غير تقيّة، أو عرفتك اليوم وعرفت أنّك من شيعتنا. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٦ (نكر)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٢؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٣٦.

١٢. الكافي، كتاب التوحيد، باب أنّه لا يعرف إلّا به، ح ٢٣١ وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني، ←

٤٩٨ / ١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْـنِ خَـالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَـلَاءِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[١] وَ هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُـولُهُۥ وَٱلَّـذِينَ ءَامَـنُواْ ٱلَّـذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[٢]».[٣]

٤٩٩ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ، قَالَ:

١ / ١٩٠ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ؑ يَقُولُ: «السَّمْعُ وَ الطَّاعَةُ أَبْـوَابُ الْـخَيْرِ[٤]، السَّـامِعُ الْـمُطِيعُ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَ السَّامِعُ الْعَاصِي لَا حُجَّةَ لَهُ، وَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَ احْتِجَاجُهُ يَوْمَ يَلْقَى اللّٰهَ عَزَّ وَ جَلَّ» ثُمَّ قَالَ: «يَقُولُ اللّٰهُ تَـبَارَكَ وَ تَـعَالىٰ: ﴿يَـوْمَ نَـدْعُواْ كُـلَّ أُنَـاسِۭ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾[٥]».[٦]

← وتمام الرواية فيهما هكذا: «قلت لأبي عبدالله ؑ: إنّي ناظرت قوماً، فقلت لهم: إنّ الله ـ جلّ جلاله ـ أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يُعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله. فقال: رحمك الله». الكافي، كتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ٤٣٥، إلى قوله: «وأنّ ما قال في القرآن فهو حقّ فقال: رحمك الله». علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى من قوله: «فقلت للناس: أليس تعلمون أنّ رسول الله ...» مع اختلاف يسير؛ رجال الكشّي، ص ٤٢٠، ح ٧٩٥، بسنده عن صفوان ـ الوافي، ج ٢، ص ٣٠، ح ٤٨٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٦، ح ٣٣٥٣٢، إلى قوله: «ما قال في القرآن فهو حقّ، فقال: رحمك الله».

١ . النساء (٤): ٥٩.

٢ . المائدة (٥): ٥٥.

٣ . الاختصاص، ص ٢٧٧، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ـ الوافي، ج ٢، ص ٩٢، ح ٥٤٠.

٤ . في تفسير العيّاشي: «الجنّة».

٥ . الإسراء (١٧): ٧١.

٦ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٢، عن عبدالأعلى. وراجع: الأمالي للمفيد، ص ٩٦، المجلس ١١، ح ٧ ـ الوافي، ج ٢، ص ٩٠، ح ٥٣٥.

٩ ـ بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام شُهَدَاءُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلىٰ خَلْقِهِ

٥٠٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادٍ الْقَنْدِيِّ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾[١] قَالَ[٢]: «نَزَلَتْ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله خَاصَّةً، فِي كُلِّ قَرْنٍ[٣] مِنْهُمْ إِمَامٌ مِنَّا شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ، وَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله شَاهِدٌ عَلَيْنَا».[٤]

٥٠١ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[٥].

فَقَالَ[٦]: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوُسْطىٰ، وَ نَحْنُ شُهَدَاءُ اللّٰهِ[٧] عَلىٰ خَلْقِهِ، وَ حُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ».

قُلْتُ: قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾؟

قَالَ: «إِيَّانَا عَنىٰ خَاصَّةً، ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ

١ . النساء (٤): ٤١.

٢ . في البحار، ج ٢٣، ح ٦٩: + «هذا».

٣ . في النهاية، ج ٤، ص ٥١ (قرن): «القَرْن: أهل كلّ زمان، وهو مقدار التوسّط في أعمار أهل كلّ زمان، مأخوذ من الاقتران، وكأنّه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم. وقيل: القرن أربعون سنة. وقيل: ثمانون. وقيل: مائة. وقيل: مطلق الزمان. وهو مصدر قَرَنَ يَقْرِن».

٤ . الوافي، ج ٣، ص ٤٩٦، ح ١٠٠١؛ البحار، ج ٧، ص ٢٨٣، ح ٧؛ و ج ٢٣، ص ٣٣٥، ح ١؛ و ص ٣٥١، ح ٦٩.

٥ . البقرة (٢): ١٤٣.

٦ . هكذا في «ج، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ١٦ و ٢٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٧ . في البحار، ج ١٦: «لله».

﴿وَفِى هَـٰذَا﴾ الْقُرْآنِ ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾؛[١] فَرَسُولُ اللّٰهِ ﷺ[٢] الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغَنَا[٣] عَنِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ نَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ صَدَّقَ[٤]، صَدَّقْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَ مَنْ كَذَّبَ، كَذَّبْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[٥]».[٦]

٥٠٢ / ٣ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾[٧].

فَقَالَ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - الشَّاهِدُ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، وَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ عَلىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ».[٨]

---

١. هكذا في المصحف الشريف، سورة الحجّ (٢٢): ٧٨ و«بر، بس». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بف» والوافي والمطبوع: «عليكم شهيداً». ولعلّه من النسّاخ، أو هو نقل بالمعنى وإشارة إلى مضمون الآية، اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

٢. في «ج»: + «هو».

٣. في الوافي: «وضمير التكلّم في «بلّغنا» يحتمل الفاعل والمفعول».

٤. في حاشية بدر الدين: «صدّقنا». ويحتمل تخفيف «صدّق» و «كذّب». اُنظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

٥. في «ج، ض، بح، بس» و حاشية «بف» و شرح صدر المتألّهين و شرح المازندراني: «يوم القيامة كذّبناه». وفي البحار، ج ١٦: - «يوم القيامة».

٦. بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ٥، بسند آخر، إلى قوله: «وحججه في أرضه» راجع: بصائر الدرجات، ص ٨٢، ح ١ و ٢ ◦ الوافي، ج ٣، ص ٤٩٨، ح ١٠٠٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٨؛ و ج ٢٣، ص ٣٣٦، ح ٢.

٧. هود (١١): ١٧.

٨. كتاب سليم بن قيس، ص ٩٠٣، ح ٦٠، و فيه: «عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام» مع زيادة في آخره. وفي بصائر الدرجات، ص ١٣٢، ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٣٧١، المجلس ١٣، ح ٥١؛ وتفسير فرات، ص ١٨٨، ح ٢٣٩، بسند آخر عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في أوّله. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٤٥، المجلس ١٨، ح ٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ تفسير فرات، ص ١٨٩، ح ٢٤١، مع زيادة في أوّله؛ تفسير القمّي، ج ١، ↩

١٩١/١ ٥٠٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1]؟

قَالَ: «نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ[2]، وَ نَحْنُ شُهَدَاءُ اللّٰهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - عَلىٰ خَلْقِهِ، وَ حُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ».

قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾.

قَالَ: «إِيَّانَا عَنىٰ، وَ نَحْنُ الْمُجْتَبَوْنَ، وَ لَمْ يَجْعَلِ اللّٰهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ[3]، فَالْحَرَجُ[4] أَشَدُّ مِنَ الضِّيقِ[5] ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾: إِيَّانَا عَنىٰ خَاصَّةً وَ﴿هُوَ[6] سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾: اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَمَّانَا الْمُسْلِمِينَ ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ

= ص ٣٢٤، و فيهما بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف. تفسير فرات، ص ١٨٧، ح ٢٣٨، وفيه: «عن الحسين بن سعيد، معنعناً عن زاذان، عن عليّ عليه السلام»؛ و ص ١٩٠، ح ٢٤٤، وفيه: «عن الحسين بن الحكم، معنعناً عن عباد بن عبدالله الأسدي، عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ و ص ١٩١، ح ٢٤٦، وفيه: «عن عليّ بن محمّد بن عمر الزهري، معنعناً عن زيد بن سلام الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٤١، ح ١١، عن عمّار بن سويد، عن أبي عبدالله عليه السلام مع زيادة في أوّله و آخره؛ و ص ١٤٢، ح ١٣، عن جابر بن عبدالله بن يحيى، عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في أوّله، وفي تفسير فرات، ص ١٨٧، ح ٢٣٧؛ و ص ١٨٨، ح ٢٤٠؛ و كمال الدين، ص ١٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٩٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠، ح ١٠٠٣؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٤٩.

١ . البقرة (٢): ١٤٣.

٢ . في «ب، ج، بف» و حاشية «بر» و شرح صدر المتألّهين: «الوسطى».

٣ . في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» و في حاشية «بس» و شرح صدر المتألّهين و شرح المازندراني وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «من ضيق».

٤ . في «بس»: «والحرج».

٥ . في شرح المازندراني: «الضَيّق، بفتح الضاد وشدّ الياء. وقد يخفّف».

٦ . هكذا في القرآن والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «هو».

﴿وَفِي هَـٰذَا﴾ الْقُرْآنِ ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ[١] وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[٢] فَرَسُولُ اللّٰهِ ﷺ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغَنَا عَنِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ، وَ نَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ[٣]، فَمَنْ صَدَّقَ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَدَّقْنَاهُ[٤]، وَ مَنْ كَذَّبَ كَذَّبْنَاهُ[٥]».[٦]

٥٠٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ[٧]، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ:

---

١ . هكذا في القرآن و«ب، بر». وفي «ج، ض، ف، و، بح بس، بف» والمطبوع: «عليكم شهيداً».

٢ . الحجّ (٢٢): ٧٧ـ٧٨.

٣ . في «ض» و شرح صدر المتألّهين: + «يوم القيامة».

٤ . في «ف»: «صدّقناه يوم القيامة». وفي شرح صدر المتألّهين، ص ٤٨٨: «الفعل الثاني من باب التفعيل، والأوّل يحتمل البابين... وكذا قوله: من كذب كذّبناه».

٥ . في «ف»: + «يوم القيامة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٦٣، ح ١١؛ و ص ٨٢، ح ٣، بسندهما، عن ابن أبي عمير، وفيهما إلى قوله: «وحججه في أرضه». تفسير فرات، ص ٢٧٥، ح ٣٧٤، وفيه: «فرات الكوفي معنعناً عن بريد» من قوله: «قلت: قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱرْكَعُوا﴾». تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٦٢، ح ١١٠، عن بريد، عن أبي جعفر ، إلى قوله: «وحججه في أرضه». راجع: بصائر الدرجات، ص ٨٢، ح ٤؛ وتفسير القمّي، ج ٢، ص ٨٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠، ح ١٠٠٤.

٧ . روى حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيّاش ـ وهو راوي كتاب سليم بن قيس ـ عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١٩٣ و ١٣٩١ و ١٤٢١؛ والخصال، ص ٤٤٧، ح ٤١؛ والغيبة للطوسي، ص ١٩٣؛ كما روى عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أُذينة، عن أبان بن [أبي عياش]، عن سليم بن قيس [الهلالي] في الكافي، ح ٧٧٥، والخصال، ص ٢٥٥، ح ١٣. فالظاهر سقوط الواسطة في سندنا هذا بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس الهلالي، وهو أبان بن أبي عيّاش.

لا يقال: ترجم النجاشي لسليم بن قيس في رجاله، ص ٨، الرقم ٤ وقال: «له كتاب... أخبرني عليّ بن أحمد القمي قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن علي الصيرفي عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى قال حمّاد بن عيسى: وحدّثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن سليم بن قيس بالكتاب»، ولم يتوسّط أبان بن أبي عيّاش في طريق النجاشي بين إبراهيم بن عمر اليماني وسليم بن قيس.

فإنّه يقال: وقوع الخلل في وجه طريق النجاشي ظاهر، كما نبّه عليه الأُستاذ السيّد محمّدجواد الشبيري ـ دام

↔

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ طَهَّرَنَا وَ عَصَمَنَا، وَ جَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلىٰ خَلْقِهِ وَ حُجَّتَهُ[1] فِي أَرْضِهِ، وَ جَعَلَنَا مَعَ الْقُرْآنِ، وَ جَعَلَ[2] الْقُرْآنَ مَعَنَا، لَا نُفَارِقُهُ، وَ لَا يُفَارِقُنَا».[3]

= توفيقه ـ في بعض تعليقاته، وتشهد بذلك عبارة «قال حمّاد بن عيسى وحدثنا»؛ فإنّه لم يذكر في الطريق من يروي عنه عثمان بن عيسى وحمّاد بن عيسى معاً، فلا يصحّ الاستشهاد بطريق النجاشي لنقض ما ادّعيناه، بل لابدّ من الرجوع إلى الأسناد لتبيين الخلل الواقع في طريق النجاشي، فنقول: روى حمّاد بن عيسى، عن [عمر] بن أُذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١١١ و ١١٨، والتهذيب، ج ٤، ص١٢٦، ح٣٦٢، وج٦، ص٣٢٨، ح٩٠٦، والأمالي للطوسي، ص٦٢٢، المجلس ٢٩، ح١٢٨٣، والخصال، ص٥١، ح٦٣، ص١٣٩، ح١٥٨، وعلل الشرائع، ص١٢٣، ح١، وكمال الدين، ص٢٦٢، ح١٠، وص٢٧٤، ح٢٥.

فعليه روى حمّاد بن عيسى عن سليم بن قيس بطريقين؛ «إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيّاش» و«عمر بن أُذينة، عن أبان بن أبي عيّاش» أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح ٢٦٢٠ من رواية عثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس.

فبالمقارنة بين ما ورد في الأسناد المشار إليها وطريق النجاشي نستطيع أن نقول: إنّ الأصل في طريق النجاشي كان هكذا: «... عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن عمر بن أُذينة، عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس، قال حمّاد بن عيسى وحدّثنا إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس بالكتاب.

يؤكّد ذلك ما ورد في الغيبة للطوسي، ص١٩٣ ـ وقد أشرنا إليه ـ من رواية ابن أبي جيد ـ وهو عليّ بن أحمد القمي المذكور في طريق النجاشي ـ عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم البرقي، عن محمّد بن علي أبي سمينة الكوفي، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي.

هذا، ويظهر ممّا ذكرنا وقوع الخلل في طريق الشيخ الطوسي أيضاً إلى كتاب سليم بن قيس، فإنّه قال: «له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم الملقّب بماجيلويه، عن محمّد بن عليّ الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس الهلالي. راجع: الفهرست للطوسي، ص٢٣٠، الرقم ٣٤٦. وقد استفدنا ذلك ممّا أفاده الأُستاذ السيّد محمّدجواد الشبيري دام توفيقه.

١. في «ج، ف، بر» و حاشية «بف»: «حججه». وفي كمال الدين: «حججاً».

٢. في كتاب سليم بن قيس والوسائل: - «جعل».

٣. كتاب سليم بن قيس، ص ٦٠٥، ضمن الحديث الطويل ٧، عن أبان، عن سليم. وفي بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح٦؛ وكمال الدين، ص ٢٤٠، ح ٦٣، بسند آخر عن حمّاد بن عيسى. الوافي، ج ٣، ص ٥٠١، ح ١٠٠٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٨، ح ٣٣٥٣٥.

١٠ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام هُمُ[١] الْهُدَاةُ

٥٠٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٢].

فَقَالَ: «كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ[٣] الَّذِي هُوَ فِيهِمْ[٤]».[٥]

٥٠٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[٦]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ:

١٩٢/١ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي[٧] قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٨] فَقَالَ: «رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَ لِكُلِّ زَمَانٍ مِنَّا هَادٍ يَهْدِيهِمْ إِلىٰ مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللّٰهِ[٩] صلى الله عليه وآله، ثُمَّ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيٌّ، ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ[١٠] وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ».[١١]

٥٠٧ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

---

١ . في «ج، ض»: - «هم».
٢ . الرعد (١٣): ٧.
٣ . في معنى «القرن» راجع ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.
٤ . في شرح صدر المتألّهين وتفسير العيّاشي: «فيه».
٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٦، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد. الغيبة للنعماني، ص ١١٠، ح ٣٩، بسنده عن موسى بن بكر الواسطي. كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ٩، بسند آخر؛ وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنّان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٦.
٦ . في حاشية «ج، بر»: + «بن هاشم».
٧ . في «ج»: «عن».
٨ . الرعد (١٣): ٧.
٩ . في شرح صدر المتألّهين: «النبيّ».
١٠ . في تفسير العيّاشي: + «من بعده».
١١ . بصائر الدرجات، ص ٢٩، ح ١، بسنده، عن ابن أبي عمير؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي عمير إلى قوله: «ما جاء به نبيّ الله صلى الله عليه وآله». تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٨، عن بريد بن معاوية، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥٠؛ وج ١٨، ص ١٩٠، ح ٢٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾؟

فَقَالَ: «رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَ عَلِيٌّ الْهَادِي، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَلْ مِنْ[1] هَادٍ الْيَوْمَ؟».

قُلْتُ[2]: بَلىٰ جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا زَالَ مِنْكُمْ[3] هَادٍ مِنْ[4] بَعْدِ هَادٍ حَتّىٰ دُفِعَتْ[5] إِلَيْكَ.

فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللّٰهُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَوْ كَانَتْ[6] إِذَا نَزَلَتْ آيَةٌ عَلىٰ رَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ ذٰلِكَ الرَّجُلُ مَاتَتِ الْآيَةُ، مَاتَ الْكِتَابُ[7]، وَ[8] لٰكِنَّهُ[9] حَيٌّ يَجْرِي فِيمَنْ بَقِيَ كَمَا جَرىٰ[10] فِيمَنْ مَضىٰ».[11]

٥٠٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ[12] الْقَصِيرِ:

---

١ . في البصائر، ص ٣١: «فهل منّا».

٢ . في البحار، ج ٣٥: «فقلت».

٣ . في حاشية «ف، بف» والبصائر، ص ٣١: «فيكم».

٤ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» و شرح صدر المتألّهين والوافي والبحار والبصائر، ص ٣١. وفي المطبوع: - «من».

٥ . في «ض» والبصائر، ص ٣١: «رفعت». وفي «ف» و حاشية «بر»: «وقعت».

٦ . في شرح صدر المتألّهين، ص ٤٩١: «... وتقديره: لو كانت آية إذا نزلت، بأن تكون «آية» اسمَ كانت، وقولُه: «إذا نزلت على رجل» صفة لها، وقوله: «ثمّ مات الرجل» صفة بعد صفة. ويكون خبر كانت قولَه: ماتت الآية. وقوله: مات الكتاب، بدل له بدلَ الكلّ». في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٠: «إذا مع شرطه وجزاه ـ وهو ماتت الآية ـ وقع اسماً وخبراً لـ«كانت» ثمّ وقع المجموع شرطاً لـ«لو» وجزاه: مات الكتاب».

٧ . في البحار، ج ٢: + «والسنّة».

٨ . في البحار، ج ٣٥: - «و».

٩ . في حاشية «بح»: «ولكن».

١٠ . في شرح صدر المتألّهين: «يجري».

١١ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ٩، بسنده عن المعلّى بن محمّد. وفيه، ص ٣٠، ح ٥ بسند آخر، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ و ص ٢٩، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن حديث الطويل بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «عليّ الهادي». الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٨؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٤٣؛ و ج ٣٥، ص ٤٠١، ح ١٣.

١٢ . في «ض» والبصائر: «عبد الرحمن». والمذكور في البحار، ج ٢٣، ص ٣، ح ٥ نقلاً من بصائر الدرجات هو

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فَقَالَ: «رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ، وَ عَلِيٌّ الْهَادِي، أَمَا وَ اللّٰهِ، مَا ذَهَبَتْ مِنَّا، وَ مَا زَالَتْ فِينَا إِلَى السَّاعَةِ».[١]

١١ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وُلَاةُ أَمْرِ اللّٰهِ وَ خَزَنَةُ عِلْمِهِ

٥٠٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَحْنُ وُلَاةُ[٢] أَمْرِ اللّٰهِ، وَ خَزَنَةُ عِلْمِ اللّٰهِ، وَ عَيْبَةُ[٣] وَحْيِ اللّٰهِ».[٤]

٥١٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَبِيهِ أَسْبَاطٍ[٥]، عَنْ سَوْرَةَ بْنِ .... ←

→ عبدالرحيم، وهو الصواب؛ فإنّ المذكور في أصحاب أبي جعفر عليه السلام: عبدالرحيم القصير. راجع: رجال البرقي، ص ١٠؛ رجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧٧.

١ . بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٧، عن أحمد بن محمّد. الغيبة للنعماني، ص ١١٠، ح ٤٠، بسنده عن منصور بن حازم. بصائر الدرجات، ص ٣٠، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر؛ إلى قوله: «وعليّ الهادي». تفسير فرات، ص ٢٠٦، ح ٢٧١، بسند آخر؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٦، عن عبد الرحيم القصير مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: كفاية الأثر، ص ٨٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٣، ح ١٠٠٩؛ البحار، ج ٣٥، ص ٤٠١، ح ١٤.

٢ . «الولاة»: جمع الوليّ، ووليّ الأمر صاحبه. تقول: هو وليّ المرأة، أي صاحب أمرها والحاكم عليها. اُنظر: شرح صدر المتألّهين ص ٤٩٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٣ (ولي).

٣ . «العَيْبَةُ»: وِعاء من أدَم يكون فيها المتاع، وما يجعل فيه الثياب. وزبيلٌ من أدَم يُنقل فيه الزرع المحصود إلى الجَرين. وعيبة الرجل: خاصّته وموضع سرّه. اُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٤ (عيب).

٤ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٣، مع زيادة في آخره؛ و ص ١٠٥، ح ٨، وفيهما عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١٠.

٥ . في «ب»: - «عن أبيه أسباط»، لكنّ الظاهر ثبوته، كما عليه أكثر النسخ و بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ١.

↔

كُلَيْبٍ[1]، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَ اللّٰهِ، إِنَّا لَخُزَّانُ اللّٰهِ فِي سَمَائِهِ وَ أَرْضِهِ، لَا عَلىٰ ذَهَبٍ، وَ لَا عَلىٰ[2] فِضَّةٍ، إِلَّا[3] عَلىٰ عِلْمِهِ».[4]

٥١١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُوسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ رَفَعَهُ[5]، عَنْ سَدِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَنْتُمْ؟

قَالَ: «نَحْنُ خُزَّانُ عِلْمِ اللّٰهِ، وَ نَحْنُ تَرَاجِمَةُ[6] وَحْيِ اللّٰهِ، وَ[7] نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلىٰ مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَ مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ».[8]

↩ وأمّا وجه سقوطه من «ب»، فهو جواز النظر من «أسباط» في «عليّ بن أسباط» إلى «أسباط» في «أبيه أسباط»، فوقع السقط.

١. في «ض»: «كلب». وسورة هذا، هو سورة بن كليب الأسدي، راجع: رجال البرقي، ص ١٨؛ رجال الطوسي، ص ١٣٧، الرقم ١٤٤٠، ص ٢٢٢، الرقم ٢٩٨٠.

٢. في الوافي: - «على».

٣. في حاشية «ف»: «بل». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٢: «بفتح الهمزة وتخفيف اللام على الظاهر، وبكسر الهمزة وشدّ اللام على احتمال».

٤. بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ١، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن عليّ بن أسباط. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١١.

٥. في «ب، بر»: «يرفعه».

٦. «التراجمة» و «التراجم»: جمع التَرْجَمان، أو التَرْجُمان، أو التُرْجُمان، وهو من يفسّر الكلام بلسان آخر؛ لأنّهم يفسّرون نطق الحقّ ولسان القرآن بلسان الإنسان. أو المراد أنّهم مفسّرون لجميع ما أوحى الله تعالى إلى الأنبياء ومبيّنوها. أُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢٨ (رجم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٧.

٧. في «ب، ض، بر» و البصائر: - «و».

٨. بصائر الدرجات، ص ١٠٤، ح ٦، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، وأبي عبدالله البرقي، عن أبي طالب، عن سدير. الكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمّة عليهم السلام بمن يشبّهون ممّن مضى ...، ح ٧٠٩، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن البرقي، عن أبي طالب، عن سدير، عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٢٢، عن الحسين، عن أبي طالب القمّي، عن سدير، ↩

١٩٣/١ ٥١٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: قَالَ اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ: اسْتِكْمَالُ حُجَّتِي عَلَى الْأَشْقِيَاءِ[٢] مِنْ أُمَّتِكَ مِنْ تَرْكِ وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِكَ؛ فَإِنَّ فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَ سُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَ هُمْ خُزَّانِي عَلىٰ عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِأَسْمَائِهِمْ وَ أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ».[٣]

٥١٣ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، إِنَّ اللّٰهَ وَاحِدٌ، مُتَوَحِّدٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ[٤]،

← عن أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «نحن الحجّة البالغة». راجع: الأمالي للصدوق، ص ٣٠٧، المجلس ٥٠، ح ١٥ ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ١٠١٢.

١ . في «ف»: «النضر بن سويد أو شعيب» وفي هامش المطبوع نقلاً من بعض النسخ: «النضر بن سويد». وروى محمّد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن النضر بن شعيب في عدّةٍ من الأسناد، وكذا في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب الأصحاب، بل روى محمّد بن الحسين أكثر روايات النضر بن شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ١٥٦ ـ ١٥٨، الرقم ١٣٠٤٦؛ رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٦٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٣، الرقم ٢٦٦.

وأمّا رواية محمّد بن الحسين عن النضر بن سويد، فغير ثابتة، وما ورد في بعض الأسناد من روايته عن النضر بن سويد، قد وقع فيه التصحيف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٢٨٩، ص ٢٩٨.

٢ . «على الأشقياء» خبر «استكمال حجّتي» أو متعلّق بـ «حجّتي» أو بـ «استكمال» و«مِن ترك» خبره ومتعلّق بالظرف المتقدّم عليه، ويمكن أن يقرأ: «مَنْ ترك» بدلاً من «الأشقياء». أنظر: الوافي، ج ٣، ص ١٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٨.

٣ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما فرض الله عزّوجلّ ورسوله ...، ح ٥٤٣. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، عن محمّد بن الحسين، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ١٢، عن محمّد بن الحسين مثله ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٣.

٤ . «الوحدانيّة»: حالة الوَحدانيّ، وهو المفارق للجماعة المنفرد بنفسه. وهو منسوب إلى الوحدة بمعنى الانفراد، بزيادة الألف والنون للمبالغة. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ١٦٠ (وحد).

مُتَفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقاً فَقَدَّرَهُمْ[١] لِذٰلِكَ الْأَمْرِ، فَنَحْنُ هُمْ يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، فَنَحْنُ حُجَجُ اللّٰهِ فِي[٢] عِبَادِهِ، وَ خُزَّانُهُ عَلىٰ عِلْمِهِ، وَ الْقَائِمُونَ بِذٰلِكَ».[٣]

٥١٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ[٤] الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ[٥] عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا، وَ صَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُوَرَنَا[٦]، وَ جَعَلَنَا خُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَ أَرْضِهِ، وَ لَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ[٧]، وَ بِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ لَوْلَانَا مَا عُبِدَ اللّٰهُ».[٨]

١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام خُلَفَاءُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي أَرْضِهِ وَ أَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا[٩] يُؤْتىٰ

٥١٥ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ،

---

١ . في البصائر، ص ٦١: «ففرّدهم». ٢ . في «ج»: «على».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٤، مع زيادة؛ و ص ١٠٤، ح ٧، وفيهما عن محمّد بن عبد الجبّار. التوحيد، ص ١٥٢، ح ٩، بسنده، عن ابن أبي يعفور، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. وراجع: الزهد، ص ١٨٦، ح ٢٨٩ .الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٤.

٤ . في «ألف، ج، ض، بف»: «عن». وهو سهو؛ فإنّ موسى بن القاسم هو موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. روى مسائل عليّ بن جعفر عنه، ووردت روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٥، الرقم ١٠٧٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧؛ و ص ٤٥٣، الرقم ٧١٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٢٦ - ٥٣٢. فعليه في السند تحويلٌ. ويروي عن عليّ بن جعفر، موسى بن القاسم بن معاوية والعمركي بن عليّ جميعاً .

٥ . في «ج، بح»: + «بن جعفر».

٦ . في الوافي: «صورتنا». ٧ . في «ج، ض، بح، بر» والوافي: «الشجر».

٨ . بصائر الدرجات، ص ١٠٥، ح ٩، بسنده عن موسى بن القاسم، عن عليّ بن جعفر عليه السلام، وفيه، ص ١٠٥، ح ١٣، بسنده عن عليّ بن جعفر، إلى قوله: «في سمائه وأرضه»، وفيهما مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب النوادر، ح ٣٦١؛ و التوحيد، ص ١٥١، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام مع اختلاف وزيادة .الوافي، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ١٠١٥.

٩ . في «بح»: «فيها». وفي «بر»: «يؤتى منها».

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ[١] عليه السلام يَقُولُ[٢]: «الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ فِي أَرْضِهِ».[٣]

٥١٦ / ٢ . عَنْهُ[٤]، عَنْ مُعَلًّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٥]: «الْأَوْصِيَاءُ هُمْ أَبْوَابُ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ الَّتِي يُؤْتىٰ مِنْهَا، وَلَوْلَاهُمْ مَا عُرِفَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ بِهِمُ احْتَجَّ اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ عَلىٰ خَلْقِهِ».[٦]

٥١٧ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

١٩٤/١ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[٧] قال: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».[٨]

١٣ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام نُورُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ[٩]

٥١٨ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَحْيىٰ وَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابُلِيِّ، قَالَ:

---

١ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي. وفي المطبوع: + «الرضا».
٢ . في «ج، ف»: + «إنّ».
٣ . الوافي، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ١٠١٦.
٤ . في «ب، و»: «وعنه».
٥ . في «ف»: + «إنّ».
٦ . الوافي، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ١٠١٨.
٧ . النور (٢٤): ٥٥.
٨ . تفسير فرات، ص ٢٨٨، ح ٣٨٩، بسنده عن ابن عبّاس من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: نزلت في آل محمّد صلى الله عليه وآله» ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ١٠١٧.
٩ . في حاشية «ف»: + «في الأرض». وفي مرآة العقول: + «في أرضه».

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾[1].

فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورُ وَ اللّٰهِ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللّٰهِ نُورُ اللّٰهِ الَّذِي أَنْزَلَ، وَ هُمْ وَ اللّٰهِ نُورُ اللّٰهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَ فِي[2] الْأَرْضِ، وَاللّٰهِ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَنُورُ الْإِمَامِ[3] فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ وَاللّٰهِ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ يَحْجُبُ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتَظْلِمُ[4] قُلُوبُهُمْ، وَ اللّٰهِ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَا يُحِبُّنَا عَبْدٌ وَ يَتَوَلَّانَا[5] حَتّىٰ يُطَهِّرَ اللّٰهُ قَلْبَهُ، وَ لَا يُطَهِّرُ اللّٰهُ قَلْبَ عَبْدٍ حَتّىٰ يُسَلِّمَ[6] لَنَا، وَ يَكُونَ سِلْماً[7] لَنَا، فَإِذَا[8] كَانَ سِلْماً لَنَا سَلَّمَهُ اللّٰهُ مِنْ شَدِيدِ الْحِسَابِ، وَ آمَنَهُ مِنْ فَزَعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَكْبَرِ».[9]

٥١٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَعَالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ إِلىٰ قَوْلِهِ ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

١ . التغابن (٦٤): ٨.

٢ . في الوافي وتفسير القمّي: - «في».

٣ . في «ج»: «الأئمة».

٤ . في الوافي: «فيظلم».

٥ . عطف على المنفيّ. وفي حاشية «ج»: «ولا يتولّانا».

٦ . «حتّى يسلم»: إمّا من الإسلام بمعنى الانقياد، أو من التسليم؛ والسِّلم: خلاف الحرب. اُنظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٥٤.

٧ . «السِلْم» و«السَلْم»: الصلح، وضدّ الحرب. و«السَلَم»: الاستسلام والإذعان والانقياد. وهو مصدر يقع على الواحد والاثنين والجميع. اُنظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٩٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٩٣ (سلم).

٨ . في «ف»: «وإذا».

٩ . تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ١٠٢٠.

ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١] قَالَ: «النُّورُ فِي هٰذَا الْمَوْضِعِ عَلِيٌّ[٢] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».[٣]

٥٢٠ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: لَقَدْ آتَى اللّٰهُ أَهْلَ الْكِتَابِ خَيْراً كَثِيراً، قَالَ[٤]: «وَ مَا ذَاكَ[٥]؟» قُلْتُ: قَوْلُ اللّٰهِ تَعَالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِهِ هُم بِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ إِلىٰ قَوْلِهِ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾[٦] قَالَ: فَقَالَ: «قَدْ آتَاكُمُ اللّٰهُ[٧] كَمَا آتَاهُمْ» ثُمَّ تَلَا: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾[٨] ١ / ١٩٥
«يَعْنِي إِمَاماً تَأْتَمُّونَ بِهِ».[٩]

٥٢١ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابُلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ تَعَالىٰ: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾[١٠].

فَقَالَ: «يَا أَبَا خَالِدٍ، النُّورُ وَاللّٰهِ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام؛ يَا أَبَا خَالِدٍ، لَنُورُ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ[١١] الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَ هُمُ الَّذِينَ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ،

---

١. الأعراف (٧): ١٥٧.
٢. في «ب، ج، ض، بف» والوافي والبحار: - «عليّ».
٣. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣١، ح ٨٨، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «النور عليّ عليه السلام». تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «يعني أمير المؤمنين عليه السلام». الوافي، ج ٣، ص ٥١٠، ح ١٠٢٢؛ البحار، ج ٢٣، ص ٣١٠، ح ١٠.
٤. في «ف»: «وقال».
٥. في «ف» والوافي: «ذلك».
٦. القصص (٢٨): ٥٢ ـ ٥٤.
٧. في «ف، بح»: - «الله».
٨. الحديد (٥٧): ٢٨.
٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٧٣؛ و تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٥٢، وفيهما بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام من قوله: «وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا» مع زيادة في أوّله. راجع: تفسير فرات، ص ٤٦٨، ح ٦١٢. الوافي، ج ٣، ص ٥١٠، ح ١٠٢٣.
١٠. التغابن (٦٤): ٨.
١١. في «ض»: + «نور».

وَ يَحْجُبُ اللّٰهُ نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ[١] قُلُوبُهُمْ، وَ يَغْشَاهُمْ بِهَا».[٢]

٥٢٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَعَالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَوٰةٍ﴾: «فَاطِمَةُ عليها السلام» ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾: «الْحَسَنُ[٣]» ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾: «الْحُسَيْنُ» ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ[٤]﴾: «فَاطِمَةُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ بَيْنَ نِسَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا» ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾: «إِبْرَاهِيمُ عليه السلام» ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾: «لَا يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ» ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنفَجِرُ[٥] بِهَا» ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾: «إِمَامٌ مِنْهَا بَعْدَ إِمَامٍ» ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَآءُ﴾: «يَهْدِي اللّٰهُ لِلْأَئِمَّةِ عليهم السلام مَنْ يَشَاءُ ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾[٦]».

قُلْتُ: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾؟ قَالَ: «الْأَوَّلُ وَ صَاحِبُهُ، ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾: الثَّالِثُ ﴿مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ [مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ[٧]] ظُلُمَٰتٌ﴾ الثَّانِي[٨] ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾: مُعَاوِيَةُ لَعَنَهُ

---

١ . في «بف» وحاشية «ف» والوافي وحاشية بدر الدين: «فيُظْلِم».

٢ . تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ١٠٢١.

٣ . في «ف»: «المصباح الحسن عليه السلام» بدل «الحسن».

٤ . «الدُرّيّ» و«الدِرّيّ»: منسوب إلى الدُرّ بصفائه ونقائه. ويجوز أن يكون منسوباً إلى الدرء، بمعنى الدفع، فأصله الدرّيء، قُلبت همزته ياءً وأُدغمت في الياء. وأمّا الدَرّيّ، فعلى النسبة إلى الدُرّ على غير قياس. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٢ (درر).

٥ . في «ب، ج، ف، بح، بف» وتفسير القمّي: «يتفجّر».

٦ . النور (٢٤): ٣٥.

٧ . هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: - ﴿مِن فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾.

٨ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٣ - ٣٦٤: «قوله: ظلمات الثاني - أي لفظ الظلمات الواقع ثانياً في الآية الموصوف فيها بأنّ بعضها فوق بعض - إشارة إلى معاوية وفتنة بني أُميّة». أي هي مبتدأ خبره معاوية وفتن

اللهُ[١] وَ فِتَنُ بَنِي أُمَيَّةَ ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ﴾ الْمُؤْمِنُ فِي ظُلْمَةِ فِتْنَتِهِمْ[٢] ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا﴾: [٣] إِمَاماً مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ ﷺ ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾: [٤] إِمَامٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِم﴾[٥]: «أَئِمَّةُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَسعىٰ[٦] بَيْنَ يَدَيِ[٧] الْمُؤْمِنِينَ وَ بِأَيْمَانِهِمْ حَتّىٰ يُنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَ[٨] أَهْلِ الْجَنَّةِ».[٩]

● عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ ﷺ، عَنْ أَخِيهِ مُوسىٰ ﷺ، مِثْلَهُ.[١٠]

٥٢٣ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[١١]
١٩٦/١ وَ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ:

← بني أميّة. ثمّ احتمل أن يكون «فتن بني أميّة» مبتدأ و«إذا أخرج يده» خبره، أو تكون «ظلمات» مضافة إلى «الثاني» وخبره «بعضها فوق بعض» فيكون «معاوية» ابتداء كلام آخر». ثمّ قال: «ويحتمل أن يكون «من» في قوله: ﴿مِن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ﴾، إلى قوله: فتن بني أميّة، كلاماً واحداً».

١. في «ف»: - «لعنه الله».
٢. في «بر»: - «المؤمن في ظلمة فتنتهم».
٣. في «ج»: + «أي».
٤. النور (٢٤): ٤٠.
٥. الحديد (٥٧): ١٢.
٦. في «ج»: «يسعى نورهم». وفي «ض، ف، بر» والوافي: «يسعى».
٧. في الوافي: «أيدي».
٨. في «ف»: «منزلة».
٩. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٠٢، بسنده عن صالح بن سهل الهمداني، إلى قوله: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ لِلنَّاسِ﴾. تفسير فرات، ص ٢٨٢، ح ٣٨٣، بسند آخر إلى قوله: «يكاد العلم ينفجر بها» مع اختلاف يسير. راجع: التوحيد، ص ١٥٨، ح ٤. الوافي، ج ٣، ص ٥١١، ح ١٠٢٤ ـ ١٠٢٥.
١٠. الوافي، ج ٣، ص ٥١١، ح ١٠٢٥.
١١. هكذا في «جر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمّد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر محمّد بن الحسين [بن أبي الخطّاب] من الرواية عن [الحسن] بن محبوب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠١ و ٤٠٦ و ٤٣١ و ٤٣٣. يؤيّد ذلك ما يأتي ذيل ح ٧٦٧؛ من رواية محمّد بن الحسين وأحمد بن محمّد عن ابن محبوب، عن محمّد بن الفضيل. وأمّا رواية محمّد بن الحسن عن الحسن بن محبوب، فلم نجدها في موضع.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[١]، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾.

قَالَ: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَايَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَفْوَاهِهِمْ».

قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالىٰ: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾[٢]؟

قَالَ: «يَقُولُ: وَ اللهُ مُتِمُّ الْإِمَامَةِ، وَ الْإِمَامَةُ هِيَ النُّورُ، وَ ذٰلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾[٣]»، قَالَ: «النُّورُ هُوَ الْإِمَامُ».[٤]

١٤ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ هُمْ[٥] أَرْكَانُ الْأَرْضِ

٥٢٤ / ١ . أَحْمَدُ[٦] بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «مَا جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ آخُذُ بِهِ، وَ مَا نَهىٰ عَنْهُ أَنْتَهِي عَنْهُ، جَرىٰ لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مِثْلُ[٧] مَا جَرىٰ لِمُحَمَّدٍ، وَ لِمُحَمَّدٍ[٨] الْفَضْلُ عَلىٰ جَمِيعِ مَنْ

---

١ . في الكافي، ح ١١٧٨: + «الماضي».

٢ . الصفّ (٦١): ٨.

٣ . التغابن (٦٤): ٨.

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل ١١٧٨، بسنده عن ابن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥١٢، ح ١٠٢٦.

٥ . في «ج»: - «هم».

٦ . في البحار، ج ٥٣: «محمّد بن مهران». وهو سهو؛ فقد روى المصنّف عن أحمد بن مهران في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

٧ . في «ف، بف» والبصائر، ص ٢٠٠ والبحار، ح ١٦: - «مثل».

٨ . في «ج، بح»: - «ولمحمّد».

خَلَقَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، الْمُتَعَقِّبُ[١] عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُتَعَقِّبِ عَلَى اللّٰهِ وَ عَلىٰ رَسُولِهِ، وَ الرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلىٰ حَدِّ الشِّرْكِ بِاللّٰهِ؛ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَابَ اللّٰهِ الَّذِي لَا يُؤْتىٰ إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلَهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ بِغَيْرِهِ هَلَكَ[٢]، وَ كَذٰلِكَ يَجْرِي[٣] لِأَئِمَّةِ الْهُدىٰ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ[٤]، جَعَلَهُمُ اللّٰهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا[٥]، وَ حُجَّتَهُ الْبَالِغَةَ عَلىٰ مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَ مَنْ تَحْتَ الثَّرىٰ[٦].

وَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - كَثِيراً مَا يَقُولُ: أَنَا قَسِيمُ اللّٰهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، وَ أَنَا الْفَارُوقُ[٧] الْأَكْبَرُ، وَ أَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَ الْمِيسَمِ[٨]، وَ لَقَدْ أَقَرَّتْ لِي جَمِيعُ

---

١. «المتعقّب»، أي الطاعن والمعترض والشاكّ، تقول: تعقّبت عن الخبر، إذا شككت فيه وعُدْتَ للسؤال عنه. أو المتأمّل والمتدبّر في حقيقته، تقول: تعقّبتُ الأمر، إذا تدبّرته. أو الطالب للعثرة والعورة والمَعيب، يقال: تعقّبه، إذا طلب عثرته وعورته. أو المتأخّر، بمعنى أنّه تأخّر عنه ولم يلحق به. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦١٧ - ٦١٩ (عقب)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٦.

٢. في «ب»: «لهلك». وفي «ج، ض، بر، بف»: «يهلك».

٣. في «ض»: «تجري». وفي البصائر، ص ٢٠٠: «جرى على الأئمّة». وضمير «يجري» راجع إلى «الفضل».

٤. في «ض، و»: «واحد بعد واحد».

٥. «أن تميد بأهلها»، أي تتحرّك وتميل بهم. يقال: ماد الشيءُ يميد ميداناً، أي تحرّك وزاغ واضطرب. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٤٧ (ميد).

٦. «الثرى»: التراب النديّ، أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض، فإن لم يكن نديّاً فهو تراب. أو التراب وكلّ طين لايكون لازباً إذا بُلّ. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (ثرو).

٧. في «ف»: «الفارق».

٨. «المِيسَم»: هي الحديدة التي يكوى بها. وأصله: مِوْسَم، فقلبت الواو ياءً لكسرة الميم. النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم). وقال الفيض في الوافي: «لمّا كان بحبّه وبغضه عليه السلام يتميّز المؤمن من المنافق، فكأنّه كان يسم علي جبين المنافق بكيّ النفاق». وفي حاشية بدرالدين، ص ١٤٥: «رأيت في نسخة معتبره مقروءة علي عدّة من الشيوخ تفسير الميسم بخاتم سليمان عليه السلام، وكأنّه إشارة إلى ما سيأتي من أنّ علامة الإمام عليه السلام أن يكون عنده آيات الأنبياء، ومن جملتها عصا موسى وخاتم سليمان؛ فعلى هذا قوله: أنا كذا، أنا كذا يشير به إلى أنّي أنا الإمام المفترض الطاعة، لا غيري من تيم وعدى. هذا، والصواب أنّ المراد بالميسم الميسم الحقيقي، وقد ذكر علي بن إبراهيم في تفسيره أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعليّ عليه السلام: «يخرجك الله في آخر الزمان بأحسن صورة ومعك ميسم تسم به أعداءك». وانظر: تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٣٠.

الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحُ وَ الرُّسُلُ بِمِثْلِ مَا أَقَرُّوا بِهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَ لَقَدْ حُمِلْتُ عَلىٰ مِثْلِ
١٩٧/١ حَمُولَتِهِ[١] وَ هِيَ حَمُولَةُ الرَّبِّ، وَ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ يُدْعىٰ فَيُكْسىٰ[٢] وَأُدْعىٰ فَأُكْسىٰ، وَ يُسْتَنْطَقُ وَ أُسْتَنْطَقُ، فَأَنْطِقُ عَلىٰ حَدِّ[٣] مَنْطِقِهِ، وَ لَقَدْ أُعْطِيتُ[٤] خِصَالاً مَا سَبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلِي: عُلِّمْتُ[٥] الْمَنَايَا[٦] وَ الْبَلَايَا وَ الْأَنْسَابَ وَ فَصْلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَفُتْنِي مَا سَبَقَنِي، وَ لَمْ يَعْزُبْ[٧] عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي[٨]، أُبَشِّرُ[٩] بِإِذْنِ اللّٰهِ، وَ أُؤَدِّي عَنْهُ، كُلُّ ذٰلِكَ مِنَ اللّٰهِ، مَكَّنَنِي فِيهِ[١٠] بِعِلْمِهِ.[١١]

---

١ . «الحَمُولَة»: الإبل التي تحمل، وكذلك كلّ ما احتمل عليه الحيّ من حمار أو غيره، سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن. و«الحُمُولة»: الأحمال. وكلاهما محتمل هنا. والمعنى: كلّفني الله ربّي مثل ما كلّف محمّداً من أعباء التكليف والهداية. وأمّا العبارة فقُرئت على ثلاثة أوجه: الأوّل: حُمِلْتُ على مثل حَمُولته أو حُمُولته. الثاني: حَمَلْتُ على مثل حُمُولته، أي حملت أحمالي على مثل ما حمل ﷺ أحماله عليه. الثالث: حُمِلَتْ عليّ مثل حَمُولته، فالحَمولة بمعنى الحمل لا المحمول عليه. اُنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٨ (حمل)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢١؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٠.

٢ . قال في الوافي: «يدعى فيكسى، يعني يوم القيامة. وكأنّ الدعوة كناية عن الإقبال الذي مرّ بيانه في شرح حديث جنود العقل والجهل، وهو السير إلى الله في سلسلة العود. والكسوة كناية عن تغشّيهما بنور الجبّار، وغفران إنّيّتهما في الجليل الغفّار، واضمحلال وجودهما في الواحد القهّار».

٣ . في حاشية «بر»: «حذو».

٤ . في «ف»: «أوتيتُ».

٥ . في «ض»: + «علم».

٦ . «المنايا»: جمع المنيّة، وهي الموت من المَني بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. اُنظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

٧ . في الوافي: «لم يغرب». و«لم يَعْزُب» و«لم يَعزِب»، أي لم يبعد ولم يغب. يقال: عَزَب عنّي فلان يَعْزُب ويَعْزِب، أي بَعُدَ وغاب. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

٨ . في «ب، ض، بح»: - «عنّي». قال في الوافي: «لم يفتني ما سبقني» أي علم ما مضى؛ «ما غاب عنّي» أي علم ما يأتي.

٩ . في البصائر، ص ٢٠٠: «أنشر».

١٠ . في حاشية «بر»: «منه».

١١ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٠، ح ٣، عن أحمد بن محمّد و عبدالله بن عامر، عن محمّد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٦٦، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن ابن سلام، عن مفضّل بن عمر، من قوله: «أعطيت خصالاً»، وفيهما مع اختلاف ←

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ الْعَمِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ، ثُمَّ ذَكَرَ[1] الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ.

٥٢٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[2]، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْأَعْرَجُ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَابْتَدَأَنَا[3]، فَقَالَ[4]: «يَا سُلَيْمَانُ[5]، مَا جَاءَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُؤْخَذُ بِهِ، وَ مَا نَهىٰ عَنْهُ يُنْتَهىٰ عَنْهُ، جَرىٰ لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مَا جَرىٰ لِرَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ لِرَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْفَضْلُ عَلىٰ جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللّٰهُ، الْمُعَيِّبُ[6] عَلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُعَيِّبِ[7] عَلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ عَلىٰ رَسُولِهِ[8] صلى الله عليه وآله، وَ الرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلىٰ حَدِّ الشِّرْكِ بِاللّٰهِ؛

⇐ يسير؛ وفيه، ص ٢٦٨، ح ١١، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، من قوله: «أعطيت خصالاً» إلى قوله: «فصل الخطاب»؛ وفيه، ص ٤١٦، ح ٩، عن أحمد بن محمّد وعبدالله بن عامر، عن محمّد بن سنان؛ علل الشرائع، ص ١٦٤، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، و عبدالله بن عامر بن سعيد، عن محمّد بن سنان، وفيهما من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «أنا صاحب العصا والميسم»؛ الاختصاص، ص ٢١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله» إلى قوله: «تحت الثرى». الوافي، ج ٣، ص ٥١٣، ح ١٠٢٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥١ إلى قوله: «لمحمّد صلى الله عليه وآله الفضل على جميع من خلق الله»؛ و ج ٥٣، ص ١٠١، ح ١٢٤، من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «العصا والميسم».

١ . في «بر»: + «مثل».

٢ . في «ألف، ج، ف، بح، بر، بف»: «محمّد بن الحسين» وهو سهو؛ فإنّه مضافاً إلى ما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠، قد تكرّرت رواية عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن متعاطفين عن سهل بن زياد. أُنظر: على سبيل المثال. الكافي، ح ٢٧٦ و ٣٢٣ و ٣٢٦ و ٣٣٣ و ٥٢٢ و ٦٠٩ و ٦١٢ و ٦٥٧ و ٦٦١.

٣ . في «بر»: + «بالسلام».

٤ . في الوافي: «وقال».

٥ . في «ف»: + «بن خالد».

٦ . في حاشية «بف»: «المتعيّب». وفي الأمالي: «العائب».

٧ . في حاشية «بف»: «كالمتعيّب». وفي الأمالي: «كالعائب».

٨ . في «ض، بح»: «رسول الله».

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَابَ اللّٰهِ الَّذِي لَا يُؤْتىٰ إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلَهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ[1] بِغَيْرِهِ هَلَكَ، وَ بِذٰلِكَ جَرَتِ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَاحِدٌ[2] بَعْدَ وَاحِدٍ، جَعَلَهُمُ اللّٰهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ، وَ الْحُجَّةَ الْبَالِغَةَ عَلىٰ مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَ مَنْ تَحْتَ الثَّرىٰ».

وَ قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ اللّٰهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، وَ أَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ[3]، وَ أَنَا صَاحِبُ الْعَصَا وَ الْمِيسَمِ[4]، وَ لَقَدْ أَقَرَّتْ لِي جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحُ[5] بِمِثْلِ مَا أَقَرَّتْ[6] لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَ لَقَدْ حُمِلْتُ[7] عَلىٰ مِثْلِ حَمُولَةِ مُحَمَّدٍ[8] صلى الله عليه وآله وَ هِيَ حَمُولَةُ الرَّبِّ، وَ إِنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله يُدْعىٰ فَيُكْسىٰ وَ يُسْتَنْطَقُ[9]، وَ أُدْعىٰ فَأُكْسىٰ وَأُسْتَنْطَقُ، فَأَنْطِقُ عَلىٰ حَدِّ مَنْطِقِهِ، وَ لَقَدْ أُعْطِيتُ خِصَالاً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: عُلِّمْتُ عِلْمَ الْمَنَايَا وَ الْبَلَايَا وَ الْأَنْسَابَ وَ فَصْلَ الْخِطَابِ، فَلَمْ يَفُتْنِي مَا سَبَقَنِي، وَ لَمْ يَعْزُبْ[10] عَنِّي مَا غَابَ عَنِّي، أُبَشِّرُ بِإِذْنِ اللّٰهِ، وَ أُؤَدِّي عَنِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، كُلُّ ذٰلِكَ مَكَّنَنِيَ اللّٰهُ فِيهِ[11] بِإِذْنِهِ».[12]

٥٢٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ
١٩٨/١ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو[13] عَبْدِ اللّٰهِ الرِّيَاحِيُّ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ الْحُلْوَانِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فَضْلُ[14] أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَا جَاءَ بِهِ آخُذُ بِهِ، وَ مَا نَهىٰ

---

١. في الأمالي: «تمسّك».
٢. في «ب، ف، بح، بر، بف» والأمالي: «واحداً».
٣. في حاشية «بف»: «الأعظم».
٤. في «ف»: «الميسم والعصا».
٥. في «ف»: + «والرسل».
٦. في «ب، ج»: + «به».
٧. في «ف، بح»: «حمّلت».
٨. في «ب»: «محمّد رسول الله». وفي «ج، ض، بح»: «رسول الله».
٩. في الأمالي: + «فينطق».
١٠. في «ض»: «لم يغرب».
١١. في حاشية «بر»: «منه».
١٢. الأمالي للطوسي، ص ٢٠٥، المجلس ٨، ح ٢، بسنده عن سهل بن زياد الآدمي، إلى قوله: «والأنساب وفصل الخطاب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٨؛ البحار، ج ٥٣، ص ١٠٢، ذيل ح ١٢٤.
١٣. في البصائر، ص ٤١٦: - «أبو».
١٤. في «ج، بر»: «فضّل». وقوله: «فَضْلُ» مبتدأ، والموصول خبره. أو يقرأ: «فُضِّلَ». أو يقرأ: «فضَّلَ». أنظر: ←

عَنْهُ أَنْتَهِي عَنْهُ، جَرىٰ لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ[١] مَا[٢] لِرَسُولِ اللّٰهِ ﷺ وَ الْفَضْلُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، الْمُتَقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْمُتَقَدِّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ وَ رَسُولِهِ، وَ الْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِ كَالْمُتَفَضِّلِ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ[٣]، وَ الرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلىٰ حَدِّ الشِّرْكِ بِاللّٰهِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ بَابُ اللّٰهِ الَّذِي لَا يُؤْتىٰ إِلَّا مِنْهُ، وَ سَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَهُ وَصَلَ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ كَذٰلِكَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِنْ بَعْدِهِ، وَ جَرىٰ لِلْأَئِمَّةِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ.

جَعَلَهُمُ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَ عُمُدَ[٤] الْإِسْلَامِ، وَ رَابِطَةً[٥] عَلىٰ سَبِيلِ[٦] هُدَاهُ[٧]، لَا يَهْتَدِي[٨] هَادٍ إِلَّا بِهُدَاهُمْ، وَ لَا يَضِلُّ خَارِجٌ مِنَ الْهُدىٰ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ عَنْ حَقِّهِمْ[٩]، أُمَنَاءُ اللّٰهِ عَلىٰ مَا أَهْبَطَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عُذْرٍ[١٠] أَوْ نُذْرٍ[١١]، وَ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلىٰ مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَجْرِي لِآخِرِهِمْ مِنَ اللّٰهِ مِثْلُ الَّذِي جَرىٰ لِأَوَّلِهِمْ، وَ لَا يَصِلُ أَحَدٌ إِلىٰ ذٰلِكَ إِلَّا

↔ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦، مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٣.

١. في «ب، ض، بح»: + «والفضل».

٢. في حاشية «ف»: «ما جرى».

٣. في البصائر، ص ١٩٩: «على الله ورسوله».

٤. في البصائر، ص ١٩٩: «وعهد». و«العُمُد» و«العَمَد»: جمع الكثرة للعمود، وجمع القلّة: الأعْمِدَة. هذا في اللغة، واحتمل الفيض «العَمَد» مفرداً، لاجمعاً. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١١ (عمد)؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦.

٥. في «ض، بس، بف» والوافي ومرآة العقول: «رابطه». وقوله: «رابطةً»، أي لازمة لسبيل الهدى غير مفارقة عنه، من الرباط بمعنى الملازمة. أو مقيمة عليه، من الرباط وهو الإمامة في الثغور. أو شديدة، أي جعلهم فرقة شديدة كأنّهم يربطون أنفسهم بالصبر عن الفرار. وقد جاء الرابط بمعنى الشدّة. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٤؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠٢ـ٣٠٣ (ربط).

٦. في «ج»: «سبيله».

٧. في «ج، ف» والبصائر، ص ١٩٩: - «هداة».

٨. في «ف، بح، بس، بف» وحاشية «ج، ف» والوافي: «لا يهدى».

٩. في البصائر، ص ١٩٩: + «لأنّهم».

١٠. «العُذُر»: مصدر عَذَر، بمعنى محو الإساءة. أو جمع العذير، بمعنى المعذرة. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٩٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٤٨ (عذر).

١١. «النُذُر»: مصدر نَذَر، بمعنى خوّف، أي بمعنى الأنذار. أو جمع النذير، بمعنى الإنذار. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٠١ (نذر).

بِعَوْنِ اللّهِ.

وَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ اللّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، لَا يَدْخُلُهَا[1] دَاخِلٌ إِلَّا عَلىٰ حَدِّ قَسْمِي[2]، وَ أَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ، وَ أَنَا الْإِمَامُ لِمَنْ بَعْدِي، وَ الْمُؤَدِّي عَمَّنْ كَانَ قَبْلِي، لَا يَتَقَدَّمُنِي أَحَدٌ إِلَّا أَحْمَدُ صلى الله عليه وآله، وَ إِنِّي وَ إِيَّاهُ لَعَلىٰ[3] سَبِيلٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمَدْعُوُّ بِاسْمِهِ[4]، وَ لَقَدْ أُعْطِيتُ السِّتَّ: عِلْمَ الْمَنَايَا وَ الْبَلَايَا وَ الْوَصَايَا وَ فَصْلَ الْخِطَابِ[5]، وَ إِنِّي لَصَاحِبُ الْكَرَّاتِ[6] وَ دَوْلَةِ[7] الدُّوَلِ، وَ إِنِّي لَصَاحِبُ الْعَصَا وَ[8] الْمِيسَمِ، وَ الدَّابَّةُ الَّتِي تُكَلِّمُ النَّاسَ[9]».[10]

---

١ . في «ض، بر» والبصائر، ص ٤١٥ : «لايدخلهما». وهو مقتضى السياق.

٢ . «القَسْم»: مصدر قَسَمْت الشيء فانقسم. وأمّا «القِسْم» فهو الحظّ والنصيب من الخير. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٠ (قسم).

٣ . في «بس»: «على».

٤ . في الوافي: «يعني أنّه دعي باسمه في كتاب الله صريحاً بالرسالة والنبوّة».

٥ . في البصائر، ص ١٩٩ : + «والأنساب».

٦ . «الكرّات»: جمع الكرّة، بمعنى الرَّجْعَة والمرّة والحملة. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٣٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٣ (كرر).

٧ . «الدَوْلَة» في الحرب: أن تُدالَ إحدى الفئتين على الأخرى. والجمع: الدِوَل. و«الدُولَة» في المال. يقال: صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه، يكون مرّة لهذا ومرّة لهذا. والجمع: دُولات ودُوَل. و«الدَوْلة»: الفعل والانتقال من حال إلى حال، أو الانتقال من حال الشدّة إلى الرخاء، أو الغلبة. أُنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٢ (دول).

٨ . في «بح»: - «العصا و».

٩ . في «بح»: - «والدابّة التي تكلّم الناس».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ١٩٩، ح ١؛ و ص ٤١٥، ح ٣، وفيهما عن عليّ بن حسّان؛ وفيه، ص ٤١٦، ح ١٠ عن محمّد بن الحسين، عن ابن حسّان، وفي الأخيرين من قوله: «أنا قسيم»، إلى قوله: «أنا الفاروق الأكبر». وفيه، ص ٢٠٠، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٩؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٥٣، إلى قوله: «وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام من بعده»؛ و ج ٢٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ٣.

١٥ ـ بَابٌ نَادِرٌ جَامِعٌ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ عليه السلام[1] وَ صِفَاتِهِ

٥٢٧ / ١ . أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْعَلَاءِ ـ رَحِمَهُ اللّٰهُ ـ رَفَعَهُ[2]، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

كُنَّا مَعَ الرِّضَا عليه السلام بِمَرْوَ، فَاجْتَمَعْنَا فِي[3] الْجَامِعِ[4] يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي بَدْءِ مَقْدَمِنَا، فَأَدَارُوا أَمْرَ الْإِمَامَةِ، وَ ذَكَرُوا كَثْرَةَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلىٰ سَيِّدِي عليه السلام، ١٩٩/١ فَأَعْلَمْتُهُ خَوْضَ النَّاسِ فِيهِ، فَتَبَسَّمَ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ:

«يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، جَهِلَ الْقَوْمُ، وَ خُدِعُوا عَنْ آرَائِهِمْ[5]؛ إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله حَتّىٰ أَكْمَلَ لَهُ الدِّينَ، وَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فِيهِ[6] تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ[7]، بَيَّنَ فِيهِ الْحَلَالَ وَ الْحَرَامَ، وَ الْحُدُودَ وَ الْأَحْكَامَ، وَ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ كَمَلاً[8]، فَقَالَ[9] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[10] وَ أَنْزَلَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ـ وَ هِيَ آخِرُ عُمُرِهِ صلى الله عليه وآله ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾[11] وَ أَمْرُ الْإِمَامَةِ مِنْ تَمَامِ الدِّينِ، وَ لَمْ يَمْضِ صلى الله عليه وآله حَتّىٰ بَيَّنَ لِأُمَّتِهِ مَعَالِمَ دِينِهِمْ، وَ أَوْضَحَ لَهُمْ

---

١ . هكذا في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» و مرآة العقول. وفي المطبوع وباقي النسخ: - «عليه السلام».

٢ . في الأمالي: - «رفعه».

٣ . في حاشية «بر»: + «مسجد».

٤ . في «بح» والعيون والأمالي: + «في».

٥ . في حاشية «ف، بر، بس» والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «أديانهم».

٦ . في «بر»: «وفيه».

٧ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾. وفي حاشية «ج» والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «تفصيل».

٨ . «الكمال»: التمام. وفيه ثلاث لغات: كَمَلَ، كَمُلَ، كَمِلَ. والكسر أردؤها. ويقال: أعطه هذا المال كملاً، أي كلّه. الصحاح، ج ٥، ص ١٨١٣ (كمل).

٩ . في «ب، ج، ض، بس»: + «الله».

١٠ . الأنعام (٦): ٣٨.

١١ . المائدة (٥): ٣.

سَبِيلَهُمْ، وَ تَرَكَهُمْ عَلىٰ قَصْدِ[١] سَبِيلِ الْحَقِّ، وَ أَقَامَ لَهُمْ عَلِيّاًعليه السلام عَلَماً وَ إِمَاماً، وَ مَا تَرَكَ[٢] شَيْئاً يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا بَيَّنَهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ لَمْ يُكْمِلْ دِينَهُ، فَقَدْ رَدَّ كِتَابَ اللّٰهِ، وَ مَنْ رَدَّ كِتَابَ اللّٰهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِهِ[٣].

هَلْ يَعْرِفُونَ[٤] قَدْرَ الْإِمَامَةِ وَ مَحَلَّهَا مِنَ الْأُمَّةِ؛ فَيَجُوزَ فِيهَا اخْتِيَارُهُمْ؟ إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلُّ قَدْراً، وَ أَعْظَمُ شَأْناً، وَ أَعْلىٰ مَكَاناً، وَ أَمْنَعُ جَانِباً، وَ أَبْعَدُ غَوْراً مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، أَوْ يَنَالُوهَا بِآرَائِهِمْ، أَوْ يُقِيمُوا[٥] إِمَاماً بِاخْتِيَارِهِمْ.

إِنَّ الْإِمَامَةَ[٦] خَصَّ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ بِهَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَعليه السلام بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَ الْخُلَّةِ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً، وَ فَضِيلَةً شَرَّفَهُ بِهَا، وَ أَشَادَ[٧] بِهَا[٨] ذِكْرَهُ، فَقَالَ: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فَقَالَ الْخَلِيلُعليه السلام سُرُوراً بِهَا[٩]: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ قَالَ اللّٰهُ[١٠] تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿لَايَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[١١] فَأَبْطَلَتْ هٰذِهِ الْآيَةُ إِمَامَةَ كُلِّ ظَالِمٍ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ صَارَتْ[١٢] فِي الصَّفْوَةِ[١٣].

---

١ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٩: «القصد: الوسط بين الطرفين. وإضافته إلى السبيل وإضافة السبيل إلى الحقّ بيانيّتان، وتحتملان اللاميّة».

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول. وفي المطبوع: +«[لهم]».

٣ . في «ض، ف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: - «به».

٤ . في «ب، ج، ض، بح، بس، بف» وكمال الدين والمعاني: «تعرفون».

٥ . في «ض»: «يقولوا».

٦ . في الغيبة: +«منزلة».

٧ . في الأمالي: «فأشار».

٨ . يقال: أشاده وأشاد به، إذا أشاعه ورفع ذكره، من أشَدْتُ البُنيان فهو مُشادٍ، و شيّدته إذا طوّلته، فاستعير لرفع صوتك بما يكرهه صاحبك. النهاية، ج ٢، ص ٥١٧ (شيد).

٩ . في مرآة العقول: «سروراً بها، مفعول له لقال».

١٠ . في «ف» وتحف العقول: - «الله».

١١ . البقرة (٢): ١٢٤.

١٢ . في معاني الأخبار: «فصارت».

١٣ . في مرآة العقول: «الصفوة، مثلّثة، أي أهل الطهارة والعصمة، من صفا الجوّ إذا لم يكن فيه غيم، أو أهل الاصطفاء والاختيار الذين اختارهم الله من بين عباده لذلك؛ لعصمتهم وفضلهم وشرفهم». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٨ (صفو).

ثُمَّ أَكْرَمَهُ اللّٰهُ تَعَالىٰ بِأَنْ جَعَلَهَا فِي ذُرِّيَّتِهِ أَهْلِ الصَّفْوَةِ و الطَّهَارَةِ، فَقَالَ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ○ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾[١].

فَلَمْ تَزَلْ فِي ذُرِّيَّتِهِ، يَرِثُهَا بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ قَرْناً فَقَرْناً[٢] حَتّىٰ وَرَّثَهَا اللّٰهُ تَعَالَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ جَلَّ وَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] فَكَانَتْ لَهُ خَاصَّةً، فَقَلَّدَهَا[٤] ﷺ عَلِيّاً ؑ بِأَمْرِ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ[٥] ١ / ٢٠٠
عَلىٰ رَسْمِ[٦] مَا فَرَضَ اللّٰهُ، فَصَارَتْ فِي ذُرِّيَّتِهِ الْأَصْفِيَاءِ الَّذِينَ آتَاهُمُ اللّٰهُ[٧] الْعِلْمَ وَ الْإِيمَانَ بِقَوْلِهِ تَعَالىٰ[٨]: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾[٩] فَهِيَ فِي وُلْدِ عَلِيٍّ ؑ خَاصَّةً إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ إِذْ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمِنْ أَيْنَ يَخْتَارُ[١٠] هٰؤُلَاءِ الْجُهَّالُ؟

إِنَّ الْإِمَامَةَ هِيَ مَنْزِلَةُ[١١] الْأَنْبِيَاءِ وَ إِرْثُ[١٢] الْأَوْصِيَاءِ، إِنَّ الْإِمَامَةَ خِلَافَةُ اللّٰهِ وَ خِلَافَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَ مَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ؑ، وَ مِيرَاثُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ[١٣] ؑ.

---

١. الأنبياء (٢١): ٧٢ـ٧٣.
٢. راجع في تفسيره ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.
٣. آل عمران (٣): ٦٨.
٤. يقال: قلّدتُها قِلادةً، أي جعلتها في عنقها، ومنه تقليد الولاة الأعمال. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٥٢ (قلد).
٥. هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع وسائر النسخ: - «عزّ وجلّ».
٦. في مرآة العقول: «الرسم: السنّة والطريقة».
٧. في «ب»: - «الله».
٨. في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف»: «جلّ وعلا».
٩. الروم (٣٠): ٥٦.
١٠. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٤١: «الفعل إمّا مجهول، والجهّال صفة لهؤلاء، أو بدل. وإمّا معلوم، والجهّال مفعول على الظاهر، أو صفة، أو بدل على الاحتمال».
١١. في «ف»: + «النبوّة و».
١٢. «الإرث»: مصدر، وأصله الوِرْث، فقُلبت الواو همزةً. وكثيراً مايطلق على الشيء الموروث، كما في هذا المقام. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ١١١ ـ ١١٢ (أرث)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٤٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٣.
١٣. في «ف»: + «بن عليّ».

إِنَّ الْإِمَامَةَ زِمَامُ[١] الدِّينِ، وَ نِظَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَ صَلَاحُ الدُّنْيَا، وَ عِزُّ الْمُؤْمِنِينَ[٢]؛ إِنَّ الْإِمَامَةَ أُسُّ[٣] الْإِسْلَامِ النَّامِي، وَ فَرْعُهُ[٤] السَّامِي[٥]؛ بِالْإِمَامِ[٦] تَمَامُ الصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ وَ الصِّيَامِ وَ الْحَجِّ وَ الْجِهَادِ[٧]، وَ تَوْفِيرُ الْفَيْءِ[٨] وَ الصَّدَقَاتِ، وَ إِمْضَاءُ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ، وَ مَنْعُ الثُّغُورِ[٩] وَ الْأَطْرَافِ.

الْإِمَامُ يُحِلُّ حَلَالَ اللّٰهِ، وَ يُحَرِّمُ حَرَامَ اللّٰهِ، وَ يُقِيمُ حُدُودَ اللّٰهِ، وَ يَذُبُّ[١٠] عَنْ دِينِ اللّٰهِ، وَ يَدْعُو إِلىٰ سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَ الْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَ الْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ.

الْإِمَامُ كَالشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، الْمُجَلِّلَةِ[١١] بِنُورِهَا لِلْعَالَمِ[١٢]، وَ هِيَ فِي الْأُفُقِ بِحَيْثُ

---

١ . «الزمام» من الزَمّ بمعنى الشدّ، وهو الحبل الذي يجعل في البُرَة والخشبة، أو الخيط الذي يشدّ في البُرَة أو في الخِشاش، ثمّ يشدّ في طرفه المِقْوَد، وقد يسمّى المِقْوَد زماماً. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٤٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٧٢ (زمم).

٢ . في «ف»: «زمام للدين، ونظام للمسلمين، وصلاح للدنيا، وعزّ للمؤمنين».

٣ . «الأُسّ»: أصل البناء، وكذلك الأساس، والأسس مقصور منه. وجمع الأسّ: إساس. وجمع الأساس: أُسُس. الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٣ (أسس).

٤ . فرع كلّ شيء أعلاه. ويقال: هو فَرع قومه: للشريف منهم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

٥ . «السامي»: العالي المرتفع، من سما الشيءُ يَسْمُو سُمُوّاً، أي ارتفع وعلا. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٧ (سمو).

٦ . في حاشية «بح»: «بالإمامة».

٧ . في حاشية «ج»: «والصيام والجهاد» بدل «والجهاد والصيام».

٨ . أصل الفيء: الرجوع. يقال: فاءَ يفيء فِئَةً وفُيُوءاً، كأنّه كان في الأصل لهم فرجع إليهم. النهاية، ج ٣، ص ٤٨٢ (فيأ).

٩ . «الثُّغور»: جمع الثَغْر، وهو ما يلي دارالحرب، وموضع المخافة في فروج البلدان، والموضع الذي يكون حدّاً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفّار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (ثغر).

١٠ . في شرح المازندراني: «الذبّ: الدفع والمنع. حذف مفعوله؛ للدلالة على التعميم، أي يدفع عن دين الله كلّ ما لايليق به من الزيادة والنقصان». وانظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذبب).

١١ . «المُجَلِّلة»: المُغَطِّيَة. يقال: جلّل المطر الأرضَ، أي عمّها وطبّقها فلم يَدَع شيئاً إلّا غطّى عليه. ومنه يقال: جلّلتُ الشيء، إذا غطّيتَه. أنظر: المصباح المنير، ص ١٠٦ (جلل).

١٢ . في «بر»: «العالم».

لَا تَنَالُهَا[١] الْأَيْدِي وَ الْأَبْصَارُ.

الْإِمَامُ: الْبَدْرُ الْمُنِيرُ، وَ السِّرَاجُ الزَّاهِرُ[٢]، وَ النُّورُ السَّاطِعُ[٣]، وَ النَّجْمُ الْهَادِي فِي غَيَاهِبِ[٤] الدُّجىٰ[٥]، وَ أَجْوَازِ[٦] الْبُلْدَانِ وَ الْقِفَارِ[٧]، وَ لُجَجِ[٨] الْبِحَارِ.

الْإِمَامُ: الْمَاءُ الْعَذْبُ عَلَى الظَّمَأِ[٩]، وَ الدَّالُّ عَلَى الْهُدىٰ، وَ الْمُنْجِي مِنَ الرَّدىٰ[١٠].

الْإِمَامُ[١١]: النَّارُ عَلَى الْيَفَاعِ[١٢]، الْحَارُّ لِمَنِ اصْطَلىٰ[١٣] بِهِ، وَ الدَّلِيلُ فِي الْمَهَالِكِ[١٤]،

---

١. في «ف»: «لاينالها».

٢. «الزاهر»: المضيء. يقال: زَهَرتِ النارُ زُهُوراً، أي أضاءت. اُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٤ (زهر).

٣. «الساطع»: المرتفع. يقال: سطع الغبارُ والرائحةُ والصبحُ، يَسْطَع سُطُوعاً، أي ارتفع. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٩ (سطع).

٤. «الغَياهِبُ»: جمع الغَيْهَب بمعنى الظلمة. يقال: فرس أدهمُ غَيْهَبٌ، إذا اشتدّ سواده. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٩٦ (غهب).

٥. «الدُجَى»: الظلمة، أو جمع الدُجْيَة بمعناها. وقد يعبّر عنها عن الليل، فالإضافة بيانيّة للمبالغة، أو بتقدير «في». اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٤ (دجو).

٦. «الأجواز»: جمع الجَوْز، وهو وسط كلّ شيء. في شرح المازندراني: «والمراد بها ما بين البلدان من القفار، والقفارُ بدل منها. وأمّا جعله جمع الحوزة ـ بالحاء المهملة بمعنى الناحية ـ فهو بعيد لفظاً؛ لأنّه لم يثبت جمعها كذلك». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧١ (جوز).

٧. «القِفار»: جمع القفر، وهي مفازة لا ماء فيها ولا نبات. يقال: أرض قَفْر، وقَفْرَة أيضاً. الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

٨. «اللُجَج»: جمع اللُجّة، ولُجّة البحر: حيث لايدرك قعره، أو الماء الكثير الذي لايرى طرفاه، ولجّة الماء: مُعْظَمه. اُنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

٩. «الظَمَأ»: شدّة العطش. قال المجلسي في مرآة العقول: «وربّما يقرأ بالكسر والمدّ، وهو جمع ظامئ، وهو بعيد». وانظر: النهاية، ج ٣، ص ١٦٢ (ظمأ).

١٠. «الرَدَى»: مصدر رَدِيَ يَرْدَى، بمعنى هلك. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (ردى).

١١. في شرح المازندراني والعيون: «والإمام».

١٢. «اليَفاع»: ما ارتفع من الأرض. الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠ (يفع).

١٣. «الاصطلاء»: افتعال من صِلا النارِ والتسخّن بها. النهاية، ج ٣، ص ٥١ (صلو).

١٤. في الأمالي: «على المسالك».

مَنْ فَارَقَهُ فَهَالِكٌ.

الْإِمَامُ: السَّحَابُ الْمَاطِرُ، وَ الْغَيْثُ الْهَاطِلُ[١]، وَ الشَّمْسُ الْمُضِيئَةُ، وَ السَّمَاءُ الظَّلِيلَةُ، وَ الْأَرْضُ الْبَسِيطَةُ، وَ الْعَيْنُ الْغَزِيرَةُ[٢]، وَ الْغَدِيرُ[٣] وَ الرَّوْضَةُ[٤].

الْإِمَامُ: الْأَنِيسُ[٥] الرَّفِيقُ[٦]، وَ الْوَالِدُ الشَّفِيقُ، وَ الْأَخُ الشَّقِيقُ[٧]، وَ الْأُمُّ الْبَرَّةُ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ، وَ مَفْزَعُ[٨] الْعِبَادِ فِي الدَّاهِيَةِ[٩] النَّآدِ.

الْإِمَامُ: أَمِينُ اللّٰهِ فِي خَلْقِهِ، وَ حُجَّتُهُ عَلىٰ عِبَادِهِ، وَ خَلِيفَتُهُ فِي بِلَادِهِ، وَ الدَّاعِي إِلَى اللّٰهِ، وَ الذَّابُّ[١٠] عَنْ حُرَمِ[١١] اللّٰهِ.

---

١. «الهاطل»: المطر المتفرّق، العظيم القطر، وهو مطر دائم مع سكون وضعف. أو هو من الهَطْل بمعنى تتابع المطر والدمع وسيلانه. اُنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩٨ (هطل).

٢. في «بح، بف»: «الغريزة». و«الغزير»: الكثير من كلّ شيء. و«الغزيرة»: الكثير الدَرّ، ومن الآبار والينابيع: الكثير، الماء، ومن العيون: الكثيرة الدمع؛ من الغَزارَة بمعنى الكثرة. اُنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غزر).

٣. «الغدير»: القطعة من الماء يغادرها السيل. وهو فعيل بمعنى مُفاعَل، من غادره. أو مُفْعَل من أغدره. ويقال: هو فعيل بمعنى فاعل؛ لأنّه يَغْدِر بأهله، أي ينقطع عند شدّة الحاجة إليه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٧ (غدر).

٤. «الروضة»: الأرض ذات الخُضْرة، والبستان الحسن، والموضع الذي يجتمع إليه الماء يكثر نبته. اُنظر: لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٢ (روض).

٥. في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «الأمين».

٦. قوله: «الرفيق»: المرافِق، والجمع الرفقاء، وهو أيضاً واحد وجمع، مثل الصديق. مأخوذ من الرِفق، وهو ضدّ العنف والخرق. اُنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٢ (رفق).

٧. في الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٤ (شقق): «هذا شقيق هذا، إذا انشقّ الشيء بنصفين، فكلّ واحد منهما شقيق الآخر، ومنه يقال: فلانٌ شقيق فلان، أي أخوه». وفي النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢ (شقق): «شقيق الرجل: أخوه لأبيه وأمّه، ويجمع على أشقّاء».

٨. «المفزع»: المَلجأ في الفَزَع والخوف. يقال: فَزِعتُ إليه فأفزعني، أي لجأتُ إليه من الفزع فأغاثني. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٨ (فزع).

٩. «الداهية»: الأمر العظيم. والنآد والنآدى بمعناها. اُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٤ (دهی)؛ و ج ٢، ص ٥٤١ (نأد).

١٠. «الذابّ»: المانع والدافع، من الذبّ بمعنى المنع والدفع. اُنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذبب).

١١. «الحُرَم»: جمع الحُرْمة، وهي ما لايحلّ انتهاكه. وظاهر المازندراني هو: حَرَم؛ حيث قال في شرحه، ←

الْإِمَامُ: الْمُطَهَّرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَ[١] الْمُبَرَّأُ عَنِ[٢] الْعُيُوبِ، الْمَخْصُوصُ بِالْعِلْمِ، الْمَوْسُومُ بِالْحِلْمِ، نِظَامُ الدِّينِ، وَ عِزُّ الْمُسْلِمِينَ، وَ غَيْظُ الْمُنَافِقِينَ، وَ بَوَارُ[٣] الْكَافِرِينَ.

٢٠١/١ الْإِمَامُ: وَاحِدُ دَهْرِهِ، لَا يُدَانِيهِ أَحَدٌ، وَ لَا يُعَادِلُهُ عَالِمٌ[٤]، وَ لَا يُوجَدُ مِنْهُ بَدَلٌ، وَ لَا لَهُ مِثْلٌ وَ لَا نَظِيرٌ، مَخْصُوصٌ بِالْفَضْلِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنْهُ لَهُ وَ لَا اكْتِسَابٍ، بَلِ اخْتِصَاصٌ مِنَ الْمُفْضِلِ الْوَهَّابِ.

فَمَنْ ذَا الَّذِي يَبْلُغُ مَعْرِفَةَ الْإِمَامِ، أَوْ يُمْكِنُهُ اخْتِيَارُهُ[٥]؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، ضَلَّتِ الْعُقُولُ، وَ تَاهَتِ[٦] الْحُلُومُ[٧]، وَ حَارَتِ الْأَلْبَابُ، وَ خَسَأَتِ[٨] الْعُيُونُ[٩]، وَ تَصَاغَرَتِ الْعُظَمَاءُ، وَ تَحَيَّرَتِ الْحُكَمَاءُ، وَ تَقَاصَرَتِ[١٠] الْحُلَمَاءُ، وَ حَصِرَتِ[١١] الْخُطَبَاءُ، وَ جَهِلَتِ[١٢] الْأَلِبَّاءُ[١٣]، وَ كَلَّتِ الشُّعَرَاءُ، وَ عَجَزَتِ الْأُدَبَاءُ، وَ عَيِيَتِ[١٤] الْبُلَغَاءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ، أَوْ فَضِيلَةٍ

← ج ٥ ص ٢٥١: «لعلّ المراد به حرم مكّة. والإمام يدفع عنه ما لايجوز وقوعه فيه، ويمنع الناس من هتك حرمته». وانظر: المصباح المنير، ص ١٣١ـ١٣٢ (حرم)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٦.

١. في الأمالي وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: – «و».

٢. في «ج، بح، بس، بف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «من».

٣. «البوار»: الهلاك. يقال: بار فلان، أي هلك، وأباره الله: أهلكه. أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٧ـ٥٩٨ (بور).

٤. في «ج»: «عادل».

٥. في تحف العقول: «أو كنه وصفه» بدل «أو يمكنه اختياره».

٦. «تاهت»: تحيّرت. يقال: تاهَ في الأرض، أي ذهب متحيّراً. أُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تيه).

٧. «الحِلْم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وحُلُوم. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).

٨. في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «وحسرت».

٩. «خسأت العيون»، أي سَدِرت وكلّت وأعيت وتحيّرت. أُنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٥ (خسأ).

١٠. في حاشية «بف»: «قصرت». و«تقاصرت»، أي أظهرت القِصَر. قال المجلسي في مرآة العقول: «التقاصر: مبالغة في القصر». وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٤ (قصر).

١١. في مرآة العقول: «حصر». و «حَصِرَت»، أي عَيِيَت وعجزت عن النطق، من الحَصَر بمعنى العَيّ، وهو خلاف البيان. أُنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٣١ (حصر).

١٢. في المعاني: «ذهلت».

١٣. في «بح، بس، بف» والأمالي: «الألباب».

١٤. «عَيِيَتْ»: عجزت، من العيّ، وهو خلاف البيان. أُنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ←

مِنْ فَضَائِلِهِ، وَ أَقَرَّتْ بِالْعَجْزِ وَ التَّقْصِيرِ، وَ كَيْفَ يُوصَفُ بِكُلِّهِ، أَوْ يُنْعَتُ بِكُنْهِهِ[١]، أَوْ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ يُوجَدُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَ يُغْنِي غِنَاهُ[٢]؟ لَا[٣]، كَيْفَ؟ وَ أَنَّى[٤]؟ وَ هُوَ بِحَيْثُ النَّجْمِ[٥] مِنْ[٦] يَدِ الْمُتَنَاوِلِينَ، وَ وَصْفِ الْوَاصِفِينَ، فَأَيْنَ الِاخْتِيَارُ مِنْ هٰذَا؟ وَ أَيْنَ الْعُقُولُ عَنْ هٰذَا؟ وَ أَيْنَ يُوجَدُ مِثْلُ هٰذَا؟

أَ تَظُنُّونَ[٧] أَنَّ ذٰلِكَ يُوجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ[٨] مُحَمَّدٍ ﷺ[٩]؟ كَذَبَتْهُمْ[١٠] وَاللّٰهِ أَنْفُسُهُمْ، وَ مَنَّتْهُمُ[١١] الْأَبَاطِيلَ، فَارْتَقَوْا مُرْتَقاً صَعْباً دَحْضاً[١٢] تَزِلُّ[١٣] عَنْهُ[١٤] إِلَى

← ص ١١١ ـ ١١٢ (عيى).

١ . في «بح»: «كنهه». وفي تحف العقول: «بكيفيّته».

٢ . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «الغناء ـ بالفتح ـ: النفع».

٣ . «لا» تأكيد للنفي الضمنيّ المستفاد من الاستفهام للمبالغة فيه، أو تصريح بالإنكار المفهوم منه. اُنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٥٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧.

٤ . في الأمالي: «أين».

٥ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «والنجم... هو مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف، أي مرئيٌّ؛ لأنّ حيث لايضاف إلّا إلى الجمل».

٦ . في «ف» وتحف العقول: «عن».

٧ . في «بس»: «أيظنّون». وفي الأمالي والعيون والمعاني «أظنّوا». وفي كمال الدين: «ظنّوا».

٨ . في «بر»: - «الرسول».

٩ . في «ب»: «صلّى الله عليه وآله وعليهم السلام». وفي «بس»: «صلوات الله عليه». وفي «بف»: «صلّى الله عليه وعليهم السلام».

١٠ . «كذَبَتْهُم»، أي لم تصدقهم فتقول لهم الكذب. قرأها المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٥٨ بالتشديد؛ حيث قال: «أي أنفسهم تكذّبهم وتنسبهم إلى الكذب». وهو المحتمل عند المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧. وانظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٦ (كذب).

١١ . «مَنَّتْهم»، أي أضعفتهم وأعيتهم وأعجزتهم. يقال: منّه اليسير، أي أضعفه وأعياه. و في شرح المازندراني: «واحتمال أن يكون المراد: منّت عليهم الأباطيل، من المِنّة بالكسر بعيد لفظاً ومعنىً». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٠٧ (منن).

١٢ . «الدَحْض» و«الدَحَض»: الزلق. يقال: مكان دَحْض ودَحَض، أي زَلَق، وهو الموضع الذي لاتثبت عليه قدم. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٥ (دحض).

١٣ . في كمال الدين: «تذلّ».

١٤ . في «ف»: «معه». وفي تحف العقول: «زلّت بهم».

الْحَضِيضِ أَقْدَامُهُمْ، رَامُوا إِقَامَةَ الْإِمَامِ بِعُقُولٍ حَائِرَةٍ[١] بَائِرَةٍ[٢] نَاقِصَةٍ[٣]، وَ آرَاءٍ مُضِلَّةٍ، فَلَمْ يَزْدَادُوا مِنْهُ إِلَّا بُعْداً[٤]، ﴿قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ أَنّیٰ يُؤْفَكُونَ﴾[٥].

وَ لَقَدْ رَامُوا[٦] صَعْباً، وَ قَالُوا إِفْكاً، وَ ضَلُّوا ضَلَالاً بَعِيداً، وَ وَقَعُوا فِي الْحَيْرَةِ إِذْ[٧] تَرَكُوا الْإِمَامَ عَنْ بَصِيرَةٍ ﴿وَ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ، فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَ كَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾[٨].

رَغِبُوا[٩] عَنِ اخْتِيَارِ اللّٰهِ وَ اخْتِيَارِ رَسُولِ اللّٰهِ[١٠] ﷺ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ[١١] إِلَى اخْتِيَارِهِمْ، وَ الْقُرْآنُ يُنَادِيهِمْ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ مِنْ أَمْرِهِمْ[١٢]

---

١. في العيون: «جائرة».

٢. يقال: رجل حائر بائر، أي لم يتّجه لشيء ولا يأتمر رشداً ولا يطيع مرشداً. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٦ (بور).

٣. في «بس»: - «ناقصة».

٤. في «بح، بر» وحاشية «ج»: + «وقال الصفواني في حديثه». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بعد ذلك: وقال الصفواني في حديثه: ﴿قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ أَنّیٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ثمّ اجتمعا في الرواية. أقول: رواة نسخ الكليني كثيرة، أشهرهم الصفواني والنعماني، فبعض الرواة المتأخّرة عنهم عارضوا النسخ وأشاروا إلى الاختلاف، فالأصل برواية النعماني ولم يكن فيه: ﴿قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ أَنّیٰ يُؤْفَكُونَ﴾، وكان في رواية الصفواني، فأشار هنا إلى الاختلاف».

٥. في «بح، بر» وحاشية «ج»: + «ثمّ اجتمعنا في الرواية». وقوله: ﴿أَنّیٰ يُؤْفَكُونَ﴾، أي كيف يكذّبون على الله ورسوله؛ من الإفك بمعنى الكذب. أو كيف يصرفون عن الحقّ إلى الباطل؛ من الإفك بمعنى القلب والصرف. قال الراغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص ٧٩ (أفك): «الإفك كلّ مصروف عن وجهه الذي يحقّ أن يكون عليه» ثمّ قال في المعنى: «أي يصرفون عن الحقّ في الاعتقاد إلى الباطل، ومن الصدق في المقال إلى الكذب، ومن الجميل في الفعل إلى القبيح». وانظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٣ (أفك)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٦٠. والآية في التوبة (٩): ٣٠؛ والمنافقون (٦٣): ٤.

٦. في «بر، بس» والعيون وكمال الدين والمعاني: «لقد راموا» بدون الواو.

٧. في «ج»: «إذا».

٨. العنكبوت (٢٩): ٣٨.

٩. في «بس» والعيون: «ورغبوا».

١٠. في «ب، ض، بح، بر، بس، بف» والوافي والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «رسوله».

١١. في «ض، ف، بر، بس» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: - «وأهل بيته».

١٢. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: - «من أمرهم».

﴿سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1] وَ قَالَ[2] عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[3] الآيَةَ، وَ قَالَ: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ۝ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ۝ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾[4].

٢٠٢/١ وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[5] أَمْ ﴿طُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾[6] أَمْ ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ۝ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ۝ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[7] أَمْ ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾[8] بَلْ هُوَ ﴿فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[9] فَكَيْفَ لَهُمْ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟!

وَ الْإِمَامُ: عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ[10]، وَ رَاعٍ[11] لَا يَنْكُلُ[12]، مَعْدِنُ[13] الْقُدْسِ[14] وَ الطَّهَارَةِ،

---

١. القصص (٢٨): ٦٨.
٢. في «ج»: + «الله».
٣. الأحزاب (٣٣): ٣٦.
٤. القلم (٦٨): ٣٦ـ ٤١.
٥. محمّد (٤٧): ٢٤.
٦. التوبة (٩): ٨٧.
٧. الأنفال (٨): ٢١ـ ٢٣.
٨. البقرة (٢): ٩٣.
٩. الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.
١٠. في شرح المازندراني: «ليس «لايجهل» للتأكيد، بل للاحتراز؛ إذكلّ أحد عالم في الجملة، وهذا القدر لايكفي في الإمام بل لابدّ فيه أن لايجهل شيئاً ممّا يحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة، وإلّا لبطل الغرض من الإمامة...».
١١. في «ب، ج، ض، بح» والوافي والمعاني «داعٍ». وفي «بس»: «واعٍ».
١٢. لايَنْكُلُ، لايَنْكِلُ: لاينكص ولا يضعف ولا يجبن ولا يمتنع، والأُولى أجود. والناكِل: الجبان الضعيف. اُنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٧ـ ٦٧٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٥ (نكل).
١٣. «المَعْدِن»: اسم مكان من عَدْنٍ بمعنى الإقامة، وهو موضع الإقامة؛ لأنّ الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء. قال المجلسي في مرآة العقول: «بكسر الدال وفتحها». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٦٢ (عدن).
١٤. «القُدْس» و«القُدُس»: الطُهر والبراءة من العيوب، اسم و مصدر، ومنه قيل: حظيرة القُدْس. اُنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٠ (قدس)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٤.

وَ النُّسْكِ[١] وَ الزَّهَادَةِ، وَ الْعِلْمِ وَ الْعِبَادَةِ، مَخْصُوصٌ بِدَعْوَةِ[٢] الرَّسُولِ ﷺ، وَ نَسْلِ[٣] الْمُطَهَّرَةِ الْبَتُولِ[٤]، لَا[٥] مَغْمَزَ[٦] فِيهِ فِي نَسَبٍ، وَ لَا يُدَانِيهِ[٧] ذُو حَسَبٍ[٨]، فِي الْبَيْتِ[٩] مِنْ قُرَيْشٍ، وَ الذِّرْوَةِ[١٠] مِنْ هَاشِمٍ، وَ الْعِتْرَةِ[١١] مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَ الرِّضَا مِنَ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ، شَرَفُ الْأَشْرَافِ، وَ الْفَرْعُ[١٢] مِنْ عَبْدِ مَنَافٍ، نَامِي الْعِلْمِ[١٣]، كَامِلُ الْحِلْمِ[١٤]، مُضْطَلِعٌ

---

١. «النُّسك» و«النُّسُك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكلّ ما تُقُرِّب به إلى الله تعالى. وفي شرح المازندراني: «والظاهر أنّ «النسك» هنا بفتح النون وسكون السين مصدر؛ ليلائم الزهادة، وأمّا «النسك» بضمّها فمع فوات الملاءمة يوجب التكرار في العبادة إلّا أن يخصّص بنوع منها، مثل نسك الحجّ». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

٢. في شرح المازندراني: «الدعوة إمّا بفتح الدال.... وإمّا بكسرها، أي مخصوص بدِعْوَته إلى الرسول ونسبته إليه». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٦ (دعو).

٣. احتمل المازندراني في شرحه كون «نسل» بالرفع عطفاً على «معدن القدس» أو على «عالم لا يجهل».

٤. «البَتُول»، من البَتْل بمعنى القطع، سمّيت سيّدتنا فاطمة عليها السلام البتولَ لانقطاعها عن النساء فضلاً وديناً وحسباً، أو لانقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى. أنظر: معاني الأخبار، ص ٦٤؛ علل الشرائع، ص ١٨١؛ روضة الواعظين، ص ١٤٩؛ النهاية، ج ١، ص ٩٤ (بتل).

٥. في شرح المازندراني: «ولا».

٦. «المَغْمَز»: اسم مكان من الغَمْز بمعنى العيب. يقال: ليس في فلان غَمِيزَة ولا غَمِيز ولا مَغْمَزٌ، أي ما فيه ما يُغْمَزُ فيُعاب به، ولا مَطْعَنٌ، والمراد هنا: ليس في نسبه لكونه شريفاً رفيعاً عيب يطعن به. أُنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩٠ (غمز)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٠.

٧. في كمال الدين: + «دنس، له المنزلة الأعلى لا يبلغها».

٨. «الحَسَب» في الأصل: الشرف بالآباء وما يعدّه الناس من مفاخرهم، وقال ابن السكّيت: الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلّا بالآباء. أُنظر: الصحاح، ج ١، ص ١١٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨١ (حسب).

٩. في العيون: «فالنسب». وفي تحف العقول: «فالبيت».

١٠. ذِرْوَة الشيء وذُرْوَته: أعلاه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٩ (ذرو).

١١. عِتْرَة الرجل: أخصّ أقاربه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عتر).

١٢. فَرْع كلّ شيء: أعلاه، وفَرْع كلّ قوم هو الشريف منهم، والفَرَع: أوّل ما تلده الناقة. قال المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٧٣: «... وفرع الرجل أوّل أولاده، وكان هاشم أوّل أولاد عبد مناف وأشرفهم». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

١٣. «نامي العلم»، أي يزداد علمه، من نما الشيء، إذا زاد وارتفع. أو بلّغ علمه ورفعه، من نما خيراً، إذا بلّغه على وجه الإصلاح وطلب الخير ورفعه. أُنظر: النهاية، ج ٥، ص ١٢١ (نمو).

١٤. «الحِلْم»: العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبّت في الأُمور، وذلك من شعار العقلاء. والجمع: الأحلام. ←

بِالْإِمَامَةِ[١]، عَالِمٌ بِالسِّيَاسَةِ[٢]، مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، قَائِمٌ بِأَمْرِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، نَاصِحٌ لِعِبَادِ اللّٰهِ، حَافِظٌ لِدِينِ اللّٰهِ.

إِنَّ الْأَنْـبِيَاءَ وَ الْأَئِـمَّةَ - صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ - يُـوَفِّقُهُمُ اللّٰـهُ، وَ يُـؤْتِيهِمْ مِـنْ مَخْزُونِ[٣] عِلْمِهِ وَ حِكَمِهِ مَا لَا يُؤْتِيهِ غَيْرَهُمْ؛ فَيَكُونُ عِلْمُهُمْ فَوْقَ عِلْمِ[٤] أَهْلِ الزَّمَانِ[٥]، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى[٦]: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٧] وَ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[٨] وَ قَوْلِهِ فِي طَالُوتَ[٩]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١٠] وَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿أَنزَلَ [ٱللَّهُ][١١] عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[١٢] ....←

← أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

١. «مُضطَلِعٌ بالإمامة» أي قويّ عليها، يقال: فلان مُضطَلِعٌ بهذا الأمر، أي قويّ عليه، وهو مفتعل من الضَّلاعة بمعنى القوّة وشدّة الأضلاع. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥١ (ضلع).

٢. «السياسة»: القيام على الشيء بما يُصْلِحُه. النهاية، ج ٢، ص ٤٢١ (سوس).

٣. في «بف»: «مخزن». ٤. في «ض»: - «علم».

٥. في «ب، ج، بر، بف» وحاشية «ف، بح، بس» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «زمانهم». وفي الوافي: «أزمانهم».

٦. في «ب، بح، بر، بس، بف»: «جلّ وتعالى». وفي «ض»: «عزّ وجلّ». وقوله: «في قوله تعالى» متعلّق بمقدّر. و«في» للظرفيّة، أو السببيّة، أي ذلك مذكور في قوله تعالى، أو بسبب قوله تعالى. أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٦. ٧. يونس (١٠): ٣٥.

٨. البقرة (٢): ٢٦٩.

٩. «طالوت»: اسم أعجميّ غير منصرف. قيل: أصله: طَوَلوت، من الطُول، فقلبت الواو ألفاً. قال المحقّق الشعراني: «والصحيح أنّ طالوت غير عربيّ، بل معرّب عن كلمة عبريّة مع تغيير جوهريّ في حروفه، وكان أصله شاول، فهو مثل يحيى معرّب يوحان، وعيسى معرّب يشوعا». أنظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٦.

١٠. البقرة (٢): ٢٤٧.

١١. هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: - «الله». قال المجلسي في مرآة العقول: «فالتغيير إمّا من النسّاخ، أو منه ﷺ نقلاً بالمعنى». ١٢. النساء (٤): ١١٣.

وَ قَالَ[١] فِي الْأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ وَ عِتْرَتِهِ وَ ذُرِّيَّتِهِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ[٢]: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ۝ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾[٣].

وَ إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَارَهُ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لِأُمُورِ عِبَادِهِ، شَرَحَ صَدْرَهُ[٤] لِذٰلِكَ، وَ أَوْدَعَ قَلْبَهُ يَنَابِيعَ الْحِكْمَةِ، وَ أَلْهَمَهُ الْعِلْمَ إِلْهَاماً، فَلَمْ يَعْيَ[٥] بَعْدَهُ بِجَوَابٍ[٦]، وَ لَا تَحَيَّزَ[٧] فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ[٨]، مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ[٩]، قَدْ أَمِنَ مِنَ[١٠] الْخَطَإِ[١١] وَ الزَّلَلِ ٢٠٣/١

---

١. في «ف»: + «عزّ اسمه».

٢. في «بر»: + «أجمعين».

٣. النساء (٤): ٥٤ ـ ٥٥.

٤. «شرح صدره»، أي وسّعه لقبول الحقّ. أنظر: المصباح المنير، ج ٣٠٨ (شرح).

٥. «فلم يَعْيَ»، أي لم يعجز، من العيّ بمعنى العجز وعدم الاهتداء لوجه المراد. أو لم يجهل، من العيّ أيضاً بمعنى الجهل وعدم البيان. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عيي).

٦. في «بر»: «لجواب».

٧. هكذا في «بو». وفي «ب، ف، بر» والمطبوع: «ولا يحير». وفي «ج»: «ولم يحير». وفي «بس»: «ولا تحيّر». قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٨: «ولا يحير، مضارع حار من الحيرة»، ولكن لا تساعده اللغة؛ فإنّ مضارع حار، يحار. يقال: حار يحار أي تحيّر في أمره.
وفي «ض»: «ولا يجير». وفي «بف»: «ولا يحيز».
ولعلّ الظاهر بقرينة «عن الصواب»: «ولا تحيد»، كما في حاشية «جو». وحاد عن الشيء، أي مال عنه وعدل.
وما أثبتناه هو الأظهر والأصوب بقرينة قوله: «عن صواب»؛ قال في لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤٠ (حوز): «وتحوّز عنه وتحيّز إذا تنحّى، وهي تَفَيْعَلَ أصلها تَحَيْوَزَ، فقلبت الواو ياءً؛ لمجاورة الياء وأُدغمت فيها... قال أبو عبيدة: التحوّز هو التنحّي، وفيه لغتان: التحوّز والتحيّز ... فالتحوّز التفعّل، والتحيّز التَفَيْعُلُ».

٨. «مؤيّد»: من الأيد بمعنى الشدّة والقوّة. يقال: آد الرجل يئيد، أي اشتدّ وقوي. وتقول: أيّدته، أي قوّيته، فهو مؤيّد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

٩. «مسدّد»: من التسديد بمعنى التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدَّد، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سدد).

١٠. في «ب، بر، بس، بف» والوافي والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: - «من».

١١. هكذا في جميع النسخ والوافي وكمال الدين والمعاني. وفي المطبوع: «الخطايا». وفي شرح المازندراني:

وَ الْعِثَارِ[١]، يَخُصُّهُ اللّٰهُ بِذٰلِكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلىٰ عِبَادِهِ، وَ شَاهِدَهُ عَلىٰ خَلْقِهِ، وَ﴿ذٰلِكَ فَضْلُ اللّٰهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ، وَ اللّٰهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[٢].

فَهَلْ يَقْدِرُونَ عَلىٰ مِثْلِ هٰذَا فَيَخْتَارُونَهُ؟ أَوْ يَكُونُ مُخْتَارُهُمْ بِهٰذِهِ الصِّفَةِ فَيُقَدِّمُونَهُ؟ تَعَدَّوْا - وَ بَيْتِ اللّٰهِ - الْحَقَّ، وَ نَبَذُوا كِتَابَ اللّٰهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَ فِي كِتَابِ اللّٰهِ الْهُدىٰ وَ الشِّفَاءُ، فَنَبَذُوهُ وَ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَذَمَّهُمُ اللّٰهُ وَ مَقَّتَهُمْ[٣] وَ أَتْعَسَهُمْ[٤]، فَقَالَ جَلَّ وَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[٥] وَ قَالَ: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾[٦] وَ قَالَ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[٧] وَ صَلَّى اللّٰهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ[٨] وَ آلِهِ[٩]، وَ سَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً[١٠]».[١١]

= «من الخطأ، بفتح الخاء، وقد يمدّ، وهو ضدّ الصواب. أو بكسرها، وهو الذنب والإثم، ناظر إلى المؤيّد؛ لأنّ كمال قوّته في الدين يمنعه من الخطأ».

١. «العثار»: السقوط، يقال: عثر الرجل يعثر عُثوراً، وعثر الفرس عِثاراً، إذا أصاب قوائمه شيء فيُصرَع، أي يسقط. ويقال للزلّة: عَثْرَة؛ لأنّها سقوط في الاسم. أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٨؛ المصباح المنير، ص ٣٩٢ (عثر).

٢. الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

٣. مَقَتَهُ مَقْتاً ومَقَاتَةً: أبغضه، كمقّته، فهو مَقيت ومَمْقوت. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٨ (مقت).

٤. «أَتْعَسَهُمْ» أي أهلكهم، من التَعْس بمعنى الهلاك، وأصله الكبّ، وهو ضدّ الانتعاش بمعنى الانتهاض، يقال: تَعْساً لفلان، أي ألزمه الله هلاكاً. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٠ (تعس).

٥. القصص (٢٨): ٥٠.

٦. محمّد (٤٧): ٨.

٧. غافر (٤٠): ٣٥.

٨. في «ب»: «محمّد نبيّه». وفي «بح، بف»: «محمّد النبيّ». وفي «بر»: - «النبيّ».

٩. في «ف»: + «الأخيار».

١٠. في «ب»: - «تسليماً كثيراً».

١١. الغيبة للنعماني، ص ٢١٦، ح ٦؛ والأمالي للصدوق، ص ٦٧٤، المجلس ٩٧، ح ١، عن الكليني. وفي كمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣٢، إلى هذا الحديث طريقان: الطريق الأوّل: عن محمّد بن موسى، عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن أبي محمّد القاسم بن العلاء، عن قاسم بن مسلم، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم. والطريق الثاني: بسند آخر عن عبدالعزيز بن مسلم. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢١٦، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٩٦، ح ٢، =

٥٢٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ غَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي خُطْبَةٍ لَهُ يَذْكُرُ فِيهَا حَالَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام وَ صِفَاتِهِمْ[١]: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَوْضَحَ[٢] بِأَئِمَّةِ الْهُدىٰ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا[٣] عَنْ دِينِهِ، وَ أَبْلَجَ[٤] بِهِمْ عَنْ سَبِيلِ[٥] مِنْهَاجِهِ[٦]، وَ فَتَحَ[٧] بِهِمْ[٨] عَنْ بَاطِنِ يَنَابِيعِ عِلْمِهِ؛ فَمَنْ عَرَفَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه و آله[٩] وَاجِبَ[١٠] حَقِّ إِمَامِهِ، وَجَدَ طَعْمَ حَلَاوَةِ إِيمَانِهِ، وَ عَلِمَ فَضْلَ طُلَاوَةِ[١١] إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - نَصَبَ الْإِمَامَ عَلَماً لِخَلْقِهِ، وَ جَعَلَهُ حُجَّةً عَلىٰ أَهْلِ مَوَادِّهِ[١٢] وَ عَالَمِهِ، وَ[١٣]

← بسندهما عن عبد العزيز بن مسلم. تحف العقول، ص ٤٣٦، إلى قوله: «أو يكون مختارهم بهذه الصفة» .الوافي، ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٩٩٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٢، ح ٢٩٥٢٦، من قوله: «فهل يقدرون على مثل هذا» إلى قوله: «نبذوا الكتاب وراء ظهورهم».

١ . في الغيبة: + «فقال».

٢ . تعدية الإيضاح وما بعده بـ «عن» لتضمين معنى الكشف ونحوه، أي أبان وأظهر كاشفاً عن دينه. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠٠.

٣ . في الغيبة: «نبيّه».

٤ . «أبلج»: أضاء، أشرق، أنار. يقال: بلج الصبح وأبلج، أي أسفر وأنار. ومنه قيل: بلج الحقّ، إذا وضح وظهر. المصباح المنير، ص ٦٠ (بلج).

٥ . في حاشية «بح»: «سبل».

٦ . «النَهْج»: الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. الصحاح، ج ١، ص ٣٤٦ (نهج).

٧ . في «ج، بح، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «ومنح» وقال الميرزا رفيعا في حاشيته، ص ٦٠٠: «وفي بعض النسخ «ومنح بهم» أي أعطى الناس بهم فاتحاً عن الدقائق المستورة في ينابيع علمه». وفي حاشية «ج»: «ميّح».

٨ . في الغيبة: «لهم».

٩ . في «بح» وحاشية «بس»: + «بهداهم».

١٠ . في البصائر: «وأوجب».

١١ . في البصائر: «طلاقة». والطَلاوَة، والطِلاوَة، والطُلاوة: الحُسن والبهجة والقبول. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٤ (طلو).

١٢ . «الموادّ» جمع المادّة، وهي الزيادة المتّصلة. والمراد جميع الزيادات المتّصلة به من جميع المخلوقات، اتّصال صدور ووجود منه، واستكمال لهم به، واستفاضة منه. اُنظر: حاشية ميرزا رفيعا، ص ٦٠٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٦ (مدد).

١٣ . في «ب، ف، بح، بس، بف» والوافي والبصائر: - «و».

أَلْبَسَهُ اللّٰهُ تَاجَ الْوَقَارِ، وَ غَشَّاهُ مِنْ نُورِ الْجَبَّارِ، يَمُدُّ[١] بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ، لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ مَوَادُّهُ، وَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللّٰهِ إِلَّا بِجِهَةِ أَسْبَابِهِ[٢]، وَ لَا يَقْبَلُ اللّٰهُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ؛ فَهُوَ عَالِمٌ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ مُلْتَبِسَاتِ[٣] الدُّجىٰ[٤]، وَ مُعَمِّيَاتِ[٥] السُّنَنِ، وَ مُشَبِّهَاتِ[٦] الْفِتَنِ.

فَلَمْ يَزَلِ[٧] اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ يَخْتَارُهُمْ لِخَلْقِهِ مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ عليه السلام مِنْ عَقِبِ كُلِّ إِمَامٍ يَصْطَفِيهِمْ لِذٰلِكَ وَ يَجْتَبِيهِمْ[٨]، وَ يَرْضىٰ بِهِمْ[٩] لِخَلْقِهِ وَ يَرْتَضِيهِمْ[١٠]، كُلَّمَا مَضىٰ مِنْهُمْ إِمَامٌ، نَصَبَ لِخَلْقِهِ مِنْ[١١] عَقِبِهِ إِمَاماً[١٢] عَلَماً بَيِّناً، وَ هَادِياً ←

---

١. قال الفيض في الوافي: «يمدّ على البناء للمفعول والضمير للإمام، والبارز في «موادّه» لله، أو للسبب». وفي شرح المازندراني: «يمدّ على صيغة المعلوم حال عن فاعل غشّاه، وفاعله فاعله، و«بسبب» مفعوله بزيادة الباء».

٢. في البصائر: «بجهد أسباب سبيله» بدل «بجهة أسبابه». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «ولا تنال ما عندالله إلّا بجهة أسباب جعلها الله له» أي للإمام.

٣. في الغيبة: «مشكلات». و«المُلْتَبِساتُ» من التبس عليه الأمر، أي اختلط واشتبه، والتباس الأُمور: اختلاطها على وجه يعسر الفرق بينها ولا يعرف جهتها. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠٤ (لبس)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

٤. في البصائر: «الوحي». و«الدُّجى»: جمع الدُّجْيَة، وهي الظلمة الشديدة، والدُجى أيضاً: مصدر بمعنى الظلمة. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجو).

٥. في البصائر: «مصيبات». وفي المطبوع: «معميّات»، أي اسم المفعول من المجرّد. والنسخ مختلفة. والاحتمالات فيها ثلاثة: اسم المفعول من المجرّد أو التفعيل، فالإضافة على هذين من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. والاحتمال الثالث: اسم الفاعل من التفعيل، فالإضافة على هذا من قبيل إضافة العامل إلى معموله. مرّ نظيره في خطبة المصنّف. و«مُعَمِّيات» ـ بتشديد الميم المفتوحة ـ: المَخْفيّات، يقال: عمّاه تعميةً، أي صيّره أعمى، ويقال: عمّيتُ معنى البيت، أي أخفيته، ومنه المُعَمّى في الشعر. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٣ (عمى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

٦. في «ض»: «متنبّهات». وفي البصائر والغيبة: «مشتبهات». وظاهر المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١: «مشبَّهات»؛ حيث قال: «أي الفتن المشبَّهة بالحقّ، أو الأُمور المشبّهة بالحقّ بسبب الفتن».

٧. في حاشية «ف»: «فلا يزال».

٨. في «ف»: «يحتسبهم».

٩. في «ف»: «يرضيهم».

١٠. في الغيبة: + «لنفسه».

١١. في شرح المازندراني: «والظاهر أنّ «من» جارّة، و«إماماً» مفعول لـ «نصب»... ويحتمل أن يكون موصولة، و«إماماً» حال عنه».

١٢. في «بس»: + «من ولد الحسين من عقبه إماماً».

نَيِّراً[١]، وَ إِمَاماً قَيِّماً[٢]، وَ حُجَّةً عَالِماً، أَئِمَّةٌ مِنَ اللّٰهِ، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ[٣]، وَ بِهِ يَعْدِلُونَ، حُجَجُ اللّٰهِ وَ دُعَاتُهُ وَ رُعَاتُهُ[٤] عَلىٰ خَلْقِهِ، يَدِينُ[٥] بِهَدْيِهِمُ[٦] الْعِبَادُ، وَ تَسْتَهِلُّ[٧] بِنُورِهِمُ الْبِلَادُ، ٢٠٤/١ وَ يَنْمُو بِبَرَكَتِهِمُ التِّلَادُ[٨]، جَعَلَهُمُ اللّٰهُ حَيَاةً لِلْأَنَامِ، وَ مَصَابِيحَ لِلظَّلَامِ، وَ مَفَاتِيحَ لِلْكَلَامِ[٩]، وَ دَعَائِمَ لِلْإِسْلَامِ، جَرَتْ بِذٰلِكَ فِيهِمْ مَقَادِيرُ اللّٰهِ عَلىٰ مَحْتُومِهَا.

فَالْإِمَامُ[١٠] هُوَ الْمُنْتَجَبُ الْمُرْتَضىٰ، وَ الْهَادِي الْمُنْتَجىٰ[١١]، وَ الْقَائِمُ الْمُرْتَجىٰ[١٢]، اصْطَفَاهُ اللّٰهُ بِذٰلِكَ، وَ اصْطَنَعَهُ[١٣] عَلىٰ عَيْنِهِ[١٤] فِي الذَّرِّ[١٥] .... ←

---

١. في الغيبة: «منيراً».

٢. قَيِّمُ القوم: الذي يقوّمهم ويسوس أمرهم، وأمر قيّم: مستقيم، وذلك الدين القيّم، أي المستقيم الذي لا زيغ فيه ولا ميل عن الحقّ. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم).

٣. في شرح المازندراني: «يهدون، حال عن الأئمّة، أو استيناف، و«بالحقّ» حال عن فاعله، أو متعلّق به».

٤. «الرُّعاة»: جمع الراعي بمعنى الحافظ، وكلّ من وَلِيَ أمر قوم فهو راعيهم، وهم رعيّته. اُنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

٥. «يَدين»، أي يطيع، يقال: دان الله، أي أطاعه؛ من الدين بمعنى الطاعة. اُنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

٦. في «بح» وحاشية «بس» وشرح المازندراني: «بهداهم». وفي الوافي: «بهم». وقوله: «بهديهم» الهُدى: المقابل للضلال وهو الرشاد، والهَدْي: الطريقة والسيرة الحسنة، وكلاهما محتمل هاهنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

٧. في «ف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يستهلّ». وقوله: «تَسْتَهِلُّ» معلوماً، أي تستضيء وتتنوّر، أو تُسْتَهَلُّ مجهولاً، أي تبيّن وتُبْصِر وتبصّر. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٧٠٣ (هلل).

٨. «التالِد»: المال القديم الأصليّ الذي وُلِدَ عندك، وهو نقيض الطارف. وكذلك التِلاد والإتلاد، وأصل التاء فيه واو. الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٠ (تلد).

٩. في شرح المازندراني: «الكلام».

١٠. في «بف»: «والإمام».

١١. في الغيبة: «المجتبى». و«المُنْتَجَى»: صاحب السرّ، المخصوص بالمناجاة، يقال: انتجى القوم وتناجَوْا، أي تَسارّوا، وتقول: انتجيتُه، إذا خصصته بمناجاتك، والاسم: النجوى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٣ (نجو).

١٢. في «ض» وحاشية «بح»: «المرتضى».

١٣. في «ض»: «اصطفاه».

١٤. في «بر»: «غيبه».

١٥. «الذرّ»، أي عالم الذرّ، وهو في الأصل جمع الذرّة، وهي صغار النمل، كني به عن أولاد آدم حين ←

حِينَ ذَرَأَهُ[١]، وَ فِي الْبَرِيَّةِ[٢] حِينَ بَرَأَهُ ظِلاً قَبْلَ خَلْقِ[٣] نَسَمَةٍ[٤]، عَنْ يَمِينِ عَرْشِهِ، مَحْبُوّاً[٥] بِالْحِكْمَةِ فِي عِلْمِ[٦] الْغَيْبِ عِنْدَهُ، اخْتَارَهُ بِعِلْمِهِ، وَ انْتَجَبَهُ لِطُهْرِهِ؛ بَقِيَّةٌ مِنْ آدَمَ عليه السلام، وَ خِيَرَةٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ نُوحٍ، وَ مُصْطَفىً مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَ سُلَالَةٌ مِنْ إِسْمَاعِيلَ، وَ صَفْوَةٌ[٧] مِنْ عِتْرَةِ[٨] مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، لَمْ يَزَلْ مَرْعِيّاً بِعَيْنِ اللّٰهِ يَحْفَظُهُ[٩] وَ يَكْلَؤُهُ[١٠] بِسِتْرِهِ، مَطْرُوداً عَنْهُ حَبَائِلُ إِبْلِيسَ[١١] وَ جُنُودِهِ، مَدْفُوعاً عَنْهُ وُقُوبُ[١٢] الْغَوَاسِقِ[١٣]،

— استخرجوا من صلبه لأخذ الميثاق منهم.الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٢ (ذرر).

١. «ذَرَأَه»، أي خلقه، يقال: ذرأ الله الخلق يذرؤهم ذَرْءاً، أي خلقهم. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩١: «وربّما يقرأ بالألف المنقلبة عن الواو، أي فرّقه وميّزه حين أخرجه من صلب آدم». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٥١ (ذرأ).

٢. «البَرِيَّة»: الخلق والمخلوقون، فَعيلة بمعنى مفعولة، من برأ بمعنى خلق، وقد تركت العرب همزَهُ. وإن أُخذت من البَرَى ـ وهو التراب ـ فأصلها غير الهمز. الصحاح، ج ١، ص ٣٦؛ (برأ)؛ المصباح المنير، ص ٤٧ (برى).

٣. في «ف» والغيبة: «خلقه».

٤. في «ب»: «نسمته». و«النَّسَمَة»: النفس والروح وكلّ دابّة فيها روح فهي نَسَمَةٌ، أو من النسيم، وهو أوّل هبوب الريح الضعيفة، أي أوّل الريح قبل أن تشتدّ. والجمع: النَّسَم، ويجوز الإفراد والجمع هنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

٥. في «ج، بر»: «مخبوّاً» من الخبأ. و«المَحْبُوّ»: اسم مفعول من الحِباء بمعنى العطاء، يقال: حباه يحبوه، أي أعطاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

٦. في الوافي: «عالم».

٧. صَفْوَة الشيء: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا الهاء قالوا: له صَفْوُ مالي، بالفتح لاغير. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

٨. عِتْرَةُ الرجل: أخصّ أقاربه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عتر).

٩. في «ض»: - «يحفظه». وفي الغيبة: + «بملائكته».

١٠. «يَكْلَؤُه»، أي يحفظه ويحرسه، من الكِلاءَة بمعنى الحفظ والحراسة. في شرح المازندراني: «وهي أشدّ من الحفظ»، وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٩ (كلأ).

١١. «حَبائلُ إبليس»: مَصايِدُه، واحدها حِبالة، وهي ما يُصادُ بها من أيّ شيء كان. النهاية، ج ١، ص ٣٣٣ (حبل).

١٢. «الوُقُوب»: الدخول في كلّ شيء. يقال: وَقَبَ الشيء يَقِبُ وُقُوباً، أي دخل. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقب).

١٣. «الغَواسِق»: جمع الغاسق، وهو الليل إذا غاب الشفق، أو الليل المُظْلِم، من الغَسَق بمعنى أوّل ظلمة الليل، —

وَ نُفُوثُ[١] كُلِّ فَاسِقٍ، مَصْرُوفاً عَنْهُ قَوَارِفُ[٢] السُّوءِ، مُبَرَّأً[٣] مِنَ[٤] الْعَاهَاتِ[٥]، مَحْجُوباً عَنِ الْآفَاتِ، مَعْصُوماً مِنَ الزَّلَّاتِ، مَصُوناً[٦] عَنِ[٧] الْفَوَاحِشِ كُلِّهَا، مَعْرُوفاً بِالْحِلْمِ وَ الْبِرِّ فِي يَفَاعِهِ[٨]، مَنْسُوباً إِلَى الْعَفَافِ وَ الْعِلْمِ وَ الْفَضْلِ عِنْدَ انْتِهَائِهِ، مُسْنَداً[٩] إِلَيْهِ أَمْرُ وَالِدِهِ، صَامِتاً عَنِ الْمَنْطِقِ[١٠] فِي حَيَاتِهِ.

فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ وَالِدِهِ، إِلىٰ أَنِ انْتَهَتْ بِهِ مَقَادِيرُ اللّٰهِ إِلىٰ مَشِيئَتِهِ، وَ جَاءَتِ الْإِرَادَةُ مِنَ اللّٰهِ فِيهِ إِلىٰ مَحَبَّتِهِ[١١]، وَ بَلَغَ مُنْتَهىٰ مُدَّةِ وَالِدِهِ عليه السلام، فَمَضىٰ وَ صَارَ أَمْرُ اللّٰهِ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَ قَلَّدَهُ دِينَهُ، وَ جَعَلَهُ الْحُجَّةَ عَلىٰ عِبَادِهِ، وَ قَيِّمَهُ فِي بِلَادِهِ، وَ أَيَّدَهُ بِرُوحِهِ،

← أو شدّة ظلمته. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٧؛ المفردات للراغب، ص ٦٠٦ (غسق).

١. «النُّفُوثُ»: جمع النَّفْث، وهو شبيه بالنفخ، وهو أقلّ من التَفْل؛ لأنّه لايكون إلّا ومعه شيء من الريق. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).

٢. قال المجلسي في مرآة العقول: «قوارف السوء، من اقتراف الذنب بمعنى اكتسابه، أو المراد الاتّهام بالسوء، من قولهم: قَرَفَ فلاناً: عابه، أو اتّهمه. وأقرفه: وقع فيه، وذكره بسوء. وأقرف به: عرّضه للتهمة». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٢٤ (قرف).

٣. ويحتمل كونه «مُبْرَأً» من الإفعال.

٤. في «ج» والوافي: «عن».

٥. «العاهَة» والآفة بمعنى واحد، وهي عرَض مفسد لما أصاب من شيء، أي هي مايوجب خروج عضو من مزاجه الطبيعي. ويمكن أن يراد بالأوّل الأمراض التي توجب نفرة الخلق كالجذام، وبالثاني الأمراض النفسانيّة. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠٤.

٦. في «ف، بح، بس، بف»: - «من الزلّات مصوناً».

٧. في «ب، ف، بح، بس، بف» والغيبة: «من».

٨. «في يفاعه»، أي في أوائل سنّه وفي صغره وبدو شبابه. يقال: أيْفَعَ الغلامُ فهو يافع، إذا شارَفَ الاحتلام ولمّا يحتلم، وهو من نوادر الأبنية، أي لايقال: مُوفِعٌ. واليَفاع أيضاً: المرتفع من كلّ شيء، ولعلّه منه قال المازندراني في شرحه: «اليفع: الرفعة والشرف والغلبة». وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٩ (يفع).

٩. في «ب، بر»: «مستنداً».

١٠. في «ج، ض، بس، بف»: «النطق».

١١. في «ض» وحاشية «بح»: «حجّته». وفي «بر»: «محنته».

وَ آتَاهُ[١] عِلْمَهُ، وَ أَنْبَأَهُ فَضْلَ[٢] بَيَانِهِ، وَ اسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَ انْتَدَبَهُ[٣] لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَ أَنْبَأَهُ فَضْلَ[٤] بَيَانِ عِلْمِهِ، وَ نَصَبَهُ عَلَماً لِخَلْقِهِ، وَ جَعَلَهُ حُجَّةً عَلىٰ أَهْلِ عَالَمِهِ، وَ ضِيَاءً لِأَهْلِ دِينِهِ، وَ الْقَيِّمَ عَلىٰ عِبَادِهِ، رَضِيَ اللّٰهُ بِهِ إِمَاماً لَهُمْ، اسْتَوْدَعَهُ سِرَّهُ، وَ اسْتَحْفَظَهُ عِلْمَهُ، وَ اسْتَخْبَأَهُ[٥] حِكْمَتَهُ، وَ اسْتَرْعَاهُ[٦] لِدِينِهِ، وَ انْتَدَبَهُ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَ أَحْيَا بِهِ مَنَاهِجَ سَبِيلِهِ[٧]، وَ فَرَائِضَهُ وَ حُدُودَهُ، فَقَامَ بِالْعَدْلِ عِنْدَ تَخْبِيرِ[٨] أَهْلِ الْجَهْلِ، وَ تَحْبِيرِ[٩] أَهْلِ الْجَدَلِ،
١/٢٠٥ بِالنُّورِ[١٠] السَّاطِعِ[١١]، وَ الشِّفَاءِ النَّافِعِ[١٢]، بِالْحَقِّ الْأَبْلَجِ[١٣]، وَ الْبَيَانِ اللَّائِحِ[١٤] مِنْ كُلِّ مَخْرَجٍ، عَلىٰ طَرِيقِ الْمَنْهَجِ، الَّذِي مَضىٰ عَلَيْهِ الصَّادِقُونَ مِنْ آبَائِهِ عليهم السلام، فَلَيْسَ يَجْهَلُ

---

١. في الغيبة: «أعطاه».

٢. في «ب، ج، ض، ف، بح» والوافي: «فضل».

٣. «انتدب» يُستعمل لازماً ومتعدّياً، تقول: انتدبتُه للأمر فانتدب، أي دعوته له فأجاب. قال الفيض في الوافي: «انتدبه: اختاره». وراجع: المصباح المنير، ص ٥٩٧ (ندب).

٤. في «بر» والغيبة: «فصل».

٥. في «ب، ج، ض، ف، بر»: «استحباه». و«استخبأه»، أي طلب منه الكتمان، من الخَبْء بمعنى الستر والإخفاء. يقال: خَبَأ الشيءَ يخبوه خبأ: ستره وأخفاه. والمراد: أودع عنده حكمته وأمره بالكتمان. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢ (خبأ)؛ الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠.

٦. «استرعاه»، أي طلب منه الرعاية والحفظ، أي جعله راعياً حافظاً. يقال: رعاه يرعاه رَعْياً ورِعايةً، أي حَفِظَهُ، وكلّ من ولي أمر قوم فهو راعيهم وهم رعيّته، وقد استرعاه إيّاهم: استحفظه. قال الفيض في الوافي: «استرعاه: اعتنى بشأنه». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

٧. في «ف، بس»: «سبله».

٨. هكذا في «ألف، بد، بع، جط، جل، جم، جه» وحاشية «بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحيّر».

٩. هكذا في «بد، بش، بع» وحاشية «جو» وهو مقتضى المقام. و«التحبير» بمعنى تزيين الكلام وتحسينه. وفي بعض النسخ والمطبوع: «تحيير». وفي بعض نسخ أُخرى: «تحيّر».

١٠. قال المجلسي في مرآة العقول: «الباء للسببيّة، أو بدل، أو عطف بيان لقوله: بالعدل. وكذا قوله: بالحقّ بالنسبة إلى قوله: بالنور».

١١. «الساطع»: المنتشر، أو المرتفع. والصبح الساطع: أوّل ما ينشقّ مستطيلاً. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٥٤ (سطع).

١٢. في الغيبة: «البالغ».

١٣. في حاشية «ج»: «اللائح».

١٤. في «ب، ج، ض، بح، بر»: - «اللائح».

حَقَّ هٰذَا الْعَالِمِ إِلَّا شَقِيٌّ، وَ لَا يَجْحَدُهُ إِلَّا غَوِيٌّ[١]، وَ لَا يَصُدُّ عَنْهُ[٢] إِلَّا جَرِيٌّ عَلَى اللّٰهِ جَلَّ وَ عَلَا».[٣]

١٦ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وُلَاةُ الْأَمْرِ وَ هُمُ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ

٥٢٩ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَّاءُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[٤] فَكَانَ جَوَابُهُ:

«﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلاً﴾ يَقُولُونَ لِأَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ[٥] وَ الدُّعَاةِ إِلَى النَّارِ: هٰؤُلَاءِ أَهْدىٰ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ سَبِيلًا ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ۝ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾ يَعْنِي الْإِمَامَةَ وَ الْخِلَافَةَ ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ نَحْنُ[٦] النَّاسُ الَّذِينَ عَنَى اللّٰهُ. وَ النَّقِيرُ: النُّقْطَةُ الَّتِي فِي وَسَطِ النَّوَاةِ ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَـٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ نَحْنُ[٧] النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ عَلىٰ مَا آتَانَا اللّٰهُ مِنَ الْإِمَامَةِ

---

١ . «الغَوِيّ»: الضالّ، والتارك لسبيل الحقّ والسالك لغيره، من الغيّ بمعنى الضلال والانهماك في الباطل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٧ (غوى).

٢ . في الغيبة: «لايدعه» بدل «لايصدّ عنه».

٣ . الغيبة للنعماني، ص ٢٢٤، ح ٧، عن الكليني. وفي بصائر الدرجات، ص ٤١٢، ح ٢، بسنده عن ابن محبوب، عن ابن إسحاق بن غالب (والمذكور في بعض نسخه «عن إسحاق بن غالب» وهو الصواب) مع زيادة في أوّله، إلى قوله: «مشبّهات الفتن». الوافي، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٩٩١.

٤ . النساء (٤): ٥٩.

٥ . في الوافي والبصائر: «الضلال».

٦ . في «ف»: «ونحن».

٧ . في «ف»: «ونحن».

دُونَ خَلْقِ اللّٰهِ[١] أَجْمَعِينَ ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ يَقُولُ: جَعَلْنَا مِنْهُمُ الرُّسُلَ وَ الْأَنْبِيَاءَ وَ الْأَئِمَّةَ، فَكَيْفَ يُقِرُّونَ بِهِ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَ يُنْكِرُونَهُ فِي آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله؟! ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ○ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[٢]».[٣]

٢٠٦/١ ٥٣٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[٤] عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٥] قَالَ: «نَحْنُ الْمَحْسُودُونَ».[٦]

٥٣١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ[٧]، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

---

١ . في «ض»: «الخلق» بدل «خلق الله».

٢ . النساء (٤): ٥١-٥٦. و«نَضِجَتْ جُلُودُهُم» أي احترقت وطبخت. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٨؛ المفردات للراغب، ص ٤٩٦ (نضج).

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٤، ح ٣، بسنده عن ابن أذينة، وفيه إلى قوله: «نحن الناس الذين عنى الله»؛ تفسير فرات، ص ١٠٦، ح ١٠٠، وفيه: «جعفر بن أحمد معنعناً عن بريد»، من قوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في آخره. راجع: كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥ . الوافي، ج ٣، ص ٥١٨، ح ١٠٣٠.

٤ . في البصائر: «أبي جعفر». ٥ . النساء (٤): ٥٤.

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٣، عن أحمد بن محمّد. تفسير فرات، ص ١٠٦، بسند آخر . الوافي، ج ٣، ص ٥١٩، ح ١٠٣١.

٧ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٧، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي من دون توسط النضر بن سويد، والموجود في بعض نسخ البصائر و البحار، ج ٢٣، ص ٢٨٨، ح ١١، توسط النضر بن سويد بين الحسين بن سعيد ويحيى الحلبي، وهو الصواب؛ فقد روى الحسين بن سعيد عن النضر

⇐

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾؟ فَقَالَ: «النُّبُوَّةَ». قُلْتُ: ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾؟ قَالَ: «الْفَهْمَ وَ الْقَضَاءَ». قُلْتُ: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾[1]؟ فَقَالَ: «الطَّاعَةَ[2]».[3]

٥٣٢ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَـٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ فَقَالَ: «يَا أَبَا الصَّبَّاحِ، نَحْنُ وَاللّٰهِ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ[4]».[5]

٥٣٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[6]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ[7] بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَىٰ: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ

← بن سويد كتاب يحيى الحلبي وتكرّر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥٠١، الرقم ٧٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩.

١ . النساء (٤): ٥٤.

٢ . في الكافي، ح ٤٨٦ و تفسير القمّي: «قال: الطاعة المفروضة» بدل «فقال: الطاعة».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٧، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي .... الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمّة عليهم السلام، ح ٤٨٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا﴾؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ١٤٠، بسند آخر؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٨، ح ١٦٠، عن حمران. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٠، ح ١٠٣٤.

٤ . في البصائر، ص ٣٥: + «وأشار بيده إلى صدره».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٥، ح ٤، بسنده عن أبي الصبّاح الكناني. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئـمّة، ح ٤٨٨؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٣٦٧، بسند آخر عن أبي الصبّاح الكناني، مع زيادة في أوّله. تفسير فرات، ص ١٠٧، ح ١٠١، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره، وفي كلّها مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٥٥، عن أبي الصبّاح الكناني. الوافي، ج ٣، ص ٥١٩، ح ١٠٣٢.

٦ . في «ب» وحاشية «بر»: + «بن هاشم».

٧ . في «ب»: - «محمّد».

وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ قَالَ[١]: «جَعَلَ مِنْهُمُ الرُّسُلَ وَ الْأَنْبِيَاءَ وَ الْأَئِمَّةَ، فَكَيْفَ يُقِرُّونَ[٢] فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَ يُنْكِرُونَهُ[٣] فِي آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله؟!».

قَالَ: قُلْتُ[٤]: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾[٥]؟ قَالَ[٦]: «الْمُلْكُ الْعَظِيمُ أَنْ جَعَلَ فِيهِمْ أَئِمَّةً مَنْ أَطَاعَهُمْ أَطَاعَ[٧] اللّٰهَ؛ وَ مَنْ عَصَاهُمْ عَصَى[٨] اللّٰهَ؛ فَهُوَ الْمُلْكُ الْعَظِيمُ».[٩]

١٧ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ

٥٣٤ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ[١٠]، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ الْجَصَّاصُ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[١١] قَالَ: «النَّجْمُ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ الْعَلَامَاتُ هُمُ[١٢] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».[١٣]

---

١ . في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي: - «قال». وفي «بح»: «يقول».

٢ . في تفسير العيّاشي، ص ٢٤٦: + «بذلك».

٣ . في «ف»: «وينكرون».

٤ . في «بر» والوافي: + «قوله». وفي البصائر: «فما معنى قوله» بدل «قال: قلت».

٥ . في تفسير العيّاشي، ص ٢٤٦: + «ما الملك العظيم».

٦ . في «بس»: + «إنّ».

٧ . في «ج»: «فقد أطاع».

٨ . في «ج»: «فقد عصى».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٣٦، ح ٦، بسنده عن ابن أبي عمير. كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥، بسند آخر، عن علي عليه السلام. تفسير فرات، ص ١٠٧، ح ١٠٢، بسند آخر من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل». تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص ٢٤٨، ح ١٥٨، عن أبي خالد الكابلي، من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل» مع اختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٠، ح ١٠٣٣.

١٠ . في «ض»: «المشرق» وهو سهو. وأبو داود هذا، هو سليمان بن سفيان المسترقّ. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٣، الرقم ٤٨٥؛ رجال الكشي، ص ٣١٩، الرقم ٥٧٧.

١١ . النحل (١٦): ١٦.

١٢ . في «بر، بس»: - «هم».

١٣ . الأمالي للطوسي، ص ١٦٣، المجلس ٦، ح ٢٧٠، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٨ عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٤.

٥٣٥ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ، ١ / ٢٠٧
قَالَ:

سَأَلَ الْهَيْثَمُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ـ وَ أَنَا عِنْدَهُ ـ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ[1] عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ فَقَالَ: «رَسُولُ اللّٰهِ النَّجْمُ[2]، وَ الْعَلَامَاتُ هُمُ[3] الْأَئِمَّةُ».[4]

٥٣٦ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَا عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ[5] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ قَالَ: «نَحْنُ الْعَلَامَاتُ، وَ النَّجْمُ رَسُولُ اللّٰهِ».[6]

١٨ ـ بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ

٥٣٧ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْآيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[7] قَالَ: «الْآيَاتُ هُمُ[8] الْأَئِمَّةُ، وَ النُّذُرُ هُمُ[9] الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ».[10]

---

١ . في «ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «عن قوله».
٢ . في «ف»: «النجم رسول الله».
٣ . في «ض، بح، بر»: - «هم».
٤ . الوافي، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٦.
٥ . في «بف» وحاشية «بح»: «عن قوله».
٦ . تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٤٣، بسند آخر مع زيادة في أوّله وآخره؛ تفسير فرات، ص ٢٣٣، ح ٣١١، بسند آخر عن أبي عبدالله؛ وفيه، ص ٢٣٣، ح ٣١٢، بسند آخر عن أبي جعفر. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ١٠، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن؛ وفيه، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٩، عن أبي مخلّد الخيّاط، عن أبي جعفر. الوافي، ج ٣، ص ٥٢١، ح ١٠٣٧.
٧ . يونس (١٠): ١٠١.
٨ . في «بف» والوافي وتفسير القمّي: - «هم».
٩ . في «بف» والوافي وتفسير القمّي: - «هم».
١٠ . تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٢٠، عن الحسين بن محمّد. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١٠٣٩.

٥٣٨ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا﴾[١]: «يَعْنِي الْأَوْصِيَاءَ كُلَّهُمْ».[٢]

٥٣٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[٣] بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ[٤]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ الشِّيعَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِيرِ هٰذِهِ الْآيَةِ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾؟[٥] قَالَ: «ذٰلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِئْتُ أَخْبَرْتُهُمْ، وَ إِنْ شِئْتُ لَمْ أُخْبِرْهُمْ» ثُمَّ[٦] قَالَ: «لٰكِنِّي أُخْبِرُكَ بِتَفْسِيرِهَا».

قُلْتُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾؟ قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ، كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: مَا لِلّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - آيَةٌ هِيَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَ لَا لِلّٰهِ مِنْ[٧] نَبَإٍ[٨] أَعْظَمُ مِنِّي».[٩]

---

١. القمر (٥٤): ٤٢.

٢. تفسير القمّي، ج ١، ص ١٩٩، بسند آخر مع اختلاف يسير. **الوافي**، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ١٠٤٠.

٣. في «و، بح»: - «محمّد».

٤. في «ض»: - «له».

٥. النبأ (٧٨): ١-٢.

٦. في «بح»: - «ثمّ».

٧. في «ض، بس، بف»: - «من».

٨. في البصائر: + «عظيم».

٩. **بصائر الدرجات**، ص ٧٦، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير وغيره (والمذكور في بعض نسخه: أو غيره) عن محمّد بن الفضيل، مع زيادة في آخره. **تفسير فرات**، ص ٥٣٣، ح ٦٨٥ وح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي مع اختلاف؛ **تفسير القمّي**، ج ٢، ص ٤٠١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول» مع اختلاف. وراجع: **الكافي**، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢١. **الوافي**، ج ٣، ص ٥٢٣، ح ١٠٤١.

١٩ ـ بَابُ مَا فَرَضَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ وَ رَسُولُهُ صلی‌الله‌علیه‌وآله مِنَ الْكَوْنِ مَعَ الْأَئِمَّةِ عليهم‌السلام ٢٠٨/١

٥٤٠ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ[1]، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه‌السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[2] قَالَ: «إِيَّانَا عَنىٰ».[3]

٥٤١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه‌السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ قَالَ عليه‌السلام: «الصَّادِقُونَ هُمُ[4] الْأَئِمَّةُ عليهم‌السلام وَ[5] الصِّدِّيقُونَ[6] بِطَاعَتِهِمْ».[7]

---

١ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ١، عن الحسين بن محمّد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ، لكنّ الموجود في بعض مخطوطاته توسُّط معلّى بن محمّد بين «الحسين بن محمّد» و بين «الحسن بن علي» وهو الصواب؛ فإنّ الحسن بن علي الراوي عن أحمد بن عائذ، هو الوشّاء، ويروي الحسين بن محمّد عنه بتوسّط معلّى بن محمّد في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦١ ـ ٤٦٤، ص ٤٦٧ ـ ٤٧٠.

٢ . التوبة (٩): ١١٩.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ١، عن الحسين بن محمّد، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن عائذ. الوافي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٤.

٤ . في «بف» والبصائر: - «هم».

٥ . في البصائر: - «و».

٦ . «الصِدّيق» ـ مثال الفِسّيق ـ: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدّق قوله بالعمل. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٦ (صدق).

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن الرضا عليه‌السلام. الوافي، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٥٦٣.

٥٤٢ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاةً تُشْبِهُ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ يَمُوتَ مِيتَةً تُشْبِهُ مِيتَةَ[٢] الشُّهَدَاءِ، وَ يَسْكُنَ الْجِنَانَ الَّتِي غَرَسَهَا الرَّحْمٰنُ[٣]، فَلْيَتَوَلَّ[٤] عَلِيّاً، وَ لْيُوَالِ[٥] وَلِيَّهُ[٦]، وَ لْيَقْتَدِ بِالْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عِتْرَتِي، خُلِقُوا مِنْ طِينَتِي[٧]؛ اللّٰهُمَّ ارْزُقْهُمْ فَهْمِي[٨] وَ عِلْمِي، وَ وَيْلٌ لِلْمُخَالِفِينَ لَهُمْ مِنْ

١ . هكذا في «ض». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمّد بن الحسين».
والصواب ما أثبتناه، يؤيّد ذلك ـ مضافاً إلى ماتقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٤٦ ـ ورود مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٨، ح ١ عن محمّد بن عبدالحميد، عن منصور بن يونس، عن سعد بن طريف، وما يأتي في الكافي، ح ٦٨٨ من رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، وقد ورد مضمون ذاك الخبر أيضاً في بصائر الدرجات، ص ٢٩٣، ح ٣. ويؤيّده أيضاً رواية محمّد بن الحسن [الصفّار] عن محمّد بن عبدالحميد، في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب بعض الأصحاب، راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٤، الرقم ٩٨١؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠، الرقم ٦٣؛ و ص ٣٢٤، الرقم ٥٠٣؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥٤٤؛ وص ٤٠٠، الرقم ٦٠٧.
وأمّا ماورد في بعض الأسناد من رواية محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبدالحميد، فمحمّد بن الحسين في هذه الموارد مصحّف إمّا من محمّد بن الحسن ـ كما في ما نحن فيه ـ، أو من موسى بن الحسن. والتفصيل لايسعه المقام.
٢ . في «بح»: «موته».
٣ . في «بح، بس»: «الله». والمراد بغرسه إيّاها: إنشاؤها بقول «كن» ومجرّد التقدير والإيجاد. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٢؛ الوافي، ج ٢، ص ١٠٤.
٤ . «فليتولّ»، أي فليتّخذه وليّاً، أي اماماً. يقال: تولّاه، أي اتّخذه وليّاً. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولي).
٥ . في «بح»: «وليتوال».
٦ . «المتوالاة»: ضدّ المعاداة، والوليّ هنا بمعنى المحبّ والناصر. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٠ (ولي)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.
٧ . «الطينة»: الخلقة والجبلّة والأصل. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٧٠ (طين).
٨ . «الفهم»: المعرفة بالقلب. وسرعة الفهم: جودة الذهن وشدّة ذكائه. والعلم: مطلق الإدراك. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٩ (فهم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٣.

أُمَّتِي؛ اللّٰهُمَّ لَا تُنِلْهُمْ شَفَاعَتِي[١]».[٢]

٥٤٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - يَقُولُ: اسْتِكْمَالُ[٣] حُجَّتِي[٤] عَلَى الْأَشْقِيَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ: مَنْ تَرَكَ وَلَايَةَ[٥] عَلِيٍّ، وَ وَالىٰ أَعْدَاءَهُ، وَأَنْكَرَ فَضْلَهُ وَ فَضْلَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِنَّ فَضْلَكَ فَضْلُهُمْ، وَ طَاعَتَكَ طَاعَتُهُمْ، وَحَقَّكَ حَقُّهُمْ، وَ مَعْصِيَتَكَ مَعْصِيَتُهُمْ، وَ هُمُ الْأَئِمَّةُ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِكَ، جَرىٰ فِيهِمْ رُوحُكَ، وَ رُوحُكَ[٦] مَا ١/٢٠٩
جَرىٰ فِيكَ مِنْ رَبِّكَ، وَ هُمْ عِتْرَتُكَ مِنْ طِينَتِكَ وَ لَحْمِكَ وَ دَمِكَ، وَ قَدْ أَجْرَى اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - فِيهِمْ سُنَّتَكَ وَ سُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ[٧] قَبْلَكَ، وَ هُمْ خُزَّانِي عَلىٰ عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، حَقٌّ عَلَيَّ لَقَدِ اصْطَفَيْتُهُمْ[٨] وَ انْتَجَبْتُهُمْ[٩] وَ أَخْلَصْتُهُمْ وَ ارْتَضَيْتُهُمْ، وَنَجَا مَنْ أَحَبَّهُمْ وَ وَالَاهُمْ

---

١ . «لاتُنِلهُم»، أي لاتُصِبْهُم. يقال: نال خيراً يَنالُ نيلاً، أي أصاب، وأناله غيره. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٨ (نيل).

٢ . بصائر الدرجات، ص ٤٨، ح ١ عن محمّد بن عبد الحميد. وفيه، ص ٤٨، ح ٢، بسند آخر عن سعد بن طريف. الأمالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر، عن أبي ذرّ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وفي كلّها مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٥٥٨.

٣ . استظهر في حاشية «بر»: «استكمل».

٤ . «استكمال حجّتي» مبتدأ، و«على الأشقياء» خبره، و«من ترك» بدل من الأشقياء يفسّره. راجع: الوافي، ج ٢، ص ١٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٥ . «الوَلاية»: الإمارة والسلطنة. و«الوِلاية»: المحبّة والطاعة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٨ (ولا)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٦ . في البصائر: «روحهم». وفتح الراء في «رَوْحك» الثاني ـ بمعنى الراحة والرحمة، كنايةً عن الألطاف الربّانيّة ـ محتمل عند المازندراني، متعيّن عند المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

٧ . في «ج»: + «من».

٨ . قال المجلسي في مرآة العقول: «لقد اصطفيتهم، اللام جواب القسم؛ لأنّ قوله: حقّ عليّ، بمنزلة القسم، أو «حقّ» خبر مبتدأ محذوف، وقوله: لقد اصطفيتهم، استيناف بيانيّ».

٩ . «انتجبهم»، أي اختارهم واصطفاهم. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٢ (نجب).

وَ سَلَّمَ لِفَضْلِهِمْ، وَ لَقَدْ أَتَانِي جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِأَسْمَائِهِمْ وَ أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَ أَحِبَّائِهِمْ وَ الْمُسَلِّمِينَ لِفَضْلِهِمْ».[١]

٥٤٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ[٢]، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَ يَمُوتَ مِيتَتِي، وَ يَدْخُلَ جَنَّةَ عَدْنٍ[٣] الَّتِي غَرَسَهَا اللّٰهُ[٤] رَبِّي[٥] بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وَ لْيَتَوَلَّ[٦] وَلِيَّهُ، وَلْيُعَادِ عَدُوَّهُ، وَ لْيُسَلِّمْ لِلْأَوْصِيَاءِ[٧] مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عِتْرَتِي مِنْ لَحْمِي وَ دَمِي، أَعْطَاهُمُ اللّٰهُ فَهْمِي وَ عِلْمِي، إِلَى اللّٰهِ أَشْكُو أَمْرَ أُمَّتِي الْمُنْكِرِينَ لِفَضْلِهِمْ، الْقَاطِعِينَ فِيهِمْ صِلَتِي[٨]، وَ ايْمُ اللّٰهِ[٩]، لَيَقْتُلَنَّ ابْنِي[١٠]، لَا أَنَالَهُمُ اللّٰهُ

---

١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله ...، ح ٥١٢، مع نقيصة. بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، عن محمّد بن الحسين؛ وفيه، ص ١٠٥، ح ١٢، عن محمّد بن الحسين، مع نقيصة. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٥٦٢.

٢ . في «ض، و»: «مسلم». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣ . «العدن» في اللغة: الإقامة وقال العلّامة المجلسي: «وجنّة العدن اسم لمدينة الجنّة، وهي مسكن الأنبياء والعلماء والشهداء والأئمّة العدل ...» راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٣.

٤ . في «ج، ف، بح، بر، بف» والوافي والبصائر، ص ٤٩ و ٢٥: - «الله».

٥ . في «ض»: - «ربّي».

٦ . في حاشية «بح»: «وليوال».

٧ . في البصائر، ص ٤٩ و ٥٢: «وليأتمّ بالأوصياء» بدل «وليسلّم للأوصياء».

٨ . «الصلة»: إمّا مصدر وَصَل، بمعنى اتّصل. أو اسم بمعنى الجائزة والعطيّة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٩٣ (وصل).

٩ . قال الجوهري في الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن): «أَيْمُنُ اللهِ: اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند الأكثر، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: لَيْمُنُ الله، فتذهب الألف في الوصل. وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: أَيْمُنُ اللهِ قسمي، وأَيْمُنُ اللهِ ما أُقسم به. وربّما حذفوا منه النون، فقالوا: أَيْمُ اللهِ وإِيمُ اللهِ، وربّما حذفوا غيرها، فقالوا: أَمُ اللهِ، مُ اللهِ، مِ اللهِ، مُنُ اللهِ، مَنَ اللهِ، مِنِ اللهِ». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وأيم - بفتح الهمزة وسكون الياء - مبتدأ مضاف، وأصله أيْمُن جمع يمين، وخبره محذوف وهو يميني».

١٠ . في البصائر، ص ٥٢: + «يعني الحسن». وفي مرآة العقول: «والمراد بالابن الحسين عليه السلام. وربّما يقرأ ←

شَفَاعَتِي».[١]

٥٤٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ الْقَهَّارِ[٢]، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَ يَمُوتَ مِيتَتِي، وَ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنِيهَا رَبِّي، وَ يَتَمَسَّكَ بِقَضِيبٍ[٣] غَرَسَهُ رَبِّي بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَ أَوْصِيَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُدْخِلُونَكُمْ فِي بَابِ ضَلَالٍ، وَ لَا يُخْرِجُونَكُمْ مِنْ بَابِ هُدًى، فَلَا تُعَلِّمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَ إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ[٤] وَ بَيْنَ الْكِتَابِ حَتّىٰ يَرِدَا[٥] عَلَيَّ الْحَوْضَ هٰكَذَا ـ وَ ضَمَّ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ ـ وَ عَرْضُهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ[٦] إِلىٰ أَيْلَةَ[٧]، فِيهِ

↔ بصيغة التثنية إشارة إلى الحسن والحسين عليهما السلام».

١ . بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ وفيه، ص ٤٩، ح ٥، بسنده عن محمّد بن سالم؛ وفيه، ص ٥٢، ح ١٧، بسنده عن أبان بن تغلب. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٦، المجلس ٩، ح ١١، بسند آخر، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٥٥٩.

٢ . كذا في النسخ والمطبوع. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٩، ح ٦: «عبدالقاهر». ولا يبعد صحّته، وأن يكون عبدالقاهر، هو الذي روى عن جابر، وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٤٢، الرقم ٣٣٤١.

٣ . في حاشية «بف»: «بقضيبي». و«القضيب»: الغصن، وهو ما تشعّب عن ساق الشجرة. والجمع: القُضبان. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٣ (قضب). وقال في الوافي: «لعلّه صلّى الله عليه وآله وسلّم كنّى بالقضيب المغروس بيد الربّ عن شجرة أهل البيت عليهم السلام شجرة طوبى».

٤ . في «بح»: «بيني». والمراد بعدم الفرق بينهم و بين الكتاب، عدم مزايلتهم عن علمه، وعدم مزايلته عمّا يحتاجون إليه من العلم، والمراد بالحوض: الكوثر، وتأويله العلم. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦.

٥ . في حاشية «ف»: «يردوا معه».

٦ . في شرح المازندراني: «الصنعاء».

٧ . في البصائر: «أبلة». و«أَيْلَة»: جبل بين مكّة ومدينة قرب يَنْبُعَ، وبلد بين ينبع ومصر. و«إِيلَةُ» بالكسر: قرية بباخَرْز. وموضعان آخران. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٦ (أيل). وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي ↔

قُدْحَانُ[١] فِضَّةٍ وَ ذَهَبٍ[٢] عَدَدَ النُّجُومِ».[٣]

١ / ٢١٠ ٥٤٦ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام[٤]: «إِنَّ[٥] الرَّوْحَ[٦] وَ الرَّاحَةَ وَ الْفَلْجَ[٧] وَ الْعَوْنَ[٨] وَ النَّجَاحَ[٩] وَ الْبَرَكَةَ[١٠] وَ الْكَرَامَةَ[١١] وَ الْمَغْفِرَةَ .... ←

← أكثر روايات الحوض في سائر الكتب: بضمّ الألف والباء الموحّدة واللام المشدّدة، وهي بلد قرب بصرة في الجانب البحريّ ولعلّه موضع البصرة اليوم».

١ . «قُدحان»: جمع قَدَح ـ على ما نقله الفيض في الوافي عن المهذّب ـ وهو ما يشرب منه، وهو إناء يروي الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار . ويجمع على أقداح. وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٤ (قدح).

٢ . في شرح المازندراني: «ذهب وفضّة».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٩، ح ٦، بسنده عن محمّد بن الحسين. وفيه، ص ٥٠، ح ٩؛ و ص ٥١، ح ١٨، بسند آخر إلى قوله: «فإنّهم أعلم منكم»؛ وفيه، ح ١٥، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله إلى قوله: «ولا يخرجونكم من باب هدى»؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١٧، ح ٤٨. بسند آخر مع اختلاف. راجع: الأمالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩ . الوافي، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٥٦٠.

٤ . في مرآة العقول: «وكأنّه سقط منه: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله» كما يظهر من آخر الخبر».

٥ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: «وإنّ».

٦ . في شرح المازندراني: «الروح وما عطف عليه مسند إليه، وقوله: من الله عزّ وجلّ، متعلّق بكلّ واحد من الأمور المذكورة، وقوله: لمن تولّى عليّاً، مسند». و«الرَوْح»: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح. راجع: تاج العروس، ج ٤، ص ٥٨ (روح).

٧ . في «ب، ض، ف، بح» وحاشية «ج»: «الفلح». وفي حاشية «بح، بف»: «الفلاح». و«الفَلْج»: الظفر والفوز، يقال: فَلَجَ الرجل على خصمه، إذا غلبه. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٨ . في «بح»: «الفوز». و«العَوْن»: الظهير على الأمر، وكلّ شيء أعانك فهو عَوْنٌ لك. أو هو مصدر بمعنى الإعانة والمعاونة والمظاهرة. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٩٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ (عون).

٩ . «النُّجْح والنجاح»: الظفر بالحوائج. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩ (نجح).

١٠ . «البَرَكة»: الثبات والدوام، وهو من بَرَك البعير، إذا ناخ في موضع ولزمه، وتطلق البركة على الزيادة والنماء. النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك).

١١ . «الكَرامَة»: اسم من الإكرام والتكريم، وهما أن يُوصَلَ إلى الإنسان إكرامٌ، أي نفع لايلحقه فيه غضاضة. أو أن

←

وَ الْـمُعَافَاةَ[١] وَ الْـيُسْرَ[٢] وَ الْـبُشْرىٰ وَ الرِّضْـوَانَ وَ الْـقُرْبَ وَ النَّـصْرَ[٣] وَ التَّـمَكُّنَ[٤] وَ الرَّجَاءَ وَ الْـمَحَبَّةَ مِـنَ اللّٰـهِ عَـزَّ وَ جَـلَّ لِمَنْ تَـوَلّىٰ عَلِيّاً[٥] وَ ائْـتَمَّ بِـهِ[٦]، وَ بَـرِئَ مِـنْ عَدُوِّهِ، وَ سَلَّمَ لِفَضْلِهِ وَ لِـلْأَوْصِيَاءِ مِـنْ بَـعْدِهِ، حَـقّاً[٧] عَـلَيَّ[٨] أَنْ أُدْخِـلَهُمْ فِـي شَـفَاعَتِي، وَ حَقٌّ[٩] عَلىٰ رَبِّي ـ تَـبَارَكَ وَ تَـعَالىٰ ـ أَنْ يَسْـتَجِيبَ لِـي فِـيهِمْ؛ فَـإِنَّهُمْ أَتْـبَاعِي، وَ مَـنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي».[١٠]

← يَجْعَل ما يوصَل إليه شيئاً كريماً، أي شريفاً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢١؛ المفردات للراغب، ص ٧٠٧ (كرم).

١. قال الجوهري: عافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم العافية، وهي دفاع الله عن العبد. قال ابن الأثير: المعافاة: هي أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك، أي يُغنيك عنهم ويُغنيهم عنك، ويصرف أذاهم عنك وأذاك عنهم». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٥ (عفو).

٢. في «بف»: «البشر».

٣. في «ج، ض، ف»: «النصرة».

٤. «التمكّن»: القدرة والاقتدار على الشيء. راجع: المصباح المنير، ص ٥٧٧ (مكن).

٥. قوله: «تولّى عليّاً»، أي اتّخذه عليه السلام وليّاً، أي إماماً، يقال: تولّاه، أي اتّخذه وليّاً. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولي).

٦. «ائتمّ به»، أي اقتدى به، من الائتمام بمعنى الاقتداء. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٥٦٥ (أمم).

٧. في شرح المازندراني: «وحقّاً».

٨. حقّاً عليّ، مفعول مطلق لفعل محذوف. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٦: «ويحتمل أن يكون «حقّاً» تأكيداً للجملة السابقة...فيكون «عليّ» ابتداء الكلام، أي واجب ولازم عليّ إدخالهم في شفاعتي». وراجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٩.

٩. قرأه العلّامة المازندراني فعلاً وقال: «قوله: «وحقّ على ربّي» جملة فعليّة معطوفة على فعليّة سابقة».

١٠. المحاسن، ص ١٤٢، كتاب الصفوة، ح ٣٧، إلى قوله: «وائتمّ به»؛ وص ١٥٢، كتاب الصفوة، ح ٧٤، وفيهما بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله مع زيادة واختلاف يسير؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥٣، ح ١؛ و فضائل الشيعة، ص ٣٣، ح ٢٨؛ والأمالي للصدوق، ص ١١١، المجلس ٢٣، ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله ـ في حديث غدير ـ مع اختلاف وزيادة. وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٦٩، ح ٣٣، عن أبي عبدالرحمن، عن أبي كلدة، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٥٦١.

٢٠ ـ بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللّٰهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٤٧ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَجْلَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَاتَعْلَمُونَ﴾[١]: «قَالَ[٢] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: الذِّكْرُ أَنَا، وَ الْأَئِمَّةُ أَهْلُ الذِّكْرِ».

وَ قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾[٣] قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «نَحْنُ[٤] قَوْمُهُ، وَ نَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ».[٥]

٥٤٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٦]: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَاتَعْلَمُونَ﴾؟

قَالَ[٧]: «الذِّكْرُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله، وَ نَحْنُ أَهْلُهُ[٨] الْمَسْؤُولُونَ».

قَالَ: قُلْتُ: قَوْلُهُ[٩]: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾؟

قَالَ: «إِيَّانَا عَنىٰ، وَ نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَ نَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ».[١٠]

---

١ . النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

٢ . في حاشية «جو» والوسائل: «قال: قال».

٣ . الزخرف (٤٣): ٤٤.

٤ . في شرح المازندراني: «ونحن».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ١٣، بسند آخر ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ١٠٤٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٥.

٦ . في «ف»: + «قول الله تعالى».

٧ . في «ف»: + «إنّ».

٨ . في البصائر، ص ٤٠، والوسائل: «أهله نحن».

٩ . في الوسائل: - «قوله».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ١١، بسنده عن عبدالرحمن بن كثير إلى قوله: «ونحن أهله المسؤولون» وفيه، ص ٣٨، ح ٨، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٧، ح ١٠٤٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٤، ح ٣٣٢٠٨.

٥٤٩ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ[1] ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾؟ فَقَالَ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَ نَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ».[2]

قُلْتُ: فَأَنْتُمُ الْمَسْؤُولُونَ، وَ نَحْنُ السَّائِلُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: حَقّاً عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ». ٢١١/١

قُلْتُ: حَقّاً عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «لَا، ذَاكَ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا، وَ إِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ، أَ مَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿هَـٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[3]؟».[4]

٥٥٠ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾: «فَرَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الذِّكْرُ[5]، وَ أَهْلُ ←

١ . في «ف»: + «قول الله». وفي الوسائل: «عن قوله» بدل «فقلت له: جعلت فداك».

٢ . في «ف»: + «قال».

٣ . أي هذا الذي أعطيناك من الملك والعلم عطاؤنا، فأعط من شئت، وامنع من شئت؛ لأنّ كلّ سؤال ليس بمستحقّ للجواب، ولاكلّ سائل بالحريّ أن يجاب، وربّ جوهر علم ينبغي أن يكون مكنوناً، و ربّ حكم ينبغي أن يكون مكتوماً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨. والآية في سورة ص (٣٨): ٣٩.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٢، ح ٢٥؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٦٨، وفيهما بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨ـ٤٣ . الوافي، ج ٣، ص ٥٢٧، ح ١٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٤، ح ٣٣٢١٠.

٥ . المفهوم من هذه الآية أنّ القرآن هو الذكر، فكأنّ في الحديث إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأُخرى سهواً من الراوي أو الناسخ. والعلم عند الله تعالى. فلابدّ أن يقدّر «ذو»، أي ذو الذكر، أو يقال بعيداً: كون القرآن ↔

بَيْتِهِ عليهم السلام[1] الْمَسْئُولُونَ، وَ هُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ».[2]

٥٥١ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ[3]، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ[4]، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنِ الْفُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ﴾ قَالَ: «الذِّكْرُ: الْقُرْآنُ، وَ نَحْنُ قَوْمُهُ، وَ نَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ».[5]

٥٥٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَ دَخَلَ عَلَيْهِ الْوَرْدُ أَخُو الْكُمَيْتِ، فَقَالَ: جَعَلَنِيَ اللّٰهُ

← ذكراً يستلزم كون الرسول صلى الله عليه وآله ذكراً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨؛ مرآة العقول، ج ٢ ص ٤٢٩.

١ . في «ج، ف»: + «هم».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٣٧، ح ٢، عن أحمد بن محمّد . الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ١٠٥٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٢، ح ٣٣٢٠٣.

٣ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمّد، عدّة من أصحابنا.

٤ . في «ض»: + «عن النضر بن سويد»، وهو سهو؛ فإنّ ربعيّاً هذا هو ربعيّ بن عبدالله، بقرينة روايته عن الفضيل؛ فقد صحب ربعيّ الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصّيصاً به. وطريق النجاشي إلى كتاب ربعيّ بن عبدالله ينتهي إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، وهو حمّاد بن عيسى كما صرّح به النجاشي. وبعض طرق الشيخ الطوسي إلى كتاب ربعيّ أيضاً ينتهي إلى السند المذكور. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٤.

هذا، وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن حمّاد [بن عيسى]، فيبعد جدّاً وقوع الواسطة بينهما. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٣٤ـ ٤٤١.

يؤيّد ذلك أنّا لم نجد رواية النضر بن سويد عن ربعيّ في موضع.

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٧، ح ١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٣٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٨٦، بسند آخر. وفي بصائر الدرجات، ص ٤١، ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ١٠٥١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٤.

فِدَاكَ، اخْتَرْتُ لَكَ سَبْعِينَ مَسْأَلَةً مَا[1] تَحْضُرُنِي[2] مِنْهَا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَ لَا وَاحِدَةٌ يَا وَرْدُ؟» قَالَ[3]: بَلىٰ[4]، قَدْ[5] حَضَرَنِي[6] مِنْهَا[7] وَاحِدَةٌ، قَالَ: «وَ مَا هِيَ؟» قَالَ: قَوْلُ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[8]: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ». قَالَ[9]: قُلْتُ: عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ»[10]. قُلْتُ: عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: «ذَاكَ إِلَيْنَا».[11]

٧ / ٥٥٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: إِنَّ مَنْ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنَّ[12] قَوْلَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمُ الْيَهُودُ وَ النَّصَارىٰ؟ قَالَ: «إِذاً يَدْعُونَكُمْ[13] إِلىٰ دِينِهِمْ». قَالَ[14]: ثُمَّ[15] قَالَ بِيَدِهِ[16] إِلىٰ صَدْرِهِ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَ نَحْنُ الْمَسْؤُولُونَ».[17]

---

١ . في «بر»: «فما».
٢ . في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي: «يحضرني».
٣ . في «ف»: + «قلت».
٤ . في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٣٠: «قال: بلى، إمّا مبنيّ على حضور الواحدة بعد نسيان الكلّ، أو حمل الكلام على المبالغة».
٥ . في «ف»: - «قد».
٦ . في حاشية «بر»: «حضرتني».
٧ . في حاشية «بر» والبصائر، ص ٣٨: - «منها».
٨ . النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.
٩ . في الوسائل: - «قال».
١٠ . في «ف»: + قال».
١١ . بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١، بسنده عن محمّد بن الحسين. وفيه، ص ٣٩، ح ٤ و ٦؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٦٤، المجلس ٣٥، ح ٣٤، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ من قوله: «قول الله تبارك وتعالى: فسألوا...». راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩، ح ٥ و ٨. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٦، ح ٣٣٢١٤.
١٢ . في «بر»: - «أنّ».
١٣ . في الوسائل: «يدعوكم».
١٤ . في «ج، بح، بف» والوافي: - «قال».
١٥ . هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر» وشرح المازندراني والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ثمّ». وفي «ف» والبصائر، ص ٤١: «ثمّ أشار بيده» بدل «ثمّ قال بيده».
١٦ . «قال بيده»، أي ضرب بها، أو أشار بها. راجع: المغرب، ص ٣٨٦؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٣.
١٧ . بصائر الدرجات، ص ٤١، ح ١٧، بسنده عن العلاء بن رزين. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٣٢، عن محمّد ←

١/ ٢١٢ ٥٥٤ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ : عَلَى الْأَئِمَّةِ مِنَ الْفَرْضِ مَا لَيْسَ عَلىٰ شِيعَتِهِمْ، وَ عَلىٰ شِيعَتِنَا[١] مَا لَيْسَ عَلَيْنَا، أَمَرَهُمُ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أَنْ يَسْأَلُونَا، قَالَ[٢]: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَاتَعْلَمُونَ﴾ فَأَمَرَهُمْ[٣] أَنْ يَسْأَلُونَا، وَ لَيْسَ عَلَيْنَا الْجَوَابُ، إِنْ شِئْنَا أَجَبْنَا[٤]، وَ إِنْ شِئْنَا أَمْسَكْنَا[٥]».[٦]

٥٥٥ / ٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٧]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرِّضَا كِتَاباً، فَكَانَ فِي بَعْضِ مَا كَتَبْتُ: قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَاتَعْلَمُونَ﴾ وَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[٨] فَقَدْ فُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةُ، وَ لَمْ يُفْرَضْ[٩] عَلَيْكُمُ الْجَوَابُ[١٠]؟

⇐ بن مسلم. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٠، ح ٩. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ١٠٤٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٣، ح ٣٣٢٠٥.

١ . في مرآة العقول: «وعلى شيعتنا، التفات، أو ابتداء كلام من الرضا».

٢ . في «ض»: «فقال».

٣ . في «ف»: + «الله».

٤ . في «ف»: «أجبناهم».

٥ . في «ف»: «أسكتنا».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ٢، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٤٣، ح ٢٨، بسنده عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن أبي الحسن . راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٩، ح ٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١١.

٧ . في السند تعليق. ويروي عن أحمد بن محمّد، عدّة من أصحابنا.

٨ . التوبة (٩): ١٢٢.

٩ . في «ف»: «فلم يفرض».

١٠ . في البصائر وقرب الإسناد: «فقد فرضت عليكم المسألة ولم يفرض علينا الجواب». وفي الوافي: «ولم يفرض عليكم الجواب، استفهام استبعاد، كأنّه استفهم السرّ فيه، فأجابه الإمام بقول الله سبحانه. ولعلّ المراد أنّه لو كنّا نجيبكم عن كلّ ما سألتم، فربّما يكون في بعض ذلك مالا تستجيبونّا فيه، فتكونون من أهل هذه الآية، فالأولى بحالكم أن لانجيبكم إلّا فيما نعلم أنّكم تستجيبونّا فيه. أو أنّ المراد أنّ عليكم أن تستجيبوا لنا في كلّ ما نقول، وليس لكم السؤال بِلِمَ وكيف».

قَالَ: «قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾[١]».[٢]

٢١ ـ بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللّٰهُ تَعَالىٰ فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمُ[٣] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٥٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ[٤] جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَايَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٥] قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ عَدُوُّنَا[٦]، ....←

---

١ . القصص (٢٨): ٥٠.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ٣، عن أحمد بن محمّد؛ قرب الإسناد، ص ٣٤٨، ح ١٢٦٠، عن أحمد بن محمّد، مع زيادة .الوافي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ١٠٥٤.

٣ . في «ب، ج، بر»: «هو».

٤ . في «ألف» وحاشية «ج، ض، بح، بر»: «بن». والظاهر عدم صحّته؛ فقد روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٩، بسنده عن عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري، عن سعد، عن جابر بن يزيد الجعفي.
ثمّ إنّ الخبر أورده فرات الكوفي أيضاً في تفسيره، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن سفيان، عن عبدالمؤمن، قال: حدّثنا سعد بن طريف أبو مجاهد، عن جابر بن يزيد الجعفي. كما أنّ الخبر ورد في تأويل الآيات، ص ٥٠١، عن محمّد بن العبّاس ـ وهو ابن الماهيار ـ بسنده، عن سفيان بن إبراهيم، عن عبدالله ـ والظاهر أنّه تصحيف «عبدالمؤمن» ـ عن سعد بن مجاهد، عن جابر.
لكنّ الظاهر وقوع التحريف في كلا عنواني سعد بن طريف: أبي مجاهد، وسعد بن مجاهد. أمّا الأوّل، فقد صرّح في تهذيب الكمال، ج ٣٤، ص ١٥٦، بأنّ كنية سعد بن طريف هو «أبو العلاء». وأمّا الثاني، أي سعد بن مجاهد، فلم نعثر عليه في موضع.
هذا، ويخطر بالبال صحّة «سعد أبي مجاهد»، في العنوانين، وهو سعد أبو مجاهد الطائي، ترجم له في تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣١٧، الرقم ٢٢٣٦، ورواته في طبقة عبدالمؤمن بن القاسم، تقريباً. وكيفيّة التحريف في العنوانين ـ على هذا الاحتمال ـ لاتخفى على المتأمّل.

٥ . الزمر (٣٩): ٩.

٦ . في «بر» والوافي وتفسير فرات، ح ٤٩٥: «وعدوّنا الذين لايعلمون».

وَ شِيعَتُنَا[١] أُولُو الأَلْبَابِ».[٢]

٥٥٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ[٣]، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَبِ» قال: «نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَعَدُوُّنَا الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَ شِيعَتُنَا أُولُو الأَلْبَابِ».[٤]

٢١٣/١ ## ٢٢ ـ بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٥٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

---

١. في «ف»: + «هم».

٢. بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٩، عن إبراهيم بن هاشم. تفسير فرات، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن عبدالمؤمن بن قاسم. وفي المحاسن، ص ١٦٩، كتاب الصفوة، ح ١٣٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٥٤ ـ ٥٥، ح ١ ـ ٨؛ والكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٢١؛ و تفسير فرات، ص ٣٦٤، ضمن ح ٤٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٥.

٣. كذا في النسخ، لكنّ الظاهر سقوط الواسطة بين النضر بن سويد وبين جابر؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ١، وقد توسّط بينهما القاسم بن سليمان، وتوسّط بينهما في بصائر الدرجات، ص ٢١٣، ح ٥ و ص ٢١٥، ح ١٤ أيضاً.

يؤكّد ذلك أنّ جابراً ـ وهو ابن يزيد الجعفي ـ مات في أيّام أبي عبدالله عليه السلام، سنة ١٢٨، كما في رجال النجاشي، ص ١٢٨، الرقم ٣٣٢، و تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ٥٩ ـ ٦٠. والنضر بن سويد من أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام كما في رجال البرقي، ص ٤٩؛ و رجال الطوسي، ص ٣٤٥، الرقم ٥١٤٧. وقد روى عن أبي عبدالله عليه السلام في أكثر أسناده بواسطتين.

فعليه الظاهر أنّ النضر بن سويد لم يدرك جابراً حتّى تصحّ روايته عنه مباشرةً.

٤. بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ١، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر. وفيه، ص ٥٥، ح ٤ و ٧؛ و تفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٣ بسند آخر. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ٢؛ و تفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٢ . الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٥.

النَّضرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ وَ[١] عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ».[٢]

٥٥٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ[٣]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾: «فَرَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ[٤] فِي الْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - جَمِيعَ مَا أُنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَ التَّأْوِيلِ، وَ مَا كَانَ اللّٰهُ لِيُنْزِلَ[٥] عَلَيْهِ شَيْئاً لَمْ يُعَلِّمْهُ[٦] تَأْوِيلَهُ، وَ أَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَ الَّذِينَ[٧] ....←

---

١ . في الوسائل: «عن». والظاهر عدم صحّته؛ لما ورد في الأسناد من رواية أيّوب الحرّ عن أبي بصير مباشرة، وعدم ثبوت روايته عنه بالتوسّط. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٤٩٠-٤٩١.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٣، ح ٥، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٨، عن أبي بصير ‹الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٨، ح ٣٣٥٣٦.

٣ . إبراهيم بن إسحاق الراوي عن عبدالله بن حمّاد، هو إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وأكثر روايات الكليني عنه بتوسّط عليّ بن محمّد، عليّ بن محمّد بن بُندار، وعليّ بن محمّد بن عبدالله. والعناوين الثلاثة حاكية عن راوٍ واحد، فوقوع الواسطة بين عليّ بن محمّد وإبراهيم بن إسحاق بعيد، ولذا يحتمل القول بزيادة «عن عبدالله بن عليّ» في السند رأساً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٤٤-٤٤٧.

وفي السند احتمال آخر، وهو وقوع التصحيف في «عليّ بن محمّد عن عبدالله بن عليّ»، بأن كان في الأصل هكذا: «عليّ بن محمّد بن عبدالله بن عمران» - وهو العنوان الكامل لعليّ بن محمّد بن بندار -، ثمّ صُحّف «بن» قبل «عبدالله» بـ«عن» كما صحّف «عمران» بـ«عليّ». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٣؛ و ص ٣٥٣، الرقم ٩٤٧.

٤ . في «ج»: «الراسخون». ولعلّه على الحكاية.

٥ . في «ج»: «لينزّل». وفي تفسير العيّاشي: «منزلاً».

٦ . في الوسائل: «لا يعلّمه».

٧ . الموصول مع صلته مبتدأ، والشرط مع الجزاء خبره؛ وجعل قوله عليه السلام: «فأجابهم» خبراً باعتبار تضمّن المبتدأ معنى الشرط بعيد؛ لخلوّ الشرط عن الجزاء إلّا بتقدير وهو خلاف الأصل، مع عدم الحاجة إليه. وقيل: الخبر قوله: «يقولون آمنّا به». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٣٥.

لَا[1] يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ إِذَا قَالَ الْعَالِمُ فِيهِمْ[2] بِعِلْمٍ[3]، فَأَجَابَهُمُ اللّٰهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[4] وَالْقُرْآنُ[5] خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، فَالرَّاسِخُونَ[6] فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ».[7]

٥٦٠ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ[8] عليهم السلام».[9]

٢٣ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام قَدْ[10] أُوتُوا الْعِلْمَ وَأُثْبِتَ فِي صُدُورِهِمْ

٥٦١ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ[11]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ

---

١. في حاشية «ف»: - «لا».

٢. في «ب، بر» وحاشية «ج» والبصائر: «فيه». أي في القرآن أو التأويل. وقال في الوافي: «والذين لايعلمون تأويله» أراد بهم الشيعة؛ «إذا قال العالم فيهم» يعني به الراسخ في العلم الذين بين أظهرهم؛ «بعلم» أي بمحكم أو تأويل متشابه «فأجابهم الله» يعني أجاب الله الراسخين من قبل الشيعة بقوله. ﴿يَقُولُونَ﴾ يعني الشيعة ﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾ من المحكم والمتشابه ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾».

٣. في البصائر: - «بعلم».

٤. آل عمران (٣): ٧.

٥. في تفسير العيّاشي: + «له».

٦. في البصائر: «والراسخون».

٧. بصائر الدرجات، ص ٢٠٤، ح ٨، عن إبراهيم بن إسحاق. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٦٤، ح ٦، عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣١، ح ١٠٥٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٣٧؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٠، ح ١.

٨. في الكافي، ح ١١٠١ والبحار: - «من بعده». وفي الوسائل: «من ولده» بدل «من بعده».

٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٠١، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٢، ح ١٠٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٣٨؛ البحار، ج ٢٣، ص ٢٠٨، ح ١٢.

١٠. في «ب»: - «قد».

١١. في الوسائل: «أحمد بن محمّد». وأحمد بن محمّد [بن خالد] وإن روى عن محمّد بن علي في كثير من ←

الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ فِي هٰذِهِ الْآيَةِ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[١] فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلىٰ صَدْرِهِ.[٢]

٥٦٢ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ: ٢١٤/١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».[٣]

٥٦٣ / ٣ . وَ عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ[٤] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي[٥] هٰذِهِ الْآيَةِ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ ثُمَّ قَالَ: «أَمَا وَ اللّٰهِ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا[٦] قَالَ: بَيْنَ[٧] دَفَّتَيِ الْمُصْحَفِ[٨]». قُلْتُ: مَنْ هُمْ جُعِلْتُ

← الأسناد، لكنّه ليس من مشايخ المصنّف، وابتداء السند بعنوانه في أوّل حديث من الباب غير معهود. ورواية أحمد بن مهران ـ وهو من مشايخ الكليني ـ عن محمّد بن علي متكرّرة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

١ . العنكبوت (٢٩): ٤٩.

٢ . الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٩، ح ٣٣٥٤٠.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٧، بسند آخر؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦٠.

٤ . لعلّه بمعنى تكلّم. وفي الوسائل: «قرأ أبو جعفر عليه السلام هذه الآية» بدل «قال أبو جعفر عليه السلام في هذه الآية».

٥ . في شرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: - «في».

٦ . قال في الوافي: «كلمة «ما» نافية، يعني ما قال: آيات بيّنات بين دفّتي المصحف، بل قال: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾». وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويحتمل أن تكون كلمة ما موصولة فيكون بياناً لمرجع ضمير هو في الآية، أي الذي قال تعالى: إنّه آيات بيّنات هو ما بين دفّتي المصحف، لكنّه بعيد جدّاً».

٧ . في الوسائل: «ما بين».

٨ . «المُصْحَف» و«المِصْحَف»: الجامع للصُحُف المكتوبة بين الدفّتين كأنّه أُصْحِفَ، والكسر والفتح فيه لغة. قال ←

فِدَاكَ؟ قَالَ: «مَنْ عَسىٰ أَنْ يَكُونُوا[١] غَيْرَنَا؟!».[٢]

٥٦٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعَرٍ[٣]، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام خَاصَّةً».[٤]

٥٦٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ قَالَ[٥]: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام خَاصَّةً[٦]».[٧]

← الأزهري: وإنّما سمّي المصحف مصحفاً لأنّه أُصْحِفَ، أي جعل جامعاً للصحف المكتوبة بين الدَفّتين. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٨٦ (صحف).

١ . في «ف، بر»: «يكون». وقال في مرآة العقول: «من عسى أن يكونوا» الاستفهام للإنكار.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٣، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٤، ح ١٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨٠، ح ٣٣٥٤٢.

٣ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٠٧، ح ١٧، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، لكنّ الظاهر زيادة الخبر في هذا الموضع من البصائر؛ لتقدّم ذكره في الحديث الخامس من الباب عن محمّد بن الحسين، عن يزيد [شعر]، عن هارون بن حمزة. ولذا لم يرد الخبر المذكور في الموضع الثاني في بعض نسخ البصائر المعتبرة.

وعلى أيّ تقدير، يزيد الراوي عن هارون بن حمزة، هو يزيد بن إسحاق شعر و قد يعبّر عنه بـ «يزيد شعر» فيقع العنوان في معرض التحريف بـ «يزيد بن سعد». راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٧، الرقم ١١٧٧؛ و ص ٤٥٣، الرقم ١٢٢٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٦؛ و ص ٥١٣، الرقم ٨١٦.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٥ عن محمّد بن الحسين؛ وفيه، ص ٢٠٧، ح ١٧، عن محمّد بن الحسين، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٠٦، ح ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨٠، ح ٣٣٥٤٣.

٥ . في «بف»: + «أبوعبدالله».

٦ . في «ب، ف، بر، بف»: - «خاصّة».

٧ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٦، ح ٨، عن أحمد بن محمّد، ولم يرد فيه كلمة «خاصّة»؛ وفيه، ص ٢٠٦، ←

٢٤ ـ بَابُ فِي أَنَّ مَنِ اصْطَفَاهُ اللّٰهُ مِنْ عِبَادِهِ وَ أَوْرَثَهُمْ[1] كِتَابَهُ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام

٥٦٦ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[2] قَالَ: «السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ[3]: الْإِمَامُ، وَ الْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ لِلْإِمَامِ[4]، وَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ».[5]

٥٦٧ / ٢ . الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ[6] تَعَالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا ١ / ٢١٥
مِنْ عِبَادِنَا﴾[7] فَقَالَ: «أَيَّ شَيْءٍ تَقُولُونَ أَنْتُمْ؟» قُلْتُ[8]: نَقُولُ: إِنَّهَا فِي الْفَاطِمِيِّينَ، قَالَ:

↩ ح ١٢، بسنده عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وفيه، ص ٢٠٧، ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٣، ح ١٠٦١.

١. في «ب»: + «في».

٢. فاطر (٣٥): ٣٢.

٣. في «ب»: + «هو».

٤. في «ج»: «بإمام». وفي شرح المازندراني: «بالإمام».

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٦، ح ١٥، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن منصور، عن عبدالمؤمن، عن سالم الأشلّ؛ وفيه، ص ٤٤ ـ ٤٦، ح ١، ٢، ٣، ٨، ٩، ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وح ٥، ٦، ١٢، ١٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام؛ و ح ٤، ١٣، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ١٠٤، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف، وفي كلّها إلى قوله: «السابق بالخيرات الإمام». تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٠٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ١٠٦٤.

٦. في «ب، ج، بح»: «قول الله».

٧. في «ف»: + «﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ قال». وفي «ج»: + «قال».

٨. في «بف»: «قلنا».

«لَيسَ حَيثُ تَذهَبُ[١]، لَيسَ يَدخُلُ فِي هٰذَا مَنْ أَشَارَ بِسَيْفِهِ[٢]، وَ دَعَا النَّاسَ إِلىٰ خِلَافٍ».[٣]

فَقُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟ قَالَ: «الْجَالِسُ[٤] فِي بَيْتِهِ لَا يَعْرِفُ حَقَّ الْإِمَامِ، وَ الْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِحَقِّ الْإِمَامِ، وَ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الْإِمَامُ».[٥]

٥٦٨ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ[٦]، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ[٧] عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ الْآيَةَ، قَالَ: فَقَالَ: «وُلْدُ فَاطِمَةَ[٨] عليها السلام، وَ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الْإِمَامُ، وَ الْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِالْإِمَامِ[٩]، وَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ[١٠] الْإِمَامَ».[١١]

---

١. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣١: «قوله: ليس حيث تذهب، من أنّها نزلت في الفاطميّين على الإطلاق. وقوله: ليس يدخل، بمنزلة الدليل».

٢. «أشار بسيفه»، أي أمر به، أو رفعه. يقال: أشار عليه بكذا، أي أمره. أشار النارَ وبها، أي رفعها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٩١ (شور).

٣. في حاشية «ج، ف، بح، بر، بف» والوافي: «ضلال».

٤. في «ب» وحاشية بدرالدين: + «منّا».

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٥، ح ٦، بسنده عن عبدالكريم، وتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَٰتِ﴾: هكذا: «قال: السابق بالخيرات: الإمام». وراجع المصادر التي ذكرنا ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ١٠٦٥.

٦. في «ألف، ج، و، بح، بر، بف»: - «بن محمّد».

٧. في «بر، بف»: «قوله».

٨. في الوافي: «ينبغي تخصيص ولد فاطمة هاهنا بمن لايدعو الناس بسيفه إلى ضلال؛ ليوافق الحديث السابق». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٤٠: «قوله عليه السلام: ولد فاطمة، أي معظمهم وأكثرهم، وإلّا فالظاهر دخول أمير المؤمنين صلوات الله عليه فيهم».

٩. في «ف»: «بحقّ الإمام».

١٠. في «ف»: + «حقّ».

١١. بصائر الدرجات، ص ٤٥، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في وُلد عليّ وفاطمة عليهما السلام». الوافي، ج ٣، ص ٥٣٦، ح ١٠٦٦.

٥٦٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ[١]، عَنْ أَبِي وَلَّادٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ الْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾[٢] قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام».[٣]

٢٥ ـ بَابُ[٤] أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللّٰهِ إِمَامَانِ: إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللّٰهِ، وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ

٥٧٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هٰذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾[٥]، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، أَ لَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ[٦] أَجْمَعِينَ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَنَا رَسُولُ اللّٰهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَ لٰكِنْ سَيَكُونُ[٧] مِنْ بَعْدِي أَئِمَّةٌ عَلَى النَّاسِ مِنَ اللّٰهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقُومُونَ فِي النَّاسِ، فَيُكَذَّبُونَ، وَ يَظْلِمُهُمْ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَ الضَّلَالِ وَ أَشْيَاعُهُمْ[٨]، فَمَنْ وَالَاهُمْ وَ اتَّبَعَهُمْ وَ صَدَّقَهُمْ، فَهُوَ مِنِّي وَ مَعِي وَ سَيَلْقَانِي،

---

١ . في «ب»: «ابن أيّوب»، وهو سهو؛ فإنّ أبا ولّاد هذا، هو حفص الحنّاط، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، وتوسّط بينه وبين أحمد بن محمّد [بن عيسى] في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٥، الرقم ٣٤٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨؛ و ج ٢٣، ص ٢٤٣.

٢ . البقرة (٢): ١٢١.

٣ . تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٥٧، ح ٨٣، عن أبي ولّاد ـ الوافي، ج ٣، ص ٨٨٨، ح ١٥٣٢.

٤ . في «ب»: + «في».

٥ . الإسراء (١٧): ٧١.

٦ . في تفسير العيّاشي: «المسلمين» بدل «الناس كلّهم».

٧ . في «ب»: «ستكون».

٨ . «الشيعة»: أتباع الرجل وأنصاره. وجمعها: شِيَع. وأشياع، جمع الجمع. لسان العرب، ج ٨ ص ١٨٨ (شيع).

أَلَا وَ مَنْ ظَلَمَهُمْ[١] وَ كَذَّبَهُمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَ لَا مَعِي، وَ أَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ».[٢]

٢١٦/١ ٥٧١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- إِمَامَانِ[٣]، قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[٤] لَا بِأَمْرِ النَّاسِ، يُقَدِّمُونَ أَمْرَ اللّٰهِ قَبْلَ أَمْرِهِمْ، وَ حُكْمَ اللّٰهِ قَبْلَ حُكْمِهِمْ، قَالَ: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾[٥] يُقَدِّمُونَ أَمْرَهُمْ قَبْلَ أَمْرِ اللّٰهِ، وَ حُكْمَهُمْ قَبْلَ حُكْمِ اللّٰهِ، وَ يَأْخُذُونَ بِأَهْوَائِهِمْ خِلَافَ مَا[٦] فِي كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ».[٧]

---

١ . في المحاسن والبصائر وتفسير العيّاشي: + «وأعان على ظلمهم».

٢ . المحاسن، ص ١٥٥، كتاب الصفوة، ح ٨٤، عن ابن محبوب؛ بصائر الدرجات، ص ٣٣، ح ١، عن أحمد بن محمّد ... عن جابر، عن أبي عبدالله عليه السلام . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢١، عن جابر. الوافي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٥.

٣ . في تفسير القمّي: + «إمام عدل وإمام جور».

٤ . الأنبياء (٢١): ٧٣.

٥ . القصص (٢٨) : ٤١. وقال الطبرسي في مجمع البيان، ج ٧، ص ٤٤٠: «هذا يحتاج إلى تأويل؛ لأنّ ظاهره يوجب أنّه تعالى جعلهم أئمّة يدعون إلى النار كما جعل الأنبياء أئمّة يدعون إلى الجنّة؛ وهذا ما لا يقول به أحد؛ فالمعنى أنّه أخبر عن حالهم بذلك وحكم بأنّهم كذلك. وقد تحصل الإضافة على هذا الوجه بالتعارف. ويجوز أن يكون أراد بذلك أنّه لمّا أظهر حالهم على لسان أنبيائه حتّى عرفوا فكأنّه جعلهم كذلك. ومعنى دعائهم إلى النار أنّهم يدعون إلى الأفعال التي يستحقّ بها دخول النار من الكفر والمعاصي».

٦ . في مرآة العقول: «وقوله: خلافَ، مفعول مطلق بغير اللفظ، أو مفعول له، كأنّهم قصدوا الخلاف». وفي البصائر وتفسير القمّي والاختصاص: «خلافاً لما» بدل «خلاف ما».

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣٢، ح ٢، عن محمّد بن الحسين؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٧٠، بسنده، عن محمّد بن الحسين. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٢، ح ٤؛ و الاختصاص، ص ٢١، بسندهما عن طلحة بن زيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٥٦٦.

٢٦ ـ بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ[١]

٥٧٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ[٢] عليه السلام عَنْ قَوْلِهِ[٣] عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[٤] قَالَ: «إِنَّمَا عَنىٰ بِذٰلِكَ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام، بِهِمْ عَقَدَ[٥] اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أَيْمَانَكُمْ».[٦]

٥٧٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُوسَى بْنِ أُكَيْلٍ النُّمَيْرِيِّ[٧]، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٨] قَالَ: «يَهْدِي إِلَى الْإِمَامِ».[٩]

---

١ . في «ب، ف، بس، بف»: - «باب أنّ القرآن يهدي للإمام». وفي «ج»: «إلى الامام عليه السلام». وفي «بر»: «إلى الإمام».

٢ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع: + «الرضا». ٣ . في «ج، ض» والوسائل: «قول الله».

٤ . النساء (٤): ٣٣.

٥ . «العقد»: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة. كعقد الحبل وعقد البناء، ثمّ يستعار ذلك للمعاني، نحو: عقد البيع والعهد وغيرهما، فيقال: عاقدته، وعقدته، وتعاقدنا، وعقدت يمينه. المفردات للراغب، ص ٥٧٦ (عقد). وقال في الوافي: «الموالي هنا الوارث، يعني جعلنا لكلّ إنسان موالي يرثونه ممّا ترك، وهو الوالدان والأقربون مترتّبين، ثمّ الإمام، فإنّه وارث من لا وارث له. وعقد الإيمان إمّا كناية عمّا وقع في الذرّ، أو عمّا وقع في يوم الغدير، فإنّ بيعة أمير المؤمنين مشتملة على بيعة أولاده عليهم السلام».

٦ . تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٢٠، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٣، ص ٩٠١، ح ١٥٦٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٧، ح ٣٢٩٣١.

٧ . في «ب»: «النهدي». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٨، الرقم ١٠٨٦؛ رجال البرقي، ص ٣٠؛ رجال الطوسي، ص ٣١٤، الرقم ٤٦٦٢. ٨ . الإسراء (١٧): ٩.

٩ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير. معاني الأخبار، ص ١٣٢، ح ١، بسند آخر عن ←

٢٧ ـ بَابُ أَنَّ النِّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ[1] الْأَئِمَّةُ عليهم السلام ٢١٧/١

٥٧٤ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى[2] بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بِسْطَامَ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ سَعْدٍ الْإِسْكَافِ، عَنِ الْأَصْبَغِ[3]، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ غَيَّرُوا سُنَّةَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ عَدَلُوا عَنْ وَصِيِّهِ[4]، لَا يَتَخَوَّفُونَ[5] أَنْ يَنْزِلَ بِهِمُ الْعَذَابُ؟» ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ○ جَهَنَّمَ﴾[6] ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ النِّعْمَةُ[7] الَّتِي أَنْعَمَ اللّٰهُ بِهَا عَلىٰ عِبَادِهِ، وَ بِنَا يَفُوزُ[8] مَنْ فَازَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[9]

٥٧٥ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ[10]:

رَفَعَهُ فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[11]: «أَ بِالنَّبِيِّ أَمْ بِالْوَصِيِّ

← السجّاد عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٢٤، عن أبي إسحاق .الوافي، ج ٣، ص ٩٠٢، ح ١٥٦٩.

١ . في «ف»: + «هي».

٢ . في «ج، و، بح، بر، بس، بف»: «المعلى».

٣ . هكذا في أكثر النسخ. وفي «ف» والمطبوع: + «بن نباتة»، والظاهر أنّه كان مكتوباً في حاشية بعض النسخ تفسيراً للأصبغ، ثمّ أُدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه.

٤ . في «ف، بح»: «وصيّته».

٥ . «لايتخوّفون»، أي لايخافون، يقال: تخوّفتُ عليه الشيء، أي خفتُ. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٩ (خوف).

٦ . إبراهيم (١٤): ٢٨ و ٢٩. وفي «بس» وتفسير القمّي، ص ٨٥: - ﴿جَهَنَّمَ﴾.

٧ . في تفسير القمّي: «نحن والله نعمة الله».

٨ . «يَفُوزُ»: ينجو ويظفر بالخير، من الفَوْز بمعنى النجاة والظفر بالخير. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٠ (فوز).

٩ . تفسير القمّي، ج ١، ص ٨٥، بسنده عن الأصبغ بن نباتة، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص ٣٨٨، مرسلاً عن أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «نحن النعمة» .الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ١٠٦٧.

١٠ . في «و، بس، بف»: - «بن محمّد».

١١ . الرحمن (٥٥): ١٣.

تُكَذِّبَانِ[١]؟» نَزَلَتْ[٢] فِي «الرَّحْمٰنِ».[٣]

٥٧٦ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ[٤] مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْبَزَّازِ، قَالَ:

تَلَا أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٥] هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ﴾[٦] قَالَ: «أَ تَدْرِي مَا آلَاءُ اللّٰهِ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ أَعْظَمُ نِعَمِ اللّٰهِ عَلىٰ خَلْقِهِ وَ هِيَ وَلَايَتُنَا».[٧]

٥٧٧ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ الْآيَةَ، قَالَ: «عَنىٰ بِهَا قُرَيْشاً قَاطِبَةً، الَّذِينَ عَادَوْا رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ نَصَبُوا لَهُ الْحَرْبَ[٨]، وَ جَحَدُوا وَصِيَّةَ وَصِيِّهِ[٩]».[١٠]

---

١. في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» والبحار: - «تكذّبان». وفي حاشية «ض، بس»: «يكذّبان».

٢. في البحار: «نزل». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٤٨: «نزلت في الرحمن، لعلّه من كلام الراوي».

٣. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ١٠٦٩؛ البحار، ج ٢٤، ص ٥٩، ح ٣٦.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٨١، ح ٣، بنفس السند إلّا أنّ فيه «ومحمّد بن جمهور»، والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن محمّد بن جمهور» وهو الصواب؛ فقد توسّط معلّي بن محمّد في عدّة من الأسناد بين الحسين بن محمّد وبين محمّد بن جمهور. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦٦.

٥. في حاشية «بر»: + «علينا».

٦. الأعراف (٧): ٦٩ و ٧٤.

٧. بصائر الدرجات، ص ٨١، ح ٣، عن الحسين بن محمّد. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨، ح ١٠٧٠؛ البحار، ج ٢٤، ص ٥٩، ح ٣٦.

٨. «نَصَبُوا له الحَرْبَ»، أي وَضَعُوه، وكلّ ما رُفع واستُقبل به شيءٌ فقد نُصِبَ ونَصَبَ هو. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠ (نصب).

٩. في «ب»: «وصيّه ووصيّته».

١٠. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٣، عن زيد الشحّام، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ١٠٦٨؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٥٦.

٢١٨/١

٢٨ ـ بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ ـ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللّٰهُ تَعَالىٰ فِي كِتَابِهِ ـ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَ السَّبِيلُ فِيهِمْ[1] مُقِيمٌ

٥٧٨ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَسَنِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسْبَاطٌ بَيَّاعُ الزُّطِّيِّ[2]، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ[3] عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ○ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾[4] قَالَ: فَقَالَ[5]: «نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ[6]، وَ السَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ[7]».[8]

٥٧٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَسْبَاطُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هِيتَ[9]، فَقَالَ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾؟ قَالَ: «نَحْنُ

---

١ . في «ف»: «منهم».

٢ . في المغرب، ص ٢٠٨ (زطط): «الزطّ: جيل من الهند، إليهم تنسب الثياب الزطّية». وفي الوافي: «الزُطّ ـ بالضمّ ـ: جيل من الهند، معرّب جَت، بالفتح. والقياس يقتضي فتح معرّبه أيضاً. والواحد زطّيّ». وراجع الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٩ (زطط)؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٠٢ (زطا).

٣ . في البصائر والاختصاص: + «من أهل هيت».

٤ . الحجر (١٥): ٧٥ ـ ٧٦.

٥ . في «ب، بح، بس» والبصائر: ـ «فقال».

٦ . «المتوسّمون»، أي المفترسون. يقال: توسّمتُ فيه الخير، إذا تفرّسته فيه، ورأيت فيه وسمه، أي أثره وعلامته. الفائق، ج ٣، ص ٣٦٠ (وسم).

٧ . في تفسير القمّي: + «والسبيل طريق الجنّة».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٥، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٣، بسندهما عن ابن أبي عمير. تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٧٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ١٠٧١.

٩ . في البصائر: «من أهل بيته». و«هِيت»، بالكسر: اسم بلد على شاطئ الفرات، أصلها من الهُوّة. لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٧ (هيت).

الْمُتَوَسِّمُونَ، وَ السَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ».[١]

٥٨٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام،[٢] قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: اتَّقُوا فِرَاسَةَ[٣] الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، فِي قَوْلِ اللّٰهِ تَعَالىٰ[٤]: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾».[٥]

٥٨١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُبَيْسٍ[٦] بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

---

١ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١٢، عن سلمة بن الخطّاب. و فيه، ص ٣٥٥، ح ٦، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٩، عن أسباط بن سالم. الوافي، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ١٠٧٢.

٢ . في «ف»: + «قال».

٣ . «الفِراسَةُ»: اسم من التفرّس بمعنى التثبّت والنظر. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٣، ص ٤٢٨ (فرس): «يقال بمعنيين: أحدهما: ما دلّ ظاهر هذا الحديث عليه، وهو ما يوقعه الله تعالى في قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظنّ والحدس، والثاني: نوع يُتَعَلَّمُ بالدلائل والتجارب والخَلق والأخلاق فتُعرف به أحوالُ الناس». وراجع أيضاً القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٢ (فرس).

٤ . وفي «بح، بر»: - «في قول الله تعالى».

وقوله: «في قول الله تعالى» إمّا متعلّق بقوله صلى الله عليه وآله: «قال رسول الله»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نظره بنور الله مذكور في قول الله، قال المجلسي: «والأوّل أظهر». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢.

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن حمّاد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١١، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن محمّد بن مسلم. الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١١، ح ٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٨، عن محمّد بن مسلم. وراجع: علل الشرائع، ص ١٧٣، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٥٠، ح ١ . الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٣.

٦ . في «و، بر»: «عيسى». وهو سهو. وعبيس هذا، هو العبّاس بن هشام الناشري، كُسّر اسمه فقيل: «عُبَيس». له كتاب رواه عنه جماعة، منهم الحسن بن عليّ الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٠، الرقم ٧٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٤٦، الرقم ٥٤٧.

عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ[1] عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ فَقَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»، ﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ﴾ قَالَ[2]: «لَا يَخْرُجُ[3] مِنَّا أَبَداً».[4]

٥٨٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ[5]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

٢١٩/١ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْمُتَوَسِّمَ[6]، وَ أَنَا مِنْ بَعْدِهِ وَ الْأَئِمَّةُ مِنْ ذُرِّيَّتِي الْمُتَوَسِّمُونَ».[7]

---

١ . في «ف»: «قوله». ٢ . في الكافي، ح ١١٩١ والبصائر والاختصاص: - «قال».

٣ . في «ب، ض، ف، بر»: «لاتخرج».

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أولياءهم ...، ح ١١٩١. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٦١، ح ١، بسنده عن الحسن بن علي. وفيه، ص ٣٨٧، ح ١٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن الحسن بن علي، عن عبيس بن هشام، عن عبدالصمد بن بشير، عن عبدالله بن سليمان، وفي كلّها مع زيادة في أوّلها وآخرها. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٤.

٥ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٥٦، ح ٩، بسنده عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن مسلم و إبراهيم عن أيّوب. والمذكور في بعض نسخه المعتبرة «محمّد بن أسلم عن إبراهيم بن أيّوب» وهو الظاهر؛ فإنّ محمّد بن أسلم، هو الطبري الجبلي، له كتاب رواه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وتكرّرت رواية محمّد بن الحسين عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٥٨، الرقم ٥٨٩؛ رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٨ـ٣٤١.

وأمّا إبراهيم بن أيّوب، فقد روى عن عمرو بن شمر في الكافي، ح ١٠٣٨؛ وشواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٢٢، ح ٤٥١. ولاحظ أيضاً: بصائر الدرجات، ص ٩٧، ح ٧.

٦ . راجع ما تقدّم في ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣٥٤، ح ٢، بسنده عن عمرو بن شمر؛ وفيه، ص ٣٥٦، ح ٩، بسنده عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن مسلم وإبراهيم، عن أيّوب؛ تفسير فرات، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، ح ٣٠٧ و ٣٠٨ بسنده عن إبراهيم بن أيّوب، عن جابر؛ الاختصاص، ص ٣٠٢، بسنده عن إبراهيم بن أيّوب، عن عمرو بن شمر؛ تفسير

↔

● وَ فِي نُسْخَةٍ أُخرىٰ[١]: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُّوبَ بِإِسْنَادِهِ، مِثْلَهُ.

٢٩ ـ بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٥٨٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ[٢] عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ ـ أَعْمَالُ الْعِبَادِ ـ كُلَّ صَبَاحٍ: أَبْرَارُهَا وَ فُجَّارُهَا[٣]؛ فَاحْذَرُوهَا[٤]، وَ هُوَ قَوْلُ اللّٰهِ تَعَالىٰ[٥]: ﴿ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾[٦]» .... ←

← العيّاشي، ج ٢، ص ٢٤٨، ح ٣٢، عن جابر بن يزيد الجعفي، وفي كلّها مع زيادة في أوّلها وآخرها. بصائر الدرجات، ص ٣٥٧، ح ١٣، بسند آخر عن سلمان، عن أميرالمؤمنين عليه السلام مع اختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ١٠٧٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٠، ح ٢.

١ . في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣: «وقوله: وفي نسخة أخرى، كلام الجامعين لنسخ الكافي؛ فإنّهم أشاروا إلى اختلاف نسخ النعماني والصفواني وغيرهما من تلامذة الكليني».

٢ . في البصائر: - «الأعمال».

٣ . هكذا في «ج، و، بح، بر». ومقتضى السياق أيضاً هو الجمع. وفي حاشية «ج»: «في إطلاقهما على الأعمال مجاز شائع في لغة العرب كما لايخفى». وفي المطبوع: «فَجارِها». وقوله عليه السلام: «أبرارها وفجارها»، بجرّهما بدل تفصيل للعباد، والضميران لهم. والأبرار: جمع البَرّ، بمعنى البارّ. مقتضى هذا الاحتمال هو «أبرارهم وفجّارهم». أو برفعهما بدل تفصيل لأعمال العباد، والضميران للأعمال. ففي إطلاقهما على الأعمال تجوّز. على أنّه يحتمل كون الأبرار حينئذٍ جمع البِرّ. وأمّا «فجارها» فهو فُجّارها على الوجهين جمع الفاجر عند المازندراني والمجلسي، ولكنّ المجلسي بعد ما ذكر الوجهين في الإعراب، قال: «وربّما يقرأ: الفِجار ـ بكسر الفاء وتخفيف الجيم ـ: جمع فَجارِ مبنيّاً على الكسر، هو اسم الفجور. أو جمع فجر ـ بالكسر ـ وهو أيضاً اسم الفجور»، راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣٩؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤.

٤ . في البصائر والمعاني: «فاحذروا».

٥ . في الوسائل والمعاني: + «وقل».

٦ . التوبة (٩): ١٠٥.

وَ سَكَتَ.[١][٢]

٥٨٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ».[٣]

٥٨٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا لَكُمْ تَسُوؤُونَ[٤] رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله؟» فَقَالَ[٥] رَجُلٌ: كَيْفَ نَسُوؤُهُ؟ فَقَالَ: «أَ مَا تَعْلَمُونَ أَنَّ[٦] أَعْمَالَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأىٰ فِيهَا مَعْصِيَةً[٧] سَاءَهُ ذٰلِكَ؟ فَلَا تَسُوؤُوا رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ سُرُّوهُ».[٨]

---

١ . في البصائر: -«وسكت». وفي المعاني: +«قال أبوبصير: إنّما عنى الأئمّة عليهم السلام». وقوله: «وسكت»، أي لم يقرأ تتمّة الآية، وهي ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وسكت عن تفسيره بالأئمّة عليهم السلام تقيّةً، أي كأنّ الوقت يأبى عن ذكر عرض الأعمال عليهم السلام؛ أو إحالةً على الظهور. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٨، ح ٧، عن أحمد بن محمّد؛ معاني الأخبار، ص ٣٩٢، ح ٣٧، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ١٠٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٢؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٣.

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٨، ح ١١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٤٢٧، ح ٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٤٩ ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ١٠٨٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٤.

٤ . «تسوؤون»: من ساءه يسوؤه، نقيض سرّه، أي أحزنه وفعل به مايكره. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٩٥ (سوأ).

٥ . في «ج، ض» والوافي والوسائل والبحار والزهد والبصائر: +«له».

٦ . في «ف»: -«أنّ».

٧ . في «ف»: «معصية فيها».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٦، ح ١٧؛ و ص ٤٤٥، ح ٨، وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ الزهد، ص ١٦، ح ٣٢، عن عثمان بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص ١٩٦، المجلس ٢٣، ح ٢٩، بسنده عن عثمان بن عيسى ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٥.

٥٨٦ / ٤ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّيَّاتِ[١]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبَانٍ الزَّيَّاتِ ـ وَ كَانَ مَكِيناً عِنْدَ الرِّضَا[٢] عليه السلام ـ قَالَ:

قُلْتُ لِلرِّضَا عليه السلام : ادْعُ اللّٰهَ لِي وَ لِأَهْلِ بَيْتِي، فَقَالَ: «أَ وَ لَسْتُ[٣] أَفْعَلُ؟ وَ اللّٰهِ[٤]، إِنَّ أَعْمَالَكُمْ لَتُعْرَضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ».

قَالَ[٥]: فَاسْتَعْظَمْتُ ذٰلِكَ، فَقَالَ لِي: «أَ مَا تَقْرَأُ كِتَابَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟» قَالَ: «هُوَ وَاللّٰهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ[٦] عليه السلام».[٧] ١ / ٢٢٠

٥٨٧ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ الصَّامِتِ[٨]، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسَاوِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : أَنَّهُ ذَكَرَ هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ قَالَ:

---

١ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل. وفي «ف» والمطبوع: «القاسم بن محمّد عن الزيّات».
والخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٤٢٩، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمّد الزيّات.
وقد ورد في بعض الأسناد في طبقة مشايخ إبراهيم بن هاشم عنوان القاسم بن محمّد الزيّات، والقاسم الزيّات. راجع: الكافي، ح ١١٠٦٣، و ١١٩٩٨؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٣، ح ٢٢؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٩٣٣.

٢ . في البصائر: «كان يكنّى عبدالرضا» والمذكور في بعض مخطوطاته «كان مكيناً عند الرضا».

٣ . في «بف»: - «ولست» بدون «أ».

٤ . في الوسائل: - «والله».

٥ . في «ف»: + «قلت». وفي البصائر: - «قال».

٦ . إنّما خصّه عليه السلام بالذكر لأنّه المصداق حين الخطاب، وكان خاصّةً الموجودَ في زمان المأمورين بالعمل مشافهة والمعروفَ بينهم، أو لأنّه الأصل والعمدة والفرد الأعظم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٦.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٩، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمّد الزيّات، ولم يرد فيه: «قال: هو والله عليّ بن أبي طالب عليه السلام». الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٨، ح ٢١١٠٦.

٨ . في الوسائل: «عن أبي عبدالله بن الصلت». وهذا العنوان غريب، ولعلّ شهرة عبدالله بن الصلت وكثرة دورانه في الأسناد أوجبا التحريف في العنوان.

«هُوَ وَ اللّٰهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».[١]

٥٨٨ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَبْرَارَهَا وَ فُجَّارَهَا[٢]».[٣]

٣٠ ـ بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُثَّ عَلَى الِاسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيٍّ عليه السلام[٤]

٥٨٩ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَأَن لَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾[٥] قَالَ: «يَعْنِي لَوِ اسْتَقَامُوا عَلىٰ وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ[٦] وَ[٧] الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام، وَ قَبِلُوا طَاعَتَهُمْ فِي أَمْرِهِمْ وَ نَهْيِهِمْ ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾[٨] يَقُولُ: لَأَشْرَبْنَا

---

١. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٢١، عن يحيى بن مساور الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ص ١١٠، ح ١٢٧، عن محمّد بن حسّان الكوفي، عن محمّد بن جعفر، عن أبيه عليه السلام، وفيهما مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ١٠٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٨، ح ٢١١٠٧.

٢. هكذا في «ب، ج، بح، بر». وهو مقتضى السياق. وراجع في معنى قوله عليه السلام: «أبرارها وفجّارها» ما تقدّم ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب.

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٢٥، ح ٧ و ١١، عن أحمد بن محمّد. الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ١٠٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٧، ح ٢١١٠٣؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٤.

٤. في جميع النسخ التي عندنا: «باب» بدون العنوان.

٥. الجنّ (٧٢): ١٦. و«الغدق»: الماء الكثير. لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٨٣ (غدق).

٦. هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي المطبوع: «على ولاية عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين». وفي «ب»: - «عليّ».

٧. في «ف»: + «على».

٨. في الكافي، ح ١١٢٦: - «قال: يعني - إلى - ﴿مَّآءً غَدَقًا﴾».

قُلُوبَهُمُ الْإِيمَانَ. وَ الطَّرِيقَةُ هِيَ الْإِيمَانُ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ[١] وَ الْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام».[٢]

٥٩٠ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى[٣] بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿الَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «اسْتَقَامُوا عَلَى الْأَئِمَّةِ وَاحِدًا[٤] بَعْدَ وَاحِدٍ ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[٥]».[٦]

٣١ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَ شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ ١ / ٢٢١

٥٩١ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْجَارُودِ[٧]، قَالَ:

---

١. في الوافي والكافي، ح ١١٢٦: «هي ولاية عليّ بن أبي طالب».

٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل، ح ١١٢٦. في تفسير فرات، ص ٥١٢، ح ٦٦٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام مع نقيصة في آخره، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «لو استقاموا على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ما ضلّوا أبداً» ـ الوافي، ج ٣، ص ٨٩١، ح ١٥٤٠؛ البحار، ج ٢٤، ص ١١٠، ح ٢١.

٣. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ألف، ف» والمطبوع: «معلّى» بدون الألف واللام.

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «واحد».

٥. فصّلت (٤١): ٣٠.

٦. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢٧ ـ الوافي، ج ٣، ص ٨٩٢، ح ١٥٤١.

٧. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين. وفي المطبوع: «ربعيّ بن عبدالله عن أبي الجارود». وظاهر «ف»: «ربعيّ بن عبدالله بن أبي الجارود» بعد تصحيحها من «ربعيّ بن عبدالله عن أبي الجارود».

والظاهر عدم صحّة كلا النقلين؛ فإنّا لم نجد رواية ربعيّ بن عبدالله عن أبي الجارود في غير هذا المورد، كما أنّه يستبعد روايته عن عليّ بن الحسين عليه السلام؛ فإنّه روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، وصحب الفضيل بن يسار ←

قَالَ[١] عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام : «مَا يَنْقِمُ[٢] النَّاسُ مِنَّا؛ فَنَحْنُ وَ اللّٰهِ شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ،

← وأكثر الأخذ عنه، والفضيل نفسه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١.

ثمّ إنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات، تارة عن العبّاس بن معروف، قال: حدّثنا حمّاد بن عيسى، عن ربعي [بن عبدالله]، عن الجارود - وهو أبو المنذر - قال: دخلت مع أبي على [عليّ بن] الحسين عليه السلام، فقال [عليّ بن] الحسين. وأخرى عن أحمد بن محمّد، عن إسماعيل بن عمران - والصواب إسماعيل بن مهران، كما في بعض النسخ - عن حمّاد، عن ربعي بن عبدالله بن الجارود، عن جدّه الجارود، قال: دخلت مع أبي على [علي بن] الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال. راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٢، ص ٥٨، ح ٩.

هذا، وقد ورد في ترجمة ربعيّ بن عبدالله، أنّه روى عن جدّه الجارود بن أبي سبرة. وورد في ترجمة الجارود - وهو الجارود بن أبي سبرة سالم بن أبي سلمة أبو نوفل، ويقال: الجارود بن سبرة - أنّه روى عنه ابن ابنه ربعيّ بن عبدالله بن الجارود. راجع: تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩؛ تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٤٧٥، الرقم ٨٨٢؛ و ج ٩، ص ٥٧، الرقم ١٨٥١.

وقد ظهر ممّا تقدّم عدم صحّة ما ورد في بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٢، من تفسير الجارود بأبي المنذر. يؤيّد ذلك أنّ الجارود أبا المنذر روى عن أبي عبدالله عليه السلام، وروى كتابه عليّ بن الحسن بن رباط وصفوان بن يحيى. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١١٦، الرقم ١٥٩. وابن رباط وصفوان، من أصحاب الرضا عليه السلام، ولازم هذا الأمر بقاء الجارود جدّ ربعي بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام بسنة ١٤٨، حتّى لقيه ابن رباط وصفوان، وقد مات الجارود بن أبي سبرة سنة ١١٠ أو ١٢٠. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١١٦، الرقم ١٥٩؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٧، ص ٣٣٤، الرقم ٣٢٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩.

فتحصّل من جميع ما مرّ، وقوع خلل في سندنا هذا بلاريب. وأمّا في كيفيّة وقوعه فاحتمالان:

الأوّل: أنّ الأصل في السند كان هكذا: «ربعيّ بن عبدالله عن الجارود»، ثمّ صحّف «عن» بـ «بن».

والثاني: كون الأصل هكذا: «ربعيّ بن عبدالله بن الجارود عن جدّه الجارود»، فجاز نظر الناسخ من «الجارود» الأوّل إلى «الجارود» الثاني، فوقع السقط في السند.

وأمّا احتمال وقوع الإرسال في السند، فضعيف لايعتدّ به.

١. في «ب، ض»: + «لي».

٢. في «ج» والبصائر: «ماتنقم». وقوله: «يَنْقِمُ»، أي يُنكِرُ ويكره. يقال: نَقَمَ الأمرَ ونَقِمَهُ، أي كرهه، وقد نَقَم منه ويَنْقِمُ ونَقِمَ نَقَماً وانتقم ونَقِمَ الشيءَ ونَقَمَهُ: أنكره. وأمّا كلمة «ما» فهي استفهاميّة للإنكار وهي مفعول ينقم. واحتمل المازندراني كونها للنفي. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩١ (نقم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٢؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٨

وَ بَيْتُ الرَّحْمَةِ، وَ مَعْدِنُ[١] الْعِلْمِ، وَ مُخْتَلَفُ[٢] الْمَلَائِكَةِ».[٣]

٥٩٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام[٤]: إِنَّا - أَهْلَ الْبَيْتِ - شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ، وَ مَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَ مُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَ بَيْتُ الرَّحْمَةِ[٥]، وَ مَعْدِنُ الْعِلْمِ».[٦]

٥٩٣ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْخَشَّابِ[٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ:

---

١ . «المَعْدِن»: واحد المَعادِن، وهي المواضع التي تُسْتَخْرَج منها جواهر الأرض، من العَدْن بمعنى الإقامة، والمَعْدِنُ: مركز كلّ شيء. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن).

٢ . «المُخْتَلَف»، من الاختلاف، وهو مجيء كلّ واحد خلف الآخر وتعاقبهم. راجع: المفردات للراغب، ص ٢٩٥ (خلف).

٣ . بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٢، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن الجارود؛ وفيه، ص ٥٨، ح ٩، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن ربعيّ بن عبدالله بن الجارود، عن جدّه الجارود. وفيه، ص ٥٧، ح ٥، بسند آخر عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. الإرشاد، ج ٢، ص ١٦٨، مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ١٠٨٩.

٤ . في «ب، بح، بف»: «صلوات الله عليه». وفي «ض، بس»: «صلوات الله عليه وآله». وفي «ف»: «صلوات الله عليه وسلامه».

٥ . في البصائر: «الرأفة».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٧، عن عبدالله بن محمّد. وفيه، ص ٥٦، ح ١؛ و ص ٥٨، ح ٨، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ١٦٢، ذيل الخطبة ١٠٩. راجع: تفسير فرات، ص ٣٣٧، ح ٤٦٠؛ و ص ٣٩٥، ح ٥٩٣ ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ١٠٩٠.

٧ . الخشّاب هذا، هو الحسن بن موسى الخشّاب. روى عنه عبدالله بن محمّد، بعنوان عبدالله بن محمّد بن عيسى في كمال الدين، ص ٤١٢، ح ٩، وبعنوان عبدالله بن محمّد الأشعري في بصائر الدرجات، ص ١٥٨، ح ٢٤. ولم يثبت رواية محمّد بن الحسين ـ وهو ابن أبي الخطّاب ـ عن عبد الله بن محمّد هذا، بل ورد العنوانان متعاطفين في بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٢٨؛ والأمالي للصدوق، ص ١٢٤، المجلس ٢٩، ح ١٥؛ والاختصاص،

قَـالَ لِي أَبُو عَـبْدِ اللّـهِ عليه السلام: «يَـا خَـيْثَمَةُ، نَـحْنُ شَـجَرَةُ النُّـبُوَّةِ، وَ بَـيْتُ الرَّحْـمَةِ، وَ مَفَاتِيحُ الْحِكْمَةِ، وَ مَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَ مَـوْضِعُ الرِّسَـالَةِ، وَ مُـخْتَلَفُ الْـمَلَائِكَةِ، وَ مَـوْضِعُ سِرِّ اللّٰهِ؛ وَ نَحْنُ وَدِيـعَةُ[1] اللّٰـهِ فِـي عِـبَادِهِ؛ وَ نَـحْنُ حَـرَمُ[2] اللّٰـهِ الْأَكْـبَرُ؛ وَ نَـحْنُ ذِمَّـةُ[3] اللّٰهِ؛ وَ نَحْنُ عَهْدُ اللّٰهِ[4]؛ فَمَنْ[5] وَفىٰ بِعَهْدِنَا فَقَدْ وَفـىٰ بِـعَهْدِ اللّٰـهِ؛ وَ مَـنْ خَـفَرَهَا[6] فَـقَدْ

↔ ص ٢٧٥، ص ٢٨٠. بل الظاهر من بعض الأسناد رواية عبدالله بن محمّد عن محمّد بن الحسين [بن أبي الخطّاب]. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٨، ح ١٧؛ و ص ٢٢، ح ١٠؛ و ص ١١١، ح ١٣؛ و ص ٢٢٤، ح ١٥؛ و ص ٢٦٣، ح ٩؛ و ص ٣٩٤، ح ١٠.

هذا، وقد روى محمّد بن الحسن الصفّار عن عبدالله بن محمّد في غير واحد من أسناد كتابه بصائر الدرجات، كما روى عنه في التهذيب، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٣٥٥؛ و ج ٤، ص ١٤١، ح ٣٩٨؛ و ص ٢٣٥، ح ٦٨٩؛ و ج ٦، ص ٣٤٨، ح ٩٨٤ و...، وهذا الخبر أيضاً رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٦ عن عبدالله بن محمّد عن الحسن بن موسى الخشّاب.

فعليه، الظاهر أنّ محمّد بن الحسين في السند ـ وإن اتفقت عليه النسخ ـ مصّحف من محمّد بن الحسن.

١. «الوَدِيعَة»: فَعِيلةٌ بمعنى مفعولة، وهي ما يُدْفَع إلى أحد ليحفظه. تقول: أودعتُ زيداً مالاً: دفعتُه إليه ليكون عنده وديعةً، واستودعتُه مالاً: دفعته له وديعةً يحفظه. راجع: المصباح المنير، ص ٦٥٣ (ودع).

٢. «الحَرَم»، من الحُرْمة، وهي ما لايحلّ انتهاكه. وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٤: «مادّة هذا اللفظ في جميع عباراته تدلّ على المنع... وكلّ ما جعل الله تعالى له حُرْمة لايحلّ انتهاكه، ومنع من كسر تعظيمه وعزّه، وزجر عن فعله وتركه، كأولياء الله وملائكة الله ومكّة الله ودين الله وغير ذلك، فهو حرم الله الذي وجب على الخلق تعظيمه وعدم هتك عزّته وحرمته، والأكبر والأشرف والأعظم من الجميع هم الأئمّة القائمون مقام النبيّ، كما أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أكبر من الجميع». راجع أيضاً: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٥ (حرم).

٣. الذمّة والذِمام: العهد والضمان والأمان والحرمة والحقّ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢١ (ذمم).

٤. في البصائر: + «فمن وفى بذمّتنا فقد وفى ذمّة الله».

٥. في «بس» والبصائر: «ومن».

٦. في «ف»: «حقّرنا». وفي حاشية «ف»: «خفرنا». و«الخفر» في أكثر كتب اللغة هو الوفاء بالعهد إذا عدّي بالباء، فيقال: خَفَرَ بالعهد، أي وفى به. و«الإخفار»: نَقْضُه، يقال: أَخْفَرَهُ، أي نقض عهدَه. وفي المحكم والقاموس: أنّ الخفر إذا عدّي بالباء يكون بمعنى نقض العهد كأخفره، يقال: خَفَرَ به خَفراً وخُفوراً كأخفره، أي نقض عهده وغدره.

وفي المجمع والأقرب: أنّ الخَفْر هو نقض العهد، ويتعدّى بدون الباء، فيقال: خَفَرَهُ خَفراً وخُفوراً كأخفره، أي

↔

خَفَرَ[١] ذِمَّةَ اللّٰهِ وَ عَهْدَهُ».[٢]

٣٢ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ[٣] بَعْضُهُمْ بَعْضاً الْعِلْمَ

٥٩٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ عَالِماً، وَ الْعِلْمُ يُتَوَارَثُ، وَ لَنْ يَهْلِكَ عَالِمٌ إِلَّا بَقِيَ[٤] مِنْ بَعْدِهِ مَنْ يَعْلَمُ عِلْمَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللّٰهُ».[٥] ٢٢٢/١

٥٩٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ وَ الْفُضَيْلِ:

نقض عهده وغدر به، ويقال: خُفِرَتْ ذمّةُ فلان خُفُوراً، إذا لم يوفَ بها ولم تتمّ. والمناسب بالمقام هو الأخير؛ لأنّ الأنسبَ النقضُ لا الوفاء بقرينة المقابلة والتعدّي بدون الواسطة، ولزومِ كون العهد والذمّة متغايرين على الأوّل. قال المجلسي في مرآة العقول: «ولا يبعد سقوط همزة الإفعال من النسّاخ». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٢؛ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ج ٥، ص ١٠٦؛ أقرب الموارد، ج ١، ص ٢٨٨؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩١ (خفر)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٤.

١ . في «ف»: «حقر».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٦، عن عبدالله بن محمّد. وفيه، ص ٥٧، ح ٣؛ و تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٢٨، بسند آخر مع اختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٩، ح ١٠٩١.

٣ . في «ج»: «يورث». وفي «بح»: «يورّث».

٤ . في «ف» والعلل: «وبقي».

٥ . بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٢، عن أحمد بن محمّد. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضيّ الإمام، ح ٩٨٨، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد، عن النضر بن سويد مع زيادة في آخره؛ علل الشرائع، ص ٥٩١، ح ٤٠، بسنده عن أحمد بن محمّد، مع زيادة في آخره. بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «من يعلم علمه»؛ وفيه أيضاً ص ٥١١، ح ٢٠، بسند آخر، عن أبي عبدالله عليه السلام مع زيادة واختلاف؛ كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١، بطريقين آخرين عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٢.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ[١] الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ[٢] مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَ الْعِلْمُ يُتَوَارَثُ، وَ كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام عَالِمَ هٰذِهِ الْأُمَّةِ، وَ إِنَّهُ لَمْ يَهْلِكْ مِنَّا عَالِمٌ قَطُّ[٣] إِلَّا خَلَفَهُ[٤] مِنْ أَهْلِهِ مَنْ عَلِمَ مِثْلَ عِلْمِهِ أَوْ مَا شَاءَ اللّٰهُ[٥]».[٦]

٥٩٦ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي عَلِيٍّ عليه السلام سُنَّةَ أَلْفِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ؛ وَ الْعِلْمُ يُتَوَارَثُ».[٧]

---

١. في «بس»: - «إنّ». ٢. في البصائر، ح ٤: «لم يزل» بدل «نزل».

٣. «قطُّ» معناها الزمان، ويقرأ أيضاً: قُطُ، قَطُ، قُطْ. هذا إذا كان بمعنى الدهر كما هاهنا، فأمّا إذا كانت بمعنى حَسْبُ وهو الاكتفاء، فهي مفتوحة ساكنة الطاء، تقول: ما رأيته إلّا مرّة واحدة فَقطْ، فإذا أضفت قلت: قَطْكَ هذا الشيء، أي حسبُك، وقَطْني وقَطِي وقَطْ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣ (قطط).

٤. في «ج»: «خلفه» و«خَلَفَهُ»، أي جاء بعده، أو صار خليفته، يقال: خَلَفَ فلان فلاناً، إذا كان خليفته، وخَلَفَهُ أيضاً، إذا جاء بعده. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٨٣ (خلف).

٥. في الوافي: «يعني من يعلم مثل علمه، أو ما شاء الله من العلم».

٦. المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٦؛ و بصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ١٠؛ و كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٤، بسندها عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ١١٥، ح ٤، عن عباس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ٥، عن العبّاس، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه أيضاً، ص ١١٤، ح ١ و ٦، بسندين آخرين عن الفضيل بن يسار، ولكن في الأوّل عن أبي عبدالله عليه السلام وفي الثاني عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضيّ الإمام، ح ٩٨٨. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٣.

تنبيه: في الكافي المطبوع وبعض نسخ الكافي بعد هذه الرواية، الرواية السادسة من نفس الباب بعينه، بدون أدنى تفاوت في السند والمتن. ولم يرد ذاك الحديث في «ف، بر، بف، جر، جس جط» في هذا الموضع، وبعض هذه النسخ من أقدم نسخ الكافي. والظاهر زيادته في هذا الموضع، كما أشار إليه العلّامة المجلسي في المرآة؛ فإنّه سيأتي في نفس الباب تحت الرقم السادس. وجميع النسخ متّفقة على ذكره في ذاك الموضع.

٧. بصائر الدرجات، ص ١١٤، ح ٢ بسنده عن فضيل، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة «إنّ الأرض لاتبقى بغير عالم». الوافي، ج ٣، ص ٥٥٠، ح ١٠٩٤.

٥٩٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ».[1]

٥٩٨ / ٥ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَمُصُّونَ الثِّمَادَ[2]، وَ يَدَعُونَ النَّهَرَ الْعَظِيمَ». قِيلَ لَهُ: وَ مَا النَّهَرُ الْعَظِيمُ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ الْعِلْمُ الَّذِي أَعْطَاهُ[3] اللّٰهُ؛ إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - جَمَعَ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله سُنَنَ النَّبِيِّينَ[4] مِنْ آدَمَ - وَ هَلُمَّ جَرّاً - إِلىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله».

قِيلَ لَهُ: وَ مَا تِلْكَ السُّنَنُ؟

قَالَ: «عِلْمُ النَّبِيِّينَ بِأَسْرِهِ[5]، وَ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله صَيَّرَ ذٰلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».

---

١ . بصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ٧. وفيه، ص ١١٧، ح ١٤، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن عمران بن أبان، عن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفيه، ص ١١٦، ح ١١، بسند آخر، مع تفاوت. الوافي، ج ٣، ص ٥٥١، ح ١٠٩٥.

٢ . «يمصّون» من المصّ، وهو تناول الماء بالشفتين. و«الثِماد» و«الثَمَد» و«الثَمْد»: الماء القليل الذي لا مادّة له، أو هو القليل يبقى في الجَلَد، وهو الأرض الصلبة، أو هو الذي يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف. وكأنّه عليه السلام أراد أن يبيّن أنّ العلم الذي أعطاه الله نبيّه صلى الله عليه وآله ثمّ أميرالمؤمنين عليه السلام هو اليوم عنده، وهو نهر عظيم يجري اليوم من بين أيديهم، فيدعونه ويمصّون الثماد، وهو كناية عن الاجتهادات والأهواء وتقليد الأبالسة والآراء؛ فلمّا رأى السائل ممّن لم يفتح الله مسامع قلبه، أعرض عن التصريح بما أراد ولم يتمّ كلامه. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٥ (ثمد)؛ و ج ٦، ص ٢٥٤ (رشف)؛ و ج ٧، ص ٩١ (مصص).

٣ . في البصائر، ص ١١٧: «آتاه».

٤ . في «ب، بر، بف» والوافي: «الأوّلين».

٥ . «الأسْرُ»: القِدُّ، وهو الحبل الذي يشدّ به الأسير. تقول: هذا الشيء لك بأسْره، أي بقِدّه، تعني بجميعه، كما يقال: برُمّته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٨ (أسر).

١/٢٢٣ فَقَالَ لَهُ[١] رَجُلٌ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «اسْمَعُوا مَا يَقُولُ[٢]؟! إِنَّ اللّٰهَ يَفْتَحُ مَسَامِعَ مَنْ يَشَاءُ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ: أَنَّ اللّٰهَ جَمَعَ[٣] لِمُحَمَّدٍ عِلْمَ النَّبِيِّينَ، وَ أَنَّهُ جَمَعَ[٤] ذٰلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ هُوَ يَسْأَلُنِي: أَ هُوَ أَعْلَمُ، أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟».[٥]

٥٩٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «إِنَّ الْعِلْمَ يُتَوَارَثُ، فَلَا يَمُوتُ عَالِمٌ إِلَّا تَرَكَ مَنْ يَعْلَمُ مِثْلَ عِلْمِهِ، أَوْ مَا شَاءَ اللّٰهُ».[٦]

٦٠٠ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ لَمْ يُرْفَعْ، وَ مَا مَاتَ[٧] عَالِمٌ إِلَّا وَ قَدْ وَرَّثَ عِلْمَهُ؛ إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَبْقىٰ بِغَيْرِ عَالِمٍ».[٨]

---

١ . في «ب»: - «له».
٢ . في البصائر، ص ١١٧: «ما نقول».
٣ . في حاشية «ف»: «جعل».
٤ . في «ج، ض، بح» و حاشية «ف، بف» والبصائر ص ١١٧: «جعل».
٥ . بصائر الدرجات، ص ١١٧، ح ١٢، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن النعمان، عن بعض الصادقين يرفعه إلى جعفر، قال: قال أبوجعفر. وفيه، ص ٢٢٨، ح ٤، بسند آخر، عن أبي عبدالله مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٥١، ح ١٠٩٦؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣١، ح ٦، إلى قوله: «وإنّ رسول الله صيّر ذلك كلّه عند أميرالمؤمنين».
٦ . بصائر الدرجات، ص ١١٧، ح ١، عن أحمد بن محمّد. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضيّ الإمام، ح ٩٨٨. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٧.
٧ . في كمال الدين: + «منّا».
٨ . بصائر الدرجات، ص ١١٦، ح ٩. بسنده عن يونس بن عبدالرحمن؛ كمال الدين، ص ٢٢٤، ح ١٩، بسنده عن ←

٣٣ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرِثُوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

٦٠١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جُنْدَبٍ:

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ الرِّضَا عليه السلام: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله كَانَ أَمِينَ اللّٰهِ فِي[1] خَلْقِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ صلى الله عليه وآله كُنَّا ـ أَهْلَ الْبَيْتِ ـ وَرَثَتَهُ؛ فَنَحْنُ أُمَنَاءُ اللّٰهِ فِي أَرْضِهِ، عِنْدَنَا عِلْمُ الْبَلَايَا وَالْمَنَايَا[2]، وَ أَنْسَابُ الْعَرَبِ[3]، وَ مَوْلِدُ الْإِسْلَامِ[4]، وَ إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَ حَقِيقَةِ النِّفَاقِ، وَ إِنَّ شِيعَتَنَا لَمَكْتُوبُونَ بِأَسْمَائِهِمْ وَ أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ[5]، أَخَذَ اللّٰهُ عَلَيْنَا وَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ، يَرِدُونَ مَوْرِدَنَا، وَ يَدْخُلُونَ مَدْخَلَنَا، لَيْسَ عَلىٰ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ غَيْرُنَا وَ غَيْرُهُمْ، نَحْنُ[6] النُّجَبَاءُ[7] النُّجَاةُ[8]، وَ نَحْنُ ....← ٢٢٤/١

← محمّد بن عيسى. راجع: المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٧؛ و بصائر الدرجات، ص ٣٢٦، ح ١؛ و تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨١؛ و ص ٣٠٦، ح ٧٧. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٨.

١ . في حاشية «ض»: «على».

٢ . في «بس» والبصائر وتفسير القمّي: «المنايا والبلايا». وقوله: «المنايا»: جمع المنيّة، وهي الموت، من المَنْي بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

٣ . في «ف»: «الأعراب».

٤ . «ومولد الإسلام» أي يعلمون كلّ من يولد هل يموت على الإسلام أو على الكفر. وقيل: أي يعلمون محلّ تولّد الإسلام وظهوره، أي من يظهر منه الإسلام، ومن يظهر منه الكفر. مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥.

٥ . في حاشية «ض»: + «في صحيفة فاطمة عليها السلام واللوح المحفوظ».

٦ . في «ض، ف، بح، بر، بس»: «ونحن».

٧ . «النُّجَباء»: جمع النَجِيب، وهو الفاضل الكريم السَخيّ، وقد نَجُب يَنْجُبُ نَجابةً، إذا كان فاضلاً نفيساً في نوعه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٧ (نجب).

٨ . في «بح، بر»: «والنجاة». وفي شرح المازندراني: «النُجاة: جمع ناجٍ، والناجي هو الخالص من موجبات العقوبة والحرمان من الرحمة».

أَفْرَاطُ[١] الْأَنْبِيَاءِ، وَ نَحْنُ أَبْنَاءُ الْأَوْصِيَاءِ، وَ نَحْنُ الْمَخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ نَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِكِتَابِ اللّٰهِ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللّٰهِ ﷺ[٢]، وَ نَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ[٣] اللّٰهُ لَنَا دِينَهُ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿شَرَعَ لَكُم﴾ يَا آلَ مُحَمَّدٍ[٤] ﴿مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ قَدْ وَصَّانَا بِمَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحاً[٥] ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ يَا مُحَمَّدُ ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾[٦]، فَقَدْ عَلَّمَنَا وَ بَلَّغَنَا عِلْمَ مَا عَلَّمَنَا[٧]، وَ اسْتَوْدَعَنَا عِلْمَهُمْ، نَحْنُ[٨] وَرَثَةُ أُولِي الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ﴾ يَا آلَ مُحَمَّدٍ[٩] ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ وَ كُونُوا عَلَىٰ جَمَاعَةٍ ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾: مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ مِنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ، إِنَّ اللّٰهَ يَا مُحَمَّدُ[١٠] ﴿يَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾[١١]: مَنْ يُجِيبُكَ إِلَىٰ وَلَايَةِ عَلِيٍّ عليه السلام».[١٢]

---

١ . «الأفراط»: جمع الفَرَط، وهو المتقدّم إلى الماء يتقدّمُ الواردةَ فيُهيِّئ لهم الأرسانَ والدِلاءَ ويملأ الحِياض ويستقي لهم، وهو فَعَلٌ بمعنى فاعلٍ، مثل تَبَع بمعنى تابع. أو ما تقدّمك من أجرٍ وعمل. أو جمع الفَرْط، وهو العَلَم المستقيم يُهتدى به. والمعنى: نحن أولاد الأنبياء أو مقدّموهم في الورود على الحوض ودخول الجنّة، أو هداتهم، أو الهداة الذين أخبر الأنبياء بهم. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٦٦ـ٣٦٧ و ٣٧٠ (فرط).

٢ . في البصائر، ص ١١٨: «بدين الله» بدل «برسول الله».

٣ . «شَرَعَ»: بيّن وأوضح. يقال: شرع الله تعالى الدين شرعاً، إذا أظهره وبيّنه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٠ (شرع).

٤ . في البصائر، ص ١١٩ وتفسير القمّي وتفسير فرات، ص ٣٨٧: - «يا آل محمّد».

٥ . في الوافي: + «في كتابه».

٦ . في «ج»: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وموسى وعيسى ويعقوب». وفي حاشية «بس»: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب» بدل «إبراهيم وموسى وعيسى». وفي البصائر، ص ١١٨: + «وإسماعيل».

٧ . في «ف»: «عَلِمْنا».

٨ . في «ب، ف، بر» وشرح المازندراني: «ونحن».

٩ . في تفسير فرات، ص ٣٨٧: «بآل محمّد» بدل «يا آل محمّد».

١٠ . في «ف»: «يا آل محمّد».

١١ . الشورى (٤٢): ١٣.

١٢ . بصائر الدرجات، ص ١١٩، ح ٣؛ وفيه، ص ٢٦٧، ح ٥، إلى قوله: «ومولد الإسلام» وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ تفسير فرات، ص ٢٨٣، ح ٣٨٤، بسنده عن [الحسين بن] عبدالله بن جندب؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٠٤، بسنده عن عبدالله بن جندب، وفيهما مع اختلاف وزيادة. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه

٦٠٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ[١]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ أَوَّلَ وَصِيٍّ كَانَ عَلىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ هِبَةُ اللّٰهِ بْنُ آدَمَ، وَ مَا مِنْ نَبِيٍّ مَضىٰ إِلَّا وَ لَهُ وَصِيٌّ. وَ كَانَ جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ[٢] مِائَةَ أَلْفِ نَبِيٍّ[٣] وَ عِشْرِينَ أَلْفَ نَبِيٍّ، مِنْهُمْ[٤] خَمْسَةٌ أُولُو الْعَزْمِ: نُوحٌ، وَ إِبْرَاهِيمُ، وَ مُوسىٰ، وَ عِيسىٰ، وَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله، وَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ هِبَةَ اللّٰهِ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَ وَرِثَ عِلْمَ الْأَوْصِيَاءِ[٥] وَ عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، أَمَا إِنَّ مُحَمَّداً وَرِثَ[٦] عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْمُرْسَلِينَ؛ عَلىٰ قَائِمَةِ الْعَرْشِ مَكْتُوبٌ: حَمْزَةُ أَسَدُ اللّٰهِ وَ أَسَدُ رَسُولِهِ[٧] وَ سَيِّدُ

← نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١١٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من قوله: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: «من ولاية عليّ»؛ بصائر الدرجات، ص ١١٩، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ مع اختلاف؛ وفيه، ص ١٢٠، ح ٤، بسند آخر عن السجّاد عليه السلام؛ وفيه، ص ١١٨، ح ١؛ و ص ٢٦٦، ح ٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن السجاد عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «ومولد الإسلام». وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ١، بسند آخر، من قوله: «إنّا لنعرف الرجل» إلى قوله: «وحقيقة النفاق». وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أولياءهم و...، ح ١١٩٠؛ و بصائر الدرجات، ص ٢٨٨، ح ١؛ والاختصاص، ص ٢٧٨، بسند آخر، من قوله: «إنّا لنعرف الرجل إذا رأيناه» إلى قوله: «وحقيقة النفاق» عن أبي جعفر عليه السلام. وفي تفسير فرات، ص ٣٨٧ مرسلاً عن الرضا عليه السلام، من قوله: «نحن الذين شرع الله». راجع: الغيبة للنعماني، ص ١١٣، ح ٦؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٠٢، ح ٥ و ٦ .الوافي، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١٠٩٩.

١ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ١، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن عبدالرحمن بن بكير الهجري، والمذكور في بعض نسخه «عبدالله بن بكير الهجري» وهو الظاهر؛ فقد ورد جزءٌ من الخبر في البصائر، ص ٢٩٤، ح ١٠، بنفس السند عن عبدالله بن بكير الهجري. وروى علي بن الحكم عن عبدالله بن بكير الهجري في الكافي، ح ٢٠٥٧. وعبدالله بن بكير الهجري هو المذكور في رجال البرقي، ص ١٠، ورجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧. أمّا رواية علي بن الحكم عن عبدالرحمن بن كثير، فلم تثبت.

٢ . في مرآة العقول: «ومن قوله: وكان جميع الأنبياء، من كلام أبي جعفر عليه السلام».

٣ . في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٢١: + «وأربعة».

٤ . في «ف»: «ومنهم».

٥ . في «ف»: «الأنبياء».

٦ . في «ض»: «وارث».

٧ . في «ج» والبصائر، ص ١٢١: «رسول الله».

الشُّهَدَاءِ؛ وَ فِي ذُؤَابَةِ[١] الْعَرْشِ: عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَهٰذِهِ حُجَّتُنَا عَلىٰ مَنْ أَنْكَرَ حَقَّنَا وَ جَحَدَ مِيرَاثَنَا، وَمَا[٢] مَنَعَنَا مِنَ الْكَلَامِ وَ أَمَامَنَا الْيَقِينُ؟ فَأَيُّ حُجَّةٍ تَكُونُ[٣] أَبْلَغَ مِنْ هٰذَا؟».[٤]

٦٠٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ[٥] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّ سُلَيْمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ، وَ إِنَّ مُحَمَّداً وَرِثَ سُلَيْمَانَ، وَ إِنَّا ١ / ٢٢٥
وَرِثْنَا مُحَمَّداً، وَ إِنَّ عِنْدَنَا[٦] عِلْمَ التَّوْرَاةِ وَ الْإِنْجِيلِ وَ الزَّبُورِ[٧]، وَ تِبْيَانَ مَا فِي الْأَلْوَاحِ[٨]».

قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْعِلْمُ.

قَالَ: «لَيْسَ هٰذَا هُوَ الْعِلْمَ؛ إِنَّ الْعِلْمَ: الَّذِي يَحْدُثُ يَوْماً بَعْدَ يَوْمٍ[٩] وَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ».[١٠]

---

١. ذُؤابة كلّ شيء: أعلاه. وجمعها: ذؤاب. لسان العرب، ج ١، ص ٣٧٩ (ذأب).

٢. في شرح المازندراني: «وما، للاستفهام على سبيل الإنكار». وجعل الواو في «وأمامنا» للحال.

٣. في «بس، بر» وشرح المازندراني: «يكون».

٤. بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ١؛ و ص ٢٩٤، ح ١٠، وفيهما: «عن أحمد بن محمّد؛ الاختصاص، ص ٢٧٩، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، وفي الأخيرين من قوله: «إنّ علي بن أبي طالب كان هبة الله» إلى قوله: «من الأنبياء والمرسلين». راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام، ح ٤٤١؛ و الاختصاص، ص ٢٦٤ ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٣، ح ١١٠٠؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٢، ح ٧، وفيه إلى قوله: «من الأنبياء والمرسلين».

٥. في حاشية «ف»: + «لي».

٦. في «ب»: «وإنّا عندنا».

٧. في «ج»: + «والفرقان».

٨. «ما في الألواح» أي ألواح موسى، كما في الخبر الآتي.

٩. في الوافي: «لعلّ المراد ـ والعلم عند الله ـ أنّ العلم ليس ما يحصل بالسماع وقراءة الكتب وحفظها؛ فإنّ ذلك تقليد، وإنّما العلم ما يفيض من عند الله سبحانه على قلب المؤمن يوماً فيوماً، وساعة فساعة، فينكشف به من الحقائق ما تطمئنّ به النفس، وينشرح له الصدر، ويتنوّر به القلب، ويتحقّق به العالم كأنّه ينظر إليه ويشاهده».

١٠. بصائر الدرجات، ص ١٣٨، ح ١٥، بسنده عن سلمة بن الخطّاب، عن عبدالله بن القاسم ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٤، ح ١١٠١.

٦٠٤ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ[١]، عَنْ ضُرَيْسٍ الْكُنَاسِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ وَ عِنْدَهُ أَبُو بَصِيرٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ[٢]: «إِنَّ دَاوُدَ وَرِثَ[٣] عِلْمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ إِنَّ سُلَيْمَانَ وَرِثَ[٤] دَاوُدَ، وَ إِنَّ مُحَمَّداً ﷺ وَرِثَ[٥] سُلَيْمَانَ، وَ إِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّداً ﷺ، وَ إِنَّ عِنْدَنَا صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَ أَلْوَاحَ مُوسىٰ».

فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْعِلْمُ.

فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَيْسَ هٰذَا هُوَ الْعِلْمَ، إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ يَوْماً بِيَوْمٍ[٦]، وَ سَاعَةً بِسَاعَةٍ[٧]».[٨]

٦٠٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَمْ يُعْطِ الْأَنْبِيَاءَ شَيْئاً إِلَّا وَ قَدْ أَعْطَاهُ مُحَمَّداً ﷺ». قَالَ[٩]: «وَ قَدْ[١٠] أَعْطىٰ مُحَمَّداً جَمِيعَ

---

١ . شعيب الحدّاد، هو شعيب بن أعين الحدّاد، وما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٣٥، ح ١، من نقل الخبر عن شعيب الخزّاز محرّف. والمذكور في بعض نسخه «شعيب الحدّاد». راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٥، الرقم ٥٢١؛ رجال البرقي، ص ٢٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٣، الرقم ٣٠٠٠.

٢ . في «بر»: + «له».

٣ . في «ج، بح، بس»: «وارث».

٤ . في «ج، بر، بس»: «وارث».

٥ . في «ج، ض، بح، بر، بس»: «وارث».

٦ . في حاشية «بف»: «بعد يوم». وفي شرح المازندراني: «إنّ العلم الذي يحدث يوماً بعد يوم» بدل «إنّما - إلى - بيوم».

٧ . في «ج» وحاشية «بر، بف»: «بعد ساعة».

٨ . بصائر الدرجات، ص ١٣٥، ح ١ و ٢؛ وفيه، ص ٣٢٤، ح ١، من قوله: «إنّما العلم ما يحدث»؛ و فيه، ص ٣٢٥، ح ٦، من قوله: «إنّ عندنا صحف إبراهيم» وفي كلّها بسند آخر عن صفوان بن يحيى. وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٤٠، ح ٥ .الوافي، ج ٣، ص ٥٥٤، ح ١١٠٢؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٢، ح ٨.

٩ . في «بح»: «أو قال». وفي «بس» وشرح المازندراني: «وقال». وفي «بف» والوافي: - «قال».

١٠ . في «ف»: «فقد».

مَا أَعْطَى الْأَنْبِيَاءَ[1]، وَ عِنْدَنَا الصُّحُفُ الَّتِي قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[2]».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هِيَ الْأَلْوَاحُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».[3]

٦٠٦ / ٦ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

١/٢٢٦ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ﴾[4]: مَا الزَّبُورُ؟ وَ مَا الذِّكْرُ؟

قَالَ[5]: «الذِّكْرُ[6] عِنْدَ اللّٰهِ، وَ الزَّبُورُ: الَّذِي أُنْزِلَ[7] عَلىٰ دَاوُدَ؛ وَ كُلُّ كِتَابٍ نَزَلَ[8] فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَ نَحْنُ هُمْ».[9]

٦٠٧ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

---

١ . في البحار، ج ١٣: - «قال: وقد أعطى - إلى - الأنبياء».

٢ . الأعلى (٨٧): ١٩.

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٥، عن محمّد بن عبد الجبّار. وفيه، ص ١٣٧، ح ٨، بسنده عن عبدالله بن مسكان؛ وفيه أيضاً، ح ١١ بطريقين: بسنده عن عبدالله بن مسكان وبسنده عن أبي بصير، وفيهما (ح ٨ و ١١) من قوله: «وعندنا الصحف التي» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٥، ح ١١٠٣؛ البحار، ج ١٣، ص ٢٢٥، ح ٢٠؛ و ج ١٧، ص ١٣٣، ح ٩.

٤ . الأنبياء (٢١): ١٠٥.

٥ . في «ج، ض»: «فقال».

٦ . «الذكر»: الشرف، والجليل، والخطير. ومنه: القرآن ذكرٌ، ولعلّ المراد به هنا اللوح المحفوظ؛ لأنّه شريف جليل خطير، ذكر فيه جميع الأشياء، ولهذا قال: «الذكر عند الله» قال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد (١٣): ٣٩] أي اللوح المحفوظ. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٥؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٧؛ النهاية، ج ٢، ص ١٦٣ (ذكر).

٧ . في «بف»: + «الله». وفي حاشية «بف» والبصائر: «نزل».

٨ . في الوافي: «منزل».

٩ . بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٦، عن أحمد بن محمّد ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٥٧، ح ١١٠٥.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرِثَ النَّبِيِّينَ كُلَّهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: مِنْ لَدُنْ آدَمَ حَتَّى انْتَهىٰ إِلىٰ نَفْسِهِ؟ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللّٰهُ نَبِيّاً إِلَّا وَمُحَمَّدٌ ﷺ أَعْلَمُ مِنْهُ».

قَالَ: قُلْتُ[1]: إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ كَانَ يُحْيِي الْمَوْتىٰ بِإِذْنِ اللّٰهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ[2]»، وَ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ كَانَ يَفْهَمُ مَنْطِقَ الطَّيْرِ[3]، وَ[4] كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ يَقْدِرُ عَلىٰ هٰذِهِ الْمَنَازِلِ[5]؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ لِلْهُدْهُدِ حِينَ فَقَدَهُ وَ شَكَّ فِي أَمْرِهِ: ﴿فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ حِينَ فَقَدَهُ، فَغَضِبَ[6] عَلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾[7] وَ إِنَّمَا غَضِبَ[8] لِأَنَّهُ كَانَ يَدُلُّهُ عَلَى الْمَاءِ، فَهٰذَا - وَ هُوَ طَائِرٌ - قَدْ أُعْطِيَ مَا لَمْ يُعْطَ سُلَيْمَانُ، وَ قَدْ كَانَتِ الرِّيحُ وَ النَّمْلُ وَ الْإِنْسُ وَ الْجِنُّ[9] وَ الشَّيَاطِينُ الْمَرَدَةُ[10] لَهُ طَائِعِينَ، وَ لَمْ يَكُنْ ...... ←

---

١. في «ف»: + «له». ٢. في البصائر، ص ٤٧: + «قلت».

٣. في شرح المازندراني: «الظاهر أنّه - أي قوله: وسليمان - إلى - منطق الطير - من كلام السائل، وأنّه ﷺ عطف على عيسى بن مريم، وأنّ قوله: وكان رسول الله، استفهام على حقيقته. وإنّما قلنا: الظاهر ذلك؛ لأنّه يحتمل أن يكون من كلام أبي الحسن الأوّل ﷺ ويكون عطفاً على صدقت، وحينئذٍ قوله: «وكان رسول الله» من كلامه أيضاً؛ للإخبار بأنّ هذه المنازل الرفيعة كانت لرسول الله ﷺ أيضاً. فليتأمّل».

٤. في البصائر، ص ٤٧: «هل» بدل «و».

٥. «المنازل»: جمع المَنْزِل، وهو الدرجة. و«المَنْزِلَة»: الرتبة والدرجة، لاتجمع. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٨ (نزل).

٦. في «ج، ض، بف، بح، بس» وحاشية «بف» والبصائر، ص ٤٧: «وغضب».

٧. النمل (٢٧): ٢٠-٢١. ٨. في «ف» والبصائر، ص ٤٧: + «عليه».

٩. في «ج، ض، بف» والوافي والبحار والبصائر، ص ٤٧: «الجنّ والإنس».

١٠. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والبصائر، ص ٤٧. وفي المطبوع: «[و] المردة». وقوله: ←

يَغرِفُ[1] الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَ كَانَ[2] الطَّيْرُ يَعْرِفُهُ، وَ إِنَّ اللّٰهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا[3] سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾[4]. وَ قَدْ وَرِثْنَا نَحْنُ هٰذَا الْقُرْآنَ الَّذِي فِيهِ[5] مَا تُسَيَّرُ بِهِ الْجِبَالُ، وَ تُقَطَّعُ[6] بِهِ الْبُلْدَانُ، وَ تُحْيَا بِهِ الْمَوْتىٰ، وَ نَحْنُ نَعْرِفُ الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَ إِنَّ فِي كِتَابِ اللّٰهِ لَآيَاتٍ مَا يُرَادُ بِهَا أَمْرٌ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ اللّٰهُ بِهِ مَعَ مَا قَدْ يَأْذَنُ اللّٰهُ مِمَّا كَتَبَهُ الْمَاضُونَ، جَعَلَهُ اللّٰهُ لَنَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ؛ إِنَّ اللّٰهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾[7] ثُمَّ قَالَ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَـٰبَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[8] فَنَحْنُ الَّذِينَ اصْطَفَانَا اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ[9] أَوْرَثَنَا هٰذَا الَّذِي فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ».[10]

٢٢٧/١ ٣٤ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَىٰ اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا

٦٠٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

← «المَرَدَة»: جمع المارد، وهو من الرجال العاتي الشديد. قال الراغب في المفردات، ص ٧٦٤: «المارد والمَريد، من شياطين الجنّ والإنس المتعرّي من الخيرات، من قولهم: شجر أمرد، إذا تعرّى من الورق». وراجع: النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرد).

١. في «ف»: «ولم يكونوا يعرفوا».

٢. في «ج» والبصائر، ص ١١٤: «كانت».

٣. ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا﴾ شرط حذف جوابه، يعني لو كان شيء من القرآن كذلك، لكان هذا القرآن؛ لأنّه الغاية في الإعجاز. والمراد منه تعظيم شأن القرآن. راجع: التبيان، ج ١، ص ٣٤٥.

٤. الرعد (١٣): ٣١.

٥. في «ج»: - «فيه».

٦. في «ف»: «قطع». وفي البصائر، ص ١١٤: «يقطع».

٧. النمل (٢٧): ٧٥.

٨. فاطر (٣٥): ٣٢.

٩. في «بر»: «ثمّ».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٤٧، ح ١، عن محمّد بن حمّاد، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١١٤، ح ٣، بسنده عن حمّاد، عن إبراهيم بن عبدالحميد، مع زيادة واختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٥، ح ١١٠٤؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٢، ح ٤، وفيه إلى قوله: «إلّا أن يأذن الله به»؛ وج ١٧، ص ١٣٣، ح ١٠.

الْحَكَمِ:

فِي حَدِيثِ بُرَيْهٍ[١] أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مَعَهُ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ‌ﷺ، فَلَقِيَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍﷺ، فَحَكىٰ لَهُ هِشَامٌ الْحِكَايَةَ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِﷺ لِبُرَيْهٍ: «يَا بُرَيْهُ، كَيْفَ عِلْمُكَ بِكِتَابِكَ؟»، قَالَ: أَنَا بِهِ عَالِمٌ[٢]، ثُمَّ[٣] قَالَ: «كَيْفَ ثِقَتُكَ بِتَأْوِيلِهِ؟[٤]» قَالَ: مَا أَوْثَقَنِي[٥] بِعِلْمِي فِيهِ! قَالَ: فَابْتَدَأَ أَبُو الْحَسَنِﷺ يَقْرَأُ الْإِنْجِيلَ، فَقَالَ بُرَيْهٌ[٦]: إِيَّاكَ كُنْتُ أَطْلُبُ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ مِثْلَكَ.

قَالَ[٧]: فَآمَنَ[٨] بُرَيْهٌ، وَ حَسُنَ إِيمَانُهُ، وَ آمَنَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ، فَدَخَلَ هِشَامٌ وَ بُرَيْهٌ وَ الْمَرْأَةُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِﷺ، فَحَكَى لَهُ هِشَامٌ الْكَلَامَ الَّذِي جَرىٰ بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ[٩]ﷺ وَ بَيْنَ بُرَيْهٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِﷺ: «﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١٠]».

فَقَالَ بُرَيْهٌ: أَنّىٰ لَكُمُ التَّوْرَاةُ وَ الْإِنْجِيلُ وَ كُتُبُ الْأَنْبِيَاءِ؟

قَالَ: «هِيَ عِنْدَنَا وِرَاثَةً مِنْ عِنْدِهِمْ، نَقْرَؤُهَا كَمَا قَرَؤُوهَا، وَ نَقُولُهَا كَمَا قَالُوا؛ إِنَّ اللّٰهَ

---

١. في «ألف» وحاشية «ج، ض، ف، بح، بر»: «بريهة»، وفي «ب»: «برية». وفي «بس»: «يريه». والظاهر صحّة «بُرَيْه»، فإنّا لم نجد ـ مع الفحص الأكيد ـ في ما يُترقّب منه حلّ هذه المشكلة عيناً ولا أثراً من «برية» و «يريه» و«بريهة»، بل المذكور في بعض هذه الكتب هو «بُرَيْه» وهو كان نصرانياً عالماً بكتاب الإنجيل. راجع: المؤتلف والمختلف، ج ١، ص ٢٧٤؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ٤٨١.

٢. تقديم الظرف لإفادة الحصر الدالّ على كمال العلم. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٣. في «ج، بف» والوافي والبصائر ص ١٣٦، والتوحيد: - «ثمّ».

٤. أي كيف اعتمادك على نفسك في تأويله والعلم بمعانيه. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٥. «ما أوثقني»: صيغة تعجّب، مثل: ما أحسن زيداً، أي أنا واثق وثوقاً تامّاً بما أعرف من تأويله. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٨؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

٦. في البصائر، ص ١٣٦: «فابتدأ موسىﷺ في قراءة الإنجيل، فقال بريهة: والمسيح لقد كان يقرؤها هكذا، وما قرأ هذه القراءة إلّا المسيح. ثمّ قال» بدل «فابتدأ أبوالحسنﷺ يقرأ الإنجيل، فقال بريه».

٧. في «ف، ض، بح» والبحار: + «فقال».

٨. في «بس»: «وآمن».

٩. في «ف»: + «بن جعفر».

١٠. آل عمران (٣): ٣٤.

لَا يَجْعَلُ حُجَّةً[1] فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي».[2]

٢ / ٦٠٩ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

أَتَيْنَا بَابَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام وَ نَحْنُ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْهِ، فَسَمِعْنَاهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكىٰ فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا الْغُلَامُ، فَأَذِنَ لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ[3]: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، أَتَيْنَاكَ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْكَ، فَسَمِعْنَاكَ تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَيْتَ فَبَكَيْنَا لِبُكَائِكَ.

١ / ٢٢٨ فَقَالَ: «نَعَمْ[4]، ذَكَرْتُ إِلْيَاسَ النَّبِيَّ، وَ كَانَ مِنْ عُبَّادِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقُلْتُ كَمَا كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ».

ثُمَّ انْدَفَعَ[5] فِيهِ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، فَلَا[6] وَ اللّٰهِ، مَا رَأَيْنَا[7] قَسّاً[8] وَ لَا جَاثَلِيقاً[9] أَفْصَحَ

---

١ . في «ف»: «حجّته».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، مع زيادة. وفيه، ص ٣٤٠، ح ٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة»؛ التوحيد، ص ٢٧٥، ح ١، مع زيادة؛ الاختصاص، ص ٢٩٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة» وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف .الوافي، ج ٣، ص ٥٥٧، ح ١١٠٦؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٤، ح ٢٥.

٣ . في «ض»: + «له». وفي حاشية «بف» والوافي: «فقلنا».

٤ . في «بح»: – «نعم».

٥ . «اندفع»، أي أفاض، وأسرع. يقال: اندفع في الحديث: أفاض، واندفع الفرس: أسرع في سيره، أو ابتدأ بها وشرع، من دفع من كذا، أي ابتدأ السير، فكأنّه دفع نفسه من تلك المقالة وابتدأ بالسريانيّة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦١ (دفع)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٩.

٦ . في «ف»: «قال».

٧ . في البحار: «فما رأينا والله» بدل «فلا والله ما رأينا».

٨ . «القَسّ»: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وكذلك القِسّيس، والجاثليق يكون فوقه. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٣ (قسس).

٩ . في «ب، بر»: + «كان». و«الجاثَليق»: رئيس للنصارى في بلاد الإسلام بمدينة السلام، ويكون تحت يد بِطْرِيقِ أنطاكيةَ، ثمّ المَطْران تحت يده، ثمّ الأُسْقُفُّ يكون في كلّ بلد من تحت المَطْران، ثمّ القِسّيسُ، ثمّ الشَمّاس. قال

↔

لَهْجَةً[١] مِنْهُ بِهِ[٢].

ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ: «كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدْ أَظْمَأْتُ[٣] لَكَ هَوَاجِرِي[٤]؟ أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدْ عَفَّرْتُ لَكَ فِي التُّرَابِ وَجْهِي[٥]؟ أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدِ اجْتَنَبْتُ لَكَ الْمَعَاصِيَ؟ أَ تُرَاكَ مُعَذِّبِي وَ قَدْ أَسْهَرْتُ لَكَ لَيْلِي[٦]».

قَالَ: «فَأَوْحَى اللّٰهُ إِلَيْهِ: أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ».

قَالَ: «فَقَالَ: إِنْ قُلْتَ: لَا أُعَذِّبُكَ ثُمَّ عَذَّبْتَنِي[٧] مَا ذَا؟ أَ لَسْتُ عَبْدَكَ وَ أَنْتَ رَبِّي؟».

قَالَ[٨]: «فَأَوْحَى اللّٰهُ إِلَيْهِ: أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ؛ إِنِّي[٩] إِذَا وَعَدْتُ وَعْداً وَفَيْتُ بِهِ».[١٠]

← الفيض: الجاثليق يطلق على قاضيهم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٨ (جاثليق).

١. «اللَّهْجَةُ»: طَرَف اللسان، ويقال: جَرْس الكلام، ويقال: فصيح اللَّهْجَة واللَّهَجَة، وهي لغته التي جُبِل عليها فاعتادها ونشأ عليها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٥٧ (لهج).

٢. في «بح»: - «به».

٣. «أظْمَأْتُ»، أي أعطشتُ، من الظَمَأ بمعنى العطش، أو شدّ العطش. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١١٦ (ظمأ).

٤. في القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٦: «الهَواجِر»: جمعُ الهاجرة، وهي نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر؛ لأنّ الناس يستكنّون في بيوتهم كأنّهم قد تهاجروا؛ وشدّةُ الحرّ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ونسبة الإظماء إلى الهواجر على الإسناد المجازي، كقولهم: صام نهاره. أو المفعول مقدّر، أي أظمأت نفسي وهواجري. والأوّل أظهر. وكذا القول في نسبة الإسهار إلى الليل».

٥. «عَفَّرْت لك في التراب وجهي»، أي مرّغتُه وقلّبته فيه، يقال: عفره في التراب يَعْفِرُهُ عَفْراً، وعَفَّرَه تعفيراً، أي مرّغه، والعَفَر: التراب. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥١ (عفر).

٦. في «ب، بر» والوافي: + «قال».

٧. في «ض، ف، بح، بر» وحاشية «ج، بف»: + «كان».

٨. في «بح، بس» والبحار: - «قال».

٩. في «ب، ض، بح، بر» والوافي والبحار: «فإنّي».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٤٠، ح ١ وفيه إلى قوله: «فبكينا لبكائه»؛ وص ٣٤١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٩٢، وفي كلّها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٨، ح ١١٠٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٩٢، ح ١.

٣٥ـ بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ

٦١٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَا ادَّعىٰ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أُنْزِلَ إِلَّا كَذَّابٌ، وَ مَا جَمَعَهُ وَ حَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ[1] اللّٰهُ تَعَالىٰ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ الْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ عليهم السلام».[2]

٦١١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[3]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

---

١ . في «ج ، ف» : «أنزله». وفي البصائر : «أنزل».

٢ . بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ٢، عن أحمد بن محمّد ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١٠٨.

٣ . هكذا في «ألف، بح» وحاشية «ف ، و». وفي «ب ، ج، ض ، ف ، و ، بس ، بف» والمطبوع وحاشية بدرالدين: «محمّد بن الحسن». وأمّا «بر»، ففيها اضطراب.
هذا وقد ذكر العلّامة الخبير السيّد موسى الشبيري ـ دام ظلّه ـ نقلاً من نسخة من النسخ التي قابلها وجودَ «محمّد بن الحسن» بدل «محمّد بن الحسين» الواقع في صدر السند.
ثمّ إنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، ولذا قد يخطر بالبال استظهار صحّة نسخة «الحسن» في ما حكاه سيّدنا العلّامة دام ظلّه؛ فإنّ الصفّار هو محمّد بن الحسن بن فرّوخ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٨.
لكن يرد على هذا الاحتمال، أوّلاً: عدم ثبوت رواية الكليني عن محمّد بن الحسن الصفّار. والمراد من محمّد بن الحسن في ما ورد في كثير من أسناد الكافي ـ من رواية محمّد بن الحسن عن سهل بن زياد، أو عبدالله بن الحسن العلوي، أو غيرهما ـ هو محمّد بن الحسن الطائي الرّازي، كما ثبت في محلّه. راجع: ترتيب أسانيد الكافي للسيّد البروجرديّ، ص ١٢١ المقدمة الرابعة [فيمن روى عنه الكليني] الثاني والثلاثون.
وثانياً: أنّه لم يُعهد في سند من أسناد الكافي توسّط محمّد بن الحسين بين محمّد بن الحسن و بين محمّد بن سنان، بل لم يثبت رواية محمّد بن الحسن ـ سواء أكان الطائي الرازي أو الصفّار ـ في أسناد الكافي عن محمّد بن الحسين.
يؤيّد ذلك مقايسة الكافي مع بصائر الدرجات في بعض مارواه الصفّار، عن محمّد بن الحسين؛ فقد روى

عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنِ الْمُنَخَّلِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، أَنَّهُ قَالَ: «مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ[١] كُلِّهِ ظَاهِرِهِ وَ بَاطِنِهِ غَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ».[٢]

---

* الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب. وأورد الكليني مضمون الخبر ـ باختصار ـ في الكافي ح ٥١٢، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل. والخبر أورده الكليني في الكافي، ح ٥٥٢، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٢٠٥، ح ٥، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد [شعر]. وأورده الكليني في الكافي، ح ٥٦٤، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد شعر.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٥٥، ح ١٣، عن محمّد بن الحسين عن عليّ بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٠، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، عن محمّد بن الحسين، ومحمّد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط، وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٤، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٦، عن محمّد [بن يحيى] عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط.

والحاصل: أنّ «محمّد بن الحسين» في صدر السند سهو بلاريب، لكنّه موافق لأكثر النسخ، كما ذكرنا.

وأمّا ما نقله سيّدنا العلاّمة دام ظلّه، فلم نجد لهذه النسخة مزيّة توجب تقديمها على سائر النسخ. مضافاً إلى أنّه يحتمل كون: «محمّد بن الحسن»، مكتوباً في حاشية بعض النسخ، استظهاراً لصحّته، لما رآه الناسخ من ورود الرواية في بصائر الدرجات، ثمّ تخيّل في بعض الاستنساخات التالية كون هذا الاستظهار، نسخةً.

والظاهر أنّ «محمّد بن الحسين» في صدر السند، مصحّف من «محمّد بن يحيى» كما استظهره الأُستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري ـ دام توفيقه ـ في تعليقته على السند، والمشابهة بين «الحسين» و«يحيى»، في بعض الخطوط القديمة، غير خفيّة على العارف بالنسخ والممارس لها.

ثمّ إنّه لايخفى أنّ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب روى جميع كتب محمّد بن سنان وتوسّط محمّد بن الحسين بين محمّد بن يحيى وبين محمّد بن سنان في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٢٠ـ ٤٢١.

١. في البصائر، ح ١: «أن يدّعي أنّه جمع القرآن» بدل «أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٩٣، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان. وفيه، ص ١٩٣ـ١٩٤، ح ٤ و ٥؛ وتفسير القمّي، ج ٢، ص ٤٥١، بسند آخر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١٠٩.

٢٢٩/١ ٦١٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَيْدِ[1] بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحْرِزٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ عِلْمِ مَا أُوتِينَا تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَ أَحْكَامَهُ[2]، وَ عِلْمَ تَغْيِيرِ[3] الزَّمَانِ وَ حَدَثَانِهِ[4]، إِذَا أَرَادَ اللّٰهُ بِقَوْمٍ خَيْراً أَسْمَعَهُمْ[5]، وَ لَوْ أَسْمَعَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، لَوَلّىٰ مُعْرِضاً كَأَنْ لَمْ[6] يَسْمَعْ». ثُمَّ أَمْسَكَ هُنَيْئَةً[7]، ثُمَّ قَالَ: «وَ[8] لَوْ وَجَدْنَا أَوْعِيَةً[9] أَوْ مُسْتَرَاحاً لَقُلْنَا؛ وَ اللّٰهُ الْمُسْتَعَانُ».[10]

---

١ . في «ج، جر»: «عبيدة». وفي «بس» وحاشية «بف» والوسائل: «عبيدالله».

٢ . في مرآة العقول: «وأحكامه، بالفتح تخصيص بعد التعميم، والمراد الأحكام الخمسة. أو بالكسر، أي ضبطه وإتقانه».

٣ . في «ب، ج، بف» والوافي: «تغيّر».

٤ . «حَدَثان الدهر والزمان وحوادثه»: نُوَبُهُ وما يحدث منه، واحدها حادث. وكذلك أحداثه، واحدها حَدَثٌ. وحِدْثانُه: أوّله وابتداؤه، مصدر حَدَثَ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحِدْثاناً. قرأه المازندراني والمجلسي: حِدْثانه بكلا المعنيين تبعاً لما في القاموس. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٣٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٦٧ (حدث)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٦١؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٢.

٥ . في الوافي: «أسمعهم» أي بمسامعهم الباطنيّة. «ولو أسمع» ظاهراً «من لم يسمع» باطناً «لولّى معرضاً كأن لم يسمع» ظاهراً.

٦ . في «بر»: «لم يكن».

٧ . «هُنَيْئَةً»، أي ساعةً يسيرةً ولطيفة. قال الفيّومي: «الهَنُ: كناية عن كلّ اسم جنس، والأُنثى: هَنَةٌ، ولامُها محذوفة، ففي لغة هي هاءٌ فيُصَغَّرُ على هُنَيْهَة، ومنه يقال: مكث هُنَيْهَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واوٌ، فيُصغَّر في المؤنّث على هُنَيَّة، والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له» راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن).

٨ . في «ج، ف، بف» وشرح المازندراني والوافي: - «و».

٩ . «الأَوْعِيَةُ»: جمع الوِعاء، وهو ما يُوعى فيه الشيءُ، أي يُجْمَعُ. والمراد: القلوب الحافظة للأسرار. والمراد من قوله: «مستراحاً»: القلب الخالي عن الشواغل المانعة من إدراك الحقّ وقبوله وحفظه؛ أو من نستريح إليه بإيداع شيء من أسرارنا لديه. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٦٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦١؛ المصباح المنير، ص ٦٦٦ (وعى).

١٠ . بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ١، بسنده عن عمرو بن مصعب، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ١١١٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٤، وفيه إلى قوله: «تفسير القرآن وأحكامه».

٦١٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ مَوْلىٰ آلِ سَامٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَ اللّٰهِ، إِنِّي لَأَعْلَمُ كِتَابَ اللّٰهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلىٰ آخِرِهِ كَأَنَّهُ فِي كَفِّي، فِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ، وَ خَبَرُ الْأَرْضِ، وَ خَبَرُ مَا كَانَ[٢]، وَ خَبَرُ مَا هُوَ كَائِنٌ، قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ[٣]».[٤]

٦١٤ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[٥]» قَالَ: فَفَرَّجَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَوَضَعَهَا فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَ عِنْدَنَا وَاللّٰهِ[٦]، عِلْمُ الْكِتَابِ كُلِّهِ[٧]».[٨]

---

١ . تقدّم في الكافي ذيل ح ٢٠٢، أنّ هذا العنوان محرّف، وأنّ الصواب فيه، هو «محمّد بن الحسن» المراد به الصفّار؛ فلاحظ.

٢ . في البصائر، ص ١٩٤: «ما يكون».

٣ . إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾.

٤ . بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، عن محمّد بن عيسى. وفيه، ص ١٩٧، ح ٢؛ والمحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٣؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنّة...، ح ١٩٠، بسند آخر مع اختلاف يسير. وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٥٦، عن يونس، عن عدّة من أصحابنا. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١، ح ١١١١.

٥ . النمل (٢٧): ٤٠. و ﴿عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ أي شيء من علم الكتاب. والقائل هو آصف بن برخيا وزير سليمان بن داود. و ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ أي بعرش بلقيس. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١.

٦ . في «ج» والبصائر: «والله وعندنا».

٧ . في مرآة العقول: «كلّه، إمّا مرفوع والضمير للعلم، أو مجرور والضمير للكتاب».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٢١٢، ح ٢، عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن عبدالرحمن بن كثير الهاشمي. وفيه، ص ٢١٣، ح ٣؛ و ص ٢٣٠، ح ٥؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح ٦٦٧، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٦٣، ح ٤؛ و ص ٣٦٣، ح ١٣؛ و الاختصاص، ص ٣٠٩. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١، ح ١١١٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٥ و ٣٣٥٤٧.

٦/٦١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[١]، عَمَّنْ ذَكَرَهُ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام[٢]: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَٰبِ﴾[٣] قَالَ: «إِيَّانَا[٤] عَنىٰ، وَ عَلِيٌّ عليه السلام أَوَّلُنَا وَ أَفْضَلُنَا وَ خَيْرُنَا بَعْدَ النَّبِيِّ[٥] صلى الله عليه وآله».[٦]

٣٦ ـ بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام مِنِ اسْمِ اللّٰهِ الْأَعْظَمِ ١/٢٣٠

٦١٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَ غَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي شُرَيْسٌ[٧] الْوَابِشِيُّ، عَنْ جَابِرٍ:

---

١. في «ألف، ب، ف، بر»: «محمّد بن الحسين». وهو سهو ظاهراً، والصواب ما في المطبوع وسائر النسخ؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ١٢ عن محمّد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، ومحمّد بن الحسين ـ وهو ابن أبي الخطّاب ـ روى في ضمن آخرين جميع كتب محمّد بن أبي عمير، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨. يؤكّد ذلك أنّ المقام من مواضع تحريف «محمّد بن الحسن» بـ«محمّد بن الحسين» دون العكس؛ لكثرة روايات محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين جدّاً.

٢. في «ف»: + «قوله تعالى». ٣. الرعد(١٣): ٤٣.

٤. في شرح المازندراني: «وإيّانا». ٥. في حاشية «بر»: «رسول الله».

٦. بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة؛ وفيه، ص ٢١٦، ح ٢٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن بريد بن معاوية. وفيه، ص ٢١٤، ح ٧، بسند آخر. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٢، ح ١١١٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٨١، ح ٣٣٥٤٦.

٧. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ١، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن محمّد بن الفضل، قال: أخبرني ضريس الوابشي. والمذكور في بعض مخطوطاته «محمّد بن الفضيل قال: أخبرني شريس الوابشي» وهو الظاهر؛ فقد روى محمّد بن الفضيل، عن شريس الوابشي عن جابر، في المحاسن، ص ٣٠٠، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٧، ح ١٥؛ والفقيه، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤٥١٦؛ وص ٤٤٤، ح ٤٥٣٢.
يؤكّد ذلك أنّ عليّ بن الحكم روى كتاب محمّد بن الفضيل الأزرق. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤١٦، الرقم ٦٤٣.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «إِنَّ اسْمَ اللّٰهِ الْأَعْظَمَ عَلىٰ ثَلَاثَةٍ وَ سَبْعِينَ حَرْفاً، وَ إِنَّمَا[1] كَانَ عِنْدَ آصَفَ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَخُسِفَ[2] بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ سَرِيرِ بِلْقِيسَ حَتّىٰ تَنَاوَلَ السَّرِيرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ عَادَتِ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ[3]، وَ نَحْنُ عِنْدَنَا[4] مِنَ الِاسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَ سَبْعُونَ حَرْفاً، وَ حَرْفٌ[5] عِنْدَ اللّٰهِ ـ تبارك وتَعَالى ـ[6] اسْتَأْثَرَ بِهِ[7] فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، وَ لَا حَوْلَ[8] وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».[9]

٦١٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[10]، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ الْقُمِّيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ

---

١ . في «بح»: «فإنّما».

٢ . فقال: خُسِفَ بالرجل وبالقوم، إذا أخذته الأرضُ ودخل فيها. وخَسَفَ المكانُ يَخْسِفُ خَسْفاً وخُسُوفاً: ذهب في الأرض، وخَسَفَه الله تعالى وخَسَفَ الله به الأرضَ، أي غاب به فيها، يتعدّى ولا يتعدّى. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٦٧ (خسف).

٣ . في حاشية «ب، بس، بف» والبحار: «العين».

٤ . في «ب، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبصائر، ص ٢٠٨: «وعندنا نحن».

٥ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والبصائر، ص ٢٠٨. وفي المطبوع: + «واحد».

٦ . في «ف»: - «عند الله تبارك وتعالى».

٧ . «استأثر به»: انفرد به وخصّ به نفسه واستبدّ به. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٨ (أثر).

٨ . قال ابن الأثير: «الحَوْل هاهنا: الحركة، يقال: حالَ الشخصُ يحول إذا تحرّك، المعنى: لاحركة ولا قوّة إلّا بمشيئة الله تعالى. وقيل: الحَوْل: الحيلة، والأوّل أشبه». النهاية، ج ١، ص ٤٦٢ (حول).

٩ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٢١٠، ح ٨ و ٩، بسندهما عن عليّ بن الحكم، عن محمّد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو الجلاب، عن أبي عبدالله، مع تفاوت يسير. وفيه، ص ٢٠٩، ح ٦، بسنده عن عليّ بن الحكم مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٠٩، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. دلائل الإمامة، ص ٢١٩، مرسلاً، مع تفاوت. راجع: خصائص الأئمّة، ص ٤٦، الوافي، ج ٣، ص ٥٦٣، ح ١١١٤؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٣، ح ٥.

١٠ . الحسين بن سعيد و محمّد بن خالد ـ وهو البرقي ـ كلاهما من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى، وورد العنوانان في أسنادٍ كثيرةٍ متعاطفين، انظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٣٨٥ و ٥١١ و ذيل ح ٧٥٩ و ح ٢٠٨٤ و ٢٢٤٤ و ٣١٢٥ و ٣٣٢٢ و ٣٣٣١. وتوسّط أيضاً أحمد بن محمّد [بن عيسى] بين محمّد بن يحيى و بين محمّد بن خالد [البرقي] في أسنادٍ عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦٣ ـ ٥٦٤، ص ٦٩٤. فعليه ما ورد

أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ‌ؑ ـ لَمْ أَحْفَظ اسْمَهُ ـ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ‌ؑ يَقُولُ: «إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ‌ؑ أُعْطِيَ حَرْفَيْنِ كَانَ يَعْمَلُ بِهِمَا، وَ أُعْطِيَ مُوسَىٰ[١] أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ، وَ أُعْطِيَ إِبْرَاهِيمُ ثَمَانِيَةَ أَحْرُفٍ، وَ أُعْطِيَ نُوحٌ خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفاً، وَ أُعْطِيَ آدَمُ خَمْسَةً وَ عِشْرِينَ حَرْفاً، وَ إِنَّ اللّٰهَ تَعَالىٰ جَمَعَ[٢] ذٰلِكَ كُلَّهُ لِمُحَمَّدٍ‌ﷺ[٣]، وَ إِنَّ اسْمَ اللّٰهِ الْأَعْظَمَ ثَلَاثَةٌ وَ سَبْعُونَ حَرْفاً، أُعْطِيَ مُحَمَّدٌ[٤]‌ﷺ اثْنَيْنِ وَ سَبْعِينَ حَرْفاً، وَ حُجِبَ عَنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ».[٥]

٦١٨ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ[٦]‌ؑ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ[٧]: «اسْمُ اللّٰهِ الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةٌ وَ سَبْعُونَ حَرْفاً، كَانَ[٨] عِنْدَ آصَفَ حَرْفٌ[٩]، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَانْخَرَقَتْ[١٠]

﴿ في بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ٢، من نقل الخبر عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن خالد، لا يخلو من خللٍ.

١ . في «ف»: «وأنّ موسى أعطي».

٢ . في «ف»: + «جميع».

٣ . في البصائر، ص ٢٠٨، ح ٢: + «وأهل بيته».

٤ . هكذا في «ب، ض، بر». وفي «ج» والبصائر، ص ٢٠٨، ح ٢: «أعطى الله محمّداً». وفي «ف»: «لمحمّد». وفي المطبوع: «أعطى محمّداً».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٢٠٨، ح ٢، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٢٠٨، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٥٢، ح ٢٣١، عن عبدالله بن بشير، عن أبي عبدالله‌ؑ. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٤، ح ١١١٦؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ٦٥ وفيه قطعة منه؛ و ج ١٧، ص ١٣٤، ح ١١.

٦ . في «ب، ف، بر، بف» والبصائر والبحار: «عن أبي الحسن العسكري». وفي «و، بح»: «عن أبي الحسن صاحب العسكري».

٧ . في البحار: + «إنّ».

٨ . في «ج»: «وكان». وفي «ف» والوافي: «وإنّما كان».

٩ . في «ج»: + «واحد».

١٠ . «فانخرقت»، أي شقّت، أو تحرّكت، من خَرَق الأرضَ خَرْقاً، أي جابها وخرقها وشقّها. وخرق الأرض يَخْرُقها، أي قطعها حتّى بلغ أقصاها. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥ (خرق).

لَهُ[1] الْأَرْضَ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ سَبَإٍ، فَتَنَاوَلَ عَرْشَ بِلْقِيسَ حَتّىٰ صَيَّرَهُ إِلىٰ سُلَيْمَانَ، ثُمَّ انْبَسَطَتِ الْأَرْضُ فِي أَقَلَّ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ؛ وَ عِنْدَنَا مِنْهُ اثْنَانِ وَ سَبْعُونَ حَرْفاً، وَ حَرْفٌ عِنْدَ اللّٰهِ مُسْتَأْثِرٌ[2] بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ».[3]

٣٧ ـ بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام ١ / ٢٣١

٦١٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَنِيعِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ مُجَاشِعٍ، عَنْ مُعَلًّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ[4] عَصَا مُوسىٰ لِآدَمَ عليه السلام، فَصَارَتْ إِلىٰ شُعَيْبٍ، ثُمَّ صَارَتْ إِلىٰ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، وَ إِنَّهَا لَعِنْدَنَا، وَ إِنَّ عَهْدِي بِهَا آنِفاً[5]، وَ هِيَ خَضْرَاءُ كَهَيْئَتِهَا حِينَ انْتُزِعَتْ مِنْ شَجَرَتِهَا، وَ إِنَّهَا لَتَنْطِقُ إِذَا اسْتُنْطِقَتْ، أُعِدَّتْ لِقَائِمِنَا عليه السلام، يَصْنَعُ[6] بِهَا مَا كَانَ يَصْنَعُ مُوسىٰ، وَ إِنَّهَا لَتَرُوعُ[7] وَ تَلْقَفُ[8]

---

١ . في «ف، بح، بف»: - «له». ٢ . في الوافي والبصائر: «استأثر».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢١١، ح ٣؛ دلائل الإمامة، ص ٢١٩، بسندهما عن معلّى بن محمّد، مع اختلاف. خصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ٤٦، مرسلاً، عن عليّ عليه السلام، مع زيادة واختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٣، ح ١١١٥؛ البحار، ج ١٤، ص ١١٣، ح ٦، وفيه إلى قوله: «من طرفة عين».

٤ . في «ف»: «كان».

٥ . في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٦٨: «يقال: عهدتُه، إذا لقيتَه وأدركته. و«آنفاً» أي مذ ساعة، أي في أوّل وقت يقرب منّا». وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٦ (عهد)؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٥ (أنف).

٦ . في «ف»: «صنع».

٧ . هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والمطبوع. وفي «ج»: «لتروع» من راع المتعدّي. وفي حاشية «ج، و»: «راع: أفزع، كروّع، لازم ومتعدّ». وفي حاشية «بف»: «الترويع: ترسانيدن». وقوله: «لَتَرُوعُ»، أو «لَتَرَوَّعُ»، أي لتخوّف ولتفزع، يقال: راعني الشيءُ يروع رَوْعاً: أفزعني، وروّعني مثله. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روع).

٨ . «تلقف»، أي تتناول بسرعة، تقول: لَقِفْتُ الشيءَ ألْقَفُهُ لَقَفاً، وتَلَقَّفْتُهُ أيضاً، أي تناولته بسرعة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٨ (لقف).

مَا يَأْفِكُونَ[١]، وَ تَصْنَعُ مَا تُؤْمَرُ بِهِ[٢]، إِنَّهَا[٣] -حَيْثُ أَقْبَلَتْ[٤] تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ- يُفْتَحُ[٥] لَهَا[٦] شُعْبَتَانِ[٧]: إِحْدَاهُمَا فِي الْأَرْضِ، وَ الْأُخْرىٰ فِي السَّقْفِ، وَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً، تَلْقَفُ[٨] مَا يَأْفِكُونَ بِلِسَانِهَا».[٩]

٦٢٠ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَلْوَاحُ مُوسىٰ عليه السلام عِنْدَنَا، وَ عَصَا مُوسىٰ عِنْدَنَا، وَ نَحْنُ وَرَثَةُ[١٠] النَّبِيِّينَ».[١١]

٦٢١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ

---

١ . «يَأْفِكُونَ» أي يكذبون، من الإفك بمعنى الكذب، أو يصرفونه عن وجهه. يقال: أفَكَهُ يأفِكُهُ أفكاً، إذا صرفه عن الشيء وقلبه. قال الراغب: «الإفك: كلّ مصروف عن وجهه الذي يحقّ أن يكون عليه»، ثمّ قال: «فاستعمل ذلك في الكذب لما قلنا». راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٦؛ المفردات للراغب، ص ٧٩ (أفك).

٢ . في كمال الدين: «ما كان يصنع بها موسى بن عمران عليه السلام، وإنّها تصنع ما تؤمر» بدل «ما كان يصنع -إلى- ما تؤمر به».

٣ . في «ج، ف» والوافي: «وإنّها».

٤ . في كمال الدين: «ألقيت».

٥ . في «ب، ج» وحاشية «ف، بح» والبحار: «تفتح». وفي «ض» وحاشية «ج، بر»: «ينتج». وفي «بح»: «تنتج».

٦ . في «بح»: - «لها». وفي «بس»: «بها».

٧ . في الاختصاص: «شفتان». و«الشعبة»: الغصن. وأيضاً: الطائفة من كلّ شيء والقطعة منه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٥٧ (شعب).

٨ . في كمال الدين: - «ما يأفكون يفتح لها -إلى- ذراعاً تلقف».

٩ . كمال الدين، ص ٦٧٣، ح ٢٨، بسنده عن محمّد بن يحيى. بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٦، عن سلمة بن الخطّاب، مع اختلاف. الاختصاص، ص ٢٦٩، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن حمدان بن سليمان، عن عبد الله بن محمّد. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٤ عن محمّد بن عليّ عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ١١١٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥، ح ١١.

١٠ . في البصائر وتفسير العيّاشي: «ورثنا».

١١ . بصائر الدرجات، ص ١٣٩، ذيل ح ٤؛ و ص ١٨٣، ح ٣٢، وفيهما عن أبي محمّد، عن عمران بن موسى. وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٨، ح ٧٧ عن أبي حمزة. وفي الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٧، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ١١١٨.

عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُرَاسَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ الْقَائِمَ إِذَا قَامَ بِمَكَّةَ وَ أَرَادَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْكُوفَةِ، نَادىٰ مُنَادِيهِ: أَلَا لَا يَحْمِلْ[1] أَحَدٌ مِنْكُمْ طَعَاماً وَ لَا شَرَاباً، وَ يَحْمِلُ حَجَرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام وَ هُوَ وِقْرُ[2] بَعِيرٍ، فَلَا يَنْزِلُ مَنْزِلاً إِلَّا انْبَعَثَ[3] عَيْنٌ مِنْهُ[4]، فَمَنْ كَانَ جَائِعاً شَبِعَ، وَ مَنْ كَانَ ظَامِئاً[5] رَوِيَ، فَهُوَ زَادُهُمْ حَتّىٰ يَنْزِلُوا[6] النَّجَفَ مِنْ ظَهْرِ الْكُوفَةِ».[7]

٦٢٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[8] الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ذَاتَ لَيْلَةٍ[9] بَعْدَ عَتَمَةٍ[10] وَ هُوَ

---

١ . يجوز فيه النفي أيضاً.

٢ . «الوِقْر»: الحِمْل الثقيل، أو أعمّ منه، والحِمل: ما يُحمل. والجمع: الأوقار. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٣ (وقر).

٣ . في «بس، بف»: «انبعثت».

٤ . في «ف»: «منه عين».

٥ . في البصائر: «ظمآن». و«الظامئ» من الظمأ، وهو العطش. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦١ (ظمأ).

٦ . في «و، بر، بف» وشرح المازندراني والبحار: «حتّى ينزل». والسياق يقتضي الجمع. وفي البصائر: «حتّى نزلوا».

٧ . بصائر الدرجات، ص ١٨٨، ح ٥٤، عن محمّد بن الحسين. وفي الغيبة للنعماني، ص ٢٣٨، ح ٢٨ و ٢٩؛ وكمال الدين، ص ٦٧٠، ح ١٧، بسند آخر، مع اختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١١٩؛ البحار، ج ١٣، ص ١٨٥، ح ٢٠.

٨ . الخبر رواه الصفّار في موضعين من بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٣؛ و ص ١٨٨، ح ٥٢، بسندين عن أبي الحصين الأسدي، عن أبي بصير. ولا يبعد في ما نحن فيه أيضاً صحّة «أبي الحصين»؛ فإنّه هو المذكور في كتب الرجال، وطبقته تلائم الرواية عن أبي بصير. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٦، الرقم ٤٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢١١، الرقم ٢٧٤٧.

٩ . في البصائر: + «على أصحابه».

١٠ . في البصائر: + «وهم في الرحبة». وفي العين: «العَتَمة: الثلث الأوّل من الليل بعد غيبوبة الشفق». وفي الصحاح: «العَتَمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

١/ ٢٣٢ يَقُولُ -هَمْهَمَةٌ هَمْهَمَةٌ[١]، وَ لَيْلَةٌ مُظْلِمَةٌ-: خَرَجَ عَلَيْكُمُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ قَمِيصُ آدَمَ، وَ فِي يَدِهِ خَاتَمُ سُلَيْمَانَ وَ عَصَا مُوسىٰ عليهم السلام».[٢]

٦٢٣ / ٥ . مُحَمَّدٌ[٣]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنْ بِشْرِ[٤] بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَ تَدْرِي مَا كَانَ قَمِيصُ يُوسُفَ عليه السلام؟». قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لَمَّا أُوقِدَتْ لَهُ النَّارُ، أَتَاهُ جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِثَوْبٍ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، فَأَلْبَسَهُ إِيَّاهُ، فَلَمْ يَضُرَّهُ[٥] مَعَهُ حَرٌّ وَ لَا بَرْدٌ، فَلَمَّا حَضَرَ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْتُ، جَعَلَهُ فِي تَمِيمَةٍ[٦] وَ عَلَّقَهُ عَلىٰ إِسْحَاقَ، وَ عَلَّقَهُ إِسْحَاقُ عَلىٰ يَعْقُوبَ، فَلَمَّا وُلِدَ[٧] يُوسُفُ عليه السلام عَلَّقَهُ عَلَيْهِ، فَكَانَ فِي عَضُدِهِ[٨] حَتّىٰ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، فَلَمَّا أَخْرَجَهُ يُوسُفُ بِمِصْرَ مِنَ التَّمِيمَةِ، وَجَدَ يَعْقُوبُ رِيحَهُ، وَ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِنِّى لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾[٩] فَهُوَ

---

١ . في البصائر : - «همهمة» الثاني . و«الهَمْهَمَةُ» : الصوت الخفيّ ، أو ترديد الصوت في الصدر ، أو الكلام الخفيّ لا يُفْهَمُ . وقال المجلسي في مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ٣٩ : «والثاني تأكيد الأوّل ، وهما من كلام أبي جعفر عليه السلام ، وكذا قوله : وليلة مظلمة ، أي والحال أنّ الليلة مظلمة ، أو في ليلة مظلمة . ويمكن أن يكون همهمة ثانياً من كلام أمير المؤمنين فتكون مرفوعة ، أو كلتاهما من كلامه عليه السلام على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي همهمةٌ وليلةٌ مظلمةٌ مقرونتان ، أو بنصب ليلة كقولهم : كلّ رجل وضيعته» . وراجع : لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ٦٢٢ (همم) .

٢ . بصائر الدرجات ، ص ١٧٨ ، ح ١٣ ، عن محمّد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن أبي الحصين الأسدي . وفيه ، ص ١٨٨ ، ح ٥٢ ، بسند آخر عن أبي الحصين الأسدي . كمال الدين ، ص ١٤٣ ، من دون الإسناد إلى المعصوم ، وفيه : «فروي أنّ القائم عليه السلام إذا خرج يكون عليه قميص يوسف ومعه عصا موسى وخاتم سليمان عليه السلام .» . الوافي ، ج ٣ ، ص ٥٦٦ ، ح ١١٢٠ ؛ البحار ، ج ١٤ ، ص ٨١ ، ح ٢٤ .

٣ . في «ألف ، ب ، ج» وحاشية «ض ، بح» : + «بن يحيى» .

٤ . في «ألف ، ب» : «بشير» .

٥ . في تفسير القمّي : «فلم يصبه» .

٦ . «التميمة» : عُوذَة تعلّق على الإنسان . الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٨٧٨ «تمم» .

٧ . في «ب» : «أولد» .

٨ . في تفسير القمّي : «عنقه» .

٩ . يوسف (١٢) : ٩٤ . و﴿تُفَنِّدُونِ﴾ أي تنسبوني إلى الفند ، وهو ضعف العقل والرأي يحدث من الهرم . ←

ذٰلِكَ[١] الْقَمِيصُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللّٰهُ[٢] مِنَ الْجَنَّةِ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَإِلىٰ مَنْ صَارَ ذٰلِكَ الْقَمِيصُ؟ قَالَ: «إِلىٰ أَهْلِهِ[٣]». ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ نَبِيٍّ وَرِثَ عِلْماً أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدِ انْتَهىٰ[٤] إِلىٰ آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله».[٥]

٣٨ ـ بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله وَ مَتَاعِهِ

٦٢٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ السَّمَّانِ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ، فَقَالَا لَهُ: أَ فِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ[٦]؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا»[٧].

← راجع: المفردات، ص ٣٨٦؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٧.

١ . في «بس»: «ذاك».

٢ . في «بف» وتفسير العيّاشي، ص ١٩٣ وتفسير القمّي وكمال الدين، ص ١٤٢ و ٦٧٤: - «الله».

٣ . في كمال الدين، ص ٦٧٤: + «وهو مع قائمنا إذا خرج».

٤ . أي ذلك الموروث أو المورِّث.

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥٨، عن محمّد بن الحسين؛ كمال الدين، ص ٦٧٤، ح ٢٩ بسنده عن محمّد بن يحيى؛ وص ١٤٢، ح ١٠، بسنده عن محمّد بن يحيى، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن محمّد بن اُورمة، عن محمّد بن إسماعيل. تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٥٤، بسنده عن إسماعيل السرّاج، عن يونس بن يعقوب، عن المفضّل الجعفي؛ علل الشرائع، ص ٥٣، ح ٢، بسنده عن محمّد بن إسماعيل السرّاج، عن بشر بن جعفر، عن مفضّل الجعفي. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٧١، عن المفضّل الجعفي؛ وفيه، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٣، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع رفعه بإسناد له، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ١١٢١.

٦ . في «ف» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢ والإرشاد: «طاعته».

٧ . «فقال: لا»، أجاب بذلك تقيّةً، أو على سبيل التورية. والمراد أنّه ليس في بني فلان من أولاد عليّ عليه السلام إمام مفترض الطاعة، أو أنّه ليس فينا إمام مفترض الطاعة بزعمكم، أوليس فينا إمام لابدّ له من الخروج بالسيف بزعمكم، فيخرج بذلك عن الكذب. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٧٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤١.

قَالَ: فَقَالَا لَهُ: قَدْ أَخْبَرَنَا عَنْكَ الثِّقَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَ تُقِرُّ[١] وَ تَقُولُ بِهِ[٢]، وَنُسَمِّيهِمْ لَكَ: فُـلَانٌ وَ فُـلَانٌ، وَ هُمْ أَصْحَابُ وَرَعٍ وَ تَشْمِيرٍ[٣]، وَ هُمْ مِمَّنْ لَا يَكْذِبُ[٤]. فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، وَقَالَ[٥]: «مَا أَمَرْتُهُمْ بِهٰذَا».[٦] فَلَمَّا رَأَيَا الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا. ١/ ٢٣٣

فَقَالَ لِي: «أَ تَعْرِفُ هٰذَيْنِ؟»، قُلْتُ[٧]: نَعَمْ، هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوقِنَا، وَ هُمَا[٨] مِنَ الزَّيْدِيَّةِ، وَ هُمَا[٩] يَزْعُمَانِ أَنَّ سَيْفَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْحَسَنِ[١٠]، فَقَالَ: «كَذَبَا -لَعَنَهُمَا اللّٰهُ- وَ اللّٰهِ[١١] مَا رَآهُ عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ الْحَسَنِ بِعَيْنَيْهِ، وَ لَا بِوَاحِدَةٍ مِنْ عَيْنَيْهِ، وَ لَا رَآهُ أَبُوهُ، اللّٰهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَآهُ[١٢] عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ[١٣] فِي مَقْبِضِهِ[١٤]؟ وَ مَا أَثَرٌ[١٥] فِي مَوْضِعِ مَضْرَبِهِ[١٦]؟

---

١. في «ض، بح، بر، بس»: - «وتقرّ».

٢. في «ض»: «بهم». و«تقول به» أي بأنّ فيكم إماماً مفترض الطاعة.

٣. التشمير في الأمر: السرعة فيه والخفّة. وشمّر ثوبه: رفعه. ومنه قيل: شمّر في العبادة إذا اجتهد وبالغ. وفي الوافي: «ويكنّى به عن التقوى والطهارة». وراجع: المصباح المنير، ص ٣٢٢ (شمر).

٤. في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «لا يكذبون». وفي مرآة العقول: «لا يكذب، على بناء المجرّد المعلوم، أو على بناء التفعيل المجهول».

٥. هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوافي والبصائر ص ١٧٤، ح ٢ والإرشاد. وفي المطبوع: «فقال».

٦. في مرآة العقول: «ما أمرتهم بهذا، فيه أيضاً تورية؛ لأنّه ﷺ كان أمرهم بالتقيّة ولم يأمرهم بالإذاعة عند المخالفين، لكن ظاهره يوهم إنكار أصل القول».

٧. في «بف»: «فقلت».

٨. في «بح» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: - «هما».

٩. في «ف»: - «وهما».

١٠. في حاشية «ض»: + «بن حسن بن عليّ ﷺ». وفي الإرشاد: + «بن الحسن».

١١. في «ج»: - «والله».

١٢. المراد أنّهما لم يرياه رؤية كاملة يوجب العلم بعلاماته وصفاته، فضلاً عن أن يكون عندهما. مرآة العقول، ج ٣، ص ٤١.

١٣. في «ب»: «علامته».

١٤. «مَقبض السيف»، وزان مسجد، وفتح الباء لغة، وهو حيث يُقبَض باليد. المصباح المنير، ص ٤٨٨ (قبض).

١٥. في حاشية «بر»: «الأثر».

١٦. «مَضرب السيف»، بفتح الراء وكسرها: المكان الذي يُضرَب به منه، وقد يؤنّث بالهاء، فيقال: مَضرَبة ←

وَ إِنَّ عِنْدِي لَسَيْفَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ ، وَ إِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ وَ دِرْعَهُ وَ لَامَتَهُ[١] وَ مِغْفَرَهُ[٢] ، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةٌ[٣] فِي دِرْعِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ ؟ وَ إِنَّ عِنْدِي لَرَايَةَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ الْمُغَلِّبَةَ[٤] ، وَ إِنَّ عِنْدِي أَلْوَاحَ مُوسىٰ وَ عَصَاهُ ، وَ إِنَّ عِنْدِي لَخَاتَمَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ﷺ ، وَ إِنَّ عِنْدِي الطَّسْتَ[٥] الَّذِي كَانَ مُوسىٰ يُقَرِّبُ بِهِ[٦] الْقُرْبَانَ ، وَ إِنَّ عِنْدِي الاِسْمَ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُشْرِكِينَ ، لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ نُشَّابَةٌ[٧] ، وَ إِنَّ عِنْدِي لَمِثْلَ[٨] الَّذِي

← بالوجهين أيضاً. المصباح المنير، ص ٣٥٩ (ضرب).

١ . في «بف»: «لأمته». و«اللّأْمَةُ» مهموزةً: الدِرْعُ؛ وقيل: ضرب من الدرع. وقيل: السلاح. ولأْمَةُ الحرب: أداته. وقد يترك الهمز تخفيفاً. النهاية، ج ٤، ص ٢٢٠ (لأم).

٢ . «المِغْفَر» و«المِغْفَرة» و«الغِفارة»: زَرَد ـ أي دِرْع منسوج يتداخل بعضها في بعض ـ ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة، وقيل: هو رَفْرَف البيضة، وقيل: هو حَلَق يتقنّع به المتسلّح. قال ابن شميل: المِغْفَر حِلَقٌ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُسْبَغ على العنق فتقيه. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦ (غفر).

٣ . في «ب»: «علامته».

٤ . هكذا في «ب، و». وفي أكثر النسخ ما ليس ينافيه. وهو مقتضى السياق؛ لصيرورته ظاهراً صفة للراية، واسم الآلة لا يمكن أن يكون صفة لخلوّه عن الضمير إلّا أن صار عَلَماً للراية. وفي «ج»: «المُغْلَبة»، ولكن ما جاء باب الإفعال من هذه المادّة. وفي المطبوع: «المِغْلَبة». و«المغلّبة»: اسم فاعل من باب التفعيل، أو اسم مفعول منه، أي الذي يُغْلَب كثيراً، وأيضاً: الذي يُحْكَم له بالغلبة، ضدّ، أو اسم آلة كمكحلة من الغلبة. وفي شرح المازندراني: «وأمّا القول بأنّها اسم فاعل من أغلب فالظاهر أنّه تصحيف». وقال الفيض في الوافي: «كأنّها اسم إحدى راياته؛ فإنّه ﷺ كان يسمّي ثيابه ودوابّه وأمتعته». وراجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٧٦ (غلب).

٥ . «الطَّسْتُ»، أصلها الطسّ، فأُبدل من إحدى السينين تاء للاستثقال، وحُكي بالشين المعجمة، وهي أعجميّة معرَّبة، ولهذا قال الأزهري: «هي دخيلة في كلام العرب؛ لأنّ التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربيّة». راجع: المصباح المنير، ص ٣٧٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٢ (طست).

٦ . في الوافي: «بها».

٧ . «نُشَّابة»: واحدة النُشّاب، وهي السهام، من نَشِبَ الشيء في الشيء نُشوباً، أي عَلِقَ فيه، وأنشبته أنا فيه، أي أعلقتُه، فانتشب. وقال المطرّزي: «النَّبل: السهام العربيّة، اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى، وجمعه: نِبال. والنُشّاب: التركيّة، الواحدة: النُشّابة». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٤ (نشب)؛ المغرب، ص ٤٤٠ «نبل».

٨ . في حاشية «بر»: + «التابوت».

جاءَتْ بِهِ الْمَلائِكَةُ[١].

وَ مَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ[٢] التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي[٣] أَيِّ أَهْلِ بَيْتٍ وُجِدَ[٤] التَّابُوتُ عَلىٰ أَبْوَابِهِمْ[٥] أُوتُوا النُّبُوَّةَ، وَ مَنْ[٦] صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ، وَ لَقَدْ لَبِسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطاً[٧]، وَ لَبِسْتُهَا أَنَا، فَكَانَتْ وَ كَانَتْ[٨]، وَ قَائِمُنَا مَنْ إِذَا لَبِسَهَا مَلَأَهَا[٩] إِنْ شَاءَ اللّٰهُ».[١٠]

١/٢٣٤ ٦٢٥ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

---

١ . في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: + «تحمله». وقوله ﷺ: «لمثل الذي جاءت به الملائكة» يعني ما يشبه ذلك وما هو نظير له. لعلّه ﷺ أشار بذلك إلى ما أخبر الله عنه في القرآن [البقرة (٢): ٢٤٨] بقوله: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَائِكَةُ﴾. الوافي، ج ٣، ص ٥٦٩.

٢ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣ والبصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «مثل».

٣ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣: - «في».

٤ . في «ف»: «وجدوا». وفي البصائر، ص ١٧٤، ح ٢: «وقف».

٥ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «بابهم».

٦ . في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «فمن».

٧ . في «بس»: «خُطَيطاً» على صيغة التصغير. وفي شرح المازندراني: «الخطيط والخطيطة: الطريق. وهذا كناية عن طولها وعدم توافقها لقامته المقدّسة». وراجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٧ (خطط).

٨ . أي قد تصل إلى الأرض وقد لا تصل، يعني لم تختلف عليّ وعلى أبي اختلافاً محسوساً ذا قدر. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢.

٩ . «ملأها»، أي لم يفضل عنه و لم يقصر، وكان موافقاً لبدنه. مرآة العقول، ج ٣، ص ٤٣.

١٠ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ مثل سلاح رسول الله ﷺ ...، ح ٦٣٣، وفيه من قوله: «مثل السلاح فينا» إلى قوله: «أوتي الإمامة». وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ٢، عن أحمد بن محمّد؛ الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٨٧، بسنده عن معاوية بن وهب. وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ١، من قوله: «أنّ سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسن» مع اختلاف؛ وص ١٧٥، ح ٤، مع اختلاف يسير؛ وص ١٨٣، ح ٣١، من قوله: «أنّ سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسن» إلى قوله: «إلّا أن يكون رآه عنده» مع اختلاف يسير، وفي كلّها بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٢٦، ح ١٣٥، عن سليمان بن هارون. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ٦ . الوافي، ج ٣، ص ٥٦٨، ح ١١٢٢؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ١٨.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «عِنْدِي سِلَاحُ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ لَا أُنَازَعُ فِيهِ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ السِّلَاحَ مَدْفُوعٌ عَنْهُ[1]، لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ اللّٰهِ لَكَانَ خَيْرَهُمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هٰذَا الْأَمْرَ يَصِيرُ إِلىٰ مَنْ يَلْوِي[2] لَهُ الْحَنَكُ، فَإِذَا كَانَتْ مِنَ اللّٰهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ خَرَجَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَا هٰذَا الَّذِي كَانَ[3]؟! وَ يَضَعُ اللّٰهُ لَهُ يَداً عَلىٰ رَأْسِ رَعِيَّتِهِ».[4]

٦٢٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ[5]: «تَرَكَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ فِي[6] الْمَتَاعِ[7] سَيْفاً وَ دِرْعاً[8] وَ عَنَزَةً[9] .... ←

---

١. أي تدفع عنه الآفات مثل أن يسرق أو يغصب أو يكسر أو يستعمله غير أهله. الوافي، ج ٣، ص ٥٧١.

٢. يقال: ألْوَى الرجلُ برأسه ولَوَى رأسَه، أي أمال وأعرض. وألوى رأسَه ولَوَى برأسه، أي أماله من جانب إلى جانب. ويقرأ بالتشديد للمبالغة. ويقال: لويتُ الحبل: فتلتُه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٦٤ (لوى).
وفي قوله: «إلى من يلوى له الحنك» قال في الوافي: «كنى به عن الانقياد والطاعة، والمراد به القائم ﷺ». وقال في المرآة: «والأظهر عندي أنّه إشارة إلى إنكار الناس لوجوده وظهوره، والاستهزاء بالقائلين له، أو حكّ الإنسان غيظاً أو حنقاً به بعد ظهوره، وكلاهما شائع في العرب. وقيل: كناية عن الإطاعة والانقياد جبراً. وقيل: أي يتكلّم عنه. وقيل: أصحابه محنّكون؛ ولا يخفى بُعده. وعلى التقادير المراد به القائم ﷺ».

٣. في مرآة العقول: «ما هذا الذي كان، تعجّب من قضاياه وأحكامه القريبة وسفك دماء المخالفين، أو من قهره واستيلائه. ويحتمل على الأوّل أن تكون «ما» نافية، أي ليس هذا المسلك مثل الذي كان في زمن الرسول وسائر الأئمّة صلوات الله عليهم».

٤. بصائر الدرجات، ص ١٨٤، ح ٣٩؛ وص ١٨٦، ح ٤٦، وفيه إلى قوله: «إلى من يلوى له الحنك»، وفيهما بسند آخر عن حمّاد بن عثمان. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٨، مرسلاً عن عبد الأعلى بن أعين. الوافي، ج ٣، ص ٥٧١، ح ١١٢٤.

٥. في «ض»: - «قال».

٦. في «ب، ف، بس» وحاشية «بر»: «من». وفي البصائر: «عن».

٧. «المَتاع» في اللغة: كلّ ما يُنْتَفَعُ به كالطعام والبزّ وأثاث البيت، وأصل المتاع ما يُتَبَلَّغُ به من الزاد، وهو اسم من مَتَّعْتُهُ، إذا أعطيتَه ذلك. المصباح المنير، ص ٥٦٢ (متع).

٨. في «ف»: «درعاً وسيفاً».

٩. قال الجوهري: «العَنَزَة: أطول من العصا وأقصر من الرمح، وفيه زُجّ كزجّ الرمح». وقال ابن الأثير: ←

وَ رَحْلاً[١] وَ بَغْلَتَهُ الشَّهْبَاءَ[٢]، فَوَرِثَ[٣] ذٰلِكَ كُلَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».[٤]

٦٢٧ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «لَبِسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله ذَاتَ الْفُضُولِ[٥]، فَخَطَّتْ، وَ لَبِسْتُهَا أَنَا فَفَضَلَتْ[٦]».[٧]

٦٢٨ / ٥ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[٨]:

«العنزة مثل نصف الرمح، أو أكبر شيئاً، وفيها سِنان مثل سِنان الرمح. والزُجّ: الحديدة التي في أسفل الرمح ويقابله السنان، وهو نصل الرمح». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٨ (عنز).

١ . «الرَحْلُ»: كلّ شيء يُعَدُّ للرحيل من وِعاء للمتاع، ومَرْكَب للبعير، ورَسَنٍ، وحِلْس وهو ما يوضع على ظهر الدابّة تحت السرج أو الرَحْل. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٢ (رحل).

٢ . «بغلته الشهباء»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَهَب. وهو مصدر من باب تَعِبَ، وهو أن يغلب البياض السواد، والاسم الشُهْبَة، وبغلٌ أشهب، وبغلة شهباء. راجع: المصباح المنير، ص ٣٢٤ (شهب).

٣ . في «بح»: «فورّث».

٤ . بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٤؛ و ص ١٨٨، ح ٥٣، عن أحمد بن محمّد . الوافي، ج ٣، ص ٥٧١، ح ١١٢٥.

٥ . قال ابن الأثير: «وفيه: أنّ اسم درعه - عليه الصلاة والسلام - كانت ذات الفضول، وقيل ذو الفُضول لفضلةٍ كان فيها وسعةٍ». النهاية، ج ٣، ص ٤٥٦ (فضل).

٦ . في الوافي: «ففضلتُ بصيغة المتكلّم، أي كنتُ أفضل منها؛ ليطابق الخبر السابق». وفي البصائر ص ١٨٦: «لستُ أنا فكان وكان» بدل «لبستها أنا ففضلت». وفي البصائر، ص ١٧٧: «لبس، أي درع رسول الله صلى الله عليه وآله ذات الفضول، فجرّها على الأرض هنا».

٧ . بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٩، بسنده عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ١٧٧، ح ٩، بسند آخر . الوافي، ج ٣، ص ٥٧٠، ح ١١٢٣.

٨ . الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ١٨٠، ح ٢١؛ والصدوق في الأمالي، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٩٥. وفي الجميع: «أحمد بن عبد الله»، فيحتمل وقوع التحريف في ما نحن فيه وأنّ الصواب هو «أحمد بن عبد الله».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ ذِي الْفَقَارِ[١] سَيْفِ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مِنْ أَيْنَ هُوَ؟

قَالَ: «هَبَطَ بِهِ جَبْرَئِيلُ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَكَانَتْ حِلْيَتُهُ[٢] مِنْ فِضَّةٍ وَ هُوَ عِنْدِي».[٣]

٦٢٩ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ: ١ / ٢٣٥

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام[٤]، قَالَ: «السِّلَاحُ مَوْضُوعٌ عِنْدَنَا، مَدْفُوعٌ عَنْهُ، لَوْ وُضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقِ اللّٰهِ لَكَانَ[٥] خَيْرَهُمْ، لَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ حَيْثُ بَنىٰ[٦] بِالثَّقَفِيَّةِ[٧] -وَكَانَ قَدْ[٨] شُقَّ

ثمّ إنّه يحتمل أن يكون أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله ابن خانبة الكرخي الذي عُدَّ من أصحاب الرضا عليه السلام، وكان له إليه عليه السلام مكاتبة. راجع: رجال البرقي، ص ٥٥؛ رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٦، وص ٣٤٦، الرقم ٩٣٥.

١ . «ذو الفقار»: اسم سيف رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنّه كان فيه حُفَر صغار حسان. والمفقّر من السيوف: الذي فيه حُزُوز مطمئنّة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر).

٢ . في البصائر، ص ١٨٠: «حلقته».

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٨٠، ح ٢١، عن عبدالله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله؛ وفي الأمالي للصدوق، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠، وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٩٥. بسنده فيهما عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله. بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥٧، بسند آخر، مع زيادة في أوّله؛ الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٠٦، بسند آخر مع تفاوت يسير. راجع: علل الشرائع، ص ١٦٠، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٦٣، ح ١٢ ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ١١٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥١١، ح ٤٣١٩، ح ٣؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٤، ح ٦٠.

٤ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٨١، ح ٢٥، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام من دون توسّط «محمّد بن حكيم» بينهما، لكنّ المذكور في بعض نسخه «يونس بن عبدالرحمن، عن محمّد بن حكيم، عن أبي إبراهيم عليه السلام».

٥ . هكذا في «ج، ض، ف» وتقتضيه العربيّة. وفي المطبوع وسائر النسخ: «كان».

٦ . قال ابن الأثير: «الابتناء والبناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أنّ الرجل كان إذا تزوّج امرأة بنى عليها قُبّة ليدخل بها فيها، فيقال: بنى الرجل على أهله». النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).

٧ . «الثقفيّة»: نسبة إلى ثَقِيف، وهو أبو قبيلة من هَوازِن، واسمه قَسِيٌّ، والتاء للتأنيث. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (ثقف).

٨ . في «ب، بر، بف» والوافي: «وقد كان». وفي «ف»: - «قد».

لَهُ[١] فِي الْجِدَارِ ـ فَنَجَّدَ[٢] الْبَيْتَ، فَلَمَّا كَانَتْ[٣] صَبِيحَةُ عُرْسِهِ رَمىٰ بِبَصَرِهِ[٤]، فَرَأىٰ حَذْوَهُ[٥] خَمْسَةَ عَشَرَ مِسْمَاراً، فَفَزِعَ لِذٰلِكَ[٦]، وَ قَالَ لَهَا: تَحَوَّلِي؛ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُوَ مَوَالِيَّ[٧] فِي حَاجَةٍ، فَكَشَطَهُ[٨]، فَمَا مِنْهَا مِسْمَارٌ إِلَّا وَجَدَهُ[٩] مُصْرَفاً[١٠] طَرَفُهُ عَنِ السَّيْفِ، وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْهَا[١١] شَيْءٌ».[١٢]

٦٣٠ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حُجْرٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا يَتَحَدَّثُ[١٣] النَّاسُ أَنَّهُ دُفِعَتْ إِلىٰ أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا قُبِضَ، وَرِثَ عَلِيٌّ عليه السلام عِلْمَهُ وَ سِلَاحَهُ وَ مَا[١٤] هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَلَمَّا خَشِينَا أَنْ نُغْشىٰ[١٥]

---

١. في «ف»: - «له». و«قد شقّ له» أي للسلاح وحفظه.

٢. قوله: «فَنَجَّدَ»، أي فَزَيَّنَ، من التنجيد بمعنى التزيين، يقال: بيت مُنَجَّدٌ، أي: مُزَيَّن؛ أي زيّن له ظاهر الجدار بعد إخفاء السلاح فيه، أو زيّن البيت للزفاف. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨ (نجد).

٣. في «بس، بف» والبصائر: «كان».

٤. في حاشية «ف»: «بنظره».

٥. في البصائر: «ورأى في جدره» بدل «فرأى حذوه». و«حذوه» أي بحذاء السلاح أو الشقّ.

٦. في الوافي: «ففزع لذلك، أي خاف أن يكون السيف قد انكسر».

٧. في «ج، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي: + «لي».

٨. «فكشطه»، أي كشف عن السيف، من الكشط، وهو رفعك شيئاً عن شيء قد غشّاه. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢٣ (كشط).

٩. في «ألف»: «وجد».

١٠. في «بح» والبصائر: «مصروفاً».

١١. في «بف»: «منها إليه».

١٢. بصائر الدرجات، ص ١٨١، ح ٢٥، عن عبدالله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢، ح ١١٢٦.

١٣. في «ض»: «تحدّث». وفي «بح»: «يحدّث».

١٤. في «ب، بر»: + «كان».

١٥. في الوافي: «تغشى». وقوله: «نُغْشى»، أي نُهلَك، أو نُؤتى ونُغلب فيُؤخذ منّا. تقول: غَشِيَة غِشياناً، أي جاءه، وغَشِيتُ الرجل بالسوط، أي ضربته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٧ (غشا).

اسْتَوْدَعَهَا[١] أُمَّ سَلَمَةَ، ثُمَّ قَبَضَهَا بَعْدَ ذٰلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام».

قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، ثُمَّ صَارَ إِلىٰ أَبِيكَ، ثُمَّ انْتَهىٰ إِلَيْكَ، وَ صَارَ بَعْدَ ذٰلِكَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».[٢]

٦٣١ / ٨. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: ١ / ٢٣٦

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَمَّا يَتَحَدَّثُ[٣] النَّاسُ أَنَّهُ دُفِعَ إِلىٰ أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا قُبِضَ وَرِثَ عَلِيٌّ عليه السلام عِلْمَهُ وَ سِلَاحَهُ وَ مَا هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحَسَنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ عليهما السلام».

قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ صَارَ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى ابْنِهِ[٤]، ثُمَّ انْتَهىٰ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ».[٥]

٦٣٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[٦] وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْوَفَاةُ، دَعَا الْعَبَّاسَ بْنَ

---

١. في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: استودعنا، بصيغة المتكلّم مع الغير، وهو الأظهر». و«استودعها» يعني الحسين عليه السلام حين أراد التوجّه إلى العراق. وفي البصائر: «فلمّا خشيا أن يُفتّشا استودعا أمّ سلمة».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ١٠، عن محمّد بن الحسين. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ١١٢٩.

٣. في «ض»: «تحدّث». وفي «بس»: «تتحدّث». وقال في الوافي: «كأنّه سأله عن المكتوب في الصحيفة المستودعة، فأجابه عليه السلام بأنّها كانت مشتملة على علم وكان معها أشياء أخر. وهذه الصحيفة غير الكتاب الملفوف والوصيّة الظاهرة اللذين استودعهما الحسين عليه السلام عند ابنته الكبرى فاطمة بكربلاء».

٤. في البصائر: «أبيك».

٥. بصائر الدرجات، ص ١٨٦، ح ٤٥، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٩، مرسلاً، عن عمر بن أبان. وراجع: الغيبة للنعماني، ص ٥٣، ح ٤. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٤، ح ١١٣٠.

٦. هكذا في «ب، ض» وحاشية بدرالدين والبحار. وفي «ألف، ج، ف، و، بح، بر، بس، بف» والمطبوع: «محمّد بن الحسين». والصواب ما أثبتناه كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠ و ٥٢٥.

عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لِلْعَبَّاسِ: يَا عَمَّ مُحَمَّدٍ، تَأْخُذُ تُرَاثَ[١] مُحَمَّدٍ، وَ تَقْضِي دَيْنَهُ، وَ تُنْجِزُ[٢] عِدَاتِهِ[٣]؟ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي[٤]، شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، مَنْ يُطِيقُكَ[٥] وَ أَنْتَ تُبَارِي الرِّيحَ[٦]؟».

قَالَ: «فَأَطْرَقَ[٧] هُنَيْئَةً[٨]، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبَّاسُ، أَ تَأْخُذُ تُرَاثَ مُحَمَّدٍ، وَ تُنْجِزُ عِدَاتِهِ وَ تَقْضِي دَيْنَهُ؟ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، وَ أَنْتَ تُبَارِي الرِّيحَ.

قَالَ: أَمَا إِنِّي سَأُعْطِيهَا مَنْ يَأْخُذُهَا بِحَقِّهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ، يَا أَخَا مُحَمَّدٍ، أَتُنْجِزُ

---

١. «التراث»: الإرث، والتاء والهمزة بدل من الواو. المصباح المنير، ص ٦٥٤ (ورث).

٢. «تنجز»: تحضر وتفي. يقال: نجز يَنْجُز نَجْزاً، إذا حصل وحَضَر، وأنجز وعده، إذا أحضره. ويقال أيضاً: أنجز الوعدَ، أي وفى به. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٤ (نجز).

٣. في حاشية «ج»: «تنجز عداته و تقضي دينه». و«العِدات»: جمع العدة، وهي الوَعد، والهاء عوض من الواو، ولا يجمع الوَعد. الصحاح، ج ٢، ص ٥٥١ (وعد).

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «إنّي». وفي «ب، ج، ف، بر، بس، بف» والعلل: - «بأبي أنت وأمّي». وفي حاشية «بف»: «فقال: بأبي أنت وأمّي» بدل «فردّ عليه -إلى- أمّي».

٥. «يطيقك»، أي يطيق ويقدر على أداء حقوقك؛ من الإطاقة بمعنى القدرة على الشيء. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٧٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٢ (طوق).

٦. «تباري الريح»، أي تعارضه. يقال: فلان يباري فلاناً، أي يعارضه ويفعل مثل فعله ليعجّزه، وهما يتباريان، وفلان يباري الريح جوداً وسخاءً، أو تسابقه. والريح مشهورة بكثرة السخاء؛ لسياق السحاب والأعطار، وترويح القلوب، وترقيق الهواء وغيرها من المنافع. كنى به عن علوّ همّته. وفي مرآة العقول: «وهذا المثل مشهور بين العرب والعجم». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٧٢ (برى).

٧. في «ب، بر، بف» وحاشية «ج» والوافي: + «رسول الله». يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم يتكلّم. وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).

٨. قال الفيّومي: الهَنُ: كناية عن كلّ اسم جنس، والأنثى هَنَةٌ، ولامُها محذوفة، ففي لغة هي هاءٌ فيُصَغَّر على هُنَيْهَة، ومنه يقال: مكث هُنيهةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واوٌ فيُصَغَّر في المؤنّث على هُنَيَّة، والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له. وجَعَلَها المجلسي تصغير هِنْوٍ بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة. راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن).

عِدَاتِ مُحَمَّدٍ، وَ تَقْضِي دَيْنَهُ، وَ تَقْبِضُ[١] تُرَاثَهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، ذَاكَ عَلَيَّ وَ لِي، قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ حَتّىٰ نَزَعَ خَاتَمَهُ مِنْ إِصْبَعِهِ، فَقَالَ: تَخَتَّمْ بِهٰذَا فِي حَيَاتِي، قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَى الْخَاتَمِ[٢] حِينَ وَضَعْتُهُ فِي إِصْبَعِي[٣]، فَتَمَنَّيْتُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَرَكَ الْخَاتَمَ.

ثُمَّ صَاحَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْمِغْفَرِ[٤] وَ الدِّرْعِ وَ الرَّايَةِ وَ الْقَمِيصِ وَ ذِي الْفَقَارِ[٥] وَ السَّحَابِ[٦] وَ الْبُرْدِ[٧] وَ الْأَبْرَقَةِ[٨] وَ الْقَضِيبِ[٩]، قَالَ: فَوَ اللّٰهِ، ....←

---

١. في «ج، بر» والعلل: «تأخذ». وقال في الوافي: «في تقديم أخذ التراث على قضاء الدين وإنجاز العدات في مخاطبة العبّاس، وبالعكس في مخاطبة أميرالمؤمنين ﷺ لطف لايخفى. ولعلّ في إلقاء هذا القول على عمّه أوّلاً، ثمّ تكريره ﷺ ذلك عليه، إنّما هو لإتمام الحجّة عليه، وليظهر للناس أنّه ليس مثل ابن عمّه في أهليّة الوصيّة».

٢. في «ف»: - «إلى الخاتم».

٣. في «ج، بح» وحاشية «ض، بف»: «حين وضعه في إصبعه». وفاعل «قال» على هذه النسخة هو العبّاس. وفي الوافي: «كأنّه أراد بذلك أنّه قلتُ في نفسي: لو لم يكن فيما ترك غير هذا الخاتم لكفاني به شرعاً وفخراً وعزّاً ويمناً وبركة».

٤. «المِغْفَر» والمِغْفَرة، والغِفارة: زَرَد - أي دِرْع منسوج يتداخل بعضها في بعض - ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. وقيل: هو رَفْرَف البيضة. وقيل: هو حَلَق يتقنّع به المتسلّح. قال ابن شميل: المِغْفَر حِلَقٌ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُسْبَغُ على العنق فتقيه، وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦ (غفر).

٥. كان اسم سيف رسول الله ﷺ ذا الفقار؛ لأنّه كان فيه حُفَر صغار حِسان. والمُفَقَّر من السيوف: الذي فيه حُزُوز مطمئنّة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر).

٦. «السَحابُ» اسم عِمامة رسول الله ﷺ، سمّيت به تشبيهاً بسحاب المطر لانسحابه في الهواء. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٤٥ (سحب).

٧. «البُرْد»: نوع من الثياب معروف، والجمع: أبراد وبُرُود، والبُرْدَة: الشملة المُخطَّطة. وقيل: كِساء أسود مُرَبَّع فيه صِغَر تلبسه الأعراب، وجمعها: بُرَد. النهاية، ج ١، ص ١١٦ (برد).

٨. «الأبرق»: من الحبال: الحبل الذي أُبرم بقوّة سوداء وقوّة بيضاء وكلّ شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق. قال الفيض في الوافي، ج ٣، ص ٥٧٦: «كأنّها ثوب مستطيل يصلح لأن يشدّ بها الوسط وهي الشقّة - بالكسر والضمّ - كما فسّره بها». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٤؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٤٩ (برق).

٩. في شرح المازندراني: «القضيب، هو الغصن، والمراد به العصا، سمّيت به لكونها مقطوعة من الشجر، ←

مَا رَأَيْتُهَا[١] غَيْرَ[٢] سَاعَتِي تِلْكَ - يَعْنِي الْأَبْرَقَةَ - فَجِيءَ بِشِقَّةٍ كَادَتْ تَخْطَفُ[٣] الْأَبْصَارَ، فَإِذَا
٢٣٧/١ هِيَ مِنْ أَبْرَقِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ جَبْرَئِيلَ أَتَانِي بِهَا، وَ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اجْعَلْهَا فِي حَلْقَةِ الدِّرْعِ، وَ اسْتَذْفِرْ[٤] بِهَا مَكَانَ الْمِنْطَقَةِ.

ثُمَّ دَعَا بِزَوْجَيْ نِعَالٍ[٥] عَرَبِيَّيْنِ جَمِيعاً: أَحَدُهُمَا مَخْصُوفٌ[٦]، وَ الْآخَرُ غَيْرُ مَخْصُوفٍ، وَ الْقَمِيصَيْنِ: الْقَمِيصِ الَّذِي أُسْرِيَ بِهِ فِيهِ، وَ الْقَمِيصِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ[٧] يَوْمَ أُحُدٍ، وَالْقَلَانِسِ الثَّلَاثِ: قَلَنْسُوَةِ السَّفَرِ، وَ قَلَنْسُوَةِ الْعِيدَيْنِ وَ الْجُمَعِ، وَ قَلَنْسُوَةٍ كَانَ يَلْبَسُهَا وَ يَقْعُدُ مَعَ أَصْحَابِهِ.

﴿ والقضب القطع، وقد يطلق على السيف الدقيق أيضاً». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧٨ (قطع).

١. في الوافي: «وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: فجيء بشقّة فوالله ما رأيتها».

٢. في «ب، ج، بف، بر» وحاشية «ض، ف، بح» والوافي والعلل: «قبل».

٣. «الخطف»: استلاب الشيء وأخذه بسرعة، يقال: خَطِفَ الشيءَ يَخْطَفُهُ، واختطفه يختطفه. ويقال: خَطَفَ يَخْطِفُ، وهو قليل. النهاية، ج ٢، ص ٤٩ (خطف).

٤. هكذا في «ج، ض، بر، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني. وفي اللغة: استذفر بالأمر: اشتدّ عزمه عليه وصَلُبَ له. وفي الوافي «الاستذفار: شدّ الوسط بالمنطقة ونحوها» وقال العلّامة المجلسي: «... ففي القاموس: الذَفَر، محرّكة: شدّة ذكاء الريح، كالذَفِرة، ومسك أذفر. ففيه تضمين معنى الشدّ، مع الإشارة إلى طيب رائحتها؛ فصار الحاصل: تطيّبْ بها جاعلاً لها مكان المنطقة، أو يكون «مكان المنطقة» متعلّقاً بـ«اجعلها». وقيل: الاستذفار: جعل الشيء صلباً شديداً، في القاموس: الذِفِرُّ، كطِمِرّ: الصلب الشديد. ولا يخفى ما فيه». وفي «ف»: «استدفن». وفي المطبوع: «استدفر». وفي العلل: «استوفر». وقوله «استدفر»، من الدَفْر بمعنى الدفع، أو من الدَفَر، وهو وقوع الدود في الطعام واللحم، وهو أيضاً النتن خاصّة ولا يكون الطيب البتّة. وليس شيء منها بمناسب هاهنا فلذا قال المجلسي في مرآة العقول: «لعلّه كان: واستثفر بها، وأُريد به الشدّ على الوسط». قال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (ثفر): «هو مأخوذ من ثَفَر الدابّة الذي يُجعَل تحت ذَنَبها. وفي صفة الجنّ: مستثفرين ثيابهم، وهو أن يُدخل الرجلُ ثوبه بين رجليه، كما يفعل الكلب بذنبه». وراجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٩ (دفر)؛ و ص ٣٠٧؛ والقاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٩ (ذفر).

٥. في «ف»: + «له».

٦. «مَخْصُوف»، أي مخروز، يقال: خَصَفَ النعلَ يَخْصِفُها خَصْفاً، أي ظاهَرَ بعضَها على بعض وخَرَزَها، أي ثَقَبها بالمِخْرز وخاطه. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٧١ (خصف).

٧. في «ف»: «به».

ثُمَّ قَالَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْبَغْلَتَيْنِ: الشَّهْبَاءِ[1]، وَ الدُّلْدُلِ[2]؛ وَ النَّاقَتَيْنِ: الْعَضْبَاءِ[3]، وَ الْقَصْوَاءِ[4]؛ وَ الْفَرَسَيْنِ[5]: الْجَنَاحِ[6] - كَانَتْ تُوقَفُ بِبَابِ الْمَسْجِدِ لِحَوَائِجِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ يَبْعَثُ الرَّجُلَ فِي حَاجَتِهِ[7]، فَيَرْكَبُهُ[8] فَيَرْكُضُهُ[9] فِي حَاجَةِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ - وَ حَيْزُومٍ - وَ هُوَ الَّذِي كَانَ يَقُولُ: أَقْدِمْ يَا حَيْزُومُ[10] - وَ الْحِمَارِ عُفَيْرٍ[11]، فَقَالَ: اقْبِضْهَا فِي حَيَاتِي.

فَذَكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ تُوُفِّيَ عُفَيْرٌ سَاعَةَ قُبِضَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ[12]، قَطَعَ[13] .... ←

---

١. «الشَّهْباء»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَّهَب، وهو مصدر من باب تَعِبَ، وهو أن يغلب البياض السواد. والاسم الشُّهْبَة، وبَغْلٌ أشهب، وبغلة شهباء. أنظر: المصباح المنير، ص ٣٢٤ (شهب).

٢. «الدُّلْدُل»: القُنْفُذ، واسم بغلته ﷺ. شُبِّهت بالقُنْفُذ؛ لأنّه أكثر ما يظهر في الليل، ولأنّه يُخفي رأسه في جسده ما استطاع. ودَلْدَلَ في الأرض: ذهب ومرّ، يُدَلدلُ ويتدلدل في مشيه إذا اضطرب. وفي شرح المازندراني: «سمّيت بذلك؛ لكونها سريعة حديدة ذات هيأة حسنة». راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٩ (دلدل).

٣. قال ابن الأثير: «هو عَلَم لها، منقول من قولهم: ناقة عضباء، أي مشقوقة الأُذن، ولم تكن مشقوقة الأذن. وقال بعضهم: إنّها كانت مشقوقة الأذن، والأوّل أكثر. وقال الزمخشري: هو منقول من قولهم: ناقة عضباء، وهي القصيرة اليد». النهاية، ج ٣، ص ٢٥١ (عضب).

٤. في العلل: «الصهباء». وقوله: «القَصْواء»: الناقة التي قُطع طَرَف أُذنها، ولم تكن ناقة النبيّ ﷺ قَصْواء، وإنّما كان هذا لقباً لها. وقيل: كانت مقطوعة الأذن. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٧٥ (قصو).

٥. في «ف»: «الفرستين».

٦. في شرح المازندراني: «جناح الطير: يده، سمّيت بذلك لسرعة سيره، على سبيل المبالغة».

٧. في «ب، بف» والعلل: «حاجة». ٨. في «ب»: «فيركب».

٩. في شرح المازندراني: «ويركضه». وقوله: «فَيَرْكُضُه»، أي يستحثّه ليعدو، من الرَّكْض، وهو تحريك الرِّجْل، تقول: رَكَضْتُ الفرس برجلي، إذا استَحْثَثْتَهُ ليعدو، ثمّ كثر حتّى قيل: رَكَضَ الفرسُ، إذا عدا، وليس بالأصل، والصواب رُكِضَ الفرسُ، فهو مركوض. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٨٠ (ركض).

١٠. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: - «يا». وفي شرح المازندراني: «اسم كان وفاعل يقول جبرئيل عليه السلام أو النبيّ ﷺ. وقال الجوهري: حيزوم اسم فرس من خيل الملائكة».

١١. قال ابن الأثير: «... عُفَير، هو تصغير ترخيم لأعْفَر، من العُفْرة، وهي الغُبْرة ولون التراب، كما قالوا في تصغير أسود: سُوَيْد. وتصغيره غير مُرخّم: أُعَيْفِر، كأُسَيْود». النهاية، ج ٣، ص ٢٦٣ (عفر).

١٢. وفي «بر»: + «إنّه». ١٣. في «ب» والوافي: «فقطع».

خِطَامَهُ[١]، ثُمَّ مَرَّ يَرْكُضُ حَتّىٰ أَتىٰ[٢] بِئْرَ بَنِي خَطْمَةَ[٣] بِقُبَا، فَرَمىٰ بِنَفْسِهِ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهُ».

● وَ رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «إِنَّ ذٰلِكَ الْحِمَارَ كَلَّمَ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ، فَقَامَ إِلَيْهِ نُوحٌ، فَمَسَحَ عَلىٰ كَفَلِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هٰذَا الْحِمَارِ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ سَيِّدُ[٤] النَّبِيِّينَ وَ خَاتَمُهُمْ، فَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذٰلِكَ الْحِمَارَ».[٥]

١ / ٢٣٨ ٣٩ ـ بَابُ أَنَّ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

٦٣٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ السَّمَّانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا[٦] مَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَيُّ أَهْلِ بَيْتٍ وُجِدَ التَّابُوتُ عَلىٰ بَابِهِمْ أُوتُوا النُّبُوَّةَ، فَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ».[٧]

---

١ . «الخِطام»: هو الحبل الذي يقاد به البعير، أو هو الزِمام، أو هو كلّ حبل يُعَلّق في حَلْق البعير ثمّ يُعْقَد على أنفه، كان من جِلْد أو صوف أو ليف أو قِنّب، أو هو حبل يُجْعَل في طرفه حلقة ثمّ يُقلّد البعير ثمّ يُثنّى على مَخْطِمه. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨٦ (خطم). ٢ . في العلل: «وافى».

٣ . في «ج، ض، ف، بف» والوافي والعلل والبحار: «بني حطمة».

٤ . في «ج»: + «المرسلين و».

٥ . علل الشرائع، ص ١٦٦، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد الآدمي. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ١٨٥ . الوافي، ج ٣، ص ٥٧٤ ـ ٥٧٥، ح ١١٣١ و ١١٣٢؛ البحار، ج ١٧، ص ٤٠٤، ح ٢٢، من قوله: «والحمار عفير فقال: اقبضها»، إلى قوله: «فرمى بنفسه فيها»؛ وص ٤٠٥، ح ٢٣، من قوله: «وروي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: إنّ ذلك الحمار كلّم». ٦ . في «ب، بح، بر، بف»: «إنّ».

٧ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما عند الأئمّة عليهم السلام من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله ...، ضمن ح ٦٢٤. وفي بصائر الدرجات،

٦٣٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السُّكَيْنِ[١]، عَنْ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا مَثَلُ[٢] التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمُلْكُ، فَأَيْنَمَا[٣] دَارَ السِّلَاحُ فِينَا[٤] دَارَ الْعِلْمُ».[٥]

٦٣٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «كَانَ[٦] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ[٧]: إِنَّمَا مَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ أُوتُوا النُّبُوَّةَ، وَ حَيْثُمَا دَارَ السِّلَاحُ فِينَا[٨] فَثَمَّ الْأَمْرُ[٩]».

قُلْتُ: فَيَكُونُ السِّلَاحُ مُزَايِلاً لِلْعِلْمِ[١٠]؟

← ص ١٧٤، ح ٢، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ١٨٠، ح ٢٠؛ و ص ١٨٢، ح ٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر، مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣، عن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٧، مرسلاً عن معاوية بن وهب ـ الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٦٠٣؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ١٨.

١ . في «ف»: «محمّد بن المسكين». وفي البصائر، ص ١٨٣، ح ٣٨: «محمّد بن مسكين». وهو سهو. وفي بعض مخطوطات البصائر وكذا في البحار، ج ٢٦، ص ٢١٩، ح ٣٨ نقلاً عن البصائر: «محمّد بن سكين». ومحمّد بن سُكَين هذا، هو ابن عمّار النخعي الذي دعاه نوح بن درّاج إلى هذا الأمر. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤؛ وص ٣٦١، الرقم ٩٦٩.

٢ . في «بح»: «كمثل».

٣ . في «ض»: «وأينما».

٤ . في «ج، بح، بر، بف» والبحار: «فينا السلاح». وفي الوافي: - «فينا».

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٤، عن إبراهيم بن هاشم، إلى قوله «دارالملك» هكذا: «حيثما دار التابوت دار العلم». وفيه، ح ٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام ـ الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٦٠٤؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ١٩.

٦ . في «ج، بح، بر، بف» والوافي: «قال».

٧ . في «بر، بف» والوافي: - «يقول».

٨ . في «ج» والبصائر، ص ١٨٣: - «فينا».

٩ . في البصائر: «أينما دار التابوت فثمّ الأمر» بدل «حيثما دار التابوت أُوتوا ... فثمّ الأمر».

١٠ . في مرآة العقول، ج ٣، ص ٥٣: «حيثما دار التابوت، أي بالاستحقاق من غير قهر، لا كما كان عند جالوت.

→

قَالَ: «لَا».[١]

٦٣٦ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام[٢]: إِنَّمَا مَثَلُ السِّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ[٣] التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَيْنَمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمُلْكُ، وَ أَيْنَمَا دَارَ السِّلَاحُ فِينَا دَارَ الْعِلْمُ».[٤]

٤٠ ـ بَابٌ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَ الْجَفْرِ وَ الْجَامِعَةِ وَ مُصْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام

٦٣٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ[٥] الْحَجَّالِ، عَنْ
١ / ٢٣٩ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

و«ما» في «حيثما» و«أينما» كافّة. و«المزايلة»: المفارقة. والسؤال لاستعلام أنّه هل يمكن أن يكون السلاح عند من لايكون عنده علم جميع ما تحتاج إليه الأُمّة كبني الحسن؟ قال: لا، فكما أنّه دليل للإمامة فهو ملزوم للعلم أيضاً».

١ . بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٣، عن محمّد بن الحسين ـ الوافي، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٦٠٥.

٢ . في حاشية «ج»: «كان أبوجعفر عليه السلام يقول». ٣ . في «ب»: «مثل».

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الأُمور التي توجب حجّة الإمام عليه السلام، ذيل ح ٧٤٧، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ١٥؛ و ص ١٨٥، ح ٤٣، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، إلى قوله: «دار الملك»، مع زيادة في أوّلهما. وفيه، ص ١٧٦، ح ٥؛ و ص ١٨٣، ح ٣٥، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٦٠٦؛ البحار، ج ١٣، ص ٤٥٦، ح ٢٠.

٥ . هكذا في أكثر النسخ. وفي «ج، ف» والمطبوع: + «بن». وعبدالله هذا، هو عبدالله بن محمّد أبو محمّد الحجّال، وقد ورد في الأسناد بعناوينه المختلفة: الحجّال، أبو محمّد الحجّال، عبدالله الحجّال وعبدالله بن محمّد الحجّال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥.
ثمّ إنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد الجمّال، عن أحمد بن عمر ـ والحسين بن سعيد الجمّال عنوان غريب لم نجده في موضع ـ والمذكور في بعض نسخ البصائر «عبدالله بن محمّد الحجّال» بدل «الحسين بن سعيد الجمّال».

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ ، فَقُلْتُ[١] : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ ، هَاهُنَا[٢] أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامِي ؟

قَالَ : فَرَفَعَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ سِتْراً بَيْنَهُ وَ بَيْنَ بَيْتٍ آخَرَ ، فَاطَّلَعَ فِيهِ[٣] ، ثُمَّ قَالَ : «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ».

قَالَ : قُلْتُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، إِنَّ شِيعَتَكَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ عَلَّمَ عَلِيّاً ﷺ بَاباً يُفْتَحُ لَهُ مِنْهُ[٤] أَلْفُ بَابٍ ؟

قَالَ : فَقَالَ : «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، عَلَّمَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ عَلِيّاً ﷺ أَلْفَ بَابٍ يُفْتَحُ[٥] مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفُ بَابٍ».

قَالَ : قُلْتُ : هٰذَا وَاللّٰهِ الْعِلْمُ[٦] .

قَالَ : فَنَكَتَ[٧] سَاعَةً فِي الْأَرْضِ ، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّهُ لَعِلْمٌ ، وَ مَا هُوَ بِذَاكَ».

قَالَ : ثُمَّ قَالَ : «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، وَ إِنَّ[٨] عِنْدَنَا الْجَامِعَةَ ، وَ مَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجَامِعَةُ ؟».

قَالَ : قُلْتُ[٩] : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، وَ مَا الْجَامِعَةُ ؟

قَالَ : «صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ وَ إِمْلَائِهِ[١٠] مِنْ فَلْقِ

---

١ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي . وفي المطبوع : + «له».

٢ . في البصائر ، ص ١٥١ ، ح ٣ : «ليس هاهنا». وقال في الوافي : «استفهام نبّه به على أنّ مسؤوله أمر ينبغي صونه عن الأجنبيّ».

٣ . في «ف» : «عليه».

٤ . في «ف» : - «منه».

٥ . في «ج» والبصائر ، ح ٣ والاختصاص ، ص ٢٨٢ : + «له».

٦ . في الوافي : «هذا والله العلم ، يحتمل الاستفهام والحكم».

٧ . قوله : «فَنَكَتَ» : من النَكْت ، وهو أن تنكُت في الأرض بقضيب ، أي تضرب بقضيب فتؤثّر فيها . الصحاح ، ج ١ ، ص ٢٦٩ (نكت).

٨ . في «ب» : «فإنّ».

٩ . في «ض» : + «له».

١٠ . في الوافي : «وإملائه على المصدر والإضافة ، والضمير للرسول عطف على الظرف مسامحة . أو في الكلام

↔

فِيهِ[١] وَ خَطُّ عَلِيٍّ عليه السلام بِيَمِينِهِ، فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَ حَرَامٍ، وَ كُلُّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ[٢] حَتَّى الْأَرْشُ[٣] فِي الْخَدْشِ[٤]». وَ ضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَيَّ[٥]، فَقَالَ[٦]: «تَأْذَنُ[٧] لِي[٨] يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟».

قَالَ[٩]: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّمَا أَنَا لَكَ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ، قَالَ: فَغَمَزَنِي بِيَدِهِ، وَ قَالَ: «حَتَّى أَرْشُ هٰذَا[١٠]» كَأَنَّهُ مُغْضَبٌ[١١].

قَالَ: قُلْتُ: هٰذَا وَ اللّٰهِ[١٢] الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَ لَيْسَ بِذَاكَ».

١/ ٢٤٠ ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَ إِنَّ عِنْدَنَا الْجَفْرَ، وَ مَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجَفْرُ[١٣]؟».

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا الْجَفْرُ؟ قَالَ: «وِعَاءٌ مِنْ أَدَمٍ[١٤] فِيهِ عِلْمُ النَّبِيِّينَ وَ الْوَصِيِّينَ، وَ عِلْمُ

← حذف، أي كتبت بإملائه»، وفي مرآة العقول: «وأملاه، بصيغة الماضي، وكذا خطّ». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أمللتُ الكتابَ على الكاتب إملالاً، وأمليته عليه إملاءً، أي ألقيته عليه. راجع: المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

١. «من فَلْق فيه»، أي من شقّ فمه، يعني مشافهةً، يقال: كلّمني فلان من فَلْق فيه وفِلْق فيه، أي شِقّه، والكسر قليل، والفتح أعرف. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣١٠ (فلق).

٢. في «ض» والوافي: «إليه الناس».

٣. «الأرش»: ما يأخذه المشتري من البائع إذا اطّلع على عيب في المبيع، وأُروش الجراحات من ذلك؛ لأنّها جابرة عمّا حصل فيها من النقص. وسمّي أرشاً؛ لأنّه من أسباب النزاع، يقال: أرّشتُ بينهم إذا أوقعت بينهم، أي أفسدتَ. وقال في الوافي: «الأرش: الدية». النهاية، ج ١، ص ٣٩ (أرش).

٤. في شرح المازندراني: «حتّى أرش الخدش». و«الخَدْش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعود ونحوه، ثمّ سمّي به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش. النهاية، ج ٢، ص ١٤ (أرش).

٥. «ضَرَب بيده إليّ»، أي أهواه وألقاه ومدّه إليه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٥ (ضرب).

٦. في «ب، ض، ف، بس، بف»: + «لي». ٧. في شرح المازندراني: «أ تأذن».

٨. في «ب، ج، ض، ف، بس، بف»: - «لي». وقال في الوافي: «تأذن لي، أي في غمزي إيّاي بيدي حتّى تجد الوجع في بدنك». ٩. في «بر»: - «قال».

١٠. في «ب»: + «كلّه».

١١. في الوافي: «كأنّ ما يشبه الغضب منه عند هذا القول إنّما هو على من أنكر علمهم عليهم السلام بأمثال ذلك؛ أو المراد أنّ غمزه كان شبيهاً بغمز المغضَب». ١٢. في «بس»: «والله هذا العلم».

١٣. في البصائر، ص ١٥١: + «مسك شاة أو جلد بعير».

١٤. «الأدَم»: اسم لجمع أديم، وهو الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ، من الأدْم، وهو ما يُؤْتَدم به. والجمع أُدُم. →

الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ مَضَوْا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ».

قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هٰذَا هُوَ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَ لَيْسَ بِذَاكَ[١]».

ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَ إِنَّ[٢] عِنْدَنَا لَمُصْحَفَ فَاطِمَةَ عليها السلام، وَ مَا يُدْرِيهِمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام؟».

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام؟ قَالَ: «مُصْحَفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هٰذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَ اللّٰهِ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ»[٣].

قَالَ: قُلْتُ: هٰذَا وَ اللّٰهِ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَ مَا هُوَ بِذَاكَ».

ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عِنْدَنَا عِلْمَ مَا كَانَ، وَ عِلْمَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلىٰ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هٰذَا وَ اللّٰهِ هُوَ[٤] الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَ لَيْسَ بِذَاكَ».

قَالَ: قُلْتُ[٥]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَيُّ شَيْءٍ الْعِلْمُ؟ قَالَ: «مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ[٦]،

← راجع: المغرب، ص ٢٢ (أدم).

١. في «ب، بح»: «بذلك». وفي البصائر، ص ١٥١: «وما هو بذلك» بدل «وليس بذاك».

٢. في «ج»: - «وإنّ».

٣. في البصائر، ص ١٥١: + «إنّما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها».

٤. في «ف، بس»: «هو والله» بدل «والله هو».

٥. في «ض»: + «له».

٦. في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٧: «فإن قلت: قد ثبت أنّ كلّ شيء في القرآن وأنّهم عالمون بجميع ما فيه، وأيضاً قد ثبت بالرواية المتكاثرة أنّهم يعلمون جميع العلوم، فما معنى هذا الكلام وما وجه الجمع؟ قلت: أوّلاً... أنّ علمهم ببعض الأشياء فعليّ وببعضها بالقوّة القريبة، بمعنى أنّه يكفي في حصوله توجّه نفوسهم القدسيّة، وهم يسمّون هذا جهلاً؛ لعدم حصوله بالفعل. وبهذا يجمع بين الروايات التي دلّ بعضها على علمهم بجميع الأشياء، وبعضها على عدمه؛ وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنّه يحصل لهم في اليوم والليلة عند توجّه نفوسهم القادسة إلى عالم الأمر علومٌ كثير لم تكن حاصلة بالفعل. وثانياً: أنّ علومهم بالأشياء التي توجد علوم إجماليّة ظلّيّة، وعند ظهورها عليهم في الأعيان كلّ يوم وليلة علوم شهوديّة حضوريّة؛ ولا شبهة في أنّ الثاني مغاير للأوّل وأكمل منه». وراجع في معناه ما نقلنا قبل هذا من الوافي في هامش ح ٦٠٣.

الْأَمْرُ مِنْ[١] بَعْدِ الْأَمْرِ، وَ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ[٢] إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».[٣]

٦٣٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «تَظْهَرُ الزَّنَادِقَةُ[٤] فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَ عِشْرِينَ وَ مِائَةٍ، وَ ذٰلِكَ أَنِّي نَظَرْتُ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ ﷺ».

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ ﷺ؟

قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ تَعَالىٰ لَمَّا قَبَضَ نَبِيَّهُ ﷺ دَخَلَ عَلىٰ فَاطِمَةَ ﷺ مِنْ وَفَاتِهِ مِنَ الْحُزْنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، فَأَرْسَلَ اللّٰهُ[٥] إِلَيْهَا مَلَكاً يُسَلِّي[٦] غَمَّهَا وَ يُحَدِّثُهَا، فَشَكَتْ

---

١ . في «ب، ض، بر، بس، بف» والوافي والبصائر، ص ١٥١: - «من».

٢ . في «ف»: «والذي من بعد الذي» بدل «والشيء بعد الشيء».

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد الجمّال، عن أحمد بن عمر. وفيه ص ٣٠٣، ح ٣، من قوله: «إنّ الشيعة يتحدّثون» إلى قوله: «إنّه لعلم وما هو بذاك»؛ الاختصاص، ص ٢٨٢، من قوله: «إنّ الشيعة يتحدّثون» إلى قوله: «يفتح من كلّ باب ألف باب»؛ الخصال، ص ٦٤٧، باب ما بعد الألف، ح ٣٧، إلى قوله: «إنّه لعلم وما هو بذاك»، مع اختلاف يسير. وفي الثلاثة الأخيرة: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن عمر الحلبي. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٠٢ - ٣٠٣، ح ١ و ٤ و ٥؛ و ص ٣٠٦، ح ١٤؛ والخصال، ص ٦٤٥، باب ما بعد الألف، ح ٢٧؛ و ص ٦٤٦ - ٦٤٨، نفس الباب، ح ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٩؛ والاختصاص، ص ٢٨٢، بسند آخر: من قوله: «علّم رسول الله ﷺ عليّاً» إلى قوله: «من كلّ باب ألف باب». وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبيّ ...، ح ٦٠٣ و ٦٠٤؛ وباب الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين ﷺ، ح ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧٤؛ والخصال، ص ٦٤٤، ح ٢٥ - الوافي، ج ٣، ص ٥٧٩، ح ١١٣٦.

٤ . «الزَّنادِقَة»: جمع الزِّنْديق، وهو من الثنويّة، أو القائل ببقاء الدهر، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبيّة، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان؛ ويقال عند العرب لكلّ ملحد ودهريّ. اُنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زندق).

٥ . في «ب، ج، ض، بر، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار والبصائر: - «الله».

٦ . في «بس»: «يسلّيها». وفي حاشية «بر» والوافي والبصائر: «يسلّي عنها». و«يُسَلّي غمّها»، أي يكشف عنها غمّها ويرفعه وانسلى عنه الغمّ وتسلّى بمعنى، أي انكشف. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨١ (سلا).

ذٰلِكَ[١] إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لَهَا[٢]: إِذَا أَحْسَسْتِ بِذٰلِكَ وَ سَمِعْتِ الصَّوْتَ، قُولِي لِي، فَأَعْلَمَتْهُ بِذٰلِكَ[٣]، فَجَعَلَ[٤] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَكْتُبُ كُلَّ مَا سَمِعَ حَتّىٰ أَثْبَتَ مِنْ[٥] ذٰلِكَ مُصْحَفاً». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ، وَ لٰكِنْ فِيهِ عِلْمُ مَا يَكُونُ».[٦]

٦٣٩ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدِي الْجَفْرَ الْأَبْيَضَ».

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ[٧] شَيْءٍ فِيهِ؟

قَالَ: «زَبُورُ دَاوُدَ، وَ تَوْرَاةُ مُوسىٰ، وَ إِنْجِيلُ عِيسىٰ، وَ صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ، وَ الْحَلَالُ وَ الْحَرَامُ، وَ مُصْحَفُ فَاطِمَةَ، مَا أَزْعُمُ[٨] أَنَّ فِيهِ قُرْآناً، وَ فِيهِ مَا[٩] يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا[١٠]

---

١ . «فشكت ذلك»، الشِكاية: الإخبار عن الشيء بسوء فعله. تقول: شَكَوْتُ فلاناً أشكوه شَكْوى وشِكايةً وشَكِيَّةً وشَكاةً، إذا أخبرت عنه بسوء فعله بك. والمراد هنا: مطلق الإخبار، أو كانت الشكاية لعدم إمكان حفظ جميع كلام الملك، أو لرعبها من الملك حال وحدتها به وانفرادها بصحبته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٤ (شكا)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٥.

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والبصائر. وفي المطبوع: - «لها».

٣ . في البحار والبصائر: - «بذلك».

٤ . «فجعل»، أي أقبل وأخذ. يقال: جعل يفعل كذا، أي أقبل وأخذ. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٩٣ (جعل).

٥ . في حاشية «ف»: «في».

٦ . بصائر الدرجات، ص ١٥٧، ح ١٨، عن أحمد بن محمّد. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠، ح ١١٣٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٢، من قوله: «قال: إنّ الله تعالى لمّا قبض نبيّه».

٧ . في حاشية «بر» والوافي والبصائر: «وأيّ». ٨ . في شرح المازندراني: «ولا أزعم».

٩ . في حاشية «ف»: «كلّ ما».

١٠ . في «ف»: «ما يحتاج إليه الناس». وفي حاشية «بف»: «ما يحتاج الناس إليه». وقال في الوافي: «ما يحتاج الناس إلينا» العائد فيه محذوف، أي «فيه» أو «في علمه».

وَ لَا نَحْتَاجُ[١] إِلَىٰ أَحَدٍ، حَتّىٰ فِيهِ الْجَلْدَةُ وَ نِصْفُ الْجَلْدَةِ، وَ رُبْعُ الْجَلْدَةِ، وَ أَرْشُ الْخَدْشِ؛ وَ عِنْدِي الْجَفْرَ الْأَحْمَرَ».

قَالَ: قُلْتُ: وَ أَيُّ شَيْءٍ فِي[٢] الْجَفْرِ الْأَحْمَرِ؟

قَالَ: «السِّلَاحُ، وَ ذٰلِكَ إِنَّمَا يُفْتَحُ لِلدَّمِ، يَفْتَحُهُ صَاحِبُ السَّيْفِ لِلْقَتْلِ».

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، أَ يَعْرِفُ[٣] هٰذَا بَنُو الْحَسَنِ؟

فَقَالَ: «إِي وَ اللّٰهِ، كَمَا يَعْرِفُونَ اللَّيْلَ أَنَّهُ لَيْلٌ، وَ النَّهَارَ أَنَّهُ نَهَارٌ، وَ لٰكِنَّهُمْ يَحْمِلُهُمُ الْحَسَدُ وَ طَلَبُ الدُّنْيَا عَلَى الْجُحُودِ وَ الْإِنْكَارِ، وَ لَوْ طَلَبُوا الْحَقَّ بِالْحَقِّ[٤] لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ».[٥]

١/ ٢٤١ ٦٤٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّ فِي الْجَفْرِ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ[٦] لَمَا يَسُوؤُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ الْحَقَّ وَ الْحَقُّ فِيهِ، فَلْيُخْرِجُوا قَضَايَا عَلِيٍّ وَ فَرَائِضَهُ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، وَ سَلُوهُمْ عَنِ الْخَالَاتِ وَ الْعَمَّاتِ، وَ لْيُخْرِجُوا مُصْحَفَ فَاطِمَةَ عليها السلام؛ فَإِنَّ فِيهِ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ عليها السلام، وَ مَعَهُ سِلَاحُ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله؛ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- يَقُولُ: «(فَأْتُوا)[٧] بِكِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ هَـٰذَآ أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ

---

١. في «ب، بح، بف»: «ولا يحتاج».
٢. في «ب»: - «في».
٣. في حاشية «ف، بر، بس» والوافي: «أفيعرف».
٤. في البصائر: - «بالحقّ» وقال في الوافي: «لو طلبوا الحقّ، أي العلم الحقّ، أو حقّهم من الدنيا، «بالحقّ» أي بالإقرار بحقّنا وفضلنا».
٥. بصائر الدرجات، ص ١٥٠، ح ١، عن أحمد بن محمّد. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلاً مع اختلاف وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي جعفر عليه السلام، ح ٧٩١. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٢، ح ١١٤٠.
٦. «يذكرونه» يعني الأئمّة الزيديّة من بني الحسن الذين يفتخرون به ويدّعون أنّه عندهم. شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٣.
٧. هكذا في النسخ. وفي القرآن الكريم والبصائر في الموضعين: «إيتوني». فما هنا نقل بالمعنى.

عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[١]».[٢]

٦٤١ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الْجَفْرِ، فَقَالَ: «هُوَ جِلْدُ ثَوْرٍ مَمْلُوءٌ عِلْماً».

قَالَ لَهُ: فَالْجَامِعَةُ؟

قَالَ: «تِلْكَ صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ[٣] مِثْلُ فَخِذِ الْفَالِجِ[٤]، فِيهَا كُلُّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ[٥]، وَ لَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلَّا وَ هِيَ فِيهَا حَتّىٰ أَرْشُ الْخَدْشِ[٦]».

قَالَ: فَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ؟

قَالَ[٧]: فَسَكَتَ طَوِيلاً، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَبْحَثُونَ عَمَّا تُرِيدُونَ وَ عَمَّا لَا تُرِيدُونَ، إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله خَمْسَةً وَ سَبْعِينَ يَوْماً، وَكَانَ دَخَلَهَا حُزْنٌ شَدِيدٌ عَلىٰ أَبِيهَا، وَكَانَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام يَأْتِيهَا[٨]، فَيُحْسِنُ عَزَاءَهَا[٩] عَلىٰ أَبِيهَا، وَ يُطَيِّبُ نَفْسَهَا،

---

١. الأحقاف (٤٦): ٤. وفي مرآة العقول: «والاستشهاد بالآية لبيان أنّه لابدّ في إثبات حقّيّة الدعوى إمّا إظهار الكتاب من الكتب السماويّة، أو بقيّة علوم الأنبياء والأوصياء المحفوظة عند الأئمّة عليهم السلام، وهم عاجزون عن الإتيان بشيء منها؛ أو لبيان أنّه يكون أثارة من علم، وهي من عندنا».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٥٧، ح ١٦، بسنده عن يونس، عن رجل، عن سليمان بن خالد. وفيه، ص ١٥٨، ح ٢١ و ٢٢، بسنده عن سليمان بن خالد ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٣، ح ١١٤١.

٣. «الأديم»: الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ، من الأُدْم، وهو ما يُؤتدم به. والجمع: أُدُم. راجع: المغرب، ص ٢٢ (أدم).

٤. «الفالج»: الجمل الضَخم ذو السنامين، يُحمل من السِنْد للفَحْلة. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٦ (فلج).

٥. في «ف»: «إليه الناس».

٦. تقدّم معنى الأرش والخدش ذيل الحديث ١ من هذا الباب.

٧. في «بر، بس» والبصائر، ص ١٥٣: - «قال».

٨. في الكافي، ح ١٢٤٤: «يأتيها جبرئيل» بدل «جبرئيل عليه السلام يأتيها».

٩. «العزاء»: الصبر عن كلّ ما فَقَدْتَ، وقيل: حُسْنُه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢ (عزا).

وَ يُخْبِرُهَا عَنْ أَبِيهَا وَ مَكَانِهِ، وَ يُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرِّيَّتِهَا[١]، وَكَانَ عَلِيٌّ ﷺ يَكْتُبُ ذٰلِكَ، فَهٰذَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ ﷺ[٢]».[٣]

٦٤٢ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بِشْرٍ[٤]، عَنْ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

١/٢٤٢ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدَنَا مَا لَا نَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى النَّاسِ، وَ إِنَّ[٥] النَّاسَ لَيَحْتَاجُونَ إِلَيْنَا، وَ إِنَّ عِنْدَنَا كِتَاباً إِمْلَاءُ[٦] رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ وَ خَطُّ عَلِيٍّ ﷺ، صَحِيفَةٌ[٧] فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَ حَرَامٍ، وَ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَّا[٨] بِالْأَمْرِ[٩]، فَنَعْرِفُ إِذَا أَخَذْتُمْ بِهِ،

---

١ . «الذُرِّيَّة»: أصلها الصِغار من الأولاد وإن كان قد يقع على الصِغار والكِبار معاً في التعارف. ويستعمل للواحد والجمع، وأصله الجمع. وفي الذُرّيّة ثلاثة أقوال: قيل: هو من ذَرَأَ الله الخلق، فترك همزه. وقيل: أصله ذُرْوِيَّة. وقيل: هو فُعْلِيَّة من الذَرّ نحو قُمْرِيّة. راجع: المفردات للراغب، ص ٣٢٧ (ذرو).

٢ . في الكافي، ح ١٢٤٤: - «فهذا مصحف فاطمة ﷺ».

٣ . الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الزهراء فاطمة ﷺ، ح ١٢٤٤، من قوله: «إنّ فاطمة ﷺ مكثت بعد رسول الله ﷺ». بصائر الدرجات، ص ١٥٣، ح ٦، عن أحمد بن محمّد؛ وفيه، ص ١٤٩، ح ١٣، عن محمّد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، وتمام الرواية فيه: «أنّه سئل عن الجامعة، فقال: تلك صحيفة سبعون ذراعاً في عرض الأديم». راجع: الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مع اختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٥٨١، ح ١١٣٨؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٣، وفيه من قوله: «إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ»؛ وج ٤٣، ص ١٩٤، ح ٢٢.

٤ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٥٤، ح ٧، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. والمذكور في بعض مخطوطاته «أحمد بن أبي بشر» بدل «أحمد بن محمّد بن أبي نصر» وهو الظاهر؛ فإنّ المقام من مواضع تحريف العنوان الغريب بالعنوان المعروف في الأسناد؛ وأحمد بن أبي بشر عنوان غير مأنوس للنسّاخ.

٥ . في «بح»: «فإنّ».

٦ . في «ب» والوافي: «بإملاء». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أمللتُ الكتاب على الكاتب إملالاً وأمليته عليه إملاءً، أي ألقيته عليه. المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

٧ . في مرآة العقول: «وصحيفة، منصوب بالبدليّة من قوله: كتاباً، أو مرفوع أيضاً بالخبريّة».

٨ . في «ف» وشرح المازندراني والوافي: «لتأتون». وفي النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «هناك لغة تحذف نون الرفع من غير جازم وناصب» فلا يحتاج إلى تشديد النون.

٩ . في البصائر، ص ١٥٤: «فتسألونا» بدل «بالأمر». وقال في مرآة العقول: «لتأتونا بالأمر، أي من الأمور التي ←

وَ نَعْرِفُ إِذَا تَرَكْتُمُوهُ».[١]

٦٤٣ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَ زُرَارَةَ:

أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَعْيَنَ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ الزَّيْدِيَّةَ وَ الْمُعْتَزِلَةَ قَدْ أَطَافُوا بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ[٢]، فَهَلْ لَهُ سُلْطَانٌ؟

فَقَالَ: «وَ اللّٰهِ، إِنَّ عِنْدِي لَكِتَابَيْنِ[٣] فِيهِمَا تَسْمِيَةُ كُلِّ نَبِيٍّ وَ كُلِّ مَلِكٍ يَمْلِكُ الْأَرْضَ؛ لَا وَ اللّٰهِ، مَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّٰهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا».[٤]

٦٤٤ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ[٥] سُكَّرَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَقَالَ: «يَا فُضَيْلُ، أَ تَدْرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُ أَنْظُرُ قُبَيْلُ[٦]؟» قَالَ[٧]: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «كُنْتُ أَنْظُرُ فِي كِتَابِ فَاطِمَةَ عليها السلام لَيْسَ مِنْ مَلِكٍ يَمْلِكُ

← تأخذونها عنّا من الشرائع والأحكام؛ فنعلم أيّكم يعمل به، وأيّكم لايعمل به».

١. بصائر الدرجات، ص ١٥٤، ح ٧، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. وفيه، ص ١٤٢، ح ١، بسند آخر عن بكر بن كرب، وفيه: «وإنّكم لتأتوننا فتدخلون علينا، فنعرف خياركم من شراركم»؛ وفيه، ص ١٤٩، ح ١٤، بسند آخر عن بكر بن كرب، إلى قوله: «كلّ حلال وحرام»، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٢، ح ١١٣٩.

٢. هو محمّد بن عبد الله بن الحسن الملقّب بالنفس الزكيّة الذي خرج على المنصور الدوانيقي وقتل، كما سيأتي قصّته. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٣؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٦٠.

٣. في «بس»: «الكتابين».

٤. بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٤ و ٦، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٤، ح ١١٤٢.

٥. في «ب، بف»: - «بن». هذا، وبعض نسخ رجال البرقي و رجال الطوسي أيضاً خالية من «بن». راجع: رجال البرقي، ص ٣٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٨٠.

٦. في «ألف، ض، ف، بف» وحاشية «ج، بح» والبصائر، ح ٣ والعلل: «قبل».

٧. في «بف» والعلل: - «قال».

الْأَرْضَ[١] إِلَّا وَ هُوَ مَكْتُوبٌ فِيهِ[٢] بِاسْمِهِ وَ اسْمِ أَبِيهِ، وَ مَا وَجَدْتُ لِوُلْدِ الْحَسَنِ فِيهِ شَيْئاً».[٣]

٤١ ـ بَابٌ فِي شَأْنِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[٤] وَ تَفْسِيرِهَا

٦٤٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ[٥]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ عليه السلام: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: بَيْنَا[٦] أَبِي عليه السلام يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ
١/٢٤٣ إِذَا رَجُلٌ مُعْتَجِرٌ[٧] قَدْ قُيِّضَ لَهُ[٨]، فَقَطَعَ عَلَيْهِ أُسْبُوعَهُ[٩] حَتّىٰ أَدْخَلَهُ إِلىٰ دَارٍ جَنْبَ الصَّفَا،

---

١. في «ب، ف، بح، بس، بف» والوافي والبصائر، ح ٣ والعلل: - «الأرض».

٢. في «ج»: «فيه مكتوب». وفي البصائر: «إلّا وفيه مكتوب».

٣. بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٣، عن أحمد بن محمّد. علل الشرائع، ص ٢٠٧، ح ٧، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفي بصائر الدرجات، ص ١٦٩، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٤، ح ١١٤٣.

٤. القدر (٩٧): ١.

٥. في البحار، ج ١٣ و ٢٥: «الجريش»، وهو سهو ظاهراً. راجع: رجال النجاشي، ص ٦٠، الرقم ١٣٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٦، الرقم ١٩٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٥١، الرقم ٣٤.

٦. «بينا»: ظرف زمان. وأصله «بَيْنَ» بمعنى الوسط، أُشبعت الفتحة فصارت ألفاً. وربّما زيدت عليه «ما»، والمعنى واحد. تقول: بينا نحن نرقبه أتانا أي أتانا بين أوقات رِقْبتنا إيّاه. وما بعده مرفوع على الابتداء والخبر، وعند الأصمعي مجرور. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٤ (بين).

٧. «المُعْتَجِر»، من الاعتجار، وهو لبس المِعْجَر، وهو ما تشدّ المرأة على رأسها. يقال: اعتجرت المرأة، فالمعتجر: ذو مِعْجَر على رأسه. أو من الاعتجار بمعنى لفّ العمامة على الرأس. أو من الاعتجار بالعمامة، وهو أن يلفّها على رأسه ويردّ طرفها على وجهه، ولا يعمل منها شيئاً تحت ذَقَنه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٧؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨٥ (عجر).

٨. «قُيِّض له»، أي جيء به من حيث لا يحتسب. يقال: قَيَّض الله فلاناً لفلان: جاءه به وأتاحه له. وقيّض الله له قريناً: هيّأه وسبّبه له من حيث لا يحتسبه. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٥ (قيض).

٩. «أُسبوعه» أي طوافه. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٤٦ (سبع).

فَأَرْسَلَ إِلَيَّ فَكُنَّا ثَلَاثَةً، فَقَالَ: مَرْحَباً يَا ابْنَ[١] رَسُولِ اللّٰهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلىٰ رَأْسِي، وَ قَالَ: بَارَكَ اللّٰهُ فِيكَ[٢] يَا أَمِينَ اللّٰهِ بَعْدَ آبَائِهِ.

يَا أَبَا جَعْفَرٍ[٣]، إِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْنِي، وَ إِنْ شِئْتَ فَأَخْبَرْتُكَ[٤]، وَ إِنْ شِئْتَ سَلْنِي، وَإِنْ شِئْتَ سَأَلْتُكَ، وَ إِنْ شِئْتَ فَاصْدُقْنِي، وَإِنْ شِئْتَ صَدَقْتُكَ، قَالَ: كُلَّ ذٰلِكَ أَشَاءُ.

قَالَ[٥]: فَإِيَّاكَ أَنْ يَنْطِقَ[٦] لِسَانُكَ عِنْدَ مَسْأَلَتِي بِأَمْرٍ[٧] تُضْمِرُ لِي غَيْرَهُ[٨]، قَالَ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذٰلِكَ مَنْ فِي قَلْبِهِ عِلْمَانِ يُخَالِفُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، وَ إِنَّ[٩] اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَبىٰ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

قَالَ: هٰذِهِ مَسْأَلَتِي[١٠] وَ قَدْ فَسَّرْتَ طَرَفاً مِنْهَا، أَخْبِرْنِي عَنْ هٰذَا الْعِلْمِ -الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ- مَنْ يَعْلَمُهُ؟

قَالَ: أَمَّا جُمْلَةُ الْعِلْمِ، فَعِنْدَ اللّٰهِ جَلَّ ذِكْرُهُ. وَ أَمَّا مَا لَا بُدَّ لِلْعِبَادِ مِنْهُ، فَعِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ.

---

١. في الوافي والبحار، ج ٥٢: «يابن» بدل «يا ابن».

٢. «بارك الله فيك»، أي أثبت لك وأدام ما أعطاك من التشريف والكرامة، وهو من بَرَكَ البعيرُ إذا ناخ في موضع فلزمه. وتطلق البركة أيضاً على الزيادة، أي زاده الله فيك خيراً، والأصل الأوّل. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك).

٣. في الوافي: «تقدير الكلام: ثمّ التفت إلى أبي فقال: يا أبا جعفر».

٤. في «ف»: - «وإن شئت فأخبرتك».

٥. في «بح»: - «قال».

٦. في «ج»: «أن تنطق».

٧. متعلّق بقوله: «ينطق».

٨. في المرآة: «بأمر تضمر لي غيره» أي لا تخبرني بشيء يكون في علمك شيء آخر، يلزمك لأجله القول بخلاف ما أخبرت، كما في أكثر علوم أهل الضلال، فإنّه يلزمهم أشياء لايقولون بها؛ أو المعنى: أخبرني بعلم يقيني لايكون عندك احتمال خلافه.؛ أو أراد به: لاتكتم عنّي شيئاً من الأسرار. مرآة العقول، ج ٣، ص ٦٢.

٩. في «بر» وحاشية «ف» والوافي: «فإنّ».

١٠. في الوافي: «يعني مسألتي هي أنّ الله تعالى هل له علمٌ ليس فيه اختلاف، أم لا؟ ثمّ العلم الذي لا اختلاف فيه عند مَن هو؟».

قَالَ: فَفَتَحَ الرَّجُلُ عَجِيرَتَهُ[١]، وَ اسْتَوىٰ جَالِساً، وَ تَهَلَّلَ وَجْهُهُ[٢]، وَ قَالَ: هٰذِهِ أَرَدْتُ، وَ لَهَا أَتَيْتُ، زَعَمْتَ[٣] أَنَّ عِلْمَ مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ عِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ؛ فَكَيْفَ يَعْلَمُونَهُ؟

قَالَ: كَمَا كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ يَعْلَمُهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ مَا كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ يَرىٰ؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَبِيّاً وَ هُمْ مُحَدَّثُونَ[٤]؛ وَ أَنَّهُ كَانَ يَفِدُ[٥] إِلَى اللّٰهِ جَلَّ جَلَالُهُ[٦]، فَيَسْمَعُ الْوَحْيَ، وَ هُمْ لَا يَسْمَعُونَ[٧].

فَقَالَ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، سَآتِيكَ بِمَسْأَلَةٍ[٨] صَعْبَةٍ: أَخْبِرْنِي عَنْ هٰذَا الْعِلْمِ، مَا لَهُ لَا يَظْهَرُ كَمَا كَانَ يَظْهَرُ مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ؟

قَالَ: فَضَحِكَ أَبِي ؑ[٩]، وَ قَالَ: أَبَى اللّٰهُ أَنْ[١٠] يُطْلِعَ عَلىٰ عِلْمِهِ إِلَّا مُمْتَحَناً لِلْإِيمَانِ بِهِ، كَمَا قَضىٰ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ أَنْ يَصْبِرَ عَلىٰ أَذىٰ قَوْمِهِ، وَ لَا يُجَاهِدَهُمْ إِلَّا بِأَمْرِهِ، فَكَمْ مِنِ اكْتِتَامٍ قَدِ اكْتَتَمَ بِهِ حَتّىٰ قِيلَ لَهُ: ﴿فَاصْدَعْ[١١] بِمَا تُؤْمَرُ وَ أَعْرِضْ

---

١. في «و» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والبحار، ج ١٣ و ٢٥ و ٤٦: «عجرته». وفي مرآة العقول: «ففتح الرجل عجيرته، أي اعتجاره، أو طرف العمامة الذي اعتجر به».

٢. «تهلّل وجهُه»، أي استنار وتلألأ فرحاً وظهرت عليه أمارات السرور. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٢ (هلل).

٣. في البحار، ج ٢٥: «و زعمت».

٤. في الوافي: «محدّثون» يعني يحدّثهم الملك ولا يرونه.

٥. يقال: وَفَدَ إليه وعليه يَفِد وَفْداً، ووفوداً، ووِفادةً، وإفادةً، أي قَدِم وورد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٠ (وفد).

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «عزّ وجلّ».

٧. في «ج»: + «قال».

٨. في الوافي «سأسألك مسألة».

٩. في المرآة: «لعلّ ضحكه ؑ كان لهذا النوع من السؤال الذي ظاهرة الامتحان تجاهلاً، مع علمه بأنه عارف بحاله؛ أو لعدّه المسألة صعبة، وليست عنده ؑ كذلك».

١٠. في «ف»: + «يكون».

١١. قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ﴾ أي تكلّم به جهاراً، يقال: صدعتُ الشيءَ، أي أظهرته وبيّنته، وصدعتُ بالحقّ، أي تكلّمتُ به جهاراً. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ١٤٤٢ (صدع).

عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾[١] وَ ايْمُ اللّٰهِ[٢] أَنْ لَوْ صَدَعَ قَبْلَ ذٰلِكَ لَكَانَ آمِناً، وَ لٰكِنَّهُ إِنَّمَا نَظَرَ فِي الطَّاعَةِ ٢٤٤/١
وَ خَافَ الْخِلَافَ، فَلِذٰلِكَ كَفَّ، فَوَدِدْتُ أَنَّ عَيْنَكَ[٣] تَكُونُ مَعَ مَهْدِيِّ هٰذِهِ الْأُمَّةِ،
وَ الْمَلَائِكَةُ بِسُيُوفِ آلِ دَاوُدَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ تُعَذِّبُ أَرْوَاحَ الْكَفَرَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ،
وَ تُلْحِقُ[٤] بِهِمْ أَرْوَاحَ أَشْبَاهِهِمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ[٥].

ثُمَّ أَخْرَجَ سَيْفاً، ثُمَّ قَالَ: هَا، إِنَّ هٰذَا مِنْهَا، قَالَ[٦]: فَقَالَ أَبِي: إِي[٧] وَ الَّذِي اصْطَفىٰ مُحَمَّداً عَلَى الْبَشَرِ.

قَالَ: فَرَدَّ الرَّجُلُ اعْتِجَارَهُ، وَ قَالَ: أَنَا إِلْيَاسُ، مَا سَأَلْتُكَ عَنْ أَمْرِكَ وَ بِي[٨] مِنْهُ[٩] جَهَالَةٌ، غَيْرَ أَنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ هٰذَا الْحَدِيثُ قُوَّةً لِأَصْحَابِكَ، وَ سَأُخْبِرُكَ بِآيَةٍ أَنْتَ تَعْرِفُهَا، إِنْ خَاصَمُوا بِهَا فَلَجُوا[١٠].

---

١. الحجر (١٥): ٩٤.

٢. «أيمُ الله»: الأصل فيه: أيْمُنُ الله، وهو اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويّين، ولم يجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، فتذهب الألف في الوصل، وهو مرفوع بالابتداء، وربّما حذفوا منه النون فقالوا: أَيْمُ الله وإيم الله. وقيل: الأصل في أيمن الله أنّهم كانوا يحلفون باليمين، ويجمع اليمين على أيْمُن، ثمّ حلفوا به، ثمّ حذف النون لكثرة الاستعمال، وألفه ألف قطع، وإنّما خفّفت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن).

٣. في البحار، ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «عينيك».

٤. في البحار، ج ١٣، ٥٢: «يلحق».

٥. في «ج»: «الأرواح».

٦. في الوافي: «قال، يعني أبا عبد الله عليه السلام».

٧. في «ف»: «وإي».

٨. في البحار ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «لي».

٩. في «ف»: «فيه». وفي البحار ج ٢٥، ٤٦، ٥٢: «به».

١٠. في «بر»: «فلحوا». و«فَلَجُوا»، أي ظفروا وفازوا؛ من الفَلْج بمعنى الظفر والفوز. يقال: فَلَجَ الرجل على خصمه، إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

وفي الوافي، ج ٢، ص ٣٨: «وتقرير هذه الحجّة على ما يطابق عبارة الحديث مع مقدّماتها المطويّة، أن يقال: قد ثبت أنّ الله سبحانه أنزل القرآن في ليلة القدر على رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّه كان تنزّل الملائكة والروح فيها من كلّ أمر ببيان وتأويل سنة فسنة، كما يدلّ عليه فعل المستقبل الدالّ على التجدّد في الاستقبال، فنقول:
هل كان لرسول الله صلى الله عليه وآله طريق إلى العلم الذي يحتاج إليه الأمّة سوى ما يأتيه من السماء من عند الله سبحانه، إمّا

←

١/٢٤٥ قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِهَا، قَالَ: قَدْ شِئْتُ، قَالَ: إِنَّ شِيعَتَنَا إِنْ[1] قَالُوا لِأَهْلِ الْخِلَافِ لَنَا: إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- يَقُولُ لِرَسُولِهِ ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ إِلىٰ آخِرِهَا فَهَلْ كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ يَعْلَمُ مِنَ الْعِلْمِ شَيْئاً لَا يَعْلَمُهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، أَوْ

← في ليلة القدر، أو في غيرها، أم لا؟ والأوّل باطل؛ لما أجمع عليه الأُمّة من أنّ علمه ليس إلّا من عند الله سبحانه، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحىٰ﴾ [النجم (٥٣): ٤]؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فهل يجوز أن لا يظهر هذا العلم الذي يحتاج إليه الأُمّة، أم لابدّ من ظهوره لهم؟ والأوّل باطل؛ لأنّه يوحى إليه ليبلغ إليهم ويهديهم إلى الله عزّ وجلّ؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فهل في ذلك العلم النازل من السماء من عند الله جلّ وعلا إلى الرسول اختلافٌ، بأن يحكم في أمر في زمان بحكم، ثمّ يحكم في ذلك الأمر بعينه في ذلك الزمان بعينه بحكم آخر يخالفه، أم لا؟ والأوّل باطل؛ لأنّ الحكم إنّما هو من عند الله جلّ وعزّ، وهو متعال عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللّٰهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾ [النساء (٤): ٨٢].

ثمّ نقول: فمن حكم بحكم فيه اختلاف، كالذي يجتهد في الحكم الشرعي بتأويله المتشابه برأيه، ثمّ ينقض ذلك الحكم راجعاً عن ذلك الرأي لزعمه أنّه قد أخطأ فيه، هل وافق رسول الله ﷺ في فعله ذلك وحكمه، أم خالفه؟ والأوّل باطل؛ لأنّ رسول الله ﷺ لم يكن في حكمه اختلاف؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فمن لم يكن في حكمه اختلاف، فهل له طريق إلى ذلك الحكم من غير جهة الله سبحانه إمّا بواسطة أو بغير واسطة، ومن دون أن يعلم تأويل المتشابه الذي بسببه يقع الاختلاف أم لا؟ والأوّل باطل؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فهل يعلم تأويل المتشابه الذي بسببه يقع الاختلاف إلّا الله والراسخون في العلم الذين ليس في علمهم اختلاف، أم لا؟ والأوّل باطل؛ لأنّ الله سبحانه يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللّٰهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ﴾ [آل عمران (٣): ٧].

ثمّ نقول: فرسول الله ﷺ الذي هو من الراسخين في العلم، هل مات وذهب بعلمه ذلك ولم يبلّغ طريق علمه بالمتشابه إلى خليفته من بعده، أم بلّغه؟ والأوّل باطل؛ لأنّه لو فعل ذلك فقد ضيّع مَن في أصلاب الرجال ممّن يكون بعده؛ فثبت الثاني.

ثمّ نقول: فهل خليفته من بعده، كسائر آحاد الناس يجوز عليه الخطأ والاختلاف في العلم، أم هو مؤيّد من عند الله، يحكم بحكم رسول الله ﷺ بأن يأتيه ويحدّثه من غير وحي ورؤية، أو ما يجري مجرى ذلك، وهو مثله إلّا في النبوّة؟ والأوّل باطل؛ لعدم إغنائه حينئذٍ؛ لأنّ من يجوز عليه الخطأ لا يؤمن عليه الاختلاف في الحكم، ويلزم التضييع من ذلك أيضاً؛ فثبت الثاني.

فلابدّ من خليفة بعد رسول الله ﷺ راسخ في العلم، عالم بتأويل المتشابه، مؤيّد من عند الله، لا يجوز عليه الخطأ ولا الاختلاف في العلم، يكون حجّة على العباد؛ وهو المطلوب.

١. في «ب»: «لو».

يَأْتِيهِ بِهِ جَبْرَئِيلُ عليه السلام فِي غَيْرِهَا[١]؟ فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ كَانَ لِمَا عَلِمَ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُظْهِرَ[٢]؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ[٣] كَانَ فِيمَا أَظْهَرَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مِنْ عِلْمِ اللّٰهِ ـ عَزَّ ذِكْرُهُ ـ اخْتِلَافٌ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَمَنْ حَكَمَ[٤] بِحُكْمِ اللّٰهِ[٥] فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَهَلْ خَالَفَ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ ـ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقَدْ نَقَضُوا أَوَّلَ كَلَامِهِمْ ـ فَقُلْ لَهُمْ: ﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللّٰهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[٦].

فَإِنْ قَالُوا: مَنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ؟ فَقُلْ: مَنْ لَا يَخْتَلِفُ فِي عِلْمِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَمَنْ هُوَ ذَاكَ[٧]؟ فَقُلْ: كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله صَاحِبَ ذٰلِكَ[٨]، فَهَلْ بَلَّغَ أَوْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: قَدْ بَلَّغَ، فَقُلْ[٩]: فَهَلْ مَاتَ[١٠] صلى الله عليه وآله وَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُ عِلْماً لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ[١١]: إِنَّ[١٢] خَلِيفَةَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مُؤَيَّدٌ، وَ[١٣] لَا يَسْتَخْلِفُ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله إِلَّا مَنْ يَحْكُمُ بِحُكْمِهِ، وَ إِلَّا مَنْ يَكُونُ مِثْلَهُ إِلَّا النُّبُوَّةَ، وَ إِنْ[١٤] كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله لَمْ يَسْتَخْلِفْ فِي عِلْمِهِ[١٥] أَحَداً، فَقَدْ ضَيَّعَ مَنْ[١٦] فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ مِمَّنْ

---

١. والمعنى: هل له صلى الله عليه وآله علم من غير تينك الجهتين؟ فقوله: «يأتيه» عطف على المنفيّ، أي يعلمه. ومعنى قوله: «لا» أي ليس لعلمه طريق ثالث، بل طريقه منحصر في الوحي، إمّا في ليلة القدر أو غيرها.
٢. يجوز فيه المبنيّ للفاعل كما يظهر من مرآة العقول.
٣. في الوسائل: «قل لهم هل» بدل «فقل لهم فهل».
٤. في «ف»: «يحكم».
٥. في «ف»: + «الذي». وهو ممّا لابدّ منه إن كان «حكم الله» موصوفاً لا ذا الحال. وفي الوسائل: - «الله».
٦. آل عمران (٣): ٧.
٧. في الوسائل: «من ذاك» بدل «فمن هو ذاك».
٨. في الوسائل: «ذاك».
٩. في «ف»: + «لهم».
١٠. في «ج، ف»: + «رسول الله».
١١. في «ف»: + «لهم».
١٢. في «بح»: «فإنّ».
١٣. في «ب، بف»: - «و».
١٤. في البحار، ج ٢٥: «فإن».
١٥. في الوسائل: - «في علمه».
١٦. في «ف»: «ممّن».

يَكُونُ بَعْدَهُ.

فَإِنْ قَالُوا لَكَ: فَإِنَّ عِلْمَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقُلْ: ﴿حٰمٓ ۝ وَ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ[1]﴾ إِلىٰ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾[2].

فَإِنْ قَالُوا لَكَ: لَا يُرْسِلُ اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- إِلَّا إِلىٰ نَبِيٍّ، فَقُلْ: هٰذَا الْأَمْرُ الْحَكِيمُ -الَّذِي يُفْرَقُ فِيهِ- هُوَ[3] مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحِ الَّتِي تَنَزَّلُ[4] مِنْ سَمَاءٍ[5] إِلىٰ سَمَاءٍ، أَوْ[6] مِنْ سَمَاءٍ إِلىٰ أَرْضٍ[7]؟

١/٢٤٦ فَإِنْ[8] قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلىٰ سَمَاءٍ، فَلَيْسَ فِي السَّمَاءِ أَحَدٌ يَرْجِعُ مِنْ طَاعَةٍ إِلىٰ مَعْصِيَةٍ[9]، فَإِنْ[10] قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلىٰ أَرْضٍ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ أَحْوَجُ الْخَلْقِ إِلىٰ ذٰلِكَ، فَقُلْ[11]: فَهَلْ[12] لَهُمْ بُدٌّ مِنْ سَيِّدٍ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ؟ فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ الْخَلِيفَةَ هُوَ حَكَمُهُمْ[13]، فَقُلْ: ﴿اللّٰهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ إِلىٰ قَوْلِهِ ﴿خَالِدُونَ﴾[14] لَعَمْرِي[15]،

---

١. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: + «[﴿إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ۝ فِيهَا﴾]».

٢. الدخان (٤٤): ١ـ٥.

٣. في «ب»: - «هو».

٤. هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف». وفي «بح»: «الذي ينزل». والروح ممّا يذكّر ويؤنّث. وفي المطبوع: «تنزّل»، أي تتنزّل، بحذف إحدى التاءين.

٥. في حاشية «ض»: «السماء».

٦. في «ف»: «و».

٧. في «ج، ف» وحاشية «ض، بر» والوافي: «الأرض». وفي شرح المازندراني: «الجملة خبريّة بمعنى الاستفهام».

٨. في «بح»: «وإن».

٩. في «ف، بح، بر»: «من طاعته إلى معصيته».

١٠. كذا، والسياق يقتضي «وإن».

١١. في «ف»: + «لهم».

١٢. في «ب»: «هل».

١٣. «الحكم» بالتحريك: الحاكم، وهو القاضي. النهاية، ج ١، ص ٤١٨ (حكم).

١٤. البقرة (٢): ٢٥٧.

١٥. «العَمْرُ» و«العُمْرُ»، هما وإن كانا مصدرين بمعنى، إلّا أنّه استعمل في القسم أحدهما، وهو المفتوح وهو القسم بالحياة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٦ (عمر).

مَا فِي الْأَرْضِ وَ لَا[١] فِي السَّمَاءِ وَلِيٌّ لِلّٰهِ[٢] -عَزَّ ذِكْرُهُ[٣]- إِلَّا وَ هُوَ مُؤَيَّدٌ[٤]، وَ مَنْ أُيِّدَ لَمْ يُخْطِ[٥]؛ وَ مَا فِي الْأَرْضِ عَدُوٌّ لِلّٰهِ[٦] -عَزَّ ذِكْرُهُ[٧]- إِلَّا وَ هُوَ مَخْذُولٌ[٨]، وَ مَنْ خُذِلَ لَمْ يُصِبْ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ لَا بُدَّ مِنْ تَنْزِيلِهِ مِنَ السَّمَاءِ يَحْكُمُ بِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ، كَذٰلِكَ[٩] لَا بُدَّ مِنْ وَالٍ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا نَعْرِفُ هٰذَا، فَقُلْ لَهُمْ[١٠]: قُولُوا مَا أَحْبَبْتُمْ، أَبَى اللّٰهُ[١١] بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ يَتْرُكَ الْعِبَادَ وَ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: ثُمَّ وَقَفَ[١٢]، فَقَالَ: هَاهُنَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ بَابٌ غَامِضٌ[١٣]، أَ رَأَيْتَ إِنْ قَالُوا: حُجَّةُ اللّٰهِ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: إِذَنْ أَقُولَ لَهُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِنَاطِقٍ يَأْمُرُ وَ يَنْهىٰ[١٤]، وَ لٰكِنْ لِلْقُرْآنِ أَهْلٌ يَأْمُرُونَ وَ يَنْهَوْنَ.

---

١. في «ف»: «وما».
٢. في «ف»: «الله».
٣. في «ج»: «عزّ وجلّ». وفي «بس»: «عزّ وجلّ ذكره».
٤. «مُؤَيَّدٌ»، أي مُقَوّى، من الأَيْد بمعنى القوّة، يقال: آدَ الرجلُ يئيدُ أيْداً: اشتدّ وقوي، وتقول منه: أيّدتُه تأييداً، أي قوّيته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).
٥. في «ج»: «لم يخطئ»، وهو الأصل، فقلبت الهمزة ياءً ثمّ سقطت الياء بالجازم.
٦. في «ف»: «الله».
٧. في «ألف، بف»: «عزّ وجلّ». وفي «ب، ف، بح، بر، بس»: «عزّ وجلّ ذكره».
٨. «مَخْذُول»، من خَذَلَهُ يَخْذُلُه خِذْلاناً، أي ترك عَوْنَهُ ونُصْرَتَهُ. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨٣ (خذل).
٩. في الوافي: + «و».
١٠. في «بس، بف» والوافي: - «لهم».
١١. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، بف» وشرح المازندراني. وفي «بر» والمطبوع: + «عزّ وجلّ».
١٢. في مرآة العقول: «قال: ثمّ وقف، أي ترك أبي الكلام؛ فقال، أي إلياس. وقيل: ضمير وقف أيضاً لإلياس، أي قام تعظيماً. والأوّل أظهر».
١٣. الغامِضُ من الكلام خلافُ الواضح. قال المجلسي في مرآة العقول: «باب غامض، أي شبهة مشكلة استشكلها المخالفون لقول عمر عند إرادة النبيّ الوصيّة: حسبنا كتاب الله. وقيل: الغامض بمعنى السائر المشهور، من قولهم: غمض في الأرض، إذا ذهب وسار». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٨ (غمض).
١٤. في «بر»: «بأمر ونهي».

وَ أَقُولَ: قَدْ عَرَضَتْ لِبَعْضِ أَهْلِ الْأَرْضِ مُصِيبَةٌ[١] مَا هِيَ فِي السُّنَّةِ وَ الْحُكْمِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَ لَيْسَتْ فِي الْقُرْآنِ، أَبَى اللّٰهُ -لِعِلْمِهِ بِتِلْكَ الْفِتْنَةِ- أَنْ تَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ، وَ لَيْسَ فِي حُكْمِهِ[٢] رَادٌّ لَهَا وَ مُفَرِّجٌ عَنْ أَهْلِهَا.

فَقَالَ: هَاهُنَا تَفْلُجُونَ[٣] يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، أَشْهَدُ أَنَّ اللّٰهَ -عَزَّ ذِكْرُهُ- قَدْ عَلِمَ بِمَا يُصِيبُ الْخَلْقَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ، أَوْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ الدِّينِ أَوْ غَيْرِهِ، فَوَضَعَ الْقُرْآنَ دَلِيلاً[٤].

قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلْ تَدْرِي[٥] يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، دَلِيلَهُ[٦] مَا هُوَ[٧]؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: نَعَمْ، فِيهِ جُمَلُ الْحُدُودِ، وَ تَفْسِيرُهَا عِنْدَ الْحَكَمِ[٨]، فَقَالَ[٩]: أَبَى اللّٰهُ أَنْ يُصِيبَ عَبْداً بِمُصِيبَةٍ فِي دِينِهِ أَوْ فِي[١٠] نَفْسِهِ أَوْ[١١] مَالِهِ لَيْسَ فِي أَرْضِهِ مَنْ[١٢] حُكْمُهُ قَاضٍ بِالصَّوَابِ فِي تِلْكَ الْمُصِيبَةِ.

---

١. في الوافي: «المصيبة» أي قضيّة مشكلة ومسألة معضلة.

٢. في شرح المازندراني: «الحكم، إمّا بالتحريك، أو بضمّ الحاء وسكون الكاف. والضمير راجع إلى الله».

٣. في «بر»: «تُفْلِجُون». وفي البحار، ج ٢٥: «يفلجون».

٤. في «ف»: + «عليه».

٥. في حاشية «ض»: «أتدري».

٦. هكذا في «ف». وجملة «دليله ما هو» في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعول «تدري». وفي «بر»: «دليلك». وفي المطبوع وأكثر النسخ: «دليل».

٧. في «ض» والبحار، ج ٢٥: «فقال».

٨. هكذا في «ض، بف» أي بالتحريك وليس في غيرهما ما ينافيه، وهو الذي يقتضيه المقام، واختاره الفيض في الوافي وقال: «الحكَم، بفتح الكاف يعني الحجّة». وهو الظاهر من كلام المازندراني في شرحه، حيث قال: «وتفسيرها عند الحاكم العالم بمعانيه». وفي «بح»: «الحكيم».

٩. في «ب، ف، بح، بف» وحاشية «ج، ض، بر» والوافي والبحار، ج ٢٥: «فقد».

١٠. في «بس»: - «في».

١١. هكذا في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» والبحار، ج ٢٥. وفي «ألف» والمطبوع: + «في».

١٢. هكذا في «ب، ف، بر، بس» أي بفتح الميم، وليس في غيرها ما ينافيه. وفي الوافي، ج ٢، ص ٤١: لفظة «من» في «من حكمه» إمّا اسم موصول، فتكون اسم ليس؛ أو حرف جرّ، فتكون صلة للخروج الذي يتضمّنه معنى القضاء في قاض، أي قاضٍ خارج من حكمه بالصواب. وراجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ٧١.

قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَّا فِي هٰذَا الْبَابِ، فَقَدْ فَلَجْتَهُمْ[١] بِحُجَّةٍ إِلَّا أَنْ يَفْتَرِيَ خَصْمُكُمْ عَلَى اللّٰهِ، فَيَقُولَ: لَيْسَ لِلّٰهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ- حُجَّةٌ.

وَلٰكِنْ أَخْبِرْنِي عَنْ تَفْسِيرِ ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلىٰ ما فاتَكُمْ﴾: مِمَّا خُصَّ بِهِ عَلِيٌّ ﷺ[٢] ﴿وَ لا تَفْرَحُوا بِما آتاكُمْ﴾[٣] قَالَ: فِي أَبِي فُلَانٍ وَ أَصْحَابِهِ[٤]، وَاحِدَةٌ مُقَدَّمَةٌ، وَ وَاحِدَةٌ مُؤَخَّرَةٌ[٥]؛ لَا تَأْسَوْا عَلىٰ مَا فَاتَكُمْ مِمَّا خُصَّ بِهِ عَلِيٌّ ﷺ[٦] ﴿وَ لا تَفْرَحُوا بِما آتاكُمْ﴾ مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي عَرَضَتْ لَكُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ.

فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنَّكُمْ أَصْحَابُ الْحُكْمِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ ١/ ٢٤٧
وَ ذَهَبَ، فَلَمْ أَرَهُ».[٧]

٦٤٦ / ٢. وَ[٨] عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «بَيْنَا أَبِي جَالِسٌ وَ عِنْدَهُ نَفَرٌ إِذَا[٩]

---

١. في الوافي والبحار، ج ٢٥: «فلجتم».

٢. في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «عليّ به». وقوله: ممّا خصّ به عليّ ﷺ، من كلام أبي جعفر ﷺ، بتقدير قال، كأنّه سقط من النسّاخ. أو من كلام إلياس. راجع: الوافي، ج ٢، ص ٤١؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٢.

٣. الحديد (٥٧): ٢٣. وفي «ف»: + «من الفتنة».

٤. في البحار، ج ٢٥: «ولكن أخبرني عن تفسير ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَاتَفْرَحُوا بِمَآ ءَاتَـٰكُمْ﴾ قال: في أبي فلان وأصحابه» بدل «ولكن أخبرني -إلى- وأصحابه».

٥. في «بج، بس، بو، جل»: + «و».

٦. في الوافي: «عليّ عليه السلام به» بدل «به عليّ عليه السلام».

٧. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٥١، من قوله: «أخبرني عن تفسير: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾». الوافي، ج ٢، ص ٣٢، ح ٤٨٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٧، ح ٣٣٥٣٤، من قوله: «فقل لهم فهل كان فيما أظهر رسول الله ﷺ من علم الله» إلى قوله: «في أصلاب الرجال عمّن يكون بعده»؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٩٧، ح ٤؛ و ج ٢٥، ص ٧٤، ح ٦٤؛ و ج ٤٦، ص ٣٦٣، ح ٤؛ و ج ٥٢، ح ٣٧١، ح ١٦٣.

٨. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: - «و». ثمّ إنّ السند معلّق على ما قبله، ويروي الكليني عن أبي عبد الله ﷺ بالسندين المذكورين في ح ١. يدلّ على ذلك ما يأتي في سندي الحديثين: الثالث والرابع من عبارة: «وبهذا الإسناد».

٩. في «ض، بر»: «إذ».

اسْتَضْحَكَ حَتَّى اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ[١] دُمُوعاً[٢]، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا أَضْحَكَنِي؟ قَالَ: فَقَالُوا: لَا، قَالَ: زَعَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنَ «الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللّٰهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا»[٣]، فَقُلْتُ لَهُ[٤]: هَلْ رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، تُخْبِرُكَ بِوَلَايَتِهَا لَكَ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْخَوْفِ وَ الْحُزْنِ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»[٥] وَ قَدْ دَخَلَ فِي هٰذَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ، فَاسْتَضْحَكْتُ.

ثُمَّ قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَنْشُدُكَ اللّٰهَ[٦] هَلْ فِي حُكْمِ اللّٰهِ ـ جَلَّ ذِكْرُهُ ـ اخْتِلَافٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: مَا تَرىٰ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلاً أَصَابِعَهُ بِالسَّيْفِ حَتّىٰ سَقَطَتْ، ثُمَّ ذَهَبَ وَ أَتىٰ رَجُلٌ آخَرُ، فَأَطَارَ كَفَّهُ، فَأُتِيَ بِهِ إِلَيْكَ وَ أَنْتَ قَاضٍ، كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ[٧]؟

قَالَ[٨]: أَقُولُ لِهٰذَا الْقَاطِعِ: أَعْطِهِ دِيَةَ كَفِّهِ[٩]، وَ أَقُولُ لِهٰذَا الْمَقْطُوعِ[١٠]: صَالِحْهُ عَلىٰ[١١] مَا شِئْتَ، وَ ابْعَثْ[١٢] بِهِ إِلىٰ ذَوَيْ عَدْلٍ.

قُلْتُ: جَاءَ الِاخْتِلَافُ فِي حُكْمِ اللّٰهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَ نَقَضْتَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، أَبَى اللّٰهُ

---

١. «اغْرَوْرَقَتْ عيناه»، أي غَرِقَتا بالدموع. وهو افْعَوْعَلَتْ من الغَرَق. النهاية، ج ٣، ص ٣٦١ (غرق).

٢. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٤: «ودُمُوعاً، تميز، وقيل: هو مصدر دَمَعَتْ عينه، كمنع إذا ظهر منه الدمع، وهو مفعول له، أو جمع دَمْع بالفتح وهو ماء العين، فهو بتقدير مِنْ، مثل: الحوضُ ملآن ماءً، أو هو مفعول فيه».

٣. فصّلت (٤١): ٣٠؛ الأحقاف (٤٦): ١٣.

٤. في البحار، ج ٤٢: - «له».

٥. الحجرات (٤٩): ١٠.

٦. يقال: نَشَدْتُك اللهَ، وأَنْشُدُكَ اللهَ وبالله، ناشدتُك اللهَ وبالله، أي سألتك وأقسمتُ عليك، أي سألتك به مُقسِماً عليك. ويقال: نَشَدْتُ فلاناً أَنْشُدُه نَشداً، إذا قلت له: نَشَدْتك الله، أي سألتك بالله كأنّك ذَكَّرتَهُ إيّاه فنشد، أي تذكّر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٥٣ (نشد).

٧. في «ف، بر، بف» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: + «به».

٨. في حاشية «ف»: «فقال».

٩. في «ألف»: «الكفّ».

١٠. في «ف»: + «أصابعه».

١١. في «ف»: - «على».

١٢. في «ض، بر»: «وأبْعَثُ». والمقام يقتضي أن يكون العاطف «أو». والمعنى هو التخيير بين الصلح وأخذ الأرش.

-عَزَّ ذِكْرُهُ- أَنْ يُحْدِثَ فِي خَلْقِهِ شَيْئاً مِنَ الْحُدُودِ[١] لَيْسَ[٢] تَفْسِيرُهُ فِي الْأَرْضِ؛ اقْطَعْ[٣] قَاطِعَ الْكَفِّ أَصْلاً، ثُمَّ أَعْطِهِ دِيَةَ الْأَصَابِعِ، هٰكَذَا[٤] حُكْمُ اللّٰهِ لَيْلَةَ يَنْزِلُ[٥] فِيهَا أَمْرُهُ، إِنْ جَحَدْتَهَا بَعْدَ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، فَأَدْخَلَكَ اللّٰهُ النَّارَ، كَمَا أَعْمىٰ بَصَرَكَ يَوْمَ جَحَدْتَهَا[٦] عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ[٧]: فَلِذٰلِكَ عَمِيَ بَصَرِي[٨]، قَالَ: وَ مَا عِلْمُكَ بِذٰلِكَ؟ فَوَ اللّٰهِ[٩]، إِنْ عَمِيَ بَصَرُهُ[١٠] إِلَّا مِنْ صَفْقَةِ[١١] جَنَاحِ الْمَلَكِ، قَالَ[١٢]: فَاسْتَضْحَكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُهُ يَوْمَهُ ذٰلِكَ لِسَخَافَةِ عَقْلِهِ.

ثُمَّ لَقِيتُهُ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا تَكَلَّمْتَ بِصِدْقٍ مِثْلِ أَمْسِ، قَالَ لَكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَ إِنَّهُ[١٣] يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ[١٤] أَمْرُ[١٥] السَّنَةِ، وَ إِنَّ لِذٰلِكَ الْأَمْرِ وُلَاةً بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ: أَنَا وَ أَحَدَ عَشَرَ مِنْ

---

١. في «بح»: «الحدّ».

٢. هكذا في «ألف، ب، ض، و، بر» والوافي. والجملة صفة «شيئاً». وفي «ج، بح» والبحار، ج ٢٥ و ٤٢: «فليس». وفي «بس، بف» والمطبوع: «وليس».

٣. في «ب»: «فاقطع». وفي الكافي، ح ١٤٢٩١ والتهذيب: + «يد».

٤. في «ب، ج، بح، بس» وحاشية «ف، بر» والكافي، ح ١٤٢٩١ والتهذيب: «هذا».

٥. هكذا في «ألف، ب، ض، و، بح، بس» والوافي. وفي «ج»: «ينزّل». وفي «بر» والمطبوع وشرح المازندراني: «تنزّل». وفي «بف»: «نزل».

٦. في «بر»: + «على».

٧. في «بر»: «فقال».

٨. قال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فلذلك عمي بصري، الظاهر أنّ هذا تصديق واعتراف منه بذلك كما يدلّ ما سيأتي، لا استفهام إنكار كما يتراءى من ظاهره».

٩. قال الفيض في الوافي: «فوالله، من كلام الصادق ؑ، معترض»، وقال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فو الله، من كلام الباقر ؑ، وإنْ نافية، وقائل فاستضحكتُ أيضاً الباقر ؑ».

١٠. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: «بصري».

١١. «الصَفْقَةُ»: مرّة من التصفيق باليد، وهو التصويت بها. والصَفْق: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، يقال: صَفَق له بالبيع والبيعة صَفْقاً، أي ضرب يده على يده. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صفق).

١٢. في «ب، بح، بس»: - «قال».

١٣. في «ف»: «وإنّها».

١٤. في «بر»: «الليل».

١٥. في البحار، ج ٤٦: + «تلك».

صُلْبِي أَئِمَّةٌ مُحَدَّثُونَ[١]، فَقُلْتَ: لَا أَرَاهَا كَانَتْ إِلَّا مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ فَتَبَدّىٰ لَكَ[٢] الْـمَلَكُ
١/٢٤٨ الَّذِي يُحَدِّثُهُ[٣]، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا عَبْدَ اللّٰهِ، رَأَتْ[٤] عَيْنَايَ الَّذِي حَدَّثَكَ بِهِ عَلِيٌّ - وَ لَمْ تَرَهُ
عَيْنَاهُ، وَ لٰكِنْ وَعىٰ قَلْبُهُ[٥]، وَ وُقِرَ[٦] فِي سَمْعِهِ - ثُمَّ صَفَقَكَ[٧] بِجَنَاحِهِ[٨] فَعَمِيتَ.

قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا اخْتَلَفْنَا فِي شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللّٰهِ[٩]، فَقُلْتُ لَهُ: فَهَلْ[١٠] حَكَمَ اللّٰهُ فِي حُكْمٍ مِنْ حُكْمِهِ بِأَمْرَيْنِ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: هَاهُنَا هَلَكْتَ وَ أَهْلَكْتَ».[١١]

---

١. في شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥: «قوله: أئمّة محدّثون، خبر لقوله: أنا وأحد عشر من صلبي، أو حال عنه وهو خبر مبتدأ محذوف وهو «هُمْ»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نحن أئمّة».

٢. «فتبدّى لك»، أي ظهر لك. تبدّى في اللغة بمعنى أقام بالبادية، نعم جاء في بعض كتب اللغة الحديثة بمعنى ظهر. راجع: المعجم الوسيط، ص ٤٤ (بدا)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٦.

٣. في «بس، بف»: «تحدّثه».

٤. في البحار، ج ٢٥: «رأيت».

٥. «وَعَى قَلْبُهُ»، أي حفظ ما أُلقي إليه. يقال: وَعَيْتُ الحديثَ أعِيه وَعْياً فأنا واع، إذا حَفِظْتَه وفَهِمْتَه، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (وعا).

٦. في «ض، و، بح، بر»: «وقَر». و«وَقَرَ» كوَعَدَ بمعنى ثبت وسكن، على ما في الشروح. وفي اللغة: وَقَرَ في القلب، أي سكن فيه وثبت، من الوَقار بمعنى الحِلْم والرَزانة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١٣ (وقر).

٧. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «صفقك». وفي حاشية «ج»: «خفقك» وقال الجوهري: الصَفْق: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، وكذلك التصفيق، يقال: صَفَقْتُهُ الريحُ وصَفَّقَتْه. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صفق).

٨. في حاشية «ج» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: «بجناحيه».

٩. في الوافي: «كأنّه نفى [ابن عبّاس] بهذا الكلام أن يكون في الأُمّة من علم حكم المختلف فيه؛ فاحتجّ ﷺ بأنّه إذا كان الحكم مردوداً إلى الله، وليس عند الله في الواقع إلّا حكم واحد، فكيف يحكمون تارة بأمر وتارة بآخر، وهل هذا إلّا مخالفة لله سبحانه في أحد الحكمين، التي هي سبب الهلاك والإهلاك».

١٠. في «ف»: + «عليك».

١١. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم ﷺ، ح ١٣٩٨. وفي الغيبة للنعماني، ص ٦٠، ح ٣، عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من رجاله، عن أحمد بن أبي عبد الله محمّد بن خالد البرقي، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ وفيهما من قوله: «إنّ ليلة القدر في كلّ سنة» إلى قوله: «أئمّة محدّثون». الكافي، كتاب الديات، باب نادر،

٦٤٧ / ٣ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ[١]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾[٢] يَقُولُ: يَنْزِلُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ[٣]. وَ الْمُحْكَمُ لَيْسَ بِشَيْئَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَمَنْ حَكَمَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَحُكْمُهُ مِنْ حُكْمِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ؛ وَ مَنْ حَكَمَ بِأَمْرٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَرَأىٰ أَنَّهُ مُصِيبٌ، فَقَدْ حَكَمَ[٤] بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ[٥]؛ إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَىٰ وَلِيِّ الْأَمْرِ تَفْسِيرُ الْأُمُورِ سَنَةً سَنَةً، يُؤْمَرُ فِيهَا فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بِكَذَا وَ كَذَا، وَ فِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَذَا وَ كَذَا، وَ إِنَّهُ لَيَحْدُثُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ سِوىٰ ذٰلِكَ كُلَّ يَوْمٍ عِلْمُ اللّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- الْخَاصُّ وَ الْمَكْنُونُ الْعَجِيبُ الْمَخْزُونُ مِثْلُ مَا يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنَ الْأَمْرِ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَ لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللّٰهِ إِنَّ

ح ١٤٢٩١، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٦، ح ١٠٨٢، بسنده عن سهل بن زياد، وفيهما من قوله: «يابن عبّاس أُنشدك» إلى قوله: «هكذا حكم الله». وفي الخصال، ص ٤٧٩، باب الاثني عشر، ح ٤٧؛ وكمال الدين، ص ٣٠٤، ح ١٩؛ وكفاية الأثر، ص ٢٢٠، بسندها عن محمّد بن يحيى. وفي الغيبة للطوسي، ص ١٤١، ح ١٠٦، بسنده عن سهل بن زياد، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «إنّ ليلة القدر في كلّ سنة» إلى قوله: «أئمّة محدّثون» وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام محدّثون مفهّمون، ح ٧١١ . الوافي، ج ٢، ص ٤٣، ح ٤٨٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٢، ح ٣٥٣٩٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٧٨، ح ٦٥؛ وج ٤٢، ص ١٥٨، ح ٢٧.

١ . إشارة إلى السند المتقدّم في ح ١، والناقل عن أبي جعفر الظاهر في أبي جعفر الباقر عليه السلام، هو أبو جعفر الثاني عليه السلام.

٢ . الدخان (٤٤): ٤.

٣ . قال ابن الأثير: «الحَكِيمُ، هو المُحْكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، فعيل بمعنى مُفْعَل، أُحْكِمَ فهو مُحْكَمٌ». وقال المجلسي: «الحكيم فعيل بمعنى المفعول، أي المعلوم اليقيني، من حَكَمَة كنصره: إذا أتقنه ومنعه عن الفساد، كأحكمه». راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٩؛ النهاية، ج ١، ص ٤١٩ (حكم).

٤ . في «بس»: + «فيه».

٥ . «الطاغوت»: الكاهن، والشيطان، وكلّ رأس ضلال، وكلّ معبود من دون الله تعالى، أو صَدٌّ عن عبادة الله، أو أُطيع بغير أمر الله، وكلّ متعدٍّ؛ من الطُغيان بمعنى تجاوز الحدّ في العصيان. وأصله طَغَوُوت، ولكن قُلِبَ لام الفعل نحو صاعقة وصاقعة، ثمّ قُلِبَ الواو ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٢٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغا).

اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[١].[٢]

٦٤٨ / ٤ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ[٣]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ ، قَالَ : «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ـ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ ـ يَقُولُ : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ صَدَقَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ ، أَنْزَلَ اللّٰهُ[٤] الْقُرْآنَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾[٥] قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ : لَا أَدْرِي[٦].

قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ : ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، قَالَ لِرَسُولِ اللّٰهِ ﷺ : وَ هَلْ تَدْرِي لِمَ هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : لِأَنَّهَا ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا[٧] بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ وَ إِذَا أَذِنَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ بِشَيْءٍ ، فَقَدْ رَضِيَهُ.

﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٨] يَقُولُ : تُسَلِّمُ[٩] عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ ، مَلَائِكَتِي وَ رُوحِي بِسَلَامِي مِنْ أَوَّلِ مَا يَهْبِطُونَ إِلَىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ.

ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ : ﴿وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ[١٠] الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[١١] فِي ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ[١٢] فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ، وَ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ ﴿وَ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ١ / ٢٤٩

١ . لقمان (٣١) : ٢٧.

٢ . الوافي ، ج ٢ ، ص ٤٥ ، ح ٤٨٥ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ١٧٧ ، ح ٣٣٥٣٤ ، وفيه قطعة منه ؛ البحار ، ج ٢٤ ، ص ١٨٣ ، ح ٢٢ ، من قوله : «إنّه لينزل في ليلة القدر إلى وليّ الأمر» ؛ وج ٢٥ ، ص ٧٩ ، ح ٦٦.

٣ . إشارة إلى السند المذكور في ح ١.

٤ . في «ب ، ج ، بر ، بس ، بف» وشرح المازندراني : - «الله».

٥ . في «بف» : - ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾.

٦ . في «ف» : «ما أدري».

٧ . هكذا في «بج ، جه ، بر» و حاشية «بح» والقرآن . وفي سائر النسخ والمطبوع : «تنزّل فيها الملائكة والروح».

٨ . القدر (٩٧) : ١ ـ ٥.

٩ . في «بح» والبحار : «يسلّم».

١٠ . في مرآة العقول : «أقول : فيها قراءتان : إحداهما : ﴿لا تُصيبَنَّ﴾ وهي المشهورة ، والأُخرى «لَتصيبنّ» باللام المفتوحة ... فما ذكره ﷺ [أي قوله عليه السلام : فهذه فتنة أصابتهم خاصّة] شديد الانطباق على القراءة الثانية».

١١ . الأنفال (٨) : ٢٥.

١٢ . في شرح المازندراني : «قوله : في إنّا أنزلناه ، ظرف للظلم المستفاد من ظلموا».

أ فَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقابِكُمْ وَ مَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللّٰهَ شَيْئاً وَ سَيَجْزِى اللّٰهُ الشّاكِرِينَ﴾[١].

يَقُولُ فِي الْآيَةِ الْأُولىٰ: إِنَّ مُحَمَّداً حِينَ يَمُوتُ يَقُولُ أَهْلُ الْخِلَافِ لِأَمْرِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: مَضَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ؛ فَهٰذِهِ فِتْنَةٌ[٢] أَصَابَتْهُمْ خَاصَّةً، وَ بِهَا ارْتَدُّوا[٣] عَلىٰ أَعْقَابِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ قَالُوا: لَمْ تَذْهَبْ[٤]، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِلّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- فِيهَا أَمْرٌ، وَ إِذَا أَقَرُّوا بِالْأَمْرِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ صَاحِبٍ بُدٌّ».[٥]

٦٤٩ / ٥ . وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[٦] ﷺ، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ ﷺ كَثِيراً مَا يَقُولُ[٧]: اجْتَمَعَ[٨] التَّيْمِيُّ[٩] وَ الْعَدَوِيُّ[١٠] عِنْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ وَ هُوَ يَقْرَأُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ بِتَخَشُّعٍ وَ بُكَاءٍ[١١]، فَيَقُولَانِ: مَا أَشَدَّ رِقَّتَكَ لِهٰذِهِ السُّورَةِ! فَيَقُولُ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: لِمَا رَأَتْ عَيْنِي، وَ وَعىٰ قَلْبِي[١٢]،

---

١ . آل عمران (٣): ١٤٤.

٢ . في «ج»: - «فتنة». و«الفِتْنَةُ»: الضلال والإثم، يقال: فَتَنْتُهُ الدنيا، أي أضلّته عن طريق الحقّ، والفاتن: المضلّ عن الحقّ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣١٨ (فتن).

٣ . قال الجوهري: الارتداد: الرجوع، ومنه المُرتَدّ. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٣ (ردد).

٤ . في «ف» والبحار: «لم يذهب».

٥ . الوافي، ج ٢، ص ٤٧، ح ٤٨٦؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٠، ح ٦٧.

٦ . في «ف»: «بهذا الإسناد عن أبي عبد الله». والسند معلّق، ويروي الكليني بكلا سنديه المتقدّمين في ح ١، عن أبي عبد الله ﷺ.

٧ . في «ج»: «يقول كثيراً». وفي «بر»: «يقول كثيراً ما». وفي «بس، بف»: «كثيراً يقول».

٨ . هكذا في «ألف، ج، بح، بر» والوافي. وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما اجتمع». وفي شرح المازندراني: «وما زائدة للمبالغة».

٩ . «التَيْمِيُّ»: نسبة إلى تَيْم في قريش، رهط أبي بكر، وهو تَيْم بن مُرَّة بن كعب بن لؤيّ بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النَضْر. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٩ (تيم).

١٠ . في «ب، ف»: «العدوي والتميمي». و«العَدَوِيُّ»: نسبة إلى عَدِيّ من قريش، رهط عمر بن الخطّاب، وهو عَدِيُّ بن كعب بن لؤيّ بن غالب بن فهر بن مالك بن النَضْر. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢٢ (علا).

١١ . في «ف»: «ويتخشّع ويبكي».

١٢ . «وَعَى قلبي»، أي حفظ ما أُوحي إليه، يقال: وَعَيْتُ الحديثَ أعِيه وَعْياً فأنا واعٍ، إذا حفظته وفهمته، وفلان ←

وَ لِمَا يَرىٰ قَلْبُ هٰذَا مِنْ بَعْدِي.

فَيَقُولَانِ: وَ مَا الَّذِي رَأَيْتَ؟ وَ مَا الَّذِي يَرىٰ؟

قَالَ: فَيَكْتُبُ لَهُمَا فِي التُّرَابِ: «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَ الرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ[١]: هَلْ بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «كُلِّ أَمْرٍ»؟ فَيَقُولَانِ: لَا، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْلَمَانِ مَنِ الْمُنْزَلُ إِلَيْهِ بِذٰلِكَ؟ فَيَقُولَانِ: أَنْتَ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، فَيَقُولُ: نَعَمْ.

فَيَقُولُ: هَلْ تَكُونُ[٢] لَيْلَةُ الْقَدْرِ مِنْ بَعْدِي؟ فَيَقُولَانِ: نَعَمْ، قَالَ[٣]: فَيَقُولُ: فَهَلْ[٤] يَنْزِلُ ذٰلِكَ الْأَمْرُ فِيهَا؟ فَيَقُولَانِ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: إِلىٰ مَنْ؟ فَيَقُولَانِ: لَا نَدْرِي، فَيَأْخُذُ بِرَأْسِي وَ يَقُولُ[٥]: إِنْ لَمْ تَدْرِيَا فَادْرِيَا، هُوَ هٰذَا مِنْ بَعْدِي.

قَالَ: فَإِنْ[٦] كَانَا لَيَعْرِفَانِ[٧] تِلْكَ اللَّيْلَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ مَا يَدَاخِلُهُمَا[٨] مِنَ الرُّعْبِ».[٩]

٦٥٠ / ٦ . وَ[١٠] عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؈، قَالَ[١١]: «يَا مَعْشَرَ الشِّيعَةِ، خَاصِمُوا بِسُورَةِ

← أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (وعا).

١ . في «ف، بر»: «قال».

٢ . في «ب، بح، بس»: «يكون».

٣ . في «ب»: - «قال».

٤ . في «بح»: «هل».

٥ . في الوافي والبصائر: «فيقول».

٦ . «إنْ» مخفّفة من المثقّلة، يلزمها اللام للفرق بينها وبين النافية، ويجوز إبطال عملها وإدخالها على كان ونحوه، وضمير الشأن محذوف بقرينة لام التأكيد في الخبر؛ يعني فإنّ الشأن أنّهما كانا ليعرفان ألبتّة تلك الليلة بعد النبيّ ﷺ لشدّة الرعب الذي تداخلهما فيه. والرعب إمّا لإخبار النبيّ ﷺ بنزول الملائكة، أو بمحض النزول بالخاصّيّة، أو بإلقاء الله سبحانه الرعب في قلوبهم لإتمام الحجّة. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ١١؛ الوافي، ج ٢، ص ٥٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٨٧.

٧ . في البصائر: «يفرقان».

٨ . في «ألف، ب، ج، و، بح، بس» وحاشية بدرالدين: «تداخلهما».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٢٢٤، ح ١٦، عن أحمد بن محمّد وأحمد بن إسحاق، عن القاسم بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله ؈ . الوافي، ج ٢، ص ٤٩، ح ٤٨٧؛ البحار، ج ٩٧، ص ٢١، ح ٤٧.

١٠ . السند معلّق على ح ١، كما لا يخفى.

١١ . في البحار: «أنّه قال».

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ[١]﴾ تَفْلَجُوا[٢]، فَوَ اللّٰهِ، إِنَّهَا لَحُجَّةُ اللّٰهِ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ عَلَى الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، وَ إِنَّهَا لَسَيِّدَةُ دِينِكُمْ، وَ إِنَّهَا لَغَايَةُ عِلْمِنَا[٣].

يَا مَعْشَرَ الشِّيعَةِ، خَاصِمُوا بِـ﴿حم ○ وَ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ○ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾[٤] فَإِنَّهَا لِوُلَاةِ الْأَمْرِ خَاصَّةً بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ.

يَا مَعْشَرَ الشِّيعَةِ، يَقُولُ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ[٥]: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[٦].

قِيلَ[٧]: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، نَذِيرُهَا مُحَمَّدٌ[٨] ﷺ، قَالَ[٩]: «صَدَقْتَ، فَهَلْ كَانَ نَذِيرٌ ـ وَ هُوَ حَيٌّ ـ مِنَ الْبَعْثَةِ[١٠] فِي أَقْطَارِ[١١] الْأَرْضِ؟» فَقَالَ السَّائِلُ: لَا، قَالَ[١٢] أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «أَ رَأَيْتَ[١٣] بَعِيثَهُ، أَ لَيْسَ[١٤] نَذِيرَهُ، كَمَا أَنَّ[١٥] رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ فِي[١٦] بِعْثَتِهِ مِنَ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ نَذِيرٌ؟» ١/ ٢٥٠

فَقَالَ[١٧]: بَلىٰ، قَالَ: «فَكَذٰلِكَ لَمْ يَمُتْ مُحَمَّدٌ ﷺ إِلَّا وَ لَهُ بَعِيثٌ نَذِيرٌ».

قَالَ[١٨]: «فَإِنْ قُلْتَ: لَا، فَقَدْ ضَيَّعَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ مَنْ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ مِنْ

---

١. في «ض» والبحار: + «﴿فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾».

٢. في «ف»: «تفلحوا». و«تَفْلُجُوا»، أي تظفروا وتفوزوا، من الفَلْج بمعنى الفوز والظفر، يقال: فَلَجَ الرجل على خصمه إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٣. في الوافي: «لسيّدة دينكم» يعني لسيّدة حجج دينكم. «لغاية علمنا» أي نهاية ما يحصل لنا من العلم؛ لكشفها عن ليلة القدر التي تحصل لنا فيما غرائب العلم ومكنوناته. وفي بعض النسخ: «غاية ما علمنا».

٤. الدخان (٤٤): ١ ـ ٣. في البحار: - «﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾».

٥. في البحار: «إنّ الله تبارك وتعالى يقول» بدل «يقول الله تبارك وتعالى».

٦. فاطر (٣٥): ٢٤.

٧. في البحار: «فقيل».

٨. في البحار: «نذير هذه الأمّة محمّد».

٩. في «ب، ج، بح، بر» والوافي: «فقال».

١٠. «البعثة» هي بكسر الباء وسكون العين مصدر، أي من جهة بعثته ﷺ أصحابه إلى أقطار الأرض. أو بفتحهما، جمع «بعيث» بمعنى المبعوث. راجع: الوافي، ج ٢، ص ٥٢؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٨٨.

١١. «الأقطار»: جمع القُطر، وهو الجانب والناحية. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٥ (قطر).

١٢. في البحار: «فقال».

١٣. في البحار: + «أنّ».

١٤. في «بر» وحاشية «ف» والبحار: «ليس» بدون همزة الاستفهام.

١٥. في «بس»: «كان».

١٦. في «ج»: + «يوم».

١٧. في «ب»: «قال».

١٨. في البحار: - «قال».

أُمَّتِهِ». قَالَ: وَ مَا يَكْفِيهِمُ[١] الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «بَلىٰ، إِنْ وَجَدُوا لَهُ مُفَسِّراً[٢]». قَالَ: وَ مَا فَسَّرَهُ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله؟ قَالَ: «بَلىٰ[٣]، قَدْ[٤] فَسَّرَهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، وَ فَسَّرَ لِلْأُمَّةِ شَأْنَ ذٰلِكَ الرَّجُلِ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كَأَنَّ[٥] هٰذَا أَمْرٌ[٦] خَاصٌّ لَا يَحْتَمِلُهُ[٧] الْعَامَّةُ؟ قَالَ[٨]: «أَبَى اللّٰهُ أَنْ يُعْبَدَ إِلَّا سِرّاً حَتّىٰ يَأْتِيَ إِبَّانُ أَجَلِهِ[٩] الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ دِينُهُ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مَعَ خَدِيجَةَ مُسْتَتِراً[١٠] حَتّىٰ أُمِرَ بِالْإِعْلَانِ».

قَالَ السَّائِلُ: يَنْبَغِي[١١] لِصَاحِبِ هٰذَا الدِّينِ أَنْ يَكْتُمَ؟ قَالَ: «أَ وَ مَا كَتَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَوْمَ أَسْلَمَ مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله حَتّىٰ ظَهَرَ[١٢] أَمْرُهُ؟» قَالَ: بَلىٰ، قَالَ: «فَكَذٰلِكَ أَمْرُنَا حَتّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ».[١٣]

٦٥١ / ٧. وَ[١٤] عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَقَدْ خَلَقَ اللّٰهُ ـ جَلَّ ذِكْرُهُ ـ لَيْلَةَ الْقَدْرِ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الدُّنْيَا؛ وَ لَقَدْ خَلَقَ فِيهَا أَوَّلَ نَبِيٍّ يَكُونُ، وَ أَوَّلَ وَصِيٍّ يَكُونُ؛ وَ لَقَدْ قَضىٰ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَيْلَةٌ يَهْبِطُ فِيهَا بِتَفْسِيرِ الْأُمُورِ إِلىٰ مِثْلِهَا مِنَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ[١٥]؛ مَنْ[١٦]

---

١. في البحار: «فقال السائل: أولم يكفهم» بدل «قال: وما يكفيهم».

٢. في «ج»: «معبّراً».

٣. في «ب»: + «و».

٤. في البحار: «ولكن».

٥. هكذا في «ج، ض، و، بح، بر» والوافي. ويقتضيه رفع «أمر». وفي المطبوع: «كان».

٦. في البحار: «الأمر».

٧. في «ج»: «لا يحمله».

٨. في البحار: + «نعم».

٩. «إبّان أجله» أي وقت أجله. والنون أصليّة فيكون فِعّالاً. وقيل: هي زائدة، وهو فِعلان من أبّ الشيء، إذا تهيّأ للذهاب. والأجل: هو الوقت المضروب المحدود في المستقبل». النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن)؛ وص ٢٦ (أجل).

١٠. في «بر»: «المستتراً».

١١. في البحار: «أ ينبغي».

١٢. في البحار: «أظهر».

١٣. الوافي، ج ٢، ص ٥٠، ح ٤٨٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧٧، ح ٣٣٥٣٤؛ البحار، ج ٢٥، ص ٧١، ح ٦٢.

١٤. السند معلّق على سند ح ١، كما لا يخفى.

١٥. في «ف»: «المستقبلة».

١٦. في البحار: «فمن».

جَحَدَ ذٰلِكَ، فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللّٰهِ ـعَزَّ وَ جَلَّ ـ عِلْمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ[١] الْأَنْبِيَاءُ وَ الرُّسُلُ[٢] وَ الْمُحَدَّثُونَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ[٣] عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِمَا يَأْتِيهِمْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَعَ الْحُجَّةِ الَّتِي يَأْتِيهِمْ بِهَا[٤] جَبْرَئِيلُ عليه السلام».

قُلْتُ[٥]: وَ الْمُحَدَّثُونَ أَيْضاً يَأْتِيهِمْ جَبْرَئِيلُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عليهم السلام؟

قَالَ: «أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَ الرُّسُلُ ـصَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِمْ ـ فَلَا شَكَّ[٦]، وَ لَا بُدَّ لِمَنْ سِوَاهُمْ ـ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ خُلِقَتْ فِيهِ الْأَرْضُ إِلىٰ آخِرِ فَنَاءِ الدُّنْيَا ـ أَنْ يَكُونَ[٧] عَلىٰ أَهْلِ الْأَرْضِ حُجَّةٌ[٨]، يَنْزِلُ[٩] ذٰلِكَ[١٠] فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ إِلىٰ مَنْ أَحَبَّ مِنْ عِبَادِهِ[١١].

وَ ايْمُ اللّٰهِ[١٢]، لَقَدْ نَزَلَ الرُّوحُ وَ الْمَلَائِكَةُ[١٣] بِالْأَمْرِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلىٰ آدَمَ؛ وَ ايْمُ اللّٰهِ، مَا مَاتَ آدَمُ إِلَّا وَ لَهُ وَصِيٌّ، وَ كُلُّ مَنْ بَعْدَ آدَمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ[١٤] أَتَاهُ الْأَمْرُ فِيهَا، وَ وَضَعَ[١٥]

---

١. في «ألف، بر»: «لا تقوم». ٢. في «بف»: «الرسول».

٣. في «ألف، ب، ض، و، بح، بر» والبحار: «أن يكون». وفي «ف»: «أن يكونوا عليهم السلام حجّة».

٤. في البحار: «مع».

٥. في البحار: «قال: قلت». وفي مرآة العقول: «الظاهر أنّ قوله: قلت، كلام الحسن بن العبّاس الراوي، وضمير قال لأبي جعفر عليه السلام».

٦. في البحار: + «في ذلك». وفي الوافي: «لم يتعرّض عليه السلام لجواب السائل، بل أعرض عنه إلى غيره تنبيهاً له على أنّ هذا السؤال غير مهمّ له، وإنّما المهمّ له التصديق بنزول الأمر على الأوصياء ليكون حجّة لهم على الأوصياء ليكون حجّة لهم على أهل الأرض، وأمّا النازل بالأمر هل هو جبرئيل أو غيره، فليس بمهمّ له. أو أنّه لم يرَ المصلحة في إظهار ذلك له؛ لكونه أجنبيّاً، كما يشعر به قوله عليه السلام فيما بعد: ما أنتم بفاعلين».

٧. هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ج» والمطبوع: «تكون».

٨. في مرآة العقول: «وقوله: أن يكون، أي من أن يكون. و«حجّة» إمّا مرفوع فالعائد مقدّر ... وإمّا منصوب بكونه خبر «يكون»، واسمه الضمير الراجع إلى الموصول».

٩. في «ألف، ج، بر، بف»: «تنزل». ١٠. في البحار: + «الأمر».

١١. في البحار: + «وهو الحجّة».

١٢. «أيمَ الله»، الأصل فيه: أيْمُنُ الله، وهو اسم وضع للقسم. وللمزيد راجع ما ذكرنا في هامش ح ٦٤٥.

١٣. في البحار: «الملائكة والروح». ١٤. في «بح»: «فقد».

١٥. في الوافي: «وَوَضَع، أي النبيّ الأمر؛ أو على البناء للمفعول؛ أو بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، عطف ←

لِوَصِيِّهِ مِنْ بَعْدِهِ.

وَ ايْمُ اللّٰهِ، إِنْ[١] كَانَ النَّبِيُّ لَيُؤْمَرُ فِيمَا يَأْتِيهِ مِنَ الْأَمْرِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ آدَمَ إِلىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ: أَنْ أَوْصِ إِلىٰ فُلَانٍ، وَ لَقَدْ قَالَ اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- فِي كِتَابِهِ لِوُلَاةِ الْأَمْرِ مِنْ[٢] بَعْدِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً: ﴿وَعَدَ اللّٰهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى

١ / ٢٥١ الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ إِلىٰ قَوْلِهِ: ﴿فَأُولٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٣] يَقُولُ: أَسْتَخْلِفُكُمْ لِعِلْمِي وَ دِينِي وَ عِبَادَتِي بَعْدَ نَبِيِّكُمْ كَمَا اسْتَخْلَفَ[٤] وُصَاةَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ حَتّىٰ يَبْعَثَ النَّبِيَّ الَّذِي يَلِيهِ ﴿يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْئاً﴾ يَقُولُ: يَعْبُدُونَنِي بِإِيمَانٍ لَا نَبِيَّ[٥] بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ[٦]، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذٰلِكَ ﴿فَأُولٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

فَقَدْ مَكَّنَ[٧] وُلَاةَ الْأَمْرِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْعِلْمِ، وَ نَحْنُ هُمْ؛ فَاسْأَلُونَا، فَإِنْ صَدَقْنَاكُمْ فَأَقِرُّوا، وَ مَا أَنْتُمْ بِفَاعِلِينَ؛ أَمَّا عِلْمُنَا فَظَاهِرٌ؛ وَ أَمَّا إِبَّانُ[٨] أَجَلِنَا -الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الدِّينُ[٩] مِنَّا حَتّىٰ لَا يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلَافٌ- فَإِنَّ لَهُ أَجَلاً مِنْ مَمَرِّ اللَّيَالِي وَ الْأَيَّامِ

← على الأمر».

١. «إن» مخفّفة عن المثقّلة، وضمير الشأن فيه مقدّر. وفي البحار: «إنّه كان ليؤمر النبيّ» بدل «إن كان النبيّ ليؤمر».

٢. في «ج، ض»: - «من». ٣. النور (٢٤): ٥٥.

٤. في مرآة العقول: «كما استخلف، بصيغة الغائب المعلوم على الالتفات؛ أو المجهول؛ أو بصيغة المتكلّم. وفي تأويل الآيات: كما استخلفت، وهو أظهر». ٥. في البحار: «أن لا نبيّ».

٦. في الوافي: «بإيمان لا نبيّ بعد محمّد، يعني أنّ نفي الشرك عبارة عن أن لا يعتقد النبوّة في الخليفة الظاهر الغالب أمره. «ومن قال غير ذلك» هذا تفسير لقوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ يعني ومن كفر بهذا الوعد بأن قال: إنّ مثل هذا الخليفة لايكون إلّا نبيّاً، ولا نبيّ بعد محمّد ﷺ، فهذا الوعد غير صادق أو كفر بهذا الموعود، بأن قال إذا ظهر أمره: هذا نبيّ، أو قال: هذا ليس بخليفة؛ لاعتقاده الملازمة بين الأمرين، فقوله ﷺ: «غير ذلك» إشارة إلى الأمرين. والسرّ في هذا التفسير أنّ العامة لايعتقدون مرتبة متوسّطة بين مرتبة النبوّة ومرتبة آحاد أهل الإيمان من الرعيّة في العلم اللدنّي بالأحكام، ولهذا ينكرون إمامة أئمّتنا ﷺ زعماً منهم أنّهم كسائر آحاد الناس، فإذا سمعوا منهم من غرائب العلم أمراً زعموا أنّهم ﷺ يدّعون النبوّة لأنفسهم».

٧. في «ب، بر، بف» وحاشية «ف، ج، بح»: «وكّل».

٨. راجع ما تقدّم ذيل الحديث السابق. ٩. في «ف»: «الدين فيه».

إِذَا أَتىٰ ظَهَرَ[١]، وَكَانَ الْأَمْرُ وَاحِداً.

وَ ايْمُ اللّٰهِ، لَقَدْ قُضِيَ الْأَمْرُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ اخْتِلَافٌ، وَ لِذٰلِكَ جَعَلَهُمْ[٢] شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ لِيَشْهَدَ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَيْنَا، وَ لِنَشْهَدَ[٣] عَلىٰ شِيعَتِنَا، وَ لِتَشْهَدَ شِيعَتُنَا عَلَى النَّاسِ، أَبَى[٤] اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِهِ اخْتِلَافٌ، أَوْ بَيْنَ[٥] أَهْلِ عِلْمِهِ تَنَاقُضٌ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ؑ: «فَضْلُ[٦] إِيمَانِ الْمُؤْمِنِ بِجُمْلَةِ[٧] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ وَ بِتَفْسِيرِهَا[٨] عَلىٰ مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْإِيمَانِ بِهَا كَفَضْلِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْبَهَائِمِ، وَ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- لَيَدْفَعُ بِالْمُؤْمِنِينَ بِهَا عَنِ الْجَاحِدِينَ لَهَا فِي الدُّنْيَا -لِكَمَالِ عَذَابِ الْآخِرَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْهُمْ- مَا يَدْفَعُ بِالْمُجَاهِدِينَ عَنِ الْقَاعِدِينَ، وَ لَا أَعْلَمُ أَنَّ[٩] فِي هٰذَا الزَّمَانِ جِهَاداً إِلَّا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ وَ الْجِوَارَ[١٠]».[١١]

---

١. في البحار: + «الدين».

٢. في البحار: + «الله».

٣. في البحار: + «نحن».

٤. في «ف»: «وأبى».

٥. في «ف»: «وبين».

٦. في البحار: «ففضل».

٧. هكذا في «ب، ض، بر» وحاشية «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بحمله».

٨. في «ب، ف»: «وتفسيرها».

٩. في «ف» وشرح المازندراني والبحار: - «أنّ». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ٩٥: «ولمّا ذكر الجهاد هنا وفي الآية المشار إليها سابقاً، وكان مظنّة أن يفهم السائل وجوب الجهاد في زمانه ؑ مع عدم تحقّق شرائطه مع المخالفين، أو مع من يخرج من الجاهلين، أزال ؑ ذلك التوهّم بقوله «لا أعلم»، أي هذه الأعمال قائمة مقام الجهاد لمن لم يتمكّن عنه؛ أو قوله تعالى: ﴿جَٰهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج (٢٢): ٧٨] شاملة لهذه الأمور أيضاً».

١٠. «الجِوار»: أن تعطي الرجلَ ذِمّةً فيكون بها جارك فتُجيره، وبمعنى المجاورة يقال: جاوره مجاوَرَةً وجِواراً، أي صار جاره. والمراد به هنا: المحافظة على الذمّة والأمان، أو قضاء حقّ المجاورة وحسن المعاشرة مع الجار والصبر على أذاه. وقال العلّامة المجلسي: «وقيل: المراد بالجوار مجاورة العلماء وكسب التفقّه في الدين. ولا يخفى بُعده». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٢٥ (جور).

١١. الوافي، ج ٢، ص ٥٢، ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٧٣، ح ٦٣.

٦٥٢ / ٨. قَالَ[١]: وَ قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، لَا تَغْضَبْ عَلَيَّ، قَالَ: «لِمَا ذَا؟» قَالَ: لِمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ، قَالَ: «قُلْ». قَالَ: وَ لَا تَغْضَبُ؟ قَالَ: «وَ لَا أَغْضَبُ».

قَالَ: أَ رَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَ تَنَزُّلِ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحِ فِيهَا إِلَى الْأَوْصِيَاءِ: يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرٍ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله قَدْ عَلِمَهُ، أَوْ يَأْتُونَهُمْ بِأَمْرٍ كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله يَعْلَمُهُ، وَ قَدْ عَلِمْتُ[٢] أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مَاتَ وَ لَيْسَ مِنْ عِلْمِهِ شَيْءٌ إِلَّا وَ عَلِيٌّ عليه السلام لَهُ وَاعٍ[٣]؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا لِي وَ لَكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ؟ وَ مَنْ أَدْخَلَكَ عَلَيَّ؟» قَالَ: أَدْخَلَنِي عَلَيْكَ[٤] الْقَضَاءُ لِطَلَبِ الدِّينِ.

قَالَ: «فَافْهَمْ مَا أَقُولُ لَكَ: إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ لَمْ يَهْبِطْ حَتّٰى أَعْلَمَهُ اللّٰهُ
١/٢٥٢ -جَلَّ ذِكْرُهُ- عِلْمَ[٥] مَا قَدْ كَانَ وَ مَا سَيَكُونُ[٦]، وَ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِهِ ذٰلِكَ جُمَلاً[٧] يَأْتِي تَفْسِيرُهَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَ كَذٰلِكَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَدْ عَلِمَ جُمَلَ الْعِلْمِ، وَ يَأْتِي[٨] تَفْسِيرُهُ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ كَمَا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله».

قَالَ السَّائِلُ: أَ وَ مَا كَانَ فِي الْجُمَلِ تَفْسِيرٌ[٩]؟

قَالَ: «بَلىٰ، وَ لٰكِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالْأَمْرِ مِنَ اللّٰهِ تَعَالىٰ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَ إِلَى الْأَوْصِيَاءِ: افْعَلْ كَذَا وَ كَذَا، لِأَمْرٍ قَدْ كَانُوا عَلِمُوهُ، أُمِرُوا كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِيهِ».

---

١. الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، فيكون السند معلّقاً على السندين المذكورين في أوّل الباب.

٢. في مرآة العقول: «وقد علمت، بصيغة المتكلّم أو الخطاب».

٣. «الواعي»: الحافظ والفاهم. تقول: وعيتُ الحديث أعيه وَعياً فأنا واعٍ، إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (وعا).

٤. في البحار، ج ٢٥: - «عليك».

٥. في «بس، بف»: - «علم».

٦. في «ف»: «قد سيكون».

٧. في «بح»: «مجملاً».

٨. في «ف»: «وما يأتي».

٩. في «ض»: «تفسيرها».

قُلْتُ فَسِّرْ لِي هٰذَا. قَالَ: «لَمْ يَمُتْ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ إِلَّا حَافِظاً لِجُمْلَةِ الْعِلْمِ وَ تَفْسِيرِهِ».

قُلْتُ: فَالَّذِي كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ عِلْمُ مَا هُوَ؟

قَالَ: «الْأَمْرُ وَ الْيُسْرُ فِيمَا كَانَ قَدْ عَلِمَ».

قَالَ السَّائِلُ: فَمَا يَحْدُثُ لَهُمْ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ عِلْمٌ سِوىٰ مَا عَلِمُوا؟

قَالَ: «هٰذَا مِمَّا[١] أُمِرُوا بِكِتْمَانِهِ، وَ لَا يَعْلَمُ تَفْسِيرَ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ إِلَّا اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ».

قَالَ السَّائِلُ: فَهَلْ يَعْلَمُ الْأَوْصِيَاءُ مَا لَا يَعْلَمُ[٢] الْأَنْبِيَاءُ؟

قَالَ: «لَا، وَ كَيْفَ يَعْلَمُ وَصِيٌّ غَيْرَ عِلْمِ مَا أُوصِيَ إِلَيْهِ؟!».

قَالَ السَّائِلُ: فَهَلْ يَسَعُنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ أَحَداً مِنَ الْوُصَاةِ[٣] يَعْلَمُ مَا لَا يَعْلَمُ[٤] الْآخَرُ؟

قَالَ: «لَا، لَمْ يَمُتْ نَبِيٌّ إِلَّا وَ عِلْمُهُ فِي جَوْفِ وَصِيِّهِ، وَ إِنَّمَا تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَ الرُّوحُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِالْحُكْمِ الَّذِي يَحْكُمُ بِهِ بَيْنَ الْعِبَادِ».

قَالَ السَّائِلُ: وَ مَا كَانُوا عَلِمُوا ذٰلِكَ الْحُكْمَ؟

قَالَ: «بَلىٰ، قَدْ عَلِمُوهُ[٥]، وَ[٦] لٰكِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ إِمْضَاءَ شَيْءٍ مِنْهُ حَتّىٰ يُؤْمَرُوا فِي لَيَالِي الْقَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُونَ إِلَى السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، لَا أَسْتَطِيعُ إِنْكَارَ هٰذَا[٧]؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «مَنْ أَنْكَرَهُ فَلَيْسَ مِنَّا[٨]».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، أَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ[٩]؟

---

١. في «ب»: «ما».
٢. في «ب» والبحار، ج ٢٥: «ما يعلم».
٣. في البحار، ج ٢٥: «الأوصياء».
٤. في «ب»: «لا يعلمه».
٥. في «ب»: «علموا».
٦. في الوافي: - «و».
٧. في مرآة العقول: «لا أستطيع إنكار هذا، استفهام، أي هل إنكار ذلك غير مجوّز لي».
٨. في حاشية «ض»: + «في شيء».
٩. في «ض»: «قد عَلِمه».

قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَسْأَلَ[١] عَنْ هٰذَا، أَمَّا عِلْمُ مَا كَانَ وَ مَا سَيَكُونُ، فَلَيْسَ يَمُوتُ نَبِيٌّ وَ لَا وَصِيٌّ إِلَّا وَ الْوَصِيُّ الَّذِي بَعْدَهُ يَعْلَمُهُ، أَمَّا هٰذَا الْعِلْمُ الَّذِي تَسْأَلُ عَنْهُ، فَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ عَلَا- أَبىٰ أَنْ يُطْلِعَ الْأَوْصِيَاءَ عَلَيْهِ[٢] إِلَّا أَنْفُسَهُمْ[٣]».

قَالَ السَّائِلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، كَيْفَ أَعْرِفُ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تَكُونُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؟

قَالَ: «إِذَا أَتىٰ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَاقْرَأْ سُورَةَ الدُّخَانِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِذَا أَتَتْ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ، فَإِنَّكَ نَاظِرٌ إِلىٰ تَصْدِيقِ الَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ».[٤]

٦٥٣ / ٩ . وَ[٥] قَالَ[٦]: قَالَ[٧] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَمَا تَرَوْنَ[٨] مَنْ بَعَثَهُ اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ-
١/٢٥٣ لِلشَّقَاءِ[٩] عَلىٰ أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنْ أَجْنَادِ الشَّيَاطِينِ وَ أَزْوَاجِهِمْ أَكْثَرُ مِمَّا تَرَوْنَ[١٠] خَلِيفَةَ

---

١. في البحار، ج ٢٥: «تسألني».
٢. في «ب»: + «علمهم».
٣. في مرآة العقول: «إلّا أنفسهم، بضمّ الفاء، أي اطّلاع كلّ منهم صاحبه. وربّما يقرأ بفتح الفاء، أفعل التفضيل من النفيس، أي خواصّ شيعتهم. وقد مرّ أنّ الأوّل أيضاً يحتمل شموله لخواصّ الشيعة، فلا حاجة إلى هذا التكلّف».
٤. الوافي، ج ٢، ص ٥٤، ضمن ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٠، ضمن ح ٦٨؛ و ج ١٧، ص ١٣٥، ح ١٤، من قوله: «أرأيت قولك في ليلة القدر» إلى قوله: «قال الأمر واليسر فيما كان قد علم».
٥. في «ب» والوافي: - «و».
٦. في «ف» والوافي: + «و». هذا، والضمير المستتر راجع إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام. وهذا واضح لمن نظر إلى أحاديث الباب السابقة نظرةً سريعة.
٧. في البحار، ج ٢٥: - «قال».
٨. في حاشية «ألف، بر»: «لما تزور». وفي حاشية «ج، بح» والبحار، ج ٢٥ و ج ٦٣، ص ٢٧٦: «لما يزور». وقوله: «لما ترون»، اللام المفتوحة لتأكيد الحكم، أو موطّئة للقسم. و«ما» موصولة مبتدأ، خبره «أكثر ممّا ترون خليفة الله»، أي لخليفة الله، أو مع خليفة الله من الملائكة، أو أكثر ممّا ترون من بعثه الله تعالى إلى خليفة الله من الملائكة. و«من بَعَثَه» مفعول يرون. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ١٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٥٩؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٠١.
٩. في الوافي: «بالشقاء».
١٠. في «ج» وحاشية «بح»: «يزور». وفي حاشية «ألف، بر»: «تزور». وفي البحار، ج ٢٥، و ج ٦٣، ص ٢٧٦: «أرواحهم أكثر ممّا أن يزور» بدل «أزواجهم أكثر ممّا ترون». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ بل أكثرها: ترون، بالتاء، فقوله: من بعثه الله، أي ممّن بعثه الله، أو بدل «ما». أو «ما» مصدريّة، وقوله: خليفة الله، أي لخليفة

⟺

اللهِ الَّذِي بَعَثَهُ[١] لِلْعَدْلِ وَ الصَّوَابِ مِنَ الْمَـلَائِكَةِ».

قِيلَ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، وَكَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنَ الْمَـلَائِكَةِ؟

قَالَ: «كَمَا شَاءَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، إِنِّي لَوْ حَدَّثْتُ بَعْضَ الشِّيعَةِ بِهٰذَا الْحَدِيثِ، لَأَنْكَرُوهُ[٢].

قَالَ: «كَيْفَ يُنْكِرُونَهُ؟» قَالَ: يَقُولُونَ[٣]: إِنَّ الْمَـلَائِكَةَ أَكْثَرُ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

قَالَ: «صَدَقْتَ، افْهَمْ عَنِّي مَا أَقُولُ أَنَّهُ[٤] لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ وَ لَا[٥] لَيْلَةٍ إِلَّا وَ جَمِيعُ الْجِنِّ وَ الشَّيَاطِينِ تَزُورُ[٦] أَئِمَّةَ الضَّـلَالَةِ[٧]، وَ يَزُورُ إِمَامَ[٨] الْهُدىٰ عَدَدُهُمْ مِنَ الْمَـلَائِكَةِ، حَتّىٰ إِذَا أَتَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَيَهْبِطُ[٩] فِيهَا مِنَ[١٠] الْمَـلَائِكَةِ إِلىٰ وَلِيِّ[١١] الْأَمْرِ، خَلَقَ اللّٰهُ[١٢] - أَوْ قَالَ: قَيَّضَ اللّٰهُ[١٣] - عَزَّ وَ جَلَّ مِنَ الشَّيَاطِينِ بِعَدَدِهِمْ، ثُمَّ زَارُوا وَلِيَّ الضَّـلَالَةِ، فَأَتَوْهُ بِالْإِفْكِ[١٤]

← الله كما قيل. والأوّل أظهر. والذي هو الأصوب عندي أنّه كان: «لما يزور» في الموضعين فصحّف، كما تدلّ عليه تتمّة الكلام».

١. في «ج»: + «الله».

٢. في «بر»: «أنكروه».

٣. في «بح»: «يقول».

٤. بدل عن العائد إلى الموصول وليس مقولاً.

٥. في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: - «لا».

٦. في الوافي: «يزور».

٧. في الوافي والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «الضلال».

٨. في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أئمّة».

٩. في «بر» والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «فهبط».

١٠. «من» زائدة في الفاعل، مثل ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الأنعام (٦): ٣٤.

١١. في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أولي».

١٢. في شرح المازندراني: «من الملائكة خَلْق الله». ثمّ قال: «لعلّ المراد بخلق الله بعض الملائكة كما هو الظاهر من هذه العبارة». وفي الوافي: «خلق الله، جواب إذا».

١٣. يقال: «قيّض الله» فلاناً لفلان، أي جاءه به وأتاحه له، وقيّض الله له قريناً، أي هيّأه وسبّبه له من حيث لا يحتسبه. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٥ (قيض).

١٤. «الإفك»: الكذب، فالعطف للتفسير. قال الراغب في المفردات، ص ٧٩ (أفك): «الإفك: كلّ مصروف عن وجهه الذي يحقّ أن يكون عليه، ومنه قيل للرياح العادلة عن المهابّ: مؤتفكات». في شرح المازندراني: «ولا يبعد أن يقال: إنّ الخبر الذي لا يطابق الواقع من حيث إنّه لا يطابق الواقع يسمّى كذباً، ومن حيث إنّه يصرف المخاطب عن الحقّ إلى الباطل يسمّى إفكاً، يقال: أَفَكَهُ، إذا صرفه عن الشيء».

وَ الْكَذِبِ حَتّىٰ لَعَلَّهُ يُصْبِحُ فَيَقُولُ: رَأَيْتُ كَذَا وَ كَذَا، فَلَوْ سَأَلَ[١] وَلِيَّ الْأَمْرِ عَنْ ذٰلِكَ، لَقَالَ: رَأَيْتَ شَيْطَاناً أَخْبَرَكَ بِكَذَا[٢] وَ كَذَا حَتّىٰ يُفَسِّرَ لَهُ تَفْسِيراً[٣]، وَ يُعْلِمَهُ[٤] الضَّلَالَةَ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا.

وَ ايْمُ اللّٰهِ[٥]، إِنَّ مَنْ صَدَّقَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيَعْلَمُ[٦] أَنَّهَا لَنَا خَاصَّةً؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ لِعَلِيٍّ ﷺ حِينَ دَنَا مَوْتُهُ: هٰذَا وَلِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ رَشَدْتُمْ[٧]، وَ لٰكِنْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِمَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ[٨] مُنْكِرٌ، وَ مَنْ آمَنَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ ـ مِمَّنْ عَلىٰ غَيْرِ رَأْيِنَا ـ فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ فِي الصِّدْقِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا لَنَا، وَ مَنْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ[٩] كَاذِبٌ؛ إِنَّ[١٠] اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُنَزِّلَ الْأَمْرَ مَعَ الرُّوحِ وَ الْمَلَائِكَةِ إِلىٰ كَافِرٍ فَاسِقٍ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنَزِّلُ إِلَى الْخَلِيفَةِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا[١١]، فَلَيْسَ قَوْلُهُمْ ذٰلِكَ بِشَيْءٍ.

وَ إِنْ[١٢] قَالُوا[١٣]: إِنَّهُ لَيْسَ يُنَزِّلُ إِلىٰ أَحَدٍ، فَلَا يَكُونُ أَنْ يُنَزِّلَ شَيْءٌ إِلىٰ غَيْرِ شَيْءٍ.

وَ إِنْ قَالُوا ـ وَ[١٤] سَيَقُولُونَ[١٥] ـ: لَيْسَ هٰذَا بِشَيْءٍ، فَقَدْ ضَلُّوا ضَلَالاً ...

---

١. في «ف»: «سُئل».
٢. في البحار، ج ٦٣، ص ٢٧٦: «كذا».
٣. في «ض»: «تفسيراً له» بدل «له تفسيراً» وفي «ف»: «تفسيره». وفي البحار، ج ٢٥، و ج ٦٣، ص ٢٧٦: «تفسيرها».
٤. في «ض، بر، بف»: «ويعلّمه». وفي «ف»: «أو يعلمه».
٥. راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٦٤٥ في معنى «أيم الله».
٦. في «ب» وحاشية «ض»: «علم». وفي البحار، ج ٢٥: «لعلم».
٧. «رشدتم»، أي اهتديتم، من الرشد بمعنى الصلاح، وهو خلاف الغيّ والضلال، وهو إصابة الصواب، وأيضاً الاستقامة على طريق الحقّ مع تصلّب فيه. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١٣ (رشد).
٨. في شرح المازندراني: «بليلة القدر» بدل «بما في ليلة القدر».
٩. في حاشية «ض، ف»: «فهو».
١٠. في «ف»: «لأنّ».
١١. في «بر»: «عليه». وفي الوافي: «عليها، أي على الضلالة». وفي حاشية بدرالدين، ص ١٧٥: «الخليقة» بدل «الخليفة» وقال: «أي الخليقة الذي ذلك الفاسق والٍ عليها».
١٢. في «ض»: «فإن».
١٣. في «ب»: «قال».
١٤. في «ب، ض، ف، و، بر، بس، بف» والوافي وحاشية بدرالدين: - «و».
١٥. الظاهر أنّ في نسخة المجلسي: فسيقولون، فإنّه قال ما خلاصته: «أنّه في بعض النسخ بالواو وهو ...

بَعِيداً».[١]

٤٢ ـ بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَزْدَادُونَ فِي لَيْلَةِ[٢] الْجُمُعَةِ

٦٥٤ / ١ . حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقُمِّيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَيُّوبَ[٣]، عَنْ أَبِي يَحْيَى الصَّنْعَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أَبَا يَحْيىٰ، إِنَّ لَنَا فِي لَيَالِي الْجُمُعَةِ لَشَأْناً مِنَ الشَّأْنِ[٤]».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَ مَا ذَاكَ الشَّأْنُ؟

قَالَ: «يُؤْذَنُ لِأَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَوْتىٰ عليهم السلام، وَ أَرْوَاحِ الْأَوْصِيَاءِ الْمَوْتىٰ، وَ رُوحِ الْوَصِيِّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ[٥] ← ٢٥٤/١

← الصواب، نظير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة (٢): ٢٤] وفي بعضها بدون الواو فالمعنى: فإن قالوا: لا ينزل إلى أحد فسيقولون بعد التنبيه أو الرجوع إلى أنفسهم: ليس هذا بشيء؛ أو يكون «سيقولون» مفعول قالوا، ولا يخفى بُعدهما. والصواب النسخة الأُولى والله يعلم». واستصوبه السيّد بدرالدين في حاشيته وقال: «وكأنّ الواو سقط من قلم الناسخين». راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٠٣ ـ ١٠٤؛ حاشية بدرالدين، ص ١٧٦.

١ . الوافي، ج ٢، ص ٥٥، ذيل ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٢، ذيل ح ٦٨؛ و ج ٦٣، ص ١٨٤، من قوله: «ليس من يوم ولا ليلة إلّا وجميع الجنّ والشياطين تزور أئمّة الضلالة»؛ وص ٢٧٦، ح ١٦٤، وفي الأخيرين إلى قوله: «ويعلّمه الضلالة التي هو عليها».

٢ . في حاشية «بح»: «يوم».

٣ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٤، بسندين عن عبدالله بن أبي أيّوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني، والمذكور في بعض نسخ البصائر: «عبدالله بن أيّوب شريك بن مليح».

٤ . «الشَّأْنُ» و«الشانُ»: الخطب والأمر والحالُ. والجمع شُؤُونٌ. والتنكير للتفخيم. وقوله عليه السلام: من الشأن، مبالغة فيه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٣٧ (شأن).

٥ . في «ألف، و، بس» وحاشية «ض، ف، بح، بر، بف»: «أظهركم». و«بَيْنَ ظَهْرانَيْكُمْ»، يعني أنّه أقام بينكم على سبيل الاستظهار والاستناد إليكم، وزيدت فيه ألفٌ ونونٌ مفتوحةٌ تأكيداً. ومعناه: أنّ ظَهراً منكم قُدّامَه وظهراً ←

يُعْرَجُ[١] بِهَا إِلَى السَّمَاءِ حَتّىٰ تُوَافِيَ عَرْشَ رَبِّهَا[٢]، فَتَطُوفَ بِهِ أُسْبُوعاً، وَ تُصَلِّيَ عِنْدَ كُلِّ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تُرَدُّ إِلَى الْأَبْدَانِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا، فَتُصْبِحُ[٣] الْأَنْبِيَاءُ[٤] وَ الْأَوْصِيَاءُ قَدْ مُلِئُوا[٥] سُرُوراً، وَ يُصْبِحُ الْوَصِيُّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ[٦] وَ قَدْ[٧] زِيدَ فِي عِلْمِهِ مِثْلُ جَمِّ الْغَفِيرِ[٨]».[٩]

٦٥٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ يُوسُفَ الْأَبْزَارِيِّ[١٠]، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ[١١] -وَكَانَ لَا يُكَنِّينِي[١٢] قَبْلَ ذٰلِكَ-: «يَا أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ».

﴿ منكم وراءه، فهو مكنوف من جانبيه، ثمّ كثر حتّى استُعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٦٦ (ظهر).

١. كذا في النسخ، والأولى: «أن يعرج».

٢. «توافي عَرْش ربّها» أي تأتيها. يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

٣. في الوافي: «فيصبح».

٤. في حاشية «ف»: + «والرسل».

٥. في البصائر، ص ١٣١: + «وأعطوا».

٦. في «ف»: «أظهركم».

٧. في «بح»: «فقد».

٨. «جَمّ الغَفير» أي الجمع الكثير، يقال: جاء القوم جمّاً غَفيراً، والجمّاءَ الغَفيرَ، وجَمّاءَ غَفيراً، أي مجتمعين كثيرين، ويقال: جاؤوا الجمَّ الغفيرَ، ثمّ يحذف الألف واللام وأُضيف من باب صلاة الأُولى ومسجد الجامع. وأصل الكلمة من الجُمُوم والجَمَّة، وهو الاجتماع والكثرة، والغَفير من الغَفْر، وهو التغطية والستر، فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة. ولم تقل العرب: الجمّاء إلّا موصوفاً وهو منصوب على المصدر كطَرّاً وقاطبةً؛ فإنّها أسماء وضعت موضع المصدر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٠٠ (جمم).

٩. بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٤، وفيه: «عن الحسن بن علي بن معاوية، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن أبي أيّوب، عن شريك بن مليح؛ وحدّثني الخضر بن عيسى، عن الكاهلي، عن عبد الله بن أبي أيّوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني». وفيه، ص ١٣٠، ح ٢، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٣٢، ح ٧ ● الوافي، ج ٣، ص ٥٨٥، ح ١١٤٤.

١٠. في «ألف»: «الأبزازي». وفي «بس، بف»: «الابرازي»، وهذان اللقبان غير مذكورين -حسب تتبّعنا- والمذكور هو «الأبزاري»، راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٧٤؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ١٢٨.

١١. في البحار: «ليلة».

١٢. في مرآة العقول: «وكان لا يُكَنّيني، أي لا يدعونني بالكنية قبل هذا اليوم، وفي هذا اليوم دعاني به، وقال: ﴾

قَالَ[١]: قُلْتُ: لَبَّيْك، قَالَ: «إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ سُرُوراً»[٢]. قُلْتُ: زَادَكَ اللّٰهُ، وَ مَا ذَاكَ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافىٰ[٣] رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ الْعَرْشَ، وَ وَافَى الْأَئِمَّةُ عليهم السلام مَعَهُ، وَ وَافَيْنَا مَعَهُمْ، فَلَا تُرَدُّ أَرْوَاحُنَا إِلىٰ[٤] أَبْدَانِنَا إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَ لَوْ لَا ذٰلِكَ لَأَنْفَدْنَا[٥]»[٦].

٦٥٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ أَوِ الْمُفَضَّلِ[٧]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ إِلَّا وَ لِأَوْلِيَاءِ اللّٰهِ فِيهَا سُرُورٌ».

قُلْتُ: كَيْفَ ذٰلِكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافىٰ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ الْعَرْشَ، وَ وَافَى الْأَئِمَّةُ[٨]، وَ وَافَيْتُ

← يا أبا عبد الله، وهذا افتخار من المفضّل؛ لأنّ التكنية عندهم من أفضل التعظيم».

١. في «ج»: - «قال».

٢. في «ب، ض، بر»: + «قال».

٣. «وافى»، أي أتى، يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

٤. في «ف»: «على».

٥. في البصائر: «لنفد ما عندنا». و«لأنفدنا»، أي صرنا ذوي نفاد العلم، يقال: نَفِدَ الشيءُ نَفاداً، أي فَنِيَ، وأنْفَدْتُه أنا. وأنْفَدَ القومُ، أي ذهبت أموالهم، أي فَنِيَ زادُهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٤ (نفد).

٦. بصائر الدرجات، ص ١٣٠، ح ١، عن أحمد بن موسى، عن جعفر بن محمّد بن مالك الكوفي • الوافي، ج ٣، ص ٥٨٥، ح ١١٤٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٥، ح ١٥.

٧. الخبر مذكور في بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٥، عن سلمة بن الخطّاب بنفس السند، عن يونس بن أبي الفضل، والمذكور في بعض نسخه «يونس أبي الفضل». والظاهر أنّ الصواب «يونس أو المفضّل». كما في ما نحن فيه، وأنّ المراد من يونس هو يونس بن ظبيان، ومن المفضّل هو المفضّل بن عمر؛ فإنّ كلا عنواني يونس بن أبي الفضل ويونس أبي الفضل غريبان غير مذكورين في موضع. وقد روى الحسين بن أحمد المنقري عن يونس بن ظبيان في بعض الأسناد. اُنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٢١١٥ و ٤٤٤٩ و ١١٦٩٢ و ١٢٥٨٥ و ١٥٣٧٧.

٨. في البصائر: + «العرش».

مَعَهُمْ، فَمَا أَرْجِعُ إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَ لَوْ لَا ذٰلِكَ لَنَفِدَ مَا عِنْدِي».[1]

٤٣ ـ بَابُ لَوْ لَا أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَزْدَادُونَ لَنَفِدَ مَا عِنْدَهُمْ

٦٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ[2] عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ[3] عليه السلام يَقُولُ: لَوْ لَا أَنَّا نَزْدَادُ[4] لَأَنْفَدْنَا[5]».[6]

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام مِثْلَهُ.

٦٥٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ[7]، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ ذَرِيحٍ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي[8] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا ذَرِيحُ، لَوْ لَا أَنَّا نَزْدَادُ[9] لَأَنْفَدْنَا».[10]

---

١ . بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٥، عن سلمة بن الخطّاب، عن عبد الله بن محمّد، عن الحسين بن أحمد المنقري، عن يونس بن أبي الفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٦.

٢ . في «بح»: «الرضا» بدل «أباالحسن».

٣ . في البصائر، ح ٤: «أبو جعفر».

٤ . في «ض»: «لولا أن نزداد». وفي «بح» وحاشية «ج»: «لولا أنّا نزاد».

٥ . راجع ما تقدّم ذيل ح ٦٥٥.

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٥، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ وفيه، ص ٣٩٥، ح ٤، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن محمّد بن حكيم. وفيه، ص ٣٩٦، ح ٦، بسند آخر . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٧.

٧ . ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٩٥، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد. ولم يرد «عن عمرو» في بعض مخطوطاته، و هو الظاهر؛ فقد أكثر أحمد بن محمّد [بن عيسى] من الرواية عن الحسين بن سعيد، ولم نجد رواية من يسمّى بعمرو عن الحسين بن سعيد.

٨ . في «ب، بف»: - «لي».

٩ . في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص ٣٩٥، ح ٢: «نزاد».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٥، ح ٢، عن أحمد بن محمّد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد. وفيه، ←

٦٥٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: ١/ ٢٥٥

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنَّا نَزْدَادُ[1] لَأَنْفَدْنَا[2]». قَالَ: قُلْتُ: تَزْدَادُونَ[3] شَيْئاً لَا يَعْلَمُهُ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله؟

قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذٰلِكَ، عُرِضَ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، ثُمَّ عَلَى الْأَئِمَّةِ، ثُمَّ انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْنَا».[4]

٦٦٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يَخْرُجُ شَيْءٌ[5] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - حَتّىٰ يَبْدَأَ بِرَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، ثُمَّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، ثُمَّ بِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ؛ لِكَيْلَا يَكُونَ آخِرُنَا أَعْلَمَ مِنْ أَوَّلِنَا».[6]

ص ٣٩٥، ح ٥ و ٧، بسند آخر مع زيادة واختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٨.

١ . في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص ٣٩٢، ح ١ و ص ٣٩٣، ح ٨: «نزاد».

٢ . في البصائر ص ٣٩٤، ح ٨: «نفدنا».

٣ . في البصائر، ص ٣٩٢، ح ١: «تزادون». وفيه، ص ٣٩٤، ح ٨: «فتزادون».

٤ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ١، عن أحمد بن محمّد؛ الاختصاص، ص ٣١٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. وفيه، ص ٣٩٢، ح ٣؛ و ص ٣٩٣، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٣١٢ - ٣١٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٠٩، المجلس ١٤، ح ٦٧ و ٦٨، بسند آخر، مع اختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٦، ح ١١٤٩؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٦، ح ١٦.

٥ . في «ج» والبصائر، ص ٣٩٢، ح ٢ و الاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣: «شيء يخرج».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ٢، عن محمّد بن عيسى؛ الاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣، بسنده عن محمّد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ٣، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام مع اختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٥٨٧، ح ١١٥٠.

٤٤ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ[١] إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الرُّسُلِ[٢] عليهم السلام

٦٦١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ عِلْمَيْنِ: عِلْماً[٣] أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ[٤] وَ أَنْبِيَاءَهُ وَ رُسُلَهُ، فَمَا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ وَ رُسُلَهُ وَ أَنْبِيَاءَهُ[٥] فَقَدْ عَلِمْنَاهُ[٦]، وَ عِلْماً[٧] اسْتَأْثَرَ بِهِ[٨]؛ فَإِذَا بَدَا لِلّٰهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، أَعْلَمَنَا ذٰلِكَ، وَ عَرَضَ[٩] عَلَى الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِنَا».[١٠]

● عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، مِثْلَهُ.[١١]

---

١ . في «بح»: «أخرجت».

٢ . في «ف»: «إلى جميع الأنبياء والرسل والملائكة».

٣ . في «ض، بح، بس»: «علم».

٤ . «أظهر عليه ملائكته»، أي أطلع عليه ملائكته. يقال: أظهرني الله على ما سُرق منّي، أي أطلعني عليه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٧ (ظهر).

٥ . في «بح» والبصائر، ص ٣٩٤، ح ٩: «وأنبياءه ورسله».

٦ . في «ب، ج»: «علّمناه».

٧ . في «ض»: «علم».

٨ . «استأثر به»، أي استبدّ به، وخصّ به نفسه. والاستئثار: الانفراد بالشيء. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٠ (أثر).

٩ . في «ض، ف، بر»: «عُرِض».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٦، بسنده عن عبد الله بن القاسم؛ وفيه، ص ٣٩٤، ح ١٠؛ والاختصاص، ص ٣١٣، بسندهما عن سماعة بن مهران. بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ٩ و ١٠، بسند آخر عن الأصبغ بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٨، ح ١١٥١.

١١ . بصائر الدرجات، ص ٣٩٤، ح ٩، بسنده عن عليّ بن جعفر عليه السلام، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٨، ح ١١٥٢.

٦٦٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْماً عِنْدَهُ لَمْ يُطْلِعْ[1] عَلَيْهِ أَحَداً مِنْ خَلْقِهِ، وَ عِلْماً نَبَذَهُ إِلىٰ مَلَائِكَتِهِ وَ رُسُلِهِ[2]، فَمَا نَبَذَهُ إِلىٰ مَلَائِكَتِهِ وَ رُسُلِهِ[3]، فَقَدِ انْتَهىٰ إِلَيْنَا».[4]

٦٦٣ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ؈ يَقُولُ: «إِنَّ لِلّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَبْذُولٌ، وَ عِلْمٌ مَكْفُوفٌ[5]. فَأَمَّا الْمَبْذُولُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ تَعْلَمُهُ[6] الْمَلَائِكَةُ وَ الرُّسُلُ إِلَّا[7] نَحْنُ ٢٥٦/١
نَعْلَمُهُ. وَأَمَّا الْمَكْفُوفُ[8]، فَهُوَ الَّذِي عِنْدَ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي أُمِّ الْكِتَابِ إِذَا خَرَجَ نَفَذَ[9]».[10]

٦٦٤ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

---

١ . في «ب»: «يطّلع».
٢ . في «ب»: + «وأنبيائه عليهم السلام».
٣ . في «بح» والبصائر، ص ١١٠، ح ٤: - «ورسله».
٤ . بصائر الدرجات، ص ١١٠، ح ٤، عن أحمد بن محمّد، مع زيادة في أوّله. وفي المحاسن، ص ٢٤٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣١؛ وبصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١٢؛ وتفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٦٣؛ و ص ٢١٧، ح ٦٧؛ والكافي، كتاب التوحيد، باب البداء، ح ٣٧٥، بسند آخر عن أبي جعفر ؈، مع زيادة واختلاف. راجع: التوحيد، ص ٤٤٤، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٨٢، ح ١؛ وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١ ‌. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٨، ح ١١٥٣.
٥ . في «ف» والوافي والبصائر، ص ١١١: «علماً مبذولاً وعلماً مكفوفاً». وفي البصائر، ص ١١٢: «علم مكنون» بدل «علم مكفوف».
٦ . في الوافي والبصائر، ص ١٠٩: «يعلمه».
٧ . في «ف» والبصائر، ص ١٠٩: + «و».
٨ . في حاشية «ف» والبصائر، ص ١١٢: «المكنون».
٩ . في الوافي: «نفد».
١٠ . بصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٣، بسنده عن ضريس؛ وفيه، ص ١١١، ح ١١؛ و ص ١١٢، ح ١٨، بسندهما عن جعفر بن بشير ‌. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٩، ح ١١٥٥.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُوَيْدٍ الْقَلَّاءِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ[١]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ[٢] لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَ عِلْمٌ[٣] عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَ رُسُلَهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَ رُسُلَهُ عليهم السلام فَنَحْنُ نَعْلَمُهُ».[٤]

٤٥ - بَابٌ نَادِرٌ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ

٦٦٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ، قَالَ: سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ، فَقَالَ لَهُ: أَ تَعْلَمُونَ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: يُبْسَطُ لَنَا الْعِلْمُ، فَنَعْلَمُ[٥]، وَ يُقْبَضُ عَنَّا، فَلَا نَعْلَمُ[٦]، وَ قَالَ: سِرُّ اللّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَسَرَّهُ[٧] إِلىٰ جَبْرَئِيلَ عليه السلام، وَ أَسَرَّهُ جَبْرَئِيلُ إِلىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَ أَسَرَّهُ مُحَمَّدٌ إِلىٰ

---

١. كذا في النسخ، لكنّ الظاهر وقوع تحريف في العنوان، وأنّ الصواب هو «أيّوب»؛ فقد توسّط سويد [القلّاء] بين عليّ بن النعمان وبين أيّوب [ابن الحرّ] في بعض الأسناد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٨-٤٨٩.

ثمّ إنّه لا ينتقض هذا الاستظهار بما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٤٥، ح ١٧ من رواية عليّ بن النعمان، عن سويد، عن أبي أيّوب؛ فإنّ الخبر ورد في الكافي، ح ١٣٤٦٠: «عن أيّوب».

وأمّا ما ورد في التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣٧٣، و ص ٢٢٥، ح ٥٧٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤١، ح ٨٦١، من رواية عليّ بن النعمان، عن سويد القلّاء، عن أبي أيّوب، فالخبر في المواضع الثلاثة واحد، ومع ذلك لم يرد في بعض نسخ التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩ لفظة «أبي».

ثمّ إنّ الظاهر أنّ هذا التحريف تسرّى من بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١٠، نبّه على ذلك الأُستاد السيّد محمّد جواد الشبيري -دام توفيقه- في تعليقته على السند.

٢. في «ف» وحاشية «بح»: «علماً». ٣. في «ف» وحاشية «بح»: «علماً».

٤. بصائر الدرجات، ص ١١١، ح ١٠، عن محمّد بن عبدالجبّار. وفيه، ص ١١٠، ح ٥ و ٦؛ و ص ١١٢، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب البداء، ح ٣٧٧؛ وبصائر الدرجات، ص ١٠٩، ح ٢؛ و ص ١١٠، ح ٧ و ٨؛ و ص ١١١، ح ١٣؛ و ص ١١٢، ح ١٤ و ١٦ و ١٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٥٨٩، ح ١١٥٥.

٥. في «ف»: «نعلمه». ٦. في «ف»: «فلا نعلمه».

٧. «أسرّه»، أي أظهره وأعلنه. قال الجوهري: أسررتُ الشيءَ: كتمتُه، وأعلنتُه أيضاً. فهو من الأضداد. ←

مَنْ شَاءَ اللّٰهُ[١]».[٢]

٦٦٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ سَدِيرٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَعْيَنَ يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿بَدِيعُ السَّمٰاوٰاتِ وَ الْأَرْضِ﴾[٣] قَالَ[٤] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- ابْتَدَعَ[٥] الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِعِلْمِهِ عَلىٰ غَيْرِ مِثَالٍ كَانَ قَبْلَهُ، فَابْتَدَعَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرَضِينَ[٦]، وَ لَمْ يَكُنْ[٧] قَبْلَهُنَّ سَمَاوَاتٌ وَ لَا أَرَضُونَ، أَ مَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾[٨]؟»

فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: أَ رَأَيْتَ قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿عٰالِمُ الْغَيْبِ فَلٰا يُظْهِرُ عَلىٰ غَيْبِهِ أَحَداً﴾؟

فَقَالَ[٩] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «﴿إِلّٰا مَنِ ارْتَضىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾[١٠] وَ كَانَ وَاللّٰهِ مُحَمَّدٌ مِمَّنِ ارْتَضَاهُ[١١].

← راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٣ (سرر).

١ . في «ألف، بس»: - «الله».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٥١٣، ح ٣٢، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن معمّر إلى قوله: «يقبض عنّا فلا نعلم». وفيه، ص ٣٧٨، ح ٦، بسنده عن معمّر بن خلّاد، مع اختلاف في أوّله. وفيه أيضاً، ص ٣٧٧، ح ٤؛ والغيبة للنعماني، ص ٣٧، ح ١٠؛ والاختصاص، ص ٢٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «سرّ الله عزّ وجلّ أسرّه» مع اختلاف. وفي تحف العقول، ص ٣٠٧؛ والخصال، ج ٢، ص ٥٢٨، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح ٣ مرسلاً، وفيه إلى قوله: «ويقبض عنّا فلا نعلم» مع اختلاف وزيادة في آخرهما ◆ الوافي، ج ٣، ص ٥٩٠، ح ١١٥٧.

٣ . البقرة (٢): ١١٧؛ الأنعام (٦): ١٠١.

٤ . في «ب، بر» وتفسير العيّاشي: «فقال».

٥ . «ابتدع الأشياء»، أي أحدثها. يقال: أبدع الله تعالى الخلق إبداعاً، أي خلقهم لا على مثال، وأبدعت الشيء وابتدعته، أي استخرجته وأحدثته. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨ (بدع).

٦ . في حاشية «بح» والبصائر، ص ١١٣، ح ١: «الأرض».

٧ . في «ف»: «لم تكن».

٨ . هود (١١): ٧.

٩ . في «ب، ج، بح» وحاشية «بر» والبصائر، ص ١١٣، ح ١: + «له».

١٠ . الجنّ (٧٢): ٢٦-٢٧. وفي البصائر، ص ١١٣، ح ١: + «فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا».

١١ . «ارتضاه»، أي اختاره. يقال: رضيت الشيء ورضيت به رضاً: اخترته، وارتضيته مثله. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٩ (رضي).

وَ أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿عٰالِمُ الْغَيْبِ﴾ فَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- عَالِمٌ بِمَا غَابَ عَنْ خَلْقِهِ -فِيمَا يَقْدِّرُ مِنْ شَيْءٍ، وَيَقْضِيهِ فِي عِلْمِهِ- قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ وَ قَبْلَ أَنْ يُفْضِيَهُ[١] إِلَى الْمَلَائِكَةِ؛ فَذٰلِكَ يَا حُمْرَانُ، عِلْمٌ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، إِلَيْهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ، فَيَقْضِيهِ إِذَا أَرَادَ، وَ يَبْدُو لَهُ فِيهِ[٢]، فَلَا[٣] يُمْضِيهِ؛ فَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي يُقَدِّرُهُ اللّٰهُ[٤] -عَزَّ وَ جَلَّ- ويَقْضِيهِ[٥] وَ يُمْضِيهِ، فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي

١/٢٥٧ انْتَهىٰ إِلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ ثُمَّ إِلَيْنَا».[٦]

٦٦٧ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ أَنَا وَ أَبُو بَصِيرٍ وَ يَحْيَى الْبَزَّازُ وَ دَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ إِذْ[٧] خَرَجَ إِلَيْنَا وَ هُوَ مُغْضَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ، قَالَ: «يَا عَجَباً[٨] لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ، مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ؛ لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَتِي فُلَانَةَ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ؟».

قَالَ سَدِيرٌ: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَ صَارَ فِي مَنْزِلِهِ، دَخَلْتُ أَنَا وَ أَبُو بَصِيرٍ وَ مُيَسِّرٌ، وَ قُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا[٩] فِدَاكَ، سَمِعْنَاكَ وَ أَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَ كَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَتِكَ،

---

١. في البصائر، ص ١١٣، ح ١: «يقبضه». و«يفضيه»، أي يعلمه. يقال: أفضيت إليه بالسرّ، أعلمته به. راجع: المصباح المنير، ص ٤٧٦ (فضا).

٢. في «ج»: - «فيه».

٣. في «ب»: «ولا».

٤. في «ف»: - «الله».

٥. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فيقضيه».

٦. بصائر الدرجات، ص ١١٣، ح ١، عن أحمد بن محمّد عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ١١٣، ح ٢، عن عبد الله بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٧٣، ح ٧٧، عن سدير، عن حمران، إلى قوله: «أما تسمع لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَآءِ﴾». الوافي، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤١٥.

٧. في «ف، بر»: «إذا».

٨. في «ب» والبصائر، ص ٢٣٠: «يا عجباه».

٩. في «ف» والبصائر، ص ٢٣٠: + «الله».

وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْماً كَثِيراً، وَ لَا نَنْسُبُكَ إِلىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ[١].

قَالَ: فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، أَ لَمْ تَقْرَإِ الْقُرْآنَ؟» قُلْتُ: بَلىٰ.

قَالَ: «فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتٰابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[٢]؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَدْ قَرَأْتُهُ.

قَالَ: «فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وَ هَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟» قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهِ.

قَالَ: «قَدْرُ قَطْرَةٍ مِنَ الْمَاءِ[٣] فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ، فَمَا يَكُونُ ذٰلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ هٰذَا!

فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، مَا أَكْثَرَ هٰذَا أَنْ يَنْسُبَهُ[٤] اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أُخْبِرُكَ بِهِ. يَا سَدِيرُ، فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَيْضاً: ﴿قُلْ كَفىٰ بِاللّٰهِ شَهِيداً بَيْنِى وَ بَيْنَكُمْ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتٰابِ﴾[٥]؟». قَالَ: قُلْتُ: قَدْ قَرَأْتُهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: «فَمَنْ[٦] عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ .... ←

---

١. في الوافي: «ولا ننسبك إلى علم الغيب، إمّا إخبار، أو استفهام إنكار».

٢. النمل (٢٧): ٤٠.

٣. في البصائر، ص ٢١٣: «من المطر الجود» بدل «من الماء».

٤. في البصائر، ص ٢١٣: «ما أكثره إن لم ينسبه إلى العلم» بدل «ما أكثر هذا أن ينسبه الله إلى العلم». وقال في المرآة: «لعلّ هذه ردّ لما يفهم من كلام سدير من تحقير العلم الذي أُوتي آصف ﷺ بأنّه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى علم كلّ الكتاب، فهو في نفسه عظيم؛ لانتسابه إلى علم الذي أخبرك بعد ذلك برفعة شأنه. ويحتمل أن يكون هذا مبهماً يفسّره ما بعده، ويكون الغرض بيان وفور علم من نسبه الله إلى مجموع علم الكتاب. ولعلّ الأوّل أظهر. وأظهر منهما ما في البصائر [ص ٢١٣] حيث روى عن إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن سليمان، وفيه: ما أكثر هذا لمن لم ينسبه». ثمّ قال: «والمعنى حينئذٍ بيّن، وعلى التقادير يقرأ أخبرك على صيغة المتكلّم، ويمكن أن يقرأ على ما في الكتاب بصيغة الغيبة، أي أخبرك الله بأنّه أتى بعرش بلقيس في أقلّ من طرفة عين». راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١١٤.

٥. الرعد (١٣): ٤٣.

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٢٣٠. وفي المطبوع: «أفمن».

كُلُّهُ[١] أَفْهَمُ، أَمْ[٢] مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ بَعْضُهُ؟» قُلْتُ: لَا، بَلْ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ، قَالَ[٣]: فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلىٰ صَدْرِهِ، وَ قَالَ: «عِلْمُ الْكِتَابِ وَ اللّٰهِ كُلُّهُ[٤] عِنْدَنَا، عِلْمُ الْكِتَابِ وَ اللّٰهِ كُلُّهُ[٥] عِنْدَنَا».[٦]

٦٦٨ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارٍ السَّابَاطِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْإِمَامِ: يَعْلَمُ الْغَيْبَ؟

فَقَالَ: «لَا، وَ لٰكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْءَ، أَعْلَمَهُ اللّٰهُ ذٰلِكَ».[٧]

٤٦ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام إِذَا شَاؤُوا أَنْ يَعْلَمُوا[٨] عُلِّمُوا[٩] ٢٥٨/١

٦٦٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ غَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ:

---

١. يجوز فيه وفي نظائره الجرّ بدلاً عن الكتاب كما في «بر».

٢. في «بر»: «أو».

٣. في «ض»: - «قال».

٤. في «ب»: «كلّه والله». وفي «بف»: - «كلّه».

٥. في «ب»: «كلّه والله».

٦. بصائر الدرجات، ص ٢٣٠، ح ٥، عن عبّاد بن سليمان؛ وفيه، ص ٢١٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن سليمان بن سدير، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام ...، ح ٦١٤، بسند آخر، من قوله: «فأومأ بيده إلى صدره» مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ح ١١٦٠.

٧. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٥، عن أحمد بن الحسن. وفي بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٥، بسنده عن عمر بن سعيد المدائني، وفيه: «اذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً علّمه الله ذلك». وفيه، ص ٣٢٥، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٩٠، ح ١١٥٦.

٨. في «ف»: + «شيئاً».

٩. هكذا في «بح، بف». ويقتضيه ما يأتي من الروايات، وليس في النسخ ما ينافيه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ[١] أَنْ يَعْلَمَ، عُلِّمَ[٢]».[٣]

٦٧٠ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ[٤] إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ، أُعْلِمَ[٥]».[٦]

٦٧١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئاً، أَعْلَمَهُ اللّٰهُ[٧] ذٰلِكَ».[٨]

٤٧ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ ﷺ يَعْلَمُونَ[٩] مَتىٰ يَمُوتُونَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ

٦٧٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ

---

١. في «بر»: «إن شاء».

٢. هكذا في «ج، بح». وهو مقتضى الروايات الآتية. وفي «ب»: «أعلم».

٣. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٣، عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٣١٥، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ح ١١٥٨.

٤. في البصائر، ح ١: «العالم» بدل «إنّ الإمام».

٥. في «ج»: «علّم». وفي البصائر، ح ١، ٢، ٣: «علم».

٦. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ١، عن محمّد بن عبد الجبّار وفيه، ح ٢، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن يزيد بن فرقد النهدي، عن أبي عبدالله ﷺ؛ وفيه أيضاً، ح ٣، بسنده عن صفوان بن يحيى ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ذيل ح ١١٥٨.

٧. في البصائر: «علّمه الله».

٨. بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٥، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن أبي عبدالله ﷺ. وفي بعض نسخ البصائر: «... عمر بن سعيد المدائني، عن أبي عبيدة المدائني، عن أبي عبدالله ﷺ» ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ح ١١٥٩.

٩. في «ب»: + «أنّهم».

وَ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْبَطَلِ[١]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ[٢] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَ إِلىٰ مَا يَصِيرُ، فَلَيْسَ ذٰلِكَ بِحُجَّةٍ لِلّٰهِ[٣] عَلىٰ خَلْقِهِ».[٤]

٦٧٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ قَطِيعَةِ الرَّبِيعِ[٥] مِنَ الْعَامَّةِ بِبَغْدَادَ[٦] مِمَّنْ كَانَ يُنْقَلُ عَنْهُ[٧]، قَالَ: قَالَ لِي: قَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ يَقُولُونَ[٨] بِفَضْلِهِ مِنْ أَهْلِ هٰذَا[٩] الْبَيْتِ، فَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ قَطُّ فِي فَضْلِهِ وَ نُسُكِهِ[١٠]، فَقُلْتُ لَهُ: مَنْ[١١]؟ وَ كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟

١/ ٢٥٩ قَالَ: جُمِعْنَا[١٢] أَيَّامَ السِّنْدِيِّ بْنِ شَاهَكَ ثَمَانِينَ رَجُلاً مِنَ ←

---

١. ورد مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١٣، عن سلمة بن الخطّاب، عن سليمان بن سماعة وعبدالله بن محمّد بن القاسم بن الحارث المبطل، والمذكور في بعض نسخه «البطل» بدل «المبطل». وعنوان «عبدالله بن محمّد بن القاسم بن الحارث البطل» أيضاً محرّف من «عبدالله بن محمّد، عن عبدالله بن القاسم بن الحارث البطل». لاحظ: بصائر الدرجات، ص ٢٤٧، ح ١٠.

٢. في «ب»: + «لي».

٣. في «ب، بر» وحاشية «ض»: «الله».

٤. بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ١٣، وفيه: «عن سلمة بن الخطّاب، عن سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمّد بن القاسم بن حارث المبطل عن أبي بصير، أو عمّن روى عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ الإمام لو لم يعلم ما يصيبه ...». الوافي، ج ٣، ص ٥٩٤، ح ١١٦١.

٥. «القَطِيعَةُ»: الهِجْران، ومَحال ببغداد أقْطَعَها المنصور أُناساً من أعيان دولته ليَعْمُرُوها ويسكنوها، منها قَطِيعَتا الربيع بن يونس: الخارجة والداخلة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٠٨ (قطع).

٦. في قرب الإسناد والأمالي والعيون والغيبة: - «ببغداد».

٧. في قرب الإسناد: «يقبل منه». وفي الأمالي والعيون: «يقبل قوله».

٨. في حاشية «بف»: «يقول».

٩. في «بر»: - «هذا».

١٠. في «ج»: «نسك». و«النُسْكُ» و«النُسُك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكلّ ما تُقُرِّب به إلى الله تعالى. والنُسْكُ: ما أمَرَتْ به الشريعة. النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

١١. في «ف» والعيون: «ومن هو». وفي «بح»: «ومن».

١٢. «جمعنا» على صيغة المجهول، و«ثمانين» حال عن ضمير المتكلّم أو منصوب على الاختصاص. ←

الْوُجُوهِ[١] الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْخَيْرِ، فَأُدْخِلْنَا[٢] عَلىٰ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ لَنَا السِّنْدِيُّ: يَا هٰؤُلَاءِ، انْظُرُوا إِلىٰ هٰذَا الرَّجُلِ هَلْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ؟ فَإِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ قَدْ فُعِلَ[٣] بِهِ، وَ يُكْثِرُونَ فِي ذٰلِكَ، وَ هٰذَا مَنْزِلُهُ وَ فِرَاشُهُ مُوَسَّعٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُضَيَّقٍ، وَ لَمْ يُرِدْ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ[٤] سُوءاً، وَ إِنَّمَا يَنْتَظِرُ بِهِ[٥] أَنْ يَقْدَمَ فَيُنَاظِرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ هٰذَا هُوَ صَحِيحٌ، مُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَسَلُوهُ[٦].

قَالَ[٧]: وَ نَحْنُ لَيْسَ لَنَا هَمٌّ إِلَّا النَّظَرَ إِلَى الرَّجُلِ وَ إِلىٰ فَضْلِهِ وَ سَمْتِهِ[٨]، فَقَالَ[٩] مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَمَّا مَا ذَكَرَ[١٠] مِنَ التَّوْسِعَةِ وَ مَا أَشْبَهَهَا، فَهُوَ عَلىٰ مَا ذَكَرَ[١١]، غَيْرَ أَنِّي أُخْبِرُكُمْ أَيُّهَا النَّفَرُ[١٢]، أَنِّي قَدْ سُقِيتُ السَّمَّ فِي سَبْعِ[١٣] تَمَرَاتٍ[١٤]، وَ أَنَا[١٥] غَداً أُخْضَرُّ[١٦]، وَ بَعْدَ غَدٍ أَمُوتُ».

← واحتمل المازندراني كونه على صيغة المعلوم وثمانين مفعوله. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٣٤؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٠.

١. «الوجوه»: جمع الوَجْه، وهو سيّد القوم، أو شريف البلد. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٥٦ (وجه).

٢. في «بف»: «فدخلنا».

٣. في الأمالي: + «مكروه». والمراد: ما يوجب هلاكه من سقي السمّ ونحوه.

٤. المراد بأمير المؤمنين هارون الرشيد لعنه الله.

٥. في «ف»: «ننتظر به». وفي الأمالي والعيون: «ينتظره». وفي مرآة العقول: «وإنّما ينتظر به، على المعلوم، أي هارون، أو على المجهول».

٦. في «ج» وقرب الإسناد: «فسألوه».

٧. في «بر» وقرب الإسناد: «فقال».

٨. قال الجوهري: «السَمْت: هيئة أهل الخير. يقال: ما أحسن سَمْتَه، أي هَدْيَه». الصحاح، ج ١، ص ٢٥٤ (سمت).

٩. في «ض، بح، بس»: «وقال».

١٠. في حاشية «ج» والغيبة: «ذكره».

١١. في «بح» وقرب الإسناد: «ذكره».

١٢. قال الجوهري: «النَفَر - بالتحريك -: عدّة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والنفير مثله، وكذلك: النَفْرُ والنَفْرَة بالإسكان». الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٣ (نفر).

١٣. في الأمالي: «تسع».

١٤. في «ف»: «تميرات».

١٥. في «بر» و حاشية «بف»: «فأنا».

١٦. «أخْضَرُّ»، أي يصير لوني إلى الخُضْرَة، وهي لون الأخضر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٦ (خضر).

قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَى السِّنْدِيِّ بْنِ شَاهَكَ يَضْطَرِبُ[١]، وَ يَرْتَعِدُ مِثْلَ السَّعَفَةِ[٢].[٣]

٦٧٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ أَتىٰ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ﷺ لَيْلَةً قُبِضَ فِيهَا بِشَرَابٍ[٤]، فَقَالَ: يَا أَبَتِ[٥]، اشْرَبْ هٰذَا، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ هٰذِهِ اللَّيْلَةُ[٦] الَّتِي أُقْبَضُ فِيهَا، وَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ[٧]».[٨]

٦٧٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ

---

١ . «يضطرب»، أي يتحرّك، من الاضطراب: الحركة. يقال: تَضَرَّب الشيءُ واضطرب، أي تحرّك وماج. قال الراغب: «الاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات، من الضرب في الأرض. والارتعاد: الاضطراب». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد)؛ المفردات للراغب، ص ٥٠٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٤ (ضرب).

٢ . «السّعفة»: غُصن النخيل. وقيل: إذا يَبِسَت سمّيت سَعَفَةً، وإذا كانت رَطْبَة فهي شَطْبَة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٨٦ (سعف).

٣ . الغيبة للطوسي، ص ٣١، ح ٧، عن الكليني، مع اختلاف يسير. وفي قرب الإسناد، ص ٣٣٣، ح ١٢٣٦؛ والأمالي للصدوق، ص ١٤٩، المجلس ٢٩، ح ٢٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٩٦، ح ٢، بسندهم عن محمّد بن عيسى بن عبيد ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٩٦، ح ١١٦٦.

٤ . لعلّه كان دواء أُتي به ليشربه ويتداوى به، فأظهر ﷺ أنّها الليلة التي قدّر فيها وفاته ولا ينفع الدواء. مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢١.

٥ . في «ج» وحاشية «ض، ف، بح» وشرح المازندراني: «يا أبه». وفي «ض، ف، بح، بس» وحاشية «ج، بف»: «يا أباه». وفي القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥١ (أبى): «قالوا في النداء: يا أبت، بكسر التاء وفتحها، ويا أبَهْ بالهاء، ويا أبتاه، ويا أباه».

٦ . يجوز فيها النصب أيضاً بأن يكون «التي» خبر «إنّ».

٧ . في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٢: «إنّ هذا التاريخ مخالف للمشهور، كما سيأتي في تاريخه ﷺ، فإنّ المشهور أنّ وفاته ﷺ كان في المحرّم ووفاة الرسول ﷺ إمّا في صفر على مذهب الشيعة، أو في ربيع الأوّل بزعم المخالفين؛ إلّا أن يكون المراد الليلة بحسب الأسبوع؛ وإن كان فيه أيضاً مخالفة لما ذكره الأكثر؛ لأنّهم ذكروا في وفاته ﷺ يوم السبت، وفي وفاة الرسول ﷺ وردت الأخبار الكثيرة أنّها كانت يوم الإثنين، لكن خصوص اليوم ضبطه بعيد. ولعلّه لذلك لم يعيّن المصنّف فيما سيأتي اليوم ولا الشهر».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٢، ذيل ح ٧، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٩٥، ح ١١٦٤.

الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرِّضَا عليه السلام: إِنَّ[١] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَدْ عَرَفَ قَاتِلَهُ، وَ اللَّيْلَةَ الَّتِي يُقْتَلُ فِيهَا، وَ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُقْتَلُ فِيهِ؛ وَ قَوْلُهُ[٢] ـ لَمَّا سَمِعَ صِيَاحَ[٣] الْإِوَزِّ[٤] فِي الدَّارِ ـ: «صَوَائِحُ[٥] تَتْبَعُهَا نَوَائِحُ[٦]» وَ قَوْلُ أُمِّ كُلْثُومٍ: لَوْ صَلَّيْتَ اللَّيْلَةَ دَاخِلَ الدَّارِ، وَ أَمَرْتَ غَيْرَكَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ؛ فَأَبىٰ عَلَيْهَا، وَ كَثُرَ دُخُولُهُ وَ خُرُوجُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِلَا سِلَاحٍ، وَ قَدْ عَرَفَ عليه السلام أَنَّ ابْنَ مُلْجَمٍ ـ لَعَنَهُ اللّٰهُ[٧] ـ قَاتِلُهُ بِالسَّيْفِ، كَانَ[٨] هٰذَا مِمَّا[٩] لَمْ يَجُزْ[١٠] تَعَرُّضُهُ.

فَقَالَ: «ذٰلِكَ كَانَ، وَ لٰكِنَّهُ خُيِّرَ[١١] .... ←

---

١. في «بر، بس، بف»: - «إنّ».

٢. في مرآة العقول: «وقوله، مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي مرويّ أو واقع، وكذا قوله: «وقول أمّ كلثوم». ويحتمل أن يكون من قبيل: كلّ رجل وضيعته. فيحتمل في «قولُه» وقوعُ النصب والرفع. والواو في قوله: «وقوله» يحتمل العطف والحاليّة».

٣. «الصَيْح» و«الصَيْحَة» و«الصياح»، بالكسر والضمّ، والصَيَحان محرّكة: الصوت بأقصى الطاقة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٤٧ (صيح).

٤. «الإوَزَّة» و«الإوَزُّ»: البَطّ، وقد جمعوه بالواو والنون فقالوا: إوَزّون. الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤ (أوز).

٥. في «ف»: «صرائخ». و«صَوائح»: جمع صائحة، وهي مؤنّث صائح، أو صيحة المَناحة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٢١ (صيح).

٦. «النوائح»: اسم يقع على النساء يجتمعن في مَناحة، ويجمع على الأنواح. ونساء نَوْح وأنواح ونُوَّح ونوائح ونائحات. والمَناحة والنَّوْح: النساء يجتمعن للحزن. لسان العرب، ج ٢، ص ٦٢٧ (نوح).

٧. في «ب، بح، بر» والبحار: - «لعنه الله». ٨. في «ب، ض»: «كأنّ».

٩. في حاشية «ف، بف»: «ما».

١٠. في «بح» وحاشية «بر»: «لم يحسن». وفي حاشية «ج، بر، بف»: «لم يحلّ».

١١. في «ف» وحاشية «ج»: «حُيّر». وفي «ض، بف» وحاشية «ج، ف»: «حُيّن». وفي الوافي «وهذه دلائل واضحة على أنّه لم يشكّ في قتله حينئذٍ، ومع ذلك فأبى إلّا الخروج؛ وهذا ممّا لم يجز تعرّضه في الشرع، أو لم يحلّ، أو لم يحسن، على اختلاف النسخ، فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ فأجابه عليه السلام بأنّه صلوات الله عليه خيّر في تلك الليلة ... فاختار لقاء الله، فسقط عنه وجوب حفظ النفس. وربّما يوجد في بعض النسخ بإهمال الحاء، فإن صحّت فينبغي حملها على الحيرة في الله تعالى التي هي حيرة أُولي الألباب، دون الحيرة في

↔

فِي[1] تِلْكَ اللَّيْلَةِ؛ لِتَمْضِيَ مَقَادِيرُ[2] اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ».[3]

١/ ٢٦٠ ٦٧٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- غَضِبَ عَلَى الشِّيعَةِ[4]، فَخَيَّرَنِي[5] نَفْسِي أَوْ هُمْ، فَوَقَيْتُهُمْ[6] -وَ اللّٰهِ- بِنَفْسِي».[7]

٦٧٧ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مُسَافِرٍ:

أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ لَهُ: «يَا مُسَافِرُ، هٰذِهِ[8] الْقَنَاةُ[9] فِيهَا حِيتَانٌ[10]؟» قَالَ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْبَارِحَةَ[11] وَ هُوَ يَقُولُ: يَا عَلِيُّ، مَا عِنْدَنَا[12]

= الأمر، التي هي حيرة أهل النظر. وإعجام الخاء أوفق بما يأتي من الأخبار في نظائره، وبما عقد عليه الباب في الكافي». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ «حيّن» ... قال الجوهري حيّنه: جعل له وقتاً ...؛ فالمعنى أنّه كان بلغ الأجل المحتوم المقدّر، وكان لا يمكن الفرار منه. ولعلّه أظهر الوجوه».

١ . في البحار: - «في».

٢ . في «ف»: «تقادير».

٣ . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٤، ح ١١٦٢؛ البحار، ج ٤٢، ص ٢٤٦، ح ٤٧.

٤ . في مرآة العقول: «غضب على الشيعة؛ إمّا لتركهم التقيّة، فانتشر أمر إمامته عليه السلام فتردّد الأمر بين أن يقتل الرشيد شيعته وتتبعهم، أو يحبسه عليه السلام ويقتله، فدعا عليه السلام لشيعته واختار البلاء لنفسه؛ أو لعدم انقيادهم لإمامهم ... فخيّره الله تعالى بين أن يخرج الرشيد فتقتل شيعته إذا يخرج، فينتهي الأمر إلى ما انتهى إليه».

٥ . هكذا في معظم النسخ. وفي «بف» والمطبوع: «فحيّرني» بالحاء المهملة.

٦ . في «ف، و»: «وقّيتهم».

٧ . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٨، ح ١١٦٧.

٨ . هكذا في «ب، ج، ف، بح، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي، وتقتضيه القواعد أيضاً. وفي المطبوع «هذا».

٩ . قال ابن الأثير: «القُنِيّ: جمع القناة، وهي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعةً ليُستخرَج ماؤها ويسيح على وجه الأرض». النهاية، ج ٤، ص ١١٧ (قنا).

١٠ . في البصائر: «فيها حسن». وفي مرآة العقول: «في مناسبة السؤال عن الحيتان في هذا المقام وجوه: الأوّل: ما أفيد أنّ المعنى: علمي بحقّيّة ما أقول كعلمي بكون الحيتان في هذا الماء».

١١ . قال الجوهري: «البارحة: أقرب ليلة مضت. تقول: لقيته البارحةَ، ولقيته البارحة الأولى، وهو من بَرِحَ، أي زال». الصحاح، ج ١، ص ٣٥٥ (برح).

١٢ . في حاشية «بر»: + «هو».

خَيْرٌ لَكَ». [١]

٦٧٨ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي فِي الْيَوْمِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، فَأَوْصَانِي بِأَشْيَاءَ فِي غُسْلِهِ وَ فِي كَفَنِهِ وَ فِي دُخُولِهِ قَبْرَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَاهْ [٢]، وَ اللّٰهِ، مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ اشْتَكَيْتَ [٣] أَحْسَنَ [٤] مِنْكَ الْيَوْمَ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْكَ أَثَرَ الْمَوْتِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، أَ مَا سَمِعْتَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام يُنَادِي مِنْ وَرَاءِ الْجِدَارِ: يَا مُحَمَّدُ، تَعَالَ، عَجِّلْ؟». [٥]

٦٧٩ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَنْزَلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - النَّصْرَ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام حَتّىٰ كَانَ مَا [٦] بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ [٧]، ثُمَّ خُيِّرَ النَّصْرَ أَوْ لِقَاءَ اللّٰهِ، فَاخْتَارَ لِقَاءَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ [٨]». [٩]

---

١ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٣، ح ٩، عن أحمد بن محمّد . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٩، ح ١١٦٨.

٢ . في حاشية «ف، بح» والوافي: «يا أبه».

٣ . «اشتكيتَ»، أي مرضتَ، الشَكْوُ والشَكْوى والشَكاة والشَكا، كلّه: المَرَضُ، وكذا الاشتكاء. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا).

٤ . في البصائر: + «هيئة».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٢، ح ٦، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٦، ح ١١٦٥.

٦ . في «ض، ف، و، بس، بف» والكافي، ح ١٢٦٦: - «ما».

٧ . في مرآة العقول: «النصر، أي النصرة. والمراد سببها، أي الملائكة ... «حتّى كان بين السماء» ... بيانٌ لكثرتهم، أي ملؤوا ما بين السماء والأرض؛ أو المراد: خيّر بين الأمرين عند ما كانوا بين السماء والأرض ولم ينزلوا بعد».

٨ . هكذا في النسخ التي قوبلت وفي المطبوع: «تعالى».

٩ . الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الحسين بن عليّ عليه السلام، ح ١٢٦٦. وفي دلائل الإمامة، ص ٧١، بسند آخر، مع زيادة واختلاف. وراجع: اللهوف، ص ١٠١ . الوافي، ج ٣، ص ٥٩٥، ح ١١٦٣.

٤٨ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ[1] وَ مَا يَكُونُ، وَ أَنَّهُ لَا يَخْفىٰ عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ[2] صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمْ[3]

٦٨٠ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[4]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ سَيْفٍ التَّمَّارِ، قَالَ:

١ / ٢٦١ كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام جَمَاعَةٌ مِنَ الشِّيعَةِ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: «عَلَيْنَا عَيْنٌ؟»[5] فَالْتَفَتْنَا يَمْنَةً وَ يَسْرَةً، فَلَمْ نَرَ أَحَداً، فَقُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ، فَقَالَ: «وَ رَبِّ الْكَعْبَةِ وَ رَبِّ الْبَنِيَّةِ[6] ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ مُوسىٰ .... ←

---

١ . في «ف»: «ما قد كان».

٢ . في «ب»: «شيء عليهم». وفي «ض، ف، بر»: «شيء».

٣ . في «بر»: + «أجمعين».

٤ . كذا في النسخ والمطبوع، لكن لم يثبت رواية محمّد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وما ورد في الكافي، ح ٨٣٤٦، من رواية الكليني، عن محمّد بن الحسين، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، فقد أورده الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٦، ص ١٧٩، ح ٣٧٦ وفيه: «محمّد بن الحسن» وهو الصواب، يؤيّد ذلك وقوع «محمّد بن الحسين» في سند الكافي، في ابتداء السند من دون أن يكون في السند تعليق؛ لأنّه أوّل خبر مذكور في الباب. وليس محمّد بن الحسين من مشايخ الكليني، بل يروي عنه الكليني بالتوسّط، والواسطة في الأكثر هو محمّد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٩.

والمراد من محمّد بن الحسن في ذاك السند هو الكافي الرازي.

والظاهر في ما نحن فيه أيضاً صحّة «محمّد بن الحسن» ـ كما كان الأمر في الكافي، ح ٤٤٦ و ٥٤٢ ـ فإنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق ـ وفي بعض النسخ «إبراهيم بن إسحاق» ـ عن عبد الله بن حمّاد.

ثمّ إنّ الصفّار روى عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد في عددٍ من أسناد بصائر الدرجات، فلاحظ. وروى أيضاً عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري كتاب مقتل الحسين عليه السلام. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦، الرقم ٩.

٥ . قال الجوهري: «العَيْنُ: الديدبانُ والجاسوس». وقال المجلسي: «علينا عين، استفهام، والعين الرقيب والجاسوس». الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٠ (عين)؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٩.

٦ . في حاشية «ج» والبحار والبصائر، ص ١٢٩: «البيت». و«البَنِيَّةُ»: الكعبة، وكانت تدعى بَنِيَّةَ إبراهيم عليه السلام؛ لأنّه بناها وكثر قسمهم بربّ هذه البنيّة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).

وَ الْخَضِرِ[1]، لَأَخْبَرْتُهُمَا أَنِّي أَعْلَمُ مِنْهُمَا، وَ لَأَنْبَأْتُهُمَا بِمَا لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا؛ لِأَنَّ مُوسىٰ وَ الْخَضِرَ عليهما السلام أُعْطِيَا عِلْمَ مَا كَانَ، وَ لَمْ يُعْطَيَا عِلْمَ مَا يَكُونُ[2] وَ مَا هُوَ كَائِنٌ حَتّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ، وَ قَدْ وَرِثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله وِرَاثَةً».[3]

٦٨١ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الْأَعْلىٰ وَ أَبُو عُبَيْدَةَ[4]

---

١ . «الخضر» بفتح الخاء وكسر الضاد هو قراءة أهل العربيّة، نعم يجوز في العربيّة كسر الخاء وسكون الضاد، وهو أفصح عند الجوهري، وتخفيف لكثرة الاستعمال عند الفيّومي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص٦٤٨؛ لسان العرب، ج ٤، ص٢٤٨؛ المصباح المنير، ص١٧٢ (خضر). الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨ (خضر).

٢ . يشكل على هذه الرواية بأنّ الخضر عليه السلام كان عالماً بما يكون أيضاً؛ حيث أخبر بما يفضي إليه أمر الغلام الذي قتله.

أجاب المجلسي بأنّ المراد جميع ما يكون، أو المراد به الأُمور المتعلّقة بما سيكون ومتعلّق ذلك الأمر كان الغلام الموجود. وقال المحقّق الشعراني: الجواب أنّ الرواية ضعيفة؛ لأنّ إبراهيم بن إسحاق الأحمر كان ضعيفاً غالياً لا يعبأ به، ومحمّد بن الحسين في الإسناد مصحّف، والظاهر أنّه محمّد بن الحسن الصفّار. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٩؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٣٩.

٣ . بصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٣ و ٤، بسند آخر، عن عبد الله بن حمّاد إلى قوله: «ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما»؛ دلائل الإمامة، ص ١٣٢، بسنده، عن عبد الله بن حمّاد. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٠، ح ١١٦٩؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٠٠، ح ٢٠.

٤ . الخبر رواه الصفّار تارةً في بصائر الدرجات، ص ١٢٧، ح ٢، بسنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن المغيرة ـ وفي بعض النسخ «الحارث بن المغيرة» وهو الصواب ـ عن (و خ ل) عبد الأعلى وعبيدة بن بشير (بشر خ ل) قال: قال أبو عبد الله عليه السلام. وأُخرى في ص ١٢٨، ح ٥، بسند آخر عن يونس، عن الحارث بن المغيرة، وعدّة من أصحابنا فيهم عبد الأعلى وعبيدة بن عبد الله بن بشر الخثعمي وعبد الله بن بشير سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول. وثالثة في ص ١٢٨، ح ٦، بسند ثالث عن يونس بن يعقوب، عن الحارث بن المغيرة وعبيدة وعبد الله بن بشر الخثعمي سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول.

ولم يرد «أبو عبيدة» في المواضع المذكورة، كما أنّ «عبد الله بن بشر الخثعمي» غير مذكور في كتب الرجال. بل المذكور في أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الطوسي، ص ٢٤٣، الرقم ٣٣٦٥ هو، عبيد بن عبد الله بن بشر الخثعمي الكوفي، وقال بعضهم: عبيدة.

فعليه يحتمل أن يكون الصواب في ما نحن فيه وفي موضعين من البصائر: «عبيد ـ أو عبيدة ـ بن عبد الله بن بشر الخثعمي»، فتأمّل.

وَ عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيُّ:

سَمِعُوا أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ، وَ أَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ، وَ أَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ، وَ أَعْلَمُ مَا كَانَ وَ مَا يَكُونُ».

قَالَ: ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً[1]، فَرَأىٰ أَنَّ ذٰلِكَ كَبُرَ عَلىٰ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ[2]، فَقَالَ: «عَلِمْتُ ذٰلِكَ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ؛ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ[3]- يَقُولُ: فِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ[4]».[5]

٦٨٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ جَمَاعَةَ بْنِ سَعْدٍ الْخَثْعَمِيِّ[6]، أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ الْمُفَضَّلُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ الْمُفَضَّلُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَفْرِضُ اللّٰهُ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ وَ يَحْجُبُ[7] عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ؟

---

١. قال الفيّومي: «الهَنُ، كناية عن كلّ اسم جنس، والأُنثى هَنَةٌ، ولامها محذوفة. ففي لغة هي هاء فيُصَغَّر على هُنَيْهَة، ومنه يقال: مكث هُنَيْهَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واو فيصغّر في المؤنّث على هُنَيَّة. والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له». وجعلها المجلسي تصغير هِنْوٍ بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة، راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن)؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤٩.

٢. في «ف»: «عنه».

٣. في «ج»: «تعالى». وفي «ض»: - «عزّ وجلّ». وفي «ف»: «جلّ وعزّ». وفي «بف»: «تبارك وتعالى».

٤. إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

٥. بصائر الدرجات، ص ١٢٨، ح ٥، عن أحمد بن محمّد؛ وفيه، ح ٦، بسنده عن محمّد بن سنان؛ وفيه، ص ١٢٧، ح ٢، بسنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن المغيرة، عن عبد الأعلى وعبيدة بن بشير؛ وفيه، ح ٣، بسنده، عن يونس، عن عبد الأعلى بن أعين؛ وفيه، ص ١٩٧، ح ٢، بسنده عن عبد الأعلى، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ١٢٨، ح ٢؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنّة...، ح ١٩٠؛ و كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا ...، ح ٦١٣، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٠، ح ١١٧٠.

٦. الخبر رواه النعماني في كتابه الغيبة، ص ٣٢٦، ح ٤ بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وجماعة الصائغ، هو جماعة بن سعد الجعفي المذكور في الرجال لابن الغضائري، ص ٤٦، الرقم ٢٣ والمذكور في بعض نسخه «الخثعمي» بدل «الجعفي». فالظاهر وقوع التصحيف في أحد اللقبين: الجعفي والخثعمي.

٧. في «ب» والبصائر، ص ١٢٤، ح ١: «ثمّ يحجب». وفي «ض»: «فيحجب».

قَالَ: «لَا، اللّٰهُ أَكْرَمُ وَ أَرْحَمُ وَ أَرْأَفُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ، ثُمَّ يَحْجُبَ عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَ مَسَاءً».[1]

٦٨٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ الْكُنَاسِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ -وَ عِنْدَهُ أُنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ-: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ يَتَوَلَّوْنَا[2]، وَ يَجْعَلُونَا أَئِمَّةً، وَ يَصِفُونَ أَنَّ[3] طَاعَتَنَا مُفْتَرَضَةٌ[4] عَلَيْهِمْ كَطَاعَةِ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[5]، ثُمَّ يَكْسِرُونَ حُجَّتَهُمْ، وَ يَخْصِمُونَ أَنْفُسَهُمْ[6] بِضَعْفِ قُلُوبِهِمْ، فَيَنْقُصُونَا حَقَّنَا[7]، وَ يَعِيبُونَ ذٰلِكَ عَلىٰ مَنْ أَعْطَاهُ اللّٰهُ بُرْهَانَ حَقِّ مَعْرِفَتِنَا وَ التَّسْلِيمَ لِأَمْرِنَا؛ أَ تَرَوْنَ أَنَّ اللّٰهَ -تَبَارَكَ

---

١ . بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ١، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن سماعة بن سعد الخثعمي. الغيبة للنعماني، ص ٣٢٦، ح ٤، بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢٥ ـ ١٢٦، ح ٥ و ٦، بسند آخر من قوله: «الله أكرم وأرحم» مع اختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧١.

٢ . في «ف، بح»: «يتوالونا». وفي البصائر: «يتولّوننا ويجعلوننا». قال في النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «وهناك لغة تحذف نون الرفع ـ أي نون الأفعال الخمسة ـ في غير ما سبق وبها جاء الحديث الشريف «لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا ...» وليس من السائغ اتّباع هذه اللغة في عصرنا ولا محاكاتها، وإنّما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة». وعليه فلا بأس بحذف النون بدون الإدغام وله نظائر كثيرة فيما مرّ وما يأتي.

٣ . في «ف» والبصائر: «بأنّ».

٤ . في حاشية «بر»: «مفروضة».

٥ . في البصائر: «عليهم مفترضة كطاعة الله».

٦ . «يَخْصِمُونَ أنفسهم»، أي يغلبونها في الخصومة، والخُصومة مصدر خَصَمْتُه إذا غلبته في الخصام. ويقال أيضاً: خاصَمَه خِصاماً ومخاصمة فخَصَمه يَخْصِمه خصماً، أي غلبه بالحجّة. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨٠ و ١٨٢ (خصم).

وقال في المرآة: «ثمّ يكسرون حجّتهم، أي على المخالفين؛ لأنّ حجّتهم على المخالفين أنّ إمامهم يعلم مالا يعلم إمامهم، ولابدّ أن يكون الإمام كاملاً في العلم، وإمام المخالفين ناقص جاهل؛ فإذا اعترفوا في إمامهم أيضاً بالجهل كسروا وأبطلوا حجّتهم وخصموا أنفسهم، أي قالوا بشيء إن تمسّك به المخالفون غلبوا عليهم، فإنّ لهم أن يقولوا: لا فرق بين إمامنا وإمامكم». مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣١.

٧ . «فينقصونا حقّنا»، إمّا مأخوذ من النقص المتعدّي إلى مفعولين، أو «حقّنا» بدل من الضمير.

وَ تَعَالىٰ ـ افْتَرَضَ طَاعَةَ أَوْلِيَائِهِ عَلىٰ عِبَادِهِ، ثُمَّ يُخْفِي عَنْهُمْ أَخْبَارَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ،
١/٢٦٢ وَ يَقْطَعُ عَنْهُمْ مَوَادَّ[١] الْعِلْمِ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا فِيهِ قِوَامُ دِينِهِمْ؟».

فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَ رَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عليهم السلام، وَ خُرُوجِهِمْ وَ قِيَامِهِمْ بِدِينِ اللّٰهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَ مَا أُصِيبُوا مِنْ قَتْلِ[٢] الطَّوَاغِيتِ إِيَّاهُمْ وَ الظَّفَرِ بِهِمْ حَتّىٰ قُتِلُوا وَ غُلِبُوا؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا حُمْرَانُ، إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذٰلِكَ عَلَيْهِمْ، وَ قَضَاهُ، وَ أَمْضَاهُ، وَ حَتَمَهُ عَلىٰ سَبِيلِ الِاخْتِيَارِ[٣]، ثُمَّ أَجْرَاهُ، فَبِتَقَدُّمِ عِلْمٍ إِلَيْهِمْ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله قَامَ عَلِيٌّ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عليهم السلام، وَ بِعِلْمٍ صَمَتَ مَنْ صَمَتَ مِنَّا؛ وَ لَوْ أَنَّهُمْ يَا حُمْرَانُ حَيْثُ نَزَلَ بِهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ أَمْرِ[٤] اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ وَ إِظْهَارِ الطَّوَاغِيتِ عَلَيْهِمْ، سَأَلُوا اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ذٰلِكَ، وَ أَلَحُّوا عَلَيْهِ[٥] فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِ[٦] الطَّوَاغِيتِ وَ ذَهَابِ مُلْكِهِمْ، إِذاً لَأَجَابَهُمْ، وَ دَفَعَ ذٰلِكَ عَنْهُمْ، ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مُدَّةِ الطَّوَاغِيتِ وَ ذَهَابُ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ سِلْكٍ[٧] مَنْظُومٍ انْقَطَعَ فَتَبَدَّدَ[٨]، وَ مَا كَانَ ذٰلِكَ

---

١. «المَوادّ»: جمع المادّة، وهي الزيادة المتّصلة. والمراد: ما يمكنهم استنباط علوم الحوادث والأحكام وغيرهما منه ممّا ينزل عليهم في ليلة القدر وغيرها. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٢؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٧ (مدد).

٢. في البصائر: «قبل».

٣. في «ج» وحاشية «بح»: «الاختبار». وفي الكافي ح ٧٤٤ والبصائر: - «على سبيل الاختيار».

٤. في «ب، بس»: - «أمر».

٥. «ألحّوا عليه»، أي لَزِمُوه وأصرّوا عليه. يقال: ألحّ على الشيء إذا لَزِمَهُ وأصرّ عليه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٣٦ (لحح).

٦. في «ب، بح»: «تلك».

٧. قال الجوهري: «السِلْكُ: الخيط». وقال ابن منظور: «السِلْكَة: الخيط الذي يُخاط به الثوب، وجمعه سِلْكٌ وأسْلاكٌ وسُلُوكٌ، كلاهما جمع الجمع». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٣ (سلك).

٨. «فتبدّد»، أي تفرّق، يقال: بَدَّهُ يَبُدُّهُ بَدّاً: فرّقه. والتبديد: التفريق، يقال: شملٌ مُبدَّدٌ، وتبدّد الشيء، أي تفرّق. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٤ (بدد).

الَّذِي أَصَابَهُمْ[١] -يَا حُمْرَانُ- لِذَنْبٍ اقْتَرَفُوهُ[٢]، وَ لَا لِعُقُوبَةِ مَعْصِيَةٍ خَالَفُوا اللّٰهَ فِيهَا، وَ لٰكِنْ لِمَنَازِلَ وَ كَرَامَةٍ مِنَ اللّٰهِ أَرَادَ[٣] أَنْ يَبْلُغُوهَا؛ فَلَا تَذْهَبَنَّ بِكَ الْمَذَاهِبُ فِيهِمْ[٤]».[٥]

٦٨٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام بِمِنىً عَنْ خَمْسِمِائَةِ حَرْفٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَأَقْبَلْتُ أَقُولُ[٦]: يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: «قُلْ كَذَا وَكَذَا». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هٰذَا الْحَلَالُ وَ هٰذَا[٧] الْحَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ، وَ أَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ، وَ هٰذَا هُوَ الْكَلَامُ، فَقَالَ لِي: «وَيْكَ[٨] يَا هِشَامُ، لَا يَحْتَجُّ اللّٰهُ[٩] -تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ- عَلىٰ خَلْقِهِ بِحُجَّةٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ».[١٠]

٦٨٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

---

١ . في البصائر: + «من ذلك».

٢ . «اقترفوه»، أي عملوه واكتسبوه، يقال: قَرَفَ الذنبَ وغيره يَقْرِفه قَرْفاً واقترفه، أي اكتسبه، والاقتراف: الاكتساب، واقترف ذنباً، أي أتاه وفعله. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٣ . في الوافي: + «الله».

٤ . في «ض»: «بهم».

٥ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً ...، ح ٧٤٤ من قوله: «فقال له حمران: جعلت فداك، أرأيت ما كان من» إلى قوله: «وبعلمٍ صَمت مَن صَمَتَ منّا». بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٣، عن أحمد بن محمّد. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٢، ح ١١٧٤.

٦ . في «ج»: «فأقول».

٧ . في «ض، بح، بس»: - «هذا».

٨ . في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس»: - «ويك». وفي الوافي: «ويسك»، وقال فيه: «ويس، كلمة تستعمل في موضع رأفة واستملاح، وليست هذه الكلمة في بعض النسخ». وفي البصائر والأمالي: «وتشكّ».

٩ . في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي والمرآة والبصائر والأمالي: «يحتجّ الله» بدون «لا». وقال في الوافي والمرآة: «يحتجّ الله» استفهام إنكار.

١٠ . بصائر الدرجات، ص ١٢٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم وفيه: «... فقال لي: وتشكّ يا هشام، من شكّ أنّ الله يحتجّ على خلقه بحجّة لا يكون عنده كلّ ما يحتاجون إليه فقد افترى على الله». الأمالي للطوسي، ص ٤٦، المجلس ٢، ح ٢٤، بسنده عن هشام بن الحكم. الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧٣.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا وَ اللّٰهِ، لَا يَكُونُ عَالِمٌ[١] جَاهِلاً أَبَداً: عَالِماً بِشَيْءٍ، جَاهِلًا بِشَيْءٍ». ثُمَّ قَالَ: «اللّٰهُ أَجَلُّ وَ أَعَزُّ[٢] وَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ طَاعَةَ عَبْدٍ يَحْجُبُ[٣] عَنْهُ عِلْمَ سَمَائِهِ وَ أَرْضِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَحْجُبُ ذٰلِكَ عَنْهُ[٤]».[٥]

٤٩ ـ بَابُ أَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهُ عِلْماً إِلَّا أَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَ أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَهُ فِي الْعِلْمِ عليهما السلام ٢٦٣/١

٦٨٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ جَبْرَئِيلَ عليه السلام أَتىٰ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله بِرُمَّانَتَيْنِ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله إِحْدَاهُمَا، وَكَسَرَ الْأُخْرىٰ بِنِصْفَيْنِ، فَأَكَلَ نِصْفاً، وَ أَطْعَمَ عَلِيّاً عليه السلام نِصْفاً، ثُمَّ قَالَ لَهُ[٦] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: يَا أَخِي، هَلْ تَدْرِي مَا هَاتَانِ الرُّمَّانَتَانِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَمَّا الْأُولىٰ فَالنُّبُوَّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ؛ وَ أَمَّا الْأُخْرىٰ فَالْعِلْمُ، أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ[٧]».

فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ شَرِيكَهُ فِيهِ؟ قَالَ: «لَمْ يُعَلِّمِ[٨] اللّٰهُ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله

---

١ . قال في المرآة: «لا يكون عالمٌ، أي من وصفه الله في كتابه بالعلم، أو عالم افترض الله على الناس طاعته، أو من يستحقّ أن يسمّى عالماً. والأوسط أظهر؛ بقرينة آخر الخبر». وحمله المازندراني على الإمام المفترض الطاعة؛ والفيض على العالم على الحقيقة.

٢ . في «ب»: «الله أعزّ وأجلّ وأعظم وأكرم». وفي حاشية «بر»: + «وأعظم». وفي حاشية «بس»: «الله أعظم وأكرم».

٣ . في «بح»: «يحتجب».

٤ . في «ف»: «عنه ذلك».

٥ . بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٢، عن أحمد بن محمّد ... قال: سمعت أباعبدالله ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٠١، ح ١١٧٢.

٦ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٢٩٣. وفي المطبوع: ـ «له».

٧ . في «ف»: + «قال».

٨ . في «ب» والبصائر، ص ٢٩٢: «لا يعلم».

عِلْماً إِلَّا وَ أَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ عَلِيّاً عليه السلام».[١]

٦٨٧ / ٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله بِرُمَّانَتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُمَا، فَأَكَلَ وَاحِدَةً، وَ كَسَرَ الْأُخْرىٰ بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطىٰ عَلِيّاً عليه السلام نِصْفَهَا، فَأَكَلَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، أَمَّا الرُّمَّانَةُ الْأُولَى الَّتِي أَكَلْتُهَا فَالنُّبُوَّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا شَيْءٌ؛ وَ أَمَّا الْأُخْرىٰ فَهُوَ الْعِلْمُ، فَأَنْتَ[٢] شَرِيكِي فِيهِ».[٣]

٦٨٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله بِرُمَّانَتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَقِيَهُ عَلِيٌّ عليه السلام، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّمَّانَتَانِ اللَّتَانِ فِي يَدِكَ؟ فَقَالَ: أَمَّا هٰذِهِ فَالنُّبُوَّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ، وَ أَمَّا هٰذِهِ فَالْعِلْمُ، ثُمَّ فَلَقَهَا[٤] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطَاهُ نِصْفَهَا، وَ أَخَذَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله نِصْفَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ، وَ أَنَا شَرِيكُكَ فِيهِ».

قَالَ: «فَلَمْ يَعْلَمْ[٥] وَ اللّٰهِ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله حَرْفاً مِمَّا عَلَّمَهُ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَّا وَ قَدْ عَلَّمَهُ عَلِيّاً عليه السلام، ثُمَّ انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَيْنَا».

---

١ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٢، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ...، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، ... عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه أيضاً، ص ٢٩٣، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٤، ح ١١٧٥.

٢ . في حاشية «ج»: «وأنت».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٢٩٣، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ٥، بسنده عن ابن أذينة، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٤، ح ١١٧٦؛ البحار، ج ١٧، ص ١٣٦، ح ١٧.

٤ . «فَلَقَها»، أي شقّها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٤٤ (فلق).

٥ . في «بف»: «فلم يعلّم» بالتشديد.

ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلىٰ صَدْرِهِ.[١]

٢٦٤/١ ## ٥٠ ـ بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٦٨٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيٍّ السَّائِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ مُوسىٰ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَبْلَغُ عِلْمِنَا عَلىٰ ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ: مَاضٍ، وَ غَابِرٍ[٢]، وَ حَادِثٍ؛ فَأَمَّا[٣] الْمَاضِي، فَمُفَسَّرٌ[٤]؛ وَ أَمَّا الْغَابِرُ، فَمَزْبُورٌ[٥]؛ وَ أَمَّا الْحَادِثُ، فَقَذْفٌ[٦] فِي الْقُلُوبِ وَ نَقْرٌ[٧] فِي الْأَسْمَاعِ وَ هُوَ أَفْضَلُ عِلْمِنَا، وَ لَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا[٨]».[٩]

---

١. بصائر الدرجات، ص ٢٩٥، ح٣؛ والاختصاص، ص٢٧٩، عن محمّد بن عبد الحميد. الوافي، ج ٣، ص ٦٠٥، ح ١١٧٧.

٢. قال الجوهري: «غَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ أي بقي، والغابِر: الباقي، والغابِر: الماضي، وهو من الأضداد». والمراد هنا: الأوّل بقرينة مقابلته بالماضي، يعني ما تعلّق بالأمور الآتية. وأمّا المازندراني فقال: «المراد به هنا الثاني». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٤ (غبر)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٦.

٣. في «بح» ودلائل الإمامة: «وأمّا».

٤. في حاشية «ف»: «ففسّر». وفي دلائل الإمامة: «فتفسير».

٥. «المَزْبُور»، أي المكتوب بالإتقان. يقال: زَبَرتُ الكتابَ أزْبُرُه، إذا أتقنتَ كتابته. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٩٣ (زبر).

٦. «القَذْف»: الرمي بقوّة. يقال: قَذَفَ في قلوبكم، أي ألقى فيه وأوقع. والمراد هنا: من طريق الإلهام. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩ (قذف).

٧. «النَّقْر»: الضرب والإصابة. يقال: نَقَرَهُ يَنْقُرُهُ نَقْراً: ضربه. ويقال: رَمَى الرامي الغَرَضَ فَنَقَرَهُ، أي أصابه ولم يُنفِذْه. والمراد منه تحديث الملك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٧ و ٢٣٠ (نقر).

٨. قوله عليه السلام: «ولا نبيّ بعد نبيّنا» دفع توهّم من يتوهّم أنّ كلّ من قذف في قلبه ونقر في سمعه فهو نبيّ، وذلك لأنّ الفرق بين النبيّ والمُحدَّث إنّما هو برؤية الملك وعدم رؤيته، لا السماع منه. راجع: الشرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٤؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.

٩. بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ٣، بسنده عن محمّد بن إسماعيل؛ وفيه، ص ٣١٨، ح ١، بسنده عن ←

٦٩٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسىٰ[1]، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ عِلْمِ عَالِمِكُمْ، قَالَ: «وِرَاثَةٌ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله وَ مِنْ عَلِيٍّ عليه السلام».

قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ يُقْذَفُ فِي قُلُوبِكُمْ[2]، وَ يُنْكَتُ فِي آذَانِكُمْ[3]؟ قَالَ:

← محمّد بن إسماعيل...، عن الصادق عليه السلام. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩١٠، بثلاث طرق، مع زيادة في أوّله وآخره. دلائل الإمامة، ص ٢٨٦، وفيه: «قال عليّ بن محمّد السمري: كتبت إليه أسأله عمّا عندك من العلوم، فوقّع: عِلمنا على ...». الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦، ح ١١٧٨؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٤٢، ح ٥١؛ وج ٧٨، ص ٣٢٩، ح ٧.

١ . لم نجد في هذه الطبقة: من يسمّى بعليّ بن موسى. والخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٣٢٦، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن عليّ بن إسماعيل، عن صفوان. وهذا السند محرّف، والصواب فيه: أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب وعليّ بن إسماعيل؛ فقد وردت رواية أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب في مواضع من بصائر الدرجات ـ اُنظر على سبيل المثال، ص ٤٠، ح ١١؛ و ص ٤٥، ح ٧؛ و ص ٦١، ح ٣؛ و ص ٧٨، ح ٧؛ و ص ١٠٥، ح ٨؛ و ص ٢٠٦، ح ١٠؛ و ص ٢١٢، ح ٢ ـ كما وردت رواية أحمد بن موسى، عن عليّ بن إسماعيل، في بصائر الدرجات، ص ١٥٥، ح ١٢؛ و ص ٣٨٤، ح ٤ ـ وهذا الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ٦٩٤، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر، عن عليّ بن إسماعيل ـ و ص ٤٢٥، ح ١٠، وفيه: «حدّثنا موسى، عن عليّ بن إسماعيل». لكن في بعض النسخ المعتبره: «حدّثنا أحمد بن موسى».

هذا، وأحمد بن موسى هو أحمد بن أبي زاهر موسى الأشعري، وكان محمّد بن يحيى العطّار أخصّ أصحابه به. راجع: رجال النجاشي، ص ٨٨، الرقم ٢١٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٦١، ح ٦٧.

ثمّ إنّ تصحيف إسماعيل بموسى بعد حذف الألف من إسماعيل، كما كان هذا الأمر مرسوماً في الخطوط القديمة، ليس ببعيد.

٢ . في «ألف، و، بر، بس» وحاشية «ض، بح» والبصائر، ح ٣ و ح ٥: «قلوبهم».

٣ . في «ألف، ج، و، بر» وحاشية «ض، بح، بس» والبصائر، ح ٣ و ٥: «آذانهم». و«يُنْكَتُ في آذانهم»، أي يُضْرَبُ فيها، من النَّكْت، وهو أن تَنْكُتَ الأرضَ بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثّر فيها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت).

«أَوْ ذَاكَ[١]».[٢]

٦٩١ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: رُوِّينَا[٣] عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عِلْمَنَا غَابِرٌ[٤]، وَ مَزْبُورٌ، وَ نَكْتٌ فِي الْقُلُوبِ، وَ نَقْرٌ فِي الْأَسْمَاعِ»، فَقَالَ: «أَمَّا الْغَابِرُ، فَمَا تَقَدَّمَ مِنْ عِلْمِنَا؛ وَ أَمَّا الْمَزْبُورُ، فَمَا يَأْتِينَا؛ وَ أَمَّا النَّكْتُ فِي الْقُلُوبِ، فَإِلْهَامٌ؛ وَ أَمَّا النَّقْرُ فِي الْأَسْمَاعِ، فَأَمْرُ[٥] الْمَلَكِ».[٦]

٥١ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام لَوْ سُتِرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَ عَلَيْهِ

٦٩٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ:

---

١ . في «ج، ف»: «أوَ» بأن تكون الهمزة للاستفهام. وفي البصائر، ح ٣ و ٥: «قال: ذاك وذاك». وقوله: «أو ذاك»، أي علمنا إمّا وراثة، أو ذاك الذي ذكرت؛ أو يكون «أو» بمعنى بل، ردّاً لإنكاره، أي بل ذاك، أي الوراثة واقع ألبتّة؛ أو يكون الألف للاستفهام، أي أوَيكون ذلك، على الإنكار للمصلحة، والأوّل أظهر. ويحتمل أن يكون في الأصل: ذاك أو ذاك، أو ذاك وذاك، فسقط الأوّل من النسّاخ. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.

٢ . بصائر الدرجات، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧، ح ٣ و ٥، بسندهما عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة؛ وفيه، ص ٣٢٨، ح ٩، بسنده عن الحارث بن المغيرة. وفيه أيضاً، ص ٣٢٦، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٢٧، ح ٨؛ والاختصاص، ص ٢٨٦ ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٠٧، ح ١١٨٠.

٣ . في «ف»: «إنّا روّينا». وفي مرآة العقول: «روينا، على المعلوم من باب ضرب، أو المجهول من هذا الباب، أو باب التفعيل. وعلى الأخير أكثر المحدّثين». وفي الصحاح: «روّيته الشعر تروية، أي حملته على روايته، وأرويته أيضاً». الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).

٤ . راجع ما تقدّم من شرح اللغات ذيل الحديث الأوّل والثاني من هذا الباب. والغابر هاهنا بمعنى الماضي كما في الوافي؛ ومرآة العقول.

٥ . في البصائر: «فإنّه من» بدل «فأمر».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٣١٨، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن الفضيل، أو عمّن رواه عن محمّد بن الفضيل، مع زيادة في آخره. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلاً مع زيادة واختلاف ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦، ح ١١٧٩.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَوْ كَانَ لِأَلْسِنَتِكُمْ أَوْكِيَةٌ[1]، لَحَدَّثْتُ كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَ عَلَيْهِ[2]».[3]

٦٩٣ / ٢ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[4]، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، قَالَ: ١ / ٢٦٥

سَمِعْتُ أَبَا بَصِيرٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: مِنْ أَيْنَ أَصَابَ أَصْحَابَ عَلِيٍّ عليه السلام مَا أَصَابَهُمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بِمَنَايَاهُمْ[5] وَ بَلَايَاهُمْ[6]؟

قَالَ[7]: فَأَجَابَنِي -شِبْهَ الْمُغْضَبِ-: «مِمَّنْ[8] ذٰلِكَ[9] إِلَّا مِنْهُمْ[10]؟!».

فَقُلْتُ[11]: مَا يَمْنَعُكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟

قَالَ: «ذٰلِكَ[12] بَابٌ أُغْلِقَ إِلَّا أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ -صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا- فَتَحَ مِنْهُ

---

١ . «الأوكية»: جمع الوِكاء، وهو الخيط الذي تُشَدّ به الصرّة والكيس وغيرها. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٢ (وكي).

٢ . في المحاسن والبصائر، ح ١ و ٢ و ٣: - «وعليه».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٢٣، ح ٢، عن أحمد بن محمّد. وفي المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٤٢٢، ح ١، بسندهما عن عبد الواحد بن المختار؛ وفيه أيضاً، ص ٤٢٣، ح ٣، بسنده عن أبان بن عثمان، عن ضريس، عن عبد الواحد بن المختار. وفي الغيبة للنعماني، ص ٣٧، ح ٩؛ والأمالي للطوسي، ص ١٩٧، المجلس ٧، ح ٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة واختلاف . الوافي، ج ٣، ص ٦١٢، ح ١١٨٩.

٤ . روى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان كُتُبَه، وتكرّر هذا الارتباط في كثيرٍ من الأسناد. فالمراد بهذا الإسناد: عدّة من أصحابنا المذكور في صدر السند السابق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩.

٥ . «المَنايا»: جمع المَنيّة، وهي الموت؛ من المَنْي بمعنى التقدير؛ لأنّها مقدّرة بوقت مخصوص، والمراد آجالهم. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (مني).

٦ . «البلايا»: جمع البَليّة، وهي اسم من أبلاه وابتلاه ابتلاءً بمعنى امتحنه، وكذلك البلاء والبَلْوى. راجع: المصباح المنير، ص ٦٢ (بلو).

٧ . في «ب» والبصائر، ص ٢٦١: - «قال».

٨ . في «ج» وحاشية «بر، بف» والبصائر، ص ٢٦٠ و ص ٢٦١: «ممّ».

٩ . في «ألف، بح، بس»: + «الأمر». وفي «بر» والبصائر، ص ٢٦١: «ذاك».

١٠ . في «ف، بف»: «منه». وقوله «ممّن ذلك إلّا منهم» ذلك مبتدأ، ممّن خبره، أي لم يكن ذلك إلّا منهم.

١١ . في الوافي: «قلت».

١٢ . في «بف» والوافي: «ذاك».

شَيْئاً يَسِيراً»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ أُولٰئِكَ كَانَتْ[١] عَلىٰ أَفْوَاهِهِمْ أَوْكِيَةٌ».[٢]

٥٢ـ بَابُ التَّفْوِيضِ إِلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله وَ إِلَى الْأَئِمَّةِ عليهم السلام فِي أَمْرِ الدِّينِ

٦٩٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ النَّحْوِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أَدَّبَ[٣] نَبِيَّهُ عَلىٰ مَحَبَّتِهِ، فَقَالَ: ﴿وَ إِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٤]، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ مٰا آتٰاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مٰا نَهٰاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٥]، وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطٰاعَ اللّٰهَ﴾».[٦]

قَالَ[٧]: ثُمَّ قَالَ: «وَ إِنَّ نَبِيَّ اللّٰهِ فَوَّضَ إِلىٰ عَلِيٍّ وَ ائْتَمَنَهُ، فَسَلَّمْتُمْ وَ جَحَدَ[٨] النَّاسُ؛ فَوَ اللّٰهِ لَنُحِبُّكُمْ[٩] أَنْ تَقُولُوا إِذَا قُلْنَا، وَ أَنْ[١٠] تَصْمُتُوا إِذَا صَمَتْنَا، وَ نَحْنُ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ؛ مَا جَعَلَ اللّٰهُ لِأَحَدٍ خَيْراً فِي خِلَافِ أَمْرِنَا».[١١]

---

١ . في «ج، بح، بس»: «كان».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٢٦٠، ح ١، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ص ٢٦١، ح ٢ و ٤، بسنده عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي بصير ـ الوافي، ج ٣، ص ٦١٢، ح ١١٩٠.

٣ . تقول: أدّبته من باب ضرب، أي علّمته رياضة النفس ومحاسن الأخلاق، والأدب: اسم يقع على كلّ رياضة محمودة يتخرّج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وأدّبته تأديباً مبالغة وتكثير. راجع: المصباح المنير، ص ٩ (أدب).

٤ . القلم (٦٨): ٤.

٥ . الحشر (٥٩): ٧.

٦ . النساء (٤): ٨٠.

٧ . في «بس» والبحار والبصائر، ص ٣٨٥: ـ «قال».

٨ . في «ف»: «فجحد».

٩ . في «ف»: «لنحبّبكم». وفي المحاسن: «فيحسبكم». وفي البصائر، ص ٣٨٤: «لحسبكم».

١٠ . في البحار والمحاسن والبصائر، ص ٣٨٤، وفضائل الشيعة: ـ «أن».

١١ . بصائر الدرجات، ص ٣٨٤، ح ٤، بسنده عن عليّ بن إسماعيل. المحاسن، ص ١٦٢، كتاب الصفوة، ←

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ[١]، ثُمَّ ذَكَرَ[٢] نَحْوَهُ.[٣]

٦٩٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ[٤]، عَنْ مُوسَى بْنِ أَشْيَمَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، فَأَخْبَرَهُ بِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ بِهِ[٥] الْأَوَّلَ، فَدَخَلَنِي مِنْ ذٰلِكَ[٦] مَا شَاءَ اللّٰهُ حَتّىٰ كَأَنَّ قَلْبِي يُشْرَحُ[٧] بِالسَّكَاكِينِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: تَرَكْتُ أَبَا قَتَادَةَ بِالشَّامِ لَا يُخْطِئُ فِي الْوَاوِ وَ شِبْهِهِ، وَ جِئْتُ إِلىٰ هٰذَا يُخْطِئُ هٰذَا الْخَطَأَ كُلَّهُ، فَبَيْنَا أَنَا كَذٰلِكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرُ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ

ح ١١١، إلى قوله: «ونحن فيما بينكم وبين الله»؛ بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٧ وفيه إلى قوله: «فوّض إلى عليّ وائتمنه»؛ فضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٣٠، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن عاصم بن حميد. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٢٠٣، عن أبي إسحاق النحوي. الوافي، ج ٣، ص ٦١٤، ح ١١٩١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٧٣، ح ٣٣٢٣٤؛ البحار، ج ١٧، ص ٣، ح ١.

١ . في «ب»: «قال». ٢ . في «ف»: «ذكره».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٣٨٤، ح ٥، عن أحمد بن محمّد؛ الاختصاص، ص ٣٣٠، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. الوافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ١١٩٢.

٤ . هكذا في «بف». وفي «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس» والمطبوع: «بكّار بن بكر». وفي «ج»: «بكّار بن بكير».

والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٨ عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن بكّار بن أبي بكر. والمذكور في رجال الطوسي أيضاً، ص ١٧١، الرقم ١٩٩٨، هو بكّار بن أبي بكر الحضرمي، ووردت رواية يونس [بن عبد الرحمن] عن بكّار بن أبي بكر الحضرمي في المحاسن، ص ٣٢٠، ح ٥٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٤٩، ح ٩.

٥ . في «ألف، ب، بح، بس، بف» والبحار: - «به». وفي «ف»: «بها».

٦ . في «ب، بف»: + «شيء».

٧ . «يُشرَحُ»، من الشَرح، وهو قطع اللحم عن العضو قطعاً، أو قطع اللحم على العظم قطعاً، أو قطع اللحم طولاً، والتشريح مبالغة وتكثير. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٠٨ (شرح).

٢٦٦/١ مَا أَخْبَرَنِي وَ أَخْبَرَ صَاحِبَيَّ[١]، فَسَكَنَتْ نَفْسِي، فَعَلِمْتُ أَنَّ ذٰلِكَ مِنْهُ تَقِيَّةٌ[٢].

قَالَ: ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ لِي[٣]: «يَا ابْنَ أَشْيَمَ، إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- فَوَّضَ إِلىٰ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عليه السلام، فَقَالَ: ﴿هٰذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[٤]، وَ فَوَّضَ إِلىٰ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فَمَا فَوَّضَ إِلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ[٥] صلى الله عليه وآله، فَقَدْ فَوَّضَهُ[٦] إِلَيْنَا».[٧]

٦٩٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ[٨] أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليهما السلام يَقُولَانِ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- فَوَّضَ إِلىٰ نَبِيِّهِ عليه السلام[٩] أَمْرَ خَلْقِهِ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتُهُمْ». ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.[١٠]

٦٩٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

---

١. هكذا في «و، بح، بس» ومرآة العقول. ويقتضيه المقام. وظاهر المطبوع وغير النسخ المذكورة ممّا قوبلت: «صاحِبِي».

٢. في البصائر، ص ٣٨٥، ح ٨: «عنه تعمد» بدل «منه تقيّة».

٣. في «ف، بح» والبصائر، ص ٣٨٥، ح ٨: - «لي».

٤. ص (٣٨): ٣٩.

٥. في «بح، بس»: «رسوله».

٦. في «ب»: «فوّض».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٨، عن إبراهيم بن هاشم. وفيه، ص ٣٨٣، ح ٢؛ وص ٣٨٦، ح ١١؛ والاختصاص، ص ٣٣٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٦١٨، ح ١١٩٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٠، ح ٨٢.

٨. في الوافي: «أنّه سمع» بدل «قال سمعتُ».

٩. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «صلّى الله عليه وآله».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٧٩، ح ٧؛ و ص ٣٨٠، ح ١٠، عن أحمد بن محمّد ـ الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ح ١١٩٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٢.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ لِبَعْضِ أَصْحَابِ قَيْسِ الْمَاصِرِ[١] : «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَدَّبَ[٢] نَبِيَّهُ ، فَأَحْسَنَ أَدَبَهُ ، فَلَمَّا[٣] أَكْمَلَ لَهُ الْأَدَبَ ، قَالَ : ﴿إِنَّكَ[٤] لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٥] ، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَ الدِّينِ وَ الْأُمَّةِ لِيَسُوسَ عِبَادَهُ[٦] ، فَقَالَ عَزَّ وَ جَلَّ : ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ ، وَ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله كَانَ مُسَدَّداً[٧] مُوَفَّقاً ، مُؤَيَّداً بِرُوحِ الْقُدُسِ ، لَا يَزِلُّ وَ لَا يُخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوسُ بِهِ الْخَلْقَ ، فَتَأَدَّبَ بِآدَابِ اللّٰهِ .

ثُمَّ إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ ، فَأَضَافَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، وَ إِلَى الْمَغْرِبِ رَكْعَةً ، فَصَارَتْ عَدِيلَ[٨] الْفَرِيضَةِ ، لَا يَجُوزُ تَرْكُهُنَّ إِلَّا فِي السَّفَرِ[٩] ، وَ أَفْرَدَ الرَّكْعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ ، فَأَجَازَ اللّٰهُ لَهُ ذٰلِكَ كُلَّهُ ، فَصَارَتِ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً .

ثُمَّ سَنَّ[١٠] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله النَّوَافِلَ أَرْبَعاً وَ ثَلَاثِينَ رَكْعَةً مِثْلَيِ الْفَرِيضَةِ ، فَأَجَازَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَهُ ذٰلِكَ ، وَ الْفَرِيضَةُ وَ النَّافِلَةُ إِحْدىٰ وَ خَمْسُونَ رَكْعَةً ، مِنْهَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ[١١]

---

١ . «قيس الماصر» من المتكلّمين ، تعلّم الكلام من عليّ بن الحسين عليه السلام وصحب الصادق عليه السلام ، وهو من أصحاب مجلس الشامي . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦١٧ .

٢ . تقدّم معنى التأديب ذيل الحديث ١ من هذا الباب .

٣ . في «ف» : + «أن» .

٤ . في «ف» والبحار : ﴿إِنَّكَ﴾ .

٥ . القلم (٦٨) : ٤ .

٦ . «ليَسوس عباده» ، أي يتولّى أمرهم ويقوم عليه بما يُصْلِحُه ، من السياسة بمعنى تولّي الأُمور والقيام على الشيء بما يُصْلِحُه . راجع : لسان العرب ، ج ٦ ، ص ١٠٨ (سوس) .

٧ . «مُسَدَّداً» ، قال الجوهري : التسديد : التوفيق للسداد ، وهو الصواب والقصد من القول والعمل ، ورجل مُسَدَّد ، إذا كان يعمل بالسداد والقصد . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٤٨٥ (سدد) .

٨ . في البحار «عديلة» وهو الأنسب .

٩ . هكذا في «ج ، ف» وهو الأنسب . وفي المطبوع وباقي النسخ : «سفر» .

١٠ . «سَنَّ» ، أي بيّن ، يقال : سنّ الله تعالى سنّةً للناس : بيّنها ، وسنّ الله تعالى سنّةً ، أي بيّن طريقاً قويماً . راجع : لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٢٢٥ (سنن) .

١١ . قال الخليل : «العَتَمَة : الثلث الأوّل من الليل بعد غيبوبة الشفق . أعتم القوم ، إذا صاروا في ذلك الوقت ؛

جَالِساً تُعَدَّانِ[١] بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوَتْرِ.

وَ فَرَضَ اللّٰهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَ سَنَّ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ صَوْمَ[٢] شَعْبَانَ وَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلَيِ الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- لَهُ ذٰلِكَ.

وَ حَرَّمَ اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- الْخَمْرَ بِعَيْنِهَا، وَ حَرَّمَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، فَأَجَازَ اللّٰهُ لَهُ ذٰلِكَ[٣].

وَ عَافَ[٤] رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ أَشْيَاءَ وَ كَرَّهَهَا[٥]، لَمْ يَنْهَ[٦] عَنْهَا نَهْيَ حَرَامٍ، إِنَّمَا نَهىٰ عَنْهَا
٢٦٧/١ نَهْيَ إِعَافَةٍ[٧] وَ كَرَاهَةٍ، ثُمَّ رَخَّصَ فِيهَا، فَصَارَ الْأَخْذُ بِرُخَصِهِ[٨] وَاجِباً عَلَى الْعِبَادِ كَوُجُوبِ مَا يَأْخُذُونَ بِنَهْيِهِ وَ عَزَائِمِهِ، وَ لَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ فِيمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ، وَ لَا فِيمَا أَمَرَ بِهِ أَمْرَ فَرْضٍ لَازِمٍ، فَكَثِيرُ الْمُسْكِرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ[٩] نَهَاهُمْ عَنْهُ نَهْيَ

⇐ وعَتَموا تعتيماً: ساروا في ذلك الوقت، وأوردوا أو أصدروا في تلك الساعة». وقال الجوهري: «العَتَمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

١. هكذا في «ب» واستصوبه السيّد بدرالدين في حاشيته، ص ١٨١؛ وهو الأنسب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعدّ» وله وجه مذكور في المرآة.

٢. في «ض»: + «شهر».

٣. هكذا في «ألف، ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ض، ف» والمطبوع: + «كلّه».

٤. في «ج»: «أعاف». و«عافَ»، أي كره، يقال: عافَ الرجلُ الطعامَ أو الشراب يَعافُهُ عِيافاً، أي كرهه فلم يشربه فهو عائِف. فكذلك أعافه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٠ (عيف).

٥. هكذا في «ب، ج، و، بح، جل، جو»، أي بالتضعيف، وهو الأنسب وإلّا يلزم التكرار.

٦. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بس، بف» والبحار. وفي «بر» والمطبوع: «ولم ينه».

٧. في البحار: «عافة». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٢: «لمّا كان أعاف أيضاً بمعنى عاف، أتى بالمصدر هكذا، وفي بعض النسخ: عافة، وكأنّه تصحيف عيافة، أو جاء مصدر المجرّد هكذا أيضاً».

٨. في «ب، بر، بف»: «برخصته». وفي البحار: «برخصة».

٩. يستفاد من فحوى قوله ﷺ: «فكثير المسكر من الأشربة» عدم حرمة القليل منها، واختصاصها بالخمر فقط، وليس كذلك بل القليل منها، فلعلّ اكتفاءه ﷺ بذكر الكثير لعدم احتمال حرمة القليل عند المخاطب؛ لكونه من المخالفين المستحلّين للقليل. أو الدلالة على عدم حرمة القليل بمفهوم اللقب، وهو ليس بحجّة اتّفاقاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٦١٧.

حَرَامٍ، لَمْ[١] يُرَخِّصْ فِيهِ لِأَحَدٍ، وَ لَمْ يُرَخِّصْ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ لِأَحَدٍ تَقْصِيرَ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ضَمَّهُمَا إِلىٰ مَا فَرَضَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، بَلْ أَلْزَمَهُمْ ذٰلِكَ إِلْزَاماً وَاجِباً، لَمْ يُرَخِّصْ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذٰلِكَ إِلَّا لِلْمُسَافِرِ، وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَخِّصَ[٢] مَا[٣] لَمْ يُرَخِّصْهُ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ، فَوَافَقَ أَمْرُ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ أَمْرَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ نَهْيُهُ نَهْيَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ وَجَبَ عَلَى الْعِبَادِ التَّسْلِيمُ لَهُ كَالتَّسْلِيمِ لِلّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ».[٤]

٦٩٨ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَارَةَ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولَانِ: «إِنَّ اللّٰهَ -تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ- فَوَّضَ إِلىٰ نَبِيِّهِ ﷺ أَمْرَ خَلْقِهِ؛ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتُهُمْ»، ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿مٰا آتٰاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مٰا نَهٰاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.[٥]

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَارَةَ، مِثْلَهُ.

٦٩٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

---

١ . في الوسائل، ج ٤: «ولم».
٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل، ج ٤ والبحار. وفي «ف» والمطبوع: + «شيئاً».
٣ . في «ض»: «فيما». وفي «ف»: «ممّا». وفي الوافي: - «ما».
٤ . الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح ٥٥٥٢. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٤، ح ٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧٢، عن الكليني، وفي كلّها من قوله: «الفريضة سبع عشرة ركعة» إلى قوله: «بعد العتمة جالساً» مع اختلاف في الألفاظ - الوافي، ج ٣، ص ٦١٦، ح ١١٩٥؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٥، ح ٤٤٧٤، وفيه من قوله: «إنّ الله عزّ وجلّ فرض الصلاة ركعتين ركعتين»؛ وج ١٠، ص ٤٨٧، ح ١٣٩١٧، من قوله: «وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان»، إلى قوله: «فأجاز الله عزّ وجلّ له ذلك»؛ وج ٢٥، ص ٣٢٥، ح ٣٢٠٢٦، من قوله: «حرّم الله الخمر بعينها» إلى قوله: «لم يرخّص فيه لأحد».
٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٧٨، ح ٢، عن محمّد بن عبد الجبّار - الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ذيل ح ١١٩٣؛ البحار، ج ١٧، ص ٤، ح ٢.

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - أَدَّبَ[1] نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله[2]، فَلَمَّا انْتَهىٰ بِهِ[3] إِلىٰ مَا أَرَادَ، قَالَ لَهُ: ﴿إِنَّكَ[4] لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، فَفَوَّضَ إِلَيْهِ دِينَهُ، فَقَالَ: ﴿وَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وَ إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ الْفَرَائِضَ، وَ لَمْ يَقْسِمْ لِلْجَدِّ شَيْئاً، وَ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله أَطْعَمَهُ السُّدُسَ، فَأَجَازَ اللّٰهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - لَهُ ذٰلِكَ؛ وَ ذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[5]».[6]

٧٠٠ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله دِيَةَ الْعَيْنِ وَ دِيَةَ النَّفْسِ، وَ حَرَّمَ النَّبِيذَ وَ كُلَّ مُسْكِرٍ».

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَضَعَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ؟

قَالَ[7]: «نَعَمْ، لِيَعْلَمَ مَنْ يُطِيعُ[8] الرَّسُولَ مِمَّنْ[9] يَعْصِيهِ».[10]

٧٠١ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي نَوَادِرِ مُحَمَّدِ بْنِ

١/٢٦٨ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

---

١ . تقدّم معنى التأديب ذيل ح ١ من هذا الباب.
٢ . في «ب، ج، و، ض، بح، بس، بف»: «عليه السلام».
٣ . في مرآة العقول: «الباء للتعدية، أي أوصله إلى ما أراد من الدرجات العالية والكمالات الإنسانيّة».
٤ . في «ف» والبحار: ﴿وَإِنَّكَ﴾.
٥ . ص (٣٨): ٣٩.
٦ . بصائر الدرجات، ص ٣٧٩، ح ٤، بسنده عن محمّد بن سنان، مع زيادة في آخره ◆ الوافي، ج ٣، ص ٦١٨، ح ١١٩٧؛ البحار، ج ١٧، ص ٥، ح ٤.
٧ . في «ب، بف» وشرح المازندراني والوافي والوسائل: «فقال».
٨ . في المطبوع والمرآة والبصائر: «من يطع».
٩ . في حاشية «ج، ض، ف، بس» والبصائر: «ومن».
١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٨١، ح ١٤، بسنده عن حمّاد بن عثمان ◆ الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١١٩٨؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٣٥٤، ح ٣٢١٠٩؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٥.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ : «لَا وَ اللّٰهِ، مَا فَوَّضَ[١] اللّٰهُ إِلىٰ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا إِلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ وَ إِلَى الْأَئِمَّةِ ﷺ، قَالَ اللّٰهُ[٢] عَزَّ وَ جَلَّ : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّٰهُ﴾[٣]، وَ هِيَ جَارِيَةٌ فِي الْأَوْصِيَاءِ ﷺ».[٤]

٧٠٢ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ[٥]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمِيثَمِيِّ :

---

١ . راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٥ من هذا الباب.

٢ . هكذا في «ألف، ج، ض، ف، بس، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع : - «الله».

٣ . النساء (٤) : ١٠٥.

٤ . بصائر الدرجات، ص٣٨٦، ح١٢. الاختصاص، ص ٣٣١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان . الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ح ١١٩٤؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٦.

٥ . المعروف باسم الحسن بن زياد في الرواة اثنان : الأوّل : الحسن بن زياد العطّار الطائي . وهو متّحد مع الحسن بن زياد الضبي الكوفي. الثاني : الحسن بن زياد الصيقل. وهما من أصحاب الصادق ﷺ . بل عُدَّ الصيقل من أصحاب الباقر ﷺ أيضاً . راجع : رجال النجاشي، ص ٤٧، الرقم ٩٦؛ رجال الطوسي، ص ١٣١، الرقم ١٣٤١؛ وص ١٣٣ الرقم ١٣٨٢؛ وص ١٨٠، الرقمين ٢١٥٥ و٢١٥٦؛ وص ١٩٥، الرقم ٢٤٤٠ وفيه: الحسين بن زياد، لكنّ الصواب «الحسن» كما في بعض النسخ المعتبرة.

فعليه في رواية الحسن بن زياد عن محمّد بن الحسن الميثمي - وهو محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي الذي عدّه النجاشي في رجاله، ص ٣٦٣، الرقم ٩٧٥، راوياً عن الرضا ﷺ - خلل، كما أنّ في رواية محمّد بن الحسن هذا عن أبي عبد الله ﷺ مباشرةً، خللاً.

ثمّ إنّ الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، تارة في ص ٣٨٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمّد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله ﷺ . وأخرى في ص ٣٨٥، ح ٦، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن الحسين، عن أحمد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله ﷺ .

والظاهر أنّ في السند الأوّل من بصائر الدرجات أيضاً خللاً، فإنّا لم نجد في الأسناد وكتب الرجال ذكراً لأحمد بن الحسن بن زياد، ولا للحسن بن زياد الميثمي، والد محمّد بن الحسن الميثمي.

أمّا السند الثاني، فالظاهر خلوّه من أيّ خللٍ. وأحمد بن الحسن، فيه، هو أحمد بن الحسن الميثمي؛ فقد وردت في بصائر الدرجات، ص ١٣٧، ح ١٠، ص ٢٤٣، ح ٣، وص ٣٤٣، ح ٩. رواية محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن الحسين [اللؤلؤي] عن أحمد بن الحسن [الميثمي].

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَدَّبَ رَسُولَهُ حَتّىٰ قَوَّمَهُ[1] عَلىٰ مَا أَرَادَ، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فَمَا فَوَّضَ اللّٰهُ إِلىٰ رَسُولِهِ، فَقَدْ فَوَّضَهُ إِلَيْنَا».[2]

٧٠٣ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ صَنْدَلٍ الْخَيَّاطِ[3]، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي[4] قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ قَالَ: «أَعْطىٰ سُلَيْمَانَ مُلْكاً عَظِيماً، ثُمَّ جَرَتْ هٰذِهِ الْآيَةُ فِي رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، فَكَانَ[5] لَهُ

= وأحمد بن الحسن الميثمي، هو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمّار، ومحمّد بن الحسن بن زياد، هو محمّد بن الحسن بن زياد العطّار الذي روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩، وص ٣٦٩، الرقم ١٠٠٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٤، الرقم ٦٦.

هذا، ولا يبعد أن يكون الأصل في السند الأوّل من البصائر هكذا: أحمد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن، عن أبيه، ففُسّر أحمد بن الحسن بالميثمي، ومحمّد بن الحسن بابن زياد، ثمّ أُدرج التفسيران في المتن في غير موضعهما.

إذا تبيّن ذلك، فنقول: إنّ الظاهر سقوط «أحمد بن» قبل «الحسن بن زياد»، وسقوط «عن أبيه» بعد «محمّد بن الحسن الميثمي» من سند الكافي. كما أنّ الظاهر زيادة «بن زياد» و«الميثمي» في السند أو درجهما في غير موضعهما، كما تقدّم.

واستفدنا هذا من رسالة للأُستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري -دام توفيقه- المسمّى بـ«بيت الأخيار في ترجمة آل ميثم التمّار». وللكلام تتمة نُرجع الطالب إليها.

١ . في حاشية «ف»: «قوّاه». وقوله: «قوّمه على ما أراد»، أي ثبّته عليه، من قام فلان على الشيء إذا ثبت عليه وتمسّك. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٢٥ (قوم).

٢ . بصائر الدرجات، ص ٣٨٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمّد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٨٥، ح ٦، بسنده عن محمّد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله ‎. الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١١٩٩؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٧.

٣ . في حاشية «ف»: «الحنّاط»، والرجل مجهول لم نعرفه.

٤ . في «ف»: «عن».

٥ . في «ب»: «وكان».

أَنْ يُعْطِيَ مَا شَاءَ مَنْ شَاءَ[١]، وَ يَمْنَعَ مَنْ[٢] شَاءَ[٣]، وَ أَعْطَاهُ اللّٰهُ[٤] أَفْضَلَ مِمَّا أَعْطىٰ سُلَيْمَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿مَا[٥] آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾».[٦]

٥٣ ـ بَابُ فِي[٧] أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام بِمَنْ يُشْبِهُونَ[٨] مِمَّنْ مَضىٰ وَكَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنُّبُوَّةِ

٧٠٤ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ[٩]، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا مَوْضِعُ الْعُلَمَاءِ[١٠]؟

قَالَ: «مِثْلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ، وَ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ[١١]، وَ صَاحِبِ مُوسىٰ عليه السلام».[١٢]

---

١. في «ب، ض، بر»: «من شاء ما شاء». وفي «بف»: «ما شاء من يشاء».

٢. في «ج»: «ما».

٣. في البحار: - «ويمنع من شاء».

٤. في «ألف، ض، ف، و، بس، بف» والوافي: - «الله».

٥. في «ج، ف»: ﴿وَمَا﴾.

٦. الوافي، ج ٣، ص ٦١٩، ح ١٢٠٠؛ البحار، ج ١٧، ص ٧، ح ٨.

٧. في «ألف، ف، بس»: - «في».

٨. في «ب، ف، و، بح»: «يشبّهون» بالتضعيف.

٩. مات صفوان بن يحيى سنة عشر ومائتين، كما في رجال النجاشي، ص ١٩٧، الرقم ٥٢٤. وتوفّي حمران بن أعين في حياة أبي عبدالله عليه السلام ـ وقد استشهد عليه السلام سنة مائة وثمان وأربعين ـ كما في رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٨٨. ولم يثبت رواية صفوان بن يحيى عن حمران بن أعين. مباشرة والظاهر سقوط الواسطة بينهما. يؤيّد ذلك أنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص ٣٦٥، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حمران كما ورد في الاختصاص، ص ٣٠٩ بنفس سند البصائر عن حمران بن أعين إلّا أنّ فيه «أبي خالد القمّاط».

١٠. في الوافي: «أريد بالعلماء: المعصومون صلوات الله عليهم ... وبصاحب سليمان: آصف بن برخيا، وبصاحب موسى: يوشع بن نون». وللمزيد راجع مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٦.

١١. في البصائر: «وصاحب داود» بدل «وصاحب سليمان».

١٢. بصائر الدرجات، ص ٣٦٥، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حمران،

٢ / ٧٠٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّمَا الْوُقُوفُ عَلَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ[1]، فَأَمَّا النُّبُوَّةُ فَلَا».[2]

٣ / ٧٠٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ ١ / ٢٦٩
سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ ذِكْرُهُ- خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيِّينَ؛ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبَداً، وَ خَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ؛ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبَداً، وَ أَنْزَلَ فِيهِ تِبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ، وَ خَلْقَكُمْ[3]، وَ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ، وَ نَبَأَ مَا قَبْلَكُمْ، وَ فَصْلَ مَا بَيْنَكُمْ، وَ خَبَرَ مَا بَعْدَكُمْ، وَ أَمْرَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ، وَ[4] مَا أَنْتُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ».[5]

٤ / ٧٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مُحَدَّثاً». فَقُلْتُ[6]: فَتَقُولُ[7]: نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرَّكَ

← عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الاختصاص، ص ٣٠٩، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد القمّاط، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ٣، ص ٦٢١، ح ١٢٠٣.

١ . في الوافي: «يعني إنّما عليكم أن تقفوا علينا في إثبات علم الحلال والحرام، وليس لكم أن تتجاوزوا بنا إلى إثبات النبوّة لنا».

٢ . الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٥؛ البحار، ج ٢٦، ص ٨، ح ٤٦.

٣ . في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٧: «وخلقكم، بسكون اللام، إمّا منصوب بالعطف على تبيان، أو مجرور بالعطف على كلّ شيء».

٤ . في «ج»: + «أمر».

٥ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنّة ...، ح ١٩١، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وفصل ما بينكم، ونحن نعلمه». الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٦.

٦ . في «ب، ض، ف، بف، بر» وحاشية «بس» والوافي: «قلت».

٧ . وفي البصائر، ص ٣٦٦، ح ٢: «فنقول». وفي شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥٥: «قوله: فتقول: نبيّ، أي هو نبيّ. ونقول، على صيغة المتكلّم مع الغير، ويحتمل الخطاب».

بِيَدِهِ[١] هٰكَذَا[٢]، ثُمَّ قَالَ: «أَوْ[٣] كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسىٰ، أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ، أَ وَ مَا بَلَغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَ فِيكُمْ مِثْلُهُ؟!».[٤]

٧٠٨ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليهما السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ[٥]: مَا مَنْزِلَتُكُمْ؟ وَ مَنْ تُشْبِهُونَ[٦] مِمَّنْ مَضىٰ؟

قَالَ: «صَاحِبَ[٧] مُوسىٰ وَ ذَا[٨] الْقَرْنَيْنِ كَانَا عَالِمَيْنِ، وَلَمْ يَكُونَا نَبِيَّيْنِ[٩]».[١٠]

٧٠٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

---

١ . في الوافي والبصائر، ص ٣٦٦، ح ٢: «يده».

٢ . في الوافي: «كأنّه رفع يده وأشار برفع يده إلى نفي النبوّة».

٣ . كلمة «أو» بمعنى «بل» كما قال الجوهري: «وقد يكون بمعنى بل في توسّع الكلام». أو المعنى: لا تقل: إنّه نبيّ، بل قل: محدَّث أو كصاحب سليمان. أو المعنى: أنّ تحديث الملك قد يكون للنبيّ وقد يكون لغيره كصاحب سليمان. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٤ (أو).

٤ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام محدّثون مفهّمون، ح ٧١٥، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد ... عن الحارث بن المغيرة، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٦٦، ح ٢؛ وص ٣٢١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، عن أحمد بن محمّد ... عن الحارث بن المغيرة، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرتين مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦، ح ١٢١٣.

٥ . في «ف، بف»: - «له».

٦ . في «ب، بح»: «تشبّهون». وفي «ف»: «تشبّهون به».

٧ . في البصائر: «كصاحب».

٨ . هكذا في «ب، ف، بع، جو» وهو الأنسب في جواب «من تشبهون». وفي «ألف» والبصائر، ص ٣٦٦: «ذي». وفي أكثر النسخ والمطبوع: «ذو».

٩ . في «ف»: «بنبيّين».

١٠ . بصائر الدرجات، ص ٣٦٦، ح ٣، بسنده عن محمّد بن أبي عمير. وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ٤٥، عن بريد، عن أحدهما عليهما السلام؛ وفيه، ص ٣٤٠، ح ٧٤، عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٤.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : إِنَّ قَوْماً يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ آلِهَةٌ ، يَتْلُونَ عَلَيْنَا بِذٰلِكَ[1] قُرْآناً ﴿وَ هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَ فِي الْأَرْضِ إِلٰهٌ﴾[2] ؟

فَقَالَ : «يَا سَدِيرُ ، سَمْعِي وَ بَصَرِي وَ بَشَرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ شَعْرِي مِنْ هٰؤُلَاءِ[3] بَرَاءٌ[4] ، وَ بَرِئَ اللّٰهُ مِنْهُمْ[5] ، مَا هٰؤُلَاءِ عَلىٰ دِينِي ، وَ لَا عَلىٰ دِينِ آبَائِي ؛ وَ اللّٰهِ ، لَا يَجْمَعُنِي اللّٰهُ وَ إِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَ هُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِمْ».

قَالَ : قُلْتُ : وَ عِنْدَنَا قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ رُسُلٌ ، يَقْرَؤُونَ[6] عَلَيْنَا بِذٰلِكَ قُرْآناً : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَ اعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[7] ؟

فَقَالَ : «يَا سَدِيرُ ، سَمْعِي وَ بَصَرِي وَ شَعْرِي وَ بَشَرِي[8] وَ لَحْمِي وَ دَمِي مِنْ هٰؤُلَاءِ بَرَاءٌ[9] ، وَ بَرِئَ اللّٰهُ مِنْهُمْ وَ رَسُولُهُ ، مَا هٰؤُلَاءِ عَلىٰ دِينِي ، وَ لَا عَلىٰ دِينِ آبَائِي ؛ وَ اللّٰهِ[10] ، لَا يَجْمَعُنِي اللّٰهُ وَ إِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَ هُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِمْ».

قَالَ : قُلْتُ : فَمَا أَنْتُمْ ؟

قَالَ : «نَحْنُ خُزَّانُ عِلْمِ اللّٰهِ ، نَحْنُ[11] تَرَاجِمَةُ[12] أَمْرِ[13] اللّٰهِ ، نَحْنُ[14] قَوْمٌ مَعْصُومُونَ ،

---

١ . هكذا في النسخ التي قوبلت والبحار . وفي المطبوع : «بذلك علينا».

٢ . الزخرف (٤٣) : ٨٤.

٣ . في البحار : - «من هؤلاء».

٤ . في «ض ، و ، بر ، بف» والوافي : «بريء». و«البَراء» و«البَريء» سواء في المعنى ، إلّا أنّ البَراء لا يثنّى ولا يجمع ؛ لأنّه مصدر في الأصل ، مثل سمع سماعاً . وأمّا البريء فيثنّى ويجمع ويؤنّث . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٦ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ١١٢ (برأ).

٥ . في «ب ، ج» : + «ورسوله». وفي حاشية «بر» : «والله بريء منهم ورسوله».

٦ . في «ف» : «ويقرؤون».

٧ . المؤمنون (٢٣) : ٥١.

٨ . في «ف» : - «وبشري».

٩ . في «ج ، و ، بر ، بس ، بف» والوافي : «بريء».

١٠ . في «ألف ، بح» : - «الله». وفي «ب» : - «والله».

١١ . في «ج ، ض ، ف» : «ونحن».

١٢ . «التَراجِمَة» و«التراجم» : جمع التَرْجَمان ، أو التَرجُمان ، أو التُرجُمان . وهو من يفسّر الكلام بلسان آخر . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٩٢٨ (رجم).

١٣ . في «ب» والبصائر : «وحي».

١٤ . في «ج ، ض ، ف» : «ونحن».

أَمَرَ[1] اللّٰهُ -تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ- بِطَاعَتِنَا، وَ نَهىٰ عَنْ مَعْصِيَتِنَا، نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلىٰ مَنْ ١ / ٢٧٠
دُونَ السَّمَاءِ وَ فَوْقَ الْأَرْضِ».[2]

٧١٠ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ بَحْرٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْأَئِمَّةُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ، وَ لَا يَحِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَا يَحِلُّ[3] لِلنَّبِيِّ، فَأَمَّا مَا خَلَا ذٰلِكَ فَهُمْ فِيهِ[4] بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللّٰهِ[5] صلى الله عليه وآله».[6]

٥٤ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ

٧١١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ[7]، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ:

---

١ . في «ج»: «أمركم».
٢ . بصائر الدرجات، ص ١٠٤، ح ٦، عن أحمد بن محمّد، من قوله: «فما أنتم؟» مع اختلاف يسير؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح ٥١١، بسند آخر عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام مثل ما في البصائر. رجال الكشّي، ص ٣٠٦، ح ٥٥١، بسنده عن محمّد بن خالد البرقي، عن أبي طالب القمّي، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٢٢، عن أبي طالب القمّي، عن سدير، من قوله: «نحن الحجّة البالغة». الوافي، ج ٣، ص ٦٢٢، ح ١٢٠٧؛ البحار، ج ٢٥، ص ٢٩٨، ذيل ح ٦٢.
٣ . في «ض»: «ما تحلّ».
٤ . في «ألف، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ١٦ وج ٢٧: - «فيه». وهو ممّا لابدّ منه لربط الخبر بالمبتدأ.
٥ . في «ج»: «النبيّ».
٦ . الوافي، ج ٣، ص ٦٢١، ح ١٢٠٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٥٧؛ وج ٢٧، ص ٥٠، ح ٢.
٧ . في «ف» والوافي: + «عمّن ذكره».

أَرْسَلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِلىٰ زُرَارَةَ: أَنْ يُعْلِمَ[1] الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ[2]: «أَنَّ أَوْصِيَاءَ مُحَمَّدٍ ـ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ[3] ـ مُحَدَّثُونَ[4]».[5]

٢ / ٧١٢ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَوْماً، فَقَالَ: «يَا حَكَمُ، هَلْ تَدْرِي الْآيَةَ الَّتِي كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَعْرِفُ قَاتِلَهُ بِهَا، وَ يَعْرِفُ بِهَا الْأُمُورَ الْعِظَامَ الَّتِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهَا النَّاسَ ؟».

قَالَ الْحَكَمُ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ وَقَعْتُ[6] عَلىٰ عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَعْلَمُ بِذٰلِكَ تِلْكَ الْأُمُورَ الْعِظَامَ، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا وَ اللّٰهِ، لَا أَعْلَمُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَا الْآيَةُ[7]؟ تُخْبِرُنِي بِهَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ ؟

قَالَ: «هُوَ وَ اللّٰهِ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَ لَا نَبِيٍّ (وَ لَا مُحَدَّثٍ)﴾[8] وَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مُحَدَّثاً».

---

١ . في «ب، بر»: «يعلّم». وفي البصائر: «أعلم». ٢ . في «بس»: «عيينة».

٣ . في «ب، بر»: «عليهم السلام». وفي «ج، ف»: «صلّى الله عليه وآله». وفي «بس، بف»: - «عليه وعليهم السلام». وفي البصائر: «عليّ عليه السلام» بدل «محمّد عليه وعليهم السلام».

٤ . في الوافي: «المحدَّث: هو الذي يحدّثه الملك في باطن قلبه، ويلهمه معرفة الأشياء ويفهمه، وربّما يسمع صوت الملك وإن لم يرشخصه».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٣٢٠، ح ٧، عن أحمد بن محمّد ... عن زرارة. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب في شأن ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ ...، ضمن ح ٦٤٦؛ وباب ما جاء في الاثني عشر والنصّ ...، ح ١٣٩٨؛ ونفس الباب، ح ١٤٠٥؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٣٤٦؛ والاختصاص، ص ٣٢٩؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٥٦، ح ٢٤؛ والأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٨ ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٢٣، ح ١٢٠.

٦ . في حاشية «ف» والبصائر، ص ٣١٩: «قد وقفت».

٧ . هكذا في «ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وسائر النسخ: - «ما».

٨ . الحجّ (٢٢): ٥٢. وقوله عليه السلام: «ولا محدّث» ليس في القرآن.

فَقَالَ[١] لَهُ رَجُلٌ -يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ زَيْدٍ، كَانَ أَخَا عَلِيٍّ لِأُمِّهِ[٢]-: سُبْحَانَ اللّٰهِ! مُحَدَّثاً؟ كَأَنَّهُ يُنْكِرُ ذٰلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ[٣] أَبُو جَعْفَرٍ ، فَقَالَ: «أَمَا وَاللّٰهِ إِنَّ ابْنَ أُمِّكَ بَعْدُ قَدْ كَانَ يَعْرِفُ ذٰلِكَ».

قَالَ: فَلَمَّا قَالَ ذٰلِكَ سَكَتَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: «هِيَ الَّتِي هَلَكَ فِيهَا أَبُوالْخَطَّابِ[٤]، فَلَمْ يَدْرِ مَا[٥] تَأْوِيلُ الْمُحَدَّثِ وَ النَّبِيِّ[٦]».[٧]

٧١٣ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ١ / ٢٧١

---

١ . قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٦٢: «قيل: «فقال» كلام زياد بن سوقة، وضمير له للحَكَم. وهذه الحكاية كانت بعد وفاة عليّ بن الحسين في مجلس الباقر . ولا يخفى ما فيه من التكلّف، والذي يظهر لي أنّه اشتبه على المصنّف رحمه الله تعالى، أو النسّاخ فوصلوا إلى آخر الحديث حديثاً آخر فإنّه روى الصفّار في البصائر [ص ٣١٩، ح ٣] خبر ابن عتيبة إلى قوله «ولا محدّث» وزاد فيه: «فقلت: أكان عليّ بن أبي طالب محدّثاً؟ قال: نعم، وكلّ إمام منّا أهل البيت فهو محدّث». ثمّ روى [البصائر، ص ٣٢٠، ح ٤] بسند آخر عن حمران، عن أبي جعفر قال: «قال رسول الله : من أهل بيتي اثنا عشر محدّثاً، فقال له عبدالله بن زيد، وكان أخا عليّ لأمّه: سبحان الله» وساق الخبر إلى آخره».

٢ . وأمّا كون عبدالله أخا عليّ بن الحسين لأمّه فهو ممّا ذكره العامّة في كتبهم، والحقّ أنّه لم يكن أخاه حقيقة، بل قيل: إنّ أمّ عبدالله كانت أرضعته فكان أخاً رضاعيّاً له ، وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٦٣.

٣ . هكذا في «ب، بح، بس، بف» وحاشية «ج، ف» والوافي، وهو المناسب للمقام. وفي المطبوع وسائر النسخ: «علينا».

٤ . أبوالخطّاب هو محمّد بن مقلاص الأسدي الكوفي، كان غالياً ملعوناً، يعتقد بأنّ جعفر بن محمّد إله، وكان يدعو من تبعه إليه؛ وأمره مشهور. راجع: رجال الكشّي، ص ٢٩٠.

٥ . في «بف»: - «ما».

٦ . في «ب»: «النبيّ والمحدّث».

٧ . بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ٣، عن أحمد بن محمّد إلى قوله: «ولا نبيّ ولا محدّث». وفيه بعده هكذا: «فقلت: وكان عليّ بن أبي طالب محدّثاً؟ قال: نعم وكلّ إمام منّا أهل البيت فهو محدّث». وفيه، ص ٣٢٠، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر قال: «قال رسول الله : من أهل بيتي اثنا عشر محدّثاً، فقال له عبدالله بن زيد، وكان أخاً لأمّه» إلى آخر الحديث. وفي الغيبة للنعماني، ص ٦٦، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر مثل ما في البصائر، ص ٣٢٠، ح ٤، إلّا أنّ فيه: «عبدالله بن زيد، وكان أخا عليّ بن الحسين من الرضاعة»، وفيه: «أما والله، إنّ ابن أمّك كان كذلك، يعني عليّ بن الحسين » وهنا انتهى الرواية . الوافي، ج ٣، ص ٦٢٤، ح ١٢١٠.

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «الْأَئِمَّةُ عُلَمَاءُ صَادِقُونَ، مُفَهَّمُونَ، مُحَدَّثُونَ».[١]

٧١٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

ذُكِرَ الْمُحَدَّثُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَقَالَ: «إِنَّهُ يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَ لَا يَرَى الشَّخْصَ». فَقُلْتُ[٢] لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ[٣]، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامُ الْمَلَكِ؟ قَالَ[٤]: «إِنَّهُ[٥] يُعْطَى السَّكِينَةَ وَ الْوَقَارَ حَتّىٰ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَلَامُ مَلَكٍ[٦]».[٧]

٧١٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مُحَدَّثاً». فَخَرَجْتُ[٨] إِلىٰ أَصْحَابِي، فَقُلْتُ: جِئْتُكُمْ بِعَجِيبَةٍ، فَقَالُوا: وَ مَا هِيَ؟ فَقُلْتُ[٩]: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلِيٌّ[١٠] عليه السلام مُحَدَّثاً». فَقَالُوا: مَا صَنَعْتَ شَيْئاً، أَلَّا سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟

فَرَجَعْتُ[١١] إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَدَّثْتُ أَصْحَابِي بِمَا حَدَّثْتَنِي، فَقَالُوا:

---

١. بصائر الدرجات، ص ٣١٩، ح ١. وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠، ذيل الحديث الطويل ٤٤، بسنده عن محمّد بن إسماعيل. وفي الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٨، بسند آخر، وفيه: «الأئمّة علماء حلماء صادقون مفهّمون محدّثون». الوافي، ج ٣، ص ٦٢٤، ح ١٢٠٩.

٢. في «بر»: «فقال».

٣. في «ج، ف، بر» والوافي والبصائر: «أصلحك الله».

٤. في «ج، ف»: «فقال».

٥. في «ف»: «أن».

٦. في «ب، ف»: «الملك». وهو الأنسب بالجواب.

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٢٣، ح ٩، بسنده عن يونس. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦، ح ١٢١١.

٨. في «ض» وحاشية «ج»: «فرحت» من الرواح.

٩. في «ف، بر، بف» والوافي والبصائر، ص ٣٢١، والاختصاص: «قلت».

١٠. في «بح»: - «عليّ».

١١. في «ألف، بح، بر، بف»: «فرُحت» من الرواح. وفي «ج»: - «فرجعت إليه - إلى - كان يحدّثه».

مَا[1] صَنَعْتَ شَيْئاً، أَلَا سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟ فَقَالَ لِي: «يُحَدِّثُهُ مَلَكٌ». قُلْتُ[2]: تَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرَّكَ[3] يَدَهُ هٰكَذَا[4]: «أَوْ[5] كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسىٰ[6]، أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ؛ أَوَ مَا بَلَغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَ فِيكُمْ مِثْلُهُ؟!».[7]

٥٥ ـ بَابٌ فِيهِ[8] ذِكْرُ الْأَرْوَاحِ الَّتِي فِي الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٧١٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا جَابِرُ، إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ خَلَقَ الْخَلْقَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ، وَ هُوَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ كُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلَاثَةً ○ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ○ وَ أَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ ○ وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ○ أُولٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[9].

فَالسَّابِقُونَ[10] هُمْ رُسُلُ اللّٰهِ عليهم السلام وَ خَاصَّةُ اللّٰهِ مِنْ خَلْقِهِ، جَعَلَ[11] فِيهِمْ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ: ١ / ٢٧٢

---

١ . في شرح المازندراني: «ما، للنفي أو الاستفهام والتوبيخ».

٢ . في «بح»: «فقلت». ٣ . في «ج»: «فحوّل».

٤ . في «ف» والبصائر، ص ٣٢١: + «ثمّ قال».

٥ . كلمة «أو» بمعنى «بل»، كما قال الجوهري: «وقد يكون بمعنى بل في توسّع الكلام»، أو المعنى: لا تقل: إنّه نبيّ، بل قل: محدَّث أو كصاحب سليمان؛ أو المعنى: أنّ تحديث الملك قد يكون للنبيّ وقد يكون لغيره كصاحب سليمان. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٦٢٦؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٨؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٤ (أو).

٦ . في البصائر: «وكصاحب موسى» بدل «أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى».

٧ . الكافي، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمّة عليهم السلام بمن يشبهون ممّن مضى ...، ح ٧٠٧، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد ... عن الحارث بن المغيرة، عن أبي جعفر عليه السلام، ملخّصاً. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٢١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، عن أحمد بن محمّد. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٦٦، ح ٤ و٦؛ وص ٣٦٧، ح ٧، بسند آخر عن الحارث بن المغيرة النضري، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٥، ح ١٢١٢.

٨ . في «ض» ومرآة العقول: «في». ٩ . الواقعة (٥٦): ٧ ـ ١١.

١٠ . في «بس»: «والسابقون». ١١ . في حاشية «ض» وتفسير فرات: + «الله».

أَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الْقُدُسِ، فَبِهِ عَرَفُوا الْأَشْيَاءَ[١]؛ وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الْإِيمَانِ، فَبِهِ خَافُوا اللّٰهَ عَزَّ وَ جَلَّ؛ وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الْقُوَّةِ[٢]، فَبِهِ قَدَرُوا[٣] عَلىٰ طَاعَةِ اللّٰهِ؛ وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الشَّهْوَةِ، فَبِهِ اشْتَهَوْا طَاعَةَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ كَرِهُوا مَعْصِيَتَهُ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْمَدْرَجِ[٤] الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَ يَجِيئُونَ.

وَ جَعَلَ فِي الْمُؤْمِنِينَ ـ أَصْحَابِ[٥] الْمَيْمَنَةِ ـ رُوحَ الْإِيمَانِ، فَبِهِ خَافُوا اللّٰهَ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْقُوَّةِ، فَبِهِ قَدَرُوا[٦] عَلىٰ طَاعَةِ اللّٰهِ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الشَّهْوَةِ، فَبِهِ اشْتَهَوْا طَاعَةَ اللّٰهِ؛ وَ جَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْمَدْرَجِ الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَ يَجِيئُونَ[٧]».[٨]

٧١٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ[٩]، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ

---

١ . في البصائر، ص ٤٤٥: «بعثوا أنبياء» بدل «عرفوا الأشياء».

٢ . في حاشية «ض»: «القدرة».

٣ . في حاشية «ف» والبصائر، ص ٤٤٥ وتفسير فرات: «قوّوا».

٤ . في «بس»: «المدرّج». و«المَدْرَج»: المسلك، من درج دُروجاً ودَرَجاناً: مشى. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٣ (مشى).

٥ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٤٤٥. وفي المطبوع: «وأصحاب».

٦ . في «ج» والبصائر، ص ٤٤٥: «قوّوا». وفي «بس، بف» وحاشية «ض، ف، بر»: «قووا».

٧ . في مرآة العقول: «وعدم ذكر أصحاب المشئمة لظهور أحوالهم ممّا مرّ؛ لأنّه ليس لهم روح القدس و لا روح الإيمان؛ ففيهم الثلاثة الباقية التي في الحيوانات أيضاً».

٨ . بصائر الدرجات، ص ٤٤٥، ح ١، عن أحمد بن محمّد. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٤٧، ح ٥، بسنده عن جابر، عن أبي جعفر ؑ؛ وفيه، ص ٤٤٩، ح ٦؛ والكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٥٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين ؑ، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة و اختلاف. تفسير فرات، ص ٤٦٥، ح ٦٠٨، عن جابر الجعفي، وفيه: «عن عليّ بن محمّد الزهري معنعناً عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر ؑ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٧، ح ١٢١٤.

٩ . هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بف، جر» والوافي. وفي «الف، بح، بر، بس» و المطبوع: «أحمد بن محمّد». والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ موسى بن عمر هذا، هو موسى بن عمر بن يزيد، بقرينة روايته عن محمّد بن سنان، والراوي عنه في بعض الأسناد، محمّد بن أحمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٥٨،

مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنِ الْمُنَخَّلِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْمِ الْعَالِمِ، فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ، إِنَّ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَوْصِيَاءِ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ: رُوحَ الْقُدُسِ، وَ رُوحَ الْإِيمَانِ، وَ رُوحَ الْحَيَاةِ، وَ رُوحَ الْقُوَّةِ، وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، فَبِرُوحِ الْقُدُسِ يَا جَابِرُ، عَرَفُوا[1] مَا تَحْتَ الْعَرْشِ إِلَى مَا تَحْتَ الثَّرىٰ[2]».

ثُمَّ قَالَ: «يَا جَابِرُ، إِنَّ هٰذِهِ الْأَرْبَعَةَ أَرْوَاحٌ يُصِيبُهَا الْحَدَثَانُ[3] إِلَّا رُوحَ الْقُدُسِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَلْهُو[4] وَ لَا تَلْعَبُ».[5]

---

* الرقم ١٢٨١١.

وقد وردت رواية محمّد بن أحمد [ابن يحيى بن عمران الأشعري] عن موسى بن عمر عن [محمّد] بن سنان في عدّة من الأسناد. اُنظر على سبيل المثال: علل الشرائع، ص ٤٢٩، ح ١، وص ٥٥٨، ح ١، وص ٦٠٤، ح ٧٥؛ الخصال، ص ٣٨، ح ١٩، وص ٤٢١، ح ١٩، وص ٥٩٣، ح ٣؛ معاني الأخبار، ص ١٥٤، ح ١؛ ثواب الأعمال، ص ٣٦، ح ١؛ التوحيد، ص ٣٣٩، ح ١. ولم نجد توسّط أحمد بن محمّد بين محمّد بن يحيى وموسى بن عمر إلّا في هذا المورد، وما ورد في الكافي، ح ١١٢٤٠. والموجود في بعض النسخ المعتبرة في كلا الموضعين هو «محمّد بن أحمد» بدل «أحمد بن محمّد».

هذا، والمقام من مظانّ تحريف «محمدبن أحمد» بـ«أحمد بن محمّد» ـ لكثرة روايات محمّد بن يحيى عنه ـ دون العكس.

١. في البصائر، ص ٤٤٧: «علمنا».

٢. «الثَرَى»: التراب النَديّ ـ أي المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض فإن لم يكن نديّاً، فهو تراب ـ أو التراب، وكلّ طين لا يكون لازباً إذا بُلّ. والمراد: الأرض. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (ثرو).

٣. قال الجوهري: «حَدَثَ أمر، أي وقع، والحَدَثُ والحُدْثى والحادِثَة والحَدَثانُ، كلّها بمعنى». الصحاح، ج ١، ص ٢٧٨ (حدث).

٤. قال ابن الأثير: «اللَهْوُ: اللَعْبُ. يقال: لهوت بالشيء أَلْهُو لَهْواً، وتلهّيتُ به، إذا لَعِبْتَ به وتشاغلتَ، وغَفَلْتَ به عن غيره. وألهاه عن كذا، أي شغله. ولَهِيتُ عن الشيء بالكسر وأَلْهَى بالفتح لُهِيّاً إذا سَلَوْتَ عنه وتركتَ ذكره، وإذا غفلتَ عنه واشتغلتَ». النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لها).

٥. بصائر الدرجات، ص ٤٤٧، ح ٤، بسنده عن محمّد بن سنان. وفيه، ص ٤٥٣، ح ١٢، بسنده عن موسى بن عمر، عن محمّد بن بشّار، عن عمّار بن مروان، عن جابر، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٤٧، ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٢٨، ح ١٢١٥.

٧١٨ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى[١] بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْمِ الْإِمَامِ[٢] بِمَا[٣] فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَ هُوَ فِي بَيْتِهِ مُرْخًى[٤] عَلَيْهِ سِتْرُهُ.

فَقَالَ: «يَا مُفَضَّلُ، إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ - جَعَلَ فِي النَّبِيِّ ﷺ[٥] خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ: رُوحَ الْحَيَاةِ، فَبِهِ دَبَّ وَ دَرَجَ[٦]؛ وَ رُوحَ الْقُوَّةِ، فَبِهِ نَهَضَ[٧] وَ جَاهَدَ؛ وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، فَبِهِ أَكَلَ وَ شَرِبَ وَ أَتَى النِّسَاءَ مِنَ الْحَلَالِ؛ وَ رُوحَ الْإِيمَانِ، فَبِهِ آمَنَ[٨] وَ عَدَلَ؛ وَ رُوحَ الْقُدُسِ، فَبِهِ حَمَلَ النُّبُوَّةَ؛ فَإِذَا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ انْتَقَلَ رُوحُ الْقُدُسِ، فَصَارَ إِلَى الْإِمَامِ، وَ رُوحُ الْقُدُسِ لَا يَنَامُ وَ لَا يَغْفُلُ[٩] وَ لَا يَلْهُو وَ لَا يَزْهُو[١٠]، وَ الْأَرْبَعَةُ الْأَرْوَاحِ تَنَامُ وَ تَغْفُلُ وَ تَزْهُو وَ تَلْهُو[١١]، .... ←

---

١ . في «ض، ف، بح»: «معلّى».

٢ . في «ف»: + «علم».

٣ . في «ج»: + «هو».

٤ . في «بر»: «مُرخيٍ عليه سِترَه». والصحيح: مرخٍ. وقوله: «مُرْخى عليه ستره»، اى مُرْسَل عليه ستره، راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٤ (رخا).

٥ . في «ألف، ب، ض، و، بح، بس، بف»: «عليه السلام».

٦ . الدَّبّ والدبيب بمعنى المشي الخفيف. وقال الراغب: «يقال: دَبَّ ودَرج لمن كان حيّاً فمشى». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٤٨ (دبب). المفردات للراغب، ص ٣١١ (درج).

٧ . «نَهَضَ»، أي قام. يقال: نَهَضَ يَنْهَضُ نَهْضاً ونُهُوضاً، أي قام. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١١١ (نهض).

٨ . في البصائر: «أمر».

٩ . في شرح المازندراني، ج ٦، ص ٦٤: «إمّا من غَفَلْتَ عن الشيء تَغْفُلُ غُفُولاً، إذا لم تكن متذكّراً له. أو من أغفلته، إذا تركته على ذكر منك وتغافلت عنه. والأوّل ينفي النوم والغفلة الناشئة منه ... والثاني ينفي الغفلة مطلقاً». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٢ (غفل).

١٠ . في البصائر: «ولا يسهو». وفي شرح المازندراني: «والزَهْو، جاء بمعنى الاستخفاف والتهاون والحرز والتخمين والكبر والفخر والكذب والباطل، والكلّ هنا مناسب». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٦ (زهو).

١١ . في «ب، ج، ض، بح» والبحار: «وتغفل وتلهو وتزهو». وفي «ف»: «وتلهو وتزهو وتغفل». وفي ←

وَ رُوحُ الْقُدُسِ كَانَ[١] يَرىٰ بِهِ[٢]».[٣]

٥٦ ـ بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَدِّدُ اللّٰهُ بِهَا الْأَئِمَّةَ عليهم السلام ٢٧٣/١

٧١٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿وَ كَذٰلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتابُ وَ لَا الْإِيمانُ﴾[٤].

قَالَ: «خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أَعْظَمُ مِنْ جَبْرَئِيلَ وَ مِيكَائِيلَ، كَانَ مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله يُخْبِرُهُ، وَ يُسَدِّدُهُ[٥]، وَ هُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ».[٦]

٧٢٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

← البصائر: «و تلهوا وتغفل وتسهو».

١ . في حاشية «ض»: «كأنّه».

٢ . في مرآة العقول: «كان يرى به، على بناء المجهول أو المعلوم». وفي البصائر: «وروح القدس ثابت يرى به ما في شرق الأرض وغربها، وبرّها وبحرها. قلت: جعلت فداك، يتناول الإمام ما ببغداد بيده؟ قال: نعم وما دون العرش».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٥٤، ح ١٣، عن الحسين بن محمّد ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٢٨، ح ١٢١٦؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٤، ح ٢١.

٤ . الشورى (٤٢): ٥٢.

٥ . «يسدّده»: من التسديد، وهو التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سدد).

٦ . بصائر الدرجات، ص ٤٥٥، ح ٢، عن أحمد بن محمّد. وفيه، ح ١، بسنده عن أبي بصير؛ وفيه أيضاً، ص ٤٥٦، ح ٦؛ و ص ٤٥٧، ح ١٠، بسنده عن أبي الصبّاح، عن أبي عبد الله؛ وفيه، ص ٤٥٦، ح ٨، بسنده عن أبي الصبّاح، عن أبي بصير. وفيه أيضاً، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦، ح ٣ و ٤ و ٥ و ٩، بسند آخر، و في كلّها مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٣٠، ح ١٢١٧؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٤، ح ٢٢.

سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هِيتَ[١] ـ وَ أَنَا حَاضِرٌ ـ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ كَذٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا﴾.

فَقَالَ: «مُنْذُ أَنْزَلَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ ذٰلِكَ الرُّوحَ عَلىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله مَا صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ، وَ إِنَّهُ لَفِينَا».[٢]

٧٢١ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾[٣].

قَالَ: «خَلْقٌ أَعْظَمُ مِنْ جَبْرَئِيلَ وَ مِيكَائِيلَ، كَانَ مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ هُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ، وَ هُوَ مِنَ الْمَلَكُوتِ».[٤]

٧٢٢ / ٤ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[٥]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

---

١ . «هِيت» اسم بلد على شاطئ الفرات. لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٧ (هيت).

٢ . بصائر الدرجات، ص ٤٥٧، ح ١٣، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط، قال: سأله رجل ...؛ وفيه، ح ١١، بسنده عن عليّ بن أسباط، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه أيضاً، ح ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٣٠، ح ١٢١٨؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٥، ح ٢٤.

٣ . الإسراء (١٧): ٨٥.

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٦٢، ح ٩، بسنده عن يونس. وفيه، ص ٤٦١، ح ٥؛ وص ٤٦٢، ح ٨؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب مواليد الأئمّة عليهم السلام، ذيل الحديث الطويل ١٠٠٦، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٦٢، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٧٩؛ وتفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٦٥، عن أسباط بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٣١، ح ١٢١٩؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٥، ح ٢٣؛ وج ٥٩، ص ٢٢٢.

٥ . هكذا في «ب، ض، بس» والوافي. وفي «ألف، ج، ف، و، بح، بر، بف» والمطبوع: «الخزّاز». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ[١]: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى» قَالَ: «خَلْقٌ أَعْظَمُ مِنْ جَبْرَئِيلَ وَ مِيكَائِيلَ، لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِمَّنْ مَضىٰ غَيْرِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَ هُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ يُسَدِّدُهُمْ، وَ لَيْسَ كُلُّ[٢] مَا طُلِبَ وُجِدَ».[٣]

٧٢٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ[٤]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْعِلْمِ: أَ هُوَ عِلْمٌ[٥] يَتَعَلَّمُهُ الْعَالِمُ[٦] مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ، أَمْ فِي ١ / ٢٧٤
الْكِتَابِ عِنْدَكُمْ تَقْرَؤُونَهُ فَتَعْلَمُونَ[٧] مِنْهُ؟

قَالَ: «الْأَمْرُ أَعْظَمُ مِنْ ذٰلِكَ وَ أَوْجَبُ[٨]؛ أَ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَكَذٰلِكَ

---

١. في البحار: - «يقول».

٢. احتمل المجلسي في مرآة العقول: كون الكلمة «كلّما»، بأن يرجع المستتر في «طلب» و«وجد» إلى الروح. وجَعْل كون «ما» موصولةً أظهر.

٣. بصائر الدرجات، ص ٤٦١، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم. وفيه، ص ٤٦٠، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ص ٤٦١، ح ٤، بسنده عن أبي أيّوب الخزّاز، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٦، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ٤٦١، ح ٣، بسند آخر؛ وفيه أيضاً؛ ص ٤٦٢، ح ١٠ و ١١ بسند آخر، وفيهما: «وهو مع الأئمّة وليس كما ظننت». وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٦١، عن أبي بصير. الوافي، ج ٣، ص ٦٣١، ح ١٢٢٠؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٥، ح ٢٥.

٤. ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٦٠، ح ٥، عن أبي محمّد، عن حمران بن موسى بن جعفر، عن عليّ بن أسباط. والمذكور في بعض مخطوطاته «عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر» وهو الصواب؛ فقد روى عمران بن موسى كتاب موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، وتكرّر هذا الارتباط في بعض الأسناد والطرق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٧، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٨؛ و ص ٤٠٦، الرقم ١٠٧٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٨؛ و ص ٣٨٦، الرقم ٥٩١؛ الكافي، ح ٦٢٠ و ٦٧١ و ٧٢٣ و ١٣١٣٩.

٥. في «ألف، ب، ج، ض، بر، بس» وحاشية «و، بح، بف» والبحار: «شيء».

٦. في حاشية «ض، بف»: «الرجل».

٧. في حاشية «بر»: «فتتعلمون». وفي شرح المازندراني: «فتعلمونه». وفيه عن بعض النسخ: «فتتعلّمونه».

٨. في البصائر، ص ٤٦٠، ح ٥: «وأجل».

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَ لَا الْإِيمَانُ﴾ ؟».

ثُمَّ قَالَ: «أَيَّ شَيْءٍ يَقُولُ أَصْحَابُكُمْ فِي هٰذِهِ الْآيَةِ ؟ أَ يُقِرُّونَ أَنَّهُ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَدْرِي[1] مَا الْكِتَابُ وَ لَا الْإِيمَانُ ؟».

فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا يَقُولُونَ.

فَقَالَ[2]: «بَلىٰ[3]، قَدْ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَدْرِي[4] مَا الْكِتَابُ وَ لَا الْإِيمَانُ حَتّىٰ بَعَثَ[5] اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - الرُّوحَ الَّتِي ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ، فَلَمَّا أَوْحَاهَا[6] إِلَيْهِ عَلَّمَ بِهَا[7] الْعِلْمَ وَ الْفَهْمَ، وَ هِيَ الرُّوحُ الَّتِي يُعْطِيهَا اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - مَنْ شَاءَ، فَإِذَا[8] أَعْطَاهَا عَبْداً عَلَّمَهُ الْفَهْمَ».[9]

٧٢٤ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ سَعْدٍ الْإِسْكَافِ، قَالَ:

أَتىٰ رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَسْأَلُهُ[10] عَنِ الرُّوحِ أَ لَيْسَ هُوَ جَبْرَئِيلَ ؟

فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «جَبْرَئِيلُ عليه السلام مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحُ غَيْرُ جَبْرَئِيلَ» فَكَرَّرَ ذٰلِكَ عَلَى الرَّجُلِ.

فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ قُلْتَ عَظِيماً مِنَ الْقَوْلِ، مَا أَحَدٌ يَزْعَمُ[11] أَنَّ الرُّوحَ غَيْرُ جَبْرَئِيلَ.

---

١ . «لا يَدْري»، أي لا يعرف، من الدِراية، وهي المعرفة المُدْرَكة بضرب من الحيل. يقال: دَرَيتُهُ، ودَرَيْتُ به دِرْيَةً. والدِراية لا تستعمل في الله تعالى. راجع: المفردات للراغب، ص ٣١٣ (درى).

٢ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس» والوافي والبحار والبصائر ص ٤٦٠. وفي «بف» والمطبوع: + «لي».

٣ . في «بف»: - «بلى».

٤ . في «ج»: «ما يدري».

٥ . في «و»: «يبعث».

٦ . في «بر»: + «الله».

٧ . في البحار: «به».

٨ . في «ب»: - «أوحاها - إلى - فإذا».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٤٦٠، ح ٥، عن أبي محمّد، عن حمران بن موسى بن جعفر، عن عليّ بن أسباط، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٥٨ - ٤٥٩، ح ١ و ٢ و ٣، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٦٣٢، ح ١٢٢١؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٦، ح ٢٦.

١٠ . في حاشية «ف»: «فسأله».

١١ . في البحار: «ما يزعم أحد».

فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؑ: «إِنَّكَ ضَالٌّ، تَرْوِي عَنْ أَهْلِ[١] الضَّلَالِ، يَقُولُ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ لِنَبِيِّهِ ؐ[٢]: ﴿أَتىٰ أَمْرُ اللّٰهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحانَهُ وَ تَعالىٰ عَمّا يُشْرِكُونَ ۝ يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ﴾[٣] وَ الرُّوحُ[٤] غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمْ».[٥]

٥٧ ـ بَابُ وَقْتِ مَا يَعْلَمُ الْإِمَامُ جَمِيعَ عِلْمِ[٦] الْإِمَامِ الَّذِي[٧] قَبْلَهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً السَّلَامُ[٨]

٧٢٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: مَتىٰ يَعْرِفُ الْأَخِيرُ مَا عِنْدَ الْأَوَّلِ؟

قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ تَبْقىٰ[٩] مِنْ رُوحِهِ».[١٠]

٧٢٦ / ٢ . مُحَمَّدٌ[١١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ وَ جَمَاعَةٍ مَعَهُ، قَالُوا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ؑ يَقُولُ: «يَعْرِفُ الَّذِي بَعْدَ الْإِمَامِ عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ فِي آخِرِ ١/ ٢٧٥

---

١ . في «ج»: «أئمّة».
٢ . هكذا في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «صلّى الله عليه وآله».
٣ . النحل (١٦): ١ـ٢.
٤ . في «بف»: «فالروح».
٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، عن محمّد بن الحسين. وفي الغارات، ج ١، ص ١٠٧، مرسلاً عن أصبغ بن نباتة، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٣٣، ح ١٢٢٢؛ البحار، ج ٥٩، ص ٢٢٢.
٦ . في مرآة العقول: «علوم».
٧ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: + «كان».
٨ . في «ض»: «عليهم السلام جميعاً». وفي «ف»: «جميعاً عليهم السلام».
٩ . في مرآة العقول: ـ «تبقى».
١٠ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ٢، عن أحمد بن محمّد ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٦١، ح ١٢٦١.
١١ . في «ف»: + «بن يحيى».

دَقِيقَةٍ تَبْقىٰ مِنْ رُوحِهِ».[١]

٧٢٧ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[٢]، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْإِمَامُ مَتىٰ يَعْرِفُ[٣] إِمَامَتَهُ، وَ يَنْتَهِي الْأَمْرُ إِلَيْهِ؟

قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ[٤] مِنْ حَيَاةِ الْأَوَّلِ».[٥]

٥٨ ـ بَابُ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ وَ الشَّجَاعَةِ وَ الطَّاعَةِ سَوَاءٌ

٧٢٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ:

---

١ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٧، ح ١، عن محمّد بن الحسين ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٦١، ح ١٢٦٢.

٢ . كذا في النسخ والمطبوع، لكنّ الظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأنّ الصواب هو «محمّد بن الحسن». والمراد به الصفّار؛ فقد روى الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٧٨، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد، عن عليّ بن أسباط. وتوسّط محمّد بن الحسن بين محمّد بن يحيى ويعقوب بن يزيد في الكافي، ح ٧٠٢، ٧١٣، ١٢٥٨.

هذا، وقد أكثر محمّد بن الحسن [الصفّار] من الرواية عن يعقوب بن يزيد في الطرق والأسناد. راجع على سبيل المثال: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٩٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨، الرقم ١٣؛ وص ١١٤، الرقم ١٥٤؛ وص ١٥٤، الرقم ٢٣٦؛ وص ١٥٦، الرقم ٢٤٠؛ وص ١٩٦، الرقم ٢٩٦. وراجع: بصائر الدرجات أيضاً.

وأمّا ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٧٣، ح ٩٢٣ من رواية محمّد بن الحسين، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، فالظاهر فيه أيضاً وقوع التحريف؛ لما ورد من عين السند في التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٦، ح ١٣٧٧؛ وج ٩، وص ٨٣، ح ٣٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٧٣٤، وفيها: «محمّد بن الحسن الصفّار» بدل «محمّد بن الحسين».

٣ . في «بف»: «تعرف».

٤ . في حاشية «ج»: + «تبقى».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٨، ح ٣، عن يعقوب بن يزيد ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٦٢، ح ١٢٦٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈ ، قَالَ : «قَالَ اللّٰهُ تَعَالىٰ[١] : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَ اتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَ مَا أَلَتْنَاهُمْ[٢] مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[٣]» ، قَالَ : «الَّذِينَ آمَنُوا : النَّبِيُّ ﷺ وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؈ ؛ وَ ذُرِّيَّتَهُ : الْأَئِمَّةُ وَ الْأَوْصِيَاءُ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمْ ، أَلْحَقْنَا بِهِمْ ، وَ لَمْ نَنْقُصْ[٤] ذُرِّيَّتَهُمُ الْحُجَّةَ[٥] الَّتِي جَاءَ بِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ فِي عَلِيٍّ ؈ وَ حُجَّتُهُمْ وَاحِدَةٌ ، وَ طَاعَتُهُمْ وَاحِدَةٌ» .[٦]

٧٢٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ دَاوُدَ النَّهْدِيِّ[٧] ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ؈ ، قَالَ : قَالَ لِي : «نَحْنُ فِي الْعِلْمِ وَ الشَّجَاعَةِ سَوَاءٌ ، وَ فِي الْعَطَايَا[٨] عَلىٰ قَدْرِ مَا نُؤْمَرُ» .[٩]

---

١ . هكذا في «ف» . وفي «ألف ، ب ، ج ، ض ، و ، بح ، بر ، بس ، بف» وشرح المازندراني والبحار والبصائر : – «الله تعالى» . وفي المطبوع : «[الله تعالى]» . هو ممّا لابدّ منه ؛ لعدم المرجع للضمير في «قال» .

٢ . في الوافي : ﴿مَآ أَلَتْنَٰهُم﴾ : ما نقصانهم ، وقوله : «ولم ننقص ذرّيّتهم الحجّة» تفسير لقوله تعالى : ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ فسّر ؈ العمل بما كانوا يحتجّون به على الناس من النصّ عليهم ، أو من العلم والفهم والشجاعة وغير ذلك فيهم ؛ وذلك لأنّها ثمرة الأعمال والعبادات المختصّة بهم» .

٣ . الطور (٥٢) : ٢١ .

٤ . في «بس ، بف» : والبصائر : «لم تنقص» .

٥ . في البصائر : «الجهة» .

٦ . بصائر الدرجات ، ص ٤٨٠ ، ح ١ ، عن أحمد بن موسى ، عن الحسن بن موسى الخشّاب ؛ تفسير القمّي ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ ، بسنده عن عليّ بن حسّان . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٥٩ ، ح ١٢٥٨ ؛ البحار ، ج ١٦ ، ص ٣٦٠ ، ح ٥٨ .

٧ . في البصائر : «داود النميري» لكنّ المذكور في بعض نسخه «داود النهدي» . والظاهر أنّ داود هذا ، هو داود بن محمّد النهدي المذكور في رجال النجاشي ، ص ١٦١ ، الرقم ٤٢٧ ؛ والفهرست للطوسي ، ص ١٨٢ ، الرقم ٢٧٩ .

٨ . في «بس ، بف» : «العطا» . و«العَطايا» : جمع العَطِيّة ، وهو الشيء المُعطى . الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٣٠ (عطا) .

٩ . بصائر الدرجات ، ص ٤٨٠ ، ح ٣ ، عن عبد الله بن جعفر ، عن محمّد بن عيسى ، عن داود النميري ، عن عليّ بن جعفر . الوافي ، ج ٣ ، ص ٦٥٩ ، ح ١٢٥٩ .

٧٣٠ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: نَحْنُ فِي الْأَمْرِ وَ الْفَهْمِ[١] وَ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ نَجْرِي مَجْرًى وَاحِداً. فَأَمَّا[٢] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله وَ عَلِيٌّ عليه السلام، فَلَهُمَا فَضْلُهُمَا».[٣]

٥٩ ـ بَابُ أَنَّ الْإِمَامَ يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، وَ أَنَّ قَوْلَ اللّٰهِ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ فِيهِمْ عليهم السلام نَزَلَتْ[٤] ٢٧٦/١

٧٣١ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ[٥]، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ ذِكْرُهُ[٦]: ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا

---

١ . في البصائر والاختصاص، ص ٢٦٧: «والنهي».

٢ . في «بح»: «وأمّا».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٠، ح ٢. الاختصاص، ص ٢٦٧، مرسلاً عن الحارث بن المغيرة. راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب علّة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم، ح ١٣٣٦٢؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٤، ح ٩٩٢؛ والاختصاص، ص ٢٢ ـ الوافي، ج ٣، ص ٦٦٠، ح ١٢٦٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٥٩.

٤ . في «ف»: «نزل» بدل «نزلت»، وهو ما يقتضيه «قول الله».

٥ . في البصائر: «محمّد بن أذينة» لكنّ المذكور في بعض نسخ البصائر «عمر بن أذينة» وهو الظاهر؛ لكثرة دوران ابن أذينة في الأسناد بعنوان عمر بن أذينة. وابن أذينة هذا، هو الذي ترجم له النجاشي في كتابه، ص ٢٨٣، الرقم ٧٥٢، بعنوان «عمر بن محمّد بن عبدالرحمن بن أذينة» وذكره البرقي في رجاله، ص ٢١ وكذا الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٣١٣، الرقم ٤٦٥٥ بعنوان محمّد بن عمر بن أذينة، وقالا: «غلب عليه اسم أبيه».

٦ . هكذا في «ألف، ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف». وفي «ف، و»: «عزّ وجلّ ذكره». وفي المطبوع: «عزّ وجلّ».

وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

قَالَ[١]: «إِيَّانَا عَنىٰ، أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَوَّلُ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ الْكُتُبَ وَ الْعِلْمَ وَ السِّلَاحَ ﴿وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ؛ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّٰهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٢] إِيَّانَا عَنىٰ خَاصَّةً؛ أَمَرَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ[٣] بِطَاعَتِنَا «فَإِنْ[٤] خِفْتُمْ تَنَازُعاً فِي أَمْرٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّٰهِ وَ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلىٰ أُولِي[٥] الْأَمْرِ مِنْكُمْ»[٦] كَذَا نَزَلَتْ، وَ كَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ بِطَاعَةِ وُلَاةِ الْأَمْرِ، وَ يُرَخِّصُ فِي مُنَازَعَتِهِمْ؟! إِنَّمَا قِيلَ[٧] ذٰلِكَ لِلْمَأْمُورِينَ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ: ﴿أَطِيعُوا اللّٰهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾».[٨]

---

١. في «ب، ف، بف» والوافي: «فقال».

٢. النساء (٤): ٥٨-٥٩.

٣. في «بر»: «الدين».

٤. في «ف»: «فإذا».

٥. في حاشية «بس»: «ولاة».

٦. والآية في سورة النساء(٤): ٥٩ هكذا: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُم فى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤمِنونَ بِاللهِ﴾. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٨١: «وأمّا قوله: وإلى أُولي الأمر منكم، يحتمل أن يكون تفسيراً للردّ إلى الله وإلى أُولي الأمر، لأمر الله والرسول بطاعتهم، فالردّ إليهم ردّ إليها، فالمراد بقوله: كذا نزلت أي بحسب المعنى». هذا واستدلّ المحقّق الشعراني في تعليقته على الكافي المطبوع مع شرح المازندراني، ج ٦، ص ٧٥ـ ٧٦ على عدم توقّف استدلال الإمام عليه السلام على وجود كلمة «أولي الأمر» ثمّ قال: «فلا دخل له في استدلال الإمام عليه السلام وكان زيادة كلمة أُولي الأمر من سهو النسّاخ أو الرواة». ثمّ ذكر توجيهاً على فرض وجودها. إن شئت فراجع. وقال الفيض في الوافي: «ردّ عليه السلام بكلامه في آخر الحديث على المخالفين حيث قالوا: معنى قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُم فى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾: فإن اختلفتم أنتم وأُولو الأمر منكم في شيء من أُمور الدين، فارجعوا فيه إلى الكتاب والسنّة. وجه الردّ أنّه كيف يجوز الأمر بإطاعة القوم مع الرخصة في منازعتهم؟ فقال عليه السلام: إنّ المخاطبين بالتنازع ليسوا إلّا المأمورين بالإطاعة خاصّة، وإنّ أُولي الأمر داخلون في المردود إليهم».

٧. في «ف»: «فعل». وفي حاشية «ف»: «قبل».

٨. بصائر الدرجات، ص ١٨٨، ح ٥٥، بسنده عن محمّد بن أُذينة، إلى قوله: «الكتب والعلم والسلاح». وفيه، ص ٤٧٥، ح ٤، بسنده عن عمر بن أُذينة، إلى قوله: «الذي في أيديكم». وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٣، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في أوّله. راجع: بصائر الدرجات، ص ٤٧٥، ح ٣؛ وتفسير القمّي، ج ١،

٧٣٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ : ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلىٰ أَهْلِهَا﴾ قَالَ : «هُمُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله ، أَنْ يُؤَدِّيَ الْإِمَامُ الْأَمَانَةَ[1] إِلىٰ مَنْ بَعْدَهُ ، وَ لَا يَخُصَّ[2] بِهَا غَيْرَهُ ، وَ لَا يَزْوِيَهَا عَنْهُ[3]».[4]

٧٣٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ :

١ / ٢٧٧ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا[5] عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ[6] عَزَّ وَ جَلَّ : ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلىٰ أَهْلِهَا﴾ قَالَ : «هُمُ الْأَئِمَّةُ يُؤَدِّي الْإِمَامُ[7] إِلَى الْإِمَامِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَ لَا يَخُصُّ بِهَا غَيْرَهُ ، وَ لَا يَزْوِيهَا عَنْهُ».[8]

٧٣٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

← ص ١٤١ ؛ والتهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٢٣ ، ح ٥٣٣ ؛ والفقيه ، ج ٣ ، ص ٣ ، ح ٣٢١٧ . الوافي ، ج ٣ ، ص ٥٢٤ ، ح ١٠٤٢ .

١ . في «بح ، بس ، بف» وحاشية «ف ، بر» : «الإمامة» .

٢ . في مرآة العقول : «ولا يخصّ ، يحتمل النصب والرفع ، وكذا قوله عليه السلام : ولا يزويها» .

٣ . في «ب» : - «عنه» . و«يزويها عنه» ، من زَوَيتُه أزويه زيّاً ، أي جمعته وطويته ونحّيته . أو من زواه عنّي ، أي صرفه عنّي وقبضه . راجع : النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٢٠ (زوى) .

٤ . بصائر الدرجات ، ص ٤٧٦ ، ح ٥ ؛ وص ٤٧٧ ، ح ١١ ، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام . تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ص ٢٤٩ ، ح ١٦٥ ، عن محمّد بن الفضيل ، عن أبي الحسن عليه السلام . الوافي ، ج ٣ ، ص ٥٢٥ ، ح ١٠٤٣ .

٥ . في «بس ، بف» : - «الرضا» .

٦ . في «ض ، بح ، بس» : «قوله» .

٧ . في البصائر ، ص ٤٧٦ ، ح ٥ و ١١ وتفسير العيّاشي : «الأمانة» .

٨ . بصائر الدرجات ، ص ٤٧٦ ، ح ٥ ، عن أحمد بن محمّد . وفيه ، ص ٤٧٧ ، ح ١١ ، بسنده عن محمّد بن الفضيل . تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ص ٢٤٩ ، ح ١٦٥ عن محمّد بن الفضيل . وفي بصائر الدرجات ، ص ٤٧٥ ، ح ١ و ٢ ؛ والغيبة للنعماني ، ص ٥٤ ، ح ٥ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف ؛ وفي بصائر الدرجات ، ص ٤٧٦ ، ح ٧ و ٨ ، بسند آخر ، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف . الوافي ، ج ٣ ، ص ٥٢٥ ، ح ١٠٤٤ .

عَمَّارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ قَالَ: «أَمَرَ اللّٰهُ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ[1] الَّذِي بَعْدَهُ كُلَّ شَيْءٍ عِنْدَهُ».[2]

٧٣٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَمُوتُ الْإِمَامُ حَتّىٰ يَعْلَمَ[3] مَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، فَيُوصِيَ إِلَيْهِ[4]».[5]

٧٣٦ / ٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مُعَلًّى أَبِي عُثْمَانَ[6]، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ يَعْرِفُ الْإِمَامَ الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ، فَيُوصِي إِلَيْهِ».[7]

---

١ . في «بس»: + «الثاني».

٢ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٦، ح ٦، عن أحمد بن محمّد. وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٧، عن ابن أبي يعفور. وراجع: معاني الأخبار، ص ١٠٧، ح ١ ـ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ١٠٤٥.

٣ . في شرح المازندراني: «قوله: لا يموت الإمام حتّى يعلم، على صيغة المجهول من الإعلام، أو على صيغة المعلوم من العلم».

٤ . في «ب، ف، بس، بف»: - «إليه». وفي البصائر: - «فيوصي إليه».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٤، ح ٣، عن محمّد بن الحسين ـ الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٧.

٦ . هكذا في «بح» وحاشية «ض» والوافي. وفي «ألف»: «المعلّى بن عمير». وفي «ب»: «معلّى بن أبي عثمان». وفي «ج، و، بر، بس، جر»: «ابن أبي عثمان». وفي «ض، ف»: «معلّى بن عثمان». وفي «بف»: «معلّى بن أبي غياث» وفي المطبوع: «[ابن] أبي عثمان».

وما أثبتناه هو الظاهر. ومعلّى هذا، هو معلّى أبو عثمان الأحول الراوي لكتاب معلّى بن خنيس، وهو معلّى بن عثمان، وقيل: معلّى بن زيد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقمين ١١١٤، ١١١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٥٥ـ٤٥٦.

٧ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٤، ح ٢، بسنده عن صفوان بن يحيى. وفيه، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥، ح ٤، ٥، ٦ و ٧، ⇐

٧٣٧ / ٧ . أَحْمَدُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ[١]، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مَاتَ[٢] عَالِمٌ حَتّىٰ يُعْلِمَهُ اللهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- إِلىٰ مَنْ يُوصِي».[٣]

٦٠ ـ بَابُ[٤] أَنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَعْهُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلىٰ وَاحِدٍ عليهم السلام

٧٣٨ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبَانٍ[٥]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَذَكَرُوا الْأَوْصِيَاءَ، وَ ذَكَرْتُ إِسْمَاعِيلَ[٦]، فَقَالَ:

= بسند آخر ولم يرد فيها: «فيوصي إليه». الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٨.

١ . لم نجد رواية فَضالة بن أيّوب عن سليمان بن خالد في موضع، بل روى عنه فضالة في الأكثر بواسطةٍ، وفي بعض الأسناد بواسطتين، كما في التهذيب، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٥٣٠؛ وص ١٦٤، ح ٦٤٨؛ وج ٣، ص ١٦، ح ٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٠٧٤؛ وص ٤١٧، ح ١٦٠٠.

هذا، والخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ٣، بسنده عن فَضالة بن أيّوب، عن عمرو بن أبان، عن سليمان بن خالد. لكنّ الظاهر صحّة «عمر بن أبان» كما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٨٤، ص ٣، وهو عمر بن أبان الكلبي، روى عنه فضالة بن أيّوب في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٤٩ـ٤٥٠.

٢ . في البصائر ح ٢ و ٣: + «منّا».

٣ . بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ٣، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن أبي عبد الله البرقي، عن فضالة بن أيّوب، عن عمرو بن أبان، عن سليمان بن خالد. وفيه، ح ١ و ٢، بسند آخر. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٦.

٤ . في «ب»: + «في».

٥ . في البصائر: «عمرو بن أبان». ولم يثبت وجود راوٍ بهذا العنوان في هذه الطبقة. والظاهر أنّ الصواب في سند البصائر أيضاً هو «عمر بن أبان» والمراد به عمر بن أبان الكلبي المذكور في كتب الرجال، كما تقدّم ذيل ح ٧٣٧.

٦ . في الوافي: «يعني بإسماعيل ابنه عليه السلام، ومعنى ذكره له أنّه هل يوصي له بالإمامة بعده؟».

«لَا وَ اللّٰهِ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، وَ مَا هُوَ إِلَّا إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، يُنْزِلُ[١] وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ».[٢]

٧٣٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: ١ / ٢٧٨

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَ تَرَوْنَ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلىٰ مَنْ يُرِيدُ[٣]؟ لَا وَ اللّٰهِ، وَ لٰكِنْ عَهْدٌ مِنَ اللّٰهِ وَ رَسُولِهِ[٤] صلى الله عليه وآله لِرَجُلٍ فَرَجُلٍ حَتّٰى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلىٰ صَاحِبِهِ[٥]».[٦]

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مِنْهَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.

٧٤٠ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَيْثَمِ[٧] بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَةَ عَهْدٌ مِنَ اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - مَعْهُودٌ لِرِجَالٍ

---

١. في «بر»: «ينزّل».

٢. بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، ح ١٤، عن الحسين بن محمّد، وفيه: «عن عمرو بن أبان» بدل «عمر بن أبان». وفيه، ص ٤٧١، ح ٤، بسنده عن عمرو بن أبان ـ الوافي، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٧٣٣.

٣. في «بر»: «يريده».

٤. في «بف» والبصائر، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١، ح ١، ٢، ٥ و ٦ وكمال الدين: «عهدٌ من رسول الله» بدل «عهد من الله ورسوله».

٥. في «بح، بس»: «حتى ينتهي إلى أمر صاحبه».

٦. بصائر الدرجات، ص ٤٧٠، ح ١، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٤٧١، ح ٥ و ٦؛ وكمال الدين، ص ٢٢٢، ح ١١، بسند آخر عن عمرو بن أشعث. وفي بصائر الدرجات، ص ٤٧١، ح ٢، بسند آخر، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الغيبة للنعماني، ص ٥١، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف ـ الوافي، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٧٣٤.

٧. في «ألف، ب، ض، و، بر، بس»: «عثيم». والمذكور في رجال البرقي، ص ٣٩، هو «عيثم». والظاهر من هذه الطبعة من رجال البرقي وطبعة القيّومي، ص ٩٩، الرقم ١٠٠٢، اتّفاق نسخ الكتاب، على «عيثم».

مُسَمَّيْنَ، لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزْوِيَهَا[١] عَنِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ.

إِنَّ اللّٰهَ -تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ- أَوْحىٰ إِلىٰ دَاوُدَ عليه السلام: أَنِ اتَّخِذْ وَصِيّاً مِنْ أَهْلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِي أَنْ لَا أَبْعَثَ نَبِيّاً إِلَّا وَ لَهُ وَصِيٌّ مِنْ أَهْلِهِ، وَ كَانَ لِدَاوُدَ عليه السلام[٢] أَوْلَادٌ عِدَّةٌ[٣]، وَ فِيهِمْ غُلَامٌ كَانَتْ أُمُّهُ عِنْدَ دَاوُدَ، وَ كَانَ لَهَا مُحِبّاً[٤]، فَدَخَلَ دَاوُدُ عليه السلام عَلَيْهَا حِينَ أَتَاهُ الْوَحْيُ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَوْحىٰ إِلَيَّ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَّخِذَ وَصِيّاً مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: فَلْيَكُنِ ابْنِي، قَالَ: ذَاكَ[٥] أُرِيدُ، وَ كَانَ[٦] السَّابِقُ فِي عِلْمِ اللّٰهِ الْمَحْتُومِ عِنْدَهُ أَنَّهُ سُلَيْمَانُ.

فَأَوْحَى اللّٰهُ -تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ- إِلىٰ دَاوُدَ: أَنْ[٧] لَا تَعْجَلْ دُونَ أَنْ يَأْتِيَكَ أَمْرِي، فَلَمْ يَلْبَثْ دَاوُدُ أَنْ وَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي الْغَنَمِ وَ الْكَرْمِ[٨]، فَأَوْحَى اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- إِلىٰ دَاوُدَ: أَنِ[٩] اجْمَعْ وُلْدَكَ، فَمَنْ قَضىٰ[١٠] بِهٰذِهِ الْقَضِيَّةِ[١١] فَأَصَابَ[١٢]، فَهُوَ وَصِيُّكَ مِنْ بَعْدِكَ[١٣].

فَجَمَعَ دَاوُدُ عليه السلام وُلْدَهُ، فَلَمَّا أَنْ قَصَّ الْخَصْمَانِ، قَالَ سُلَيْمَانُ عليه السلام: يَا صَاحِبَ الْكَرْمِ،

---

١. تقدّم معناه ذيل ح ٧٣٢.
٢. في حاشية «بس»: + «فيه».
٣. في «ف»: «عدّة أولاد». و«العِدّة»: الجماعة، قلّت أو كثرت. وهي الشيء المعدود. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٥٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٨٢ (عدد).
٤. في حاشية «ف»: «وكان له محبّة».
٥. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «ذلك».
٦. في «بر»: «فكان».
٧. في «ف»: - «أن».
٨. «الكَرْمُ»: شجرة العنب. واحدتها كَرْمَة. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥١٤ (كرم).
٩. في «ف، بف»: - «أن».
١٠. في «ف»: «مضى». وفي الوسائل: + «منهم».
١١. قال الجوهري: «القضاء: الحكم، وأصله قَضايٌ؛ لأنّه مأخوذ من قَضَيْتُ، إلّا أنّ الياء لمّا جاءت بعد الألف همزت. والجمع: الأقْضِيَة. والقَضِيَّةُ مثله. والجمع: القَضايا على فَعالى، وأصله فَعائلُ». الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٣ (قضى).
١٢. في الوافي: «وأصاب».
١٣. في «ب» وحاشية «ض»: + «قال».

مَتىٰ دَخَلَتْ غَنَمُ هٰذَا الرَّجُلِ كَرْمَكَ؟ قَالَ: دَخَلَتْهُ لَيْلاً، قَالَ: قَدْ[1] قَضَيْتُ عَلَيْكَ يَا صَاحِبَ الْغَنَمِ، بِأَوْلَادِ غَنَمِكَ وَ أَصْوَافِهَا فِي عَامِكَ هٰذَا.

ثُمَّ قَالَ لَهُ دَاوُدُ: فَكَيْفَ[2] لَمْ تَقْضِ بِرِقَابِ الْغَنَمِ، وَ قَدْ قَوَّمَ ذٰلِكَ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَ كَانَ[3] ثَمَنُ الْكَرْمِ قِيمَةَ الْغَنَمِ؟

فَقَالَ سُلَيْمَانُ: إِنَّ الْكَرْمَ لَمْ يُجْتَثَّ[4] مِنْ أَصْلِهِ، وَ إِنَّمَا أُكِلَ حِمْلُهُ[5] وَ هُوَ عَائِدٌ فِي قَابِلٍ[6].

فَأَوْحَى اللّٰهُ -عَزَّ وَ جَلَّ- إِلىٰ دَاوُدَ: إِنَّ الْقَضَاءَ فِي هٰذِهِ[7] الْقَضِيَّةِ مَا قَضىٰ سُلَيْمَانُ بِهِ؛ يَا دَاوُدُ، أَرَدْتَ أَمْراً وَ أَرَدْنَا أَمْراً غَيْرَهُ.

١ / ٢٧٩ فَدَخَلَ دَاوُدُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: أَرَدْنَا أَمْراً وَ أَرَادَ اللّٰهُ أَمْراً[8] غَيْرَهُ، وَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَا أَرَادَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، فَقَدْ رَضِينَا بِأَمْرِ اللّٰهِ -عَزَّ وَ جَلَّ- وَ سَلَّمْنَا[9]؛ وَ كَذٰلِكَ الْأَوْصِيَاءُ عليهم السلام لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَدَّوْا بِهٰذَا الْأَمْرِ، فَيُجَاوِزُونَ[10] صَاحِبَهُ إِلىٰ غَيْرِهِ».[11]

---

١. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «قد».

٢. في الوسائل: «كيف».

٣. في «ج، بس» والوافي والبحار: «فكان».

٤. «لم يُجتثّ»: لم يُقطَع، من الجثّ بمعنى القطع، أو القلع. راجع: المفردات للراغب، ص ١٨٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٦ (جثث).

٥. قال الفيروزآبادي: «الحَمْل: ثمر الشجر، ويُكْسَرُ. والفتح: لما بَطَنَ من ثمره، والكسر: لما ظَهَرَ، أو الفتح: لما كان في بطن، أو على رأس شجرة، والكسر: لما على ظَهْر أو رأس، أو ثمر الشجر بالكسر ما لم يكبر ويعظم، فإذا كبر فبالفتح». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٠٦ (حمل).

٦. في «ف»: «القابل».

٧. في «ف، بف»: - «هذه».

٨. في البحار: - «أمراً».

٩. في الوافي: + «ذلك».

١٠. الفاء للاستيناف. في «بر»: «فيتجاوزون». وفي مرآة العقول: «فيجازون».

١١. بصائر الدرجات، ص ٤٧٢، ح ١٢، عن الحسين بن محمّد، إلى قوله: «ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون من بعده»، فيه: «عثمان بن أسلم» بدل «عيثم بن أسلم». وراجع: الغيبة للنعماني، ص ٥١، ح ١ ـ الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧٧، ح ٣٥٦١٢، وفيه من قوله: «أن ورد عليه رجلان يختصمان في الغنم» إلى قوله «أنّ القضاء في هذه القضيّة ما قضى به سليمان»؛ البحار، ج ١٤، ص ١٣٢، ح ٧.

قَالَ الْكُلَيْنِيُّ :

مَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ[١] أَنَّ الْغَنَمَ لَوْ دَخَلَتِ الْكَرْمَ نَهَاراً، لَمْ يَكُنْ عَلىٰ صَاحِبِ الْغَنَمِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِصَاحِبِ الْغَنَمِ[٢] أَنْ يُسَرِّحَ[٣] غَنَمَهُ بِالنَّهَارِ تَرْعىٰ، وَ عَلىٰ صَاحِبِ الْكَرْمِ حِفْظُهُ، وَ عَلىٰ صَاحِبِ الْغَنَمِ أَنْ يَرْبِطَ غَنَمَهُ لَيْلاً، وَ لِصَاحِبِ الْكَرْمِ أَنْ يَنَامَ فِي بَيْتِهِ.

٧٤١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ وَ جَمِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبٍ[٤]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «أَ تَرَوْنَ أَنَّ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلىٰ مَنْ يُرِيدُ؟ لَا وَ اللّٰهِ، وَ لٰكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ إِلىٰ رَجُلٍ[٥] فَرَجُلٍ حَتّىٰ انْتَهىٰ إِلىٰ نَفْسِهِ[٦]».[٧]

---

١. قال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: معنى الحديث الأوّل، لعلّ الأوّل بدل من الحديث، أي الأوّل منه، والحاصل: معنى أوّل الحديث وهو سؤال سليمان عن وقت دخول الغنم والكرم وفائدته».

٢. في «بس»: «لأنّ صاحب الغنم له».

٣. «يُسَرِّح»، من التسريح بمعنى الإرسال، أو من السَرْح بمعنى الإسامة والإهمال. وقرأه المجلسي في مرآة العقول، معلوماً من باب الإفعال، حيث قال: «ويقال: أسْرَحتُ الماشية، أي أنفشتها وأهملتها». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٤ (سرح).

٤. روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤٧١، ح ٧، بسنده عن عمرو بن الأشعث. وورد مضمون الخبر أيضاً في بصائر الدرجات، ص ٤٧٠، ح ١، وص ٤٧١، ح ٥، وص ٤٧٢، ح ١٠، عن عمرو بن الأشعث. فعليه لا يبعد أن يكون الصواب في ما نحن فيه أيضاً: عمرو بن الأشعث.

٥. في «ف»: «لرجل» بدل «إلى رجل».

٦. في الوافي: «يعني إلى نفس الموصي».

٧. بصائر الدرجات، ص ٤٧١، ح ٧، عن أحمد بن محمّد، وفيه «عمرو بن الأشعث» بدل «عمرو بن مصعب». وفيه، ص ٤٧٠ـ٤٧٢، ح ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩ و ١٠ بأسانيد مختلفة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٧٣٥.

٦١ ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئاً وَ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا بِعَهْدٍ مِنَ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ وَ أَمْرٍ مِنْهُ لَا يَتَجَاوَزُونَهُ[١]

٧٤٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ[٢] بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْوَصِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلىٰ مُحَمَّدٍ كِتَاباً[٣] لَمْ يَنْزِلْ[٤] عَلىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله كِتَابٌ مَخْتُومٌ[٥] إِلَّا الْوَصِيَّةُ، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام: يَا مُحَمَّدُ، هٰذِهِ وَصِيَّتُكَ فِي أُمَّتِكَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرَئِيلُ؟ قَالَ: نَجِيبُ[٦] اللّٰهِ مِنْهُمْ وَ ذُرِّيَّتُهُ، لِيَرِثَكَ[٧] عِلْمَ النُّبُوَّةِ كَمَا وَرِثَهُ[٨] إِبْرَاهِيمُ عليه السلام، وَ مِيرَاثُهُ

---

١. في «ب»: «لا يجاوزونه».

٢. كذا في النسخ والمطبوع. والظاهر صحّة «الحسن». وعلى هذا، هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال الراوي لكتب إسماعيل بن مهران، كما في رجال النجاشي، ص ٢٦، الرقم ٤٩. وجعفر بن محمّد الراوي عنه هو جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري، بقرينة رواية محمّد بن يحيى عنه. راجع: علل الشرائع، ص ٩٣، ح ٢؛ وص ٣٠٤، ح ٣؛ وكمال الدين، ص ٣١٨، ح ٥؛ وص ٣٤٦، ح ٣٤؛ وص ٤٠٨، ح ٦؛ وص ٤٣٥، ح ٢؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٥٨، المجلس ٦٨، ح ٣؛ وص ٤١١، المجلس ٧٦، ح ٨.

ثمّ إنّه روى جعفر بن محمّد بن مالك عن عليّ بن الحسن بن فضّال في كمال الدين، ص ٣٧٠، ح ٢؛ وص ٦٤٨، ح ٢.

٣. في الوافي: «كتاباً، أي مكتوباً بخطّ إلهي مشاهد من عالم الأمر، كما أنّ جبرئيل عليه السلام كان ينزل عليه في صورة آدمي مشاهد من هناك».

٤. في «ض»: «لم ينزّل». وفي «بر»: «لم يُنْزَل».

٥. في «ف، بس»: «محتوم».

٦. النجيب من الرجال هو الفاضل الكريم ذو الحسب، والنفيس في نوعه؛ كني به عن أمير المؤمنين عليه السلام. وراجع: الوافي، ج ٢، ص ٢٦٢؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٨٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧ (نجب).

٧. في «بج»: «لِيَرِثْك» بصيغة الأمر. وفي «بر»: «لَيَرِثُك». بفتح اللام. وفي مرآة العقول: «ليرثك، بالنصب، أو بصيغة أمر الغائب».

٨. في حاشية «ف»: «ورثته». وفي مرآة العقول: «كما ورثه، أي علم النبوّة، إبراهيمُ بالرفع، أو إبراهيمَ بالنصب، فالضمير المرفوع في ورثه عائد إلى عليّ عليه السلام، وعلى الأوّل ضمير ميراثه للعلم، وعلى الثاني لإبراهيم عليه السلام».

لِعَلِيٍّ عليه السلام وَ ذُرِّيَّتِكَ مِنْ صُلْبِهِ».

قَالَ[1]: «وَ كَانَ عَلَيْهَا خَوَاتِيمُ» قَالَ: «فَفَتَحَ عَلِيٌّ عليه السلام الْخَاتَمَ الْأَوَّلَ، وَ مَضىٰ لِمَا
١/ ٢٨٠ فِيهَا[2]؛ ثُمَّ فَتَحَ الْحَسَنُ عليه السلام الْخَاتَمَ الثَّانِيَ، وَ مَضىٰ لِمَا أُمِرَ بِهِ فِيهَا[3]؛ فَلَمَّا تُوُفِّيَ الْحَسَنُ عليه السلام وَ مَضىٰ، فَتَحَ الْحُسَيْنُ عليه السلام الْخَاتَمَ الثَّالِثَ، فَوَجَدَ فِيهَا: أَنْ قَاتِلْ[4] فَاقْتُلْ وَتُقْتَلُ[5]، وَ اخْرُجْ بِأَقْوَامٍ لِلشَّهَادَةِ، لَا[6] شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ» قَالَ: «فَفَعَلَ عليه السلام؛ فَلَمَّا مَضىٰ دَفَعَهَا إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَبْلَ ذٰلِكَ، فَفَتَحَ الْخَاتَمَ الرَّابِعَ، فَوَجَدَ فِيهَا: أَنِ اصْمُتْ وَ أَطْرِقْ[7]؛ لِمَا[8] حُجِبَ الْعِلْمُ؛ فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَ مَضىٰ، دَفَعَهَا إِلىٰ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ[9] عليه السلام، فَفَتَحَ الْخَاتَمَ الْخَامِسَ، فَوَجَدَ فِيهَا: أَنْ فَسِّرْ كِتَابَ اللّٰهِ تَعَالىٰ، وَ صَدِّقْ أَبَاكَ[10]، وَ وَرِّثِ ابْنَكَ، وَ اصْطَنِعِ الْأُمَّةَ[11]، وَ قُمْ بِحَقِّ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ قُلِ الْحَقَّ فِي

---

١. في «ج، ض، بس» والبحار: «فقال».

٢. قال الفيض في الوافي، ج ٣، ص ٢٦٢: «ومضى لما فيها، على تضمين معنى الأداء ونحوه، أي مؤدّياً أو ممتثلاً لما أمر به فيها». وقال المجلسي في مرآة العقول: «ومضى لما فيها، اللام للظرفيّة، كقولهم: مضى لسبيله، أو للتعليل، أو للتعدية، أي أمضى ما فيها. أو يضمَّن فيه معنى الامتثال والأداء، والضمير للوصيّة».

٣. في «بح»: «مضى لأمره به فيها». ٤. في «ف، بح، بف»: - «قاتل».

٥. في «ض، بر»: «تُقَتَّل».

٦. في «ف»: «ولا». وفي مرآة العقول: «جملة لا شهادة استينافيّة، أو قوله: للشهادة ولا شهادة كلاهما نعت لأقوام، أي بأقوام خلقوا للشهادة».

٧. «أطْرِقْ»، أي اسكتْ، من أطرق الرجل، أي سكت فلم يتكلّم. وأطرق أيضاً: أرخى عينيه ينظر إلى الأرض، يعني سكت ناظراً إلى الأرض. وعلى الأوّل فالعطف للتفسير والتأكيد، وعلى الثاني فهو كناية عن الإعراض عن الناس وعدم الالتفات إلى ما عليه الخلق من آرائهم الباطلة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٢؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٠.

٨. في «بح، بر»: «لمّا». وفي شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٢: «لما، بفتح اللام وشدّ الميم، أو بكسر اللام وما مصدريّة، وهو على التقديرين تعليل للسكوت وعدم إفشاء علم الشرائع ودعوة الخلق إليه لعدم انتفاعهم به ولقتلهم إيّاه مثل أبيه عليه السلام». وراجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٠.

٩. في «ض»: + «بن الحسين». ١٠. في حاشية «ج»: «آباءك».

١١. «اصطنع الأُمّةَ»، أي رَبِّهم بالعلم والعمل وخرّجهم وأحسن إليهم، يقال: اصطنعته، أي ربّيته ←

الْخَوْفِ وَ الْأَمْنِ، وَ لَا تَخْشَ إِلَّا اللّٰهَ؛ فَفَعَلَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي يَلِيهِ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَنْتَ هُوَ؟

قَالَ: فَقَالَ: «مَا بِي إِلَّا أَنْ تَذْهَبَ يَا مُعَاذُ[١]، فَتَرْوِيَ[٢] عَلَيَّ».

قَالَ: فَقُلْتُ: أَسْأَلُ اللّٰهَ ـ الَّذِي رَزَقَكَ مِنْ آبَائِكَ هٰذِهِ الْمَنْزِلَةَ ـ أَنْ يَرْزُقَكَ مِنْ عَقِبِكَ[٣] مِثْلَهَا قَبْلَ الْمَمَاتِ.

قَالَ: «قَدْ فَعَلَ اللّٰهُ ذٰلِكَ يَا مُعَاذُ».

قَالَ: فَقُلْتُ[٤]: فَمَنْ هُوَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «هٰذَا الرَّاقِدُ[٥]» وَ أَشَارَ[٦] بِيَدِهِ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ وَ هُوَ رَاقِدٌ[٧].[٨]

٧٤٣ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[٩]، عَنْ

← وخرجته، وصُنِّعت الجاريةُ، أي أُحْسِنَ إليها حتّى سَمِنَتْ، كصُنِّعَتْ، أو اصنع الفرسَ، وصَنَّع الجارية، أي أحسن إليها وسَمَّنها. قال الراغب: «الاصطناع: المبالغة في إصلاح الشيء». راجع: المفردات للراغب، ص ٤٩٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩١ (صنع).

١ . في «ف»: «ما بي يا معاذ إلّا أن تذهب».

٢ . في الوافي: «أي ما بي بأس في إظهاري لك بأنّي هو إلّا مخافة أن تروي ذلك عليّ فأشتهر به». وفي شرح المازندراني: «ويمكن أن يكون تأبى بالتاء المثنّاة الفوقانيّة».

٣ . قال الجوهري: «العَقِبُ، بكسر القاف: مؤخّر القدم، وهي مؤنّثة. وعَقِبُ الرجُل أيضاً: وَلَده وولد ولده». الصحاح، ج ١، ص ١٨٤ (عقب).

٤ . في «ف، بر»: «قلت».

٥ . «الراقد»: النائم. قال الراغب: «الرُقاد: المستطاب من النوم القليل. يقال: رَقَدَ رُقُوداً فهو راقد والجمع الرُقود. وقال الفيّومي: رَقَدَ رُقُوداً ورُقاداً: نام ليلاً كان أو نهاراً. وبعضهم يخصّه بنوم الليل. والأوّل هو الحقّ» راجع: المفردات للراغب، ص ٣٦٢؛ المصباح المنير، ص ٢٣٤ (رقد).

٦ . في البحار: «فأشار».

٧ . في حاشية «بر»: «نائم».

٨ . الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن موسى عليه السلام، ح ٨٠٢، من قوله: «قال: فقلت: أسأل الله الذي رزقك من آبائك»؛ الغيبة للنعماني، ص ٥٢، ح ٣، وفيهما بسند آخر عن معاذ بن كثير، مع اختلاف يسير. وفي الإرشاد، ج ٢، ص ٢١٧، مرسلاً عن ثبيت، عن معاذ بن كثير، وفيه من قوله: «أسأل الله الذي رزقك من آبائك». الوافي، ج ٢، ص ٢٦، ح ٧٤٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٧، ح ٤٦.

٩ . تقدّم نظير السند في ح ٤٤٦ و ٥٤٢ و ٦٨٠. واستظهرنا في الجميع صحّة «محمّد بن الحسن». كما ورد ←

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكِنَانِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللّٰهِ الْعُمَرِيِّ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- أَنْزَلَ عَلىٰ نَبِيِّهِ كِتَاباً قَبْلَ وَفَاتِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هٰذِهِ وَصِيَّتُكَ إِلَى النُّجَبَةِ[٢] مِنْ أَهْلِكَ، قَالَ: وَ مَا[٣] النُّجَبَةُ يَا جَبْرَئِيلُ؟ فَقَالَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ وُلْدُهُ.

وَ كَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمُ مِنْ ذَهَبٍ، فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ أَمَرَهُ أَنْ يَفُكَّ خَاتَماً مِنْهُ، وَ يَعْمَلَ بِمَا فِيهِ، فَفَكَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ خَاتَماً، وَ عَمِلَ بِمَا فِيهِ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ، فَفَكَّ خَاتَماً[٤]، وَ عَمِلَ بِمَا فِيهِ.

١ / ٢٨١ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى الْحُسَيْنِ، فَفَكَّ خَاتَماً[٥]، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنِ اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَى الشَّهَادَةِ؛ فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ، وَ اشْرِ[٦] نَفْسَكَ لِلّٰهِ[٧] عَزَّ وَ جَلَّ؛ فَفَعَلَ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ أَطْرِقْ[٨] وَاصْمُتْ، وَ الْزَمْ مَنْزِلَكَ، وَ اعْبُدْ رَبَّكَ حَتّٰى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ؛ فَفَعَلَ.

← على الصواب في ح ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨.

١ـ في «ألف، ض، و، بر»: «محمّد بن أحمد بن عبد الله العمري». وفي «بس»: «أحمد بن محمّد بن عبيد الله العمري». والرجل مجهول لم نعرفه.

٢. قال الجوهري: رجل نجيب، أي كريم بيّن النجابة، والنُجَبَةُ مثال الهُمَزَة: النجيب. وفي مرآة العقول: «النُّجَبَةُ - بضمّ النون وفتح الجيم - مبالغة في النَّجيب». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٢ (نجب).

٣. في «بر»: «ومن».

٤. في «ف»: - «ففكّ خاتماً».

٥. في الوافي: «لعلّ الخواتيم كانت متفرّقة في مطاوي الكتاب بحيث كلّما نشرت طائفة من مطاويه انتهى النشر إلى خاتم يمنع من نشر ما بعدها من المطاوي إلّا أن يفضّ الخاتم».

٦. في حاشية «ض» والأمالي للصدوق: «اشتر». وفي حاشية «بر»: «بع».

٧. في «ج»: «الله».

٨. تقدّم معنى «أطرق» ذيل ح ١ من هذا الباب.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ[١] مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ[٢]: حَدِّثِ النَّاسَ وَ أَفْتِهِمْ، وَ[٣] لَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللّٰهَ عَزَّ وَ جَلَّ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ؛ فَفَعَلَ[٤].

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرٍ[٥]، فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ: حَدِّثِ النَّاسَ، وَ أَفْتِهِمْ، وَ انْشُرْ عُلُومَ[٦] أَهْلِ بَيْتِكَ، وَ صَدِّقْ آبَاءَكَ الصَّالِحِينَ، وَ لَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللّٰهَ -عَزَّ وَ جَلَّ- وَ أَنْتَ[٧] فِي حِرْزٍ وَ أَمَانٍ؛ فَفَعَلَ.

ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ مُوسَىٰ عليه السلام، وَ كَذٰلِكَ[٨] يَدْفَعُهُ مُوسَىٰ إِلَى الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ كَذٰلِكَ[٩] إِلَىٰ[١٠] قِيَامِ الْمَهْدِيِّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ[١١]».[١٢]

٧٤٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ الْكُنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ عَلِيٍّ وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عليهم السلام وَ خُرُوجِهِمْ وَ قِيَامِهِمْ بِدِينِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ مَا أُصِيبُوا مِنْ

---

١. في «ج، ف، بس، بف» والوافي وكمال الدين، ص ٦٦٩ والأمالي للصدوق والطوسي: - «ابنه».

٢. في «ف»: + «أن».

٣. في «ح»: «وأن».

٤. في «ج، ض، بح، بر، بس، بف» والوافي وكمال الدين، ص ٦٦٩ والأمالي للصدوق والطوسي: - «ففعل».

٥. في شرح المازندراني: «هذا وما يأتي من قوله: ثمّ دفعه إلى ابنه موسى، التفات من التكلّم إلى الغيبة؛ إذ المقام يقتضي أن يقول: ثمّ دفعه إليّ، ثمّ دفعته إلى ابني موسى. واحتمال كونه من كلام الراوي نقلاً بالمعنى بعيد».

٦. في حاشية «بر» وكمال الدين، ص ٦٦٩: «علم».

٧. في «ب» والأمالي للطوسي: «فأنت».

٨. في «ج»: «فكذلك».

٩. في حاشية «بف» والوافي: + «أبداً».

١٠. في «ض، ف»: + «القائم».

١١. في «ب، ض»: «صلوات الله عليه». وفي «ج، بس، بف»: + «وآله». وفي «ف، بر»: «عليه السلام».

١٢. كمال الدين، ص ٦٦٩، ح ١٥؛ والأمالي للصدوق، ص ٤٠١، المجلس ٦٣، ح ٢، بسندهما عن محمّد بن الحسين (في كمال الدين: الحسن) الكناني، عن جدّه، عن الصادق عليه السلام. وفي علل الشرائع، ص ١٧١، ح ١؛ وكمال الدين، ص ٢٣١، ح ٣٥؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٤١، المجلس ١٥، ح ٤٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٧٤١.

قَتْلِ[١] الطَّوَاغِيتِ إِيَّاهُمْ وَ الظَّفَرِ بِهِمْ حَتّىٰ قُتِلُوا[٢] وَ غُلِبُوا؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا حُمْرَانُ، إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذٰلِكَ عَلَيْهِمْ وَ قَضَاهُ، وَ أَمْضَاهُ، وَ حَتَمَهُ[٣]، ثُمَّ أَجْرَاهُ؛ فَبِتَقَدُّمِ عِلْمِ ذٰلِكَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[٤] قَامَ عَلِيٌّ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عليهم السلام، وَ بِعِلْمٍ صَمَتَ مَنْ صَمَتَ مِنَّا».[٥]

٧٤٥ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُسْتَفَادِ أَبِي مُوسَى الضَّرِيرِ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَ لَيْسَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَاتِبَ الْوَصِيَّةِ، وَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْمُمْلِي[٦] عَلَيْهِ، وَ جَبْرَئِيلُ وَ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ عليهم السلام[٧] شُهُودٌ؟».

قَالَ: «فَأَطْرَقَ[٨] طَوِيلاً، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، قَدْ كَانَ مَا قُلْتَ، وَ لٰكِنْ حِينَ نَزَلَ بِرَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله الْأَمْرُ نَزَلَتِ الْوَصِيَّةُ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ كِتَاباً مُسَجَّلاً[٩]، .... ←

---

١ . في البصائر: «به من قبل» بدل «من قتل».

٢ . في «ج»: «قتّلوا» بالتضعيف.

٣ . في الكافي، ح ٦٨٣: + «على سبيل الاختيار».

٤ . في «ف»: «من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إليهم عليهم السلام».

٥ . الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام يعلمون علم ما كان ...، ح ٦٨٣. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، وفيهما مع زيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٧٤٢.

٦ . «المُمْلِي»، من الإملاء، وهو الإلقاء على الكاتب ليكتب. راجع: المصباح المنير، ص ٥٠٨ (ملل).

٧ . في «ف»: + «عليه».

٨ . «فأطرق»، أي سكت فلم يتكلّم، وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).

٩ . «كتاباً مُسَجَّلاً»، أي كتاباً محكماً، من قولك: سجّل القاضي لفلان بماله، أي استوثق له به؛ أو كتاباً مكتوباً، من قولك: سجّل القاضي، أي كتب السِجِلّ؛ أو يقرأ كتاباً مُسْجَلاً، أي مُرْسَلاً، من قولك: أسْجَلْتُ الكلامَ، أي أرسلتُه؛ أو كثيرَ الخير، من قولك: أسجل الرجلُ، أي كثر خيره. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ (سجل)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٨٥؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٣.

نَزَلَ[١] بِهِ جَبْرَئِيلُ مَعَ أُمَنَاءِ اللّٰهِ ـتَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، مُرْ بِإِخْرَاجِ مَنْ عِنْدَكَ إِلَّا وَصِيَّكَ؛ لِيَقْبِضَهَا[٢] مِنَّا، وَ تُشْهِدَنَا بِدَفْعِكَ إِيَّاهَا إِلَيْهِ، ضَامِناً لَهَا ـيَعْنِي عَلِيّاً عليه السلام ـ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ مَا خَلَا عَلِيّاً، وَ فَاطِمَةُ فِيمَا بَيْنَ السِّتْرِ وَ الْبَابِ. ٢٨٢/١

فَقَالَ جَبْرَئِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، رَبُّكَ يُقْرِئُكَ[٣] السَّلَامَ، وَ يَقُولُ: هٰذَا[٤] كِتَابُ مَا كُنْتُ عَهِدْتُ إِلَيْكَ[٥]، وَ شَرَطْتُ عَلَيْكَ، وَ شَهِدْتُ بِهِ عَلَيْكَ[٦]، وَ أَشْهَدْتُ بِهِ عَلَيْكَ[٧] مَلَائِكَتِي، وَ كَفىٰ بِي يَا مُحَمَّدُ شَهِيداً.

قَالَ: فَارْتَعَدَتْ مَفَاصِلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، وَقَالَ[٨]: يَا جَبْرَئِيلُ، رَبِّي هُوَ السَّلَامُ، وَ مِنْهُ السَّلَامُ، وَ إِلَيْهِ يَعُودُ السَّلَامُ، صَدَقَ عَزَّ وَ جَلَّ وَبَرَّ[٩]، هَاتِ الْكِتَابَ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَ أَمَرَهُ بِدَفْعِهِ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ[١٠] لَهُ: اقْرَأْهُ، فَقَرَأَهُ حَرْفاً حَرْفاً، فَقَالَ[١١]: يَا عَلِيُّ، هٰذَا عَهْدُ رَبِّي[١٢] ـتَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ إِلَيَّ، وَ شَرْطُهُ عَلَيَّ وَ أَمَانَتُهُ، وَ قَدْ بَلَّغْتُ وَ نَصَحْتُ[١٣] وَ أَدَّيْتُ.

---

١. في البحار: «ونزل». ٢. في الوافي: «لتقبضها».

٣. قال ابن الأثير: «يقال: أقرئ فلاناً السلامَ، واقرأ عليه السلامَ، كأنّه حين يبلّغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويردّه. وإذا قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشيخ يقول: أقرأني فلان، أي حملني على أن أقرأ عليه». النهاية، ج ٤، ص ٣١ (قرأ). ٤. في «ف»: «هكذا».

٥. «عَهِدْتُ إليك»، أي أوصيتك. يقال: عَهِدَ إليه، أي أوصاه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٥ (عهد).

٦. في «ب، بح، بر»: «عليك به». ٧. في الوافي: «عليك به».

٨. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ٢٢. وفي المطبوع: «فقال».

٩. «بَرَّ»، أي أحسن، من البِرّ بمعنى الإحسان، أو وفى بالعهد والوعد، من قولهم: «وأنّ البِرّ دون الإثم، أي أنّ الوفاء بما جعل على نفسه دون الغَدْر والنكث». راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٧ (برر).

١٠. في الوافي: «وقال». ١١. في الوافي: «وقال».

١٢. في «بف»: «ربّك».

١٣. قال ابن الأثير: «النصيحة: كلمة يعبّر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبّر هذا

فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام : وَ أَنَا أَشْهَدُ لَكَ -بِأَبِي وَ أُمِّي أَنْتَ[١]- بِالْبَلَاغِ[٢] وَ النَّصِيحَةِ وَ التَّصْدِيقِ[٣] عَلىٰ مَا قُلْتَ ، وَ يَشْهَدُ لَكَ بِهِ سَمْعِي وَ بَصَرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي ، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام : وَ أَنَا لَكُمَا عَلىٰ ذٰلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ .

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : يَا عَلِيُّ ، أَخَذْتَ وَصِيَّتِي وَ عَرَفْتَهَا وَ ضَمِنْتَ لِلّٰهِ وَ لِيَ الْوَفَاءَ بِمَا فِيهَا ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام : نَعَمْ -بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي- عَلَيَّ ضَمَانُهَا ، وَ عَلَى اللّٰهِ عَوْنِي وَ تَوْفِيقِي عَلىٰ أَدَائِهَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : يَا عَلِيُّ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُشْهِدَ عَلَيْكَ بِمُوَافَاتِي بِهَا[٤] يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام : نَعَمْ أَشْهِدْ ، فَقَالَ[٥] النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله : إِنَّ جَبْرَئِيلَ وَ مِيكَائِيلَ فِيمَا بَيْنِي وَ بَيْنَكَ الْآنَ ، وَ هُمَا حَاضِرَانِ ، مَعَهُمَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ لِأُشْهِدَهُمْ عَلَيْكَ ، فَقَالَ[٦] : نَعَمْ ، لِيَشْهَدُوا ، وَ أَنَا -بِأَبِي أَنْتَ[٧] وَ أُمِّي- أُشْهِدُهُمْ ، فَأَشْهَدَهُمْ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله .

← المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها . وأصل النصح في اللغة : الخلوص . يقال : نصحتُه ونصحت له . النهاية ، ج ٥ ، ص ٦٣ (نصح) .

١ . في «ج ، ف ، بر» والبحار : «بأبي أنت وأمّي» . وقوله : بأبي وأمّي أنت ، معترضة ، والجارّ متعلّق بمحذوف . وهو إمّا اسم ، أي أنت مُفَدّى بأبي وأمّي . أو فعل متكلّم معلوم ، أي فديتُك بأبي وأمّي . أو فعل مخاطب مجهول ، أي فُدِيتَ بأبي وأمّي . وحذف هذا المقدّر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به . راجع : النهاية ، ج ١ ، ص ٢٠ (أبا) ؛ مرآة العقول ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .

٢ . في شرح المازندراني : «قوله : بالبلاغ ، هو بالفتح اسم من التبليغ وهو ما بلّغه من القرآن والسنن ، وجميع ما جاء به . أو بالكسر مصدر بالغ في الأمر إذا اجتهد فيه» . وراجع : النهاية ، ج ١ ، ص ١٥٢ (بلغ) .

٣ . في «ب ، بح ، بر ، بف» وحاشية «ج ، ض ، ف» والوافي : «الصدق» . وفي «ف» : «التصدّق» . وفي مرآة العقول : «التصديق ، منصوب على أنّه مفعول معه ، أو مجرور بالعطف على البلاغ» .

٤ . في شرح المازندراني : «قوله : بموافاتي بها ، أي بإتيانك إيّاي كما هي يوم القيامة . يقال : وافاه ، أي أتاه ، مفاعلة من الوفاء» . وراجع : المغرب ، ص ٤٩٠ (وفى) .

٥ . في «بر» والوافي : «قال» .

٦ . في «بر» والوافي : «قال» .

٧ . في «ب ، ج ، ض ، ف ، بح ، بر» والوافي والبحار ، ج ٢٢ : - «أنت» .

وَ كَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ بِأَمْرِ جَبْرَئِيلَ فِيمَا أَمَرَ[١] اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنْ قَالَ لَهُ: يَا عَلِيُّ، تَفِي بِمَا فِيهَا؛ مِنْ[٢] مُوَالَاةِ مَنْ وَالَى اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ، وَ الْبَرَاءَةِ وَ الْعَدَاوَةِ لِمَنْ عَادَى اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ، وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ[٣] عَلَى الصَّبْرِ مِنْكَ، وَ[٤] عَلَىٰ كَظْمِ الْغَيْظِ، وَ عَلَىٰ ذَهَابِ حَقِّكَ وَ غَصْبِ[٥] خُمُسِكَ وَ انْتِهَاكِ حُرْمَتِكَ؟

فَقَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللّٰهِ.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ[٦] وَ بَرَأَ[٧] النَّسَمَةَ[٨]، لَقَدْ سَمِعْتُ جَبْرَئِيلَ عليه السلام يَقُولُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: يَا مُحَمَّدُ، عَرِّفْهُ[٩] أَنَّهُ يُنْتَهَكُ[١٠] الْحُرْمَةُ، وَ هِيَ حُرْمَةُ اللّٰهِ وَ حُرْمَةُ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَ عَلَىٰ أَنْ تُخْضَبَ لِحْيَتُهُ مِنْ رَأْسِهِ بِدَمٍ عَبِيطٍ[١١].

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: فَصَعِقْتُ[١٢] حِينَ فَهِمْتُ الْكَلِمَةَ مِنَ الْأَمِينِ جَبْرَئِيلَ حَتَّىٰ سَقَطْتُ عَلَىٰ وَجْهِي، وَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَبِلْتُ وَ رَضِيتُ وَ إِنِ انْتَهَكَتِ الْحُرْمَةُ، وَ عُطِّلَتِ

---

١. في «ض، ف، بح، بر» والوافي والبحار، ج ٢٢: «أمره».

٢. في «ب، ف، بح، بف» وحاشية «بر»: «على».

٣. في مرآة العقول: «والبراءة منهم، بالجرّ تأكيداً، أو بالرفع على الابتداء، والواو حاليّة. قوله: على الصبر، خبر، وعلى الأوّل حال عن فاعل تفي».

٤. في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بف» والوافي والبحار، ج ٢٢: - «و».

٥. في «ف، بف» وحاشية «بح»: «غصبك».

٦. الفَلْقُ: شَقُّ الشيء، وإبانة بعضِه عن بعض. يقال: فلقته فانفلق. قال الله تعالى: «إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ». المفردات للراغب، ص ٦٤٥ (فلق).

٧. «بَرَأَ»: خلق لا عن مثال. قال ابن الأثير: «في أسماء الله تعالى الباري، هو الذي خلق الخلق لا عن مثال، ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها غيره من المخلوقات، وقلّما تستعمل في غير الحيوان فيقال: برأ الله النسمة». النهاية، ج ١، ص ١١١ (برأ).

٨. «النَّسَمَةُ»: النَّفس والروح، وكلّ دابّة فيها روح فهي نسمة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم).

٩. في «ف»: «أعلمه».

١٠. في «ض» والوافي: «تنتهك».

١١. «العبيط من الدم»: الخالص الطريّ. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٢ (عبط).

١٢. في «ج»: «فضقت». وقوله: «فَصَعِقْتُ»، من صَعِقَ الرجلُ صَعْقَةً وتَصْعاقاً، أي غُشِيَ عليه. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صعق).

السُّنَنَ[١]، وَ مُزِّقَ[٢] الْكِتَابُ، وَ هُدِّمَتِ[٣] الْكَعْبَةُ، وَ خُضِبَتْ[٤] لِحْيَتِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ عَبِيطٍ صَابِراً مُحْتَسِباً[٥] أَبَداً حَتّىٰ أَقْدَمَ عَلَيْكَ.

١/٢٨٣ ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ فَاطِمَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ، وَ أَعْلَمَهُمْ مِثْلَ مَا أَعْلَمَ[٦] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالُوا مِثْلَ قَوْلِهِ، فَخُتِمَتِ الْوَصِيَّةُ بِخَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ لَمْ تَمَسَّهُ[٧] النَّارُ، وَ دُفِعَتْ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».

فَقُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، أَ لَا[٨] تَذْكُرُ مَا كَانَ فِي الْوَصِيَّةِ؟

فَقَالَ: «سُنَنُ اللّٰهِ وَ سُنَنُ رَسُولِهِ».

فَقُلْتُ: أَكَانَ فِي الْوَصِيَّةِ تَوَثُّبُهُمْ[٩] وَ خِلَافُهُمْ عَلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؟

فَقَالَ: «نَعَمْ وَ اللّٰهِ، شَيْئاً شَيْئاً، وَ حَرْفاً حَرْفاً[١٠]، أَ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ:

---

١. في الوافي، ج ١، ص ٣٠٢: «السنّة في الأصل الطريقة، ثمّ خُصّت بطريقة الحقّ التي وضعها الله للناس وجاء بها الرسول ﷺ؛ ليتقرّبوا بها إلى الله عزّ وجلّ، ويدخل فيها كلّ عمل شرعيّ واعتقاد حقّ، وتقابلها البدعة». وراجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٠٩ (سنن).

٢. «مُزِّق»، أي خُرِق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٤ (مزق).

٣. في «ب، ج، ف»: «هُدِمت» بالتخفيف. قال ابن منظور: «الهَدْمُ: نقيض البناء، هَدَمَهُ يَهْدِمُه هَدْماً وهَدَّمَهُ فانهدم وتهدّم وهدّموا بيوتهم، شُدّد للكثرة». لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٠٣ (هدم).

٤. في «بح»: «خضبني».

٥. «مُحْتَسِباً»، أي طالباً لوجه الله تعالى وثوابه. قال ابن الأثير: «فالاحتساب من الحسَب، كالاعتداد من العَدّ. وإنّما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأنّ له حينئذٍ أن يعتدّ عمله، فجُعل في حال مباشرة الفعل كأنّه معتدّبه. والاحتساب في الأعمال الصالحة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٢ (حسب).

٦. في «بح»: «أعلمه».

٧. في حاشية «ف»: «لم تمسّها». وفي الوافي: «لم تمسّه النار؛ وذلك لأنّه كان من عالم الأمر والملكوت منزّهاً عن موادّ العناصر وتراكيبها».

٨. في مرآة العقول: «ألا تذكر، بهمزة الاستفهام، ولاء النافية للعرض. ماكان، «ما» استفهاميّة أو موصولة».

٩. في حاشية «ج»: «توفيهم». و«التوثّب»: الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣١ (وثب).

١٠. في البحار، ج ٢٢: «شيء بشيء، وحرف بحرف».

﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتىٰ وَ نَكْتُبُ مٰا قَدَّمُوا وَ آثٰارَهُمْ وَ كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنٰاهُ فِي إِمٰامٍ مُبِينٍ﴾[١] وَ اللّٰهِ، لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ فَاطِمَةَ ﷺ: أَ لَيْسَ قَدْ[٢] فَهِمْتُمَا[٣] مَا تَقَدَّمْتُ بِهِ إِلَيْكُمَا وَ قَبِلْتُمَاهُ؟ فَقَالَا: بَلىٰ[٤]، وَ صَبَرْنَا عَلىٰ مَا سَاءَنَا[٥] وَ غَاظَنَا».[٦]

٧٤٦ / ٥. وَ فِي نُسْخَةِ الصَّفْوَانِيِّ زِيَادَةٌ[٧]: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ الْبَزَّازِ، عَنْ حَرِيزٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ بَقَاءَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَ أَقْرَبَ آجَالَكُمْ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ مَعَ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْكُمْ!

فَقَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا صَحِيفَةً، فِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي مُدَّتِهِ، فَإِذَا انْقَضىٰ مَا فِيهَا مِمَّا أُمِرَ بِهِ، عَرَفَ[٨] أَنَّ أَجَلَهُ قَدْ حَضَرَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَنْعىٰ[٩] إِلَيْهِ نَفْسَهُ، وَ أَخْبَرَهُ بِمَا لَهُ عِنْدَ اللّٰهِ، وَ أَنَّ الْحُسَيْنَ ﷺ قَرَأَ صَحِيفَتَهُ الَّتِي أُعْطِيَهَا، وَ فَسَّرَ

---

١. يٰس (٣٦): ١٢.
٢. في «ض»: «وقد».
٣. في «ج، ف»: «فهمتها».
٤. في «ب، ج، ض، ف» وحاشية «بر» وشرح المازندراني: + «بقبوله».
٥. في «ج»: «أساءنا».
٦. الوافي، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٧٤٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٤٧٩، ح ٢٨؛ وج ٦٦، ص ٥٣٤، ح ٢٧، وفيه قطعة.
٧. قوله: في نسخة الصفواني زيادة، هذا كلام بعض رواة الكليني، فإنّ نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة كالصفواني هذا، والنعماني، وهارون بن موسى التلعكبري، وكان بين النسخ اختلاف، فتصدّى بعض من تأخّر عنهم كالصدوق والمفيد و أضرابهم، فجمعوا بين النسخ وأشاروا إلى الاختلاف الواقع، و لمّا كان في نسخة الصفواني هذا الخبر الآتي ولم يكن في سائر النسخ، أشاروا إلى ذلك بهذا الكلام. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٩٩.
٨. في «ج، ف» والوافي: «علم».
٩. في «ج، ف» وحاشية «بر»: فنعى. وقوله: «يَنْعَى إليه نَفْسَهُ»، أي يُخبره بموته وقرب أجله، من النَّعْي، وهو خبر الموت. وقال المازندراني في شرحه، ج ٦، ص ٩٠: «وعُدّي «ينعى» بإلى للتأكيد في التعدية، و«نفْسه» بالسكون تأكيد للمنصوب في أتاه، أو بدل عن المجرور في إليه. وأمّا فتح الفاء بمعنى القرب أو الروح على أن يكون مفعولَ ينعى، أي ينعى إليه قُرْبَ أجله، على حذف المضاف إليه، أو خروج روحه على حذف المضاف فبعيد». وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٨٥ (نعا).

لَهُ مَا يَأْتِي بِنَعْيِ، وَ بَقِيَ فِيهَا أَشْيَاءُ لَمْ تَقْضَ[١]، فَخَرَجَ لِلْقِتَالِ.

وَ كَانَتْ تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي بَقِيَتْ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ سَأَلَتِ اللّٰهَ فِي نُصْرَتِهِ، فَأَذِنَ لَهَا، وَمَكَثَتْ[٢] تَسْتَعِدُّ لِلْقِتَالِ، وَ تَتَأَهَّبُ لِذٰلِكَ[٣] حَتّىٰ قُتِلَ، فَنَزَلَتْ وَ قَدِ انْقَطَعَتْ[٤] مُدَّتُهُ وَقُتِلَ عليه السلام، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، أَذِنْتَ لَنَا فِي الِانْحِدَارِ، وَ أَذِنْتَ لَنَا فِي نُصْرَتِهِ،
١ / ٢٨٤ فَانْحَدَرْنَا وَ قَدْ قَبَضْتَهُ، فَأَوْحَى اللّٰهُ إِلَيْهِمْ: أَنِ الْزَمُوا قَبْرَهُ حَتّىٰ تَرَوْهُ وَ قَدْ خَرَجَ[٥]، فَانْصُرُوهُ وَ ابْكُوا عَلَيْهِ وَ عَلىٰ مَا فَاتَكُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ؛ فَإِنَّكُمْ قَدْ خُصِّصْتُمْ[٦] بِنُصْرَتِهِ وَ بِالْبُكَاءِ[٧] عَلَيْهِ، فَبَكَتِ الْمَلَائِكَةُ تَعَزِّياً[٨] وَ حُزْناً[٩] عَلىٰ مَا فَاتَهُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ، فَإِذَا خَرَجَ، يَكُونُونَ[١٠] أَنْصَارَهُ».[١١]

٦٢ ـ بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجِبُ حُجَّةَ الْإِمَامِ عليه السلام

٧٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: إِذَا مَاتَ الْإِمَامُ بِمَ يُعْرَفُ الَّذِي[١٢] بَعْدَهُ؟

فَقَالَ: «لِلْإِمَامِ عَلَامَاتٌ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ وُلْدِ أَبِيهِ، وَ يَكُونَ فِيهِ الْفَضْلُ

---

١ . في «ج، ف»: «لم تنقص». ٢ . في «ج، ض، بح، بر» والوافي: «فمكثت».
٣ . «تتأهّب لذلك»، أي تستعدّ له. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨ (أهب).
٤ . في الوافي: «انقضت».
٥ . في الوافي: «حتّى تروه وقد خرج، إشارة إلى رجعته في زمان القائم عليه السلام».
٦ . يجوز فيه التضعيف والتخفيف. ٧ . في «ب»: «والبكاء».
٨ . «التعزّي»: التأسّي والتصبّر عند المصيبة، وأن يقول: «إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّـآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ»، كما أمر الله تعالى. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٢ (عزا). ٩ . في حاشية «بف»: «جزعاً».
١٠ . في «ض»: + «من».
١١ . كامل الزيارات، ص ٨٧، ح ١٧، بسنده عن عبدالله بن عبد الرحمن الأصمّ، عن أبي عبيدة البزّاز، عن حريز • الوافي، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٧٤٤؛ البحار، ج ٤٥، ص ٢٢٥، ذيل ح ١٨.
١٢ . في «ب»: + «من».

وَ الْـوَصِيَّةُ، وَ يَـقْدَمَ الرَّكْبُ[١]، فَيَقُولَ: إِلَىٰ مَـنْ أَوْصَـىٰ فُـلَانٌ؟ فَـيُقَالَ: إِلَىٰ فُـلَانٍ؛ وَ السِّـلَاحُ فِينَا بِمَنْزِلَةِ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، تَكُونُ[٢] الْإِمَامَةُ مَعَ السِّـلَاحِ حَـيْثُمَا كَانَ».[٣]

٧٤٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعَرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: الْمُتَوَثِّبُ[٤] عَلىٰ هٰذَا الْأَمْرِ، الْمُدَّعِي لَهُ، مَا الْحُجَّةُ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «يُسْأَلُ عَنِ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ[٥]». قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحُجَّةِ[٦] لَمْ تَجْتَمِعْ فِي أَحَدٍ إِلَّا كَانَ صَاحِبَ هٰذَا الْأَمْرِ: أَنْ يَكُونَ أَوْلَـى النَّـاسِ بِمَنْ[٧] كَـانَ قَـبْلَهُ، وَ يَكُونَ عِنْدَهُ السِّلَاحُ، وَ يَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمْتَ الْـمَدِينَةَ سَـأَلْتَ عَنْهَا الْعَامَّةَ وَ الصِّبْيَانَ: إِلىٰ مَنْ أَوْصىٰ فُلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ: إِلىٰ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ».[٨]

---

١ . في حاشية «ض» والخصال: + «المدينة». و«الرَّكْبُ»: أصحاب الإبل في السفر دون الدوابّ، وهم العشرة فما فوقها، والجمع أركُب. الصحاح، ج ١، ص ١٣٨ (ركب).

٢ . في «بح»: «يكون».

٣ . الخصال، ص ١١٦، باب الثلاثة، ح ٩٨، وفيه: عن أبيه، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ مثل سلاح رسول الله مثل التابوت ...، ح ٦٣٦؛ وبصائر الدرجات، ص ١٧٨ ـ ١٨٩، ح ١٥، ٤٣ و ٥٧؛ وقرب الإسناد، ص ٣٦٤، ح ١٣٠٦؛ وتفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣. الوافي، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٩٦؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٣٧، ذيل ح ٧.

٤ . «المُتَوَثِّب»: المستولي ظلماً، من التوثّب، وهو الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣١ (وثب).

٥ . في الوافي: «إنّما السؤال عن الحلال والحرام حجّة على المدّعي المتكلّف إذا عجز عن الجواب، أوكان السائل عالماً بالمسألة، لا مطلقاً؛ ولهذا أضرب عليه السلام عن ذلك وجعل الحجّة أمراً آخر. وقد وقع التصريح بعدم حجّيته في حديث آخر كما يأتي [ح ٥ من هذا الباب]».

٦ . في مرآة العقول: «ثلاثة، مبتدأ، ومن الحجّة خبره، أو نعت، والجملة خبره».

٧ . في «ف»: «ممّن».

٨ . الخصال، ص ١١٧، باب الثلاثة، ح ٩٩، بسنده عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن ←

٣ / ٧٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرَفُ الْإِمَامُ؟

قَالَ: «بِالْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَ بِالْفَضْلِ؛ إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَطْعُنَ[1] عَلَيْهِ فِي فَمٍ وَ لَا بَطْنٍ وَ لَا فَرْجٍ؛ فَيُقَالَ: كَذَّابٌ، وَ يَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَ مَا أَشْبَهَ هٰذَا».[2]

٤ / ٧٥٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: ١ / ٢٨٥

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[3] ﷺ: مَا عَلَامَةُ[4] الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَ الْإِمَامِ؟

فَقَالَ: «طَهَارَةُ الْوِلَادَةِ، وَ حُسْنُ الْمَنْشَأِ[5]، وَ لَا يَلْهُو، ←

→ موسى الخشّاب، عن يزيد بن إسحاق شعر، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضيّ الإمام، ح ٩٨٧، بسنده عن عبدالأعلى، مع زيادة في أوّله وآخره؛ بصائر الدرجات، ص ١٨٢، ح ٢٨، بسنده عن عبد الأعلى. وفيه، ص ١٨٠، ح ٢٢، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٦٣، عن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف ـ الوافي، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٩٧؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٣٨، ذيل ح ٨.

١ . «يطعن»، أي يعيب. يقال: طعن فيه وعليه بالقول يطعن ـ بالفتح والضمّ ـ إذا عابه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٢٧ (طعن).

٢ . راجع: الغيبة للنعماني، ص ٢٤٢، ح ٤٠ ـ الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٩٨؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٣.

٣ . هكذا في «ألف، بر، بف» وحاشية «ج، ض، ف، و» والوافي والبحار. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بس»، والمطبوع: «لأبي جعفر».

والصواب ما أثبتناه: فقد عُدَّ معاوية بن وهب من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن ﷺ، ولم نجد روايته عن أبي جعفر ﷺ في غير هذا المورد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٢، الرقم ١٠٩٧؛ رجال البرقي، ص ٣؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٣، الرقم ٤٤٥٩.

٤ . في «ج، ض، بح»: «علامات».

٥ . «المَنْشَأ»: مصدر ميمي، أو اسم مكان من نَشَأَ إذا خرج وابتدأ، أو من نشأ الصبيّ ينشأ نشأ إذا كبر وشبّ ولم يتكامل. والمراد: أنّه اتّصف بالكمال من حدّ الصبا إلى زمان الإدراك لقوّة عقله وتقدّس ذاته؛ قاله المازندراني. أو مصدر ميميّ من أنشأه إذا خلقه أو ربّاه، أي يكون مربّى بتربية والده في العلم والتقوى؛ قاله المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٩٤؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٠٦؛ النهاية، ج ٥، ص ٥١ (نشأ).

وَ لَا يَلْعَبُ». [١]

٧٥١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلىٰ صَاحِبِ هٰذَا الْأَمْرِ.

فَقَالَ: «الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: الْكِبَرُ [٢]، وَ الْفَضْلُ، وَ الْوَصِيَّةُ، إِذَا قَدِمَ الرَّكْبُ [٣] الْمَدِينَةَ فَقَالُوا: إِلىٰ مَنْ أَوْصىٰ فُلَانٌ؟ قِيلَ: إِلىٰ [٤] فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ [٥]، وَ دُورُوا مَعَ السِّلَاحِ حَيْثُمَا دَارَ؛ فَأَمَّا الْمَسَائِلُ فَلَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ». [٦]

٧٥٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ [٧]: «إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ [٨] بِهِ [٩] عَاهَةٌ [١٠]». [١١]

٧٥٣ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ [١٢]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

---

١ . الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٩٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٤.

٢ . في شرح المازندراني: «أي الدليل عليه الكِبَرُ باعتبار السنّ كما مرّ، يقال: كَبِرَ الرجل من باب لَبِسَ يَكْبَرُ كِبَراً أي أسنّ. أو باعتبار القدر والمنزلة، يقال: كَبُرَ من باب شَرُفَ فهو كبير، إذا عظم قدره وارتفع منزلته». ولكنّ المجلسي قال: «والمراد بالكبر كونه أكبر سنّاً لا بحسب الفضائل؛ فإنّه داخل في الفضل».

٣ . معناه ذيل ح ١ من هذا الباب.

٤ . هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: - «إلى».

٥ . في «ف» والبحار: - «بن فلان».

٦ . الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٦٠٠؛ البحار، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٣٥.

٧ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «[قال]».

٨ . في «بح، بر» ومرآة العقول: «مالم يكن».

٩ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والكافي ح ٩٢٨. وفي المطبوع: «فيه».

١٠ . العاهَةُ: الآفة؛ إمّا الظاهرة، يقال: عاهَ الزرعُ والمالُ يَعُوهُ عاهةً وعُؤُوهاً، أي وقعت فيهما عاهة؛ وإمّا الباطنة، قال ابن الأعرابي: العاهُون: أصحاب الريبة والخُبْث. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢٠ (عوه - عيه).

١١ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ ...، ح ٩٢٨، مع زيادة في أوّله وآخره. الفصول المختارة، ص ٣١٢، من دون الإسناد إلى المعصوم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٦٠١.

١٢ . رواية محمّد بن عليّ عن أبي بصير لا تصحّ إلّا لوجود خللٍ في السند؛ من سقط أو إرسالٍ، والخبر ←

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، بِمَ يُعْرَفُ الْإِمَامُ؟

قَالَ[١]: فَقَالَ: «بِخِصَالٍ: أَمَّا أَوَّلُهَا[٢]، فَإِنَّهُ بِشَيْءٍ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ أَبِيهِ فِيهِ وَأَشَارَ[٣] إِلَيْهِ لِيَكُونَ[٤] عَلَيْهِمْ حُجَّةً؛ وَ يُسْأَلُ فَيُجِيبُ[٥]؛ وَ إِنْ سُكِتَ عَنْهُ ابْتَدَأَ؛ وَ يُخْبِرُ بِمَا فِي غَدٍ؛ وَ يُكَلِّمُ النَّاسَ بِكُلِّ لِسَانٍ».

ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أُعْطِيكَ عَلَامَةً قَبْلَ أَنْ تَقُومَ» فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، فَكَلَّمَهُ[٦] الْخُرَاسَانِيُّ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَأَجَابَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام[٧] بِالْفَارِسِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ الْخُرَاسَانِيُّ: وَ اللّٰهِ -جُعِلْتُ فِدَاكَ- مَا مَنَعَنِي[٨] أَنْ أُكَلِّمَكَ بِالْخُرَاسَانِيَّةِ غَيْرُ أَنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُهَا[٩]، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللّٰهِ! إِذَا كُنْتُ لَا أُحْسِنُ[١٠] أُجِيبُكَ[١١]، فَمَا فَضْلِي عَلَيْكَ؟».

---

* رواه الطبري في دلائل الإمامة، ص ٣٣٧، ح ٢٩٤، مع زيادة، بسنده عن محمّد بن عليّ الصيرفي، عن عليّ بن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أبي بصير. ورواه الحميري أيضاً في قرب الإسناد، ص ٣٣٩، ح ١٢٤٤، عن محمّد بن خالد الطيالسي، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير.
فعليه يحتمل وقوع السقط -في ما نحن فيه- بين محمّد بن عليّ و بين أبي بصير.

١. في «ف»: - «قال».

٢. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٠٧: «أوّلها، تذكير الأوّل للتأويل بالفضل والوصف، وقيل: هو مبنيّ على جواز تذكير المؤنّث لغير الحقيقي، نحو ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف (٧): ٥٦)] قاله الجوهري». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٩٨ (قرب).

٣. هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر». وفي «بف» والمطبوع: «بإشارة».

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والإرشاد. وفي المطبوع: «لتكون». وفي الوافي: «فيكون».

٥. في «ف»: «ويجيب».

٦. في «ض»: «فكلّم».

٧. في «ج»: - «أبو الحسن عليه السلام».

٨. في «ف»: + «شيء».

٩. في «بر»: «لا تحسّنها»، وقوله: «لا تُحْسِنُها»، أي لا تَعْلَمُها، يقال: هو يُحْسِنُ الشيءَ إحساناً، أي يعلمه. هذا في اللغة ولكنّ المجلسي في مرآة العقول، قال: «لا تُحَسِّنُها، أي لا تعلمها حسناً، يقال: حسّن الشيءَ إذا كان ذا بصيرة فيه». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٤ (حسن).

١٠. في «بر»: «لا أُحسّن».

١١. في مرآة العقول: «أُجيبك، بتقدير أن. ويجوز نصبه ورفعه».

ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَخْفىٰ عَلَيْهِ كَلَامُ أَحَدٍ[١] مِنَ النَّاسِ، وَ لَا طَيْرٍ[٢]، وَ لَا بَهِيمَةٍ، وَ لَا شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ، فَمَنْ لَمْ تَكُنْ[٣] هٰذِهِ الْخِصَالُ فِيهِ، فَلَيْسَ هُوَ بِإِمَامٍ».[٤]

٦٣ ـ بَابُ ثَبَاتِ الْإِمَامَةِ فِي الْأَعْقَابِ، وَ أَنَّهَا لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَ لَا عَمٍّ وَ لَا غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَرَابَاتِ[٥]

٧٥٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ثُوَيْرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَعُودُ الْإِمَامَةُ فِي أَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ أَبَداً، إِنَّمَا جَرَتْ[٦] مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ كَمَا قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ: ﴿وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَابِ اللّٰهِ﴾[٧] فَلَا تَكُونُ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ إِلَّا فِي الْأَعْقَابِ ١/٢٨٦
وَ أَعْقَابِ الْأَعْقَابِ».[٨]

---

١. في «ف»: «واحد». ٢. في «ف»: «ولا طائر».
٣. هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بف، بر». وفي «ألف، بح» والمطبوع: «لم يكن».
٤. قرب الإسناد، ص ٣٣٩، ح ١٢٤٤، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٢٤، عن أحمد بن مهران. معاني الأخبار، ص ١٠١، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، إلى قوله: «ويكلّم الناس بكلّ لسان» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٦٠٢.
٥. في «بف»: «القربات».
٦. فاعل «جرت» كلمة «ما» في «كما قال» ـ بأن يكون الكاف زائدة ويكون المراد بـ«ما» الآية ـ، أو الفاعل هو الضمير الراجع إلى الإمامة و«كما قال» حال أو صفة لمصدر محذوف. والثاني هو الأظهر. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٠٨. ٧. الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦.
٨. كمال الدين، ص ٤١٤، ح ١؛ والغيبة للطوسي، ص ٢٢٦، ح ١٩٢، بسندهما عن محمّد بن عيسى بن عبيد؛ علل الشرائع، ص ٢٠٨، ح ٩، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي فاختة، مع اختلاف؛ الغيبة للطوسي، ص ١٩٦، ح ١٩٠ بسنده عن محمّد بن عيسى، مع اختلاف. راجع: كمال الدين، ص ٤٢٦، ح ٢؛ والفصول المختارة، ص ٣٠٥. الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٧.

٧٥٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «أَبَى اللهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لِأَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام».[١]

٧٥٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ: أَ تَكُونُ[٢] الْإِمَامَةُ فِي عَمٍّ أَوْ خَالٍ؟ فَقَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: فَفِي أَخٍ؟ قَالَ[٣]: «لَا»، قُلْتُ: فَفِي مَنْ؟ قَالَ: «فِي وَلَدِي» وَ هُوَ يَوْمَئِذٍ لَا وَلَدَ لَهُ.[٤]

٧٥٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَجْتَمِعُ[٥] الْإِمَامَةُ فِي أَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ، إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَعْقَابِ وَ أَعْقَابِ الْأَعْقَابِ».[٦]

٧٥٨ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

---

١ . كمال الدين، ص ٤١٥، ح ٣، بسنده عن يونس بن يعقوب؛ الغيبة للطوسي، ص ٢٢٥، ح ١٩٠، بسنده عن محمّد بن الوليد. وفيه، ص ٢٨٩، ذيل ح ٢٤٦، بسند آخر عن صاحب الزمان عليه السلام. وراجع: كمال الدين، ص ٤٢٦، ح ٢ ● الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٨.

٢ . في «بح»: «أيكون».

٣ . في «ض، بر»: «فقال».

٤ . كفاية الأثر، ص ٢٧٨، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى ● الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦٠٩.

٥ . في «ج، بر»: «لا يجتمع».

٦ . كمال الدين، ص ٤١٤، ح ٢، بسنده عن سليمان بن جعفر الجعفري؛ الغيبة للطوسي، ص ٢٢٦، ح ١٩١، بسنده عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن سليمان بن جعفر. كمال الدين، ص ٤١٥، ح ٥، بسند آخر. وراجع: كمال الدين، ص ٤١٦، ح ٩ ● الوافي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٦١٠.

عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ[١] بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ كَوْنٌ -وَ لَا أَرَانِي اللّٰهُ- فَبِمَنْ أَئْتَمُّ[٢]؟ فَأَوْمَأَ إِلَى ابْنِهِ مُوسىٰ عليه السلام. قَالَ[٣]: قُلْتُ: فَإِنْ حَدَثَ بِمُوسىٰ حَدَثٌ فَبِمَنْ أَئْتَمُّ؟ قَالَ: «بِوَلَدِهِ». قُلْتُ[٤]: فَإِنْ حَدَثَ بِوَلَدِهِ حَدَثٌ، وَ تَرَكَ أَخاً كَبِيراً وَ ابْناً صَغِيراً، فَبِمَنْ أَئْتَمُّ؟ قَالَ: «بِوَلَدِهِ، ثُمَّ وَاحِداً فَوَاحِداً[٥]».

وَ فِي نُسْخَةِ الصَّفْوَانِيِّ: «ثُمَّ هٰكَذَا أَبَداً[٦]».[٧]

[تَمَّ الْمُجَلَّدُ الْأَوَّلُ مِنْ هٰذِهِ الطَّبْعَةِ، وَيَلِيْهِ الْمُجَلَّدُ الثاني إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى]

[وَ فِيهِ تَتِمَّةُ كِتَابِ الْحُجَّةِ]

---

١. في الكافي، ح ٨٠٧: + «بن محمّد».

٢. في «ب، بر» والكافي، ح ٨٠٧ والإرشاد: + «قال».

٣. في «ب» والكافي، ح ٨٠٧ والإرشاد: - «قال».

٤. في «ف»: + «له».

٥. في الكافي، ح ٨٠٧ و كمال الدين، ص ٣٤٩: «ثمّ قال: هكذا أبداً»، وفي كمال الدين، ص ٤١٥ والإرشاد: «ثمّ هكذا أبداً» بدل «ثمّ واحداً فواحداً».

٦. في الوافي: «الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت» بدل «ثمّ هكذا أبداً».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن موسى عليه السلام، ح ٨٠٧، مع زيادة في آخره. كمال الدين، ص ٣٤٩، ح ٤٣؛ و ص ٤١٥، ح ٧، بسندهما عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، مع زيادة في آخرهما. الإرشاد، ج ٢، ص ٢١٨، عن ابن أبي نجران. الوافي، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٦١١؛ البحار، ج ٢٥، ص ٢٥٣، ح ١١.

فهرس الموضوعات

فهرس موضوعات الكافي

عدد أحاديث الكتاب: ٢١٩

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ١٠

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٢٢٩